

الشرح الصغير

على

أقرب المسالك
إلى مذهب الإمام مالك

تأليف

العلامة أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدزير

وبالطامش

حاشية العلامة الشيخ أحمد بن محمد الصاوي المالكي

أخرجه ونسقه وضبط شكله وعلاماته ، وخرج أحاديثه وفهرسه وقرر عليه بالقانون الحديث

الدكتور مصطفى كال وصفي

المستشار بمجلس الدولة ومضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الجزء الرابع



دار المعارف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب

في الإجارة وأحكامها

● (الإجارةُ) : مأخوذة من الأجرة وهو العِوَضُ ، وهي بكسر الهمزة أفصح من ضمها . وهي والكراء شيء واحد في المعنى ، غير أنهم أطلقوا على العقد على منافع الآدمي وما ينقل من غير السفن والحيوان إجارة ، وعلى العقد على منافع ما لا ينقل

باب :

المراد بها حقيقتها وأركانها وشروطها وموانعها ، والمراد بقوله : « وأحكامها » مسائلها المتعلقة بها من صحيحة وفاسدة .

قوله : [مأخوذة من الأجر] : دائرة الأخذ أعم من دائرة الاشتقاق فلا يقال : إن الأجر ليس مصدرًا .

قوله : [أفصح من ضمها] : أى ومن فتحها .

وحاصله أن الإجارة مثلثة الهمزة والكسر أشهر وهي مصدر أجر بالقصر ككتب . ويقال : أجر إيجاراً أكّرم ، إكراماً ويستعمل الممدود أيضاً من باب المفاعلة فيكون مصدره المؤاجرة والإجار بالقصر كالمقاتلة والقتال ، وأما الإجارة من السوء ونحوه فهو من أجار إجارة كأعاذ إعاذه وأقام إقامة . قال الحرشي : وقد غلب وضع الفعالة بالكسر للصنائع نحو الخياطة والنجارة والفعالة بالفتح لأنخلاق النفوس الجبلية نحو السباحة والفصاحة ، والفعالة بالضم لما يطرح من المحقرات نحو الكناسة والقلامة . والأصل في مشروعيتها قوله تعالى : (فَإِنْ أَرْضَعْنَكُمْ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ)^(١) وقوله تعالى حكاية عن نبيه شعيب مع موسى عليهما الصلاة والسلام : (إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنَكِّحَكَ بِأُحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ)^(٢)

(١) سورة الطلاق آية ٦ .

(٢) سورة القصص آية ٢٧ .

كالأرض والدور وما ينقل من سفينة وحيوان : كراء ، غالباً فيهما .
• وهى عرفاً : (عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ) : خرج الوقف والعُمُرَى والاستخدام والإيصاء والإعارة ،

(عَلَى تَمْلِيكِكَ مَنَفَعَةٍ) : خرج البيع فإنه معاوضة على تملك ذات ،
(بِعَوَضٍ) متعلق بمنفعة : أى تملك لمنفعة في نظير ومقابلة عوض ، وفي الحقيقة متعلق بمحذوف صفة لمنفعة : أى كائنة ومجمولة في نظير العوض ، وقصد بذلك إخراج النكاح والجمالة . فالمنفعة في الإجارة تكون في نظير العوض حتى لو حصل من إتمامه رجوع المحاسبة ، ولا كذلك النكاح والجمالة ،

وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ فذكر تأجيل الإجارة ونهى عوضها ، وقال عليه الصلاة والسلام : « من استأجر أجيراً فليعلمه أجره » (١٨) .

قوله : [غالباً فيهما] : أى ومن غير الغالب قد يتسمحون بإطلاق الإجارة على الكراء ، والكراء على الإجارة فيسمون العقد على منافع الآدى ، ومنافع ما ينشأ غير السفن والحيوان كبراء ويسمون العقد على منافع ما لا ينقل ومنافع السفن والرواحل إجارة .

قوله : [خرج الوقف] إلخ : أى بقوله معاوضة لأن الوقف وما معه ليس فيه معاوضة .

قوله : [خرج البيع] : أى وهبة الثواب .

قوله : [ولا كذلك النكاح والجمالة] : محصل هذا أن الإجارة هى عقد معاوضة على تملك لمنفعة كائنة ومجمولة في نظير عوض أمدأ معلوماً أو قدراً معلوماً ، فإن حصل مانع قبل تمام الأمد أو القدر رجع للمحاسبة ، وأما النكاح فهو التمكين من البضع شرعاً والجمالة التمكين من المجاعل عليه في نظير عرض فيهما ، وكل من البضع والمجاعل عليه هو ذو المنفعة تحققت المنفعة أم لا استمرت أم لا فيثبت العرض بتمامه على كل حال ، وهذا التعريف شامل للكراء . بخلاف تعريف ابن عرفة فمخرج له وكان عليه أن يزيد بعد قوله : « بعرض غير ناشئ » عنها « ليخرج القراض والمساواة فإن العوض ناشئ » عن المنفعة ويزيد أيضاً بعد ذلك العوض يتبع بعض بتبعيضها كما فعل ابن عرفة ليدخل في الحد قوله تعالى : (إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى

(بِمَا يَدُلُّ) على تملك المنفعة : متعلق بمقده : أى عقد على ما ذكر بما يقتضى التملك من لفظ أو غيره .

• (فَرَسُّهَا) : أى فعل من التعريف أن أركانها أربعة الأولى :

• (عَاقِد) من مؤجر ومستأجر ، كالباع ، فشرط صحتهما العقل والطموع .
شرط الزوم : التكليف والرشد ، فالصبي المميز يتوقف لزوم إجارته لنفسه أو ماله على إذن وليه ، ومثله العبد . وكذا السفينة في سعة ، فإن أجر نفسه فلا كلام لوليه إلا إذا حابى . ولا تصح من مجنون ومعتوه ومكره .

ابْنُ تَيْمِيَّةٍ (١) الآية لأن هذه الصورة أجمعوا على أنها إجارة عوضها البضغ وهو لا يتبعض إذا لم تم المنفعة التى جعل البضغ في نظيرها فتأمل .

قوله : [من لفظ أو غيره] : أى كالإشارة والكتابة والمعاطاة والعرف الجارى بين الناس ، وذلك فى الأعمال التى يعملها الشخص لغيره ومثله يأخذ عليها أجرة كتحليص دين لأن من قواعد الفقه أن العرف كالشرط والعادة محكمة ولا يدخل فى صيغة الإجارة لفظ المساقاة فلا تنعقد به عند ابن القاسم ؛ لأن المساقاة رخصة يقتصر فيها على ما ورد وتقدم أن سحنوناً يرى انعقاد أحدهما بالآخر .

قوله : [من مؤجر ومستأجر] : المؤجر بائع المنفعة والمستأجر مشتريها .

قوله : [فشرط صحتهما] : أى المؤجر والمستأجر والكلام على حلف مضاف أى عقدهما ، وكذا يقدر فى قوله وشرط الزوم والمؤجر هو مالك المنفعة ، والمستأجر هو دافع العوض ، ويقال فى الأول مكر والثانى مكر .

قوله : [العقل والطموع] : الصراب عد الطموع من شروط الزوم كما تقدم له ولغيره فى البيع .

قوله : [التكليف والرشد] : كان عليه أن يزيد الطموع كما علمت .

قوله : [فالصبي المميز] إلخ : تفريع على شرط الزوم .

قوله : [فلا كلام لوليه] إلخ : أى فالرشد شرط لزوم فى الجملة لما علمت من هذا التفصيل .

قوله : [ولا تصح من مجنون ومعتوه] : محترز شرط الصحة الذى هو العقل فى الكلام لف ونشر مشرث وهو الأولى عند البلغاء ، وقوله ومكره قد علمت ما فيه .

- (و) الثاني : (صِبْغَةٌ) كالبيع فتتأكد بما يدل على الرضا وإن معاطاة .
- (و) الثالث : (أَجْرٌ ؛ كالبيع) من كونه طاهراً منتفعاً به مقلوراً على تسليمه معلوماً ذاتاً وأجلاً أو حلوياً .
- (و) الرابع : (مَنَفَعَةٌ) ، وهى العقود عليها . وأخرها عن قوله : « كالبيع » لأنها يشترط فيها شروط زائدة على ما تقدم في البيع .
- أفاد الجميع بقوله :
- (تَتَقَوَّمُ) صفة : لا « منفعة » : أى لها قيمة بأن تكون مملوكة على وجه ،

- قوله : [بما يدل على الرضا] : تقدم الكلام على ذلك .
- قوله : [أجر كالبيع] : راجع للأركان الثلاثة فللملك قدره الشارح أولاً وثانياً .
- قوله : [من كونه] : أى الأجر أى لكونه بمنزلة الثمن فيشترط فيه شروطه المتقدمة في البيع .
- قوله : [طاهراً] : فلا يصح بنجس ولا منجس لا يقبل التطهير فإن قبله صح ووجب البيان كما تقدم في البيع .
- قوله : [منتفعاً به] : أى انتفاعاً شرعياً فلا يصح بما لا نفع فيه أصلاً أو منفعة غير شرعية كآلة اللهو إذا جعلت أجراً من حيث إنها آلة لهو .
- قوله : [مقلوراً على تسليمه] : فلا يصح بعبد آبق ولا بعير شارد ولا طير في الهواء أو سملك في الماء أو بما فيه خصومة .
- قوله : [معلوماً ذاتاً] : أى إما برؤية أو بوصف كالبيع .
- قوله : [وأجلاً] : أى إن أجل فلا بد من علم الأجل وجهله مفسد للعقد .
- قوله : [أو حلوياً] : أى بأن يدخل على الحلول أو يسكتا ولم يكن العرف التأجيل وسأبقى التفصيل في تعجيل الأجر وعلمه .
- قوله : [لأنها يشترط فيها شروط زائدة] : أى فيشترط فيها شروط الثمن ويزاد عليها ما سيذكره ونسخة المؤلف شروطاً بالنصب والأولى رفعه على أنه نائب فاعل يشترط .
- قوله : [أفاد الجميع بقوله تتقوم] : أى إلخ وهذا الشرط الذى هو قوله : « تتقوم » من جملة الزائد على شروط الثمن ، لأن الثمن يكون في نظير ذات لا منفعة كانت

خاص ، بحيث يمكن منعها ، ووهن الذات المستوفى منها ، احترازاً من استغلال أو تشمس بفلاة ، فلا تقوم المنفعة لعلم ملكها ، ومن ثم الرياحين فإن رب الرياحين لا يمكنه منع رائجتها ، وكلما الاستضاءة بنور مصباح خرج عن ملك ربه ، أو استلغاء بنار كئلك أو زيتة بلفانير مسكوكة ، إذ لا يحصل باستيفائها ووهن للذات الدراهم ، كذا قيل ، وفيه نظر .

(معلومة) بالنصب على الحال من ضمير « تقوم » احترازاً عن المجهولة ولو باعتبار الأجل .
(مقلوداً على تسليمها) المستأجر احترازاً من منفعة آبق أو شارد أو مغصوب .

تقوم أم لا ، وهو بفتح التامين معاً لأن الفعل لازم لا يبنى للمجهول .

قوله : [ووهن الذات] : أى ضعفها وتغيرها كالدابة التى تتركب .

قوله : [بفلاة] : أى بمكان خارج عن ملك ربه وهو راجع للظلال وللشمس ، فإن الشمس والاستغلال بالحدار لا يمكن ربه منع الشمس ولا الظل ولا يحصل به وهن للحدار .

قوله : [خرج عن ملك ربه] : أى منزل رب المصباح وأما الجلوس فى ملكه الذى فيه المصباح فله استجاره ومثله الجلوس داخل البستان الذى فيه الرياحين .

قوله : [كئلك] : أى إدفاؤها خارج عن ملك ربه .

قوله : [كذا قيل] : راجع للتعليل .

وقوله : [وفيه نظر] : أى بل ربما حصل لها وهن بالاستعمال ، فالأحسن أن منع التزين بالدنانير المسكوكة حيث لم يكن فيه منفعة شرعية كتزين الحوائت والحدار بها وكلما آلات اللهو وتعليم الأنعام إذ لا قيمة لها شرعاً فلا تصح إجارة ما ذكر ، وتفسخ إن وقعت ولا أجره . ومثل ذلك كراء الشمع للمشى به فى الزفاف من غير وقد كالمسمى فى مصر بشمع القاعة . وقد نص ابن يونس أن من قال ارق هذا الجبل ولك كذا أنه لا شئ له .

قوله : [احترازاً من منفعة آبق] : ومن ذلك الاستجار على إخراج الجان وحل المربوط وفى (ح) عن الأبي لا يحل ما يأخذه الذى يكتب البراءة لرد الضائع ، لأنه من السحر ، ثم قال : وما يؤخذ على المعقود فإن كان يرقه بالرقى العر يتجاز ، وإن كان

(غير حرّام) احترازاً من استئجار آلات الملاهي والغنيات. ومن الحرام: الرقص والمشي على جبل أو أعواد أو نحو ذلك من اللعب الذي يقع في الأفراح .
(ولا متضمنة) تلك المنفعة (استيفاء عين) : أى ذات (قصداً) :
احترازاً من استئجار شاة - مثلاً - لشرب لبنها ، أو شجرة لأكل ثمرها ، فإن المقصود إنما هو شرب اللبن وأكل الثمر . واستثنوا الرضاع كما يأتي .
(ولا متعينة) : على المؤجر كالصلاة ، وحمل ميت أو دفنه على من تعينت عليه ، أو فتوى تعينت على عالم : لا إن لم تعين كما يأتي .

بالرقى العجمية امتنع وفيه خلاف ، وكان الشيخ يعنى ابن عرفة يقول إن تكرر منه النفع فللك جائز (١ هـ بن) . . .

قوله : [ومن الحرام الرقص] : أى حيث كان حراماً فلا استئجار عليه حرام ودفع الدرهم لهم حرام . . .

قوله : [ولا متضمنة تلك المنفعة استيفاء عين] إلخ : صادق بأن لا يكون هناك استيفاء عين أصلاً . أو كان هناك استيفاء عين من غير قصد ، فالأول كإجارة دابة لركوب أو حمل ، والثاني كإجارة الشجر للتجفيف عليه والثياب للبس فإن فيه استيفاء عين وهو ذهاب شيء منها بالاستعمال لكن ذلك غير مقصود .

قوله : [واستثنوا الرضاع كما يأتي] : أى وكللك استثنوا إيجار أرض فيها بئر أو عين . واستئجار شاة للبنها إذا وجدت الشروط ، فإن فيها استيفاء عين قصداً وهو الماء في الأول واللبن في الثانية .

قوله : [كالصلاة] : أى فلا يجوز له أخذ أجره على صلاة الصبح مثلاً ، وأما على كونه إماماً في مسجد أو مكان مخصوص فجائز .
وقوله : [وحمل ميت أو دفنه] : أى فلا يجوز له أخذ الأجرة على هذا الأمر المتعين .

وقوله : [أو فتوى تعينت على عالم] : فلا يجوز له أخذ الأجرة أيضاً . قال اللخمي : ويجوز للمفتي إن لم يكن له رزق من بيت المال والأجرة على الفتيا والقضاء مشوة . قال ابن عرفة بعد نقله : في الأجر على الشهادة خلاف ، وكلنا في الرواية ومن شغله ذلك عن جلّ تكسبه فأخله الأجر من غير بيت المال لتعلمه عنلى خفيف (١ هـ) .
وقوله : [لا إن لم يتعين] أى فيجوز له الأخذ وإن كان غير محتاج .

• ثم بين محترز بعض ما تقلم من القيود بقوله :

(لا نحو تَفَاحَةٍ لِشَمٍّ) من سائر الرياحين وهذا محترز « تَتَقَوَّم » .

(أو دَفَنَانِيرَ لِلزَّيْتَةِ) : إن كانت الزينة لرجال ، فالمنع لحرة المنفعة . وإن

كانت لنساء فلا فرق بين اللغائير والحلى .

(ولا آلةٌ) للهو (أو جاريةٌ للغناء . أو) نحو استئجار (حائض) أو

نساء (لكسّسٍ مسجدٍ) ، وهذا محترز « غير حرام » (ولا لركعتي الفجر) : وأول

القرض لتعين ذلك .

(بِخِلَافِ الكِفَايَةِ) : كتغسيل الميت ودفنه حيث لا يتعين على أحد ، فيجوز

قوله : [من سائر الرياحين] : بيان لنحو التفاحه .

قوله : [ولا آلة للهو] : أى غير ما تقلم جرازه في النكاح فكل ما جاز من

آلات اللهو في النكاح يجوز استئجارها فيه .

قوله : [أو جارية للغناء] : وأما استئجار ، نحو المنشدين الذين يقولون

القصائد النبوية والكلام المشتمل على المعارف فلا شك في جوازه ، وتقلم لنا مبحث

طويل في الوليمة في حكم الملاهي فراجع إن شئت .

قوله : [وهذا محترز غير حرام] : اسم الإشارة عائد إلى قوله ولا آلة للهو إلى هنا .

قوله : [ولا لركعتي الفجر] : أى فلا فرق في المتعين بين أن يكون فرضاً

أو مندوباً كركعتي الفجر وسائر المندوبات من الصلاة والصوم ، وأما المندوبات من

غيرهما كالذكر والقراءة فإنه يجوز الإجارة عليها وذكر ابن فرحون أن جواز الإجارة

على قراءة القرآن مبنى على وصول ثواب القرآن لمن قرئ لأجله كالميت ، ثم استدل على

أن الراجح وصول ذلك بكلام ابن رشد وغيره .

قوله : [كتغسيل الميت ودفنه] : أى وأما الصلاة عليه فقد نص ابن عبد السلام

وغيره على منع الاستئجار عليها ، قال ابن فرحون فإن قلت : صلاة الجنائز عبادة

لا يتعين فعلها على أحد لم لا يجوز الاستئجار عليها ؟ قلت لما كانت عبادة من

جنس الصلاة المتميزة بصورتها للعبادة والصلاة لا تفعل لغير العبادة منع الاستئجار عليها ،

وأما الغسل فيكون للعبادة والنظافة ، وكلما الحمل للميت تشاركه في الصورة أشياء كثيرة

من غير أنواع العبادة فلم يتمحض بصورته للعبادة (اهـ بن) .

الإجارة عليه (وكهتوى لم تستعين) : فإن تعينت لعدم وجود غيره أو لعدم قبوله لم يحز ، وهذا محترز : « ولا متعينة » .

• ولما كانت قاعدة ابن القاسم : أن الثمن في البيع الأصل فيه الحلول وأن الأجرة في الإجارة الأصل فيها التأجيل ، إلا في أربع مسائل يجب فيها تعجيل الأجرة يسنها بقوله :

(وعُجِّل الأجر) وجوباً في الإجارة (إن شرط) التعجيل (أو اعتيد) .
 ولم يكن الأجر معيناً ، ك: أكرني دارك سنة مثلاً لأسكنها ، أو : أرضك لأزرعها ،
 أو : دابتك لأسافر عليها لمكة مثلاً بكذا كعشرة دنائير أو ثوب أو عبد موصوف في
 اللمة . إلا أن وجوب تعجيل الأجر في هذين لحق الآدمي يقضى به عند التنازع
 فإن تراضيا على تأخيره جاز والعقد صحيح (أو عيّن) الأجر ك: بهذا الثوب أو العبد

قوله : [فإن تعينت لعدم وجود غيره] إلخ : أى ما لم يشغله ذلك عن جل
 تكسبه فيأخله بقلدر ضرورته كما تقدم .

قوله : [أو لعدم قبوله] : أى لجهله أو لعدم ديانته .

قوله : [وهذا محترز ولا متعينة] : اسم الإشارة يعود على قوله « بخلاف
 الكفاة » إلخ .

قوله : [لم يكن الأجر معيناً] : أى والحال أنه لم يكن الأجر معيناً لأن الأجر
 المعين سيأتى بعد كانت المنافع معينة أم لا .

قوله : [في هذين] : أى في شرط التعجيل أو اعتياده والحال أن الأجر
 غير معين ، وإنما كان لحق الآدمي فقط لعدم المانع الشرعى في التأخير وظاهره لا فرق
 بين كون المنافع معينة أو مضمرة فصورها أربع ، ولكن سيأتى أنه إذا كانت المنافع
 مضمونة والأجر غير معين يجب أحد أمرين إما التعجيل أو الشروع ، وإن لم يشترط
 التعجيل ولم يعتد لحق الله وهو ابتداء الدين بالدين المنهى عنه شرعاً نرى المفهوم تفصيل
 الكل فيه على ما سيأتى .

قوله : [فإن تراضيا على تأخيره جاز] إلخ : أى في غير المسألة التى يلزم فيها
 ابتداء الدين بالدين كما علمت .

فلأنه يجب تعجيله ، أى إن شُرِطَ التعجيل أو كان العرف تعجيله أخطأ من قوله الآتى : «فسدت إن اتنى عرف تعجيل المعين». والتعجيل فى هذه والى بعدها حق الله تعالى ؛ لأنه يلزم على تأخير بيع معين يتأخر قبضه ، لا ابتداء الدين بالدين كالسلم كما قيل ؛ لأن المعين ليس فى النعمة . وإنما أخرنا قوله : «أو عيّن» عن قوله : «إن شرط» إلخ لكون التعجيل فيه وفيما يليه من حق الله تعالى كالسلم . وأما

قوله : [فلأنه يجب تعجيله] : أى ولو حكماً ويغتنر التأخير ثلاثة أيام . وحاصل ما فى المقام أولاً وآخرأ : أنه إن عين الأجر فلا بد من شرط التعجيل أو جريان العرف به ، فإن لم يحجر عرف ولم يشترط كان العقد فاسداً ولو عجل بالفعل ولا فرق بين كون المنافع المعقود عليها معينة أو مضمونة شرع فيها أم لا ؛ فهذه أربع صحيحة وأربع فاسدة ، إن كان عقد الإجارة على البت فإن كانت على الخيار فسد فى الجميع كما فى الحاشية ، وإنما فسد فى الجميع للتردد بين السلفية والتمنية ؛ فهذه ست عشرة صورة وإن كان الأجر غير معين وجب التعجيل إن شرط أو اعتيد كالمنافع معينة أو مضمونة شرع أم لا ، فهذه أربع أيضاً صحيحة إن كان على البت فإن كان على الخيار فسدت الأربع للتردد فهذه ثمان ، وإن لم يكن بشرط ولا عادة بالتعجيل فى هذه الأربع فإن كانت المنافع مضمونة لم يشرع فيها وجب التعجيل لحق الله ، وإن كانت المنافع معينة شرع فيها أم لا أو مضمونة ، وشرع فيها فلا يجب التعجيل للأجر ، بل يجوز تأخيرها هذا إذا كان على البت فإن كانت على الخيار فصحيحة أيضاً إلا فى الصورة التى يجب فيها تعجيل الأجر لحق الله فجملة الصور اثنتان وثلاثون قد علمت أحكامها فتأمل .

قوله : [والى بعدها] : أى وهى قوله أو لم يعين فى مضمونة لم يشرع فيها وهى التى نهبنا عليها أولاً .

قوله : [بيع معين يتأخر قبضه] : أى فى هذه ، وأما التى بعدها فابتداء الدين بالدين كما سيئنه عليه .

قوله : [كالسلم] : مثال للمنى .

قوله : [لأن المعين ليس فى النعمة] : حلة للننى .

قوله : [من حق الله تعالى كالسلم] ، أى من حيث إن العلة فى المنع إما بيع

ما قبلهما الحق في تعجيلهما للآدمي كما تقدم. وعلى كل حال يرد عليه بحث الخطأ من أن قوله : « أو عَيْن » مستغنى عنه بقوله : « إن شرط أو اعتيد » ، أى : عين أم لا ، فإن لم يشترط تعجيله ولم يعتد ففاسدة كما سينص عليه . ويحاج بأن يحمل الأولان على غير المعين لبيان أن التعجيل حق لغير الله ، ويفرد المعين عما قبله لبيان أنه وما يليه حق التعجيل فيه لله تعالى ، إلا أن هذا الجواب إنما يظهر لو أخره وضمه لما بعده كما فعلنا .

(أو) لم يعين (في مضمونة) : أى ويجب تعجيل الأجر إذا لم يعين إذا كان في منافع مضمونة في ذمة المؤجر (لم يشترع فيها) : أى في المنافع المضمونة . كاستأجرتك على فعل كلما في ذمتك ، أى بنفسك أو غيرك ، أو : على أن تحملنى على دابة من دوابك لبلد كذا بلنانيير مثلا . فإن شَرَعَ فلا ضرر : وإن لم يشرع فيها — أى تأخر الشروع أكثر من ثلاثة أيام — فلا يجوز إلا إذا عجل جميع الأجرة ، وإلا لأدى إلى ابتلاء الدين بالدين ؛ لأن ذمته مشغولة لك بمنافع الدابة مثلا وذمتك مشغولة بالدرهم أى الأجرة . وأما لو شرع في العمل أو السير لجاز تأخير الأجر لاتقضاء

معين يتأخر قبضه أو ابتداء الدين بالدين ؛ لأن هاتين العلتين من موانع السلم .

قوله : [يرد عليه] : أى على خليل .

قوله : [من أن قوله أو عين] إلخ : ليس هذا لفظ خليل ، بل لفظه وعجل إن عين أو بشرط أو عادة .

قوله : [بأن يحمل الأولان] : المناسب لترتيب خليل أن يقول الأخيران .

قوله : [ويفرد المعين عما قبله] : المناسب عما بعده .

قوله : [لو أخره] : هذا مما يعين أن كلامه أو لا سبق قلم .

قوله : [أى ويجب تعجيل الأجر إذا لم يعين] : أى والحال أنه لم يجر عرف بالتعجيل ولا اشترط .

قوله : [في ذمتك] إلخ : ليس هذا التصريح لازما ، بل إن حصل العقد على الإطلاق فالمنافع مضمونة في الذمة سواء صرح بملك أم لا .

قوله : [وإلا لأدى إلى ابتلاء الدين بالدين] : أى لما فيه من تعمير اللتمتين بدليل تعليقه بقوله لأن ذمته مشغولة إلخ .

الدين بالدين ، بناء على أن قبض الأوائل قبض الأواخر . وقيل : لا بد من تعجيل جميع الأجرة ولو شرع ؛ لأن قبض الأوائل ليس قبضاً للأواخر . وظاهر قوله : « لم يشرع » : أى فلا بد من تعجيل جميع الأجرة سواء كان السفر قريباً أو بعيداً ، وقع عقد الإجارة في إبان السفر أو في غيره ، فاستثنى من ذلك مسألة بقوله :

(إلا لبُعْد المسافة) : أى مسافة السفر، حجماً كان أو غيره إذا وقع العقد (في غير الإبان) : أى وقت سفر الناس عادة ، كما لو وقع عقد الكراء لحاج مع جمال في مصر في رمضان أو في أوائل شوال ، فإن شأن المصري إنما يسير في آخر شوال (فالتيسير) : أى فيكنى تعجيل اليسير من الأجر ، ولا يتعين تعجيل الجميع للضرورة ؛ لأن تعجيل جميع الأجرة في مثل ذلك يؤدي إلى ضياع أموال الناس بسبب هروب الجمالين إذا قبضوا الأجرة . فعلم أنه إن تأخر الشروع أكثر من ثلاثة أيام فلا بد من تعجيل الأجرة وإلا فسلت ، إلا أن يكون بعيداً فيكنى تعجيل اليسير منه للضرورة . وأما إن لم يتأخر الشروع فيجوز تأخير الأجرة . لكن قال ابن رشد : إن كان العمل يسيراً فإن كان كثيراً فلا بد من التعجيل ، وأقره في التوضيح وعليه : فلا يكون قبض الأوائل كقبض الأواخر إلا في اليسير (انتهى — ذكره بعض المحققين) . (ولاً) يكن الأجر معيناً ولا شرط تعجيله ولا العادة تعجيله ولا المنافع

قوله : [قبض للأواخر] : هذا قول أشهب .

قوله : [وقيل لا بد من تعجيل جميع الأجرة] : أى بناء على قول ابن القاسم إن قبض الأوائل ليس قبضاً للأواخر ، فيجب تعجيل النقد في المنافع المضمونة شرع فيها أم لا ، والأول مشهور مبنى على ضعيف .

قوله : [ولا يتعين تعجيل الجميع] : أى إذا كانت الأجرة كثيرة فيكنى تعجيل الدينار والدينارين . فإن كانت يسيرة في نفسها فلا بد من تعجيلها كلها كما قال .

قوله : [ذكره بعض المحققين] : مراد به (بن) .

قوله : [وإلا يكن الأجر معيناً] : مفهوم قوله أو عين .

وقوله : [ولا شرط تعجيله ولا العادة تعجيله] : مفهوم قوله إن شرط أو اعتيد .

وقوله : [ولا المنافع] : مضمونة راجع لقوله أو في مضمونة لم يشرع فيها فهو

لف ونشر مخلط .

مضمونة ، فإن انتفت الأربعة فلا يجب تعجيل الأجر . وإذا لم يجب التعجيل (فَمَسْكَوْمَةً) : أى كلما استوفى منفعة يوم أو تمكن من استيفائها لزمه أجرته . والمراد باليوم : القطعة من الزمن مصادقة بالأكثر والأقل ، وهذا عند المشاحة في نحو أكرية الدور أو إجارة بيع سلعة أو بناء (أو بعد) تمام (العَمَلِ) كما لو أجره بشيء على بيع جميع السلع أو على خياطة ثوب أو خرز نعل أو حمل شيء بسفينة . وجاز عند علم المشاحة التعجيل والتأخير ، وهو الأصل في الإجارة كما تقدم .

• (وَفَسَدَتِ) الإجارة (إِنْ) وقعت بأجر معين و (انْتَفَى عُرْفُ تَعَجِيلِ الْمُعَيَّنِ) وانتفاؤه صادق بمران عرفهم بتأخيره وبعلم عرفهم بتعجيل أو تأخير . وعلة الفساد أن فيه بيع معين يتأخر قبضه كما في المدونة . وأما التعليل بلزوم الدين بالدين كالسلم فلا يصح هنا ، لأن المعينات لا تقبلها الدم ، ومثل هذا في الفساد ما اشترط تأخيره للعلة المذكورة . ومفهوم : « انتفى عرف » إلخ أنه لو كان العرف تعجيلهم للمعين صحت وجوب التعجيل أو اشتراط التعجيل كما مر في قوله : « أو عين » ، فإن معناه عين وكان العرف تعجيله أو شرط تعجيله عند علم العرف بشيء أو عرف التأخير .

قوله : [فإن انتفت الأربعة] : أى التى هى تعيين الأجر أو شرط تعجيله أو العادة بتعجيله أو المنافع مضمونة ولم يشرع فيها .

قوله : [وعلة الفساد أن فيه بيع معين يتأجر قبضه] : مقتضاه أن محل الفساد إذا كان تأخيره أكثر من خمسة أيام إن كان المعين حيواناً وأكثر من عام إن كان المعين داراً وأكثر من عشرة أعوام إن كان المعين أرضاً ، فإن كان عرفهم تأخيره أقل من ذلك لا منع كما يأتى في قوله في الجائزات وبيع دار لتقبض بعد عام وأرض بعد عشر وحيوان بعد ثلاثة أيام لا عشر ، وكبره المتوسط والظاهر أن المعين إن كان كئيب أو نحاس يمنع التأخير فيه نصف شهر لتأديته للسلم في معين ، وأما دون ذلك فيجوز لعلم التغير عادة فتدبر .

قوله : [للعلة المذكورة] : أى وهو السلم فى معين .

قوله : [تعجيلهم المعين] : أى بأن كان يقبض في أمده الذى يسوغ تأخيره إليه على مقتضى ما تقدم .

قوله : [عند علم العرف بشيء] إلخ : أى فحل اشتراط التعجيل إن لم يكن

فلإذا انتفى العرف بتعجيله فسدت (ولو عَجِّلَ) بالفعل بعد العقد ، ولا تصح إلا إذا شرط تعجيله وعجل .

• ثم شبه في الفساد قوله :

(كَسَمَعَ جُعِّلَ) : أى كما تفسد الإجارة إذا وقعت مع جعل صفقة واحدة ، كأجرتى دابتك واثنتى بعبلى الآبى بكذا ؛ فيفسدان معاً لتنافرهما ؛ لأن الجمالة غير لازمة بالعقد ولجواز الفرر فيها وعدم الأجل ، بخلاف الإجارة . وكذا لا يصح اجتماع بيع مع جعل في صفقة .

(لا) لإجارة مع (بَيْع) : صفقة واحدة ، فلا تفسد بل يصحان معاً سواء كانت

عرف بشيء أو العرف بالتأخير .

قوله : [فإذا انتفى العرف بتعجيله] إلخ : توطئة لكلام المصنف .

قوله : [ولا تصح إلا إذا شرط تعجيله] : أى قبل مضي نصف شهر ، ومثله اشتراط الخلف في الدنانير أو الدراهم لأن شرط الخلف يقوم مقام التعجيل كما إذا استأجره على شيء بالدراهم المعينة الموضوعة تحت يد فلان في الموضع القلاني فلا يصح إلا بشرط التعجيل ، أو العرف بالتعجيل ، أو بشرط الخلف كما في الحاشية .
قوله : [أى كما تفسد الإجارة] إلخ : في الكلام حلف تقديره : أى وكما تفسد الإجارة إن انتفى عرف تعجيل المعين تفسد الإجارة إذا وقعت إلخ ، والكاف عند الفقهاء يخلطونها على المشبه لأن المقصود إلحاق الحكم اللاحق بالحكم السابق لا تشبيه المتقدم بالتأخر .

قوله : [لتنافرهما] : أى لتنافي أحكامهما .

قوله : [بخلاف الإجارة] : أى فإنها تلزم بالعقد ، ويجوز فيها الأجل ولا يجوز فيها الفرر .

قوله : [وكذا لا يصح اجتماع بيع مع جعل] : أى لتنافي أحكامهما فالتعليل الذى تقدم في الإجارة مع الجعل يأتي هنا .

قوله : [بل يصحان معاً] : أى لتوافق أحكام البيع مع أحكام الإجارة في الأركان والشروط غالباً .

الإجارة في نفس المبيع ، كشرائه ثوباً أو جلوداً على أن يخيطة أو يخرزها البائع بكلاً ، أو في غيره كشرائه ثوباً بديارهم معلومة على أن ينسج له ثوباً آخر .

ثم عطف على قوله : « كع جعل » مسائل نفست فيها الإجارة للغرر بقوله :

(وكعجلند) : « جعل أنجرة (لسلاخ) : وأدخلت الكاف : اللحم كلاً أو بعضاً ، فالإجارة فاسدة وقعت قبل النسيج أو بعده ، لأنه لا يستحق جلدتها إلا بعد السليخ . ولا يدرى هل يخرج سليماً أو مقطوعاً ؛ هنا هو المشهور . وقيل بالجواز .

قوله : « كشرائه ثوباً أو جلوداً » إلخ : أى ويشترط في هذه الصورة شروعه وضرب أجل الإجارة ومعرفة خروجه عين عامله أم لا ، أو إمكان إعادته كالنحاس على أن يصنعه مثلاً كما تقلم في السلم ، فإن انتهى الأمران كالزيتون على أن يعصره فلا ، وأما المسألة الثانية فتجوز من غير شرط .

قوله : « على أن ينسج له ثوباً آخر » : أى والحال أن الغزل من عند المشتري كما إذا قال له آخذ منك هذا المقطع وانسج لى هذا الغزل مقطوعاً آخر بهنين الدينارين .

قوله : « ثم عطف على قوله كع جعل » إلخ : أى وأما قوله لا يبيع فهو معترض بين المظوف والمظوف عليه .

قوله : « كلا أو بعضاً » : فمن ذلك الأكراع وظاهره كان الاستجار على السليخ وحده أو عليه وعلى النسيج ، لكن قال في الحاشية والحاصل أن الاستجار على السليخ بالأكراع مثل الرأس إن كان قبل النسيج لا يجوز وبه يجهز . بخلاف الإجارة بجلدها أو قطعة من لحمها على سليخها فلا يجوز سواء كان قبل النسيج أو بعده ، وكذلك لا تجوز الإجارة على ذبيحتها بقطعة من لحمها (اهـ) .

• **قائمة :** يجوز بيع جلود نحو السباع من كل مكروه أكله على ظهرها قبل ذبحها وسليخها . بخلاف جلود نحو الغنم فلا يجوز قبل ذبحها وسليخها على المذنب ، والفرق أن ما يؤكل لحمه لا يجهز في حفظ الجلد . بخلاف ما يكره أكله فيحتاج في حفظ الجلد كما يؤخذ من الخرش والحاشية ، ومقتضى هذا الفرق جواز الاستجار على ذبح السبع بجلده كذا في (عب) .

(وَنُخَالَةً) جعلت أجرة (لَطْحَانٍ) لجهل قلدوها ، فلو استأجره بقلدر معلوم من نخالة جاز ، كما لو استأجره بمجلد مسلوخ معلوم على أن يسلخ له شاة . فلو قال : « لسانحه وطاحنه » لكان أبين .

(أو جُزْمِ ثَوْبٍ أو) جزء (جِلْدٍ) كريع وثلاث جعل أجرة (لِنَسَاجٍ) : أى لناسج ذلك الثوب (أو دَبَاغٍ) : أى للبايع ذلك الجلد ، فى كلامه لف ونشر مرتب ، أى : فيمنع ويفسخ لجهل صفة خروجه .

• (وله) أى للأجير المتقدم (أَجْرٌ مِثْلُهُ إِنْ عَمِلَ) بأن سلخ الجلد أو طحن القمح أو نسج الثوب أو دبغ الجلد ، وليس له الجلد الذى سلخه . وكذا ما بعده ،

قوله : [ونخالة جعلت أجرة لطحان] : قال فى الحاشية الأصل من هذا القليل ما يقع فى بلاد الريف من دفع الزرع لمن يدرسه بنورجه وبهاثمه ويأخذ تبته فى مقابلة درسه فهى إجارة فاسدة ، وأما لو قال احرسه ولك حملان تبناً من تبته أو من غير تبته جاز ذلك كذا كتب (بن . عب اه) .

قوله : [فلو قال لسانحه وطاحنه] إلخ : أى ويعبىر المعنى ولا يجوز الإجارة بمجلد المسلوخ لسانحه والمطحون لطاحنه .

قوله : [أجر مثله إن عمل] : أى والمصنوع لربه ما لم يفت بيد الصانع ، فإن فات بيد الصانع بعد الدبغ أو النسج بيع أو تلف أو حرالة سرق لزم صاحب الجلد أو الغزل أجرة المثل فى دباغ جميع الجلد ونسج كل الغزل للصانع ، ويفرم الصانع لصاحب الثوب أو الجلد قيمة النصف الذى جعل له لوقوع البيع فيه فاسداً وقد فات فيفرم قيمته مديوناً والنصف الآخر ملك لربه ، وهذا كله إذا جعل له النصف بعد العمل وأما لو جعل له النصف فى الغزل أو فى الجلد من وقت العقد فإن شرط عليه أن يدبغه أو ينسجه مجتمعاً فلا يجوز أيضاً لأنه حجر عليه ومنعه من أخذ ما جعل له إلا بعد الدبغ أو النسج ، فإن أفاتها بالشروع فى الدبغ أو النسج فعل الصانع قيمة النصف يوم القبض لأن البيع فاسد ، وقد فات والنصف الآخر لربه وعليه أجرة عمله فيه ، وأما إن جعل له النصف من وقت العقد يفعل به ما شاء بلا حجر عليه فى دبغه أو نسجه فجائز فالأقسام ثلاثة كما يؤخذ من حاشية الأصل والخروشى .

ولا شيء له إن فسخ قبل العمل . قال في المدونة : وإن وأجره على دين جلود أو عملها أو نسج ثوب على أن له نصفها إذا فرغ لم يجوز . قال ابن القاسم : لأنه لا يدري كيف تخرج ، ولأن مالكا قال : ما لا يجوز بيعه لا يجوز أن يستأجر به . أصبغ ؛ فإن نزل فله أجر عمله والثوب والجلود لربها .

(أوجز رضيع) : آدمى أو غيره جعل أجراً لمن يرضعه على أن يملكه بعد الرضاع بل (وإن) كان يملكه (من الآن) : لأن الرضيع قد يتغير وقد يتعلم رضاعه لموت أو غيره ولا يلزمه خلفه فيصير نقد الأجرة فيها كالنقد في الأمور المحتملة ، وهو ممنوع . (وكذا) : أحصده وأدرسه وكل نصقه ، أو ثلثه : ففاسد وكذا ادروسه فقط وله أجرة عمله إن عمل . وأما أحصده فقط فصحيح وسيأتي .

• (وكراء الأرض) : أى للزراعة (بطعام) : أنبتته كقمح أو لم تنبت كبن وسمن

قوله : [لأن الرضيع قد يتغير] إلخ : قال (شب) فإن مات الرضيع في أثناء المدة فإن ملكه من الآن فعليه نصف قيمته يوم قبضه يدفعها لربه وله أجرة رضاع نصفه أى له نصف أجرة المثل في المدة التي رضعها ، وإن ملكه له بعد الفطام فله أجرة المثل فيما أرضعه ومصيبته من ربه ، ولا شيء على الأجير لأنه على ملك زبه قاله في التوضيح وهذا واضح إذا مات قبل الفطام ، وأما إن مات بعده فعليه نصف قيمته يوم الفطام وله أجرة رضاع مثله كذا يفيد كلام بن (أ) .

قوله : [فيصير نقدا لأجرة فيها] : أى في هذه المسألة التي هي جعل لغيرها الجزء من الآن . وقوله : [كالنقد في الأمور المحتملة] : أى للسلامة وعدمها .

وقوله : [وهو ممنوع] : أى للتردد بين السلفية والتمنية في المثليات وللغرض في المقررات .

قوله : [ففساد] : أى للجهل بما يخرج لأنه استأجره بنصف ما يخرج من الحب وهو مغيب لا يدري كم يخرج وكيف يخرج .

قوله : [وأما أحصده فقط فصحيح] : أى لأنه استأجره بنصف الزرع وهو مرئى .

قوله : [أى للزراعة] : سيأتى مفهومه ومن كراء أرض الزراعة بالطعام الغلال التي يأخذها الملتزمون خراجاً عن أرض الزراعة سواء كان جاعلاً عليها غلالاً من أول الأمر أم لا ، بل ولو أخذت بدلاً عن الدراهم المبعولة خراجاً كما يفيد نص المدونة . قوله : [أو لم تنبت كبن] إلخ : أى وكذلك الشاة المدبوحة والحويان الذي لا يراد

وعسل (أو بما أنشبتته) من غير الطعام كقطن وكتان وعصفر وزعفران وتين وبوص (إلا كخشب) . مما يطول مكثه حتى يعد كأنه أجنبي منها ؛ كالعود الهندى والصندل والخطب والقصب الفارسى فيجوز . كما يجوز كراؤها لغير الزراعة بطعام وبما يخرج منها وبيعها به . وعلة المنع فى كرائها بطعام : أنه يؤدى إلى بيع الطعام بطعام إلى أجل . وعلة فى كرائها بما تنبت : المزبنة ؛ إذ لا يعلم قدر ما يخرج منها ، وهى علة ضعيفة .

إلا للبيع كخصى المعز والسماك وطير الماء ، وكذلك الحيوان الذى يراد اللبن بخلاف كرائها بالحيوان الذى يراد للقنية لغير اللبن فيجوز كجوازها بالماء ولو ماء زرم .

قوله : [كقطن وكتان] : المراد شعرهما وأما ثيابهما فجائز كما فى (ح) ومقتضى آخر كلامه أنه لا يجوز كراؤها بالغزل ولعله لكونه هين الصنعة وإن كان لا يعد (١٨٤ عب) .

قوله : [وبوص] : المراد به حطب اللرة ، وأما البوص الفارسى فسيأتى أنه كالخشب .

قوله : [إلا كخشب] : شبل كرامها بشجر ليس به ثمر أو به وهو مؤبر لأنه يبقى لربه لا به غير مؤبر .

قوله : [مما يطول مكثه] : يتناول الذهب والفضة والرصاص والنحاس والكبريت والمرة ونحوها من سائر المعادن ، لأن شأنها تنبت بنفسها فى الأرض ويطول مكثها فيها ويستثنى من ذلك الملح فلا يجوز كراء أرض الزراعة به ويجوز كراء أرض الملاحه به كما نصوا عليه .

قوله : [كما يجوز كراؤها لغير الزراعة] : أى وإن كان شأنها أن تزرع كما هو ظاهر كلام أهل المذهب خلافاً لما أفتى به بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقانى من المنع كلها فى (بن) .

قوله : [وبيعها به] : أى يجوز بيع الأرض بالطعام وبما يخرج منها وإن لم يكن طعاماً فالنهي قاصر على الكراء لا على البيع .

قوله : [المزبنة] : أى حيث باع المستأجر معلوماً وهو الأجر الذى يدفعه بمجهول وهو ما يخرج منها وجه ضحفه أن هله لا يتجه إلا إذا كان من جنس واحد .

• (وَحَمَلُ شَيْءٍ) : طعام أو غيره (بلد) بعيد لا يجوز تأخير قبض المعين إليه (بِنَصْفِهِ) مثلاً؛ لما فيه من بيع معين يتأخر قبضه ؛ فإن وقع فأجر مثله والطعام كله لربه ، قاله ابن يونس . (إِلَّا أَنْ يَقْبِضَهُ) : أى الجزء المستأجر به (الآن) : أى من حين العقد أى وقع بشرط تعجيله ، أو كان العرف تعجيله فيجوز . فإن لم يكن العرف التعجيل ولم يشترط التعجيل فسدت ولو عجل . والحاصل أن هذه المسألة من أفراد قوله المتقدم : «أو عين» وأن علة المنع ما فيه من بيع معين يتأخر قبضه فيجوز فيها التفصيل المتقدم ، فيكون معنى : إلا أن يقبضه الآن أى بشرط أو عرف .
(وَكِنْ : إِنْ خَطِئَتْهُ) مثلاً أى خرزته أو نجوته أو كسبته (اليوم) مثلاً أو فى هذه الجمعة أو هذا الشهر (فَلَيْسَ كَلْنَا) : أى من الأجر كعشرة وإلا تخطئه اليوم ، بل أريد (فكنا) من الأجر أى أقل كثانية ؛ ففاصلة للجهل بقدر الأجرة . فإن وقع

وقوله : [لا يجوز تأخير قبض المعين إليه] : أى بأن كان على مسافة يمنع تأخير ذلك المعين لما على ما تقدم تفصيله .

• قوله : [والطعام كله لربه] : هذا أحد قولين ، وقيل : نصفه للجمال ويصمن مثله فى الموضع الذى حمل منه وله كراء مثله فى النصف الآخر نظير ما مرّ فى دبيع الجلود إذا استأجره بشيء منها عند الفراغ ، واختار هذا القول ابن عرفة وأبو الحسن (١ هـ بن ملخصاً) .

قوله : [أى بشرط أو عرف] : أى وإن لم يقبض بالفعل قال (بن) حكاية عن الشيخ أحمد الزرقانى حيث وقع الشرط أو كان العرف النقد فالجواز وإن لم يقبض إلا بعد تمام العمل (١ هـ) ، فإذا علمت ذلك تعلم أن حرمة بيع معين يتأخر قبضه إن دخلا على ذلك أو كان العرف ذلك ، وأما إن كان التأخير غير ملحق عليه فجائز خلافاً لمن يفهم غير ذلك .

قوله : [وإلا تخطئه] إلخ : ويقال فى الحرز والتجارة والكتابة ما قيل فى الخياطة .
قوله : [ففاصلة للجهل بقدر الأجرة] : اعلم أن عمل فساد هذه الصورة إذا وقع العقد على الإلزام ولو لأحد المتعاقدين فإن كان الخيار لكل منهما جاز وذلك لأن الضرر لا يعتبر مع الخيار ؛ لأنه إذا اختار أمراً فكأنه ما عقد إلا عليه لأن عقد الخيار منحل ، وأما دفع دراهم بعد العقد زيادة على الأجرة ليسرع له بالعمل فلذلك

فله أجر مثله ولو زاد على المسمى خاطئه في اليوم أو أكثر .

(و) اعْمَلْ عَمَلِي دَابَّتِي) ولم يقيد باحتطاب أو غيره (أو) اعمل (في حائثوني) أو في حملي أو سفيني ، ونحو ذلك (وما تحصيل) من ثمن أو أجرة (فلك نصفه) مثلا ففاصلة للجهل بقدر الأجرة فضخ . (فإن عمل فلعميل) : أى فجميع ما تحصل يكون له (وعليه) لربها (أجرة مثلها) : ظاهره أن هذا عام في الدابة وغيرها ، وهو ما في كثير من الشراح . وقال بعضهم : «إن عمل ، إلخ» يخص بالدابة والسفينة ، وأما الحمام والدار والحائث فما حصل من الأجرة يكون للأجير ، وعليه لرب الحائث أو الدار أو الحمام أجرة مثله ، مثل «لتكرها» الآتي . قال عياض : لأن ما لا يذهب فيه ولا عمل فيه لمثله كالرباع فهو فيه أجير والكسب لربه ويستوى فيه اعمل واجر . ونقله أبو الحسن وقيل ، وقاله الحمي . انظر المحشى .

• (عكس) قوله : (أكثرها) : أى الدابة لمن يعمل عليها (وك) من الكراء

جائر كما في (ح) ، ويقال بعد ذلك إن أسرع فاز بالزيادة وإلا فله الرجوع عليه لأنه على شرط لم يتم .

قوله : [ولم يقيد باحتطاب أو غيره] : بل ولو قيد إنما الفرق بين ما هنا وبين قوله الآتي . بخلاف نحو : احتطب وك نصفه ، أن ما هنا أريد به قسمة الأثمان وما يأتي أريد به قسمة نفس الخطب كما نقل عن أبي الحسن .

قوله : [وعليه لربها أجرة مثلها] : أى لأن العامل كأنه اكترى ذلك كراء فاسداً ابن يزنس ولو عمل ولم يجد شيئاً كان مطالباً بالكراء ، لأنه متعلق بلمته وخالفه ابن حبيب ، فقال إن عاقه عن العمل عاتق وعرف ذلك العاتق فلا شيء عليه . قوله : [وهو ما في كثير من الشراح] : منهم الشيخ (ع) ، والمحشى كما يأتي .

قوله : [يكون للأجير] : صوابه لربها كما يأتي في آخر السوادة .

وقوله : [وعليه لرب الحائث] إلخ :

صوابه للأجير كما يأتي أيضاً .

قوله : [انظر المحشى] : المراد به (بن) .

قوله : [عكس قوله أكرها] : المراد العكس في الحكم بعد الوقوع لأن في الأولى

(النصف) فإنه يفسخ ، فإن أكرها وعمل العامل عليها فما حصل من الأجر فهو لربها وعليه لمن أكرها أجره مثله في تولية ما ذكر وإن قال ربها : اعمل عليها ولك نصفه فأكرها ، فقال ابن القاسم : ما أكرت به للأجير ولربها أجره المثل (انتهى) ، فيكون لربها أجره المثل وما حصل للأجير سواء عمل بنفسه أو أكرها . وأما لو قال له : أكرها ، فأكرها فالعكس وهو أن ما حصل من الأجر فلربها وعليه للأجير أجره مثله ، وبقي ما إذا قال : أكرها ، فعمل عليها بنفسه ، فهو مثل : اعمل عليها ؛ لأن الإجارة فاسدة وقد عمل عليها ، فما حصل فهو له ، وعليه لربها أجره مثلها كما تقدم . وهذا كله في الدابة ، ومثلها السفينة . وأما الخانوت والرباع والحمام ، فهل هي مثل الدابة في التفصيل المتقدم ؟ وعليه بعض الشراح كالخرشي والزرقاني ، أم لا ؛ بل ما حصل منها لربها مطلقاً وعليه للأجير أجره مثله ؟ مثل : لتكريها ، فأكرها ؛ وهو الذي ذكره المحشي عن الخطاب ناقلاً له عن عياض واللعخي ، ونقله أبو الحسن كما تقدم ، واعترض به على الشراح فانظروا ، والله أعلم .

(يَخْلَافُ نَجْوِي) قول ربها : (احْتَطِبْ) عليها (وَلَكَ نِصْفُهُ) : أي الخطب ،

ما حصل يكون للعامل وله لربها .

قوله : [ما أكرت به للأجير] : قال في المدونة : وإن دفعت إليه دابة أو ابناً أو داراً أو سفينة أو حماماً على أن يكرى ذلك وله نصف الكراء لم يميز ، فإن نزل كان لك جميع الكراء وله أجره مثله كما لو قلت له يبع سلعتي فما بعث به من شيء فهو بيني وبينك ، أو قلت له فما زاد على مائة فبيننا فذلك لا يجوز والثمن لك وله أجره مثله .

قوله : [فيكون لربها] إلخ : هلنا شروع في حاصل فقه المسألة .

قوله : [وبقي ما إذا قال له أكرها] إلخ : اعلم أن الصور أربع ؛ لأن رب الدابة إما أن يقول له : اعمل على دابتي ولك نصف ما عملت به أو يقول له : خذ دابتي أكرها ولك نصف كرائها وفي كل إما أن يعمل عليها بنفسه أو يكرىها لمن يعمل عليها ، وكلها فاسدة والحكم فيها كما قال الشارح وهو أن ثلاث صور جميع ما جاء فيها للعامل ، وعليه لربها أجره مثلها ، وصورة جميع ما جاء فيها لربها ، وعليه للعامل أجره مثله .

فيجوز إن علم ما يحتطبه عليها بعادة أو شرط . فعلة الجواز العلم وسواء قيد بزمان كيوم
لى ويوم لك أم لا ، كنتقلة لى ونقلة لك ؛ فالأجرة هنا معلومة بخلاف ما تقدم .
وقوله : « ولك نصفه » : أى الحطب احترازاً من قوله : « ولك نصف ثمنه » ،
فلا يجوز للغرر . ومثل الدابة السفينة والشبكة ونحوهما فيجوز بنصف ما يحمله
عليها إذا كان معيناً من مكان معين كما أفاده بقوله : « نحو » ودخل فى استقى
عليها ولك نصف الماء .

(و) بخلاف نحو : (احصده ولك نصفه) مثلاً (فيجوز) . أو : جلد
نخلى هذا ولك نصفه ، أو : القسط زيتونى هذا ولك نصفه . أو : جز صوفى هذا ولك
نصفه ، كل ذلك جائز للعلم بالأجرة وما أوجر عليه ، وأما : احصد وما حصدت فلك

قوله : [فيجوز إن علم ما يحتطبه عليها] : أى بشرط أن لا يزيد لى الصيغة
المذكورة ولا تأخذ نصفك إلا بعد نقله مجتمعاً بموضع كذا فإن زاد ذلك منع للحجر
عليه كما ذكره ابن عرفة والمراد علم نوعه وإن لم يعلم قدره بدليل كلام ابن القاسم
فى مسألة الشبكة .

قوله : [كنتقلة لى ونقلة لك] : مثل ذلك لو قال له كل نقلة نصفها لى
ونصفها لك .

قوله : [مثل الدابة السفينة والشبكة] : ابن القاسم يجوز دفع الشبكة لمن يصيد
بها يوماً لنفسه ويوماً لصاحبه وفى الشهرين كثير الظهور الجهالة .

قوله : [إذا كان معيناً] : أى كما إذا كان يحمل عليها تبناً أو حطباً أو خشباً
معيناً من بلد معينة .

• تنبيه : لو تلفت الدابة بعد أخذ العامل ما يخصه وقبل أخذ ربه فلربها أن يأتى
له بأخرى يعمل عليها ولا بن القاسم فى العتية لربها كراؤها وهو آيين وأما لو تلفت بعد
بعد أخذ ربه ما يخصه وقبل أخذ العامل فعلى ربه أجرة عمله وليس للعامل أن يخلف
ربه دابة أخرى .

قوله : [للعلم بالأجرة وما أوجر عليه] : أى لكون كل منهما محصوراً
مرئياً .

نصفه ، أو : أَلْقَطُ وما لقطت فلك نصفه ، فجائز أيضاً إلا أنه من باب الجمالة فله الترك متى شاء بخلاف ما قبله فهو من الإجارة اللازمة .

ويكون الدرس والتلوية عليهما ، وتقدم أنه إن قال : احصده وادرسه ولك نصفه ، أو . ادرسه فقط ، ففاسد وله أجره مثله لشدة الغرر . ثم الجواز مقيد بعلم تعيين الزمن ، فإن عينه غسدت ، قال فيها : وإن قال احصد اليوم أو القَطُ اليوم وما اجتمع فلك نصفه ، فلا خير فيه ؛ إذ لا يجوز بيع ما يحصد اليوم ، وما لم يجز بيعه لم يجز أن يستأجر به مع ضرب الأجل في العمل ، ولا يجوز في العمل إلا أن يشترط أن يترك متى شاء فيجوز .

• ثم شبه في الجواز قوله :

(كإجارة) ، أى كما يجوز إجارة (دابة لكلنا) : أى لمكان معلوم كمكة (على) أنه إن (استغنى فيها) : أى في المدة أو المسافة المعينة لظفروه بحاجته في أثناء الطريق (حاسبَ) ربحها : أى كان له بحساب ما سار صعوبة وسهولة . وعمل الجواز (إن لَمْ يَسْقُدْ) الأجرة ، فإن نقدها لم يجز لتردها بين السلفية والتمنية . وهذا القيد ذكره في المدونة والعينية وذكره المصنف في التوضيح فكان عليه ذكره هنا .

قوله : [إلا أنه من باب الجمالة] : أى والجمالة يجوز فيها الغرر لكونها منحة من طرف العامل .

قوله : [ويكون الدرس والتلوية عليهما] : أى لأنهما صارا شركاء من حين الحصاد ويمنع قسمه قسماً لأنه خطر ويلخله التفاضل .

قوله : [لشدة الغرر] : أى في قدر الأجرة وصفتها لأنه لا يعلمها إلا بعد التصفية .

قوله : [ثم الجواز مقيد بعلم تعيين الزمن] إلخ : هذا المبحث يغنى عنه ما سبأني في قوله وفسدت إن جمعها وتساويا ، وعمله هناك مع ما فيه من الركة .

قوله : [وهذا القيد] : أى الذى هو قوله إن لم ينقد قال ابن عاشر : تأمل ما وجه جواز هذه المسألة مع أن المؤجر لا يدري ما باع من المنفعة واستشكله الخروشى في كبره بهلها أيضاً . وأجاب بأن الغرر هنا يسير يغتفر لأن العادة أن من اكترى إلى موضع لا يستغنى قبل ذلك الموضع ، وقول المصنف إن استغنى فيها أى وصدق في

(وإيجارُ) : أى وكنا يجوز إيجار شيء (مؤجرٍ) بفتح الجيم : أى أن من أجر حيواناً أو غيره مدة معلومة كشهر أو سنة يجوز له أن يولجّه قبل انقضاءها مدة تلي مدة الإجارة الأولى للمستأجر الأولى أو لغيره .

(أو) إيجار (ما) : أى شيء يبع و (استثنيت منفعته) : أى استثناها البائع ، بأن باع عبداً أو داراً أو غير ذلك واستثنى منفعتها مدة معلومة ، فلمشتري منه أن يؤجر ما ذكر مدة تلي مدة الاتصاع أى على أن يقبضها المستأجر بعد مضي مدة الاتصاع . وسيأتى أنه يجوز استثناء السنة في الدار والسنتين في الأرض وثلاثة أيام في الدابة لا جمعة ، وكره المتوسط .

(والتقدي) بالجذر ، عطف على ملخول الكاف : أى وكجواز التقدي (فيهما) : أى في إيجار المؤجر والمبيع المستثنى منفعته . ومحل جواز الإيجار والتقدي فيهما : (إن لم يتغير غالباً) : أى لم يغلب تغيره بأن كان الشأن علم تغيره . وهو صادق بصورتين : ما إذا كان الغالب سلامته ، أو احتمال السلامة وعلمها . لكن الصورة الأولى متفق عليها ، والثانية فيها خلاف . لهذا بالنسبة للإيجار فيهما . وأما التقدي فيهما فلإنما يجوز

دعواه الاستثناء لأنه أمين ، وأما إن استأجره لهذا المكان وإن زاد فله بحساب ما اكترى لم يحز إلا إن عين غاية ما يزيد وما قيل في الدابة يقال في الدار والسفينة كما أفاده في الأصل .

قوله : [للمستأجر الأولى أو لغيره] : أى ما لم يحز عرف بعلم إيجارها إلا للأول كالأحكام الموقوفة بمصر وإلا عمل به لأن العرف كالشرط وصورة ذلك أن يستأجر إنسان داراً موقوفة مدة معينة وأذن له الناظر بالبناء فيها ليكون له خلوة في تلك المدة وجعل عليها حكراً كل سنة من تلك المدة لجهة الوقف فليس للناظر أن يؤجرها لغير مستأجرها مدة تلي مدة إيجار الأول لجريان العرف باختصاص الأول بذلك وعمله إذا أراد أن يبيع الأول من الأجرة مثل ما يلزمه الغير وإلا جاز إيجارها للغير كلما يؤخذ من الحاشية .

قوله : [وثلاثة أيام في الدابة] : أى وعشرة في الرقيق .

قوله : [أى في إيجار المؤجر] : بفتح الجيم اسم مفعول .

قوله : [المستثنى منفعته] : راجع للمبيع .

إن غلبت السلامة فيهما لا إن لم تغلب بأن كان الشأن علمها لطول المدة أو ضعف البناء أو نحو ذلك واحتمال الأمر .

فعلم أن الصور ثلاث : الأولى : الشأن السلامة فيجوز العقد والنقد قطعاً .
الثانية : علمها فلا يجوز عقد ولا نقد . الثالثة : احتمال الأمرين ، فيجوز العقد لا النقد عند بعضهم . وقيل : لا يجوز العقد فلا نقد .

وإن قوله : « إن لم يتغير » غالباً راجع للعقد والنقد إلا أنه يوهم أن الصورة الثالثة يجوز فيها النقد ، وليس كذلك لما غلمت . والمراد : إن لم يتغير ، أى فى المدة الثانية التى تلى الأولى ؛ لأن الكلام فيها . فتقييد بعضهم له بقوله : « قبل تسليمه » فيه نظر ، ولذا شطبناه من أصل المبيضة .

• (و) كجواز إيجار (على طرح نجاسة ؛ كمسيتة) وعدرة بأجر معلوم وإن استلزم ذلك مباشرة النجاسة للضرورة .

قوله : [أو ضعف] : مصدر معطوف على طرل .

قوله : [أو نحو ذلك] : أى كالتأخرون والساقية من كل ما شأنه التغير لكثرة العلاج فيه كالدق والمعصرة .

قوله : [فعلم أن الصور ثلاث] أى من قوله إن لم يتغير غالباً باعتبار المنطوق والمفهوم .

قوله : [عند بعضهم] : هو ابن عرفة وابن شاس .

قوله : [وقيل لا يجوز العقد] : هو لابن الحاجب والتوضيح .

قوله : [إلا أنه] : أى كلام المصنف .

قوله : [يوهم أن الصورة الثالثة] : إلخ : أى فلو قال المصنف والنقد فيهما إن

سلم غالباً لسم ويمكن أن يجاب عنه بأن معناه إن انتهى التغير غالباً : أى إن كان الغالب انتفاعه فيكون الحال قيداً فى النفي لا فى المنفى فتأمل .

قوله : [لما علمت] : أى من أن النقد لا يجوز فيها اتفاقاً وإنما الخلاف فى أصل العقد .

قوله : [لأن الكلام فيها] : أى لأنها التى يستوفى منها المنافع لا الأولى .

قوله : [على طرح نجاسة] : أى وكذا حملها للانتفاع بها على الوجه الجائر

كحملها ، لأكل الكلاب أو تسيخ أرض أو لأكل مضطر وجالد ميتة مدبوغ لاستعماله فى اليابسات والماء .

(و) استتجار على (القصاص) : من قتل أو قطع حكم به الحاكم وسلمه للمجنى عليه أولويه .

(و) على (الأدب) لابن أو عبد إذا ثبت عند الأب أو السيد موجب .

(و) على (عبد خمسة عشر عاماً) ، ولو بشرط النقد قال في المدونة : ولا أرى به بأساً ، والدور أين ، ويجوز تقديم الأجر فيه بشرط (انتهى) .

(و) على (دار نحو ثلاثين) عاماً ولو شرط النقد ، قاله ابن يونس .

(و) على (أرض) للزراعة مأمونة الرى (خمسین عاماً) لا أكثر فإن لم يؤمن من ربها جاز العقد عليها ما ذكره دون النقد . وكذلك الدار إذا كانت قديمة يحتمل بقاؤها ثلاثين ، وعلمه فإذا كانت قديمة جداً لا تبقى الثلاثين عادة لم يميز كراؤها الثلاثين ، وكلها يقال في العبد .

قوله : [واستتجار على القصاص] : أى وأما الإجارة على القتل ظلماً فلا تجوز . فإن نزل اقتص من الأجير ولا أجر له ولا يقتص من المجر لأن المباشر مقدم على المتسبب .

قوله : [إذا ثبت عند الأب أو السيد موجب] : ظاهره أنه لا بد من ثبوت الموجب كان الطالب للتأديب الأب أو السيد كان الولد صغيراً أو كبيراً وليس كذلك ، بل يصدق الأب في ابنه الصغير والسيد والزوج في دعوى ما يوجب الأدب كما في (ح) ، وأما الولد الكبير فلا يؤدبه الأب بل يؤدبه الحاكم بالثبوت ، وإلا أب الأب أو المتولى للأب كذا في الحاشية .

قوله : [وعلى عبد خمسة عشر عاماً] : أى وأما الدابة فحد إجارتها سنة إلا لسفر فالشهر كما في التوضيح ، ونقله (بن) وهذا في إجارتها التي يجوز النقد فيها ، وأما بغير نقد فيجوز أكثر من سنة ، والفرق بين الدابة والعبد أن العبد إذا حصل له مشقة يخبر عن حال نفسه بخلاف الدابة .

قوله : [وكلها يقال في العبد] : حاصل ما يستفاد من كلام الأجهورى أن غلبة الظن في الأمن تسوغ القدوم على العقد وعلى شرط النقد واستواء الأمرين يسوغ القيد على العقد دون النقد ، وأما غلبة ظن عدم الأمن فلا تجوز عقداً ولا نقداً كما في الحاشية .

• (و) كجواز (بَيْعِ دَارٍ لِتَقْبِضِ) : أى ليقبضها مشتريها (بعد عام) من يوم بعضها فيجوز استثناء منفعتها سنة .

(و) بيع (أرضٍ) لتقبض (بعد عشر) من الأعوام فيجوز استثناء منفعتها عشرًا .

(و) بيع (حيوانٍ) ليقبض (بعد ثلاثة أيام) ونحوها (لا) بعد (عشر) .

لأن الغالب فيها تغيره .

(وكره المتوسط) كاستثناء خمسة أيام .

(و) كجواز (كِرَاءِ دَابَّةٍ لِتَقْبِضِ) : أى ليقبضها المكثري (بعد شهر)

من يوم الكراء فيجوز (إن لم يشترط) مكريها (النقد) : أى نقد الأجرة ، فإن اشترط لم يجز لردده بين السلفية والثمنية . والنقد بلا شرط لا يضر .

(و) كجواز (تَحْدِيدِ صِنْعَةٍ ، كَخِيَاطَةٍ) أو خرز وحصد زرع وحرس

قوله : [وكجواز بيع دار] : اعترض بأن هذه المسألة ليست من باب الإجارة فحجها أن تذكر في البيوع . وأجيب بأن المنفعة المستثناة إجارة حكمًا فإذا باع الدار بمائة مثلاً على أن تقبض بعد عام فقد باعها بالمائة والانتفاع بتلك الدار تلك المدة ، فكان البيع بمائة وعشرة مثلاً دفع المشتري بدل العشرة منفعة الدار فيتأمل ، ويقال في استثناء الأرض والحيوان ما قيل هنا .

قوله : [وبيع حيوان ليقبض] إلخ : ظاهره العموم كان الحيوان رقيقاً أو غيره ، وللى في الحاشية أن هذا مخصوص بالدابة قيل لا فرق بين دابة الركوب والعمل ، وقال بعضهم إنه في دابة الركوب وأما دابة العمل فيجوز استثناء منفعتها كالرقيق عشرة أيام فأقل .

قوله : [لأن الغالب فيها تغيره] : أى فيتردد الثمن بين السلفية والثمنية .

قوله : [وكره المتوسط] : أى لاحتمال تغيره ، وبقي مثل الثوب المعين والنحاس . ومقتضى ما تقدم أنه يجوز بيعه واستثناء منفعته مدة دون نصف شهر لا أزيد لما فيه من السلم في معين ، ولا يرد على هذا تأجير الدور والأراضي الزمن الطويل ، لأن السلم لا يكون فيها لأن من شرطه أن يكون في اللمة وهذه الأشياء لا تقبلها الدم بحال . قوله : [والنقد بلا شرط لا يضر] : أى لأن علة المنع للتردد لا تكون إلا في شرط النقد كما تقدم في الربويات .

ونحو ذلك (بعمل) نحو : خط هذا الثوب ، أو : احصد هذا القطن ، أو :
 احفر لي بئراً بكذا (أو : زمني) كخط غندي يوماً أو شهراً ، أو : ابن لي
 بيتاً ، ونحو ذلك ، كل يوم أو كل جمعة أو شهر أو جميع الشهر أو السنة بكلاً .
 • (وَفَسَدَتِ) الإجارة (إِنْ جَمَعْتَهُمَا) : أى العمل والزمن (وَتَسَاوَيَا) :
 بأن كانت العادة أن الزمن لا يزيد على الفعل ولا ينقص ، قال ابن رشد : اتفاقاً . وقال
 ابن عبد السلام : على المشهور . وأما إذا كان الزمن ينقص عن العمل فالفساد بالأولى
 وأما لو كان الزمن أكثر فقال ابن عبد السلام : يجوز اتفاقاً : وقال ابن رشد : بل
 تفسد على المشهور لاحتمال طارئ على الأجير يمنعه من العمل . وهذا معنى قول الشيخ :
 « وهل تفسد إن جمعتهما وتساويا أو مطلقاً ؟ خلاف » . وعلى الفساد فاللازم أجره
 المثل زادت على المستى أو قلت ، والله تعالى أعلم .

• (و) كجواز (الإيجار مريض) : ترضع طفلاً وإن كان فيه استيفاء عين فضلاً
 للضرورة ، وصواء كانت آدمية أم لا ، كانت الأجرة طعاماً أو غيره .
 (وَتَسَلُّ خَيْرَ قَبْلِهِ وَنَحْوَهَا) : أى الخرقه كبذنه (على أبيه) لا عليها (إلا
 لعرف) أو شرط فيعمل به .

قوله : [بكذا] : تنازعه كل من خط وأحصنه وأحفر فأعمل الأخير وأضمر في
 الأولين وحلف لأنه فضلة .

قوله : [وتساويا] : الواو للحال .

قوله : [فالفساد بالأولى] : أى على كل من الطريقتين .

قوله : [لاحتمال طارئ] : أى فيدخله الغرر .

قوله : [وعلى الفساد] : أى حيث قلنا به اتفاقاً أو على المشهور .

قوله : [وصواء كانت آدمية أم لا] : فلو كان الرضيع محرماً الأكل كجحش
 جاز أن تكري له أتان لترضعه .

قوله : [كانت الأجرة طعاماً أو غيره] : أى ولو شرطت عليهم طعامها
 ولا يكون هذا من بيع طعام بطعام للضرورة ، ولأن النهي إنما ورد في الأطعمة التي جرت
 العادة باقتياتها .

(وَلَزَوَّجِيهَا) : أى الموضع (فَسَخَهُ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهَا) فيه ، فإن أذن فليس له الفسخ .

(كَأَهْلِ الْطِفْلِ) : لم فسخ العقد (إِنْ حَمَلَتْ) الموضع من زوجها أو غيره زمن الرضاع (وَلَهَا) هى الفسخ (إِنْ مَاتَ أَبُوهُ) : أى الطفل (وَلَمْ تَقْبِضْ الْأَجْرَةَ) منه قبل موته (وَلَمْ يَتْرُكْ) له (مَالًا) ولا مال للولد تأخذ أجرتها منه (وَلَمْ يَطْلُوعَ بِهَا) : أى بالأجرة (أَحَدٌ) من قريب أو بعيد ، وإلا فلا فسخ لها .
(وَمُنْعَ) الزوج (إِنْ أْذِنَ) لها فى الإرضاع (مِنْ وَطْءٍ) لها ؛ لأنه مما

قوله : [فسخه إن لم يأذن] إلخ : فإن طلقها قبل علمه فلا كلام له ، فإن أجرت نفسها وهى فى عصمته ولم يعلم بذلك إلا بعد مضي مدة فأجرة ما مضى تكون لها وله الفسخ فى المستقبل .

قوله : [إن حملت الموضع] إلخ : إنما كان لم الفسخ لأن الحمل مظنة تضرر الولد بلينها . قال الخرشي ولها بحساب ما أرضعت فلو كانت أكلت الأجرة لم تحسب عليها لأنهم تطوعوا بدفعها لها قاله ابن عبد السلام ونظر فيه (بن) .

قوله : [وَلَمْ يَتْرُكْ لَهُ مَالًا] : مفهومه أنه إن ترك مالا لم يكن لها الفسخ وتقبض أجرتها من نصيب الولد فى تركه أبيه ومفهوم قوله ولم تقبض أنها إذا قبضت لا تنسخ ، ولو كان الأب عديمًا وبتبع الورثة الولد بما زاد على يوم موت الأب من الأجرة التى عجلها لأن الزائد يكون ميراثًا بينهم وبين الولد فيرجعون به على مال الرضيع لا على الظئر ، فليس إعطاء الأب أجرة رضاعه هبة منه له ، وإنما إرضاعه عليه فرض انقطع بموته ، وحل رجوع الورثة على الولد بما زاد على يوم الموت ما لم يعجل الأب الأجرة خوفًا من موته الآن ، وإلا كانت هبة ليس للورثة منها شيء كما نقله الأجهورى عن (ح) .

قوله : [ومنع الزوج] إلخ : فلو تزوجها ووجدها مرضعًا قال ابن عرفة الأظهر أنه عيب يوجب له الخيار ، وبحث فيه البدر القرافى بأن ذلك لم يذكر فى عيوب الفرج . قال بعض الأفاضل : الظاهر ما قاله ابن عرفة لأنه وإن لم يكن من عيوب الفرج إلا أنه يضرر بعدم الوطء اللهم إلا أن يبقى من مدة الرضاع يسير فلا خيار للزوج نظير من اشترى دارًا فوجدها مكثرة فيخير ما لم يكن الباقى من مدة الكراء يسيرًا .

يضر بالطفل ولو لم يحصل له ضرر بالفعل .

(و) من (سفر بها) : أى بزوجه الموضع فإن لم يأذن فله ذلك وتقسم أن له الفسخ .

• (وكره حلى) : أى إجارته ، لأنه ليس من شأن الناس ، والأولى إعارته لأنها من المعروف .

• (و) كره (إيجار مستأجر دابة) ليركبها (لمثله) فى الأمانة أو الخفة أو الثقل (ولو) كان المثل (فظاً) : أى غليظاً مثل الأول ، ولا ضمان عليه بحيث إذا تلفت الدابة أو ماتت بلا تفريط ؛ فإن كان الأول هو الفظ فلا ضمان بالأولى . وإن كان الثانى هو الفظ ضمن . ومحل الكراهة إذا لم يعلم حال ربتها ، فإن علم أنه يرضى جاز وإن علم عدم الرضا لم يجز ؟

قوله : [ولو لم يحصل له ضرر بالفعل] : رد بلو على أصبح ومثل الزوج السيد على ما استظهره فى الحاشية فلو تعدى الزوج أو السيد ووطئها ولم تحمل فقبل لأهل الطفل فسخ الإجارة وقيل لا .

قوله : [ومن سفر بها] : أى وأما لو أراد أهل الطفل السفر فلا يمكن من أخذ الولد إلا إذا دفعوا للظئر جميع أجرتها حيث كانت وجيبة .

• تنبيه : قال فى المدونة ومن واجر ضررين فماتت واحدة فللباقية أن ترضع وحدها ، ومن واجر واحدة ، ثم واجر أخرى فماتت الثانية فالرضاع للأولى لازم كما كانت ، وإن ماتت الأولى فعليه أن يأتى بمن ترضع مع الثانية (أه) .

قوله : [وكره حلى] : بفتح الحاء وسكون اللام مفرداً وبضم الحاء وكسر اللام جمعاً .

قوله : [أى إجارته] : أى وسواء كان ذلك الحلى ذهباً أو فضة أو حر بنذهب أو فضة أو غيرهما كعرض أو طعام وظاهره كان محرم الاستعمال أم لا ، وإنما لم تحرم إذا كان محرماً لأنه ليس محقق الاستعمال وقيل تحرم إن كان محرماً فهما طريقتان .

قوله : [فإن علم أنه يرضى جاز] : أى كما إذا أكرها بحضرته وهو ساكت من غير عذر ، ومثله فى الجواز أن تبدو له الإقامة وعدم الركوب للمحل الذى أكرها إليه ولو كان غير مضطر للإقامة ، ومثل الدابة الثوب فيكره لمن استأجر ثوباً لبسه أن يكره لمثله ، ويقال فيه ما قيل فى الدابة إلا أنهما يفترقان فى الضمان فإن الدابة لا ضمان عليه فيها إن ضاعت بلا تفريطه أو ماتت ، وأما الثوب فيضمنه إلا لبينة على تلفه بلغة السالك - رابع

(و) كره (أجرة) على تعليم فقهه وفرائضه (كذا في المدونة) (كبيع كتبه) أي ما ذكر من فقه وفرائض فإنه يكره ، وأما علم الفرائض بالرسم فلا يكره أخذ الأجرة عليه ؛ لأنه صنعة من الصنائع . لكن قال بعضهم : يجوز بيع الكتب الآن لأن حفظ الناس له وأفهامهم نقصت كثيراً حتى إن صاحب الكتاب قد ينسى ما كتبه فيراجع كتابه . وفي بيع الكتب انتشار العلم وسبب لحفظه وصونه فتأمل .

* (و) كره أجرة (على قراءة) (لقرآن) (بلسان) : أي تطريب وأنغام لأن القراءة على هذا الوجه مكروهة إذا لم يخرج عن حده وإلا حرمت كالقراءة بالشاذ .

بلا تفريط من الثاني لأن ضمان التهمة يزول بالبينة :

قوله : [كذا في المدونة] : مقابله الجواز لابن يونس وإنما كره أخذ الأجرة عليه مخافة أن يقل طلاب العلم الشرعي ولأن الإجارة عليه خلاف ما عليه السلف الصالح . بخلاف القرآن فإنه تجوز الإجارة على تعلمه لرغبة الناس فيه ولو بأجرة ولأخذ السلف الأجرة على تعلمه ولقوله عليه الصلاة والسلام : « إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله تعالى » .

قوله : [كبيع كتبه] : أي وكذا إيجارتها .

قوله : [بالرسم] : أي بالغبار والشباك .

قوله : [لكن قال بعضهم] : مراده به اللخمى .

قوله : [فتأمل] : إنما أمر بالتأمل لتضارب العال التي ذكرها فإن قوله لأن حفظ الناس إلخ مما يناسب الكراهة ، وقوله وفي بيع الكتب إلخ ، مما يناسب الجواز .

قوله : [أي تطريب] إلخ : إنما كره ذلك لأن المقصود من القراءة التدبر والتفهم والتطريب ينافي ذلك ، والمراد بالتطريب تقطيع الصوت بالأنغام والأهوية ، وأما الإجارة على أصل التلاوة فتقدم جوازه وكذا على تعليمه مشاهرة ومقاطعة على جميعه أو على بعضه ووجوبه لمدة معلومة ، فالمشاهرة غير لازمة لواحد منهما ، وأما الوجبة والمقاطعة فلازمتان لكل منهما ، قال مالك : يجوز أن يشارط المعلم على الحلقة ضبطاً أو نظراً ولو سمياً أجلاً ، أصبح إن تم الأجل ولم يخلقه فله أجر مثله ، القابسي ففرق أصبح بين ضرب الأجل للمعلم والخياط إذا كان الفعل يمكن الفراغ منه فيه ، ابن عرفة سوى اللخمى وابن رشد بينهما .

- (و) كره أجرة على (دُفّ) بضم الدال : طبل مغشى من جهة كالغربال يسمى في العرف بالطار (ومِعْرَفٍ) واحد المعازف : وهو آلة اللهو فيشمل المزمار (لعُرْسٍ) : أى نكاح . ولا يلزم من جوازها فيه جواز الأجرة .
- والراجع أن الدف والكبّر والمزمار جائزة في العرس وتكره الأجرة عليهما، وأن ما عداها حرام في العرس وغيره فتحرم الأجرة عليها .
- (و) كره (إيجارُ مُسْلِمٍ) عبد أو حر (لكافرٍ فيما يَحِلُّ) كخياطة

• فوائد الأولى : قوله صلى الله عليه وسلم : «خيركم من تعلم القرآن وعلمه» ، يشمل الوالد بتعليمه ولده ولو بأجرة ، وقد أجاب سحنون أبا ولد كان يطلب العلم عنده إذا توليت العمل بنفسك ولم تشغل ولدك عما هو فيه فأجرك في ذلك أعظم من الحج والرباط والجهاد .

• الثانية : ذكر ابن عرفة عن القابسي أن على المعلم زجر الولد في تكاسله بالوعيد والتفريع لا بالشتم نحوياً قرد ، فإن لم يفد فالضرب بالسوط من واحد إلى ثلاثة ضرب لإيلاء دون تأثير في العضو ، فإن يفد زاد إلى العشرة فإن لم يفد فلا بأس بالزيادة عليها .

• الثالثة : القابسي أما تعليمهم في المسجد فروى ابن القاسم إن بلغ الصبي مبلغ الأدب فلا بأس ، وإن كان صغيراً يعيث فلا أحب ذلك .

• الرابعة : سئل أنس كيف كان المؤدبون على عهد أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم ؟ قال كان للمؤدب إناء فيه ماء طاهر يحويه الصبيان ألواحهم ثم يصبون ذلك الماء في حفرة من الأرض فتتشف (أه) . قال القابسي وينبغي أن يصب ذلك الماء في المواضع البعيدة عن النجاسة وكان معلمنا يأمرنا بصبه في حفرة بين القبور (أه) ملخصاً من (بن) .

قوله : [والراجع] إلخ : حاصله أن الدف والكبّر في النكاح فيه قولان الجواز والكراهة ، وفي المعازف ثلاثة أقوال بزيادة الحرمة وهو أرجحها ، وأما في غير النكاح فالحرمة في الجميع قولاً واحداً ولو كان في عقيقة أو خنان أو حج أو قدوم من سفر .

قوله : [وكره إيجار مسلم] : حاصله أنه يكره للمسلم أن يكرى نفسه أو ولده أو عبده لكافر حيث كان يستبد بعمله ولم يكن تحت يده ولم يكره في فعل محرم :

وبناء ومحرم فيما لا يحل كعصر خمر ورعاية خنزير (بلا إهانة) للمسلم ولا حرم ككونه خادم بيت يقدم له الطعام ويغسل يديه منه ويحرق خلفه ، وهذا ما لم يكن المسلم مأكلاً في حانوته كخياط ويرد عليه ما يصنعه به من المسلمين وغيرهم ، ولا فيجوز .

• (وعين) وجوباً في الإجارة (مستعلم) لقراءة أو صنعة لاختلاف حاله بالذكاء والبلادة .

(و) عين (رَضِيع) لاختلاف بينه وبينه بحالة بكثرة الرضاع وقتله (ودار) للسكنى بها مثلاً (وحانوت) (و) عين (بناء على جدار) استؤجر للبناء عليه ، بأن يذكر طول ما يبنى عليه وعرضه وكونه من حجر أو لبن أو غير ذلك . بخلاف كراء الأرض للبناء عليها فلا يشترط بيان وصف ما يبنى عليها .

(و) عين (مَحْمِل) للركوب فيه وهو بفتح الميم الأولى وكسر الثانية : ما يركب فيه من شَقْدُفٍ ومَحْفَةٍ وجعفة ، لأنه يختلف بحسب السعة والضيق والطول والقصر والمتانة وغيرها . وأما محمل بكسر الميم الأولى وفتح الثانية : فعلاقة السيف .

(و) عين (مَسْكَن) من دار أو غيرها لاختلاف أحواله (إن لم تُوصَف)

فإن لم يستبد الكافر بعمل المسلم كخياط يرد عليه المسلم والكافر فيجوز ، وإن كان تحت يده كأجير خدمة بيته ومرضعة ولده حرم وفسخ وله أجر ما عمل ، وكذا إن استأجره في محرم كعصر خمر ورعى خنزير ، ولكن يتصدق بالأجرة عليه أدباً له (أه من الأصل) .

قوله : [وعين وجوباً في الإجارة متعلم] : أى فإن لم يعين فسدت .

قوله : [ودار للسكنى بها] : أى إذ لا يصح العقار أن يكون في النعمة فلا بد من التعيين بالإشارة إلى الدار أو بأل العهدية من ذكر مرضعها وحدودها ، ونحو ذلك مما يختلف به الأجرة .

قوله : [فلا يشترط بيان وصف ما يبنى عليها] : لأنه لا يتعلق به غرض بل يكفي علم المساحة .

قوله : [لأنه يختلف بحسب السعة] : علة للزوم التعيين .

المذكورات وصفاً شافياً . فالواجب ، إما التعيين أو الوصف الشافي المفيد للمراد وإلا كانت إجارة فاسدة .

(و) عينت (دَابَّةً) لركوب أو حمل ولا يكفي الوصف فيها (إلا) الدابة (المضمونة) في الذمة ليتوصل بها إلى محل كميكة وذلك بأن لم تقصد عينها : (فَسَوَّعُ) أى : فالواجب تعيين نوعها كإبل أو بغال (وَصِنْفُ) كعيراب أو بُخْت (وَذُكُورَةٌ وَأُنثَى) . فالحاصل أن الدابة أو غيرها لركوب أو غيره لا بد في صحة العقد عليها من التعيين بالذات أو الوصف . لكن إن عينت بالإشارة كدابتك هذه ، أو : التي كانت معك بالأمس ، انفسخت الإجارة بتلفها ، وإلا فلا ، وعلى ربها بدلها . ولو قال : دابتك البيضاء — وليس له غيرها — فغير المعينة بالإشارة مضمونة على ربها بدلها إن تلفت ، وإلا انفسخت بتلفها . وعبارته لا تفيد ذلك فكان الأحسن أن يقول : وهى مضمونة إلا إذا عينت بالإشارة فتأمل .

* (ولرُاعٍ) استئجر على رعى غنم أو غيرها عينت له ، كهذه ، أم لا ؛ كعشرة من الغنم (رَعَىْ أُخْرَى) معها (إِنْ قَوَّيْ) على رعى الأخرى (ولو بِمُشَارِكٍ) بعينه على رعى الأخرى (إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ) رب الأولى (عدمه) : أى

قوله : [فالواجب إما التعيين أو الوصف] : لكن البناء على الجدار لا يمكن فيه إلا الوصف .

قوله : [وعلى ربها بدلها] : راجع لما بعد وإلا .

قوله : [ولو قال دابتك البيضاء] إلخ : مبالغة فيما بعد وإلا قال في الأصل ولو قال دابتك البيضاء أو الحمراء وليس له غيرها لاحتمال إبدالها ما لم يقل هذه أو التي رأيتها معك بالأمس بعينها (أه) .

قوله : [وعبارته لا تفيد ذلك] : الضمير يعود على المتن وهذا الاعتراض بعينه يرد على خليل .

وقوله : [فكان الأحسن أن يقول] : وهى مضمونة إلخ . أى بعد قوله وذكورة وأنوثة وفي الحقيقة لا حاجة لهذا البحث لأن تفصيل المضمونة والمعينة سيأتى موضحاً . قوله : [أو غيرها] : أى كإبل وبقر .

قوله : [ولو بمشارك] : مبالغة في القوة ، أى هذا إذا كانت قوته على رعى

عدم رعى أخرى مع غنمه (ولاً) بأن اشترط عليه أن لا يرعى معها أخرى لم يجز له فإن خالف ورعى معها غيرها (فأجره) الذى أخذه فى نظير الأخرى (لمستأجره) وهذه العبارة أسهل من عبارته .

(كأجير لخدمة أجرت نفسه) فى خدمة أخرى أو فى عمل شىء حتى فوت على المستأجر ما استأجر عليه أو بعضه ، فأجرته تكون لمستأجره الأول . وإن شاء أسقط عن نفسه أجره ما فوته عليه ، فإن لم يفوت عليه شيئاً بأن وفى بجميع ما استأجره عليه فلا كلام لمستأجره ومفهوم : « أجر نفسه » أنه لو عمل عملاً مجاناً فإنه يسقط من أجره بقدر ما فوته .

• (ولا يلزمه) : أى الراعى (رعى الوالد) الذى ولدته بعد الإجارة ، فعلى ربها أن يأتى له براع آخر لرعيها أو يجعل للأول أجره

الأخرى معها بنفسه ، بل ولو بمشارك يأتى به .

قوله : [وإن شاء أسقط عن نفسه] : إلخ . راجع للمسألين وحاصله أنه يخير المستأجر إما أن ينقصه من الأجرة التى سماها له أو يعطيها له ويأخذ منه جميع الأجر . وطريق معرفة التنقيص أن يقال ما أجرته على رعيها وحدها فإذا قيل عشرة مثلاً قيل وما أجرته إذا كان يرعاها مع غيرها فإذا قيل ثمانية فقد نقص الخمس فيخير حينئذ إما أن ينقصه خمس المسمى أو يدفعه له بتمامه ويأخذ منه الأجرة التى أخضاها من غيره ويجزى مثل هذا فى أجير الخدمة .

قوله : [فإن لم يفوت عليه شيئاً] : مخصص بأجير الخدمة وأما أجير الغنم متى خالف الشرط كان أجره لمستأجره ولو قوى على الجميع ولم يفوت شيئاً كما تقدم .
قوله : [بقدر ما فوته] : أى فإن لم يفوت شيئاً فلا يسقط من أجره شىء .

قوله : [رعى الولد] : الفرق بين ولد الغنم فلا يلزمه رعيه وولد المرأة الذى وضعته فى السفر يلزم الجمال حملة أن الحاصل من أولاد الغنم طرو مشقة الرعى وحين العقد لم تكن ، وأما الضرر الحاصل للجمال مشقة حمل الولد وهو كان محمولاً قبل الوضع فاستصحب .

قوله : [فعلى ربها أن يأتى له براع آخر] : أى ويلزم الراعى الذى يأتى به أن يرعاها مع الأمهات لئلا يتعب راعى الأمهات إذا فارقت أولادها لا لمنع التفرقة لأنها خاصة بمن يعقل على ما مر كذا للخرشى .

في نظير رعيها (إلا لعُرف) أو شرط فيعمل به .
 • (وعُمِّلَ به) ؛ أى بالعرف (في الخَيْطِ) في كونه على الحياط أو على رب الثوب .
 (و) في (نَقَشِ الرَّحَى) المستأجرة للطحن عليها ، في كونها على المالك أو المستأجر .

(و) عمل به (في آلة بناء) في كونها على البناء أو على رب الحائط .
 (وإلا) يكن عرف (فعلَى رَبِّهِ) : أى رب الشيء المصنوع ، وهو الثوب والدقيق ، لا الرحى — كما قيل والحدار .
 (و) عمل بالعرف أيضاً في (إكاف) : برذعة صغيرة (وقَتَّبَ ونحوهما) سرج ولحام ومقود .
 (و) (وإلا) بأن لم يكن عرف (فعلَى رَبِّ الدَابَّةِ) وصرحنا بهذا لأن قوله : «عكس إكاف وشبهه» يوم خلاف المراد .

قوله : [في نظير رعيها] : أى الأولاد المعبر عنها أولاً بالولد .
 • تنبيه : قال في الطرر : إذا امتنع راعي قوم أن يرعى لأحدهم لم يجبر . وفي جبر القرآن ورب الرحى والحمام ونحوهم إن لم يوجد غيرهم قولان : الجبر استحسان وعلمه قياس . وكان القضاء بطليطلة جبر القرآن على طابخ خبز جاره بأجر مثله . (١٨) .
 ونقله في التكميل كذا في (بن) .
 قوله : [وعمل به] : أى إن لم يكن شرط وإلا فالشرط مقدم عليه عند وجوده .

قوله : [والدقيق لا الرحى] : إنما يظهر على صاحب الدقيق إذا كان هو صاحب الطاحون كأن استأجر إنساناً يطحن له فيها دقيقه وأما لو استأجر إنسان الطاحون ليطحن فيها للناس أو لنفسه كان النقش عند عدم العرف على المالك لها لا على صاحب الدقيق .

والحاصل : أنه عند عدم العرف النقش لازم لرب الرحى سواء كان هو صاحب الدقيق أو كان الدقيق لغيره كذا يؤخذ من حاشية الأصل إذا علمت ذلك فقول شارحنا لا الرحى إلخ فيه نظر تأمل .

قوله : [والحدار] : بالرفع عطف على قوله الثوب فهو مثبت لا منفى .

(و) عمل بالعرف في (السَّيْرِ) ليلاً أو نهاراً ولا كلام لرب الدابة ولا للمستأجر مع العرف (والمنازل) التي يتزل بها في سير المسافة وقدر الإقامة .
 (و) عمل به أيضاً في (المَعَالِيْقِ) : جمع مُعَاقٍ بضم الميم كعصفور وعصافير : أى ما يعلق بجانب الرجل مما يحتاج له المسافر . وكسمن وزيت وعسل .
 (و) في (الزَّامِلَةِ) : ما يضع المسافر فيه حاجته كخروج كيس ونحوهما . فإن لم يكن عرف فلا بد في السير والمنازل من البيان وإلا فسد الكراء وفسخ . وأما المعاليق والزاملة فلا يفسخ ولا يلزم المكري حملها (و) عمل بالعرف في (فِرَاشِ الْمَحْمُولِ) هل هو على رب الدابة أو على المكري ، فإن لم يكن عرف لم يلزم المكري أى رب الدابة .
 (و) عمل به في (بَدَلِ الطَّعَامِ الْمَحْمُولِ) على الإبل إذا نقص بأكل أو بيع ، فإن لم يكن عرف فعليه وزن الحمل الأول . (و) عمل به في (تَوْفِيرِهِ) أى الطعام المحمول بالكراء إذا أراد أن يوفره من أكل أو بيع ونأزعه رب الدابة ، فإن لم يكن عرف فلا كلام لرب الدابة وعليه حمله إلى غاية المسافة ، ولو زاد الطعام ثقلاً كنزول مطر عليه فقال سحنون : لم يازم المكري إلا زنة الحمل المشترط .
 (و) عمل به أيضاً في (نَزْعِ ثَوْبٍ) من قميص أو عمامة أو طيلسان

قوله : [في السير ليلاً] إلخ : أى وفي باقى أحواله من كونه بالهويّنا أو حذراً أو متوسطاً .

قوله : [والمنازل] : أى المواضع .

قوله : [ما يوضع المسافر] إلخ : حقه حذف الواو للقاعدة التصريفية قال تعالى (حَتَّى تَفْصَحَ الْهَرْبُ أَوْزَارَهَا) (١) .

قوله : [ولا فسد الكراء وفسخ] : أى لزيادة الغرر فراهه بالفساد عدم الصحة وبالفسخ إبطاله وعدم البقاء عليه .

قوله : [أى رب الدابة] : أى لا يلزمه الإتيان به ولا حمله .

قوله : [في بدل الطعام المحمول] : أى بدل نقص الطعام المحمول ففي الكلام حذف مضاف .

قوله : [أو طيلسان] : هو الشال الذي يغطي به الرأس .

استأجره ليلبسه (في نَحْوِ لَيْلٍ) كقائلة : أى فيجب عليه نزعها في الأوقات التي جرى العرف بنزعه فيها فإن لم يكن عرف حمل على دوام اللبس وإن اختلف العرف وجب البيان .

• ثم انتقل يتكلم على ضمانه وعدم ضمانه ، فقال :

(وهو) : أى المستأجر لشيء - من حيوان أو عرض - وكلما الأجير كالراعى . وجعل بعضهم الضمير عائداً على من تولى العين المؤجرة ؛ فيشمل المؤجر بالفتح كالراعى والمستأجر ، كمكثرى دابة ونحوها (أمينٌ ؛ فلا ضمان) عليه إن ادعى الضياع أو التلف ، كان مما يغاب عليه أم لا . ويحلف إن كان متهماً : لقد ضاع وما فرطت . ولا يحلف غيره وقيل : يحلف ما فرط .

• تنبيه : قال ابن عبد السلام : وما يرجع فيه إلى العرف في هذا الباب في المكان كما رجع إليه هنا في الزمان ما قاله بعض الشيوخ : من اكثرى على متاعٍ دواباً إلى موضع ، وفي الطريق نهر لا يجاز إلا على المركب ، وقد عرف ذلك كالنيل وشبهه فجزاز المتاع على به والدواب على ربها ، وإن كان يخاض في المخاض فاعترضه حملان بكسر الحاء أى سيل كثير لم يعلموا به فحمل المتاع على صاحب الدابة وتلك جائحة نزلت به ، وكذلك إذا كان النهر شتوياً يحمل بالأمطار إلا أن يكون وقت الكراء قد علموا جريه وعلى ذلك دخلوا فيكون كالنهر الدائم (١ هـ) .

قوله : [وجب البيان] : أى فإن لم يبين كانت فاسدة .

قوله : [وجعل بعضهم الضمير] : أى في كلام خليل .

قوله : [عائداً] : هكذا نسخة المؤلف والمناسب عائداً بالنصب مفعول ثان

لجعل .

قوله : [فلا ضمان عليه] : محل كونه أميناً في غير الطعام والإدام كما يأتي .

قوله : [وقيل يحلف ما فرط] : الضمير عائداً على غير المتهم أى فيقتصر في يمينه على قوله ما فرطت ، ولا يحلف على الضياع والفرق أن غير المتهم إذا وقع منه ضياع إنما يكون من تفريطه غالباً فيكفى حلفه ما فرطت ، وهناك قول ثالث إنه كالتهم يحلف لقد ضاع وما فرطت .

• وبالنسبة على عدم الضمان بقوله :

(ولو شرط) عليه (إثباته) : أى الضمان ، ولا عبرة بهذا الشرط ، لكن هذا الكلام يوم صحة عقد الإجارة مع الشرط المذكور مع أنه يفسدها لأنه شرط يناقض العقد . فإن وقع فله أجره مثله زادت على المسمى أو نقصت - قاله ابن القاسم . ومحل الفساد إن لم يسقط الشرط قبل الفوات ، وإلا صححت ، والفوات هنا بانقضاء العمل فانقضاه في أثناؤه كإسقاطه قبله في إفادة الصحة .

والحاصل : أنه شرط مفسد للعقد ما لم يسقط ، لكن لو عثر عليه بعد العمل فله أجر مثله ولا يعمل بالشرط .

• (أو عثر) : بفتح المثلثة عطف على المقدر ، فلا ضمان ، أى إن ادعى التلف أو عثر أجبر حمل أو عثر دابته (بدون أو غيره أو) عثر (بأنية) فانكسرت أو انقطع الخيل) الذى ربط به الأمتعة فتلفت فلا ضمان عليه .

(ما لم يتعمد) فى فعله أو سوءه الدابة فإنه يضمن لتعديده : فإن كذبه ربه فلا يصدق فى الطعام والإدام إلا ببينة ، ويصدق فى غيره ، والسفينة كالدابة ، قال فى المدونة : وإن كان الكراء وحده فلا يصدق فى الطعام والإدام إذا قال : سرق منى ، حملة على نفسه أو دابته أو سفينته . وفيها : ومن استأجرته ليحمل لك دهنًا أو طعامًا فحملة فعثر به فأهراقه لم يضمن ؛ لأنه أجبر والأجير لا يضمن إلا أن يتعمد ، فإن كذبه فى ذلك وقت له : لم تعثر ولم يذهب لك شيء فهو ضامن فى الطعام والإدام

قوله : [لكن هذا الكلام يوم صحة عقد الإجارة] : أى فكان المناسب للمصنف أن يعبر بعبارة أخرى كأن يقول وفست بشرطه والعذر له فى أنه تابع لتحليل .
قوله : [فانقضاه فى أثناؤه] إلخ : صوابه فإسقاطه إلخ ، كما هو عبارة أصرله .
قوله : [بفتح المثلثة] : أى مبنياً للفاعل .

قوله : [عطف على المقدر] : أى الذى قدره بعد قوله فلا ضمان عليه .

قوله : [أو عثر أجبر حمل] : أى حمل على نفسه كالعالتين .

قوله : [وإن كان الكراء] : أى الشخص المكترى على الحمل .

قوله : [فهو ضامن فى الطعام والإدام] : أى لحمه على عدم الأمانة فيهما .

وأما البرز والعروض إذا حملها ، فاذتول قوله إلا أن يأتي بما يدل على كذبه (٨١)
وقال ابن القاسم : لا يضمن الأكرياء سائر العروض ولا شيئاً غير الطعام . وعلى هذا
فكان الأنسب بعد قوله : « وهو أمين فلا ضمان » ، أن يقول : إلا في الطعام والإدام .
وعبارة ابن عرفة وفيها مع غيرها لزوم ضمان الأكرياء كالطعام والإدام إلا أن تقوم بينة
بهلاكه أو يكون معه ربه . والسفينة كالدابة . وعبارة ابن الحاجب : وفي حمل
الطعام يضمن مطلقاً إلا بينة أو يصحبه ربه .

(أو) لم (يَنْغَرُ بِمَعْلٍ) بأن لم يغر أصلاً أو غرّ بقوله ، فلا ضمان عليه إذ لا أثر
للغرور القولي ، كأن يأتي بشقة لخياط ويقول له : إن كانت تكني ثوباً ففصلها ،
فقال : تكني . ففصلها فلم تكف ، فلا ضمان على الخياط وإن علم علم كفايتها ،
إلا أن يشترط عليه بأن قال له : إن علمت أنها تكني ثوباً ففصلها وإلا فلا . فقال :

قوله : [وأما البرز] : هكذا نسخة المؤلف براء وزاى بعد الباء وفي (بن) بزاي بعد
الباء فقط فيكرن عطف العروض عليها من عطف العام على الخاص .
قوله : [إلا أن يأتي بما يدل على كذبه] : أى كما إذا قال ضاع مني في اليوم
الفلاني ، وقالت البينة رأيناه معه بعد .

قوله : [غير الطعام] : أى ومنه الإدام .

قوله : [فكان الأنسب] إلخ : أى وكانت هذه المقالة تغنيه عن قوله أو عر
بدهن أو غيره لأن ذكره للدهن يوم أنه محمول فيه على الأمانة وليس كذلك .

قوله : [الأكرياء] : مفعول أول للزوم وكالطعام والإدام مفعول ثان له والكاف
زائدة وإضافة لزوم للضمان بيانية ، والمعنى أن الشرع ضمن الأكرياء الطعام
والإدام . فإن قلت ما الفرق بين الطعام والإدام وغيرهما حيث حمل في الطعام والإدام
على غير الأمانة وحمل عليها في غيرهما . قلت الفرق تعبدى .

قوله : [والسفينة كالدابة] : أى في التفصيل بين حمل الطعام وغيره ومثلهما
حمله بنفسه .

قوله : [إذ لا أثر للغرور القولي] : أى ما لم ينضم به عقد أو شرط فثالث العقد
كما إذا قال له اشتر مني السلعة الفلانية فإنها سالمة من العيوب. فظهر الأمر بخلافه.
والشرط سيأتي في الشارح .

تكفى ، مع علمه بأنها لا تكفى فيضمن . ومن الغرر القولى قول الصيرفى فى دنائير أو حرام لأنها جيدة - مع علمه بأنها رديئة - فلا ضمان عليه ولو بأجرة . وقيل : يضمن مطلقاً ، وقيل : إن كان بأجرة واستظهر . فإن غرّ بفعل كربطه بحبل رث أو مشيه بمكان زكى ضمن . .

• (كحارس) تشبيه فى عدم الضمان : أى أن حارس الدار أو البستان أو الزرع أو حارس طعام أو عرض لا ضمان عليه لأنه أمين .
(ولو حتماً ميباً) إلا أن يتعدى أو يفرط . ومن التفريط ما لو قال : رأيت رجلاً يلبس الثياب فظننت أنه صاحبها ، فعلم أنه لا ضمان على الخفراء فى الحارات والأسواق . ولا عبء بما كُتِبَ أو شرط عليهم من الضمان ما لم يفرطوا . وكذا البوابون فى الخانات وغيرها .
(وأجير لصانع) لا ضمان عليه لأنه أمين للصانع ، كان يعمل بحضرة صانعه أم لا .

قوله : [مع علمه بأنها لا تكفى] : أى ولا يعلم هذا الأمر إلا منه .
قوله : [واستظهر] : قال فى الحاشية أقول ومن المصالح العامة القول بالضمان حيث أخذ أجراً كما سيأتى عن الأجهورى فى الخفراء ثم بعد ذلك وجدت عن شيخنا عبد الله ما نصه فيه نظر ، بل الصواب الضمان إذا انضم لغروره عقد كما إذا عقد معه بجديد مثلاً وقلبه ووزنه وقال له طيب وأزن وهو على خلاف ذلك لأن الغرور القولى إذا انضم له عقد صار من القولى فالضمان (اهـ) .
قوله : [ولو حمامياً] : أى ما لم يجعل رب الثياب ثيابه رهناً عنده فى الأجرة ولا ضمن وما لم يجعل حارساً لانتفاء شره كما إذا كان مشهوراً بالحرام وجعل حارساً لتبقى سرقة ولا فيضمن كما إذا ظهر كذبه .
قوله : [ومن التفريط] إلخ : ومنه أيضاً ما لو نام فى وقت لا ينام فيه الحارس .
واعلم أن ما قاله شارحنا هو أصل المذهب من عدم تضمين الخفراء والحراس والرعاة ، واستحسن بعض المتأخرين كالأجهورى تضمينهم من غير ثبوت تفريط منهم نظراً لكونه من المصالح العامة وارتكاباً لأخف الضررين .
قوله : [وأجير لصانع] : أى وأما الصانع نفسه فسيأتى ضمانه بالشروط .
قوله : [كان يعمل بحضرة صانعه أم لا] : أى على ما قال التتائى وقال أشهب

(وَسِمَسَّارٍ) يطوف بالسلع في الأسواق لبيعها (خَبِيرٌ) بفتح الخاء وكسر الياء مشددة : أى ذى خير وأمانة ، لا ضمان عليه إذا ادعى ضياع شيء مما يديه بغير تعديبه وبلا تفريط منه . وغير مَنْ ظهر خيره يضمن . كذا أفتى به ابن رشد ، وقيل : لا ضمان عليه مطلقاً . قال : عياض : وهو المعروف من قول مالك وأصحابه ، قال : لأنهم وكلاء وليسوا بصناع .

(وَنُوقِيٌّ غَرَقَتْ سَفِينَتُهُ بفعلٍ سائغٍ) لا ضمان عليه في نفس ولا مال (والأ) إن غرقت بفعل لا يسوغ في سيرها أو حملها (ضَمِينٌ) وإن تعدد الفعل فالقصاص ، (كِرَاعٍ خَالَفَ مَرَعَى شُرْطَ) عليه فهلكت أو ضاعت الماشية ، فيضمن (أو أنترى) الراعى : أى أطلق الفحل على الإناث (بلا إذن) من ربها فعطبت أو ماتت تحت الفحل أو عند الولادة فيضمن ، إلا لعرف بأن الرعاة تُنترى ولا تستأذن فلا ضمان .

(أو غَرَّ بِفِعْلٍ) فإنه يضمن كالغرور القولي إن انضم له شرط كما تقدم .
• وإذا ضمن : (فالقِيَمَةُ) يضمنها (يوم التَّلَفِ) لا يوم التعلى ولا يوم

في الغسال تكثر عنده الثياب فيؤاجر آخر يبعثه للبحر بشيء منها يغسله فيدعى تلفه إنه ضامن (أه) ، وكلام التوضيح يفيد أن كلام أشهب تقييد للمشهور ولا مقابل له خلافاً للتأني .

قوله : [لا ضمان عليه] : أى لا في الثوب مثلاً ولا في ثمنه إذا ضاع بعد البيع ، ولا فيما يحصل فيها من تمزيق أو خرق بسبب نشر أو طي إذا لم يخرج عما أذن له فيه كما إذا ادعى أنه باع سلعة لرجل وأنكر ذلك الرجل الشراء ولم يكن له بينة عليه فيضمن لتفريطه بترك الإشهاد ، وقيد بعضهم عدم ضمان من ظهر خيره بما إذا لم ينصب نفسه للسمسة ولا ضمن كالصانع وقد اعتبر ابن عرفة هذا القيد كما في (بن) .

قوله : [بفعل سائغ] : أى كتحويل الراجح ونشر القلع ومشي في ريح أو موج إذا كان ذلك معتاداً ، وكذا وسقها الوسق المعتاد لأمثالها بحيث لا يقرب الماء من حافتها ، وإذا كان لا ضمان عليه في الفعل السائغ فأولى إذا غرقت بغير فعل كهبجان البحر واختلاف الريح مع عجزه عن صرفها .

الحكم . وهذا راجع لراع وما بعده .

* (أو صانع) يضمن (في مصنوعيّه) فقط ، ككوب يخطه أو حلي يصوغه أو خشبة ينشرها أو حب يطحنه .

(لا) في (غيره) فلا ضمان فيه . كما لو جعل الشيء المصنوع في ظرف فادعى الصانع ضياعها ، فإنه يضمن ماله فيه الصنعة لا الظرف (و) لو كان الغير (مُحتاجاً له) في العمل ، فلا يضمنه كقفة الطحين والكتاب الذي ينسخ منه ، هذا قول سحنون . وقال ابن حبيب : يضمن الصانع ما لا يستغنى عنه سواء احتاج له الصانع أو المصنوع . وقال ابن المواز : يضمن الصانع ما يحتاج إليه في عمله كالكتاب الذي ينسخ منه دون ما يحتاج إليه المصنوع كظرف القمح والعجين ويضمن الصانع مصنوعه .

(وإن) كان يصنعه (ببَيْتِهِ) : أي في بيته (أو) كان يصنعه (بلا أجرٍ) فأولى بأجر في حانوته وسواء تلف بصنعه أو بغيرها ، إلا أن يكون في صنعه تغير كتنقب اللؤلؤ ، ونقش الفصوص ، وتقوم السيوف .

قوله : [وهذا راجع لراع وما بعده] : أي خلافاً لما في الخرشي من أن الراعي يضمن يوم التعدى تبع في ذلك الأجهوري قال في الحاشية وبحث فيه بعض الشيوخ بأن الظاهر أن الضمان يوم التلف في الجميع ويوافقه بهرام ، ثم إن الذي غرّ بالفعل له من الكراء بحسابه طعاماً أو غيره وهل لربه أن يلزمه حمل مثله بقية المسافة ويعطيه بقية الأجرة وهو الظاهر أو يفسخ العقد (أهـ) .

قوله : [أو صانع] إلخ : معطوف على كراع .

قوله : [وإن كان يصنعه ببَيْتِهِ] : بالغ عليه دفعاً لما يتوهم من عدم ضمانه في هذه الحالة ؛ لأنه لما عمل في بيته صار كأنه لم ينصب نفسه للعمل للناس .

قوله : [تغير] : أي تعريض للإتلاف وهذا استثناء من قوله وضمن صانع في مصنوعه ، وكان الأولى للشارح أن يؤخر هذا الاستثناء بعد قوله إلا أن تقوم له بينة فسقط الأجرة أو يحضره على الصفة لأجل أن تكون الحالات التي لا يضمن فيها مجتمعة بعضها مع بعض .

قوله : [كتنقب اللؤلؤ] : أي وكذا خبز العيش في الفرن .

وكذا الخِتان وقلع الفرس والطب فلا ضمان إلا بالتفريط .

• وإنما يضمن الصانع مصنوعه بشرطين أشار لهما بقوله :

(إنَّ نَصَبَ نَفْسِهِ) للصنعة للناس ، احترازاً عن الأجبر لشخص خاص او جماعة مخصوصين فلا ضمان عليه .

(وغَابَ) الصانع (عليه) : أى على الشيء المصنوع ، احترازاً مما إذا صنعه بحضور ربه ولو في غير بيته أو بيت ربه — وإن لم يكن حاضراً — فلا ضمان عليه .
وبقي ثلاثة شروط أيضاً :

وهو أن يكون المصنوع مما يغاب عليه ، احترازاً من عبد يلدغه سيده لمعلم نصب نفسه فادعى هروبه فلا ضمان عليه .

وأن لا يكون في صنعته تغرير كما تقدم .

وأن لا تكون له بيئة بتلفه بلا تفريط .

وإذا ضمن : (فَالْقِيَمَةُ) يضمنها (يَوْمَ دَفْعِهِ) للصانع لا يوم التلف ولا يوم الحكم (إِلَّا أَنْ يُرَى) المصنوع عند الصانع (بعده) : أى بعد يوم اللفح ، فإن روى بعده (فَبِأَخِيرِ رُؤْيَاهُ) . وإذا كانت القيمة تعتبر يوم اللفح فلا أجر للصانع . وكذا إذا اعتبرت بأخر رؤية ولم يكن مصنوعاً . فإن كان مصنوعاً ضمن قيمته مصنوعاً وعلى ربه الأجرة .

• (وَلَوْ شَرَطَ) الصانع (نَفْسِيَّةً) : أى نفي الضمان عن نفسه فإنه يضمن ولا يفيد شرطه .

(وهو) شرط (مُفْسِدٌ) للعقد ، لأنه يناقض مقتضى العقد ، (ففيه) — إن وقع وعثر عليه بعد العمل — (أَجْرُ الْمِثْلِ) قلّ أو كثر دون ما سمي .

قوله : [إلا بالتفريط] : هذا إذا كان الخائن والطبيب من أهل المعرفة ولم يخطئ في فعله ، فإن أخطأ فالدية على عاقلته ، فإن لم يكن من أهل المعرفة عوقب وفي كون الدية على عاقلته أو في ماله قولان : الأول لابن القاسم ، والثاني للمالك وهو الراجح لأن فعله عمد والعاقل لا تحمل عمداً .

قوله : [فلا ضمان عليه] : محل عدم الضمان إذا ادعى التلف بالفعل المستأجر عليه وأتى بها تالفة ، أما لو ادعى ضياعها أو تلفها ولم يأت بها فالضمان .

(إِلَّا أَنْ تَقُومَ لَهُ) : أَى لِلصَّانِعِ (بَيِّنَةً) بِضِيَاعِهِ أَوْ تَلْفَهْ بِلا تَفْرِيطَ ؛
 فلا ضِمانَ عَلَيْهِ وَحَيْثُ (فَتَسْقُطُ الْأَجْرَةُ) عَنْ رَبِّهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهَا إِلَّا
 بِتَسْلِيمِهِ لِرَبِّهِ مَصْنُوعًا .
 (أَوْ يُحْضِرُهُ) الصَّانِعُ لِرَبِّهِ مَصْنُوعًا (عَلَى الصُّفَّةِ) الْمَشْرُوطَةِ ، فَزَكَهُ عِنْدَهُ
 فَادْعَى ضِيَاعَهُ فَلَا ضِمانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ حَيْثُ إِلَى حَكْمِ الْإِيْدَاعِ . وَهَذَا مَا لَمْ يَرْكَه
 عِنْدَهُ وَهَذَا فِي نَظِيرِ الْأَجْرَةِ ، وَإِلَّا كَانَ حَكْمُهُ حَكْمَ الرِّهْنِ .
 (وَصُدِّقَ) رَاعٍ (إِنْ ادَّعَى ضِيَاعًا) لِبَعْضِ الْمَاشِيَةِ بِلا تَفْرِيطَ (أَوْ) ادَّعَى
 (خَوْفَ مَوْتٍ) لِبَعْضِهَا (فَنَحَرَ) أَوْ ذَبَحَ ، وَخَالَفَهُ رَبُّهُ وَقَالَ لَهُ : بَلْ تَعْدِيتُ .
 (أَوْ ادَّعَى سَرِقَةً مَنَحُورِهِ) : أَى قَالَ : نَحَرْتُهَا لَخَوْفِ مَوْتِهَا فَسَرَقَتْ ،
 وَخَالَفَهُ رَبُّهَا ، وَقَالَ : بَلْ أَكَلْتُهَا .
 (وَحَكَمَ) الرَّاعِيَ إِنْ اتَّهَمَ .

قوله : [إِلَّا أَنْ تَقُومَ لَهُ] إلخ : فيه إشارة إلى أن ضمان الصانع ضمان تهمة ينتفى
 بإقامة البينة .

قوله : [لأنه لا يستحقها إلا بتسليمه] : أى وهو منتف فانتمت الأجرة .
 قوله : [لأنه خرج حيث إلى حكم الإيداع] : أى ولا تسقط الأجرة لأنها
 بالتسليم وقد حصل .
 قوله : [وإلا كان حكمه حكم الرهن] : أى يضمه ضمان الرهان ولا تسقط
 الأجرة سواء ضمنه بالفعل أم لا .
 قوله : [فنحر أو ذبح] : مقتضى تصديقه أنه إن خاف موتها وترك زكاتها
 حتى ماتت ضمنها بالأولى مما تقدم فى باب الزكاة فى قول خليل وضمن مار أمكنته
 ذكاته وترك .

قوله : [أو ادعى سرقة منحوره] : أى وأما لو قال ذبحتها خوف الموت وأكلتها
 لم يصدق إذا كان محل الرعى قريباً وإلا صدق وينبغى أن محل عدم تصديقه بما لم
 يجعل له ربحاً أكلها وإلا صدق .
 • تنبيه : مثل الراعى الملتقط فيصدق إن ادعى خوف موت فنحر ، وأما المستأجر
 والمستعير والمرتهن والمودع والشريك فلا يصدق واحد منهم فى دعوى التذكية لخوف

• ثم شرع في بيان ما يطرأ على الإجارة من فسخ وعدمه فقال :
 (وَفُسِّخَتْ) الإجارة (بِتَعَدُّرٍ مَا يُسْتَوْفَى مِنْهُ) المنفعة : كدار وحانوت
 وحمام وسفينة ونحوها - وإن لم تعين حال العقد - ودابة عينت . والتعلل أعم من
 التلف ؛ فيشمل الضياع والمرض والغصب وغلق الحوانيت قهراً وغير ذلك مما يأتي .
 وإذا فسخت رجع للمحاسبة باعتبار ما حصل من المنفعة وما لم يحصل

الموت إلا بطلخ أو بينة ، وإن كانوا يصدقون في التلف أو الضياع ، ولعل الفرق بين
 هؤلاء والراعي مع كون الجميع أمناء تعذر الإشهاد من الراعي غالباً . بخلاف هؤلاء
 فإنه لا مشقة عليهم في الإشهاد غالباً وأخرى من هؤلاء في الضمان من مر على دابة
 شخص فذكاها وادعى أنه فعل ذلك خوف موتها أو سلخ دابة غيره وادعى أنه وجدها
 ميتة فلا يصدق إلا ببينة أو لطح .

قوله : [وفسخت الإجارة] إلخ : أشار بهذا إلى قول أهل المذهب إن كل
 عين يستوفى منها المنفعة فهلاكها تنفسخ الإجارة كوت الدابة المعينة ، وكانهدام
 الدار ، وكل عين يستوفى بها المنفعة فهلاكها لا تنفسخ الإجارة على الأصح كوت
 الشخص المستأجر للعين المعينة ، ويقوم وازته مقام مورثه إلا في أربع مسائل :
 صبيان وفرسان صبيا التعليم والرضاعة ، وفرسا النزو والرياضة فحيث مات صبي التعليم
 أو الرضاعة انفسخت الإجارة ورجعا للمحاسبة ، وكذلك فرس النزو إذا استؤجر
 الفحل على أربع مرات فحملت من مرتين أو ماتت قبل التهام انفسخت ورجعا
 للمحاسبة ، وكذلك إذا استؤجر لفرس يروضها ويعلمها كيفية الجرى فانت فتفسخ
 ويرجعان للمحاسبة .

قوله : [وإن لم تعين حال العقد] : أى فالتفصيل بين المعينة وغيرها إنما هو
 في الدابة ، وأما الدار والحانوت والحمام والسفينة ونحو ذلك مما ليس بدابة فلا يشترط
 التعيين فيه ابتداء ، بل متى تعذر شيء مما يستوفى منه انفسخت قالوا لأن العقد عليها
 لا يكون إلا في معين - ولكن هذا لا يظهر في السفينة بل هي بالدابة أشبه وكلام
 الشارح يقتضى تسويتها بالعقارات .

قوله : [أعم من التلف] : أى الذى عبر به خليل .

قوله : [رجع للمحاسبة] إلخ : أى فما حصل من المنفعة يلزمه أجرته بحسابه
 بلغة السالك - رابع

وباعتبار المسافة طولا وقصرا وسهولة وصعوبة .

(لا) تنفسخ بتعلم ما يستوفى (به) : كالساكن والراكب وما حمل . وظاهره تعلمر بسموى ؛ كقول لراكب أو ساكن أو بغيره بتفريط من الحامل ، بأن فرط فتلف ما حملة من طعام أو غيره أم لا ، وتقدم أنه إن فرط ضمن . وإذا لم تنفسخ قيل للساكن والراكب ورب الأحمال أو لوارثه : عليك جميع الأجرة واثت بمثل الأول لتمام المسافة أو المدة ، وهو المشهور عند ابن رشد في المقلدمات . والذي له في البيان : أن المشهور قول ابن القاسم في المدونة ؛ وهو الفرق بين التلف بسموى فلا تنتقض الإجارة ، ويأتيه المستأجر بمثله وعليه جميع الكراء ، وبين تلفه من جهة الحامل فتنتقض ولا كراء له ، وقيل : له من الكراء بقدر ما سار . وظاهره فرط أم لا ، فأنظره . وظاهر أن قول ابن القاسم في المدونة مقدم على غيره ، فلو مثى عليه لقال : لأنه إن كان بسموى .

وما لم يحصل لا شيء عليه فيه ولا فرق في هذا بين الدابة وغيرها .

وقوله : [وباعتبار المسافة] : خاص بتعلم السفينة والدابة المعينة ، أى فيرجعان فيهما إلى المحاسبة أيضا وينظران لقيمة المسافة الماضية والباقية صعوبة وسهولة إلى غير ذلك .

قوله : [وما حمل] : أى المحمول غير الراكب .

قوله : [وتقدم أنه إن فرط ضمن] : أى ولا تنفسخ الإجارة على كل حال .

قوله : [أو لوارثه] : أى إذا مات الراكب أو رب الأحمال .

قوله : [فأنظره] : قال (بن) نقلا عن ابن رشد في المقلدمات : إن في هلاك المستأجر عليه أربعة أقوال : أحدها وهو المشهور أن الإجارة لا تنتقض وإليه ذهب ابن المواز . والثاني تنتقض بتلفه وهو قول أصبغ . وروايته عن ابن القاسم ويكون له من كرائه بقدر ما سار من الطريق ؛ والثالث الفرق بين تلفه من قبل الحامل فتنتقض وله من الكراء بقدر ما سار وبين تلفه بسموى فلا تنتقض ويأتيه المستأجر بمثله وهو قول مالك في أول رسم من سماع أصبغ . والرابع إن كان تلفه من قبل الحامل انتفسخت ولا كراء له ، وإن كان من السماء أتاها المستأجر بمثله ولم ينفسخ الكراء وهو مذهب ابن القاسم في المدونة وروايته عن مالك (٨١) .

• وبالبغ على قوله : « وفسخت » إلخ بقوله :

(ولو) كان التعلد (بغصب) لما يستوفى منه — داراً كانت أو غيرها — (أو غصب منفعة) لما يستوفى منه ولو لم يغصب الذات إذا كان الغاصب لا تناله الأحكام (أو أمر ظالم) لا تناله الأحكام (بإغلاق الحوائط) المكثرة بحيث لا يتمكن مستأجرها من الانتفاع بها ، ويلزم الظالم أجرتها لربها إذا قصد غصب المنفعة فقط . (أو حتمل ظئير) : أى مرضع ، لتعلد الرضاع عادة إذا حملت ؛ لأن لبن الحامل يضر الرضيع .

(أو) حدوث (مريض) لها (لا تقدر معه على رضاع) فتفسخ الإجارة في جميع ما تقدم . والمراد أن لهم الفسخ ، لا الفسخ بالفعل ، فالحق في هذه المسائل حتى للمستأجر فله البقاء على الإجارة .

(ومريض عبد أو دابة) لا قدرة لهما على فعل ما استوجرا عليه (أو هربه) : أى العبد (لكالعدو) من كل مكان بعد وتعلد رجوعه منه (إلا أن يرجع) العبد من هربه (أو يصيح) من مرضه (في المدة) : أى مدة الإجارة (قبل الفسخ) : أى قبل أن يتفاسخا ، فيلزمه بقية العمل ولا تنفسخ . وقوله : « أو يصيح » يرجع للظئر أو الدابة إذا مرضا . وإذا رجع أو صبح من ذكر قبل انقضاء المدة ولزمهم

قوله : [ويلزم الظالم أجرتها] إلخ : أى كما تقدم في الغصب ، ثم اعلم أن محل فسخ الإجارة بغصب العين المستأجرة إذا شاء المستأجر وإن شاء بقى على إجارته فإن فسحها كان للمالك الذات المغصوبة الأجرة على الغاصب وإن أبقاها من غير فسح صار ذلك المستأجر الغاصب بمنزلة المالك فتكون الأجرة له فعنى الفسخ في هذه المسائل أنها معرضة للفسخ لا أنها تنفسخ بالفعل وسيأتى ما يفيد الشارح .

قوله : [أو حمل ظئر] : أى سواء كان الحمل قبل عقد الإجارة وظهر بعده أو طراً بعد العقد كما قال ابن ناجي .

قوله : [لا تقدر معه على رضاع] إلخ : مفهومه أنها لو قدرت معه على الرضاع لم تنفسخ إلا أن يضره ففي المفهوم تفصيل كما قال (عب) .

قوله : [فالحق في هذه المسائل] : المناسب فالفسخ .

قوله : [قبل الفسخ] : أى بالفعل .

بقية العمل سقط من الأجرة عن المستأجر ما يقابل أيام الحرب أو المرض . وقوله : « قبل الفسخ » مفهومه أنه لو حصل الفسخ بينهما قبل الرجوع أو الصحة لم يلزم من ذكر عمل فيما بقى وهو كذلك . ويجاز أن يرجع الاستثناء لجميع ما تقدم كأنه قال : إلا أن يرجع الشيء المستأجر عن حالته من غضب أو غيره إلى حالته التي كان عليها قبل المانع فلا تنفسخ إذا لم يقع بينهما قبل ذلك تفاسخ ، لأن الحق في هذه المسائل للمستأجر كما تقدم .

• (وخير) المستأجر في الفسخ وعلمه (إن تبين) له (أنه) : أى الأجير من عبد أو غيره (سارق) : أى شأنه السرقة ، لأنها عيب يوجب الخيار في الإجارة والبيع .
• (أو رشّد) فعل ماضٍ معطوف على « تبين » و (صغير) : فاعله . ويلزم من الرشد البلوغ : أى وخير إن رشد صغير (عتقده عليه أو على سيلة وليه) : من أب أو وصى أو حاكم أو مقلّم له ، أى : أجره وهو صغير ثم بلغ رشيداً قبل انقضاء المدة ، فإنه يخيّر بين الإبقاء لتمام المدة والفسخ .

قوله : [سقط من الأجرة عن المستأجر ما يقابل أيام الحرب] : جواب إذا أى ولا يجوز أن يتفقا على قضاء مدة الحرب أو المرض بعد انقضاء مدة الإجارة ويدفع الأجر بتمامه إن كان المستأجر نقد الأجرة حين العقد ، لما فيه من فسخ الدين في الدين أما إذا كان لم ينقدها فيجوز الاتفاق على ذلك لانقضاء علة الفسخ المذكورة .
قوله : [عن حالته] : أى التي يتعذر معها الاستيفاء وبينها بقوله من غضب إلخ .

قوله : [لأنها عيب يوجب الخيار] : هذا حيث كان استئجاره الخلفة في داره أو طاقته مثلاً مما لا يمكن التحفظ فيه منه ، وأما لو أجره داراً ليسكنها ونحو ذلك فلا تنفسخ الإجارة بتبين سرقة لا مكان التحفظ منه .

قوله : [معطوف على تبين] : أى فهو مسلط عليه قوله خير .
قوله : [ويلزم من الرشد البلوغ] : أى لأن الرشد أخص فكل رشيد بالغ ولا عكس .

قوله : [أى أجره وهو صغير] : أى كما إذا استأجره الخلفة مثلاً ثلاث سنين فبلغ رشيداً في تلك المدة فله الخيار كما قال الشارح فإن بلغ سفيهاً فلا خيار له .

(إلا بظنٍّ عَدَمِ بلوغه) قبل تمام المدة وقت العقد فبلغ (و) قد (بَقِيَ) اليسير منها - (كالشهر - فيلزمُ في العقدِ عليه) بقاء المدة بهذين القيدَين ، ولا خيار له ، فالخيار فيما إذا ظن وليه بلوغه فيها أولاً ظن عنده مطلقاً أو ظن عدمه ، وبقي في العقد عليه الكثير ، قال فيها : ومن آجر يتيا في حجره ثلاث سنين فاحتلم بعد سنة ولم يظن ذلك به فلا يلزمه باقي المدة ، إلا أن يبقى كالشهر ويسير الأيام (انتهى) .
وشبه في الزوم قوله :

(كالعقد) : أي عقد ولي الصغير (على سَلَحِهِ) : أي الصغير - كدأبته وداره وغيرهما - فيلزم فيما إذا ظن عدم بلوغه مطلقاً (ولو بقِيَ) من المدة (سنين) بعد رشدِه (على الأرجح) . ومقابله قول أشهب : إن العقد على سلعه كالعقد عليه لا يلزمه إلا إذا ظن الولي عدم بلوغه وبقي كالشهر .

وحاصل المسألة : أن الصغير إذا عقد وليه عليه أو على سلعه فباغ رشيداً في أثناء المدة فله الخيار إذا ظن الولي بلوغه أو شك فيه مطلقاً ، بقي القليل أو الكثير . فإن ظن عدم بلوغه أثناء المدة فبلغ رشيداً لزمه في العقد على نفسه إن بقي اليسير دون الكثير ولزمه في العقد على سلعه الكثير واليسير وقد تقدم .

(كَسَلَحِهِ السفيه مطلقاً) : أي كعقد ولي سفیه على سلعه فإنه لازم له إذا

قوله : [بهذين القيدَين] : أي اللذين هما ظن عدم البلوغ وبقاء اليسير .

قوله : [مطلقاً] : أي بقي الكثير أو القليل كان العقد عليه أو على سلعه وهو راجع لهما فهذه ثمان صور . وقوله أو ظن عدمه وبقي في العقد عليه الكثير صورة تاسعة ومفهومها لو بقي اليسير لا خيار له وكذلك لو كان العقد على سلعه وظن عدمه لا خيار له بقي الكثير أو القليل فجماة الصور اثنتا عشرة الخيار في تسع والزوم في ثلاث أفادها الشارح والمنصف .

قوله : [ولو بقي من المدة سنين] : مقتضاه رفع سنين بالواو على أنه فاعل بقي إلا أن يقال إنه مشى على طريقة من يعربها لإعراب حين .

قوله : [وحاصل المسألة] إلخ : هذا الحاصل موضح للاثنى عشرة صورة التي تقدم التنبيه عليها .

رشد في أثناء مدة الإجارة ، بقی منها الكثير أو اليسير ، ظن وليه رشد أم لا ؛ إذ الرشد لم تعلم له غاية بخلاف الصبا .

• (وللسفيه أن يؤاجر نفسه لعيشه فقط) : أى دون سلعة ، لأنه محجور عليه بالنسبة لسلعه دون نفسه . (ولا كلام لوكيئه) في ذلك (إلا أن يحاسبى) فلولي الكلام من حيث المحابة ، بأن آجر نفسه بدينهم والشأن درهمان .

(و) كلما (لا) كلام (له إن رشد) لأنه في نفسه كالرشيد ، ولو آجره وليه لغير عيشه فله هو الفسخ ، لأن الولي لا تسلط له على نفسه . وإن آجره لعيشه فلا كلام له .

• (و) فسخت الإجارة بموت مستحق وقف أجره ذلك الوقف مدة معينة

قوله : [بقي منها الكثير أو اليسير] : أى خلافاً لتقييد خليل بثلاث سنين ولا فرق بين كون سلعه عقاراً أو غيره .

قوله : [أم لا] : تحت صورتان وهما ظن عدم رشد أو لم يظن شيئاً فتكون صور العقد على سلع السفیه متا العقد فيها لازم لا خيار له ؛ وإيضاحها أن تقول إذا عقد ولي السفیه على سلعه إما أن يظن رشد أو يظن عدمه أو يشك في كل : إما أن يبقى بعد الرشد الكثير أو اليسير .

قوله : [إذ الرشد لم تعلم له غاية] : هنا هو الفرق بين العقد على سلع الصبي والسفيه فلا يعد فيه الولي مفرطاً .

قوله : [وللسفيه أن يؤاجر نفسه] إلخ : أى وسواء ظن رشد أو ظن عدمه أو لم يظن شيئاً بقي اليسير أو الكثير فهله ست أيضاً تمام اثنتي عشرة .

قوله : [لأن الولي لا تسلط له على نفسه] : أى في غير عيشه وإنما تسلطه على ماله وإذا وقع ذلك فهو مفسوخ ابتداء .

قوله : [بموت مستحق] : إلخ : مثل ذلك من يتقرر في رزقه مرصدة آجرها مدة ومات قبل تقضيها فإن لم يتقرر بعده فسخ إجارته ذكره القرافي ومثل موته فراغه عنها لإنسان فلمفروغ له إذا تقرر فيها فسخ إجارته ، وذلك لأن الإفراغ أسقط حق الأصلي ولا يثبت الحق للثاني إلا بتقرير من ولي الأمر ، فإن مات المفروغ له قبل المفرغ صارت محلوها .

(وَمَاتَ قَبْلَ تَقْضِيَّهَا) وانتقل الاستحقاق فيه لمن في طبقته أو لمن يليه ولو ولده وبقى يسير من المدة (ولو) كان ذلك المستحق الذى أجر (ناظراً عَلَى الأصح ، بخلاف ناظرٍ غيرٍ مستحقٍ) أَجْرَ مِلْءٍ مَعْلُومَةٍ بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ ثُمَّ مَاتَ ، فَلَا تَنْفَسَخُ . ومقابل الأصح قول ابن شامس : لا تنفسخ .

● (وجاز) كراء دابة (على أن عليك) أيها المكري (عَلَفَتْهَا) مع دراهم معلومة أو مجرد العلف .
(أو) عليك (طعامَ ربّها) مع شيء آخر كدراهم أو لا . و (أو) مانعة خلوة ،

قوله : [قول ابن شامس لا تنفسخ] : أى وهو ضعيف لأنه لا يعرف لغيره .
● تنبيه : لا تنفسخ الإجارة بإقرار المالك للذات المؤجرة بأنه باعها أو وهبها أو أجرها لآخر قبل الإجارة المذكورة ونزاعه المكبرى ولا بينة لانهامه على نقضها ، ويلزمه الإقرار فيأخذها المقر له بعد انقضاء المدة وله الأكثر من المسمى الذى أكرمت به ، وكراء المثل على المقر . وكذلك لا ينفسخ الكراء بتخلف رب دابة معينة أو غير معينة عقد عليها شخص للملاقة رجل أو ليشيع بها رجلاً فتخلف ربها عن الإتيان بها ، وإن فات ما يقصده ويرومه من التلقى أو التشيع إن لم يكن الزمن معيناً ولم يكن حجاً . أما إن كان الزمن معيناً كأكرى منك دابتك أركب عليها فى هذا اليوم ، أو تخلفنى أو تخيط لى فى هذا اليوم ، أو قال : أحج عليها ، فلم يأت المكري بالشئ المكبرى إلى أن انقضى ذلك الزمن المعين ، أو فات الحج فإن الكراء ينفسخ وليس للمكبرى حيثل التراضى مع المكبرى بالتهادى على الإجارة إذا نقله الكراء للزوم فسخ الدين فى الدين كذا فى الخروشى وغيره ، وكذلك لا تنفسخ بظهور فسق مستأجر للدار يضر بها أو بالجار وإنما يؤثر بالكف ، فإن لم يكف أجرها الحاكم عليه وأخرج منها وكذلك لا تنفسخ بعنق عبد حصل بعد الإجارة ويستمر على حكم الرقية إلى تمام المدونة وأجرته لسيده إن أراد أنه حر بعد مدة الإجارة لأنه بمنزلة من أعتقه واستثنى منفعتة مدة معينة ، فإن أراد أنه حر من يوم عتقه فأجرته لنفسه مع بقاءه إلى تمامها على كل حال .
قوله : [وجاز كراء دابة] إلخ : نبه على جواز تلك المسائل لدفع توهم المنع فيها للجهاالة وإنما أجيّزت للضرورة .
قوله : [أيها المكبرى] : صوابه المكبرى .

فتجوز الجمع . وله الفسخ إن وجدها أو وجد ربها أكلًا ، ما لم يرض ربها بالوسط ، بخلاف وجود الزوجة أكلة فيلزم الزوج شبعها .

(و) جاز كراؤها بدارها مثلاً معلومة على أن (عليه) أى على رب الدابة (طعامك) يا مكري كما يقع للحجاج كثيراً ، فتكون الدراهم في نظير الركوب والطعام معاً ما لم يكن الكراء طعاماً وإلا منع لما فيه من الطعام بطعام نسيئة .

(أو على أن يركبها في حوائجيه) شهراً مثلاً بكذا .

(أو ليطحنَ عليها شهراً مثلاً) بكذا (إذا كان) ما ذكر من الركوب والطحن (معرفاً) بالعادة ، وإلا لم يجز لمزيد الجهالة : بأن كان الركوب إلى سوق معلوم أو بلد معلوم والطحن كل يوم كذا .

قوله : [بالوسط] : أى بطعام وسط وهذا بالنسبة لطعامه ، وأما الدابة فلا بد من الفسخ حيث طلب المستأجر ذلك ولو رضى ربها بطعام وسط إلا أن يكمل لها ربها كما في المجموع .

قوله : [وجود الزوجة أكلة] : أى لأن النكاح مبنى على المكارمة ، وأما لو وجدها قليلة الأكل أو وجد رب الدابة قليل الأكل أو الدابة قليلة الأكل فلا يلزمه إلا الأكل ولا يزداد عليه . خلافاً لقول أبي عمران إن لهما الزائد بصرفانه فيما أحبا .

قوله : [يا مكري] : صوابه يا مكترى فإن وجدته أكلًا كان لرب الدابة الخيار في الفسخ وعلمه ما لم يرض بالوسط . وإن كان قليل الأكل فلا يلزمه إلا ما يأكل .

قوله : [في نظير الركوب والطعام معاً] : أى وإن لم توصف النفقة لأنها معروف .

قوله : [شهراً مثلاً] : أى فلا مفهوم لتقييد خليل بالشهر ، بل المراد زمناً معيناً . وبعضهم اعتبر مفهومه فلا يجوز أكثر من شهر للغرر ولكن لا وجه له كما في الحاشية .

قوله : [بأن كان للركوب] إلخ : المناسب زيادة الكاف وتقديم هذا التصوير على قوله وإلا لم يجز لأن هذا مثال للجائز لكونه معلوماً بإعادة أو التسمية .

(و) جاز الكراء (على حمل آدمى لم يره) رب الدابة حال العقد .
 (ولا يلزمه) (إذا جاءه بإنسان (الفادح) : أى القليظ الخافق وإنما يلزمه الوسط
 بخلاف ولد ولدته المرأة المحملة فيلزمه حملة لأنه كالمخلول عليه ويفهم منه
 أنه لا يلزمه حمل صغير معها إلا لشرط أو عرف .

(و) جاز (حمله) بكسر الحاء : أى المحمول أى اكتراء دابة ليحمل عليها
 أو كراهه لمن يحمله (برؤيته) وإن لم يكل أو يوزن اكتفاء بالرؤية (أو كيئله) :
 كإدب قمح أو فول ، وإن لم يره (أو وزنيه) كقنطار من كذا ؛ فلا بد من بيان
 النوع لأن قنطار القطن ليس كقنطار الخطب أو الحجر (أو عده إن لم يتفاوت)
 العدد : كالبطيخ والرمان إلا أن يكون التفاوت يسيراً كالبيض فيشتفر . وأما نحو

قوله : [لم يره] : أى ولم يوصف له أيضاً وإن لم يكن على خيار بالرؤية .
 قوله : [وإنما يلزمه الوسط] : أى ذكراً أو أنثى . خلافاً لابن عرفة حيث
 استظهر وجوب تعيين كون الراكب رجلاً أو امرأة ؛ لأن ركوب النساء أشق فعلى كلام
 ابن عرفة تكون المرأة ملحقه بالفادح فلا تلزمه إن لم تغين ، ومثل الفادح المريض
 والميت ، فإذا استنجر على حمل آدمى فأتى له بمريض أو ميت لم يلزمه حملة حيث
 جزم أهل المعرفة بأنه يتعب الدابة ، وينبغي أن يكون مثله من يغلب عليه النوم أو عادته
 عقر الدواب .

قوله : [فيلزمه حملة] : أى سواء كان فى بطنها حين العقد أو حملت به
 فى السفر .

قوله : [أى اكتراء دابة] إلخ : المقصود من هذه العبارة التعميم فى الاستئجار
 على الحمل أى فلا فرق بين كون المستأجر عليه دابة أو شخصاً يحمله على نفسه
 كالعائلين فيكفى رؤية الحمل على كل حال .

قوله : [برؤيته] : المتبادر من مقابلته بالكيل وما بعده أن الرؤية بصرية ،
 ولكن قال شيخ مشايخنا العدوى تبعاً لشيخه عبد الله إنها عليه فيصدق بجمسه .

قوله : [فلا بد من بيان النوع] : اعلم أن بيان النوع لا بد منه فى صحة العقد
 اتفاقاً ، وأما بيان قدر المحمول فلا بد منه أيضاً وهو مذهب ابن القاسم عند القرويين ،
 وقال الأندلسيون لا يشترط ويصرف القدر للاجتهاد فإذا قال أكرى دابتك لأحمل

البطيخ فلا بد من بيان قدره . وعلم أنه لا بد من بيان النوع في الثلاثة لا مطلق إردب أو قنطار أو عدد .

(و) جاز (حَمَلٌ مُثْلِهِ) كيلاً أو وزنًا من جنسه (أو دُونِهِ) قدرًا كنصف إردب أو قنطار بدل كامل ، أو خِفَّةٌ كإردب شعير بدل إردب قمح أو فول . بخلاف الأكثر أو الأثقل فلا يجوز ويضمن على ما سيأتى ، ومثل الحمل الركوب بخلاف المسافة ، فلا يجوز المساوى ، وكذا الدون على قول وسيأتى .

(و) جاز (الرَّضَا) : أى رضا المكترى لدابة معينة أو عبدًا أو ثوبًا معينًا (بغير) : أى بذات أخرى غير (المعيَّنة إنْ هَلَكَتْ) المعينة أو ضاعت ، ومحل الجواز (إنْ اضْطُرَّ) المكترى ، كما لو كان في فلاة من الأرض ولو نقد الكراء لربها

عليها إردبًا قمحًا أو قنطارًا زيتيًا أو مائة بيضة جاز اتفاقًا ولو قال أحمل عليها إردبًا أو قنطارًا أو مائة بطيخة منع اتفاقًا لعدم ذكر النوع في الإردب والقنطار وللتفاوت بين في البطيخ ، وأما لو قال أحمل عليها قمحًا أو قطنًا أو بطيخًا ولم يذكر القدر فممنوع عند القرويين وجائز عند الأندلسيين ، ويصرف القدر الذى يحمل على الدابة إلى الاجتهاد ، فإذا علمت ذلك فشارحنّا ماش على طريقة القرويين .

قوله : [في الثلاثة] : أى ويزاد في المعلوم بيان الوصف .

قوله : [أو خفة] : معطوف على قدرًا .

قوله : [بخلاف الأكثر] : أى في الكيل أو العدد وإن كان أخف ثقلًا .

وقوله : [أو الأثقل] : أى وإن كان أقل عددًا أو كيلاً .

قوله : [ومثل الحمل الركوب] : أى في التفصيل المتقدم فيجوز حمل المثل والدون لا الأثقل .

قوله : [وسيأتى] : أى في قوله وانتقال مكتر لبلد وإن ساءى إلا بإذن .

قوله : [أى رضا المكترى لدابة] إلخ : هكذا نسخة المؤلف يجر دابة باللام ونصب عبدًا وما بعده ومقتضى العربية إما حذف اللام من دابة أو جر عبدًا وما بعده .

— إذ الضرورات تبيح المحظورات — أو لم يضطر (و) كان (لم ينقُذ) الكراء .
فإن نقله لم يميز الرضا ببلها ، لما فيه من فسخ ما وجب له من الأجرة في منافع يتأخر
قبضها ، وهو من فسخ الدين في الدين .

فالجواز في صور ثلاث والمنع في واحدة ، وسواء كانت الأجرة معينة أو مضمونة
وأما غير معينة إذا هلك ، فالجواز مطلقاً ، بل هو الواجب به القضاء .

● (و) جاز (دارٌ غائبةٌ) : أى جاز كراؤها وكلتا الحانوت والفرن ونحو
ذلك (كالبائع) لما المتقلم ذكره ، فلا بد من رؤية سابقة لا يتغير بعدها ولو بعلت
أو بوصف شاف ولو من مكريها أو على الخيار بالرؤية (أو نصفها أو نصف
كعبه) : يعنى أنه يجوز كراء بعض الشيء والبعض الثانى إما لربه أو شريكه ،

قوله : [إذ الضرورات تبيح المحظورات] : أى فحيث كان نقد الكراء لا يجوز
الرضا بغير معينة إلا بقدر الضرورة فبعد زوالها لا يجوز ، فالجواز ليس مطلقاً
قال (عب) : وانظر هل الاضطرار المشقة الشديدة أو خوف المرض أو ضياع المال
أو الموت .

قوله : [لما فيه من فسخ ما وجب له] إلخ : أى بناء على أن قبض الأوائل ليس
كقبض الأواخر .

قوله : [فالجواز في صور ثلاث] : واحدة فيما إذا لم ينقض ولم يضطر واثنان عند الاضطرار
وهما نقد أم لا والمنع فيما إذا نقد ولم يضطر وكل من الحائز والممنوع كانت الأجرة فيه
معينة أو مضمونة فالجواز في ست والمنع في اثنتين .

قوله : [فالجواز مطلقاً] : أى نقد أم لا اضطر أم لا كانت الأجرة معينة
أو مضمونة .

قوله : [ونحو ذلك] : أى من باقى العقارات .

قوله : [ولو من مكريها] : أى كما يقال فى البيع يكفى الوصف ولو من بائعه
خلافاً لمن يمنع ذلك .

قوله : [بالرؤية] : أى عند الرؤية أى فيجوز العقد على دار أو حانوت أو
نحو ذلك من غير رؤية لما ذكر ولا وصف ويجعل له الخيار عند رؤيتها .

ثم يستعملانه أو يقتسما أجرته على قدر الحصص .

• (و) جاز الكراء (مشاهرة) وهو ما عبر فيه بلفظ : « كل » ، نحو : كل يوم أو كل جمعة أو كل شهر أو كل سنة بكذا . (ولا يلزمهما عقدها ؛ فلكل منهما حله عن نفسه متى شاء ولا كلام للآخر والكراء فيه بعد كل يوم أو جمعة إلخ أو على ما اتفقا . وحاز تقديمه وتأخير له بعد العمل ، وعلى كل حال ليست بلازمة .
(إلا يستقيد) من المكري (فبقدره) : أى فيلزم بقدر ما نقد . فإذا قال : كل يوم بلبرهم ونقد مائة درهم لزم مائة يوم وهكذا ولو قال كل شهر بعشرة ونقد خمسة لزم نصف شهر .

• (كالوجيئة) : فإنها تلزم ، نقد أو لم ينقد ، بقدر ما سمي من المدة ، ومن أراد القسح منهما عن نفسه فلا يجاب له إلا بتراضيهما معاً . وهى ما لم يعبر فيها بلفظ « كل » كما لو وقعت (بشهر كذا) كرجب (أو هذا الشهر) أو سنة كذا أو هذه السنة بالمعرفة (أو) : أكثرها (شهر أو سنة) أو جمعة أو يوم أو نصف كل بالنكرة

قوله : [ثم يستعملانه] : إما معاً إن أمكن ذلك أو يقتسمانه مهايأة .

قوله : [أو يقتسما أجرته] : هكذا نسخة المؤلف بغير نون والمناسب إثباتها لعدم الناصب والخاص ، ومعنى قسمة الأجرة أنهما يكريانه للغير ثم يقتسمان ما يأتى .
قوله : [حله عن نفسه متى شاء] : هذا قول ابن القاسم فى المدونة ، وهو أحد أقوال ثلاثة . حاصلها : أن القول الأول لا يلزم الكراء فى الشهر الأول ولا فيما بعده وللمكترى أن يخرج متى شاء ويلزمه من الكراء بحسب ما سكن . والثانى يلزمهما الحق الأقل كالشهر الأول لا ما بعده . والثالث يلزم الشهر إن سكن بعضه . قال الشيخ ميارة : وبهذا الأخير جرى العمل عندنا وهذه الأقوال الثلاثة داخلة فى الكراء مساناة كذا فى (بن) وفيه أن محل كون كراء المشاهرة منحل فى غير المطامير التى يخزن فيها الطعام ، وأما هى فليس للمكترى إخراج الطعام منها قبل أوانه الذى يخرج به المكترى فيه كغلو الأسعار وإخراجها للبلد ويغفر جهل المدة للضرورة .

قوله : [إلا بنقد من المكري] : المناسب للمكترى أو تجعل من بمعنى الام .

قوله : [أو يوم] : هكذا نسخة المؤلف من غير ألف والمناسب نصبه .

قوله : [أو نصف كل بالنكرة] : الأخصر أو نصف ما ذكر من المعروف والمنكر .

أو نصف ما ذكر من المعرفة (أو) : أكثرها منك (إلى كذا) إن كان معلوماً ، نحو : إلى شهر كذا أو سنة كذا أو قدوم زيد ، وهو معلوم كل ذلك وجبة يلزم بالعقد إلى الغاية .

(و) جاز (علمُ بيانِ الابتداءِ ، وحُمِلَ) إذا لم يبينه (مِنْ حينِ العقدِ) وجبة أو مشاهرة .

• (و) جاز (أرضٌ مأمونة الرى) : أى كراؤها (سنتين كثيرة) : كالثلاثين والأربعين (وإنْ بشرطِ النَقْدِ) لعدم التردد بين السلفية والتمنية . والمأمونة : هى المتحقق ريبها عادة ، كمنخفض أرض النيل ، وكالمعينة بكسر العين المهملة - وهى تسقى بالعين والآبار ، وكأرض المشرق المتحقق ريبها بالمطر .

(و) جاز (غيرُها) : أى المأمونة (إنْ لم يَنْقُدْ) : أى لم يشترط النقد ، فإن اشترط النقد لم يجوز (وإنْ سَنَتْ) للتردد بين السلفية والتمنية ، وأما النقد تطوعاً بعد العقد لم يضر .

قوله : [لعدم التردد بين السلفية والتمنية] : حاصله أن ما كان مأموناً من أرض النيل والمطر والآبار والعيون يجوز فيها اشتراط النقد ولو لأعرام كثيرة ، وما كان غير مأمون منها لا يجوز فيه اشتراط النقد .

قوله : [وهى تسقى] : هكذا نسخة المؤلف وقد سقط منه الموصول والأصل وهى التى تسقى .

قوله : [وكأرض المشرق] : أى كالشام والأندلس .

قوله : [وإن سَنَتْ] : مبالغة فى محذوف قدره الشارح بقوله فإن اشترط النقد لم يجوز ، والمعنى أن شرط النقد فى غير المأمونة مفسد ولو لسنة واحدة .

وقوله : [للتردد بين السلفية والتمنية] : وجه ذلك أنها إن رويت صارت الأجرة ثمناً أى تمت فى نظير المنافع وإن لم تروى ردها المكترى لصاحبها كانت سلفاً من المكترى للمكترى ، ثم عادت له وإنما كان هذا حراماً لأن فيه سلفاً جر نفعاً والسلف لا يجوز إلا إذا كان لوجه الله والنفع الذى يحره هو احتمال كونها تروى فينتفع بها رب الدراهم .

قوله : [وأما النقد تطوعاً] : مقابل قوله أى لم يشترط النقد .

(ويجب) الكراء (في أرض النيل إذا رُوِيَتْ) بالفعل: أى يقضى به على المستأجر .

(و) يجب (في غيرها) : أى غير أرض النيل ، وهى أرض المطر والسقى (إذا تَمَّ الزرع) واستغنى عن الماء ؛ لأن أرض النيل لا تفتقر لماء بعد الزرع بخلاف غيرها .

(و) جاز كراء الأرض (على أن يحرثها ثلاثاً) مثلاً ، ويزرعها في الرابعة ، والكراء إلى الحرث وحده أومع كلراهم . وكلما يقال في الزبل الآتى . وهذا في الأرض المأمونة إذ غيرها يفسد فيها الكراء باشتراط ذلك لأنه من شرط النقد .
(أو) على شرط (أن يُزْبِلَهَا) بتشديد الباء (إن عُرِفَ) ما يزبلها به نوعاً وقبلاً ، كعشرة أحمال ، وإلا منع للجهل لأنه من الأجرة .

قوله : [أى يقضى به على المستأجر] : أى إن شح رب الأرض ؛ وحاصله أنه إذا عقد الكراء في أرض الزراعة وسكت عن النقد حين العقد فإنه يقضى به في أرض النيل إذا رويت وتمكن من الانتفاع بها لكشف الماء عنها ، وأما أرض المطر والعيرن والآبار فلا يقضى بالنقد فيها إلا إذا تم زرعها واستغنى عن الماء .

قوله : [ويجب في غيرها] : أى إن شح رب الأرض كما تقلم .
قوله : [لأن أرض النيل لا تفتقر لماء] إلخ : أى افتقاراً تاماً وهذا في غالب الزراعات وغالب الأراضي ، فلا ينافى أن بعض الزراعات كالأرز والقصب لا بد له من الماء بعد الزرع وبعض الأراضي العالية لا بد لها من السقى بعد الزرع في أى زرع وظاهر كلامه أنه يقضى لرب الأرض بالأجرة بمجرد الرى في جميع تلك المسائل نظراً للغالب فتأمل .

قوله : [وكلما يقال في الزبل الآتى] : أى يجوز أن يكون أجرة وحده أو مع كاللراهم .

قوله : [لأنه من شرط النقد] : أى سواء كان الحرث والتزبيل هو كل الكراء أو بعضه .

قوله : [أو على شرط أن يزبلها] : أى يضع فيها سباخاً زبلاً أو غيره وإنما صح كونها أجرة لأن له منفعة تبقى في الأرض بعد ذلك .

• (و) جاز في كراء الدور ونحوها (بشرط كَسَنَس مِرْحَاصِر) على غير من قضى العرف بلزومه له من مكر أو مكثر. وعرف مصر أن المملوكة على المكري والموقوفة على الوقف .

(أو) شرط (مَرْمَةٌ) على المكري : أى إصلاح ما تحتاج إليه الدار مثلاً من كراء وجب .

(أو) شرط (تَطْيِينٍ) للدار مثلاً على المكري (مِنْ كِرَاءٍ وَجَبَ) على المكري، إما في مقابلة سكنى مضت ، أو باشتراط تعجيل الأجرة ، أو لجريان العرف بتعجيله ، احترازاً من شرط رمها أو تطيينها الآن على أن تحسبه مما سيجب عليك ، فلا يجوز لفسخ ما في اللمة في مؤخر . وهذا معنى قوله :

(لا إن لم يَجِبْ) أو كان التطيين أو المرمة (مِنْ) عند المكري (بأن شرط عليه ربها : بأن ترمها أو تطيينها من عنده ، بحيث لا يحسب من الأجرة ؛ فلا يجوز ويفسخ العقد للجهالة . إذ الترميم في الحقيقة من الأجرة ، ولا يعلم قدر ما يصرف فيه . وأما إذا لم يقع شرط في العقد — وكان الساكن يرم من عنده تبرعاً — فذلك جائز . وشبهه في علم الجواز المستفاد من النفي قوله :

(كحميم) : أى كاشتراط حميم (أهل ذى الحمام أو ثورتيهم) بضم النون أى كراء حمامه بكلاً على أن المكري يحمم أهله ويأتيهم بالنورة فلا يجوز (مطلقاً)

قوله : [على الوقف] : أى يؤخذ لها من ريعه .

قوله : [أو شرط مرمة] إلخ : اعلم أن المرمة والتطيين إن كانا مجهولين لا يجوز اشتراطهما على المكري إلا من كراء وجب لا من عنده كأن يقول كلما احتاجت لمرمة أو تطيين كالتبييض فرمه أو طينه أو يبيضه من الكراء . وأما إن كانا معلومين كأن يعين للمكري ما يرمه أو يشترط عليه التبييض في السنة مرة أو مرتين فيجوز مطلقاً كان تبرعاً من عند المكري أو من كراء وجب .

قوله : [لفسخ ما في اللمة] إلخ : ظاهر العلة المنع ولو كان التطيين والمرمة معلومين القدر خلافاً لمن فهم خلاف ذلك .

قوله : [بأن شرط عليه] : المناسب للسياق أن يقول عليك .

قوله : [ويفسخ العقد للجهالة] : أى لكن إذا وقع ونزل فللمكري قيمة

علم عددهم أم لا للجهالة . ولذا لو علم عددهم وعلم أنهم يخلطون في الشهر مرة مثلا ، وأن قدر نورتهم كذا جاز ، كما لو شرط شيء معلوم فيجوز .

(أو لم يُعَيَّنْ) بالبناء للمفعول (في الأرض) المكثر (بناء) نائب فاعل يعين ، أى حيث اكترت للبناء فيها (أو غرس) إذا اكترت للغرس (وبعضه) ، أى والحال أن بعض البناء أو الغرس (أضر) من بعض (ولا عُرِفَ) بينهم يصار إليه ، فلا يجوز ، ويفسخ للجهالة ، فإن بين نوع البناء أو ما يبنى فيها من دار أو معصرة أو رحي وكذا الغرس ، جاز . كما لو جرى عرف بشيء معين .

• (و) لا (كراء) وكيل وإن مُقَوِّضًا أرضَ أودارَ أو دابةً موكلة بمحابة أو بعرض : أى فلا يجوز ويفسخ ؛ لأن العادة كراء ما ذكر بالنقد بكراء المثل فلموكلة الفسخ إن لم يفت وإلا رجع على الوكيل بالمحابة وكراء المثل في العرض فإن أعدم الوكيل رجع على المشتري ولا رجوع له على الوكيل : ومثل الوكيل ناظر الوقف والوصى

ما سكن المكثرى والمكترى قيمة ما رم أو طين من عنده .

قوله : [ولذا لو علم عددهم] إلخ : أى فيجوز بتلك القيد الثلاثة علم عددهم وقدر دخولهم وقدر نورتهم .

قوله : [كما لو شرط شيء معلوم] : أى من المرات في كل شهر أو من النورة .

قوله : [أو لم يعين] إلخ : يعنى أنه لا يجوز أن يستأجر أرضاً على أن يعمل فيها ما شاء من بناء أو غرس من غير تعيين واحد منهما أو تعيينه ولا يبين نزعها والحال أن بعض ذلك أضر من بعضه وليس هناك عرف فيما يفعل في المكثرية وظاهر كلامه المنع . ولو قال رب الأرض للمكترى اصنع بها كيف شئت وقيل يجوز حيثئذ لأنه داخل على الأضر .

قوله : [فلا يجوز ويفسخ للجهالة] إلخ : الذى يفيد كلام التوضيح أن ابن القاسم يقول بجواز العقد المذكور وصحته عند الإجمال لكن يمنع المكترى من فعل ما فيه ضرر وغير ابن القاسم يقول بعلم الجواز والفساد كما قال الشارح . فبهذا تعلم أن الشارح مثنى على غير مذهب ابن القاسم .

قوله : [ومثل الوكيل ناظر الوقف] : أى فإذا حابى الناظر في الكراء خير المستحقون في الإجازة والرد إن لم يفت الكراء . فإن فات كان للمستحقين الرجوع

بجامع التصرف بغير المصلحة الواجبة عليه .

(و) لا (انتقالٌ مشتري) للدابة يركبها أو يحمل عليها (لبلدٍ) آخر غير المعقود عليه إذ لا يجوز المخالفة في المسافة (وإنْ ساوت) المعقود عليه في السهولة أو الصعوبة أو المساحة . لأن أحوال الطرق تختلف بها الأغراض كعدو وغاصب في طريق دون أخرى — وقد يكون العدو لخصوص رب الدابة — ولذا قيل بالمنع للدون وهو الأظهر (إلا بإذنٍ) من ربها . وتقدم جواز الحمل المساوي وإن لم يأذن . والفرق ما علمت من أن أحوال الطرق تختلف بها الأغراض .

(وضَمِنَ) إذا انتقل بلا إذن (إنْ عطِيت) الدابة ولو بسماوى لأنه صار كالغاصب .

(كَانَ أَكْرَى) المكترى ما اكتراه (لغير أمينٍ) فإنه يضمن ، (أو) أكرى (تثقلَ) منه (أو أضُرَّ) في الحمل . فإنه يضمن ، ومن الأضرَّ : حمل المرأة

على الناظر بالحياة إن كان ملياً ولا رجوع له على المكترى ، فإن كان الناظر معلماً رجع المستحقون على المكترى ولا رجوع له على الناظر ، وأما إن أكرى الناظر بغير عناية فإن كان بأجر المثل فلا يفسخ كراؤه ولو بزيادة زادها شخص على المشتري ، وأما إن أكرى بأقل من أجرة المثل فإنه يفسخ كراؤه ولو بزيادة زادها عليه شخص آخر أجرة المثل ولا فلا يفسخ وهذا معنى قولهم الزيادة في الوقف مقبولة ، وما قيل في ناظر الوقف يقال في الوصى .

قوله : [أو الصعوبة أو المساحة] : أى في الحايين بمعنى الواو . والمعنى لا يجوز وإن تساوت في كل الأوصاف .

قوله : [ولذا قيل بالمنع] : أى لأجل هذا التعليل .

قوله : [ولو بسماوى] : أى هذا إذا كان عطبها بفعاء عمد أو خطأ ، بل ولو كان بسماوى .

قوله : [فإنه يضمن] : أى ولو كان نفس المكترى غير أمين إذ قد يدعى ربها أن الأول يراعى حقه ويحفظ متاعه بخلاف الثاني .

قوله : [أو أضُرَّ في الحمل] : أى ولو كان دونه في النقل بأن كان من عادته حفر الدواب .

قوله : [ومن الأضرَّ حمل المرأة] : أى فإذا اكترى الدابة على أن يركبها بلغة السالك — رابع

بالنسبة للرجل . ولربها اتباع الثاني إذا علم بتعدى الأول ولو عطبت بسماوى ، وكلما إذا لم يعلم حيث تعتمد الجناية . وفي الخطأ قولان : قيل : له اتباعه ، وهو الأظهر . وقيل : يتبع الأول فقط كالسماوى .

والحاصل : أن الدابة إذا تلفت عند الثاني فلما عمداً أو خطأ أو بسماوى ، وفي كل : إما أن يعلم بتعدى الأول أو يعلم بأنه مكتر فقط أو يظن أنه المالك ، فهذه تسعة . فإن علم بتعدى الأول ضمن مطلقاً حتى السماوى لأنه كالغاصب . وإن لم يعلم بالتعدى ضمن العمد ، وكذا الخطأ على أحد القولين لا السماوى ، لكن إذا علم بأنه مكتر فقط فلربها اتباعه حيث أعلم الأول ، ثم يرجع على الأول إن أيسر ، وإن ظن أنه المالك فليس لربها اتباعه . وقد علمت من هذا الحاصل حكم مفهوم لغير أمين إلخ . (أو زاد) المكترى (فى المسافة) المشتركة (ولو ميلاً) فإنه يضمن والمراد أن الزيادة فى المسافة توجب الضمان ولو كانت قليلة ليس الشأن العطب بمثلها ، قال أبو الحسن : وأما مثل ما يعدل الناس إليه فى المرحلة فلا ضمان فيه .

(أو) زاد فى الحمل (حتملاً) بفتح الحاء بمعنى محمول (تعطب به وعطبت) فى المسألين ، أى فى زيادة المسافة مطلقاً وفى زيادة ما تعطب به فى الحمل ، فإنه يضمن : أى أن ربها يختار بين أخذ كراء ما زاد مع الكراء الأول وأخذ

بنفسه فحمل عليها زوجته مثلاً فإنه يضمن إن عطبت ظاهره ولو كانت المرأة أخف منه . قوله : [ولربها اتباع الثاني] : أى وإذا اكترى المكترى لغير أمين أو لأضر كان لربها اتباع الثاني بقيمتها إذا تلت ، وبأرش عيبتها إذا تعيبت وله البقاء على اتباع الأول .

قوله : [إذا علم] إلخ : أى بأن علم الثانى أن الأول يعطيها له بغير إذن ربها . قوله : [وكذا إذا لم يعلم] : أى بأن ظن أنه مالك لها أو مكتر فقط . قوله : [لكن إذا علم بأنه مكتر فقط] : أى من غير علم بالتعدى فى إعطائها له ، وإنما كان لربها اتباعه فى هذه الحالة حيث أعلم الأول ؛ لأن عنده نوع تفريط . بخلاف ما إذا ظن أنه المالك فليس عنده تفريط .

قوله : [أى فى زيادة المسافة مطلقاً] : أى قليلة أو كثيرة .

قوله : [أى أن ربها يختار] : أى فى المسائل الثلاث .

قيمتها يوم التعلّى . فإن أخذ قيمتها فلا كراء له .

(وإلا) بأن لم تعطب في المسألتين أو زاد في الحمل ما لا تعطب به ، وعطبت (فالكِراءُ) : أى كراء الزيادة مع الأول ، ولا يخير ربها .

(ولك) إذا اكترت دابة لحمل أو ركوب (ففسخ) كراء دابة (عضوٍ) : أى تعض من قرب منه لأنه عيب وليس المراد المبالغة في العض (أوجهٍ) : أى

قوله : [فإن أخذ قيمتها فلا كراء له] : أى فلا شئ له من كراء أصلى ولا زائد إن زاد في الحمل من أول المسافة ، فإن زاد أثناءها خير بين أخذ قيمتها يوم التعلّى مع كراء ما قبل الزيادة وبين الكراء الأول والزيادة ، وأما زيادة المسافة فإن اختار القيمة فله كراء أصل المسافة الأولى لأن الضمان يوم التعلّى وهو طار بعد المسافة الأولى فهي على ملك ربها في تلك الحالة .

قوله : [بأن لم تعطب في المسألتين] : أى مسألة المسافة مطلقاً ومسألة الحمل فهذه ثلاث صور ، وقوله أو زاد في الحمل ما لا تعطب به وعطبت صورة رابعة وأولى في الحكم إذا سلمت فهذه الخمس ليس لصاحبها إلا كراء الزائد مع الأول فتحصل أن الصور ثمان يخير بين القيمة وكراء الزائد في الثلاثة الأول وكراء الزائد مع الأصلى في تلك الخمس .

• تنبيه : يخير المكري أيضاً فيما إذا حبسها المكري بعد مدة الإجارة زمناً كثيراً حتى تغير سوقها بيعاً أو كراء بين كراء الزائد الذى حبسها فيه أو قيمتها يوم التعلّى مع الكراء الأول ، ومفهوم قولنا كثيراً أنه لو حبسها يسيراً كاليومين فليس له إلا كراء الزائد .

قوله : [فسخ كراء دابة عضوٍ] : المراد أنه طلع على كونها عضوياً بعد العقد .

قوله : [من قرب منه] : ذكر باعتبار الوصف بعرض .

قوله : [وليس المراد المبالغة في العض] : أى بل المراد النسبة ، ويصح بقاء المبالغة على ظاهرها باعتبار تعدد الساعات حتى صار شأنها لها ، وأما لو وقع العض فلتة في العمر مثلاً فليس بعيب قطعاً .

عسرة الانقياد . تعرف بالحرون (أو أعشى) لا يبصر ليلاً (أو ما دبَّره فاحش)
 يضر بسيرها أو براكيها ولو بشدة رائحته ، بخلاف اليسير الذي لا يضر فلافسخ به .
 • (والسنة) في كراء أرض الزراعة تكون (في أرض النيل والمطر بالحصاد) :
 فن اكترى فداناً ليزرعه أيام نزول المطر أو أيام ذهاب النيل سنة فزرعه ، فنتهى
 الأجل الحصاد ولو كانت المدة أربعة أشهر أو أقل . والمراد بالحصاد : أخذ الزرع
 منها ، فيشمل الرعى . فإن كان الزرع يخلف كالبرسيم فيأخر بطن .
 (وفي) أرض (السقي) من العيون والآبار (بالشهور) اثني عشر شهراً من يوم
 العقد ، فإن تمت السنة وله فيها زرع أخضر ، لزم رب الأرض إبقاؤه لحصاده وعلى
 المكترى كراء مثل الزائد على السنة بما تقوله أهل المعرفة .
 • (ولزوم الكراء) : أى كراء أرض الزراعة (بالتسكين) من الزرع وإن لم
 يزرع ،

قوله : [أو أعشى لا يبصر ليلاً] : أى وسواء اكتراه ليسير به ليلاً أو نهاراً
 أو فيهما فيثبت له الخيار على كل حال ، إما أن يرد أو يتأسك بجميع الكراء
 المسمى ، كما أن عليه جميع الكراء إذا اكتراه ليسير به ليلاً ونهاراً ولم يسر به إلا
 نهاراً ، وما في (عب) من أنه إذا علم به وتأسك يحط عنه أرض العيب فهو بخلاف
 النقل كما في (بن) نعم إذا لم يطلع المكترى على كونه أعشى إلا بعد انقضاء المسافة
 المستأجرة عليها فإنه يحط عنه من الأجرة بحسبه كما في المجموع .
 قوله : [أو ما دبَّره فاحش] : الدبر بفتحين جرح في الظهر كما قال
 الأعرابي :

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من ثقب ولا دبر
 قوله : [بما تقوله أهل المعرفة] : أى ولا يعتبر الكراء بالنظر للسنة الماضية ، بل
 ينظر له في حد ذاته إذ قد يكون أغلى أو أرخص وهذا قول سحنون . وقال ابن يونس :
 يلزمه أجرة ما زاد على السنة على حسب ما أكرى به فيها ، وذلك بأن يقوم كراء الزيادة
 فإذا قيل دينار قيل وما قيمة السنة كلها ، فإذا قيل خمسة فقد وقع للزيادة مثل كراء
 خمس الثمن فيكون عايه الكراء المسمى ومثل خمسة .
 قوله : [وإن لم يزرع] : أى فتي تمكن من المنفعة سواء استعمل أو عطل كما إذا

ما لم يكن المانع له من الزرع أكل حود أو فأر له إبان الزرع فلا يلزمه الكراء .
ثم بالغ على لزوم الكراء بالتمكن : (وإن فسدت الزرعُ بلحاحه) لا دخل
للأرض فيها ؛ كجراد وجليد وبرد وجيش وغاصب وعدم نبات بذر . بخلاف ما لما
فيه دخل كلود كما يأتي .

(أو غرق بعد) فوات (الإبان) : أى وقت الحرث فإنه يلزمه الكراء وسيأتي
مفهوم بعد الإبان (أو لم يزرع) : المكثري (لعدم بذر) : فليزمه الكراء ، ولا
يعذر بعدمه لتمكنه من إيجارها لغيره . ولذا لو علم البذر من المحل لسقطت الأجرة
لعموم العذر .

(أو سجن) عطف على : « علم » ، أى أو لم يزرع لسجن فليزمه الكراء ،
سجن ظلماً أو لا ، ما لم يقصد من سجنه منعه به عن الزرع . وإلا فالكراء على من

بور الأرض لزمه الكراء والتمكن من منفعة أرض التيل بريها وانكشافها ومن منفعة
أرض المطر باستغناء الزرع عن الماء وليس المراد التمكن من التصرف كما قال الأصل
و (عب) والخرشي لأنه كان متمكناً منه حين العقد قاله المسناوى كلها فى (بن) .

قوله : [ما لم يكن المانع له من الزرع أكل حود] إلخ : أى وكلما لو كان المانع
له من التمكن فتنة أو خوفاً من غاصب لا تناله الأحكام .

• تنبيه : إذا تنازعا فى التمكن وعدمه كان القول قول المكثري يمين أنه لم يتمكن
إن أقر المكثري بالتمكن لكن ادعى أنه منعه مانع بعد ذلك فالقول للمكثري وعلى
المكثري إثبات المانع لأن الأصل عدمه .

قوله : [ثم بالغ على لزوم الكراء بالتمكن وإن فسد] إلخ : هكذا نسخة المؤلف
وقد أسقط لفظ بقوله .

قوله : [أى وقت الحرث] : أى وسواء حصل الغرق بعد الحرث أو قبله وإنما
لزمه الكراء فى هذه الحالة لأن ذلك الغرق بمنزلة الجراد الطارىء على الزرع .

قوله : [وسيأتى مفهوم بعد الإبان] : أى فى قوله أو غرق قبل الإبان .

قوله : [ولذا لو عدم البذر] إلخ : أى عدمه ملكاً وتسليماً حتى من البلد

المجاور لهم .

قوله : [ما لم يقصد من سجنه] إلخ : ويعلم قصده بقرينة أو بقول .

سجنه كما لو أكرمه على علمه .

(بخلاف تَلَقَّيْهِ) : أى الزرع (بآفة الأرض) أى الناشئة منها (كدُودِها أو فأريها أو عَطَشَ) فى أرض المطر لعدم نزوله عليه كعدم الرى فى النيل (أو غرق) للأرض (قبل الإِبَّانِ واستمر) الفرق عليها حتى فات وقت ما تراء له فلا يلزمه الكراء (ولو عَطَشَ البعض) دون البعض (أو غَرِقَ) البعض واستمر دون البعض (فلكلٌ حُكْمُهُ) : وهو أن ما عطش أو لم يرو أو غرق قبل الإِبَّانِ واستمر فلا كراء له ، وما لم يعطش ولم يفرق فعليه فيه الكراء .

• (ولو جرَّ السيلُ) أو النيل (حَبًّا) بذر فى أرض (أو) جر (زرعًا) نبت فى أرض لما لكها أو مالك منفعتها (لأرضٍ) أخرى (فلبتها) : أى فالحب المجرور أو الزرع لرب الأرض المجرور إليها ، لا لربه ؛ لأنه لما انجر إلى أرض غير أرضه قهراً عنه كان ضائعاً فيثبت لمن نبت فى أرضه ، ولا شيء عليه لربه من مثل ولا قيمة .
• (ولا يُجْبَرُ مؤجَّرٌ) لدار أو غيرها (على إصلاحٍ) للمكترى منه إذا

قوله : [فلكل حكمه] : أى ما لم يكن الباقي قليلا بالنسبة للتالف كخمسة أفلنة من مائة إذا كانت مفرقة الفدادين فلا أجرة لها لأنها كالمالك ، وقيل لا يلزمه لها أجرة مطلقاً وإن كانت غير مفرقة كما يؤخذ من الحاشية ، ومثل عطش البعض باقى آفات الأرض التى تمنع الكراء .

قوله : [ولو جر السيل] : مثل ذلك ما إذا انتثر للمكترى أرضاً حب من زرعه فى تلك الأرض زمن الحصاد فنبت فيها فى العام القابل فلا يكون لصاحبه ، بل لرب الأرض لإعراض ربه عنه بانقضاء مدته ، ولذا لو بقيت مدة الكراء كان الزرع له . وأما لو بذر فى الأرض التى اكتراها فلم ينبت فى سنته بل فى قابل كان لربه وعليه كراء الأرض . كما أن عليه كراء العام الماضى إن كان عدم النبات لغير عطش ونحوه وإلا فلا كما تقدم .

قوله : [أو الزرع لرب الأرض المجرور إليها] : أى وهو مالك ذاتها أو منفعتها .

قوله : [ولا يجبر مؤجر] : أخذ بعض الأشياخ من هذه المسألة أنه لا يجبر من له خربة فى جوار شخص يحصل له منها ضرر على عمارتها ولا على بيعها ويقال

حصل في الدار أو الخانوت أو الحمام أو البئر المكثرة خلل (مطلقاً) كان يمكن معه الانتفاع أم لا ، يضر بالمكثري أم لا . باتفاق في الكثير المضر ، وعلى مله ابن القاسم في اليسير . فالخلاف إنما هو في اليسير ولو مضرًا .

(و) إذا لم يجبر المكري على الإصلاح فإذا لم يصاح (خَيْرُ الساكن) بين الفسخ والإبقاء (في) حدوث خلل (مُضِرٌّ) واو مع نقص منافع ، كهطل : أى تتابع المطر من السقف للخلل الحادث به ، وكهلم سائر أو بيت من بيوتها أو الباذهنج .

(فلنْ بَقِيََ فالكِرَاءُ) كله لازم له . ومفهوم : «مضر» أنه إذا كان لا يضر فلا خيار له ويلزمه السكنى . إلا أنه إذا كان لا ينقص من الكراء شيئاً فظاهر ، كسقوط بعض شرفات البيت ونحوه بما لا يعتنى به عادة . وإن كان ينقص من الكراء حط عنه بقدره وإن قل ؛ كسقوط تجصيصها أو ذهاب بلاطها أو هدم بيت من بيوتها وكان لا يضر وسقوط شرفاتها مع تنقيصه من الكراء . فإن أصلح المكثري بلا إذن كان متبرعاً لا شيء له في الأقسام الثلاثة . فإن انقضت المدة خير

له ادفع عن نفسك الضرر بما تقدر عليه ولا ضمان على ربه إن حصل بسببها تلف ، وبه أفق الشيخ سالم السنهوري وأفق بعضهم بلزوم رب الخربة بما يدفع الضرر من عمارة أو بيع ، وهذا هو الذى ارتضاه شيخ مشايخنا العلوى .

قوله : [وعلى منهج ابن القاسم في اليسير] : أى وأما ابن حبيب فيقول : يجبر المكري على الإصلاح فيها قال ابن عبد السلام وبه العمل .

قوله : [أو الباذهنج] : أى وهو المسمى بالملقف .

قوله : [فالكراء كله لازم له] : أى لأن خيبرته تنفى ضرره .

قوله : [بعض شرفات البيت] : الشين مضمومة والراء مضمومة أو مفتوحة أو ساكنة .

قوله : [كان متبرعاً] إلخ : هذا إذا كان العقار ملكاً وأما من استأجر وقفاً يحتاج لإصلاح فأصلحه المكثري بغير إذن ناظره فإنه يأخذ قيمة بنائه قائماً بقيمه عنه بواجب الوقف على الناظر لا لأجل المستأجر فالجواب لحق الله لا لخصم الساكن . قوله : [في الأقسام الثلاثة] : أى وهى المضر وغير المضر ولا ينقص الكراء وغير المضر وينقص .

رب الدار بين دفع قيمته منقوضاً أو أمره بتقصه كالمغاصب ، بخلاف ما لو أذن فله قيمته قائماً إذا لم يتقل ربها : عمر وما صرفته فعلى ، فيلزمه جميع ما صرفه . وقولنا : « وخير الساكن في مضر » : أى إذا لم يصلح المؤجر كما قلنا ، فإن أصلح له قبل خروجه لم يكن له خيار ، بل يجبر على السكنى بقية المدة ، وهو معنى قوله رضى الله عنه : بخلاف ساكن أصلح له بقية المدة قبل خروجه . ومفهوم قوله : قبل خروجه أنه لو أصلح له بعد أن خرج ، فلا يلزمه الغود لها حتى تنقضى المدة .

• (والقول) عند التنازع بين الأجير ومستأجره (للأجير أنه أوصل ما أرسل به) مما استؤجر على إيصاله من كتاب أو غيره بيمينه إن أشبه ؛ بأن كان الأمد يبلغ في مثله عادة فيستحق الأجرة لأنه أمين . فإن لم يخلف حلف المستأجر ولا أجرة له ، وإن كان يضمن إذا أنكر المرسل إليه الوصول إليه ؛ لأن الكلام هنا في استحقاق الأجرة لا في الضمان ، فلا ينافى ما تقدم في الوديعة من الضمان .

قوله : [بل يجبر على السكنى] : أى حيث كانت وجيبة أو نقد كراءها وإلا فلا يجبر مطلقاً .

قوله : [حتى تنقضى المدة] : حتى غائبة بمعنى « إلى » مفرع على المنفى .

• تنبيه : إن غارت عين المكترى لأرض زراعة سنين بعد زرعها وأبى المكترى من التعمير أنفق أيها المكترى أجرة سنة ليتم زرعك في تلك السنة ويلزم المكترى ما أنفقت لأنك قمت عنه . بواجب ، فلو كان لا يصلحها إلا أكثر من أجرة سنة وأبى ربها من الإصلاح ومن الإذن فأنفق المكترى كان متبرعاً بالزائد ، فإن أبى من الاتفاق أيضاً كان له ذلك ولا يلزمه الكراء لأن هلاك الزرع من العطش كذا في الأصل .

قوله : [فإن لم يخلف] : راجع لقوله بيمينه .

قوله : [حلف المستأجر] : أى إن حقق عليه الدعوى وإلا فلا يمين ولا أجرة .

قوله : [لا في نفى الضمان] : أى ضمان الشيء المستأجر عليه .

قوله : [فلا ينافى ما تقدم في الوديعة من الضمان] : قال خليل في الوديعة عاطفياً على ما في الضمان أو المرسل إليه المنكر ولا بينة . وقال في الوكالة : وضمن إن أقبض الدين لم يشهد قال شراحه ومثل الدين غيره .

(أو أنه استصنع) أى : والقول للأجير إذا كان صانعاً ودفع له شيء له فيه صناعته كخياط دفع له ثوب فخاطه وادّعى أنه دفع له ليصنعه ، وقال ربه : بل دفعته لك ودبعة عندك ؛ لأن الشأن فيما يدفع للصانع - الاستصناع والإبداع نادر - فيلزم ربه الأجرة .

(أو أنه على الصفة) : التى قُلْتُ لى عليها ، وقال ربه : بل ذكرت لك صفة أخرى ؛ فالقول للأجير كخياط وصباغ ونجار ونحوهم (إن أشبهه) الأجير فى دعواه ، فإن لم يشبه حلف ربه وثبت له الخيار فى أخذه ودفع أجرة المثل وتركه وأخذ قيمته غير مصنوع ، فإن نكل اشتركا ؛ هذا بقيمة ثوبه مثلاً غير مصبوغ وهذا بقيمة صبغه . فقله أو أنه على الصفة ، معناه أنهما اتفقا على الاستصناع واختلفاً صفتها . وكذا القول للأجير فى قدر الأجرة إن أشبهه بيمينه ، أشبه ربه أم لا . فإن انفرد ربه بالشبه ، فالقول له بيمينه ، فإن لم يشبهها حلفا ، وكان للأجير أجرة مثله . كأن نكلا معاً وقضى للحالف على التاكل ، وهذا إذا كان المصنوع تحت يد الصانع ، فإن حازه ربه ، أو كان الصانع إنما يصنعه فى بيت ربه . ولا يمكنه من الخروج به ، أو كالبناء ، فالقول فى قدر الأجرة لربه إذا لم ينفرد الصانع بالشبه ، وإلا فالقول له . (لا فى ردّه) : أى المصنوع لربه (وهو مما يُغَابُ عليه) . كالثوب والحلى :

قوله : [إن أشبهه] : أى بالنسبة للمالك فى استعماله كصبغه شاشاً أخضر لشريف أو أزرق لنصرانى فلا يقبل دعوى شريف أنه أمره بصبغه أزرق ليهديه لنصرانى ، ولا دعوى نصرانى أنه أمره بصبغه أخضر ليهديه لشريف ، وكل هاتين ما لم تقم قرينة قوية تؤيد قول المالك .

وقوله : [إن أشبهه] : راجع للفروع الثلاثة فحلفه من الأولين لدلالة الثالث عليه كما يستفاد من الشارح .

قوله : [وكذا القول] إلخ : زيادة من الشارع على المتن .

قوله : [كأن نكلا معاً] : أى ففيه أجرة المثل .

قوله : [وهذا إذا كان المصنوع] إلخ : تقييد للتفصيل المتقدم فى التنازع فى قدر الأجرة .

قوله : [لا فى رده] : حاصله أنه إذا ادعى الصانع رد المصنوع لربه وأنكر

أى فليس القول قول الصانع إنه رده لربه ، بل القول لربه يمينته . وأما ما لا يغاب عليه
— كدابة دفعها ربه لمن يعلمها بأجر وادعى ردها — فالقول للأجير فى ردها .

• ولما كان لهم مسائل من الإجارة تشبه الجمالة ، من حيث إنه لا يستحق فيها
الأجير أجرته إلا بتمام العمل نبه عليها بقوله :

(والأصح) الذى هو قول ابن القاسم وروايته فى المدونة عن مالك (أن كيراء
السفن) ، إنما يستحق (بالبلاغ) إلى المحل المشترط : أى مع إمكان إخراج ما فيها
فإن غرقت فى الأثناء أو بعد البلاغ قبل التمكن من إخراج ما فيها فلا أجرة لربه
وهى إجارة لازمة بالعقد لا جمالة .

ربه أخذه كان القول قول ربه ، سواء كان الصانع قبضه بيئته أو بغيرها ، وهذا
إذا كان المصنوع مما يغاب عليه ، والفرق بين ما هنا وبين الوديعة أن المودع
بافتتح قبض الوديعة على غير وجه الضمان والصانع قبض ما فيه صنعته ويغاب
عليه على وجه الضمان .

قوله : [فالقول للأجير فى ردها] : أى إلا أن يكون قبضها بيئته مقصورة للتوثيق
ولا فلا يقبل دعواه ردا ولا تلفاً .

• تنبيه : إن ادعى الصانع الاستصناع كصباغ صبغ الثوب وقال ربه سرق منى ،
فإن أراد ربه أخذه دفع قيمة الصبغ بعد حلفه أنه ما استصنعه إن زادت دعوى الصانع
على قيمة الصبغ وإلا أخذه بلا يمين ودفع للصانع ما ادعاه من الأجرة وإن اختار
تفريعه قيمة الثوب ، فإن دفع الصانع قيمته أبيض يوم الحكم على الأظهر فلا يمين
على واحد منهما ، وإن امتنع من دفعها حلفا وبدئ الصانع وقيل يبدأ ربه واشتركا
إن حلفا أو نكلا وقضى للحالف على الناكل بخلاف ما لو اختلفا فى لت السوق
فقال اللات : أمرتني أن آتته بخمسة أرتال من سمن ، وقال ربه : ما أمرتك بشيء
أصلا بل سرق منى أو غصب فلا يحلفان ولا يشتركان ، بل يقال لربه ادفع له قيمة
ما ادعاه فإن أبى قيل للات ادفع له مثل السوق غير ملتوت كلها فى الأصل .

قوله : [وهى إجارة لازمة بالعقد لا جمالة] : أى ما لم يصرح عند العقد بالجمالة
ولا كانت جمالة غير لازمة ولما حكم بخصمها كما يأتى .

(إِلَّا أَنْ يُتِمَّ الْعَمَلُ غَيْرُهُ) : أى غير الأول . فإذا عطبت في أثناء الطريق ، فجاء رب سفينة أخرى فحمل ما فيها إلى المحل المقصود بأجرة كثيرة أو قليلة (فالأول) الذى غرقت سفينته (بحسب كبرائه) لا بحسب الكراء الثانى . فإن غرق بعض ما فيها ونجا البعض فحملة غيره إلى المحل فلا كراء لما غرق ، وإنما له كراء ما بقى إلى محل الغرق على حسب الكراء الأول لا بنسبة الثانى . وهذا فيما إذا لم يعقد على الجمالة وهى غير لازمة كما يأتى ، فإن عقدا عليها ، كما لو قال : إن حملت متاعى هذا أو : كل من حملة إلى القاهرة فله كذا ، فحملة إنسان في سفينته فغرقت فحملة غيره بكراء أو جعل فله بحساب الثانى كما يأتى في الجمالة . وسيأتى أيضاً أن ما جاز جمالة جاز إجارة ولا عكس .

(كَمْشَارِطَةٌ طَيِّبٌ عَلَى الْبُرْمِ) فلا يستحق الأجرة إلا بمصوله ، فإن ترك قبل البرم فلا شئ له ، إلا أن يتمم غيره فله بحساب كرائه الأول ، فإن لم يجعل الأجرة على البرم فله بحساب ما عمل .
(و) مشارطة (مُعَلِّمٌ عَلَى حِفْظِ قُرْآنٍ) كلاً أو بعضاً ، فلا أجرة له إلا بالحفظ .

قوله : [فإذا عطبت في أثناء الطريق] : المراد منعها من السفر مانع قهرى ، وأما لو أخرج ما في السفينة باختياره فأكرى ربه عليه فلا شئ للأول من الأجر ، كما أنه لو خرج الراكب في السفينة قبل البلاغ باختياره لزمه جميع الأجر وسيأتى إيضاحه في الشارح .

قوله : [بحسب كرائه] إلخ : أى كما إذا كان كراء الأول عشرة وغرقت في نصف الطريق فاستأجر عليها بعشرين فليس للأول إلا خمسة ، ولو كان له بنسبة الثانى لكان له عشرون .

قوله : [فله بحساب الثانى كما يأتى في الجمالة] : أى في قوله إلا أن يتمم غيره فنسبة الثانى .

قوله : [وسيأتى أيضاً أن ما جاز جمالة] إلخ : أى في قوله وكل ما جاز فيه الجعل جازت فيه الإجارة ولا عكس .

قوله : [فله بحساب ما عمل] : أى وإن لم يحصل بره به ولا بغيره .
قوله : [فلا أجرة له إلا بالحفظ] : أى فإن لم يجعل الأجرة على الحفظ ، بل على

وكذا معلم صنعة : على أنه إن تعلمها فللمعلم كذا .

(و) مشاركة (حافرٍ بئرٍ على استخراج الماء) فلا يستحق الحافر أجره إلا بالتام واعترض هذا القرع ابن عبد السلام : بأنه من الجمالة لا من الإجارة ، ويجاب : بأنه يمكن جعله من الإجارة إذا كان بأرض مملوكة ودخلا على الإجارة .

• (وإن فَرَطَ) رب الأمتعة (بعد البلاغ) : أى بلاغ السفينة للمحل المقصود (فى إخراج ما فيها) : أى السفينة من الأمتعة (فتسكف) ما فيها بغرق أو غيره (فالكِرَامُ) لازم لربها (كأن أُخْرِجَ) ما فيها (فى الأثناء) : أى فى أثناء الطريق أى أخرجه ربه اختياراً منه (لغير علة) تقتضى الإخراج : أى لغير علة حدثت بالسفينة من غرق أو عطب أو غصب لها ، فيلزم ربه جميع الكراء لأنه عقد لازم .
• (وحاز إن خيفَ) عليها (الغرقُ طَرَحُ ما به) : أى فعل ما فى طرحه منها (النجاةُ) من الغرق (غيرُ آدَمَى) . وأما الآدى فلا يجوز طرحه ولو عبداً أو كافراً فلا يجوز طرح ذى لنجاة مسلم ولا طرح عبد لنجاة حر .

• (وبُدِىَ) فى الطرح (بما ثَقُلَ) : كالحديد والرصاص ، وبُدِىَ منه بما قل

التعليم كان له الأجر بحساب ما عمله حصل حفظ أم لا .

قوله : [ويجاب بأنه يمكن] إلخ : أى لما يأتى من أن كل ما جازت فيه الجمالة . جازت فيه الإجارة .

قوله : [فيلزم ربه جميع الكراء] إلخ : لا فرق فى هذا بين كون العقد جمالة أو إجارة .

قوله : [ما به] : أى فعل ما به النجاة من طرح أو غيره ، ومراده بالجواز الإذن الصادق بالوجوب ، لأن هذا الأمر واجب إذا تحقق العطب بالترك .

قوله : [وأما الآدى فلا يجوز طرحه] : أى خلافاً للخصم القائل يجوز طرح الآدميين بالقرعة لأن هذا كالتحرق للإجماع لأنه لا يجوز إماتة أحد من الآدميين لنجاة غيره .

قوله : [وبُدِىَ فى الطرح بما ثقل] إلخ : أى وجوباً لأجل المحافظة على المال لأنه يجب المحافظة بقدر الإمكان .

ثمنه كالحجر (أو عَظْمٌ جِرْمُهُ) وإن لم يثقل : كالتبن والكتان والقطن .

(وَوُزَع) ما طرح (على مال التجارة فقط) : أى دون غيره ؛ كفرش الإنسان وغطائه وزاده مما ليس فى التجارة فيه مدخل (طُرِحَ) مال التجارة (أو لا بقيمته) أى بقيمة المطروح متعلق «بوزع» (يوم التَّلَفِ) : متعلق «بقيمته» ، يقال : ما قيمة المطروح يوم طرحه ؟ فإذا قيل : مائة ، وما قيمة ما لم يطرح ؟ فإذا قيل مائتان ، فصار قيمة الجميع ثلثمائة فقد ضاع ثلث المال ، فيرجع على من لم يطرح ماله بثلث قيمته . ولو قيل بعكس ما تقدم رجع على من لم يطرح ماله بالثلثين ؛ ولو كان اثنان لأحدهما ما يساوى ثلثمائة وللثانى ما يساوى ستمائة ، وطرح من الأول ما يساوى مائة ومن الثانى ما يساوى مائتين ، فلا رجوع لأحدهما على الآخر ؛ لأن ما طرح ثلث الجميع وعلى كل ثلث ما بيده ، وقد حصل . ولو كان الطرح بالعكس ، بأن طرح للى الستمائة ما يساوى مائة وللى الثلثمائة ما يساوى مائتين ، لرجع على نى الستمائة بمائة .

قوله : [جرمه] : بكسر الجيم أى جسمه .

وقوله : [وإن لم يثقل] : أى لأن عظم الشيء يكون سبباً فى الغرق .

قوله : [ووزع ما طرح على مال التجارة] : أى إن كان فيها مال تجارة وغيره ، وأما إذا لم يكن فيها مال تجارة وإنما فيها ذوات الآدميين وغطاؤهم ووطاؤهم فيرى الغطاء والوطاء ويوزع على باقى أموالهم على الظاهر .

قوله : [فى التجارة فيه مدخل] : هكذا نسخة المؤلف والكلام فيها على التقديم والتأخير والأصل مما ليس فيه مدخل فى شأن التجارة .

قوله : [طرح مال التجارة] : هكذا لفظ المتن والشارح فى نسخة المؤلف ولعل المتن سقط منه ما والأصل ما طرح وسقط من الشارح من الأصل ووزع على مال التجارة فقط ما طرح من مال التجارة أولاً ، وبعد ذلك فلا مفهوم لمال التجارة بل يوزع على مال التجارة ما طرح للنجاة كان من مال التجارة أو غيره فتأمل .

قوله : [ولو قيل بعكس ما تقدم] : أى بأن قيل قيمة المطروح مائتان بقيمة ما لم يطرح مائة .

قوله : [رجع على من لم يطرح ماله بالثلثين] : أى فيصير الباقى لكل ثلث ماله .

(وَالْقَوْلُ) عند التنازع (لِمَنْ طَرَحَ مَتَاعَهُ فِيمَا يُشْبِهُهُ) يمينته ، فإن لم يشبه لقول غيره .

ولو وجد إنسان ما طرح ، فهل يملكه ؟ لأنه بطرحه زال ملك ربه عنه ، أو لقطة يردّ لربه إن علم ؟ وهو الأصح .

قوله : [وهو الأصح] : أى لأن الطرح أمر قهري فليس صاحبه معرضاً عنه اختياراً .

فصل في الجمالة

• الجمالة في العرف : (التزامُ أهلِ الإجارة) : وهو المتأهل لعقددها ؛ وهو العاقل .

(عِيَوْضًا عَلَيْهِمْ) : خرج المجبول ، فلا يصبح جمالة ولا إجارة ؛ كالبيع ،

فصل :

أفرده عن الإجارة لاختصاصه ببعض أحكام . والجمالة بفتح الجيم وكسرهما وضمهما ما يجعل على العمل وهو رخصة فهو أصل منفرد لا يقاس عليه ، وقد أنكره جماعة من العلماء ورأوا أنه من الغرر والخطر ؛ ورد^١ عليهم بوروده في قوله تعالى : (وَلَيَمُنَّ بِمَا بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ)^(١) مع العمل من كافة المسلمين وقوله عليه الصلاة والسلام يوم حنين : « من قتل قتيلًا فله سلبه » .

قوله : [في العرف] : أى وأما في اللغة فهو المال المجبول .

قوله : [التزام أهل الإجارة] : قد تقدم أنه أحال عاقد الإجارة على البيع وأحال الجمل هنا على الإجارة ؛ لأن الجمل للإجارة أقرب . وأشار إلى أن الأصل في بيع المنافع الإجارة والجمل تابع لها .

قوله : [وهو العاقل] : أى المكلف الرشيد الطائع ، وهذا شرط في لزوم لدافع العوض . وأما أصل الصحة فيتوقف على التمييز وتقدم ذلك في باب الإجارة واكتفى بشرط الجاعل عن شرط المجبول له لأن ما كان شرطاً في الجاعل كان شرطاً في المجبول له فاكفى بأحد المتعاقدين ، وإلا لقال عوضاً وعملاً ليكون قوله التزام إلغ شرطاً في المجبول له أيضاً .

قوله : [علم] : أى قدره وباقى صفاته التى تميزه وهذا شامل للعين وغيرها ، وإنما نص على علم العوض دون غيره من بقية شروطه مثل كونه طاهراً منتفعاً به مقدوراً على تسليمه لدفع توهم علم اشتراط علمه لحصول الصحة بالعوض المجبول كما لا يشترط العلم بالجاعل عليه ، بل تارة يكون مجبولاً كالآبق فإنه لا بد في صحة الجمل

(لتحصيل أمر) من أمور؛ كإتيان بشيء وحمل وحفر؛ وخرج بذلك البيع، (يستحقه السامع) للملتزم العوض ولو لم يخاطبه (بالتمسك) للعمل المطلوب وتماه: بتحصيل ثمرته. وخرج بذلك الإجارة. ومفهومه أنه إذا لم يتم العمل فلا يستحق شيئاً، وهو كذلك.

واستثنى من ذلك المفهوم قوله:

(إلا أن يستعمل غيره): أي بأجر قل أو أكثر بدليل قوله: (فبنسبة الثاني): أي فإن أتمه غيره فلاأول من الأجر بنسبة أجر عمل العامل الثاني؛ ولو كان الثاني أكثر من الأول؛ لأن الجاعل حيث قد انتفع بما عمله له الأول، مثاله: أن يجعل للأول خمسة على أن يحمل له خشبة لمكان معلوم. فحملها لنصف الطريق وتركها. فجعل لآخر عشرة على أن يوصلها لذلك المكان فأوصلها؛ فلاأول عشرة مثل الثاني لأن الثاني لما استوخر من نصف الطريق بعشرة علم أن أجرة الطريق كلها عشرون، وكان النظر أن ينظر لكراء المثل لأن رب الخشبة قد يخاف عليها الضياع وهي تساوى ألفاً فيجعل لمن يأتي بها العشرين والمائة فتأمل. وقوله: «بنسبة الثاني» أي بخلاف

على الإتيان به من علم علم مكانه كما يأتي، وتارة يكون معلوماً كالجماعة على حفر بئر فإنه يشترط فيه خبرة الأرض ومائها كذا في حاشية الأصل.

قوله: [وخرج بذلك البيع]: أي بقوله لتحصيل أمر؛ لأن التحصيل فعل من الأفعال لا ذات والبيع في اللوات.

قوله: [يستحقه السامع]: أي ولو بواسطة ولو حددت الوسائط إن ثبت أن الجاعل وقع منه ذلك، وقوله يستحقه في قوة الحصر، أي لا يستحقه إلا بالتام.

قوله: [وهو كذلك]: أي وكان القياس أن له أجر عمله جريماً على الإجارة. ولكن جاءت السنة بعد لزوم أجرة عمل لم يتم في الجمالة، وبقيت الإجارة على حالها.

قوله: [فبنسبة الثاني]: هذا الذي قاله المصنف قوله مالك وقال ابن القاسم له قيمة عمله.

قوله: [أن ينظر لكراء المثل]: أي كما هو قول ابن القاسم.

قوله: [وهي تساوى ألفاً]: أي والحال أن تلك الخشبة تساوى ألفاً، أي شأن الشيء الغالي إذا كان في مضیعة يكرى عليه بالأثمان الغالية فكيف يقاس عليه الكراء

السفينة بالخاسبة فيها بنسبة الكراء الأول كما تقدم لأن الكراء فيها لازم بخلاف الجمالة .

● (وركنها) : أى الجمالة أى أركانها أربعة (كالإجارة) : العاقد ، والمعقود عليه ، وبه : ما يدل من صيغة .

● (وشرطها) : أى شرط صحتها أمران :

الأول : (عدم شرط النقص) للجعل فشرط النقص يفسدها للتردد بين السلفية والضمنية وأما تعجيله بلا شرط فلا يفسدها .

(و) الثانى : عدم شرط (تعيين الزمن) بأن شرط عدم التعيين أو سكنت عنه فإن شرط تعيينه ، كإن تأتى بالآبق أو تحضر لى البشر أو نحو ذلك فى مدة كذا فسدت ؛ لأن العامل لا يستحق الجعل إلا بتمام العمل ، فقد ينتفى الزمن قبل التمام فيذهب عمله باطلا ففيه زيادة غرر ، مع أن الأصل فيها الغرر . وإنما أجيّز لإذن الشارع بها .

الأول ؟ هذا مراد الشارح .

قوله : [بخلاف الجمالة] : أى فلما كان عقدها منحلّا من جانب العامل بعد العمل صار تركه للإتمام إبطالا للعقد من أصله وصار الثانى كاشفاً لما يستحقه الأول كما ذكره الشراح .

قوله : [العاقد] : أى وتحت شخصان الجاعل والمجاعل

وقوله : [والمعقود عليه] : هو تحصيل الشيء المطلوب .

وقوله : [وبه] : هو العوض .

وقوله : [من صيغة] : بيان لما يدل ولا يشترط فيها اللفظ كالإجارة .

قوله : [وشرطها] : أى الجمالة المحتوية على تلك الأركان .

قوله : [للتردد بين السلفية والضمنية] : أى والتردد بينهما من أبواب الربا لأنه

سلف جر نفعاً احتمالاً .

قوله : [فإن شرط تعيينه] : أى أو كان العرف تعيينه لأن العرف كالشرط .

قوله : [لأن العامل] الخ : تعليل لوجه الفساد .

قوله : [لإذن الشارع بها] : أى ورود النص فيها بالخصوص كما تقدم .

• (إلا بشرط الترك متى شاء) : أى أن محل كون شرط تعيين الزمن مفسداً ما إذا لم يشترط العامل أن له الترك متى شاء ، فإن شرط ذلك أو شرط له ذلك لم يفسد ؛ لأنه قد رجع فيها حيثئذ لأصلها من علم تعيين الزمان : أى من حيث إنه قد صار تعيينه ملغى .

واشترط ابن رشد في نحو الآبق أن لا يكونا عالمين بمحله ، ومن علمته دون صاحبه فهو غار ، فإن علم العامل فله الأقل من قيمة عمل مثله والمسمى ولم يشترط ذلك اللخمى .

• (ولكليهما الفسخ) قبل الشروع في العمل ؛ لأن عقدها ليس بلازم .
(ولزممت الجاعل فقط) دون العامل (بالشروع) في العمل . وتقدم أن الجعل يستحقه السامع بالتمام .

(وليمن لم يسمع) قول الجاعل : من أتاني بعبلى أو بعبى أو نحو ذلك ، فله كذا . وهو صادق بصورتين : أن يقع من الجاعل قول بملك ولم يسمعه هذا الذى

قوله : [فإن شرط ذلك] : تأمل في هذا القيد ، فإن العامل له الحل عن نفسه مطلقاً اشترط له الحل أم لا فكيف يصح عند الشرط ويفسد عند السكوت عليه ؟ وأجاب عنه الخرشي بأن المجعول له عند علم الشرط دخل على التام ، وإن كان له الترك وحيثئذ فغره قوى ، وأما عند الشرط فقد دخل ابتداء على أنه غير فغره خفيف (ا هـ) .

قوله : [فله الأقل] إلخ : هذا خلاف ما قاله ابن القاسم ، إنما الذى قاله ابن القاسم أن له بقدر تبعه ، وقيل لاشئ له فإن علمه ربه فقط لزمه الأكثر مما سمى وجعل المثل ، وإن علماه معاً فينبغى أن له جعل مثله نظراً لسبق الجاعل بالعداء .

قوله : [ولكليهما الفسخ] : أى الترك لأن العقد غير اللازم لا يطلق على تركه فسخ إلا بطريق التجوز ، إذ حق الفسخ إنما يستعمل في ترك الأمر اللازم والعلاقة المشابهة في الجميع .

قوله : [ولزمت الجاعل] : المراد به ملتزم الجعل لا من تعاطى عقده فقط كالوكيل الذى لم يلتزم جعلاً وظاهره لزوم للجاعل بالشروع ولو فيما لا بال له .

أتى به من القائل ولا بالواسطة ، وبما إذا لم يقع منه قول أصلاً . ففي الصورتين .
(جُعِلَ مثله إن اعتاده) : أى كان عادته الإتيان بالأبّاق أو غيرها ؛
فالمعنى أن من اعتاد جلب ماضل إذا أتى بشيء منها فله جعل مثله إذا لم يسمع ربها
فإن سمعه فله ما سمي .

(ولربه) : أى الآبق مثلاً (تركه له) : أى للعامل الذى شأنه طلب الضوّال
إن لم يلتزم ربه له جعل المثل . فإن التزم له الجعل لزمه فله أن يتركه له سواء كانت
قيمه قدر جعل المثل أو أكثر أو أقل .

ولا كلام للعامل حيث لم يسمع قول ربه : بخلاف ما إذا سمعه سمي شيئاً
ولو بواسطة فله ما سماه ولو زاد على قيمة العبد مثلاً ؛ لأن ربه ورطه .

قوله : [ولا بالواسطة] : عطف على مخوف تقديره لا بنفسه ولا بالواسطة .

قوله : [بالأبّاق] : بتشديد الباء جمع آبق .

قوله : [أو غيرها] : أى كالإتيان بالضّوال .

قوله : [فإن سمعه فله ما سمي] : أى كان قدر جعل المثل أو لا كان عادته طلب
الإباق أولاً .

وقوله : [فإن التزم له الجعل لزمه] : شرط وجواب معترض بين الشرط وجوابه
فالأول إسقاطه من هنا لإيهامه خلاف المراد مع كونه سيأتى فى آخر العبارة ما يفيد .
واختلف إذا التزم ربه جعلاً ولم يسمعه الآتى به فهل كذلك لربه تركه لمن جاء به عوضاً
عما يستحقه ؟ وهو ما قاله الأجهورى ونازعه (ر) بأن له فى هذه الحالة جعل مثله إن
اعتاد طلب الإباق وإلا فالنفقة وليس لربه أن يتركه له فى هذه الحالة كما يؤخذ
من (بن) .

قوله : [فله أن يتركه] إلخ : جواب الشرط الذى هو قوله إن لم يلتزم إلخ .

قوله : [ولا كلام للعامل] : مرتب على قوله فله أن يتركه له ، ومعناه حيث لم
يسمع العامل المعتاد لطلب الإباق قول ربه من يأتينى بعبلى الآبق فله كذا وأتى به
فاختار ربه تركه فليس للعامل كلام بحيث يقول لا آخذ إلا جعل المثل .

قوله : [لأن ربه ورطه] : أى أوقعه فى التعب .

(ولاً) يكن من لم يسمع معتاداً لطلب الضوال (فالتفقة) فقط : أى فله ما أنفق عليه من أكل وشرب وركوب احتاج له وما أنفقه العامل على نفسه زمن تحصيله أو على دابته ولا جعل له .

• (وكل ما جاز فيه الجعل) : كحفر بئر بموات ، وبيع ثوب أو شرائه ، وحمل خشبة لمكان أو حمل شيء بسفينة ، واقتضاء دين ، ونحو ذلك (جاءت فيه الإجارة) بشرطها .

(ولا عكس) : أى ليس كل ما جازت فيه الإجارة تجوز فيه الجمالة ؛ كخياطة ثوب ، وخدمة شهر ، وبيع ساع كثيرة ، وحفر بئر يملك ، وسكنى بيت ، فالإجارة أعم باعتبار المحل ، وقيل : بل بينهما العموم الوجهي لانفراد الجمالة فيما جهل حاله ومكانه كالآبق . وأجيب : بأن ما جهل تجوز فيه الإجارة بشرط العلم واستبعد فتدبر .

قوله : [فالتفقة فقط] : أى وإن شاء تركه له . .

قوله : [ولا جعل له] : أى أجرة زائدة على ما أنفقه العامل في تحصيله .

قوله : [بشرطها] : أى بشرطها فهو مفرد مضاف فيعم .

قوله : [كخياطة ثوب] إلخ : أى فلا يصح في العقد على تلك المسائل أن يكون جمالة لأنه إذا لم يحصل تمام انتفع رب الشيء وضاع عمل العامل هدرأ في الجميع وهو من أكل أموال الناس بالباطل .

قوله : [وبيع سلع كثيرة] : كلام الشارح يوهم جواز الجعل على بيع السلع القليلة والحق أنه لا فرق بين القليلة والكثيرة في أنه متى انتفع الجاعل بالبعض بأن دخلا على أن العامل لا يستحق شيئاً إلا بالتأيم منع الجعل كانت السلع قليلة أو كثيرة كما قال ابن رشد في المقدمات كذا في (بن) .

قوله : [باعتبار المحل] : أى الذي تعلقا به ، وأما باعتبار حقيقةتهما ومفهومهما فتبيانان .

قوله : [وقيل] : قائله الأجهورى .

قوله : [واستبها] : أى بأن هذا التوجيه لا يتم لأن الجمالة لم تنفرد عن الإجارة بمحل وما جهل حاله ومكانه كما يصح فيه الجعل تصح فيه الإجارة كأن يؤجره على

• (وفي) الجمالة (الفاصلة) لفقد شرط (جُعِلَ المِثْلُ) إن تم العمل لا أجرته ردًّا له إلى صحيح نفسه . فإن لم يتم العمل فلا شيء فيه هذا هو المشهور .
(إلا) أن تقع الجمالة (يُجْعَلُ مطلقاً) تم العمل أو لم يتم ، كأن يقول له : إن أتيتني بعيسى الأبق فلاك كذا وإن لم تأت به فلاك كذا (فأجرتُه) : أى فله أجرة مثله تم العمل أم لا لخروجها حيثئذ عن حقيقتها ، لأن مستها أنه لا جعل إلا بتام العمل ، والله أعلم .
ولا كان موات الأرض يشبه الشيء الضائع وإحياءه يشبه الجمالة أتى به بعد الجمالة فقال :

التفتيش على عبده الآبق كل يوم بكذا أتى به أم لا .
والحاصل : أن العقد على الآبق إن كان على الإتيان به وأنه لا يستحق الأجرة إلا بالتام فهو جمالة ، وإن كان على التفتيش عليه كل يوم بكذا أتى به أم لا فهو إجارة ، فالحق ما في المدونة من أن بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقًا وأن الإجارة أعم .
قوله : [ردًّا له إلى صحيح نفسه] : أى الذى لم يكن فيه مسمى والأولى تأخيره عن قوله ، فإن لم يتم العمل ألغ لأجل أن يكون راجعًا للأمرين .
قوله : [هذا هو المشهور] : ومقابلته له أجر مثله تم العمل أم لا .
قوله : [لخروجها حيثئذ عن حقيقتها] : أى متى خرج عن حقيقة الباب كان فيه أجرة المثل كما تقدم نظيره في القراض والمساواة .
• تنمة : لو كان الجعل عينًا ذهبيًا أو فضة معينة امتنع وللجاعل الانتفاع بها ويغرم المثل إذا حصل الجاعل عليه وإن كان مثليًا أو موزونًا لا يخشى تغيره إلى حصول الجاعل عليه أو ثوبًا جاز ويوقف ، وإن خشى تغيره كالحيوان امتنع للفرر كذا يؤخذ من الحرشى نقلا عن اللخمي .
قوله : [يشبه الشيء الضائع] : أى من حيث علم الانتفاع بكل ، وقوله وإحياءه يشبه الجمالة أى من حيث تحصيل ما ينتفع به .

باب

إحياء الموات من الأرض

أى : فى بيان إحياء الموات وأسبابه وأحكامه .

ولما كان ذلك يتوقف على بيان الموات بيّنه بقوله :

• (مَوَاتُ الْأَرْضِ) : أى الموات منها (ما سَلِمَ) : أى خلا (عن اختصاص بإحياء) : لها أى عن الاختصاص بسبب إحياء لها بشيء مما يأتى ، فالبراء سببية متعلقة باختصاص .

• (وَمَلَكَهَا) : أى الأرض ، من أحيائها (به) : أى بإحيائه لها (ولو انْدَرَسَتْ) بعد الإحياء ، فأنلرأسها بعد الإحياء لا يزىل ملكها عنه .

باب :

الموات بضم الميم قال الجوهري هو الموت ، وبفتحها ما لا روح فيه وأيضاً هو الأرض التى لا مالك لها ولا ينتفع بها (أه) ، وقد علمت ضبط الموات هنا بأنه بفتح الميم وأنه من الألفاظ المشتركة .

قوله : [أى فى بيان إحياء الموات] : المراد بيان الحقيقة فى قوله ما سلم عن اختصاص الخ .

وقوله : [وأسبابه] : أى السبعة الآتية فى قوله والإحياء بتفجير ماء الخ .

وقوله : [وأحكامه] : أى مسائله التى احتوى عليها الباب والأصل فيه قوله

صلى الله عليه وسلم : « من أحيأ أرضاً ميتة هى له » .

قوله : [أى الموات منها] : أشار بذلك إلى أن الإضافة على معنى من نظير

باب ساج .

قوله : [ما سلم] : ما واقعة على أرض وذكر الفعل نظراً للفظ ما .

قوله : [وملكها] الخ : جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه قصد بها

بيان بعض أحكام الإحياء وليست من جملة التعريف .

قوله : [لا يزىل ملكها عنه] : هكذا نسخة المؤلف والمناسب لا يزىل ملكها عنها .

(إلا لإحياء من غيره) بعد اندراسها لا بقرب الاندراس بل (بعد طول) يرى العرف أن من أحيائها أولاً قد أعرض عنها : فإنها تكون للثاني ولا كلام للأول ؛ بخلاف إحيائها بقرب . لكن إن عمرها الثاني جاهلاً بالأول فله قيمة عمارته قائماً ، للشبهة . وإن كان عالماً فله قيمتها منقوضاً . وهذا ما لم يسكت الأول بعد علمه بالثاني بلا عثر ، وإلا كان سكوته وهو حاضر بلا عثر دليلاً على تركها له . وقولنا : « بعد طول » هذا هو المعتمد . وقيل : تكون للثاني ولو لم يطل ، وهو ظاهر قول ابن القاسم ، وعليه درج الشيخ . وقيل : لا تكون للثاني أبداً ، بل هي لمن أحيائها ولو طال الزمن قياساً على من ملكها بشراء أو إرث أو هبة أو صدقة فاندروست ، فإنها لا تخرج عن ملكه ولا كلام لمن أحيائها اتفاقاً ، إلا لحيازة بشرطها كما يأتي .

• (أو بحرّم عِمارة) : عطف على « بإحياء » ، فالباء سببية : لأن الحرّم سبب في الاختصاص كالإحياء : أى ما سلم عن الاختصاص بإحياء أو بكونه حرّماً لعمارة لبلد أو دار أو شجر أو بئر ، فإكل حرّم يخصه .
• فبيّن حرّم البلد بقوله :

(كمُحْتَطَبٍ) بفتح الطاء المهملة : المكان الذى يقطع منه الحطب (ومرعى) محل رعى اللواب (بلد) فإذا عمر جماعة بلداً اختصوا به وبحريمه ، وحرّمه : ما يمكن الاحتطاب منه والرعى فيه على العادة من الذهاب والإياب مع مراعاة

قوله : [لكن إن عمرها الثاني] إلخ : استدراك على الإحياء بالقرب والمعنى فإن أحيا بالقرب فلا تكون له لكن إن عمرها إلخ .

قوله : [وقيل لا تكون للثاني أبداً] : أى كما هو قول سحنون ، وللثاني قيمة البناء قائماً إن كان جاهلاً للشبهة أو منقوضاً إن كان عالماً .

قوله : [كما يأتي] : أى في آخر باب الشهادات .

قوله : [عطف على بإحياء] : أى فهو من تنمة التعريف ، والمعنى أن موات الأرض ما سلم عن الاختصاص بوجه من الوجوه الآتية التى هي : الإحياء ، وحرّم العمارة ، وإقطاع الإمام ، وحماه .

قوله : [لبلد] : متعلق بكل من محتطب ومرعى .

المصلحة والانتفاع بالحطب وحلب اللوالب ونحو ذلك غدواً ورواحاً في اليوم ، فيختصون به . ولم منع غيرهم منه ولا يختص به بعضهم دون بعض ، لأنه مباح للجميع ، ومن أتى منهم بحطب منه أو حشيش أو نحو ذلك ملكه وحده . نعم للإمام أن يقطع منه ما شاء لمن شاء بالنظر كما سيأتي .

وبيّن حريم البئر بقوله :

(وما يَضِيقُ عَسَلَى وَارِد) لشرب أو سقي (وَيَضْمُرُ بِمَاء) لو حفر بئر أخرى (لبئر) قال عياض : حريم البئر ما يتصل بها من الأرض التي من حقها أن لا يملأ فيها ما يضر بها ، لا باطناً من حفر بئر ينشف ماءها أو يلتهب أو يغيره بطرح نجاسة يصل إليها وسخها . ولا ظاهراً كالبناء والغرس .

• وبيّن حريم الشجر بقوله :

(وما فيه مصلحة) عرفاً (لشجرة) من نخل أو غيره ، فلربها منع من أراد إحداث شيء بتربها يضر بها من بناء أو غرس أو حفر بئر ونحو ذلك .

قوله : [غدواً ورواحاً] : راجع لقوله من النهاب والإياب على سبيل ألف والشر المرتب .

وقوله : [في اليوم] : ظرف لجميع ما تقدم من الاحتطاب والمرعى وما بعدهما ويقدر بأقصر الأيام على الظاهر .

قوله : [ولا يختص به بعضهم دون بعض] : أي فلو أراد أحدهم أن يجنيه بعمارة ونحوهما فلهم منعه إلا بإذن الإمام كما سيقول .

قوله : [ملكه وحده] : لأن من سبق إلى مباح يكون له .

قوله : [لبئر] : متعلق بيضيق ويضر ومثل البئر في الحريم النهر فحريمه ما يضيق على وارد أو يضر بمائه وقيل حريم النهر ألفاً ذراعاً من كل جهة وقد وقعت الفتوى قديماً بهدم ما بنى بشاطئ النهر وحرمة الصلاة فيه إن كان مسجداً كما في المخل وغيره . ونقل البدر القراني عن سحنون وأصبع ومطرف أن البحر إذا انكشف عن أرض وانتقل عنها فإنها تكون فينماً للمسلمين كما كان البحر لا لمن يليه ولا لمن دخل البحر أرضه ، وقال عيسى بن دينار إنها تكون لمن يليه وعليه حمد يس والفتيا والقضاء على هذا . خلافاً لقول سحنون ومن معه كما يفيلده محشي الأصل تبعاً لشيخه العدوي .

- وبين حريم الدار غير المحفوفة بالدور بقوله :
(ومَطْرَحُ تَرَابٍ ومَصْبُ مِيزَابٍ للدار) : فحريمها ما يرتفق أهلها به
من ذلك ، فلهم منع من أراد إحداث شيء من بناء أو غيره في ذلك الحريم .
(ولا تَخْتَصُّ) دار (محفوفة بأَملاكٍ بحريم) .
(ولكلُّ) من أرباب الدور المتجاورة (الانتفاع) بالزقاق المتسع أو الرحبة
بينهم (ما لم يَضُرَّ بغيره) من الجيران فإنه يمنع .
- (أو بإقطاع الإمام) عطف على «إحياء» أى : ما سلم عن الاختصاص
 بإقطاع الإمام تلك الأرض لأحد أو لجماعة من الناس من غير معمور العنوة ،
بدليل ما يأتي .
- فإذا أقطع الإمام أرضاً لأحد ملكها — أى كانت ملكاً له وإن لم يعمرها بشيء —
فما يأتي — فله بيعها وهبتها وتورث عنه ، وليس هو من الإحياء بل هو تمليك مجرد .
وهل الإرث يحتاج لحيازة أولاً ؟ ورجح .

- قوله : [ومصب ميزاب] : أى ونحوه كمرحاض .
- قوله : [فلهم منع من أراد] إلخ : حاصله أنه إذا بنى جماعة بلداً في الفباني
مثلاً فما كان مجاوراً للدار فهو حريم لها يختص بها من كل جهة بحيث يطرح فيه التراب
ويصب فيه ماء الميزاب أو ماء المرحاض .
- قوله : [عطف على إحياء] : أى لأنه من تنمة التعريف كما تقدم التنبيه عليه
والأولى أن يقل عطف على بحريم لأن العطف بأو .
- قوله : [من غير معمور العنوة] إلخ : أى وأما هو فإنه لا يقطعه الإمام ملكاً
بل إمتاعاً .
- قوله : [وليس هو من الإحياء] : أى لأن الإحياء بأمور سبعة ليس هذا
منها .
- قوله : [بل هو تمليك مجرد] : أى عن معاوضة وعن سبب من أسباب
الإحياء .
- قوله : [ورجح] : أى عدم احتياجه لحيازة وعليه لو مات المقطوع له قبل
حوزة استحقه وارثه .

ولو اقتطعه الإمام لأحد على أن أن عليه كذا أو كل عام كذا ، عمل به ، وكان المأخوذ في بيت المال ، لا يختص به الإمام لعدم ملكه لما اقتطعه ، وإن ملكه المقطوع له باقتطاعه .

• (ولا يَقْطَعُ) الإمام (معمور) أرض (العنوة) وأرض العنوة كصر والشام والعراق . — أى : الصالحة لزراعة الحب ملكاً لأنها وقف كما تقدم ، بل يقطعها إمتاعاً وانتفاعاً . وأما ما لا يصلح لزراعة الحب وإن صلح لغرس الشجر وليس من العقار فإنه من الموات ، يقطعه ملكاً وانتفاعاً .

قوله : [وإن ملكه المقطوع له] : أى فيلغز بها فيقال شخص جعل له الشارع أصالة أن يملك غيره ما لا ملك فيه لنفسه .

قوله : [العنوة] : أى التى فتحت قهراً .

قوله : [كما تقدم] : أى في الجهاد . قال خليل ووقفت الأرض كصر والشام والعراق .

قوله : [وانتفاعاً] : عطف تفسير . واعلم أن ما اقتطعه الإمام من أرض العنوة إن كان لشخص بعينه انحل عنه بموته واحتاج لإقطاع بعده ، وإن كان لشخص وذريته وعقبه استحقته ذريته بعده الأئمة كالذكر إلا إبيان تفضيل كالوقف وبقي النظر في الالتزام المعروف عندنا بمصر أو غيرها هل هو من الإقطاع فلم يتم أن يزيد في الأجرة المعلومة عندهم على الفلاحين ما شاء وبه أفق بعض من سبق ، أو ليس من الإقطاع وإنما يلتزم جاب على الفلاحين لبيت مال المسلمين ليس له زيادة ولا تنقيص لما ضرب عليهم من السلطان وهو الظاهر ، وليس هو من الإجارة في شيء كذا في الأصل .

قوله : [وأما ما لا يصلح لزراعة الحب] الخ : أى كأرض الجبال والرمال والتلال . قوله : [يقطع ملكاً وانتفاعاً] : أى فهو خير بين أن يعطيه ملكاً بحيث يورث عن المقطوع له أو انتفاعاً فليس له فيه إلا الانتفاع ولا يملك الذات فعطف الانتفاع على الملك مغاير .

والحاصل : أن أرض العنوة التى لا تصلح إلا لزراعة الحب لا يقطعها الإمام إلا انتفاعاً ومثلها عقار الكفار ، وأما أرض الصلح فليس للإمام تصرف فيها بوجه ، وأما

وأما أرض الصلح فلا يقطعها الإمام لأحد مطلقاً لأنها مملوكة لأربابها .

• (أو بحِمَاهُ) : أى وما سلم عن الاختصاص بحمى الإمام له (مُحْتَنَاجًا) أى أرضًا محتاجًا (إليه) لا إن لم يحتج إليه ؛ فلا يجوز له الحمى (قُلْ) الحمى لا إن كثُر . والقليل : ما لا يضيّق فيه على الناس (مِنْ) بلدٍ عَمَقًا : أى خلا عن البناء والغرس . لا لنفسه ؛ إذ لا يجوز أن يحمى شيئاً لنفسه ، وإن احتاج ، بل يحمى ما قلّ من بلد عفا .

(لِكَغْزَوِيٍّ) : أى للنواب الغزاة والصدقة ، وضَعَفَتِ المسلمون . ومثل الإمام فى الحمى نائبه . وإن لم يأذن له الإمام بخلاف الإقطاع فليس لنائب السلطان إقطاع إلا بإذن . والفرق : أن الإقطاع يحصل به التملك فلا بد فيه من الإذن بخلاف الحمى — بالقصر ليس إلا — وقيل : يجوز مده وهو يأتى اللام من حَمَيْتُ . وتثنيته

أرض العنوة التى لا تصلح لزراعة الأرض وأرض الغياث والجبال والأرض التى اتجلى عنها فيقطعها الإمام على ما يريد ملكاً وانتفاعاً .

قوله : [مطلقاً] : أى لا ملكاً ولا انتفاعاً سواء أسلم أهلها أولا .

قوله : [أو بحماه] : عطف على قوله بإقطاع وبه التعريف .

قوله : [بحمى الإمام له] : أصل الحمى عند الجاهلية أن الرئيس منهم إذا نزل بأرض مخبئة يستوى كلباً بمحل عال فحيث ينتهى إليه صوته من كل جانب حماه لنفسه فلا يرعى غيره فيه معه ، ويرعى هو فى غيره مع غيره وهذا لا يجوز شرعاً وإنما الشرعى يكون بأربعة شروط أفادها المصنف .

قوله : [من بلد] : أى أرض .

قوله : [لا لنفسه] : دخول على قوله لكغزو والأوضح تأخيرها عنه ليكون محترزاً له .

قوله : [نائبه] : أى المفوض له لا قوله وإن لم يأذن له الإمام أى فى الحمى

بالخصوص .

قوله : [إلا بإذن] : أى خاص .

قوله : [بخلاف الحمى] : أى فقيه امتناع فقط .

قوله : [بالقصر] : أى بمعنى الحمى فهو مصدر بمعنى المفعول .

حِمَيَّانٍ .

وقد ثبت أن الاختصاص أنواع : الأول : ما كان بإحياء ، والثاني : ما كان حريمًا لبلد . وبئر أو شجر أو دار ، والثالث : ما كان بإقطاع الإمام ، والرابع : ما كان بحماه .

● (والإحياء) يكون بأحد أمور سبعة :

الأول : (بتفجير ماء) لبئر أو عين فتملك به، وكلنا تملك الأرض التي تزرع بها .

(و) الثاني : (بإزالته) : أى الماء منها حيث كانت الأرض غامرة بالماء .

(و) الثالث : (ببناء) بأرض .

(و) الرابع : بسبب (غرس) لشجر بها .

(و) الخامس : بسبب (تحريك أرض) بجرثها ونحوه .

(و) السادس : يكون بسبب (قطع شجر) بها بنية وضع يده عليها .

(و) السابع : بسبب (كسر حجرها مع تسويتها) أى الأرض .

• (لا) يكون الإحياء (بتحويط) للأرض بنحو خط عليها (و) لا (رعى كلام) بها (و) لا (حفر بئر ماشية) بها (إلا أن يُبين المِلْكِيَّة) حين حفرها . فإن بينها فلاحياء .

قوله : [وقد علمت] : أى من التعريف المتقدم .

قوله : [لبئر أو عين] : أى كأن يحفر بئرًا أو يفتق عينًا في أرض الفيافي .

قوله : [غامرة بالماء] : أى يبقى عليها الماء صيفًا وشتاء فتحيل في زواله وصار

متمكنًا من منافع تلك الأرض .

قوله : [بناء بأرض] إلخ : اختلف هل يشترط في البناء أو الغرس بالأرض

عظم المؤنة أولا فظاهر المصنف وخليل عدم اشتراطه ، وفي الجواهر اشتراطه واعتمده في الحاشية واقتصر عليه في المجموع .

قوله : [لا يكون الإحياء بتحويط للأرض] إلخ : السبعة المتقدمة متفق على

كونها إحياء وهذه الثلاثة تختلف فيها والصحيح أنها ليست إحياء ، وانظر لو فعل

في الأرض تلك الأمور الثلاثة جميعها هل يكون إحياء لما لأنه لا يلزم من كون كل

• (وافتقرَ) الإحياء (إنَّ قَرُبَ) للعمران - بأن كان حريم بلمة - قال الخطاب : والقريب هو حريم العمارة مما يلحقونه غنواً ورواحاً . وقال ابن رشد : وحدَّ البعيد من العمران ما لم ينته إليه مسرح العمران واحتطاب المحتطين إذا رجعوا إلى المبيت في مواضعهم ، (لإذنٍ) من الإمام . ولا يأذن إلا لمسلم لا ذمى على المشهور . وقول الباجي : لو قيل حكمه حكم المسلمين لم يبعد ، ضعيف .

• (ولاً) بأن تعدى المسلم وأحيا فيما قرب بغير إذن الإمام (فللإمام إمضاؤه) له فيملكه (وجعلته مُتَعَدِّياً) فيرده للمسلمين ويعطيه قيمة غرسه أو بنائه أو خضره متقوضاً لتعديده ، ولا يرجع عليه فيما أغله فيما مضى ، نظراً إلى أن له شبهة في الجملة .

• (بخلاف البعيد) من العمران بأن خرج عن حريمه كما تقدم عن ابن رشد فلا يفتقر لإذن من الإمام ، وما أحياه فهو له (ولو ذمياً) حيث كان إحياؤه في البعيد (بغير جزيرة العرب) : وهى أرض الحجاز مكة والمدينة واليمن وما والاها

واحد من هذه لا يحصل به إحياء أن يكون مجموعها كذلك لقوة الهيئة المجتمعة عن حالة الانفراد كما هو ظاهر كلامهم ومقتضى ما فى الحاشية أن يكون إحياء .

قوله : [وقال ابن رشد] إلخ : مآل القولين واحد فلا تنافى بينهما .

قوله : [مسرح العمران] : أى أهله على حدِّ « وأسأل القرية » .

قوله : [وقول الباجي] : مبتدأ وقوله ضعيف خبر وما بينهما مقول القول .

قوله : [إلى أن له شبهة فى الجملة] : أى لكونه من جملة المسلمين الذين لهم

فيه حق .

قوله : [بغير جزيرة العرب] : اعلم أن الجزيرة مأخوذة من الجزر الذى هو القطع ومنه الجزار لقطعه الحيوان ، سميت بذلك لاتقطاع الماء وسطها إلى أجنابها لأن البحر يحيط بها من جهاتها الثلاث التى هى المغرب والجنوب والشرق ، ففى مغربها بحر جلد بضم الجيم وفتح الدال مشددة ويسمى بالقلزم ، وبحر السويس ، وفى جنوبها بحر الهند وفى مشرقها خليج عمان بضم العين وتخفيف الميم ، وأما عمان بفتح العين وتشديد الميم فهى قرية بناحية الشام .

كما تقدم في الجزية . فقله : « بغير جزيرة العرب » ، قيد في اللى خاصة ، لأنه الذى ليس له سكنى في جزيرة العرب ، والله أعلم .

قوله : [لأنه الذى ليس له سكنى] إلخ : أى لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا يقيّن دينان بجزيرة العرب » .

• • • • • **قصة :** إن سال مطر بأرض مباحة سقى الأقرب إليها إن تقدم في الإحياء أو تساوى حتى يبلغ الماء الكعب ثم يرسل للأخرى على الترتيب ، وأمر بالتسوية للأرض إن أمكن . أما ما لا يمكن التسوية فيسقى الأعلى وحده والأسفل وحده وإن استوت نسبة الأرض التى حول الماء قريباً وبعداً قسم بقلد ونحوه كما لو اجتمع جماعة وأجروا ماء لأرضهم فيقسم بينهم بالقلد ونحوه ويقرع بينهم للتشاحح في السبق ولا فرق في تلك المسائل بين ماء النيل والمطر والعيون .

باب في الوقف وأحكامه

• (الْوَقْفُ) مبتدأ خبره «مندوب» ، فهو من التبرعات المندوبة ويعبر عنه بالحبس . وقد حبس النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون من بعده . . قال النووي : وهو مما اختص به المسلمون . قال الشافعي : لم يحبس أهل الجاهلية داراً ولا أرضاً فيما علمت .

ورسمه بقوله : (وهو) أى الوقف (جعلُ منفعة مملوك) من إضافة المصدر لمفعوله أى جعل مالك منفعة ذلك المملوك له لذاته ، كما هو الغالب . بل

باب :

عقب هذا الباب للإحياء لكون العين فيهما بغير عوض يدفعه المستحق للوقف والمحبي للأرض .

وقال في التنبيه : الوقف مصدر وقفت الأرض وغيرها أقفها هذه هي اللغة الفصيحة المشهورة .

قوله : [ويعبر عنه بالحبس] : أى فيسمى وقفاً لأن العين موقوفة ، وحبساً لأن العين محبسة كما يفيد التنبيه .

قوله : [لم يحبس أهل الجاهلية] إلخ : أى على وجه التبرر ، وأما بناء الكعبة وحفر زمزم فلأنما كان على وجه التفاخر .

قوله : [جعل منفعة مملوك] إلخ : تعريف له بالمعنى المصدري وأما المعنى الاسمي فهو الذات المملوكة المحبولة منفعتها إلخ ، وشمل قوله المملوك ما جاز بيعه وما لا يجوز بيعه كجلد الأضحية وكلب الصيد والعبد الآبق خلافاً لبعضهم .

قوله : [أى جعل مالك منفعة] إلخ : لفظ مالك هو الفاعل المحذوف . وقوله : [له] : متعلق بالمملوك .

وقوله : [لذاته] : متعلق بمالك ، والمعنى أن مالك ذات الشيء يجعل منفعته لمستحق إلخ هذا إذا كان مالكا للذات بشئ أو هبة أو إرث ، بل ولو كان مالكا

(ولو) كان مملوكاً (بأجرة أو) جعل (غَلَّتَهُ) - ككسرام - في نظير إجارة الوقف (لمستحق) متعلق - بـ «جعل» (بصيغة) دالة عليه كحبست، ووقفت (مدة) ما يراه (المُحبس) فلا يشترط فيه التأييد .
• (مندوب) لأنه من البر وفعل الخير .

وشمل قوله : « ولو بأجرة » ما إذا استأجر داراً مملوكة أو أرضاً مدة معلومة وأوقف منفعتها - ولو مسجداً في تلك المدة - وما إذا استأجر وقفاً وأوقف منفعتها على مستحق آخر غير الأول في تلك المدة : وأما الحبس عليه فليس له تحييس المنفعة التي يستحقها ، لأن الحبس لا يحبس .

لنفعه بأجرة . فإن قلت وقف السلاطين على الخيرات صحيح مع علم ملكهم لما حبسوه . قلت هذا لا يرد على المصنف لأن السلطان وكيل عن المسلمين فهو كوكيل الواقف ، وللقرافي في الفروق إذا حبس المملك معتقدين أنهم وكلاء المالك صح الحبس ، وإن حبسوه معتقدين أنه ما حكمهم بطل وبذلك أفتى العبدوسي ونقله ابن غازي في تكميل التقييد ، واحترز بقوله «منفعة مملوك» من وقف الفضولي ، فإنه غير صحيح ولو أجازته المالك لخروجه بغير عوض . بخلاف بيعه فصحيح لخروجه ، بعوض ، ومثل وقف الفضولي هبته وصلته وعتمه فباطل ولو أجازته المالك كما في الخرشي خلافاً لبعضهم من جعل هذه الأشياء كالبيع إن أمضاه المالك مضي ولكن يرد على هذا الفرق طلاق الفضولي ، فإنه كبيع كما تعلم لنا في النكاح مع كونه بغير معاوضة إلا أن يقال يحتاج في الفروج ما لا يحتاج في غيرها .

قوله : [أو غلته] : معطوف على منفعة أي إن كان له غلة .

قوله : [فلا يشترط فيه التأييد] : أي ولو كان الموقوف مسجداً كما يأتي .

قوله : [وفعل الخير] : تفسير لعن البر قال تعالى : (وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) ^(١) .

قوله : [وما إذا استأجر] إلخ : معطوف على قوله ما إذا استأجر مسلط عليه .

قوله : [لأن الحبس لا يحبس] : أي ولأنه لا يملك تلك المنفعة لما تقرر أن

(١) سورة الحج آية ٧٧ .

نعم له أن يسقط حقه في ذلك الحبس مدة حياته أو مدة استحقاقه ، فإذا مات أو انقضت مدة استحقاقه رجع لمن يليه في الرتبة . وأما ما يقع عندنا بمصر من أن المستحق لوقف أو الناظر على مسجد ونحوه يبيع الوقف بديارهم كثيرة ويجعل المشتري على نفسه الجهة المستحقين أو المسجد حكراً ، ثم يوقف ذلك الوقف على زوجته وعقائه ، وإذا لم يوقفه باعه وورث عنه - ويسمونه خطأ - فهذا باطل بإجماع المسلمين . وبعض من يدعى العلم يفتيهم بجوازه ويسند الجواز للمالكية ، وهي فتوى باطلة قطعاً . وحاشي المالكية أن يقولوا بذلك . وهذا معنى قول الخرشي : ما لم يكن منفعة حبس لتعلق الحبس بها وما تعلق به الحبس لا يحبس كالحلوات ، وأيضاً هي لا تدخل في قوله : « مملوك » إذ المراد مملوك لم يتعلق به حق لغير (١٨) . وهو كلام حق لا شبهة فيه وتوضيحه على ما شاهدناه من أهل مصر ، أن الحوانيت الموقوفة على المسجد الغوري والأشرفي والناصرى وغيرها ، يبيعها الناظر بثمن كثير ، فيبيع الحانوت الواحد بنحو خمسمائة دينار لا لغرض سوى حب

الموقوف عليه إنما يملك الانتفاع لا المنفعة .

قوله : [نعم له أن يسقط حقه] إلخ : ظاهره جواز ذلك ولو بمال يأخذه لنفسه .

قوله : [رجع لمن يليه في الرتبة] : أى فيأخذه مجاناً بغير شيء وإن كان واضح اليد دافعاً لشيء من الدراهم ضاع عليه .

قوله : [من أن المستحق] إلخ : أى في الحالة الراهنة .

قوله : [الجهة المستحقين] : أى أن الذين يتجددون بعد هذا المستحق

البائع .

وقوله : [أو المسجد] : راجع للناظر .

وقوله : [حكراً] : أى شيئاً قليلاً كالنصف والنصفين كل شهر كما يأتي .

قوله : [على زوجته وعقائه] : أى مثلاً .

قوله : [إذ المراد مملوك] : إلخ : أى والموقوف تعلق به حق للموقوف عليه .

قوله : [وتوضيحه] : أى توضيح ما قاله الخرشي .

قوله : [لا لغرض] : أى شرعى .

الدنيا والإعراض عن حب الآخرة . ثم إن المشتري منه يجعل على نفسه حكراً كل شهر نصفين فضة من البراهم العددية ويسكنه أو يكرهه كل يوم بعشرة أنصاف . وقد يوقفه على نفسه وزوجته وذريته من بعده وقد يبيعه وقد يوفى به ديناً عليه : فانظر إلى هذا الخيط الخارج عن قوانين الشريعة . ومن العجيب أن الشيخ أحمد الغرقاوى جعل لبعض القضاة رسالة في ذلك وجوز فيها مثل ما تقدم وصار الناس يفتون بجواز ما ذكر معتمدين على ما في الرسالة من الكلام الباطل : وهذا هو الذى قصد الحرشى رده بما تقدم عنه وبعضهم لم يفهم مراده فاعترض عليه .

والحاصل أنه شاع عندنا بمصر أن الخلو يجوز عند المالكية دون غيرهم : ويجعلون منه ما تقدم ذكره ، حتى لزم على ذلك إبطال الأوقاف وتخريب المساجد وتعطيل الشعائر الإسلامية . وكثيراً ما يقع في الرُّزْق الكائنة بين الجيزة : تكون مرصدة على منافع زاوية الإمام الليث بن سعد أو على منافع زاوية الإمام الشافعى ، فيبيعها الناظر على الوجه المتقدم . ثم إن المشتري قد يوقفها على نحو زاوية الإمام الشعراوى وقد يوقفها على نفسه أيام حياته وبعده على ذريته . وربما باعها الناظر لذى فأوقفها الذى على كنيسة . وقد وقع هذا فإن رُزْقَةً كانت موقوفة على مدرسة السلطان حسن باعها ناظرها على الوجه المتقدم لذى ثم إن الذى أوقفها على كنيسة : وكان المسلمون يزرعونها وأبدفون خراجها لأهل الكنيسة ، ثم تغلب النصارى على المسلمين بواسطة أمراء مصر الضالين فزرعوها من أبدى المسلمين وصاروا يزرعونها . هذا في

قوله : [نصفين فضة] : كناية عن الشيء القليل .

قوله : [ويسكنه] : أى بنفسه وقوله بعشرة أنصاف راجع ليكرهه .

قوله : [وقد يوقفه على نفسه] : أى مثلاً .

قوله : [الخارج عن قوانين الشريعة] : أى فهو مجمع على تحريمه .

قوله : [فاعترض عليه] : أى حيث مثل للوقف الفاسد بالخلوات قاتلاً إن هذا

التمثيل لا يصح إذ المراد بالخلوات التى لا يصح وقفها هى التى استوفت الشروط مع أن التى استوفت الشروط يجوز فيها البيع والوقف والإرث والهبة ويقضى منها الدين وليس ذلك مراد الحرشى ، بل مراده الخلوات الفاسدة التى بيعت لا لغرض شرعى .

قوله : [على منافع زاوية الإمام] إلخ : أى مثلاً .

زماننا وانحط الأمر على ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . نعم الحلو الذي وقعت الفتوى يجاوز بيعه وهبته وإرثه ، إنما هو في وقف خرب لم يجد الناظر أو المستحق ما يعمره به من ريع الوقف ولا أمكنه إجارته بما يعمره به ، فيأخذ لمن يعمره ببناء أو غرس على أن ما عمره به يكون ملكاً للمعمر وتُقَصَّ الغلة بالنظر عليه وعلى الوقف ؛ فما ناب الوقف يكون للمستحق وما ناب العمارة يكون لربها ؛ فهذا ليس فيه إبطال الوقف ولا إخراجة عن غرض الواقف ، وليس هذا مراد الشيخ الحرثي بما تقدم حتى يعترض به عليه فافهم ذلك والله الموفق للصواب .

ولذا علمت أن حقيقة الوقف ما ذكر :

• (فأركانها أربعة) :

• الأول : (واقفٌ وهو المالك للذات أو المنفعة) التي أوقفها قال في المبنية : ولا بأس أن يكرى أرضه على أن تتخذ مسجداً عشر سنين فإذا انقضت كان النقص للذي بناه .

وشرط صحة وقفه : أن يكون من أهل التبرع كما نبه عليه بقوله :

(إن كان) الواقف (أهلاً للتبرع) : وهو البالغ الحر الرشيد المختار ، فلا يصح من صبي ولا مجنون ولا عبد ولا سفیه ولا مكروه .

• (و) الثاني : (متوقفٌ : وهو ما مِلِكَ) من ذات أو منفعة

قوله : [يجاوز بيعه وهبته] : إلخ : أى وقفه .

قوله : [وإذا علمت] : أى من التعريف .

قوله : [أو المنفعة] : أى لما تقدم له أنه لا يشترط ملك الذات .

قوله : [على أن تتخذ مسجداً] : أى فالمكترى يوقفها مسجداً وقصد به

الاستشهاد على وقف المنفعة .

قوله : [كان النقص للذي بناه] : ظاهره يفعل به ما شاء لكون الوقف انتهى

أجله فلا يعطى حكم أنقاص المساجد المؤبدة .

قوله : [وهو البالغ] : أى المكلف لأنه سيخرج به الصبي والمجنون وباقي

المحترزات على ترتيب اللف .

(ولو حيواناً) رقيقاً أو غيره يوقف على مستحق للانتفاع بخلمته أو ركوبه أو الحمل عليه (أو طعاماً وصيناً) يُوقف كل منهما (للسلف) وينزل ردُّه بدلته متزلة بقاء عينه . وجواز وقف الطعام والعين نص المبنية فلا تردد فيه . نعم قال ابن رشد : إنه مكروه ، وهو ضعيف ، فلذا اعترض على الشيخ في ذكر التردد . وأضعف منه قول ابن شاس : لا يجوز ؛ إن حمل قوله لا يجوز على المنع . وعلى كل حال كلام ابن رشد وابن شاس خلاف مذهب المبنية فكان على الشيخ أن لا يلتفت لقولهما .

• (و) الثالث : (موقوفٌ عليه : وهو الأهل) : أى المستحق لصرف المنافع عليه سواء كان حيواناً عاقلاً كزبد أو العلماء أو الفقراء أو غيره (كرباطٍ وقنطرة) ومسجد ، فإنها تستحق صرف غلة الوقف أو منافعها لإصلاحها وإقامة منافعها (ونحوه من سيولد) فى المستقبل لزيد مثلاً فيصح الوقف عليه . وهو لازم لعقله على ما لابن القاسم ، فتوقف الغلة إلى أن يوجد ، فيعطاه . فإن حصل مانع من موت أو يأس منه رجعت للواقف أو وارثه ، (ولو) كان الموقوف عليه

قوله : [ولو حيواناً] : ردُّه ولو على ما حكاه ابن القصار من منع وقف الحيوان . قال ابن رشد وعمل الخلاف فى المعقب أو على قوم بأعيانهم وأما تحييس ذلك ليوضع بعينه فى سبيل الله أو لتصرف غلته فى وجه قرينة فجائز اتفاقاً كذا فى (بن) .

قوله : [رقيقاً] : أى فيجوز وقف عبد على مريض مثلاً لخلمتهم حيث لم يقصد السيد ضرره بذلك وإلا لم تصح ، ومثل العبد الأمة على إناث وليس للواقف حينئذ الاستمتاع بها لأن منفعتها صارت بوقفها للغير كالمستعارة والمرهونة .

قوله : [يوقف كل منهما للسلف] : أى وأما إن وقف مع بقاء عينه كوقفه لترين الحيوانات مثلاً فلا يجوز اتفاقاً إذ لا منفعة شرعية ترتب على ذلك .

قوله : [إن حمل قوله] : إلخ : قيد فى قوله أضعف منه .

قوله : [أو غيره] : معطوف على حيواناً وهو دخول على قوله كرباط والمراد بالرباط الثغر .

قوله : [ونحو من سيولد] : كلام مستأنف أى فلا فرق فى الأهل بين أن يكون صالحاً فى الحال كالحيوان العاقل ونحو الرباط أو الاستقبال كن سيولد .

الموجود أو من سيوجد (ذِمِّيًّا) فيصبح الوقف عليه وسواء ظهرت قرينة (أو لَمْ تَظْهَرْ قُرْبَةً) كما لو كان الموقوف عليه غنيًّا .

• (و) الرابع : (صِيغَةُ) صَرِيحَةٍ (بَوَقَّعْتُ أو حَبَسْتُ أو سَبَّلْتُ ؛ أو) غير صريحة نحو : (تَصَدَّقْتُ ، إِنْ اقْتَرَنَ بِقَيْدٍ) يدل على المراد نحو : لا يباع ، ولا يوهب ، أو تصلقت به على نبي فلان طائفة بعد طائفة ، أو عقبهم ونسلهم . فإن لم يقيد تصدقت بقيد يدل على المراد فإنه يكون ملكاً لمن تصلق به عليه فإن لم يحصر ؛ كالفقراء والمساكين ، بيع وتصدق بضمنه عليهم بالاجتهاد .

والحاصل أن التحقيق أن حبست ووقفت يفيدان التأيد مطلقاً قَيْدَ أو أطلق . وكلما سبلت — كان على معينين أم لا — حتى يقيد بأجل أو جهة تنقطع وأما تصلقت ؛

قوله : [الموجود] : أى الصالح فى الحال .

وقوله : [أو من سيوجد] : أى الصالح فى الاستقبال .

قوله : [كما لو كان الموقوف عليه] : أى وهو من أهل اللمة وأما المسلم فالقرينة فيه ظاهرة ولو غنيًّا .

قوله : [والرابع صيغة] : أى وما ناب عنها كما سياتى فى قوله وناب عنها التحلية بكالمسجد .

قوله : [طائفة بعد طائفة] إلخ : أى فهذه الألفاظ قرينة على الوقف لا على الصدقة الحقيقية التى هى التملك بغير عوض .

قوله : [فإنه يكون ملكاً لمن تصدق به عليه] : أى فإن كان محصوراً صنع بها ما شاء بدليل ما بعده .

قوله : [بالاجتهاد] : أى فلا يلزم التعميم بل لمتولى التفرقة أن يعطى من شاء ، ويمنع من شاء ، وإنما كانت تباع لأن بقاءها يؤدى للتزاع .

قوله : [مطلقاً] : من جملة معنى الإطلاق كان على معينين أو غيرهم الآن بعد وإنما أفرد مسأله ردًا على المخالف .

قوله : [حتى يقيد بأجل] : أى بأن يضرب للوقف أجلاً كعشر سنين مثلاً .

وقوله : [أو جهة تنقطع] : أى كما لو قيده بحياة شخص موقوف عليه .

فلا يفيد الوقف إلا بقيد يدل عليه .

(أو) على (جهة لا تَنْقَطِعُ) : عطف على «مقدر» أى : على معين أو جهة إلخ كالفقراء أو المساجد فإن كان بحبست أو وقفت فظاهر ، وإن كان بتصدقت أو منحت فلا بد من قيد يفيد الوقف والتأييد ، وإلا كان ملكاً لم على ما تقدم .

(أو لجهول حصير) كعلى فلان وعقبه ونسله ، ولو بلفظ تصدقت لأن قوله : «عقبه» وما فى معناه يدل على التأييد . والمراد بالمحصور ما يحاط بأفراده وبغيره ما لا يحاط بها كالفقراء والعلماء .

(وناب عنها) : أى عن الصيغة (التخيلية) بين الناس (بكالمتسجد) من رباط ومدرسة ومكتب وإن لم يتلفظ بها .

قوله : [فلا يفيد الوقف] : أى أصل الوقف مؤبداً أو غير مؤبد .

قوله : [عطف على مقدر] : إنما قال عطف على مقدر ولم يجعله عطفاً على قوله بقيد ؛ لرجوعه لجميع الصيغ الصريحة وغيرها فلذلك فصل الشارح الأحكام بعد .
قوله : [فلا بد من قيد يفيد الوقف] : أى كقوله لا يباع ولا يوهب وكقوله على بنى فلان طائفة بعد طائفة .

قوله : [والتأييد] : لا حاجة له لأن الوقف لا يشترط فيه التأييد .

قوله : [أو لجهول حضر] : معطوف على جهة واللام بمعنى على .

قوله : [كعلى فلان وعقبه] : وجه كونه مجهولاً أن العقب والنسل غير معلومين الصادق بمن وجد ومن سيوجد .

قوله : [يدل على التأييد] : أى ما لم يقيد بأجل .

قوله : [كالفقراء والعلماء] : مثال لغير المحصور .

قوله : [وإن لم يتلفظ بها] : أى كما لو بنى مسجداً ونخل بينه وبين الناس ولم يخص قوماً دون قوم لا فرضاً دون نفل ، وثبت الوقف بالإشاعة بشرطها بأن يطول زمن السماع . قال ابن سهل : وصفة شهادة السماع فى الأحباس أن يشهد الشاهد أنه يعرف الدار التى بموضع كذا وحدها كذا وأنه لم يزل يسمع منذ أربعين سنة أو عشرين سنة متتامة التاريخ عن شهادته هذه سماعاً فاشياً مستفيضاً من .

• (ولا يُشترطُ فيه) : أى فى الحبس (التنجيزُ) ، فيجوز أن يقول :
هو حبس على كذا بعد شهر أو سنة .
(وَحُمِّلَ فى الإِطلاقِ عليه) : أى على التنجيز العتق .
(كتسوية ذكر لأُنثى) ، فإنه يحمل إذا أطلق عليها ، فإن قيد بشيء
عمل به .

أجل العدل وغيرهم أن هذه الدار حبس على كذا أو حبس فقط ، ويشهد الآخر
بنلك بهذا جرى العمل (٥١) .
ولما يقع الحكم بها بعد أن يعذر الحاكم لمن ينازع فى ذلك ولم يبد رافعاً شرعياً
كذا فى الحاشية ، ويقوم مقام الصيغة أيضاً كتابة الوقف على الكتب إن كانت
وقفيتها مقيدة بمدارس مشهورة وإلا فلا ، ويقوم مقام الصيغة أيضاً الكتابة على
أبواب المدارس والربط والأشجار القديمة وعلى الحيوان . قال فى حاشية الأصل :
وحاصله أنه إذا وجد مكتوباً على كتاب وقف لله تعالى على طلبة العلم فإنه لا يثبت
بنلك وقفته حيث كانت وقفته مطلقة ، فإن وجد مكتوباً عليه وقف على طلبة العلم
بالمدرسة الفلانية فإن كانت مشهورة بالكتب ثبتت وقفته ، وإن لم تكن مشهورة بنلك
لم يثبت وقفته .

قوله : [فيجوز أن يقول هو حبس] إلخ : أى ويلزم إذا جاء الأجل كما إذا قال
لعبده أنت حر إلى أجل كذا فإنه يكون حراً إذا جاء الأجل الذى عينه ولا إشكال فى
لزوم العقد بالنسبة إلى الوقف والعتق ، فإن حدث دين على الواقف أو على المعتق فى
ذلك الأجل فإنه لا يضر عقد العتق لأن الشارع متشوف للحرية ويضر عقد الحبس
إذا لم يحز عن الواقف فى ذلك الأجل ، أما إن حيز عنه أو كانت منفعة لغير الواقف
فى ذلك الأجل فإنه لا يضر حلوث الدين كذا فى الحرشى .

قوله : [كتسوية ذكر لأُنثى] : أى كما إذا قال الواقف دارى مثلاً وقف على
أولادى أو أولاد زيد ولم يبين تفضيل أحد على أحد فإنه يحمل على تسوية الأُنثى بالذكر
فى المصروف فإن بين شيئاً عمل به إلا فى المرجع فإنه يستوى فى المرجع الذكر والأُنثى
ولو كان الواقف شرط فى أصل وقفه للذكر مثل حظ الانثيين لأن مرجعه ليس كأنثاه
ولما هو بحكم الشرع وسأأتى .

. (ولا) يشترط فيه (التأييد) : بل يجوز وقفه سنة أو أكثر لأجل معلوم ثم يرجع ملكاً له أو لغيره .

(ولا) يشترط فيه (تعيينُ المَصْرِفِ) في محل صرفه فجاز أن يقول : أوقفته لله تعالى ، من غير تعيين من يصرف له .

(وَصَرْفَ في غَالِبِ) : أى فيما يصرف له في غَالِبِ عرفهم ، (ولا) يكن غالب في عرفهم (فَالْفُقَرَاءُ) يصرف عليهم . وهذا إذا لم يختص الموقوف بجماعة معينة ، ولا صرف لهم ككتب العلم (ولا) يشترط (قَبُولُ مستحقه) إذ قد يكون غير محصور أو غير موجود أولاً يمكن قبوله كسجد (إِلَّا الْمُعَيَّنِينَ الْأَهْلَ) أى إلا أن يكون المستحق معيناً وكان أهلاً للقبول ، بأن كان رشيداً ، وإلا فالعبرة بوليّه ، فإن رد المعين الأهل أو ولي صبي أو مجنون أو سفیه (فَالْفُقَرَاءُ) ولا يرجع ملكاً لربه ، وقال مطرف : يرجع ملكاً لربه أو لوارثه ، وقال بعضهم : المتبادر من قول

قوله : [ولا يشترط فيه التأييد] : يؤخذ منه أن اشتراط التغيير والتبديل والإدخال والإخراج معمول به في المتبطل ما يفيد منع ذلك ابتداءً ، ويمضى إن وقع وفي (ح) عن التوالد وغيرها أنه إن اشترط في وقفه إن وجلفيه رغبة بيع واشترى غيره لا يجوز له ذلك. فإن وقع ونزل مضى وعمل بشرطه كذا في (بن) .

قوله : [في غالب عرفهم] : أى فإن كان الغالب في عرفهم الصرف لأهل العلم أو للنزاة عمل به .

قوله : [ولا يكن غالب في عرفهم] : أى بأن لم يكن لهم أوقاف أو كان ولا غالب فيها .

قوله : [فالفقراء يصرف عليهم] : أى بالاجتهاد سواء كانوا في محل الوقف أو غيره .

قوله : [وقال بعضهم] : حاصله أنه إن قبله المعين الرشيد أو ولي غيره فالأمر ظاهر ، وإن رده كان حبساً على غيره باجتهاد الحاكم ، وهذا إذا جعله الواقف حبساً مطلقاً قبله من عينه له أم لا ، وأما إن قصد المعين بخصوصه فإن رده عاد ملكاً للمحبس كما ذكره ابن رشد في نوازله قال المسناوى وبهذا يجمع بين ما ورد في ذلك من الروايات المختلفة (١٨) ملخصاً من (بن) :

مالك إن رد المعين يكون لغيره أن ذلك باجتهاد الحاكم لا لخصوص الفقراء فتأمل .

• ثم شرع في بيان مبطلات الوقف بقوله :

• (وبطل الوقف) (بمانع) : أى بحصول مانع للواقف (قبل حوزة) : أى قبل أن يحوزه الموقوف عليه ، فإذا لم يحزه الموقوف عليه - ولو سفيهاً أو صغيراً أو وليه - حتى حصل للواقف مانع من موت أو فلس أو مرض متصل بموته ، بطل الوقف ورجع للغريم في الفلس وللوارث في الموت ، إن لم يحزه الوارث ، وإلا نفذ . وهذا إذا حبس في صحته ، وأما من حبس في مرضه فهو كالوصية يخرج من الثلث إذا كان لغير وارث وإلا بطل كما يأتي . وللواقف في المرض الرجوع فيه لأنه كالوصية بخلاف الواقف في الصحة فلا رجوع له فيه قبل المانع ، ويجوز على التحويز إلا إذا شرط لنفسه الرجوع فله ذلك .

• (أو) بحصول مانع له (بعد حوزة) : أى الوقف (له) أى لواقفه (قبل عام) بعد أن حيز عنه (وله) أى والحال أن للواقف (غاية كسار) وحانوت وحمام ودابة ، فإنه يبطل الوقف بحصول المانع للواقف حال استيلائه عليه قبل العام ، وسواء أوقفه على محجوره أو غيره عاد إليه بعوض ، كإجارة أو بغيره ما لم يحز عنه ثانياً قبل المانع ؛ وإلا لم يبطل . ومفهوم :

قوله : [ولو سفيهاً] إلخ : مبالغة في محض تقديره فإن حازه صح هذا إذا كان الحائز له رشيداً ، بل ولو سفيهاً إلخ .

وقوله : [حتى حصل للواقف مانع] : غاية في قوله لم يحزه .

قوله : [أو فلس] : المراد بالفلس هنا ما يشمل الأخص والأعم الذي هو إحاطة الدين .

وقوله : [بطل الوقف] : جواب إذا والمراد بالبطلان عدم التمام لأن عدم إمضاء ذلك حق للغرماء في الفلس وللورثة في الموت .

قوله : [إن لم يحزه الوارث] : أى أو الغريم والمراد بالإجازة الإمضاء .

قوله : [وسواء أوقفه على محجوره] : وسياً في شروط مسألة الوقف على المحجور الآتية .

قوله : [ما لم يحز عنه ثانياً قبل المانع] : حاصله أنه إن عاد لانتفاعه بما وقفه قبل عام وحصل المانع قبل أن يحاز عنه ثانياً بطل الوقف مطلقاً كان على محجوره

« قبل عام » أنه لو عاد إليه بعد العام فحصل المانع ، لم يبطل ، لأنه المدة التي يحصل بها اشتهاار الوقف غالباً بخلاف الرهن إذا عاد للراهن فإنه يبطل بالمانع ولو طال حياة المرتهن له . وذكر مفهوم « وله غلة » بقوله :

(بخلاف) ما لا غلة له (نحو كُتُب) للعلم (سلاح) فإنه لا يبطل بالمانع إذا عاد ليد الوقف قبل عام وأولى بعده (إذا صرفه) قبل عوده له (في مصرفه) بأن حيز عنه لمن يقرأ فيه بالنسبة للكتاب أول من يقاتل به بالنسبة للسلاح أول من ينجر به في نحو القلوم ولو كانت الحياة له بنحو تغيير الكراس (١) فما بعده إلخ فإنه كاف ولا يبطل بالمانع قبل العام . وما ذكرناه من قولنا « بخلاف » إلخ هو الممول عليه خلافاً لمن قال : هما سواء في البطلان . وقولنا : « ومفهوم قبل عام » ، أنه لو عاد إليه بعد العام إلخ شامل للوقف على غير المحجور وعلى المحجور اتفاقاً في الأول وعلى الأرجح ، في الثاني قال المتبني : وإن عاد إليها أى الدار الموقوفة بعد العام نفذت ، وإن مات فيها إذا كان رجوعه إليها بالكراء وأشهد على ذلك ، هذا قول ابن القاسم وعبد الملك وهو المشهور وبه العمل ، وسواء في هذا الصغير والكبير . ومقابله طريقة ابن رشد القائلة بالبطلان إذا عاد لما حبس على محجوره ولو بعد أعوام وإيس العمل عليها . قال المحشى : وقد نظم ذلك سيدى أحمد الزواوى فقال :

رجوع واقف لما قد وقفنا بعد مضي سنة قد خفا

أو على غيره عاد بكراء أو إرفاق : وإن عاد بعد عام بكراء أو إرفاق فلا يبطل إذا كان على غير محجوره : وإن كان على محجوره ففيه خلاف إن عاد له بكراء وأشهد على ذلك ، وإن عادله بإرفاق بطل اتفاقاً .

قوله : [فإنه يبطل] إلخ : أى لقوله تعالى : (فَرِهَانٌ مَّقْبُورَةٌ) (٢) ، فجعل القبض وصفاً لها .

قوله : [وعلى المحجور] : أى إلا في المسألة الآتية .

قوله : [قال المحشى] : مراده به (بن) .

قوله : [قد خفا] : أى فلا يبطل الوقف .

(١) هكذا في الأصل .

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٣ .

على صبي كان أو ذى رشد واعترضت طريقة ابن رشد
وقول المتيطي : إذا كان رجوعه إليها بأكرا وأشهد يقتضى أنه إذا عاد إليها
لا بكرام ، بل بإرفاق بطل : أى فى المحجور بعد العام وبه جزم بعضهم . وقد علم
من قولنا : « وبطل بمانع قبل الحوز » أن الحوز شرط فى صحة الحبس وهو
الإخراج عن يد الحبس وكذا الهبة والصدقة . ولا بد من معاينة البيئة لحوزه كما فى المدونة
قال فيها : ولو أقر المعطى فى صحة أن المعطى قد حاز وقبض وشهدت عليه بإقراره
بيئة ثم مات لم يقض بذلك إن أنكرت ورثته حتى تعاین البيئة الحوز (انتهى) :
• واستثنى من ذلك المحجور إذا وقف عليه وليه ، فإنه لا يشترط فيه الحياة
الحسية بقوله :

- (إلا) أن يوقف الولي من أب أو وصي أو حاكم أو مقدم .
- (لمَحْجُورِهِ) الصغير أو السفیه فلا يشترط فيه الحوز الحسى بل يكفى
الحكمى ، فيصح وقف الولي عليه إذا استمر الوقف تحت يده حتى حصل المانع ،
لكن بشروط ثلاثة أفادها بقوله :
- (إنْ أَشْهَدَ) الولي (على الوقف) على محجوره ، وإن لم يشهد على الحوز له ،
فلن لم يشهد بطل بالمانع .
- (وصرف) وليه (له) : أى للمحجور (الغلّة) : أى فى مصالحه كلاً أو بعضاً

قوله : [على صبي كان] إلخ : تعميم فيما قبله .
قوله : [واعترضت طريقة ابن رشد] : أى حيث قال بالبطلان فى المحجور
ولو كان الرجوع بعد أعوام ولو مع الإشهاد والكرام له .
قوله : [وبه جزم بعضهم] : أى بهذا التفصيل .
قوله : [وقد علم من قولنا] إلخ : بهلنا تعلم أن من أوقف دار سكناء مثلاً على
ذريته وبقي ساكناً فيها حتى مات يكون وقفه باطلاً باتفاق أهل المذهب ويرجع ميراثاً .
قوله : [حتى تعاین البيئة الحوز] : أى والإشهاد على إقراره بالحوز لا يكفى .
قوله : [وصرف وليه] : أى ولا بد من الشهادة على ذلك .
قوله : [كلاً أو بعضاً] : قال اللقاني : وصرف الغلة له أى كلها أو جُلها
قياساً على الهبة . أما إذا لم يصرف الغلة بالمرّة أو لم يصرف له إلا الأقل أو النصف بطل

بما يحتاج إليه ، فإن لم يصرف منها عليه بطل بالمانع .
 (ولم يكن الموقوف) على المحجور (دار سكنناه) : أى الواقف ، فإن
 كانت دار سكنه بطل بالمانع إلا إذا تخلى الواقف عنها وعاشت البينة فراغها من
 شواغل الحبس .

(إلا أن يسكن) الولي منها (الأقل ويكرى له) : أى لمحجوره (الأكثر)
 للصرف عليه فيكنى ولا يبطل لأن الأقل تابع للأكثر (وإن سكن النصف بطل
 فقط) إن حصل مانع . وصح النصف الذى لم يسكنه . وإن سكن الأكثر بطل
 الجميع ، وفهم منه أن حيازة الأم ما حبسته على ولدها الصغير لا يكنى . إلا إذا كانت
 وصية . وتقدم أن السفية أو الصغير أوحاز لنفسه لصحت حيازته فلا يبطل الحبس بالمانع
 بعده .

• (و) بطل الوقف (على وارث بمرض موته) لأن الوقف فى المرض
 كالوصية ولا وصية لوارث .

(وإلا) يكن الوقف فى المرض على وارث بل على غيره (فمن الثلث) يخرج
 فإن حمله الثلث صح وإلا فلا يصح منه إلا ما حمله الثلث .

الوقف (١٠٥) إذا علمت ذلك فالمراد بالبعض الجمل .

قوله : [ويكرى له] إلخ : مفهومه لو أبقي الأكثر خالياً من غير كراء بطل
 الوقف ، ومثله ما إذا أكره لنفسه .

قوله : [وإن سكن النصف بطل فقط] : وهذا بخلاف صرف الغلة فإنه تقدم
 أن صرف النصف المحجور مبطل للوقف فى الجميع لأن النصف الذى تعلق بالسكنى
 متميز . بخلاف صرف الغلة فلا تمييز فيه كما يفيلده فى الحاشية .
 قوله : [وفهم منه] : أى من قوله إلا لمحجوره .

قوله : [بمرض موته] : أى المرض الذى يعقبه الموت ولو خفيفاً ويبطل ولو
 حمله الثلث لأنه كالوصية ولا وصية لوارث ومحل البطلان فيما يبطل فيه الوقف حيث
 لم يجره الوارث غير الموقوف عليه فإن أجازاه مضى ولذا كان دخول الأم والزوجة فيما
 للأولاد حيث لم يميزا ، فإن أجازا لم يدخلوا كذا فى الحاشية .

ثم استثنى من بطلان وقف المريض على الوارث مسألة تعرف بمسألة ولد الأعيان فقال :

(إلا) وقفا (مُعَقَّبًا) : كان له غلة أم لا أوقفه المريض على أولاده ونسله وعقبه (خَرَجَ مِنْ ثُلُثِهِ) : أى حملة الثلث فيصبح ، فإن حمل الثلث بعقبه جرى فيه ما سيذكر فيما يحمله الثلث .

(فكُمَيْرَاتِ الْوَارِثِ) : فى القسم مما يخص الوارث ، وليس ميراثاً حقيقة إذ لا يباع ولا يوهب فيكون للذكر مثل حظ الأنثيين وللزوجة الثمن فى المثال من مناب الأولاد وللأم السدس . فيدخل فى الوقف جميع الورثة وإن لم يوقف عليهم .
وبيّن ذلك بالمثال ، فقال :

(كثلاثة أولاد) لصلبه هم أولاد الأعيان (وأربعة أولاد) أوقف عليهم فى مرضه شيئاً من ماله كدار وعقبه بأن قال : وعقبهم . فالتعقب شرط فى هذه المسألة كالخروج من الثلث ، فإن لم يعقبه بطل على الأولاد وصح على أولاد الأولاد

قوله : [تعرف بمسألة ولد الأعيان] : أى فى المذهب . قال بعضهم : فى هذه التسمية قصور لأن الحكم فى هذه المسألة لا يختص بالوقف على ولد الأعيان ، بل الوقف على غيرهم من الورثة كذلك فلو وقف فى مرضه على إخوته وأولادهم وعقبهم ، أو على إخوته وأولاد عمه وعقبهم ، وأخواته وعقبهن ، أو أولاد عمه وعقبهم . فالحكم لا يختلف وضابط تلك المسألة أن يوقف المريض على وارث وغير وارث وعقبهم .
قوله : [معقباً] : أى أدخل فى الوقف عقباً .

قوله : [فيكون للذكر مثل حظ الأنثيين] : أى ولو شرط الواقف تساويهما .

قوله : [وللأم السدس] : أى والباقي للأولاد .

قوله : [وبين ذلك بالمثال] : وهذا المثال للموتة فلذا اقتصر عليه للمصنف كخليل ، وإلا فحقيقة المسألة أن يوقف الواقف فى مرض موته على وارث وعلى غير وارث وعلى عقبهم فلا مفهوم لما ذكره المصنف .

قوله : [هم أولاد الأعيان] : أى وهم الذين سميت المسألة بهم .

قوله : [وعقبه] : بالتشديد فعل ماض : أى والحال أنه عقبه بأن قال إلخ .

قوله : [بطل على الأولاد وصح على أولاد الأولاد] : أى ويحتل تقسم ذات

(وتَرَكَ) مع السبعة ممن يرث (زوجةً وأمًّا ، فيدخلان في مالِ الأولادِ) . وكذا كل من يرث ممن لم يوقف عليه كالأب فما ينوب الأولاد ثلاثة أسهم من سبعة سواء كانوا ذكورا أو إناثا أو بعضهم أطلق أو سوى بين الذكر والأنثى أو جعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، إذ شرطه لا يعتبر فيما لأولاد الأعيان ، بل للذكر مثل حظ الأنثيين على كل حال كما يؤخذ من قوله : « فكميراث للوارث ؛ فللزوجة من الثلاثة أسهم الثمن وللأم منها السدس (وأربعةُ أسباعِه لولدِ الولدِ وقَفٌ) عليهم يعمل فيها بشرط الواقف من تفاضل أو غيره : بخلاف مال أولاد الصلب فإنه كالميراث للذكر فيه مثل حظ الأنثيين ولو شرط خلافه . ويدخل فيه من يرث ، إلا إذا لم يوقف عليه ولكونه معقبا لم يبطل ما ناب الأولاد لتعلق حق غيرهم به ، ولكون

الوقف بين الأولاد وأولاد الأولاد ، فما ناب الأولاد تكون ذاته إرثا وما ناب أولاد الأولاد يكون وقفا كما في (بن) عن التوضيح .

قوله : [فيدخلان] : أى إن منعنا ما فعله مورثهما من وقفه في المرض ، وأما إن أجازنا فعله فلا يدخلان أصلا كما في (بن) .

قوله : [على كل حال] : أى شرط ذلك أو لم يشترطه .

قوله : [من تفاضل أو غيره] : أى كان التفضيل للذكور أو للإناث .

قوله : [ولو شرط خلافه] : أى لكونه بالنسبة لهم كالميراث فلا يخرج عن قسمة الميراث .

قوله : [إذا لم يوقف عليه] : هذا القيد اعتبره (عب) وتبعه في الحاشية ، فقال : وعمل كونه كالميراث إذا حبس على أولاده وأولاد أولاده دون الأم والزوجة فإن حبس عليهما مع من ذكر فإن الوقف يكون بين الجميع بالسوية لا بحسب الفرائض في الوراثة حيث لم يكن من الواقف تفضيل فلا يقال حيث فلا يدخلان فيما لأولاد (١ هـ) قال (بن) : هذا غير صحيح لأنه حيث علم أن نصيب الورثة يقسم بينهم على حكم الإرث لأنه لا وصية لوارث لزم قسمه على الفرائض ، وعلم تسوية الأم والزوجة مع الأولاد سواء أدخلهما حسب رموسهما في القسم بين الأولاد أولا تأمله (١ هـ) .

قوله : [لتعلق حق غيرهم به] : أى وهم أولاد الأولاد .

الوقف عليهم في المرض لا يصح شاركهم غيرهم من بقية الورثة . وحاصل قسم المسألة على طريقة الفرضيين : أن المسألة من سبعة لأولاد الأعيان ، منها ثلاثة للأم منها السلس من ستة والزوجة الثمن من ثمانية وبين الخرجين موافقة بالانصاف ، فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر بأربعة وعشرين ؛ للأم سلسها أربعة والزوجة ثمنها ثلاثة ، يبقى سبعة عشر على ثلاثة أولاد الأعيان لا تنقسم وتباين ، فتضرب الرعوس الثلاثة المنكسرة عليها سهامها في أصل المسألة الأربعة والعشرين باثنين وسبعين ، ثم يقال : من له شيء من أصل المسألة أدخله مضروباً في ثلاثة ؛ فلأم أربعة في ثلاثة باثني عشر والزوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة والأولاد سبعة عشر في ثلاثة بواحد وخمسين لكل واحد سبعة عشر ، وأما أولاد الأولاد فأربعتهم منقسمة عليهم .
(وانتقض القسم المذكور (بحدوث ولد) أو أكثر للفريقين أو لأحدهما فإذا حدث واحد صارت القسمة من ثمانية واثنان صارت من تسعة وهكذا .
(كمتوته) : أي كوت ولد من الفريقين أو أكثر فتنتقض ؛ فإذا مات واحد

قوله : [شاركهم غيرهم] : أي الذي هو الزوجة والأم أي إنما قسم كالميراث وشاركهم فيه الأم والزوجة لعلم صحة الوقف عليهم في المرض .
قوله : [على طريقة الفرضيين] : أي الذين لا يعطون كسراً .
قوله : [منها] : أي من الثلاثة التي تخص أولاد الأعيان لأن الزوجة والأم لا تدخل لهما فيما لأولاد الأولاد لصحة الوقف فيه .
قوله : [وبين الخرجين] : أي الذي هو الستة والثمانية .
قوله : [المنكسرة عليها سهامها] : أي التي هي سبعة عشر .
قوله : [الأربعة والعشرين] : بدل أو عطف بيان .
قوله : [من أصل المسألة] : أي التي هي الأربعة والعشرون .
قوله : [أدخله مضروباً في ثلاثة] : أي التي هي عدد رعوس أولاد الأعيان .
قوله : [وانتقض القسم المذكور] : أي الذي هو على سبعة .
قوله : [فإذا حدث واحد] : يتصور حدوث ولد من أولاد الأعيان فيما إذا كان للواقف ولد غائب لم يعلم به حين القسم ثم حضر بعد القسمة وشهدت البيعة بأنه ابن الواقف فتنتقض القسمة .

من أولاد الأعيان فالقسمة من ستة لأولاد الأعيان سهمان للأم سلعها والزوجة ثمنهما والباقي يقسم على ثلاثة الاثنين الباقيين من أولاد الأعيان وأخيهام الميت فإنه يقدر حياته ، ونصيبه يكون لوارثه على حسب الفرائض . فإذا كانت زوجة الواقف المذكورة أمه كان لها من نصيبه الثلث أو السدس ، إن كان أولاد الأولاد أو بعضهم أبناءه ولا شيء منه للأم الواقف لأنها جلته حجبت بأمه . وإن كانت الزوجة ليست بأمه كان للأم الواقف السدس منه لأنها جلته . وإن كان أولاد الأولاد أبناءه كان لهم الباقي . وإن كان أبناءه بعضهم اختص به . وإن كانوا كلهم أبناء أخيه اختص به أخواه الباقيان ، وكلما لو مات اثنان من أولاد الأعيان . فلو مات الثلاثة رجع الوقف جميعه لولد الولد مع ما يبد الزوجة والأم ؛ لأن أحدهما كان بالتبع لأولاد الأعيان . ولو ماتت أم المحبس أو زوجته أو وارث الابن الميت مما لا دخل له في الوقف — كزوجته وأخيه لأمه — فسهمة على ورثته على حسب الفرائض ، إلى أن يموت أولاد الأعيان جميعهم فينتقل الوقف لأولاد الأولاد . ولو مات واحد من أولاد الأولاد كانت القسمة من ستة ؛

قوله : [والباقي يقسم على ثلاثة] إلخ : أى فتكون المسألة من اثنين وسبعين كما تقدم .

قوله : [فإذا كانت زوجة الواقف] إلخ : تفصيل لما أجمل قبله .

قوله : [كان لها من نصيبه الثلث] : لا يظهر في هذا المثال بل لها السدس على كل حال لوجود جمع من الإخوة لأنه معلوم في الفرائض أن المراد بالجمع الذى يحجب الأم من الثلث إلى السدس ما فوق الواحد فلا يظهر التفصيل الذى قاله إلا إن كان الميت من أولاد الأعيان اثنين كالمثال الآتى .

قوله : [لأنها جلته] : أى من جهة أبيه وليس له أم تحجبها .

قوله : [ليست بأمه] : أى بل زوجة أبيه فقط .

قوله : [كان لهم الباقي] : أى لأن جهة البنوة تحجب جهة الأخوة .

قوله : [اختص به أخواه] إلخ : أى لأن جهة الأخوة تقلص على جهة بنينا .

قوله : [فسهمة على ورثته] : أى الذى تأبه من الشيء الموقوف .

قوله : [فينتقل الوقف لأولاد الأولاد] : أى فيحوزون جميع الشيء الموقوف ،

فكل من كان أخذ من ورثة أولاد الأعيان أو ورثة الأم أو الزوجة شيئاً رده لأولاد الأولاد وقد فاز بالغلة الماضية .

قوله : [ولو مات واحد] إلخ : مقابل لقوله فإذا مات واحد من أولاد الأعيان .

لأولاد الأعيان النصف ثلاثة . ولو مات اثنان كانت القسمة من خمسة لأولاد الأعيان ثلاثة وللأم سلسها والزوجة ثمنها . ولو مات أولاد الأولاد كلهم بقى الوقف لأولاد الأعيان كلهم ؛ فإن ماتوا أيضاً رجع مراجع الأحباس لأقرب عصبه فقراء المحبس .
(لا) يتنقص القسم (بموتٍ إحداهما) : أى الزوجة أو الأم ويرجع مناب من مات منهما لورثته — كان وارثهما من أهل ذلك الوقف أو غيره — ما بقى أحد من أولاد الأعيان . فإن لم يكن لهما وارث فليتب المال حتى تنقرض أولاد الأعيان . وعلم من جميع ما تقدم أن الطبقة العليا وهى أولاد الأعيان لا تحجب الطبقة السفلى لا من نفسها ولا من غيرها . وأن الأم والزوجة قد يعتريهما النقص والزيادة باعتبار الحلوث والموت وقد يسقطان عند موت أولاد الأعيان .

قوله : [لأولاد الأعيان النصف ثلاثة] : أى وتأخذ الأم والزوجة نصيبهما منها والعمل على ما تقدم .
قوله : [بقى الوقف لأولاد الأعيان] : أى بأيديهم وتأخذ الأم والزوجة نصيبهما منها والعمل على ما تقدم .
قوله : [رجع مراجع الأحباس] : أى ونزع ما كان بيد الزوجة والأم أو ورثتهما ، ويصير الجميع لأقرب فقراء عصبه المحبس ولامرأة لو كانت ذكراً عصبت ويستوى فيه الذكر والأنثى ولو شرط فى أصل الوقف التفضيل وسبأى إيضاح ذلك فى قوله : وإن انقطع مؤبد رجع حبساً لأقرب فقراء عصبه المحبس إلخ .
قوله : [ما بقى أحد من أولاد الأعيان] : ظرف لقوله : يرجع . أى يرجع مناب من مات منهما لورثته مدة بقاء أحد من أولاد الأعيان .
قوله : [حتى تنقرض أولاد الأعيان] : غاية فى بقاءه لبيت المال أى فإن انقرضت رده بيت المال لأولاد الأولاد .

قوله : [لا من نفسها ولا من غيرها] : راجع للسفلى والمعنى أن السفلى لا تحجب بالعليا كانت السفلى من نفس العليا كأولاد صلبهم أو من غير صلبهم كأولاد إختهم .
قوله : [باعتبار الحلوث] : راجع للنقص والزيادة .
وقوله : [والموت] : راجع للنقص والزيادة أيضاً .
قوله : [وقد يسقطان] : قد لتحقيق لا للتقليل .

• (و) بطل الوقف (على معصية ككنيسة) وكصرف غلته على خمر أو شراء للسلاح لقتال حرام (أو) على (حربي) وتقدم صحته على ذى (أو) وقف (على نفسه ولو بشريك) : أى يبطل على نفسه ولو مع شريك غير وارث، كأوقفته على نفسه مع فلان ، فإنه يبطل ما يخصه وكل ما يخص الشريك .

(إلا أن يحوزهُ الشريك قبل المانع) فإن كان شائعاً فإن حاز الجميع قبل المانع صح له متابعه وإلا فلا ، فإن أوقفه على نفسه ثم على أولاده وعقبه رجع حبساً بعد موته على عقبه ، إن حازوا قبل المانع ، وإلا بطل ، هذا إن أوقف فى صحته فإن أوقف فى مرضه صح ، إن حمله الثلث . ورجع الأمر للتفصيل المتقدم فى مسألة أولاد الأعيان .

• (أو على أن النظر له) : أى للواقف ، فإنه يبطل لما فيه من التحجير ،

قوله : [ككنيسة] : ظاهره كان على عبادها أو مرمتها كان الواقف مسلماً أو كافراً وهذا هو الذى مشى عليه فى المجموع ، وسيأتى عن ابن رشد قول بالصحة إن كان من ذى على مرمتها أو المرضى بها .

قوله : [وتقدم صحته على ذى] : أى فى قوله ولو ذمياً وسواء كان الواقف مسلماً أو ذمياً .

قوله : [فإن أوقفه على نفسه ثم على أولاده] : حاصله أن الوقف على النفس باطل وعلى غيره يصبح تقدم الوقف على النفس أو تأخر أو توسط ، كأن قال : وقفت على نفسى ثم عقبي ، أو وقفت على زيد ثم على نفسى ، أو وقفت على زيد ثم على نفسى ثم على عمرو . فالأول يقال له منقطع الأول ، والثانى منقطع الآخر . والثالث منقطع الوسط . وكذا يكون منقطع الطرفين كالوقف على نفسه ثم على أولاده ثم على ميت لا يتفق بالوقف .

والحاصل : أن الظاهر من ملحقنا أنه يبطل فيما لا يجوز الوقف عليه ويصح فيما يصح عليه ولا يضر الانقطاع . وقال الشافعى : لا يصح منقطع الابتداء والانتهاى أو الابتداء فقط . وقال أبو حنيفة : يبطل منقطع الانتهاى . وقال أحمد : يبطل منقطع الانتهاى والوسط كلها فى الحاشية .

قوله : [أو على أن النظر له] : محل بطلان الوقف إن جعل النظر لنفسه ما لم يكن

هذا إن حصل مانع له. فإن اطلع عليه قبل حصول مانع كان صحيحاً وأجبر على جعل النظر لغيره .

• (أَوْ جُهِلَ سَبْقُهُ) : أى الوقف (لدين إن كان الوقف (على محجوره) ، وهذا فيما إذا حازه الواقف لمحجوره ، مع وجود الشروط الثلاثة المتقدمة : من الإشهاد ، وصرف الغلة ، وكون الوقف غير دار سكناه ، ولا بطل ، ولو علم تقدمه على الدين ، والمعنى : أن مَنْ وقف على محجوره وفقاً وحازه له بالشروط المتقدمة ؛ وعلى الواقف دين لم يعلم هل الدين قبل الوقف أو بعده ، فإن الوقف يبطل ويباع الدين تقديماً للواجب على التبرع عند الجهل مع ضعف الحوز ، ولما لو حازه للمحجور أجنبي بإذن الولي لصح ولم يبطل عند جهل سبقه للدين ؛ كالأولاد الكبار والأجنبي يحوز لنفسه قبل المانع فلا يبطل بجهل سبق بل بتحقيقه . وأما لو حاز المحجور لنفسه ، فهل يعتبر حوزة فلا يبطل الوقف عند جهل سبق ؟ وهو الصحيح ، سفيهاً كان أو صبيهاً وقد تقدم . (أو لم يُخْلَ) بسكون الخاء : أى لم يترك الواقف (بين الناس وبين كَسَمَسَجِدَ) ورباط ومدرسة (قَبْلَتَهُ) : أى قبل المانع ، فإنه يبطل ، ويكون ميراثاً . فإن أخل قبل المانع صح لأن الإخلاء المذكور حوز حكى .

وقفه على محجوره وإلا فله النظر ، ويكون الشرط مؤكداً كلما ذكره شيخ مشايخنا السيد البليدى فى حاشيته على (عب) .

قوله : [ولم يعلم هل الدين] إلخ : أى وأولى إذا علم تقدم الدين على الوقف ، فإن تحقق تقدم الوقف على الدين فلا بطلان وتتبع ذمة الواقف بالدين .

والحاصل : أنه إن علم تقدم الدين على الوقف بطل سواء كان الوقف على محجوره أو غيره ، فإن علم تقدم الوقف على الدين فلا بطلان كان الوقف على محجوره أو على غيره ، وإن جهل سبقه له فإن كان الوقف على محجوره بطل إن حازه له وإن كان على غيره فلا بطلان إن حازه الموقوف عليه قبل المانع .

قوله : [بل بتحقيقه] : أى بتحقيق سبق الدين على الوقف .

قوله : [أى لم يترك الواقف] : مقوله مخلوف تقديمه الحجر ، والمعنى أنه

حصل له مانع وهو باق على حجره وتحت حوزة .

قوله : [حوز حكى] : أى عن الواقف .

• (و) بطل الوقف (من كافر لکمسجد) ورباط (ومدرسة) من القرب الإسلامية . وأما وقف الذي على كنيسة فلان كان على مومتها أو على المرضى بها فالوقف صحيح معمول به . فلان ترافعوا إلينا حکم بينهم بحکم الإسلام أى من إضاءاته وإن كان على عبادها حکم ببطلانه کذا نقل عن ابن رشد .

• (وكره) الوقف (على بنیه) الذکور (دون بناتیه) فلان وقع مضى

قوله : [کذا نقل عن ابن رشد] : وهناك قول ثان بالبطلان مطلقاً . وقول ثالث بالصحة مطلقاً ، وأنه غير لازم وسواء أشهد على ذلك الوقف أم لا ، بأن من تحت يد الواقف أم لا ، وللواقف الرجوع فيه متى شاء .

قوله : [وكره الوقف] إلخ : اعلم أن في هذه المسألة وهى الوقف على البنين دون البنات أقوالاً : أولاً : البطلان مع حرمة القدوم على ذلك . ثانياً : الكراهة مع الصحة والكراهة على بابها . ثالثاً : جوازه من غير كراهة . رابعاً : الفرق بين أن يحاز عنه فيمضى على ما حبسه عليه أو لا يحاز فيرد للبنين والبنات معاً . خامساً : ما رواه عيسى عن ابن القاسم حرمة ذلك ، فلان كان الواقف حياً فسخه وجعله للذكور والإناث ، وإن مات مضى . سادساً : فسخ الحبس وجعله مسجداً إن رضى الحبس عليه فلان لم يرض لم يميز فسخه ويقر على حاله حبساً وإن كان الواقف حياً والمعتمد من هذه الأقوال ثانياً الذى مشى عليه المصنف ، ومحل الخلاف إذا حصل الوقف على البنين دون البنات في حال الصحة وحصل الحوز المانع . أما لو كان الوقف في حالة المرض فباطل اتفاقاً ولو حيز لأنه عطية لوارث ، أو كان في حال الصحة وحصل المانع قبل الحوز كما لو بقى الواقف ساکناً فيه حتى مات فباطل اتفاقاً أيضاً فليحفظ هذا المقام ، وكلام المؤلف في بنیه وبناته لصلبه ، وأما بنو بنیه دون بنات بنیه فيصبح وقفه اتفاقاً ، وأما هبة الرجل لبعض ولده ماله كله أو جله فکروه اتفاقاً ، وکذا يکره أن يعطى ماله كله لأولاده يقسم بينهم بالسوية إن كانوا ذكوراً وإناثاً ، وإن قسمه بينهم على قدر موارثهم فلذلك جائز وكذلك يصح الوقف باتفاق في العکس کوقفه على بناته دون بنیه ، وإنما بطل الوقف على البنين دون البنات على القول به لقول مالك إنه من عمل الجاهلية ، أى يشبه عملهم لأن الجاهلية كانوا إذا حضر أحدهم الموت ورثوا الذکور دون

ولا يفسخ (على الأصح) وهو منعب المنفعة . ومقابله ما مشى عليه الشيخ من أنه لا يجوز ويفسخ إن وقع ، وهو قول ابن القاسم في العتية .
(واتبع شرطه) : أى الواقف وجوباً (إن جاز) ، والمراد بالجواز : ما قابل المنوع فيشمل المكروه ، فإن لم يميز لم يتبع .
• ومثل للجائر بقوله :

(كتحصيل) أهل (مذهب) من المذاهب الأربعة بصرف القلم أو بتدريس في مدرسته أو بكونه إماماً في مسجده (أو) تخصيص (ناظر) معين وله عزل نفسه . فيقول الواقف غيره ممن شاء ، وإلا فالحاكم . فإن لم يجعل له ناظراً فالمستحق إن كان معيناً رشيداً هو الذى يتولى أمره ، فإن لم يكن رشيداً فوليّه . وإن كان المستحق غير معين كالفقراء فالحاكم يولى من شاء ، وأجرته من ريعه ،

الإناث فصار فيهم حرمان الإناث دون الذكور . فالوقف على هذا الوجه يشبه عمل الجاهلية (١٨) ملخصاً من الحاشية وحاشية الأصل .

قوله : [واتبع شرطه إن جاز] : أى إن كان باللفظ أو بالكتابة .

قوله : [فيشمل المكروه] : أى وذلك كتحصيل الذكور دون الإناث . وكفرش المسجد بالبسط وكأصحية عنه كل عام بعد موته .

قوله : [فإن لم يميز لم يتبع] : أى إن كان ممنوعاً باتفاق . وأما المختلف فيه كاشتراط إخراج البنات من وقفه إذا تزوجن فهذا لا يجوز الإقدام عليه ، فإذا وقع مضى كما في (ح) نقله (بن) .

قوله : [أو تخصيص ناظر معين] : أى بأن شرط الواقف أن فلاتاً ناظر وقفه فجب اتباع شرطه ولا يجوز العدول عنه لغيره وليس له الإيصاء بالنظر لغيره إلا أن يجعل له الواقف ذلك ، بحيث لم يكن له إيصاء به ، فإن مات الناظر والواقف حي جعل النظر لمن شاء وإن كان ميتاً فوصيه إن وجد وإلا فالحاكم .

قوله : [وإلا فالحاكم] : أى إن لم يكن الناظر حياً ولا وصى له فالحاكم .

• تنبيه : ذكر البلر القراني أن القاضى لا يعزل الناظر إلا بمنحة وللواقف عزله مطلقاً .

قوله : [وأجرته من ريعه] : أى يجوز للقاضى أن يجعل للناظر أجرة من ريع

وكلنا إن كان الوقف على مسجد ونحوه . وأقرع بين رشدها معينين .
 (أو تبدلة فلان) : من المستحقين (بكلنا) من غلته ثم يقسم الباقي على
 البقية ، فيجب العمل به لأن شرط الوقف كنص الشارع .
 (أو) شرط أنه : (إن احتاج من حبس عليه) إلى البيع من الوقف (باع)
 فيعمل بشرطه ، ولا بد من إثبات الحاجة والحلف عليها ، إلا أن يشترط أن يصدق
 بلايين .

(أو) شرط أنه (إن تسور عليه) : أى على الوقف (ظالم رجع) الوقف
 ملكاً (له) إن كان حياً (أو لوأثره) إن مات (أو) رجع (لفلان ملكاً) . فإنه

الوقف على حسب المصلحة خلافاً لقول ابن عتاب إنه لا يحل له أخذ شيء من غلة
 الوقف ، بل من بيت المال إلا إذا عين الوقف شيئاً .

قوله : [وكلنا إن كان الوقف على مسجد] : أى فإن الحاكم يولى عليه من يشاء
 ممن يرتضيه إن لم يكن الوقف حياً ولا وصى له .

واعلم أنه إذا مات الوقف وعدم كتاب الوقف قبل قول الناظر في الجهات التي
 يصرف عليها إن كان أميناً ، وإذا ادعى الناظر أنه صرف الغلة صدق إن كان أميناً
 ما لم يكن عليه شهود في أصل الوقف فلا يصرف إلا باطلاعهم ، ولا يقبل بلونهم
 وإذا ادعى أنه صرف على الوقف مالا من غلته صدق من غير يمين إن لم يكن متهماً
 ولا فيحلف . ولو التزم حين أخذ النظر أن يصرف على الوقف من ماله إن احتاج
 لم يلزمه ذلك وله الرجوع بما صرفه ، وله أن يقرض لمصلحة الوقف من غير إذن الحاكم
 ويصدق في ذلك نقله محشي الأصل عن (شب) .

قوله : [أو تبدلة فلان] : أى كأن يقول يبدأ بفلان من غلة وقفي كل سنة أو كل
 شهر بكلنا فيعطى ذلك مبدأ على غيره وإن من غلة ثاني عام إن لم يقل من غلة كل
 عام . فإن قال ذلك لا يعطى من ريع المستقبل عن الماضي إذا لم يف بحقه لأنه أضاف
 الغلة إلى كل عام .

قوله : [فيعمل بشرطه] : اعلم أن الاحتياج شرط لجواز اشتراط البيع لا لصحة
 اشتراطه إذ يصح شرط البيع بلون قيد الاحتياج . وإن كان لا يجوز ابتلاء فيعمل
 بالشرط بعد الوقوع .

يعمل بشرطه . وقوله : « ملكاً » راجع للثلاثة قبله .

• ثم شرع في بيان حكم ما إذا انقطع المحبس عليه ، فقال :

(وَإِنْ انْقَطَعَ) وقف (مؤبداً) على جهة انقطاع الجهة التي وقف عليها (رَجَعَ حَبْسًا لِأَقْرَبِ فَقَرَاءِ عَصْبَةِ الْمُحْبَسِ) : فيقدم الابن فابنه فالأب فالأخ فابنه فالجد فالعم فابنه ، ولا يدخل فيه الوقف ولو فقيراً ولا مواليه . فإن كان الأقرب غنياً فلمن يليه في الرتبة ، كما إذا لم يوجد (و) رجع (لامرأة) لو كانت ذكراً عصبته (كالبنات والأخت والعمة) (يستوي فيه) : أى في الرجوع (الذكور والإناث) . ولو شرط في أصل وقفه على المحبس عليهم للذكر مثل حظ الإناث أو عكسه ، لأن المرجع ليس بإنشاء ، وإنما هو بحكم الشرع .

• (لا) يرجع لأنثى لو كانت ذكراً لم تعصب (كبنات بنت) بخلاف بنت الابن . (فإن ضاق) الوقف (عن الكفاية قُدِّمَ الأقرب من الإناث) فلا يدخل

قوله : [وقوله ملكاً] : المناسب التفرع بالفاء .

وقوله : [للثلاثة قبله] : أى التي هي قوله له أولوارثه أو لفلان .

قوله : [مؤبد] : أى وأما المؤقت فسيأتى في قوله وإن لم يؤبد بأن قيد بجيانهم إلخ .

قوله : [فالأخ فابنه فالجد] : أى كالنكاح .

قوله : [ولا يدخل فيه الواقف] إلخ : أى لأنه لا يرجع ملكاً ، بل باق على

الوقفية والوقف لا يكون على النفس .

قوله : [كما إذا لم يوجد] : أى فيقدر هذا الغنى علماً .

قوله : [ورجع لامرأة] إلخ : معناه يرجع لأقرب امرأة من فقراء أقارب المحبس

لو خلقت ذكراً لكانت عصبه .

قوله : [وإنما هو بحكم الشرع] : أى والأصل في إطلاق الوقف التسوية بين

الموقوف عليهم .

قوله : [قدم الأقرب] : حاصل المسألة أنهم إن كانوا ذكوراً فقط قدم في

الكفاية الأقرب فالأقرب وإن كنَّ إناثاً فقط اشتركن سعة وضيقةً إلا البنات فيقدمن

في الضيق ، وإن كن ذكوراً وإناثاً فإن كان الذكور أقرب قدموا على الإناث سعة

وضيقةً ، وإن كانوا متساوين اشترك الكل سعة وضيقةً على المعتمد ، وإن كان الإناث

معهن الأبعد من العصبية . فإذا كان له بنات وإخوة وضاق الوقف عن كفاية الجميع قلم البنات ؛ أى اختصاصن بما يغنيهن لا يثارهن بالجميع . ولو زاد على ما يكفين وأما المساوى للأثني فيشاركها مطلقاً قال ابن هرون : المشهور أن البنت إن كانت مساوية للعاصب شاركته في السعة والضيق ، وإن كانت أقرب منه قلمت عليه في الضيق ، وإن كانت أبعد منه قلم العاصب عليها في السعة والضيق وهو كقول الشارح .

واعلم أن الأقسام ثلاثة : مشاركة في الضيق والسعة إذا تساوى النساء مع العصبية كأخ وأخوات ، وعلم مشاركة في الضيق والسعة إذا كان النساء أبعد من العاصب كأخ وعم ، ومشاركة في السعة دون الضيق إذا كان النساء أقرب .

(وإنْ وَقَفَ عَلَى مُعَيَّنِينَ) كزيد وعمرو وخالد (وَبِمَعْدَمِهِمْ) يكون (للفقراء ، فنصيب كلٍّ مِّنْ مَّاتٍ) من المعينين يكون (للفقراء) لا للحى منهم وسواء قال : حياتهم ، أم لا . وأما لو قال : وقف على أولادى وأولادهم ، سواء قال : الطبقة العليا تحجب السفلى أم لا ، فإن من مات من الطبقة العليا انتقل نصيبه لولده وإلا فلاخوته ؛ كذا أفق ابن رشد بناء على الترتيب في الوقت باعتبار كل واحد على حده ، كأنه قال : على فلان ثم ولده ، وعلى فلان ثم ولده وهكذا . فكل من مات انتقل نصيبه لولده لا لإخوته ، فيكون معنى : « الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى » : من فرعها دون فرع غيرها . ومعنى « على أولادى ثم على أولادهم » : أى على ولدى فلان ثم من بعده على ولده إلى آخر ما تقدم . وخالفه ابن الحاج وقال : بل يكون

أقرب اشترك الكل في السعة وعند الضيق تقلص البنات كذا في الحاشية .

قوله : [ولو زاد] إلخ : راجع للنفي والواو للحال ولو زائدة ، والمعنى لا يثارهن بالجميع في حال الزيادة بل في حالها تعطى الزيادة للأخوات .

قوله : [وهو كقول الشارح] : المراد به بهرام .

وقوله : [واعلم] إلخ : مقول قول الشارح وهذه العبارة أصلها للبناتى .

قوله : [ولا فلاخوته] : أى ولا يكن له ولد .

قوله : [باعتبار كل واحد] : أى فهو من باب الكلية لا الكل .

قوله : [وخالفه ابن الحاج] : أى وكان معاصراً لابن رشد .

نصيب من مات لإخوته بناء على أن الترتيب باعتبار المجموع أى لا يتقل للطبقة الثانية إلا إذا لم يبق أحد من الأولى (انتهى) وهنا إذا لم يصرح بشيء أو لم يمر العرف به ولا عمل عليه والعرف عندنا بمصر على فتوى ابن رشد .

• ثم ذكر مفهوم : « مؤبد » بقوله :

(وإن لم يؤبد) الوقف ؛ فلا يخلو إما أن يقيد بشيء أو لا : (فإن قيدَ بحياتِهِمْ) أو حياتى (أو حياة فلان) كريد (أو) قيد (بأجل) كعشرة أعوام والوقف على معينين كقوله : وقفته على أولادى أو على أولاد فلان مدة حياتهم أو مدة حياتى إلى آخره (فللباقى) : أى فن مات منهم فنصيبه لبقية أصحابه حتى يتقربوا ، (ثم) إذا انقرضوا لم يبق منهم أحد (يترجعُ مِلْكًا) لربه أو لوارثه إن مات (وإلا) يقيد بشيء مما تقدم بأن أطلق (فَمَرْجِعُ الْأَحْبَاسِ) : أى فيرجع بعد انقراض جميعهم مرجع الأحباس لأقرب عصبه المحبس ولامرأة لو فرضت ذكرأ عصبت إلى آخر ما تقدم . فإن لم يكن له عصبه أو انقرضوا فللفقراء بالاجتهاد من الناظر . والفرق بين هذه يرجع نصيب من مات لأصحابه وبين ما قبلها يرجع نصيبه للفقراء ؛ أنه لما

قوله : [باعتبار المجموع] : أى فهو من باب الكل لا من باب الكلية .

قوله : [لا يتقل للطبقة الثانية] إلخ : فعل هذه الطريقة إذا انقرضت العليا وانتقل الوقف هل يسوى فيه بين أفراد السفلى . وبه قال (ح) أو يعطى لكل سلسلة ما لأصلها وبه قال الناصر كلها فى (بن) .

قوله : [والوقف على معينين] : أى وأما لو كان الوقف على غير معينين كالفقراء فلا يتأتى انقطاعه بل هو مؤبد .

قوله : [إلى آخره] : أى بأن قال حياة فلان أو قيد بأجل كعشرة أعوام .

قوله : [وإلا يقيد بشيء مما تقدم] : أى من قوله حياتى أو حياة فلان أو بأجل والموضوع أنه على معينين .

قوله : [لأقرب عصبه المحبس] : أى من فقرائهم .

قوله : [يرجع نصيب من مات لأصحابه] : أى للباقي من أصحابه ولا يرجع ملكاً أو مراجع الأحباس إلا بانقراض جميعهم .

قوله : [وبين ما قبلها] : أى التى هى قوله وإن وقف على معينين إلخ . وهذا

كان الوقف فيما قبلها مستمراً احتيط لجانب الفقراء ، فكان لهم نصيب كل من مات ، وفي هذه لما كان يرجع ملكاً احتيط لجانب الموقوف عليهم ليستمر الوقف بتأثيرها طول حياتهم .

• (و) رجع الوقف (في) التحسيس على (كقنطرة) ومسجد ومدرسة خربت و (لم يُرَجَّ عَوْدُهَا فِي مِثْلِهَا) حقيقة إن أمكن ، فيصرف في قنطرة أخرى أو مسجد آخر أو مدرسة أخرى . فإن لم يمكن في مثلها نوعاً ، أى في قرية . ومن ذلك مدارس مصر ومساجدها التي كانت بالقرافة .

• (والإ) بأن رجع عودها (وَقِفَ لَهَا) ليصرف في ترميمها . وتجليدها وما يتعلق بإصلاحها .

(وَبَدَأَ) الناظر وجوباً من غلته (بإصلاحه) إن حصل به خلال .

(وَالنَّفَقَةُ عَلَيْهِ) : إن كان يحتاج لنفقة كالحيوان (مِنْ غَلَّتِهِ) متعلق به : بئذا (وإن شَرَطَ) الواقف (خلافته) فلا يتبع شرطه في ذلك لأنه يؤدي إلى إتلافه وعدم بقائه وهو لا يجوز .

الفرق الذي ذكره الشارح موضوعه فيما إذا وقف على معينين وقيد بقيد مما تقدم ، ولم يذكر الفرق بين المسألة الأولى وبين الوقف على معينين ولم يقيد الداخل تحت قوله وإلا فرجع الأجاس . وحاصل الفرق أنه المسألة الأولى إنما كان نصيب من مات للفقراء ، ولا يرجع لباقي أصحابه للنص على الفقراء فيها ، وأما في الوقف على معينين ولم يقيد إنما رجع نصيب من مات للباقي مع أنه بعدهم يكون لأقرب فقراء عصبه المحبس لأنه لم ينص عليهم ، بل إنما الرجوع لهم بحكم الشرع بعد انقراض الموقوف عليهم فتأمل .

قوله : [في مثلها حقيقة إن أمكن] : أى كما في (عب) وقيل المدار على نوعها لا شخصها وهما قولان في المسألة إلا أن في كلام الأجهوري ما يفيد تأييد ما قاله شارحنا تبعاً (لعب) .

• تنبيه : يؤخذ من ذلك أن من حبس على طلبة العلم بمحل عينه ثم تغلر ذلك المحل فإن الحبس لا يبطل بل ينتقل لمثله .

قوله : [ومن ذلك مدارس مصر] إلخ : يناقض هذا ما يأتي في شرح قوله لا عقار وإن خرب . والحق ما يأتي من أن مساجد القرافة ومدارسها وقف باطل يجب هدمها قطعاً ونقضها محله بيت المال يصرف في مصالح المسلمين .

• (أخرَجَ ساكنٌ موقوفٌ عليه) دار (للسكنى) فيها إذا حصل بها خلل (إن لم يُصلَح) بأن أبى الإصلاح بعد أن طلب منه (لتُكرى له) : أى للإصلاح ، وهذا علة للإخراج : أى أخرج لأجل أن تُكرى للإصلاح بملك الكراء ، فإذا أصلحت رجعت بعد مدة الإجارة للموقوف عليه ، فإن أصلح ابتداء لم يخرج .

(وأنفقَ على كَفَرَسٍ) : ويعبر وبغل وقف (لكفَرَوٍ) ورباط وخلمة مسجد (من بيتِ المال) ولا يلزم الحبس نفقته ولا يؤاجر لينفق عليه من غلته ، فعلى السلطان أو نائبه إجراء النفقة عليه من بيت مال المسلمين . واحترز بقوله : « لكفَرَوٍ » بما إذا وقف على معين فإن نفقته على الموقوف عليه ، (وإلا) يكن بيت مال أو لم يمكن التوصل إليه (ببيعٍ وعوضٍ به سلاحٌ) ، ونحوه مما لا نفقة له (وبيعٌ مالا يُستفَعُ به) فيما حبس عليه ويستفَعُ به في غيره إذا شرط المبيع الانتفاع به (من غير عقارٍ) بيان

قوله : [وأخرج ساكن] إلخ : هلنا محمول على ما إذا لم يوجد للوقف ريع كما لو وقف داراً على فلان يسكن فيها . وأما لو جعل وقف المسجد بيتاً من بيوته الموقوفة لإمام ونحوه يسكن فيه ، فإن مرسته من ريع الوقف لا على الإمام ونحوه ولا يكرى البيت لذلك كلذا في (عب) .

قوله : [لتكرى له] : إن قلت إكراؤها بغير الموقوف عليه تغيير للحبس لأنها . لم تحبس إلا للسكنى لا للكراء . قلت لو سلم أنها لم تحبس إلا للسكنى لأن الحبس يعلم أنها تحتاج للإصلاح ولم يوقف لها ما تصلح به فبالضرورة يكون آذناً في كرائها لغير من حبست عليه عند الحاجة لذلك كلذا في الحاشية ، نقل (بن) عن اللخمي أن نفقة الوقف ثلاثة أقسام : فلور الغلة والحوانيت والفنادق تصلح من غلتها ودور السكنى يخير من حبست عليه بين إصلاحها وإكرائها بما تصلح بها منه والبساتين إن حبست على من لا تسلم إليه ، بل تقسم غلتها عليه تساقى أو يستأجر عليها من غلتها وإن كانت على معينين هم يلونها بالنفقة عليها والإبل والبقر والغنم كالثمار (هـ) .

قوله : [ولا يلزم الحبس نفقته] : أى ولا الحبس عليه سواء كان معيناً أو غير معين .

قوله : [مما إذا وقف على معين] : أى في غير الجهاد بل يتفَعُ به في أمور نفسه .

قوله : [وعوض به سلاح] إلخ : أى لأنه أقرب لغرض الواقف .

لـ ١٥١ : كُتِبَ وَحْيَانٌ وَعَبْدٌ يَهْرَمُ وَكُتِبَ عِلْمٌ تَبْلَى أَوْ لَا يَنْتَفِعُ بِهَا فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ (وَجُعِلَ فِي مِثْلِهِ) كَامِلًا إِنْ أُمِكنَ (أَوْ شِقْصِهِ) : أَى فِي جِزءٍ مِّنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ إِنْ لَمْ يُمْكِنَ شُرَاءُ كَامِلٍ ، بِأَن يَشَارَكَ بِهِ فِي شَيْءٍ . فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَ تَصَلُّقُ بِالْثَمَنِ .

(كَأَنَّ أَتْلَفَ) الْحَبْسَ ، فَإِنْ مِّنْ أَتْلَفِهِ يَلْزِمُهُ الْقِيَمَةُ وَيَشْتَرَى بِهَا مِثْلَهُ أَوْ شِقْصَهُ . وَهَذَا ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ غَيْرَ عَقَارٍ . وَأَمَّا الْعَقَارُ فَيُعَادُ بِقِيَمَتِهِ فَتُقْصَصُهُ وَقَفٌ ؛ فَيَقُومُ سَالِمًا وَمُهْلُومًا وَيُؤْخَذُ مِنْ مَتْلَفِهِ قِيَمَةُ النِّقْصِ يَقُومُ بِهَا مَعَ النِّقْصِ الْحَبْسُ .

فَقَوْلُهُ : (وَلَوْ عَقَارًا) نَازِلٌ لِأَخْذِ الْقِيَمَةِ الَّتِي تَضُمُّنَهَا مَا قَبْلَهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : كَانَ أَتْلَفٌ ، فَالْقِيَمَةُ وَلَوْ عَقَارًا يُؤْخَذُ بِهَا مِثْلَهُ أَوْ شِقْصُهُ فِي غَيْرِ الْعَقَارِ وَيُقَامُ الْعَقَارُ بِهَا ، وَقَصْدُ بَلْذِكِ الرَّدِّ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ : وَمِنْ هَلَمٍ وَقَفًا فَعَلِيهِ إِعَادَتُهُ ؛ إِذِ الْمَشْهُورُ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْقِيَمَةُ كَسَائِرِ الْمُتَلَفَاتِ وَيُقَامُ بِهَا الْوَقْفُ .

(وَيَبِيعَ فَضْلُ الذُّكُورِ) عَنِ التَّرْوِ (و) يَبِيعُ (مَا كَبِيرٌ) بِكُسْرِ الْبَاءِ (مِنْ) الْإِنَاثِ) جَعَلَ ثَمْنَهَا (فِي) إِنَاثِ) لِتَحْصِيلِ اللَّبَنِ وَالتَّاجِ مِنْهَا لِيَلُومَ الْوَقْفُ ؛ يَعْنِي أَنَّ مَنْ أَوْقَفَ شَيْئًا مِنَ الْأَنْعَامِ لِيَنْتَفِعَ بِأَلْبَانِهَا وَأَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا ، فَتَسْلِمُهَا كَأَصْلِهَا فِي التَّحْنِيسِ . فَمَا فَضْلُ مَنْ ذَكَرَ نَسْلَهَا عَنِ التَّرْوِ وَمَا كَبِيرٌ مِنْ إِنَاثِهَا فَإِنَّهُ يَبِيعُ وَيَعْوِضُ عَنْهُ إِنَاثٌ صَغِيرَاتُهَا لِمَا نَفَعَ بِهَا .

(لَا) يَبِيعُ (عَقَارًا) حَبْسٌ : أَى لَا يَحْجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا يَصَحُّ (وَأِنْ خَرِبَ)

قَوْلُهُ : [فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَ تَصَلُّقُ بِالْثَمَنِ] : أَى إِذَا لَمْ يُمْكِنَ إِبْدَالُهُ شِقْصًا أَوْ كَلًا .

قَوْلُهُ : [قِيَمَةُ النِّقْصِ] : بِفَتْحِ النَّونِ وَبِالضَّادِ .

وَقَوْلُهُ : [مَعَ النِّقْصِ] : بِضَمِّ النَّونِ وَبِالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ .

قَوْلُهُ : [وَيُقَامُ بِهَا الْوَقْفُ] : أَى عَلَى حَسَبِ الطَّاقَةِ .

قَوْلُهُ : [وَيَبِيعُ فَضْلَ الذُّكُورِ] لِخ : أَى يَبِيعُ مَا زَادَ مِنْهَا عَلَى الْحَاجَةِ نَزْوًا أَوْ غَيْرِهِ .

قَوْلُهُ : [بِكُسْرِ الْبَاءِ] : أَى لِأَنَّ ضَمَّهَا يَكُونُ فِي الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (كَبِيرٌ مَّقْتَنًا عِنْدَ اللَّهِ) ^(١) الْآيَةُ ؛ وَأَمَّا الْفَتْحُ فَعِنَاهُ الطَّبْلُ الْكَبِيرُ .

قَوْلُهُ : [وَيَعْوِضُ عَنْهُ إِنَاثٌ صَغِيرَاتُهَا] : أَى يَرْجِي مِنْهَا النَّسْلَ وَاللَّبْنَ وَتَجْعَلُ حَبْسًا كَأَصْلِهَا .

قَوْلُهُ : [لَا يَبِيعُ عَقَارًا] : مَفْهُومُ قَوْلِهِ مِنْ غَيْرِ عَقَارٍ .

قَوْلُهُ : [وَإِنْ خَرِبَ] : أَشَارَ بِبَلْذِكِ لِقَوْلِ مَالِكٍ فِي الْمُدُونَةِ وَلَا يَبِيعُ الْعَقَارُ الْحَبْسَ

بكسر الراء وصار لا يتفتح به وسواء كان داراً أو حرانيت أو غيرها (ولو بغيره) من جنسه كاستبداله بمثله غير خرب ، فلا يجوز . ولا يجوز بيع تقضه من أحجار أو أخشاب ؛ فإن تعذر عودها فيما حبست فيه جاز نقلها في مثله على ما تقدم .

هذا في الوقف الصحيح ، وأما الباطل كالمساجد والمنازل التي بناها الملوك والأمراء بقرافة مصر ونشوا مقابر المسلمين وضيقوا عليهم فهل يجب هدمها قطعاً ونقضها بحمل بيت المال يصرف في مصالح المسلمين . وأما مساجدهم ومدارسهم التي بوسط البلد فنافلة لأنها من مصالح المسلمين . وإذا منع بيع الوقف وأتقاضه - ولو خرب - فهل يجوز للنظر إذا تعذر عوده من غلة وأجرة أن يأذن لمن يعمره من عنده على أن البناء يكون للبناء ملكاً وخلواً ، ويجعل في نظير الأرض حكراً يدفع للمستحقين أو لخدمة المسجد ؟ أفى بعضهم بالجواز . وهذا هو الذي يسمى خلواً ، لا ما يفعله أهل مصر من المفاصلة التي تقدم بعضها . وكثيراً ما يقع من النظر بيع مواقف المسجد وخلواته ليتوصلوا بذلك إلى الاستيلاء على نفس المساجد ويدخلون فيها دوابهم ، وبالحملة متى أمكنهم شيء فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون .

ولو خرب ، وبقاء أحباس السلف دائرة دليل على منع ذلك ، ورد بلو على رواية أبي الفرج عن مالك إن رأى الإمام بيع ذلك لمصلحة جاز ويجعل ثمنه في مثله وهو منسحب أبي حنيفة فعندهم يجوز بيع الوقف إذا خرب ويجعل ثمنه في مثله .

قوله : [يصرف في مصالح المسلمين] : قال في الأصل تباع لمصالح المسلمين أو يبنى بها مساجد في محل جائز أو قنطر لنفع العامة ولا تكون لوازمهم إذ هم لا يملكون منها شيئاً ، وأنى لهم ملكها وهم السامعون للكذب الأكالون للسحت يكون الواحد منهم عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه ، فإذا استولى بظلمه على المسلمين سلبهم أموالهم وصرفها فيما يغضب الله ورسوله ويحسبون أنهم مهتلون ، وأما ما رتبوه عليها من الوظائف فيجوز تناوله بوصف الاستحقاق من بيت المال ولو لم يعمل بما رتب فيه من أذان أو قراءة أو تدريس أو نحو ذلك (١٥) .

قوله : [أفى بعضهم بالجواز] : المراد بالناصر اللقاني وعليه الجمهور وأتباعه كما تقدم .

قوله : [خلواته] : بفتححات جمع خلوة وهو عطف خاص لأن المرافق تشمله .

(إلا) أن يبيع العقار الحبس (لتوسيع مسجد) جامع فيجوز (أو) توصية (مقبرة أو طريق) لمرور الناس فيجوز بيع الوقف للملك (ولو جبراً) على المستحقين أو الناظر. وإذا كان ذلك في الحبس فالملك أولى.

(وأمرؤا) : أى المستحقون وجوباً (يجعل ثمنه في حبس غيره) :
ووجب عليهم ذلك (ولا جبر) : أى لا يبرهم الحاكم على الجعل في حبس غيره :
أى لا يقضى عليهم به .

• ثم شرع في بيان ما تناوله ألفاظ الواقف بقوله :

(وتشاكل) : (الذرية) فاعل تناول : أى لفظ الذرية في قوله : ذريق أو ذرية فلان (الحافد) مفعوله : وهو ولد البنت فيدخل الأولاد وأولادهم ذكوراً وإناثاً (كوكد فلان وفلانة) وأولادهم أو ولدى (الذكور والإناث وأولادهم)

قوله : [فيجوز] : أى فيجوز البيع لتوسيع المسجد الجامع وما بعده كان الوقف على معينين أو غيرهم ، ومعنى الجامع الذى تقام فيه الجمعة قال فى المواق ابن رشد ظاهر سماع ابن القاسم أن ذلك جائز فى كل مسجد وهو قول مذهبنا أيضاً فى النوادر عن مالك والأخوين وأصنح وابن عبد الحكم أن ذلك فى مساجد الجوامع إن احتيج للملك لافى مساجد الجماعات إذ ليست الضرورة فيها كالجوامع (أه بن) .

قوله : [وأمرؤا] إلخ : ذكر المستأوى فى فتوى أبى سعيد بن لب أن ما وصع به المسجد من الرباع لا يجب أن يعوض فيه ثمن إلا ما كان ملكاً أو حبساً على معين ، وأما ما كان حبساً على غير معين كالفقراء فلا يلزم تعويضه أى دفع ثمن فيه ، لأنه إذا كان على غير معين لم يتعلق به حق لمعين وما يحصل من الأجر لواقفه إذا دخل فى المسجد أعظم مما قصد تحييسه لأجله أو لا (أه بن) .

قوله : [أى لفظ الذرية] : قدر لفظ إشارة إلى أن كلام المصنف على حلف مضاف حلف ذلك المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه .

قوله : [وهو ولد البنت] : كلامهم هنا يفيد أن الحافد مقصور على ولد البنت والذى يفيد البيضاوى فى تفسير قوله تعالى : (وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة) ^(١) ، أن المراد بهم أولاد الذكور وأولاد البنات ، وفى القاموس السبط ولد الولد ظاهره ذكراً كان أو أنثى فهو مرادف للحفيد .

فإنه يتناول الحافد (أو) قال : (أولادِي وأولادِهِم) فإنه يتناول الحافد .
 بخلاف قوله : (وَلَدِي وَلَدِي وَلَدِي) فلا يتناول الحافد ، بل أولاده
 ذكوراً وإناثاً وأولاد أولاده الذكور دون الإناث ، رواه ابن وهب عن مالك ورجحه
 ابن رشد في المقلعات . وقال أبو الحسن : يدخل في ولد ولد ولد : الحافد ،
 وتناول كلام الإمام .

(و) بخلاف (أولادِي وأولادِ أولادِي) : لا يدخل الحافد على الراجح ،
 وقيل بدخوله كاللدى قبله .

(وبخلاف نبيّ وبني بنيّ) : بتشديد الياء في الطرفين ، فلا يدخل الحافد .
 (كنسلي) : لا يدخل فيه الحافد (وعقبي) : لا يدخل فيه حافد لأن النسل
 أو العقب لا يتناوله عرفاً كالثلاثة قبله . فإذا كان العرف عندهم شموله ، دخل ، لأن
 مبنى هذه الألفاظ العرف . ثم الألفاظ المتقدمة التي ذكرنا فيها أنها تتناول الحافد ، قال
 بعضهم : وإن سفل ورده المحشى بأنه ليس بصحيح ، لقول ابن رشد في المقلعات
 ما نصه : ولو كرر التعقيب لدخل ولد البنات إلى الدرجة التي انتهى إليها المحبس
 على ما ذهب إليه الشيوخ . ثم استظهره ، وقال : إنه المعمول به ، وتبعه أبو الحسن
 واقتصر عليه ابن عرفة والقرافي وغيرهما . وجرى به العمل قديماً وحديثاً (انتهى) .
 (وتتناول الإخوة) ، أي لفظ الإخوة ، كوقف على إخواني أو إخوة زيد
 (الأثنى) منهم .

قوله : [فلا يتناول الحافد] إلخ : أي لأن الولد في العرف مقصور على الذكور وإن
 كان في اللغة عاماً .

قوله : [الذكور] : صفة لأولاده سواء كان أولاده ذكراً أو إناثاً .
 وقوله : [دون الإناث] : أي دون أولاد الإناث كانوا ذكراً أو إناثاً .
 قوله : [وقال أبو الحسن] : إلخ : قال ابن غازي وهو المشهور .
 قوله : [دخل] : أي في جميع الألفاظ المتقدمة .
 قوله : [قال بعضهم وإن سفل] : مراده به (عب) والخرفشي وتبعهما المجموع .
 قوله : [ورده المحشى] : مراده به (بن) .

(و) تناول (رجالٌ لإخوتي ونساؤهم : الصغير) منهم ذكراً أو أنثى .
 (و) تناول (بني أبي) : أى هذا اللفظ (إخوته الذكور) : أشقاء أو لأب
 دون الأخوات (وأولادهم) الذكور خاصة . ويلخل أيضاً ابن الواقف دون بناته
 لتعبيره بنى .

(و) تناول (آلى وأهلى : العصبية) الذكور (ومن) : أى وامرأة ،
 (لو رُجِلَتْ) : أى فرضت رجالاً (عُصِبَتْ) : كالبنت وبنت الابن والعمة دون
 بنت البنت والخالة .

(و) تناول (أقاربي) : أو أقارب فلان : (أقاربٌ جهتيه) : أى جهة
 أبيه وجهة أمه (مطلقاً) ذكوراً وإناثاً ، كان من يقرب لأمه فى جهة أبيها وأمها أى
 ذكوراً وإناثاً . هذا هو المشهور ، وقال ابن حبيب : وهو قول جميع أصحاب
 مالك (انتهى) . وقال ابن القاسم : لا يلخل الخال ولا الخالة ولا قرابته من قبل أمه
 إلا إذا لم يكن له قرابة من جهة الأب ، أى حين الإيقاف . والمعتمد دخول

قوله : [وتناول رجالٌ لإخوتي] إلخ : إنما تناول الصغير من الذكور والإناث لأن
 العطف قرينة التعميم . بخلاف ما لو أفرد أحدهما من غير عطف فلا يتناول الصغير .
 قوله : [وتناول الرجال لإخوتي] إلخ : أى بخلاف ما لو قال رجالٌ لإخوتي
 فقط فلا يتناول الصغير .

قوله : [ويلخل أيضاً ابن الواقف] إلخ : أى وأما دخول الواقف نفسه إن
 كان ذكراً ففيه قولان ، قال بعضهم وأعلمها مبنيان على الخلاف فى دخول المتكلم
 فى عموم كلامه وعلم دخوله ، ولا يرد على القول بدخوله ما مر من بطلان الوقف على
 النفس لأنه فى القصدي ولو بشريك ، وما هنا تبع لعموم كلامه فليس مقصوداً دخوله
 كذا أجاب بعضهم وردّه الأجهورى بأن ظاهر النصوص بطلان الوقف على النفس
 مطلقاً لا فرق بين القصد والتبع (أه) ، وعرف مصر الآن لا يلخل الواقف
 ولا ولده .

قوله : [والعمة] : أى ومثلها بنت العم .
 قوله : [ذكوراً وإناثاً] : المناسب أو وتجعل مانعة خلوة والمقصود التعميم .
 قوله : [ولا قرابته من قبل أمه] : عطف عام على ما قبله .

الجهتين (وإن كانوا ذميين)

(و) تناول (مَوَالِيهِ) : أى لفظ للمولى كلُّ (مَنْ لَهُ) ولاؤه ولو بالجر (أو) كل من (لأصله) كأبيه وأمه وجده (أو) كل من (لفرعه) كأولاده وأولادهم (ولاؤه ولو بالجر) بولادة أو عتق .

(لا) يتناول (الْأَعْلَوْنَ) : كمن أعتقه أو أعتق أصله كما هو منسوب الملوثة (إلا لقرينة) فيعمل بها . وخرج من لا ولاء له عليه : كعتيق جده لأمه وعتيق خضته . (و) تناول (قَوْمَهُ عَصَبَتَهُ) الذكور (فقط) لا النساء ، ولو من لو رُجِلَتْ عَصَبَتٌ ، إذ القوم حقيقة في الذكور دون النساء .

قوله : [وإن كانوا ذميين] : أى وإن كان أقارب جهتيه ذميين ، فلا فرق بين المسلم والكافر لصديق اسم القرابة عليه . هذا هو الذى اختاره الباقى عن أشهب ومفهوم ذميين أن الحربيين لا يدخلون اتفاقاً .

قوله : [ولو بالجر] . بولادة أو عتق مثال الجر بالولادة ولادة العتيق الذى أعتقه الواقف . فإن أولاده جاءهم الولاء من المعتق بالجر أى بواسطة ولادة العتيق لهم ومثال الجر بالعتق أن يعتق العتيق عتيقاً فإن العتيق الثانى منسوب للأول بواسطة عتيقه ، ولا فرق بين كون هذا العتيق الذى حصل منه إيلاد أو عتق عتيقاً للمعتق أو لأبيه أو لفرعه ، وهو معنى قول المصنف كل من له أو لأصله أو لفرعه ولاؤه فافهم .

قوله : [وجده] : أى من جهة أبيه لا من جهة أمه فإنه لا يجر .

قوله : [كأولاده] : المراد بهم الذكور والإناث .

وقوله : [وأولادهم] : المراد خصوص أولاد الذكور ذكوراً أو إناثاً لا أولاد البنات . لأنهم حفدة وسيخرجهم مع إخراج الجد للأم .

قوله : [إلا لقرينة] : أى على دخول المولى الأعلى . بقى لو قال وقف على مماليكى فإنه لا يتناول إلا الأبيض حيث كان العرف كذلك كما عندنا بمصر . وكذا لو قال عبيلى فلا يتناول إلا الأسود للعرف الجارى .

قوله : [إذ القوم حقيقة في الذكور] إلخ : أى لقوله تعالى : (لا يَسْخَرُونَ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ)^(١) وعطف النساء بعد ذلك والعطف يقتضى المغايرة وقول الشاعر : وما أدرى ولست إخال أدرى . أقوم آل حصن أم نساء

- (و) تناول (الطفلُ والصبيُّ والصغيرُ) : أى لفظ كل من هذه الألفاظ :
 (مَنْ لَمْ يَبْلُغْ) . فإن بلغ فلا شيء له .
- (و) تناول (الشابُّ والحدثُ منه) : أى من البلوغ أى من بلغ
 (للأربعين) : أى لتمامها ، فإن تمَّ الأربعين فلا شيء له .
- (و) تناول (الكهْلُ) : أى لفظه : (منها) : أى من تمام الأربعين
 (للسنين) أى لتمامها .
- (و) تناول (الشيخُ) : أى لفظه : (مَنْ فَوْقَهَا) : أى الستين لآخر
 العمر ، وليس فوق الشيخ شيء .
- (وَسَمَلٌ) ما ذكر من الطفل وما بعده : (الأثني) : فلا يختص بالذكر ؛
 (كالأرامل) فإنه يشمل الأثني لأن المراد الشخص الأرملة أى الخالي من زوج .
- (وَمِلْكُ الدَّاتِ) : أى ذات الوقف مبتدأ (فقط) : أى دون الغلة
 كالأجرة واللبن والصوف والثمرة ، كائن وثابت (لِلوَاقِفِ) خبره .
- وإذا كان ملك العين للواقف (فله) إن كان حياً (ولواريثه) إن مات
 (مَنْ أَرَادَ إِصْلَاحَهُ) : أى إذا احتاج للإصلاح وهذا (إن أرادوه) : أى

فقابل انقوم بالنساء .

- قوله : [أى لفظ كل] إلخ : أى بأن قال على أطفال قوى أو أطفالى أو صغار قوى
 أو صغارى أو صبيان قوى أو صبيانى . وفى عبارة الشارح قلب والأصل أى كل لفظ .
- قوله : [فإن بلغ فلا شيء له] : أى فيستحق من الوقف ما لم يبلغ .
- قوله : [فإن تمَّ الأربعين] إلخ : أى يبطل حقه بتمام الأربعين وكذا يقال فيما بعده .
- قوله : [فلا يختص بالذكر] : أى بخلاف لفظ قوى فإنه يختص بالذكر كما
 تقدم . وعبارة الفقهاء فى هذا المعنى غير المشهور المتعارفين الناس . فإن المتعارفين
 الناس أن الشيخ من الأربعين ويروونه عن عليّ فالظاهر أن هذا المبحث يعمل به
 على طبق ما قال المصنف إن كان الواقف ملاحظاً اصطلاح الفقهاء وإلا فالعبرة
 بالعرف الشائع فيلجئ في الشيخوخ من الأربعين إلى ما لانهاية له .
- قوله : [خبره] : أى خبر قوله ملك .
- قوله : [منع من أراد إصلاحه] : أى لأنه ليس لأحد أن يتصرف فى ملك

الإصلاح ، ولا فليس له المنع .

• (وأكثرى) الوقف (ناظره) : أى جاز له أن يكرى (السنة والسنتين إن كان) أرضاً (على معينين) : كزيد أو عمرو أو أولادى (ولا) يكن على معين بأن كان على الفقراء أو العلماء أو نحو ذلك (فكالأربعة) من الأعوام لا أكثر.

غيره إلا بإذنه ، ولأن إصلاح الغير مظنة الضرر . وإذا قلنا بالمنع له وللوارث فإن لم يمنع هو ولا الوارث قال (عب) فلإمام المنع (أ هـ) ورده (بن) قاتلاً انظر من قال هذا والذي يظهر أن الإمام ليس له منع من أراد التبرع بإصلاح الوقف .

قوله : [ولا فليس لهم المنع] : أى بل الأولى لهم تمكين من إرادته لأنه من التعاون على الخير ؛ ومحل كون الملك للواقف فى غير المساجد . وأما هى فقد ارتفع ملكه عنها قطعاً . قال فى النخبة : باتفاق العلماء على أنها من باب إسقاط الملك كالعنق . وقيل : إن الملك للواقف حتى فى المساجد وهو ظاهر الشرح ونحوه فى النوادر . وحاصل ما فى المسألة : أن المشهور أن الواقف ليس من باب إسقاط الملك وقيل إنه من بابه وحيث لا يباحث الخالف إنه لا يخل ملك فلان باللدخول فى وقفه على الثانى . ويبحث على الأول وهذا الخلاف قيل فى غير المساجد وأما فيها فهو إسقاط قطعاً كما قال القرأى وتبعه فى الأصل . وقيل : الخلاف حاد فيها أيضاً . فإن قلت القول بأن الملك للواقف حتى فى المساجد مشكل بإقامة الجمعة فيها والجمعة لا تقام فى المملوك . أجيب أنه ليس المراد بملك الواقف للوقف الملك الحقيقى حتى تمنع إقامة الجمعة فيه بل المراد منع الغير من التصرف فيه كما أفاده الشارح .

قوله : [وأكثرى الوقف ناظره] : المراد بالناظر من كان من جملة الموقوف عليهم وسيأتى فى آخر العبارة .

قوله : [إن كان أرضاً] : أى إنما يفرق بين المعينين وغيرهم إن كان الموقوف أرضاً للزراعة ، فإن كان داراً ونحوها فلا تواجز غير إصلاح ولغير من مرجعها له أكثر من سنة كالموقوف عليهم معينين أو غيرهم .

قوله : [كزيد أو عمرو] إلخ : مثله لو قال وقف على زيد وأولاده .

قوله : [لا أكثر] : أى كما قال المواق واستحسنه قضاة قرطبة خلافاً لمن قال

يجوز خمسة أعوام .

هذا إذا لم يكن مرجعه للمكرى ولا ضرورة أن يكرى .
 • (و) جاز أن يكرى (لمن مَرَجِعُهَا) : أى الذات الموقوفة (له) وقفاً
 أو ملكاً (كالعشرة) من السنين لخفة الأمر فيه . وصورتها أنه حبسها على زيد
 ثم ترجع بعده لعمرو ملكاً أو وقفاً ، فجاز لزيد أن يكرىها لعمرو عشرة أعوام .
 (و) جاز كرائها (لضرورة إصلاح) لوقف خرب (كالأربعين) سنة . وأدخلت
 الكاف عشرة ؛ فالجملة خمسون لا أزيد . فأرض الزراعة لا تكرر لأكثر من أربعة
 أعوام إن كانت على مسجد أو على غير معين إذ لا خراب يلحقها ، بخلاف نحو
 الدور فإنه قد يلحقها الخراب . فلن كانت على معين فالستان ووضى الأكثر إن كان
 ناظرأ كما قال ابن القاسم وإلا فسخ . قال بعضهم : والمراد بالناظر هو الموقوف عليه .
 وأما إذا كان غيره ؛ كالناظر على وقف الفقراء أو معينين — وليس هو منهم — فلن له
 أن يكرى بأزيد مما ذكر ؛ لأنه بموته لا تنفسخ الإجارة .
 • (ولا يفسخ الكراء) أوقف إذا وقع وجبة أو نقد المكري كراء مدة محدودة
 (لزيادة) : أى لأجل طرود زيادة من آخر (إن وقّع) الكراء للأول (بأجرة
 المثل) وقت العقد ، فلن كانت وقت العقد أقل من أجرة المثل قبلت الزيادة وفسخ

قوله : [هذا إذا لم يكن مرجعه للمكرى] : المناسب المكري .
 قوله : [كالعشرة من السنين] : الكاف استقصائية لا تلخل شيئاً كما فى الحاشية .
 قوله : [فأرض الزراعة لا تكرر لأكثر من أربعة أعوام] إلخ : أى إذا لم
 يشترط الواقف مدة وإلا عمل عليها كثرت أو قلت .
 قوله : [فإنه قد يلحقها الخراب] : أى فلن له أن يزيد فى كرائها على الخمسين
 بحسب المصلحة .
 قوله : [فلن كانت على معين] : مفهوم قوله على مسجد أو على غير معين
 والضمير فى كانت عائداً على أرض الزراعة .
 قوله : [قال بعضهم] إلخ : أى كما فى (عب) وكبير الخرشى قال فى الحاشية
 ولم أره منصوفاً وظاهر كلامهم الإطلاق تأمل .
 قوله : [وجبة] : أى مدة معينة نقد الكراء أم لا .
 قوله : [أو نقد المكري] : أى فى المشاهرة .

الأول لها . ولو التزم الأول تلك الزيادة التي زيدت عليه لم يكن له ذلك ، إلا أن يزيد على زيادة من زاد إذا لم يبلغ من زاد أجره المثل ؛ فإن بلغها لم يلتفت لزيادة من زاد بعلمه .

• (ولا يُقَسَّمُ) : أى لا يجوز أن يقسم من أجره الوقف على المستحقين (إلا ماضٍ زَمَنُهُ) ، فلو أكرى مدة مستقبلية وتبجل قبض أجرتها لم يجز قسمها على الحاضرين (خشية موت) مَنْ أَخَذَ فيؤدى إلى إعطاء من لا يستحق وحرمان غيره ممن يستحق (أو) خشية (طُرُوْهُ مُسْتَحِقٌّ) في تلك المدة فيحرم من حقه . وهذا إذا كان الوقف على معينين أو على خادمة مسجلة أو على مدرسين ونحوهم . وأما على فقراء فيجوز للأمن من إحرام مستحق وإعطاء من لا يستحق لعدم لزوم تعميمهم .

• (وفَضِّلَ) الناظر (أهل الحاجة وأهل العيال) : أى زاده على غيره إذا كان الوقف على غير معينين ؛ كالفقراء وأبناء السبيل والغزاة وأهل العلم أو على قوم وأعقابهم أو على كل أخوته أو بنى عمه (في غَلَّةٍ)

قوله : [ولو التزم الأول] إلخ : هذا محمول على غير المعتدة فإنها إذا كانت في وقف ثم زاد شخص عليها أجره المثل وطلبت البقاء بالزيادة فإنها تجاب لذلك . والظاهر أنها إذا كانت الزيادة عليها تزيد على أجره المثل وطلبت البقاء بأجره المثل فقط فإنها تجاب لذلك كما في (عب) .

قوله : [إلا ماضٍ زمنه] : صفة لموصوف محنوف هو نائب الفاعل وزمنه مرفوع بماض . أى ولا يقسم إلا خراج أو كراء ماض زمنه .

وحاصله : أن الحبس إذا كان على معينين ونحوهم فإن الناظر عليهم لا يقسم من غلته إلا الغلة التي مضى زمنها فإذا أجر الدار أو الأرض مدة فلا يفرق الأجرة إلا بعد مضى المدة سواء قبضت الأجرة من المستأجر بعد تمام المدة أو عجلها المستأجر .

قوله : [وأهل العيال] : ظاهره وإن لم يكن ذا حاجة وهو كذلك لأنه مظنة الاحتياج .

قوله : [في غلة] : أى إن كان المقصود من الوقف نفريق الغلة عليهم .

(وَسُكِّنَتْ) متعلق بـفُضِّلَ (بِالنَّظَرِ) أى بالاجتهاد مما يقتضيه الحال (إِلَّا أَنْ يُعَيَّنَهُمْ) كفلان وفلان فلا تفضيل .

• (وَلَا يُخْرِجُ سَاكِنٌ) : بوقف سكن بوصف استحقيقه أو فضل بالسكنى لحاجته كان الوقف معقياً أم لا (لغيره) ممن طرأ عليه (وإن استغنى) الأول إذا كان الوقف على محصور كبنى فلان (إلا اشترط) من الواقف كأن يقول : ما دام فقيراً أو محتاجاً ، ومثله العرف والقرينة لقول ابن رشد : من حبس على الفقراء لفرهم فسكن فقير أخرج إن استغنى (أو سقّر انقطاع أو سقّر بعيده) فيسقط حقه من السكنى . والبعيد ما يحمل صاحبه على عدم العود ؛ فإن جهل حال سفره حمل على سفر العود ما لم تظهر قرينة على خلافه .

(وإن بنى مُحْبِسٌ عليه) . بناء في الوقف (أو غرس) فيه شجراً (فإن مات ولم يُبَيِّنْ) أنه وقف أو ملك (فوقف) ولا شيء فيه لوارثه ، وإن بين أنه ملك

وقوله : [وسكنى] : أى إن كان المقصود سكناهم .

قوله : [مما يقتضيه الحال] : أى فتارة يكون التفصيل في السكنى بالتخصيص أو بالزيادة . وكذا الغلة إن قبلت الاشتراك كان التفصيل بالزيادة وإلا فبالتخصيص ، وما ذكره المصنف من تفصيل ذى الحاجة والعيال هو قول سحنون ومحمد بن المواز ، وصرح ابن رشد بمشهوريته .

قوله : [ولا يخرج ساكن] : إلخ : مثل السكنى في ذلك الغلة .

قوله : [إذا كان الوقف على محصور] : أى وأما الوقف على الفقراء أو طلبة العلم أو الشباب أو الأحداث فإن من زال وصفه بعد سكناه يخرج لأنه علق بوصف وقد زال فيزول الاستحقاق بزواله .. وهذا ما يفيد كلام ابن رشد الآتى .

قوله : [فوقف] : استشكل ذلك بأنه لم يحر عن واقفه قبل حصول المانع ، ويحجب بتبعيته لما بنى فيه فأعطى حكمه فهو محوز بحوز الأصل .

والحاصل : أن البانى في الوقف إما محبس عليه أو أجنبي ، وفي كل إما أن يبين قبل موته أن ما بناه ملك أو وقف أو لم يبين شيئاً ، فلن يبين قبل موته أنه وقف كان وقفاً وإن بين أنه ملك كان له أو لوارثه كما قال الشارح ، وإن له لم يبين كان وقفاً إن كان ذلك البانى محبساً عليه وله أو لوارثه إن كان أجنبياً . فالخلاف بين المحبس عليه والأجنبي

فهو لوارثه فيؤمر بنقصه أو بأخذ قيمته منقوضا بعد إسقاط كلفة لم يتولها كالأجنبي .
وهذا إذا كان الوقف لا يحتاج لما بناه . ولا كان وقفاً ورفى له ما صرفه من غلته ؛
كالناظر إذا بنى أو أصلح ، فإن لم يكن له غلة فلا شيء له .

عند علم البيان فقط .

قوله : [فيؤمر بنقصه] : بفتح النون أو هدمه وأخذ أنقاضه .

قوله : [ورفى له ما صرفه] : أى جميع ما صرفه .

قوله : [فلا شيء له] : أى ويعد متبرعاً .

باب

فى الهبة والصدقة وأحكامها

● والهبة من التبرعات المنذوبة كالصدقة لما فيها من المحبة وتأليف القلوب ، وهذا إن صح القصد .

(الهبَة) : بالمعنى المصدرى : وهو فعل العبد (تملكُ مَنْ له التَّبرُّعُ) من

باب :

المناسبة بينها وبين الوقف ظاهرة وهى المعروف والخير ونفى العوضية ، وأما هبة الثواب فكالبيع ولذا ذكرها آخر الباب كالتبع ، وهى فى اللغة مصدر . قال أهل اللغة : يقال وهبت له وهباً بإسكان الهاء وفتحها وهبة . والاسم الموهب بفتح الميم وسكون الواو وكسر الهاء ، والموهبة والاتهاب قبول الهبة ، والاستيهاب سؤال الهبة وتواهب القوم إذا وهب بعضهم لبعض ، ووهبته كذا لغة قليلة والكثير تعديته باللام ورجل وهَّاب وهَّابة ، أى كثير الهبة لأمواله .

قوله : [المنذوبة] إلخ : أى كما نص عليه اللخمي وابن رشد ، وحكى ابن راشد عليه الإجماع . قال (بن) وقد قيل لا ثواب فيها ومن لازم المنذوب أنه يثاب عليه ، والظاهر أن المهدي إذا قصد الرياء والملح فلا ثواب له ، وإن قصد التودد للمعطى غافلاً عن حديث : « تهادوا تحابوا » . فكلناك وإن استحضر ذلك فإنه يثاب قاله بعض الشيوخ (١ هـ) ويؤيد ذلك قول الشارح ، وهذا إن صح القصد لأن معنى صحة القصد مطابقته للوجه الشرعى .

قوله : [بالمعنى المصدرى] : إنما قال ذلك لأجل الإخبار عنه بقوله تملك إذ هو فعل وهو صفة المملك الذى هو الواهب ليحترز بذلك من الهبة بمعنى الشيء الموهوب ، إذ لا يصح الإخبار عنه بتمليك ويصح أن يراد هنا المعنى الأسمى ، ويقدر مضاف فى الخبر فيقال الهبة ذات تملك فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارفع ارتفاعه .

قوله : [من له التبرع] : أى من له أن يتبرع بالذات الموهوبة فى غير هبة ،

إضافة المصدر لفاعله (ذاتاً) خرج تملك المنفعة كالإجارة والإعارة والوقف والعمرى وإخدام الرقيق (تُسْقَلُ شَرْعاً) خرج به ما لا يقبله شرعاً كأم الولد والمكاتب (بلا عيوض) خرج به البيع ومنه هبة الثواب (لأهل) : أى مستحق : خرج الحربى ونحو المصحف والعبد والمسلم لذى (بصيغة) صريحة (أو ما يتدُلُّ) على التملك ، وإن معاطاة ، إن كان لذات المعطى فقط .

(و) التملك (لثواب الآخرة) ولو مع قصد المعطى أيضاً (صدقة) ؛ فلم أن فى الكلام تقديراً قبل قوله : « ولثواب الآخرة » دل عليه العطف .

وخرج بقوله : « من له التبرع » الصبى ، والمجنون ، والرقيق ، والسفيه ومن أحاط الدين بماله . والسكران ، وكذا المريض . والزوجة فيما زاد على ثلثهما . إلا أن هبتهما فيما زاد على الثلث صريحة موقوفة على الوارث والزوج ، فكذا من أحاط الدين بماله ، فإنها موقوفة على رب الدين — بخلاف المجنون والسفيه والصغير فباطلة — كالمرتد .

وإنما قدرنا ذلك لثلاث يلزم شرط الشيء فى نفسه كأنه قال ممن له التبرع بالهبة وقفاً أو صدقة أى أن من له ذلك فله أن يهب تلك الذات ومن لا فلا .

قوله : [كالإجارة] إلخ : أى وكالنكاح والطلاق والوكالة . فإنه ليس فى شيء من ذلك تملك ذات .

قوله : [كأم الولد والمكاتب] : أى فلا يصح تملك ذاتهما للغير .

قوله : [خرج الحربى] : أى فلا تصح له الهبة بأى شيء من الأموال ما دام حربياً لأنه لا يجوز نفعه ولا التودد معه .

قوله : [لذى] : قيد فى المصحف والعبد المسلم ، وأما هبة غير المصحف

والعبد المسلم لذى فجائزة . والمراد بالذى ما عدا الحربى .

قوله : [بصيغة] إلخ : متعلق بتمليك والباء بمعنى مع أى تملك مصاحب لصيغة .

قوله : [فعلم أن فى الكلام تقديراً] : أى وهو قوله إن كان لذات المعطى فقط .

قوله : [دل عليه العطف] : أى لأن العاطف لا بد له من شيء يعطف عليه

ولم يوجد فى الكلام صريحاً .

قوله : [بخلاف المجنون والسفيه] إلخ : إنما كانت باطلة فى المجنون والسفيه

والصغير ؛ لأن الشأن فى فعلهم علم المصلحة بخلاف المريض والزوجة والغريم ،

• وعلم من تعريف الهبة كالصدقة أن أركانها أربعة : واهب ، وموهوب ، وموهوب له ، وصيغة .

وأنَّ شَرَطَ الأول : أن يكون أهلاً للتبرع .

وأن شرط الثاني : أن يكون مملوكاً للواهب .

وأن شرط الثالث : أن يكون أهلاً لأن يملك ما وهب له . وقد تقلمت الإشارة لذلك .

فتى وجدت الشروط صحت الهبة .

• (وإنْ كَانَتْ مَجْهُولَةً) جنساً أو قدراً حيث حصل القبول كوهبتك بما في يدي أو بيتي أو هذه الدنانير (أو كَلْباً) لصيد أو حراسة وإن كان لا يصح بيعه

فإن الحاجر لحق غيرهم لالعدم المصلحة، وأما بطلانها في المرتد فلزوال ملكه حال الردة .

قوله : [كالصدقة] : أى كما علم من تعريف الصدقة لأن التعريف جامع لهما ، وإنما التغاير بقصد ثواب الآخرة وقصد وجه المعطى .

قوله : [واهب] إلخ : أى ويقال في الصدقة متصدق ومتصدق به ومتصدق عليه وصيغة .

قوله : [وإن شرط الأول] : أى وهو الواهب والمتصدق .

قوله : [أن يكون مملوكاً للواهب] : أى أو للمتصدق . فهبة الفضولى أو صدقته باطلة . بخلاف بيعه فإنه صحيح وإن كان غير لازم فيجوز للمشتري التصرف في المبيع قبل إمضاء المالك البيع ؛ لأن صحة العقد ترتب أثره عليه من جواز التصرف في المعقود عليه ؛ والفرق بين بيع الفضولى وهبته أن بيعه في نظير عوض يعود على المالك . بخلاف هبته وصدقته وكل ما ليس فيه معاوضة كعقده ووقفه فلا تصح هذه الأشياء ولو أجازها المالك كما تقدم في باب الوقف .

قوله : [وقد تقلمت الإشارة لذلك] : أى في شرح قوله لأهل .

قوله : [وإن كانت مجهولة] : دخل فيه المكاتب بتقدير عجزه وهبة ملك غيره بتقدير ملكه .

قوله : [أو كلباً لصيد] : أى وأما الكلب غير المأذون في اتخاذه فلا تصح هبته ولا يبيعه لكونه غير مملوك شرعاً .

(وَأَيْقًا وَدَيْتًا) فتصح هبته لمن هو عليه ولغيره .
 • (وهو) : أى الدين ، أى : هبته (إبراءً إِنَّ وَهَبَ لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ) ، فلا بد من القبول لأن الإبراء يحتاج للقبول (وَلَا) يهبه لمن هو عليه بل لغيره (فَكَتَرَهْنِيهِ) أى فهو كرهن الدين يتعين فيه الإشهاد ، وكذا دفع الوثيقة للموهوب له . وقيل : دفع الوثيقة شرط كمال لا صحة ، كالجمع بين من عليه الدين وبين الموهوب له . وإنما شرط فيه ذلك ليكون كالحوز .

قوله : [وَأَيْقًا] : أى فتصح هبته وإن لم يصح بيعه .
 قوله : [فلا بد من القبول] : أى بناء على أنه نقل للملك .
 وحاصله : أنه اختلف فى الإبراء ، فقيل إنه نقل للملك فيكون من قبيل الهبة وهو الراجح ، وقيل إنه إسقاط للحق . فعلى الأول يحتاج لقبول ، وعلى الثانى فلا يحتاج له كالطلاق والعتق فإنهما من قبيل الإسقاط فلا تحتاج المرأة لقبول فض العصمة ولا العبد لقبول الحرية . واعلم أن ظاهر المذهب جواز تأخير القبول عن الإيجاب كما قال القرافى وهو صريح نقل ابن عرفة ونصه ابن عتاب ومن سكت عن قبول صلته زماناً فله قبلها بعد ذلك ، فإن طلب غلتها حلف ما سكت تاركاً لها وأخذ الغلة .

قوله : [أى فهو كرهن الدين] إلخ : صورة رهن الدين أن يشتري سلعة من زيد بعشرة لأجل ويرهن المشتري عليها دينه الذى على خالد فيجوز أن أشهد على الرهنية وجمع بين البائع ومن عليه الدين ودفع للبائع ذكر الدين ، واعلم أنه إذا وهبه الدين وقام بملك الدين شاهد واحد حلف الموهوب له لا الواهب لأن الشخص لا يحلف ليستحق غيره ، وأما إن دفع المدين الدين للواهب بعد العلم بالهبة ضمن ويؤخذ من قوله فكرهته صحة التصرف فى الوظائف وهو أن يتجهد لإنسان مال معلوم من وظيفة أو جامكية فينزل عنها لغيره إن كان ذلك التزول من غير مقابلة شيء بل هبة . أما إن كان فى مقابلة شيء يؤخذ فإن سلم من الربا جاز ولا منع .
 قوله : [كالجمع بين من عليه الدين] : اعلم أن فى دفع ذكر الحق والجمع بين الموهوب له ومن عليه الحق قولان فى كل قيل شرط صحة ، وقيل شرط كمال والمعتمد فى الأول أنه شرط صحة ، وفى الثانى شرط كمال كما يؤخذ من (بن) .

• (وَبَطَلَتْ) : الهبة (بمائع) : أى بمحصله (قبل الحوز) : أى قبل حوزها من واهبها وإن بغير إذنه .

ويبين المانع بقوله : (مِنْ إِحَاطَةِ دَيْنٍ) : بالواهب (أو جنون) له (أو مرض اتصال) : أى كل من الجنون والمرض (بموت) : أى الواهب (أو موت) للواهب قبل الحوز ، وهو معطوف على «إحاطة دين» (وإن) مات الواهب (قبل إيصاليها) للموهوب له (إن استصحبها) : أى الواهب معه في سفر (أو أرسلها له) : فلإنها تبطل ، وترجع ميراثاً إذا مات الواهب قبل إيصاليها له — كان الموهوب له معيناً أم لا .

وشبهة في البطلان قوله :

• تنبيه : يصبح هبة الرهن لأجنبي حيث لم يقبضه المرتهن من الراهن إن كان الراهن موسراً ، أو رضى المرتهن وإنما أبطلت الهبة من الرهن مع تأخرها عنه لأننا أو أبطلناها لنذهب الحق فيها جملة . بخلاف الرهن إذا أبطلناه لم يبطل حق المرتهن .

قوله : [وإن بغير إذنه] : مبالغة في الحوز المانع للبطلان ، وتقريره هذا إذا كان الحوز المانع للبطلان بإذن الواهب ، بل وإن بغير إذنه ولذلك يجبر الواهب على تمكين الموهوب له من الشيء الموهوب لأن الهبة تملك بالقبول على المشهور فله طلبها منه حيث امتنع ولو عند الحاكم ليجبره على تمكين الموهوب له منها . قال ابن عبد السلام : القبول والحيازة معتبران إلا أن القبول ركن والحيازة شرط كذا في الأصل .

قوله : [بالواهب] : أى بماله ولو كانت الإحاطة بعد عقدها فالمراد ثبوت دين محيط على الواهب كان سابقاً على الهبة أو لاحقاً .

قوله : [أو موت للواهب قبل الحوز] : أى فهو مبطل للهبة وإن لم يكن عليه دين لانتقال المال لغيره ، وهذا معلوم بالأولى من الجنون والمرض المتصاين بالموت ، وإنما أتى به لأجل المبالغة بعد بقوله وإن قبل إيصاليها الخ .

قوله : [إذا مات الواهب] : الخ : الأوضح حذف ذلك ويعقب قوله وترجع ميراثاً بقوله كان الموهوب له معيناً أم لا . فهذه أربع صور وفي كل أشهد أم لا فهذه ثمان كلها باطلة ويضم لتلك الثمان الباطلة .

(كموت المرسل إليه المعين) قبل إيصالها له من ربها أو رسوله فتبطل (إن لم يشهد) الواهب حين الاستصحاب أو الإرسال (أنها له) : أى لفلان ، (وإلا) بأن أشهد أنها له (فلا) تبطل . ويستحقها وارثه كما إذا لم تكن الهبة معينة له . بل حملها أو أرسلها له ولعياله فلا تبطل بموته .

• (و) بطلت (بهبة) من واهبها (لثاني) : أى لشخص ثان غير الأول (وحاز) الثاني قبل الأول ؛ فتكون الثاني لتقوى جانبه بالحيازة . ولا قيمة على الواهب

قوله : [كموت المرسل إليه المعين إن لم يشهد] : وتحتة صورتان وهما استصحاب أو أرسل .

قوله : [كموت المرسل إليه] : حاصل تلك الصور أن الواهب إما أن يستصحب الهدية معه أو يرسلها مع رسول ، وفى كل إما أن يقصد بالهبة عين الموهوب له أم لا ، وفى كل إما أن يموت الواهب أو الموهوب له قبل قبض الهبة فهذه ثمان ، وفى كل إما أن يشهد حين الاستصحاب أو الإرسال أنها لفلان أم لا فهذه ست عشرة صورة البطلان فى عشرة منها والصحة فى ستة تؤخذ من المتن والشرح .

قوله : [وبطلت بهبة من واهبها لثاني] : أى ويقضى بها للثاني حيث حاز ولو كان الواهب حيًّا لم يرقم به مانع من موانع الهبة عند أشهب وهو أحد قولى ابن القاسم ، وقال فى المدونة : الأول أحق بها إن كان الواهب حيًّا وهو مقابل للمشهور . وشمل كلام المصنف هبة الدين لغير من هو عليه ثم هبته لمن هو عليه قبل قبض الأول المصور بالإشهاد ، ودفع ذكر الحق إن كان على أحد القولين وشمل أيضًا طلاق امرأة على براءتها من مؤخر صداقها ثم تبين أنها وهبته قبل ذلك ففيه التفصيل المذكور ، فإن كانت أشهدت أنها وهبته لأجنبي ودفعت له ذكر الصداق طالقًا بائنًا ولزم الزوج دفع مؤخره للموهوب له المذكور ، وإن كانت لم تشهد ولم تدفع الذكر للأجنبي فإن الزوج يسقط عنه المؤخر ببراءتها له منه ويطلق عليه ولا يشمل كلام المتن ما إذا وهب للثاني المنفعة فقط بإعارة أو إخداع ، وحازه المستعير أو الخدم بعد أن وهب أولاً ذاته ومنفعته لشخص ، فإن الحق للموهوب له أولاً فى المنفعة والذات دون الثاني لما سيأتى من أن حوز المستعير والخدم حوز للموهوب له .

للأول ولو جدّ في الطلب على المشهور .
(أو تَدْبِيرٍ) لما وهبه قبل الحوز (أو استيلادٍ) لأمة وهبها قبل الحوز،
فتبطل المبة . وأولى : العتق والكتابة . والمراد بالاستيلاد : حملها من سيدها الواهب
بخلاف مجرد الوطاء فلا يبطلها .

(ولا قيمة) على الواهب للموهوب له في الفروع الثلاثة .
• (لا) تبطل المبة (ببيع) من واهبها (قبل علم الموهوب له) بالمبة .
وكذا بعد علمه ولم يفرط في حوزها . وإذا لم تبطل خیر الموهوب له في رد البيع وفي
إجازته وأخذ الثمن .

(ولا) — بأن باعها واهبها بعد علم الموهوب له : أى وفرط في حوزها — مضى
البيع . وإذا مضى (فله) : أى للموهوب له (الثمن) وقيل : الثمن للواهب .
(ولا تُقبَلُ دعوى مودَعٍ) بفتح الدال المهملة (وُهِبَ له) ما أودع عنده
فحصل للواهب مانع من موت أو غيره (أنه قبيل) المبة (قبيلته) : أى
قبل حصول المانع . ولا بد من بينة تشهد له بالقبول قبله .
وحاصل المسألة : أن الواهب إذا وهب وديعة لمن هي عنده ، فإن علم وقبيل

قوله : [على المشهور] : قد علمت مقابله .
قوله : [بخلاف مجرد الوطاء] : أى الوطاء المجرد من الإيلاد فلا يفيت ، ومثل
المبة فيما ذكر الوصية فإذا أوصى بأتمه لشخص ثم وطئها فإن حملت منه بطلت الوصية
ولأفلا : هذا هو الصواب .
قوله : [ولا قيمة على الواهب] إلخ : اعلم أنهم راعوا في هذه الفروع الثلاثة
القول بأن المبة لا تلزم بمجرد القول مع تشوف الشارع للحرية وتقوى الثاني بالقبض
فلذا قيل بطلان المبة فيها وعلم القيمة للموهوب له على الواهب .
قوله : [لم يفرط في حوزها] : أى بأن جد في طلبها .
قوله : [في رد البيع] : أى وبأخذ الشيء الموهوب .
قوله : [أى للموهوب له الثمن] : أى وهو قول مطرف وهو الراجح .
قوله : [وقيل الثمن للواهب] : هو قول أشهب وهو ضعيف وكل من القولين
روى عن الإمام .

قَبْلَ مَوْتِ الْوَاهِبِ صَحَّتْ اتِّفَاقًا ، وَإِنْ قَبِلَ بَعْدَ مَوْتِهِ بَطَلَتْ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ . وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَتَّى مَاتَ بَطَلَتْ اتِّفَاقًا . فَإِنْ ادَّعَى الْقَبُولَ قَبْلَهُ فَعَلَيْهِ الْبَيَانُ ، وَمِثْلُ الْوَدِيعَةِ الدِّينِ ؛ فَإِنْ وَهَبَهَا لِغَيْرٍ مِنْ هِيَ فِي يَدِهِ لَمْ يَحْزَ حَتَّى مَاتَ بَطَلَتْ فِي الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ . (وَصَحَّ الْقَبُولُ) بَعْدَ الْمَانِعِ (إِنْ) كَانَ (قَبَضَ لَيْتَرَوَى) فِي أَمْرِهِ هَلْ يَقْبَلُ أَوْ لَا ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ الْقَبُولُ بَعْدَ الْمَوْتِ بِخِلَافِ الَّذِي قَبِلَهَا عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ ؛ لِأَنَّهُ فِي الَّذِي قَبِلَهَا اسْتَمَرَ عَلَى قَبْضِ الْوَدِيعَةِ الْأَصْلِيِّ فِي هَذِهِ حَصَلَ مِنْهُ لِمَنْشَاءِ قَبْضٍ بَعْدَ الْهَبَةِ وَهُوَ أَقْوَى (كَأَنَّ جَدَّ) الْمُوْهَبِ لَهُ (فِيهِ) : أَيْ فِي الْحُوزِ أَيْ قَبْضِ الْهَبَةِ مِنَ الْوَاهِبِ وَالْوَاهِبُ يَسُوِّفُ بِهِ حَتَّى مَاتَ (أَوْ) جَدَّ (فِي تَرْكِهٍ شَاهِدِهِ) حَيْثُ أَنْكَرَ الْوَاهِبُ الْهَبَةَ فَأَقَامَ الْمُوْهَبُ لَهُ بَيِّنَةً عَلَيْهَا فَاحْتِاجَتْ لِتَرْكِهٍ فَجَدَّ فِي تَرْكِهَتِهَا (فَاتَ) الْوَاهِبُ قَبْلَ التَّرْكِهَةِ فَتَصَحَّ الْهَبَةُ وَيَأْخُذُهَا الْمُوْهَبُ لَهُ بَعْدَ التَّرْكِهَةِ لِتَنْزِيلِ الْجَدِّ الْمَذْكُورِ مِثْلَةَ الْحُوزِ . فَالْمُرَادُ بِالشَّاهِدِ الْجَنَسِ .

• (و) صَحَّ (حُوزُ مُسْخَدَمٍ) لِعَبْدٍ مُسْخَدَمٍ بِالْفَتْحِ . (و) حُوزَ (مُسْتَعِيرٍ) لِعَبْدٍ (أَوْ غَيْرِهِ) (و) حُوزَ (مُودَعٍ) بِالْفَتْحِ : أَيْ أَنْ مَنْ أَخْدَمَ عَبْدَهُ لِشَخْصٍ أَوْ أَعَارَهُ أَوْ أَدَعَ شَيْئًا عِنْدَ شَخْصٍ ، ثُمَّ وَهَبَهُ لِشَخْصٍ آخَرَ ، فَاتَ الْوَاهِبُ قَبْلَ مَضِيِّ مَدَّةِ الْإِخْدَامِ أَوْ الْإِعَارَةِ أَوْ قَبْلَ أَخْذِ الْوَدِيعَةِ مِنَ الْمُوْدَعِ ، فَإِنْ حَيَاةَ مِنْ ذَكَرَ صَحِيحَةٌ . وَلِلْمُوْهَبِ لَهُ أَخْذُ الْهَبَةِ ، وَلَا كَلَامَ لَوَارِثِ الْوَاهِبِ بِأَنَّ الْمَانِعَ حَصَلَ

قوله : [بطلت عند ابن القاسم] : أى وصحت عند أشهب .

قوله : [بطلت اتفاقاً] : أى إلا على القول بأن الهبة لا تفتقر لقبول .

قوله : [ومثل الوديعة الدين] : أى وكلها العارية .

قوله : [فإن وهبها لغير من هي في يده] إلخ : مفهوم قوله لمن هي عنده والصواب أن يقول فإن وهبها لغير من هي في يده فسيأتى ويختلف قوله ولم يحز إلخ .
قوله : [في الأقسام الثلاثة] : أى وهى ما إذا علم وقبل قبل موته ، أو علم قبل موته وقبل بعد أو لم يعلم ولم يقبل إلا بعد موته .

قوله : [فالمراد بالشاهد الجنس] : أى المتحقق في المتعدد .

قوله : [فإن حيازة من ذكر صحيحة] : أى لأن كلا من المخدم والمستعير حائز لنفسه ، وحوزه لنفسه مخرج من حوز الواهب فللنك صبح حوزهما ولو لم يعلما بالهبة

قبل حوز الموهوب له ؛ لأن حوز من ذكر صحيح شرعاً إذا علموا بأن ما تحت أيديهم وهبه ربه لزيد ، بل (ولو لم يعلموا) على المعتمد . قال في المدونة : وأما العبد المخدم والمعار إلى أجل فقبضُ المخدم والمستعير له قبضُ للموهوب ، وهو من رأس المال إن مات الواهب قبل ذلك (انتهى) . والنقل عن ابن رشد وغيره : أنه لا يشترط علم الأولين بذلك ولا رضاهما وقيد الشيخ المودع بالعلم . وهو قول ابن القاسم ورجحه اللخمي وغيره . ولكن اعتمد بعضهم صحة حوز الثلاثة ولو لم يعلموا بالهبة .

• (لا) يصبح حوز (غاصب) لشيء وهبه ربه لغير غاصبه ، لأن الغاصب لم يقبض للموهوب له ، بل قبض لنفسه فلا يكون قبضه حوزاً إلا إذا كان الموهوب له غائباً وأمره ربه أى يحوزه له فإنه يصبح كما قاله أبو الحسن أخذاً له من المدونة . فقول العلامة الخرشى قوله : ولا أمره به ، يقتضى أنه لو أمره به لخاز الخ محمول عند أبي الحسن عن الغائب لا الحاضر الرشيد ؛ فلا يصبح حوز غاصب له ولو أمرد ربه بالحوز والله أعلم .

اتفاقاً ، وألحق بهما المودع على المعتمد : ومحل صحة حوز من ذكر إذا أشهد الواهب على الهبة كما قال ابن شاس وإلا فلا كما يفيد (بن) .

قوله : [إذا علموا] : بيان لما قبل المبالغة في المصنف .

قوله : [الأولين] : أى المخدم والمستعير .

قوله : [وقيد الشيخ المودع بالعلم] : إنما قيد بالعلم لأن حوزه لم يكن لنفسه ، بل للواهب وهذا هو الفرق بين الأولين ، والثالث فالمخدم والمستعير لما كان حوزهما لأنفسهما صح حوزهما مطلقاً ولو لم يرضيا بذلك .

والحاصل : أن حوز المخدم والمستعير للموهوب له صحيح مطلقاً علماً بالهبة أم لا ، تقسم الإخدام والإعارة على الهبة بقليل أو بكثير رضياً بالحوز أم لا بشرط أن يشهد الواهب على الهبة ، وألحق بهما المودع على المعتمد .

قوله : [لا يصبح حوز غاصب] : أى على المشهور وهو مذهب ابن القاسم في المدونة .

قوله : [لم يقبض للموهوب له] : لا شك أن هذا التعليل جار في المخدم والمستعير مع أن حوزهما صحيح فعمل المناسب في التعليل أن يقول لأن هذا قابض لنفسه بغير إذن الواهب فقبضه كلاً قبض .

قوله : [فقول العلامة الخرشى قوله ولا أمره] الخ : أى قول مالك في المدونة

(و) لا حوز (مُرْتَبِهَيْنِ) : بالكسر . فإذا وهب رب الرهن ما رهنه لغير المرتهن فلا يكون حوز المرتهن حوزاً للموهوب له . فإذا مات الواهب قبل قبض الموهوب له رجع الرهن للوارث إن شاء افتكه وإن شاء تركه للمرتهن في الدين .

(و) لا يصح حوز (مستأجرٍ) : بالكسر : أى أن من أجر شيئاً لشخص بأجر معلوم ، ثم وهبه لغيره لم يكن حوز المستأجر حوزاً للموهوب له (إلا أن يَهَبَ) الواهب (الأجرة) أيضاً للموهوب له (قبل قبضه) من المستأجر ، فحينئذ يكون حوز المستأجر حوزاً للموهوب له ، لحوْلان يده في الشيء الموهوب بقبض أجرته بخلاف هبتها بعد قبضها فإنه لا يفيد لأنها صارت مالا مستقلاً من ماله .

(و) لا يصح حوز الموهوب له السابق (إذا رجعت) الهبة (لواهبها بَعْدَهُ) : أى بعد الحوز (قبل سَنَةِ) : وهو مراد الشيخ بالقرب^(١) (بإيجاز) متعلق بـ «رجعت» أى : رجعت لواهبها بسبب إيجار لها من الموهوب له (أو لإرفاق) : كإعارة أو إخداع أو عُمُزَى فأت الواهب وهى تحت يده ؛ فيبطل الحوز الأول ،

لأن الحرثى قال نقلاً عن المدونة . قال مالك : لأن الغاصب لم يقبض للموهوب ولا أمره الواهب بملك ثم قال قوله ولا أمره إلخ .

قوله : [ولا حوز مرتهن] إلخ : إن قلت المرتهن قادر على رد الرهن وإبقاء دينه بلا رهن فكان مقتضاه أن حوزة يكفى . أجب بأن المرتهن وإن كان قادراً على رد الرهن كما أن المستعير قادر على رد العارية إلا أن المرتهن إنما قبض للتوثق لنفسه . بخلاف المستعير فإنه وإن قبض لنفسه لكن لا لتوثق هكذا أجاب محشى الأصل .

قوله : [ولا يصح حوز مستأجر] : قال في الأصل والفرق بين المستأجر والمستعير أن الإجارة في نظير معاوضة مالية فهى لازمة للمستأجر ليس له الرجوع عنها . بخلاف العارية فليست لازمة للمستعير فله الرجوع عنها فلذا كان حوزة حوزاً للموهوب له وأيضاً يد المؤجر جائلة في الشيء المستأجر بقبض أجرته ، ولذا لو وهب الأجرة للموهوب له قبل قبضها من المستأجر صح حوز المستأجر لعلم جولان يد الواهب (أ) .

قوله : [ولا يصح حوز الموهوب له السابق] إلخ : ظاهره سواء كان للهبة غلة . أم لا وهو الصواب ، وتقييد المواق له بما إذا كان له غلة رده (ر) كما يفيله (بن) .

(١) أى تفسيراً لكلمة بالقرب الواردة في متن خليل .

بمعنى أنه لم يتم : فإذا لم يحصل مانع فللموهوب له أخذها منه بعد الإرفاق قهراً عنه ليم الحوز الأول . ومفهوم « قبل سنة » أنها لو رجعت له بعد سنة أنه لا يضر في الحوز الأول ، وهو كذلك ، ومفهوم قوله : « يلجأ » أو إرفاق : أنه لو رجعت له بنصب أو سرقة أو نحو ذلك أنه لا يضر أيضاً . وهو كذلك . وهو معنى قول الشيخ : « بخلاف سنة أو رجوع مخفياً أو ضعيفاً فأت » .

(و) صح (حَوَزٌ وَاهِبٌ) شيئاً وهبه (لمحجوره) من صغير أو سفيه أو مجنون كان وليه الواهب أباً أو غيره ؛ لأنه هو الذى يجوز له .

• وهذا (إنْ أَشْهَدَ) الواهب لمحجوره أنه وهبه كذا : فالإشهاد قائم مقام الحوز في غير المحجور . فهذا القيد لا بد منه . ولا يشترط معاينة المحجور لها ولا صرف الغلة له على أحد القولين . والثاني : أنه لا بد من صرف الغلة في مصالحه كما في الوقف فإن صرفها الولي على نفسه بطلت ورُجِّعَ . وبعضهم رجح الأول . (إلا) إذا وهب

قوله : [أنه لا يضر في الحوز الأول] : ما ذكره من علم الضرر في رجوعها بعد سنة مقيد بما إذا كانت المبة لغير محجوره وأما لمحجوره فتبطل برجوعها للواهب مطلقاً كما قال ابن المواز . واختاره ابن رشد وطريقة غيره أن المحجور وغيره سواء في عدم البطالان في الرجوع بعد عام وعلى هذه الطريقة عول المتيطي وبها أفتى ابن لب وجرى العمل انظر المواق (١ هـ بن) . ومثل المبة الصلقة في التفصيل في رجوعها ، وهذا بخلاف الرهن فإنه يبطل برجوعه للرهن ولو بعد سنة من حوزة ، وأما الوقف إن كان له غلة فكالمبة في التفصيل . فإن لم يكن له غلة كالكتب فإنه لا يبطل وقف ما عاد له بعد صرفه وقد مر ذلك .

قوله : [ولا يشترط معاينة المحجور لها] : أى للحيازة المفهومة من الحوز ولا يشترط معاينة الشهود لها أيضاً . فتى قال الولي للشهود اشهدوا أنى وهبت الشيء الفلاني لمحجورى كفى سواء أحضر لهم أم لا .

قوله : [ورجح] : المرجح له ابن سلمون .

وقوله : [وبعضهم رجح الأول] : أى وهو المعتمد الذى جرى به العمل ، والفرق بين ما هنا وبين الوقف حيث اشترط في الوقف صرف الغلة قولاً واحداً أن الوقف باق على ملك الواقف ، والخارج عن ملكه إنما هو الغلة فلذلك اشترط صرفها قولاً واحداً .

لمحجوره (مالا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ) : كالدراهم وسائر المثليات من مكيل أو معلود أو موزون ونحو جواهر، فلا تصح حيازته لمحجوره ولا بد من إخراجة عن حوزة قبل المانع ولا بطلت ورجعت ميراثاً، ولو ختم عليها مع بقائها عنده ولا يكفي فيه الإشهاد كما في الذي يعرف بعينه ، لأن ما يعرف بعينه كأنه مع الإشهاد خرج من يده بخلاف ما لا يعرف .

(أو) إلا إذا وهب لمحجوره (دار سكنته) : فلا تصح حيازتها لمحجوره ؛ وتبطل إذا استمر ساكنها بها حتى مات الواهب . ويكفي إخلاؤها من شواغله ومعاينة البيئة لذلك ؛ ولو بقيت بعد ذلك تحت يده ، كما في النقل . بخلاف ما لا يعرف فلا بد من إخراجة عن يده كما تقدم (إلا أن يسكن الواهب) (أقلتها . ويكفي إياه الأكثر) فتصح الهبة في الجميع ، وتكون كلها للمحجور بعد المانع ؛ لأن الأقل تابع للأكثر . ومثل دار السكنى غيرها كالثياب يلبسها ، والدواب تركب وكذا . لا يعرف بعينه ،

واعلم أن الولي إذا وهب لمحجوره فإنه يجوز له إلى أن يبلغ رشيداً فإذا بلغ رشيداً حاز لنفسه ، فإن لم يحز لنفسه بعد الرشد وحصل مانع للواهب بطلت . فإن جهل الحال ولم يدرك هل بلغ رشيداً أو سفيهاً والحال أن الواهب حصل له مانع والشئ الموهوب تحت يده فقولان المعتمد منهما حملة على السفه وحينئذ فتصح الهبة لما تقدم أن الرشد لا يثبت إلا ببيئة .

قوله : [ولا بد من إخراجة عن حوزة] : أي لا بد في صحة الهبة من إخراجة عند أجنبي قبل المانع ، سواء أخرجته غير محتوم عليه أو محتوماً عليه . خلافاً لظاهر (عب) من أنه يقتضي اشتراط الختم .

وقوله : [ويكفي إخلاؤها من شراغله] : حاصله أن دار السكنى لا بد فيها من إخلاء الولي لها من شواغله ومعاينة البيئة لتخليتها ، سواء أكرهاها أولاً . ومثلها أو وهبه شيئاً من ملبوسه . وأما غير دار السكنى والملبوس من كل ما يعرف بعينه فيكفي الإشهاد بالصدقة والهبة وإن لم تعين البيئة الحيازة فالإشهاد يغني عنها . وظاهر المصنف أن هذا التفصيل خاص بدار السكنى وليس كذلك ، بل هو جار في هبة الدار مطلقاً كما في (بن) .

إذا أخرج بعضه ؛ وأبقى البعض بيده ، فالأقل تابع للأكثر : وإن سكن النصف بطل النصف الذى سكن (فقط) وصح ما لم يسكن (و) إن سكن (الأكثر) ، وأكرى الأقل (بطلَ الجميع) : لأن الأقل تابع للأكثر كما تقدم . وتقدم أن مثل الدار غيرها ؛ فتحصل أن حيازة الولي لما وهبه لمحجوره صحيحة ، إلا فيما لا يعرف بعينه وإلا فى دار سكناه ، ما لم يتدخل عن الأكثر . فإنه يصح الجميع . وإن استعمل النصف بطل فقط . وإن استعمل الأكثر بطل الجميع حتى فيما تصح له حيازته . وإلا خرج عن اليد فيما لا يعرف ، كالاستعمال فى غيره فتدبر فى ذلك . قال المتيطى : فإن كانت الدار التى سكن تبعاً لما لم يسكن ، والثياب التى لبس تبعاً لما لم يلبس ، والناض الذى لم يخرج تبعاً لما أخرج من يده . وحازه الغير ، جاز ، وإلا لم يميز (انتهى) .

• (وجاز للأب) فقط لا الجدة (اعتصارها) : أى المبة أى أخذها (من ولده) قهراً عنه بلا عوض (مطلقاً) ذكراً أو أنثى ، صغيراً أو كبيراً ، فقيراً أو غنياً ، سفياً أو رشيداً ، حازها الولد أو لا . والحق عند المحققين أن الاعتصار يكون بكل

قوله : [فالأقل تابع للأكثر] : أى فيقال إذا كان البعض الذى خرج هو الأكثر صحت كلها وإلا بطلت كلها .

• تنبيه : تصح هبة أحد الزوجين للآخر متاعاً معيناً وإن لم ترفع يد الواهب عنه للضرورة حيث حصل الإشهاد فى غير دار السكنى ، وأما دار السكنى فإن كان الواهب الزوجة لزوجها صح وكفى الإشهاد ووضع يد الزوجة لا يضر لأن السكنى للرجل وهى تبع له . بخلاف العكس كما يؤخذ من خايل وشراحه .

قوله : [صحيحة] : أى مع الإشهاد .

قوله : [كالأستعمال] إلخ : أى فيجوز فيه التفصيل المتقدم .

وقوله : [قال المتيطى] إلخ : توضيح له .

قوله : [الذى] : حقه التى وقد يقال ذكر باعتبار الملبوس .

قوله : [والناض] : مراده ما لا يعرف بعينه من المثليات ، وإن كان الناض

فى الأصل معناه النقد .

قوله : [عند المحققين] : أى كما نقل (بن) عن ابن عرفة وابن رشد وليس فى قوله

لفظ يدل على استرجاع الهبة من ولده نه سواء كان بلفظ اعتصار أو غيره .
 (كأم) يجوز لها الاعتصار لكن إذا (وهبت) صغيراً (ذا أب) فأولى الكبير .
 لا يتيم فليس لها الاعتصار منه . ومحل كونها لها الاعتصار من ذى الأب : (ما لم
 يَتَيَّم) بعد الهبة ، فإن تيم فليس لها الاعتصار منه . لأن يَتَمُّه وفوت للاعتصار
 على المذهب . خلافاً للحنى . فالحاصل أن الأم لها اعتصار ما وهبت لولدها غير
 اليتيم لا من تيم ولو بعد الهبة .

(إلا فيما) وهب للولد و (أريد به الآخرة) : أى ثوابها لا مجرد ذات الولد .
 فلا اعتصار لهما ؛ لأنها صارت حيث كذا كالصدقة وكذا إذا أريد بها الصلة والحنان .
 (كصدقة) على ولد فلا اعتصار فيها (ما لم يَشْتَرِطْهُ) : أى اعتصار

صلى الله عليه وسلم : « لا يخل لأحد أن يهب هبة ثم يعود فيها إلا الولد » . ما يدل
 على شرط لفظ الاعتصار .

قوله : [لكن إذا وهبت صغيراً ذا أب] : أى فحل جواز اعتصار الأم من
 الصغير بشرطين إذا كان ذا أب حين الهبة ولم يتيم حين إرادة الاعتصار . وأما الكبير
 البالغ فلها الاعتصار مطلقاً كان ذا أب أم لا ؛ لأنه لا يتيم لفقد أبيه ولو جن
 أحد الأبوين بعد الهبة للولد هل لوليه الاعتصار أم لا قال فى حاشية الأصل والظاهر
 الأول لأن وليه بمترته .

قوله : [فالحاصل أن الأم] إلخ : حاصل فقه المسألة أن الأم إذا وهبت لولدها
 فإن كان وقت الهبة كبيراً كان لها الاعتصار كان للولد أب أم لا ، وإن كان صغيراً
 كان لها الاعتصار إن كان له أب ، عاقلاً كان الأب أو مجنوناً موسراً أو معسراً فإن تيم
 الصغير بعد الهبة فهل لها الاعتصار نظراً إلى حالة وقت الهبة وليس لها الاعتصار نظراً
 للحالة الراهنة قولان انعمد الثانى ، وإن كان الولد الصغير حين الهبة يتيم فليس لها
 الاعتصار قولاً واحداً ولو بعد بلوغه .

قوله : [وكذا إذا أريد بها الصلة والحنان] : أى لإرادة الصلة والحنان من الأب
 أو الأم تمنع من الاعتصار ، وأما الإشهاد على الهبة فلا يكون مانعاً من اعتصارها
 خلافاً لما فى الحرثى و (عب) قال (بن) وانظر من أين أتياه .

قوله : [كصدقة] : فيه أن ما أريد به ثواب الآخرة صدقة فى كلامه تشبيه

الصدقة أو الصلة . فإن اشترطه فله ذلك .

ثم ذكر موانع الاعتصار بقوله : (إِنْ لَمْ تَقُتْ) المبة عند الولد . فإن فانت - (لا بحالة سوق) - بل بزيادة أو نقص في ذاتها : فلا اعتصار . وأما حوالة الأسواق بغلو أو رخص فلا تمنع الاعتصار . قال ابن عرفة : تغيير الأسواق لغو (ولم يُنكح) الولد (أو يُدْأَيْنُ) بالبناء للمفعول فيهما فهو يضم ياء المضارعة وفتح الكاف (لها) : أى لأجلها : قيد فيهما على المعتمد . والمراد بالإتكاح العقد ، فتي عقد للذكر أو أنثى لأجل يسرها بالمبة . أو أعطى ديناً . أو اشترى شيئاً في ذمتها لذلك ، فلا اعتصار . لا لمجرد ذاتهما أو لأمر غير المبة . فللولد الاعتصار على المذهب .

الشيء بنفسه . وحاصل الجواب أنه شبه الصدقة التي وقعت بلفظها بالصدقة الواقعة بلفظ المبة .

قوله : [فإن اشترطه فله ذلك] : فإن قلت سنة الصدقة عدم الرجوع فيها فكان مقتضاه عدم العمل بالشرط . يقال وسنة الحبس عدم الرجوع فيه ، وإذا اشترط الحبس في نفس الحبس بيعه كان له شرطه .

قوله : [بزيادة أو نقص] : كما إذا كبر الصغير أو سمن المزيل أو هزل الكبير ومن باب أولى العتق أو التدبير .

قوله : [تغيير الأسواق لغو] : أى على المشهور لأن المبة وزيادة القيمة ونقصها لا تعلق له بها كتعلقها من موضع لآخر كما في الحرشي .

قوله : [قيد فيهما] : أى في المدائنة والإنكاح والتقيد بكونهما لأجلها هو الذي في الموطأ والرسالة وسماع عيسى .

قوله : [أو أعطى] : أى من ذكر وحقه الألف .

قوله : [لا لمجرد ذاتهما] : أى لا إن كان الإنكاح أو المدائنة لمجرد ذات الذكر والأنثى .

قوله : [أو لأمر غير المبة] إلخ : تحصل من كلامه أن المانع من اعتصار الأبوين قصد الأجنبية المدائنة أو عقد النكاح لأجل يسر الموهوب له بالمبة ، وأما قصد الولد وحده فلا يمنع ، وقيل يكنى في منع الاعتصار قصد الولد ذلك وعليه فقبض كلام المصنف بالبناء للفاعل .

(أو بِمَرَضٍ) الولد الموهوب له فلا اعتصار ، لتعلق حق ورثته بالهبة .
(كواهبٍ) : أى كمرضه الخوف ؛ فإنه مانع من الاعتصار ؛ لأن اعتصارها قد يكون لغيره (إلا أن يَهَبَ) الولد لولده (على هذه) : أى على حالة من هذه (الأحوال) كأن يكون الولد متزوجاً أو مديناً أو مريضاً أو يكون الولد مريضاً فله الاعتصار .

(أو يَرْوُلَ المرضُ) القائم بالواهب أو الموهوب له ، فله الاعتصار بخلاف زوال النكاح أو الدين . قال ابن القاسم : لأن المرض لم يعامله الناس عليه ، بخلاف النكاح والدين (انتهى) ، وهذا التعليل يقتضى أن زوال الفوات كزوال المرض .
• (وَكُرِهَ) لمن تصدق بصدقة (تَمْلِكُ صَدَقَةً) تصدق بها على غيره (بغير

قوله : [أو بمرض الولد الموهوب له] : أى مرضاً مخوفاً .
قوله : [إلا أن يهب الولد لولده على هذه] : استثناء منقطع لأن ما قبله كانت الهبة لغير مدين ومتزوج ومريض بخلاف المستثنى .
قوله : [لم يعامله الناس عليه] : أى بل هو أمر من عند الله فإذا زال عاد الاعتصار . بخلاف النكاح والدين فإن كلا منهما أمر عامله الناس بعد الهبة عليه فيستمرن على المعاملة لأجله لانتفاع بابها فيستمر على عدم الاعتصار .
قوله : [كروال المرض] : أى فى كونه يسوغ الاعتصار .

قوله : [وكره لمن تصدق] إلخ : ظاهره أنه يكره تنزيها وهو قول اللخمي وابن عبد السلام والتوضيح ، وقال الباجي وجماعة بالتحريم وارتضاه ابن عرفة لتشبيهه فى الحديث بأقبح شيء وهو عود الكلب فى قيئه . ولما أراد عمر بن الخطاب رضى الله عنه شراء فرس تصدق بها نياه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال له : « لا تشتره ولو أعطاكه بدينهم واحد فإن العائد فى صدقته كالكلب يعود فى قيئه » . وقول اللخمي إنه مثل بغير مكلف فلا يتعلق به حرمة شئ عليه ابن عرفة ، وقال إن القصد من التشبيه اللوم وزيادة التنفير وهو يدل على الحرمة (أهـ بن) ولا فرق فى كراهة تملك الصلقة بالوجه المذكور بين كونها واجبة كالزكاة والتندر أو مندوبة ولو تداولتها الأملاك ويستثنى من قوله وكره تملك صلقة الصدقة المسماة بالعارية لما تقدم فى قوله ، وجاز لمعرو وقائم مقامه اشتراء ثمرة أعراها إلخ ، والعمرى فى معين الحكام يجوز للمعمر أو

لأرث) : بل بشراء أو هبة أو صدقة ، وأما تملكها بالإرث فجبرى لا كراهة فيه ، وأما الهبة فلا كراهة في تملكها . وكما يكره تملك الذات يكره تملك المنفعة ؛ أى يكره الانتفاع بها كما أشار له بقوله : .

(و) كره (رُكُوبُهَا) : ولو تصدق بها على ولده : وأولى الحرث أو الطحن عليهما . (و) كره (انتفاع) لتصدق بها (بغلَّتْهَا) من ثمرة وابن وكراء . ويشمل ذلك القراءة فيها إن كانت كتاباً . (وَيُنْفِقُ) : أى يجوز أولد تصدق عليه والده بصدقة أن ينفق (على والد افتقر) أبا كان أو أما (منها) : أى من الصدقة التى تصدق بها على ولده لوجوب الإنفاق على الولد حيثئذ .

(وله) : أى للوالد المتصدق على ولده بعبد أو أمة (تقويمٌ جاريةٌ أو عبدٌ) تصدق به على ولده الصغير أو السفیه ولذا قال (لمحجوره) الصغير أو السفیه . وقوله : (للضرورة) متعلق بـ « جازاه المقدر أى : أن عمل الجواز إن اقتضت الضرورة ذلك ؛ كأن تعاقت نفسه بالجارية أو احتاج لخدمة العبد بحيث إذا لم يقوّمه على نفسه

ورثته أن يتاعوا من المعمر بالفتح ما أعمر له وإن كان حياة المعمر لأنها من المعروف إلا أن تكون معينة فيمنع ، ولكل واحد من ورثة المعمر بالكسر أن يشتري قدر ميراثه منها لا أكثر (٥١) باختصار ويستثنى منه أيضاً التصدق بالماء على مسجد أو غيره فيجوز له أن يشرب منه لأنه لم يقصد به الفقراء فقط ؛ بل هم والأغنياء كما لبعض شراح الرسالة ، وفي العلمى عليها من أخرج كسرة لسائل فلم يجده فلا ين رشد إن كان معيناً أكلها مخرجها وإلا فلا ، وفي النوادر إن أخرجها له فلم يقبلها فليعطها لغيره وهو أشد من الذى لم يجده .

قوله : [وأما الهبة فلا كراهة] إلخ : أى التى تعترض بدليل ما يأتى .

قوله : [وكما يكره تملك الذات يكره تملك المنفعة] إلخ : أى وأما من تصدق بغلة الحيوان دون ذاته ثم باع الذات فله شراء الذات كما نقله ابن عرفة عن مالك .

قوله : [وينفق] إلخ : هذه المسألة والى بعدها كالمستثنى من قوله وكره تملك صدقة .

قوله : [أن ينفق على والد افتقر] إلخ : أى وكذا ينفق على زوجته من صدقة تصدّدت بها عليه وإن كانت غنية لوجوب نفقتها عليه للنكاح لا للفقر .

قوله : [تقويم جارية] إلخ : أو شراء ما ذكر لنفسه وليس بلام تقويمها

لتعدي عليه واستخدمه وارثك الحرية .

(وَيَسْتَقْصِي) في القيمة بأن يأخذ بأعلى القيم . لا بدون قيمة المثل . واحترز بالمحجور عن الرشيد . فليس لولده ذلك ؛ لأنه كأجنبي ومثل الصدقة الهبة التي لا تعتصر .

• (وجاز) للواهب (شَرَطُ الثَّوَابِ) على هبته : أى العوض عليها . وتسمى هبة ثواب ، وسواء عيّن الثواب أم لا .

(ولتزم) الثواب (بتعيينه) إذا قبل الموهوب له ؛ فيلزمه دفع ما عين كمانته دينار أو هذا الثوب أو الدابة والمراد التعيين ولو بالوصف كثوب صفته كذا .

• (وَصَدَّقَ الْوَاهِبُ) عند التنازع (في قصده) : أى الثواب بيمين بعد القبض (إِنْ لَمْ يَشْهَدْ عُرْفُ بَصْده) : أى الثواب ، فإن شهد العرف بصدّه

بالمعلول ، بل المراد يشترى من نفسه لنفسه بالسداد كما في (بن) .

قوله : [فليس لولده] : هكذا نسخة المؤلف والمناسب والده .

قوله : [لأنه كأجنبي] : أى وحيث كان حكم الأجنبي فالتصرف في العبد أو الجارية لتلك الرشيد لا لأبيه فله أن يواسيه بهما ببيع أو غيره .

قوله : [ومثل الصدقة الهبة] إلخ : أى في جميع ما تقدم .

قوله : [شرط الثواب] : أى اشتراطه حال كون الاشتراط مقارناً للفظها

قوله : [عين الثواب أم لا] : أى فالتعيين غير لازم قياساً على نكاح التنويض وهذا هو المعتمد . وقيل إن اشترط العوض في عقدتها فلا بد من تعيينه قياساً على البيع .

قوله : [بتعيينه] : أى بتعيين قدره وزوعه كان التعيين من الموهوب له أو الواهب ويرضى الآخر .

والحاصل : أنه إذا عين الثواب واحد منهما ورضى الآخر فإنه يلزم الموهوب له دفعه إذا قبل الهبة وليس له الرجوع عن الثواب بعد تعيينه وإن لم يقبض الهبة كما في التوضيح نقله محشى الأصل .

قوله : [في قصده] : أى لا في شرطه لأنه إذا ادعى الواهب اشتراطه فلا بد من إثباته ولا ينظر لعرف ولا غيره .

قوله : [إن لم يشهد عرف] : أى إن انتفت شهادة العرف بصدّه بأن شهد العرف له أو لم يشهد له ولا عليه .

فلا يصدق . وأما التنازع قبل قبضها : فالقول للواهب ، مطلقاً ؛ ولو شهد العرف بعدم الثواب . وقولنا « يمين » . ظاهره : أشكل الأمر أم لا . وهو أحد التأويلين . والثاني : أن الواهب إنما يخلف إذا أشكل الأمر بأن لم يشهد العرف له ولا عليه ولم توجد قرينة ترجح أحد الأمرين . وإلا عمل على العرف أو القرائن ولا يمين .

ومحل تصديق الواهب في دعوى الثواب (في غير) النقد (المسكوك) ، وأما هو فلا يصدق الواهب ؛ لأن الشأن فيه عدم الإثابة إلا لشرط أو عرف .

واستثنى من قوله « وصدق الواهب » إلخ قوله :

(إلا الزوجين والوالدين) ونحوهما من الأقارب الذين بينهم الصلة : فلا يصدق الواهب في دعواه الثواب لقضاء العرف بعده فيمن ذكر كالمسكوك (إلا لشرط) حال الهبة فيعمل به مطلقاً حتى في المسكوك . (أو قرينة) تدل على ذلك فإنه يصدق : ويقضى له بالثواب لكن في غير المسكوك وأما هو فلا تكن في القرينة : ولا بد من الشرط ويكون ثواب المسكوك عند الشرط عرضاً أو طعماً لا مسكوكاً لما فيه من الصرف أو البذل المؤخر .

قوله : [وأما التنازع قبل قبضها] : محترز قوله بعد القبض .

قوله : [أشكل الأمر] : أى بأن لم يشهد العرف له ولا عليه .

وقوله : [أم لا] : أى بأن شهد العرف له .

قوله : [والثاني] إلخ : هذا هو أظهر القولين كما في المجموع .

قوله : [في دعوى الثواب] : أى دعوى قصده وأشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف في غير المسكوك متعلق بصدق ، وفيه أنه يلزم عليه تعلق حرفي جزم متحدي اللفظ والمعنى بعامل واحد إلا أن يقال إن الثاني أخص من الأول نحو جلست في المسجد في محرابه وهو جائز كما ذكره في الحاشية .

قوله : [أو قرينة] : من ذلك جريان العرف بها .

قوله : [عند الشرط] : أى أو العرف .

قوله : [لما فيه من الصرف] : أى إن كان من غير صنفه وقوله أو البذل أى إن

كان من صنفه .

قوله : [المؤخر] : راجع للآتين .

(وَلَزِمَ) عند عدم تعيين الثواب (واهِبَهَا) مفعول مقدم (لا الموهوب له) عطف عليه بلا (القيمة) فاعل «لزم»: أى يلزم الواهب قبول القيمة إذا دفعها له الموهوب له، وأما الموهوب له فلا يلزمه دفعها لأن له أن يقول له: خذ هبتك لا حاجة لى بها. وهذا إذا قبضها: وأما قبل قبضها فلا يلزم الواهب قبوطا بل له الامتناع ولودفع له الموهوب له أضعاف القيمة. ولا يلزم الموهوب له دفع القيمة ولو قبض الهبة كما تقدم.

(إِلَّا لِفَتْرٍ) عند الموهوب له (بَزَيْدٍ): أى زيادة فى ذاتها، ككبر الصغير أو سمن الهزيل (أو نقص) كعمى وعور وعرج وشلل وهرم، وأولى خروج من يده بموت أو بيع ونحوه، ولا يعتبر حوالة الأسواق فيلزمه حينئذ دفع القيمة يوم قبض الهبة. (وَأُثِبَ) الواهب أى أثابه الموهوب له (ما يقضى عنه): أى عن الموهوب (بيع): أى فى البيع، أى ما يصح أن يكون ثمنًا فى البيع بأن يكون سالمًا من الربا والغش، فلا يقضى عن النقد نقدًا لما فيه من الصرف أو البدل المؤخر ولا عن الطعام طعامًا ولا عن اللحم حيوان من جنسه ولا عكسه،

• مسألة: قال فى معين الأحكام اختلاف فى الذى يثيب جهلاً عما لا ثواب فيه أو المثيب عن الصدقة فقال مالك يرد إليه ثوابه ولا شىء له إذا فات (أهش ب).

قوله: [وأما الموهوب له] إلخ: أى والفرض أن الثواب لم يعين، وأما إذا عين ورضى به الموهوب له فإنه يلزمه دفعه قبضها أو لا كما مر.

قوله: [عند الموهوب له]: احترز به عما إذا فات بيد الواهب فلا يلزم الموهوب له دفع القيمة ولا يلزم الواهب القبض ولو بذل له أضعاف القيمة.

قوله: [أى ما يصح أن يكون ثمنًا فى البيع]: أى عوضًا عن الشىء المباع فى السلم بأن يراعى فيه شروط بيع السلم زيادة على أصل شروط البيع ما عدا الأجل فإنه لا يشترط هنا فيقال: يشترط أن لا يكونا طعامين ولا نقدين ولا شيئًا فى أكثر منه أو أجود إلا أن تختلف المنفعة كفاره الحمر فى الأعرابية.

قوله: [ولا عكسه]: أى بأن يقضى عن الحيوان لحمًا من جنسه، ومعلوم أن ذوات الأربع المباحة الأكل كلها جنس كما أن الطيور كلها جنس وحيوانات البحر كلها جنس ومفهوم: «من جنسه» أن قضاءه بغير جنسه يجوز ما لم يكن الحيوان طعاماً

ولا عن العرض عرض من جنسه لما فيه من السلم الفاقد لشروطه ، ولما فيه من سلم الشيء في نفسه ، فيثاب عن العرض طعام ودراهم ودنانير وعكسه ، وعرض من غير جنسه . فهبة الثواب كالبيع في غالب الأحوال لأنها تخالفه في البعض كجهل العوض والأجل ولا يفيتها حوالة الأسواق . ولا يلزم عاقدها الإيجاب والقبول وإذا أتابه ما يقضى عنه في البيع لزم الواهب قبوله وإن معيباً حيث كان فيه وفاء بالقيمة . وليس له أن يقول حيثئذ : لا آخذ إلا سليماً .

(إلا) أن يثيبه (نحو حطّيب) وتبين مما لا تجرى العادة بإثباته كالطين والآجر بضم الجيم (فلا يتلزمه قبوله) : فإن جرى عرف بإثباته لزمه القبول .

حكماً كحيوان قلت منفعة أو لا منفعة فيه إلا اللحم أو لا تطول حياته فلا يجوز القضاء عنه لحمًا ولو من غير جنسه ولا القضاء به لأنه طعام بطعام .

قوله : [ولا عن العرض عرض] : نسخة المؤلف نصب نقداً وترك النصب في حيوان وعرض وكان مقتضى العربية نصب الجميع وبناء الفعل للفاعل أو رفع الجميع وبناءه للمفعول .

قوله : [الفاقد لشروطه] : أى شروطه هو راجع لقوله فلا يقضى إلخ ، وكذا قوله لما فيه من سلم الشيء في نفسه الأولى عطفه بالواو لأنه علة ثانية أو يقال ترك لأنه علة للعلة .

قوله : [فيثاب عن العرض] : إلخ : تفريع لما استوفى الشروط .

قوله : [وعكسه] : أى يثاب عن الطعام عرض ودراهم ودنانير اجتماعاً وانفراداً .

قوله : [وعرض من غير جنسه] : راجع للإثابة عن العرض .

قوله : [لأنها تخالفه في البعض] : تعليل للتقييد بالغالب .

قوله : [وإذا أتابه ما يقضى عنه في البيع] : من جملة ما خالفت فيه المبة البيع فتحصل أنها تخالفه في جهل العوض والأجل ولا يفيتها حوالة الأسواق ولا يلزم عاقدها الإيجاب والقبول ، وإذا أتابه ما يقضى عنه في البيع لزم الواهب قبوله إذا كان الموهوب له قبض المبة وإن كان معيباً إلخ ما قال الشارح .

قوله : [بضم الجيم] : أى مع مد الهمزة .

قوله : [فإن جرى عرف بإثباته لزمه] : هذا كله في غير المعين وأما المعين وقت

• (وللمأذون له) في التجارة هبة الثواب من ماله (والأب من مال محجوره) الصغير أو السفه (هبة الثواب) لا غيرها ، فلا يجوز . كما لا يجوز له الإبراء من مال محجوره . ولا يجوز لوصي ولا حاكم ولا غير مأذون له هبة ثواب وإلا إبراء .
• ولا فرغ من بيان الهبة انتقل يتكلم على العُمرى وحكمها ، لأنها من قبيل الهبة ، فقال :

• (وجازت العُمرى) ، والمراد بالجواز : الإذن فيها شرعا ، فهي مندوبة : لأنها من المعروف ، وعرفها بقوله :

(وهي) : أى العُمرى (تمليكٌ منفعة) شئ (مملوك) : عقاراً أو غيره . إنساناً أو غيره كغرس وبيعير (حياة المُعطى) بفتح الطاء ، والظرف متعلق بتمليك أى مدة حياة المعطى (بغير عوض) . فخرج بقوله : «تمليك منفعة» تمليك

الهبة فيلزمه قبوله إن جاز شرعاً وإن لم يجزبه عرف ولا عادة كما تقدم .
• تنبيه : قال (عب) : جميع ما مر في الهبة الصحيحة إن كانت قائمة فإن فانت لزم فيها القيمة ويقضى عنها بما يقضى به عن ثمن المبيع من العين ، وأما الفاسدة فتزد إن كانت قائمة وإن فانت لزم عوضها مثل المثل وقيمة المقوم .

قوله : [وللمأذون] : خبر مقدم والأب معطوف عليه وهبة الثواب مبتدأ مؤخر .

قوله : [لا غيرها] : أى كالتبرعات .

قوله : [ولا يجوز لوصي ولا حاكم] : محترز الأب .

وقوله : [ولا غير مأذون له] : محترز المأذون فهو لف ونشر مشوش .

قوله : [ولا إبراء] : هكذا نسخة المؤلف والمناسب حذف الألف لأنه معطوف

على هبة .

قوله : [الإذن] : أى وليس المراد به المستوى الطرفين بدليل ما بعده .

قوله : [إنساناً أو غيره] : أى ككتاب وحلى وسلاح وحيوان . قال في كتاب

الهبات من المدونة قيل فإن أعمر ثوباً أو حلياً قال لم أسمع من مالك في الثياب شيئاً ،

وأما الحلى فأراه بمنزلة الدار وفيها في العارية ولم أسمع في الثياب شيئاً وهي عندى على

ما أعارها عليه من الشرط ، أبو الحسن يريد أنه إذا بقى من الثوب شئ بعد موت

المعمر رده وإن لم يبق منه شئ فلا شئ له لربه (١٨١) .

الذات بعوض وبغيره ؛ والأول بيع والثاني هبة أو صدقة . وخرج بقوله : « مملوك » ما ليس بمملوك كإقطاع من إمام أو إسقاط حق ، من نحو وقف وإلا فباطل . وخرج بقوله : « حياة المعطى » الوقف المؤبد ، وهذا المؤقت بأجل معلوم ، وخرج به الإعارة أيضاً ، وقوله : « المعطى » بالفتح يقتضى أنها إذا كانت حياة المعطى بالكسر أو حياة أجنبي — كزيد لا تسمى عمرى حقيقة وإن جازت ، وهو كذلك ؛ لأنها إنما تنصرف عند الإطلاق لحياة المعطى بالفتح . فإذا قال المالك : أعمرت دارى مثلاً ، حمل على عمر المعطى بالفتح فلا كلام لو ارث المعطى بالكسر إذا مات . وخرج بقوله : « بغير عوض » الإجارة وهى إجارة فاسدة للجهل بالأجل .
(كأعمرتُك) أو أعمرت زيدا (أو) أعمرت (وأرثتُك) مثلاً . ولا يشترط لفظ الإعمار ، بل ما دل على تملك المنفعة . و « أو » مانعة خلوة ، فتجوز الجمع كأعمرتك وأرثتُك . فيصدق كلامه بثلاث صور :

قوله : [والأول بيع] : أى أو هبة ثواب .
قوله : [كإقطاع من إمام] : أى لأن الإمام لا يملك الإقطاع التى يقطعها لبعض الناس وتقدم اللز فى ذلك .
قوله : [أو إسقاط حق] : أى كساكن بيت موقوف فيسقط حقه لآخر حياته .
قوله : [وإلا فباطل] : انظر ما معنى هذا اللفظ وقد يقال معناه وإلا يكن الشيء غير المملوك لإقطاعاً من إمام أو إسقاط حق من نحو وقف بل كان تملك منفعة ملك الغير بلا شبهة فباطل وإنما كان باطلاً ؛ لأن تنصرف الفضولى بغير معاوضة باطل .
قوله : [وخرج بقوله حياة المعطى] إلخ : أى فلا يقال لما ذكر عمرى .
قوله : [وخرج به الإعارة أيضاً] : أى مدة معلومة غير مقيدة بحياة المعطى بالفتح وإلا كانت عمرى لأن العمرى لا يشترط فيها لفظ مخصوص .
قوله : [وخرج بقوله بغير عوض] إلخ : إنما كانت إجارة لأنها تملك منفعة .
قوله : [للجهل بالأجل] : أى لأن مدة حياة المعطى مجهولة .
قوله : [بل ما دل على تملك المنفعة] : أى بغير عوض مدة حياة المعطى .
قوله : [فيصدق كلامه بثلاث صور] : إلا أنه إن أعمره ووارثه معاً لا يستحق الوارث إلا بعد موته كوقف عليك وولدتك على قول مالك حيث كان الولد أحوج .
بلغة السالك - رابع

(دَارَى أَوْ نَحَوَهَا) مِمَّا يَمْلِكُهُ : كَعَبْدَى أَوْ فَرَسَى أَوْ بَهِيرَى . وَأَمَّا الْأَمَّةُ فَإِنْ أَعْمَرَهَا لَامْرَأَةً أَوْ لِمَحْرَمٍ جَاز . وَإِلَّا فَلَا لِمَا فِيهِ مِنْ إِعَارَةِ الْفُرُوجِ .

(وَرَجَعَتِ) الْعَمْرَى بِمَعْنَى الشَّيْءِ الْمَعْمَرِ إِذَا مَاتَ الْمَعْمَرُ بِالْفَتْحِ (لِلْمَعْمَرِ) بِالْكَسْرِ إِنْ كَانَ حَيًّا (أَوْ وَارِثَهُ يَوْمَ مَوْتِهِ) إِذَا مَاتَ لَا يَوْمَ الْمَرْجِعِ . فَلَوْ مَاتَ عَنْ أَخٍ حَرَمٍ مُسْلِمٍ وَابْنٍ كَافِرٍ أَوْ رَقِيقٍ فَأَسْلَمَ . أَوْ تَحَرَّرَ ثُمَّ مَاتَ الْمَعْمَرُ بِالْفَتْحِ رَجَعَتْ لِلْأَخِ . لِأَنَّهُ الْوَارِثُ يَوْمَ مَوْتِ الْمَعْمَرِ بِالْكَسْرِ .

(وَهِيَ) : أَى الْعَمْرَى (فِي الْحَوْزِ كَالْهَبَةِ) . فَإِنْ حَازَهَا الْمَعْمَرُ بِالْفَتْحِ قَبْلَ حَدُوثِ مَا نَعَتْ تَمَّتْ . وَإِلَّا بَطَلَتْ فَيَجْرَى فِيهِ قَوْلُهُ . وَبَطَلَتْ بِمَانَعِ قَبْلَ الْحَوْزِ إلخ .

وَلَحْنُ الْمَعْمُولِ بِهِ فِي الْوَقْفِ قَوْلُ الْمَغِيرَةِ وَهُوَ مَسَاوَاةُ الْوَالِدِ لِلْوَلَدِ وَلَوْ كَانَ أَحْوَجَ ، وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْعَمْرَى لَا تَكُونُ لِلْوَارِثِ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْرَثِ وَبَيْنَ الْوَقْفِ حَيْثُ سَوَى فِيهِ بَيْنَ الْوَلَدِ وَالْوَالِدِ عَلَى قَوْلِ الْمَغِيرَةِ إِنْ مَدَّوِلَ الْعَمْرَى الْعَمْرَ فَكَأَنَّهُ إِنَّمَا أَعْمَرَ الْوَارِثَ بَعْدَ مَوْتِ مَوْرَثِهِ . وَأَمَّا إِذَا أَعْمَرَهُ فَقَطْ أَوْ وَارِثَهُ فَقَطْ فَإِنَّ الْمَعْمَرُ يَسْتَحِقُّ الْمَنْفَعَةَ حَالًا .

قوله : [وإلا فلا] : أى بأن أعمرها لرجل أجنبي غير محرم .

قوله : [للمعمر بالكسر] : إلخ فلو حرث المعمر بالفتح أرضاً أعمرت له ومات أخذها ربها ودفع لورثته أجرة الحرث وإن شاء أسلمها لهم بحرثها تلك السنة وأخذ منهم أجرة مثلها فإن مات المعمر بالفتح وبها زرع وفات الإبان فلو رثته الزرع الموجود ولا كراء عليهم ؛ لأن مورثهم ذو شبهة وقت الزرع والغلة لدى الشبهة فإن لم يفت الإبان كان لهم الزرع وعليهم الأجرة .

قوله : [لأنه الوارث يوم موت المعمر] : أى فقد ملك الذات من يومه .

• **تنبيه** : لو قال حبس عليكما حياتكما وهى لآخركما فهو حبس عليهما ما دامتا حين فإذا مات أحدهما رجعت للآخر ملكاً يصنع بها ما شاء . وأما لو قال حبس عليكما فقط فإنها ترجع للآخر حبساً فإذا مات الآخر رجعت مراجع الأعباس وقيل ترجع ملكاً للمحبس أو وارثه وهو الراجح . وأما الرقي فلا تجوز حبساً ولا ملكاً كنزى دارين أو عبيدين أو دار وعبد قال كل لصاحبه إن مت قبلى فهما لى وإن مت قبلك فهما للى ؛ فالمراد إن مت قبلى فدارك لى مضمومة لدارى وإن مت قبلك فدارى لك

.

مضمومة لدارك، وإنما منع لما فيه من الخروج عن وجه المعروف والمخاطرة ، فإن وقع ذلك واطلع عليه قبل الموت فسخ، وإن لم يطلع عليه إلا بعد الموت رجعت لوارثهما ولا ترجع مراجع الأحياس لفساد العقد كذا في الأصل ، ولكن قال (شب) عل فساد العقد فيما ذكر إن وقع ما ذكر في عقد واحد ، وأما من فعل يصاحبه هذا في وقت ففعل به الآخر مثله في وقت آخر من غير دخول على ذلك فهو جائز أى وتصير كالوصية ، والله أعلم .

باب في اللقطة وأحكامها

● (اللَّقْطَةُ) : بضم اللام وفتح القاف : اسم عند الفقهاء لما يلتقط بفتح القاف . والقياس لغة : أن فَعَلْتَهُ بضم الفاء وفتح العين يستعمل في الفاعل الذي يقع منه الفعل كثيراً ؛ كضُحْكَةٍ وهَمَزَةٍ وُحْمَزَةٍ : لكثير الضحك والهمز والهمز . وأن ما يلتقط بفتح القاف يسمى لقطة بسكونها .
(مالٌ) فغيره . لا يسمى لقطة كالصيد والحر . إلا أنه إذا كان صغيراً يسمى لقيطاً (مَعْصُومٌ) : أى محترم شرعاً فخرج الركاز ومال الحربى (عَرَضٌ) بفتح العين والراء (للضباعِ) بأن وجد بمضبغة في غامر

باب :

أى فى حقيقتها . والمراد بأحكامها مسائلها . ومناسبة هذا الباب لما قبله أن فى كل فعل خير ؛ لأن الواهب فعل خيراً يعود عليه ثوابه فى الآخرة والملتقط فعل خيراً وهو الحفظ والتعريف يعود عليه ثوابه فى الآخرة .

قوله : [اسم عند الفقهاء لما يلتقط] : أى وأما فى اللغة فوجود الشيء على غير طلب . وهذه اللغة أشهر لغاتها الأربع . الثانية : ضم اللام وسكون القاف . الثالثة : لقطة بضم اللام وفتح القاف ممدودة . الرابعة : لقط بفتح اللام والقاف بلاهاء

قوله : [كالصيد] أى فاصطياد السمك من الماء والطير والوحش من البرارى ؛ قبل دخوله فى حوز الغير لا يسمى مالا فهو خارج بهذا القيد كخروج الحر وقد يقال إنه مشكل بل يقال إنه مال لكنه غير معصوم أى محترم شرعاً فيخرج بما خرج به الركاز ومال الحربى فتأمل .

قوله : [يسمى لقيطاً] : أى لأن اللقيط صغير آدمى لم يعلم أبوه ولا أمه حر أو مشكوك فيه .

قوله : [بفتح العين والراء] : أى مخففاً مبنياً للفاعل لا بالتشديد مبنياً للمفعول لإيهامه أن ما ضاع ولم يقصد ضياعه لا يسمى لقطة ، ومعنى عرض للضباع أى

بالغين المعجمة أو عامر بالمهملة : ضد الأول ، وخرج به السرقة ونحوها مما كان في حفظ صاحبه ولو حكماً ، كما لو وضعه في مكان ليرجع إليه ، وكالثمر المعلق والحب في الزرع والجرين ، وخرج الإبل أيضاً إذا لم يعرض لها ضياع .

(وإن) كان المال المعصوم (كلباً) مأذوناً فيه . وأما غيره فليس بمال .

(وفرساً وحِمَاراً) وبالف على الكلب لثلاثتهم من منع بيعه أنه ليس بمال ، وعلى ما بعده لثلاثتهم أنه كضالة الإبل لا يلتقط .

• (وَرُدَّتْ) اللقطة وجوباً (بمعرفَةِ الْعِفَاصِ) : بكسر العين المهملة : ظرفها من خرقه صُرَّتْ بها أو كيس (و) معرفة (الْوِكَاءِ) بالمد : وهو الخيط الذي ربطت به .

• (وَقُضِيََ لَهُ) : أى لمن عرفها (على ذى العدد والوزن) : أى على من عرفها دون العفاس والوكاء (يمين) . وأما إن عرف العدد فقط أو الوزن فقط

عرض له الضياع فهو من باب القلب نحو عرض الحوض على الناقة كما في الحاشية .

قوله : [بالغين المعجمة] : هو الخراب .

قوله : [وخرج به السرقة ونحوها] إلخ : المناسب أن يقول خرج به ما كان في حفظ صاحبه إلخ : فإن أخذه يسمى سرقة لا لقطة .

قوله : [والجرين] : يصلح للتمر والحب .

قوله : [إذا لم يعرض لها] : ضياع أى بأن كانت في عل آمن شأنها توجد فيه .

قوله : [وأما غيره] : أى غير المأذون فيه من الكلاب .

قوله : [من منع بيعه] : أى على مشهور المذهب خلافاً لسحنون حيث قال أبيه وأصح بضمنه .

• قوله : [وعلى ما بعده] : يعنى الفرس والحمار وسياق الفرق بين الإبل وغيرها .

قوله : [وَرُدَّتْ اللَّقْطَةُ] إلخ : أى ولا يجوز لواجدها أن يأخذ من ربها أجرة وهو المسمى بالحلاوة إلا على سبيل الهبة والصلقة .

قوله : [ظرفها] : إنما سمي عفاصاً أخذاً له من العفص وهو الثنى لأن الظرف يشئ على ما فيه .

قوله : [أى على من عرفهما] : أى العدد والوزن ومعناه أن أحد الشخصين عرف

فيقضى لمن عرف العفاص والوكاء بلا يمين .

(وإنَّ وَصَفَ) شخص (ثَانِ وَصَفَ) شخص (أَوَّلُ ولم يَنْفَصِلْ) الأول (بها) انفصالا لا يمكن معه إشاعة الخبر (حَكَمْنَا وَقُسَمْنَا بَيْنَهُمَا) . وأما لو انفصل انفصالا لا يمكن معه إشاعة الخبر ؛ اختص بها الأول .

(كُنْكَوْلُهُمَا) معاً ؛ فتقسم بينهما ويقضى للحالف على التناكل .
(كَيْسَتَيْنِ) تساويا في العدالة أقام كل منهما بيته (لَمْ يُؤَرِّخَا) معاً أى لم تذكر كل منهما تاريخاً ، فإنهما يحلفان وتقسم بينهما ويقضى للحالف منهما على التناكل كما يقضى لذى الأعدل (وإلا) — بأن أرخا معاً — (فلألقم تاريخاً لا للأعدل) . ولو تأخرت تاريخاً .

العفاص والوكاء والآخر عرف العدد والوزن فيقضى لعارف العفاص والوكاء بيمين .

قوله : [وإن وصف شخص ثان] : حاصله أن اللقطة إذا وصفها شخص وصفاً يستحقها به ولم ينفصل بها انفصالا لا يمكن معه إشاعة الخبر بأن لم ينفصل أصلاً أو انفصل بها لكن لا يمكنه معه إشاعة الخبر ، ثم جاء شخص آخر ووصفها برصف مثل الأول في كونه موجباً لاستحقاقها سواء كان عين وصف الأول أو غيره . فلن نكل واحد منهما يخلف أنها له وتقسم بينهما إن حلفا أو نكلا ويقضى للحالف على التناكل . أما لو انفصل بها الأول انفصالا لا يمكن معه إشاعة الخبر فلا شيء لثاني ؛ لاحتمال أن يكون سمع وصف الأول أو رآها معه فعرف أوصافها .

قوله : [فتقسم بينهما] : أى ولا يرجح الأول الذى أخذها بوضع اليد لأن الترجيح بالحوز إنما هو في الجهولات وهذا مال علم أنه لقطة كذا قال ابن القاسم ، وقال أشهب : إنها تكون للأول الذى أخذها لترجيح جانبه بالحوز كذا في (بن) .

قوله : [كما يقضى لذى الأعدل] : أى إذا أقام كل بيته عادلة لكن إحداهما أشد عدالة فيقضى لصاحبها ولعله يمين ؛ لأن زيادة العدالة بمنزلة شاهد كما يأتي في الشهادات .

قوله : [تأخرت تاريخاً] : الجملة حال من أعدل أى لا تقدم الأعدل في حال تأخر تاريخها :

• (ولا ضمان على) ملتقط (دافع بوجه جائر) حيث أتى ثان بأثبت من الأول ، ولو بيئته . ويصير الكلام بعد ذلك بين المدعى الثاني وبين من أخذها ، ويجرى الحكم على ما تقدم . فلو البيئته يقدم على غيره .

وواصف الخاص والوكاء يقدم على واصل غيرهما أو أحدهما وذو البيئته المؤرخة يقدم على ما لم تؤرخ . فإن أرتخا معاً قدم صاحب الأقدم تاريخاً فإن لم يؤرخا لعدم الأعدل . فإن تساويا قسمت بينهما إن حلفا أو نكلا ؛ هذا مذهب ابن القاسم .

(واستؤنى) : أى يجب التربص وعدم الدفع باجتهاد الحاكم لمن أتى (بالمواحدة) فقط من صفتي العفاص والوكاء لا من غيرهما كما فى النقل (إن جهل) الواصف (غيرها) : أى غير الواحدة لعل غيره أن يأتى بأثبت مما وصفها فيستحقها .

قوله : [حيث أتى ثان بأثبت من الأول] : أى بأن بين الثاني العفاص والوكاء والأول العدد والوزن .

وقوله : [ولو بيئته] : أى ولو كان ثبوتها للثاني بالبيئته .

قوله : [فلو البيئته يقدم على غيره] : أى وتترع له من يد ذلك الغير .

قوله : [على واصل غيرهما] : أى بأن وصف العدد والوزن .

وقوله : [أو أحدهما] : أى بأن اقتصر على العفاص والوكاء فهو معطوف على غيرهما .

قوله : [على ما لم تؤرخ] : ما واقعة على بيئته فالأولى من .

قوله : [لم يؤرخا] : أى الملك وقيل السقوط .

قوله : [فإن تساويا] : أى فى العدالة والتاريخ وجوداً وعدمًا .

قوله : [إن حلفا أو نكلا] : أى فنكولهما كحلفهما على مذهب ابن القاسم خلافاً لمن قال إنهما إذا نكلا تبقى بيد الملتقط ولا تعطى لواحد منهما .

قوله : [إن جهل الواصف غيرها] : أى بأن قال حين السؤال لا أدري ما هو أو كنت أعلمه ونسيته ولا يعارض الاستيناء ما مر من دفعها لواصف العفاص دون من عرف الوزن والعدد ؛ لأن دفعها لا ينافى الاستيناء .

فلان لم يأت أحد بأثبت من الأول أو لم يأت أحد أصلاً أخذاً الأول .

(لا) إن (غلط) : أى ادعى الغلط بأن ذكر الصفة الثانية على خلاف ما هي عليه ، فقبل له : كذبت ، فادعى الغلط ؛ فلا يستأني ولا تنفع له أصلاً . بخلاف الجاهل فإنه معذور حيث قال لا أخرى أو نسيته . قال ابن رشد : وهو أعدل الأقوال الثلاثة . وإليه أشار بقوله : « على الأظهر » ، ثانيها : أنهما سواء في القول ، ثالثها : أنهما سواء في عمله .

(فلان أثبت غيره) : أى غير الجاهل بالأخرى (أكثر) بأن عرف العقاص والوكاء معاً (أخذاً) دون الأول الآتى بالواحدة فقط . وينبى ما إذا ذكر الأول العقاص فقط أو الوكاء ، وذكر الثانى الصفة الثانية فقط ، هل تكون بعده الاستيناء للأول ؟ لأن الثبوت لم يأت بأثبت — كما يفيد ما تقدم — أو تقسم بينهما بعده حافهما ؟ واستظهر لهما في الوصف ، والأمسية لا تقتضى استحقاقاً .

• (ووجب) على من وجد لقطة (أخذاً) تخوف خائناً : أى عند خوف

قوله : [فلان لم يأت أحد بأثبت من الأول] : أى بأن كان وصف الأول أكثر إثباتاً منه هو المراد ، وأما إذا تساوى في الإثبات فلانها تقسم بينهما كما مر .

قوله : [قال ابن رشد وهو أعدل الأقوال] : أى ذلك وهو أعدل الأقوال على . بخلاف ما إذا عرف العقاص والوكاء أو أحدهما وغلط في الصفة فقط كأن قال بنادقة فلانها محاييب أو بالعكس ، أو قال هي يزيدية فلانها هي عمدية أو العكس ، فلانها لا تنفع له اتفاقاً .

قوله : [ووجب على من وجد لقطة] : حاصل هذا المبحث أن مريد الالتقاط إما أن يعلم أمانة نفسه أو خيانتها أو يشك فيها ، وفي كل إما أن يخاف الخائن أو ترك الأخذ أو لا فيجب الأخذ بشرطين إن خاف الخائن ولم يعلم خيانة نفسه يلق علم أمانتها أو شك فيها : فلان علم خيانة نفسه حرم الأخذ بخاف الخائن أم لا ، وإن لم يخف الخائن كره علم أمانة نفسه أو شك فيها فالرجوع في صورتين وكلتا الحرمة وكلتا الكراهة . هذا حاصل ما يؤخذ من الشارح وهو التحرير .

خائن لا يعرفها ليحفظها لربها من الخائن (إلا أن يعلم خيانتَهُ هو فيسحرُرمُ) أخذها .
(ولاً) يخف خائناً (كُرهه) أخذها مع علمه أمانة نفسه ، وكذا لو شك
في خيانة نفسه بالأولى .

• (و) وجب (تعريفها) على من التقطها (سنة) كاملة (إن كان لها
بالو) يعرف (نحو الدلو والدينار) - فأقل - (الأيام) لأنها لا تانفت إليها
النفوس كل الانفات . قال في المقدمات : ما قل وله قدر ومنفعة ويشع ربه به ويطلبه
يعرف اتفاقاً ، وفي تعريفه سنة أو أياماً قولان . وما قل ولا يطلبه عادة فلا بن القاسم
هو لمن وجده ليس عليه تعريفه فإن شاء تصدق به (انتهى) . قال ابن عبد السلام :
وعلى القول الثاني أول بعضهم المدونة وهو الذى عليه الأكثر من أهل المذهب وغيرهم
(انتهى) ، فالشيخ رحمه الله تعالى ترك قول الأكثر ورد عليه : «لوه» بقوله : «واو
كدلو» ، ونحن درجنا على قول الأكثر لأنه المعتمد والتعريف يكون .
(بمطمان طلبها وبباب المسجد) لا داخله (في كل يومين أو ثلاثة) مرة

قوله : [لا يعرفها] : صفة لخائن .

وقوله : [ليحفظها] : علة لقوله «أخذها» .

قوله : [ولا يخف خائناً كرهه] : اعلم أنه إذا لم يخف خائناً وعلم أمانة نفسه
فثلاثة أقوال : الاستحباب والكراهة والتفصيل ، يستحب فيما له بال ويكره في غيره
واختار التونسي من هذه الأقوال الكراهة مطلقاً ، وأما إذا لم يخف خائناً وشك في أمانة
نفسه فالكراهة اتفاقاً .

قوله : [إن كان لها بال] : أى بأن كانت فوق الدلو والدينار .

وقوله : [فأقل] : أى أقلية لا تصل للتأفة .

قوله : [قال في المقدمات] : أى ابن رشد .

قوله : [وعلى القول الثاني] : أى في تعريف الشيء القليل الذى له قدر ومنفعة أياماً .

قوله : [بقوله ولو كدلو] : أى حيث قال وتعريفه سنة ولو كدلو .

قوله : [وبباب المسجد] : أى ومثله السوق .

قوله : [لا داخله] : أى فهو مكروه لاحترام المسجد .

قوله : [في كل يومين] : هذا في غير أول زمان التعريف إذ في أوله ينبغى أن

- (بنفسه أو بيمين يثيق به) لأمانته . ولا ضمان عليه إن دفعها لأمين يعرفها .
 • (أو) يعرفها غيره (بأجرة منها ، إن لم يثيق) التعريف (بمثله) لكونه من أولى الهيئات ؛ وإلا ضمن ؛ كما لو تراخى في التعريف حتى هلك .
 (و) عرفها (بالبلدين إن وُجِدَت بينهما) لأنهما حيثئذ من مظان طلبها .
 • (ولا يذكّر) المعروف (جنسها) من ذهب أو فضة أو ثوب أو نحو ذلك ، بل بوصف عام : كأمانة أو مال أو شيء ، لأن ذكر جنسها الخاص ربما أدى بعض أذهان الحذاق إلى ذكر عقاصها ووكائها باعتبار العادة .

يكون أكثر من ذلك . ففي كل يوم مرتين ، ثم في كل يوم مرة ، ثم في كل يومين مرة ، ثم في كل ثلاثة أيام مرة ، ثم في كل أسبوع مرة ، كما ذكره شارح الموطأ كلها في حاشية الأصل .

قوله : [بنفسه] : متعلق بتعريفها كما أن قوله بمظان طلبها كذلك لاختلاف معنى الباعين لأن الباء الأولى بمعنى في والثانية للآلة .

قوله : [ولا ضمان عليه إن دفعها لأمين] إلخ : أى وإن لم يساه في الأمانة ، والفرق بينه وبين المودع حيث يضمن إن أودع ولو أميناً لغير عذر أن ربه هنا لم يعينه لحفظها بخلاف الوديعة .

قوله : [إن لم يثيق التعريف بمثله] : قيد في قوله أو بأجرة منها .

قوله : [وإلا ضمن] : أى وإلا بأن كان ممن يعرف مثله واستأجر من يعرفها منها وضاعت منه ضمن وهذا القيد تبع فيه المصنف خليلاً التابع لابن الحاجب ، ابن عرفة وظاهر اللخمى عن ابن شعبان أن الملتقط أن يدفعها لمن يعرفها بأجرة منها ولو كان ممن يلى تعريفها بنفسه إذا لم يلتزمه (١٥٠ بن) .

قوله : [وعرفها بالبلدين] إلخ : قال اللقاني ظاهر كلامهم وأو كانت إحداهما أقرب من الأخرى ، وينبغى إذا كانت أقرب إلى إحداهما من الأخرى قريباً متأكداً بحيث يقطع القاطع بأنها من هذه دون الأخرى أنه إنما يعرفها في التي هي أقرب .

قوله : [كأمانة] : مثل ذلك من ضاع له ضائع .

(ولا يُعرَّفُ) شيء (تافِهٌ) وهو ما لا تلتفت إليه النفس عادة ؛ كدبون الدرهم الشرعى وعصا وسوط ، وكقليل من تمر أو زبيب وله أكله إذا لم يعلم ربه ، وإلا منع وضمن . وتقدم أن ما فوق التافه إذا لم يكن له بال قوى ؛ كالدلو والدينار والدرهم الشرعى يعرف أياماً بمقتضى النظر على قول الأكثر ؛ فالأقسام ثلاثة .

• (وله) : أى للملتقط (حبسها) : أى اللقطة عنده (بدها) : أى السنة لعله أن يظهر صاحبها (أو التصدق بها) عن ربها أو عن نفسه (أو التملك) لما بأن ينوى تملكها ، (ولو) وجدها (بمكة) فله أحد هذه الأمور الثلاثة . وقيل : إن لقطه مكة يجب تعريفها أبداً عملاً بظاهر الحديث ولا يجوز تملكها ولا التصديق بها .
• (وضمن) الملتقط (فيهما) : أى فى التصديق بها ولو عن ربها وفى فية

قوله : [ولا يعرف شيء تافه] : قدم أولاً أن ماله بال مما كان فوق الدينار ونحوه يعرف سنة ونحو الدلو والدينار يعرف الأيام وأفاد هنا أن التافه لا يعرف .
قوله : [وإلا منع] : أى وإلا بأن علم ربه وإنما منع أكله حيث أنه لم يكن لقطه ، بل من أكل أموال الناس بالباطل .

قوله : [أى للملتقط حبسها] إلخ : اعلم أن ما ذكره المصنف من تخيير الملتقط بين الأمور الثلاثة إذا كان غير الإمام . وأما الإمام فليس له إلا حبسها أو بيعها لصاحبها ووضع ثمنها فى بيت المال ، وليس له التصديق بها ولا تملكها لمشقة خلاص ما فى ذمته . بخلاف غيره (أع) .

قوله : [وقيل إن لقطه مكة] إلخ : أى كما هو للباجى وفقاً للشافعى .
قوله : [عملاً بظاهر الحديث] : أى وهو قوله عليه الصلاة والسلام : « لا تحل لقطه الحاج » ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « إن لقطتها لا تحل إلا لمنشد » ، فقال الشافعى والباجى : إن الاستثناء معيار العموم ولذكر هذه الجملة بعد جملة لا تحل فيها أبداً وهى : « ولا ينفر صيدها ولا يختل خلاها » ؛ أى لا يقطع حشيشها . والأصل تجانس المعطوفات فى النفي الأبدى . وأجاب المشهور : بأن المراد لا تحل قبل السنة ، وإنما نبه النبى صلى الله عليه وسلم على ذلك فى مكة مع أن عدم حلها قبل السنة عام فى مكة وغيرها لثلاث يتوهم عدم تعريف لقطها بانصراف الحجاج فتأمل .

تملكها إذا جاء ربها .

(كَسْبِيَّةٌ أَخَذَهَا) : أى كما يضمن إذا أخذها بنية تملكها (قبلها) : أى قبل السنة ؛ لأنه بتلك النية صار كالغاصب فيضمنها لربها ولو تألفت بمبايى بعد تلك النية . وأولى لو نوى التملك عند التقاطها .

(و) ضمن فى (ردّها لموضعها) : الذى أخذها منه وأولى لغيره (بعد أخذها للحفظ) والتعريف ، سواء ردها بعد بَعْدٍ أو قرب . وهو قول ابن رشد . وقال اللخمي : إن ردها بقرب فلا ضمان . وهذا معنى قول الشيخ : « إلا بقرب فتأويلان » . ومفهوم للحفظ — أى التعريف — أنه إن أخذها بنية الاغتيا لا ضمان بردها لموضعها مطلقاً لجوب ردها عليه ؛ وأما لو أخذها ليسأل عنها معيناً فلا ضمان إن ردها بقرب لجوب الرد عليه فوراً .

وضمن إن ردها ببعْد . وهذا الثالث ؛ هو محمل قولنا فى شرح كلام الشيخ : « وعن بعد ضمن » أخذها للحفظ أم لا . أى بأن أخذها ليسأل عنها معيناً .

قوله : [وأولى لو نوى التملك] إلخ : اعلم أن الصور ثلاث : الأولى ما إذا رآها مطروحة فنوى أخذها تملكاً ثم تركها ولم يأخذها فتلفت . الثانية ما إذا نوى تملكها وأخذها فتلفت . الثالثة ما إذا أخذها للتعريف ثم نوى تملكها قبل تمام السنة ؛ ففي الصورة الأولى لا ضمان عليه لأن نية الاغتيا وحدها لا تعتبر . وفي الثانية الضمان قطعاً لمصاحبة فعله لنيته . وفي الثالثة لا ضمان عليه عند ابن عبد السلام نظراً إلى أن نية الاغتيا لا مجردة عن مصاحبة فعله وقال غيره بالضمان نظراً إلى أن نية الاغتيا قد صاحبها فعل وهو الكف عن التعريف . وارتضاه (ح) ومشى عليه شارحنا .

قوله : [والتعريف] : عطف تفسير .

قوله : [فلا ضمان بردها لموضعها] : أى بل الضمان بإبقائها لمخالفة الواجب .

قوله : [وضمن إن ردها ببعْد] : إنما ضمن فى البعد لأن الشأن أن صاحبها جاء

للمكان بقرب وأيس منها فلا يعرد فى البعد .

قوله : [وهو محمل قولنا فى شرح كلام الشيخ] إلخ : لكن قوله فيه أخذها للحفظ أم لا خروج عن الموضوع : لأن الموضوع أنه أخذها لا للحفظ بل ليسأل عنها .

• (والرقيقُ) في الالتقاط (كالحبرِ) في جميع ما تقدم من وجوب أو حرمة أو كراهة وتعريف وغير ذلك . وليس لسيده منعه منه .

(و) الضمان إن وجب عليه بما مر (قَبْلَ السَّنَةِ) يكون (فِي رَقَبَتِهِ) فيباع فيها ما لم يَفْضِدْ سِيدَهُ . وليس له إسقاطه عنه وبعد السنة يكون في ذمته فيتبع بها إن عتق ولا يباع فيها .

• (وله) : أى للملتقط — حرّاً أو رقيقاً — (أَكْلُ ما يَفْسُدُ) لو تركه ؛ كثر يد ولحم وفاكهة وخضر ، بخلاف التمر والزبيب ونحوهما مما لا يفسد ، فليس له أكله (ولو) وجدته (بقرية) كما لو وجدته بفلاة من الأرض (ولا ضمانَ عليه) في أكله

قوله : [والرقيق] : أى بجميع أنواعه .

قوله : [من وجوب] : أى وهو في صورتين .

وقوله : [أو حرمة] : أى وهى في صورتين أيضاً .

وقوله : [أو كراهة] : أى وهى في صورتين أيضاً .

وقوله : [وتعريف] : أى ووجوب تعريف من سنة أو أيام .

وقوله : [وغير ذلك] : أى كالأموار الثلاثة التى يفعلها بعد أمد التعريف

وباقى الأحكام التى تقدمت .

قوله : [وليس لسيده منعه منه] : أى الالتقاط لأنه يعرفها حال خدمته فلا تشغله .

قوله : [وبعد السنة] : أى إذا ضاعت بعد السنة بتفريط أو تصدق بها وتملكها .

قوله : [بخلاف التمر] : إلخ سيأتى بصرح المتن بهذا المفهوم فلا حاجة

لذكره هنا فإنه أوجب التعقيد .

قوله : [ولو وجدته بقرية] : مبالغة على أكل ما يفسد .

وقوله : [كما لو وجدته بفلاة من الأرض] : تشبيهه في جواز الأكل فالأولى

أن يقدر قبل المبالغة لأنه لا يتوهم عدم جواز أكل حيث كان بفلاة من الأرض وإنما يتوهم لو وجد بقرية .

قوله : [ولا ضمان عليه في أكله] : الضمير عائد على ما يفسد ، والمعنى

لا ضمان عليه في أكله بعد الاستيناء بقدر ما يخاف عليه الفساد ظاهره مطلقاً قل

ثمنه أو كثر ، ولكن صرح ابن رشد بأنه إن كان له ثمن بيع ووقف ثمنه . وقال في

(كغيره) : أى غير ما يفسده كالتمر والزبيب فله أكله ولا ضمان عليه (إن لم يكن له ثمن) لقلته جده ؛ نحو التمرة والزببية فإن كان له ثمن فليس له أكله . فإن أكله ضمن .

• (و) له أكل (شاة) من ضمان أو معز وجلدها (بتقيفاء) لا بعمران وعسر عليه حملها للعمران ، ولا ضمان عليه فى أكلها . فإن تيسر حملها وجب عليه حملها وتعريفها على المعتمد .

(فإن حملها) : أى الشاة التى يجوز أكلها لعسر حملها ، بأن تكلف حملها

المجموع له أكل ما يفسد وضمن ماله ثمن (٥١) .

قوله : [فليس له أكله] : هذا ظاهر إن كان مما يعرف بأنه كان ثمنه يزيد على الدراهم ، فإن كان مما لا يعرف فلا وجه لمنع أكله ، وإنما إذا أكله ضمنه لربه إن كان له ثمن فتأمل .

قوله : [فإن أكله ضمن] : أى حيث وجد ربه .

وحاصل التحرير فى هذه المسألة : أنه إذا التقط طعاماً فلا يخلو إما أن يفسد بالتأخير أولاً ، وفى كل إما أن يكون مما يعرف أو أقل مما يعرف أو لا ثمن له أصلاً كالتمر والزببية والعنب . فهذه ست فإن كان مما يفسد أكل بعد الاستيناء قليلاً ، فإن ظهر ربه فلا ضمان عليه مطلقاً على ما للمصنف واخليل ، وضمن قيمته إن كان له ثمن على ما لابن رشد والمجموع ، وأما إن كان مما لا يفسد فإن كان مما يعرف عرفه وجرى فيه أحكام التعريف المتقدمة ، وإن كان مما لا يعرف أكله وضمنه لربه إن كان له ثمن فتأمل .

قوله : [ولا ضمان عليه فى أكلها] : هذا يؤيد القول بعلم الضمان فى الطعام الذى يفسد مطلقاً ، بل هو أحرى ولذلك اقتصر عليه شارحنا واخليل .

قوله : [فإن تيسر حملها وجب عليه] إلخ : أى فإن أكلها حيثئذ ضمن إن علم ربها .

قوله : [وعلى المعتمد] : أى وما فى (عب) من جواز الأكل مطلقاً تيسر حملها أو لا فضعيف كما فى (بن) .

للعمران (حَبِيَّةٌ عُرِفَتْ) وجوباً وعلى ربها أجرة حملها . وإن حملها مذبوحه فربها أحق بها إن علم قبل أكلها وعليه أجرة حملها .

(و) له أكل (بقرةٍ بمحلٍّ خَوْفٍ) من سباعٍ أو جوعٍ أو عطشٍ بغياءٍ - وَعَسَّرُ سَوْقَهَا - للعمران ولا ضمان عليه . فإن تكلف سَوْقَهَا عرفت كالشاة .

والحاصل : أنه في المذبوة سوى بين البقرة والشاة بمحل الخوف في عصر الإتيان بهما إلى العمران فلذا قلنا :

(عَسَّرُ سَوْقُهَا) للعمران . فإن تيسر وجب حملها وتعريفها وقد تقدم أيضاً .

(و) إن وجدت (بِأَمْنٍ) : أى بمحلٍّ مأمونٍ (تُرِكَتْ) . فإن أكلها ضمن ، وإن حملها للعمران عرفت كما لو وجدها به .

(كَلِيلٍ) : فإنها تركت وجوباً (مُطْلَقاً) وجدها بصحراء أو بالعمران . إن خاف عليها أم لا ، وقيل : إن خيف عليها من خائن أخلت وعرفت أو بيعت ووقف ثمنها لصاحبها ، وقيل : إن خيف عليها من السباع كانت في حكم الغنم لواجدها أكلها . وقيل : بل تؤخذ لتعرف إذ لا مشقة في حملها .

قوله : [وعلى ربها أجرة حملها] : أى يخير ربها بين أخذها ودفع أجرة حملها أو تركها لمن حملها فحملها كالنفقة عليها لا يتبع به ذمة ربها ، بل في عينها إن شاء ربها دفعه أو تركها فيه . خلافاً لما توهمه عبارته أولاً وآخرها من تحتم أجرة الحمل على ربها .

قوله : [وجب حملها وتعريفها] : أى ويؤخذ من ربها أجرة الحمل أو يتركها لمن جاء بهما كما تقدم فقوله وقد تقدم أيضاً أى في مسألة الشاة .

قوله : [وإن حملها للعمران عرفت] : أى أن تجزأ وخالف الواجب من الترك وانظر في هذه الحالة هل يلزم ربها أجرة حملها أولاً لتعديده بالحمل ؟

قوله : [خاف عليها أم لا] : أى في (بن) المعتمد من مذهب مالك تركها مطلقاً . قال في المقدمات - بعد أن ذكر علم التقاط الإبل - قيل إن ذلك في جميع الزمان وهو ظاهر قول مالك في المذبوة والعتيبة ، وقيل هو خاص بزمان العدل وصلاح الناس ، وأما في الزمان الذى فسد فالحكم فيه أنها تؤخذ وتعرف ، فإن لم يعرف ربها بيعت ووقف ثمنها فإن أيس منه تصدق به كما فعل عثمان رضى الله عنه لما دخل

(فَإِنْ أَخَذَتْ) الإبل للعمران تعديا (عُرِّقَتْ) سنة (ثم) بعد تعريفها سنة (تُرِكَتْ) بمحلها الذي أخذت منه .

• (وله) : أى لمن التقط دابة - من حمار وبقر وفرس - (كِرَاءُ دَابَّةٍ) التقطها (لَعَلَّيْهَا) : أى لأجل علفها (منه كِرَاءُ مَأْمُونًا) : أى لا يخشى عليها منه وجبة أو مشاهرة .

(و) له (رَكُوبُهَا) من موضع التقاطها (لِمَوْضِعِهِ) وإن لم يعسر قودها . (وإلا) بأن أكرهاها لغير علفها أو أزيد منه أو كراء غير مأمون فعطبت أو هلك أو ركبها لغير موضعه أو فى حوائجه (ضَمِينَ) قيمتها إن هلكت أو أوش العيب إن تعيب ؛ وما زاد على علفها إن لم تهلك (و) له (غَلَّتْهَا) من لبن ومن وإن زاد على علفها ؛ (لا) : أى ليس له (نَسَلُهَا)

الناس فى زمنه الفساد وقد روى عن مالك أيضا (٥١) .

قوله : [ثم بعد تعريفها سنة تركت] : قد علمت أن هذا فى زمن العدل والصلاح لا فى مثل زماننا .

قوله : [كراء دابة] إلخ : إنما جاز له ذلك مع أن ربها لم يوكله فيه لأنها لا بد لها من نفقة عليه فكان ذلك أصلح لربها ، والظاهر أنه إذا أكرها وجبة كراء مأمونا ثم جاء ربها قبل تمامه فليس له فسخه لوقوع ذلك العقد بوجه جائز كذا فى حاشية الأصل . قوله : [ضمن قيمتها إن هلكت] : أى ويقدم فى الضمان المستأجر فى الكراء لغير المأمون لأنه مباشره والملتقط متسبب .

قوله : [وما زاد على علفها] : أى فإذا أكرمت لأجل العلف وزاد من كرائها شيء على العلف لم يكن للملتقط أخذه لنفسه ، بل يقيه لربها إذا جاء عند سلامتها . قوله : [وله غلتها] : أى فى مقابلة نفقتها إذا أنفق عليها من عنده ولم يكرها فى علفها ولم يستعملها فى مصالحه .

قوله : [من لبن ومن] : بيان للغلة المرادة هنا .

قوله : [وإن زاد على علفها] : أى وهو الموافق لرواية ابن نافع خلافاً لظاهر نقل ابن رشد وسماع القرينين من أن له من الغلة بقدر علفه والزائد عليه لقطة معها . قال فى الحاشية وفى كلام الأجهورى ميل لترجيح ما نقله ابن رشد .

وصوفها وشعرها .

• (وَوَجَبَ لِقَطُ طِفْلٍ) : أى صغير لا قدرة له على القيام بمصالح نفسه من نفقة وغيرها . والمراد بلقطه : أخذه للحفظ (كيفية) : أى وجوب كفاية إذا وجدته جماعة بمضيعة ، أو كان المكان مطروقاً للناس . ولا تعين على من وجدته لقطة . ويسمى الطفل الملقوط ؛ لقيطا ، وعرف ابن عروة اللقيط بقوله : صغير آدمى لم يعلم

قوله : [وصوفها] : أى سواء كان تاماً أو غير تام فهو لربها مثل النسل يكون لقطة معها .

• تنبيه : لو أنفق الملتقط على اللقطة من عنده كل النفقة أو بعضها كما أو أكرها فنقص الكراء عن نفقتها وكل الملتقط نفقتها من عنده فربها خير بين أن يسلم له اللقطة فى نفقته أو يفنديها من الملتقط بدفع النفقة . وذلك لأن النفقة فى ذات اللقطة كالجنانية فى رقة العبد إن أسلمه المالك لا شيء عليه ، وإن أراد أخذه غرم أرش الجنانية وحيث قلنا بخيار ربها ورضى بتركها فى النفقة ، ثم أراد أخذها ثانية ودفع النفقة لم يكن له ذلك ؛ لأنه ملكها للملتقط بمجرد رضاه ، والظاهر — كما قال شيخ مشايخنا العدوى — أن عكسه كذلك أى إذا دفع له النفقة ثم أراد أن يسلمه الشيء الملتقط يأخذ منه النفقة فليس له ذلك .

قوله : [وجب لقط طفل] : ظاهره ولو على امرأة وينبغى أن يقيد بما إذا لم يكن لها زوج وقت إرادتها الأخذ أو لها وأذن لها فيه وإلا فلا يجب عليها لأن له منعها ، فإن أخذته بغير إذنه كان له رده لحل مأمون يمكن أخذه منه ، فإن لم يرده وكان لها مال أنفقت عليه منه . وإن أذن لها فى أخذه فالنفقة عليه ولو كان لها مال لأنه بالإذن صار كأنه الملتقط كذا فى حاشية الأصل .

قوله : [بمضيعة] : إنما قال بمضيعة لأجل أن يشمل من نبذ قصداً ومن ضل عنه أهله ، ويشير إلى أنه لا بد أن يوجد فى غير حرز إذ أخذ من فى الحرز سرقة .
قوله : [ولا تعين] : أى وجب عيناً كما فى الإشهاد ، ولو علم خيانة نفسه فى دعوى رقبته مثلاً فيلزم الالتقاط ، وترك الحياة ، ولا يكون علمه بالخيانة علماً يسقط عنه الوجوب لعظم جرمة الآدمى .

أبوه ولا رقه ، فخرج ولد الزانية المعلومة . ومن علم رقه لُقْطَةً لا لُقَيْطَ (انتهى) .
(وَنَفَقَتُهُ) وحضائنه واجبة (على مُلْتَقِطِهِ) حتى يبلغ قادراً على الكسب
ولا رجوع له عليه (إن لم يُعْطَ) ما يكفيه (مِنْ الْفَيْءِ) : أى بيت المال ، فإن
أعطى منه لم تجب النفقة على الملتقط (إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ) أى اللقيط (مالٌ مِنْ
كُتَيْبَةٍ) أدخلت الكاف : الصدقة والحبس ، فإن كان له مال فنفقته من ماله
ويجوز له ملتقطه ، فعلم تقديم ماله ثم النوى ثم الحاضن (أو يُوجَدُ معه) مال مربوط
بثوبه (أو) يوجد مال (مَمْدُودُونَ) بالنصب على الحال والرفع على النعت (تحته)
فينفق عليه منه (إِنْ كَانَ معه رُقْعَةٌ) : أى ورقة مكتوب فيها أن المال المدفون تحته
للطفل فينفق عليه منه ، وإلا كان لقطة يعرف على ما تقدم .

قوله : [فخرج ولد الزانية] : أى بقوله لم يعلم أبواه وأما هذا فقد علم أحدهما .
قوله : [ومن علم رقه لقطة] : معطوف على ولد الزانية
وقوله : [لقطة] : خبر مبتدأ محذوف أى هو لقطة فيجرى فيه أحكامها .
قوله : [حتى يبلغ قادراً على الكسب] : هذا إذا كان اللقيط ذكراً فإن كان
أنثى فإلى دخول الزوج البالغ بها أو الدعوى إليه بعد الإطاعة .
قوله : [ولا رجوع له عليه] : أى لأنه بالتقاطه ألزم نفسه ذلك .
قوله : [فعلم تقديم ماله] : أى فإن أنفق الملتقط عليه مع علمه بماله فإن له
الرجوع إن حلف أنه أنفق ليرجع أو أشهد على ذلك كما مر ، وأن يكون غير سرف ،
وأن يدعى أنه وقت الإنفاق قصد الرجوع ، وأن يكون وقت الإنفاق مال الطفل متعسر
الإنفاق منه لكونه عرضاً أو عقاراً أو فى ذمة الناس مثلاً كما مر فى النفقات .
قوله : [بالنصب على الحال] : سوغ مجيء الحال من النكرة تخصيصها
بالظرف الذى هو قوله تحته .
قوله : [والرفع على النعت] : أى لموصوف محذوف قدره الشارح بقوله مال ، قال
ابن مالك :

وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفى النعت يقل

قوله : [إن كان معه رقعة] : قيد فى الأخيرة فقط دون ما قبلها كما يفيد الشارح .

(وَرَجَعَ) : الملتقط بما أنفق على الطفل (على أبيه) إن علم (إن) كان أبوه (طَرَحَهُ عَمْدًا) وثبت بإقراره أو بيئته . فلا رجوع بمجرد دعوى ملتقطه أنه طرحه عمداً . ويشترط أيضاً أن يكون الأب موسراً وقت الاتفاق ، وأن لا يكون الملتقط أنفق حسبة لله تعالى .

(وَالْقَوْلُ لَهُ) : أى للملتقط عند التنازع مع الأب (أنه لم يُسْتَفَقْ حسبةً لله بيمينٍ) : فإن حلف رجع وإلا فلا .

(وهو) : أى اللقيط (حرٌّ) : لا رقيق لمن التقطه (وولأؤه للمسلمين) :

قوله : [ورجع الملتقط بما أنفق] إلخ : أى بشروط أربعة أفادها المتن والشارح .

قوله : [إن علم] : هذا موضوع الرجوع فلا يعد شرطاً .

قوله : [إن كان أبوه طرحه عمداً] : انظر هل من الطرح عمداً طرحه لوجه أم لا وجعله البساطى خارجاً عن العمد وسلمه (ح) قال (بن) : وكلام البساطى فيه نظر وإن سلمه (ح) ، بل الحق أنه من العمد واقتصر عليه في المجموع .

قوله : [وثبت بإقراره] : أى الأب .

قوله : [فلا رجوع بمجرد دعوى ملتقطه] : أى لما جيل عليه الأب من الحنان والشفقة .

قوله : [أن يكون الأب موسراً] : أى يثبت بإقراره أو بالبيئته يساره وقت

الاتفاق .

قوله : [وأن لا يكون الملتقط أنفق حسبة] : أى فحلف رجوعه إن نوى الرجوع

أو لم ينو شيئاً كما هو ظاهر الشارح .

قوله : [فإن حلف رجع] : عمل حلفه إن لم يكن أشهد أنه يتفق ليرجع وإذا

تنازعا في قدر النفقة فلا بد من إثباتها وإلا فالقول قول الأب بيمين ؛ لأنه غارم ويعتمد في يمينه على الظن القوي .

قوله : [حر] : أى محكوم بحريته شرعاً ولو أقر اللقيط برقيقته لأحد ألغى

إقراره سواء التقطه حر أو عبد أو كافر ، وإنما حكم بحريته لأن الأصل في الناس الحرية .

قوله : [ولأؤه] : أى ميراثه وأيس المراد الولاء الحقيقي الذى هو لحمة كلحمة

النسب .

أى أنه إذا مات ولم يعلم له وارث فإله للمسلمين ؛ أى يكون ماله فى بيت المال لا للقطعة (وحكيم إسلاميه) : إن وجد (فى بلد المسلمين) : ولو كانت بين بلاد الكفار (كان) وجد ببلده (لم يكن فيها إلا بيت) واحد من المسلمين فأولى بينان وثلاثة وهذا (إن التقطه مسلم : وإلا) يلتقطه مسلم بل كافر (فكافر) .
(كان) وجد فى قرية (شرك) : أى كفر فإنه يحكم بكفره (وإن التقطه مسلم) تغليباً للدار . حيث لم يكن بها بيت للمسلمين ؛ نص عليه أبو الحسن . وقال غيره : إن التقطه مسلم حكم بإسلامه تغليباً للقطعة .
• (ولا يلتحق) اللقيط (بملتقط أو غيره إلا ببينة) تشهد بأنه ابنه ، ولا يكتفى قولها إنه ضاع له ولد .

(أو وجهه) يصدق المدعى : أى يفيد بصدقه كمن عرف أنه لا يعيش له ولد فزعم أنه ولده . وإنما طرحه لما سمع قول الناس إن الجنين إذا طرح يعيش ، أو

قوله : [فأله للمسلمين] : هذا مقيد بغير المحكوم بكفره لأن المحكوم بكفره لا يرثه المسلمون كذا قيل ، وقد يقال : لا مانع من وضع مال الكافر فى بيت المال ألا ترى أن المعاهد إذا مات عندنا وليس معه وارث فإن ماله يوضع فى بيت المال وهذا هو الظاهر .
قوله : [لم يكن فيها إلا بيت واحد] : أى كما استظهره (ح) وإلا فأصل النص على بيتين وعلى كل حال يحكم بإسلامه ولو سئل أهل ذلك البيت فجزموا بأنه ليس منهم لأنهم قديكرونها لنبتهم إياه ، واستظهر الأجهورى أنه لا يكون مسلماً حيث أنكروه .
قوله : [وهذا إن التقطه مسلم] : أى قياساً على إسلام المسي تبعاً لإسلام سائيه .
قوله : [فكافر] : راجع لما بعد الكاف وأما البلد الذى كثر بيوت المسلمين فيه فيحكم بإسلام اللقيط ولو التقطه كافر .

قوله : [وقال غيره إن التقطه مسلم] إلخ : قال (بن) ، وهذا هو الظاهر .
قوله : [إلا ببينة] : أى فإن أقامها واحد لحق به وسواء كان اللقيط محكوماً بإسلامه أو كفره كان المستلحق له الذى شهدت له البينة الملتقط أو غيره كان مسلماً أو كافراً فهذه ثمان .

قوله : [أو وجهه] : انظر هل الوجه بمنزلة البينة فى الثمان صور المتقدمة وهو ما يفيد ابن عرفة والثمانى : أو فى أربع منها فقط وهى ما إذا كان المستلحق مسلماً

طرحه لغلاء أو خوف عليه من شيء بينه مما يبل على صلبه ، فيلحق بصاحب الوجه المسمى أنه ولده .

• (ونُزِعَ) لقيط (محكومٌ بإسلامه من كافر) النقطه .

• (ونُلِبَ أخذه) عبد (آبق) ليوصله لربه (لمن عَرَفَ ربه) متعلق (نلب) : أى نلب لمن وجد آبقاً وعرف ربه أن يأخذه له لأنه من حفظ الأموال ، وهذا إذا لم يخش ضياعه إن تركه وإلا يجب أخذه له .

(وإلا) يعرف ربه (كره) له أخذه . فإن أخذه رفعه للإمام ووقف عنده ستة رجاء أن يأتي ربه ، ثم بيع له وجعل ثمنه في بيت المال فإن علم ربه أخذه .

كان الملتقط أو غيره محكوماً بإسلامه أو كفره وهذا للشيخ أحمد الزرقاني ، وأما إذا استلحقه كافر فلا بد من البيعة .

قوله : [ونزع لقيط محكوم بإسلامه] : أى بوجه مما تقدم .

• تنبيه : لا يجوز رى اللقيط بعد أخذه لأنه تعين عليه حفظه بالتقاطه إذ فرض الكفاية يتعين بالشروع فيه إلا أن يكون نيته في أخذه رفعه لحاكم فرفعه فلم يقبله والموضع مطروق للناس بحيث يعلم أن غيره يأخذه فله رده حيثئذ ، فإن لم يكن مطروقا ورده تحقق علم أخذه حتى مات اقتصر منه ، وإن شك فالدية ومثل نية أخذه للحاكم أخذه ليسأل عنه معيناً هل هو ولده أم لا .

• مسألة : لو تسابق جماعة على لقيط أولقطة وكل أمين قدم الأسبق وهو من وضع يده عليه ابتداء فإن استووا في وضع اليد قدم الأصلح للحفظ فإن استووا فالقرعة .

• مسألة أخرى : ليس لعبد أخذ لقيط بغير إذن سيده لأن التقاطه يشغله عن خدمة سيده . بخلاف اللقطة فتقدم أن له أخذها وتعريفها لأنه لا يشغله عن خدمة السيد .

قوله : [متعلق] : أى ولا يقال إن فيه فصلا بين العامل والمعمول لأن المضر الفصل بالأجنبي .

قوله : [وإلا وجب أخذه له] : أى وإن علم خيانة نفسه فيجب عليه الأخذ وترك الخيانة ولا يكون علمه بخيائته علناً مسقطاً للرجوب .

قوله : [ووقف عنده ستة] : أى وينفق السلطان عليه فيها .

قوله : [ثم بيع له] : أى بعد السنة يباع لربه وهذا ما لم يخش عليه وإلا يبيع

(وَلَرَبِّهِ) : أى الآبِق (عِتْقُهُ) : حال إياقه والتصدق والإيصاء به (وَهَبْتُهُ لغير ثواب) لاله لأنه يبيع ويبيعه لا يجوز .
 • (وَضَمِنَتْهُ) الملتقط (إِنْ أُرْسِلَتْ) بعد أخذه لوجوب حفظه لربه بأخذه ، فيضمن له قيمته يوم إرساله .
 (إِلَّا) أن يكون أرسله (لخَوْفٍ مِنْهُ) على نفسه أو ماله فلا يضمن ، وصدق في دعواه الخوف منه بقرائن الأحوال .
 (أو استأجره) : أى وضمن من استأجر الآبِق من نفسه أو من ملتقطه (فِيَا) : أى فى عمل (يَعْطَبُ فِيهِ) : أى شأنه العطب فيه ، أى وعطب . وإلا ضمن أجرة مثله . وسواء علم المستأجر أنه أبِق أم لا .
 (لَا إِنْ أَبِقَ مِنْهُ) : أى من الملتقطه (أو تَلَفَ) عنده (بِلا تَقْرِيطِ) مند فلا يضمن .
 • (وَلِنْ نَوَى) ملتقطه (تَمْلِكُهُ) : أى الآبِق (قَبْلَ السَّنَةِ فَتَغَاصِبُ)

قبل تمام السنة كما رواه عيسى عن ابن القاسم .

قوله : [إِنْ أُرْسِلَتْ] : أى سواء أرسله قبل سنة أو بعدها .

قوله : [لخوف منه على نفسه] : مثل الخوف منه الخوف من السلطان بسبب أخذه أن يقتله ، أو يأخذ ماله أو يضربه ، قال بعضهم : والظاهر أن علم الضمان إذا أرسله لخوف منه محله إذا لم يمكن رفعه للإمام ولا رفعه إليه ولا يرسله إن أرسله مع إمكان الرفع ضمن ومحله أيضاً إذا لم يمكنه التحفظ منه بحيلة أو بحارس وإلا فلا يرسله ارتكاباً لأخف الضررين ، والظاهر رجوعه بالأجرة كالنفقة لأنهما من تعلقات حفظه .
 قوله : [بقرائن الأحوال] : من باب أولى البيّنة .

قوله : [وإلا ضمن أجرة مثله] : أى فيلغها المستأجر لربه ويرجع على الملتقط إن كان دفع له أو على العبد إن كان دفع له وكانت الأجرة قائمة وإلا فلا رجوع له عليه .

قوله : [لَا إِنْ أَبِقَ] : هو بفتح الباء أفصح من كسرهما قال تعالى : (إِذَا أَبِقَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ) : (١) وفي مضارعه الضم والفتح والكسر من باب دخل ومنع وضرب .

فيضمنه لربه ولو تلف بساوى (واستحقه سيده) من الملتقط (بشاهد ويمين) بلا استيناء ، فأولى بشاهدين .

(وأخذته) مدعيه حوزاً لا ملكاً (إن ادّعاءه وصدّقه العبد) بعد الرفع للحاكم والاستيناء ، وكلذا يأخذه إن وصفه بما هو فيه ولو لم يصدقه العبد . فإن جاء غيره بأثبت مما جاء به أخذه منه ولذا قال : « وأخذه » . المفيد لمجرد الحوز . وقال فيما قبله : « واستحقه » المقضى للملك .

• (وإن جاء) : رجل من قطر إلى قاضي قطر آخر عنده عبد أبى (بكتاب قاض) : يقطره مضمونه : (أنه ثبتّ عندي أن صاحب كتابي هذا أبى له عبد صفتته كذا دفع) ذلك العبد (إليه) : أى لمن جاء بالكتاب المذكور بلا توقف على بيته ولا غيرها (إن طابق) : الوصف المذكور في الكتاب وصفه الخارجى ، والله أعلم .

قوله : [بشاهد ويمين] : أى لأنه مال والمال يثبت بالشاهد واليمين .

قوله : [وصلقه العبد] : أى وسواء وصفه سيده أم لا يبق العبد على تصديقه أم لا .

قوله : [بعد الرفع للحاكم والاستيناء] : أى الإمهال في الدفع له باجتهاد الحاكم وانظر ما فائدة الاستيناء مع كون الدفع له حوزاً لا ملكاً ، وقد يقال فائدته دفع النزاع ممن يطراً .

قوله : [دفع ذلك العبد إليه] : ما ذكره المصنف هنا لا يخالف ما يأتى في القضاء من أن كتاب القاضي وحده لا يفيد ؛ لاحتمال تخصيص ما يأتى بهذا وذلك لخفة الأمر هنا لأن له أخذه حوزاً من غير كتاب بمجرد الوصف .

باب

في بيان أحكام القضاء وشروطه

• القضاء في اللغة : يطلق على معان ؛ مرجعها إلى انقضاء الشيء وتماه ؛ فيطلق على الأمر ، نحو : « وَقَضَى رَبُّكَ » (١) : أى أمر وألاً تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ » (١) . وعلى الأداء نحو قضيت الدين ، ومنه « فإذا قضيت الصلاة » وعلى الفراغ ، نحو . « قَضَى الْأَمْرُ » (٢) : أى فرغ . وعلى الفعل نحو : « فَأَقْضِ » ، « أَنْتَ قَاضٍ » (٣) وعلى الإرادة نحو : « إِذَا قَضَى أَمْرًا » (٤) . وعلى الموت نحو : « قَضَى نَحْبَهُ » (٥) ،

باب :

أى مسائله .

وقوله : [وشروطه] : أى الأربعة الآتية ، وهو من العقود الجائزة من الطرفين كالجعالة والقراض قبل الشروع في كل منهما ، والمغارة والتحكيم والوكالة وأصله قضاي لأنه من قضيت إلا أن الياء لما جاءت بعد الألف قلبت همزة وإلجم الأفضية والقضايا .

قوله : [يطلق على معان] : ذكر الشارح منها سبعة فهو من المشترك اللفظي معين . قوله : [أى أمر] إلخ : أى أمراً جازماً . وقد اختلف أهل التفسير في معنى قوله تعالى : « وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ » (١) فالأكثر على أنه بمعنى أمر لا حكم إذ لو كان بمعنى حكم لم يقع غير ما حكم به ، ابن عطية ، ويصح أن يكون بمعنى حكم على أن الضمير في ألاً تعبدوا إلا إياه ، للمؤمنين .

قوله : [نحو فاقض ما أنت قاض] : أى افعل الذى تريده وهو من كلام السحرة لفرعون حين آمنوا بالله .

قوله : [نحو قضى نجه] : النجب في الأصل النذر أى قضى نذره ، وذلك كناية عن الموت ، لأن النذر لازم الحصول كالموت .

- | | |
|------------------------|-------------------------------|
| (٢) سورة يوسف آية ٤١ . | (١٤١٠١) سورة الإسراء آية ٢٣ . |
| (٤) سورة غافر آية ٦٨ . | (٣) سورة طه آية ٧٢ . |
| | (٥) سورة الأحزاب آية ٢٣ . |

ومنه : « لَيْقَنْضَ عَلَيْنَا رَبُّكَ »^(١) . وعلى المحكم والإلزام ، نحو : قضيت عليك بكذا .

وفي الشرع : هو حكم حاكم أو محكم بأمر ثبت عنده ؛ كدين ، وحبس ، وقتل : جرح ، وضرب . وسب . وترك صلاة ونحوها ، وقذف ، وشرب ، وزنا ، وسرقة ، وغصب : وعدالة وضدها ، وذكرورة ، وأنوثة ، وموت ، وحياة ، وجنون . وعقل ، وسفه ، ورشد ، وصغر ، وكبر ، ونكاح ، وطلاق ، ونحو ذلك ؛ ليرتب على ما ثبت عنده مقتضاه أو حكمه بذلك المقتضى .

مثاله : لو ثبت عنده دين أو طلاق ، فالحكم تارة بالدين أو الطلاق ، ليرتب

قوله : [ومنه] : أى من معنى الموت ، فعنى : لَيْقَنْضَ عَلَيْنَا رَبُّكَ) أنهم يطلبون الموت لأنفسهم من الله ، قال تعالى : فى الآتية الأخرى : (وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ)^(٢) . وفى آية : (لَا يَمُوتُ فِيهِمَا وَلَا يُخَيِّبُ)^(٣) ، وبقي من المعاني اللغوية إتيانه بمعنى العلم نحو قضيت لك بكذا أعلمتك به ، ومن هنا يسمى المفتي والمدرس قاضياً لأنه معلم بالحكم والكتابة ومنه (وكان أمراً مَقْضِيّاً)^(٤) ، والفصل ومنه : (وَقَضَى بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ) ، والخلق ومنه : (فَتَقَضَّاهُنَّ مَتَّبِعَ سَمَوَاتٍ)^(٥) ، كذا فى (بن) .

قوله : [حاكم أو محكم] الحاكم ما كان مقاماً من طرف السلطان ، والمحكم ما كان مقاماً من طرف الأخصام ، وحكم المحكم لا يكون فى جميع المسائل بخلاف حكم الحاكم ، وسأنى ذلك .

قوله : [كدين] إلخ : جميع ما ذكره يأتى فيه قضاء الحاكم ولا يأتى قضاء المحكم إلا فى البعض ، لقوله فيما يأتى وجاز تحكيم عدل إلخ .

قوله : [ليرتب] : متعلق بمحذوف علة غائية لقوله حكم حاكم إلخ ، تقديره هو إنما جعل له الحكم فيما ذكر ليرتب .

قوله : [أو حكمه بذلك المقتضى] : هذا التنوع غير ظاهر بل التعريف تام المعنى بدون هذا التنوع وتمثله الآتى لا يظهر منه صحة هذا التنوع فتأمل .

(٢) سورة إبراهيم آية ١٧ .

(٤) سورة مريم آية ٢١ .

(١) سورة الزعفر آية ٧٧ .

(٢) سورة طه آية ٧٤ .

(٥) سورة فصلت آية آية .

على ذلك الغرم أو فراقها وعدتها أو يحكم بالغرم أو الفراق لما ثبت عنده على حسب ما يقتضيه الحال من الرفع له .

والحكم : الإعلام على وجه الإلزام .

والقاضي : الحاكم بالأمور الشرعية ؛ أى من له الحكم ، حكم أو لم يحكم .
• ولا يستحقه شرعاً إلا من توافرت فيه شروط أربعة ، أشار لها بقوله :

• (شَرَطُ الْقَضَاءِ) : أى شرط صحته :

(عَدْلٌ) : أى كونه عدلاً : أى عدل شهادة ، ولو عتيقاً عند الجمهور .
والعدالة تستلزم الإسلام والبلوغ والعقل والحرية وعدم الفسق .

(وَذُكُورَةٌ) فلا يصح من أنثى ولا خنثى .

(وَفِطْنَةٌ) : فلا يصح من بليد مغفل ينخدع بتحسين الكلام ولا يتنبه لما يوجب الإقرار أو الإنكار وتناقض الكلام ؛ فالفطنة : جودة الذهن وقوة إدراكه لمعاني الكلام .

قوله : [والحكم الإعلام] إلخ : راجع لقوله أول التعريف حكم حاكم .

قوله : [والقاضي] إلخ : أى المشتق من القضاء بالمعنى الاصطلاحي .

قوله : [أى من له الحكم] : أى استحقاق الحكم .

قوله : [عدالة] : أى فغير العدل لا يصح قضاؤه ولا ينفذ حكمه .

قوله : [عدل شهادة] : أى لا رواية وسياق شروط عدل الشهادة .

قوله : [عند الجمهور] : أى خلافاً لسحنون حيث قال يمتنع تولية العتيق قاضياً لاحتمال أن يستحق فترده أحكامه .

قوله : [تستلزم] إلخ : أى من استلزام الكل لأجزائه لأن العدالة وصف مركب من هذه الأمور الخمسة .

قوله : [فلا يصح من أنثى ولا خنثى] : أى ولا ينفذ حكمها .

قوله : [ينخدع بتحسين الكلام] : أى كلام الخصام .

قوله : [جودة الذهن] : أى العقل أى فجرد العقل التكيفي لا يكفي لمجامعته للغفلة ، بل لا بد من أصل الفطنة ويستحب كونه غير زائد فيها كما يأتي .

(وفيقه) : أى علم بالأحكام الشرعية التى ولي للقضاء بها (ولو مُقلداً) :
لمجتهد عند وجود مجتهد مطلق .

(وزيد للإمام الأعظم) : شرط خامس : وهو (قُرَشِيٌّ) : أى كونه قرشياً :
أى من قرش ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الخلافة فى قرش . وقرش
هو فهر ، وقيل : هو النضر . وفهر هو ابن مالك بن النضر . ولا يشترط أن يكون
عباسياً ولا علويّاً ، ولم يتم دليل على أن الأولى أن يكون عباسياً . فدعوى أن الأولى
كونه عباسياً

قوله : [التى ولي للقضاء بها] : أى فلا يشترط علمه بجميع أحكام الفقه إلا إن
كان مولى فى جميع الأحكام ، ويسمى عند الفقهاء بقاضى الجماعة ، فإن كان مولى
فى شيء خاص كالأنكحة اشترط علمه بها فقط ، وهكذا .

قوله : [ولو مُقلداً لمجتهد] : أى على المعتمد خلافاً لما مشى عليه خليل ، حيث
قال بمجتهد إن وجد وإلا فأمثل مقلداً ، والمراد بالمجتهد المطلق كالشافعى ومالك . واعلم أن
المجتهد ثلاثة أقسام : مجتهد مطلق ، ومجتهد مذهب ، ومجتهد فتوى ؛ فالمطلق كالصحابة
وأهل المذاهب الأربعة ، ومجتهد المذهب هو الذى يقدر على إقامة الأدلة فى مذهب
إمامه كابن القاسم وأشهب ، ومجتهد الفتوى هو الذى يقدر على الترجيح ككبار المؤلفين
من أهل المذهب ، والأصح أن الترتيب بين هذه المراتب فى القضاء مندوب .

قوله : [وزيد للإمام الأعظم] : اعلم أن تلك الشروط إنما تعتبر فى ولاية الإمام
الأعظم ابتداء لا فى دوام ولايته إذ لا ينزول بعد مبايعة أهل الحل والعقد له بطروء فسق
غير كفر كما يأتى .

قوله : [جعل الخلافة فى قرش] : أى لأمره بذلك فى جملة أحاديث كثيرة
صحيحة متواترة .

قوله : [وقرش هو فهر] : أى لقول العراقى فى السيرة :

أما قرش فالأصح فهر جماعها والأكثرون النضر

قوله : [ولا يشترط أن يكون عباسياً] إلخ : أى ولا يندب بدليل ما بعد .

قوله : [فدعوى أن الأولى كونه عباسياً] : أى كما قال بهرام والتتائى ، وتبعهما على
ذلك الأجهورى .

خالية عن دليل . وقد اجتمعت الصحابة على خلافة الصديق وهو تيمى ، ثم عمر بن الخطاب وهو عدوى ، ثم عثمان وهو أموى ، ثم على وهو هاشمى ، ولكل من قريش . ثم استقرت الخلافة في بنى أمية أولهم معاوية رضى الله عنه ، ثم في بنى العباس ، ثم اختلطت حتى جعلت في العتقاء ، والله أعلم .

(فحسبكم) المقلد من خليفة أو قاض وجوباً (يقول مقلد) بفتح اللام يعنى بالراجع من مذهبه سواء كان قوله أو قول أصحابه ، لا بالضعيف ولا بقول غيره من المذاهب ، ولا نقض حكمه ، إلا أن يكون للضعيف مدركاً ترجع عنده وكان من أهل الترجيح . وكذا المفتى . ويجوز للإنسان أن يعمل بالضعيف

قوله : [وهو تيمى] : أى من بنى تيم الله ، بيت مشهور في قريش أيضاً .

قوله : [وهو عدوى] : أى من بنى عدى ، بيت مشهور في قريش أيضاً .

قوله : [وهو أموى] : بضم الهمزة وفتح الميم أى من بنى أمية ، بيت مشهور في قريش أيضاً .

قوله : [وهو هاشمى] : نسبة لبنى هاشم سادات قريش .

قوله : [أولهم معاوية] : أى بعد نزول المحسن بن على عنها له ، ثم تغلب عليها ولده يزيد ، ثم من بعده ولد يزيد وهو الوليد وهكذا ، ثم انتزعها منهم بنو العباس فمكثت فيهم دهرًا طويلاً ، ثم اختلطت حتى جعلت في العتقاء كما قال الشارح .

قوله : [يعنى بالراجع] : دفع بهذا التقيد ما يوهم أن المراد خصوص قول مالك مثلاً وإن كان ضعيفاً .

قوله : [ولا بقول غيره من المذاهب] : أى لا يجوز له أن يحكم بقول غير مذهبه ، وإن حكم به لم ينفذ حكمه .

قوله : [مدركاً] : هكذا بالنصب في نسخة المؤلف والمناسب الرفع لأنه اسم يكون مؤخرًا عن خبرها .

قوله : [وكذا المفتى] : أى لا يجوز له بالإفتاء إلا بالراجع من مذهبه لا بمنهج غيره ولا بالضعيف من مذهبه إلا إذا كان قوى المدرك وكان من أهل الترجيح .

لأمر اقتضى ذلك عنده ، وقيل : بل يقلد قول الغير إذا كان راجحاً في مله ذلك الغير .
 فإن قيل : ما فائدة ذكر الأقوال الضعيفة في كلامهم إذا كان لا يجوز العمل بها
 ولا الفتوى ؟ قلنا : أمور ثلاثة : الأول : اتساع النظر والعلم بأن الراجح المذكور ليس
 بمنفق عليه . والثاني : معرفة مدارك الأقوال ، فلمن له الترجيح ترجيح ما ضعف لقوة
 المدرك عنده . والثالث : العمل به في نفسه إذا اقتضت الضرورة ذلك .
 ثم إن الخليفة إذا ولى مستوفياً للشروط لا يجوز عزله إذا تغير وصفه ؛ كأن طرأ
 عليه الفسق وظلم الناس ، بخلاف غيره من قاض ووال وكلنا الوصى بعد موت الموصى .
 وحاز للموكل عزل وكيله مطلقاً .
 ولا يجوز تعدد الخليفة إلا إذا اتسعت وبعدت الأقطار .

قوله : [لأمر اقتضى ذلك عنده] : أى لضرورة في خاصة نفسه ولا يفتى به
 لغيره ؛ لأنه لا يتحقق الضرورة بالنسبة لغيره كما يتحققها من نفسه سداً للذريعة كما
 يفيلده (بن) .
 قوله : [وقيل بل يقلد قول الغير] إلخ : أى وهو المعتمد لجواز التقليد وإن لم
 تكن ضرورة .
 قوله : [أمور] : خبر مبتدأ محذوف تقديره هى أمور الكلام على حلف
 مضاف تقديره عدة أمور .
 قوله : [والثاني معرفة مدارك الأقوال] : هذا أيضاً لازم لاتساع النظر والمراد
 بمدارك الأقوال أدلتها .
 قوله : [كأن طرأ عليه الفسق] : أى بغير الكفر قال صاحب الجوهرة :
 إلا بكفر قانبلن عهده فالله يكفيننا أذاه وحده
 بغير هذا لا يباح صرفه وليس يعزل إن أزيل وصفه
 وإنما لم يعزل بالفسق ارتكاباً لأخف الضررين لما في عزله من عظم الفتن .
 قوله : [بخلاف غيره من قاض ووال] : أى فيعزله الإمام لزوال وصفه ؛ لأنه
 لا يخشى من عزله فتن كما يخشى من عزل السلطان .
 قوله : [مطلقاً] : أى زال وصفه أم لا بسبب وبغيره .
 قوله : [إلا إذا اتسعت وبعدت الأقطار] : أى كما في زماننا .

ويجب أن يكون الحاكم سميعاً بصيراً متكلماً .

• (وَوَجَبَ عَزْلُ أَعْمَى أَوْ أَصَمٍّ أَوْ أَبْكَمٍ) ، ولو طراً عليه بعد توليته .
(وَنَفَسَكَ حُكْمُهُ) : إن وقع صواباً لأن اتصافه بالثلاثة واجب غير شرط
وفقد اثنين منها مضر لا ينفذ به حكمه إذ لا تتعقد ولايته بفقد اثنين . وأما فاقد
الثلاثة فلا تصح معاملته . وفي معاملة فاقد الاثنين خلاف ، الأظهر عدم صحتها
لعدم انضباطه .

• (وَتَعَيَّنَ الْقَضَاءُ عَلَى مُتَّفَرِّدٍ) في عصره (بشروطه) .

(أو) على (خائفٍ فِتْنَةٍ) على نفسه أو ماله أو ولده أو على الناس إن لم يتول القضاء .

(أو) : على خائف (ضياحٍ حقٍّ) له أو لغيره (إن لم يتول) .

ومعنى «تعين» بالنسبة للأخيرين : وجب .

وإذا وجب ؛ هل يجوز بذل مال عليه ؟ قيل : نعم ، لأنه لتحصيل أمر

واجب . وقيل : لا ، واستظهر .

وأما بذل مال في طلب ما لم يجب فحرام قطعاً ، ولايته باطله ، وقضاؤه

مردود . وقضاؤه مصر يبذلون الأموال في نظير أكل أموال الناس بالباطل .

بلا شبهة ، ولا سيما إذا كانوا يتأى أو ضعفاء . فلا يبقى لهم القضاة من أموالهم إلا ما قل ،

قوله : [ويجب أن يكون الحاكم سميعاً] إلخ : دخول على المصنف أى

فتجب له هذه الصفات ابتداءً ودواماً .

قوله : [فلا تصح معاملته] : أى لعدم تكليفه إن ولد بهذا الأمر وعجزه عن

غالب الأحكام إن طرأت عليه بعد التكليف .

قوله : [أو على خائف فتنة] : أى وإن لم يتفرد بالشروط بدليل عطفه على

ما قبله ، وفتنة إما بالنصب معمول لخائف أو بالجر بالإضافة .

قوله : [ومعنى تعين بالنسبة للأخيرين وجب] : إن قلت كلامه يوم أن الأول

غير واجب مع أنه أولى في الوجوب . والجواب أن الأخيرين يقتضيان الوجوب

الغير الشرطى ، وأما الأول ففيه الوجوب الشرطى المتوقف الصحة عليه بدليل أنه يجب

عليه ولو بالضرب .

قوله : [واستظهر] : أى استظهر (ح) أنه لا يجوز له .

نسأل الله العافية : فأحكامهم لا تنفذ بالضرورة - على أن قاضى القاهرة فى الغالب لا يسمع دعوى ولا يعرف حقيقتها ، وإنما يضبط الشاهد من شهود المحكمة القضية ويكتبها ، ثم يمضى بها إلى القاضى فيكتب اسمه ويضع ختمه من غير زيادة .

• (وحرم) على القاضى أو غيره من خليفة أو عامله (أخذ مال من أحد الخصميين) لأنه من أكل أموال الناس بالباطل بخلاف أخذ مال من وقف على القضاة أو من بيت المال فلا يحرم .

(و) حرم عليه (قبول هدية) : من أحد من الناس ، إلا أن يكون ممن يهاديه قبل توليته القضاء لقراءة أو صحة أو صلة .

• (ونُذِبَ غنى وري) : أى كونه غنياً ، لا فقيراً ورعاً ، لأنه مظنة التتره عن الطمع لما فى ألبى الناس .

(نزه) : أى كثير التزاهة والبعد عن شوائب الطمع وما لا يليق من سفايف الأمور بأن يكون كامل المروءة .

(حكيم) : لأن الحلم مظنة الخير والكمال ، وسوء الخلق مظنة الشر والظلم وأذية الناس بغير حق .

قوله : [فأحكامهم لا تنفذ بالضرورة] : أى وإنما سكوت المفتين عنها لعجزهم عن التكلم بالحق كما قال بعض العارفين : هذا الزمان زمان السكوت ولزوم البيوت والرضا بأذى القوت ومن يقول الحق فيه يموت .

قوله : [على أن قاضى القاهرة] إلخ : استدراك على بطلان حكمه وإن لم يأخذ رشوة لخلو الحكم عن جميع الشروط كما هو معلوم لأهل البصائر .

قوله : [فلا يحرم] : أى بل يندب إذا كان فى ضيق عيش وأراد التوسعة على عياله من ذلك .

قوله : [وحرم عليه قبول هدية] : مثله كل صاحب جاه وقد تقدم ذلك فى باب القرض .

قوله : [ورع] : هو من يترك الشبهات خوف الوقوع فى المحرمات ، وأما الأورع فهو من يترك بعض المباحات خوف الوقوع فى الشبهات .

قوله : [أى كثير التزاهة] : أشار بذلك إلى أن نزه صيغة مبالغة .

(نَسِيبٌ) : أى معروف النسب ؛ لأن مجهوله لا يهاب ويتسارع الناس في الطعن فيه .

(بلا دَيْنٍ) عليه (و) بلا (حَدٌّ) : لأن المدين منحط الرتبة عند الناس ، وأحط منه المخلود في زنا أو سرقة أو غيرهما .

(و) بلا (زائد في الدهاء) بفتح الدال المهملة والمد : هو جودة الذهن ، فجودته هى المطلوبة لأن القطاعة شرط صحة كما تقدم ، وزيادتها ربما أدته للحكم بين الناس بالفراسة بكسر الفاء وترك القوانين الشرعية .

(و) ندب (منع الراكبين معه والمصاحين) له بلا ركوب معه إذ لا خير في كثرة اجتماع الناس ، وللحميدى رحمه الله تعالى :

لقاء الناس ليس يفيد شيئاً سوى الهذيان من قبل وقال

قوله : [أى معروف النسب] : أى وإن لم يكن قرشياً قال ابن رشد : من الصفات المستحسنة أن يكون معروف النسب ليس بابن لعان (٨١) ، ولذلك جوز سحنون تولية ولد الزنا ، ولكن لا يحكم في الزنا لعدم شهادته فيه .

قوله : [بلا دين] : لا يغنى عن هذا قوله غني ، لأنه قد يكون غنياً وعليه الدين . قوله : [وبلا حد] : علم منه أن تولية المخلود جائزة وأن حكمه نافذ وظاهره قضى فيما حد فيه أو في غيره ، وهو خلاف ما لسحنون . بخلاف الشاهد فإنه لا تقبل شهادته فيما حد فيه ولو تاب وتقبل في غيره إذا تاب ، والفرق بين القاضى والشاهد استناد القاضى لبينة فبعدت التهمة فيه دون الشاهد .

قوله : [بفتح الدال المهملة والمد] : وهمزته منقلبة عن الياء لا عن الواو .

قوله : [ربما أدته] [إلخ] : أى فلذلك كرهت زيادتها فيه وهذا بخلاف الأمير فزيادتها فيه لا كراهة فيها لوسع عمله .

قوله : [وندب منع الراكبين معه] : إلخ : أى يندب للقاضى أن يمنع الركاب معه والمصاحين له من غير حاجة وإن كان شأنه ذلك قبل القضاء .

قوله : [وللحميدى رحمه الله] [إلخ] : هذان البيتان من بحر الوافر وأجزاؤه مفاعلتن مفاعلتن فعولن .

قوله : [الهذيان] : هو الكلام الساقط الذى لا يعود على صاحبه منه خير بلغة السالك - رابع

فأقلل من لقاء الناس إلا لأخذ العلم أو لإصلاح حال
إلا الأعوان من خادهم وكاتب وشهود ورسول وسجان ونحو ذلك .

(و) نذب (تَخْفِيفُ الْأَعْوَانِ) والاقتصار على قدر الحاجة .

(و) نذب (اتخاذُ مَنْ يُخْبِرُهُ) من أهل الصدق والصلاح (بما يقالُ فيه) من
خير أو شر ، ليحمد الله على ما يقال فيه من خير ويتباعد عما يقال فيه من شر إن
وقع ، أو يبين أنه لم يقع أو يبين الوجه ، فقد يعترض عليه بفعل شيء . وهو في
الواقع قد يكون واجباً عليه لضرورة اقتضته (أو) بما يقال (في شهوده) من خير
أو شر ليبقى عنده أولى الخير ويعزل الأشرار .

(و) نذب (تأديبُ مَنْ أَسَاءَ عَلَيْهِ) : أى على القاضي (بِمَجْلِسِهِ)
للحكم كأن يقول له : حكمك باطل ، أو : أنت تحكم بغير الحق ، أو : تأخذ
الرشوة ، أو : لو كان لي جاه أو أعطيتك مالا لحكمت لي ، أو : لقبلت شهادتي ،
ونحو ذلك .

(إلا في نحو) قوله له : (اتَّقِ اللَّهَ) ، أو : خَفَّ اللَّهُ ، أو : اذكر وقوفك
بين يدي الله ، فلا يؤذيه ، بل يرفق به ، ويقول له : رزقنا الله تقواه ، ونحو ذلك .

ذنبى ولا أخرى .

قوله : [ونحو ذلك] : أى كالترجمان .

وقوله : [إن وقع] : معترض بين المعطوف والمعطوف عليه .

قوله : [أو يبين] : معطوف على يتباعد .

قوله : [ونذب تأديب من أساء عليه] : ما ذكره المصنف من نذب تأديب من
أساء عليه هو ظاهر كلام ابن رشد وظاهر كلام ابن عبد السلام وجوب التأديب لحرمة
الشرع ، وهنا كله إذا أساء على القاضي ، وأما إذا أساء على غيره كشاهد أو خصم
فالأدب واجب قطعاً كما في (بن) .

قوله : [بل يرفق به] : أى لئلا يخل في وعيد قوله تعالى : (وَلَا ذَا قِيلَ لَهُ
اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ) ^(١) الآية وقد كان بعض العارفين إذا قيل له
اتق الله مرغ خديه على التراب .

(١) سورة البقرة آية ٢٠٦ .

ومن الإرفاق أن يقول له : أنت قد لزمك الإقرار بالحق بقولك : قد وفيت، أو أرسل لي رسولا أو كتابا يدفعه لفلان، أو بقولك: إن شهد على فلان فدعواه صحيحة وقد شهد عليك فلا يقبل منك تجريحه بعد ذلك، أو: بنكوك عن اليمين، أو: بردك اليمين على المدعى وتحليفه ونحو ذلك. وقلنا : « بمجلسه » احترازاً عما إذا أساء عليه بغير مجلس الحكم فلا يؤدبه ، بل يرفعه لغيره إن شاء والعفو أولى .

(و) ندب للقاضي (إحضار العلماء) في مجلس الحكم لظهور الصواب (أو مُشَاوَرَتِهِمْ) لذلك. وهذا في مشكلات المسائل . وأما الضروريات فلا يحتاج فيها للملك .

• (وله) : أي للقاضي إذا ولي على القضاء ببلاد (أن) يستخلف إن اتسع عمله : لا إن لم يتسع ، فلا يجوز له استخلاف ولا ينفذ حكم من استخلفه إلا أن ينفذه هو (بجهة) : أي في جهة (تعدت) عنه بأعمال كثيرة يشق حضور الخصمين والشهود منه إلى محل القضاء، لا إن قريب فلا يجوز. (من) مقول يستخلف أي يستخلف رجلاً عدلاً (عليه ما استخلف فيه) ، وإن لم يعلم جميع أبواب الفقه . فإذا ولاه على الأنكحة فقط اشترط أن يكون عالماً بمسائل

قوله : [أن يقول له] : أي يقول القاضي لأحد الخصمين .

قوله : [أو أرسل لي رسولا] : معطوف على قد وفيت مسلط عليه القول .

قوله : [أو بقولك إن شهد] إلخ : معطوف على بقولك الأول .

قوله : [والعفو أولى] : قال تعالى : (فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ)^(١) .

قوله : [وندب للقاضي إحضار العلماء] : أي فإن أحضرهم أو شاورهم ووافقوه على ما يريد الحكم به ، فالأمر واضح ، وإن خالفوه وأظهروا له فساد ما أراد الحكم به وافقهم ، وندب إحضار العلماء والمشاورة في المشكلات ، ولو كان القاضي مجتهداً فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يفعلون ذلك لاحتمال أن يكون الظاهر له في هذه النازلة غير الظاهر لهم ، فإذا أحضرهم فيحتمل أن يظهر له ما ظهر لهم ويرجع عن اجتهاده كما كان يقع لكبار الصحابة .

قوله : [بأعمال كثيرة] : أي زائدة على مسافة القصر .

النكاح وما يتعلق بها . وإن استخلفه في القسمة والموارث وجب علمه بذلك ، وهكذا ولا يصح أن يستخلف جاهلاً بما ولى فيه (أو أذن له) في الاستخلاف ، بأن أذن له السلطان فيه فله الاستخلاف ولو لم يتسع عمله أو في جهة قربت .

(و) إذا أذن له في الاستخلاف واستخلف (لا ينزل) الخليفة (بموته) : أى بموت من استخلفه ، وكذا إن جرى العرف بالاستخلاف ؛ لأن الإذن له في ذلك أو جريان العرف به كأنه تولية من السلطان فلا ينزل بموت القاضي المستخلف له . وأما إن استخلف لاتساع عمله بجهة بعدت فينزل بموت من ولاه ، وهو معنى قول الشيخ : «وانزل بموته» ، لأن كلامه رحمه الله في ذلك فلا اعتراض عليه ، فتأمل .

(ولا) ينزل (غيره) : أى غير خليفة القاضي المأذون له في الاستخلاف من قاض ووال وعامل (بموت من ولاه) من الأمراء ، ولو كان الذى ولاه هو الخليفة كما قال الشيخ .

والحاصل : أن الخليفة أو غيره إذا استخلف قاضياً أو غيره لم ينزل المولى بموت

قوله : [أو أذن له في الاستخلاف] : معطوف على قوله اتسع .
وحاصل المسألة أن الصور اثنتا عشرة صورة لأن السلطان إما أن ينص للقاضي على الاستخلاف أو على علمه أو يسكت ، وفي كل إما أن يستخلف لعلم أو لراحة نفسه ، وفي كل إما أن يستخلف في جهة قريبة أو بعيدة ، فإن نص على استخلاف جاز مطلقاً لعلم أو لغيره في القرية والبعيدة ، وإن نص على علمه منع مطلقاً ، وإن سكت فإن كان العرف الاستخلاف فكالنص عليه ، وإن لم يكن عرف أو كان العرف علمه فإن كانت الجهة قريبة فالمنع إن كان الاستخلاف لغير علم ، وإن كان لعلم فقولان ، وإن كانت الجهة بعيدة فالجواز كان لعلم أو لغيره ، ولا يشترط في استخلاف كون المستخلف بالكسر وقت الاستخلاف في محل ولايته ، ومثل الاستخلاف العزل فيجوز أن يعزل واحداً من أهل ولايته وهو في غير محل ولايته . بخلاف حكمه فإنه لا يصح في غير محل ولايته .

قوله : [لا ينزل الخليفة بموته] : مثله من قدمه القاضي للنظر في أيتام فإنه لا ينزل بموت القاضي الذى قدمه ولا يعزله .

قوله : [فينزل بموت من ولاه] : أى والموضوع أن استخلافه بسبب اتساع

من ولاه ، إلا خليفة القاضى إذا ولاه القاضى بجهة بعدت لاتساع عمله فإنه يعزل بموت القاضى الذى ولاه ، هذا حاصل كلامهم فتأمل . وأما إذا عزله من ولاه فإنه يعزل قطعاً ، إلا الخليفة ؛ فلا يعزل إن أزيل وصفه إذا ولى مستجمعاً لشروطها .

(ولا تقبل شهادته) : أى القاضى إذا شهد عند قاض آخر (أنه قضى بكذا) وسواء شهد بذلك قبل عزله أو بعده ، لأنها شهادة على فعل نفسه وهى باطلة . وأما الإخبار فيقبل منه قبل العزل لا بعد . والحاصل أن إخباره بذلك إن كان على وجه الشهادة

الحمل بغير إذن ولا عرف جار بالإذن وإلا فيكون داخلاً فيما قبله .

قوله : [إلا خليفة القاضى] : أى والموضوع أنه ولاه بغير إذن من الإمام ، والفرق كما فى الأصل أن القاضى ليس نائباً عن نفس الخليفة . بخلاف نائب القاضى فإنه نائب عن نفس القاضى ، فلذا انعزل بموته وبموت (بن) فى هذا الفرق بقوله : إذ لو لم يكن القاضى نائباً عن الخليفة لم يكن للخليفة عزله ، كيف . وأصل القضاء للخلفاء ، ولو سلم أن القاضى ليس نائباً عن الخليفة ، فلم لا يقال مثله فى نائب القاضى . فإن قلت إن ذلك للتخفيف عن القاضى . قلت السلطان أيضاً إنما جاز له أن يستقضى لأجل التخفيف عن نفسه (١٨) .

قوله : [فتأمل] : أمر بالتأمل لما فيه من البحث المتقدم .

قوله : [إلا الخليفة] : أى السلطان .

وقوله : [فلا يعزل إن أزيل وصفه] : أى ارتكاباً لأخف الضررين ، وعمله ما لم يكفر وإلا وجب عزله كما تقدم .

قوله : [ولا تقبل شهادته] : إلخ : صورتها أن القاضى يحكم فى قضية ومضى زمنها ثم تنازع الخصمان وأنكر أحدهما الحكم ، فإن القاضى لا تقبل شهادته على حكمه . ولا بد من شهادة عدلين لمن ادعى الحكم ، ويقوم مقام شهادة العدلين وجود القضية فى السجل الكائن بيد العدول ، ولذلك جعلت سجلات القضاء لرفع النزاع فى المستقبل . قوله : [أنه قضى بكذا] : أى وأولى فى عدم القبول ما إذا قال بعد عزله شهد عنى شاهدان بكذا . وقد كنت قبلت شهادتهما غير أنى لم يصدر منى حكم .

قوله : [إن كان على وجه الشهادة] : أى بأن تقدم الإخبار دعوى من الخصام .

لم تقبل مطلقاً وإن كان على وجه الإعلام فيقبل قبل العزل لا بعده .
 (وجاز) للخصمين (تحكيم) رجل (عَدْل) عدل شهادة : بأن يكون مسلماً ، حرّاً ، بالغاً ، عاقلاً ، غير فاسق .
 (غير خصم) : أى غير أحد الخصمين المتداعين بحيث يحكم لنفسه أو عليها . ولا يجوز تحكيم الخصم ، فإن وقع مضي إن حكم صواباً ، وقيل : يجوز ابتداءً — ابن عرفة ، والقول بعد مضي مطلقاً لا أعرفه (انتهى) .
 (و) غير (جاهل) بأن يكون غالباً عالماً بما حكم به إذ شرط الحاكم أو المحكم العلم بما يحكم به وإلا لم يصح ولم ينفذ حكمه .
 (فى مال) من دين وبيع وشراء فله الحكم بثبوت ما ذكر أو عدم ثبوته ولزومه وعدم لزومه وجوازه وعلمه .
 (وجرح) ولو عظم ، كجائفة وآمة ومنقلة وموضحة أو قطع لنحو يد .

وقوله : [وإن كان على وجه الإعلام] : أى بأن لم يتقدم لإخباره دعوى ، بل إنما قصد مجرد الإعلام .
 قوله : [تحكيم رجل عدل] : لما كان التعريف المتقدم أول الباب شاملاً لحكم المحكم حيث قال فيه حكم حاكم أو محكم إلخ ، تعرض المصنف له هنا . قال بعضهم ولا يحتاج التحكيم لإشهاد على كونه حكماً .
 قوله : [غير خصم] إلخ : هذا الوصف وما بعده زيادة على وصف عدل الشهادة .
 قوله : [فإن وقع مضي] إلخ : سيأتى إعادة تلك الأقوال فى آخر العبارة وإيضاحها .
 قوله : [وإلا لم يصح ولم ينفذ] : أى إن حكم بالجهل ، وأما لو شاور العلماء وحكم فيصح وينفذ ولا يقال له حيثئذ حكم جاهل .
 قوله : [فى مال] : أى غير متعلق بغائب بليل ما يأتى .
 قوله : [بثبوت ما ذكر] : إلخ : الثبوت وعدمه وال لزوم وعدمه والجواز وعلمه يصلح كل لكل من الدين والبيع والشراء فتأمل .
 قوله : [وجرح] : أى عمداً أو خطأ .
 قوله : [أو قطع] : انظر ما حكمة العطف بأو مع أنها من جملة الجراحات العظيمة .

(إلا) في (حدّ) من الحدود كقصاص أو جلد أو رجم .

(و) لافي (قتل) في ردة أو حراة أو قصاص .

(و) لافي (ليمان) .

(و) لافي (ولاء) لشخص على آخر .

(و) لافي (نسب) كذلك .

(و) لافي (طلاق) .

(و) لافي (فسخ) لنكاح ونحوه .

(و) لافي (عيق) .

(و) لافي (رشد وسفه) .

(و) لافي (أمر غائب) مما يتعلق بماله وزوجته وحياته وموته .

(و) لافي (حبس) .

(و) لافي (عقد) مما يتعلق بصحته وفساده .

لأن هذه الأمور إنما يحكم فيها القضاة ، فلا يجوز التحكيم فيها لتعلق الحق فيها بغير الخصمين : إما لله تعالى كالحدود والقتل والعق والطلاق ، وإما لأدب كاللعان والولاء والنسب . ففي اللعان حق الولد بقطع نسبه وفي الولاء والنسب ترتيب أحكامها من نكاح وعلمه وإرث وعلمه وغير ذلك على اللرية التي ستوجد .

(فإن حكم) المحكم في هذه الأمور التي لا يجوز له الحكم فيها - بأن جعل

قوله : [كقصاص] : أى في النفس لافي الأطراف لأنه تقلم أنه يحكم فيها ، وقوله بعد ذلك أو قصاص مكرر فالأولى حذف إحداهما ، ودخل في الحدود قطع السرقة فلا يحكم فيه .

والحاصل أنه يحكم في الأموال والجراحات عمدًا ونخطئها لافي الحدود ، ومنها قطع اليد في السرقة ولا في النفوس .

قوله : [كالحدود] : أى لأن المقصود من الحدود الزجر وهو حق الله .

قوله : [والقتل] : أى لأنه إما لردة أو حراة وكله حق لله لتعدى حرمانه .

قوله : [والعق] : أى لأنه لا يجوز رد العبد إلى الرق ولو رضى بذلك ، وكذا

الطلاق البائن لا يجوز رد المرأة إلى العصمة ولو رضيت بذلك .

فيها حكمًا - فحكم (صوابًا مضى) ، حكمه ولا ينقض ، لأن حكم المحكم يرفع الخلاف .

(وأدب) لافتياته على الحاكم . ومحل تأديبه إن نفذ حكمه بأن اقتضى أو حد أو طلق ، لا بمجرد قوله : حكمت ، ونحوه .

ومفهوم قولنا : « عدل » أنه لا يجوز تحكيم غيره : لكن إن كان كافرًا فلا يمضي قطعًا ، وكذا إن كان صبيًا لا تميز له أو كان مجنونًا . فإن كان مميزًا أو كان امرأة أو فاسقًا أو عبدًا فهل يمضي أو لا ؟ أو يمضي في غير الصبي والفاسق ، وأما هنا فلا يمضي ؟ أقوال : الأول : لأصينغ ، والثاني : لمطرف ، والثالث : لأشهب ، والرابع : لابن الماجشون . وهذا معنى قوله : وفي صبي وعبد وامرأة وفاسق : ثالثها : إلا الصبي ، ورابعها : وفاسق . ومفهوم « غير خصم » أن الخصم لا يجوز ، لكنه إن وقع مضى إن كان صوابًا . وقيل : بل يجوز ابتداء . وقال ابن عرفة : والقول بعدم مضيه مطلقًا لا أعرفه ، وقد تقدم . ومفهوم غير جاهل : أن الجاهل

قوله : [فحكم صوابًا] : أى وأما إن لم يصب فعليه الضمان ، فإن ترتب على حكمه إتلاف عضو فالدية على عاقلته وإن ترتب عليه إتلاف مال كان الضمان في ماله كذا في حاشية الأصل .

قوله : [وأدب لافتياته على الحاكم] : أى إن كان هنا حاكم شرعي وأما في زماننا هذا فوجوده كالكبريت الأحمر .

قوله : [فهل يمضي] : هذا هو القول الأول .

وقوله : [أولاً] : هذا هو القول الثاني . فالمعنى فهل يمضي مطلقًا في الأربعة أو لا يمضي في واحد منها .

وقوله : [أو يمضي في غير الصبي] : هذا هو الثالث ووجه هذا القول أن البالغ عنده كمال العقل والصبي . بخلاف ذلك .

وقوله : [أو يمضي في غير الصبي والفاسق] : هذا هو القول الرابع ووجه علم مضيه في الفاسق علم ديانته فألحق بالصبي .

قوله : [وقد تقدم] : أى هذا المفهوم ..

لا يجوز تحكيمة ، فإن حكم لا ينفى حكمه وقد تقدم أيضاً ، وأعلناه لمعرفة حاصل المسألة وسهولة ضبطها . وأن ما خالف ذلك مما في بعض الشراح لا يعول عليه .

• (و) جاز لحاكم أو محكم (خفيف تعزير بمسجد) ، هو عطف الجواز ، أى : ولو ضرباً خفيفاً شأنه عدم النجاسة .

(لا) يجوز (حد) بالمسجد ، ولا تعزير ثقيل خشية خروج نجاسة منه .

• (و) جاز للقاضي (اتخاذ حاجب وبواب) يحجب الداخل بلا حاجة ، وتأخير من جاء بعد غيره حتى يفرغ السابق من حاجته .

• (و) جاز له (عزل) لمن ولاه بمحل (لمصلحة) اقتضت عزله ، ككون غيره أفه أو أقوى منه (و) إذا عزله (برأه) بأن يقول للناس : ما عزلته لظلم ولا جنحة ، ولكنى رأيت من هو أقوى منه على القضاء ، كما وقع لشرحبيل لما عزله

قوله : [وقد تقدم أيضاً] : أى وتقدم أننا قلنا علم حكمه بما إذا لم يشاور العلماء ويحكم وإلا كان حكم عالم .

قوله : [وأعلناه] : أى ما ذكر من مفهوم غير الخصم وغير الجاهل .

قوله : [وأن ما خالف ذلك مما في بعض الشراح] : مراده ببعض الشراح التثاني (وعب) : فإنهما جعلاً للخلاف في الصحة وعلمها لا في الجواز وعلمه الذى اختاره شارحنا وهو المنقول عن ابن رشد كما أفاده (بن) .

قوله : [خفيف تعزير] : أى بيده أو أعوانه .

قوله : [ولا تعزير ثقيل] : هلنا مفهوم خفيف وهل هو حرام أو مكروه انظر فى ذلك .

قوله : [اتخاذ حاجب وبواب] : أى عدلين والمراد بالحاجب بواب المحل الذى يجلس فيه ، والمراد بالبواب الملازم لباب البيت .

قوله : [لمصلحة] : أى وإن لم تكن جرجة فإن عزل لا لمصلحة ، فالتقل أنه لا ينعزل لكن بحث فيه ابن عرفة بقوله عقبه ، قلت فى علم نفوذ عزله نظر لأنه يؤدى إلى لغو تولية غيره فيؤدى ذلك إلى تعطيل أحكام المسلمين .

قوله : [لشرحبيل] : هو بضم الشين وفتح الراء وسكون الحاء وكسر الموحدة بعدها تحتية وهو ابن حسنة .

عمر رضى الله عنه ، فقال : أعن سخط يا أمير المؤمنين ؟ فقال : لا . ولكن وجدت من هو أقوى منك . فقال : إن عزلك لى عيب فأخبر الناس بعذرى ، ففعل .

(إلا) أن يكون عزله (عن ظلم) : أى لأجله فلا يبريه بل له إظهاره إن خف ، فإن كثر تعين إظهاره خشية توليته مرة أخرى من غير من عزله .

(و) جاز للقاضى (توليتة) لأحد على ما تقدم وكلما العزل (ولو) كان (بغير ولايته) بخلاف الحكم فلا يحكم إلا إذا كان بولايته لا غيرها ، ولو كان الخصم من أهل ولايته كما أتى آخر الباب .

(ورتب) القاضى وجوباً (كاتباً) يكتب وقائع الخصوم (ومزكياً) : يخبره بحال الشهود الذين يشهدون على الخصم من عدالة وغيرها سرّاً ، فالمراد بالمزكى : مزكى السر (وشهوداً) يشهدون على الإقرار من الخصم إذا أقر عنده ، وقيل يندب ترتيب من ذكر .

وقوله : (عُدُولاً شَرْطاً) راجع للكاتب ومن بعده : أى يشترط فيهم العدالة وليس المراد أن الترتيب شرط ، بل قيل بوجوبه ، وقيل بندبه . و « شرطاً » حال أى : حال كون العدالة فيهم شرطاً .

(والترجُمانُ) : وهو الذى يخبر الحاكم بمعنى لغة الخصم ، ويخبر الخصم بمعنى كلام القاضى عند اختلاف اللغة (كالشاهد) فى اشتراط العدالة (وكفى إن رُتِبَ الواحدُ) : « الواحد » فاعل « كفى » . و « رتب » بالبناء للمفعول ، يعنى : يكفى الواحد إن رتبه القاضى وأما غير المرتب — بأن أتى به أحد الخصمين أو طلبه

قوله : [يكتب وقائع الخصوم] : أى التى يريد أن يحكم فيها .

قوله : [وقيل يندب ترتيب من ذكر] : مقابل لقوله وجوباً والقول بالوجوب للشيخ أحمد الزرقانى والندب إلخ .

قوله : [بل قيل بوجوبه] : أى كما علمت .

قوله : [والترجمان] : مثلث التاء .

قوله : [عند اختلاف اللغة] : أى وأما عند اتحادها فلا حاجة له .

قوله : [فى اشتراط العدالة] : أى والذكورة .

قوله : [الواحد] : فاعل كفى أى وجواب الشرط محذوف دل عليه المذكور .

القاضي للتبليغ — فلا بد فيه من التعدد ، لأنه صار كالشاهد . وقيل : لا بد من تعدده ولو رتب ، وكلنا المحلف الذى يحلف الخصم عند توجه اليمين عليه يكفى فيه الواحد . قال المصنف : والمترجم غير كالمحلف . أى : فيكفى الواحد فيهما .

• (وببدأ) القاضي (أول ولايته بالكشف عن الشهود) المرتين للعضة السابقة ليبقى من كان منهم عدلاً عارفاً ويطرد من كان بخلاف ذلك .

(فالمسجونين) : لأن السجن عذاب ، فينظر في حالهم ، فن استحق الإفراج عنه — ككونه معسراً — خلى سبيله وأقلته ، ومن وجب عليه يمين حلفه ، ومن استحق الإبقاء أبقاه .

(فأولياء الأيتام) : من وصى أو مقلد ، هل هو مستقيم في تربيتهم والتصرف في شأنهم ؟ لأن اليتيم قاصر عن الرفع للحاكم .

(و) الكشف عن (مالهم) : ألهم عليه وصى أم لا ؟

• (ونادى) : أى أمر منادياً ينادى (بمنع معاملة يتيم وسفيه) من بيع وشراء

قوله : [فلا بد فيه من التعدد] : أى اتفاقاً .

قوله : [وقيل لا بد من تعدده] : القائل به ابن شاس لكن حمل (ح) كلام ابن شاس على ما إذا أتى به أحد الخصمين .

قوله : [وكلنا المحلف] : أى ولا بد فيه من العدالة .

قوله : [قال المصنف] : أى خليل وكثيراً ما يخالف اصطلاحه .

قوله : [بالكشف عن الشهود] : أى الموثقين الذين يكتبون الوثائق ويسمعون الدعاوى ، وتوضع شهادتهم في الوثائق ، وإنما أمر بالبسم به لأن المدار كله عليهم ، وكيفية الكشف أن يدعو صلحاء أهل البلد ويسألهم عن عدالتهم ، فن شهدوا له بالعدالة أبقاه ومن نفوها عنه عزله .

قوله : [فالمسجونين] : أى سواء كانوا مسجونين في السماء أو غيرها ، ولكن يقدم المسجونين في دعاوى السماء ؛ لأنها أول ما يقضى فيها يوم القيامة .

قوله : [فأولياء الأيتام] : أى فيستخير من عدول أهل هذا المكان عن تصرفهم في شأن الأيتام .

قوله : [ونادى] : فائدة المناداة انكشاف الناس عنهما لكن في السفيه تمضي

منه أو له ومدانيته ، ومن عامل يتيمًا أو سفيهاً لا وليَّ له فهو مردود .
 (و) نادى (برَفْعٍ - أميرهما) : أى اليتيم والسفيه (له) : بأن ينادى : أن من
 عامل يتيمًا أو سفيهاً لا وليَّ له فليرفعه إلينا لنولى عليه من يصون ماله .
 • (ثم) ينظر (فى الخصوم ؛ فيبدأ بالأهم) فالأهم (كالمسافر) :
 يقدمه على غيره لضرورة سفره ، ولو تأخر فى الحجى عن غيره .
 (وما يُخَشَى فواته) لو قدم غيره عليه لضرورة القوات : فإذا اجتمع
 مسافر وما يخشى فواته قدم الأهم منهما . ومثال ما يخشى فواته : الطعام الذى يتغير
 بالتأخير والنكاح الفاسد يفسخ قبل الدخول .
 (فالأسبق) : أى فإذا فرغ من أمر المسافر أو ما يخشى فواته أو لم
 يوجد قدم الأسبق فى الحجى إليه على المتأخر بحيثاً .
 (وإلا) يكن أحدهما أو أحدهم سابقاً بأن جاءا معا أو جهل الأسبق (أقرع)
 بينهما أو بينهما ، فن خرج اسمه بالتقديم قدم .
 • (وينبغى) للقاضى (أن يُفَرِّدَ يوماً أو وقتاً) كبعد العصر (للنساء)

معاملاته الحاصلة قبل النداء ، وأما الحاصلة بعده فردودة ، وأما اليتيم فردودة قبل النداء
 وبعدة . واعلم أن رتبة المناذاة فى رتبة النظر فى أمرهما فهى مؤخرة عن النظر فى المحبوس ،
 وحكم المناذاة المذكورة التلب على ما يفهم من كلام بهرام والتثنى والوجوب على ما يفهم
 من كلام التبصرة .

قوله : [ثم ينظر فى الخصوم] : هذه مرتبة رابعة .
 قوله : [قدم الأهم منهما] : أى ولو كان الآخر سابقاً فى الحضور .
 قوله : [يفسخ قبل الدخول] : صفة للنكاح الفاسد أى النكاح الذى شأنه
 يفسخ قبل الدخول ويمضى بعده فإنه أهم من غيره للتعجيل بالفسخ أمثالاً لحكم الله
 وخوف الغفلة عنه فيمضى بالدخول ، وذلك كالنكاح الفاسد لصداقه وكن خطب
 على خطبة أخيه ثم عقد .

قوله : [أقرع بينهما] : أى بأن يأتى القاضى بأوراق بعددهم يكتب فى واحدة
 يقدم وفى الأخرى لا يقدم ويأمر كل واحد بأخذ ورقة فن خرج سهمه بالتقديم قدم .
 قوله : [كبعد العصر للنساء] : أى اللاتى يخرجن لا المخدرات اللاتى يمنع

ولو مع رجال لأنه أستر لمن .

(كالمفتي والمدرّس) : تشبيه في كل ما تقدم ، فيقدم المسافر وما يخشى فواته فالأسبق ثم أقرع . وينبغي أن يفرد النساء بوقت أو يوم ، وكذا أرباب الحرف كالخباز والطحان .

(ولا يحكمكم) الحاكم — وكذا لا يفتي المفتي ولا يدرس المدرس — (مع ما يدهش) العقل كمرض وضجر وخوف وضيق نفس .
(ومضى) حكمه إن حكم مع ما يدهش ولا يستقضى ، إلا أن يعظم المدهش فلا يجوز معه حكم قطعاً ، ولينعقب .

(وليستو) القاضي (بين الخصمين) : فلا يقلم أحدهما على الآخر (وإن) كان أحدهما (مسلماً) (و) الآخر (كافراً) لأن التسوية من العدل .

من سماع كلامهن فلإنهن يوكلهن أو يبعث القاضي لمن في منزلن واحداً من طرفه يسمع دعواهن كما قرر الأشياخ .

قوله : [ولو مع رجال] : أى هذا إذا كانت دعاويهن مع نساء ، بل ولو كانت

مع رجال .

قوله : [كالمفتي والمدرس] : أى وكذا المقرئ الذى يقرئ القرآن للناس .

قوله : [كالخباز والطحان] : أى فيقدم المسافر ، ثم الأسبق ، ثم القرعة ، هذا مقتضى كلامه ، واللبى فى ابن غازى عن ابن رشد أنه يقلم الأول فالأول ، إن لم يكن عرف ولا عمل به ، واللبى فى المواق عن البرزلى أن أرباب الصنائع إن كان بينهم عرف عمل به ، ولا قدم الآكد فالآكد كالأشد جوعاً أو الأقرب لفساد شئيه وفى الحقيقة عبارات الجميع متقاربة .

قوله : [ولا يحكم الحاكم] إلخ : أى يكره أو يحرم قولان .

قوله : [فلا يجوز] : أى يحرم اتفاقاً .

قوله : [ولينعقب] : أى فإن كان صواباً أمضى ولا رد .

قوله : [وليستو القاضي] : أى وجوباً .

قوله : [وإن كان أحدهما مسلماً] إلخ : أى هذا إذا كانا مسلمين أو

كافرين ، بل وإن كان أحدهما مسلماً إلخ ، ورد بالمبالغة على ابن الحاجب القائل

• (وعزّر) وجوباً (شاهد الزور) : وهو من شهد بما لم يكن يعلمه ولو صادف الواقع (في المكلأ) : بالهمزة مع القصر : أى جماعة الناس (بنداء) : أى يعزّره بضرب مؤلم مع ندائه وطوافه فى الأسواق والأزقة لإشهار أمره وارتداع غيره .
(لا) يعزّره (بجلق لحيته) ولا (تسخيم وجهه) بطين أوسود .
ثم لا تقبل له شهادة ولو تاب وحسنت توبته اتفاقاً ، إن كان حين شهادته ظاهر العدالة . وعلى أحد القولين : إن لم يكن ظاهراً . وقيل بالعكس ، وهو مراده بالتردد .

يجوز رفع المسلم على الذى ونسبه فى التوضيح لما لك كذا فى (بن) .
قوله : [بما لم يكن يعلمه] : صادق بأن يكون علم خلافه أو لا علم عنده بشئ .
قوله : [بضرب مؤلم] : أى على حسب اجتهاده .
قوله : [مع ندائه] : أى بأن هذا شاهد زور ، وانظر هل الوجوب منصب على التعزير والنداء عليه أو منصب على خصوص التعزير وكونه فى المكلأ والنداء عليه منسوب فقط كذا فى الحاشية .

قوله : [بجلق لحيته ولا تسخيم وجهه] : أى يحرم ذلك ومثله فى الحرمة ما يفعل فى الأفراح من تسخيم الوجه بسواد أو دقيق لأنه تغيير لخلق الله .
قوله : [وهو مراده بالتردد] أى أفراد خليل بالتردد الطريقتان ، الطريقة الأولى تقول : إن كان ظاهر الصلاح حين شهد بالزور لا تقبل له شهادة بعد ذلك اتفاقاً ، لاحتمال بقاءه على الحالة التى كان عليها ، وإن كان غير مظهر للصلاح حين الشهادة ففى قبول شهادته بعد ذلك إذا ظهرت توبته قولان . وهذه طريقة ابن عبد السلام ، والطريقة الثانية عكسها لابن رشد ، قال فى الحاشية نقلاً عن التتائى : وطريقة ابن عبد السلام أنسب بالفقه وطريقة ابن رشد أقرب لظاهر الروايات ، فإن شهد قبل التوبة لم تقبل اتفاقاً ، لأنه فاسق . وإن شهد بعدها وقبل التعزير فقتضى العلة جرى التردد فيه ، وكذا هو ظاهر كلام المواق وأفاد ذكر التردد فيمن فسقه بالزور أنه لو كان فسقه بغيره ثم شهد بعد ما تاب فإنه يقبل (١ هـ) وهو مقتضى قوله تعالى فى سورة النور : (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا) الآية .

والقاضي إذا عُرِلَ بالحنحة فلا تجوز توليته بعد ولو صار أعدل أهل زمانه .

والسخام — بضم السين المهملة : هو الدخان اللاصق بأواني الطبخ .

وقيل : له حلق لحيته وتسخيم وجهه ، قال ابن مرزوق : وهو ظاهر الملوثة .

• (و) عزز (مَنْ أَسَاءَ عَلَى خَصْمِهِ) فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ بِقَبِيحٍ نَحْوِ : فَاجِرٍ وَظَالِمٍ وَفَاسِقٍ وَكَذَّابٍ ، وَأَوَّلَى مَا كَانَ أَعْظَمَ مِنْ ذَلِكَ كَالسَّبِّ الْقَبِيحِ ، وَلَا يَحْتَاجُ فِي ذَلِكَ لِبَيِّنَةٍ ، بَلْ يَسْتَنَدُ فِي ذَلِكَ لَعَلْمِهِ ؛ لِأَنَّ مَجْلِسَ الْقَضَاءِ يَصَانُ عَنْ ذَلِكَ . وَالْحَقُّ فِي ذَلِكَ لِلَّهِ فَلَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي تَرْكُهُ ، وَأَمَّا فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ فَلَا بُدَّ مِنَ الثَّبُوتِ بَيِّنَةٍ أَوْ إِقْرَارٍ .

(أَوْ) أَسَاءَ عَلَى (مُفْتًى) نَحْوُ أَنْتَ تَفْتَى بِالْبَاطِلِ أَوْ : يَهْوَاكَ وَنَحْوَ ذَلِكَ .

(أَوْ) أَسَاءَ عَلَى (شَهِيدٍ) نَحْوِ : مَزُورٌ وَتَشْهَدُ بِالزُّورِ .

(لَا بِشَهِيدَةٍ) : أَيْ لَا يَعْزُرُ بِقَوْلِهِ لِمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ شَهِدَتْ (بِبَاطِلٍ) بِخِلَافِ زُورٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْبَاطِلِ الزُّورُ إِذْ الْبَاطِلُ أَعَمُّ مِنَ الزُّورِ ؛ لِأَنَّ

قوله : [وقيل له حلق لحيته] أى لقول عمر بن عبد العزيز : تحدث للناس أفضية على حسب ما أحدثوه من الفجور والبدع .

قوله : [بقبيح] : متعلق بأساء والتعزير يكون على حكم مقتضى الشرع ، فإن كان فيه قذف لعفيف أقام عليه الحد .

قوله : [وفاسق] : الأولى تأخيرهِ وجعله مثالا للسب القبيح .

قوله : [ولا يحتاج في ذلك لبينة] : اسم الإشارة عائد على ما ذكر من الإساءة .

قوله : [بل يستند في ذلك لعلمه] : اعلم أن هذه المسائل الأربع وهى تأديب القاضي لمن أساء عليه ، أو على خصمه ، أو على الشاهد ، أو على المفتي بمجلسه مستنداً لعلمه ، تزداد على قولهم : لا يجوز للقاضي أن يستند لعلمه إلا في التعديل والتجريح .

قوله : [وأما في غير مجلس القضاء] : أى ولا يستند فيهما القاضي لعلمه .

قوله : [بخلاف زور] : في المواق ابن كنانة لو قال : شهدت على

بزور فإن عني أنه شهد عليه بباطل لم يعاقب ، وإن قصد أذاه وإشهاره بأنه مزور

نكل بقدر حال الشاهد والمشهود عليه (أهـ) ويقبل قوله فيما أراده إلا لقرينة

تكذيبه (أهـ عب) .

الباطل بالنسبة للواقع والزور بالنسبة لعلم الشاهد ، فقد يشهد بشيء يعلمه ويكون المدعى عليه قد قضاه أو أحيل عليه به أو أبرئ منه أو عفى عنه ، ولا ضرر على الشاهد بذلك ، بخلاف الزور فإنه تعمد الإخبار بما لم يعلم .

(ولا بكذبيت ، لخصمه) : أى ولا يعزر بقوله لخصمه : كذبت ، أو : ظلمتني ، بخلاف كذاب وظالم كما تقدم .

● (وأمر) القاضي أولاً عند إقامة الدعوى (مُدَّعِيًا) : وهو من (تَجَرَّدَ عن أصل) (أو معهود بالكلام) متعلق بـ (أمر) أى : يأمر المدعى ابتداء بالكلام بإقامة دعواه ، والمدعى : هو الذى تجرد قوله عن أصل أو معهود عرفاً يصدق حين دعواه ، فلذا طلبت منه البينة لتصديقه ؛ كطالب دين على آخر أو جناية ، أو ادعى على غيره بفعل من الأفعال ، كطلاق أو عتق أو قذف ؛

قوله : [بالنسبة لعلم الشاهد] : أى فبين الزور والباطل عموم وخصوص وحى ، فإذا شهد بما هو خلاف الواقع كان باطلا وزوراً ، وإذا شهد بخلاف الواقع وكان يعتقد أنه الواقع كان باطلاً وزوراً ، وإذا شهد بما هو مطابق للواقع وهو لا يعلم به كان ذلك زوراً لا باطلاً .

قوله : [بما لم يعلم] : أى بثبوت بل إما علم علمه أو لم يعلم شيئاً ؛ لأن الشهادة مع الشك زور .

قوله : [بخلاف كذاب وظالم] : الفرق بينه وبين ما قبله أن قوله : كذبت متعلق بخصوص دعوته وليس فيه انتهاك للجلس الشرع . بخلاف كذاب وظالم فإنه لا تعلق له بالخصوصية ، بل فيه مشاعة للخصم عامة وهذا انتهاك لحرمة الشرع . قوله : [وأمر القاضي] : أى وجوباً .

قوله : [بالكلام] : متعلق بأمر والباء للتعدية . وقوله : [بإقامة] : متعلق بأمر أيضاً والباء للتصوير فاختلف معنى الباعين . قوله : [تجرد قوله عن أصل أو معهود] : أى وليس مجرداً عن كل شيء فإن المدعى متمسك بالبينة فلا يقال إن دعواه مجردة عن جميع المستندات ، بل عن شيء خاص وهو الأصل أو المعهود .

فإن الأصل والمعهود عدم ما ذكر . وإنما يأمر المدعى إذا علمه ولو بقوله
لها : من المدعى منكما ؟ فقال أحدهما : أنا ، وسلم له الآخر^(١) . وسيأتى
أن المدعى عليه هو من ترجّح قوله بأصل أو معهود .

(ولّا) يعلم المدعى منهما بأن قال كل : أنا المدعى (فالجالب) لصاحبه
عند القاضى هو الذى يؤمر بالكلام ابتداءً ، لأن الشأن أن الجالب هو الطالب .
(ولّا) يكن جالب بأن جاء معاً (أقرع) بينهما ، فن خرج سهمه
بالتقدم قدم .

وإذا أُمرَ بالكلام :
(فيلدعى بمعلوم مُحَقَّق مِن مالٍ أو غيره) نحو : لى عليه دينار من
قرض أو بيع ، واحترز : «معلوم» من نحو لى عليه شيء «و» بمحقق «من نحو قوله :
فى ظنى أو : أظن أن لى عليه كذا .
(وبَيَّنَ فى) دعوى (المال : السبب) : كالقرض والبيع والنكاح
والغصب والسرقة .

(ولّا) يبين السبب (سأله الحاكم عنه) : أى عن السبب وجهاً .
(ولّا) بأن ادعى بمجهول أو بمعلوم غير محقق ، أو لم يبين السبب (لم

قوله : [فإن الأصل والمعهود عدم ما ذكر] : أى لأن الأصل فى الأشياء العلم .
قوله : [ولو بقوله لها] : أى هذا إذا كان علمه بأمر سابق بل ولو بقوله لها إلخ .
قوله : [من ترجّح قوله بأصل إلخ] : أى لكونه ضد المدعى .
قوله : [أقرع بينهما] : أى فيمن يبتلى بالكلام .
قوله : [فيلدعى بمعلوم محقق] : اعلم أن المراد بعلم المدعى به تصويره وتميزه
فى ذهن المدعى والمدعى عليه والقاضى . وأما تحقيقه فهو راجع لحزم المدعى لأنه
مالك له .

قوله : [بمجهول] : محترز معلوم .
وقوله : [أو بمعلوم] : غير محقق محترز قوله محقق .
وقوله : [أو لم يبين السبب] : محترز قوله وبين فى المال السبب .

(١) بقية الكلام مخلوف تقديره : فقد انتهت الدعوى ، وذلك بقوله بعد ذلك :

« فإن أمر فله الإشهاد عليه » .

بلغت المال - رابع

تُسمع دعواه كَأَظُنُّ) أن لى عليه ديناراً ؛ لعدم تحقق المدعى به . ولو قال : أظن ظناً قوياً . وما يأتى من أن البات يعتمد فى يمينه على الظن القوى فذلك فى اليمين وما هنا فى الدعوى . وإذا لم تسمع دعواه لم يطلب من المدعى عليه جواب .

(إلا أن ينسب السبب) : أى يدعى نسيانه فيُعذر بذلك ، وتسمع دعواه ؛ فيطلب الجواب من المدعى عليه ، بخلاف قوله : لا أبينه . أو : لا أعرفه .

قوله : [كأظن أن لى عليه ديناراً] : مثال للمعلوم الغير المحقق وتقدم مثال المجهول فى قوله لى عليه شئ .

قوله : [فذلك فى اليمين وما هنا فى الدعوى] : وقد يقال يلزم من الظن فى اليمين الظن فى الدعوى ، فالإشكال باق والمأخوذ من كلام (بن) والحاشية جواب آخر أوضح من هذا وهو أن ما هنا طريقة . وما يأتى فى الشهادات من سماع دعوى الاتهام المفيد عدم اشتراط كون المدعى به محققاً بطريقة أخرى ، ويترتب على كل الخلاف فى توجه يمين التهمة على المدعى عليه وعدم توجيهها والمعتمد ما يأتى ، فإذا علمت ذلك فذكر المصنف هذا الشرط وتقييده بدعوى الاتهام فيه نوع تناقض ويؤيد ما قلنا قوله فى الحاشية باحثاً مع الحرشى فيه أن دعوى الاتهام ترجع للظن أو الشك ، فالمناسب أن يقول مشى هنا على قول وهناك على قول .

قوله : [لم يطلب من المدعى عليه جواب] : أى وسواء بين السبب أم لا على المشهور ، ومقابله ما قاله المازرى من أنه إذا ادعى بمجهول لم يقبل إن لم يبين السبب ، فإن بين السبب أمر المدعى عليه بالجواب إما بتعيينه أو الإنكار ، قال (شب) فقد ذكر ابن فرحون فى تبصرته ما حاصله أن للمدعى بشئ ثلاثة أحوال : الأول أن يعلم قدر الذى يدعى به ويقول شئ ويأتى من ذكر قدره وفى هذه لا تقبل دعواه اتفاقاً . الثانية أن يدعى جهل المدعى به وتدل على ذلك قرينة كشهادة بينة بأن له حقاً لا يعلمون قدره وفى هذه تقبل دعواه اتفاقاً . الثالثة أن يدعى جهل قدره من غير شهادة قرينة بذلك ، فهى محل الخلاف الذى اختار فيه المازرى سماع الدعوى به (١ هـ) .

• (وَيُتَّهَمُ المدعى عليه) : هذا الاستثناء ناظر لمفهوم قوله : « وبين السبب » الداخر تحت : « وإلا » إلخ : أى فإن لم يبين لم تسمع دعواه — إلا أن يدعى نسيانه أو يتهم المدعى عليه كأظن أنك سرقت لى كذا أو : غصبته منى ، أو : فرطت فيه حتى تلف — فتسمع دعواه وتتوجه اليمين على المتهم على القول المشهور إذا أنكر المتهم ؛ فإن قوله : « أظن » إلخ فيه ذكر السبب ، لكن لا على وجه البيان بل الظن . فالسرقة مثلاً سبب للمدعى به لكنه مظنون لا محقق . وجعلنا بيان السبب من بيان صحة الدعوى ، هو الراجع . وقيل : ليس هو من تمام صحتها ؛ وقوله : « وبين فى المال السبب » مفهومه : أن غير المال لا يبين فيه سبب كالطلاق والنكاح وهو ظاهر .

• (ثم) بعد أن يذكر المدعى دعواه على ما تقدم يأمر القاضى (مُدْعَى عليه) : وهو من (تَرَجَّحَ قَوْلُهُ بمعهود) شرعى : كالأمانة ، فإنه عهد شرعاً أن ربها يصدق فى قوله ، كالوديع وعامل القراض والمساقاة (أو أصل)

قوله : [هذا الاستثناء] : أى الكائن فى المسألتين أعنى قوله : « إلا أن ينسى السبب أو يتهم المدعى عليه هكذا ظاهر حله ، والظاهر أن يقال : هذا الاستثناء راجع لمفهوم محقق وبيان السبب على سبيل اللف والنشر المشوش ، فإن الاتهام عائد على مفهوم محقق ونسيان السبب راجع لمفهوم بيان . فتأمل . فقد علمت بما تقدم من أنهما طريقتان أن الأولى حذف هذا الاستثناء الثانى .

قوله : [كالطلاق والنكاح] : أ فإذا ادّعت المرأة على زوجها الطلاق فلا تسأل عن بيان السبب .

وقوله : [والنكاح] : أى إذا ادّعى رجل أو امرأة الزوجية للآخر فلا يلزم بيان السبب .

قوله : [على ما تقدم] : أى فى قوله فيدعى بمعلوم محقق .

وقوله : [أن ربها] : المراد به من هى تحت يده .

قوله : [فى قوله] : متعلق بمصدق .

وقوله : [كالوديع] : وما بعده أمثلة للأمانة أى فالوديع وعامل القراض والمساقاة ترجح قوله بمعهود شرعى حيث قال رددت الوديعة أو مال القراض أو ثمر الحائط .

كالمدين ، فإن الأصل عدم الدين ، وكذا الحرية ، فإنها الأصل . فإذا ادعى شخص على غيره بأنه رقيق فعليه البيان . والأصل في معلوم الرق عدم الحرية فإن ادعى العتق فعليه البيان (بالتجواب) : متعلق بأمر المقتدر إما بإقرار أو إنكار .
(فإن أقرّ فله) : أى المدعى (الإشهادُ عليه) ولحاكم إن غفل المدعى تنبيهه عليه بأن يقول للعدول : اشهدوا بأنه أقر .

(وإن أنكّرَ قال) القاضي للمدعى : (ألكَ بينةٌ) تشهد لك عليه ؟
(فإن نَفَعَهَا) بأن قال : ليس عندي بينة (فله) : أى للمدعى (استِحْلَافُهُ) : أى طلب حلف المدعى عليه المتكرر .

هذا إذا ثبتت بينهما خلطة من معاملة أو غيرها بل (وإن لم تَشْبُثْ) بينهما (خلطةٌ) بلين أو تكرّر بيع، وقيل : ليس له استحلافه إلا إذا ثبتت

قوله : [فإنها الأصل] : أى الأصل في الناس شرعاً الحرية وإنما طرأ لهم الرق من جهة السبي بشرط الكفر والأصل عدم السبي .

قوله : [متعلق بأمر] : المناسب أن يقول متعلق بأمر .

قوله : [إن غفل المدعى] : أى إذا غفل المدعى عن الإشهاد على إقرار الملبى عليه ينبيهه الحاكم ليرتاع من كثرة النزاع .

قوله : [يأن يقول] إلخ : تصوير لمقالة المدعى إما من نفسه أو بتنبيه الحاكم له .

قوله : [بل وإن لم تثبت بينهما خلطة] : أى كما هو قول ابن نافع وصاحب المبسوط .

قوله : [وقيل ليس له استحلافه] : هو قول مالك وعامة أصحابه ولكن

جرى العمل بقول نافع فللملك ضعف الشارح . هذا ، واستثنى من اشتراط الخلطة

على القول الضعيف ثمان مسائل تتوجه فيها اليمين وإن لم تثبت خلطة اتفاقاً :

الأولى : الصانع يدعى عليه بماله فيه صنعة فتتوجه عليه اليمين ولو لم تثبت خلطة

لأن نصب نفسه للناس في معنى الخلطة ، ومثله التاجر ينصب نفسه للبيع

والشراء . الثانية : المتهم بين الناس يدعى عليه بسرقة أو غصب فتتوجه عليه اليمين

ولو لم تثبت خلطة ، وفي مجهول الحال قولان . الثالثة : الضيف يدعى أو يدعى عليه .

الرابعة : الدعوى في شيء معين ككثوب بعينه . الخامسة : الوديعة على أهلها بأن يكون

المدعى ممن يملك تلك الوديعة والمدعى عليه ممن يودع عنده مثلها والحال يقتضى

بينهما خلطة بذلك ولو بامرأة ، وهو الذى مشى عليه الشيخ ، وهو ضعيف .
 • (فإن حلف المدعى عليه بعد أن طلب المدعى منه اليمين برئ ، وليس للمدعى بعد ذلك مطالبة عليه . وإذا برئ (فلا بينة) تقبل للمدعى بعد ذلك (إلا لعذر كنسيان) لها عند تحليفه المدعى عليه . وحلف إن أراد القيام بها إنه نسيها (وعَدَمَ علم) بها قبل تحليفه ، فله إقامتها وحلف . وكذا إذا ظن أنها لا تشهد له أو أنها ماتت .

(كأن حلف المدعى عليه (لَرَدِّ) شهادة (شاهد) أقامه المدعى ، وكانت الدعوى لا تثبت إلا بشاهدين ، فطلب منه الثانى ، فقال : ليس عندي إلا هذا ، وحلف المدعى عليه يمينا لرد شهادة هذا الشاهد فوجد ثانيا ، كأن نسيه أو لم يعلم به ، فله أن يقيمه ويضمه للأول .

الإيلاع كالسفر والغربة . السادسة : المسافر يدعى على رفقة . السابعة : مريض يدعى فى مرض موته على غيره بلدين مثلا . الثامنة : بائع يدعى على شخص حاضر المزايعة أنه اشترى سلعته بكذا والحاضر ينكر الشراء كذا فى خليل وشراحه .

قوله : [ولو بامرأة] : بالغ على ذلك لبيان أن الخلطة على القول باشتراطها تثبت ولو بالعلل الواحد ولو كان امرأة فلا يشترط تعدد العلل .

قوله : [بعد أن طلب المدعى منه اليمين] : أى وأما لو حلف من نفسه قبل أن يطلب فلا يعتد بحلفه .

قوله : [بعد ذلك] : أى بعد أن نفى بينة نفسه وطلب من المدعى عليه اليمين وحلف .

قوله : [إنه نسيها] : معمول لقوله حلف .

قوله : [وحلف] : أى ما لم يشترط أنه إن ظهرت له بينة يقيمها ولا يحلف فإنه يعمل بذلك ولا يحلف .

قوله : [وكذا إذا ظن أنها لا تشهد له] : مثل ذلك إذا كانت بعيدة الغيبة .

قوله : [فله أن يقيمه] : أى بعد حلفه إنه نسيه مثلا ويلغى اليمين الذى

رد به شهادة الشاهد لكونه لم يصادف محلا .

(بأن أقامتهما) عطف على قوله : « فإن نقاها » ، يعنى إذا قال القاضى للمدعى حين أنكر عليه : ألك بينة ؟ فإن نقاها فقد تقدم ، وإن أقامها (أعذر إلى المطلوب) : وهو المدعى ، بأن يسأله القاضى عن عذر به (أبقيت لك حجة) أى يقول القاضى للمطلوب بعد سماع بينة الطالب : أبقيت لك حجة وعذر فى هذه البينة ؟ فإذا أن يقول : نعم ، ولما أن يعجز وسيأتى الكلام فى ذلك .

• واستثنى من الإعذار أربعة لا إعذار فيهم بقوله :
(إلا شاهد الإقرار) . من المطلوب الكائن (بالمجلس) : أى مجلس

قوله : [عطف على قوله فإن نقاها] : أى على وجه المقابلة .
قوله : [أعذر إلى المطلوب] : أى زال عذره فالحزمة للسلب وليس المراد أثبت عذره وحجته إنما هو كقوله : أعجبت الكتاب ، أى أزلت عجمته بالنقط ، وشكى إلى زيد فأشكيت ، أى زلت شكايته كما فى الحاشية ، والإعذار واجب إن ظن القاضى جهل من يريد الحكم عليه بأن له الطعن أو ضعفه ، وأما إن ظن علمه بأن له الطعن وأنه قادر على ذلك لم يجب بل له أن يحكم بدونه وحيث وجب الإعذار وحكم بدونه نقض الحكم واستؤنف الإعذار .

قوله : [بأبقيت لك حجة] : تصوير لما يزيل به عذره وحجة فاعل أبقيت وكلامه يحتمل أن القاضى ليس له سماع البينة قبل حضور المطلوب وهو ما قاله ابن الماجشون ، ومذهب ابن القاسم أن له سماع البينة قبل الخصومة ، فإذا جاء الخصم ذكر له أسماء الشهود وأنسابهم ومساكنهم فإن ادعى مطعناً كلفه إثباته وإلا حكم عليه وإن طلب إحضار البينة ثانياً لم يجب لذلك .
قوله : [وسياتى الكلام فى ذلك] : أى فى قوله فإن قال : نعم أنظره لما الخ .

قوله : [من المطلوب] : متعلق بمحذوف حال من الإقرار .
وقوله : [بالمجلس] : متعلق بمحذوف صفة للإقرار قدّره بقوله الكائن ، وإنما قدره صفة لأن الظرف والمجرور الواقع بعد المقرون بأل الجنسية يجوز جعله صفة أو حالا .

القاضى ، فلا إعدار فيه لمشاركة القاضى له فى سماع الإقرار .

(و) إلا (مَنْ) : أى مطلوباً (يُخْشَى منه) الضرر على من شهد عليه أو طالباً يخشى منه الضرر على مَنْ يجرح بينته، فلا إعدار له ، بل لا تسمى البيئة للأول ولا مَنْ جرح بينة الثانى .

(و) إلا (مُزَكَّى السَّرِّ) : وهو من يخبر القاضى سرّاً بعدالة الشهود أو تجريحهم؛ فلا إعدار فيه، وليس على الحاكم تسميته بل لو مثل عنه لم يلتفت للسائل .
(و) إلا (المُبَرِّزُ) فى العدالة : أى الفائق فيها لا إعدار فيه (بغير عَدَاوَةٍ) للمشهود عليه (أو قرابة) للمشهود له ، وأما بهما ، فيعذر .

(فلان قال) المدعى عليه : (نعم) لى حجة ومطعن فى هذه البيئة (أَنْظَرَهُ) القاضى (لها) : أى للحجة أى لبيانها بإقامة البيئة بها (بالاجتهاد) منه فليس للإنتظار حد معين : وإنما هو موكول لاجتهاد الحاكم .

قوله : [فلا إعدار فيه] : أى فلا يبقى القاضى للمطلوب حجة فيه لأنه علم ما علمه الشاهد فلو أعذر فيه لكان إعداراً فى نفسه .

• تنبيه قال (شب) مما لا إعدار فيه شهود الإعدار لما فى ذلك من التسلسل كما ذكره فى العاصمية ، ومثل ذلك من شهد بوكالة فى شيء كما ذكره (ح) أول باب الوكالة ، وكذا من شهد بجرحة القاضى كما فى مختصر البرزلى نقلا عن ابن الحاج ، وعمله بقوله لأن طلب الإعدار طلب لخطئة القضاء وإرادة لها وحرص عليها وذلك جرحه ، وكذا الشهود الذين يحضرون تطليق المرأة وأخذها بشرطها فى مسائل الشروط فى النكاح ومن يوجهه القاضى اسماع دعوى أو لتحليف أو حيازة ، لأنه أقامهم مقام نفسه .

قوله : [أى الفائق فيها] : أى على أقرانه .

قوله : [وأما بهما فيعذر] : الحاصل أن المبرز لا يسمع القدح فيه إلا بالعداوة أو القرابة وأما بغيرهما فلا يسمع القدح فيه، وأما ما قبل المبرز فيقبل القدح فيه بأى قادح ولو بغير العداوة أو القرابة .

قوله : [بالاجتهاد] : أى ما لم يتبين لدهه وإلا حكم عليه من حين تبين اللدد ، ومثل ذلك لو قال : لى بيئة بعيادة الغيبة هى التى تجرح بينة المدعى فلانه

(ثم) - إذا لم يأت بحجة معتبرة شرعاً - (حكّم) عليه بمقتضى الدعوى من مال أو غيره .

(كنفسيها) : أى كما يحكم إذا نفي حجته وقال : لا حجة عندي .
 • (وعجزه) : أى حكم بعجزه بعد إنظاره (وسجلته) : أى التعجيز أى كتبه فى سجله بأن يكتب فيه : إنا طلبنا منه حجة فى البينة وأنظرناه فلم يأت بها فحكمنا عليه ، فلا تقبل له حجة بعد ذلك . وقائلة التسجيل مخافة أن يدعى أنه باق على حجته وأن القاضى لم ينظره .

• واستثنى من التعجيز خمس مسائل ليس للقاضى فيها تعجيز فقال :
 (إلا فى) (دعوى دم) : كأن يدعى عليه بأنه قتل وليه عمداً وله بينة بذلك ، فأنظر القاضى لياتى بها ، فلم يأت بها فلا يعجزه . فتى أتى بها حكم بقتل المدعى عليه .

(وعتق) ادعاه الرقيق على سيده المنكر ، وقال : عندي بينة ، فأنظره لما فلم يأت بها ، فلا يعجزه بل متى أقامها حكم بعتقه .

يحكم عليه من الآن إلا أنه فى هذه يكون باقياً على حجته ، إذا قدمت بينته وقيمها عند القاضى أو عند غيره كما فى الحرشى .

قوله : [فلا تقبل له حجة بعد ذلك] : اعلم أنه اختلف فى الذى كتب عجزه إذا أتى ببينة بعد ذلك على ثلاثة أقوال : قيل لا تسمع منه سواء كان طالباً أو مطلوباً وهو قول ابن القاسم فى العتبية ، وقيل تقبل مطلقاً إذا كان له وجه كنيانها أو عدم علمه بها أو غيبتها وهو قول ابن القاسم فى المدونة . ثالثها صرح فى البيان بأن المشهور أنه إذا عجز المطلوب وقضى عليه أن الحكم يمضى ولا يسمع منه ما أتى به بعد ذلك ، وأما إذا عجز الطالب فإن تعجيزه لا يمنع من سماع ما أتى به بعد ذلك . قال ابن رشد وهذا الخلاف إنما هو إذا عجز القاضى بإقراره على نفسه بالعجز ، وأما إذا عجزه بعد التلوم والإعذار وهو يدعى أن له حجة فلا تقبل له حجة بعد ذلك اتفاقاً ، ولو ادعى نسيانها وحلف (أهـ بن) .

قوله : [ليس للقاضى فيها تعجيز] : أى اتفاقاً ولو حكم بالتعجيز بطل حكمه وضابط ذلك فى غير مسألة الدم . أن كل حق ليس للمدعى إسقاطه بعد

(وطلاق) ادعته المرأة على زوجها وأن لما بينة بذلك ولم تأت بها فلا يعجزها ، فتى أقامتها حكم بطلاقها .
(وحبس) : ادعاه إنسان على الواقف أو واضع اليد المنكر ، وقال :
لى بينة على وقفه ، فأنظره الحاكم فلم يأت بها ، فلا يعجزه ، فتى أتى بها حكم بالوقف .

(ونسب) : ادعاه إنسان ، وأنه من ذرية فلان وله بذلك بينة ، فإن لم يأت بها بعد الإنظار لم يحكم بتعجزه ، وهو باق على حجته ، متى أقامها حكم بنسبه .
فهذه المستثنيات إنما هى مفروضة فى كلام الأئمة فى الطالب . وأما المطلوب فيعجزه فيها وفى غيرها كما ذكره بعضهم .

• (وإن لم يُجِبْ) عطف على « إن أقر » أى وإن لم يجب المدعى عليه بإقرار ولا إنكار ، بل سكت (حبس - وضرب) ليجب (ثم) إن استمر على عدم الجواب (حكم) عليه بالحق (بلا يمين) من المدعى ، لأن اليمين فرع الجواب وهو لم يجب ..

(وإن أنكر) المدعى عليه (المعاملة) من أصلها فقال : لا معاملة بينى

ثبوته ، فإن الحكم بالتعجز لا يقطع الحجة فيه ، وقولنا فى غير الدم ، وأما هو فلولى الدم إسقاطه إن لم يكن القتل غيلة وإلا فليس للولى إسقاطه لأنه حق الله ، فالضابط يشمل .

قوله : [وأما المطلوب] : أى المدعى عليه كما إذا أقيمت بينة على القاتل أو على المعتق أو المطلق أو الحبس أو المنكر للنسب فقال : إن لى فيها مطعناً ثم عجز عن الإتيان به فللقاضى تعجزه .

قوله : [حبس وضرب] : أى باجتهاد القاضى فى قدر الحبس والضرب .
قوله : [ثم إن استمر] : مثل استمراره على عدم الجواب فى الحكم عليه بلا يمين شكه فى أنه له عنده ما يدعيه ، فإذا أمر القاضى المدعى عليه بالجواب فقال عندى شك فيما يدعيه فإنه يحكم عليه به بلا يمين من المدعى كما فى التوضيح ، وظاهره ولو طلب المدعى عليه يمين المدعى وكذا فى مسألة المصنف ، وأما لو أنكر المدعى عليه ما ادعى عليه به وقال بخلف المدعى ويأخذ ما ادعى به فإنه يجاب للملك .

وبينه (فأقيمت عليه البينة) بالحق المطلوب فأقام بيته تشهد له بالقضاء (لم تُقبل بيته بالقضاء) لذلك الحق ؛ لأن إنكاره المعاملة تكذيب لبيته بالقضاء .

(بخلاف) قوله : (لا حق لك على) فأقام عليه بيته به فأقام هو بيته بالقضاء . فتقبل لأنه لم ينكر أصل المعاملة . وإنما أنكر الحق المطلوب منه فقط وليس فيه تكذيب لبيته بالقضاء .

• (وكل دعوى لا تثبت إلا بعد تبيين ، فلا يمين) على المدعى عليه (بمجردها) وذلك :

(كالكاح) وطلاق وعق وقذف وقتل . بل حتى يقيم المدعى شاهداً واحداً

قوله : [فأقيمت عليه البينة] : إلخ : مثل قيامها إقراره بعد ذلك بأنه كان عليه كذا وقضاه إياه ثم أقام على القضاء بيته فلا تقبل بيته القضاء كما في النواذر ؛ لأن إنكاره أولاً تكذيب لها كذا في حاشية الأصل .

قوله : [بخلاف قوله لا حق لك على] : ظاهره لا فرق بين العامى وغيره ، ولكن في (ح) أن هذا ظاهر في غير العامى ، وأما هو فيعذر وتقبل بيته في الصبيغتين انظر (بن) .

قوله : [بل حتى يقيم المدعى شاهداً] : أى في دعوى الطلاق وما بعده . ويستثنى من قوله : فلا يمين بمجرد مسائل : منها لو اعترف المدعى عليه بالحق وادعى الإعسار وأن الطالب يعلم عسره ، وأنكر الطالب العلم بعسره ولا بيته للمطلوب ، فإن الطالب يحلف أنه لا يعلم بعسره ويؤمر المطلوب بإثبات عسره . ومنها لو قال المطلوب للطالب : إنك عالم بفسق شهودك . ومنها أن الطالب لو أراد تخليف المطلوب فقال له : حلفتني فأنكر ذلك الطالب . ومنها لو ادعى القاتل أن الولي عفا عنه وأنكر الولي ذلك . ومنها المتهم يدعى عليه الغصب أو السرقة لأجل ثبوت موجبها من أدب أو قطع فينكر ، مع أن أدب الغاصب وقطع السارق لا يكون إلا بعدلين ، وإن كان المال يثبت بالشاهد واليمين . ومنها من ادعى على آخر أنه قلغه وأنكر فتوجه اليمين على المدعى عليه أنه لم يقلغه إن شهدت بيته بمنازعة بينهما وإلا لم تتوجه ، ومفهوم قوله لم تثبت إلا بعدلين أن الدعوى

ويعجز عن الثاني فتوجه اليمين على المدعى عليه لرد شهادة الشاهد عليه . وهذا معنى قوله :

(وإلا) (نتجرد بل أقام المدعى شاهداً فقط (تَوَجَّهَتْ) اليمين على المدعى عليه لرد شهادة الشاهد . فإن حلف ترك . وإن نكل حبس . فإن طال حبسه دين .

• ومحل توجهها على المدعى عليه :

(في غير نكاح) : كعتق وطلاق . وأما في النكاح فلا تتوجه ، كما لو ادعى أن فلانا زوجة بنته فأنكر أبوها ، فأقام الزوج شاهداً ، فلا يمين على أيها لربه ولا يثبت النكاح .

• (ولا يحكم) الحاكم (ليمن لا يشهد له) كأبيه وابنه وأخيه وزوجته ، وجاز أن يحكم عليه . وكذا لا يحكم على من لا يشهد عليه كعدوه . وجاز أن يحكم له .

التي تثبت بشاهد وامرأتين أو أحدهما ويمين تتوجه عليه اليمين بمجردهما وترد على المدعى ، إن أراد المدعى عليه ردها عليه وكذا اليمين التي يحلفها المدعى مع الشاهد أو المرأتين إذا نكل عنها ترد على المدعى عليه . فإن نكل غرم بنكوله وشهادة الشاهد وليس للمدعى عليه ردها على المدعى لأن اليمين المردودة لا ترد ، ويستثنى من ذلك المفهوم من ادعى على شخص أنه عبده فأنكر فلا يمين على ذلك المدعى عليه ، مع أن الرق مما يثبت بشاهد ويمين ، وذلك لأن الأصل في الناس الحرية فدعوى ذلك المدعى رقية المدعى عليه خلاف الأصل مع تشوف الشارع للحرية ، فمن أجل ذلك ضعفت دعواه جداً فلم تتوجه عليه اليمين لإبطالها (اهـ ملخصاً من حاشية الأصل) .

قوله : [في غير نكاح] : الفرق بين النكاح وغيره أن الغالب في النكاح الشهرة فشهادة الواحد فيه ريبة ولذا لم يطلب الولي باليمين لرد شهادة الشاهد . بخلاف غيره من عتق وطلاق فإنه ليس الغالب فيه الشهرة فلا ريبة في شهادة الواحد فيه فلذا أمر المدعى عليه باليمين لرد شهادته كذا في الحاشية .

قوله : [ولا يحكم الحاكم لمن لا يشهد له] : أى على مختار اللخمي ومقابله يجوز إن لم يكن من أهل التهمة وهو لأصبع .

(إلا بإقرار) من المدعى عليه له في مجلسه (اختياراً) بلا إكراه ، فيجوز أن يحكم له حيثلذ؛ إذ لا يتهم القاضي إذا أقر الخصم اختياراً ، فعلم أن قوله : «ولا يحكم» إلخ فيما إذا كان الحكم يحتاج لبينة ، لأنه الذي يتهم فيه بالتساهل في الحكم لمن ذكر .

(وَأَمَرَ) الحاكم ندباً (ذوى الفضل) : كأهل العلم عند غاصبتهم (و) ذوى (الرحيم) : أى الأقارب عند غاصمة بعضهم بعضاً (بالصلح) : لأنه أقرب لجميع الخواطر وتأليف النفوس المطلوب شرعاً ، بخلاف القضاء فإنه أمر يوجب الشحناء والتفرق .

(فإن خشي) الحاكم (تفاسق الأمر) : أى شدة العداوة بين المتخاصمين (وَجَبَّ) أمرهم بالصلح سداً للفتنة .

• (وَنُبِلَ حُكْمُ جَنَائِرٍ) فى أحكامه : وهو الذى يميل عن الحق عمداً ، ومنه من يحكم بمجرد الشهادة من غير نظر لتعديل ولا تجريح ؛ فينقضه من تولي بعلمه ، ولا يرفع الخلاف ولو كان ظاهر الصحة فى ظاهر الحال ، ما لم تثبت صحة باطنه كما قال ابن رشد .

• (و) نبذ حكم (جاهل لم يشاور) العلماء ، ولا يرفع الخلاف ولو كان ظاهره الصحة لأن الحكم بالحس والتخمين لا يفيد ، فإن ثبت صحة باطنه لم ينقض كالجائر ، وقيل : ينقض مطلقاً .

(وإلا) بأن شاور العلماء (تُعَقَّبَ) فما كان خطأ نبذ (وَمَضَى الصَّوَابُ) ، كما قال الشيخ تبعاً لابن عبد السلام . والكلام فى الجاهل العليل ، والذي قاله ابن يونس واللخمي والمتيطى وابن عرفة وغيرهم : أن محل تعقبه إن لم يشاور العلماء ،

قوله : [وأمر الحاكم ندباً ذوى الفضل] إلخ : ظاهره أنه يأمر من ذكر بالصلح ولو ظهر وجه الحكم فيكون مخصصاً لقول خليل ، ولا يدعو لصلح إن ظهر وجهه ثم الأمر بالصلح فيما يتأتى فيه ذلك لا فى نحو طلاق من كل أمر الصلح فيه يغضب الله تعالى .

قوله : [وقيل ينقض مطلقاً] : هذا القول لبهرام المازرى .

فإن شاوهم مضى قطعاً ولم يتعقب . وظاهر كلامهم أن هذا هو المذهب، وما مضى عليه الشيخ ضعيف . ويمكن أن يقال : قوله : « وجاهل » أى غير عدل لم يشاور ، فإن شاوهم تعقب لأن عدم عدلته تؤديه إلى الحكم بغير ماداه العلماء عليه . ويعلم أنه حيثئذ يكون جائراً فهو داخل فيما قبله ، إلا أن يقال الجائز المتقدم يحمل على العالم وهذا جاهل فاسق فتأمل .

• (ولا يُتَّبَعُ حُكْمُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ) : أى لا ينظر فيه من تولى بعلمه لثلاث يكثر المخرج والخصام المؤدى إلى تفاقم الأمر والفساد . وحمل عند جهل الحال على العدالة إن ولاء عدل .

• (ورَفَعَ) حكم العدل العالم (الخيلاف) الواقع بين العلماء . وكذا غير العدل العالم إن حكم صواباً — كما يُعلم مما تقدم — فإنه يرفع الخلاف ولا ينقض ، وكذا المحكم . والمراد : أنه يرتفع الخلاف في خصوص ما حكم به أخذاً من قوله الآتى « ولا يتعدى لمائل » . فإذا حكم بفسخ عقد

قوله : [وظاهر كلامهم أن هذا هو المذهب] : أى بناء على أن العلم شرط كمال في توليته لاشترط صحة ، وأما الطريقة الأولى فعلى أن العلم شرط صحة في أصل التولية .

قوله : [فتأمل] : أى في هذا الجواب الأخير الدافع للتكرار وقد تأملناه فوجدناه وجيهاً .

قوله : [ولا يتعقب حكم العدل] : إلخ لكن إن عثر على خطئه من غير تفحص وجب نقضه على من عثر عليه كان هو أو غيره وسيأتى ذلك .

قوله : [ورفع حكم العدل العالم الخلاف] : ظاهره أن حكم الحاكم يرفع الخلاف ولو لم يكن هناك دعوى وهو كذلك ، وبه صرح اللقاني والقرافي ، ويدل عليه أن الوصى يرفع للحاكم إذا أراد زكاة مال الصبي كما يأتى في الوصية كذا في الحاشية وسيأتى تحرير ذلك .

قوله : [وكذا غير العدل] : إلخ . تفصيل في مفهوم العدل العالم والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به عليه .

قوله : [فإذا حكم بفسخ عقد] : أى كما إذا عقد رجل على امرأة مبتوتة

أو صحته لكونه يرى ذلك لم يجوز لقاض غيره يرى خلافه — ولا له — نقضه .
ولا يجوز لمفت علم بحكمه أن يفتي بخلافه ، وإذا حكم حاكم بصحة عقد
لكونه يراه وحكم آخر بفساد مثله لكونه يراه . صار كل منهما كالمجمع عليه
في خصوص ما وقع الحكم به . ولا يجوز لأحد نقضه ولا له . قال عمر رضي الله
عنه في الحمارية : ذاك على ما قضينا وهذا على ما تقضى . ولم ينقض حكمه
الأول . وهل يرتفع الخلاف فيما بنى عليه الحكم ؟ كما لو قال إنسان في مسجد
جامع بناء غير العتيق : إن صحت الجمعة

وفيته التحليل ورفع للمالكي وحكم بفسخ النكاح فليس للحنفي تصحيحه .
وقوله : [أو صحته] : أى كما إذا سبق حكم الحنفى بصحة عقد من نيته
التحليل فليس للمالكي نقضه .

قوله : [ولا يجوز لمفت] : أى في خصوص تلك المسألة كما هو السياق .
قوله : [وإذا حكم حاكم بصحة عقد] إلخ : أى كما في المثال المتقدم
الذى ذكرناه .

قوله : [قال عمر رضي الله عنه] : إلخ شاهد على قوله ولا له لأنه القاضى
في الحمارية أولاً وثانياً وهى المسألة المشتركة التى قال فيها صاحب الرحبية :
وإن نجد زوجاً وأمّاً ورثاً وإخوة للأم حازوا الثلثا
وإخوة أيضاً للأم وأب واستغرقوا المال بفرض النصب
فاجعلهم كلهم للأم واجعل أباهم حجراً في الميم
واقسم على الإخوة ثلث التركة . فهذه المسألة المشتركة

فكان أولاً قضى فيها بحرمان الأشقاء لاستغراق الفروض التركة ومتى استغرقتها
سقط العاصب ، ثم رفعت مسألة أخرى نظيرتها فأراد القضاء فيها كالأول فقام
عليه الأشقاء وقالوا له هب أن أبانا كان حماراً أو حجراً ملقى في الميم أليست أمنا
واحدة فقضى لهم بالتشريك في الثلث مع الإخوة للأم في الفرض لا بالتعصب
فقيل له قضيت في السابقة بحرمانهم فقال ذاك على ما قضينا ، وهذا على ما نقضى .
قوله : [بناء] : صفة ثانية لمسجد . وقوله غير العتيق صفة ثالثة .

قوله : [إن صحت الجمعة] إلخ : مقول القول .

في مسجدى هذا فعبدى فلان حر ، فرفع العبد أمره الحنفى يرى صحة تعدد الجامع ، فحكم بعقده ، فالتق محله الحكم فيرتفع فيه الخلاف قطعاً . وأما صحة الصلاة فيه للمالكى فيرتفع فيها الخلاف أيضاً؛ أفتى الناصر اللقاني برفعه وسلمه له المتأخرون عنه وفيه نظر . إذ حكم الحاكم بالعق - لكونه يرى صحة الجمعة - لا يستلزم الصحة عند غير الحاكم في ذلك المسجد ؛ إذ حكمه بالعق لا يتعدى لصحة الجمعة ؛ ففتواه رحمه الله غير صواب .

• (لا أحل) حكمه (حرّاماً) في الواقع بحيث لو اطلع الحاكم عليه ما حكم . وحاصله : أن حكمه صحيح في ظاهر الحال إلا أنه يلزم عليه في الباطن فعل الحرام ، فحكمه المذكور لا يحل ذلك الحرام . كما لو ادعى إنسان على رجل بدين دعوى باطلة . وأقام عليها بينة زور ، فطلب الحاكم من المدعى عليه تجريئاً فلم يقدر على تجريئها ، فحكم له به ، فالحكم صحيح في الظاهر . ولكن لا يحل للمدعى أخذ ذلك الدين في الواقع . وكذا إذا لم يقم بينة فطلب الحاكم من المدعى عليه

قوله : [الحنفى] : أى قاض حنفى وقوله يرى صحة تعدد الجامع أى من غير ضرورة ؛ لأن المدار عندهم في صحة الجمعة على وجود الأحكام المنصبة لإقامة الشريعة وإن لم يقيموها بالفعل ، فتى وجدت تلك الهيئة وجبت الجمعة ولا يضر تعددها . قوله : [فيرتفع فيه الخلاف قطعاً] : أى فليس للمالكى ولا شافعى منع العق ولا فرق بين كون هذا الحكم قبل الصلاة أو بعدها .

قوله : [وأما صحة الصلاة فيه للمالكى] : أى وغيره .

قوله : [فيرتفع فيها الخلاف] : فيحذف حرف الاستفهام ، والأصل فهل يرتفع .

قوله : [أيضاً] : كما ارتفع الخلاف في الحكم بصحة العق .

قوله : [أفتى الناصر اللقاني برفعه] : أى لبعض ملوك مصر .

وقوله : [وسلمه المتأخرون] : أى كالأجهورى وأتباعه .

قوله : [وفيه نظر] إلخ : من كلام شارحنا .

قوله : [إلا أنه يلزم عليه] إلخ : المناسب إلا إن لزم إلخ ويكون جواب

الشرط قوله فحكمه المذكور .

قوله : [فلم يقدر على تجريئها] : أى لو كان الحاكم لا يرى البحث عن العدالة .

اليمين فردها على المدعى فحلف . وكذا لو ادعى على امرأة بأنها زوجته ، وهو يعلم بأنها ليست بزوجة له — أقام على ذلك بينة زور ، فطلب الحاكم منها تجريئها فعمزت فحكم له بها ، فلا يجوز له وطؤها لعلمه بأنها ليست بزوجه وإن كان حكمه صحيحاً في ظاهر الحال . وقال الحنفية : يجوز له وطؤها . وكذا إذا طلق رجل زوجته طلاقاً بائناً فرفعته للحاكم وعمزت عن إقامة البينة الشرعية فحكم له بالزوجة وعلم الطلاق ، لم يحل له وطؤها في الباطن لعلمه بأنه طلقها وهكذا .

(إلا ما خالف إجماعاً) : هذا استثناء منقوع من قوله : « ورفع الخلاف » أي : لكن حكمه المخالف للإجماع لا يرفع خلافاً ويجب نقضه

قوله : [وقال الحنفية يجوز له وطؤها] : قال في الأصل كأنهم نظروا إلى أن حكمه صيرها زوجة كالعقد .

قوله : [وهكذا] : أي فقس على تلك الأمثلة من ذلك لو كان لرجل على آخر دين ثم وفاه إياه بدون بينة فطلبه عند القاضي فقال : وفيته لك فطلب منه القاضي البينة على الوفاء فعمزت وحلف المدعى أنه لم يوفه فحكم الحاكم له بالدين فلا يحل للمدعى أخذه ثانية في نفس الأمر ، فالمراد بقوله : لا أحل حراماً بالنسبة للمحكوم له .

والحاصل كما في (بن) أن ما باطنه مخالف لظاهره بحيث لو اطلع الحاكم على باطنه لم يحكم ، فحكم الحاكم في هذا يرفع الخلاف ولا يحل الحرام ، وهذا محمل قول المصنف : لا أحل حراماً ، وأما ما باطنه كظاهره كحكم الشافعي يحل المبتوتة بوطء الصغير فحكمه رافع للخلاف ظاهراً وباطناً ولا حرمة على المقلد له في ذلك وهي المسألة الملققة . وفي الحاشية نقلاً عن بعض الشيوخ : أن المضر في التلقيح الدخول عليه ، وأما إذا لم يحصل الدخول عليه وإنما حصل أمر اتفاق جاز ، كما لو عقد مالكي لصبي في حجره على امرأة مبتوتة ، ودخل بها وأصابها ثم رفع أمره لحاكم مالكي فطلق على الصبي لمصلحة ، ثم رفع الأمر لحاكم شافعي فحكم بحلّية وطء الصغير للمبتوتة فيجوز للبات المالكي العقد على زوجته المبتوتة قاله بعض شيوخنا (انتهى) .

عليه وعلى غيره ؛ كما لو حكم بأن الميراث كله للأخ دون الجدة فهذا خلاف الإجماع ؛ لأن الأمة على قولين : المال كله للجدة أو يقاسم الأخ . وأما حرمان الجدة بالكلية فلم يقل به أحد من الأمة .

(أو) خالف (نصاً) كأن يحكم بالشفعة للجدة ؛ فإن الحديث الصحيح وارد باختصاصها بالشريك دون الجدة ولم يثبت له معارض صحيح^(١)، وكان يحكم بشهادة كافر على مثله أو على مسلم ، لأنه مخالف لقوله تعالى : « وأشهدوا ذوي عدل منكم »^(٢).

قوله : [ولم يثبت له معارض صحيح] : استبعد المازرى وغيره نقض الحكم في شفعة الجدة ورود الحديث فيها وأجيب بأن عامة أهل العلم لاسيما علماء المدينة ، لم يقولوا بها .

(١) أى مارواه أحمد والبخارى عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ، وفي معناه عند أبي داود وابن ماجه والترمذى وصححه وكذا غيره مما ورد على هذا النحو وأما أحاديث الشفعة للجدة فيها عن سمره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « جاز الدار أحق بالدار من غيره » رواه أحمد وأبو داود والترمذى وصححه . وفي الشريد بن سويد قال : قلت يا رسول الله : أرض ليس لأحد فيها شرك ولا هم إلا الجوار ؟ فقال : « الجار أحق بسقبة ما كان » رواه أحمد والنسائي وابن ماجه . ولابن ماجه مختصر : « الشريك أحق بسقبة ما كان » سقبة أوصيقه : التقرب والمجاورة . قال الشوكاني : وحديث سمره أخرجه البيهقي أيضاً والطبراني والضياء . وفي صناع الحسن عن سمره كلام . ولكن هذا الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في تاريخه عن أنس والطحطاوى وأبو يعلى والطبراني في الأوسط والضياء . وأخرجه ابن سعد عن الشريد بن سويد بنفسه حديث سمره المذكور . وحديث الشريد بن سويد أخرجه أيضاً عبد الرزاق والطحاوى والدارقطنى والبيهقي قال الشوكاني : وفي العالم أن حديث الجدة أحق بسقبة لم يروه أحد غير عبد الملك بن أبي سليمان سر عطاء عن جابر ، وتكلم شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث - قال : وقد تكلم الناس في إسناد هذا الحديث واضطراب الرواية فيه . فقال بعضهم : عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع . وقال بعضهم : عن أبيه عن أبي رافع ، وأرسله بعضهم ، والأحاديث التي جاءت في نقيضها أسانيداً جياداً ليس في شيء منها اضطراب (أ.هـ. عن الشوكاني) . وقال البغوي : ليس في حديث « الجدة أحق بسقبة » ذكر للشفعة فيحتمل أن يكون أحق بالبر والموتة - وفيه تحامل وأهه أعلم بذلك . وإنما رد عليها بما ذكرنا من السند .

(٢) سورة الطلاق آية ٢ .

بلغة السالك - رابع

(أو) خالف (جلىّ قِياس) أى قياساً جليلاً ؛ وهو ما قطع فيه بنى الفارق : كقياس الأئمة على العبد فى التقويم على من أعتق نصيبه منه أحد الشريكين وهو موسر ، فإن حكم بعدم التقويم فى الأئمة نقض .
 (أو) إلا ما (شكك) : أى ضعف (مُدْرَكُهُ) : أى دليله : كالحكم بغير العلول أو بالأقوال الضعيفة المردودة فى مذهبه . ومن ذلك : الحكم بتوريث ذوى الأرحام والشفعة للجار واستسعاء العبد إذا أعتق بعض الشركاء فيه نصيبه منه وهو معسر .
 (فيُنْقَضُ) ما خالف الإجماع - وما عطف عليه - وجوباً منه ومن غيره .

قوله : [أى قياساً جليلاً] : أشار بذلك إلى أنه من إضافة الصفة للموصوف .
 قوله : [ومن ذلك الحكم بتوريث ذوى الأرحام] : أى والحال أن بيت المال منظم وإلا فلا نقض وإنما نقض الحكم بميراث ذوى الأرحام عند انتظام بيت المال لمخالفته لقوله عليه الصلاة والسلام : «ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلاولى رجل ذكر» .

قوله : [والشفعة للجار] : أى إذا حكم بها حنفى فللمالكى نقضه وإن حكم بها مالكى فله ولغيره نقضه .
 قوله : [وهو معسر] : إنما قيد بذلك لأنه إن كان المعتق موسراً كمل عليه ولا يلزم العبد استسعاء فى جميع المذاهب ، والمعنى أن الشريك المعتق إذا كان معسراً ، وقلنا لا يكمل عليه فحكم على العبد حاكم بالسعى ، ويأتى للشريك الذى لم يعتق بقيمة نصيبه نقض حكمه ، لكن إن كان يرى ذلك كالحنفى نقضه غيره ، وإن كان لا يرى ذلك بنقضه هو أو غيره ، وإنما نقض فى الاستسعاء والشفعة للجار ، وتوريث ذوى الأرحام مع انتظام بيت المال وإن كان الحاكم فيها حنفياً ؛ لأن حكم الحنفى فيها لا يرفع الخلاف لضعف مداركها بين الأئمة ، ونظير ذلك حكمه بحلية شرب النبيذ قال ابن القاسم أحد شاربي النبيذ وإن قال أنا حنفى .

قوله : [منه ومن غيره] : ظاهره يؤمر بنقضه وهو وإن كان يراه مذهباً وبه قال الشيخ أحمد الزرقانى ، ولكن الذى مشى عليه الشيخ كريم الدين إن كان

وتقدم أن العدل العالم لا تتعقب أحكامه لكن إن ظهر منها شيء مما تقدم نقض . وأما الجائر والجاهل فتتعقب أحكامهما وينقض منها ما ليس بصواب ويمض ما كان صواباً . والصواب : ما وافق قولاً مشهوراً أو مرجحاً ولو كان الأرجح خلافه .

(و) إذا نقض (بَيِّنَ) الناقض (السَّبَب) الذي نقض الحكم من أجله ، لثلاً ينسب الناقض للجور والجرى بنقضه الأحكام التي حكم بها القضاة .
ثم بين أن حكم الحاكم لا يتوقف على قوله : حكمت : بل كل مادل على الإلزام - فهو حكم - بقوله .
(و) قول الحاكم : (نَقَلْتُ الْمَلِكَ) لهذه السلعة لزيد أو ملكتها لمدعيها ونحو ذلك ، حكم .

(وفسختُ هذا العقدَ) من نكاح أو بيع أو أبطلته أو رددته (أَوْقَرَرْتُهُ) ونحوها من الألفاظ الدالة على نفي أو إثبات بعد حصول ما يجب في شأن الحكم ، من تقدم دعوى وإقرار أو ثبوت بينة وإعذار وتزكية - وهو معنى قولهم : لا بد للحكم من تقدم دعوى صحيحة . وصحتها لكونها تقبل وتسمع ويترتب عليها مقتضاها من إقرار أو بينة عدول إلى غير ذلك - : (حُكِمْتُ) وإن لم يقل حكمت .

يراه منهياً بنقضه غيره لا هو .

قوله : [مما تقدم] : أى من مخالفة الإجماع أو النص أو القياس إلخ .
قوله : [بين الناقض السبب] : أى وسواء كان الحكم الأول له أو لغيره .
قوله : [نقلت الملك] : هو وما عطف عليه مقول قول محذوف قلره الشارح بقوله : وقول الحاكم وهو مبتدأ خبره قوله الآتى حكم .
قوله : [وهو معنى قولهم لا بد للحكم من تقدم دعوى] إلخ : فيه أن الحكم عندنا لا يشترط فيه تقدم دعوى ألا ترى أن القاضى له أن يسمع البينة على الغائب ويحكم عليه وإذا جاء سمي له البينة وأعذر له فيها : فإن أبلى مطعناً نقض الحكم وإلا فلا . وأجيب أن قوله لا بد في الحكم إلخ محمول على الحاضر وقريب الغيبة بأن كان على مسافة يومين مع الأمن . وأما بعيد الغيبة فيجوز الحكم عليه في غيبته كما يأتي كذا في حاشية الأصل .

ومن ذلك : خلوه فاقبلوه ، أو : حدّوه ، أو : عزروه .

(لا) إن قال في أمر رفع إليه ، كتزويج المرأة نفسها بلا ولي وكبيع وقت نداء الجمعة : (لا أجيزه) : فلا يكون حكماً ولا يرفع خلافاً ؛ لأنه من باب الفتوى كما قاله ابن شاس ، فليغيره الحكم بما يراه من منعه .
(أو أفى) بحكم سئل عنه بأن قيل له : يجوز كذا ؟ أو : يصح أو لا ؟ فأجاب بالصحة أو عدمها فلا يكون إفتاءً حكماً يرفع الخلاف ؛ لأن الإفتاء إخبار بالحكم لا إلزام .

والحق أن قول الحاكم : لا أجيزه - إن كان بعد تقدم الدعوى - فهو حكم يرفع الخلاف ، وإن كان بمجرد إخبار ، كما لو قيل له : إن امرأة زوجت نفسها بلا ولي ؟ فقال : لا أجيزه فهو من الفتوى . وعبرة الحرشي تشير إلى ذلك ؛ وقال ابن عرفة : مقتضى جعله فتوى أن لمن ولي بعده أن ينقضه ضرورة أنه

قوله : [خلوه فاقبلوه] إلخ : أى عند ثبوت موجب القتل أو الخلد أو التعذيب .

قوله : [بأن قيل له يجوز كذا] : أى على سبيل الاستفهام فحلف الممزة تخفيفاً .
وقوله : [أو لا] : مقابل لكل من يجوز أو يصح .
وقوله : [فأجاب بالصحة أو عدمها] : راجع لقوله أو يصح وحلف جواب الأول .
قوله : [وعبرة الحرشي تشير إلى ذلك] : أى حيث قال : وأما إذا رفع إليه قضية هذه المرأة فلم يزد على قوله لا أجيز نكاحاً بغير ولي من غير قصد إلى فسخ هذا النكاح بعينه فإن هذا ليس بحكم ، انتهى ، ففهوم قوله من غير قصد إلى فسخ هذا النكاح أن قصد الفسخ بهذا اللفظ يعد حكماً .

قوله : [وقال ابن عرفة] إلخ : هذا فيه إجمال لأنه يحتمل أنه موافق للمفصل أو المطلق ، فعلى طريقة المفصل يقال فيه إن تقلبه دعوى فحكم قطعاً ولا يجوز نقضه وإن لم يتقدمه دعوى فجاوز نقضه ظاهر لأنه فتوى .

• تنبيه : قول القاضى ثبت عنلى صحة البيع أو فسادة أو ملك فلان بسلعة كذا ونحو ذلك لا يعد حكماً كما في التوضيح خلافاً لبعض القرويين وقد ألف المازرى جزءاً في الرد عليه قال ابن عرفة والحق أنه مختلف فيه على قولين كذا في (بن) .

لم يحكم به الأول . والظاهر أنه لا يجوز للثاني نقضه (٨١) .

(ولا يتعدى) حكم الحاكم في نازلة (المماثل) لها .

(بل إن تجدد) المماثل (فالاجتهاد) منه أو من غيره إن كان من أهل

الاجتهاد . فإن كان مقلداً فليحكم بما حكم به أولاً من راجح قول مقلده ،

ولغيره من أرباب المذاهب أن يحكم بضده : كما لو حكم مالكي بفسخ نكاح

من زوجت نفسها بلا ولي ، ثم تجدد مثلها فرفعت الأخرى لحنفي فإنه يحكم

بصحته . وكل منهما ارتفع فيها الخلاف ولم يجز لأحد نقضه . وقولنا : « ولا يتعدى

لمماثل » إلخ : أى ولو في الذات المحكوم فيها أولاً ؛ كما إذا فسخ نكاح من

زوجت نفسها لكونه يرى ذلك . ثم زوجت نفسها بعد الفسخ لنفس ذلك الزوج

بلا ولي ؛ فإنه معرض للاجتهاد منه أو من غيره ، فله تصحيح الثاني إن تغير

اجتهاده ، ولغيره - كالحنفي - الحكم بتصحيحه ويرتفع الخلاف أيضاً .

(وكان حكمه في نازلة بمجرد الفسخ) : دون التأييد . وإن كان يرى

حين حكمه بمجرد الفسخ تأييد التحريم (كفسخ) لنكاح (برضع) طفل (كبير)

أى بسببه ، والكبير : من زاد عمره على عامين وشهرين ؛ فلو تزوج ببنت من أرضعته كبيراً ،

قوله : [فالاجتهاد منه] : أى مثل واقعة عمر في الحمارية .

قوله : [من راجح قول مقلده] : أى ما لم يكن من أهل الترجيح وظهر له

أرجحية غير ما حكم به أولاً فيحكم ثانياً بغير ما حكم به أولاً .

قوله : [ثم تجدد مثلها] : أى ولو في عين تلك المرأة كما يأتي في الشارح .

قوله : [ثم زوجت نفسها] : أى جددت عقداً آخر .

قوله : [وكان حكمه] : قدر الواو لأجل المثال الذي قلناه في قوله كما لو

حكم مالكي إلخ فزجه مع المتن وجعل مثاله معطوفاً عليه وإلا فالمصنف في

حد ذاته غير محتاج لتقدير الواو ، وهذه الأمثلة للمتجدد المعرض للاجتهاد .

قوله : [وإن كان يرى] إلخ : أى لكن لم يقصد بعد بالحكم عند الفسخ

التأييد وإلا فليس لغيره حكم بالتحليل في المستقبل .

قوله : [فلو تزوج ببنت من أرضعته كبيراً] : لا مفهوم بالتزوج ببنتها

بل كذلك التزوج بها لأن من يرى التحريم في التزوج ببنتها يقول إنها أخته وفي

فرغ لمن يرى التحريم بوضع الكبير ففسخه ، ثم تزوجها ثانياً ، كان النكاح الثاني مماثلاً لا يتعدى له الحكم الأول وصار هذا معرضاً للاجتهاد ، فلمن حكم بفساده إن تغير اجتهاده أو لغيره الحكم بصحته .

(أو) فسخ بسبب (عقد نكاح بعلة) : أى فى عدة وإن كان يرى هو تأييد التحريم حين فسحه ، فإذا عقد عليها ثانياً بعد الفسخ (فهى) : أى المنكوحة ثانياً المفسوخ نكاحها أولاً فى المسألتين (كغيرها) ممن لم يتقدم عليها فسخ (فى المستقبل) : فله أو لغيره أن يزوجه لمن فسخ نكاحه وبحكم بصحته إذا تغير اجتهاده .

• (ولا يستند) الحاكم فى حكمه (لعلمه) : بل لابد من بينة أو إقرار (إلا فى العدة) : كشاهد علم القاضى بعلة فاستند لعلمه (والجرح) بفتح الجيم : فيستند لعلمه (كالشهرة بذلك) أى بالعلة والجرح فيستند لها ، إلا أن يعلم القاضى منه خلاف ما اشتهر . شهد المزدنى عند القاضى بكار فقال

التزوج بها يقول إنها أمه .

قوله : [فى المسألتين] : هكذا قال الشارح تبعاً لأصوله قال ابن عرفة هذا هو صواب فى مسألة العدة لا فى مسألة رضاع الكبير فإن الحكم بالفسخ فى رضاع الكبير يمنع من تجدد الاجتهاد فيها ؛ لأن مستنده فيها أن رضع الكبير يحرم ومن المعلوم أن ثبوت التحريم لا يكون إلا مؤبداً . بخلاف فسخ النكاح فى العدة فإن مستنده تحريم النكاح فيها . وقد وقع الخلاف فى كونه مؤبداً أولاً انتهى .

قوله : [ولا يستند الحاكم فى حكمه لعلمه] : أى ولو مجتهداً ولو كان من أهل الكشف ، ومن الضلال البين الاعتماد فى التهم على ضرب المندل ونحوه .
قوله : [إلا أن يعلم القاضى منه خلاف ما اشتهر] إلخ : حاصل التحرير فى هذه المسألة أن القاضى إذا علم علة شاهد تبع علمه ولا يحتاج لطلب تزكية مالم يجرحه أحد وإلا فلا يعتمد على علمه لأن غيره علم ما لم يعلمه وإذا علم جرحه شاهد فلا يقبله ولو عدله غيره ولو كان المعدل له كل الناس لأنه علم ما لم يعلمه غيره اللهم إلا أن يطول ما بين علمه بجرحته وبين الشهادة بتعديله وإلا قدم المعدل له على ما يعلمه القاضى ، هذا هو الصواب كما فى (بن) .

له : من أنت ؟ فقال المزني : صاحب الشافعي . فقال القاضي : الاسم اسم عدل ، ومن يشهد أنك المزني ؟ فقال الحاضرون : هو المزني ، فحكم بشهادته . فقال المزني : سترني القاضي ستره الله تعالى .

(أو لإقرار الخصم) المشهود عليه (بالعدالة) لمن شهد عليه فيحكم بها ، ولو علم القاضي خلاف ذلك ، لأن إقرار الخصم بعلة الشاهد كالإقرار بالحق .
• (وقريب الغيبة) : كاليومين والثلاثة مع الأمن حكمه (كالحاضر) . في سماع الدعوى عليه والبيئة ، ثم يرسل إليه بالأعذار فيها وأنه إما أن يقدم أو يوكل وكلا عنه في الدعوى . فإن لم يقدم ولا وكل عنه وكلا حكم عليه في كل شيء ويبيع عقاره في الدين ويعجزه إلا في دم وعتق ونسب وطلاق وحبس على ما تقدم .

• (و) الغائب (البعيد جداً) كأفريقية من المدينة (يُقْضَى) عليه في كل شيء بعد سماع البيئة وتزكيتها (بيمين القضاء) من المدعى : أن حقه هذا ثابت على المدعى عليه ، وأنه ما أبرأه به ولا وكل الغائب من يقضيه عنه ولا أحاله به على أحد في الكل ولا البعض .

قوله : [وقريب الغيبة] إلخ : اعلم أن محل كون القاضي يحكم على الغائب إذا كان غائباً عن محل ولايته إن كان متوطناً بولايته أو له بها مال أو وكيل أو حميل وإلا لم يكن له سماع الدعوى عليه ولا حكم كما في (عب) .
قوله : [والثلاثة] : أى وما قاربها .

قوله : [ويعجزه] : أى يحكم عليه بعدم قبول حجته إذا قدم كما في المواق والتوضيح ، وأما قول الخرشي إنه باق على حجته إذا قدم فهو سهو منه كما في (بن) .

قوله : [إلا في دم] : هذا الاستثناء مشكل مع ما تقدم من أن هذه المستثنيات في تعجز الطالب لا المطلوب كما تقدم له في قوله فهذه المستثنيات إنما هي مفروضة في كلام الأئمة في الطالب ، وأما المطلوب فيعجزه فيها وفي غيرها كذا ذكره بعضهم .

ويعين القضاء واجبة لا يتم الحكم إلا بها على المذهب .

• (كالميت) يدعى عليه بشيء ؛ فلا بد من يعين القضاء بعد البينة بالدين .

(واليتيم) يدعى عليه بشيء تحت يده ؛ فلا بد من يعين القضاء من المدعى بعد إقامة البينة عليه أنه ملكه وأنه ما تصدق به عليه ولا وهبه ولا حبسه عليه .
(أو الفقراء) كذلك .

• ثم أشار للغة المتوسطة بقوله :

قوله : [ويعين القضاء واجبة] : أى سواء كانت بينة المدعى تشهد بدين له فى ذمة الغائب من بيع أو قرض أو تشهد بأن الغائب أقر أن عنده لفلان كذا لأنه قد يقضيه بعد إقراره أو يرثه أو يحيل شخصاً عليه ، هذا هو الحق كما فى (بن) خلافاً (لعب) حيث قال بعدم الاحتياج ليعين القضاء فى الصورة الثانية .
قوله : [المذهب] : ومقابله أنها استظهار أى مقوية للحكم فلا ينقض الحكم بدونها على هذا .

قوله : [كالميت يدعى عليه بشيء] : أى كما إذا ادعى شخص على من مات أن له عنده كذا من بيع أو قرض ولم يقر ورثته به فلا يحكم القاضى لذلك الشخص المدعى بهذا الدين إلا إذا حلف يعين القضاء بعد إقامة البينة فإن أقر ورثته الكبار قبل رفع المدعى للحاكم فلا يوجه عليه يعين وأما إن أقروا بعد الرفع ورضوا بعلم حلفه فهل كذلك لا تتوجه اليمين أو لا ؟ قولان لبعض الشيوخ أفاده محقق الأصل .

قوله : [واليتيم] : مثله الصغير والسفيه .

قوله : [أنه ملكه] : أى باق على ملكه إلى الآن .

قوله : [أو الفقراء كذلك] : أى فإذا ادعى عليهم أن ما حبسه فلان عليهم لم يجز عنه حتى مات فلا بد من يعين القضاء بعد شهادة البينة ، ومثل ذلك الدعوى على بيت المال كما إذا ادعى إنسان أنه معدم ليأخذ حقه من بيت المال أو أنه ابن فلان الذى مات ووضع ماله فى بيت المال لظن أنه لا وارث له فلا بد من يعين القضاء مع البينة .

• (والعَشْرَةُ) الأيام مع الأمن (واليَوْمَانِ مع الخوفِ) كذلك : أى يقضى عليه فيها مع يمين القضاء (فى غير استحقاقِ العقارِ) من دين أو غيره .
وأما فى دعوى استحقاق عقار فلا يقضى به بل تؤخر الدعوى حتى يقلم لقوة المشاحة فى العقار : بخلاف بعيد الغيبة جداً فإن فى الصبر لقلومه شدة ضرر على المدعى .

(وسَمَّى القاضى له) : أى للغائب البعيد أو المتوسط (الشهودَ إذا قَدِمَ) من غيبته . وكذا من عدّ لهم إن احتاجوا للتعديل .
(وإلا) يسمّ له الشهود ولم يحلف المدعى يمين القضاء (نُقِصَ) حكمه : قال بعضهم : ما لم يشتهر القاضى بالعدالة وإلا فلا ينقص .
واعلم أن متوسط الغيبة كبعبدها حتى عقاره للدين أو نفقة إلا فى دعوى استحقاق العقار فيفترقان .

ولما ذكر الحكم على الغائب ذكر الحكم بالغائب بقوله :
(وَحَكَمَ) الحاكم (بغائب) : أى بشيء غائب عن بلد الحكم ولو كان

قوله : [والعشرة الأيام مع الأمن] : أى وما قاربها ، فما قارب كلاً من الغيبات الثلاث يعطى حكمه ، فالأربعة أيام تلحق بالقريبة والثمانية والتسعة تلحق بالمتوسطة ، والخمسة والستة تلحق بالأحوط أفاده فى الحاشية .

قوله : [لقوة المشاحة فى العقار] : أى تشاحح النفوس بسببه وحصول الضغائن والحقد والتزاع عند أخذه فتؤخر الدعوى ليكون حضوره أقطع للتزاع .

قوله : [نقض حكمه] : هذا يفيد أن تسمية الشهود شرط لصحة الحكم على الغائب وهو أحد قولين وقيل تسمية الشهود مستحبة .

قوله : [قال بعضهم] : أى كما يفيد كلام الجزيرى وابن فرحون كما فى (بن) .

قوله : [وحكم الحاكم بغائب] إلخ : حاصله أن المدعى به إذا كان غائباً عن بلد الحكم وهو مما يتميز بالصفة فى غيبته كالعقار والبيد والنواب والثياب فإنه لا يتوقف الحكم على حضوره ، بل يتميزه البيئة بالصفة ويصير حكمه حكم الدين على المشهور ، فإذا ادعى زيد على عمرو وهما برشيد مثلاً أن له عنده

فى غير محل ولايته (يَتَمَيَّزُ) : نعت : « غائب » أى : إذا كان الغائب يتميز (بالصفة) من حيوان ؛ كعبد وغيره ككوب (ولو عقاراً) من سائر المقومات . ولا يطلب حضوره ، فلو كان لا يتميز بالصفة كقطن وحرير ، فإن شهدت البينة بقيمته — سواء كان من المقومات أو المثليات — حكم به أيضاً ، وإلا فلا . وإنما اعتبرت القيمة فى المثل للجهل بصفته .

واحترز بالغائب من الحاضر فى البلد ، فلا بد من إحضاره مجلس الحكم بتمييزه بالصفة أم لا ، إلا أن يعسر إحضاره فلا بد من بينة الحيازة . وإذا كان له الحكم بالغائب — ولو عقاراً — (فالدَّعْوَى حيث المدعى عليه على الأرجح) فلا عبء بقوله : حتى تحضر محل المدعى به ، فلطالب إقامة الدعوى على خصمه حيث وجده . وقيل : محل الدعوى حيث المدعى به فيجانب المدعى عليه إذا طلب الدعوى فيه . والخلاف فى العقار وغيره من المعينات . وأما الدين فحيث المدعى عليه اتفاقاً . والخلاف فيما إذا كان المدعى عليه متوطناً بغير ولاية القاضى فدخل بلد القاضى فتعلق به خصمه . وأما قاضى بلده فيحكم

كتاباً مثلاً بالجامع الأزهر وشهدت البينة أن الكتاب الفلانى الذى صفته كذا ملك لذلك المدعى ، فإن القاضى يحكم له به كما يحكم بالدين المتميز بالصفة ، وإن كان تمييزه نوعياً لا شخصياً كما إذا شهدت البينة أن له عنده فى ذمته من الخايب أو الريالات كذا أو أن له عنده إردب قمح سمراء أو عمولة قدرها كذا فإنه يحكم له بذلك .

قوله : [حكم به أيضاً] : أى بما ذكر من القيمة لا بالمقوم كما هو ظاهره ، ولو قال حكم بها أيضاً كان أولى .

قوله : [فلا بد من إحضاره مجلس الحكم] : هكذا قال الشارح تبعاً للخرشى قال فى الحاشية ليس بشرط ، والمناسب أن لو قال فلا بد من الشهادة على عينه كما أفاده بعض من حقق .

قوله : [فلا بد من بينة الحيازة] : انظر ما معنى هذه العبارة .

قوله : [على الأرجح] : أى وبه العمل وهو قول مطرف وأصبغ وسحنون .

قوله : [من المعينات] : أى ولو مثليات .

عليه وهو غائب إذا كانت الغيبة بعيدة جداً ولو في استحقاق العقار أو متوسطة في غير استحقاق العقار، والقريب كالحاضر وقد تقدم الكلام على ذلك . وأما متوطن ببلد القاضى ادعى عليه بغائب فهو داخل تحت قولنا : « وحكم بغائب يتميز بالصفة » .
 (وممكن مدّع لغائب بلا توكيل) له من الغائب بل حصة لله (إن خيف ضياع المال) : أى مال الغائب ، بأن كان من له المال غائباً فعخاف حاضراً أن يضيع ماله فرفع الحاضر الأمر للقاضى وادعى عن الغائب حصة لحفظ مال الغائب فيمكن من الدعوى عند ابن القاسم . وقال ابن الماجشون : لا يمكن .
 (ولا حكم له) : أى للقاضى (بغير ولايته) : بل هو كآحاد الناس والله أعلم .

قوله : [حصة] : بكسر الحاء وسكون السين على وزن قرية .
 قوله : [فيمكن من الدعوى عند ابن القاسم] إلخ : محل القولين إذا كان من يريد الدعوى لا حق له في ذلك المال ولا ضمان عليه فيه ، أما ماله فيه حق كروحة الغائب وأقاربه الذين تلزمه نفقتهم فيمكنون من الدعوى اتفاقاً ، وكذلك إذا كان عليه فيه ضمان كاستعير لما يغاب عليه ومرتهن كذلك وحمل مدين أراد فراراً أو سقراً بعيداً فإنه يمكن من الدعوى اتفاقاً .
 قوله : [بل هو كآحاد الناس] : أى فقاضى رشيد لا حكم له بصوم مثلاً في إسكندرية كان في محل ولايته أو نازلاً بها ، فلو أرادت امرأة التزوج وليس لها ولي إلا القاضى فلا يزوجه إلا القاضى الذى هو بمحل ولايته ؛ مثلاً لو كانت امرأة بإسكندرية لاولى لها إلا القاضى فلا يزوجه قاضى رشيد وإنما يزوجه قاضى إسكندرية ، وإن كان قاضى رشيد نازلاً بإسكندرية بل هو كعامة المسلمين وكل هذا ما لم ترتحل المراقلة ولايته وتريد التزوج بها وإلا فالحق له ، وقس على هذا . واعلم أن محل ولاية قاضى القاهرة جميع البلاد التى لم يكن لها قاض مستقل من السلطان فجميع البلاد التى تأخذ قضاتها النيابة منه يقال لها محل ولايته .
 • تنبيه : يجلب القاضى الخصم بخاتم أو رسول أو ورقة أو أمانة إن كان على مسافة القصر فأقل بمجرد الدعوى عليه ، فإن كان على أكثر من مسافة القصر والحال أنه بمحل ولايته وأراد جلبه فلا يلزمه الحضور للدعوى المدعى إلا بشاهد يشهد بالحق فيجلبه ولكن لا يجبره على ذلك وإنما يكتب له إما أن تحضر أو توكل أو ترضى خصمك فإن لم تفعل قضينا عليك .

باب

في الشهادة وما يتعلق بها من الأحكام

• وتطلق لغة على الإعلام وعلى الحضور ، نحو : شهد زيد مجلس القوم .
وعلى العلم نحو : « شهد الله أنه لا إله إلا هو »^(١) . وهي عرفاً : إخبار عدل

باب :

[في الشهادة] : أى في شروطها .

وقوله : [وما يتعلق بها من الأحكام] : أى المسائل .

قوله : [وتطلق لغة على الإعلام وعلى الحضور] : قال في التنبهات الشهادة معناها البيان وبه سمى الشاهد أى لأنه يبين الحكم والحق من الباطل ، وهو أحد معان ثنيتيه شاهدان وإليه أشار بعضهم في معنى قوله تعالى : « شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ »^(١) أى بين ، وقيل هى فيها بمعنى العلم انتهى .

قوله : [وهي عرفاً إخبار عدل] إلخ : تعرض لتعريفها اصطلاحاً للرد على ابن عبد السلام القائل لا حاجة لتعريف حقيقتها لأنها معلومة ، ورده ابن عرفة بقول القرافي أقمت ثمان سنين أطلب الفرق بينها وبين الرواية وأسأل الفضلاء عنه بتحقيق ماهية كل منهما فيقولون الشهادة يشترط فيها التعدد والدكورة والحرية فأقول لهم اشتراط ذلك فرع تصورها حتى طالعت شرح البراهين للمازرى فوجدته حقق المسألة فقال : هما خبران غير أن المخبر عنه إن كان عاماً لا يختص بمعين فالرواية كمخبر : « إنما الأعمال بالنيات »^(٢) ، و : « الشفعة فيما ينقسم »

(١٤١) سورة آل عمران آية ١٨ .

(٢) « إنما الأعمال بالنيات » متفق عليه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قاله كل المنبر بالمدينة . وهو ليس متواتراً من البداية كما يظن ، إذ أنه ظلل من أحاديث الآحاد حتى يحى بن سعيد الأنصاري ثم فشا بعده . قال في الفتح إنه آحاد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة ابن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب ، وذلك فيما ورد في أول بدء الرضى بصحيح البخارى . وقد ورد بصحيح أخرى كقوله : الأعمال بالنية أو بالنيات بدون « إنما » أورده البخارى في آخر كتاب الإيمان من =

حاكماً بما علم ولو بأمر عام ليحكم بمقتضاه . فقد لا تتوقف على تقديم دعوى ؛ كإعلام العلول برؤيتهم الشهر فيحكم بشبوتها . ويترتب على حكمه أمور ؛ كوجوب الصيام والوقوف بعرفة وتام علة أو كفارة أو تمام أجل للدين ونحو ذلك : وقولهم : حكم الحاكم يتوقف على دعوى صحيحة . مرادهم في المعاملات والخصومات ؛

بخلاف قول العلول عند الحاكم لهذا على هذا كذا إلزام لمعين لا يتعداه فالشهادة ، ابن عرفة : حاصل ما قرره المازري أن الشهادة هي الخبر المتعلق بجزئى والرواية المتعلق بكلى وهو مردود بأن الرواية قد تتعلق بجزئى كخبر : « يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة »^(١) وخبر تميم الدارى فى السفينة التى لعب بهم الموج فيها وذكر قصة الدجال إلى غيرها من أحاديث متعلقة بجزئى وكآية : (تَبَتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ)^(٢) ونحوها كثير انتهى . إذا علمت ذلك فالحق فى الفرق ما قاله (بن) وهو أن الخبر إما أن يقصد أن يترتب عليه فصل قضاء وإبرام حكم أم لا ، فإن قصد به ذلك فهو الشهادة وإن لم يقصد به ذلك فلما أن يقصد به تعريف دليل حكم شرعى يشرعه أولاً فإن قصد به ذلك فهو الرواية وإلا فهو سائر أنواع الخبر انتهى . وتعريف شارحنا يفيد ذلك . وقوله : إخبار عدل : من إضافة المصدر لفاعله وحاكماً مفعوله . قوله : [حاكماً] : أى أو محكماً .

وقوله : [بما علم] : أى إخبار ناشئ عن علم لا عن ظن أو شك . وهل يشترط فى تأدية الشهادة لفظ أشهد بخصومه أو لا يشترط ؟ قولان أظهرهما عدم الاشتراط بل المدار فيها على ما يدل على حصول علم الشاهد بما شهد به كرايت كذا أو سمعت كذا أو لهذا عند هذا كذا فلا يشترط لأدائها صيغة معينة . قوله : [ولو بأمر عام] : رد بالمبالغة على المازري ومن وافقه حيث خصوها بالجزئى . قوله : [كإعلام العلول برؤيتهم الشهر] : مثال للأمر العام .

قوله : [يتوقف على دعوى] : أى على تقديم دعوى .

قوله : [مرادهم فى المعاملات] إلخ : أى من كل أمر لم يتمحض الحق

= يعنى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن حلقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب عن السابق بكون يعنى . أما فقه فقد اختلف منه .

(١) « يخرب الكعبة ذو السويقتين » صحيح - رواه الشيخان البخارى ومسلم ، والنسائى عن الترمذى .

(٢) سورة المسد آية ١ .

كالدين والقذف والقتل والعتق والنسب ، وقد لا يتوقف ؛ كروية الحلال وشرب الخمر والزنا ، فإن البينة تكفي في ذلك وإن لم تتقدم دعوى من غيرها .
 • وأشار بشرط الشهادة بقوله :

(شَرَطُ) صحة (الشَّهَادَةِ) عند الحاكم (العَدَاةُ) : وهى الاتصاف بما يأتى ذكره (والعَدْلُ) هنا : (الحرُّ) ولو أنثى فى بعض الأمور ؛ كالمال والولادة فلا تصح شهادة رقيق ولو ذكرًا .

(المُسْلِمُ) : فلا تصح شهادة كافر ولو لكافر على كافر .
 (البَالِغُ) : فلا تصح من صبي إلا إذا شهد الصبيان بعضهم على بعض فى القتل بشروط تأتى .
 (العَاقِلُ) : فلا تصح من معتوه ومجنون لعدم ضبطه .

فيه لله ، وأما الأمور التى تمحض الحق فيها لله فلا تتوقف الشهادة فيها على تقدم دعوى ، كما أفاده بعد ، لأن الشهادة فيها حسبة فعليه أن يشهد وإن لم يستشهد .
 قوله : [من غيرها] : أى من غير تلك البينة .
 قوله : [بما يأتى ذكره] : أى وهى التى شرع فيها بقوله : والعَدْلُ الحر إلخ ، ولو قال وهى الاتصاف بما ذكره بقوله إلخ لكان أظهر .
 قوله : [هنا] : يحترز به عن العنالة عند المحدثين فإنه لا يشترط فيها الحرية .
 وقوله : [الحر] : أى وأو عتيقًا لكن إن شهد لمعتقه فله شرط آخر وهو التبريز .
 قوله : [فى بعض الأمور] : راجع للمبالغ عليه أى فالأنثى تعد من العدول وتقبل شهادتها فى بعض الأمور التى مثل لها .
 قوله : [والولادة] : أى ونحوها من كل مالا يظهر للرجال .
 قوله : [فلا تصح شهادة رقيق] : أى من فيه شائبة رقى ولو قلت .
 قوله : [ولو لكافر على كافر] : أى خلافًا لأبى حنيفة والشافعى حيث قالوا : يجوز شهادة الكافر على مثله .
 قوله : [بشروط تأتى] : أى فى قوله بجاز شهادة الصبيان بعضهم على بعض فى جرح وقتل فقط إلخ .
 قوله : [العاقل] : أى حال التحمل والأداء معًا . بخلاف الحرية والإسلام

(بلا فسقٍ) بجارحة ؛ فلا تصح من الزاني والشارب والسارق ونحوهم وكذا
مجهول الحال .

(و) بلا (حَسْبِرٍ) عليه لسه فلا تصح من سفیه محجور عليه .

(و) بلا (يَدْعَةُ) ولو تأول (كَقَدَرِيٍّ) وخارجي .

(ذو المروءة) وهي : كمال النفس بصونها عما يوجب ذمها عرفاً ولو مباحاً في
ظاهر الحال ؛ كأكل بـوق لغير أهله ، ولذا قال :

(بَتَرَكِ) أى بسبب ترك شيء (غير لائقٍ من آتَعِبٍ بكَحْمَامٍ)

والبلوغ فتشترط حال الأداء لاحال التحمل .

قوله : [وكذا مجهول الحال] : إنما خرج مجهول الحال بقوله بلا فسق ؛ لأن
الأصل في الناس الجرحه فيستصحب الأصل إلا للدليل يثبت الضد .

قوله : [فلا تصح من سفیه محجور عليه] : أى لأنه مخدوع . ومفهوم

قوله : محجور عليه أن شهادة السفیه غير المحجور عليه صحيحة .

قوله : [كَقَدَرِيٍّ وخارجي] : القدرى هو القائل بأن الأسباب تؤثر بقوة

أودعها الله فيها وهو عاص وفي كفره قولان والمعتمد علمه ، والخارجي هو الذي
يُكْفَرُ بالذنوب ولا فرق بين كونه متعمداً للبدعة أو متأولاً لأنه لا يعلم بالتأويل

وهو فاسق ، وفي كفره قولان أيضاً والمعتمد علمه .

قوله : [ذو المروءة] : هو بضم الميم وفتحها مع الهمة وبغيرها مع تشديد

الواو . ففيها أربع لغات وإنما اشترطت المروءة في العدالة لأن من تخلق بما لا يليق

وإن لم يكن حراماً جره ذلك لعدم المحافظة على دينه واتباع الشهوات .

واعلم أنه إذا تعذر وجود العدل الموصوف بتلك الأوصاف كما في زماننا هذا

اكفى بالحر المسلم البالغ العاقل المستور الحال الذى لا يعرف عليه فسق ، وقيل

يؤمر بزيادة العدد .

قوله : [لغير أهله] : الضمير عائد على السوق أى فأهل السوق الجالسون فيه

لا يخل بمروءتهم الأكل فيه للضرورة .

قوله : [من لعب بكحمام] : أى وإن لم يكن محرماً كاللعب به على وجه

المسابقة لأنه يخل بالمروءة وقد روى أبو داود بسنده عن أبي هريرة : أن رسول

بتخفيف الميم : هو الطير المعروف ، وأدخِلَتْ الكافُ غيره من الحيوان الذى يلعب به طيراً أو غيره : كالعصافير وتيوس الغنم .

(وشطرنج) ^(١) والشطرنج بالشين المعجمة وبالمهملة مكسورة ومفتوحة وقيل الفتح من لحن العوام وسيجة وطاب وترد ومنقلة بلا قمار ، ولا فهو من الكبائر لأنه من أكل أموال الناس بالباطل ، وهو داخل في الفسق .
(و) بترك (مماع غنماء) متكرر إذا لم يكن بقبيح القول أو بآلة ، ولا حرم ، ولو في عرس وكان من الفسق .

الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يتبع حمامة فقال : وشيطان يتبع شيطانة ^(٢) .
قوله : [وتيوس الغنم] : أى لأنه ورد في الحديث النهى عن التحريش بين البهائم كتسليط الكباش بعضها على بعض ونحو ذلك .
قوله : [وشطرنج] : فى (بن) قال ابن غازى قال أبو عبد الله بن هشام اللخمي فى لحن العامة يقولون شطرنج بفتح الشين ، وحكى ابن جنى أن الصواب كسرها على بناء جردحل وذكر قبل ذلك أنه يقال بالشين وبالسين لأنه إما مشتق من المشاطرة أو التسطير انتهى . وفى المجموع نقلاً عن (ح) أنه معرب شرنك ومعناه ستة ألوان : الشاة والفرز والقبيل والفرس والرخ والبليق ، فعلى هذا لا يقال مشتق من المشاطرة بالمعجمة ولا من التسطير بالإهمال على ما فى (بن) انتهى ، والمذهب أن لعبه حرام وقيل مكروه ، وفى (ح) قول يجوز لعبه فى الخلوة مع نظيره لامع الأوباش ، وعلى كل من القول بالحرمة والكراهة ترد الشهادة بلعبه لكن عند الإدامة لقول ابن رشد لاخلاف بين مالك وأصحابه أن الإدمان على اللعب بها جرة وإنما اشترط الإدمان فى الشطرنج دون ما عداه من الرّد والطاب والمنقلة لاختلاف الناس فى إباحته . بخلاف غيره فجرة مطلقاً .

قوله : [بلا قمار] : أى بلا أخذ مال فى لعبه .

قوله : [أو بآلة] : أى كعود وقانون .

قوله : [ولا حرم] : أى بأن تخلف شرط من هذين الشرطين كان حراماً

(١) ضبطناها بالفتح لأنه المشهور الآن .

(٢) قال فى الجامع الصغير صحيح ، عن أبي هريرة عند أبي داود وابن ماجه ، من عائشة

وأنس ومثان عند ابن ماجه .

(و) بترك (سفاهة) من القول ، كالهزل الخارج عن عرف أهل الكمال من المجون والدعابة .

(و) بترك (صغيرة خيسة) : كتطيف بحبة وسرقة لقمة ونحوها ، إذ فاعل ذلك لامروءة عنده ، وبما يدخل بها : الرقص والصفق بالأكف بلا موجب يقتضيه ، وكذا سائر اللعب . إلا ما استثناه الشارع كالمسابقة ، واللعب مع الزوجة والطفل الصغير إذا لم يكثر ، والكلام في اللعب بما ذكر ، إنما هو إذا أدمن ذلك . قال الأبهري في الفرق بين الإدمان وعدمه : إن الإنسان لا يسلم من يسير اللهو فالعدل المذكور تقبل شهادته .

(وإن) كان (أعمى في القول) وقال أبو حنيفة والشافعي : لا تقبل فيه . ومثل القول غيره مما عدا المبصرات ، كالشمومات والملموسات . وإنما بالغ

ولو في الأعراس ، وهل ترد به الشهادة ولو فعله مرة في السنة ؟ وهو ما للتأني أولابد من التكرار في السنة وهو ما يفيد المواق وتقدم هذا المبحث في الوليمة مستوفى . قوله : [كالهزل الخارج عن عرف أهل الكمال] : أى كما إذا كان يضحك القوم بالأكاذيب لما في الحديث : « ويل للذى يحدث فيكذب ليضحك به القوم ويل له ويل له » .

قوله : [من المجون والدعابة] : بيان لمعنى الهزل فن ذلك النطق بألفاظ الخلفاء في المجالس .

قوله : [كتطيف بحبة] : ظاهره أنها صغيرة مطلقاً ولو كان المسروق منه فقيراً وقيد بعضهم ذلك بأن لم يكن المسروق منه فقيراً وإلا كان كبيرة .

قوله : [فالعدل المذكور] : دخول على كلام المصنف . قوله : [في القول] : أى تقبل شهادته في الأقوال مطلقاً سواء تحملها قبل النعى أم لا لضبطه الأقوال بسمعه .

قوله : [وقال أبو حنيفة والشافعي] إلخ : لكن عند الحنفية لا تقبل مطلقاً ولو تحملها قبل النعى وعند الشافعي ما لم يتحملها قبل النعى ولا قبلت .

قوله : [مما عدا المبصرات] : أى الأمور التى تتوقف على البصر كالأفعال والألوان فلا تجوز شهادته فيها مطلقاً علمها قبل النعى أم لا ، وفي الإرشاد تجوز

على القول لأنه محل الخلاف وغيرها محل اتفاق . وكذا قوله :

(أو) كان (أَصَمَّ في الفِعْلِ) : كالضرب والأكل والأخذ والإعطاء واحترز بذلك عن المسموعات لا عن المشمومات والملموسات والمطعمومات فإنها اتفاق . وأما الأعمى الأصم فلا تجوز شهادته في شيء ولا معاملته كالمجنون ، وإنما يولى عليهما من يتولى أمرهما بالمصلحة .

* (وشرطه) : أي العدل ؛ أي شرط قبول شهادته (أن يكون فطناً) لا مغفلاً (جازماً) في شهادته (بما أدعى) لاشاكاً أو ظاناً (غير متهم فيها) : أي في شهادته (بوجه) من الوجوه الآتية ؛ إذا علمت ذلك :
* (فلا شهادة) تقبل (لمغفل) تلتبس عليه الأمور العادية (إلا) فيما

شهادته على الفعل لأن علمه قبل العمى أو يحس كما في الزنا واقتصر على هذا في المجموع . قوله : [وغيرها] : المناسب غيره لأن الضمير عائد على القول أي محل الخلاف بين مالك وغيره الأقوال ، وأما الملموسات والمطعمومات والمشمومات فهي محل اتفاق بين مالك وغيره في القبول .

قوله : [أو كان أصم في الفعل] : أي وهو بصير لأن الأصم البصير يضبط الأفعال ببصره دون الأقوال لتوقف ضبطها على السمع وهو معلوم فلا تقبل شهادته في الأقوال ما لم يكن سمعها قبل الصمم ولا جازت ، قال ابن شعبان وتجوز شهادة الأخرس ويؤيدها بإشارة مفهومة أو كتابة .

قوله : [فإنها اتفاق] : أي بين مالك وغيره كما تقدم للتنبيه عليه قبل . قوله : [وإنما يولى عليهما] : هكذا بالثنية في نسخة المؤلف ، والضمير عائد على الأعمى الأصم والمجنون ، والمناسب أن يقول بعد ذلك أمرهما أو يفرد الضمير في عليه ويكون عائداً على الأعمى الأصم فقط ، والمجنون تقدم حكمه في باب الحجر قال (بن) : قال (عب) في الأعمى الأصم : لا يتزوج إلخ يعني والله أعلم لا يلى ذلك بنفسه ولا فيجوز أن يأتي عليه من ينظر له بالأصلح له ، كما يقيم الحاكم على المجنون والسفيه من ينظر لهما انتهى . وقد أفاد هذا شارحنا بالتشبيه .

قوله : [لمغفل] : هو من لا يستعمل القوة المنبهة مع وجودها فيه ، وأما البليد فهو خال منها بالمرة فراحه بالمغفل ما يشمله بالأولى .

لا يَكْبِسُ) بفتح التحتية وكسر الباء الموحدة ، وماضيها بفتحها : أى يختلط
ومنه قوله تعالى : [وَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَكْبِسُونَ] (١) . وأما لبس الثوب فبالعكس .
إلا فى الأمور الواضحة التى لا لبس فيها ، فإنها تقبل شهادته .

(ولا) شهادة (لِتَأْكُذَّ الْقُرْبُ) لانهامه بجرّ النفع لقريبه (كوالد)
لولده (وإن عكلاً) : (كَابَحَدَّ وَأَيَّهِ وَوَلَدَ) لوالده (وإن سَقَلَّ)
كابن الابن أو البنت (وَزَوْجَهُمَا) : أى أوالد والولد ، فلا يشهد الوالد
لزوجة ابنه ، ولا للزوج بنته ، ولا للولد لزوجة أبيه وزوج أمه ، فأولى أن لا يشهد لزوجته .
(بخلاف) شهادة (أخٍ) لأخيه (أَوْ مَوْتًى) لعتيقه (و) صديق (مُلاطفٍ)
فتجاوز (إن بَرَزَ) الشاهد منهم فى العلالة ، بأن فاق أقرانه فيها واشتهر بها .
(ولم يكن) الشاهد (فى عياله) : أى عيال المشهود له ، ولا لم يجز ولو برز .

قوله : [وماضيها بفتحها] : أى فهو من باب ضرب .

قوله : [فبالعكس] : أى فهو من باب علم وتعجب .

قوله : [أى إلا فى الأمور الواضحة] : هذا إيضاح لقول المتن إلا فيما لا يلبس .

قوله : [وصديق ملاطف] : قال (ح) : الملاطف هو المختص بالرجل

الذى يلاطف كل واحد منهما صاحبه ، ومعنى اللطف الإحسان والبر
والتكرمة قال فى التنبيهات وقال ابن فرحون الملاطف هو الذى قيل فيه :

إن أخاك الحق من كان معك ومن يضرب نفسه لينفكك

ومن إذا ريب الزمان صدّكك شئت فيك نفسه ليجمعك

وهذا الذى قاله بعيد قل أن يوجد أحد بهذه الصفات فالأولى تفسيره بما فى

التنبيهات انتهى (بن) .

قوله : [إن برز] : فى (بن) الصواب إن برز بفتح الباء وتشديد الراء
فعل لازم مبنى للفاعل واسم الفاعل منه مبرز بكسر الراء المشددة أى ظاهر العدالة ،

وفى القاموس برز ككرم ، وبرز تبريزاً : فاق أصحابه فضلاً وشجاعة ، وبرز
الفرس على الخيل سبقها انتهى . فقد علمت أنه يستعمل مشدداً ومخففاً على

وزن فعل المضموم العين وليست هناك لغة بفتح الفاء والعين مع التخفيف .

قوله : [ولم يكن الشاهد فى عياله] : بقى شرط وهو أن تكون الشهادة بغير

(كأجير) فتجوز شهادته لمن استأجره إن برز ولم يكن في عياله .
 (وشريك) تجوز شهادته لشريكه (في غيرها) : أى في غير مال الشركة
 إن برز، ولم يكن في عياله، لا في مال الشركة ولو برز . وقيلها المصنف تبعاً
 للمدونة بشركة المفاوضة ، فظاهره أن شركة العنان لا يشترط فيها التبريز .
 وقال بعضهم : الشركة مطلقاً يشترط فيها التبريز فلذا أطلقنا .
 (وزائد) في شهادته على ما شهد به بأن شهد أولاً بعشرة ثم قال :
 بل هو أحد عشر فتقبل إن برز (ومنقص) عنها بعد أن أداها فتقبل إن برز .
 وأما لو شهد ابتداءً بأزيد مما ادعاه المدعى أو بأنقص فتقبل مطلقاً ولو لم يبرز،
 وإن كان المدعى لا يقضى له بالزائد لعدم ادعائه له .

(وذاكير) لما شهد به (بعد شك) بأن قال أولاً : لا أدري أو لا علم
 عندي ، ثم قال : تذكرت ، فتقبل إن برز (أو) تذكر بعد (نسيان)
 فتقبل إن برز . وأما الزائد أو المنقص المتقدم فجزم بما شهد ثم تذكر فزاد أو نقص .
 (وبخلافهما) : أى الشهادة من ولد (لأحد أبويه) على الآخر فتقبل .
 (أو) من والدٍ لأحد (ولديه) على الآخر فتقبل لعدم التهمة (إن) لم يظهر

جرح عمد فيه قصاص ولا فلا تقبل على المشهور؛ لأن الحمية تأخذ في القصاص ،
 وإنما يشهد في الأموال أو في الجراح التي فيها مال كما في الخرش .
 قوله : [وقال بعضهم الشركة مطلقاً] : إلخ : مراده به الأجهوري ورده
 (بن) تبعاً لربما حاصله أن الأقسام ثلاثة مردودة مطلقاً مبرزاً أو غير مبرز في شهادة
 الشريك لشريكه فيما فيه الشركة كان معيناً أو غيره لأنها تجزئ لنفسه .
 ومقبولة بشرط التبريز اتفاقاً وهي شهادة شريك المفاوضة في غير ما فيه الشركة ،
 ومقبولة مطلقاً مبرزاً أو غير مبرز على المعتمد في شهادة شريك غير المفاوضة
 في غير ما فيه الشركة .

قوله : [وإن كان المدعى لا يقضى له بالزائد] : أى وكذا في شهادته
 بأنقص في دعوى المدعى فلا يقضى للمدعى بالزائد إلا بشهود آخر غير هذا .
 قوله : [وأما الزائد] : جواب عن سؤال وارد على المصنف .
 قوله : [فتقبل] : أى ولا يشترط فيها التبريز على المعتمد .

مَيْلٌ) من الولد أو الولد لمن شهد له، فإن ظهر ميل لمن شهد له لم تقبل شهادته .
(ولا) شهادة (لعلو على عدوه في) أمر (دُئِيَتِي) متعلق بعلو
أى عداوة دنيوية ولو كانت من مسلم على كافر ، احترازاً من الأخروية ،
كشهادة مسلم على كافر ليس بينهما عداوة دنيوية فتجوز .

(أو) شهادة علو لرجل (على ابنه) : أى ابن العلو فلا تقبل .

• (ولا) شهادة لشاهد (إن حَرَصَ بِشهادته) : أى إن كان فيها حرص
(على إزالة نقص) : يعنى إن اتهم على الحرص لقبول شهادته عند إزالة
نقص (فيما ردّ فيه) أولاً ، بأن أدى سابقاً شهادة فردت (لفسق) ، أو صيباً ،
أورقٍ (فلما زال المانع - بأن تاب الفاسق أو بلغ الصبي أو عتق الرقيق -
أداها ، فلا تقبل لا تهامه على الحرص على قبيلها عند زوال المانع ، لأن الطبع
قد جبل على دفع المعرفة التي حصلت بالرد أولاً . ولذا لو لم يحكم بردها حتى زال
المانع فأداها ، قبلت لعدم الحرص ، وكذا إن ردت المانع فأدى عند زواله شهادة
بحق آخر فإنه يقبل .

(أو) حرص (على التأسّي) : أى مشاركة غيره في المعرفة القائمة به ليهون
عليه مصيبتها ؛ لأن المصيبة إذا عمت هانت ، وإذا خصّت هالت : (كشهادة

قوله : [فإن ظهر ميل إلخ : أى كشهادة الأب لولده البار على العاق أو
الصغير على الكبير أو السفية على الرشيد ويجوز شهادة الولد على أبيه بطلاق
أمه إن كانت منكراً للطلاق . واختلف إن كانت هي القائمة بذلك فمنعها أشهب
وأجازها ابن القاسم ، وإن شهد بطلاق أبيه لغير أمه لم تجز إن كانت أمه في عصمة
أبيه أو مطلقة ويرجو رجوعها لأبيه ، ولو شهد لأبيه على جده أو لولده على ولد
ولده لم تجز قولاً واحداً ، وبالعكس جاز قولاً واحداً كما ذكره عشي الأصل نقلاً
عن الأجهوري .

قوله : [لعلو على عدوه] : أى ولو كان ميرزاً في العدالة .

قوله : [إذا عمت هانت] : إنما هانت بالعموم لذكر مصيبة غيره فيتسلى
عن مصيبته . بخلاف ما إذا خصت فلم يجد مصيبة غيرها نظيرتها لغيره
يتسلى بها فتعظم عليه مصيبته .

ولده الزنا فيه) : أى فى الزنا أو شهادة (مَنْ حُدَّ) لسكر أو قلف أو زنا (فياً) : أى فى مثل ما (حُدَّ فيه) بخصوصه ، فلا تقبل للتأمى . ومثل الحد : التعزير ، فلا يشهد فى مثل ما عزر فيه ، وأما فى غيره فتصح .
 (أو حرص على القبول ؛ كأن شهد وحلف) على صحة شهادته
 أو على ثبوت الحق . لكن قال ابن عبد السلام : ينبغي أن يعلم العوام فى ذلك .
 (أو) حرص (على الأداء : كأن رفع) شهادته للحاكم قبل الطلب
 (فى محض حقّ الآدى) وهو ماله إسقاطه كالدين والقصاص .
 (أما فى حقّ الله) : وهو ما ليس للمكلف إسقاطه (فتجب المبادرة)

قوله : [من حد] : أى بالفعل احترازاً عما إذا عفى عنه وشهد فى مثله إن كان قلغاً فيقبل كما فى المدونة ، لأن كان قتلاً فلا يشهد فى مثله كما فى الواضحة عن الأخوين ، وانظر لوجلد البكر فى الزنا هل له الشهادة بالواط لاختلافهما فى الحد أولاً نظراً لدخوله فى الزنا ؟ والظاهر الثانى كما فى الحاشية .

قوله : [كأن شهد وحلف] : قال فى التبصرة وأما الحرص على القبول فهو أن يحلف على شهادته إذا أداها وذلك قاذح فيها لأن اليمين دليل على التعصب وشدة الحرص على نفوذها (١٨) .

• تنبيه : قال ابن فرحون للقاضى تحليف الشاهد ولو بالطلاق إن اتهمه ، أى لقاعدة : تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوه من الفجور ، وهو من كلام عمر بن عبد العزيز استحسنة مالك لأن من قواعد مذهبه مراعاة المصالح العامة كذا أفاده فى الحاشية .

قوله : [لكن قال ابن عبد السلام] : أى وسلمه له المتأخرون .
 قوله : [كأن رفع شهادته للحاكم قبل الطلب] إلخ : حاصله أن رفع الشاهد للحاكم قبل أن يطلبه المشهود له لا يجوز وبطل شهادته نعم يجب على الشاهد أن يعلم صاحب الحق بأنه شاهد له وجوباً عينياً إن توقف الحق على شهادته وكفائياً إن لم يتوقف .

قوله : [وهو ماله إسقاطه] : أى وليس المراد بمحض حق الآدى ما لاحتق فيه لله كما هو المتبادر إذ ما من حق لآدى إلا ولله فيه حق .

بالرفع للحاكم (بالإمكان) : أى بقدره ، وذلك (إن استُديم التحريم) عند عدم الرفع :

(كعتق) لرقيق مع كون السيد يتصرف فيه تصرف المالك من استخدام ، وبيع ووطء ونحو ذلك .

(وطلاق) لزوجة مع كون المطلق لم ينكف عنها فتجب المبادرة بالرفع .

(ووقف) على معين أو غيره - ولا سيما إذا كان مسجداً أو رباطاً أو مدرسة وواضع اليد عليه يتصرف فيه تصرف المالك ، فتجب المبادرة بالرفع لرده إلى أصله .

قوله : [بالإمكان] : أى فإن أخر الرفع زيادة على القدر الذى يمكن فيه الرفع كان جرحه فى شهادته وبهذا القسم والذى قبله اندفع التعارض بين قوله صلى الله عليه وسلم فى معرض الذم : « ثم يكون قوم يشهدون ولا يستشهدون »^(١) وقوله عليه الصلاة والسلام : « تبادر شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته » وبين قوله عليه الصلاة والسلام فى معرض المدح : « ألا أخبركم بخير الشهداء الذى يأتي بشهادته قبل أن يسألها »^(٢) فحمل الأول على الأول والثانى على الثانى (ا ه بن) .

قوله : [إن استديم التحريم] : الكلام على حذف مضاف أى إن استديم ارتكاب التحريم وإلا فكل محرم مستدام التحريم .

قوله : [ووقف على معين أو غيره] إلخ : حاصل ما فى المسألة أن الوقف إما على معين أو غيره وفى كل الواضع يده عليه المتصرف فيه إما الواقف أو غيره ،

(١) فيما ورد فى معرض الذم : عن عمران بن حصين عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « خير أمتى قرى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » . قال عمران : فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة ، ثم قال : « ثم إن من بعلم قوم يشهدون ولا يستشهدون ، ويخونون ولا يؤتمنون وينذرون ولا يوفون ويظهر فيهم السمن » قال الشوكاني : متفق عليه .

ومن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خير أمتى القرن الذى بعثت فيه ثم الذين يلونهم » وافته أعلم ذكر الثالث أم لا . قال : « ثم يخلف بقوم يشهدون قبل أن يستشهدوا » رواه أحمد وسلم - صحيح .

(٢) فيما ورد فى معرض المديح : عن زيد بن خالد الجهنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ألا أخبركم بخير الشهداء ؟ الذى يأتي بشهادته قبل أن يسألها » رواه أحمد وسلم وأبو داود وابن ماجة ، صحيح . وفى لفظ : « الذين يبدعون بشهادتهم من غير أن يسألوا عنها » رواه أحمد .

(ورضاع) : بين زوجين .

(ولّا) يستلم التحريم (خَيْرَ) في الرفع وعلمه : (كالزنا) وشرب الخمر ، والترك أولى لما فيه من الستر المطلوب في غير المجاهر بالفسق ولا فالرفع أولى .
(بخلاف حرص على تحمّل) لشهادة ، فلا يقدح : (كالخثفي)
عن المشهود عليه ليشهد على إقراره إن أقر— وهو مقيد بأن لا يكون المقر مخلوعاً

فإن كان على غير معين والواضع يده عليه غير الواقف وجب على الشهود المبادرة بالرفع للقاضي ، وإن كان الواضع يده عليه هو الواقف فلا يرفعون إذ لأثرة في رفعهم ؛ لأنه لا يقضى به عليه إذا لم يكن أخرجه من حوزة كما سبق ، وإن كان الوقف على معين فلا يرفعون ؛ لأنه حتى لا أدى إلا إذا طلبوا للشهادة كان الواضع يده عليه الواقف أو غيره ، فإذا علمت ذلك فالمناسب للشارح الاختصار على ما إذا كان الوقف على غير معين وواضع اليد المتصرف غير الواقف .

قوله : [ولا يستلم التحريم] : أى بأن كان التحريم يتقضى بالفراغ من متعلقه .
قوله : [كالزنا وشرب الخمر] : أى فحق الله فيهما النهي عنهما ، فإذا زنى الشخص أو شرب الخمر حصل التحريم وانقضى بالفراغ منهما .

قوله : [لما فيه من الستر المطلوب] : أى على جهة الندب لا على جهة الوجوب ولا كان الترك واجباً وهذا قول لبعضهم ، وفي المواق أن ستر الإنسان على نفسه وعلى غيره واجب وحيث أنه فيكون ترك الرفع واجباً .
قوله : [ولا فالرفع أولى] : أى لأجل أن يرتدع عن فسقه وكره مالك وغيره الستر عليه .

قوله : [بخلاف حرص على تحمّل] : مخرج من قوله ولا إن حرص على إزالة نقص الخ .

قوله : [كالخثفي] : أى فتقبل شهادته بناء على جواز تحمّل الشهادة على المقر من غير أن يقول أشهد على به بشرط أن يستوعب كلامه ، وهذا هو الذى به العمل .

قوله : [مخدوعاً] : أى مغروراً بشئ عفى نظير الإقرار ، وقوله ، أو خائفاً أى كإقرار من في السجن الخائف من العذاب وفي الحقيقة المخدوع والخائف

أو خائفاً - وإلا فلا تقبل الشهادة عليه .

• (ولا إن استبعدت) الشهادة (كبدوى) يشهد في الحضر (لحضرى) على حضرى بدين أو بيع أو شراء أو هبة أو نحو ذلك مما يستبعد حضور البدوى فيه دون الحضرى ، فلا تقبل (بخلاف إن سمعته) يقر بشيء الحضرى ، أو رآه يفعل بحضرى شيئاً من غضب أو ضرب أو إتلاف مال أو رآه يشرب الخمر أو نحو ذلك مما لا يقصد الإشهاد به عليه ، فيجوز وتقبل شهادته . كما يجوز فيما يقع بالبادية من ذلك كله على حضرى وبدوى . وأما شهادة حضرى على بدوى ففيها خلاف ، وبالحملة فمدار المنع على الاستبعاد عادة .

لا تقبل عليه شهادة مطلقاً ولو قال : اشهدوا على فهذا التقييد غير ضرورى . قوله : [ولا إن استبعدت] : معطوف على قوله ولا إن حرص ، والسين والتاء للعد ، والنسبة نحو استحسنت كذا أى عددته حسناً ، ونسبته للحسن . وفاعل استبعد ضمير يعود على الشهادة بمعنى تحملها .

قوله : [كبدوى يشهد في الحضر] إلخ : إنما منعت لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا يشهد بدوى على حضرى » وفى طريق أخرى : « على صاحب قرية »^(١) فجعل هذا النهى على ما فيه استبعاد بالوجه الذى ذكره الشارح ، والمعنى كما فى حاشية الأصل أنه إذا طلب من البدوى تحمل الشهادة فى الحضر لحضرى بدين أو بيع أو شراء أو نحو ذلك مما يقصد الإشهاد عليه من سائر عقود المعاوضة ، وكالوصية والعق فلا تقبل منه إذا أداها ، وذلك لأن ترك لإشهاد الحضرى وطلب البدوى لتحمل تلك الشهادة فيه ريبة فللخصم التجريح فيهم حينئذ .

قوله : [فمدار المنع على الاستبعاد] : أى متى حصل الاستبعاد منع ولو من قروى لقروى .

(١) « لا تجوز شهادة بدوى على صاحب قرية » عن أبى هريرة . رواه أبو داود وابن ماجه . قال فى النهاية : إنما كره شهادة البدوى لما فيه من الخفاء فى الدين والجهالة بأحكام الشرع ولأنهم فى الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها . قال الخطابى : يشبه أن يكون ذلك لما فهم من عدم العلم بإتيان الشهادة على وجهها . وقال ابن رسلان : وحملوا هذا الحديث على من لم تعرف عدالته من أهل البدو . قال الشوكانى وهذا حمل مناسب لأن البدوى إذا كان معروف العدالة كان رد شهادته لعله كونه بدوياً غير مناسب لقواعد الشريعة (من نيل الأوطار) .

(ولا) شهادة لشاهد (إن جَرَّ بها) : أى بشهادته (نَشَعًا ؛ كشهادته بعَتَقَ مَنْ) أى عبد (يُتَّهَمُ) الشاهد (فى ولائِهِ) : كأن يشهد أن أباه مثلاً قد أعتق عبده فلاناً وفى الورثة من لاحق له فى الولاء، كالبنيات والزوجات . ويشترط أن تكون التهمة حاصلة فى الحال ، بأن يكون العبد — لومات الآن — ورثه الشاهد ، وأما إذا كان قد يرجع إليه الولاء بعد حين ؛ كما لو شهد أن أخاه قد أعتق عبده وللأخ ابن ، فتقبل شهادته . كما تقبل إذا كان لا وارث معه أو معه وارث يشاركه فى الولي لعدم التهمة .

(أو) شهادته (بمالٍ لمدينِهِ) : أى لمن له عليه دين ؛ لأنه يهتم على أخذ ذلك المال فى دينه الذى على المدين ، وقولنا : « بمال » شامل للدين والإرث والشئ المعين ؛ فهو أحسن من قوله : « بدين » . وخرج به شهادته له بخلع أو بموجب قصاص من جرح أو قتل ، فتقبل لعدم التهمة . ومن الشهادة

قوله : [ولا شهادة لشاهد] : لاناية الجنس وشهادة اسمها ولشاهد متعلق بمحذوف خبرها تقديره معتبرة أو مقبولة .

قوله : [فى ولائه] : أى فى أخذ ماله بالولاء .

قوله : [كالبنيات والزوجات] : إنما لم يكن لمن حق لأن الولاء لا ترثه إلا الذكور .

قوله : [ورثه الشاهد] : أى لعدم وجود وارث من العصب لذلك العتيق .

قوله : [ولللأخ ابن] : مثله لو كانت الشهادة على أبيه وكان للمعتوق وارث من عصبته .

قوله : [يشاركه فى الولي] : نسخة المؤلف هنا بالياء بعد اللام وحققها الألف بعد اللام لأن الولاء ممدود لا مقصور ، أى وقد استوى ثبوت عتقه وعلمه عند الشاهد وأما لو كان فى ثبوت العتيق مزية كما لو كان إن بقى رقه صار له فى العبد الربع مثلاً ، وإن ثبت عتقه كان له النصف فى الولاء كما لو كانت الورثة أربع بنات وابنين هو أحدهما فلا تقبل شهادته لحصول التهمة .

قوله : [أى لمن له عليه دين] : أى والحال أن الدين حال أو قريب من الحلول والمدين معسر ولا فلا تهمة .

قوله : [أو بموجب قصاص] : أى وأما بموجب دية فهو داخل فى شهادته له بالمال .

الجارّة نفقاً : شهادة المنفق عليه للمنفق ، بخلاف شهادة المنفق لمنفق عليه .
(ولا) شهادة لشاهد (إنّ دَقَعَ بها) : أى بشهادته ضرراً (كشهادة بعض العاقلة بفسقِ شهودِ القتلِ) خطأ ، لأنه دَقَعَ بها الغرم في الدية عن نفسه ، إلا أن يكون عديماً لا يلزمه من الدية شيء فتجوز .

(أو) شهادة (مَدِينٍ مُعَسِّرٍ لربه) : أى لرب الدين بمال أو غيره ، فلا تقبل لانهامه على دفع ضرر مطالبة رب الدين له بدينه . ولذا لو ثبت عسره عند حاكم جازت لعلم المطالبة . كما تجوز من الملىء لقدرته على الوفاء .
(ولا) شهادة لشاهد (إنّ شَهِدَ) لشخص (باستحقاقٍ) لشيء

قوله : [بخلاف شهادة المنفق لمنفق عليه] : أى نفقة غير واجبة عليه أصالة . وأما من نفقته واجبة أصالة فقد مر أنها ممتنعة لأجل القرابة ، قال بعض المتأخرين ، إن كان المشهود له من قرابة الشاهد كالأخ ونحوه ينبغي ألا تجوز شهادته له بمال ، لأنه وإن كانت نفقته لا تلزمه فإنه يلحقه بعدم نفقته عليه معرة ، وإن كان المشهود له أجنبيّاً من الشاهد جازت شهادته له ، الصقلي : هذا استحسان إذ لافرق بين الأجنبي والقريب في رواية ابن حبيب (١ هـ) كلنا في بن) .

واعلم أن مسألة المصنف تقيده بما إذا لم يكن أنفق ليرجع وإلا كان داخلاً في قوله : أو بمال لمدينه وكما تقبل شهادته للمنفق عليه تقبل شهادته عليه بقتل أو زنا وهو محصن ، لضعف التهمة لمكون النفقة عليه غير واجبة أصالة .

قوله : [إلا أن يكون عديماً] : هذا القيد لابن عبد السلام وجزم به في التوضيح وإطلاق الحرشي ضعيف كما أفاده (بن) .

قوله : [أو شهادة مدين معسر] : أى ولم يثبت عسره وإلا قبلت كما يأتي

قوله : [بمال أو غيره] : أى خلافاً لمن خصه بالمال فإنه ضعيف .

قوله : [كما تجوز من الملىء] : أى الذي لا يتضرر بالدفع .

والحاصل أن المراد بالمدين الذي لا تقبل شهادته لرب الدين من كان يتضرر بأخذ الدين منه ، فإن كان ثابت العسر أو ملياً لا يتضرر انتفت التهمة .

(وقال في شهادته باستحقاقه): (أنا بَعْتُهُ لَهُ) لانهامه على رجوع المشتري عليه لو لم يشهد له ؛ فهو من أمثلة الدفع ، وقال بعضهم : علة المنع أنها شهادة على فعل النفس وهو ظاهر من العطف بـ « لا » . وإلا لقال : أو شهد إلخ . وعلى الأول ، لو قال : وأنا وهبته له ، أو تصدقت به عليه ، لقبول لعدم رجوع المشتري . بخلافه على الثاني لما فيه من الشهادة على فعل النفس . قال المحشئ : أصل المسألة لابن أبي زيد والنقل عنه يدل على أن العلة هي أن الملك لا يثبت بالشهادة بمجرد الشراء ، لأن الملك لا يثبت بالشراء حتى تشهد البيعة بملك البائع له ، فإذا قال : أنا بعتة أو وهبته ، فقد شهد لنفسه بملك ذلك الشيء وهو لا يصح ، وحيث لا فرق بين « بعتة » أو « وهبته » — انظر ابن مرزوق وغيره (٨) .

• (ولا) شهادة تقبل (إن حدثت) للشاهد (فيسق) بعد الإدلاء) عند الحاكم (وقبّل الحكم بها) لدلالته على أنه كان كامناً في نفسه ، فإن حدث

قوله : [لانهامه على رجوع المشتري] : هذا التعليل للأجهوري ومن تبعه .
 قوله : [وقال بعضهم] : أى نقلا عن ابن أبي زيد .
 قوله : [وهو ظاهر من العطف بلا] : أى فيقضى بأنه مبحث آخر .
 قوله : [وعلى الأول] : أى التعليل الأول الذى هو للأجهوري .
 قوله : [قال المحشئ] : المراد به (بن) وما قاله على مأخذ التعليل الثاني .
 قوله : [فقد شهد لنفسه بملك ذلك الشيء] : أى فى دعوى منه تحتاج لبيعة منه على إثبات ذلك الملك .
 قوله : [إن حدث للزاهد فسق] : أى ثبت حدوث فسق ، وأما التهمة بحدوثه فلا تضر .

قوله : [لدلالته على أنه كان كامناً] : لهذا التعليل قيده ابن الماجشون بالفسق الذى يستتر به بين الناس كشرب خمر وزنا ، لانهو قتل وقلع ، واختاره غير واحد من الشيوخ ، ولكن مذهب ابن القاسم الإطلاق ، وعلى كلام ابن القاسم لو شهد عدلان بطلاق امرأة ويقولان رأيناه يطؤها بعد الطلاق وكانت شهادتهما باطلة ؛ لأن قولهما ذلك قذف لعدم تمام شهود الزنا ، وقد حكى (ح) خلافاً

بعد الحكم مضي ولا ينقض ، بخلاف ما لو ثبت بعد الحكم أنه شرب خمرًا
مثلا قبل الأداء فينقض .

* (بخلاف حدوث عداوة) بعد الأداء ، فلا يضر إن تحقق حدوثها ،
ولا منعت ، كما لو قال الشاهد للمشهود عليه بعد الأداء مخاصما : تتهمني
وتشبهني بالمجانين ؟ فإن ذلك يقتضي أن العداوة سابقة على الأداء كما نص عليه
الشيخ سابقًا .

(و) بخلاف (احتمال جتر) بعد الأداء فلا يضر ، كشهادته بطلاق
امرأة ثم تزوجها قبل الحكم ، أو شهد لها بحق على شخص ثم تزوجها .
(أو) احتمال (دفع) بعد الأداء وقبل الحكم ؛ كشهادته بفسق رجل ،
ثم شهد الرجل على آخر بأنه قتل نفسه خطأ والشاهد عليه بالفسق من عاقلة
القاتل فلا تبطل شهادته بفسقه .

في حدهما نظراً لكونه قدفاً وعلمه نظراً إلى أنه لما بطلت شهادتهما بالطلاق
لم يكن المرى به وزناً .

قوله : [ولا منعت] : الفاعل ضمير يعود على العداوة ، والمعنى ولا يتحقق
حدوث العداوة بل احتمال تقدمها على الأداء فإنها تمنع قبول الشهادة .

قوله : [مخاصما] : أى لا شاكياً للناس ما فعل به كأن يقول لهم انظروا
ما فعل معي وما قال في حقى فلا يقدح ذلك في شهادته ، وما ذكره الشارح من
هذا التقييد تبع فيه خليلاً وهو قول أصبغ ، ولابن الماجشون تبطل شهادته بهذا
القول من غير تفصيل بين كونه شاكياً أو مخاصماً وصوبه ابن رشد .

قوله : [كشهادته بطلاق امرأة] : إلخ : أى والحال أنه لم يثبت أنه خطبها
قبل زواج المشهود عليه بطلاقهما ولا ردت شهادته .

قوله : [قبل الحكم] : الصواب حذفه أو يؤخره بعد المثال الثانى ؛ لأنه
لا يتأتى زواجه لها قبل الحكم المذكور ؛ لأن الفرض أن الزوج المشهود عليه
ينأى في الطلاق وهو مستمر علىها .

قوله : [وقبل الحكم] : أى وأولى بعده .

قوله : [فلا تبطل شهادته بفسقه] : أى لبعده التهمة .

(و) بخلاف (شهادة كل) من الشاهدين للآخر بحق ولو بالجلس ، فلا تضر ، إلا أن تظهر تهمة المكافأة .

(و) بخلاف شهادة (القافلة بعضهم لبعض في حِرَابَةٍ) على من حاربهم ، فلا تضر ، ولا يلتفت للعداوة الطارئة بينهم بالحرباء للضرورة ، وسواء شهد لصاحبه بمال أو نفس .

* (ولا) تقبل شهادة (إن شهد لنفسه بكثير) من المال عرفاً (وشهد لغيره) بقليل أو كثير (بوصية) : أى في وصية كأن يقول : أشهد أنه أوصى لى بخمسين ديناراً ولزيد أو للفقراء بمثل ذلك أو أقل أو أكثر ، فلا تصح له ولا لغيره لتهمة جر النفع لنفسه .

(والأ) بأن شهد لنفسه بقليل أى تافه ولغيره بقليل أو كثير (قبيل) ما شهد به (لهما) معاً : أى لنفسه ولغيره فإن لم يوجد إلا هذا الشاهد حلف الغير معه واستحق وصيته ولا يمين على الشاهد لأنه يستحق ما أوصى له به

قوله : [وبخلاف شهادة القافلة] : أى والموضوع أن الشهود فيها عدول كما قيد به في المدونة خلافاً للتثاني .

قوله : [على من حاربهم] : أى وأما شهادة القافلة بعضهم لبعض على بعض منهم في المعاملات فنقل المواق رواية الأخوين عن مالك وجميع أصحابه إجازتها للضرورة ، وإن لم تكن هناك عدالة وحرية محققة إن كان ذلك في السفر وعليه درج صاحب التحفة حيث قال :

ومن عليه وسم خير قد ظهر زكى إلا في ضرورة السفر
كلذا في (بن) .

قوله : [فلا تصح له ولا لغيره] : أى لأن الشهادة إذا بطل بعضها بطل كلها ، بخلاف ما بطل بعضها للسنة فإنه يمضى منها ما أجازته فقط كشهادة رجل وامرأتين بوصية بعق وبمال فإنها ترد في العتق لا في المال .

قوله : [حلف الغير معه] : إن كان معيناً كزيد ، وأما إن كان غير معين كما إذا كان الغير هم الفقراء فلا يتأتى منهم يمين ، فقتضاه أنه إن لم يوجد شاهد ثان لاشئ لهم ولأله لتوقف نفوذها على اليمين أو شاهد ثان ولم يوجد وانظر في ذلك .

تبعاً للحالف ، فإن نكل الغير فلا شيء لواحد منهما . وهذا إذا كتب الوصية بكتاب واحد بغير خط الشاهد ، فإن كتب بخط الشاهد — أو لم تكتب أصلاً — قبلت شهادته لغيره لنفسه . وكذا إن كتب بكتابين أحدهما للشاهد والثاني للآخر ، فلا تصح له وتصح للآخر لعدم التبعية حيثئذ وأما شهادته له ولغيره في غير وصية كدين فلا تقبل له ولا لغيره مطلقاً لتهمة جر النفع لنفسه .

• (ولا) شهادة لشاهد (إن تَعَصَّبَ) : أى اتهم بالعصبية والحسبية لكون المشهود عليه من قبيلة تكره قبيلة الشاهد ؛ كما يقع للترك مع أبناء العرب . (ولا) شهادة (للمأطِّل) : وهو من يؤخر ما عليه من الدين بعد الطلب بلا علم شرعى لظلمه وفى الحديث «مطل الغنى ظلم» (١) .

قوله : [تبعاً للحالف] : أى الذى هو المشهود له ، وإنما أخذه ليسارته فهو غير منظور إليه . وبها يلغز فيقال دعوى أخلت بشاهد بلا يمين أو يقال شيء أخذ من مال الغير بمجرد الدعوى أو يقال شهادة للنفس مضت .

قوله : [فلا تقبل له ولا لغيره مطلقاً] : أى سواء شهد لنفسه بكثير أو بقليل ، والفرق بين الوصية وغيرها أن الموصى قد يخشى معاجلة الموت ولا يجد حاضراً غير الموصى له بخلاف غيره .

قوله : [كما يقع للترك مع أبناء العرب] : هذا المعنى هو الذى قال فيه خليل لا المجلوسين إلا كعشرين . قال الأصل : المراد بالمجلوسين قوم من الجند يرسلهم السلطان أو نائبه لسد ثغر أو حراسة قرية ونحو ذلك ، وعمل المنع بحماية البلدية ولعل هذا باعتبار القرون الأولى ، وأما المشاهد فيهم الآن فحماية الجاهلية وشدة التعصب على أمة خير البرية قاسية قلوبهم فاشية عيوبهم فأنى تقبل شهادتهم شرعاً ولكنهم يعضونها طبعاً (أهـ بحروفه) .

قوله : [ولا شهادة للمأطل] : أى لأن المطل قاذح من مبطلات الشهادة لكونه يصير به فاسقاً وقيده ابن رشد بما إذا تكرر منه ذلك .

(١) عن أبي هريرة رضى الله عنه : «مطل الغنى ظلم» ، فإذا أتبع أحدكم على شيء فليتبع « قال فى الجامع الصغير: صحيح : رواه الشيخان مسلم والبخارى وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .

(و) لا (خالف) : أى من شأنه الحلف (بطلاق أو عتق) لأنه من يمين الفساق .

(ولا) شهادة لشاهد (بالتفات) : أى بسبب التفاته (فى صلاة أو تأخيرها عن وقتها) الاختيارى لأنه يدل على عدم اكترائه بها فلا اكتراث له بغيرها بالأولى (أو) عدم إحكام وضوء أو غسل .
(أو زكاة لمن لم يترمته) ، ومنه : التساهل فيها ، وكلما الصوم والحج .

قوله : [لأنه من يمين الفساق] : أى ويؤدب الخالف به قال بن الأدب فى ذلك واجب لوجهين أحدهما ما ثبت من قول النبى صلى الله عليه وسلم : « من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت » وما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تحلفوا بالطلاق والعتاق فإنهما من أيمان الفساق » . والثانى أن من اعتاد الحلف به لم يكن سالمًا من الخنث فيه فتكون زوجته تحتة مطلقة من حيث لا يشعر ، وقد قال مطرف وابن الماجشون : إن من لازم ذلك واعتاده فهو جرحه فيه وإن لم يعرف حثه ، وقيل لمالك : إن هشام بن عبد الملك كتب أن يضرب فى ذلك عشرة أسواط ، فقال : قد أحسن إذ أمر فيه بالضرب ، وروى أن عمر كتب أن يضرب فى ذلك أربعين سوطًا (١٥٠) .

قوله : [بالتفات] : أى حيث كثر منه ذلك من غير حاجة ، وعلم أن ذلك منتهى عنه ولا فلا ، ولا فرق بين كون الصلاة فرضًا أو نفلًا .
قوله : [أو تأخيرها عن وقتها] : هذا خاص بالفرض ففى عبارة المصنف استخدام .

قوله : [ومن التساهل فيها] : أى فى الزكاة بأن يؤخر إخراجها عن وقت الوجوب أو يخرج بعض ما يجب عليه دون بعض .
• تنبيه : الأقلف الد لا عثر له فى ترك الختان لا تجوز شهادته لإخلال ذلك بالمرءة .

قوله : [والحج] : أى فإذا كان كثير المال قويًا على الحج وطال زمن تركه له من غير عثر فى الطريق كان ذلك جرحه فى شهادته كما قال سحنون فى العتبية ، وإنما اشترط طول زمان الترك لاختلاف أهل العلم فى وجوبه على الفور أو التراخى .
بلغة السالك - رابع

وإذا شهد شاهد بحق لدى حاكم أو محكم فلا بد من الإعتدال للمشهود عليه كما تقدم .

• (و) إذا أعلن له (قُدِّحَ) بالبناء للمفعول : أى جاز القدح .
وقُبِّلَ (فى) الشاهد (المتوسط) فى العدالة - وهو ما ليس بمبرز فيها - (بكلِّ)
قَدَّاحٍ (من تجريح ، أو قرابة ، أو عداوة ، أو كونه فى عيال المشهود له ،
أو غير ذلك مما مر .

(و) قدح (فى المبرز) بالعدالة (بعداوة أو قرابة أو إجراء نفقة عليه)
من المشهود له .

(وإن) ثبت القدح (مِنْ دُونِهِ) : أى من دون المبرز فى العدالة ؛
فلا يشترط فى القادح فى مبرز أن يكون مبرزاً مثله . وأما لو قدح فى المبرز بغير
عداوة أو قرابة أو نفقة فلا يسمع منه القدح إذا أراد القادح إثباته . وقال مطرف :
يقبل منه القدح بغير الثلاثة المتقدمة أيضاً ، وارتضاه اللخمي وغيره ، فهو
كالمتوسط ؛ لأن الجرح مما يكتمه الإنسان فلا يكاد يطلع عليه إلا القليل من
الناس . وإليه أشار بقوله :

(وكذا) يقدح فى المبرز (بغيرها) : أى غير الثلاثة المتقدمة (على الأرجح)
قال ابن رشد : وهذا إذا صرح بالجرح فإن قال المجرِّح : هو غير عدل أو غير
مقبول الشهادة ، لم يقبل منه ، إلا أن يكون المجرِّح مبرزاً عارفاً بحجوه التعديل والتجريح .

قوله : [وإذا شهد شاهد] إلخ : دخول على كلام المصنف .

قوله : [أو غير ذلك] : أى كجبر المنفعة ودفع المضرة والعصبية .

قوله : [بعداوة] : أى دنيوية بين الشاهد والمشهود عليه .

وقوله : [أو قرابة] : أى بين الشاهد والمشهود له .

قوله : [إلا أن يكون المجرِّح مبرزاً] : حاصله أن مطرفاً يقول إن المبرز
يمرحه من هو مثله أو دونه ، ولو بالفسق ، واختاره اللخمي . وأما سحنون فهو
وإن قال المبرز يمرح بالفسق لكن يقول لا يمرح إلا مبرز فى العدالة مثله قال
ابن رشد . ومحل الخلاف المذكور إذا نصوا على الجرحة ، وأما لو قالوا : هو
غير عدل ولا جائر الشهادة فلا يقبل ذلك إلا من المبرزين فى العدالة العارفين

• ثم شرع في بيان من يصح منه التركيبة^(١)، والشيخ رحمه الله قد قلعه عما هنا - وذكره هنا أنسب - فقال :

(وإنما يُزكى) الشهود (مُبرِّزٌ) : في العدالة ، لا مطلق عدل ، وإلا لاحتاج لمن يعدله أيضاً ويتسلسل .

(معروفٌ) عند الحاكم ولو بواسطة ، كأن يعرفه العدل عنده ويخبروه بأنه مبرز .

(عارفٌ) بأحوال التعديل والتجريح .

(قَاطِنٌ) : أى نبيه (لا يُخَدَعُ) في عقله كال تفسير لقطن : أى لا يلتبس عليه أحوال الناس المموجة الظاهر بإظهار الصلاح ، ولا يغتر بظاهر حالهم مع مخالفتها لسرائرهم ، كما يقع لكثير من الناس .

(مُعْتَمِدٌ) في معرفة أحوالهم (على طول عيشة) لمن يزكيه ولا سيما إذا انضم إليها سفره معه ، لأن مجرد الصحة لاتفيد معرفة أحوال الصاحب (مِن أَهْلِ سَوْقِهِ ؛ أَوْ) أَهْلِ (مَحَلَّتِهِ) : فالزكى إذا لم يكن من أهل سوقه ولا محلته توجب الريية في الشاهد ، حيث زكاه البعيد مع وجود أهل سوقه ومحلته (إلا لعُدْرٍ) : كأن لم يكن من أهل السوق ولا محلته من يصلح للتركية بأن قام مانع من عدم التبريز أو عدم المعرفة أو قرابة أو عداوة ونحو ذلك (وَمِنْ

بوجوه التعديل والتجريح اتفاقاً انظر (بن) .

قوله : [معروف] : صفة لمبرز .

قوله : [على طول عيشة] : أى ويرجع في طولها للعرف .

قوله : [من أهل سوقه أو أهل محلته] : أى العارفين به وأشعر الإتيان بأصاف المزكى مذكراً أن النساء لا تقبل تركيتهن لأرجال ولا لنساء ولو فيما يجوز شهادتهن فيه كما في (عب) .

قوله : [فالزكى] : المناسب فالتركية لأجل الإخبار بقوله توجب الريية .

(١) أدركنا أثر ذلك في مصر ، إذ كان بكل قسم من أقسام الشرطة من يقوم بهذا وكان يسمى : « شيخ الحارة » . ولم يكن معظمهم على شيء ، وقد أُلنى ذلك .

مُتَعَدِّدٍ) ولا يكفي فيها الواحد . نعم تركية السر يكفي فيها الواحد وتصح
التركية بالشروط المتقدمة (وإن لم يتعرف) المزكى (الاسم) : أى اسم
الشاهد الذى زكاه ، لأن ملأها على معرفة الذات والأحوال (بأشهد أنه
عدلٌ رضىً) : أى أن التركية إنما تكون بهذا القول المشتمل على هذه الألفاظ
الثلاثة . وظاهره أنه إن حلف واحداً منها لم يكف أو أبدله بمرادفه ، وقال
اللعشى : إن قال : هو عدل رضى كفى ، وقال ابن مرزوق : الملعب أنه إن
اقتصر على عدل أو على رضى كفى . والأرجح ما قاله اللعشى — ذكره بعضهم .
• (ووجبَّتْ) التركية (إن بطلَ حقٌّ) بتركها (أو ثبتَ باطلٌ) .
كالتجريح للشاهد يجب إن ثبت بتركه باطل أو بطل حق .

(وهو) : أى التجريح (يُقَدِّمُ) على التعديل : يعنى أن بينة التجريح
تقدم على بينة التعديل ، لأنها حفظت ما لم تحفظه بينة التعديل ، مع أن الأصل

قوله : [نعم تركية السر يكفي فيها الواحد] : أى والتعدد فيها مندوب على
الراجع كما فى (بن) ويفترقان أيضاً من جهة أن مزكى السر لا يشترط فيه
التبريز ، بل المدار على علم القاضى بعلمائه ولا يعلم فيه للمشهود عليه إذا
عدل بينة المدعى كما مر . بخلاف مزكى العلانية فيهما .

قوله : [إنما تكون بهذا القول] : أى لقوله تعالى : (وأشهدوا ذَوَى
عَدْلٍ مِنْكُمْ) ^(١) مع قوله تعالى : (مَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ) ^(٢) .

قوله : [والأرجح ما قاله اللعشى] : أى من الجمع بين عدل ورضى وإن
لم يذكر لفظ أشهد .

قوله : [ووجبَّتْ التركية] : أى الشهادة بها .

قوله : [تقدم على بينة التعديل] : أى ولو كانت بينة التعديل أعدل أو
أكثر على الأشهر .

قوله : [لأنها حفظت ما لم تحفظه بينة التعديل] : أى وذلك لأن بينة التعديل
تحكى عن ظاهر الحال والمجرحنة تخبر عما خفى فهى أزيد علماً .

(١) سورة الطلاق آية ٢ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

في الناس الجرح لا العلة خلافاً لبعضهم ، بل وجود العلة في زماننا هذا نادر جداً .

• (وحاز شهادة الصبيان بعضهم على بعض) : اعلم أن شهادة الصبيان الأصل فيها عدم الجواز في كل شيء لعدم العلة والقبض فيهم ، إلا أن أئمتنا جوزوها في شيء خاص للضرورة بشروط :

الأول : أن تكون على بعضهم ، لا على كبير .

الثاني : أن يكون (في جرح وقتل فقط) : لا في مال ولا في غيره من غيرهما . ود الواء بمعنى « أو » .

والثالث والرابع والخامس : ذكرها بقوله :

(والشاهد منهم (حرٌّ) لا عبد (مُسلمٌ) لا كافر (ذكراً)

قوله : [وحاز شهادة الصبيان] : أى وأما النساء في كالأعراس والحمامات والمآتم فلا تقبل شهادتهن في جرح ولا قتل ، لأن اجتماعهن غير مشروع . بخلاف الصبيان فإن اجتماعهم مشروع لتدريبتهم على مصالح الدين والدنيا ، والغالب عدم حضور الكبار معهم ، فلزم تقبل شهادتهم لبعض على بعض لأذى إلى ملء دمائهم كلها في الأصل .

قوله : [لعدم العلة] : أى لأن العلة حرة بالغ عاقل رشيد برىء من الفسق . قوله : [بشروط] : ذكرها الشارح أحد عشر وفي الحقيقة المأخوذ منه أربعة عشر .

قوله : [لا على كبير] : أى ولا لكبير فشهادة الصبيان لا تقبل إلا إن كان المشهود له والمشهود عليه منهم .

قوله : [لا في مال ولا في غيره] : ويلغز في ذلك فيقال شخص تقبل شهادته في القتل والجرح لا في المال ونحوه مع أن المال يخفف فيه .

قوله : [والخامس] : الأولى أن يزيد والسادس والسابع ؛ لأنه جمع خمسة بعد الاثنين المتقدمين .

قوله : [والشاهد منهم حرٌّ] إلخ : تخصيص هذه الأوصاف بالشاهد يدل على أنها لا تشترط في المشهود عليه منهم وإلا لم يكن لتخصيص الشاهد بذلك .

لا أنثى (مُتَعَدَّةٌ) اثنان فأكثر لا واحد (لم يَشْتَهَر) الشاهد (بالكذب) :
لا إن اشتهر به فلا تقبل منه .

وتضمن هذا أن يكون مميزاً ؛ فهو شرط سادس ، لأن غير المميز لا يضبط
ما يقول ، فلا يوصف بصدق ولا كذب .

السابع والثامن : أشار لهما بقوله :

(غَيْرُ عَدُوٍّ) لمن شهد عليه (ولا قريب) للمشهود له ولو بعدت : كابن
العم وابن الخال أو الخالة .

التاسع : أن لا يختلفوا في شهادتهم ؛ فإن اختلفوا بأن قال بعضهم :
قتل فلان ، وقال غيره : بل قتله فلان آخر لم تقبل من واحد منهم وإليه أشار بقوله :
(ولا اختلاف) في الشهادة (بينهم) اتفقوا ، أو سكت الباقي ، أو قال : لا أعلم .
العاشر : أن لا يترقوا بعد اجتماعهم إلى نحو منازلهم ، فإن تفرقوا لم تقبل
شهادتهم ؛ لأن تفرقهم مظنة تعليمهم ما لم يكن وقع وإليه أشار بقوله :

• فائدة : نعم يؤخذ من علم شهادتهم على المال أنه يشترط في المشهود عليه أن
يكون حراً ولا كان من جملة الأموال وهم لا يشهدون فيها أفاده محشى الأصل .
قوله : [لا أنثى] : هذا يفيد أن لفظ صبيان يستعمل في الإناث أيضاً
ولا كان الموضوع يخرج به .

قوله : [متعدد] : هذا هو الشرط السادس الذي أشرنا له وجعله لم يشتهر
بالكذب شرطاً سادساً المناسب كونه ثامناً .

قوله : [السابع والثامن] : صوابه التاسع والعاشر .

قوله : [غير عدو] : أى كانت العداوة بين الصبيان أو بين آبائهم .
قال الخرشي والظاهر أن مطلق العداوة هنا مضر سواء كانت دنيوية أو دينية
(١ هـ) أى لشدة تأثيرها عند الصبيان وضعف شهادتهم .

قوله : [ولو بعدت] : أى فليسوا كالبالغين .

قوله : [التاسع] : صوابه الحادى عشر .

قوله : [العاشر] : صوابه الثانى عشر .

قوله : [ما لم يكن وقع] : ما اسم موصول والجملة بعدها صلته أو نكرة

(ولا فُرْقَة) بينهم ، فإن تفرقوا فلا .

(إلا أن يُشهدَ عليهم قَبْلَها) : أى قبل فرقتهم فإن شهد عليهم العدول قبل فرقتهم صحت .

الحادى عشر : قوله : (ولمَ يحضُرْ) بينهم (كبيرٌ) : أى بالغ وقت القتل أو الجرح ، فإن حضر وقته أو بعده لم تقبل لإمكان تعليمهم ، وهذا ظاهر إن كان الكبير غير عدل . فإن كان عدلاً وخالفهم لم تقبل شهادتهم وإن وافقهم قبلت . وقيل : لا ؛ فإن قال العدل : لا أدرى من رماه ، فقال اللخمي : قبلت شهادتهم .

ثم إذا قبلت — عند الشروط — فلا قسامة إذ لا قصاص عليهم ؛ وإنما عليهم الدية في العمد والخطأ .

والجملة بعدها صفة لها وهى معمولة لقوله : وتعليمهم ، والمعنى أن تفريقهم مظنة تعلمهم من الكبار الشيء الذى لم يكن وقع أو شيئاً لم يكن وقع .

قوله : [فإن تفرقوا فلا] : أى فلا تقبل شهادتهم وكرره توطئة للاستثناء بعد .

قوله : [صحت] : أى قبل ما حكاه عنهم العدول والمراد عدلان فأكثر .

قوله : [الحادى عشر] : صوابه الثالث عشر .

قوله : [فإن كان عدلاً وخالفهم] : قال فى الحاشية حاصل ما فى (ح) أنه إذا حضر الكبير وقت القتل أو الجرح وكان عدلاً فلا تصح شهادتهم على المشهور أى للاستغناء به ، وهذا إذا كان متعدداً مطلقاً أو واحداً والشهادة فى جرح ، أى فيحلف معه . وأما إن كانت الشهادة فى قتل فلا يضر حضور ذلك الواحد فى شهادتهم وإن كان غير عدل فقولان جواز شهادتهم وعدم جوازها وهو المعتمد كان واحداً أو متعدداً . وأما إذا حضر بعد المعركة وقبل الافتراق فتجوز شهادتهم إذا كان عدلاً . وأما إذا كان غير عدل فلا؛ فتمسك بهذا واترك خلافه (أ هـ) . فإذا علمت ذلك فكلام شارحنا مجمل ، وقول (ح) : فلا يضر حضور ذلك الواحد فى شهادتهم . ظاهره وافقهم أو خالفهم ، ولكن يقيد بما قيد به شارحنا .

وأصل القسامة القصاص . وإذا انتفت في علمهم انتفت في خطئهم -
ابن عرفة . قال الباجي : إذا جازت شهادتهم في القتل فقال غير واحد من
أصحاب مالك : لا تجوز حتى تشهد العدول برؤية البدن مقتولا - ابن رشد :
رواه ابن القاسم عن مالك ، وقاله غير واحد من أصحابه .
(ولا يتقدح) في شهادتهم (رجوعهم) بعلمها عنها قبل الحكم أو بعلمه
(ولا تجريحهم) بشيء (إلا بكثرة كذب) من جميع الشاهدين .
• ولا فرغ من ذكر شروط الشهادة وموانعها ، شرع في الكلام على مراتبها ،
وهي أربعة :

إما أربعة عدول .

وإما عدلان .

وإما عدل وامرأتان ،

وإما امرأتان .

قوله : [وأصل القسامة القصاص] : أى وأما دخولها في الخطأ فبخلاف الأصل
وهذا لا ينافي قولهم في الديات يحلفها في الخطأ من يرث .
قوله : [انتفت في خطئهم] : أى من باب أولى لأنها فيه خلاف الأصل .
قوله : [لا تجوز حتى تشهد العدول] إلخ : هذا يضم للشروط المتقدمة
فتكون أربعة عشر ، ويؤخذ من المجموع شرطان آخران وهما كونه ابن عشر
وكونه من الصبيان المجتمعين لاصبي مرّ عليهم فتكون الشروط ستة عشر .
قوله : [قبل الحكم أو بعلمه] : أى والموضوع أن رجوعهم قبل البلوغ ،
وأما لو تأخر الحكم لبلوغهم ثم رجعوا بعد البلوغ لقبول رجوعهم .
قوله : [ولا تجريحهم بشيء] : أى لعلم تكليفهم الذى هو رأس أوصاف العدالة .
قوله : [من جميع الشاهدين] : أى بأن تشهد العدول أن هؤلاء الصبيان
الشاهدين يجربون بالكذب .

قوله : [وهي أربعة] : بقيت خامسة وهي ذكر فقط أو أنثى فقط في
مسألة إثبات الخلطة الموجهة لوجه اليمين على المدعى عليه على أحد القولين
المتقدمين لكن لما كان القول الآخر هو المرجح لم يلتفت لها المصنف .

• وبدأ بالأولى فقال :

(ولأزنا واللواط) : أى للشهادة على حصولهما (أربعة) من العلول ..

وأما الإقرار بهما فيكنى فيه العدلان .

ولنما تصح شهادتهم :

(إن اتَّحَدَ) الزنا عندهم أو اللواط (كَيْفِيَّةٌ) : أى فى الصفة ، وأدوا الشهادة كذلك من اضطجاع أو قيام أو هو فوقها أو تحتها فى مكان كذا فى وقت كذا . ولا بد من ذكر ذلك كله للحاكم على انفرادهم بعد تفرقهم قبل الأداء بأمكنة .

(ورؤيًا) : بأن يروا ذلك فى وقت واحد جميعاً .

(وأداءً) يؤدوها معاً فى وقت واحد لا متفرقين فى أوقات ، وإلا لم تقبل ، وحلوا للكلف .

قوله : [فيكنى فيها العدلان] : مقتضى قبول رجوع المقر بالزنا ولو لم يأت بشبهة أنه لا عبرة بشهادتهما على الإقرار ، وسيأتى أن قبول رجوعه قول ابن القاسم إلا أن يقال إن هذا مبنى على قول من يقول : إن المقر بالزنا لا يقبل برجوعه على أنه إذا استمر على إقراره وعلم الحاكم بذلك فلا يجوز للحاكم حله إلا إذا شهد على إقراره عند الحاكم عدلان ، فحينئذ لا بد من شهادة العدلين حتى على قول ابن القاسم ، لأنه لو حكم عليه بالحد بمجرد إقراره من غير شهادة العدلين على استمرار الإقرار لكان لأولياء الدم طلب الحاكم به فتأمل . وإنما اشترط على فعل الزنا واللواط أربعة لأن الفضيحة فيهما أشنع من سائر المعاصى فشدد الشارع فيهما طلباً للستر .

قوله : [إن اتحد] : أفرد الضمير العائد لأنه عائد على أحدهما لا بعينه ، وأفاد هذا الشارح بعطفه بأو .

قوله : [وأدوا الشهادة كذلك] : أى على طبق ما رأوا ولا يكتفى بالإجمال .

قوله : [ورؤيًا] : عطف على كيفية ، والمعنى أن تحملهم الشهادة يكون برؤيا واحدة أى يرونه دفعة أو متعاقباً مع الاتصال كما فى (بن) .

قوله : [وحلوا للكلف] : أى حيث تخلف شرط مما ذكر وكان المقلوف عفيفاً .

يشهدون (بأنه أولج) : أى أدخل (الدكر في الفرج كالمرود) بكسر الميم : أى كإيلاج المروء (في المكحلة) : ولا بد من هذه الزيادة ، لأنها تنذب فقط ، زيادة في التشديد عليهم وطلباً للستر ما أمكن .
 (و) إذا أرادوا أداء الشهادة (جآز لهم) أى لكل واحد منهم (نظرو العورة) لتأديتها على وجهها ، والستر أولى إلا أن يشتهر الزاني بالزنا أو يتجاهر به .
 (وفرؤوا) وجوباً في الزنا واللواط خاصة (عند الأداء ، وسأل) الحاكم (كلاً) منهم (بانفراده) على الكيفية والرؤيا ، فإن تدخل واحد منهم أو لم يوافق غيره حُدوا للقف . ونقل المواق عن المدونة وجه الشهادة في الزنا : أن يأتي الأربعة الشهداء في وقت واحد يشهدون على وطء واحد في موضع واحد بصفة واحدة بهذا تم الشهادة (ا.هـ) . وقال فيها أيضاً : وينبغي إذا شهدت بينة عنده بالزنا أن يكشفهم على شهادتهم وكيف رأوه وكيف صنع ، فإن رأى في شهادتهم ما تبطل به الشهادة أبطلت (ا.هـ) . قال أبو الحسن : انظر قوله «ينبغي» هل معناه يجب ؟ أو هو على بابه ؟ الأقرب الوجوب (انتهى) .

قوله : [بأنه أولج] : متعلق بمحذوف قلره الشارح بقوله يشهدون .
 قوله : [ولا بد من هذه الزيادة] : أى كما قال بهرام والمواق .
 وقوله : [لا أنها تنذب فقط] : أى كما قال البساطي .
 قوله : [جاز لهم] : المراد بالجواز الإذن لأن ذلك مطلوب لتوقف صحة الشهادة عليه وهذا جواب عن سؤال وهو كيف تصح الشهادة على الوجه المذكور مع أن النظر للعورة معصية ؟ وحاصل الجواب لا نسلم أنه معصية حيثئذ بل مآذون فيه لتوقف الشهادة عليه ، وظاهر كلامه جواز النظر للعورة ولو قدروا على منعهم من فعل الزنا ابتداء ولا يقدح فيهم لإقرارهم على الزنا كما في (ح) وغيره ، لكن الذى في ابن عرفة أنهم إذا قدروا على منعهم من فعل الزنا ابتداء فلا يجوز لهم النظر للعورة لبطلان شهادتهم بعصيانهم بسبب عدم منعهم منه ابتداء ونحوه لابن رشد كما في (بن) .

قوله : [إلا أن يشتهر الزاني بالزنا] : أى فرغهم للقاضي أولى من الستر .
 قوله : [أن يكشفهم] : أى يطلب منهم إيضاح الشهادة .

* وأشار للمرتبة الثانية بقوله :

(ولا ليس بمالٍ ولا آيلٍ له) : أى للمال (كعَتَقٍ) وطلاق ونسب (وولاء رَجْعَةٍ) ادعتها هى أو وليها على زوجها المنكر لها ونكاح (وردةٍ) وإحْسَانٍ وكِتَابَةٍ) وتديير (وتوكيلٍ بغير مال) : أى شئ غير مال ؛ كتوكيل على نَحْ أو طلاق وكشرب خمر وقذف وقتل : (عدلان) .

قوله : [وطلاق] : أى كان معلماً أولاً فإذا ادعت امرأة على رجل أنه طلقها وهو ينكر ذلك فلا يثبت إلا بعدلين ، وسر لا يتوقف على العدلين لأنه مال وليس الكلام فيه .

قوله : [ادعتها هى أو وليها] : أى وأما ادعاء الزوج الرجعة فإن كان بعد العدة فهو مقبول ، وإن ادعى بعدها أنه كان راجعاً فيها وأنكرت فلا تقبل دعواه إلا بعدلين يشهدان على حصول الرجعة فى العدة فالمناسب إطلاق قول المصنف ورجعة أى ادعتها الزوجة أو ادعاها الزوج ويقيد بما إذا كانت دعواه بعد العدة ، فإن التقييد يوم أن دعوى الزوج مقبولة مطلقاً وليس كذلك كما علمت . قوله : [ونكاح] : أى كأن يدعى أنه تزوج فلانة وهى تنكر فلا يثبت إلا بعدلين وعكسه تدعى عليه أنه تزوجها وهو ينكر فلا يثبت إلا بعدلين ، وحيث قام العدلان ثبت النكاح ولا يعد إنكار الزوج طلاقاً كما تقدم فى تنازع الزوجين . قوله : [عدلان] : مبتدأ تقدم خبره فى قوله ولا ليس بمالٍ إلخ .

وحاصله أن كل ما ليس بمال ولا يشول إليه لا يكفى فيه إلا عدلان من ذلك العتق ، وهو عقد لازم لا يحتاج إلى عاقلين ، وفيه إخراج ومثله الوقف والطلاق غير الخلع والعفو عن القصاص والوصية بغير المال ، ويلحق به الولاء والتديير ومن ذلك الرجعة ، وهى كالعتق إلا أن فيها إدخالاً ومثله الاستلحاق والإسلام والردة ، ويناسبه الإحلال والإحصان ، ومن ذلك الكتابة وهى عقد يقتصر لعاقدين ومثله النكاح وأوكالة فى غير المال ، وكذا الخلع ويلحق به العدة أى تاريخ الموت والطلاق لاقى انقضائها لأن القول قولها ، فظهر من هذا المقام تغاير الأمثلة التى مثل بها المصنف وما يأتى من الحلف مع شاهد الموت ويرث فى دعوى النكاح فلأن الدعوى فى مال .

• وأشار للمرتبة الثالثة بقوله :

(والأ) بأن كان المشهود به مالاً أو آيلاً لمال : (فعدّل وامرأتان) .
 عدلتان (أو أحدهما) : أى : عدل فقط (مع يمين ، كبيع ، وشراء ،
 وأجل) ادعاه مشتر وخالفه البائع أو اختلفا في طوله أو في قبض الثمن
 أو قدره (وخيار) ادعاه أحدهما وخالفه الآخر لأنه يقول لمال (وشفعة)
 ادعى المشتري إسقاطها من الشفيع أو ادعى الشفيع بعد سنة أنه كان غائباً ونحو
 ذلك (وإجارة) عقداً أو أجلاً (وجرح خطاً) لأنه يقول لمال (أو) جرح^(١)
 (مال) عمداً كجائفة (وأداء) نجوم (كتابة) ادعاه العبد على سيده فأنكر .
 (ولقباء) أو توكيل (بتصرف فيه) : أى في المال .

إلا أن الوكالة والوصية بالتصرف بالمال لا يكون فيهما اليمين مع الشاهد ،
 قال اللخمي : اختلف إذا شهد شاهد على وكالة عن غائب هل يحلف الوكيل مع
 الشاهد ؟ والمشهور أنه لا يحلف ، وهذا أحسن إن كانت الوكالة لحق الغائب

قوله : [عدلتان] : ثنى للإيضاح وإلا فيجوز ترك التثنية في مثل هذا .
 قوله : [أو أحدهما] إلخ : ظاهره كان ذلك العدل مبرزاً في العدالة
 أم لا وهو قول بعضهم وارتضاه (بن) وقيل : لا بد أن يكون مبرزاً .

قوله : [وأجل] : أى لثمن مبيع .
 قوله : [عقداً أو أجلاً] : أى فالتزاع إما في أصل الإجارة أو في مدتھا
 أو في قدر الأجرة .

قوله : [أو جرح مال] : لامفهوم لمال لما سيأتى أن الجرح مطلقاً يثبت
 بالشاهد واليمين وإنما قيده هنا بالمال لأنه في أمثلة المال وما يقول إليه .

قوله : [وأداء نجوم كتابة] : أى سواء كان التنازع في تأديتها كلها أو
 بعضها فإذا ادعى العبد على سيده وأنكر السيد القبض حلف العبد مع شاهده
 حتى في النجم الأخير وإن أدى للعتق .

قوله : [وهذا أحسن إن كانت الوكالة لحق الغائب] : تحصل من كلامه
 أولاً وآخره أن دعوى أنه وصى أو وكيل من غير تقييد بمال أو غيره ، وكلما دعوى
 أنه وصى في غير المال كالنظر في أحوال أولاده أو تزويج بناته لا تثبت إلا بعديلين ،

فقط ، فإن كانت مما يتعلق بها حق الوكيل ؛ كأن يكون له على الغالب دين أو يكون ذلك المال بيده قراضاً أو تصدق به عليه ، حلف ، واستحق إن أقر الموكل عليه بالمال للغالب (١٨) . ومثله الموصى المذكور ؛ لأن اليمين لا يحلفها إلا من له فيها نفع ، ولا يحلف الإنسان لغيره ، قال المازري : معروف المذهب أن الشاهد واليمين لا يقضى بهما في الوكالة ، لكن منعه القضاء بها ليس من ناحية قصور هذه الشهادة ؛ بل لأن اليمين مع الشاهد فيها متعلقة ، لأن اليمين لا يحلفها إلا مَنْ له فيها نفع ، والوكيل لا نفع له فيها . وما وقع في المذهب أن الوكيل يحلف مع شاهده بالوكالة ويقبض الحق ، فتأول الأشياخ هذه الرواية ، على أن المراد بها وكالة بأجرة يأخذها الوكيل من المال الذي يقبضه فحلفه مع الشاهد لمنفعة له فيه (١٩) .

(ونكاح) ادعته امرأة (بعد موت) لرجل أنه تزوجها ، فيكنى فيه الشاهد والمرأتان أو أحدهما مع يمينها من حيث المال فيقضى لها بالإرث والصدوق ، لا من حيث ذاته ، فلا تحرم على أصوله وفروعه ولا عنة عليها في ظاهر الحال . (أو سبقيته) : أي الموت وهو بالجر معطوف على المجرورات بالكاف قبله ، أي : أو إذا شهد بسبقية الموت بين متوارثين فيكنى الشاهد والمرأتان أو أحدهما مع اليمين : أي إذا مات كل من الزوجين مثلاً ، وشهد شاهد بأن

وأما دعوى أنه وكيل أو وصى على التصرف في المال فإن كان فيه نفع يعود على الوصي أو الوكيل كفى العبد والمرأتان أو أحدهما مع يمين ، فإن لم يكن نفع يعود عليه فلا يثبت إلا بعدلين أو عدل وامرأتين .

قوله : [فيقضى لها بالإرث والصدوق] : أي عند ابن القاسم وهو المشهور ، وقال أشهب : لا يثبت الميراث ولا الصدوق إلا بعد ثبوت النكاح وهو لا يثبت إلا بعدلين ، وعلى كلام ابن القاسم يلغز بها فيقال لنا شخص يرث من غير ثبوت سبب من أسباب الإرث فتأمل .

قوله : [في ظاهر الحال] : أي وأما في نفس الأمر فيقال لها إن كنت صادقة في دعواك فلا تحلى لغيره إلا بالعنة ولا يحل لك أن تأخذ من أصوله وفروعه . قوله : [المجرورات بالكاف قبله] : أي الداخلة على بيع وما بعده .

الزوج سبق موته الزوجة أو العكس ، فيكفي الشاهد واليمين ، فيرث المتأخر موتاً صاحبه .

(أَوْ مَوْتٍ) لرجل (وَلَا زَوْجَةً) له (وَلَا مُدَبَّرَةً) له (وَنَحْوَهُ) : كموصى بعته وأم ولده ؛ فإنه يثبت بالشاهد والمرأتين أو أحدهما مع اليمين ، إذ ليس حينئذ إلا مجرد قسمة التركة . وأشار بهذا الفرع لقول ابن القاسم في المدونة : إذا مات رجل فشهد بموته امرأتان ورجل فإن لم يكن له زوجة ولا أوصى بعته عبد وليس له مدبر وليس إلا قسمة التركة فشهادتهن جائزة . وقال غيره : لا تجوز . (وَكَتَبْتُ لَهُمُ دِينَ عِتْقًا) : ادعاه الغريم ، وقال المدين : بل عتقني للعبد سابق على الدين ؛ فلا يبطل العتق فيكفي رب الدين الشاهد أو المرأتان مع يمينه ويبطل العتق وبيع العبد في الدين . (وَقَصَاصٌ فِي جَرْحٍ) : يكفى فيه الشاهد والمرأتان أو أحدهما على يمين المجروح ، ويقتصر من الخارج ؛ وهذه إحدى المستحسنات الأربع إذ ليست بمال ولا آيلة له .

قوله : [فيرث المتأخر موتاً صاحبه] : معناه ورثة المتأخر موتاً يرثون ما كان يرثه مورثهم من ذلك المتقدم ، وإنما قلنا ذلك لأن الموضوع أن كلا مات والاختلاف إنما هو في السابق .

قوله : [ولا زوجة له ولا مدبر] إلخ : أى وأما لو كان له زوجة أو مدبر أو أم ولد أو أوصى بعته فلا يثبت موته إلا بعدلين اتفاقاً لما يلزم على موته من ثبوت العدة للزوجة وإباحتها بعدها لغيره من الأزواج ، وخروج المدبر من الثلث وأم الولد من رأس المال وتنجيز عتق الموصى به من الثلث ، وهذه إنما تكون بشهادة العدلين . قوله : [قصاص في جرح] : أى والموضوع أنه عمد لأن القصاص لا يكون إلا فيه فقد استفيد من هنا ، وبما مر أن الجرح سواء كان خطأ أو عمداً فيه مال كاللى فيه المتألف أو عمداً فيه قصاص يثبت بالعدل والمرأتين أو بأحدهما مع يمين . قوله : [وهذه إحدى المستحسنات الأربع] : أى التى انفرد بها مالك وتقدم بسط الكلام على ذلك نظماً ونثراً في باب الشفعة فانظره إن شئت .

• فرع : لو قام شاهد لشخص أصم أبكم بدين ورثه عن أبيه فهذا لا يمكن أن يحلف مع شاهده وحينئذ فيحلف المدعى عليه الدين ويبقى بيد ذلك المدعى

• وإذا ادعى مدع على آخر أنه سرق له مالا أو أنه حارب وأخذ منه مالا وأقام على ذلك شاهداً وامرأتين أو أحدهما (و) حلف (ثَبَّتَ المَالُ) بذلك (دونَ التحلِّ) : من قطع أو غيره (بسرقةٍ وحِرَابَةٍ) : لأن الحد يَثْبُتُ بالعدلين بخلاف المال .

• ثم ذكر المرتبة الرابعة بقوله :

(وَلِمَا لَمْ يَظْهَرْ لِلرِّجَالِ : امرأتان) عدلتان .

(كعَيْشٍ فَرَجٍ) لا امرأة حرة ادعاه الزوج وأنكرت ورضيت أن ينظرها النساء ، أو أمة ، ادعاه مشتريها وأنكره البائع .

(واستهلالٍ) لمولود أو علمه ، وكذا ذكوره وأنثوته ، ويترتب على ذلك الإرث وعلمه .

(وحَيْضٍ) لأمة في مواضعة أو مجرد استبراء عند منازعة المتبايعين

عليه إلى أن يزول المائم فحائف، فإن لم يزل حتى مات انتقل الحق لوارثه مع الشاهد ولو على وارث المدعى عليه كذا يظهر، فإن مات الشاهد فإن كانت شهادته كُتِبَتْ أو أداها أو شهد بها عدلان عمل بها وإلا فلا (١٨٨ من حاشية الأصل) .
قوله : [ورضيت أن ينظرها النساء] : فإن لم ترض فلا تجبر على ذلك وتصدق بيمينها .

واعلم أن عيب الحرية إن كان قائماً بوجهها ويديها فلا بد من رجلين ، وما كان بفرجها فهي مصدقة فيه وإن رضيت برؤية النساء له كفى فيه امرأتان ، وما كان بغير فرجها وأطرافها من بقية جسدها فلا يثبت إلا بشهادة امرأتين كما في الحاشية .

قوله : [واستهلال المولود] إلخ : أى لمولود حرة أو أمة . واعلم أن الأصل نزول الولد غير مستهل فدعى علم الاستهلال لا يحتاج لإثبات ومدعيه يحتاج لإثبات ويكفى فيه المرأتان إذا علمت ذلك فالأولى للشارح حلف قوله أو علمه .
قوله : [ويترتب على ذلك الإرث] : أى عند ثبوت الاستهلال يثبت الإرث ، وثبوت الذكورية لها حكم في الميراث غير حكم الأثرية كما هو معلوم في الفرائض .
قوله : [وحيض لأمة] : أى فلا يصدق السيد في حيفها إلا بشهادة المرأتين .

(وولادة) ادعتها المرأة ولم يحضر شخص فيكنى المراتان .

(وثبتت النسب والإرث) بشهادة المراتين على الولادة أو الاستهلال .
فتكون الأمة أم ولد حيث أقر سيدها بوطئها وأنكر الولادة (له) : أى للولد ؛
فيثبت بشهادتهما نسبة إذا كان موجوداً معها وارثه إن استهل فيرث من مات قبل
ذلك ، فقوله : « له » راجع لكل من النسب والإرث ، وقوله :

(وعليه) : خاص بالإرث ، يعنى : إذا استهل ومات عن مال ثبت الإرث
عليه بشهادة المراتين فيرثه الحى بعده (بلا يمين) مرتبط بقوله : « امرأتان » أى :
يكنى امرأتان بلا يمين من المدعى فيما لا يظهر للرجال .

● (وجازت) الشهادة : أى أداؤها (على خط المقيّر) : أى بأن هذا خط
فلان . وفى خطه : أقر فلان بأن فى ذمته كذا لفلان ، وسواء كانت الوثيقة كلها
بخطه ، أو الذى بخطه ما يفيد الإقرار ، أو أنه كتب بعد تمامه : المنسوب إلى
فيه صحيح . ولا بد فى الشهادة على الخط من عدلين ، وإن كان الحق مما يثبت
بالشاهد واليمين ؛ لأن الشهادة بالخط كالنقل ، ولا ينتقل عن الواحد الاثنان
ولو فى المال على الراجح . وقال بعضهم : بل الراجح والمعتمد ثبوتها بالشاهد
واليمين ، وقوله :

قوله : [وولادة ادعتها المرأة] : أى كانت حرة أو أمة .

قوله : [حيث أقر سيدها] : أى الحر .

قوله : [فيرث من مات قبل ذلك] : أى ويأخذ الميراث وارثه قبل موته .

قوله : [بلا يمين من المدعى] : أى فى جميع المسائل التى لا تظهر للرجال .

قوله : [على خط المقر] : أى سواء كان حياً وأنكر ، أو ميتاً أو غائباً ،
وسواء كان فى الوثيقة التى فيها خط المقر شهود أو كانت مجردة عن الشهود على المعتمد .
قوله : [أو أنه كتب بعد تمامه] : أى بيده .

قوله : [وإن كان الحق مما يثبت بالشاهد واليمين] : ما ذكره من علم
العمل بالشاهد واليمين على خط المقر فى المالىات تبع فيه (عب) والخرشى .
قوله : [وقال بعضهم بل الراجح] إلخ : مراده به (بن) .

(بلايين) : أى من المدعى مع البيئة الشاهدة على الخط ، بناء على أن الشهادة على الخط كالشهادة على اللفظ . وهذا هو الراجح ، قال بعضهم : يؤخذ منه أنه إن كان الشاهد واحداً حلف معه المدعى وثبت الحق وهو المعتمد ، وعليه اقتصر المواق . ولا بد أيضاً من حضور الخط عند الشهادة عليه ، فلا تصح في غيبته ، وهذا هو الذى به العمل .

• (و) جازت (على خط شاهد مآت أو) على خط (غائب بعد) وجهل المكان كبعده . والمرأة المشهود على خطها بشهادتها بشيء كالرجل ؛ لا بد من موتها أو بعد غيبتها . وليست الشهادة على خطها كالتقل عنها يجوز ولو لم تغب ؛ لأن الشهادة على الخط ضعيفة لا يصار إليها مع إمكان غيرها . وتجوز الشهادة على خط المقر وعلى خط الشاهد الغائب أو الميت (وإن بغير مال) :

قوله : [بلايين] : أى استظهاراً لأجل الخط من حيث إنه خط فلا ينافى أنه قد يحلف يمين القضاء أنه ما وهب وما أبرأ ونحو ذلك فيما إذا كان المقر بخطه ميتاً أو غائباً ، وأما إن كان موجوداً وأنكر كونه خطه فلا يحتاج مع شهادة الشاهدين على خطه ليمين القضاء ولا مع الشاهد واليمين على المعتمد .

قوله : [ولا بد أيضاً من حضور الخط] : أى فإذا نظر شاهدان وثيقة بيد رجل بخط مقر بلدين وحفظاه وتحققا فيها ثم ضاعت الوثيقة فشهد الشاهدان بما فيها فإنه لا يعمل بشهادة تلك البيئة في غيبة تلك الوثيقة كما قال ابن عرفة والمتطلى ، ومقابله ما لأبي الحسن من صحة الشهادة إذ لا فرق عند القاضي بين غيبة الوثيقة وحضورها حيث استوفى الشاهدان جميع ما فيها أفاده (بن) .

قوله : [أو على خط غائب] : المناسب أن يقول وعلى خط شاهد غائب بعد ليفيد أن قول المتن أو غائب معطوف على مات لأنه تنويع في الشهادة على خط الشاهد كما يفيد آخر العبارة .

قوله : [والمرأة المشهود على خطها] إلخ : أى حيثئذ فيجوز شهادة الرجال على خط النساء ولو فيها يختص بهن ، وأما النساء فلا تقبل شهادتهن على خط رجال ولا نساء ولو فيها يختص بهن كما يفيد (عب) .

كطلاق وعق (فيهما) : أى فى المقر والشاهد بنوعيه .

• وأشار إلى شروط صحة الشهادة على الخط :

الأول منها : عام ، والثانى والثالث : خاصان بالقسم الثانى بنوعيه بقوله :

(إن عرفتَه) البينة معرفة تامة (كالمُعَيَّنِ) : أى كمعرفة الشيء المعين

من حيوان أو غيره . ؛ فلا بد من القطع بأنه خط فلان .

وأشار للشرطين المختصين بخط الشاهد بنوعيه بقوله :

(و) عرفت (أنه) : أى الشاهد الذى كتب خطه ومات أو غاب (كان

يُعرفُ مُشهدَه) : أى من أشهده بنسبه أو عينه وإلا لم تجز الشهادة على خطه .

قوله : [فيهما] : تبع فيه خليلا وضعف هذا التعميم فى المجموع تبعاً لما فى الحاشية ، وقال : المعتمد أن الشهادة على خط الشاهد الغائب أو الميت مخصوصة بالمال .

قوله : [والشاهد بنوعيه] : أى الغائب والميت .

قوله : [الأول منها عام] : أى فى الشهادة على خط المقر ، وعلى خط

الشاهد بنوعيه .

قوله : [إن عرفتَه البينة معرفة تامة] : أى وإنما يكون ذلك من الفطن العارف ، وإن لم يدرك صاحب الخط وإنما عرف الخط بالتواتر كالأشياخ المتقدمين الذين اشتهر خطهم بين العام والخاص .

قوله : [كان يعرف مشهده] إلخ : أورد على هذا الشرط أن الشهادة على من لا يعرف من شهادة الزور ، والموضوع أن الكاتب عدل والعدل لا يشهد على من لا يعرف ، ولذا قال ابن راشد : الصواب إسقاط هذا الشرط لأنه غير خارج عن ماهية العدل ، فاشتراطه يشبه اشتراط الشيء فى نفسه وقد جرى العمل بقفصة على خلافه .

قوله : [أى من أشهده] : المناسب أن يقول أى من شهد عليه فإن لم تعرف البينة ذلك لم تشهد على خطه لاحتمال أنه شهد على من لا يعرف .

(و) عرفت أنه (تَحَمَّلَهَا عَدْلًا) : أى كتب خطه بالشهادة وهو عدل . ولا يشترط أن يذكر ذلك فى شهادته ، بل شرط جواز الإقدام على الشهادة أن يعلم أنه وضع خطه وهو عدل واستمر عدلاً حتى مات أو غاب .
(لا) يشهد شاهد (على خَطِّ نَفْسِهِ) بقضية (حتى يَتَذَكَّرَهَا) فيشهد حينئذ بما علم ، لا على خط نفسه .

(و) إذا لم يتذكر (أدنى) الشهادة على أن هذا خطى ولكنى لم أذكر القضية (بلا نفع) للطالب . وفائدة الأداء : لاحتمال أن الحاكم يرى نفعها ، هذا قول مالك فى المدونة ، وهو الذى رجع إليه . قال ابن رشد . وكان مالك يقول أولاً : إن عرف خطه ولم يذكر الشهادة ولا شيئاً منها — وليس فى الكتاب محو ولا ريبة — فليشهد ، وبه أخذ عامة أصحابه : مطرف وعبد الملك والمغيرة وابن أبى حازم وابن دينار وابن وهب وسحنون وابن حبيب . قال فى التوضيح : صوب جماعة أن يشهد إن لم يكن محو ولا ريبة ؛ فإنه لا بد للناس من ذلك ، ولكثرة نسيان الشاهد المتعصب ؛ ولأنه لو لم يكن يشهد حتى يذكرها لم يكن لوضع خطه فائدة (هـ) .

قوله : [أى كتب خطه بالشهادة وهو عدل] : أى لأن كتبه لها بمثلة أداها فاندفع ما يقال إنه لا يشترط عندنا العتالة فى التحمل بل فى الأداء ، ثم إنه لا يشترط فى ثبوت العتالة أن تكون لنفس الشاهدين على الخط بل بهم أو بغيرهم .
قوله : [حتى يتذكرها] : أى بتأملها وأما إذا تذكر بعضها فهو كمن لم يتذكر شيئاً منها وحينئذ فيؤدى بلا نفع خلافاً للخمى .

قوله : [بلا نفع للطالب] : أى باعتبار ما عند الشاهد على خط نفسه .
قوله : [لاحتمال أن الحاكم يرى نفعها] : مقتضى هذا أنه لو جزم بعدم نفعها عند القاضى أنه لا يؤديها .

قوله : [صوب جماعة أن يشهد إن لم يكن محو] إلخ : محل ضرر المحو ما لم يكن مبدلاً من خط الأصل وإلا لم يضر كما فى (بن) .

قوله : [فإنه لا بد للناس من ذلك] : أى ولأنك نقل عن شيخ مشايخنا العلوى أنه كان يقول : متى وجدت خطى شهدت عليه ، لأنى لا أكذب إلا على يقين من نفعى .

• (ولا) يشهد (على مَنْ لا يَعْرِفُ) الشاهد (نَسَبَهُ) حين التحمل أو الأداء، أو عرف نسبه وتعدد (إلا على شخصيه وسَجَلْ) القاضي : أى كتب فى سجله - إذا شهدت البينة على ذات شخص بلدين ولم تعلم نسبه أو أقر بأن فى ذمته ديناً لفلان ولم يعلم نسبه، فأخبر بأن اسمه فلان ابن فلان - فليكتب فى الوثيقة : (مَنْ زَعِمَ أَنَّهُ فُلَانُ ابن فلان) : لاحتمال أن يكون غير اسمه واسم أبيه للجحد فى المستقبل .

(لا) يشهد (على) امرأة (مُسْتَقْبِئَةٍ) : أى لا يجوز تحمل الشهادة عليها حتى تكشف عن وجهها لتشهد البينة على عينها وشخصها ، وإنما امتنع الإشهاد عليها وهى متقبئة (لتعيين الأداء) : أى أداء الشهادة عليها . فقلوه :

قلوه : [أو عرف نسبه وتعدد] : أى كما إذا تعدد المنسوب لشخص معين كن له بتان فاطمة وزينب وأراد الشاهد أن يشهد على فاطمة ، والحال أنه لا يعرف عين هذه من هذه فلا يشهد إلا على عينها مالم يحصل له العلم بها وإن بامرأة . وأما إن لم يكن للمعين إلا بنت واحدة وكان الشاهد يعلم ذلك فلا تتوقف الشهادة على عينها .

قلوه : [إلا على شخصه] : استثناء مفرغ من عموم الأحوال ، أى لا يشهد على من لا يعرف نسبه فى حال من الأحوال إلا فى حال تعيين شخصه وخطيته بحيث يكون المعول عليه من وجدت فيه تلك الأوصاف لاحتمال أن يضع الشهود عليه اسم غيره على نفسه .

قلوه : [لاحتمال أن يكون] إلخ : أى فائدة التسجيل بيان عدم ثبوت النسب المذكور عند الشهود والقاضى .

قلوه : [وشخصها] : عطف تفسير على ما قبله .

والحاصل أنه لا يجوز الشهادة على المتقبئة تحملاً أو أداء ، بل لابد من كشف وجهها فيها لأجل الشهادة على عينها وصفتها وهذا فى غير معرفة النسب ، وفى معرفته التى تختلط بغيرها ، وأما معرفة النسب المنفردة أو التمييزة عند الشاهد عن المشاركة فله الشهادة عليها متقبئة فى التحمل والأداء .

« لتعنين ، علة للنفي — أى علم الجواز لا للمنفى — أى متقبة .

• (و) جازت الشهادة من عدلين عند حاكم (بسماعٍ فشكاً) بين الناس أى اشتهر بينهم وتسمى شهادة السماع . قال ابن عرفة : شهادة السماع لقب لما يصرح الشاهد فيه باستناد شهادته لسماع من غير معين فتخرج شهادة البت والنقل (عن ثقاتٍ وغيرهم) فتعتمد البينة على ذلك (بمالك) متعلق به « سماع » أى تشهد بسماعهم بمالك الشيء من عقار أو غيره (لحائز) له ، لا إن لم يكن في حوزة . فلا يجوز أن تشهد به لغير حائزه (: لم) أى بقولهم للحاكم : لم (فترك) نسمع ممن ذكر (أى من الثقات وغيرهم) أنه أى هذا الشيء الذى في حوزة (له) أى لهذا الحائز . ظاهره أنه لا بد في شهادة البينة أن تجمع بين الأمرين ، وهو المعتمد الذى به العمل وعليه أبو الحسن والباجى والمتيطى وابن فتوح وغيرهم ،

قوله : [علة للنفي] : فى الحقيقة هو علة لمخلف قلده بقوله : لتشهد البينة على عينها وشخصها .

قوله : [لا للمنفى] : إلخ : أى لفساد المعنى .

• تنبيه : إن طلب الشهود للشهادة على امرأة فقالوا أشهلتنا متقبة ونحن نعرفها على تلك الحالة وإن كشفت وجهها لا نعرفها قللوا وعمل بجوابهم فى تعيينها ، إذ الفرض أنهم عدول لا يهتمون . فهذه المسألة تفيد أن محل منع الشهادة على المتقبة غير المعروفة النسب إذا كانوا لا يعرفونها متقبة وإلا جازت شهادتهم عليها وقللوا ، وكذلك لو شهدت الشهود على ذات امرأة فأنكرت نفسها وقالت : لا يعرفون ذاتى خلطت بنساء وقيل لهم عينوها ، فإن عينوها عمل بشهادتهم . والنبابة والرقيق كالمرأة فإذا شهدوا بنبابة أو رقيق بعينه لشخص خلط بغيره من جنسه وعليهم إخراج ما شهدوا به حيث غلطهم المدعى عليه ، وهذا هو التحقيق كما فى الأصل و (بن) خلا فمأ لم قال إنه خطأ ممن فعل .

قوله : [فتخرج شهادة البت والنقل] : أما خروج شهادة البت فلعلم استناده لشيء أصلاً ، وأما شهادة النقل فيقوله من غير معين لأنها سماع من معين .

قوله : [على ذلك] : أى السماع المذكور .

قوله : [بين الأمرين] : أى الثقات وغيرهم .

قال ابن فتوح : شهادة السماع لا تكمل إلا أن ينضم فيها أهل العدل وغيرهم ، على هذا مضمي عمل الناس ، ونقله ابن عرفة وأقره وقال ابن القاسم وجماعة : يكنى أحد اللفظين ، وشهر أيضاً .

واعلم أن بينة السماع إنما جازت للضرورة لأنها على خلاف الأصل ، إذ الأصل أن الإنسان لا يشهد إلا بما علم مما تتركه حواسه كما قاله أبو إسحق . وإذا شهدت بسماع الملك لحائز لم يترع ذلك الشيء من يد حائزه . ولا يشترط سماعهم بالتصرف فيه تصرف الملاك ولا طول الحيازة — خلافاً لما قاله الشيخ — فإنه لا قائل به في الملعب ، وإنما سبق فهمه له من كلام الجواهر بلا تأمل ؛ لأن كلام الجواهر في بينة البت بالملاك ، وستأتي له في الحيازة بقوله : « وصحة الملك بالتصرف » إلخ — ذكره المحقق .

• (وقد تمت بينة البت) بالملاك على بينة السماع ؛ فإذا شهدت بينة بأننا لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم بأن هذه الدار أو هذا العبد لهذا الحائز ، وشهدت

قوله : [وشهر أيضاً] : اعلم أن الخلاف الثابت في نطق الشهود كما علمت ، وأما اعتمادهم ففيه طريقتان : الأولى تحكي الخلاف أيضاً فقول : لا تقبل شهادة السماع إلا إذا اعتمد الشهود على سماع فاش من الثقات وغيرهم ، وقيل : يكنى في قبوط اعتمادهم على سماع فاش من الثقات أو غيرهم ، والطريقة الثانية تقول : الخلاف إنما هو في نطق الشهود ، أما الاعتماد فلا بد من السماع الفاشي من الثقات وغيرهم قولاً واحداً ، وهذه الطريقة هي التي مال إليها (بن) حيث قال : الذي يفيد كلام الأئمة أن الخلاف إنما هو في التعلق لا في الاعتماد (أ) .

قوله : [مما تتركه حواسه] : أى بلا واسطة .

قوله : [خلافاً لما قاله الشيخ] : يعني خليلاً حيث قال : « وجازت بسماع فشا عن ثقات وغيرهم بملك الحائز وتصرف طويل » (أ) .

قوله : [ذكره المحقق] : مراده به (بن) نقلاً عن (ر) .

قوله : [أو أهذا العبد] : هكذا نسخة المؤلف بهزة قبل هذا ومقتضى الظاهر حذف تلك الهزمة .

أخرى بتاً بأنه لغيره ممن يدعيه ، قلمت بينة البت ونزع من يد الحائر ، وأعطى لمن ادعاه وأقام بينة البت .

(إلا أنْ تَشْهَدَ بينةُ السماعِ بنقلِ الملكِ) للملك الشيء المدعى به (منْ كَأبي القائمِ) المدعى أنه له ، وأقام بينة البت فتقدم بينة السماع : يعنى أن محل تقديم بينة البت ما لم تشهد بينة السماع بأن ذلك الشيء المتنازع فيه قد انتقل بملك جديد من أبى القائم أو جدّه بشراء أو هبة أو صلقة . والموضوع أن صاحب بينة السماع حائر للشيء المتنازع فيه ، وإلا قلمت بينة البت .

والكلام فى حيازة لا يثبت بها الملك ، إما لقصرها ، وإما لكون المدعى القائم على الحائر كان غائباً أو حاضراً قام به مانع . وأما الحاضر الذى لا مانع له إذا سكّت العشر سنين فلا تسمع له دعوى ولا بينة فى العقار . وكذا غيره على التفصيل الآتى ذكره إن شاء الله .

وهنا بحث قوى : وهو أنه إذا كانت دعوى القائم على الحائر مجردة فالحوز كاف فى دفعها من غير احتياج إلى بينة بسماع ، وكذا إذا كان مع دعوى القائم بينة سماع ، لأنه لا يترزع بها من يد حائر ، فإن كان معها بينة قطع فبينة

قوله : [ونزع من يد الحائر] : أى والكلام فى حيازة لا يثبت بها الملك وإلا لم يترزع من يد الحائر كما سيأتى .

قوله : [إلا أن تشهد بينة السماع] إلخ : نحصل أنه لا تقدم بينة الملك على بينة السماع إلا بشرطين : ألا تمضى مدة الحيازة التى ثبت بها الملك ، وألا تشهد بينة السماع بنقل الملك من كَأبي القائم .

قوله : [أو حاضراً قام به مانع] : أى كالحوف من الحائر .

قوله : [إذا سكّت العشر سنين] : أى بالنسبة للأجانب غير الشركاء ، وأما الأقارب فما زاد على الأربعين . وسيأتى إيضاح ذلك فى آخر الباب إن شاء الله تعالى .

قوله : [مجردة] : أى عن بينة البت أو السماع .

قوله : [فى دفعها] : الضمير يعود على الدعوى .

قوله : [فإن كان معها] : أى مع دعواه .

السماح للحائز لانتزعه إلا بسماح أنه اشتراها من ك: أبى القائم فلم يبق لقولكم بملك الحائز عمل .

• (وبموت غائب) عطف على « بملك الحائز » : أى وجازت بسماح فشا بموت غائب (بعد) كأربعين يوماً ، وألحق بها الشهر فيثبت موته ببينة السماع (أو) لم يطل و (طالَ زَمَنُ سَمَاعِهِ) : أى الموت ، وأما إذا لم يطل الزمن فلا يثبت بالسماح ولا بد من بينة القطع كالحاضر لسهولة الكشف عن حاله .

(أو بوقف) فيثبت ببينة السماع ، فإذا شهدت بينة سماع بأن هذا وقف على فلان الحائز له أو على فلان — وليست اللذات بيد أحد — ثبت بها الوقف . وأما لو كانت بيد حائز يدعى ملكها ففيه خلاف ، قيل : لا يترع بها من يد الحائز كالمالك ، وقيل : يترع ترجيحاً لجانب الوقف ، ورجح . ثم أشار إلى شروط لإفادة بينة السماع بقوله :

(إن طَالَ الزَمَنُ) : أى زمن السماع كعشرين سنة فأقل منها لا يكفي ، ولا بد من شهادة البت . وهذا الشرط اعتبره بعضهم في جميع الأمور المتقلبة وغيرها . وقال ابن هرون : طول الزمان ليس شرطاً في جميعها بل في الأكلاك

قوله : [لا تنفعه] : أى لا تثبت له ملكاً .

قوله : [إلا بسماح] : أى أو بالحيازة الشرعية كما تقدم .

قوله : [بعد] : أى ببلد بعيدة . وجهل المكان كبعده فيما يظهر .

قوله : [أو لم يطل] : أى لم يبعد البلد .

وقوله : [وطالَ زمن سماعه] : أى كعشرين سنة كما يأتي بعد في ذكر شروط بينة السماع .

قوله : [قيل لا يترع بها من يد الحائز] : أى وهو قول اللخمي والتوضيح ، واقتصر عليه بهرام والبساطي .

وقوله : [وقيل يترع] : وهو ما لابن عرفة وبه أفق الأجهورى فعلى هذا القول يكون الوقف مستثنى من قولهم لا يترع ببينة السماع من يد حائز .

قوله : [كعشرين سنة] : هذا قول ابن القاسم قال ابن رشد : وبه العمل بقرطبة وظاهر المدونة أربعون سنة .

والشراء والأحباس والأنكحة والوقف والصدقة والولاء والنسب والحيازة ، وأما موت الغائب فيشترط فيه تنأى البلدان أو طول الزمان ، واعتمد ، واختار ابن عرفة : أنه في الموت مع الطول لابد من بينة القطع ولو بالنقل إذ يبعد عادة موته مع عدم من يأتي من هذا البلد يخبر بموته في تلك المدة الطويلة .

(بلا ريبته) في بينة السماع فإن وجدت ريبة لم يعمل بها ؛ كما إذا لم يسمع بملك غيرهما من ذوى أسنانهما .

• (وشهد) به (عدلان) فلا يكفي الواحد فيها مع اليمين .
(وحلف) المدعى الذى أقامهما مع العدلين لضعفها ؛ لأنها على خلاف الأصل .

قوله : [وأما موت الغائب] : حاصله أن في شهادة السماع بالموت طرقاً ثلاثة : طريقة ابن عرفة : اشتراط تنأى البلدين وقصر الزمان ، وطريقة ابن عبد السلام : اشتراط تنأى البلدين وطول الزمان ، وطريقة ابن هرون : اشتراط أحد الأمرين إما تنأى البلدين أو طول الزمان . واعتمد شارحنا هذه الطريقة واعتمد محشى الأصل الطريقة الأولى .

قوله : [كما إذا لم يسمع بملك غيرهما] : أى كما لو شهد اثنان فقط بموت رجل وفيها عدد كثير من ذوى أسنانهما لم يعلموا بملك .

قوله : [وشهد به عدلان] : أى فيكتفى بهما على المشهور . وقال عبد الملك لابد من أربعة .

قوله : [فلا يكفي الواحد فيها مع اليمين] : قال ابن القاسم : إن شهد شاهد واحد على السماع لم يقض له بالمال وإن حلف ؛ لأن السماع نقل شهادة ولا يكفي شهادة واحد على شهادة غيره ، ويشكل على مامر في الخلع من أن المرأة ترجع في العوض متى أقامت على الضرر شاهداً ولو شاهد سماع وحلفت معه ، ولكن في الشامل أن في رد المال بشهادة الواحد بالسماع مع اليمين قولين من غير ترجيح فيكون ما تقبل في الخلع ماشياً على قول ، وما هنا على قول .

قوله : [مع العدلين] : الأولى حلفه لأنه يوم أنهما يحلفان أيضاً .

ثم شبه مسائل الثلاثة المتقدمة في قبول شهادة السماع فيها فقال :
 (كسولية) تقبل فيها بينة السماع : أى تولية قاض أو وال أو وكيل .
 (وتعديل) لبينة ، نحو : لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أنه عدل رضا .
 (وإسلام) لشخص معين نحو ، لم نزل نسمع إلخ أنه مسلم أو : أنه أسلم .
 (ورشد) كذلك .

قوله : [ثم شبه مسائل] : أى عشرين على مقتضى حل الشارح .
 وقوله : [بالثلاثة المتقدمة] : أعنى قوله : بملك الحائز وموت الغائب البعيد
 إلخ والوقف . فالجملة ثلاث وعشرون وبعضهم أنها لاثنتين وثلاثين ، وقد جمعت
 في أبيات ونصها :

أيا سألني عما ينفذ حكمه ويثبت سمعاً دون علم بأصله
 ففي العزل والتجريح والكفر بعده وفي سفه أو ضد ذلك كله
 وفي البيع والإحباس والصدقات والر ضاع وخلع والنكاح وحله
 وفي قسمة أو نسبة ولاية وموت وحمل والمضر بأهله
 ومنها الهبات والوصية فاعلمن وملك قديم قد يضمن بمثله
 ومنها ولادات ومنها حراية ومنها الإباق فليضمن لشكله
 وقد زيد فيها الأسر والفقد والملا ولوث وعق فاظفرن بنقله
 فصارت لدى عدّ ثلاثين أتبع بثنتين فاطلب نصها في محله
 (انتهى غب) .

وقوله : ملك قديم : أى محوز له من زمان سابق . وقوله : قد يضمن بمثله :
 أى يعز أن يكون لمثل هذا الحائز بل هو له فالباء بمعنى اللام هذا ما ظهر .
 قوله : [أى تولية قاض أو وال] إلخ : وينفذ بتلك الشهادة حكم القاضى
 والوالى وتصرف الوكيل .

قوله : [وتعديل] : أى تقبل شهادة المعدل .
 قوله : [وإسلام] : أى ويجرى عليه أحكامه .
 قوله : [ورشد] : أى حيث قالوا لم نزل نسمع أن ول السفيه الفلاني أطلق
 له التصرف ورشده فقبل تلك الشهادة ويجرى عليه أحكامه .

(ونكاح) ادعاه الحى منهما على الليت ليرثه أو ادعاه أحد الزوجين الحيين لم ينكر الآخر ، وكانت الزوجة تحته . وأما لو ادعاه أحدهما وأنكره الآخر فلا يثبت بها النكاح . قال فى التوضيح : قال أبو عمران : يشترط فى شهادة السماع على النكاح أن يكون الزوجان متفقان عليه ، وأما إذا أنكر أحدهما فلا (هـ) . لكن قال بعضهم : تكون حتى فيما إذا ادعاه أحدهما وأنكره الآخر . (وضدّها) : أى الخمسة المتقدمة وهى العزل والجرح والكفر والسفه والطلاق ، وإن خلعت . ويثبت بها الطلاق لادفع العوض فهذه عشر مسائل . (وضدّ زوج) لزوجته نحو : لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أنه يضاررهما فيطلقها عليه الحاكم .

(وهبة وصدقة) : أى أنه وهب لفلان كذا ، أو تصدق به عليه . (ووصية) : ك : لم نزل نسمع إلخ أن فلاناً أقام فلاناً وصياً عنه فى ماله أو ولده أو أن فلاناً تحت ولاية فلان يتولى النظر له والإنفاق عليه بإيصاء أبيه أو بتقديم قاض له عليه .

- قوله : [وأما لو ادعاه أحدهما] : إلخ : أى والموضوع أن كلا حتى .
 قوله : [أن يكون الزوجان متفقان عليه] : الفصيح متفقين .
 قوله : [لكن قال بعضهم] : هو ابن رجال فى حاشيته قائلا هو ظاهر النقل قال (بن) : وهو فى عهده .
 قوله : [وهى العزل] : أى فى القاضى والوالى أو الوكيل وحيث ثبت بشهادة السماع العزل فلا يعضى بحكم لقاض ولا وال ولا تصرف لوكيل .
 قوله : [والجرح] : أى فلا تقبل له شهادة .
 قوله : [والكفر] : أى ويمجرى عليه أحكامه .
 وقوله : [والسفه] : أى فتجرى عليه أحكامه .
 قوله : [لادفع العوض] : أى وهو الشيء الذى جعل فى نظير الطلاق بل لا بد من بينة بتا عليه .
 قوله : [وصدقة] : الأولى حلفها من هنا لأنه سيأتى بدخلها تحت النحو .

(ونحوها) : أى المذكورات كالصلة والعق والولادة والحراية والإباق والعسر والبسر . وهذه المسائل تثبت بينة السماع لا بقيد الطول ، فلذا قرنها بكاف التشبيه بعد الثلاثة المتقدمة .

• (والتحمل) للشهادة - (إن افتقر إليه) - بأن خيف بركه ضياع الحق من مال أو غيره - (فرض كفاية) ويتعين بما يتعين به فرض الكفاية . وظاهر كلامهم : ولو كان فاسقاً وقت التحمل أو مجروحاً بشيء آخر لجواز زوال المانع وقت الأداء ، ولا يقلح فيه الخصم . ومفهوم : « افتقر إليه » أنه إن لم يفتر إليه لا يكون فرض كفاية بل تجوز . وقد لا تجوز كشهادة على زنا من دون أربعة عدول .

قوله : [والولادة] : أى بأن تقول البينة لم نزل نسمع أن هذه الأمة ولدت من فلان ، أو أن هذه المرأة قد ولدت لأجل خروجها من العلة مثلاً .

قوله : [والحراية] : أى بأن يقولوا لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن هؤلاء الجماعة هم المحاريون أو الآخليون لمال فلان حراية فيحكم عليهم بذلك .

قوله : [والإباق] : أى بأن يقولوا لم نزل نسمع أن فلاناً أبى له عبد صفته كذا فيعتمد الحاكم على كلامهم ويحكم له لصاحبه .

قوله : [لا بقيد الطول] : أى ولا القصر .

قوله : [والتحمل للشهادة] : هو لغة الالتزام ، فإذا التزم دفع ما على المدين ، يقال : إنه تحمل بالدين . وأما في عرف أهل الشرع فهو علم ما يشهد به بسبب اختيارى ؛ فخرج بقوله : بسبب اختيارى علمه لما يشهد به بدون اختيار كما إذا كان ماراً فسمع من يقول لزوجته هى طالق فلا يسمى تحملاً .

قوله : [وظاهر كلامهم ولو كان فاسقاً] إلخ : قال بعضهم : فيه نظر لأن تحمله للشهادة فيه تعريض لضياع الحق ؛ لأن الغالب رد شهادة الفاسق . نعم إن لم يوجد سواه ظهر تحملها انظر (بن) .

قوله : [كشهادة على زنا] إلخ : إنما منعت الشهادة حيث لا يثبت له ليس فيه شهادة . بل قلح ويحد له إن كان المشهود عليه عفيفاً .

(وَتَعَيَّنَ الْأَدَاءُ) على المتحمل عند الحاكم أو جماعة المسلمين إذا لم يقر المدعى عليه (من) مسافة (كَبَرِيدَتَيْنِ) وأدْخَلَتْ الكافُ البريد الثالث، بدليل قوله : « لا من أربعة » .

(و) تعين الأداء (على) شاهد (ثالث) بل ورابع وخامس (إن لم يجتزأ بهما) : أى بالشاهدين عند الحاكم لاثتاهما بأمر مما مر حتى تم الشهادة . (وإن انتفع) من تعين عليه الأداء : بأن امتنع من الأداء إلا بمقابلة شيء من اللزائم أو غيرها يتنفع به (فَجَرَحَ) قادح في الشهادة ، لأن الانتفاع رشوة في نظير ما وجب عليه سقط لشهادته قال تعالى : [وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ] (١) وهذا قد كتمها حتى يأخذ رشوة .

(إلا رُكُوبُهُ) للداية لمجلس الحكم (لِعُسْرِ مَشْيِهِ ، ولا دابة له) : فيجوز

قوله : [وتعين الأداء] إلخ : قال الخرشي : والأظهر أنه يكفي في الأداء بالإشارة المفهمة وقد عرف ابن عرفة الأداء بقوله : الأداء عرفاً إعلام الشاهد الحاكم بشهادة بما يحصل له العلم بما شهد به ، فقوله : بشهادة متعلق بإعلام والباء للتعدية . وقوله : بما يحصل إلخ : بيان لما قبله ومعناه إعلام الشاهد الحاكم بشهادته بشيء يحصل العلم للحاكم بما شهد به والضمير في له يتعين عوده على الحاكم (١٨) .

قوله : [بأمر مأمراً] : أى كأكد القرابة للمشهود له أو العداوة للمشهود عليه أو جرح بوجه مما تقلم .

قوله : [بأن امتنع من الأداء] إلخ : ظاهره أن انتفاعه من غير امتناع من الأداء ليس يجرحة وليس كذلك بل انتفاع من تعين عليه الأداء جرحه امتنع أولاً كما في (ر) .

قوله : [فإنه آثم قلبه] : إسناد الإثم للقلب مجاز عقلي لأن أثر العصيان يظهر فيه فهو من إسناد الشيء إلى مكان ظهور أثره .

قوله : [إلا ركوبه] : أى إذا دفع المشهود له الشاهد أجرة ركوبه أو أركبه دابته فليس يجرح ، فإن دفع المشهود له للشاهد أجرة الركوب فأخلها ومشي

وليس بجرح . وأما الانتفاع على التحمل — إذا لم يتعين — فيجوز ، فإن تعين لم يجوز ، وقيل بالجواز إن كان يكتبها في وثيقة ممن انتصب لذلك ، وكذلك إذا لم ينتصب في نظير كتابته ، وكذا المقتى .

(لا أربعة) من البرد ، فلا يجب عليه السفر للأداء لأن مسافة القصر شأنها المشقة ولذا قصرت فيها الصلاة وحاز فيها الفطر برمضان .

(وله) أى لمن كان على مسافة أربعة برد الانتفاع (من المشهود له حيثئذ) أى حين إذ كان على مسافة القصر لعدم وجوب الأداء عليه (ولو بنفقة) يأخذها في نظير سفره ذهاباً وإياباً ، فأولى الانتفاع بدابة يركبها .

• واعلم أن الدعوى لا تتوقف على حرية ولا بلوغ ولا رشد فإذا ادعى واحد منهم بحق وأقام شاهداً واحداً قبلت منه الدعوى .

فانظر هل يكون جرحه أم لا والظاهر الأول لأنه يخل بالرموة ولعله ما لم تشتد الحاجة ، وانظر إذا عسر مشيه وعلمت دابته ولكنه موسر هل يلزمه أن يكرى لنفسه دابة يركبها ولا يجوز له أخذ الدابة من المشهود له أو لا يلزمه أن يكرى لنفسه دابة ويجوز له أخذ أجرتها من المشهود له أو يركبه دابة واستظهر الأول .

قوله : [وقيل بالجواز إن كان يكتبها في وثيقة] : قال (بن) لكن بشرط ألا يأخذ أكثر مما يستحقه وهو أجره المثل .

قوله : [وكذا المقتى] : تقلم الكلام عليه مبسوطاً في الإجارة .

قوله : [الانتفاع من المشهود له] : أى في نظير السفر لا في نظير أداء .

الشهادة فلا يجوز حيث تعينت عليه .

قوله : [لعدم وجوب الأداء عليه] : أى السفر للأداء وإنما يجب عليه أن يؤديها عند قاضى بلده ، ويكتب بها إنهاء للقاضى الذى على مسافة القصر أو تنقل تلك الشهادة عن هذا الشاهد بأن يؤديها عند رجلين ينقلانها عنه ويؤديانها عند القاضى الذى على مسافة القصر .

قوله : [واعلم أن الدعوى] إلخ : دخول على كلام المصنف .

قوله : [فإذا ادعى واحد منهم] : الضمير يعود على من علم منه أحد

الأوصاف الثلاثة .

(وحلفَ عبدٌ وسفيهٌ مع شاهدين) الذى أقامه واستحق ما ادعى به بالشاهد واليمين ، أو بامرأتين ويمين ، ولا يؤخر العبد للعتق ولا السفية للرشد ، ولا يحلف وليهما عنهما . فإن نكل حلف المدعى عليه وبرئ وإلا غرم .
 * (لا) يحلف (صبيٌ) مع شاهده الذى أقامه ؛ لأن الصبي لا تتوجه عليه يمين .

(و) لا (وليته) عنه ولو كان أباً ينفق عليه . وهذا فيما إذا لم يل الأب ولا وصيه المعاملة للصبي . فإن وليها حلف ؛ لأنه إذا لم يحلف غرم . وكذا ولي السفية إن تولى معاملته حلف وإلا غرم .

قوله : [وحلف عبد] إلخ : حاصل فقه هذا المبحث أن العبد سواء كان مأذوناً له فى التجارة أولاً إذا أقام شاهداً بحق مالى فإنه يحلف مع شاهده ويستحق المالم ويأخذه ولا خلاف فى ذلك ، فإن نكل العبد عن اليمين فإذا كان غير مأذون له حلف سيده واستحق وإلا ردت اليمين على المدعى عليه ، وكذلك السفية إذا ادعى على شخص بحق مالى وأقام بذلك شاهداً فإنه يحلف مع شاهده ويستحق المالم لكن يقبضه وليه ، فإن نكل السفية حلف المدعى عليه لرد شهادة الشاهد وبرئ . ومحل حلف السفية إذا لم يكن وليه تولى المبايعة وإلا فهو الذى يحلف مع الشاهد قاله (ر) وفرض المسألة أن السفية أو العبد مدع مع الشاهد ، وأما إذا ادعى أحد على عبد أو سفيه فأنكر ولم يقم المدعى بينة فلا يمين على ذلك المدعى عليه سواء كان ذكراً أو أنثى ، إذ لا فائدة لليمين لأنها إنما تتوجه إذا كان المدعى عليه يؤاخذ بالإقرار فى المالم وهنا ليس كذلك .

قوله : [ولا يحلف وليهما عنهما] : أى مالم تكن المعاملة بيد الولي أو ترد اليمين على العبد ، ونكل وهو غير مأذون له فإنه يحلف كل من الولي والسيد ويستحق ، وسيأتى هذا القيد فى الولي .

قوله : [ولو كان أباً ينفق عليه] : ردّ بلو على ابن كنانة القائل بأن الأب يحلف إذا كان ينفق على الولد إنفاقاً واجباً ؛ لأن ليمينته فائدة وهو سقوط الثقة عنه لكن ما مشى عليه المصنف رواية ابن القاسم عن مالك .

قوله : [فإن وليها حلف] : أى كما لو باع الأب أو الوصى أو مقدم القاضى سلعة الصبي لإنسان بثمن ثم طولب المشتري بالثمن فأنكره ووجد

• (و) إذا لم يحلف الصبي ولا وليه مع الشاهد (حلفَ المطلوب) : أى المدعى عليه أن هذا الصبي لا يستحق عندي شيء أو ليس هذا المدعى به له (لِيُتْرَكَ) المتنازع فيه (بيده) : أى يد المطلوب حوزاً لا ملكاً إلى بلوغ الصبي . (وَأُسْجِلَ) : المدعى به أى أسجله الحاكم على طبق ما وقع من الدعوى والشاهد ، وحلف المدعى عليه صوتاً لمال الصبي وخوفاً من موت الشاهد أو المدعى عليه (ليحلف) الصبي (إذا بَلَغَ) : علة للإسجال . (فَإِنْ نَكَلَ) المطلوب عن اليمين حين الدعوى (أَخَذَهُ الصبيُّ) لنكول المدعى عليه مع قيام الشاهد به عليه . (وإن) حلف فترك المدعى به يئنه لبلوغ الصبي ليحلف و(نَكَلَ)

شاهداً يشهد له ، فإن الأب ومن معه يحلف مع ذلك الشاهد لأنه إذا لم يحلف غرم . قوله : [لا يستحق عندي شيء] : هكذا نسخة المؤلف برفع شيء والإعراب يقتضى نصبه على أنه مفعول ليستحق .

قوله : [ليترك] : بالبناء للمجهول علة للحلف ، وهذا إن كان معيناً فإن كان المتنازع فيه ديناً بقى بلمته ، وإذا كان معيناً وبقي بيده فغلته له والنفقة على المقضى له به وما ذكره المصنف من ترك المتنازع فيه بيد المدعى عليه بعد يمينه إن كان معيناً هو قول الأخوين وابن عبد الحكم وأصنغ ، وقيل إنه يحلف المطلوب ويوقف ذلك المتنازع فيه المعين تحت يد عدل لبلوغ الصبي ونسبه في التوضيح لظاهر الموازية كذا في (بن) .

قوله : [أى أسجله الحاكم] : أى يكتب في سجله الحادثة وشهادة العدل وما حصل عليه الانفصال للخصومة .

قوله : [علة للإسجال] : أى كذا وقول الشارح صوتاً وخوفاً فإنهما علتان للإسجال أيضاً فإذا حصل التسجيل وتغير حاله عن العدالة فلا يضر لأن فسقه بعد الإسجال بمقتلة طرو فسقه بعد الحكم وهو لا يضر فلا يعارض ما سبق من أن طرو الفسق بعد الأداء مضر .

قوله : [فإن نكل المطلوب] : مقابل قوله وحلف المطلوب .

قوله : [فترك المدعى به] : أى كما تقدم ، وإنما أعاده تمهيداً لكلام المصنف .

الصبي (بعد بلوغه فلا شيء له) .
(وحَلَفَ وَارَثَهُ) : أى وارث الصبي (إن مات) الصبي (قبله) أى
قبل بلوغه واستحق المدعى به .

قوله : [وحلف وارثه] : محل حلف الوارث واستحقاقه ما لم يكن ذلك الوارث
بيت المال أو مجنوناً أو مغمى عليه غير مرجو الإفاقة ، وإلا فلا يحلف وترد اليمين
على المطلوب ، ويستحق ولا حق لبيت المال ، ولا للوارث المجنون أو المغمى عليه
ومحل ردها على المطلوب فى تلك الحالة ما لم يكن حلف أولاً وإلا فلا تعاد ، فإن
كان الوارث مجنوناً أو مغمى عليه مرجواً كل الإفاقة انتظر ولا يحلف المطلوب
ويوضع المتنازع فيه بيد أمين كذا فى الحاشية .

• تنبيه : إن تعذر يمين بعض أو كل فالأول كمن وقف وقفاً على بنيه وعقبه
وقام عليه شاهد واحد فإن اليمين متعلقة من العقب لعدم وجوده ، والثانى كمن وقف
وقفاً على الفقراء وقام عليه شاهد ، فاليمين متعلقة من جميعهم حلف من يخاطب
باليمين وهو البعض الموجود من الموقوف عليهم فى الأول والمدعى عليه فى الثانى ،
فإن حلف الموجود مع الشاهد ثبت الوقف ، وإن حلف بعض الموجودين دون
بعض ثبت نصيب من حلف دون غيره ، فإن نكل الجميع بطل الوقف إن حلف
المدعى عليه ، وإن نكل فحبس بشهادة الشاهد ونكوله ، فإن مات البعض الخالف
متحدداً أو متعدداً ولم يبق إلا مناكل ، فهل يستحق نصيب الميت الخالف أهل
طبقته الناكلون ، لأن نكلهم عن الحلف أولاً عن نصيبهم لا يمنع استحقاق نصيب
الخالف الميت ؟ أو يستحقه أهل البطن الثانى لبطلان حق بقية البطن الأول بنكلهم
وأهل البطن الثانى إنما تلقوه عن جدهم المحبس فلا يضرهم نكل أبيهم إن كان هو
الناكل ؟ تردد ، الراجع الثانى وكل من استحق لا بد من يمينه لأن أصل الوقف
بشاهد واحد ، وينبغى أن يحلف غير ولد الميت ، لأن ولده يأخذ بالوراثه عن أبيه
ومحل التردد المذكور ما لم يشترط الواقف أنه لا يأخذ أحد من أهل البطن الثانى
شيئاً إلا بعد انقراض البطن الأول ، وإلا كان لأهل البطن الأول اتفاقاً ، وموضوع
التردد أيضاً فى موت البعض الخالف ولم يبق إلا الناكل ، وأما إذا بقى بعض
من حلف مع البعض الناكلين فلا شيء للناكلين ، ويستحق نصيب الميت الخالف
بثلاثة المال - رابع

• (وَجَازَ نَقْلُهَا) : أى الشهادة عن الشاهد الأصلي، وتسمى : شهادة النقل.

ولما تصح بشروط ستة .

• أشار لأولها بقوله : (إنَّ قالَ) الشاهد الأصلي للناقل عنه : (إشْهَدَ على شهادتى) — أو نحوه مما يرادفه كما نقلها عنى أو ما هو بمنزلة ذلك كما أفاده بقوله :

(أو سَمِعَهُ يُؤْذِيهَا عند حاكم) إذ سماعه يؤذيها عند حاكم بمنزلة قوله : اشهد على شهادتى . وأما إذا سمعه يخبر غيره بأنى قد شهدت على كذا فلا ينقل عنه . نعم إذا سمعه يقول لغيره : اشهد على شهادتى فهل للسامع النقل ؟ فيه خلاف ، والمشهور الجواز ، وهو داخل فى كلامنا لأن المعنى : وقال لغيره : اشهد إلخ ، فيجوز ولو لغير المخاطب من السامعين .

وشمل كلامه نقل النقل لأن المراد ولو تسلسل ، قال ابن عرفة : النقل عرفاً لإخبار الشاهد عن سماعه شهادة غيره أو سماعه إياه لقاض ، فيدخل نقل النقل ويخرج الإخبار بملك لغير قاض (أ. ١) .

• ولثانيها بقوله : (وغاب الأصلُ وهو رجلٌ) الواو للحال ، فلا يصح

بقية الخالفين ، وهل يخلفون أيضاً أولاً؟ قولان (أ. ١ ملخصاً من الأصل وحاشيته) .
قوله : [وِجَازَ نَقْلُهَا] إلخ : اعلم أن شهادة النقل تجوز فى الحدود والطلاق والولاء وفى كل شئ كما أفاده (بن) .

قوله : [والمشهور الجواز] : قال المواق ابن رشد إن سمعه يؤذيها عند الحاكم أو سمعه يشهد غيره وإن لم يشهده فالمشهور أنها جائزة (أ. ١ بن) .
وقوله : [لقاض] : متعلق بإخبار .

قوله : [فيدخل نقل النقل] : أى فى قوله أو سماعه إياه .
وحاصل هذا التعريف أن قوله لإخبار الشاهد من إضافة المصدر لفاعله وشهادة مفعول لسماعه . بمعنى أن الشاهد يخبر القاضى أنه سمع تلك الشهادة من غيره لكونه قال له انقلها عنى أو سمعه يؤذيها عند حاكم ، وقوله أو سماعه إياه الضمير فى إياه يعود على الإخبار بمعنى الشهادة أى سمع الشهادة عن ناقل غير صاحبها الأصلي فلذلك قلنا يدخل فيه نقل النقل .

النقل مع حضور الأصل إذا كان رجلاً . وأما المرأة فيصح مع حضورها ، لأن شأن النساء علم الخروج في الدعاوى .

ولثالثها بقوله : (بمكان) : أى إن غاب بمكان (لا يكتفى) الأصل (الأداء منه) : كمسافة القصر . وظاهره في الحدود وغيرها وهو ملحق بسجنون ، وقال ابن القاسم في العتبية : لا يكفي الغيبة في الحدود ثلاثة الأيام ، بل لابد من الزيادة عليها وهو مامشى عليه الشيخ بقوله : « ولا يكفي في الحدود الثلاثة الأيام » وفيه إشكال ؛ لأنه إذا كان على مسافة القصر ولم يبعد أكثر من ثلاثة أيام لم يلزم الأصل الإتيان محل الحكم كما مر ، فلم يلزم النقل عنه ؟ وعطف على قوله « أو غاب » قوله : (أو مات) الأصل (أو مرض) مرضاً يعسر معه الحضور عند الحاكم .

• ولرابعها بقوله : (ولم يطرأ) للأصيل (فسق أو عداوة) للمشهود عليه قبل الأداء .

(بخلاف) طروء (جن) : أى جنون للأصل بعد تحمل الأداء فلا يضر في النقل عنه كالموت والمرض .
ولخامسها بقوله : (ولم يكذب) أى الناقل (أصله) : فإن كذبه حقيقة

قوله : [مع حضور] : هكذا نسخة المؤلف والمناسب مع حضورها ، والمراد بحضورها كونها على ثلاثة برد فأقل ، وليس المراد حضورها في المجلس وإلا كان النقل عنها عبثاً .

قوله : [وفيه إشكال] : وحاصل الجواب أنه إذا كان الشاهد بموجب حد على مسافة القصر فقط ، فإنه يرفع شهادته إلى قاضى بلده ويخاطب القاضى به قاضى المصر الذى يراد نقل الشهادة إليه قال ابن عاشر : وانظر لِمَ لَمْ يكف بنقل الشهادة هنا واكتفوا بالخطاب إلى قاضى بلد الخصومة ؟ وأجيب بأن النفوس تثق بنقل القاضى عن الشهود أعظم من وثوقها بنفس الشهود .

قوله : [ولم يطرأ] : هكذا نسخة المؤلف بالألف والفصحى حذفها للجازم .

قوله : [قبل الأداء] : أى وأما طروء للمنفرد عنه بعد أداء الناقل فلا يضر ظاهره ولو قبل الحكم وهو كذلك كما في المجموع نقلاً عن (بن) والحاشية :

قوله حكماً - كشكه - في أصل شهادته - لم يصح النقل عنه (قبل الحكم)
بشهادة النقل :

(ولا) بأن كذبه بعد الإلحاح بها (مضي) الحكم (ولا غرم) على الناقل
ولا على الأصل المكذب له .

ولسادسها بقوله : (ونقل) عطف على « غاب » (عن كل) : أي عن
كل واحد من شاهدي الأصل (اثنان) : وهو صادق بأربعة عن كل واحد
اثنان متغايران . وبأثنين نقلاً عن هذا وعن الآخر ، وبثلاثة نقل اثنين منهم
عن زيد وأحدهما مع الثالث عن عمرو .

(ليس أحدهما) : أي الناقلين (أصلاً) أدى شهادته بلا نقل عنه . لأنه
إذا كان أحدهما أصلاً لزم ثبوت الحق بشاهد فقط لأن الناقل المنفرد كالعدم .
(و) نقل (في إلزاً أربعة عن كل) من الأربعة ، صادق بستة عشر وبأربعة
فقط ، نقلت عن كل من الأربعة وبغير ذلك كما علم مما قبله .

قوله : [قبل الحكم] : قيد في عدم التكليب .

والحاصل أن الفسق والعداوة لا يضر طروهما بعد الأداء ولو قبل الحكم ، وإنما
يضر طروهما قبل الأداء وهذه طريقة . وتقدم للمصنف أن حدوث الفسق يضر
بعد الأداء وقبل الحكم ، بخلاف حدوث العداوة فلا يضر وهما طريقتان ، وأما تكذيب
الأصل لقرعه أو شكه فضر إذا كان قبل الأداء أو بعده وقبل الحكم ، فإن كان
بعد الحكم لم يضر .

قوله : [بأربعة] : أي كون الناقل أربعة .

قوله : [وبأثنين] : معطوف على بأربعة وكذا قوله وبثلاثة .

قوله : [أي الناقلين] : بالجر تفسير للضمير لأنه في محل جر بالإضافة .

قوله : [صادق بستة عشر] : أي من ضرب أربعة في أربعة .

قوله : [نقلت عن كل من الأربعة] : راجع للثانية ، وأما الأولى فكل أربعة

تنقل عن واحد .

قوله : [وبغير ذلك] : أي كتمانة ينقل كل أربعة منهم عن كل واحد

من اثنين من الأصول : واثني عشر تنقل كل أربعة منها عن واحد من اثنين من

(أو) نقل أربعة في الزنا (اثنان) منهم (عن كل اثنين) من الأصل كأن نقلا عن زيد وعمرو ونقل الآخرون عن بكر وخالد ، فيكفي ، فإن نقل اثنان عن ثلاثة وعن الرابع اثنان آخرون لم تصح - خلافاً لابن الماجشون - لأن شهادة الفرع لا تصح إلا إذا صحت شهادة الأصل أو حضر والرابع لو حضر مع الاثنين الناقلين لا تصح شهادته معهما لتقص العدد .

• (و) جاز (تَلَفِيقُ ناقلٍ بأصلٍ) : أى معه في الزنا وغيره كأن ينقل اثنان عن اثنين في الزنا مع أصليين .
(و) جاز (تَرْكِيبَةُ ناقلٍ أصله) الناقل هو عنه .

الأصول وتريد أربعة منها بالنقل عن الرابع .

قوله : [كأن نقلا] : أى الاثنين معاً بأن سمعاها من زيد ثم سمعاها من عمرو .
قوله : [ونقل الآخرون] : أى الاثنين الآخرون أى سمعاها من بكر ثم سمعاها من خالد فهله صورة خامسة .

قوله : [لتقص العدد] : أى لأن الناقل ينزل منزلة الأصل ويلغى الأصل .
والموضوع أن الناقل عن الثلاثة اثنان فإذا حضر معهما الرابع الأصل كان في الحقيقة ثالثاً وكذلك لا تصح لو نقل ثلاثة عن ثلاثة وواحد عن الأربعة ؛ لأنها آلت إلى أن الأربعة نقلوا عن كل واحد من الثلاثة ونقل عن الرابع واحد فقط . وأما لو نقل ثلاثة عن ثلاثة واثنان عن واحد لكفى كما في سماع أبي زيد عن ابن القاسم كذا في بن .

• تنبيه : يشترط في صحة شهادة النقل في الزنا أن يقول الشهود لمن ينقل عنهم اشهدوا عنا أننا رأينا فلانا يزنى وهو كالمرود في المكحلة ، ولا يجب الاجتماع وقت النقل ولا تفريق الناقلين وقت شهادتهم عند الحاكم بخلاف الأصول .

قوله : [كأن ينقل اثنان عن اثنين] : أى وكأن يشهد ثلاثة بالرؤية وينقل اثنان عن رابع ومحل جواز التلفيق إذا كان النقل صحيحاً كما ذكر في المثاليين احترازاً عما إذا نقل عن ثلاثة وشهد الرابع بنفسه فإنه لا يجوز كما تقدم .

قوله : [وجاز تركية ناقل أصله] : أى بعد أن ينقل عن شهادته وكلهم لم ينظروا إلى التهمة في ترويج نقله ؛ لأنه خفف في شهادة النقل ما لم يخفف في

(و) جاز (نَقْلُ امرأتين) : عن رجل أو عن امرأة (مع رجل) ناقل
معهما عن ذكر لا مع رجل أصلي ، لأنهما بمنزلة رجل واحد ، ولا نقل لواحد
إذ هو كالعدم كما مر (فيا يَشْهَدَنَّ فيه) : وهى الأموال وما آل إليها
وما لا يظهر إلا للنساء كالولادة وعيب الفرج ، لا فى نحو طلاق وقصاص .

• ثم شرع فى بيان أحكام رجوع الشاهدين عن شهادتهما فقال :
(وبطَلَّتْ) الشهادة (إن رَجَعَ) الشاهد أى جنسه الصادق بالمتعدد
(قبل الحُكْمِ) وبعد الأداء فأولى قبله .
(لا) إن رجع (بعده) أى الحكم فلا تبطل وقد تم الحكم ومضى فى المال
فيغرمه المشهود عليه للمدعى بمقتضى شهادتهما .
(وغيره) الشاهد (المال والدَّيَّةُ) للمشهود عليه بعد أن غرمه للمدعى

الأصلية ولذا لا يجوز تزكية الأصل للناقل عنه .
قوله : [مع رجل ناقل معهما] : فإن لم يكن معهما رجل فلا يجتزئ بنقل
المرأتين ولو فيما لا يظهر للرجال على المعتمد كما يفيد ابن عرفة (أه بن) .
قوله : [لا مع رجل أصلي] : أى خلافاً للتثاثنى حيث اجترأ به .
قوله : [لافى نحو طلاق وقصاص] : أى من كل مالا تصح فيه شهادتهن
استقلالاً .

والحاصل أن ما تقبل فيه شهادة النساء مع يمين أو مع رجل وهو المال وما يثول
إليه ، وكذا ما يختص بشاهدتهن كالولادة والاستهلال وعيب الفرج يجوز نقل النساء
فيه إذا تعددن مع رجل ناقل معهن ، سواء نقلن عن رجل أو امرأة ، فإن نقلن لا مع
رجل أصلاً أو مع رجل أصلي لم يقبل النقل ولو كثرن جدهاً ، وما لا تقبل فيه شهادة
النساء أصلاً لا يقبل فيه نقلهن ولو صاحبهن رجل ناقل .

قوله : [إن رجع الشاهد] إلخ : محل البطلان ما لم يبق من الشهود ما يستقل
به الحكم من غير رجوع وإلا فلا يعتد بالراجع ، فلو بقى شاهد واحد فى الأموال
وما يثول إليها وحلف معه المدعى كفى .

قوله : [فأولى قبله] : أى قبل الأداء وفى الحقيقة قبل الأداء لم توجد صورتها
فلا يتوهم قبولها .

المشهد له ، قال ابن القاسم : إذا رجعا في طلاق أو عتق أو دين أو قصاص أوحد أو غير ذلك فلإنهما يضمنان قيمة المعتق ، وفي الطلاق إن دخل بالزوجة فلا شيء عليهما ، وإن لم يدخل ضمنا نصف الصداق للزوج ، ويضمنان الدين والعقل في القصاص في أموالهما (٥١) وقال أشهب : يقتص من الشاهدين في العمد : أى لأنهم تسببوا في قتل نفس بلا شبهة ، وهو ظاهر . وهذا إن رجعوا بعد الاستيفاء في القتل ومثله الرجم .

• (ونقض) الحكم (وإن ثبتت كذبهم) بعد الحكم و (قبل الاستيفاء) في القتل والقطع والحد (لحياة من شهدهوا بقتله ، أو جبهه قبل الزنا) : أى جب من شهدوا بزناه : أى ثبت أنه مجرب قبل شهادتهم بالزنا أى قبل الزنا الذى شهدوا به . ولا يلزمهم حد القذف ؛ لأن من روى المجرب بالزنا لاحد عليه كما في المدونة .

• (وإلا) يثبت قبل الاستيفاء - بل ثبت كذبهم بعده - (غرموا) الدية :

قوله : [قال ابن القاسم] : هذا دليل على كلام المصنف وهو أعم منه ولا محذور فيه .

قوله : [وفي الطلاق إن دخل بالزوجة] : أى لأنه بعد الدخول استحققت عليه جميع الصداق وإن لم يحصل منه طلاق فلم يفوتاه إلا التمتع بها في المستقبل وهو لاقية له وسياق .

قوله : [ضمنا نصف الصداق] : أى بناء على أنها لا تملك بالعقد شيئاً وهو مشهور مبنى على ضعيف .

قوله : [ويضمنان الدين والعقل] : إلخ : ظاهره تعدد الزور ابتداء أم لا .

قوله : [وقال أشهب يقتص] إلخ : أى ويغرم الدية إذا لم يتعمدا .

قوله : [وهذا] : أى جميع ما تقدم .

قوله : [ونقض الحكم] إلخ : أى لحرمة الدم وحيث أنه فلا غرم على الشهود وهو الذى رجح إليه ابن القاسم وعليه عامة أصحاب مالك وقيل لا ينقض الحكم وهو الذى رجح عنه ابن القاسم ومضى عليه خليل .

قوله : [غرموا الدية] إلخ : أى على قول ابن القاسم وأما أشهب فلأنه يقول

أى دية من قتل قصاصاً أو رجماً بشهادتهم .
 (ولا يُشَارَكُهُمْ) فى الغرم (شاهداً الإحصان) : أى إذا شهد أربعة
 بزنا شخص وشهد اثنان بإحصانه فرجم ، ثم تبين أنه كان محبوباً قبل الزنا فالدية
 على شاهدى الزنا فقط ولا يشاركون فيها شاهدا الإحصان ؛ لأن شهادتهما
 فى نفسها لا توجب حداً ، هذا مذهب ابن القاسم الراجح . وقال أشهب :
 يشاركون فى الغرم بينة الإحصان إذ لولاها مارجم .
 • (وأُذِّبَا) : أى الشاهدان إذا رجما بعد الحكم بالحد (فى كَقَدْفٍ) :
 أُدْخِلَ بالكاف : شرب الخمر والشم واللطم وضرب السوط . وأما شهود الزنا
 إذا رجعوا قبل الحكم أو بعده فعليهم حد القذف وعليهم أيضاً غرم الدية إن
 رجم كما تقلم . ملم يثبت أن المشهود عليه به كان محبوباً أو غير عفيف فلا حد
 قذف على الراجح . والمسألة استوفاه الشيخ - عمت بركانه .

بالقصاص منهما .

قوله : [ولا يشاركون فى الغرم] : الضمير البارز فى يشاركون يعود على شهود
 الزنا المفهومين من قوله أو جبه قبل الزنا .
 قوله : [على شاهدى الزنا] : بكسر الدال جمع شاهد .
 قوله : [وقال أشهب يشاركونهم] إلخ : اختلف على قوله هل الستة يستون
 فى الغرم أو على شاهدى الإحصان نصفها لأن الشهادة نوعان فيكون على كل نصفها ،
 قولان كما فى (بن) ولا يقول أشهب فى هذه بالقصاص على متعمد الزور ؛
 لأن شهادتهم لا تستلزم قتلهم لكونهم لا يشهدون بإحصانه .
 قوله : [وأدبا] إلخ : محل أدبهما حيث تبين كذبهما عمداً فإن تبين أنه
 اشتبه عليهما فلا أدب وإن أشكل الأمر فقولان بالتأديب وعده .
 قوله : [واللطم] : أى الضرب بالكف .
 قوله : [فلا حد قذف على الراجح] : أى لما يأتى من أن حد القذف شرطه
 أن يكون المقتوف عفيفاً ذا آلة .

قوله : [والمسألة استوفاه الشيخ] : حاصل ما بقى من الذى استوفاه الشيخ
 شهود الزنا الراجعين يحدون حد القذف مطلقاً رجعوا قبل الحكم أو بعده قبل

(ولا يُقْبَلُ رجوعُهُما عن الرجوع) عن الشهادة : فإذا شهدا بحق ثم رجعا قبل الحكم بطلت شهادتهما . فإن رجعا عن الرجوع إلى الشهادة لم تقبل منهم . وإذا رجعا بعد الحكم عن الشهادة ثم رجع إليهما لم تقبل منهم ويغرمان ما أتلّفاه بشهادتهما : كالراجع المتأدى : لأن رجوعهما عن الرجوع يعدّ نكراً

الاستيفاء أو بعده مع غرم الدية في الرجم كرجوع أحد الأربعة قبل الحكم وإن رجع بعده حد الرافع فقط . وأما إن ظهر أن أحد الأربعة عبد أو كافر حد الجميع وإن رجع اثنان من ستة فلا غرم ولا لحد ، وإنما يؤذبان بالاجتهاد إلا أن يشين أن أحد الأربعة عبد أو كافر فيحد الراجعان والعبد ولا حدّ على الثلاثة الباقيين : لأنه قد شهد معهم اثنان ولا عبرة برجوعهما في حقهم لأن شهادتهما معمول بها في الجملة وغرم الراجعان فقط دون العبد ربع الدية ثم إن رجع ثالث من الستة ولم يكن فيهم عبد حد هو والسابقان وغرموا ربع الدية . وإن رجع رابع غرموا نصفها أرباعاً بين الأربعة مع حد الرابع أيضاً وخامساً فثلاثة أرباعها بينهم أخماساً وسادساً فجميعها أسداساً مع حده أيضاً . وإن شهد ستة بزنا محصن ورجع أحدهم بعد فقه عينه وثانيهم بعد موضحته وثالثهم بعد موته : فعلى الأول سدس دية العين لدهابها بشادته وعلى الثاني سدس دية العين وخمس دية الموضحة وعلى الثالث ربع دية النفس لأنها ذهبت بشهادة أربعة هو أحدهم . ولا شيء عليه من دية العين والموضحة لاندراجهما في النفس ، وهذا مبنى على مذهب ابن المواز من أن الرجوع بعد الحكم وقبل الاستيفاء يمنع من الاستيفاء . وأما على قول ابن القاسم فينبغي أن يكون على الثلاثة الراجعين ربع دية النفس دون العين والموضحة ؛ لأنه قتل بشهادة الستة ودية الأعضاء تدرج فيها (١ هـ ملخصاً من الأصل) .

قوله : [بطلت شهادتهما] : أى ولا يحكم القاضي على الخصم بتلك الشهادة .

قوله : [لم تقبل منهم] : أى لجرحتهم بذلك فلا يعتد بشهادتهم مطلقاً

رجعا لها أم لا .

قوله : [رجعا] : فلا يعتد برجوعهما والحكم بشهادتهما ماض .

قوله : [عن الشهادة] : متعلق برجعا أى بعد أن حكم القاضي بشهادتهما .

قوله : [ويغرمان ما أتلّفاه] : أى من دية النفس أو المال ، ورجوعهما

ولأنه بمنزلة من أقر ورجع عن إقراره .

- (وإن عليم الحاكم بكذبهم) في شهادتهم (وحكم) بما شهدوا به من قتل أو رجم أو قطع (فالقيصاص) عليه دون الشهود وسواء باشر القتل أولاً .
- (كَوَلِيّ الدَّمِ) : إذا علم بكذبهم وأقامهم وحكم الحاكم بهم فإنه يقتص منه ، فإن علم الحاكم والولي اقتص منهما . ومفهوم : « علم بكذبهم » أنه إذا لم يعلم فلا قصاص وإن علم بقادح فيهم ، وهو المعتمد . وإنما على الحاكم الدية في ماله .
- (وإن رَجَعَا عن طلاق) : أى عن شهادتهما بطلاق بعد الحكم (فلا غَرْمَ) عليهما (إن دَخَلَ) الزوج المشهود عليه بالطلاق بزوجه المشهود بطلاقها ؛ لأنهما لم يتلفا عليه بشهادتهما مالا وإنما فوتاه الاستمتاع ولا قيمة له وقد استحقت جميع الصداق بالدخول .
- (وإلا) يدخل الزوج بها (فنِصَفُ الصداق) يغرمانه له بناء على أنها لا تملك بالعقد شيئاً ، وإنما يجب لها النصف بالطلاق .

لشهادة ثانياً لا يدفع عنهما غرمًا لأنه يعد نكاحًا كما قال الشارح .

قوله : [ولأنه بمنزلة من أقر] : أى بحق مالى أو ما فى معناه من كل ما يؤخذ فيه بالإقرار .

قوله [وإن علم] إلخ : أى ثبت علمه بذلك بإقراره لا بيينة تشهد عليه بعلمه فلا يقتص منه إن كان منكراً للعلم ، وذلك لفسقهم بكمهم الشهادة قبل الاستيفاء هكذا قالوا ، ولكن هذا ظاهر إن لم تعلق البيينة وقت الاستيفاء بغيبة مثلاً ، وإلا كان بمنزلة إقراره .

قوله : [وسواء باشر القتل أولاً] : أى فالمباشر للقتل بأمره كالجلاد ولا شيء عليه ما لم يعلم بكذب الشهود أيضاً وإلا اقتص منه كالحاكم والولي لئلا يثم على القتل .

قوله : [وإن علم بقادح فيهم] : أى وذلك لأنه لا يلزم من وجود القادح فى الشاهد كذبه .

قوله : [وإنما على الحاكم الدية فى ماله] : أى ولا يشاركه فيها المدعى إن كان يعلم القادح كالحاكم ؛ لأن البحث عن القادح من وظيفة القاضى لا المدعى .

قوله [بناء على أنها لا تملك بالعقد شيئاً] : أى فهو مشهور مبنى على ضعف .

ثم شَبَّهَ في غرمهما نصف الصداق بقوله :

• (كرجوعهما) : أى الشاهدين (عن دخول) أى شهادتهما بدخول (ثابتة الطلاق) بإقرار زوجها به أو بيئته عليه به وأنكر الدخول بها فشهدا عليه به ، فغرم لها جميع الصداق ثم رجعا بعد الحكم عن شهادتهما بالدخول ، فيغمران له نصفه . فإن رجع أحدهما غرم له الربع . وهذا في نكاح التسمية . وأما في التفويض فيغمران له جميع صداق المثل ؛ لأنه إنما يلزمه بالدخول لا بالطلاق قبله . (واختصَّ به) أى بغرم نصف الصداق (الراجعان عن) شهادة (الدخول عن الراجعين عن) شهادة (طلاق) : أى إذا شهدا على رجل بأنه طلق امرأته ، وشهد آخران بأنه دخل بها ، فحكم عليه الحاكم بالطلاق وجميع الصداق ، ثم رجع الأربعة عن شهادتهم ، فقد تم الحكم ولا ينقض ، واختص شاهد الدخول بغرم نصف الصداق للزوج دون بيئته الطلاق ؛ لأن رجوعها بمتزلة رجوع شهادة طلاق مدخول بها ولا غرم عليها كما تقدم .

قوله : [وأما في التفويض] : أى كما إذا عقد عليها من غير تسمية صداق ثم طلقها وادعى عدم الدخول وأنه لا شيء عليه فشهدا عليه بالدخول غرم جميع الصداق لها ، فإذا رجعا عن الشهادة غرما له كل الصداق لأنها لا تستحقه في نكاح التفويض إلا بالدخول ولم يحصل .

قوله : [واختص شاهد الدخول بغرم نصف الصداق] : ما ذكره الشارح من أن شاهدي الدخول إذا رجعا يغمران نصف الصداق للزوج هو ما في الثاني وحلوه وابن مرزوق بناء على أنها تملك بالعقد النصف والنصف الثاني ما أوجبه إلا شاهد الدخول ، وقال الشيخ أحمد الزرقاني وبهرام يغمران كل الصداق بناء على أنها لا تملك بالعقد شيئاً والدخول الذى شهدا به أوجب كل الصداق فإذا رجعا عن الشهادة غرما ما أتلفاه بتلك الشهادة .

قوله : [رجوع شهادة] : الكلام على حلف مضاف أى أصحاب شهادة هكذا علل الشارح تبعاً للبناني .

• تنمة : إذا ماتت المرأة في مسألة رجوع شاهدي الطلاق والدخول ، واستمر الزوج على إنكاره للطلاق فإن شاهدي الدخول يرجعان عليه بما غرمه له ؛ لأن موقعها

• (و) إن رجعا (عن عتق) أى عن شهادتهما به بعد الحكم به (غرمًا) لسيد العبد (قيمته يوم الحكم) ، وولاؤه له) : أى لسيد دون الشاهدين (فإن كان) العتق الذى شهدا به ثم رجعا (لأجل) غرما قيمته يوم الحكم لسيده . وإذا غرماها (فمنعته) : أى العبد (لهما) : أى الشاهدين الراجعين (إليه) أى إلى الأجل يستوفيان منها القيمة التى شرماها لسيده .

(إلا أن يستوفياها قبله) : أى قبل تمام الأجل فيرجع الباقي من المنفعة للسيد . وإن حل الأجل قبل استيفائها ضاع الباقي عليهما . وهذا قول سحنون ، وهو أرجح الأقوال التى ذكرها الشيخ . الثانى : يغرمان القيمة بعد أن يسقط منها قيمة المنفعة مدة الأجل على الرجاء والخوف . الثالث : يخير السيد بين أن يسلم المنفعة لهما بعد أخذ القيمة منهما وبين أن يبقيا تحت يده ويدفع لهما قيمتها شيئاً فشيئاً على التقضى حتى يتم الأجل .

(و) إن رجعا (عن مائة) شهدا بها (ازيد وعمرو) معاً على السوية ، ثم رجعا بعد الحكم بها لهما و (قالا : بل هى) أى المائة كلها (لزيد) ولا شيء منهما (لعمرو) (اقتسماها) : أى زيد وعمرو ؛ لأن الحكم بها لهما لا ينقض

فى عصمته يكمل عليه الصداق ورجع الزوج على شاهدى الطلاق بما فوتاه من إرثه منها إذ لولا شهادتهما لورثها ، وإن مات هو رجعت على شاهدى الطلاق بما فوتاه من الإرث للعلة المذكورة .

قوله : [وولاؤه له] : أى فإذا مات العبد ولا وارث له أخذ سيده ماله ، وانظر لو كان له وارث هل يرجع السيد على الشهود بما أخذه الوارث لأنه أولا شهادتهما لأخذ ماله بالرقّ أولاً لأنهما غرما له قيمته وهو الظاهر (اه عب) .

قوله : [إلا أن يستوفياها] : استثناء من استمرار المنفعة للأجل .

قوله : [الثانى يغرمان القيمة] : هو قول عبد الله بن عبد الحكم كما قال ابن عرفة وابن عبد السلام .

قوله : [الثالث يخير السيد] : هو قول ابن المواز .

قوله : [شهدا بها لزيد وعمرو] : أى على بكر مثلاً .

(وغرما للمدين خمسين فقط) عوضاً عن الخمسين التي أخذها عمرو منه ولا يغرمان له جميع المائة لاتفاقهما على زيد من غير رجوع عنه وليس لزيد سوى الخمسين التي تخصصه من المائة .

(وإن رَجَعَ أحدهما) : أى أحد الشاهدين فى جميع مسائل الرجوع دون الآخر (غريم) الراجع (النصف) : أى نصف الحق فيغرم نصف الدية فى القتل ونصف المال فى غيره . فيغرم للمدين فى مسألة زيد وعمرو خمسين وعشرين . واختلف : إذا ثبت الحق بشاهد ويمين ثم رجع الشاهد بعد الحكم هل يغرم جميع الحق ؟ وهو قول ابن القاسم وهو المشهور ، أو يغرم نصفه لأن اليمين معه كشاهد ؟ (كرجل) (شاهد مع نساء) ثم رجع فيغرم نصف الحق ! (وعليهن) - إن رجعن - (وإن كثرن النصف) : لأنهن بمنزلة رجل ولو كن ألفاً أو أكثر (إلا أن يبقى منهن اثنتان) : فلا شيء على الراجعات لتمام الشهادة بالاثنتين (فإن بقيت منهن واحدة) فقط (فالرابع) : يلزم جميع الراجعات بالسوية ولو ترتبوا فى رجوعهن .

قوله : [وغرما للمدين] : أى الذى هو بكر .

قوله : [عوضاً عن الخمسين التي أخذها عمرو] : أى لاتفاقهما تلك الخمسين على المدين الذى هو بكر ليس بشهادتهما .

قوله : [وليس لزيد سوى الخمسين التي تخصه] : أى ولو كان يدعى المائة بتأمرها لأن العبرة بالشهادة الأولى التي ثبت بها الحكم .

قوله : [غرم الراجع النصف] : أى إن كان رجوعه عن جميع الحق الذى شهد به ، وأما إن كان رجوعه عن بعض الحق فسيأتى .

قوله : [وهو المشهور] : أى وإن كان مبنياً على ضعف من أن اليمين مع الشاهد استظهار أى مقوية للشاهد فقط والحق ثابت بالشاهد .

قوله : [لأن اليمين معه كشاهد] : أى مكملة لنصاب الشهادة .

قوله : [فإن بقيت منهن واحدة] : إلخ : فإن رجعت تلك للمواحدة غرم الجميع النصف كما سيأتى .

قوله : [ولو ترتبوا] : المناسب ترتب ..

(وهو) أى الرجل (معهن فى) ما يقبل فيه المراتان (كرضاع) وولادة ،
 (كأمراة) فقط لكاثنتين بخلاف الأموال ؛ فإنه معهن كأمراةين . فإذا
 شهد رجل ومائة امرأة بمال ورجع الرجل بعد الحكم فعليه نصفه ، وكذا إن رجع
 معه ما عدا امرأتين ولا شيء على الراجعات إذ لا تضم النساء للرجل فى الأموال .
 فإذا رجعت الباقيتان كان على جميعهن النصف وعلى الرجل النصف . وأما فى
 الرضاع ونحوه فكأمرأة واحدة فإذا شهد برضاع مع مائة امرأة ثم رجع مع ثمانية
 وتسعين منهن فلا غرم ؛ لأنه بقى من يستقل بالحكم . فإن رجعت امرأة من الباقيتين
 كان نصف الغرامة عليه وعلى الراجعات ، فإن رجعت الباقية كان الغرم بجميع
 الحق عليه وعليهن وهو كأمراة . وهذا هو الذى يفيد قول الشيخ فى باب الرضاع :
 « وثبت برجل وامراة وبامراةين » فعلم من قوله : « وبامراةين » أنه بمنزلة امرأة فى
 الرضاع وهو المذهب ، وأما قوله هنا « كاثنتين » فبخلاف المذهب . فإن قلت :
 كيف يتصور الغرم فى الرضاع على شاهدى الرجوع فيه لأنهما — إن شهدا
 بالرضاع قبل الدخول — ففسخ النكاح بلا مهر ، وإن شهدا به بعد الدخول فالمهر
 تقرر عليه للوطء ، وإنما فوتا عليه بشهادتهما العصمة وهى لا قيمة لها ؟ فالجواب :
 أنه يتصور إذا مات الزوج أو الزوجة فيغرم الراجع للحى منهما ما فوته من الإرث

-
- قوله : [كرضاع وولادة] : أى واستهلال ونحو ذلك مما تقدم .
 وقوله : [كأمراة] أى فى الغرم عند الرجوع عن الشهادة وهذا هو المشهور .
 قوله : [ما عدا امرأتين] : أى بأن رجع معه ثمان وتسعون .
 قوله : [إذ لا تضم النساء للرجل فى الأموال] إلخ : أى لأنه يعد شرطاً مستقلاً
 والشرط الآخر إما امرأتان أو اليمين .
 قوله : [كان على جميعهن النصف] : أى على الصواب خلافاً لمن قال إن
 النصف يلزم الباقيتين فقط .
 قوله : [عليه وعلى الراجعات] : أى ويعد رأساً معهن .
 قوله : [وثبت برجل] إلخ : مقول قول الشيخ .
 قوله : [وأما قوله هنا كاثنتين] : أى حيث قال وهو معهن فى الرضاع كاثنتين .
 قوله : [ما فوته من الإرث] : أى كانت الشهادة قبل الدخول أو بعده .

ويغرم للمرأة ما فوتها من الصداق إن كانت الشهادة والرجوع عنها قبل الدخول .
 (وإن رجع) الشاهد عن بعض ما شهد به غرم نصفه — أى نصف البعض — فإن
 رجع عن نصف ما شهد به غرم ربع الحق ، وإن رجع عن ثلثه غرم سدس الحق .
 • (وإن رَجَعَ) بعد الحكم من الشهود (مَنْ يَسْتَقِيلُ الْحُكْمَ بِلَوْنِهِ) —
 كواحد من ثلاثين وكاثنتين من أربعة — (فلا غُرْمَ) على الراجع لاستقلال الحكم بالباقي .
 (فإن رَجَعَ) بعهده (غيره) ممن يستقل الحكم به (فالجميع) : أى
 جميع الراجعين يغرمون ما رجعوا عنه فإن رجع ما عدا واحد فالنصف على
 الجميع سوية . فإن رجع الأخير فالحق كله على الجميع .

• ثم ذكر مسألة تتعلق بجميع ما تقدم ، تعرف بمسألة غريم الغريم بقوله :
 (وللمَقْضَى عليه) بالحق بشهادة الشاهدين الراجعين بعد الحكم وقبل دفعه
 الحق للمدعى (مطالبتهما) : أى الشاهدين الراجعين (بالدَّفْعِ) : أى دفع الحق
 (للمَقْضَى له) : وهو المدعى بأن يقول المدعى عليه لهما : ادفعوا الحق الذى
 رجعتن عن شهادتكما به للمدعى .

• (وللمَقْضَى له) بالحق وهو المدعى (المطالبة) لهما أيضاً وذلك (إذا

قوله : [ويغرم للمرأة ما فوتها من الصداق] : أى مع الإرث . لا يقال إنه سبق
 فى النكاح أن الفسخ قبل البناء لا شيء فيه إلا فى نكاح الدوهمين وفرقة المتلاعنين
 والمتراضعين فإن فيه نصف المسمى ؛ لأننا نقول ذلك فيما إذا ادعى الزوج الرضاع
 قبل البناء وهى تنكره ولا بينة ، أما لو كان هناك بينة شهلت به كما هنا فالفسخ من
 غير لزوم شيء أصلاً .

قوله : [ما عدا واحد] : هكذا نسخة المؤلف والمناسب التنبه .

قوله : [الذى رجعتن] : المناسب رجعتما .

قوله : [وللمَقْضَى له] إلخ : أى خلافاً لابن المواز القائل لا يلزم الشاهدين غرم للمَقْضَى
 له إذا طالبهما لا حتمال أن المَقْضَى عليه لو حضر من غيبته لأقر بالحق فلا يغرمان
 كذا وجه به كلام والمزية وهو لا يظهر فى الموت والفلس مع جعل التعذر شاملاً لهما ،
 ونص الموازية إذا حكم بشهادتهما ثم رجع فهرب المَقْضَى عليه قبل أن يؤدي فطلب
 المَقْضَى له أن يأخذ الشاهدين بما كان يغرمان لغريمه لو غرم لم يلزمهما غرم حتى

تعدّرتَ الطلب (مينَ المقضى عليه) ماوته أو عمره أو غيبته لا إن لم يتعنر
فليس له مطالبة وإنما يطالب غريمه وهو المقضى عليه .

• ولا فرغ من الكلام على رجوع الشاهدين شرع يتكلم على حكم تعارض البيتين فقال :
(وإن تعارضَ بينَتَانِ وأمكنَ الجمعُ) بينهما (جُمعَ) : ولا تسقط
واحدة منهما ؛ كما لو ادّعى عليه بأن له عليه إردبا من قمح وأقام عليه به بيعة
ثم ادّعى عليه بأردب وأقام عليه أخرى ، أو ادّعى بأنه أسلمه ثوباً في مائة أردب

يغرم المقضى عليه فيغرم ان له حيثئذ ، ولكن ينفذ الحكم للمقضى عليه على الراجحين
بالغرم هرب أو لم يهرب ، فإن أغرم أغرمهما .

قوله : [فليس له مطالبة] : المناسب مطالبتها .

قوله : [على رجوع الشاهدين] : يقرأ بكسر الدال جمع شاهد والمراد به
الجنس الصادق بالواحد والمتعدد .

قوله : [وإن تعارض بيتان] : عرّف التعارض بأنه اشتغال كل من البيتين
على ما يناق الأخرى .

قوله : [وأمكن الجمع] : أى عقلاً .

وقوله : [جمع] : أى بالفعل أى عمل به وصير إليه .

قوله : [كما لو ادّعى عليه] : الأظهر بناؤه للفاعل والضمير يعود على المدعى
المعلوم من المقام وكذا ما بعده . .

قوله : [بأن له عليه إردبا من قمح] إلخ : ظاهره أنه في هذا المثال يحكم عليه
بالإردبين من غير تفصيل . وليس كذلك بل تقدم في الإقرار ما حصله أنه إذا شهد
في ذكر بمائة وفي آخر بمائة فالمائتان لأن الأذكار أموال عند ابن القاسم وأصبغ .
بخلاف الإقرار بخبر عن الكتابة فال واحد على التحقيق . كما إذا أقر عند جماعة
بأن عليه لفلان مائة . ثم أقر عند أخرى بأن لفلان عليه مائة فائة فقط وهذا إذا
لم يذكر اختلاف السبب واتفقا صفة وقدرأ وإلا فالمائتان نحوه على مائة من بيع ثم له
على مائة من قرض أو قال مائة محمدية ، ثم مائة يزيدية (اهـ) فإذا علمت ذلك
فلا يلزمه الإردبان في مثال الشارح إلا إذا اختلف سببهما أو صفتها وإلا فلا
يلزمه إلا واحد على أن هذا المثال ليس من تعارض البيتين في شيء .

حنطة بيينة ، ثم ادعى بأنه أسلمه ثوين في مائة ، أو قامت عليه بيينة بأنه أعتق عبده فلان وأخرى بأنه طلق زوجته .

(وإلا) يمكن الجمع بينهما (رُجِّعَ) : أى وجب الرجوع (بيان السَّبَبِ) للملك ، فإذا شهدت بيينة بأن هذا ملك لزيد وأطلقت ، وشهدت أخرى بأنه ملك عمرو وبينت سبب الملك - (كنسجٍ ونتاجٍ) بأن قال: نسجه أو كتبه أو ورثه أو نتج عنده أو اصطاده - فإنها تقدم على من أطلقت لزيادتها بيان سبب الملك .

• (أو) بسبب ذكر (تأريخٍ) فتقدم على من لم تؤرخ (أو تَقَدَّمْهُ) : أى التاريخ ، فتَقَدَّمُ على المتأخرة به ولو كانت المتأخرة أعدل ، وكذا من بينت السبب .

قوله : [ثم ادعى بأنه أسلمه ثوين] : المناسب ثم أنكر الخصم وادعى أنه تعاقد معه على ثوين في المائة كما يؤخذ من الأصل والخرشي لصحة التعارض ، وإلا فلو بقى المثل على ما هو عليه لجرى على التفصيل المتقدم المأخوذ من باب الإقرار وليس فيه تعارض البينتين .

قوله : [عبده فلان] : هكذا نسخة المؤلف بصورة المرفوع والمناسب النصب ؛ لأنه بدل مما قبله وهو منصوب مفعول للفعل قبله ، وظاهر كلام المؤلف أنه متى أمكن الجطح جمع كانت البيئتان بمجلس أو مجلسين قال بعض القرويين : لا فرق بين المجلسين والمجلس الواحد لأن كل بيينة أثبتت حكماً غير ما أثبتته صاحبتها وأمكن الجمع بلا تناقض ، وما مشى عليه الشارح من العمل بالبينتين في الطلاق والعنق طريقة المدنيين . وأما ابن القاسم وياقى المصرين فيقدمون الأعدل ، فإن تكافأتا سقطتا ، وفرض المسألة اتحاد الوقت الذى تستند إليه كل من البينتين مع نفي ما قالته الأخرى حتى يأتى التعارض .

قوله : [بيان السبب] : أى بسبب ذكر سبب الملك .

قوله : [فإنها تقدم على من أطلقت] : أى شهدت بالملك المطلق .

قوله : [وكذا من بينت السبب] : أى فتقدم ولو كانت من لم تبينه أعدل .
بلغة السالك - رابع

- (أو) بسبب (مزيد) أى زيادة (عدالة) في إحداهما فتقدم على الأخرى .
 (لا) بمزيد (عدل) ولو كثر ، ما لم تفد الكثرة العلم .
 واعلم أن الترجيح بامر إنما يكون في الأموال وما آكل إليها خاصة ، وهو ما يثبت الحق فيه بالشاهد واليمين على المذهب . وأما غيرها — مما لا يثبت إلا بعدلين — كالنكاح والطلاق والعق والحدود — فلا يقع الترجيح في شيء من ذلك بزيادة العدالة لأنها بمنزلة الشاهد الواحد ، وهو لا يفيد في غير الأموال . ولذا كان يحلف مقيمها في الأموال معها على الراجح . قال ابن عرفة : قال بعض القرويين : اختلف إذا كانت إحدى البيتين أعدل هل يحلف صاحب الأعدل ؟ في المدونة أنه يحلف (١.٨٠) . وقيل : زيادة العدالة بمنزلة شاهدين فيثبت الترجيح بها في كل شيء .
- (و) رجح (بشاهدين) من جانب (على شاهد ويمين) من آخر (أو) على شاهد و (امراتين) .

- قوله : [أى زيادة عدالة] : أى في البينة الأصلية لا في المزكية .
 قوله : [ما لم تفد الكثرة العلم] : أى بحيث يكون جمعاً يستحيل تواطؤهم على الكذب ، وما ذكره المصنف من أن زيادة العدد لا تعد مرجحاً إلا إذا أفادت العلم هو قول ابن القاسم وهو المشهور ، وقيل إنه يرجح بزيادة العدد كزيادة العدالة وفوق للمشور بأن القصد من القضاء قطع النزاع ومزيد العدالة أقوى في التعدد من زيادة العدد إذ كل واحد من الخصمين يمكنه زيادة عدد الشهود بخلاف العدالة .
- قوله : [مما لا يثبت إلا بعدلين] : أى وكذا ما يثبت بامرأة أو امرأتين .
- قوله : [فلا يقع الترجيح في شيء من ذلك] : هذا هو مذهب المدونة وعليه مشى خليل في باب النكاح حيث قال : وأعدلية إحدى بيئتين متناقضتين ملغاة ولو صدقتهما المرأة .
- قوله : [وقيل زيادة العدالة بمنزلة شاهدين] : أى وهو الموافق لما في سماع يحيى ولكنه ضعيف .
- قوله : [على شاهد] : أى ولو كان أعدل من الشاهدين .
- قوله : [أو على شاهد وامراتين] : ما ذكره من ترجيح الشاهدين على الشاهد

• (و) رجح (بيد) : أى بوضع اليد ؛ بأن يكون المدعى به من عقار أو عرض فى حوز أحدهما مع تساوى البيتين ؛ فالحوز من المرجحات عند التساوى ، ولذا قال :

(إن لم تُرَجَّحْ بيْنَةُ مُقَابِلِهِ) بمرجح من المرجحات وإلا قلعت ونزع من ذى اليد (فِيَحْلِفُ) من قضى له به، وهو ذواليد عند عدم الترجيح ومقابله عند ترجيح بيته بمرجح فهو مفرع على منطوق « بيد » ومفهوم « إن لم ترجح » .
(و) رجح (بالمالك على الحوز) : فن شهدت بالمالك قلعت على من شهدت بالحوز ولو تقدم تاريخ الحوز على تاريخ الملك ؛ لأن الحوز قد يكون عن ملك وغيره .

(و) رجح (بنقل عن أصل على مستصحبة) له فلذا شهدت بيته

والمرأتين هو قول أشهب وأحد قولى ابن القاسم وهو المرجوع إليه . والمرجع عنه أن الشاهدين لا يقدمان على الشاهد والمرأتين ، والقرض أنهم مستوون فى العدالة . وأما لو كان الشاهد الذى معهما أعدل من الشاهدين فإنه يقدم مع المرأتين على الشاهدين اتفاقاً .

قوله : [فى حوز أحدهما] : أى أحد المتنازعين والحال أنه لم يعرف أصله واحترزنا بقولنا لم يعرف أصله عما لو مات شخص وأخذ ماله إنسان وأقام بيته أنه وارثه أو مولاه وأقام غيره بيته أنه وارثه أو مولاه وتعادلتا فإنه يقسم بينهما كما فى المدونة ولا يعتبر وضع اليد .

قوله : [مع تساوى البيتين] : أى فى الشهادة بالملك المطلق بأن تشهد إحداهما أن هذا المتنازع فيه لزيد ملك والأخرى لعمرى ملك من غير بيان سبب الملك .
قوله : [ورجح بالملك على الحوز] : اعلم أن موضوع هذه المسألة أن البينة الشاهدة بالحوز المجرد عن الملك أقيمت قبل الحياة المعتبرة شرعاً وهى عشر سنين بقيودها الآتية فلا يتنافى قول المصنف الآتى وإن حاز أجنبى غير شريك إلخ .
قوله : [ورجح بنقل عن أصل] : أى ولو كانت الناقلة تشهد بالسماع .
وقوله : [على مستصحبة له] : أى ولو كانت تلك المستصحبة بينت الملك وسببه كثال الشارح .

لزيد أن هذه السلعة له لكونه نسجها أو كتبها أو اصطادها أو بناها ، وشهدت أخرى أنها لعمرو اشتراها من زيد أو ورثها منه أو وهبها له ، قلعت بينة النقل على بينة الاستصحاب .

(واعتمدتُ بينةُ الملك) : أى الشاهدة به لحى أو ميت على أمور ثلاثة ؛ فلا يصح أن تشهد بملك شيء لإنسان إلا إذا اعتمدت على ثلاثة أمور : الأول : أن تعتمد (على) أصول (التصريف) من واضع اليد على ذلك الشيء من ركوب أو سكنى أو لبس أو نحو ذلك .

(و) الثانى : أن تعتمد على (حوز طال) لملك الشيء (كعشرة أشهر) فأكثر لا أقل .

والثالث : أن تعتمد على (علم متابع) له فى تلك المدة .
وأشار للرابع بقوله : (مع نسبته إليه) : أى إلى واضع اليد وإن لم تصرح بشيء من هذه الأربعة فى شهادتها .

ويشترط صحة شهادتها بالملك أيضاً أن تقول فى شهادتها : ولم يخرج عن ملكه فى علمنا ، وقد أشار لذلك بالعطف على : «اعتمدت» بقوله : (وقالت) فى شهادتها عند الحاكم (ولم يخرج عن ملكه فى علمنا) بناقل شرعى . فإن قطعوا بأنها لم تخرج عن ملكه بطلت شهادتهم^(١) ، فإن أطلقوا فى بطلانها خلاف . فعلم أن شروط صحة الشهادة بالملك بتأخسه : الاعتماد على كل واحد من الأمور الأربعة المتقدمة — وإن لم يذكروها فى الشهادة — والخامس : علم علمهم

قوله : [قلعت بينة النقل] : من ذلك أيضاً تقديم البينة بالتصريح للأسير كرهاً على البينة بالطوع لأن الأصل فى تنصير الأسير الطوع .

• تنبيه : إذا تعارضت الأصالة والفرعية قدمت الأصالة كبينه السفه والرشد والعسر واليسار والجرحة والعدالة والصحة والمرض فإن بينة السفه تقدم وكذا بينة العسر والجرحة والصحة ؛ لأن هذه الأشياء هى الأصل وأصداها فروع كذا يؤخذ من (بن) نقله محشى الأصل .

قوله : [الاعتماد على كل واحد من الأمور الأربعة] : أى التى هى التصرف

(١) هكذا فى الأصل . ويرفع التناقض أن ينسب فى حدود علمه لا مطلق وهذا يرفعه نظام الشهر والتسجيل العقارى المعروف الآن .

بالخروج عن يد ذلك المتصرف مع ذكرهم له في أدائها : إن كان الشاهد يعرف ما تصح به الشهادة قبل منه إطلاق معرفة الملك ، وإلا فلا ، حتى يفسر الخمسة الأشياء بأن يقول : أشهد أن يده على ما يدعى ، وأنه متصرف فيه بغيره المالك مدة طويلة عشرة أشهر أو سنة أو أكثر ، وأنه ينسب لنفسه ، وأنه لم ينازعه فيه منازع ، وأنه لم يخرج عن ملكه في علمي . أو يقول : وما علمته باع ولا وهب ولا خرج عن ملكه . وقيل : ذكر الخامس في الشهادة شرط كمال ، وقد أشار له الشيخ بقوله : « وتؤولت على الكمال في الأخير » . وعليه : فيحلف الشهود له أنها في ملكي ولم تخرج عن ملكي بناقل شرعي بشأ ، ويحلف وارثه على نفي العلم . (وإن شهدت) البيعة على مكلف غير محجور (بإقرار من أحدهما) : أى من أحد المتنازعين في الشيء للآخر بأن تقول البيعة : نشهد بأنه قد أقر سابقاً بأن هذا الشيء لفلان وهو الآن يدعيه لنفسه (استصحب) إقراره وقضى به لفلان ، لأن غير المحجور مؤاخذ بإقراره ، فلا يصح له دعوى الملك فيه لنفسه إلا بإثبات انتقاله إليه .

• (وإن تعدّر ترجيح) لإحدى البيعتين بوجه من المرجحات (وهو) : أى والحال أن المتنازع فيه (بيد غيرهما) أى غير المتنازعين (سقطت) لتعارضهما (وبقي) المتنازع فيه (بيد حائزِهِ) : وتقدم أنه لو كان بيد أحدهما لكان الترجيح باليد .

وطول الحوز وعلم المنازع والنسبة إليه .

قوله : [وعليه فيحلف الشهود له] : أى على القول بأن الخامس شرط كمال .

قوله : [بوجه من المرجحات] : أى من قوله ببيان السبب إلى هنا .

قوله : [أى والحال أن المتنازع فيه بيد غيرهما] : حاصل ما ذكره الشارح وغيره أن في تلك المسألة ثمانى صور : لأن من هو بيده تارة يدعيه لنفسه وتارة يقر به لأحدهما ، وتارة لغيرهما ، وتارة لا يدعيه لأحد . وفي الأربع : تارة يكون لكل من المتنازعين بيعة وتسقط البيعتان بعدم الترجيح ، وتارة تنعلم بيعة كل ؛ فهذه ثمان صور . ففى صور البيعة إذا ادّعاه لنفسه وسقطت البيعتان بقي بيده حوزاً وإن أقر به لأحدهما فهو للمقر له يمين ، وإن أقر به لغيرهما ، أو قال : لا أدري لمن هو ، لم يلتفت إليه ويقسم

(أو) يكون (لمن يُقِرُّ) الحائز له (به منهما) : أى من المتنازعين اللذين أقاما البيتين المتعارضتين ؛ لأن إقراره لأحدهما كأنه ترجيح لبيته فإن أقر لغيرهما لم يعمل بإقراره . بخلاف مالهو تجردت دعوى كل عن البينة فيعمل بإقراره ولو لغيرهما .

• (ومن) له حق على آخر وأنكره . ولم يجد بينة أو سرق منه شيئاً أو غصبه ولم يقل على خلاصه منه بحاكم و(قدّر على) أخذ (حقه) باطناً بسرقة ونحوها (فله أخذُهُ) بشروط ثلاثة أفادها بقوله :

(إن أمينَ فتنَةٍ) ، أى وقوع فتنة من ضرب أو جرح أو حبس ونحو ذلك .

(و) أمن (ردّيلة) تنسب إليه من سرقة أو غصب .

(وكان) الحق (غير عقوبة) فإن كان عقوبة فلا يستوفيه بنفسه بل لابد

من الحاكم ، فلا يضرب من ضربه ولا يخرج من جرحه ولا يسب من سبه .

(ويجيب الرقيق) ذكرأ أو أنثى - إذا ادّعى عليه بعقوبة من ضرب أو جرح

بينهما ، وفي صور علم البينة إن ادعاه لنفسه حلف وبقي بيده وإن أقر به لأحدهما أو لغيرهما أخذه المقر له بلا يمين لقوة الإقرار هنا وضعفه مع البينة ، فالذا حلف مع البينة ولم يحلف هنا . وإن سكّ أو قال : لا أدري . قسم على الدعوى (اه مخلصاً من بن) .

قوله : [ومن له حق] : أى مالى وهذه المسألة قد تقدمت في باب الوديعة وإنما كروها لأن هذا الباب يعتز فيه التكرار لمناسبة القضاء والشهادة .

قوله : [وأنكره] : مثله لو أقر وكان ممطلا .

قوله : [فلا يستوفيه] : لإثبات الباء يفيد أن لاناية أى فالحكم أنه لا يستوفيه .

قوله : [بل لابد من الحاكم] : أى فإن لم يكن حاكم منصف وجب عليه التفويض للحكم العليل ، ولا يأخذ ثأره بنفسه لما فيه من زيادة المهرج والفساد في الأرض .

قوله : [ويجيب الرقيق] : محل اعتبار جواب الرقيق في دعوى جناية القصاص

ملم يتهم فإن اتهم في جوابه لم يعمل به كإقراره بقتل مماثله وقد استحياه سيد مماثله ليأخذه فإنه لما استحياه يتهم أنه تواطأ مع سيد العبد على نزع من تحت يلسيده وحيثئذ فلا يعمل بجوابه ولا يمكن سيد العبد المماثل من أخذه ويبطل حق ذلك السيد من

أو قتل أو بموجب حد أو تعزير من كل ما يتعلق ببلدنه (عن العقوبة) : لأنه الذى يتوجه عليه الحكم لاسيده .

(و) يجيب (سيده عن) موجب (الأرض) : لأن الجواب إنما يعتبر فيما يأخذ المكلف به لو أقر، والعبد لو أقر بما لم يلزمه . فلو ادعى عليه بجناية خطأ فلا يعتبر إقراره ، وإنما الكلام لسيدته إلا لقرينة ظاهرة توجب قبول إقراره . فى كتاب الديات فى عبد راكب على برذون مشى على أصبع صغير فقطعها فتعلق به الصغير وهى تدعى ويقول : فعل بي هذا ، وصلقه العبد : أن الأرض متعلق برقبته (هـ) .

(وإن قال) من عليه حق لو كفل رب الحق الغائب حين طالبه الوكيل : (أَبْرَأْتِي مُوَكَّلُكَ الْغَائِبُ) أو : قضيته حقه (أُنْظِرَ) المدعى عليه بكفيل بالمال إلى أن يعلم حقيقة الحال (إِنْ قَرُبْتُ) غيبة رب الحق ، فإن بطلت قضى عليه بالبلغ للوكيل ؛ لأنه معترف بالحق مدعياً الإبراء أو القضاء . فإن حضر

القصاص إن لم يكن مثله يجهل أن الاستحياء كالعفو يسقط القصاص وإلا فله الرجوع للقصاص بعد حلفه أنه جهل ذلك ..

قوله : [أو بموجب حد] : أى كزناً أو شرب ، وقوله أو تعزير أى كسب من لا يجوز سبه بغير ما يوجب الحد .

قوله : [عن العقوبة] : متعلق بجيب ، والمعنى أنه يتولى الجواب عن الدعوى التى تسبب عنها العقوبة .

قوله : [فى كتاب الديات] : خبر مقيم وأن الأرض مؤول بالمصدر مبتدأ مؤخر .

قوله : [أن الأرض متعلق برقبته] : أى وحيث أنه فيخير سيده بين أن يقلبه أو يسلمه فى أرضه .

قوله : [إن قربت غيبة رب الحق] إلخ : التفرقة المذكورة بين الغيبة القريبة والبعيدة هو قول ابن عبد الحكم والمنصوص لابن القاسم فى سماع عيسى أنه يقضى بالحق على المطلوب ولا يؤخر ، وظاهره أنه لا فرق بين كون الموكل قريباً أو بعيداً ، ابن رشد وقول ابن عبد الحكم عندئذ تفسير لقول ابن القاسم .

الغائب وأنكر الإبراء أو القضاء حلف أنه ما أبرأ أو ما قضى، وتم الأخذ . فإن نكل حلف الغريم ورجع على الوكيل .

(ومن استمهّل) : أى طلب المهلة (للدفع بينة) أقيمت عليه بحق (أو لحساب ونحوه) : كما لو طلب المهلة ليفتش على الوثيقة أو دفتر الحساب بينهما أو ليسأل من كان حاضراً بينهما ليكون على بصيرة فى جوابه بإقرار أو إنكار، (أو) طلب المدعى المهلة (لإقامة) شاهد (ثانٍ) وأبى أن يحلف مع الأول الذى أقامه (أمهّل) الطالب (بالاجتهاد) من الحاكم ولا يتقيد بجمعة (بكفيل بالمال) فى جميع ما تقدم . ولا يكفى حميل بالوجه إن أبى المطلوب . وأما لو طلب المدعى إقامة بينة على أصل دعواه وطلب من المدعى عليه حميلاً ، فيكفى حميل الوجه اتفاقاً . وفيها أيضاً : أنه لا يجاب المدعى لحميل بالوجه ، وهو الراجح كما تقدم فى «الضمان» . ولذا حذفناه والمصنف ذكره هنا أيضاً .

قوله : [وأنكر الإبراء أو القضاء] : لف ونشر مرتب .

قوله : [ورجع على الوكيل] : أى بما دفعه له وللغريم أن يرجع على الموكل فله غريمان كما فى (ح) .

قوله : [ومن استمهّل] إلخ : يعنى أن من أقيمت عليه بينة بحق لشخص فطلب المهلة للدفع تلك البينة أو لإقامتها فإنه يمهّل لأجل انقطاع حجته ، والمهلة يؤجلها الحاكم ولا تحديد فى ذلك عند مالك لكن بكفيل بالمال .

قوله : [ليكون على بصيرة] : متعلق باستمهّل .

قوله : [ولا يتقيد بجمعة] : أى خلافاً لما فى المدونة عن غير ابن القاسم من التحديد بجمعة ، ومحل الإمهال المطلوب إن كانت بينته التى يلغى بها البينة الشاهدة عليه بالحق غائبة غيبة قريبة كجمعة ، وإلا قضى عليه وبقي على حجته إذا حضرها .

قوله : [بكفيل بالمال] : أى يأتى به المطلوب .

وقوله : [إن أبى المطلوب] : المناسب الطالب .

قوله : [لحميل بالوجه] : أى ومن باب أولى حميل بالمال .

• (واليمين في كل حق) : غير اللعان والقسامة يجب أن تكون من مدع أو مدعى عليه (بالله الذى لا إله إلا هو) : أى بهذا اللفظ ، والواو كالباء . وأما اللعان فاليمين فيه : أشهد بالله . ولا يزيد الذى لا إله إلا هو . وكذا فى القسامة لا يزيدها بعد قوله : أقسم بالله . وقيل : يزيدها فيهما .
و (لو) كان الخالف (كيتأبياً) ولا يزيد شيئاً بعد ذلك . وقيل يزيد

قوله : [واليمين] : أى فى المعتبر لقطع النزاع وهى المتوجهة من الحاكم أو المحكم . فمجرد طلب الخصم اليمين من خصمه بدون توجيه من ذكر لا يلزمه الخلف له ، فلإن أطاع بها ثم ترافعا لحاكم أو محكم كان له تخليفه ثانياً لأن يمينه الأولى لم تصادف محلاً .

قوله : [فى كل حق] : أى مالى أو غيره سواء كان المالى جليلاً أو حقيراً ولو كان أقل من ربع دينار .

قوله : [من مدع] : أى تكملة للنصاب كما إذا أقام شاهداً واحداً ، أو كانت استظهاراً كان ادعى على غائب أو ميت وأقام شاهدين بالحق أوردت عليه اليمين من المدعى عليه .

وقوله : [أو مدعى عليه] : أى عند عجز المدعى عن إقامة البينة بمأداه .
قوله : [أى بهذا اللفظ] : أى من غير زيادة عليه ولا نقص عنه فلا يزداد : عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ، ولا يقتصر على الاسم بدون وصفه المذكور وإن كان يميناً تكفيراً ، لأن الغرض هنا زيادة التخويف والإرهاب . قال فى التوضيح نقلاً عن المازرى : المنصوص عند جميع المالكية أنه لا يكتفى بقوله : بالله ، فقط ، وكلملك لو قال : والذى لا إله إلا هو لم يجزه حتى يجمع بينهما كما فى (بن) .

قوله : [والواو كالباء] : أى كما فى أبى الحسن قال (ح) لم أقف على نص فى المثناة فوق .

قوله : [ولو كان الخالف كتابياً] : أو يهودياً أو نصرانياً وهذا هو المشهور . قال خليل وتؤولت على أن النصرانى يقول بالله فقط (اه) أى لأنه يقول بالتثنية وتؤولت أيضاً أن الذى مطلقاً يقول بالله فقط ؛ لأن اليهودى يقول العزيز ابن الله فالتأويلات ثلاثة .

اليهودى : الذى أنزل التوراة على موسى . ويزيل النصرانى : الذى أنزل الإنجيل على عيسى .
 (وغلطت) اليمين على الخالف (فى ربع دينار) فأكثر (بالقيام) :
 بأن يحلفها وهو قائم .

(وبالجامع) للمسلم (وبيمينه) عليه الصلاة والسلام لمن بالمدينة أى عنده
 لا فوقه (فقط) لا بمنبر غيره ، ولا بالزمن كبعد العصر ، و(لا باستقبال) للقبلة .

قوله : [وغلطت اليمين] : أى وجوباً إن طلب المحلف التغليظ بما ذكر ،
 لأن التغليظ فى اليمين والتشديد فيها من حقه ، فإن أبى من توجهت عليه اليمين مما
 طلبه المحلف من التغليظ عدّ ناكلاً .

قوله : [فى ربع دينار] : أى إذا كان لشخص واحد ولو على اثنين متضامين
 لأن كلا كفيل عن الآخر يلزمه أداء الجميع لا إن كان من ذكر على شخصين
 لواحده ؛ لأن التغليظ لا يكون فى أقل من القدر المذكور .

قوله : [وبالجامع] : الباء للآلة لا للظرفية لأنها تقتضى أن اليمين إذا وقعت
 فى الجامع تغلظ بصفات أخرى زائدة على الوصف المتقدم وليس كذلك إذ اليمين
 واحدة فى الجامع وغيره ، لكن فى ربع دينار تغلظ بوقوعها فى الجامع ، والمراد
 بالجامع الذى تقام فيه الجمعة فإن كان القوم لا جامع لهم فقال أبو الحسن :
 يحلفون حيث هم ، وقيل : يجلبون للجامع بقدر مسافة وجوب السعى للجمعة وهو
 ثلاثة أميال وثلاث ، وقيل بنحو العشرة أيام وإلا حلفوا بموضعهم نقاه فى المعيار
 وأقواها أوسطها .

قوله : [وبمينه] : إنما اختص منبر النبى صلى الله عليه وسلم بهذا لقوله
 صلى الله عليه وسلم : « من حلف عند منبرى كاذباً فليتبوأ مقعده من النار »^(١) وأما
 التغليظ بمكة فيكون بالحلف عند الركن الذى فيه الحجر الأسود لأنه أعظم مكان
 فى المسجد .

قوله : [لا بمنبر غيره] : أى ولا يختص بمكان منه ، وقيل : الذى جرى

(١) عن أبى هريرة قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحلف عند هذا المنبر عبد
 ولا أمة على يمين آثمة ولو حل سواك رطب إلا أوجب الله له النار » . رواه أحمد وابن ماجه .
 وعن جابر عن النبى صلى الله عليه وسلم : « لا يحلف أحد على منبرى كاذباً إلا تبوأ مقعده من
 النار » رواه أحمد وابن ماجه .

ولا بد في اليمين من حضور الخصم : فإن حلفه القاضي بغير حضوره لم تجز -
نص عليه الباجي .

(كالكنيسة) للنصراني (والبيعة) لليهودي : أي فإنها تغلظ عليهما بهما ،
لأن القصد لإرهاب الخالف ، وإن كانتا حقيرتين شرعاً .
(وَخَرَجْتَ الْمُخَذَّرَةُ ^(١) لها) : أي لليمين سواء كانت مدعية وأقامت
شاهداً فقط أو مدعى عليها .

(إلا التي لا تَخْرُجُ) : أي شأنها عدم الخروج أصلاً ؛ كنساء الملوك فلا
تخرج للتغليظ ، ولتحلف ببيتها ، بأن يرسل لها القاضي من يحلفها بحضرة الشهود .
وأم الولد كالحرة فيمن تخرج أو لا تخرج . ومن شأنها الخروج بالليل فقط أو النهار
فقط أخرجت فيما تخرج فيه .

* (واعتَمَدَ الْبَاتُ) في يمينه : أي جاز له الإقدام على اليمين بتأً مستنداً
(على ظنٍّ قَوِيٍّ أو قَرِينَةٍ) تفيد قوة الظن ؛ (كخطأ أبيه) : أو أخيه ،
بأن له على فلان كذا وكنكول المدعى عليه ، وكقيام شاهد للمدعى بدين لأبيه
على المدعى عليه ونحو ذلك .

به العمل أنه يحلف عند المنبر حتى في غير المدينة . وهو قول مطرف وابن الماجشون
قاله (بن) .

قوله : [لأن القصد لإرهاب الخالف] : قال في الأصل ون ثم قيل يجوز تخليف
المسلم على المصحف وعلى سورة براءة ، وفي ضريح ولي حيث كان لا ينكف
إلا بذلك ويحدث للناس أفضية بقلر ما أحدثوا من الفجور (٨) .

قوله : [وخرجت المخدرة] : أي وهي التي يزرى بها مجلس القاضي للازمتها
للخدر أي السر .

قوله : [على ظن قوٍ] : أي وقيل إنما يعتمد على اليقين . ونص ابن الحاجب
وما يحلف فيه بتأً يكتفي فيه بظن قوٍ وقيل المعبر اليقين .

قوله : [كخطأ أبيه] : أي كالظن الحاصل له برؤية خطأ أبيه إلخ . وتقييد
الظن بالقوى يفيد أن الظن الضعيف كالشك لا يجوز الاعتماد عليه ، بل اليمين فيه
نحوس كما تقدم في باب اليمين ، ومفهوم قول المصنف البات أن من يحلف على قهى

(١) المخدرة : المهجوبة . والخدر هو السر ، يوضع في جانب البيت تحجب وراءه المخدرات من النساء

• (وَيَسِينُ الطَّالِبِ) : أى المدعى : (أَنْ لِي) عنده (فِي ذِمَّتِهِ كَذَا ،
 أَوْ : لَقَدْ فَعَلَ كَذَا) : كقتل عبدى أو دابى أو أتلّف مالى حيث أقام شاهداً فقط .
 • (و) يمين (المطلوب) : أى المدعى عليه : (ماله عندى كذا) — أى
 ما ادعى به المدعى -- (ولا شئ منه) ولا بد من هذه الزيادة لأن المدعى ،
 بمائة مثلاً مدّع بكل جزء من أجزائها وحق اليمين نفى كل مدعى به .
 (وَنَقَى) الخالف (السببَ وَغَيْرَهُ إِنْ عُبِّنَ) من المدعى ، فإذا ادعى
 عليه بمائة من قرض أو بيع حلف : ماله على مائة ولا شئ منها ؛ لا من قرض
 ولا غيره ، أو لا من بيع ولا غيره . فإن لم يعين سبباً كفاه نفى المدعى به نحو :
 ماله على مائة ولا شئ منها .
 (فإن) كان المطلوب (قضى) ما عليه من الدين وجحد المدعى وأراد تخليفه
 (نوى) الخالف يمينه ماله على كذا (و) لا شئ منه (يجب قضاؤه الآن)
 لأنه قد قضى ما كان عليه .

العلم يعتمد على الظن وإن لم يقو بل وعلى الشك .
 قوله : [وحق اليمين نفى كل مدعى به] : أى ولا يتأتى ذلك إلا بزيادة قوله ولا شئ
 منه لا بمجرد قوله ماله عندى كذا ؛ لأن إثبات الكل لإثبات لكل أجزائه ونفيه ليس
 نفياً لكل أجزائه ، وقد يقال : العبرة بنية المحلف ونيته نفى كل جزء من أجزاء
 المدعى به وحينئذ فلا يحتاج لقوله ولا شئ منه ؛ فالأولى أن يقال : إن القصد هنا
 زيادة التشديد على المدعى عليه . فإن أسقط ولا شئ منه وجب الإتيان بها
 مع القرب وإعادة اليمين بتمامها مع البعد .
 قوله : [إن عين من المدعى] : أى سواء ذكره المدعى بليون سؤال عنه أو
 بعد أن سأله عنه الحاكم .

قوله : [فإن كان المطلوب قضى ما عليه] : إلخ حاصله أن من تسلف من
 رجل مالا وقضاه له بغير بينة ثم قام صاحب المال وطلبه فأذكر وقال لا شئ لك عندى
 وطلب أن يحلفه أنه ما تسلف منه ، فإنه يحلف أنه ما تسلف منه وينوى سلفاً يجب عليه
 الآن رده ويبرأ من الإثم ومن الدين ، وأما لو قال له حين طلبه منه : رددته عليه
 لزمه وكان عليه إثبات الرد . فإن قلت اليمين على نية المحلف ونية المحلف أنه ما تسلف

(وَحَلَفَ) من دفع لغيره دراهم أو دنانير ديناً عليه أو سلفاً لطالبه أو نحو ذلك فادعى أخذها أنه وجدها أو بعضاً منها مغشوشاً أو وجدها ناقصة (في الغش: على نفقَى العلم) لا البت : بأن يحلف : ما دفعتُ إلا جيدة في علمي ولا أعلم فيها غشاً .

• (و) يحلف (في النقص بَشَاءً) : بأن يحلف : ما دفعته لك إلا كاملة . فإن نكل غرم ولا يكفي الحلف في النقص على نفقَى العلم .

• (وإنْ نَكَلَ) المدعى عليه حيث توجهت اليمين عليه (في مال) وما يثول إليه ؛ كخيار وأجل (استحققه الطالبُ) : أى فإن الطالب يستحق ذلك المال (به) أى بالنكول (وباليمين) معاً : بأن يحلف الطالب بعد نكول المطلوب أن لى عنده كذا (إنْ حَقَّقَ) على المدعى عليه الدعوى .

منه أصلاً فقتضاه أنه يأثم بتلك اليمين ولا تنفعه نيته . وأجيب بأن اليمين هنا ليست على نية المحلف لكونها ليست في مقابلة حق باعتبار ما في نفس الأمر؛ وقولهم اليمين على نية المحلف فيما إذا كان للمحلف حق في نفس الأمر .

• تنبيه : إن ادعت أيها المدين أنك قضيت الميت حقه وأنكر الورثة ذلك لم يحلف منهم إلا البالغ الذي يظن به العلم، فإن نكل حلفت أنك وفيت وسقط عنك مناب الناكل فقط ، وأما من لم يظن بهم العلم أو لم يكونوا بالغين عند الموت فحقهم ثابت على المدين لا يبرأ منه إلا ببينة ويمين ، وأما لو ادعى شخص على ورثة ميت أن له عليه ديناً ولا بينة له به فالحكم أنهم إن علموا به وجب عليهم قضاؤه من تركته بعد يمين القضاء من رب الدين أن حقه باق إلى الآن، وإن لم يعلموا به حلفوا على عدم العلم إن ادعى عليهم العلم وإلا فلا، وإن ادعى عليهم فلم يجبيوا كان من أفراد ما تقلع في قوله وإن لم يجب حبس وأدب ثم حكم بلا يمين .

قوله : [ويحلف في النقص بَشَاءً] : تقلعت هذه المسألة وإنما ذكرها هنا لمناسبة القضاء والشهادات ، وظاهره أنه يحلف في النقص المذكور بَشَاءً سواء كان صيرفيّاً أم لا ، وظاهره أن نقص الوزن كنقص العدد وهذا في المتعامل به وزناً ، وأما في المتعامل به عدداً فنقص الوزن كالغش على المعتمد، وهذا التفصيل طريقة ابن القاسم ، يقال غيره هذا التفصيل إن كاد، الدافع غير صيرفي، وأما لو كان صيرفيّاً

(والا) يحقق الدعوى على المدعى عليه بأن كانت دعوته عليه دعوى اتهام (فبمُجرّدِهِ) : أى فالطالب يستحق ما ادعاه بمجرد نكول المدعى عليه ؛ لأن دعوى الاتهام لا تردّ على المدعى .

• (وليُبيّنُ الحَاكِمُ) للمدعى عليه (حُكْمَهُ) : أى حكم النكول ؛ أى ما يترتب عليه فى دعوى التحقيق أو التهمة ، بأن يقول الحاكم له فى دعوى التحقيق : إن نكلت عن اليمين حلف المدعى واستحق ما ادعاه ، وفى الاتهام : إن نكلت استحق المدعى ما ادعاه عليك بمجرد نكولك . وهذا البيان شرط فى صحة الحكم كالإعذار فى محله .

• (ولا يَمُكِّنُ) من توجهت عليه اليمين من مدع أو مدعى عليه (منها) : أى من اليمين (إن نكلَ) منها بأن قال : لا أحلف ، أو قال لخصمه أحلف أنت وخذ ما تدعيه ، ثم قال : أنا أحلف . وأما لو التزمها ابتداء وقال : أحلف ، ثم رجع وقال : لا أحلف ، وأراد تحليف خصمه فله ذلك ولا يكون رجوعه عن اليمين بعد التزامها موجباً لعلم ردها على خصمه . هذا معنى قوله :

فإنه يحلف على البت مطلقاً لا فرق بين نقص العدد والوزن والغش ، وظاهر (ح) فى باب البيع اعتماد هذا الثانى ، وعمل هذا إن قبضها على سبيل المفاصلة ، وأما إن قبضها ليربها أو ليزنها فهو مصلوق لأنه أمين .

قوله : [لأن دعوى الاتهام لا ترد على المدعى] : أى على المشهور .

قوله : [وليُبين الحَاكِمُ] : أى وكنتك المحكم .

قوله : [شرط فى صحة الحكم] : أى خلافاً لمن قال باستجابته ، وعمل كون الحاكم أو المحكم يطلب بالبيان المذكور إذا لم يكن يعرف أن المدعى عليه يعرف هذا الحكم وإلا فلا يطلب البيان له .

قوله : [من مدع أو مدعى عليه] : فالأول كما لو وجد المدعى شاهداً وامتنع من الحلف معه وطلب تحليف المدعى عليه ، والثانى كما لو عجز المدعى عن البيّنة وطلب اليمين من المدعى عليه فنكل وقال لا أحلف .

وقوله : [إن نكل] : أى عند السلطان أو القاضى أو المحكم ولا عبرة بنكوله عند الخصم .

« بخلاف مدع التزمها » إلخ أى : أو مدعى عليه التزمها ثم رجع .
 • (فلان سكت) من توجهت عليه اليمين (زَمَنًا) من غير إظهار نكول
 (فله الحليف) ولا يعد سكوته نكولا .
 • ثم انتقل يتكلم على الحيابة فى عقار أو غيره .

والخائر فى كل ؛ إما أجنبي غير شريك ، وإما شريك ، وإما قريب فقال :
 (وإن حازَ أجنبيٌ غيرُ شريك) فى الشيء المحاز (عَقَّارًا) مفعول « حاز » .
 والحيابة : وضع اليد على الشيء والاستيلاء عليه (وتَصَرَّفَ) فيه بهلم أو بناء
 أو هبة أو صدقة أو زرع أو غرس أو إيجار أو بيع أو قطع شجر .
 ذلك . والتصرف فى الرقيق : بالعق والكتابة والتدبير والوطء ونحو ذلك ؛ وفى الثياب
 زيادة على ما تقدم مما يأتى فيه باللبس والتقطيع . وفى السواب : بالركوب

قوله : [فلان سكت] : أى وأولى لو طلب المهلة ليرى فى الإقدام عليها
 والإحجام ، ثم طلب الحلف بعد ذلك .

قوله : [ثم انتقل يتكلم على الحيابة] : هذه المسألة تعرف بمسألة الحيابة
 وإنما ألحقوها بالشهادة لأن فى بعض أنواعها ما تسمع فيها البينة ، وفى بعضها ما لا تسمع
 فيها وربما يذكرونها مع الأقضية لأن بعضها يقع فيه القضاء .

قوله [والخائر فى كل] إلخ : أى فتكون الأقسام ستة وسيوضح تفصيلها ،
 وهذا يقطع النظر عن كون القريب شريكاً أو غير شريك وإلا فتكون الأقسام ثمانية .
 قوله : [غير شريك] : أى للمدعى .

وقوله : [وتصرف] : أى بواحد من التسعة التى ذكرها المصنف فى العقار .

قوله : [بهلم أو بناء] : أى كثيرين لغير إصلاح لاله أو كاتا يسيرين عرفاً .
 قوله : [ونحو ذلك] : أى كفتق عين أو إجراء نهر .

قوله : [والتصرف فى الرقيق] إلخ : خروج عن موضع المصنف فتحق تصرفات
 الرقيق وما بعده تذكر عند قوله وغير العقار .

قوله : [ونحو ذلك] : أى كالهبة والصلقة والبيع .

قوله : [مما يأتى فيه] : أى كالبيع والهبة والصلقة والإيجار .

قوله : [بالركوب] : أى زيادة على ما تقدم .

ونحوه (ثم ادعى) على الحائز (حاضر ساكت بلا مَنَاع) له من التكلم (عشر سنين) معمول «حاز» وما بعده . إلا أنه لا يشترط في التصرف أن يكون في جميعها ، وكذا التصرف بالبيع ونحوه كالهبة . لا يشترط فيه الطول المذكور أخذاً بماسياتي قريباً (لم تُسَمَّعْ دَعْوَاهُ ولا يَنْتَهَى) التي أقامها على دعواه واستحقه الحائز لقوله صلى الله عليه وسلم : « من حاز شيئاً عشر سنين فهو له » . وفي المدونة الحيازة القاطعة لا يحتاج معها ليمين : أى من الحائز .

وهذا في محض حق الآدمى وأما الوقف فتسمع فيه البينة ولو طال الزمن . وكذا إن كان المدعى - غائباً أو كان حاضراً ومنعه من التكلم مانع - فإنها تسمع دعواه ويثبت .

ومحل علم سماع بيينة المدعى : ما لم يكن الحائز مشهوراً بالعداء والغصب لأموال الناس ، فإن الحيازة لا تنفعه كما في النقل عن ابن القاسم .

ثم أشار إلى حيازة الشريك بقوله : (كشريك) في العقار المحاز (أجنبي حاز فيها) : أى في العشر سنين (إن هَدَمَ) الحائز (أو بنى) .

وقوله : [ونحوه] : أى من سائر الغلات كالطحن والدرس .

قوله : [حاضر] : أى بالبلد بمعنى أنه لم يخف عليه أمر ذلك المحوز لقربه منه ، وأما لو كان حاضراً وهو غير عالم فله القيام إذا أثبت عدم علمه .

قوله : [ساكت] : مفهومه لو نازع لم يسقط حقه .

قوله : [عشر سنين] : تحديد الحيازة في العقار بالعشر نحوه في الرسالة ، وعزاه في المدونة لربيعة ، قال ابن رشد وهو المشهور في المذهب ، ولا ابن القاسم في الموازية ما قارب العشر كتسع وثمان كالعشر ، وقال مالك يحدد باجتهاد الحاكم .

قوله : [ومنعه من التكلم مانع] : من العذر المانع الصغر والسفه فلا تعتبر فيه مدة الحيازة إلا بعد زوالهما . بخلاف جهله أن الحيازة تسقط الحق وتقطع البينة فإنه لا يعلم بذلك الجهل .

قوله : [إن هدم الحائز أو بنى] : أى وشريكه حاضر ساكت عالم بالتصرف من غير مانع له من التكلم .

وكذا إن غرس أو قطع الشجر ، فلا تسمع دعوى المدعى ولا يبيته . وهذا في الفعل الكثير عرفاً . فهدم شيء يسير أو بناؤه مما لا بد منه عادة ؛ كفرن أو غرس أو قطع شجرة ونحوها لا يعتبر .

(وفي القريب ونحوه) كالموالى والأصهار على أظهر الأقوال (مطلقاً)
شريكاً : أو غير شريك . (ما زاد على أربعين سنة) لا الأربعين فقط على الأرجح .
(إلا الأب وابنه فيما) : أى فلا حيازة بينهما إلا بزمان (نَهْنَكُ فيه البيئات)
عادة (وينقُطِعُ) فيه (العِلْمُ) بحقيقة الحال ، والحائز يهدم ويبنى ؛ كالستين

قوله : [وكذا إن غرس أو قطع الشجر] : أى بدار أو أرض وأولى من تلك
الأربعة البيع والهبة والصلقة ، فخالف الشريك الأجنبي الذى لم يكن شريكاً من حيث
إن الشريك لا يعد حائزاً إلا بأحد تلك الأمور السبعة . بخلاف الأجنبي الغير
الشريك فيعد حائزاً بالتصرف بهذه السبعة أو غيرها مما ذكره الشارح فيما تقدم .

قوله : [على أظهر الأقوال] : حاصله أن الموالى والأصهار الذين لا قرابة
بينهم فيهم ثلاثة أقوال كلها لابن القاسم : الأول : أنهم كالأقارب فلا تحصل الحيازة
بينهم إلا مع الطول جداً بأن تزيد ملتها على أربعين سنة ، وسواء كان التصرف
بالهدم أو البناء ، أو ما يقوم مقام كل منهما ، أو كان بالاستغلال بالكرأ أو الانتفاع
بنفسه بسكنى أو زرع . الثانى : أنهم كالأجانب غير الشركاء فيكفى فى الحيازة عشر
سنين مع التصرف مطلقاً بهدم أو بناء أو إجارة أو استغلال أو سكنى أو زرع .
الثالث : أنهم كالأجانب الشركاء فيكفى فى الحيازة عشر سنين مع التصرف بالهدم
أو البناء أو ما يقوم مقامهما كغرس الشجر أو قطعه وباقى السبعة لا باستغلال
أو سكنى أو زرع .

قوله : [ما زاد على أربعين سنة] : فى (عب) ما لم يكن بينهم عداوة وإلا
فالأجانب الشركاء تكفى الحيازة عشر سنين مع التصرف بواحد من سبعة أمور .
قوله : [إلا الأب وابنه] : حاصله أن الحيازة بين الأب وابنه لا تثبت إلا إذا
كان تصرف الحائز منهما بما يقيت الذات أو كان بالهدم أو البناء أو ما ألحق بهما
وطالت مدة الحيازة جداً كالستين سنة ، والآخر حاضر عالم ساكت المدة بلا مانع
له من التكلم .

سنة فأكثر : والآخذ حاضر ساكت بلا مانع . هذا كله في حيازة العقار .

• (وغيرُ العقارِ) من العروض والدواب والرقيق فالحيازة (في القريب) فيه (الزيادةُ على عَشْرٍ) من السنين . ولا يكفي العشر مع الحضور والسكوت بلا مانع .
(وفي الأجنبيّ : ما زادَ على الثلاثِ) السنين مع التصرف فيما حازه ،
والآخر حاضر ساكت فلا كلام له بعد ذلك ولا تسمع له دعوى .

• (إلا الدابة) في ركوب ونحوه (وأمة الخِلعة) تستخدم للأجنبي غير الشريك (فالسنتين) فقط يكون حيازة ، ولا تسمع بعدهما فيهما دعوى مدع حاضر ساكت بلا مانع . وأما الثوب يلبس فالعام فقط . وأما أمة الوطاء

قوله : [هذا كله في حيازة العقار] : أى ما تقدم من التفصيل من أول مسألة الحيازة إلى هنا .

قوله : [فالحيازة في القريب] : ظاهره شريكاً أو غيره أبا أو غيره .

قوله : [فيه] : أى في غير العقار من عروض ودواب ورقيق .

قوله : [ما زاد على الثلاث] : ظاهره كان شريكاً أو غير شريك .

قوله : [مع التصرف فيما حازه] : أى فالتصرف في الرقيق بالعتق والكتابة والتدبير والوطء ونحو ذلك من هبة أو صلقة ، وفي الثياب باللبس والتقطيع والهبة والصلقة والبيع والإيجار ، وفي الدواب بالركوب والهبة والصلقة والبيع والإيجار ونحو ذلك .

قوله : [إلا الدابة] : هو وما عطف عليه مستثنى من قوله وفي الأجنبي ما زاد على الثلاث .

قوله : [للأجنبي غير الشريك] : المتبادر منه رجوعه للدية وأمة الخلعة وتقييده بغير الشريك يفيد أن الأجنبي الشريك لا يعد حائزاً في الدابة وأمة الخلعة إلا بالزيادة على الثلاث سنين مع التصرف .

قوله : [وأما الثوب يلبس فالعام] : ظاهر كلامهم أنه مخصوص بالأجنبي غير الشريك أيضاً .

فتفوت بوطئها بالفعل مع علم ربهها وسكوته بلا عذر . وكذا البيع والهبة والصدقة ، إلا أن البيع يجرى على بيع الفضولى الآتى .

(ولا حيازة) فى شئ من عقار أو غيره (إن شهدت) البينة للمدعى على واضح اليد (بإعارة ونحوها) : كإجارة وعمرة وإخلاء ومساقاة فتسمع تلك البينة ، ويقضى للمدعى بمقتضى الشهادة والإقرار من واضح اليد بذلك كالبينة بل أقوى . ومحل سماع البينة : ما لم يحصل من الحائز بحضرة المدعى وسكوته بلا عذر مالا يحصل إلا من المالك كالبيع والهبة والصدقة . وإلا فلا تسمع ، كما يؤخذ مما يأتى بعده وهو قوله :

(وإن تصرف غير مالك مطلقاً) قريباً أو أجنبياً ، شريكاً أو لا (بهبة أو كتابة أو نحوهما) : كصدقة وعتق وبيع (وهو) أى المدعى (حاضر) حين التصرف (عالم) به (لم ينكره) مع تمكنه من الإنكار (مضى) فعل غير المالك و (لا كلام له) : أى للمالك .

• (وله) فى البيع بحضوره وسكوته بلا مانع (أخذ ثمن المبيع) : لأن حضوره مع سكوته بلا مانع إذن منه وإقرار بالبيع (إن لم يطل كسنة) . فإن مضى العام فلا ثمن له أيضاً ولعله إن قبضه الفضولى . وأما لو باعه لأجل — كالعام —

قوله : [فتفوت بوطئها] : أى مطلقاً كان الواطئ لها أجنبياً أو غيره لما يلزم عليه من إعارة الفروج لغيره .

قوله : [وكذا البيع والهبة] : أى مثل وطء الأمة كما سيأتى التصريح بذلك . قوله : [بإعارة] الخ : حاصله أن محل ثبوت الحيازة فى جميع ما تقدم والتفاصيل المتقدمة ما لم يثبت أن المالك أعارها للحائز أو آجرها أو أعرها أو أخلمها إن كان رقيقاً أو أساقاها إن كان يستأنساً ، وأولى من ثبوت البينة لإقرار الحائز بذلك ، وإلا فهو باق على ملك المدعى إلا بتصرف بهبة أو كتابة أو صدقة أو عتق أو بيع ، والآخر حاضر عالم ساكت من غير مانع إلا أنه فى البيع يجرى فيه قوله ، وله أخذ ثمن المبيع الخ .

به قبضه بعد الأجل . قال ابن رشد : وتحصل الحيازة في كل شيء بالبيع والهبة والصدقة والعق والكتابة والتدبير والوطء ولو بين أب وابنه ولو قصرت المدة ، إلا أنه إن حضر مجلس البيع فسكت لزمه البيع وكان له الثمن . وإن سكبت بعد العام ونحوه استحق البائع الثمن بالحيازة مع يمينه . وإن لم يعلم بالبيع إلا بعد وقوعه فقام حين علم فله أخذ حقه . وإن سكت العام لم يكن له إلا الثمن . وإن لم يقم حتى مضت مدة الحيازة لم يكن له شيء واستحقه الحائز . وإن حضر مجلس الهبة والعق فسكت لم يكن له شيء . وإن لم يخضر ثم علم فإن قام حيثئذ كان له حقه . وإن قام بعد العام فلا شيء له .

واختلف في الكتابة : هل تحمل على البيع أو على الاحتق ؟ قولان (اهـ) .
وأما الديون الثابتة في اللتم فقول : يسقطها مضيّ عشرين عاماً مع حضور رب الدين وسكوته . وهو قول مطرف . وقيل : مضيّ ثلاثين

قوله : [فلربه قبضه بعد الأجل] : أي ما لم يسكت عاماً بعد حلول الأجل .
قوله : [قال ابن رشد] : قصده بتلك العبارة الاستدلال على ما تقدم فليس مكرراً .

قوله : [في كل شيء] : أي يصلح لذلك الشيء العارض .
قوله : [استحق البائع الثمن] : أي ما لم يكن مبيعاً لأجل فلا يضره إلامضيّ عام بعد حلول الأجل .

قوله : [فله أخذ حقه] : أي ينقض البيع أو إمضائه والمطالبة بالثمن .
قوله : [وإن سكت العام] : أي بعد العلم .
قوله : [حتى مضت مدة الحيازة] : قال في الأصل فإن كان غائباً فله الرد بعد حضوره وعلمه ما لم يمض عام ، فإن مضى فليس له الرد وله أخذ الثمن ما لم يمض ثلاثة أعوام من البيع ولا سقط حقه منه أيضاً ، كذا ذكروا فتأمل (اهـ) فاعل هذا معنى قوله هنا : وإن لم يقم حتى مضت مدة الحيازة لم يكن له شيء إلخ .
قوله : [فإن قام حيثئذ] : أي دين العام .
قوله : [وقيل مضيّ ثلاثين] : هو قول مالك .

وقيل : لا تسقط بحال . وقيل غير ذلك . إلا أن القول بأنه يسقطها مضي السنتين بعيد جداً ، والأظهر الرجوع في ذلك للاجتهاد في حال الزمن والدين والناس . والله أعلم .

قوله : [وقيل لا تسقط بحال] : هذا هو الذي اختاره ابن رشد في البنيان ، ونصه إذا تقرر الدين في الذمة وثبت فيها لا يبطل . وإن طال الزمان وكان ربه حاضراً ساكتاً قادراً على الطلب به لعموم خبر : « لا يبطل حق امرئ مسلم وإن قدم » (٥١) واختار هذا القول التونسي والغبريني .

قوله : [في حال الزمن والدين والناس] : أي فيعمل بقرائن الأحوال فشأن الغني يمهّل أحباءه الزمن الطويل وشأن الفقير المحتاج لا مهلة عنده ولا سيما إن كان من عليه الدين غير صاحب . والله أعلم .

باب

في أحكام الجنائية على النفس أو على ما دونها^(١) .

من طرفٍ أو غيره . كموضحةٍ عمدًا أو خطأ ، وما يتعلق بذلك من قصاص وغيره .

باب :

إنما أتى المؤلف بهذا الباب إثر الأفضية والشهادات إشارة إلى أنه ينبغي للقاضي أن ينظر فيه أولاً لأنه أؤكد الضروريات التي يجب مراعاتها في جميع الملل بعد حفظ الدين وهي حفظ النفوس وفي الصحيح : « أول ما يقضى به بين الناس يوم القيامة في الدماء » ولهذا ينبغي التهم بشأنها .

قوله : [على النفس] : أي الذات برمتها .

وقوله : [من طرف] : بالتحريك كقطع يد أو رجل أو فؤء عين وهو ما عطف عليه بيان لما .

وقوله : [كموضحة] : تمثيل للغير .

قوله : [عمدًا أو خطأ] : تمييز للجنائية أي من جهة العمد والخطأ .

قوله : [وما يتعلق بذلك] : اسم الإشارة يحتمل أن يعود على الجنائية على النفس وما دونها ويحتمل أن يعود على العمد أو الخطأ وكل صحيح .

وقوله : [من قصاص أو غيره] : بيان لما .

قوله : [وغيره] : أي كالدية والصلح والعفو والحكومة .

(١) المقارنة بين نظام الجنائيات الإسلامي ومقايله في القانون الحديث ، نبين أن القانون الحديث يحدد الجرائم وأركانها ويمنع العقاب الجنائي على ماعداها ، وذلك صيانة لمبدأ الحرية الشخصية ، وأخذاً بمبدأ « لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص » وهو مبدأ تنص عليه جميع التشريعات الحديثة ولانكاد نطالع أحدها إلا ونجد فيه هذا النص بجرده . بينما لا يأخذ النظام الإسلامي بذلك .

وأصل هذا المبدأ : هو الحماية من تعسف السلطة التنفيذية ، فقد كان الحكم قديماً يقتصبون حريات الناس ، فيصدرون الأوامر بحبسهم أو ربما قتلهم وبصادرة أموالهم بدون تحقيق ولا جريمة معروفة . وكان الواحد منهم يلقى في غيابات السجن طول الحياة حتى ينساه الناس ويقضى نحبه ، في السجن -

= دون جريمة محددة ولا أمر معروف ، فربما فعل الحاكم ذلك لغضب وتى أو طبعاً في بعض ماق يده ، كامرأة جميلة أو قصر منيف أو غير ذلك . وقد أدى ذلك إلى أن ثار الناس على هذا الظلم والظلميان . فلما كان عهد الملك جون الثاني في بريطانيا عام ١٢١٥ ثار الناس عليه وأغلوا عليه عهداً سمي العهد الأعظم (ماجنا كارتا) ومن أهم نصوصه أنه لا يجوز إلقاء القبض على أحد أو حبسه أو توقيع عقوبة عليه إلا بعد تحقيق عادل وأمر محدد ينسب إليه . وكذا نص إعلان حقوق الإنسان الذي أصدرته الثورة الفرنسية ١٧٨٩ على أنه لا عقوبة ولا جريمة إلا بنص . وسميت هذه الحماية الجنائية باسم حماية الحرية الشخصية ، وصار اسم الحرية الشخصية مخصصاً بعدم اتخاذ إجراءات جنائية ضد أحد الأفراد إلا في حدود القانون لجرائم محددة بنصها ، وبحيث يكون وزن العقوبة وتقديرها في حدود ما ينص عليه القانون ولا يترك ذلك لإطلاق القاضى . وقد نمت هذه الأفكار - بعد إبرام العهد الأعظم أيام الملك جون المذكور - بسبب مقالته فلاسفة القرن الثامن عشر من أن المجتمع قد تكون نتيجة لعقد جماعى Contrat social أبرمه الناس فيما بينهم . فإن الإنسان كان في الأصل - في حالته الطبيعية - مطلق الحقوق والملكية في كل شيء ، فلما عنت حاجة الاجتماع تعاقد الناس على أن يتنازلوا عن بعض حرياتهم ليحفظوا لأنفسهم بياقيها بصفة مطلقة ، فإذا احتاج الأمر إلى تنازل جديد وتقييد للحرية فإن ذلك يجب أن يتم بالإرادة العامة : أى موافقة الجميع ، وهو أمر متعذر مادياً ، إلا أنه يتم بواسطة نواب ينتخبهم الشعب ويتكون منهم مجلس شعبى يمارس السلطة التشريعية - فيكون إضافة قيود على الحريات من جديد عن طريق هذه المجالس ، ويقانون يصدر منها ، أى يكون بالقانون بمعنى الشكل Loi au sensce materiel ، وليس بمعنى العام ، أى بقواعد تنظيمية مطلقاً ، ولكن يجب أن يصدر القانون من المجلس الشعبى بالذات باعتباره الحائز للسلطة التشريعية طبقاً لأصول ذلك النظام ، ويصدره المجلس في شكل القانون ، فإن لم يكن الأمر كذلك فإن العقوبة تكون غير مشروعة ، فلا يجوز تقرير عقوبات في أى نوع بمقتضى اللوائح الإدارية ، واستثنى من ذلك عقوبة المخالفة (كالغرامة إلى ما يوازى جنياً مصرى أو الحبس بما لا يزيد على أسبوع) فإنه يجوز لبعض أنواع اللوائح أن تنص عليها مع خلاف حول ذلك .

وضمان حماية الحرية الشخصية المذكور يكمله تنظيم دقيق للإجراءات الجنائية . فهذه الإجراءات من قبض وتفتيش وحبس ونحوها لا يصح اتخاذها إلا بواسطة السلطة القضائية وتحت إشرافها : فإذا اضطرب الحال لاتخاذ إجراءات فورية كما في حالة التلبس ، فإنه يجوز لما نسميه لرجال الضبطية القضائية Police judiciaire اتخاذ ذلك بشرط المرض فوراً على النيابة العامة وهى التى تقرر حبس المتهم لأمد لاتزيد عنه ، وبعد ذلك لا يكون تجديد الحبس إلا بأمر من القاضى . والضبطية القضائية : مشتقة من الضبط Police ومعناها ما يتخذ للمحافظة على الأمن وخصصت بأنها قضائية لأنها تتم في المجال الذى يختص به القضاء دون غيره وهو المحافظة على الحرية الشخصية وحمايتها . فهى إذن سلطة تناط ببعض الموظفين

العموميين ويكون الغرض منها اتخاذ التدابير التي تتعلق بالحريّة الشخصية والتي تتم تحت إشراف الضبطية القضائية وهذه الصفة - صفة الضبطية القضائية - تسبغ على الموظفين المذكورين (بمقتضى القانون وبمناه الشكل السابق) ، لا يتقلدها أحد إلا بنص القانون . وهي معترف بها طبقاً لنظم الإجراءات الجنائية لبعض رجال الشرطة كالضباط وصفهم ، وليس لأى رجل من رجال الشرطة فى أغلب القوانين ، كما يعترف بها - بقانون - المفتشين الذين يقومون على مراقبة الضبط الإدارى Police administratif أى المحافظة على الأمن والسكينة والصحة العامة ونحوها فى المجال الإدارى بنحو إخضاع بعض النشاط - كالمحال العامة والخطرة والمضرة بالصحة والنقل الخاص - لنظام الترخيص والتفتيش مما يتطلب إسباغ صفة الضبطية القضائية هؤلاء المفتشين ليتيسر لهم دخول المحال لتفتيشها وتحرير المخالفات .

ومن الواضح أن النظام الإسلامى لا يأخذ بمبدأ تحديد العقوبة والجريمة إلا فى الحدود ، كالقتل والحاربة والسرقه والقتل وشرب الخمر . فهذه الجنایات محددة فى أركانها وفى عقوبتها . وأما فيما عدا ذلك فإن القاضى مطلق سلطة التعزير بالعقوبة المناسبة حسب كل حالة على حدة . وقد اتجه بعض رجال الفقه الحديث - وخاصة فى إيطاليا - إلى تضييق هذه الطريقة . لأن الواقع هو أن المجال الجنائى هو مجال إقتضى بحسب تلعب فيه الظروف الدافعة إلى الجريمة دوراً أساسياً ، إذ ربما يكون ارتكاب الجريمة نتيجة لميل طبيعى فى الإنسان فلا يكون مسئولاً لسبب ذلك وإنما يتخذ معه إجراء علاجى - كالمريض تماماً - بقصد تقويمه وحماية الناس من شره ، ففكرة الانتقام والتكيد ليست مناسبة لهذا النوع من المجرمين . وكذا قد يكون مجرمًا بالعاطفة لسرعة تأثره وانداغاه . فهذا الحق - وإن لم يكن ميلاً بالطبيعة للشر - حدر يجب تقديره عند توقيع العقوبة . وكذا قد يكون مجرمًا بسبب البيئة والظروف لتواجده فى بيئة إجرامية ولد ونشأ فيها فصار مشبعاً بأن الإجرام هو الوسيلة الطبيعية فى الحياة وإنه إنما يدافع عن كيانته الطبيعى بذلك ، لأنه إن لم يظلم الناس يظلم . أو أنه صار مجرمًا بالمصادفة لوجوده فى مأزق اضطره اضطراراً لارتكاب الجريمة . ولذلك فقد رأوا أن تحديد العقوبة ووزنها بمعرفة الشارع وفرض هذا الوزن على القاضى وحرمانه من التقدير المطلق فى وزنها لا يوافق الأصول الجنائية . وهذا حق بلا شك ، وإن كانت التشريعات الوضعية تواجهه بإتاحة الفرصة للقاضى للتخفيف . مراعاة لظروف الرأفة بأن ينزل بالعقوبة درجتين (فى أغلب التشريعات) فإن كان مقرر لها الأشغال الشاقة المؤقتة نزل بها إلى الحبس فقط ، فينزل بها من درجة الأشغال الشاقة المؤقتة إلى درجة السجن ثم الحبس ، كما أتيح له الحكم بوقف التنفيذ شاملاً أو غير شامل للآثار الجنائية . وتقرير القانون بعض ظروف التخفيف كحالة قتل الزوج زوجته ومن يحمده معها متلبسين بالزنا (صول الفصل) أو يقرر العفو عن الجريمة كسكرة الابن أباه . فكل هذه الوسائل وسط بين التقيد التام بالعقوبة والإطلاق إطلاقاً تائباً .

وهذه الوسائل وإن كانت بلا شك متغصناً للقضاة فيما يصادفون فى العمل من ظرف تستوجب الخروج على الحدود التى رسمها الشارع للعقوبة ، إلا أنها لا تمتد إلى حد العقاب على جرائم لم ينص عليها الشارع ،

بأركانها المحددة في القانون . إذ أنه لا يستطيع أن يعطى الفعل وصفه القانوني كجرمة معاقب عليها إلا بتوافر أركانه القانونية التي تجعله جريمة . فبدون ذلك لا تتكون منه جريمة ولا يتيسر العقاب عليها . وإزاء هذا الجسد فإنه قد تعرض على القاضي أفعال لا يمكن تجريمها وإن بدا فيها العلوان والإجرام واضحا . وأذكر من ذلك أن شخصا ضبط في فرنسا يدخل المطاعم ، وبعد الأكل يختلس بعض أدوات الطعام كالملاقح ونحوها . وبعرض أمره على القضاء تبين أن هذا الفعل لا يدخل تحت أى جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون ، فهو ليس سرقة لأن الأشياء سبق أن سلمت إليه ، وليس خيانة أمانة لأنها لم تسلم إليه بعقد من عقود الأمانة المحددة في القانون كالوكالة ونحوها ، وبذلك لم يعاقب ذلك الشخص بزم ثبوت الفعل عليه ، واضطر المشرع إلى إصدار قانون خاص بالعقاب في هذه الحالة . وكذلك اضطر الأمر إلى إصدار قانون بعقاب من يصدر شيكا بدون رصيد وإلحاق هذه الجريمة بجرائم النصب لأن الشيك هو في الواقع أداة لقضاء كالنقد سواء بسواء فإن أقيم به شخص ولم يكن عن حقيقة فقد ارتكب ما يشبه النصب ، وإن لم تتوافر فيه الأركان القانونية للنصب . وإزاء ذلك كله فإن تقييد سلطة القاضي في أنواع الجرائم يؤدي إلى مثل هذه التناقضات التي تؤدي إلى إفلات المفسدين .

والشرعية الإسلامية تطلق للقاضي في سلطة التزوير في أنواع الجرائم وفي مقدار العقوبة فهو غير مقيد في تزويره لا بنصوص تحدد الجرائم بأنواعها ولا العقوبات بمقاديرها . بل إن الركن العام الوحيد : هو مخالفة مقاصد الشارح ، وهي التي تقتضي بها الجماعة الإسلامية كلها بقصد الإصلاح ودرء المفاسد . وهو نظام يناسب تماسك الجماعة الإسلامية على الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والنظر إلى الولاية العامة بأنها اختصاص مقصود منه الإصلاح ، فهي والرعاية الأبوية سيان يجمعها كلها قوله صلى الله عليه وسلم : « كل كلم راح وكل كلم مشول عن رعيته » . فإن الإسلام لم ينشأ في جوسوع الظن بالسلطة وإلقاء القيود عليها خشية التمسك ، وإنما نشأ في جواتعاون والتكامل بين الحاكم والمحكوم - فهذا أيضا من أبواب التضامن الاجتماعي - حتى إن السلطان ولي من لاوله له من ضعيف ويتم ، وهذا التعاون يقتضي المرونة في ولاية الإصلاح . نعم ليس إلى الحد الذي يخفى منه على الحرية الشخصية فإن ذلك لا يدرك إلا بنظام قضائي متين وسلطة عامة وأمية متشعبة بالأصول الإسلامية ، ولاشك أن اقتباس بعض الصبغات الحديثة لحماية الحرية الشخصية هو أمر يولق بالمقاصد الشرعية لما فيها من حفظ النفس . وأهم منه إصلاح البيئه ذاتها وبيت الروح الإسلامية فيها . فكما قلنا : لا تصلح أحكام الإسلام إلا لبيئتها ولا يتأتى تطبيقه تطبيقاً جزئياً لقوله تعالى : « أنؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فا جزاء من يفعل ذلك منكم إلى خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب » فالإسلام لا يطبق على وجهه إلا في بيئة إسلامية وبوسائل إسلامية خالصة وإلا كثرت المآخذ والمطالب وأهتد سبعا نه وتعالى ولي التوفيق .

- وموجب القصاص ثلاثة :
- جان : وشرطه التكليف والعصمة وأن لا يكون أزيد من الجنى عليه بإسلام أو حرية .
- ومجنى عليه : وشرطه العصمة والمكافأة للجاني أو الزيادة عليه لا أنقص منه .
- وجناية : وشرطها العمد العلوان .
- وإلى بيان ذلك أشار بقوله : (إن أتلف مكلّف) : أى بالغ عاقل ذكراً أم أنثى حراً أو رقيقاً مسلماً أو كافراً ، ولو سكران بحرام ؛ فلا قصاص على غير مكلف من صبي أو مجنون حتى حال جنونه . فإن جنى حال إفاقته اقتصر منه ، فإن جنّ انتظر حتى يفيق فإن لم يبق فالدية في ماله . والسكران بحلال كالمجنون . (غير حرّبي) : نعت « لمكلف » . وغير الحرّبي : هو المسلم والذي . فالحرّبي لا يقتل قصاصاً ، بل يهدر دمه ، ولذا لو أسلم أو دخل عندنا بأمان لم يقتل ، فقوله : غير حرّبي في قوة قولنا : « معصوم » .

قوله : [وموجب القصاص ثلاثة] : المناسب أركان القصاص كما عبر به في الأصل وفي الحرثي مثله ؛ لأن موجب القصاص الجناية بشرطها وهي أجد الأركان .

قوله : [والعصمة] : أى بليمان أو أمان ، فالمراد عصمة مخصوصة .
قوله : [أو الزيادة عليه] : أى كما إذا جنى عبد مسلم على حر مسلم ، أو جنى ذمي على مسلم .
قوله : [لا أنقص منه] : أى كما لو جنى حر مسلم على عبد أو مسلم على ذمي .

قوله : [وإلى بيان ذلك] : اسم الإشارة عائد على موجب القصاص الذي تقدم ، فقوله إن أتلف مكلف هذا هو الركن الأول والثالث وسيأتي الثاني في قوله معصوماً .

قوله : [والسكران بحلال كالمجنون] : أى فالدية على عاقلته .
قوله : [في قوة قولنا معصوم] : أى لما تقدم لنا من أن العصمة تكون بليمان أو أمان .

- (ولا زائدَ حرّيةٍ وإسلامٍ) عن المجنّی علیہ بأن مماتلاً له أو أنقص منه — فيقتل الحر المسلم بمثله والعبد بالمعبد والأثنى بالأثنى وبالذكر المماثل لها ، وعكسه . ويقتل العبد بالحر والذي بالمسلم ولو رقيقاً .
- (حين القتلِ) : متعلق بجميع ما قبله : أى يشترط في الجاني أن يكون متصفاً بما ذكر حين القتل ، لا قبله فقط ولا بعده .

ومفهوم : « لا زائد » أن المكلف الجاني لو كان زائداً عن المجنّی علیہ بحرية أو إسلام لم ينقص منه ، فلا يقتل حر مسلم برقيق ولا بدني ، ولا يقتل رقيق مسلم

قوله : [بأن مماتلاً له] : هكذا نسخة المؤلف وسقط منها لفظ كان ، والمراد المماثلة في الحرية والإسلام وضديهما . ولا يشترط المماثلة في الذكورة ولا في الأثوثة .

قوله : [فيقتل الحر المسلم] إلخ : تفريع على المماثلة في الحرية والإسلام إلى آخر ما قلناه .

قوله : [والعبد بالعبد] : أى المستويين في الدين أو كان المقتول مسلماً والقاتل ذمياً ويقال في قوله : والأثنى بالأثنى ما قيل في العبد بالعبد . قوله : [وبالذكر المماثل لها] : أى إسلاماً وحرية .

وقوله : [ويقتل العبد بالحر] إلخ : مثال لكون الجاني أنقص في الحرية والحال أنهما مستويان في الدين ، أو المقتول مسلماً والقاتل ذمياً لا العكس . قوله : [ولو رقيقاً] : أى ولو كان المسلم المقتول رقيقاً والذي القاتل حراً لأن خيرية الدين أفضل من الحرية .

قوله : [حين القتل] : المراد به الموت .

والحاصل أنه يشترط في الجاني للقصاص منه أن يكون مكلفاً غير حربى ولا زائد حرية ولا إسلام وقت القتل أى إزهاق الروح ، فلو قتل معصوماً وهو حربى أو زائد حرية أو إسلام أو غير مكلف فلا قصاص . ولو بلغ أو عقل أو أسلم الحربى بأثر ذلك ، ولو روى عبداً وجرح مثله ثم عتق الجاني فمات المجنّی علیہ لم ينقص من الجاني لأنه حين الموت زائد حرية ، وكذا لو روى ذمى مثله أو جرحه وأسلم قبل موت المجنّی علیہ .

بلدی حر ؛ لأن الإسلام أعلى من حرية الذمی ، والأعلى لا يقتل بالأدنى .
وسیأتی حکم ذلك مما يتعلق بقيمة رقیق أو دية .

والکلام هنا فی غیر قتل الغيلة . وأما فیها : فیقـتل الحر المسلم بالعبد والذمی
كما سیأتی ولذا قال الشیخ : « إلا الغيلة » . وحلفنا هذا الاستثناء لأن حکم الغيلة
سیأتی مستقلاً بفصل ،

• وقوله (معصوماً) : مفعول لقوله « أتلف » وهو إشارة للمجنی علیه .
وشروطه : أى إن أتلف المكلف المذكور معصوماً مكلفاً أم لا ، فلا یشرط
فی المجنی علیه التكلیف بل العصمة ، فخرج الحربی والمرد ، فلا یقتص من قاتله
لعدم عصمته بالارتداد .

ویؤخذ من شرط عدم زیادة الجانی بحرية أو إسلام : أنه یشرط فی المجنی
علیه أن لا یكون أنقص من الجانی ، فإن كان أنقص لم یقتص من الجانی ،
وهو ظاهر وقد تقدم مثاله .

(للتَّـلَفِ) متعلق بـ « معصوم » : أى معصوماً للتلف : أى من وقت الضرب أو
الرمی بالسهم الموت ؛ فمن ضرب أو رمى معصوماً فارتد قبل خروج روحه لم یقتص .

قوله : [مما يتعلق] إلخ : بیان لحکم .

قوله : [فی غیر قتل الغيلة] : بكسر الغین المعجمة : وهی القتل لأخذ المال
فلا یشرط فی الشروط المتقدمة بل یقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر ، ولذا قال
مالك : لا عفو فی ولا صلح ، وصلح الولی مردود والحکم فی الإمام كما سیأتی . .
قوله : [معصوماً] : صفة لموصوف محذوف أى شخصاً معصوماً .

قوله : [فلا یقتص من قاتله] : أى المرتد .

وقوله : [لعدم عصمته بالارتداد] : تعلیل لعدم القصاص من قاتل المرتد
وترك التعلیل للحربی لظهوره ، لأن الحربی دمه هدر لكل مسلم یسوغ له القتل
علیه . بخلاف المرتد فقتله ایس إلا للحاکم فریما یتوهم أنه أو قتله غیره فی
القصاص فأفاد أنه لا قصاص فیهِ وإن كان علیه ثلاث خمس دية مسلم كما یأتی .
قوله : [وقد تقدم مثاله] : أى فی قوله فلا یقتل حر مسلم برقیق إلخ .

قوله : [أى معصوماً للتلف] : الأوضح حذف قوله للتلف وأی التی بعدها .

من الضارب أو الرامي لأن المجنى عليه لم يكن معصوماً وقت التلف وكذا تعتبر حالة الرمي : فمن رمى غير معصوم أو أنقص منه برق أو كفر فأسلم قبل الإصابة أو عتق الرقيق لم يقتص . وأما من قطع يد معصوم مثلاً فارتد المقتطوع ثم مات من القطع فيرتد أيضاً ثبت القصاص في القطع فقط ؛ لأنه كان معصوماً حال القطع بقوله : « للتلف » أى : لا حين الجرح أو الضرب أو الرمي فقط وقول الشيخ : « والإصابة » الأولى حذفه ؛ لأن الكلام هنا في النفس لا الجرح . وسيأتى له الكلام على الجرح . وكذا قوله : « قبله حين القتل » لأنه يوم أنها لا تعتبر المساواة إلا حين القتل خاصة ، مع أنها تعتبر حين القتل وحين الجرح أو الرمي معاً كما تقدم .

• ثم بين أن العصمة تكون بأحد أمرين بقوله :

(بإيمان) أى إسلام .

قوله : [غير معصوم] : أى لكونه حريباً مثلاً .

قوله : [أو كفر] : أى مع كونه من أهل الدمة .

قوله : [فأسلم قبل الإصابة] : راجع لغير المعصوم وللکافر الذى .

وقوله : [أو عتق الرقيق] : راجع لقوله برق فاتكل في التفرغ على صرف

الكلام لما يصلح له .

قوله : [وقول الشيخ والإصابة] : أى حيث قال خليل للتلف والإصابة ،

لأن معناه يشترط في المجنى عليه أن يكون معصوماً أى حين تلف النفس أى

موتها ، وإلى الإصابة في الجرح فاللام بمعنى إلى فاعترض عليه بما قال الشارح .

قوله : [وسيأتى له الكلام على الجرح] : أى ومصنفنا مثله فلو ذكر

الإصابة لا عترض عليه .

قوله : [بإيمان] : أى لقوله عليه الصلاة والسلام : « أمرت أن أقاتل

الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها » (١) .

(١) « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة

ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله » .

عن عبد الله بن عمر رواه الإمام البخارى في كتاب الإيمان فهو صحيح . قال الحافظ بن حجر :

وهذا الحديث قريب الإسناد فترد بروايته شعبة عن واقد ، وهو عن شعبة عن يزيد بن عطاء عن ابن عباس

ابن عبد الواحد شيخ مسلم فاتفق الشيخان على الحكم بصحته فرائته ، وليس في مستند أحمد على سنده =

(أو أمان) لحربي من سلطان أو غيره . شمل الأمان عقد الجزية فلا حاجة لقول ابن الحاجب : أو جزية .

• (فالقود) : جواب الشرط أى : إن أتلّف مكلف معصوماً فالقود : أى القصاص واجب لولى الدم عليه لا لغير ولى الدم ، بل هو معصوم بالنسبة له . فإذا قتل غير ولى الدم قاتلاً لمعصوم فإنه يقتص منه كما ذكره الشيخ بقوله : « كالقاتل من غير المستحق » ،

• وبالغ على ثبوت القود للولى بقوله :

(وإن قال) المعصوم لإنسان : (إن قتلنى أبرأتك) فقتله : فلا يسقط القود عن قاتله وكذا لو قال له بعد أن جرحه ولم ينفلد مقتله : أبرأتك من دى ، لأنه أسقط حقاً قبلاً وجوبه ، بخلاف ما لو أبرأه بعد إنفاذ مقتله أو قال له :

قوله : [أو أمان] : أى لقوله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه) ^(١) ولقوله تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله) إلى قوله : (حتى يعطوا الجزية) ^(٢) قوله : [فالقود] : إنما سمي القتل قصاصاً بالملك لأن الجاهلية كانوا يقودون الجاني لمستحقها بحبل ونحوه . هذا ، وقد اختلف أهل العلم هل القصاص من الجاني يكفر عنه إثم القتل أم لا ؟ فمنهم من ذهب إلى أنه يكفره لقوله عليه الصلاة والسلام : « الحدود كفارات لأهلها » فعمم ولم يخص قتل من غيره ، ومنهم من ذهب إلى أنه لا يكفرها لأن المقتول المظلوم لا منفعة له في القصاص ، وإنما القصاص منفعة للأحياء لينتهى الناس عن القتل ، قال تعالى : (ولكم في القصاص حياة) ^(٣) ويخص الحديث بالحدود التي الحق فيها لله فقط والحق الأول .

• وقد استبعد قوم صحته بأنه لو كان عند ابن عمر لما ترك أباه ينازع أباً يكره قتال ما نعى الزكاة لما فيه « ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة » . ولكن السنة قد تحق على كبار الصحابة أحياناً . ولا يلتفت لذلك في نقض السند . وفيه رواية الأبناء عن الآباء عن الأجداد فهو عن واقد بن محمد ، عن أبيه محمد بن عبد الله ، عن أبيه عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهم أجمعين .

(١) سورة التوبة آية ٦ .

(٢) سورة التوبة آية ٢٩ .

(٣) سورة الإسراء آية ٣٣ .

إن مت فقد أبرأتك ، فيبرأ ، ثم إن محل تعين القود إذا لم يعف ولى الدم عن الجاني .
 • (وليس للولى عفو) عن الجاني (على الدية إلا برضاً السجاني) :
 بل له العفو مجاناً أو على الدية إن رضى الجاني فإن لم يرض الجاني بها خيّر الولي
 بين أن يقتص أو يعفو مجاناً . وقال أشهب : الخيار للولى بين ثلاثة أمور :
 القصاص ، والعفو مجاناً ، والعفو على الدية . ولا كلام للجاني وهو خلاف المذهب .
 (ولا قود) : أى ليس للولى قود (إلا بإذن الحاكم) من إمام أو نائبه .
 (والأ) بأن اقتص الولي بغير إذن الحاكم (أدب) لافتياته على الإمام .
 (ولادية له) : أى لولى الدم (إن عفا) عن الجاني (وأطلق) في
 عفو : أى لم يقيد بدية ولا غيرها ، فيقضى بالعفو مجرداً عن الدية .

(إلا أن) تظهر بقرائن الأحوال (إرادتها) : أى مع الدية حال العفو
 ويقول : إنما عفوت لأخذ الدية (فيحلف) أى فيصدق بيمينه .

(ويستحق) الولي بعد حلفه (على حقه) في القصاص (إن امتنع الجاني
 من دفعها) : وإلا دفعها وتم العفو . قال في المدونة : قال مالك : لا شيء لك
 إلا أن يتبين أنك أردتها ، فتحلف : أنك ما عفوت إلا لأخلها ، ثم لك ذلك (أه)
 وظاهرها الإطلاق : أى تبين بالقرائن حال العفو إرادتها وادعى ذلك حلف مطلقاً
 بالقرب أو بعد طول . وقال أصبغ وابن الماجشون وغيرهما : يقبل إلا إذا قام
 بالحضرة ، لا إن قام بعد طول . وهل هو قيد لها أو خلاف ؟ وهو ظاهر كلام
 الباجي ، وأن المشهور ظاهرها من الإطلاق .

قوله : [أو قال له إن مت فقد أبرأتك] : أى ولو كان قبل إنفاذ مقتله
 كذا في حاشية الأصل ، ولكن لابد من كون البراءة بعد الجرح .

قوله : [وقال أشهب] : مقابل لكلام المصنف الذى هو طريقة ابن القاسم ،
 فلذلك قال في آخر العبارة وهو خلاف المذهب وإن كان وجهاً لظاهر قوله
 تعالى : (وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا) (١) .

قوله : [أدب لافتياته على الإمام] : محل أدبه حيث كان الحاكم ينصفه .

قوله : [أى تبين] : المناسب أن يزيد إن بعد أى .

قوله : [وأن المشهور ظاهرها من الإطلاق] : أى فالمدار على القرينة .

(كَسَفُوهُ) : أى ولى الدم (عن عبد) قتل غيره من حر أو رقيق . . وقال : إنما عفوت لأخذه . وأخذ قيمة المقتول أو دينته إن كان حرّاً ، فلا شيء له : إلا أن تظهر إرادة ذلك ، فيحلف ويبقى على حقه إن امتنع سيده من الدفع المذكور . فالتشبيه تام ، قاله ابن مرزوق . والمعتمد : أنه إن حلف فليس لسيده امتناع بل يخير بين أن يدفع العبد أو قيمته أو قيمة المقتول أوديته .

• (واستحق) الولي (دم من قتل القاتل) : فلو قتل زيد عمراً . فقتل أجنبي زيدا فولى عمرو يستحق دم الأجنبي القاتل لزيد ، إن شاء عفا وإن شاء اقتصر ، ولا كلام لولى زيد على قاتله .

(و) استحق مقطوع عضو (من قطع القاطع) له عمداً علواناً ؛ كما لو قطع زيد يد عمرو فقطع أجنبي يد زيد . فعمر و يستحق يد الأجنبي ولا كلام لزيد هذا في العمد .

(و) استحق من ذكر في الخطأ (دية الخطأ) من الأجنبي على عاقلته والقطع على ما سيأتى .

قوله : [فيحلف ويبقى] : أى طال الأمر أم لا .

قوله : [فالتشبيه تام] : حاصله أنه إذا كان المقتول عبداً والقاتل عبداً خير سيد القاتل بين أن يدفعه لأولياء الدم أو يدفع لهم قيمته . أو قيمة المقتول وإن كان المقتول حرّاً ، خير سيد القاتل بين أن يدفعه لأولياء الدم أو يدفع لهم قيمته . أو يدفع لهم الدية ، وحل الخيار إن لم يعف ولى المقتول مجاناً . فإن عفا وقال : أردت أخذه أو أخذ قيمة المقتول أو دينته كان كما قال الشارح .

قوله : [ولا كلام لولى زيد] : أى ولو عفا عنه ولى عمرو .

وقوله : [ولا كلام لزيد] : أى ولو عفا عمرو .

قوله : [هذا] : أى ما ذكر من استحقاق دم من قتل القاتل وعضو من

قطع القاطع .

قوله : [واستحق من ذكر في الخطأ] : المراد بمن ذكر ولى المقتول الأول

أو نفس المقطوع الأول .

وقوله : [في الخطأ] : أى الجناية الثانية خطأ والأولى عمد على كل حال .

بلغة السالك - رابع

• (فإن أرضاه) أى الولي (وكلي) المقتول (الثاني) : كما لو أرضى ولي زيد وهو المقتول الثاني في المال ولي عمرو المقتول أولاً (فله) : أى فيصير دم القاتل الثاني - الذى هو الأجنبي - لولي المقتول الثاني ، الذى هو زيد ، إن شاء عفا وإن شاء اقتص .

• ثم يبين شرط الجناية التى بها القود بقوله :

(إن تعمّد) الجاني (ضرباً لم يجز) بمحدد بل (وإن بقصيب) : أى عصا أو سوط أو نحوهما مما لا يقتل به غالباً وإن لم يقصد قتله أو قصد زيداً فإذا هو عمرو ، وقوله : « لم يجز » احتراز به من التأديب الجائز من حاكم أو معلم أو والد فلا قود فيه ، لأنه ليس بعدو .

وأما لو كانت الأولى خطأ والثانية خطأ لكان الأول يتبع عاقلة الأول ، والثاني يتبع عاقلة الثاني . فتحصل أن التفصيل الذى قاله المصنف والشارح موضوعه في كون الجناية الأولى عمداً والثانية إما عمداً وإما خطأ .

ولاحصل أن الصور ست عشرة؛ لأن الجناية الأولى إما على النفس أو الطرف ، وفي كل إما عمداً وإما خطأ ، والثانية مثلها وأربعة في مثلها بست عشرة صورة موضوع المصنف . والشارح هنا في أربعة وهى ما إذا كان المجنى عليه الأول عمداً في النفس والثاني عمداً أو خطأ في النفس أو المجنى عليه الأول عمداً في الطرف ، والثاني عمداً أو خطأ في الطرف ، وانظر باقى تفصيل المسألة في فروع المذهب .

قوله : [أى الولي] : بالنصب تفسير للضمير البارز وهو مفعول مقدم .

وقوله : [ولي المقتول] : فاعل مؤخر .

قوله : [ثم بين شرط الجناية] إلخ : شروع في الركن الثالث وهو الفعل الموجب للقصاص ، فتارة يكون بالمباشرة وهو ما هنا ، وتارة يكون بالسبب وسيأتى .

قوله : [أو قصد زيداً فإذا هو عمرو] : أى والحال أن كلا يتمتع قتله وأما لو كان قاصداً زيداً الحربى مثلاً فإذا هو عمرو المسلم فخطأ .

واعلم أن القتل على وجه : الأول أن لا يقصد ضرباً ، كرميه شيئاً أو حريباً فيصيب مسلماً فهذا خطأ بإجماع فيه الدية والكفارة . الثاني أن يقصد الضرب على وجه اللعب فهو خطأ على قول ابن القاسم وروايته في المدونة خلافاً لمطرف

(أَوْ مُشَقَّلٍ) : كحجر لا أحد فيه خلافاً للحنفية .
 (كَخَشَقٍ وَمَنْعٍ طَعَامٍ) حتى مات أو منع شرب حتى مات . فالقود
 إن قصد بملك موته ، فإن قصد مجرد التعذيب فالدية ، إلا أن يعلم أنه يموت فعلم
 الموت ملحق بقصده كما في النقل .
 (وَسَقَى سَمٍ) عمداً فيه القود .
 • (وَلَا قِسَامَةَ) حيث تعمد ما ذكر (إِنْ أَنْفَذَ) الضارب (مَقْتَلَهُ أَوْ)

وابن الماجشون ، ومثله إذا قصد به الأدب الجائر بأن كان بآلة يؤدب بها ، وأما
 إن كان الضرب للنارية والغضب فالمشهور أنه عمد يقتص منه إلا نفي حتى الوالد
 فلا قصاص ، بل فيه الدية مغلظة . الثالث أن يقصد القتل على وجه الغيلة
 فيتحتّم القتل ولا عفو . قاله ابن رشد في المقدمات كلها في (بن) .

قوله : [خلافاً للحنفية] : راجع للقضيب وما بعده فعندهم لا قصاص
 في هذه الأشياء ، وظاهره ولو قصد قتله به وإنما القصاص عندهم في القتل
 بالمحدد سواء كان حديداً أو حجراً أو خشباً أو بما كان معروفاً بالقتل كالمنجنيق
 والإلقاء في النار .

قوله : [كما في النقل] : ولفظ ابن عرفة من صدور العمد ما ذكره ابن
 يونس عن بعض القرويين أن من منع فضل مائه مسافراً عالماً بأنه لا يحل له
 منعه ، وأنه يموت إن لم يسقه قتل به وإن لم يل قتله بيله (اه) فظاهره أنه يقتل به
 سواء قصد بمنعه قتله أو تعذيبه . فإن قلت قد مر في باب الذكاة أن من منع
 شخصاً فضل طعامه وشرا به حتى مات فإنه يلزمه الدية . قلت مأمور في الذكاة
 محمول على ما إذا منع متأولاً ، وما هنا غير متأول أخذاً من كلام ابن يونس المذكور .
 قوله : [إن أنفذ الضارب مقتله] إلخ : ظاهره أن القصاص على المنفذ
 ولو أجهز عليه شخص آخر وهو كذلك ، ويؤدّب المجهز فقط على أظهر الأقوال .
 والحاصل أن الذي يختص بالقتل هو من أنفذ المقاتل كما هو سماع يحيى بن
 القاسم ومقابله ما في سماع ابن أبي زيد أن الذي يقتل هو المجهز الثاني وعلى الأول
 الذي أنفذ المقاتل الأدب ؛ لأنه بعد إنفاذها معلود من جملة الأحياء ويرث
 ويورث ويوصى بما شاء من عتق وغيره ، واستظهر ابن رشد الأول .

لم ينفذه و(مات مغموراً) مما ذكر بأن ضربه فرقع مغموراً من الضرب أو الجرح حتى مات . بل يقتصر منه بلا قسامة كما لو رفع ميتاً مما ذكر ؛ فإن لم ينفذ له مقتل وأفاق بعد الضرب أو الجرح ثم مات لم يقتصر إلا بالقسامة ، وكذا لادية في الخطأ إلا بها ولو لم يأكل أو يشرب حال إفاقته لاحتمال موته من أمر عارض . (وكتّرح) معصوم (غير مُحَسِّن عوم) في نهر (مطلقاً) لعداوة أو غيرها .

(أو) طرح (مَنْ يَحْسِنُهُ عداوة) ففرق فالتقود .
 • (والأ) يكن لعداوة بل لعباً (فَدِيَّةً) وهذا إذا علم أنه يحسنه أو لا يحسنه .
 فإن جهل ذلك فالتقصاص في العداوة والدية في اللعب ؛ فالدية في صورتين والتقصاص في الباقي .

قوله : [ومات مغموراً] : المغمور هو من لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم حتى مات .

قوله : [وأفاق بعد الضرب أو الجرح] : عتزز قوله فيرفع مغموراً .
 قوله : [وكذا لادية في الخطأ إلا بها] : أى بالقسامة عند نفى الإنفاذ ونفى الغمور .

قوله : [فالتقود] : جواب عن الثلاث صور وهى طرح غير محسن العوم مطلقاً أو غيرها ومن يحسنه عداوة .

قوله : [فادية] : أى خمسة لا مغلظة خلافاً لابن وهب .
 قوله : [أو لا يحسنه] : أى بأن علم ضده وهو توطئة لما بعده .
 قوله : [فالدية في صورتين والتقصاص في الباقي] : حاصبه أنه إما أن يطرحه عالماً بأنه يحسن العوم أو عالماً بأنه لا يحسنه أو يشك في ذلك . والطرح إما على وجه العداوة أو اللعب ؛ فإن طرحه عالماً بأنه يحسن العوم ففيه التقصاص إن كان عداوة وإن كان لعباً فالدية وإن طرحه عالماً بأنه لا يحسن العوم فالتقصاص طرحه عداوة أو لعباً ، وإن طرحه شاكاً فإن كان الطرح عداوة فالتقصاص أو لعباً فالدية فجملة الصور ست . فتقول الشارح : والتقصاص في الباقي مراده في أربع .

- وما تقدم كله في الجناية مباشرة ، واما الجناية بالسبب فأشار له بقوله :
- (أو تسبب) الجنائي في الإلتلاف :
- (كحفر بئر ، وإن) حضرها (بيته) فوقع فيها المقصود .
- (أو وَضَعَ) شئ (مُزْلِقٍ) : كقشر بطيخ ، أو ماء بنحو طين مزلق بطريق المقصود .
- (أو رَبَطَ دابةً بطريق) المقصود .
- (أو) اتخذ (كَلْبَ عَقُورٍ) : أى شأنه العقر .
- (لمعينين) راجع لجميع ما قبله .
- (وَهَلَكَ) المعين (المقصودُ) بالبئر وما بعده ؛ فالقود من التسبب .
- (ولأن) يهلك المقصود بل غيره ، أو لم يكن لمعين بل قصد مطلق الضرر فهلك بها إنسان (فالدابةُ) في الحر المعصوم ، والقيمة في غيره . ويفهم قصد مطلق الضرر : أنه إن لم يقصد ضرراً بالحفر وما بعده فلا شئ عليه ، ويكون هدراً . وهذا إن حفر البئر بملكه أو بموات لمنفعة ولو لعامة أو وضع المزلق لا بطريق الناس أو ربط الدابة ببيته أو بطريق على وجه الاتفاق ؛ كسوق وعند مسجد أو بيت أحد لنحو ضيافة أو اتخذ الكلب ببيته لحراسة ، وإلا فالدية أيضاً .

قوله : [مزلق] : اسم فاعل .

قوله : [طين مزلق] : احترز بذلك عن الطين الغير المزلق كالأرض المرملة فلا يقتص من فاعله .

قوله : [أو ربط دابة] : أى شأنها الإيذاء إما برفس أو نطح أو عض .

قوله : [بطريق المقصود] : قيد في الدابة والمزلق بلليل تقدير الشارح .

قوله : [راجع لجميع ما قبله] : أى ولذلك قدر الشارح في الكل قوله المقصود .

قوله : [فالدية] : أى في صورتين وهما ما إذا هلك بها غير المقصود أو قصد بها مطلق الضرر وهلك بها مطلق إنسان .

قوله : [وهذا إن حفر البئر بملكه] إلخ : تقييد للتفصيل المتقدم .

قوله : [لحراسة] : ظاهره أن اتخاذه للحراسة ونحوها ينفي عنه الضمان

وإن كان عقوراً واشتهر وهو كذلك إن لم يقدم لصاحبه إنذاراً عند حاكم وإلا ضمن .

قوله : [وإلا فالدية] : راجع لمفاهيم هذه القيود من قوله : إن حفر البئر

• (وَالْإِكْرَاهُ) : عطف على « كحفر » بئر : فمن أكره غيره على قتل نفس فيقتل المكره - بالكسر - لتسبيه كما يقتل المكره - بالفتح - لمباشرته ، وإنما يكون المأمور مكرهاً إذا كان لا يمكنه المخالفة كخوف من الأمر ، فإن لم يخف اقتص منه فقط .

(وتقديم مسموم) لمعصوم (عالمياً) بأنه مسموم ، فتناوله غير عالم فأتى ، فالقصاص ، فإن تناوله عالمًا بسمه فهو القاتل لنفسه : وإن لم يعلم المقدم فهو من الخطأ .

(ورسميه حية عليه) حية^(١) فأتى وإن لم تلدغه ، فالقود ، لا ميتة فالدية . وكلنا إن كان شأنها عدم اللدغ لصغرها .

بملكه إلى هنا بأن يقال فيها حفر البئر بغير ملكه وبغير موات ككونها بطريق المسلمين أو بموات عبثاً أو وضع المزلق بالطريق ، أو وضع الدابة بغير بيته كبيت الغير لا على وجه الضيافة ، أو بطريق لا على وجه الاتفاق بل اتخذها عادة بسوق ، أو بباب مسجد ، أو اتخذ الكلب بيته لا لمنفعة شرعية ، فإن هلك بهذه الأشياء حر معصوم ففيه الدية وفي المعصوم غيره القيمة .

قوله : [اقتص منه فقط] : أى إن لم يكن الأمر حاضراً وتمالاً مع المباشر على القتل ولا فيقتص منهما .

قوله : [وتقديم مسموم] : أى من طعام أو شراب أو لباس عالمًا مقدمه بأنه مسموم ولم يعلم المتناول بدليل تقييد الشارح .

قوله : [فهو القاتل لنفسه] : أى ولا شيء على المقدم له وإن كان متسبباً .

قوله : [وإن لم يعلم المقدم] : بكسر الدال ولا الأكل .

وقوله : [فهو من الخطأ] أى ففيه الدية .

قوله : [فالدية] : أى إن رماها على وجه اللعب لا على وجه العداوة

والا فالقود .

والحاصل أنه إذا كانت الحية حية كبيرة شأنها القتل ومات فالقود مات من لدغها أو من الخوف رماها على وجه العداوة أو اللعب ، وإن كانت صغيرة ليس

(١) أى غير ميتة ؛ فهنا جناس تام .

(وإشارته) عليه (بسلاح) كسيف وخنجر (فهرب) المصار عليه (وطلبته) المشير في هروبه (لعداوة) بينهما ، فمات بلا سقوط : فالقود بلا قسامة ، وإن لم يضربه بالفعل .

(وإن سقط) حال هروبه (فبقسامة) لاحتال موته من سقوطه ، (وإشارته فقط) : بلا عداوة ولا هرب (فخطأ) : فالدية خمسة على العاقلة . وكذا إن هرب ولا عداوة .

(وكلمة مسأكيه للقتل ، ولولاه) : أى الإمساك (ما قدر القتال) على قتله : فالقود عليهما الممسك لتسببه والقاتل لمباشرته (والا) : بأن أمسكه لغير القتل أو له وكان القاتل يدركه مطلقاً (فالمباشر) هو الذى يقتل (فقط) .

شأنها القتل أو ميتة فرماها عليه فمات من الخوف ، فإن كان على وجه اللعب فالدية وإن كان على وجه العداوة فالقود .

قوله : [وإشارته عليه] إلخ : حاصله أنه إذا أشار عليه بآلة القتل فهرب فطلبه فمات ، فلما أن يموت بدون سقوط أو به ، وفى كل إما أن يكون بينهما عداوة أولاً ، فإن لم يكن بينهما عداوة فالدية سقط حال هروبه أولاً ، لكن فى السقوط بقسامة وإن كانت بينهما عداوة فإن لم يسقط فالقصاص بدون قسامة وإن سقط فالقصاص بقسامة .

قوله : [وإشارته فقط] : أى وإن مات مكانه من إشارته عليه بآلة القتل من غير هروب وطلب فخطأ كما قال المصنف ، لكن قول الشارح بلا عداوة المناسب إسقاط لا كما هو المنصوص فى الحاشية وغيرها قال (عب) : وانظر إذا لم يكن بينهما عداوة هل الدية بقسامة أو لادية أصلاً (هـ) .

قوله : [وكذا إن هرب ولا عداوة] : أى ومات فدية خطأ .

قوله : [فالقود عليهما] : حاصله أنهما يقتلان جميعاً بقيود ثلاثة معتبرة فى الممسك وهى أن يمسكه لأجل القتل وأن يعلم أن الطالب قاصد قتله وأن يكون لولا يمسكه ما أدركه القاتل ، فإن أمسكه لأجل أن يضربه ضرباً معتاداً أو لم يعلم أنه يقصد قتله أو كان قتله لا يتوقف على إمساك له قتل المباشر وحده وضرب الآخر مائة سوط وجبس سنة .

دون المسك وأدب .

- (ويُقْتَلُ الأَدْنَى) صفة (بالأعلى) .
- (كُحِرَ كِتَابِي بَعْدَ مُسْلِمٍ) فالإسلام أعلى من الحرية (لا العكس) أى لا يقتل الأعلى بالأدنى كسليم ببحر كتابي .
- (و) يقتل (الجمْعُ) كاثنتين فأكثر (بواحد) : إن تعمدوا الضرب له وضربوه (ولم تَتَمَيَّزِ الضَّرَبَاتُ) أو تميزت وتساوت ، بدليل قوله :
- (ولأن) بأن تميزت وكان بعضها أقوى شأنه لإزهاق الروح (قُدِّمَ الأَقْوَى) ضرباً في القتل دون غيره (إن عَلِمَ) : فإن لم يعلم قتل الجميع .
- (أو تماثلوا) على قتله ؛ بأن قصد الجميع قتله وضربه وحضروا وإن لم يباشره إلا أحدهم لكن بحيث إذا لم يباشره هذا لم يتركه الآخر .

والحاصل أن التماثل موجب لقتل الجميع وإن وقع الضرب من البعض ، أو كان الضرب بنحو سوط كما قال المصنف . وأما تعمد الضرب بلا تماثل فإنما يوجب قتل الجميع إذا لم تتميز الضربات أو تميزت وتساوت أو لم تتساو ولم يعلم صاحب الأقوى والأقدم وعوقب غيره . وهذا إذا رفع ميتاً أو منقوذ المقاتل أو

تنبيه : يقتص من العائن القاتل عمداً بعينه إذا علم ذلك منه وتكرر ، وأما القاتل بالحوال فلا يقتص منه عند الشافعية ، وفي (عب) وغيره أنه يقتص منه إذا تكرر وثبت قيانساً على العائن المحجوب ، واستبعد بن ذلك ، وأما القاتل بالاستعمال المحجوب فكالعائن جزماً .

قوله : [ويقتل الأَدْنَى] : تفريع على ما تقدم أول الباب من شروط القصاص وأركانه . وقوله : [ولم تتميز الضربات] : أى ضربة كل واحد منهم وسواء كان الموت ينشأ عن كل واحدة أو عن بعضها ، وما ذكره من قتل الجمع في هذه الحالة هو ما في النواذر في اللخمي خلافه وهو أنه إذا أنقذ أحد الضارين مقاتله ولم يدر من أى الضربات فإنه يسقط القصاص والدية وفي أموالهم إذا لم يماثلوا على قتله كلها في (عب) .

قوله : [أو كان الضرب بنحو سوط] : أى هذا إذا ضربوه بألة يقتل بها عادة ، بل وإن حصل بألة لا يقتل بها عادة فالمدار على التماثل أى التعاقد والاتفاق .

- مغموراً حتى مات ، وإلا ففيه القسامة ، ولا يقتل بها إلا واحد كما يأتي .
- (و) يقتل (الذَّكَرُ بِالْأُنْثَى ، والصَّحِيحُ بِالْمَرِيضِ) .
 - يُقْتَلُ (الْكَامِلُ) الْأَعْضَاءُ وَالْحَوَاسِ (بِالنَّاقِصِ عُضْوً) : كيد أو رجل (أو حاسة) كسمع وبصر .
 - (و) يقتل (الْمُتَسَبِّبُ مَعَ الْمُبَاشِرِ) : كحافر بئر لمعين ، فرداه غيره فيها وكمكره - بالكسر - مع مكروه بالفتح ، هذا لتسببه وهذا لمباشرة .
 - (و) يقتل (أَبٌ أَوْ مُعَلِّمٌ) صِنْعَةً أَوْ قَرَأْنَا (أَمَرَ) كُلٌّ مِنَ الْأَبِ أَوْ الْمُعَلِّمِ (صَبِيًّا) بِقَتْلِ إِنْسَانٍ فَقَتْلُهُ ، وَلَا يَقْتُلُ الصَّغِيرَ لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِ .
 - (و) يقتل (سَيِّدٌ أَمَرَ) عَبْدَهُ بِقَتْلِ حُرِّ فَقَتْلُهُ ، وَيَقْتُلُ الْعَبْدُ أَيْضًا إِنْ كَانَ كَبِيرًا لِأَنَّهُ مُكَلِّفٌ . فَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ أَوْ الْمُتَعَلِّمُ كَبِيرًا قَتَلَ وَجَدَهُ إِنْ لَمْ يَكْرَهُ ، وَإِلَّا قَتَلَا مَعًا كَمَا تَقْدِمُ . وَعَلَى عَاقِلَةِ الْوَلَدِ الصَّغِيرِ أَوْ الْمُتَعَلِّمِ نِصْفُ الدِّيَةِ مَعَ الْقَصَاصِ مِنَ الْأَبِ أَوْ الْمُعَلِّمِ .

- قوله : [كما يأتي] : أى آخر الباب .
- قوله : [ويقتل الذكر بالأنثى] : أى حيث لم يكن القاتل زائداً حرية أو إسلاماً كما تقدم .
- قوله : [بالمريض] : أى ولو كان المريض مشرفاً ومحتضراً للموت .
- قوله : [مع مكروه بالفتح] : أى حيث كان الإكراه بخوف القتل وإلا فيقتص منه هو فقط إن لم يكن الأمر حاضراً وإلا فيقتل أيضاً لقدوته على التخليص كما في الخرشى والمجموع ، ومحل اشتراط خوف القتل من المكروه ما لم يكن المأمور عبداً لذلك الأمر ، وإلا كان أمره بمنزلة الإكراه كما يأتي .
- قوله : [ولا يقتل الصغير] : أى ولا دية عليه في ماله ، وإنما على عاقلته نصفها كما سيأتى .
- قوله : [إن كان كبيراً] : أى بالغاً وأمر السيد فيه كالإكراه فللملك يقتل معه .
- قوله : [وعلى عاقلة الولد الصغير] إلخ : أى وأما العبد الصغير المأمور فلا شيء عليه لعدم العاقلة له .

(و) يقتل (شريكٌ صبيٌّ) دون الصبي (إن تمالآ) معاً على قتل شخص ، وعلى عاقلة الصبي نصف الدية ، لأن عمده كخطئه . فإن لم يمالآ على قتله وتعمده أو الكبير فقط فعليه نصف الدية في ماله وعلى عاقلة الصغير نصفها وإن قتلاه أو الكبير خطأ ، فعلى عاقلة كل نصف الدية .

قوله : [فإن لم يمالآ على قتله] إلخ : محل قسم الدية بينهما ما لم يدع أولياء المقتول أنه مات من فعل المكلف — فإنهم يقسمون عليه ويقتلونه ، ويسقط نصف الدية عن عاقلة الصبي ؛ لأن القسامة إنما يقتل بها ويستحق بها واحد .
قوله : [فعلى عاقلة كل نصف الدية] : إنما كان على عاقلة الصبي نصف الدية في عمده وخطئه لأن عمده كخطئه .

• تنبيه : هل يقتص من شريك سبع نظراً لتعمد قتله ومن شريك جراح نفسه جرحاً ينشأ عنه الموت غالباً ومن شريك حربى لم يمالآ معه على القتل أولاً يقتص مما ذكر ، بل إنما عليه نصف الدية ويضرب مائة ويحبس عاماً ؟ قولان والقول بالقصاص يكون بقسامة ونصف الدية بلا قسامة .

مسألة : إن تصادم المكلفان أو تجاذبا حبلاً أو غيره فسقطا راكبين أو ماشيين أو مختلفين قصداً فانا فلا قصاص لقوات محله ، وإن مات أحدهما فحكم القود يجرى بينهما أو حملاً على القصد عند جهل الحال لا على الخطأ عكس السفيتين إذا تصادمتا ، وجهل الحال فيحملان على عدم القصد من رؤسائهما فلا قود ولا ضمان ، لأن جريهما بالريح ليس من عمل أربابهما كالعجز الحقيقي بحيث لا يستطيع كل منهما أن يصرف دابته أو سفينته عن الآخر فلا ضمان بل هو هدر ، لكن الراجح أن العجز الحقيقي في للتصادمين فيه ضمان الدية في النفس والقيمة في الأموال . بخلاف السفيتين فهدر وحملتا عليه عند جهل الحال ، وأما لو قدر أهل السفيتين على الصرف ومنعهم خوف الفرق أو النهب أو الأسر حتى أهلك إحداهما السفيتين الأخرى فضمن الأموال في أموالهم والدية على عواقلهم ؛ لأنهم لا يجوز لهم أن يسلموا بهلاك غيرهم (اهـ ملخصاً من خليل وشرحه) .
قائده : قال (شب) : ذكر خليل في توضيحه فروعاً لا بأس بذكرها لتعلقها بما هنا ؛ أحدها : لو قاد بصير أعى فوق البصير ووقع الأعمى عليه فقتله فقال

• (لا) يقتل (شريكٌ مُخطئٌ و) لا شريك (مجنونٌ) : بل عليه نصف الدية في ماله وعلى عاقلة المخطئ أو المجنون نصفها . هذا إن تعمد ، وإلا فالنصف على عاقلته أيضاً .

• ثم شرع يتكلم على الجناية فيما دون النفس فقال :

(وما دونَ النَّفْسِ - كجرح) وقطع وضرب وإذهاب منفعة ؛ كسمع (وبصر : كالنَّفْسِ) : أى كالجنابة على النفس (فعلاً) : أى في الفعل من كونه عمداً عبواناً (وفاعلاً) : أى من كونه مكلفاً غير حرى ولا زائد حرية أو إسلاماً (وضعولاً) : من كونه معصوماً للإصابة بإيمان أو أمان ، قال ابن عرفة : متعلق الجنابة : غير النفس ؛ إن أفاتت بعضَ الجسم فقطع ، وإلا فإن

مالك في رواية ابن وهب : الدية على عاقلة الأعمى . ثانيها لو طلب غريقاً فلما أخذه خشى على نفسه الهلاك فركه ومات ففي الموازية والعتبة عند ابن القاسم لا شيء عليه . ثالثها : لو سقط من دابته على رجل فمات الرجل فديته على عاقلة الساقط قاله أشهب في الموازية والمجموعة ، ولو انكسرت سن من الساقط وانكسرت سن من الآخر فقال ابن المواز مذهب أصحابنا أن على الساقط دية من الذى سقط عليه وليس على الآخر ديتها . وقال ربيعة على كل واحد دية صاحبه ودليل الأول أن الجنابة بسبب الساقط دون سبب آخر (١٨)

قوله : [كجرح] : بفتح الجيم الفعل وأثره بالضم وسأى الفرق بين الجرح وغيره عن ابن عرفة .

قوله : [من كونه عمداً] : أى قصداً .

وقوله : [عبواناً] : أى تعدياً يحترز عن اللعب والأدب فينشأ عنه جرح فلا قصاص فيه .

قوله : [غير حرى] : أى لأن الحرى لا يقتصر منه بدليل أنه لو أسلم أو أمنا لا يلزمه شيء فيها فعلة ؛ وتقدم إيضاح تلك القيود أول الباب .

قوله : [من كونه معصوماً] : أى من حين الرى إلى حين التلف كما تقدم إيضاحه .

قوله : [إن أفاتت بعض الجسم] : أى أذهبه .

أزالت اتصال عظم لم يبين فكسّر . وإلا فإن أثرت في الجسم فُجرح وإلا
فإتلاف منفعة (٨١) .

• ولما كان قوله : « كالنفس » - يقتضى من حيث الفاعل - أنه يقتصر من
الناقص - كالعبد - إن جرح كاملاً كالحر استثنى ذلك منه بقوله :
(إلا ناقصاً) لحرية أو إسلام (كعبد) أو كافر (جنتى على طرف)
أو منفعة (كامل ؛ كحر) أو مسلم (فلا قِصاص) من الناقص على المشهور
من المذهب ، وهو قول الفقهاء السبعة . وعليه عمل أهل المدينة ؛ لأن جناية
الناقص على الكامل - كجناية ذى يد שלא على صحيحة ، وإن كان يقتصر منه
في النفس كما مر ، ودية الجرح في رقبة العبد وذمة الكافر - فإن لم يكن فيه شيء
مقدر فحكومة إن برى على شين ، وإلا فليس على الجاني المتعمد إلا العقوبة .

قوله : [لم بين] : أى لم يفصل بل بقى معلقاً ببعض العروق .
قوله : [وإلا] : أى بأن لم تحصل إفاة بعض الجسم ولا إزالة اتصال عظم لم بين .
قوله : [وإلا فيتلاف منفعة] : أى بأن لم تحصل إفاة بعض الجسم ولا
إزالة اتصال عظم لم بين ولا غاصت في الجسم ، وإنما أذهبت منفعة من الجسم مع
بقائه على ما هو عليه .
قوله : [يقتضى من حيث الفاعل] : أى لأن الأصل في التشبيه أن يكون
تاماً فأفاد بهذا الاستثناء أن التشبيه غير تام .
قوله : [من الناقص] : مراده بالناقص والكامل باعتبار المعنى لا باعتبار الحسن ،
فإن الفرض أن الأعضاء متساوية في الجميع .
قوله : [كعبد] : مثال لنقص الحرية .
وقوله : [أو كافر] : مثال لنقص الإسلام .
قوله : [كجناية ذى يد שלא] : أى تزيلا للنقص المعنوى منزلة النقص الحسى .
قوله : [كما مر] : أى في شرح قوله ولا زائد حرية أو إسلام .
قوله : [فإن لم يكن فيه شيء مقدر] : أى من الشارع وستأتى دبات
الجراحات التى قلرها الشارع .
وقوله : [فحكومة] [إلخ] : أى مال يحكم به القاضى بعد تقويم الذات المجنى
عليها سالمة ومعيبة ، وينظر لما بين القيمتين فيحكم القاضى به على الجاني وسيأتى
إيضاح ذلك .

• (وإن تعدد مباحث) على ما دون النفس (بلا تسمأؤ) منهم (وتميزت) الجراحات : أى تميز وعلم فعل كل واحد منهم (فمن كل) يقتص (بقتد ر ما فعل) : فإن تماؤا اقتص من كل بقدر الجميع . تميزت أم لا ، قياساً على قتل النفس من أن الجميع عند التماؤ يقتلون بالواحد . وأما إذا لم تميز عند التماؤ . فهل يلزمهم دية الجميع ولا قصاص ؟ أو يقتص من كل بقدر الجميع ؟ فإذا كانوا ثلاثة قلع أحدهم عينه وقطع أحدهم يده والثالث رجله ولم يعلم من الذى فقأ العين ومن قطع الرجل ومن قطع اليد - والحال أنه لا تماؤ بينهم - اقتص من كل بقوء عينه وقطع يده ورجله . وفيه نظر ؛ إذ لم يقع من كل واحد إلا فعل واحد .

• ثم شرع فى بيان ما يقتص منه مما دون النفس . وما لا يقتص منه بقوله : (واققص من موضحة) بكسر الضاد المعجمة (وهى : ما أوضحت عظم الرأس) : أى أظهرته (أو) عظم (الجبهة) : ما بين الحاجبين وشعر الرأس (أو) عظم (الخدّين) فما أوضحت عظم غير ما ذكر - ولو بالوجه كأنفٍ وليحى أسفل - لا يسمى موضحة عند الفقهاء . وإن اقتص من عمده . ولا يشترط فى الموضحة ماله بال واتساع بل (وإن) ضاق (كإبرة) :

قوله : [فن كل يقتص بقدر ما فعل] : أى بالمساحة ولا ينظر لتفاوت العضو بالرقعة والغلظ .

قوله : [وفيه نظر] : أى فالأظهر الأول .

قوله : [ما بين الحاجبين وشعر الرأس] : مراده ما علا على الحاجبين وسفل عن شعر الرأس فيشمل الجبينين .

قوله : [لا يسمى موضحة عند الفقهاء] إلخ : قال البساطى إنما يظهر تعريف الموضحة بما ذكر باعتبار الدية . وأما باعتبار القصاص فلا فرق بين هذه وبين غيرها .

قوله : [ولا يشترط فى الموضحة] : أى قصاصاً أو دية .

قوله : [بل وإن ضاق] : أى بل يثبت القصاص أو الدية وإن كان ضيقاً كإبرة إلخ .

أى كقدر مغرِزها فيقتص منه .

• (و) يقتص (مما قبَّلَها) أى الموضحة من كل ما لا يظهر به العظم ، وهى ستة بينها بقوله :

• (من دَامِيَّةٍ) : وهى ما أضعفت الجلد حتى رشح منه دم بلا شق له ،
(وحَارِصَةٍ : ما شَقَّتْ الجلدَ)

(وسَمْحَاقٍ) : بكسر السين : ما (كَشَطَتَهُ) أى الجلد عن اللحم ،
و (بَاضِعَةٍ) : وهى ما (شَقَّتْ اللَّحْمَ) ،

• (وَمُتَلَاخِمَةٍ) وهى ما (غَاصَّتْ فِيهِ بِتَعَدُّدٍ) : أى فى عدة مواضع
منه ولم تقرب للعظم .

• (وَمِلْطَاةٍ) بكسر الميم : وهى ما (قَرُبَتْ للعَظْمِ) ولم تصل له ،
ولا فوضحة كما تقدم .

فالسنة : ثلاثة متعلقة بالجلد ، وثلاثة باللحم .

• (و) يقتص (من جِرَاحِ الجَسَدِ) غير الرأس (وإنْ مُنْقَلَتَةً)
وسياقئ تفسيرها .

قوله : [ويقتص مما قبلها] : أى من السابق عليها فى الوجود الخارجى .

قوله : [وحارصة] : بحاء مهملة فألف فراء فصاد مهملتين .

قوله : [وباضعة] : بالضاد المعجمة والعين المهملة .

قوله : [أى فى عدة مواضع] : أى بأن أخذت فيه يمينا وشمالا .

قوله : [بكسر الميم] : أى وبالهمز .

قوله : [ولم تصل له] : حاصله أن المِلْطَاة هى التى أزال اللحم وقربت
للعظم ولم تصل إليه بل بقى بينها وبينه سترقيق ، فإن زال ذلك السر سميت موضحة .

قوله : [ثلاثة متعلقة بالجلد] : أى وهى الدامية والجارحة والسماحاق .

وقوله : [وثلاثة باللحم] : أى وهى الباضعة والمتلاخمة والمِلْطَاة .

قوله : [غير الرأس] : أى والجبهة والخدين ، ، وأما الرأس فقد سبق الكلام
على سبع جراحات فيه ، وسياقئ اثنتان ليس فيهما إلا الدية وهما المنقلة والآمة .

قوله : [وسياقئ تفسيرها] : أى فى قوله : ما ينقل بها فراش العظم للنواء

وتعتبر (بالمساحة) طولاً وعرضاً وعمقاً ، وهذا : (إن اتحدَ المحلُّ) : أى يشترط اتحاده ؛ فلا يقتص من جرح عضو أيمن فى أيسر ولا عكسه ، ولا تقطع سبابة مثلاً بإيهام ، ولو كان عضو الجاني قصيراً لم يكمل بقية الجرح من عضوه الثانى .

• (و) اقتص (مِنْ طَبِيبٍ) المراد به هنا : من يباشر القصاص من الجاني (زَادَ) ؛ على المساحة المطلوبة (عمداً) فيقتص منه بقدر ما زاد فلو نقص ولو عمداً فلا يقتص ثانياً ، فإن مات المقتص منه من القصاص فلا شيء على الطبيب إذا لم يزد عمداً وإلا فالقصاص .

(ولاً) يتحد المحل أو لم يتعمد الطبيب الزيادة بل أخطأ (فالعقلُ) : على الجاني ؛ فإذا قطع خنصرًا ولا خنصر له فلا قصاص لعدم اتحاد المحل وتعين العقل . فإن كانت الجناية عمداً أو دون الثلث فى ماله ، وإلا فعلى العاقلة كما سيأتى .

وبحث بن فى تسميتها منقلة بقوله : صوابه : وإن هاشمة ، فقد قال مالك : الأمر المجمع عليه عندنا أن المنقلة لا تكون إلا فى الرأس والوجه — انظر المواق (١٥) .

قوله : [بالمساحة] : هى بكسر الميم .

قوله : [وهذا إن اتحد المحل] : أى واعتبار القصاص بالمساحة إنما يكون إن اتحد المحل .

قوله : [لم يكمل بقية الجرح] إلخ : أى فحل اعتبار القصاص بالمساحة إذا لم يحصل إزالة عضو وإلا فيقطع العضو الصغير بالأكبر وعكسه .

قوله : [المراد به هنا] : أى وأما الطبيب بمعنى المداوى فليس مراداً هنا .

قوله : [فلو نقص ولو عمداً] : أى على المساحة المطلوبة لأنه قد اجتهد .

قوله : [فلا شيء على الطبيب] : أى فلا يقتص منه فلا ينافى أن عليه إن زاد الدية كما يأتى بعد .

قوله : [فإذا قطع خنصرًا] : مثال لما لم يتحد فيه المحل .

قوله : [فإن كانت الجناية عمداً] أى فإن كان الجرح عمداً والفرص عدم اتحاد المحل فى الجاني أو كان من زيادة الطبيب .

وقوله : [أو دون الثلث] : أى أو كان خطأ وعقله دون ثلث الدية الكاملة .

وقوله : [ففى ماله] : أى فالعقل فى ماله .

• وشبه في لزوم العقل قوله :

• (كَعَيْنٍ أَعْمَى) : أى حدقته جنى عليها ذو سائلة بأن قلعها ؛ فإن السائلة لا تؤخذ بها لعدم المماثلة ، بل يلزمه حكومةً بالاجتهاد ، وفي العكس الدية .
(ولسان أبكم) : لا يقطع بالناطق ولا عكسه ، وفي الناطق الدية وفي الأبكم الحكومة .

(وما بعد مؤصحة) من الجراح : لا قصاص فيه ويتعين فيه العقل ؛
وبينه بقوله :

• (من منقلبة) بفتح النون وكسر القاف مشددة ؛ وهى لا تكون إلا فى الرأس أو الوجه (وهى : ما ينقل بها) : أى فيها (فرأش العظم) بفتح الفاء وكسرها : أى العظم الرقيق الكائن فوق العظم كقشر البصل : أى ما يزيل منها الطبيب فراش العظم (للدواء) : أى لأجله ليلتئم الجرح : أى ما شأنها ذلك . وإنما لم يكن فيها قصاص أشد خطرها .

• (وآمة) بفتح الهززة ممدودة : وهى ما (أفضت لأم الدماغ) وأم الدماغ : جلدة رقيقة مفروشة عليه متى انكشفت عنه مات .

قوله : [وفي العكس الدية] : أى فيها إذا كان الجنائى أعمى وفقاً عين البصير .

قوله : [وفي الناطق الدية] إلخ : أى كما قيل فى العين العمياء والعين البصيرة .

قوله : [ويتعين فيه العقل] : أى فيستوى عمدته وخطؤه .

قوله : [وهى لا تكون إلا فى الرأس أو الوجه] : هذا مما يؤيد بحث (بن المتقدم) .

قوله : [أى فيها] جعل الباء بمعنى فى يشكل عليه آخر العبارة . فإن مقتضاه أن الباء بمعنى من .

قوله : [وهى ما أفضت لأم الدماغ] : حاصله أن الآمة هى الجرح الواصلة لأم الدماغ ولم تخرقها ، وذكر خليل بعدها الدامغة بعين معجبة وهى ما خرقت خريطة الدماغ ولم تنكشف بل نحو قدر مغرز لإبرة فعلى كلام خليل ما بعد الموضحة ثلاثة أشياء . قال ابن عبد السلام : الأظهر أن الآمة والدامغة مترادفان أو كالترادفين فمن أجل ذلك لم يتعرض لها مصنفنا وجعل ما بعد الموضحة شيئين .

قوله : [جلدة رقيقة] : محصله أن الدماغ اسم للدخ وأمه هى الجلدة الرقيقة .

- * (ولا مِن لَطْمَةٍ) عطف على محذوف استفيد مما قبله أى فلا قصاص من ذلك ولا من لطمة : أى ضربة على الخد إذا لم ينشأ عنها جرح ولا ذهاب منفعة ولا عقل فيها كما سينبه عليه .
- (و) لا من (ضَرْبَةٍ) : بيد أو رجل بغير وجه ؛ كصفع بقفا (لم تَجْرَحُ : أى لم ينشأ عنها جرح أى ولا ذهاب منفعة كاللطة .
- (و) لا من إزالة (لَحْيَةٍ) بفتح اللام .
- (و) لا من إزالة (شُفْرَ عَيْنٍ) بضم الشين المعجمة وسكون الفاء المهدب .
- (و) لا من شعر (حاجِبٍ) .
- * (وَعَمْدُهَا) : أى هذه المذكورات من اللطمة وما بعدها (كالخطأ) فى علم القصاص والعقل .
- * (إلا فى الأدب) : فيجب فى عملها دون خطئها .
- ومفهوم « لم تجرح » أنها إن نشأ عنها جرح أو ذهاب منفعة أن فيها القصاص .
- ومو كذلك وسيأتى تفصيله .
- (بخلاف ضربةٍ بسَوَطٍ) فى عملها القصاص .

-
- قوله : [ولا عقل فيها] : أى بل فيها الأدب إن كانت عمداً .
 - قوله : [بيد أو رجل] : الباء داخلة على الآلة .
 - وقوله : [بغير وجه] : الباء بمعنى على .
 - قوله : [بغير وجه] : إنما قيد بذلك لثلاثا يتكرر مع اللطمة .
 - قوله : [ولا من إزالة لحية] : هى الشعر النابت على اللحي الأسفل .
 - قوله : [بفتح اللام] : لعله بكسرها لأنه الأفصح فيها قال تعالى : (لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي) (١١) .
 - قوله : [إلا فى الأدب] : أى وتجب الحكومة فى اللحية وشعر العين والحاجب إن لم ينبت كما كان أولاً .
 - قوله : [وسيأتى تفصيله] : أى فى قوله وإن جرحه إلخ .
 - قوله : [فى عملها القصاص] : أى وإن لم ينشأ عنه جرح ولا ذهاب منفعة ؛ لأن الضرب بالسوط عهد للأدب والحدود . وليس فيه متالف عادة .

(ولا) قصاص (إنَّ عَظْمَ الْخَطَرِ) بفتح الخاء والطاء أى الخوف (فى غيرَها) : أى غير الجراح التى بعد الموضحة أى جراح الجسد غير ما تقدم ؛ (كعَظْمِ الصَّدْرِ) : أى كسره وعظم الصلب أو العنق (ورَضَّ الْأُنْثِيَيْنِ) وفيها العقل كاملاً بعد البرء ومفهوم : « رض » أن فى قطعهما أو جرحهما القصاص ؛ لأنه ليس من المتألف .

• (وإنَّ جَرَحَهُ) جرحاً فيه القصاص كموضحة (فَدَهَبَ) بسببه (نحوَ بصره أو شلَّتْ يَدُهُ اقْتَصَّ منه) : أى يفعل بالجانى بعد برء المجنى عليه مثل ما فعل .

قوله : [التى بعد الموضحة] : أى وهى المنقلة والآمة ؛ فالتقييد بعظم الخطر بالنسبة للجراحات التى فى الجسد غير المنقلة والآمة المتقدمين ، فإنه لا قصاص فيها من غير قيد بعظم الخطر لأن شأنهما عظم الخطر ، وقوله غير ما تقدم أى من الموضحة وما قبلها من كل ما فى عمده القصاص فالضمير فى غيرها عائد على الجراح التى بعد الموضحة .

وقوله : [أى جراح الجسد] : تفسير للغير .

وقوله : [غير ما تقدم] : قيد فى جراح الجسد .

قوله : [بعد البرء] : أى بعد استقرار حياته ، والموضوع أن الأنثيين وما قبلهما ذهبت منه المنفعة وإلا فلو برئ على غير شين لم يكن فى العمد إلا الأدب . وإنما وجب العقل دون القصاص لقول مالك أخاف أن يتلف الجانى .

قوله : [أى يفعل بالجانى] : وجد بطرته هذا أول ما نقله الفقير مصطفى العقبانى تلميذ المؤلف من شرحه على الأصل مع تجريد من مجموع وحاشية شيخنا العلامة سيدى الشيخ محمد الأمير ، وذلك بإذن من ولى الله تعالى الشيخ صالح السباعى يفتلة ومؤلفه القلب شيخنا الدردير مناماً قلت له : يا سيدى أنقل كلامك لكلامك ؟ فتبسم وقال : خيراً ، نسأل الله القبول والرضا (٥١) .

قوله : [بعد برء المجنى عليه] : أى كما هو الواجب فى كل الجراحات التى لم يتحقق عاقبة أمرها . وسياق بيان ذلك .

قوله : [مثل ما فعل] : أى من الجرح موضحة أو غيرها .

(فَإِنْ حَصَلَ) للجاني (مِثْلُهُ) : أى مثل اللّاهب من المجنى عليه (أوزاد) اللّاهب من الجاني بأن ذهب شيء آخر مع اللّاهب ، بأن أوضح فلذهب بصره وجميعه ، فلا كلام لأنه ظالم يستحق .

(وإلا) يحصل للجاني مثل اللّاهب من المجنى عليه — بأن لم يحصل شيء أو حصل غيره — (فالعقل) : لازم للجاني في ماله ؛ أى عقل ما ذهب من المجنى عليه فعبارته أو ضح من عبارة الأصل .

(كأن ضربته) ضربة لا قصاص فيها ؛ كلطمة أو ضربة بقضيب مما لا قصاص فيه ؛ لأن الضرب لا يقتص فيه إنما يقتص من الجروح كما في الآية (فلذهب) بصره مثلا ؛ فإنه لا يضرب بل عليه العقل .

(إلا أن يُمكن الإذهب) من الجاني بفعل فيه يذهب منه مثل ما أذهب بما لا قصاص فيه ؛ كحيلة تذهب بصره (بلا ضرب) فإنه يفعل به .

قوله : [أى مثل اللّاهب] : الأولى حلف مثل .

وقوله : [من المجنى عليه] صفة للّاهب الذى هو البصر أو شلل اليد .

قوله : [وجميعه] : هذا هو الذى زاد .

قوله : [فلا كلام] : أى لذلك الجاني الذى اقتص منه .

وقوله : [لأنه ظالم يستحق] : أى يستحق القصاص بالوجه الذى فعل به وزيادة أمر من الله .

قوله : [فالعقل لازم للجاني في ماله] : أى الجاني وهذا مذهب ابن القاسم ، وقال أشهب إنها على عاقلته والوجه مع ابن القاسم لأن القرض أن الجرح عمد .

قوله : [الأصل] : يعنى به خليلا ولو جرى على اصطلاح المصنف في شرحه لعبر بالشيخ .

قوله : [لأن الضرب لا يقتص فيه] : أى الضرب بغير السوط إن لم ينشأ عنه جرح لا يقتص فيه .

قوله : [كما في الآية] : أى وهى قوله تعالى : (والجروحُ قصاصٌ)^(١) .

قوله : [بفعل فيه] إلخ : الأوضح في العبارة أن يقول بعد قول المصنف بلا ضرب بل بحيلة فإنه يفعل به ويحلف ما بين الكلامين .

(وإنْ قُطِعَ) بعد الجناية (عَضُوْ قَاطِعٍ) لعضو غيره عمداً (بِشَاوِيٍّ) مرتبط «بقطع» بمعنى سقط (أو) قطع بسبب (سَرْقَةٍ أو) قطع (بقصاص لغيره) : أى لغير المحنى عليه أولاً (فلا شيء للمجنى عليه) : لا قصاص ولا دية ؛ لأنه إنما تعلق حقه بالعضو المماثل وقد ذهب ، وكذا لومات القاطع بخلاف مقطوع العضو قبل الجناية فعليه الدية .

• (ويؤخذُ) من الجنائي (عَضُوْ قَوِيٍّ بضعيف) جنى عليه ؛ فإذا جنى صاحب عين سليمة على عين ضعيفة الإبصار خلقة أو من كبر صاحبها فإن السليمة تؤخذ بالضعيفة ما لم يكن الضعف جدياً ، وإلا فالدية .

• (وإنْ فَقَّأَ سَالِمٌ) : أى سلم العينين (عَيْنَيْنِ أَعْوَرٍ) فيخير المحنى عليه بين فقه المماثلة من الجنائي وبين أخذ دية كاملة من مال الجنائي — ولو كان أخذ دية الأول على الأصوب للسنة ، ولأنه ينتفع بالواحدة انتفاع العينين — كما قال . (فله) : أى للأعور ، وتسميته أعور بحسب ما كان وإلا فوقت التخيير هو

قوله : [ما لم يكن الضعف جدياً] : انظر من ذكر هذا القيد فإن ظاهر كلام الشراح التي بأيدينا أن السليمة تؤخذ بالضعيفة من غير تقييد بهذا القيد وترك الشرح تتميم المسألة . وحاصل فقها أن العين السليمة تؤخذ بالضعيفة خلقة أو لكبر أو لجدري أو لرمية أو نحوها كطرفة ، ولو أخذ صاحبها لها عقلاً حيث كانت الجناية على تلك الضعيفة عمداً كما هو الموضوع ، فإن كانت الجناية خطأ فإن كان ضعفها خلقة أو لكبر أو لجدري أو لكرمية ولم يتمكن صاحبها من أخذ عقلها من الراي الأول فالدية كاملة ، وأما إذا تمكن من أخذ عقلها منه غرم الجنائي المخطئ لربها بحساب ما بقي من نورها .

قوله : [وبين أخذ دية كاملة] : أى وهي دية عين نفسه .

قوله : [ولو كان أخذ دية الأولى على الأصوب] : أى كما في ابن عرفة عن ابن القاسم وأشهب ، ولذا قال المستاوي : الفقه صحيح لكن تخير المحنى عليه بين الدية والقصاص مشكل لأن مشهور المذهب تحم القصاص في العمد . وأجيب بأن الموجب للتخيير هو عدم مساواة عين الجنائي والمحنى عليه في الدية ؛ لأن دية عين المحنى عليه ألف دينار ، بخلاف عين الجنائي فديتها خمسمائة دينار ، فلو

أعمى (القَوْدُ) : أى القصاص (أو أخذ دية كاملة من ماله) : لأنه عمد .
 (وإن فقاً أعور من سالم مماثلته) أى مماثلة الجاني السالمه (فله) أى
 لسالم العينين عليه (القصاص) من الأعور الجاني بأن يفقأ عينه السالمه فيصيره
 أعمى (أو) يترك القصاص ويأخذ من الجاني (دية ما تركه) : وهى عين
 الجاني ، وديتها ألف دينار على أهل الذهب .

(و) إن فقاً الأعور من السالم (غيرها) : أى غير المماثلة لعينه ، بأن
 فقاً من السالم مماثلة العوراء (فنصف دية فقط) تلزم الجاني (في ماله) وليس للمجنى
 عليه أن يقتص لعدم المحل المماثل .

(وإن فقاً هماً) : أى إن فقاً الأعور عيني السلم عمداً في مرة أو مرتين ؛
 وسواء فقاً التى ليس له مثلها أولاً أو ثانياً على الراجح (فالقود) حق المجنى بأن
 يفقأ المماثلة من الجاني فيصيره أعمى لبقاء سالمته (ونصف الدية) : يأخذ
 المجنى عليه من الجاني بدل ما ليس لها مماثلة . ولم يخير سالم العينين في المماثلة
 بحيث يكون له القصاص أو أخذ الدية لثلاث يلزم عليه أخذ دية ونصف ، وهو خلاف
 ما ورد عن الشارع صلى الله عليه وسلم .

ألزمناه بالقصاص لكان أخذ الأدنى في الأعلى وهو ظلم له كمن كفه مقطوعة ،
 وقطع يد رجل من المرفق (اه) وهنا الجواب يقوى لإشكال التخيير في صورة
 ما إذا فقاً أعور من سالم مماثلته كلها في (بن) والجواب الآتم قولم للسنة .
 قوله : [لأنه عمد] : حلة لكون الدية في ماله .

قوله : [على أهل الذهب] : أى كما سيأتى في تفاصيل الديات .
 قوله : [وسواء فقاً] إلخ : أى كما هو قول ابن القاسم . وقال أشهب :
 إن بدأ بالتى له مثلها وثنى بالآخرى فالقصاص وألف دينار لتعين القصاص
 بالمماثلة ، وصارت الثانية عين أعور فيها دية كاملة ، وإن فقأهما معاً أو بدأ بالتى
 ليس له مثلها فالقود في المماثلة ونصف الدية في غيرها .

قوله : [لبقاء سالمته] : الأوضح مماثلته وهو تعليل لقوله فالقود .
 قوله : [لثلاث يلزم عليه أخذ دية ونصف] : أى حيث اختار الدية في

العينين .

• (والاستيفاء) في النفس (للعاصب) الذكر : فلا دخل فيه لزوج ولا لأخ
لأم أو جد لها ، والاحتراز بقيد « النفس » عن الجرح لأنه للمجنى عليه لا للعاصب
(على ترتيب الولاء) فيقدم الأقرب فالأقرب ، فيقدم ابن ، فابنه إلخ .
(إلا الجدة) الأدنى (والإخوة ؛ فسيان) هنا في القتل والعفو ، ولا كلام
للجد الأعلى مع الإخوة ولا لبني الإخوة مع الجد ؛ لأنه بمنزلة أبيهم . ولا كلام
لهم مع أبيهم ، فكذا ما هو بمنزلة ، وقلنا هنا : « في القتل » إلخ احتراز عن
إرث الولاء ؛ فليس الجد مساوياً للإخوة بل يقدم الإخوة وبنوهم عليه .

قوله : [للعاصب] : أى واستيفاء القصاص من الجاني لعاصب المقتول
لا لغيره . ولذا قالوا لا يجوز للحاكم القتل بمجرد ثبوته ولو عاينه أو شهدت بين
يديه بينة ، بل يحبس الجاني حتى يحضر العاصب إذا وجد على الترتيب ،
فإن لم يكن له عاصب فالنظر للحاكم وهذا في غير القتل غيلة ، وأما هو فالنظر فيه
للحاكم من أول الأمر .

قوله : [الذكر] : أى وهو العاصب بنفسه خرج العاصب لغيره أو مع
غيره ، وتقييد الشارح العاصب بالذكر أغلى وإلا فالمعتق عاصب بنفسه وإن
كان أنثى .

قوله : [فلا دخل فيه لزوج] : أى إلا أن يكون ابن عم لزوجته المقتولة .
قوله : [والاحتراز بقيد النفس] : أى الذى زاده الشارح بعد قوله والاستيفاء .
قوله : [لأنه للمجنى عليه] : أى إن كان رشيداً وإلا فلوليه .
قوله : [على ترتيب الولاء] : المناسب على ترتيب النكاح لأنه المتقدم .
قوله : [فسيان هنا] : أى كما قال الأجهورى في نظمه المشهور .
• وسوء مع الآباء في الإرث واللم •

قوله : [ولا كلام للجد الأعلى] : محترز قوله الأدنى ، لأن الجد الأعلى
في نسبة كالأعمام وإن كان يقدم عليهم .
قوله : [ولا لبني الإخوة مع الجد] : أى الأدنى .
قوله : [عن إرث الولاء] : أى لا إرث النسب . فسيان كما في النظم
قونه : [بل يقدم الإخوة وبنوهم عليه] : أى كما أفاده الأجهورى في نظمه بقوله :

(وَحَلَفَ) الجلد (الثُلُثَ) من أيمان القسامة (إِنْ وَرِثَهُ) : أى ورث الثلث ، بأن معه أخوان . فإن كان معه أخ حلف النصف . ولا فرق بين العمد والخطأ فى الصورتين اتفاقاً ، كما يحلف الثلث فى الخطأ اتفاقاً حيث كان معه أكثر من أخوين . أما لو كان عمداً وهم أكثر من مثليه فقليل : يحلف الثلث ، وقيل : كأخ : أى يُقدَّر أخاً زائداً على الإخوة ويحلف ما ينوبه كالربع حيث كان الإخوة ثلاثة والخمسة والخ .

• (وَانْتَظِرَ غَائِبٌ) من العصبية (قَرُبَتْ غَيْبَتُهُ) بحيث تصل إليه الأخبار . وحمل الانتظار : حيث أراد الحاضر القصاص ، إذ لو أراد الغوفله ذلك بدون انتظار ، والغائب - إذا حضر - نصيبه من دية عمد ، كما لا ينتظر إن بعدت غيبته جداً بحيث يتعذر وصول الخبر إليه كأسير ومفقود كما قال : (لا بعيدٌ . و) لا ينتظر مجنون (مُطَبَّقٌ) بخلاف من يفوق أحياناً فتنتظر إفاقته .

بغسل وإيصاء ولاء جنازة نكاح أخوا وإبنا على الجلد قلم
قوله : [حلف النصف] : أى كما يحلف الأخ النصف الثانى لأنه ميراث كل واحد فى تلك الحالة .

قوله : [فى الصورتين] : أى صورة ما إذا كان معه أخوان أو أخ .
قوله : [وانتظر غائب من العصبية] : أى له حق فى الاستيفاء بأن كان مساوياً للحاضر فى الدرجة ليعفو ويقتص ويحبس القاتل مدة الانتظار ويحدد لأن العادة الفرار فى مثل ذلك ولا يطلق بكفيل إذ لا تصح الكفالة فى القود وينفق عليه من ماله إن كان له مال وإلا فن بيت المال ، فإن انتفيا ففى (ح) يطلق ولا يحبس حتى يموت جوعاً ، وفى البدر القرافى ينفق عليه الولى الحاضر ويرجع إلى أخيه إذا قدم إن تمام بحقه .

قوله : [قربت غيبته] : هذا قول ابن القاسم فى المجموعة . وظاهر للدونة عند ابن رشد وأبى عمران : أن الغائب ينتظر وإن بعدت غيبته وعمل الخلاف المذكور إذا غاب بعض العصبية دون بعض ، فلو غابوا كلهم فالظاهر انتظارهم مطلقاً ، ولو بعدت غيبتهم وفى مختصر الرقار ما يشهد لذلك (أهـ ملخصاً من حاشية الأصل) .

(و) لا ينتظر (صَبِيٌّ) أى بلوغه حيث (لم يَتَوَقَّفُ الثبوتُ عليه) : كأخ صغير معه عاصبان ولو أبعد منه كعمَّين ، فلهما القسامة والقصاص ، أو يكون عاصب كبير مساو له يستعين بعاصبه - كعمه - ولو كان المستعان به أجنبيًّا من المقتول ، كأن تقتل امرأة وتترك ابناً صغيراً وابن ابن كبير ، فالكبير البعيد أن يقسم ويستعين بعم له من أبيه . فلو توقف الثبوت على الصغير - كأن لم يوجد من العصابة غيره أو معه كبير واحد ولا عاصب يستعين به الكبير - فإن الكبير يحلف حصته خمسة وعشرين يميناً مع إحضار الصغير ، ثم ينتظر بلوغ الصغير فيحلف الباقي ويثبت القصاص . فكلام المصنف فيما يحتاج لقسامة ، وأما ما ثبت ببيته ففيه القصاص بدون انتظار . هذا ما جرى عليه الشراح وفي المسألة خلاف كثير .

• (و) الاستيفاء (للنساء) أيضاً بثلاثة شروط ،
أشار للأول بقوله :

• (إِنْ وَرِثْنِ) : أى كن وراثات ، احترازاً عن العمة والحالة ونحوهما .
والثاني بقوله :

قوله : [ولو أبعد منه] : أى هذا إذا ساوياه في الدرجة ، بل ولو بعدا عنه كثال الشراح .

قوله : [ويستعين بعم له من أبيه] : مثال للأجنبي من المرأة المقتولة ثم إن اقتضا بعد القسامة فظاهر ، وإن عفا العمان في الأولى أو ابن الابن الكبير في الثانية سقط القتل وللصغير نصيبه من دية عمد هذا هو المرتضى والموافق لما في المدونة .

قوله : [ففيه القصاص بدون انتظار] : أى للصغير لأن صغره بمنزلة بعد الغيبة ، فإن حصل عفو من بعض الكبار فلا قصاص ، ولن لم يعف نصيبه من دية عمد .

قوله : [وفي المسألة خلاف كثير] : لكن قد علمت أن هذا هو المرتضى والموافق لما في المدونة .

قوله : [ونحوهما] : أى من باقى ذوى الرحم من النساء الغير الوراثات .

• (ولم يُسأَوِهْنُ عاصِبٌ) في الدرجة بأن لم يوجد عاصب أصلاً ، أو يوجد أنزل ، كعم مع بنت أو أخت . فخرجت البنت مع الابن أو الأخت مع الأخ فلا كلام لها معه في عفو ولا قود .

وأشار للثالث بقوله :

(وكنَّ عَصَبَةً لو كنَّ ذُكُوراً) : فلا كلام للجدّة من الأم والأخت للأُم والزوجة . فإن كنّ الوارثات مع عاصب غير مساو فلهن وله القود ؛ أى كلُّ مَنْ طلبه من الفريقين أجيب له . ولا يُعتبر عفو إلا باجتماع الفريقين أو بواحد من كل فريق كالبنيات مع الإخوة ، سواء ثبت القتل ببينة أو قسامة أو إقرار—كان حُزْنُ الميراث كالبنات معها أخت لغير أم مع الأعمام — وثبت قتل مورثهن

قوله : [في الدرجة] : أى وفي القوة ، وإنما قلنا ذلك لإخراج الأخت الشقيقة مع الأخ للأب ، فإن لها حقاً في الاستيفاء لكونه أنزل منها بالقوة ، وإن ساواها في الدرجة فتحصل أن الشرط المنفى مساواة النساء للعصبة في الدرجة والقوة معاً .

قوله : [أو الأخت مع الأخ] : أى المستويين في الدرجة والقوة ككونهما شقيقتين أو لأب . وأما الشقيقة مع أخ لأب فلها الكلام معه في العفو والقود كما علمت .

قوله : [وكنَّ عَصَبَةً لو كنّ ذُكُوراً] : المعنى لو فرض كونهن ذكوراً كن عَصَبَةً ، فكن عَصَبَةً في كلام المصنف دليل جواب لو ، أو هو الجواب .
قوله : [فلا كلام للجدّة] إلخ : أى فليس هن كلام في شأن الدم مطلقاً عفواً أو قصاصاً لانتفاء الشرط الأخير منهن .

قوله : [فإن كنّ الوارثات] : الضمير يرجع للنسوة المستوفيات الشروط الثلاثة بدليل المثال الآتي ، فالمقصود التفريع على مقتضى استيفاء الشروط ، وعجل بتلك التفاصيل مع أنها ستأتي في المتن للإيضاح من أول الأمر .
قوله : [كالبنيات مع الإخوة] : مثال لقوله فإن كنّ الوارثات .
قوله : [كالبنات معها أخت لغير أم] : مثال لحيازة الميراث .
وقوله : [وثبت قتل مورثهن] إلخ : قيد في المثال الأخير .

بقسامة من الأعمام ، فلكلُّ القتل ولا عفو إلا باجتماعهم . فلو ثبت بينه أو لإقرار فلا كلام للعصبة غير الوارثين والحق في القتل للنساء .

• (والوارثُ كَمُورثِهِ) : يتنقل له من الكلام في الاستيفاء وعلمه ما كان لمورثه الذي هو ولي الدم . فإذا قتل شخص وله ابن مات ذلك الابن عن ابن وبنت - فيتنقل لهما الكلام إلى آخره ؛ فلها الكلام مع أخيها وتخرج الزوجة والزوج ، فإذا مات ابن المقتول عن ابن وزوجة أو ماتت فلا كلام للزوجة أو الزوج .

• تنبيه : لو حصل عفو من كبير معه صغير فليس للصغير إلا نصيبه من الدية . ولا يسرى عفو الكبير عليه ؛ فلو كان للصغير ولي من أب ونحوه - كوصى - واستحق الصغير قصاصاً بلا مشارك له ، فعلى وليه النظر بالمصلحة في القتل وأخذ الدية كاملة ، ويخير إن استوت ، ولا يجوز له أخذ بعض الدية مع يسر الجاني ، والحكم كذلك لو قطع أحد يد الصغير مثلاً . فإن كان الجاني معسراً فله الصلح بأقل . أما لو قتل الصغير فلا كلام لوليّه لانقطاع نظره بالموت ، والكلام للعاصب ، فإن قتل شخص عبد الصبي أو جرحه فالأولى للولي أخذ القيمة والأرث دون القصاص إذ لا نفع للصبي .

وقوله : [فلا كلام للعصبة غير الوارثين] : المناسب الغير الوارثين .

قوله : [والحق في القتل للنساء] : مراده اللاتي حزن الميراث .

قوله : [فلها الكلام مع أخيها] : أى لتتزيلهما منزلة مورثهما ، واشتراط عدم مساواة العاصب للنساء إن كن أصولاً وسبأى إيضاح ذلك .

قوله : [فلا كلام للزوجة أو الزوج] : لف ونشر مرتب ، أى وإنما الكلام للابن في الأولى والبنت في الثانية والزوجة لاحق لها لبعدها من العصبة .

قوله : [ولا يجوز له أخذ بعض الدية] إلخ : أى فإن صالح ولي الصغير الجاني على أقل من الدية مع ملاء الجاني رجوع الصغير بعد رشده على القاتل ولا يرجع القاتل على وليه بشيء .

قوله : [عبد الصبي] : مثله السفیه .

قوله : [إذ لا نفع للصبي] : محل هذا ما لم يخش على الصبي من القاتل ولا تعين القصاص .

• (وَأُخِّرَ) القصاص فيما دون النفس (لُعَذِرَ كَبَرْدٌ) أو حرّ يخاف منه الموت ، لثلا يموت فيلزم أخذ نفس بدون نفس ، وكذا يؤخر الجاني إذا كان مريضاً حتى يبرأ ويؤخر أيضاً القصاص فيما دون النفس حتى يبرأ المجرع لاحتبال أن يموت فيكون الواجب القتل بقسامة .

• (كعَقِلَ) : أى دية الجرح (الخطأ) : فيؤخر إلى براءة المجرع خوف أن يسرى على النفس فتؤخذ الدية كاملة ، فإن برئ على غير شين فلا عقل ولا أدب ، لأنه لم يعتمد وإن برئ على شين فحكومة .

(وَأَحَدُ حَدَيْنِ) : وجبا لله تعالى كشرب ، وزنا بكبر (لم يتقدّر) المحدود (عليهما) : في فور ، خوف موته ، فيؤخر أحدهما . (وقدّم الأشدّ) كحد الزنا (إذا لم يُخَفَّ منه) الهلاك بتقدّمه ، فإن خيف منه قدم الأخف كحدّ الشرب والقذف ، فإن خيف من الأخف الهلاك قدم الأشدّ مُفَرَّقًا ،

قوله : [وأخر القصاص] : أى وجوباً .

وقوله : [فما دون النفس] : أى وأما الجاني على النفس فلا يؤخر القصاص منه لما ذكر .

قوله : [وكذا يؤخر الجاني] : أى ولو تأخر البرء سنة .

قوله : [ويؤخر أيضاً القصاص] : أى من أسباب تأخير الجاني انتظار براءة المجرع .

قوله : [أى دية الجرح الخطأ] : أراد بها ما يشمل الحكومة فيما ليس فيه شيء مقدر من الشارع ، بدليل قول الشارع : فإن برئ على غير شين إلخ . والحاصل : أنها تؤخر دية الخطأ للبرء كانت تحملها العاقلة أم لا وهو مذهب ابن القاسم في المدونة خلافاً لقول أشهب متى بلغ عقل الجرح الخطأ ثلث الدية فلا تأخير لوجوب ذلك على العاقلة ساعة الجرح كذا في (بن) .

قوله : [لأنه لم يعتمد] : علة لنفى الأدب وترك علة نفى العقل وهى البرء على غير شين .

قوله : [وأحد حدين] : بالرفع معطوف على نائب فاعل آخر الذى هو القصاص .

قوله : [كحد الشرب والقذف] : مثال للأخف لأن كلا ثمانون في الحر وحد الزنا مائة .

فلان لم يطق قدم الأخف مفرقاً ، فلان لم يطق انتظار قدرته .
 فلان كان حد لله — كشر ب — وحد لعبد — كتلف — قلم حق الله ؛ لأنه
 لا عفو فيه . فلان كان للآدميين ؛ كقطع — لزبد وقذف لعمر و فالتقديم بالقرعة .
 • تنبيه : لو دخل جان الحرم فلا يؤخر بل يخرج منه ويقام عليه الحد خارجه
 ولو عمرماً ولا ينتظر لإتمامه .
 • (وسقط القصاصُ) إن عفا رجل من المستحقين ، حيث كان العافي

قوله : [فلان لم يطق] : بأن خيف عليه الموت من تفرقة الأشد .
 قوله : [انتظار قدرته] : أى أو الموت .
 قوله : [كشر ب] إلخ : أى وزنا .
 قوله : [لأنه لا عفو فيه] : أى لمخلوق فلا يجوز لأحد الشفاعة فيه ،
 وقولم حق الله مبنى على المسامحة أى بالنسبة للمجازاة عليه يوم القيامة .
 قوله : [فلان كان للآدميين] : بقى عليه ما إذا كان الحقان لشخص واحد
 كما لو قذفه وقطع يده والحكم فيه مثل ما إذا كان الحقان لله .
 قوله : [بل يخرج منه] أى ولا يقام عليه الحد فيه لئلا يؤدي إلى تنجيسه ،
 وسواء فعل موجب الحد فى الحرم أو خارجه ولجأ إليه وأما قوله تعالى : (وَمَنْ
 دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا)^(١) فقول إنه إخبار عما كان فى زمن الجاهلية بدليل :
 (أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيَتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ)^(٢)
 وقيل إن الآية منسوخة بآية : (فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ)^(٣)
 وقيل كان آمناً من العذاب فى الآخرة ، وقيل الجملة إنشائية معنى أى أمنوه من
 القتل والظلم إلا بموجب شرعى وهذا هو الآتم لقوله تعالى : (وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ
 بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ)^(٤) .

قوله : [وسقط القصاص] : أى المعبر عنه فيما تقدم بالقود .
 وحاصله أنه إذا كان القائم بالدم رجلاً فقط مستوين فى الدرجة والاستحقاق ،
 فإن اجتمعوا كلهم على القصاص وجب ، وإن طلب بعضهم القصاص وبعضهم

(٢) سورة التكبوت آية ٢٧ .

(١) سورة آل عمران آية ٩٧ .

(٤) سورة الحج آية ٢٥ .

(٣) سورة التوبة آية ٥ .

مساوياً (في درجته الباقي) والاستحقاق ؛ كابنين أو عین أو أخوين ، وأولى إن كان العافی أعلى كعفو ابن مع أخ فإن كان أنزل درجة لم يعتبر عفوهُ ؛ كعفو أخ مع ابن . وكذا لو كان العافی لم يساو الباقي في الاستحقاق كإخوة لأم مع إخوة لأب . .

* (والبنتُ) أو بنت الابن (أَحَقُّ مِنْ الْأَخْتِ فِي عَفْوٍ وَضِدِّهِ) : فقی طلبت القصاص الثابت ببينة أو اعتراف أو العفو عن القتل فلها ، ولا كلام للأخت وإن كانت مساوية لها في الإرث ولا شيء لها من الدية .

أما لو احتاج القصاص لقسامة فليس لها أن يقسم ؛ لأن النساء لا يقسمن في العمد بل العصبه . فحيث أقسموا وأرادوا القتل وعَقَّتْ البنت ، فلا عفو لها ، وإن عَفَّوْا أو أرادت القتل فلا عفو لهم إلا باجماع الجميع أو بعض البنات وبعض منهم .

العفو فالقول لطالب العفو ويسقط القصاص ولن يعف نصيبه من دية عمد .
قوله : [والاستحقاق] : قيد تركه المصنف وزاده الشارح وسيأتي محرزه في الشارح .

قوله : [أو أخوين] : أى أشقاء أو لأب ومثلهما العمان .
قوله : [في الاستحقاق] : أى في أصل استحقاق الدم إذ لا استحقاق للإخوة للأم فيه لما تقدم أن الاستيفاء للعاصب وهم غير عصبه .
قوله : [والبنت] إلخ : هذه مرتبة ثانية وهى ما إذا كان القائم بالدم نساء فقط وذلك لعدم مساواة عاصب لمن في الدرجة بأن لم يوجد أصلاً أو وجد وكان أنزل .
قوله : [وإن كانت مساوية لها في الإرث] : أى ولا يلزم من مساواتها لها في الإرث مساواتها لها في الدم .
قوله : [ولا شيء لها من الدية] : أى دية عمد لعدم مساواتها في التعصیب كمتساوى العصبه من الرجال .

قوله : [أما لو احتاج القصاص لقسامة] : محرز قوله الثابت ببينة أو اعتراف .
قوله : [فلا عفو لها] : أى والقول للعصبه في القصاص .
قوله : [فلا عفو لهم] : أى والقول لها في طلب القصاص .

(وإن عَفَتْ واحدةٌ من كينات) : أو بنات ابن أو أخوات ،
لم يكن عاصب أو كان ولا كلام (نَظَرَ الحَاكِم) العدل في الصواب من
إمضاء وردّ لأنه بمنزلة العاصب إذ يرث الباقي لبيت المال .

• (وفي اجتماع رجال ونساء) - أعلى درجة منهم ولا يحزن الميراث -
(لم يسقط) القصاص (إلاّ بهما) : أى بعض الفريقين ، فمن أراد القصاص من
الفريقين فالقول قوله ، وكرر هذه لأجل قوله :

(أو ببعضٍ عن كلّ) : من الفريقين ؛ (ومهما عَفَا البعضُ) من
المستحقين للدم - مع تساوى درجاتهم بعد ثبوت الدم مطلقاً ببينة أو غيرها - فإنه
يسقط القصاص .

• وإذا سقط (فلمن بقيّ) ممن لم يعفّ ، وله التكلم أو مع من له التكلم

قوله : [أو كان ولا كلام] : أى لكون البنت أعلى درجة منه والقتل ثابت
بالبينة أو الإقرار .

قوله : [في الصواب من إمضاء وردّ] : أى فإذا أمضى ينظره عقو بعض
البنات فلمن بقى متهم نصيبه من الدية . ومفهوم قوله واحدة من كينات أنه لو عقون
كلهن أو أردن القتل كلهن لم يكن للحاكم نظر .

قوله : [لأنه بمنزلة العاصب] : هذا التعليل غير تام لأن الحكم أن الحاكم
ينظر وإن لم يكن وارثاً كما إذا قتل للرجل وترك بنتين وأخاً وعفت إحدى البنتين
فالأظهر في التعليل أن يقال إنما جعل النظر للحاكم لضعف رأى النساء بخلاف
الرجال .

قوله : [لم يحزن الميراث] : ومثله لو حزن الميراث وكان القتل بقسامة .

قوله : [وكرر هذه] : الصواب حذفه لأنه لا تكرار ، فإن هذه الصورة
لم تتقدم بعينها وإنما يرد على قول خليل حيث قدم على تلك العبارة ، ولكل القتل
ولا عفو إلا باجتماعهما .

والحاصل أنه إذا اجتمع رجال ونساء أعلى درجة وكان للرجال كلام لكونهم
وارثين ثبت القتل ببينة أو إقرار أو قسامة أو كانوا غير وارثين وثبت القتل بقسامة
لم يسقط القصاص إلا بكل من الفريقين أو ببعض منهما .

قوله : [وله التكلم] إلخ : يعنى أن من عفا سقط حقه من الدم ومن الدية

(نَصِيبُهُ مِنْ دِيَّةِ عَمْدٍ) : وكلما لو عفا جميع من له التكلم مرتباً ، فلمن
بقي ممن لا تكلم له نصيبه كولين وزوج أو زوجة - لأنه مال ثبت بغزو الأول
بخلاف لو عفو في فور واحد فلا شيء لمن لا تكلم له ، كما إذا كان من له التكلم
واحداً وعفا .

(كِلَا رِثَتِهِ) : أى الدم ، تشبيه في سقوط القصاص : كما لو قتل أحد ولدين
أباه ثم مات غير القاتل ولا وارث له سوى القاتل فقد ورث القاتل دم نفسه كله
وكلما لو ورث بعض الدم ، كما قال :
• (ولو قسماً) كما لو كان غير القاتل أكثر من واحد مات أحدهم عن القاتل
وغيره ، فقد ورث القاتل بعض دم نفسه ، فيسقط ، ولين بقی نصيبه من الدية .

وما بقي منها يكون لمن بقي ممن له التكلم ولغيره من بقية الورثة كالزوج أو الزوجة
والإخوة للأُم . قال في المدونة وإن عفا أحد ابنين سقط حظه من الدية وبقيتها
لمن بقي تلخل فيه الزوجة وغيرها .

قوله : [كولين وزوج] : أى وعفا أحد الوالدين أو هما مرتين .

واعلم أن ما ذكره الشارح من التفصيل محمول على ما إذا وقع العفو مجاناً ،
أما إذا وقع على مال فلمن بقي من الورثة نصيبه من الدية وإن لم يكن له تكلم
سواء وقع الإسقاط مرتباً أولاً .

قوله : [فقد ورث القاتل دم نفسه كله] : أى وحيث ورث القاتل دم نفسه
كبلاً أو بعضاً صار معصوماً فلا يجوز لأحد قتله ، وليس له أن يسلم نفسه للقتل
وصار الحق لله وللمقتول ، فحق الله يقبل بالتوبة وحق المقتول معجوز عن وفاته
فعليه التضرع لله في إرضائه عنه وهذا بخلاف حد نحو الزنا من كل حد الحق
فيه لله وحده فإنه لا يتوقف على ولي يطلبه بل متى ثبت عليه وجب على الحاكم
إقامته وإن لم يثبت عليه جاز له أن يثبت على نفسه بالإقرار عند الحاكم فيجب على
الحاكم إقامته وحاز له السر وإخلاص التوبة لله .

قوله : [ولو قسماً] إلخ : قال في المدونة : إن ورث القاتل أحد ورثة القاتل
بطل قوده لأنه ملك من دمه حصّة ، وقال أشهب : لا يسقط القود عن الجاني إذا
ورث جزءاً من دم نفسه إلا إذا كان من بقي يستقل الواحد منهم بالعفو ، وأما إذا

هذا إن استقل الباقي بالعفو ، وأما لو عفا من لا يستقل بالعفو فلا يسقط القود عن ورث قسطا إلا بعفو الجميع أو بعض من كل ؛ كما لو قتل شقيق أخاه وترك المقتول بنات وثلاثة إخوة أشقاء غير القاتل فمات أحد الثلاثة فقد ورث القاتل قسطا ولا يسقط القود إلا بعفو إلخ

• (وإرثته) : أى القصاص (كالمال) : أى كإرث المال فى الجملة ؛ لأنه لا دخل فى ذلك لزوجته ولى الدم ولا لزوج من لها كلام . فإذا مات ولى الدم عن بنت وابن وأم فيترك ورثته منزله وللبنت والأم التكلم لأنهما ورثاه عن له التكلم وليس كالاستيفاء إذ من قتل وترك ابنا وبنتا لا كلام للبنت على الراجح ، وقيل كالاستيفاء .

(وجاز صلحه) : أى الجاني مع ولى الدم (فى) القتل (العمد) ومع المجنى عليه فى الجرح العمد (بأقل) من دية المجنى عليه (أو أكثر) منها حالا ومؤجلا بلذهب أو فضة أو عرض ؛ لأن الراجح أنها فى العمد غير متقرة .

كان لا يستقل الواحد منهم بالعفو ولا بد فى العفو من اجتماعهم فلا يسقط القود عن الجاني الوارث بلجزء من دمه فإذا علمت ذلك فكان على الشارح أن يمشى على كلام ابن القاسم من عدم التقييد ، فإن المعتمد بقاؤه على إطلاقه كما قاله (بن) .

قوله : [هذا إن استقل الباقي بالعفو] : أى بأن كان الباقي إخوة فقط متساوين وقد علمت أن هذا التقييد لأشهب .

قوله : [إلا بعفو] إلخ : أى إلا بعفو الجميع أو بعض من كل .

قوله : [لا كلام للبنت على الراجح] : أى كما هو قول ابن القاسم .

وقوله : [وقيل كالاستيفاء] : أى وهو قول أشهب .

قوله : [وجاز صلحه] : لما قدم أن العمد لا عقل فيه مسمى وإنما يتعين فيه القود على الوجه المتقدم نبه هنا على أنه يجوز الصلح فيه بما شاء الولي والإضافة فى صلحه من إضافة المصدر لفاعله ، أى جاز أن يصالح الجاني ولى الدم أو المجروح فى جناية العمد بأقل إلخ .

• (والخطأ كبيع الدين) مبتدأ وخبر فيجوز الصلح حيث لا مانع كبئد عن إبل - حال ، أما لو وجد مانع فلا يجوز ؛ لأن دية الخطأ مال متقرر في النعمة وماصولح به عنها مال مأخوذ عنها ، فيجب ما يجوز في بيع الدين ؛ فلا يجوز صلح عن ذهب بورق وعكسه لأنه نسيئة في الصرف ولا أحدهما عن إبل وعكسه مؤجلاً لأنه فسخ دين في دين ولا بأقل من الدية نقداً ، لأن فيه : ضَعَّ وَتَعَجَّلَ ، ولا بأكثر من أجلها للسلف من ولى الدم بزيادة من الجاني ولا فرق بين الصلح على النفس أو الجرح .

• (وَقُتِلَ) القاتل (بِمَا قَتَلَ) به (ولو ناراً) على المشهور لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ ﴾ ^(١) وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٢) والمعنى : أن الحق في القتل للولى

قوله : [مبتدأ وخبر] : أى فالخطأ مبتدأ والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر أى كائن في حكمه كبيع الدين .

قوله : [حال] : صفة لنقد ، وأما بنقد مؤجل عن الإبل التى في اللمة فلا يجوز لما فيه من فسخ الدين في الدين ، ولا مفهوم لإبل بل يجوز الصلح عن دية الخطأ بحالى معجل في جميع الأقسام إن لم يكن فيه ضيع وتعجل .

قوله : [لأنه نسيئة في الصرف] : أى صرف ما في اللمة .

قوله : [مؤجلاً] : راجع لقوله أحدهما .

قوله : [نقداً] : أى معجلاً قبل مجيء أجله .

قوله : [ولا بأكثر من أجلها] : في الكلام سقط والأصل لأبعد من أجلها .

قوله : [للسلف من ولى الدم] : المراد بالسلف التأخير في الأجل وزيادة الجاني ظاهرة .

قوله : [ولا فرق بين الصلح على النفس أو الجرح] : أى في جميع الأقسام .

قوله : [ولو ناراً] : أى ولو كان المقتول به ناراً ورد بلو على عبد الملك القاتل إنه لا يقتل بالنار لحديث : « لا يعذب بالنار إلا رب النار » . فعلى المشهور يكون القصاص بالنار مستثنى من النهى عن التعذيب بها .

قوله : [فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم] : تسمية القصاص اعتداء

(١) سورة النحل آية ١٢٦ .

(٢) سورة البقرة آية ١٩٤ .

بمثل ما قتل به الجاني فلا ينافي قوله بعد : « و ممكن » إلخ .
وعلم من قوله « و قتل » أن الجرح ليس كذلك ، فإذا أُوْضح بمجر فيقتص منه بالأخف كالْموسى .
وحمل المصنف : حيث ثبت القتل بيينة أو اعتراف . أما لو ثبت بقسامة فيقتل بالسيف كما قاله ابن رشد .
• (إلا) أن يثبت القتل (بخمير) : فيتعين قتل الجاني بالسيف كما قاله ابن رشد .
(و) وكذا لو أقر بأنه قتله (بلواط) إذ لو ثبت بأربعة شهود فحده الرجم .
(وسحير) ثبت بيينة أو إقرار أنه قتل به فيتعين السيف ولا يلزم بفعل السحر مع نفسه حتى يموت على الراجح .

مشكلة لأن حقيقة الاعتداء الخروج عن الحلود وهو فاحشة والله لا يأمر بها .
قوله : [بمثل ما قتل به الجاني] : أى إلا ما استثنى بقوله إلا بخمير إلخ .
قوله : [أن الجرح] : أى القصاص فيما دون النفس .
قوله : [فيقتص منه بالأخف] : حفظاً للنفوس .
قوله : [فيقتل بالسيف] : أى يتعين ذلك لسهولة ولعدم تحقق المماثل .
قوله : [إلا أن يثبت القتل بخمير] : أى بأن ثبت بيينة أو إقرار أنه أكرمه على الإكثار من شربه حتى مات .
قوله : [وكذا لو أقر بأنه قتله بلواط] : أى وثبت ذلك الإقرار بالبيينة فلا يقتل بما قتل به بل بالسيف ، والفرض أنه لم يستمر على إقراره بل رجع عنه ، ولا يقال إن من أقر بالزنا ورجع عن إقراره يقبل رجوعه لأن قبول رجوعه من حيث عدم رجعه فلا ينافي أنه يقتل بالسيف لإقراره بالقتل ورجوعه لا ينفي عنه القصاص . قال البساطى : معنى قولهم لا يقتل بلواط أنه لا يجعل له خشبة في دبره حتى يموت إذ لا يتصور الاستيفاء بالواط على غير هذا الوجه .
قوله : [إذ لو ثبت بأربعة شهود] إلخ : حق العبارة أن يقول وكذا لو أقر بأنه قتله بلواط ولم يستمر إذ لو استمر أو ثبت بأربعة شهود إلخ .
قوله : [ولا يلزم بفعل السحر مع نفسه] : أى لأن الأمر بالمعصية معصية خلافاً للبساطى القائل إنه إذا أقر يؤمر بفعله لنفسه فإن مات وإلا فالسيف .

(وما يَطْوُلُ) : كنع طعام أو ماء أو نخسة بإبرة حتى مات على
الراجع ؛ فلا يفعل بالجناني ذلك بل يتعين السيف .
• ثم فرّع على كونه يقتل بما قتل به قوله :
• (فَيُغْرَقُ) إن صدر منه القتل بالغرق .
• (وَيُخْنَقُ) : إن صدر منه القتل بالخنق .
(وَيُحَجَّرُ) فإذا قتل بضرب بحجر فيقتل بضرب بحجر .
(وَيُضْرَبُ بِالْعَصَا لِلْمَوْتِ) حيث قتل بضرب بعصا فيضرب بعصا حتى يموت
(وَمُكِّنَ مُسْتَحِقُّ) للقصاص (من السَّيْفِ مُطْلَقًا) كان القتل من
الجناني به أو غيره ، لما علمت أن الخنق له في القتل بمثل ما قتل .
• (وَأَنْدَرَجَ طَرَفٌ) بفتح الراء ؛ كقطع يد أو رجل أو فخذ عين من شخص
ثم قتله فإنه يندرج في النفس (إِنْ تَعَمَّدَهُ) الجناني : أى تعمده الطرف ثم
قتله ، فإن كانت الجناية على الطرف خطأ فلا تندرج في النفس بل عليه الدية
للطرف ثم القصاص ، هذا إذا كان الطرف من المقتول بل :
(وإن) كان الطرف (لغيره) : أى لغير المقتول ؛ كقطع يد شخص وفخذ
عين آخر وقتل آخر عمدًا فتندرج الأطراف في النفس ولا تقطع يده ثم يقتل .
وعلى اندراج طرف المقتول في النفس : (إِنْ لَمْ يَقْصُدْ) الجناني (مُثْلَهُ)

• تنبيه : اختلف في القتل بالسهم هل يقتل به ويجهد في القدر الذي يموت
به أو لا يقتل إلا بالسيف أو يبلان .

قوله : [كنع طعام] : دخلت تحت الكاف قتله بالسلم أو بكثرة الأكل والشرب .
قوله : [فيقتل بضرب بحجر] : أى في محل خطر بحيث يموت بسرعة لا أنه
يرمى بحجارة حتى يموت .

قوله : [فيضرب بعصى حتى يموت] : مراده من هذه العبارة أنه لا يقتصر
على مقدار ضرب الجناني بل المداوم على موته بالضرب .

قوله : [من السيف مطلقاً] : أى ولو كان الجناني قتل بشيء أخف من
السيف هذا هو المعتمد خلافاً لابن عبد السلام القائل إن محل ذلك ما لم يكن الجناني
قتل بأخف من السيف كلحس فص وإلا فعل به ذلك .

بالجنى عليه المقتول ، فإن قصد مثله فإنه يقتص منه للطرف ثم يقتل ، وأما طرف غير المقتول فيندرج ولو قصد مثله على الراجح هكذا في شرح المصنف .

• (ودية الحر المسلم في) القتل (الخطأ على البادي) : ساكن البادية (مائة من الإبل مضممة) رفقا بالخطي: (بنت مخاض، وولد البون) أى بنت لبون وابن لبون (وحقة وجدة)^(١) من كل نوع من الأنواع الخمسة وعشرين .

فإن لم يكن عند أهل البادية إبل فقيمتها . وقيل : ينظر لأقرب حاضرتهم ويدفعون مما عندهم من الذهب أو الفضة ، وقيل : يكلفون الإبل .

قوله : [وأما طرف غير المقتول فيندرج] إلخ : هذه العبارة تبع الأصل فيها ابن مرزوق والمواق وكلام التوضيح يقتضي أنه قيد فيهما واستظهره (بن) .

• تشبيه : كما تندرج الأطراف في النفس تندرج الأصابع إذا قطعت عمداً في قطع اليد عمداً بعدها ما لم يقصد مثله سواء كانت من يد من قطعت أصابعه أو يد غيره ، فإذا قطع أصابع شخص عمداً ثم قطع كفه عمداً بعد ذلك قطع الجاني من الكوع ولو قطع أصابع رجل ويد آخر من الكوع ويد آخر من المرفق قطع لهم من المرفق إن لم يقصد مثله وإلا لم تندرج في الصورتين ، بل تقطع أصابعه أولاً ثم كفه في الأولى ، وفي الثانية تقطع أصابعه ثم يده من الكوع ثم من المرفق .

قوله : [ودية الحر المسلم] إلخ : لما أنهى الكلام على القصاص شرع في الكلام على الدية وهي مأخوذة من الودي بوزن الفتى وهو الملاك سميت بذلك لأنها مسببة عنه ودية كعلة مخلوقة الفاء وهي الواو وعوض عنها هاء التأنيث وذكر أنها تختلف اختلاف الناس بحسب أموالهم من إبل وذهب وورق وقوله الحر المسلم أى الذكر وسياقى محترزات تلك القيود .

قوله : [على البادي] : أى إذا كان الجاني من أهل البادية .

(١) هذه من أسنان الإبل وقد مرت في الزكاة . فبنت المخاض وولد البون أصغر في السن من الحقة (أو طروقة الفحل) والجلعة .

وأولُ من سن الدية مائة من الإبل عبد المطلب وقيل النضر ومضت السنة على ذلك ، ولا يؤخذ بقدر ولا عرض ولا غم بغير رضا الأولياء .
 • (ورُبِّعَت) الدية (في عَمْدٍ) لاقصاص فيه كعفو عليها مبهمة أو لعفو بعض الأولياء مجازاً فللباقى نصيبه من دية عمد (بِحَدْفِ ابْنِ اللَّبَنِ) من الأنواع الخمسة ؛ فتكون المائة من الأصناف الباقية من كل خمسة وعشرين .
 (وُلِّسَتْ) : غلظت بالتثنية (في الأصل) : أى عليه ، وتعييره بالأصل أعم ؛ فيشمل الأم والأجداد كان الأصل مسلماً أو كتابياً بل (ولو مَجُوسِيّاً)

قوله : [ومضت السنة على ذلك] : أى حكمت الشريعة بذلك .
 قوله : [بغير رضا الأولياء] : أى وأما برضاهم فيجوز إذا وجدت شروط الصلح كما تقدم في قوله والخطأ كبيع الدين .
 قوله : [في عمد لاقصاص فيه] : أى على أهل البادية لأن الكلام فيهم والمشهور أن دية العمد حالة إلا أنه يشترط الأجل ، وقيل : إنها تنجم في ثلاث سنين كدية الخطأ ، وأما إذا صالح الجاني على دنائير أو دراهم أو عروض فلا اختلاف في أنها تكون حالة .
 قوله : [مبهمة] : أى بأن قال الأولياء عفوفاً على الدية ، وأما إذا قيدوا بشئ معين .

قوله : [أى عليه] : أفاد أن في الأولى بمعنى على والثانية للظرفية فحصل التغاير بين حرفي الجر المتعلقين بثلاث .

قوله : [بل ولو مجوسياً] : أى ولو كان الولد القاتل لولده مجوسياً .
 وأعلم أن الخلاف في تغليظها على الأب المجوسى إنما هو فيما إذا قتل ولده المجوسى ، فإن عبد الملك قال لا تغلظ عليه إذا حكم بينهم لأن دية المجوسى تشبه القيمة ، وأنكره سحنون ، وقال أصحابنا يريدون أنها تغلظ عليه إذا حكم بينهم لأن علة التغليظ سقوط القود ، وأما إذا قتل ولده المسلم فإنها تغلظ عليه اتفاقاً كذا في (بن) ؛ إذا علمت ذلك فقول شارحنا لا يقتل بفرعه ولو كان مسلماً خلاف الموضوع : لأن الخلاف إنما هو في التغليظ وعلمه والقرص أن الولد مجوسى لا في القتل وعلمه وحيث غلظت في الولد المجوسى فيؤخذ منه حقتان وجذعتان وثلاث

فلا يقتل بفرعه ولو كان مسلماً (في عَمْدٍ لم يُقْتَلْ به) : أى فى قتل عمد لولده لم يقتل الأصل به : وضابطه عدم قصده إزهاق الروح ، فإن قصده منه — كأن يرمى عنق الفرع بالسيف أو يضجعه ويلججه — فيقتص منه عندنا . وظاهر إطلاقهم ؛ ولو كان المستحق ابناً آخر . وقيد بعضهم بغيره بالأولى من عدم تحليف الولد ؛ فإن عفا عنه أو لم يقصد إزهاق روحه فتغلظ عليه فى ماله . وقد بين ما به التغليظ بقوله :

(بثلاثين حِقَّةً وثلاثين جَدَّةً وأربعين خَطْفَةً) بفتح المعجمة وكسر اللام وفتح الفاء : الحامل من الإبل (بلا حَتِّ سِنَّ) فالمالدار على أن تكون حاملاً كانت حقة أو جلدة أو غيرها . وشبه في التغليظ فى النفس قوله :

(كجرحِ العَمْدِ) : فتغلظ الدية فيه كما تغلظ فى النفس من تثليث وتربيع ، لا فرق فى الجرح بين ما يقتص فيه — كما لموضحة أو لا كالجائفة — ففى الجائفة ثلث الدية مغلظاً على قدر نسبته من الدية ، فالثلاثون بالنسبة للمائة خمسين ونصف خمس ، والأربعون خمسان ؛ فعن ثلث الدية يؤخذ من الحقائق

خلفات إلا ثلثاً أفاده (شب) .

قوله : [فإن قصده منه] : أى حقيقة أو حكماً فالأول كأن يرمى عنقه بالسيف أو يضربه بعضاً أو بسيف قاصداً بما ذكر إزهاق روحه ولا يعلم ذلك إلا منه والحكمى كما إذا أضجعه وشق جوفه ، وقال فعلت ذلك حماقة ولم أقصد إزهاق روحه فلا يقبل منه ويقتص منه .

قوله : [كأن يرمى] : المناسب لإثبات الياء وفتحها لنصبه بأن المصدرية .

قوله : [وقيد بعضهم بغيره] : مراده به (بن) .

قوله : [فإن عفا عنه] إلخ : هذا محصل معنى المتن وفى كلام الشارح ركة لا تخفى .

قوله : [من تثليث] : أى بالنسبة لجرح الأب ولده .

وقوله : [وتربيع] : أى كجرح العمد الصادر من الأجنبي .

قوله : [كما لموضحة] : أى ففى عندها الدية مغلظة بالتثليث إن حصلت من الأب ، لأن الجراح لا قصاص فيها على الأب مطلقاً فليست كالنفس ،

خمس ونصف خمس الثلث ومن الجلدعات كذلك ومن الخلفات خمسان .
 (وعلى الشامي والمصري والمغربي : ألف دينار) شرعية ؛ وتقدم أنها أكبر
 من المصرية ، وكذلك أهل مكة والمدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ما لم
 يكن الغالب الفضة ، وإلا كانوا كأهل العراق المشار لم بقوله :
 (وعلى العراقي اثنا عشر ألف درهم) ومثله الخراساني والفارسي ما لم
 يغلب الذهب عندهم ، فنه ولا يزداد على ذلك القدر .

أو مربعة من أجنبي إن حصل العفو من الحبي عليه على الدية مبهما .

قوله : [خمس ونصف خمس الثلث] : أى وذلك عشرة .

وقوله : [ومن الجلدعات كذلك] : أى عشرة .

قوله : [ومن الخلفات خمسان] : أى وذلك ثلاث عشرة وثلاث فصار
 المأخوذ من الحقائق ثلث الثلاثين ، ومن الجلداع كذلك ومن الخلفات ثلث الأربعين
 ومجموع الكل ثلث المائة وهو ثلاث وثلاثون وثلاث هذا في حالة التثليث وفي حالة
 التربيع يؤخذ من الحقائق والجلداع وبنات الخاض وبنات اللبون ثمانية وثلاث من كل
 فيكون المجموع ثلاثا وثلاثين وثلاثا .

قوله : [وتقدم أنها أكبر من المصرية] : لم يتقدم ذلك في الشارح لا في
 الزكاة ولا في النكاح والذي تقدم سابقا ما في الزكاة أن الدينار الشرعي اثنان
 وسبعون حبة من مطلق الشعير ومعلوم أن الدينار المصري أربع وخمسون حبة من
 القمح .

قوله : [وكذلك أهل مكة والمدينة] : أى كما أشار له أصبغ قال الباجي
 وعندي أنه ينظر إلى غالب أحوال الناس في البلاد ، فأى بلد غلب على أهله
 شيء كانوا من أهله .

• تنبيه : استفيد من المصنف أن الدية إنما تكون من الإبل أو الذهب أو
 الفضة ولا يؤخذ في الدية عندنا بقر ولا غنم ولا عرض ، فإذا لم يوجد في البلد
 خلاف ذلك فالذي استظهره بعضهم أنهم يكلفون ما في أقرب البلاد إليهم من
 أحد الأصناف الثلاثة ولا يؤخذ مما وجد عندهم خلافا لما في (عب) وذلك كما في
 بلاد السودان .

(إلا في المثلثة فيزادُ بنسبة ما بين دية الخطأ على تأجيلها ، والمثلثة حالة) حاصله : أنها تقوم المثلثة من الإبل حالة ، وتقوم الخمسة على تأجيلها ، ويؤخذ ما زادته المثلثة على الخمسة وينسب إلى الخمسة فما بلغ بالنسبة يزداد على دية الذهب أو الفضة بتلك النسبة . مثاله : لو كانت الخمسة على آجالها تساوى مائة ، والمثلثة على حلولها تساوى مائة وعشرين ؛ فنسبة العشرين إلى المائة خمسون ، فيزداد على الدية مثل خمسها فيكون من الذهب ألفا ومائتان ومن الورق أربعة عشر ألف درهم وأربعمائة . وعلم من الاستثناء أن الدية المربعة لا تغلظ في الذهب والورق .

• (وَالْكِتَابِيُّ وَلَوْ) كَانَ الْكِتَابِيُّ (مُعَاهِدًا) : أى هذا إذا كان ذميًّا بل ولو كان حربيًّا مؤمنًا (نِصْفُهُ) : أى نصف دية الحر المسلم .
(وَالْمُجُوسِيُّ) (الْمَرْتَدُّ) (وَالْمُرْتَدُّ) دية كل منهما (ثُلُثُ خُمُسٍ) : خطأ وعمداً ، فيكون من الذهب ستة وستين ديناراً وثلاثاً دينار ومن الورق ثمانمائة درهم ومن الإبل ستة أبرة وثلاثاً بعير .
• (و) دية (أَنْشَى كُلُّ) من ذلك (نِصْفُهُ) فدية الحرة المسلمة من

قوله : [إلا في المثلثة] : استثناء من مقرر قدره الشارح بقوله ولا يزداد إلخ .

قوله : [ومائتان] : حقه ومائتين .

قوله : [والكتابي] : الكلام على حلف مضاف تغديره ودية الكتابي وهو مبتدأ خبره قوله نصفه ويقال في المجوسى مثله .

قوله : [والمرتد] : هذا قول ابن القاسم وسواء قتل زمن الاستتابة أو بعده ، وقال أشهب : فيه دية أهل الدين الذى ارتد إليه ، وقال سحنون : لادية للمرتد وإنما على قاتله الأدب فى العمد .

قوله : [خطأ وعمداً] : أى لا فرق بين قتله خطأ أو عمداً على قول ابن القاسم كما علمت .

قوله : [وثلاثا دينار] : حقه وثلاثى دينار .

قوله : [من ذلك] : أى مما ذكر من الحر المسلم والكتابي والذمي والمجوسى والمُرتد .

- الإبل خمسون وهكذا ، ودية الجوسية والمرتدة أربعمئة درهم وهكذا .
- (وفى) قتل (الرقیقِ قِیمَتُهُ) ویُقَوِّمُ على أنه قن ولو مدبراً أو ام ولد أو مبعوضاً ومعتق لأجل یقومُ لذلك الأجل (وإن زادت) قیمته على دية الحر ؛ لأنه مال كسائر الأموال المتلفة ففيها القيمة بالغة ما بلغت .
- (وفى) إلقاء (الجنینِ) : بسبب ضرب أو تخويف لغير وجه شرعى ، أو شم ريح - كحقة أو فتح كنيف - (وإن) كان (عَلَقَةً) : دم

- قوله : [خمسون وهكذا] : أى ومن الذهب خمسمائة ومن الورق ستة آلاف درهم وأما الحرة الكتابية فديتها من الإبل خمس وعشرون ومن الذهب مائتان وخمسون ومن الورق ثلاثة آلاف درهم .
- قوله : [وهكذا] : أى ومن الذهب ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دينار ، ومن الأبرة ثلاثة أبرة وثلاث بعر .
- قوله : [وفى قتل الرقیقِ قیمته] : أى إذا قتله حر عمداً أو خطأ . وأما إن قتله مكافئاً أو أدنى منه فيقتل به إن شاء سيده .
- قوله : [ومعتق لأجل] : وأما المكاتب فهل تعتبر قیمته قنّاً أو مكاتباً تأویلان .
- قوله : [وإن زادت قیمته على دية الحر] : وذلك يفرض فى الأیض .
- قوله : [لغير وجه شرعى] : أى وأما لوجه شرعى كالضرب للتأديب مثلاً فلا شىء فيه .
- قوله : [كحقة] : من ذلك شم رائحة المسك ولو علم الجیران أن ريح الطعام أو المسك يسقط المرأة فإنهم یضمنون وإن كان حفظها يكون بتماطيه وجب علیهم أن یعطوها منه . قال الخرشی فى الكبير وجده عندى ما نصه مثل الضرب الرائحة كرائحة المسك والسراب لكن الضمان على السرباية وعلى الصانع لا على رب الكنيف ، فلو نادوا بالسراب ومكثت الأم فینبغى أن يكون علیها كلها فى الحاشية .
- قوله : [وإن كان علقه] : أى هذا إن ألقته مضطربة أو كاملاً بل وإن ألقته علقه .

لا يلوب من صب الماء الحار عليه كانت الجناية خطأ أو عمداً ، من أجنبي أو أم -
كشربهما ما يسقط به الحمل فأسقطته ذكراً أو أنثى ، كان من زوج أو زناً (عُشْرُ)
واجب (أُمَّه) : هذا إن كانت أمه حرة ففيه عشر ديتها ، بل (ولو) كانت
الأم (أُمَّةً) ففيه عشر قيمتها ، وهل تعتبر قيمتها يوم الضرب أو يوم الإلقاء ؟
قولان ، ورد : «لوه» قول ابن وهب من أن في جنين الأمة ما نقصها لأنها مال
كسائر الحيوانات .

(أو جَنَى أَبٌ) فإن عليه عشر دية أم الجنين لغيره ولا يرث منه ويكون
العشر .

(نَقَدَ) أى عينا (مُعَجَّلًا) : حالاً ويكون في مال الجاني عمداً أو خطأ
ما لم تبلغ ثلث ديته فملى العاقلة ، كما لو ضرب مجوسى حرة مسلمة فألقت جنيناً .
(أو غُرَّةً) بالرفع عطف على «عشر» . والتخير للجاني لا للمستحق .
وهذا في جنين الحرة وأما جنين الأمة فيتعين فيه النقد ، وقوله :

قوله : [لا يلوب من صب الماء] إلخ : أى وأما لو كان يلوب فإنه لا شيء
فيه خلافاً للتأني .

قوله : [لغيره] : أى فيرثه غير الأب ممن يستحق الميراث كالأم والإخوة
والأخوات :

قوله : [أى عيناً معجلاً حالاً] : أى فلا يكون عرضاً ولا يكون منجماً
كالدية ولا يكون من الإبل ولو كانوا أهل إبل كما قال ابن القاسم خلافاً لأشهب
القاتل تؤخذ الإبل من أهلها خمس فرائض حالة .

قوله : [عمداً] : أى مطلقاً بلغت الثلث أم لا .
وقوله : [ما لم تبلغ ثلث ديته] : قيد في الخطأ .

قوله : [كما لو ضرب مجوسى] : مثال لما إذا زاد العشر على ثلث دية
الجاني بيان ذلك أن المجوسى ديته ستة وستون ديناراً وثلثا دينار ، وعشر دية الحرة
المسلمة خمسون ديناراً ، ولا شك أن الخمسين أكثر من ثلث دية الجاني .

قوله : [وأما جنين الأمة] : أى الكائن من غير سيدها الحر بأن كان من
زناً أو زوج ولو حراً مسلماً أو من سيدها العبد . وأما ولد الأمة من سيدها الحر كل

• (عبدٌ أو وكيدةٌ) : يدل من « غرة » والوليدة : الأمة الصغيرة بلغت سبع سنين لتجاوز التفرقة ، وقوله :

(تسكوى العُشْرَ) : نعت لـ « غرة » . وحمل وجوب العشر أو الغرة :

(إن انفصلَ عنها) كله (ميتاً وهي حيّةٌ . فإن ماتت قبل انفصاله) : بأن انفصل كله أو باقيه بعد موتها (فلا شيء فيه) لا ندرجه في الأم .

(وإن استهلَّ) : أى نزل صارخاً أو رضع من كل ما يدل على أنه حي حياة مستقرة (فالدية) لازمة فيه (إن أقسموا) : أى أو لياؤه أنه مات من فعل الجاني .

(وإن مات عاجلاً) بعد تحقق حياته ، فإن لم يقسموا فلا غرة ولا دية لأنه يحتمل موته بغير فعل الجاني . فإن مات أمه وهو مستهل ومات فديتان .

أمة كان ولدها حراً كالغارة للحر وكأمة الجدة ففى ذلك عشر دية حرة . وأما المتروجة بشرط حرية أولادها فهل كذلك لأن أولادها أحرار بالشرط أم لا ؟ أفاده (شب) . قوله : [لتجاوز التفرقة] : أى إنما اعتبر فيها ما ذكر لأجل صحة التفرقة . قوله : [من كل ما يدل] : بيان لمحدوف تقديره أو حصل أمر من كل إلخ . قوله : [وإن مات عاجلاً] : رد بالمبالغة قول أشهب بنفى القسامة مع لزوم الدية إذا مات عاجلاً واستحسنه اللخمي قائلا : إن موته بالفور يدل على أنه من ضرب الجاني مات ، ووجه ما قاله ابن القاسم أن هذا المولود لضعفه يخشى عليه الموت بأدنى الأسباب فيمكن أن موته بغير ضرب الجاني (أه بن) .

قوله : [فلا غرة] : أى لأن الجنين إذا استهل صار من جملة الأحياء فلم يكن فيه غرة وعدم الدية لتوقفها على القسامة ، وقد امتنع الأولياء منها ، وما قاله الشارح هو قول عبد الحق وهو المعتمد وقال بعض أشياخه إن لم يقسموا لم الغرة فقط كمن قطعت يده ثم ترك فمات وأبوا أن يقسموا فلهم دية اليد ، ورد لأنه قياس مع الفارق لأن من قطعت يده إلخ قد تقرر دية اليد بالقطع والجنين إذا استهل صارخاً لم يتقرر فيه غرة .

(وإنَّ تَعَمُّدَهُ) : أى الجنائى تعمد الجنين (بضَرْبِ بَطْنٍ) لأمه (أو ظَهْرٍ) فترل مستهلاً ومات (فالقصاصُ بها) : أى بالقسامة ، وهذا هو الراجح من الخلاف ، وأما تعمده بضرب رأس أمه فالراجح الدية كتعمده بضرب يدها أو رجلها . والحاصل : أن فى ضرب البطن والظهر والرأس خلافاً : وقد علمت الراجح ، وأما غير ذلك فالدية .

(وتَعَدُّهُ الْوَاجِبُ) : من عشر أو غرة إن لم يستهل ، ودية إن استهل (بَتَعَمُّدِهِ) : أى الجنين ، ثم إن كان خطأ وبلغ الثلث ، فتَحْمِلُهُ العاقلة وإلا ففي مال الجنائى .

(وَوُورِثَ) الواجب من عشر أو غرة (على الفرائض) المعلومة الشاملة للفرض

قوله : [تعمد الجنين] : المناسب حذف تعمد التى زادها الشارح لأنه لا معنى لما .

وحاصله أن ما تقدم إذا خرج حياً ومات فالدية إن أقسموا محله إن لم يكن متعمداً الجنين بضرب إلخ ، وأما إن تعمد الجنين بتلك المواضع فقال ابن القاسم يجب القصاص بقسامة قال فى التوضيح وهو مذهب المدونة والمجموعة (١١) قال أشهب : لا قود فيه بل تجب الدية فى مال الجنائى بقسامة .

قوله : [وأما تعمده بضرب رأس أمه] : إنما قيل بإلحاق الرأس بالبطن دون اليد والرجل لأن فى الرأس عرقاً يسمى عرق الأبهى وأصل إلى القلب فما أثر فى الرأس أثر فيه وعمل القصاص فى تلك المسائل إن لم يكن الجنائى الأب وإلا فلا يقتصر منه إلا إذا قصد قتل الجنين بضرب البطن خاصة .

قوله : [من عشر أو غرة إلخ] : أى قال للعهد الذكرى .

قوله : [ولا ففي مال الجنائى] : أى بأن كان عمداً أو خطأ ولم يبلغ الثلث .

قوله : [الواجب من عشر أو غرة] : المناسب أن يقول الواجبات من عشر أو غرة أودية ولو تعددت بتعدد الجنين .

قوله : [المعلومة إلخ] : جواب عن سؤال كيف يقول ورثت على الفرائض مع أنها تورث بالفرض والتعصيب . فأجاب بأن المراد بالفرائض الفن المصطلح عليه لا الفرض المقابل للتعصيب وحيث ورثت على الفرائض فلا لب للثلثان وللأم

والتعصيب ، وهذا هو الراجح خلافاً لمن قال : تختص الأم إذا لم تكن هي الجنانية ؛ لأن الجناني لا يأخذ منها ؛ أمماً أو غيرها .

• (وفي جرح لا قصاص فيه) : لكونه خطأ — وليس فيه شيء مقدر من الشارع — بدليل ما يأتي — أو عمداً لا قصاص فيه ؛ كعظم الصلر وكسر الفخذ (حكومة) : أي شيء محكوم به بحكم به العارف :

• (إذا برئ) : المبروح ، وإنما أخر للبرء أي للصحة خوفاً أن يثول إلى النفس أو إلى ما تحمله العاقلة . والحكومة إذا برئ على شين ؛ وإلا ففيه الأدب في العمد ولا شيء عليه في الخطأ ، ومعنى الحكومة : أن يُقَوِّمَ على فرض أنه رقيق سالماً بعشرة مثلاً ثم معيباً بتسعة مثلاً فالتفاوت بين القيمتين هو العشر في المثال فقد نقصت الجنانية العشر فيلزمه الجناني بنسبة ذلك من الدية ؛ ككائة دينار كجنين

الثلث ما لم يكن له إخوة وإلا كان للأم السدس ،

وقوله : [خلافاً لمن قال تختص به الأم] : القاتل به ربيعة قاتلاً لأنها كالعوض عن جزء منها وخلافاً أيضاً لقول ابن هرمز للأم والأب على الثلث والثلثين ولو كان له إخوة وكان مالك أو لا يقول بذلك ثم رجع للأول .

واعلم أنه إذا كان المسقط للجنين أحد الأبوين أو الإخوة كان كالقاتل فلا يرث من الواجب المذكور شيئاً ، وقول المصنف : ورثت على الفرائض لا يخالف قولهم : إن الجنين إذا لم يستهل صارحاً لا يرث ولا يورث لأن مرادهم لا يورث عنه مال يملكه والمهرورث عنه هنا عوض ذاته .

قوله : [وليس فيه شيء مقدر من الشارع] : الذي استحسنته ابن عرفة فيما إذا لم يكن في الجرح شيء مقدر القول بأن على الجناني أجره الطبيب وثمن الدواء سواء برئ على شين أم لا مع الحكومة في الأول ، وأما ما فيه شيء مقدر فليس فيه سواء ولو برئ على شين سوى موضحة الوجه والرأس فيلزم مع المقدر فيها أجره الطبيب . قوله : [أي شيء محكوم به] إلخ : أشار بذلك إلى تفسير الحكومة بالشيء المحكوم به وهو خلاف قول ابن عاشر الأتقال اتفقت على أن المراد بالحكومة الإجهاد وأعمال الفكر فيما يستحقه الجنى عليه من الجناني وحيث فلا تفسر بالمحكوم به كذا في الحاشية .

البهيمة إذا ضُربَ أمه فألقتة ففيها ما نقصها بتقويمها سليمة ثم ناقصة ، ويلزم الضارب أرض ما نقص من القيمة ، وأما الجنين فإن نزل حياً ثم مات ففيه القيمة ، وإلا فلا شيء فيه .

• (إلا الجائفة) استثناء منقطع من قوله : « وفي الجرح حكومة » ، والجائفة مختصة بالبطن والظهر ، عمداً كانت أو خطأ .
(والأمة المختصة بالرأس : فثلث دية) : وكل منهما خمسة ومثلها الدامغة .

قوله : [بتقويمها سليمة] : أى حاملاً .

وقوله : [ثم ناقصة] : أى ساقطة الحمل .

والحاصل أنها إذا قومت بالجنين بعشرة وبعد طرحه بخمسة غرم نصف قيمتها فقط إن نزل الجنين ميتاً أو حياً واستمر ، فإن نزل حياً ثم مات فعليه قيمته أيضاً .

قوله : [استثناء منقطع] : أى لأن ما قبل إلا في الجراح التي ليس فيها شيء مقدر وما بعدها فيما فيه شيء مقدر هكذا قال شراح خليل قال (بن) وفيه نظر بل هو متصل لأن لفظ الجراح يشمل ما فيه شيء مقدر وما ليس فيه شيء مقدر فكأنه قال وكل جرح فيه حكومة إلا الجائفة فما قبل لإعمومه مراد تناولاً لا حكماً مثل قام القوم إلا زيداً .

قوله : [مختصة بالبطن والظهر] : أى لأنها ما أفضت للجوف ولو قدر لإبرة فما حرق جلدة البطن ولم يصل للجوف فليس فيه إلا حكومة ومراده بالظهر والبطن ما يشمل الجنب .

قوله : [عمداً كانت أو خطأ] : أى فلا فرق بين عمدها وخطئها إذ لا قصاص فيها لعظم خطرهما ومثلها يقال في الأمة .

قوله : [وكل منهما خمسة] : الأوضح كما هو عبارة الأصل أن يقول خمسة في كل منهما وهذا في الخطأ . وأما في العمد فثلث أو مربع كما تقدم له في شرح قوله كجرح العمد .

قوله : [ومثلها الدامغة] : أى على القول بمغايرتها للأمة وقيل على هذا القول فيها حكومة وتقدم أن المعتمد الترادف فلذا تركها المصنف .

• (و) إلا (المَوْضِحَة) خطأ (فَنِصْفُ عَشْرٍ) وفي عمدها القصاص .
 (و) إلا (الْمُنْقَلَة) : مرادفة للهاشمة على الراجح (فَعَشْرٌ وَنِصْفُهُ) :
 أى نصف العشر خمسة عشر بعبيراً أو مائة وخمسون ديناراً، وهكذا ولا يزداد شيء
 على ما ذكر في تلك الجراح .

• (وإن) برئت (بِشَيْئٍ فِيهِنَّ) : كما لا ينقص القدر إن برئت على غير
 شين ، ويستثنى من كلامه : الموضحة في الوجه أو الرأس تبرأ على شين ؛ ففيها
 دينتها وما حصل بالشين .

(وَالْقِيَمَةُ لِلْعَبْدِ) في الجراحات الأربعة (كَالْدِيَّةِ) : للحر ؛ فكما يؤخذ
 في موضحة الحر نصف عشر دينته ، يؤخذ في موضحة العبد نصف عشر
 قيمته . وفي جائفته أو آتمه ثلث قيمته وهكذا . فإن جرح في يده أو غيرها من غير
 الجائفة إلخ فليس فيه إلا ما نقص من قيمته .

قوله : [وإلا المنقلة] : أى عمداً أو خطأ إذ لا قصاص في عمدها حيث
 كانت في الرأس وتقدم أنها التي يطير فراش العظم منها لأجل الدواء .

وقوله : [مرادفة للهاشمة] : أى لقول مالك في المدونة لا أراها إلا المنقلة .

قوله : [وهكذا] : أى ومن الفضة ألف وثمانمائة درهم .

قوله : [الموضحة في الوجه] : أى على المشهور .

قوله : [الأربعة] : أعنى الجائفة والآمة والموضحة والمنقلة .

قوله : [كالدية للحر] : أى فينسب القدر المأخوذ للقيمة كما ينسب للدية
 وقد أوضح الشارح ذلك بالمثال .

قوله : [فليس فيه إلا ما نقص من قيمته] : أى بعد حصول البرء على شين
 وإلا فلا شيء فيها أصلاً . بخلاف الجراحات الأربعة فلا ينقص فيها القدر
 المفروض وإن برئت على غير شين كما تقدم .

وحاصله أن جراحات العبد الغير الأربعة إن برئت على شين يقوم سالماً
 وناقصاً : ينظر ما بين القيمتين ويؤخذ له بنسبة ما بين القيمتين على حسب ما تقوله
 أهل المعرفة .

• (وتَعَدَّ الْوَاجِبُ) : وهو ثلث الدية (بجائفة نَفَدَتْ) : فإذا ضربه في ظهره فنفلت لبطنه أو بالعكس أو بجنبه فنفلت للجنب الآخر فعليه دية جائفتين .

(كَتَمَعْدُ مُوضَّحَةٌ وَمُنْقَلَةٌ وَأَمَّةٌ إِنْ لَمْ تَتَّصِلْ) ببعضها بل كان بين كل واحدة فاصل فيتعدد الواجب المتقدم بتعددتها ، فإن اتصلت الموضحات إلخ فلا يتعدد الواجب ؛ لأنها واحدة متسعة إن كان بضربة واحدة أو ضربات في فور . فلو تعدد ضربات في زمن متراخ فلكل حكمه ولو اتصلت .

(وَفِي إِذْهَابِ الْعَقْلِ) : خبر مقدم وقوله : « دية » مبتدأ مؤخر ، فإذا ضربه فأذهب عقله عمداً أو خطأ فعليه دية كاملة ، وقد قضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بذلك . فإن ذهب عقله في الشهر يوماً فعليه جزء من ثلاثين جزءاً

قوله : [فعليه دية جائفتين] : أى وذلك ثلثا دية النفس .

قوله : [إِنْ لَمْ تَتَّصِلْ ببعضها] : قيد فيما بعد الكاف ولا يتصور رجوعه لما قبلها وهو نفوذ الجائفة لجهلة أخرى ؛ لأنه لا يتأتى إلا الاتصال حالة النفوذ فتعدد الجائفة متصلة أو منفصلة موجب لتعدد الواجب . بخلاف ما بعد الكاف فلا يوجب إلا الانفصال أو تراخي الضربات .

قوله : [بل كان بين كل واحدة فاصل] : أى موضع سالم من ذات الجرح وإن كان فيه سلخ للجلد مثلاً .

قوله : [فَإِنْ اتَّصَلَتِ الْمَوْضِحَاتُ] : أى بأن تصير الموضحات شيئاً واحداً ومثله يقال في المنقلة والآمة .

قوله : [فلكل حكمه] : أى فلكل جرح دية مستقلة على حسبه .

قوله : [خبر مقدم] : أى وكذا المعطوفات عليه .

قوله : [عمداً أو خطأ] : أى وتربيع في العمد .

قوله : [يوماً] : أى مع ليلة وإلا لو كان يوماً فقط أو ليلة فقط فجزء من ستين جزءاً من الذية ولا يراعى طول النهار ولا قصره ، ولا طول الليل ولا قصره ، حيث كان يعتره الجنون في الليل فقط أو في النهار فقط ؛ لأن الليل الطويل والنهار القصير لما عاد لهما ما يأتى في ليل قصير ونهار طويل

من الدية وهكذا بالنسبة . فإن وضحه فأذهب عقله فعليه دية ونصف عشر دية على المشهور ، وقيل : دية العقل فقط .

(أو كل حاسة) : كالسمع أو البصر أو الشم أو اللب أو اللبس : أى القوة المنبثة فى ظاهر البدن يلزم بها الحرارة والنعومة وضلعهما عند المعاسة . ولا يلزم من ترك الأصل^(١) اللبس كونه فيه حكومة بل فيه الدية كاملة ؛ فقياسه على اللب الذى هو قوة فى اللسان يلزم بها الطعم ظاهر ، وأشعر قوله : « كل حاسة » أنه لو أذهب بعض الحاسة ليس عليه دية كاملة بل بحسابه من الدية .

صار أمر الليل والنهار مستويًا فلم يعولوا على طول ولا قصر قاله الزرقاني كلنا فى (بن) .

قوله : [ونصف عشر دية] : أى للموضحة إن كانت خطأ وإلا فالقصاص ، ثم إن زال العقل فلا كلام وإلا فديته كما تقدم .

قوله : [أى القوة المنبثة فى ظاهر البدن] : تفسير للمس .

قوله : [من ترك الأصل] : أى خليل .

قوله : [فقياسه على اللب] : أى لأن شراح خليل ذكروا أنه مقيس عليه .

قوله : [بل بحسابه من الدية] : أى فإذا أذهب بعض السمع اختبر نقصانه حيث ادعى المجنى عليه النقص من إحدى أذنيه بأن يصاح من الجهات الأربع ووجه الصائح لوجهه مع سدّ الصحيحة سدًّا محكمًا وقت سكون الريح ، ويكون النداء من مكان بعيد ثم يقرب منه شيئًا فشيئًا حتى يسمع ، أو يصاح من مكان قريب ثم يتباعد الصائح حتى ينقطع السماع ثم تفتح الصحيحة وتسد الأخرى ويصاح به كذلك ، ثم ينظر أهل المعرفة ما نقص بالنسبة لسمع الصحيحة ، فإن كانت الجناية فى الأذنين معًا اعتبر سمع وسط لا فى غاية الحدة ولا الثقل من شخص مثل المجنى عليه فى السن والمزاج فيوقف فى مكان ويصاح عليه كما تقدم حتى يعلم انتهاء سمعه ثم يوقف المجنى عليه مكانه فيصاح عليه كذلك وينظر ما نقص من سمعه عن سمع الشخص المذكور ويؤخذ من الدية بتلك النسبة ، وهذا إذا لم يعلم سمعه قبل الجناية وإلا عمل على علم من قوة أو ضعف بلا اعتبار سمع وسط وحل أخذه الدية على ما تقدم إن حلف على ما ادعى ولم يختلف قوله عند اختلاف

(١) أى ما نقله عن الشيخ .

(أو النطق) : صوت بحروف فهو أخص من قوله : (أو الصوت) لأنه يصلق بالساذج .

(أو قوة الجماع) : بأن فعل معه فعلا كضربه أبطل إنعاضه^(١) . ولا تندرج فيه دية الصلب وإن كانت قوة الجماع فيه ؛ فلو كسر صلبه فأبطل إنعاضه فعليه ديتان .

الجهات وإلا فهلر ، فإن كان النقص في إحدى العينين أغلقت الصحيحة ويؤمر بالنظر من بعد ثم يقرب منه حتى يعلم انتهاء ما أبصرت ثم تغلق المصابة وتفتح الصحيحة ويقبل بها مثل المصابة وينظر في النسبة ، فإن جنى عليهما رزبهما بقية اعتبر بصر وسط وله من الدية بنسبة ذلك بشرط الحلف وعدم اختلاف القول ، وهذا ما لم يعلم بصره قبل الجناية وإلا عمل عليه وجرب الشم برائحة حادة منفردة الطبع كرائحة جيفة وأمر بالكث عندها مقداراً من الزمن وهذا إن ادعى علمه بالمرّة وإلا صلق يمينه ونسب لشم وسط جرب نقص المنطق بالكلام باجتهاد أهل المعرفة من ثلث أو ربع ، فإن شكوا أو اختلفوا في قدر النقص عمل بالأحوط والظالم أحق بالحمل عليه وجرب اللوق بالشئ المرآللى لا يصبر عليه عادة فإن ادعى النقص صلق يمين ونسب للوق وسط وجرب العقل بالخلوات حيث شك في زوال الكل أو البعض بأن يجلس ويتجسس عليه فيها هل يفعل أفعال العقلاء أو غيرهم ويحتمل أننا نجلس معه ونحادثه ونسايره في الكلام حتى نعلم خطابه وجوابه ، فإن علم أهل المعرفة ما نقص منه بالجناية عمل بذلك ، وإن شكوا أو اختلفوا عمل بالأحوط والظالم أحق بالحمل عليه فيحمل على الأكثر في العمد وعلى الأقل في الخطأ (أه ملخصاً من الأصل) .

قوله : [فهو أخص من قوله أو الصوت] : أى ولا يلزم من ذهاب الأخص ذهاب الأعم قللك عطف الأعم عليه .

قوله : [كضربه] : مثال للفعل .

وقوله : [أبطل] : صفة للفعل وهو أعم من الضرب لأنه يشمل السحر .

قوله : [ولا تندرج] إلخ : سيأتى وجهه في قول المصنف إلا المنفعة بمجلها .

(أو نَسْلِه) : بأن فعل معه فعلا أفسد منه ، فنى كل واحد مما ذكر (دية)
 وشَبَّهَ فى لزوم الدية قوله :
 (كَتَجَلَدِيهِ) : أى إذا فعل معه فعلا أحدث فى بدنه جذاماً : داء يأكل
 الأعضاء والعياذ بالله تعالى .
 (أو تَبْرِيصِهِ أو تَسْوِيدِهِ) : أى تسويد جسده بعد أن كان غير
 أسود وهو نوع من البرص ؛ فإن سَوَّده وجَدَّمه فديتان .
 (أو قيامه) وحده (أو جلوسه) : مع ذهاب قيامه . أما لو أذهب بفعل
 جلوسه وحده ففيه حكومة ، كبعض قيامه وجلوسه .
 (ومَارِنِ الأنفِ) : ما لان منه دون العظم ، ويسمى أرنية ، وفيه دية كاملة .
 (والْحَشْفَةِ) : إذا قطعها شخص فعليه دية كاملة .
 (وفى) قطع (بعضيهما) : أى المارن والحشفة (بجسبيها) : أى الدية (منهما) :
 أى من المارن والحشفة ، فيقاس المارن لا الأنف ، وتقاس الحشفة لا الذكر ، كما قال :
 (لا) يقاس (من أصله) وأصل المارن : الأنف ، وأصل الحشفة : الذكر ؛

قوله : [أفسد منه] : أى بحيث لا يتأتى منه نسل .
 قوله : [كتجلدته] : أى وإن لم يعم الجلدام جسده .
 قوله : [أو تسويده] : أى وإن لم يعم أبيضاً .
 قوله : [وهو نوع من البرص] : أى لأن البرص منه أبيض ومنه أسود .
 قوله : [مع ذهاب قيامه] : أى بأن صار ملقى .
 قوله : [ففيه حكومة] : أى خلافاً لقول الثنائى إن فيه الدية .
 قوله : [كبعض قيامه وجلوسه] : أى بعض كل منهما وأولى فى الحكومة
 بعض أحدهما .
 قوله : [ويسمى أرنية] : قال فى التوضيح ويقال لها الروثة براء مهحلة فواو
 فشاء مثلثة .

قوله : [والحشفة] : هى رأس الذكر .
 قوله : [وأصل المارن الأنف] : أى وأما قطع باقى الأنف والذكر بعد
 قطع الأرنية والحشفة ففيه حكومة كما يأتى .

لأن بعض ما فيه الدية ، إنما نسب إليه لا إلى أصله . والراجع أن في قطع ذكر العنين دية ، وقيل : حكومة ، وأما ذكر الخنثى ففيه نصف دية ونصف حكومة .
(والأُنثَيَيْنِ) : في قطعهما أو سَلِّهما أو رَضَّهما دية كاملة ، وفي الواحدة نصف دية ، وفي قطعهما مع الذكر ديتان .

(وَشَقَرَى الْمَرْأَةَ) : أى قطع لحم جانبي فرج المرأة فيه دية كاملة (إنْ بَدَأَ الْعَظْمُ) فإن لم يظهر العظم فحكومة . وفي أحد الشفرين إن بدا العظم نصف دية والشفران بضم المعجمة وسكون الفاء : اللحمان المحيطان بالفرج المغطيان العظم .
(وَشَدَّ يَتَّيْهَا) إذا قطعهما شخص من أصلهما عليه دية كاملة ، أبطل اللبن أو لا ، شابة أو عجوزاً ، أما ثلثى الرجل ففيه حكومة .

(أو حَلَمَتَيْهِمَا) : أى في قطع الحلمتين (إنْ أَبْطَلَ اللَّبْنَ) دية

قوله : [ذكر العنين] : أى وهو من لا يتأتى منه الجماع لصغره ، أو لعدم إنعاضه لكبر أو علة عن جميع النساء ، قال في اللخيرة : للذكر ستة أحوال يجب الدية في ثلاثة وتسقط في حالة وتختلف في اثنتين ، فتجب الدية في قطعه جملة أو الحشفة وحدها أو إبطال النسل منه ، وإن لم يبطل الإنعاض وتسقط إذا قطع بعد قطع الحشفة ، وفيه حينئذ حكومة ويختلف إذا قطع ممن لا يصح منه النسل وهو قادر على الاستمتاع أو عاجز عن إتيان النساء لصغر ذكره أو لعله كالشيخ القاني فقيل دية وقيل حكومة والقولان لمالك .

قوله : [ففيه نصف دية ونصف حكومة] : أما نصف الدية لاحتمال ذكوره ونصف الحكومة لاحتمال أنوثته . والمراد بالحكومة هنا ما يجتهد فيه الإمام لهذا القدر لا ما سبق في تقويمه لأن قطع ذكر المرأة لا ينقصها .
قوله : [في قطعهما أو سَلِّهما] : أى خطأ .

وقوله : [أو رضهما] : أى عمدأ أو خطأ لأنه لا يقتص في الرض .

قوله : [وفي الواحدة نصف دية] : أى واليمنى واليسرى عند مالك سواء . وقال ابن حبيب في اليسرى الدية كاملة لأن النسل منها خاصة .

قوله : [وفي قطعهما مع الذكر] : أى خطأ وأما عمدأ ففيه القصاص .

كاملة ، ومثل إبطال اللبن لإفساده؛ فالدية لقطع اللبن لا لقطع الحلمتين ، بدليل أنه لو أبطل اللبن بدون قطع فيه الدية ، ولو قطعهما فلم يفسد اللبن فحكومة . فلو قطع حلمتي صغيرة فيستأني بها لزم الإياس من اللبن وتعام سنه . فإن أيسَ فديّة . (أو عين أعورَ) : فيها الدية كما تقدم .

(بخلاف كل زوج) كيدنين ورجلين بخلاف الأذنين كما يأتي : (ففي) أحدهما نصفها وفيهما الدية كاملة .

(إلا الأذنين) : فليس في قطعهما دية بل حكومة حيث في السمع هذا هو الراجع فلذا استثناءهما وقال : (فحكومة) : كلسان الأخرس في قطعه حكومة بالاجتهاد ، حيث لم يتحقق أن به ذوقاً وإلا فالدية .

(واليد الشلاء) : التي لا نفع بها أصلاً ، في قطعها حكومة . فإن كان بها نفع فكالسليمة في القصاص والدية . والساعد في قطعه حكومة : وهو ماعدا

قوله : [ومثل إبطال اللبن لإفساده] : أي فراده بالإبطال قطعه رأساً وبالإفساد صيرورته دماً مثلاً .

قوله : [فإن أيس فدية] : أي وإن حصل اللبن في مدة الاستيناء ففيهما حكومة .

قوله : [كما تقدم] : أي من أنه للسنة .

قوله : [ففي أحدهما نصفها] : والفرق بين عين الأعور والواحد من كل زوج مما ذكر أن العين تقوم مقام العينين في معظم الغرض . بخلاف إحدى اليدين والرجلين .

قوله : [واليد الشلاء] : مبتدأ خبره محذوف قلره الشارح بقوله في قطعها حكومة ، وكذا ما عطف عليه فالمناسب رفع ألتي المرأة بالألف ، ومثل اليد الشلاء الرجل الشلاء وظاهره كغيره أن الحكومة في لسان الأخرس واليد الشلاء ومثلها الرجل ولو كان الجاني متعمداً وله مثل ذلك ، لكن في (شب) أن هذا عند عدم المائلة وإلا ففي العمد القصاص .

قوله : [فكالسليمة في القصاص والدية] : أي لقوله كما تقدم ويؤخذ عضو قوي بضعيف .

الأصابع إلى المنكب ، وسواء ذهب الكف بسموى أو جنابة ، أخذ لها عقل أم لا ، فإن كان الساعد فيه أصبع فديته والحكومة فإن كان أكثر من واحد فدية الأصابع فقط .

(وَأَلَيْتَا الْمَرَأَةَ) : فى قطعهما خطأ حكومة قياساً على ألبقى الرجل . وقال أشهب : فىهما الدية ، أما عمداً فالقصاص .

(ومن "مضطربة" جداً) إذا أتلها شخص فعليه حكومة ، ولو كان أخذ ممن صيرها مضطربة عقلاً على الراجع ، إذ فى بقائها جمال ، أما لو كان يترجى ثبوت المضطربة ففى قلعها ديتها .

(وعسب حشفة) : أى فى قطع قصبة الذكر الذى ليس فيه حشفة لقطعها قيل : حكومة . وعلمت أن قطع الحشفة فيها دية كاملة هذا هو المنصوص ، وإن استظهر فى التوضيح أن فى العسب دية .

(وحاجب) : أى فى إزالة شعره ، حكومة ، واحداً أو متعدداً لأن فى الشعر جمالا : « اللهم صل على من كان حاجبه يزينه وليس فى الخلق مثله » .

قوله : [فإن كان أكثر من واحد فدية الأصابع فقط] : ظاهره ولو كانت الأكثرية بأتملة ولكن ظاهر كلامهم أن الأكثرية تكون بأصبع أخرى قال (شب) : فمن قطع يد شخص فيها أصبعان فعليه ديتهما فقط سواء قطعهما من الكوع أو من المنكب ، ولا شئ عليه غير ديتهما ومع قطع يد شخص فيها أصبع واحدة فعليه دية الأصبع ، وحكومة فيما زاد على الأصبع سواء قطعها من الكوع أو من المرفق أو من المنكب (اه) .

قوله : [وقال أشهب فىهما الدية] : أى ولم يفصل بين بدو العظم وعلمه كما فصلوا فى شفرىها .

قوله : [فى قلعها ديتها] أى إن كان خطأ فإن كان عمداً ففيه القصاص .

قوله : [وعسب حشفة] : إطلاق العسب على الباقى بعد الحشفة مجاز باعتبار ما كان إذ قصبة الذكر ، إنما يقال لها عسب مع وجود الحشفة ، وما ذكره المصنف من أن فى عسب الذكر حكومة نحوه فى المدونة .

قوله : [أن فى العسب دية] : أى لأنه يجامع به فتحصل به اللذة .

قوله : [أى فى إزالة شعره حكومة] : أى سواء كان عمداً أو خطأ .

(وهْدَبٍ) بضم الهاء : الشعر على شفر العين : « اللهم صل على من كان أهذب الأشفار جميلها بليون اكتحال » . ومحل الحكومة في شعر الحاجب والهلل : إن لم ينبت ، وإلا ففي عمده الأدب فقط .

(وظْفَرٍ) : في قلعه خطأ حكومة (وفي عَمْدِهِ) : أى قطع الظفر (القِصَاصُ) بخلاف عمد غيره فالأدب .

(وإفْضَاءٍ) بالجر : عطف على ما فيه الحكومة ، وهو إزالة الحاجز الذى بين محل البول والجماع ، ومثله اختلاط محل البول والغائط . ومعنى الحكومة أن يغرم ما عابها عند الأزواج بأن يقال : ما صداقها على أنها غير مفضاة ؟ فيغرم النقص . ثم إن كان الفعل من الزوج فيلحق بالخطأ لإذن الشارع في الفعل في الجملة ، فإن بلغ الثلث فعلى العاقلة وإلا فبما له ، واستظهر في التوضيح أن في الإفضاء الدية .

(ولا يَنْدَرِجُ) الإفضاء (تحت مَهْرٍ) : بل يغرم الحكومة مع الصداق زوجاً أو أجنبياً غصبها ووطنها .

(بخلاف) إزالة (البكارة) من الزوج أو الغاصب فلا يغرم للبكارة شيئاً زائداً على الصداق ؛ لأنه لا يمكن الوطء إلا بإزالتها فهي من لواحق الوطء بخلاف الإفضاء .

(إلا) إن أزالها (بأصْبَحِيهِ) فلا تندرج في المهر زوجاً أو أجنبياً ، فعلى الأجنبي الحكومة ولو لم يوطأ ، وهى مع المهر إن وطئ . أما الزوج فيلزمه أرش

قوله : [بخلاف عمد غيره فالأدب] : مراده بالغير شعر الحاجب والهلل .

وقوله : [فالأدب] : أى مع الحكومة إن لم ينبت كما تقدم .

قوله : [بالجر] : ضوابه الرفع لما علمت من أنه معطوف على اليد وهو مبتدأ خبره محذوف .

قوله : [واستظهر في التوضيح] إلخ : أى لأنه قول ابن القاسم وعمله ابن شعبان بأنه يمنعها من اللذة ، ولا تمسك الودى ولا البول إلى الخلا ، ولأن مصيبتها أعظم من قطع الشفرين ، وقد نصوا على وجوب الدية فيهما كذا في (بن) .

البكارة التي أزالها بأصبعه مع نصف الصداق حيث طلق قبل البناء ، فإن بنى وطلق فتندرج في المهر . فإن أمسكها فلا شيء عليه ، وإزالة البكارة بالأصبع حرام فيؤدب الزوج عليه .

(و) في قطع (كلّ أصبع) : خطأ من يد أو رجل إيهما أو خنصرًا من أنثى أو ذكر مسلم أو كافر (عشرها) بضم العين : أى عشر دية من قطعت أصبعه ، فيشمل الكتاني والمحوسى . والإبل وغيرها خمسة ومربعة .
(و) في قطع (الأُتملة) خطأ (ثُلثُهُ) : أى ثلث العشر : وهو ثلاثة وثلث بعير من الإبل (إلا في الإبهام) من يد أو رجل (فنيصف) : أى نصف دية الأصبع وهو خمس من الإبل أو خمسون ديناراً ، وهذه إحدى المستحسنات الأربع . وتقدم الشفعة في الشجر أو البناء بأرض محبة أو معارة والشفعة في الثمار ، والرابعة تأتى : وهى القصاص بشاهد ويمين في جرح العمد .

قوله : [حيث طلق قبل البناء] : أى ويتصور فعله بها قبل البناء إن فعله بحضرة نساء ولم يحصل بها بعد ذلك خلوة .
قوله : [خطأ] : مثله العمد الذى لا قصاص فيه ، إما لعدم المماثلة أو للعفو على الدية .

قوله : [من أنثى أو ذكر] : لا يقال شموله للأنثى ينافى ما سياتى من مساواة المرأة للرجل لثالث ديته فترجع لدينتها لأننا نقول ما يأتى كاستثناء مما هنا .
قوله : [ومربعة] : أى فى العمد الذى لا قصاص فيه ، لكن الذى فى (ح) نقلا عن النوادر أن دية الأصابع والأسنان والجراح تؤخذ خمسة ولا تربع دية العمد إلا فى النفس ، وفى الحقيقة هما طريقتان .

قوله : [وهو ثلاثة وثلث بعير] : أى بالنسبة للحر المسلم الذكر .
قوله : [إلا فى الإبهام] : أى خلافاً لبقية الأئمة حيث قالوا فى الأتملة ثلث العشر ولو فى الإبهام .

قوله : [وهو خمس من الإبل] : أى بالنسبة للحر المسلم الذكر كما تقدم .
قوله : [أو خمسون ديناراً] : أى لأهل الذهب وسبائة درهم لأهل الفضة .
قوله : [المستحسنات الأربع] : تقدم الكلام عليها فى باب الشفعة .

(وفى) صحيح (كلٌ من نصف العُشْرِ) هذا يشمل المسلم وغيره . فهو أولى من تعبير الأصل .

(بقتلح) من أصلها أو لم يبق إلا المغيب في اللحم (أو اسوداد) بعد أن كانت بيضاء فصارت بالجنائية عليها سوداء ؛ لأنه أذهب جمالها . ومثلها إذا اسودت ثم انقلعت (أو بضمرة أو صُفْرة) بعد بياضها (إن كانا) الحمرة والصفرة (في العُرف) : أى يقول أهل المعرفة إنهما (كالسواد) في إذهب جمالها ، وإلا فبحساب ما نقص .

● (وتعددت) الدية (بتعدد الجنائية) : فإذا قطع يده فزال عقله فديتان ؛ دية لليد ودية للعقل : ولو زال مع ذلك بصره ثلثان وهكذا .

(إلا المنفعة) الكائنة (بمحلها) : أى محل الجنائية فلا تتعدد الدية في ذهابها مع ذهاب محلها ؛ كما لو ضربه فقطع أذنيه فزال سمعه فدية واحدة ، أو ضربه فقطع عينه فزال بصره ؛ لأن المنفعة بمحل الجنائية ، ولا حكومة في محل كل . والمراد بالمحل : الذى لم يشاركه غيره ، ولذا لو كسر صلبه فأقعدته عن القيام وأذهب

قوله : [وفى صحيح كل سن] إلخ : أى ويخصص عموم ما هنا بما سأتى في مساواة المرأة للرجل في الأسنان كالأصابع .

قوله : [فهو أولى من تعبير الأصل] : أى خليل حيث قال : وفى كل سن خمس لقصوره على أهل الإبل في الحر المسلم الذكر .

قوله : [ثم انقلعت] : أى بنفسها من غير جناية أخرى عليها فليس فيها إلا دية واحدة كما اختاره الشيخ خليل في التوضيح . أما لو تعدد قلع سن سوداء أو حمراء أو صفراء وكانت الصفرة أو الحمرة كالسواد فهل كللك فيها نصف عشر الدية لكونها غير مساوية لسن الجنائى أو القصاص للتعدد ؟ قال (بن) والظاهر الثانى بدليل وجوب العقل فيها خطأ .

قوله : [وتعددت الدية] : مراده بالدية الواجب كان دية أو بعضها أو حكومة وقوله بتعدد الجنائية أى ما ينشأ عنها .

قوله : [فقطع أذنيه] : أى أو قلعهما .

قوله : [الذى لم يشاركه غيره] : أى الذى لا توجد إلا به ، فإن وجدت

قوة الجماع فعليه دية لمنع قيامه ودية لعدم قوة الجماع .

• (وسَكَوَتُ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ) من أهل دِينِهَا في قطع أصابعها مثلاً (ثَلَاثَ دِيْنَتِيْهِ)
بإخراج الغاية ، فإذا قطع لها ثلاثة أصابع ففيها ثلاثون من الإبل فلو بلغت الثلث
لرجعت لدينتها كما قال :

(فَتُرَدُّ لِدِيْنَتِيْهَا) : كما لو قطع لها ثلاثة أصابع وثلث أصبع ، فليديتها
سنة عشر بعيراً وثلثا بعير أو أربعة أصابع في فور ففيها عشرون من الإبل لرجوعها
ليديتها وهي على النصف من الرجل من أهل ديتها .

(إِنْ اتَّحَدَ الْفِعْلُ ، وَلَوْ) كان اتحاد الفعل (حُكْمًا) : كضربات في
فور واحد من شخص واحد أو من جماعة ، وقال الأجهورة ، إن تعدد الجاني —
كأربعة — فعلى كل واحدة عشرة من الإبل لكن النقل ما علمت (مَطْلَقًا) :
ولو تعدد المحل كالمثال أو في الأسنان والأصابع والمواضع والمناقل .

المنفعة به وبغيره ولو كان الموجود فيه أكثرها تعددت الدية كما قال الشارح .

قوله : [في قطع أصابعها مثلاً] : أى ومنقلاتها وبقية جراحاتها .

قوله : [وثلث أصبع] : أى وهى أنملة كاملة ، وأما لو قطع لها ثلاثة أصابع
ونصف أنملة لكان لها اثنان وثلثون ونصف من الإبل .

قوله : [ففيها عشرون من الإبل] : إلخ روى مالك عن ربيعة أنه قال :
قلت لابن المسيب : كم في ثلاثة أصابع المرأة ؟ قال ثلاثون . قلت : وأربعة .
قال عشرون . قال : سبحان الله لما عظم جرحها قل عقلها فقال أعراقى أنت ؟
قلت بل جاهل متعلم أو عالم مثبت ، فقال تلك السنة يا ابن أنسى .

قوله : [إِنْ اتَّحَدَ الْفِعْلُ] : أى إن كانت الجراحات نشأت عن فعل متحد
ولو حكماً إلخ .

قوله : [كالمثال] : أى المتقدم في قوله كما لو قطع لها ثلاثة أصابع وثلث
أصبع ، فإن هذا المثال صادق بكونه من يد واحدة أو من يدين وهو تعدد المحل .
قوله : [أو في الأسنان] إلخ : حق العبارة وشمل الإطلاق الأسنان
والأصابع إلخ .

(كالمحلّ) أى كاتحاد المحل (فى الأصابع) ولوترأخى الفعل ، فإذا قطع لها ثلاثاً من يد ففيها ثلاثون ، ثم إذا قطع ثلاثاً من الأخرى ففيها ثلاثون أيضاً لاختلاف المحل مع التراخى ، ثم إن قطع لها أصبعاً أو أصبعين من أى يد كانت كان لها فى كل أصبع خمس لاتحاد المحل . ولو قطع لها أصبعين من يد ثم بعد تراخ قطع أصبعين من تلك اليد، كان لها فى الأولين عشرون وفى الأخيرين عشرة لاتحاد المحل ، ولو كانا من اليد الأخرى لكان فيهما عشرون لاختلاف المحل .

(فقط) : لا فى اتحاد المحل فى الأسنان فإنها فى كل سن خمس من الإبل ، إذا كان بين الضربات تراخ لا إن كان فى ضربة واحدة أو فى فور كما تقلم وعمل الأسنان متحد ولو كانت من فكين .

• (ونُجِّمَت) سيأتى بيان التنجيم فى قوله : « الكاملة » (دية الحر) . أما الرقيق فلا دية له ، وإنما على الجاني قيمته حالة كان الحر ذكراً أو أنثى مسلماً أو غيره (الخطأ) سيدكر محترزه (بلا اعتراف) من الجاني بل بيينة ، أو لوئث فلا تحمل العاقلة ما اعترف به من قتل أو جرح ، بل هى حالة عليه

قوله : [ولو تراخى الفعل] : الجملة حالية لأن عمل تخصيص الأصابع بذلك عند تراخى الفعل ولا فلا فرق بين الأصابع والأسنان والمواضع والمناقل .

قوله : [لا فى اتحاد المحل فى الأسنان] : مثلها المواضع والمناقل .

والحاصل أن الفعل المتحد أو ما فى حكمه يضم فى الأصابع والأسنان وغيرهما ، وأما إذا اتحد المحل وتعدد الفعل مع التراخى فيضم فى الأصابع لا فى غيرها .

قوله : [وعمل الأسنان متحد ولو كانت من فكين] : أى خلافاً للشيخ أحمد الزرقانى القائل إن الفكين محلان وأنت خير بأن هذا الخلاف لا ثمرة له على ما مشى عليه المصنف من عدم الضم ، وإنما تظهر فائدته على قول ابن القاسم بالضم الذى رجع عنه .

قوله : [دية الحر] : مثلها تنجيم الحكومة والغرة حيث بلغ كل منهما الثلث أو كان كل منهما أقل من الثلث ، ولكن وجب مع دية وكذا موضحة ومنقلة مع دية .

قوله : [سيدكر محترزه] : أى فى قوله كعمد .

قوله : [فلا تحمل العاقلة ما اعترف] : أى والموضوع أنه خطأ .

ولو كان عدلاً مأموناً ، لا يقبل رشوة من أولياء المقتول على الراجح .
 (على الجاني وعاقلته) متعلق بـ «نجمت» فعلى الجاني كرجل من العاقلة كما يأتي .
 (إن بلغت ثلث دية المجنى عليه) : شرط في التنجيم على الجاني والعاقلة ؛
 كأن جنى مسلم على مجوسية خطأ ما يبلغ ثلث ديتها كأن أجافها (أو الجاني) :
 كأن تعددت الجائفة منه فيها حملته عاقلته ، وإن جنى مجوسى أو مجوسية على
 مسلم ما يبلغ ثلث الجاني حملته عاقلته .
 (ولاً) تبلغ ثلث أحدهما (فعليه) : أى الجاني فقط .

قوله : [على الراجح] : مقابلة أقوال قيل على عاقلته بقسامة وسواء مات
 المقتول في الحال أم لا ، وقيل تبطل الدية مطلقاً ، وقيل على العاقلة بشرط أن
 لا يتهم المقر في إغناء ورثة المقتول ، وقيل عليهم بشرط أن يكون عدلاً ، وقيل
 نفص عليه وعليهم فإنا به يلزم ويسقط ما عليهم كذا في (بن) .
 قوله : [على الجاني] : أى الذكر البالغ العاقل الملىء كما يأتي للمصنف .
 وأما المرأة والصبي والمجنون والمعدم فلا يعقلون عن أنفسهم ، ولا عن غيرهم كما في
 (بن) خلافاً لما في (عب) من أنهم يعقلون عن أنفسهم ولا يعقلون عن غيرهم .
 قوله : [شرط في التنجيم] : فيه نظر إذ هذا شرط في حمل العاقلة لا في التنجيم .
 قوله : [على مجوسية] : أى وتقد أن المجوسية على النصف من المجوسى
 فديتها ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار .
 قوله : [كأن أجافها] : أى أو أمها فيلزم العاقلة أحد عشر ديناراً وتسع
 دينار وهى ثلث ديتها .

قوله : [أو الجاني] : أى وإن لم يبلغ ثلث دية المجنى عليه .
 قوله : [كأن تعددت الجائفة] : المناسب كأن تعددت الجنائيات منه
 فيها بأن أذهب حواسها الخمس وصلبها وقوة جماعها ويديها ورجليها وشفريها ،
 فإن في هذه ثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلاثاً ، وأما بلوغ ثلث دية المسلم من تعدد جائفة
 المجوسية فبعيد وتكلف .

قوله : [وإن جنى مجوسى] : المناسب أو جنى ويكون تنويحاً في المثال
 وهو مثال بلوغها ثلث دية الجاني دون المجنى عليه .

(حالة كعمد) : عتَزَ « خطأ » كان العمد على نفس أو طرف غنى عنه على الدية فإنها تكون في ماله حالة .

(ودية غلظت) عطف خاص على عام إذ المغلظة على الأب لا تكون إلا في العمد، وأتى به دفعاً لتوهم : أنه لما سقط القصاص تصير كالخطأ ثم استثنى من قوله « كعمد » قوله :

• (إلا ما لا يقتصر منه) من الجراح : كالجائفة والامة وكسر الفخذ (لإتلافه) : أى لحرف إتلاف النفس لو اقتصر منه فيؤدى إلى قتل نفس بغير نفس (فعليها) : أى فالدية على العاقلة في العمد كالخطأ إن بلغت ثلث دية المجنى عليه أو الجاني .

• (وهي) أى العاقلة عدة أمور .

(أهل ديوانه) الديوان : اسم للدفر يضبط فيه أسماء الجند وعدم إعطائهم وقدمه لقوله بعد : « وبدأ بالديوان » . وقد تبع المصنف الأصل ، ولكن تحشى التأتى والبنائى ضعفا اعتبار الديوان في العاقلة ، قاله شيخنا الأمير في مجموعه .

قوله : [كعمد] : هذا شامل للمثناة والمربعة لأن التغليظ بالربيع والتثليث خاص به .

قوله : [في العمد كالخطأ] : أى وسواء كان الجاني مكافئاً أو غير مكافئ كأن يجرح مسلم نصرانياً جرحاً لا يقتصر منه للإتلاف ، فإن ديته على عاقلة المسلم ، فإن كان المانع من القصاص عدم المساواة فقط فإنه مال الجاني .

قوله : [أى العاقلة] : لما جرى ذكر العاقلة بين أنها عدة أمور أهل الديوان والعصبة والمولى وبيت المال .

قوله : [وإعطاؤهم] : المناسب عطائهم بغير همز لأن الذى يضبط الشيء المعطى لا الإعطا الذى هو مصدر فعل الفاعل .

قوله : [وقد تبع المصنف الأصل] : أى خليلاً ونحوه لابن الحاجب وابن شامس وهو لما لك في الموازية والعناية .

قوله : [ضعفا اعتبار الديوان] إلخ : أى لقول اللخمي والقول بأن الدية تكون على أهل الديوان ضعيف والمعتمد أنهم ليسوا من العاقلة ، وإنما يراعى عصبة

(وَعَصَبَتَهُ وَمَوَالِيَهُ وَبَيْتُ الْمَالِ) .

• (وبدئ بالديوان) : أى بأهله ، فيقدمون على العصبة حيث كان الجاني من الجند ولو كانوا من قبائل شتى (إن أعطوا) ؛ شرط في التبلثة لا في كونهم عاقلة ، إذ هم عاقلة ولو لم يعطوا أرزاقهم المعينة لهم في الدفتر من العلوفات والحمكيات . لكن الذى قاله ابن مرزوق إنه شرط في كونهم عاقلة .

(فالعصبة) : أى إن لم يكن ديوان ، أو كان وليس الجاني منهم ، أو منهم ولم يعطوا فالعصبة تبدأ على الموالى إلخ ، الأقرب يقلم من العصبة فالأقرب

القاتل كانوا أهل ديوان أم لا كما هو مذهب المدونة أفاده (بن) .

واعلم أنه على القول باعتبار الديوان فالمراد به أهل ديوان الإقليم فجند مصر أهل ديوان واحد ، وإن كانوا طوائف سبعة عرب وانكشارية وشراكسة إلخ هذا هو المعتمد .

قوله : [لكن الذى قاله ابن مرزوق] إلخ : قال (بن) نص ابن شاس في الجواهر فإن لم يكن عطاء فلأنما يحمل عنه قومه .

قوله : [إنه شرط في كونهم عاقلة] : أى على الطريقة التى مشى عليها المصنف .
• تنبيه : إذا نقص أهل الديوان عن السبعمائة بناء على أن أقل العاقلة سبعمائة أو عن الألف بناء على مقابلة ضم إليهم عصبة الجاني الذين ليسوا معه في الديوان هذا هو الصواب المنقول للمذهب لا عصبة أهل الديوان خلافاً للأجهورى .

قوله : [فالعصبة] : أى ويبدأ بالعشيرة وهم الإخوة ، ثم بالفصيلة وهم الأعمام ، ثم بالفخذ ثم البطن ، ثم بالعمارة ثم بالقبيلة ثم بالشعب ، ثم أقرب القبائل لأن طبقات العرب سبعة الشعب بالفتح ، ثم القبيلة ، ثم العمارة (بالفتح والكس) ، ثم البطن ثم الفخذ ثم الفصيلة ثم العشيرة . ويتضح ذلك بذكر نسبه صلى الله عليه وسلم ، فهو سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف بن قصي بن حكيم بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ، فأولاد الجند الأعلى شعب ، وأولاد ما دونه قبيلة ، وأولاد ما . يـنه عمارة ، وأولاد ما دونه بطن ، وأولاد ما دونه فخذ ، وأولاد العالم كأولاد العباس

على ترتيب النكاح ، فلماذا كمل من الأبناء سبعمائة فلا يدفع أولادهم شيئاً ، وإن نقص كمل من أبناء الأبناء وهكذا ، والحد يؤخر عن بنى الإخوة هنا .

(فالتموالى الأعْلَوْنَ) : وهم المعتقون - بكسر التاء لأنهم عصبية سبب ولو أننى حيث باشرت العتق . ويقدم الأقرب على نحو الترتيب الآتى فى الولاء .
(فالأسفلون) حيث لم يوجد من بقى من الأعلين .

(فبيتُ المال ، إن كان الجاني مسلماً) : لأن بيت المال لا يعقل عن كافر والظاهر أن على الجاني مع بيت المال بقدر ما ينوبه أن لو كانت عاقلة ، فإن لم يكن بيت مال فتنجم على الجاني ، وقوله « إن كان » إلخ شرط لجميع ما قبله .

فصيلة والإخوة يقال لم عشيرة ، قال فى اللخيرة : فخريمة شعب وكثانة قبيلة وقريش عمارة وقصى بطن وهاشم فخذ والعباس فصيلة والعشيرة الإخوة (٥١) .

قوله : [سبعمائة] : أى بناء على المعتمد من أن أقلها سبعمائة .
قوله : [وهكذا] : أى يصنع فى الإخوة وبينهم المسمون بالعشيرة ، ثم ينتقل للفصيلة وهكذا ، فتى كل العدد من بطن لا ينتقل لأعلى منها ، فإن لم يكمل إلا بجميع البطون كمل بها .

قوله : [يؤخر عن بنى الإخوة هنا] : ويشهد له نظم الأجهورى المشهور .
قوله : [لأنهم عصبية سبب] : أى وهم كعصبية النسب لقوله فى الحديث : « الولاء لحمه كلحمه النسب » ولقولهم : الولاء عصبية سببها نعمة المعتق .
قوله : [فالأسفلون] : أى ولا يدخل فى الأسفلين المرأة العتيقة كما فى (شب) .
قوله : [من الأعلين] : بياء واحدة نظير المصطفين ، وأصله الأعلوين تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فالتقى ما كانا حذف الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلاً عليها .

قوله : [بقدر ما ينوبه أن لو كانت عاقلة] : أى بأن يقدر أنه واحد من سبعمائة .

قوله : [فتنجم على الجاني] : أى فهو فى هذه الحالة قائم مقام العاقلة إن كان ممن يعقل إن كان ذكراً بالغاً عاقلاً مليئاً .

قوله : [شرط لجميع ما قبله] : المناسب أن يقول بعد ذلك دخولا على

(وإلا فاللئى ذو دينه) : وهو الذى ربحه المواق فليست عاقلة الذى عصبت وأهل ديوانه إلخ على المعتمد والمراد بلئى دينه : من يحمل معه الجزية أن لو كانت عليه وإن لم يكونوا من أقاربه ، فالنصراني يعقل عنه النصراني اللئى فى بلده لا اليهود وعكسه . ولا يعقل عن كافر أعتقه مسلم معتقه ، بل بيت المال لأنه يرثه كالمترد على المعتمد .

(والصلحى) يؤدى عنه (أهل صلحه) : من أهل دينه ولا يعتبر أهل ديوان ولا عصبه إلخ على الراجح .

(وضرب على كل) : ممن لزمته الدية من أهل ديوان وعصبه وموالى وذى وصلى إن تحاكموا إلينا - (ما لا يضرب) به بل على قدر طاقته .

(وعقيل عن صبي ومجنون وامرأة وفقير وغارم) : إذا جئتوا . والغارم : أخص من الفقير فتغرم عاقلتهم عنهم .

(ولا يعقيلون) عن أنفسهم ولا عن غيرهم ؛ لأن علة ضربها التناصر والمرأة

المصنف بدليل قوله وإلا إلخ .

قوله : [على المعتمد] : وقال ابن مرزوق الشرط خاص ببيت المال .

قوله : [أن لو كانت] : أى أن لو فرضت عليه فليس بلازم أن يكون على إلخانى جزية بالفعل ، بل المدار على كونه لو وجدت فيه شروط الجزية لكان مشاركاً لم فيها وذلك كالمرأة ومن أعتقه مسلم ببئد الإسلام .
قوله : [أهل صلحه] : أى وإن لم يكونوا عصبه ولا أهل ديوان .

قوله : [إن تحاكموا إلينا] : قيد فى الذى والصلحى .

قوله : [أخص من الفقير] : اعلم أن المراد بالفقير من لا يقدر إلا على القوت ، والغارم من عليه من الدين بقدر ما فى يده أو يفضل بعد القضاء قدر قوته ، فإن فضل بعد القضاء ما يزيد على قوته فهذا يعقل عن غيره وعلى هذا فالغارم أعم من الفقير لا أخص منه تأمل هكذا قال (بن) وهو ظاهر إن أريد بالغارم المدين مطلقاً ، وأما إن أريد به المدين الذى يصير يدينه عاجزاً وهو المعنى فى الزكاة فأخص قطعاً .

قوله : [عن أنفسهم] : أى خلافاً لما فى عب تبعاً للشيخ أحمد الزرقانى

والصبي والمجنون ليس منهم تناصر . والفقير والغارم محتاجان . وذكر المرأة لأن المولى شملوها وإن خرجت من قوله : « العصبه » وجعل الخرشى المرأة شاملة الخشنى لأنه امرأة حكماً وبُحِثَ معه .

• (والعبرة) : أى المعتبر فى الصبا والجنون وضلعهما ، والعسر واليسر والغيبة والحضور — (وقت الضرب) أى التوزيع على العاقلة ، فما وجدت فيه الأوصاف وقت التوزيع وزع عليه وما فلا ، كما قال :

(لا إن قديم غائب) غيبة انقطاع وقت التوزيع فلا تضرب عليه بعد قدومه المتأخر عن التوزيع . فإن كانت غيبته غير انقطاع فتوزع عليه ولو بعلت المسافة ، فإن جهل الحال فإن بعلت — كأفريقية من المدينة — فلا تضرب عليه ،

من أن كل واحد يعقل عن نفسه وأنه كواحد من العاقلة فى الغرم لمباشرته للإتلاف قال (ر) : ولا مستند له فى ذلك كذا فى (بن) .

قوله : [لأن المولى شملوها] : أى لفظ عموم المولى يشملها وهى مستثناة من المولى الأسفلين والأعلىين ما عدا المعتقة .

قوله : [ويبحث معه] : نص الخرشى قال : وقوله وامرأة حقيقة أو احتمالاً كالخشنى المشكل ، قال فى الحاشية قوله كالخشنى المشكل انظر لـ لم يجب عليه نصف ما على الذكر المحقق ؟ إذا علمت ذلك فالبحث فيه من حيث إلحاقه بالمرأة مع أنه متوسط بين الرجال والنساء ولكن الفقه مسلم .

قوله : [والعبرة وقت الضرب] : مبتدأ وخبر والكلام على حذف مضاف أى الوصف المعتبر وصف وقت الضرب ، أى الوصف الموجود وقت الضرب .

قوله : [فإن كانت غيبته غير انقطاع] : هذا التفصيل فى العاقلة ، وأما الجنانى فانتقاله غير معتبر فتضرب عليه مطلقاً .

والحاصل أن الجنانى تضرب عليه سواء انتقل من البلد قبل ضربها أو بعده كان انتقاله بقصد الفرار منه أولاً ، رفض سكنى بلده الذى منه انتقل منها أم لا ، وأما انتقال أحد العاقلة فإن كان بعد ضربها فلا يسقط عنه ما ضرب عليه مطلقاً وإن كان قبل ضربها عليه ضربت عليه إن كان قاراً أو كان انتقاله لحاجة كحج أو غزو لا إن كان راقضاً السكنى .

ولا ضربت .

(أو أيسرَ فقيرٌ أو بليغَ صبيٍّ) أو عقل مجنون أو اتضحت ذكورة
خشي بعد التوزيع ، فلا شيء على واحد منهم .
• (ولا تسقطُ) إذا وزعت على موثر عاقل ليس غائباً غيبة انقطاع (بمُسَرِّ)
طراً (أو مَوْت) أو جنون أو غيبة انقطاع .
(وحلَّتْ به) : أى بالموت ، وكذا بالفلس ؛ فإذا ماتت العاقلة أو واحد
منها أو فلس فيحل ما كان منجماً عليهم أو عليه .
(ولا دخولٌ لبسوى) : أى من عصابة الجاني (مع حضريٍّ) من عصبته ، ولا
عكسه لعلم التناصر بينهما . فإذا لم تكتمل العاقلة من عصابة الحاضر ، وله عصابة
بلو فينتقل للمولى إلى آخره ، وهكذا قوله : .
(ولا شائى) مثلاً (مع مصرى) : لأن كلا لإقليم ، وكذا الحجاز . أما
أهل لإقليم واحد حضر مثلاً فيضمون فإذا لم تكمل العاقلة من أهل بلد ضم إليها
ما قرب منها من العصابة ؛ كأهل بولاق لمصر إلخ .
• (الكاملة) : أى الدية الكاملة^(١) لمسلم أو غيره ذكراً أو أنثى عن

قوله : [على موثر] : أى ذكر .

قوله : [فيحل ما كان منجماً عليهم أو عليه] : أى لكونهما ديناً في الدية
والذين يحل بالموت والفلس وهو لف ونشر مرتب ، والمراد الفلس والموت الطاريان
بعد الضرب .

قوله : [فينتقل للمولى] إلخ : أى الأهلين ثم الأسفلين .

قوله : [لأن كلا لإقليم] : أى والشأن عدم تناصر لإقليم بمن في آخر ، فلو
كانت إقامة الجاني في أحد الإقليمين أكثر أو مساوياً نظر لحل جنايته ، ثم
إن قول المصنف ولا دخول لبسوى إلخ كالتقييد لقوله وعصبته .

قوله : [حضر] : بالرفع صفة لأهل أو بالجر صفة لإقليم باعتبار مكانه .

قوله : [الكاملة] إلخ : جملة مستأنفة استئنافاً بيانياً جواب عن سؤال مقدر
نشأ من قوله : ونجست دية الحر ، كأنه قيل في كم من الزمن تنجم فقال : الكاملة إلخ .

(١) أى وحلت به الدية الكاملة . فهو متعلق بقوله من قبل « وحلت به أى بالموت » .

نفس أو طرف ، تُنَجِّمُ (في ثلاثِ سنينَ) : أولها من (يوم الحكم) :
 فيبتدأ التنجيم منه على المشهور ، لا من يوم القتل (تحِلُّ) أجزاء الكاملة
 (بأواخرها) : فيحل النجم الأول - وهو الثلث - في آخر السنة الأولى وهكذا .
 (والثَلُثُ) كندية الجائفة والمأمومة ينجم (في سَنَةٍ) ، هذا هو المشهور .
 وقيل : لا ينجم إلا الكاملة .

(والثلاثان) كجائفتين أو جائفة مع مأمومة فينجمان : (في سنتين .
 كالنصف) : فينجم في سنتين في كل سنة ربع ، كقطع عين أو قطع يد . هذا
 هو الراجح .

(وثلاثة الأرباع) تنجم في ثلاث سنين على المشهور في كل سنة ربع .
 (وحدها) : أى العاقلة (التى لا يُضَمُّ إليها ما بعده : سَبْعِمِائَةٍ) :
 فإذا وجد من العصبة هذا العدد فلا يضم إليهم المولى ، وإن نقصوا عن هذا العدد
 - ولو كانوا أغنياء - ضم إليهم ما يكملهم من المولى وهكذا . وما ذكره أحدُ

وقوله : [من يوم الحكم] : صفة أولى .

قوله : [أو طرف] : أى كعين الأعور واليدين والرجلين فراده بالطرف
 الجنس وقدر الشارح قوله : تنجم لأنه متعلق الجار والمجرور .
 قوله : [لا من يوم القتل] : هذا مقابل للمشهور وهو للأبهري ومقابله
 أيضاً ما قيل إن ابتداءه يوم الخصام .

وقوله : [تحل بأواخرها] : صفة ثانية .

قوله : [وقيل لا ينجم إلا الكاملة] : أى غيرها على الحلول .

قوله : [هذا هو الراجح] : ومقابله يقول يجعل الثلث في سنة والسادس
 الباقي في سنة أخرى .

قوله : [وثلاثة الأرباع] : أى كما لو قطع له سبعة أصابع ونصفاً وهو
 مبتدأ قدر الشارح خبره بقوله تنجم في ثلاث سنين .

قوله : [في كل سنة ربع] : مقابله يقول في كل سنة ثلث يبقى نصف سلس
 للسنة الثالثة .

قوله : [ما بعده] : أى من المرتبة البعيدة .

مَشْهُورَيْنِ ، والآخَر ما زادت على ألف بنحو عشرين . وليس هذا حَدًّا لمن يضرب عليه - بحيث لو نقصوا أو زادوا لا يضرب عليهم - بل يضرب على من وجد ولو ألفين فأكثر أو كانوا نحو عشرة وتكمل ممن يليهم .

قوله : [ما زادت على ألف بنحو عشرين] : أى كما قال ابن مرزوق . وقال الأجهورى مع زيادة أربعة وبقي قول ثالث سكت عنه المصنف ، والشارح وهو أنه لاحد لها وظاهر ابن عروة أنه المذهب لأنه صدر به ونصه روى الباجى لاحد لمن تقسم عليهم الدية من العاقلة ، وإنما ذلك بالاجتهاد وقال سحنون سبعمائة رجل ، ابن عات المشهور عن سحنون إن كانت العاقبة ألفاً فهم قليل فيضم أقرب القبائل إليهم (اه بن) .

قوله : [وليس هذا حَدًّا لمن يضرب عليه] إلخ : فى عبارته إجمال وأوضح منها ما قاله (بن) ونصه وقول الزرقانى أى حد أقل العاقلة أى الحد الذى لا يضم من بعدهم لم بعد بلوضم له فإذا وجد هذا العدد من الفصيصة فلا يضم إليهم القخذ ، وهكذا وليس المراد أن هذا حَدًّا لمن يضرب عليهم بحيث إذا قصرُوا عنه لا يضرب عليهم (اه) .

قوله : [أوزادوا] : أى وكانوا فى مرتبة واحدة وأما لو كان الزائد فى مرتبة بعدى فلا يضرب عليه قطعاً .

قوله : [وتكمل ممن يليهم] : الأولى حلفه لأنه لا يقال نقصوا إلا إذا لم يوجد إلا إذا لم يوجد لهم تكملة أصلاً ، وأما إذا وجدت التكملة فلا يقال ناقصة ، بل يعتبر سبعمائة من القرى والبعدى ، فإذا فرضت الإخوة خمسمائة والأعمام كذلك فرض على الإخوة على حساب السبعمائة يبقى ما يخص مائتين يفيض على الأعمام جميعاً ولا يخص به بعض دون بعض لأنه ترجيح من غير مرجح ، هذا ما ظهر .

• تنبيه : حكم ما وجب على عواقل متعددة كعشرة رجال من قبائل شتى قتلوا رجلاً خطأ كحملهم صخرة فسقطت عليه كبحكم العاقلة الواحدة فينجم ما ينوب كل عاقلة ، وإن كان دون الثلث فى ثلاث سنين تحمل بأواخرها كمعدد الجنائيات على العاقلة الواحدة كما لو قتل رجل ثلاثة رجال فعليه وعلى عاقلته ثلاث تنجم

- (وعلى القاتِلِ) : خبر مقدم وقوله : « عتق رقبة » مبتدأ مؤخر : أى تجب عليه كفارة قتل الخطأ : ولا تكون إلا على .
- (المُسْلِمِ) : أى الحر ؛ إذ لا كفارة على كافر لأنه ليس من أهل القُرْبِ ولا على عبد قتل غيره خطأ .
- (وإن) كان قاتلُ الخطأ (صَبِيًّا) فيلزمه ، من باب خطاب الوضع ؛

في ثلاث سنين .

قوله : [وعلى القاتِلِ] إلخ : ما تقدم من الدية والقصاص حق للآدمي وهنا حق لله ، وإنما وجبت الكفارة في الخطأ دون العمد مع أن مقتضى الظاهر العكس لخطر الدماء ، ولأن مع المخطئ تفریطاً إذ لو تحرز واحتاط لترك الفعل الذى تسبب عنه القتل من أصله ولأنهم رأوا أن العامد لا تكفيه الكفارة في الجنابة لأنها أعظم من أن تكفر كما قالوا في يمين الغموس وأيضاً قد أوجبوا عليه ضرب مائة وجبس سنة كذا في (بن) .

قوله : [ولا على عبد] : إنما لم تجب على العبد لأن أحد شقيها متعذر منه وهو العتق لأنه لا يحرر غيره ، وسقوط الصيام لاشتغاله بخدمة سيده . إن قلت إن الظاهر لا تسقط عن العبد فيه الكفارة وتكون فيه بالصيام ثم بالإطعام فما الفرق ؟ أجيب بأنه يشدد في الظاهر مالا يشدد في كفارة الخطأ ، فإن الظاهر منكر من القول وزور ولا مندوحة عن التخلص منه إلا بها وقول ابن عبد السلام بأنه يلزم العبد بالصيام لعموم الآية مردود نص أهل المذهب على خلافه .

قوله : [وإن كان قاتلُ الخطأ صَبِيًّا] : قدر ذلك الشارح إشارة إلى أن صبيّاً خبر لكان المحذوفة .

قوله : [من باب خطاب الوضع] : أى فلا يشترط فيها التكليف لأنها كالعوض عن المثل فصار كسلعة أتلّفها ابن عبد السلام إن كان هناك دليل شرعى من إجماع أو غيره يجب التسليم له فحسن ، وإلا فقتضى النظر سقوطها عنهما يعنى الصبي والمجنون وردها إلى خطاب التكليف وقد جعل الشرع بدلا عن الرقبة الصيام الذى هو من خطاب التكليف ولما لم يجد ابن عرفة سبيلا للرد على ما ذكره قال قول ابن شامس يجب في مال الصبي والمجنون واضح كالزكاة ولم

فقتله سبب للكفارة ويخاطب وليه خطاب تكليف .

(أو مجنوناً) فقتله كذلك سبب لها .

(أو شريكاً) لصبي أو مجنون أو غيرهما ؛ فعلى كل كفارة كاملة ولو كثروا .

• (إذا قُتِلَ مِثْلُهُ) : خرج المرتد فلا كفارة على قاتله (مَعَصُومًا) :

من القتل : خرج الزنديق والزاني المحصن فلا كفارة على قاتلهما .

(خَطَأً) : لا عمدًا عني عنه فتندب . ومن الخطأ إذا انتبهت أم الصبي

فوجلت ولدها ميتاً لا تقلبها عليه وهي نائمة فعليها الكفارة وعلى العاقلة دية الخطأ .

أما لو انتبهت فوجداه ميتاً بينهما فهلدر ، قاله في المجموع .

• (عِتَقْتُ رَقَبَةً) ^(١) : مؤمنة سليمة .

و(لعجزها) : أى للعجز عن الرقبة (شهران) : أى صوم شهرين متتابعين

(كالظهار) : فما يطلب في الرقبة والشهرين فيه يطلب هنا ؛ من كونها سليمة من

قطع أصبع وجنون - وإن قل - ومرض مشرف - إلى آخر ما يأتي - ومن

كون الشهرين متتابعين بالهلال ونعم الأول إن انكسر من الثالث إلى آخر ما يأتي .

أجده لغيره من أهل المذهب نصاً ، بل في حيز الغزالي (اه من شب) .

قوله : [أو مجنوناً] : معطوف على صبيّاً فهو في حيز المبالغة . والخلاف

فيه كالخلاف في الصبي كما تقدم عن ابن عبد السلام .

قوله : [فعلى كل كفارة كاملة] : أى لأنها لا تتبعض لأنها عبادة واحدة

ولا يصح الاشتراك فيها .

قوله : [خرج المرتد] : أى لأن المراد بقوله مثله في الحرية والإسلام ولذلك

يخرج العبد .

قوله : [خرج الزنديق والزاني المحصن] : أى لأنهما غير معصومين وفي

الحقيقة المرتد خارج بهذا القيد أيضاً .

قوله : [أما لو انتبهت] : ضمير التثنية يعود على الأبوين المعلومين من المقام .

وقوله : [فهلدر] : إنما كان هلداً لا كفارة ولا دية فيه للجهل بعين القاتل .

قوله : [إلى آخر ما يأتي] : صوابه ما مرّ في الموضوعين .

(١) متعلق بقوله « وعلى القاتل » الخ :

• (وَنُدِّيَتْ) الكفارة للحر المسلم (فى) قتل (جَنِينٍ) على المشهور ،
وقيل لاتنلب .

(ورقيقٍ) : للقاتل أو لغيره (وعَمْدٍ) لم يقتل به لكونه عني عنه أو اعلم
المكافاة .

(وَذِيٍّ) قتله الحر المسلم عمداً أو خطأ ، فتنلب للقاتل .

• (وعليه) : أى على القاتل عمداً إذا كان بالغاً ولم يُقتل لنحو عفو (مُطْلَقاً)
ذكرأ أو أنثى حرّاً أو رقيقاً مسلماً أو غيره (جلدُ مائةٍ وجِسمُ سنةٍ) من غير
تغريب (ولأن) كان قتله العمد متلبساً (بقتل مجرمٍ أو) قتل (عبدٍ)
أو عبد غيره .

• (وسببُ القَسَامَةِ) التى توجب القصاص فى العمد والدية فى الخطأ :
(قتلُ الحرِّ المسلمِ) : دون الرقيق والكافر ، وسواء كان الحر بالغاً أو صبيّاً ،
قتل بجرح أو ضرب أو سم (بِلَوْنٍ) بفتح اللام وسكون الواو : الأمر الذى ينشأ عنه
غلبة الظن بأنه قتله ؛ (كشاهدين على قول حرٍّ مُسلمٍ بالغ : قَتَلْتَنِي ،

قوله : [فى قتل جنين] : الظاهر أن محل النذب إن كان فيه العشر ،
وأما إن كان فيه الدية وقلته خطأ فيجب وانظر فى ذلك وحيث قلنا بالنذب فى
الجنين الذى فيه العشر كان عمداً أو خطأ .

قوله : [لنحو عفو] : دخل فى النحو عدم المكافاة .

قوله : [جلد مائة وجِسم سنة] : اختلف فى المقدم منها قليل الجلد ،
وقيل الحبس ولم يشطروها بالرق لعظم الخطر فى القتل .

قوله : [بقتل مجرمى] : أى من أهل الدمة .

قوله : [وسبب القسامة] : هى اسم مصبر لا قسم لا مصبر له لأن مصبره
الإقسام ، وكانت فى الجاهلية فأقرت فى الإسلام .

قوله : [قتل الحر] : من إضافة المصبر لمفعوله أى سببها أن يقتل حرّاً مسلماً .

قوله : [الأمر الذى ينشأ عنه غلبة الظن] : هذا التعريف فى التوضيح
واعترض بأنه غير مانع لصدقه بالسنة ، وقد يجاب بأن قرينة السياق تخرجها
إذا لا تحتاج لأيمان معها .

أو : جَرَحَنِي ، أو ضَرَبَنِي فُلَانٌ (ذكر خمسة أمثلة للوث أولها : قول حر مسلم بالغ إلخ ، وشهد على إقراره أنه قتله فلان عدلان ، واستمر على إقراره ، وكان به جرح أو أثر ضرب أو سم . وقولنا « وكان به جرح » إلخ : هي التلمية الحمراء . فلو قال : فلان بل فلان أو تردد أو لم يكن أثر جرح - وهي التلمية البيضاء - بطل اللوث فلا قسامة ، واحترز « بالحر » عن قوله « العمد » ، و « بالمسلم » عن الكافر ، و « بالغ » عن قول : « الصبي » ، فلا يقبل قولهم والمراد بفلان : اسم القاتل حرّاً أو عبداً ، بالغاً أو صبيّاً ، ذكراً أو أنثى .

(أو) قال : (دعى عنده) : فإنه مثل قوله : قتلنى ، يجرى فيه شرطه المتقدمة ، وسواء كان قول الحر المسلم : قتلنى (عمداً أو خطأ) ففى العمد

قوله : [أولها] إلخ : وثانيتها شهادة عدلين على معاينة الضرب أو الجرح أو أثر الضرب . وثالثها شهادة واحد على معاينة الجرح أو الضرب . ورابعها شهادة واحد على معاينة القتل . وخامسها أن يوجد القتل وبقره شخص عليه أثر القتل . قوله : [واستمر على إقراره] : أى إلى الموت .

قوله : [هي التلمية الحمراء] : ألغى كثير من أهل العلم العمل بها ورأوا أن قول المقتول دعى عند فلان دعوى من المقتول والناس لا يعطون بدعواهم والأيمان لا تثبت الدعاوى ورأى علماءنا أن الشخص عند موته لا يتجاسر على الكذب فى سفك دم غيره كيف وهو الوقت الذى يحق فيه التندم ويقلق فيه الظالم ، ومدار الأحكام على غلبة الظن ، وأيدوا ذلك بالقسامة وهي أيمان مغلظة احتياطاً فى الدماء ؛ ولأن الغالب على القاتل إخفاء القتل عن البيئات فاقتضى الاستحسان ذلك . قوله : [بطل اللوث] : أى على مشهور المذهب خلافاً للسنهورى وعبد الحميد الصائغ القائلين بقبول قوله ، ويكون لوئاً تحلف الولاة معه إيمان القسامة .

قوله : [فلا يقبل قولهم] : أى لأنهم ليسوا من أهل الشهادة وأما المسخوط والمرأة فهما من أهلها فى الجملة فلذلك قبل قولهما .

قوله : [أو قال دعى عنده] : تنويع فى المثال الأول .

قوله : [عمداً أو خطأ] : تعميم فى المثال المتقدم لا فرق بين تعبيره بقتلنى أو جرحنى أو ضربنى أو دعى فقول شارحنا وسواء كان قول الحر المسلم قتلنى أى

يستحقون بالقسامة القصاص وفي الخطأ الدية (ولو) كان القاتل : قتلني إلخ
(مَسْخُوطًا) : أى فاسقا (لعدل) : أى ادعى على عدل ولو أعدل وأورع
أهل زمانه أنه قتله إلخ .

(أو) كان القاتل (ابنا) : أى ولدا لأبيه : أى ادعى على أبيه أنه ذبحه
أو شقّ جوفه أو رماه بمحديدة قاصداً قتله ، فيقسمون ويقتل فيه . وإلا فيقسمون
ويأخذون الدية مغلظة .

(وإنْ أَطْلَقَ) القاتل ولم يقيد بعمد ولا خطأ (يَسْنُوْا) : أى أولياؤه أنه عمد
أو خطأ وأقسموا على ما بينو .

• (وَبَطَلَتْ) القسامة (إنْ قالوا : لا نَعْلَمُ) هل القتل عمد أو خطأ
أو لا نعلم من قتله (أو اخْتَلَفُوا) بأن قال بعض الأولياء : قتله عمدا ، وقال

وما عطف عليه .

قوله : [وفي الخطأ الدية] : أى على إحدى الروايتين فيه ، قال في المقدمات
إن قال قتلني خطأ ففي ذلك روايتان عن مالك إحداهما أن قوله يقبل ويكون
معه القسامة ولا يتهم وهذا أشهر ، والثانية لا يقبل قوله لأنه يتهم على أنه أراد إغناء
ورثته فهو شبيه بقوله عند الموت لى عند فلان كذا وكذا ، وهذه الرواية أظهر
في القياس وإن كان خليل ردّها عليها بلو أفاده (بن) .

قوله : [قاصداً قتله] : قيد في قوله أو رماه بمحديدة .

قوله : [ويقتل فيه] : أى في الأمثلة الثلاثة المتقدمة .

وقوله : [ولا] : أى بأن قال دعى عند أبي مثلا أو رمانى بمحديدة ولم يدع

عليه القصد .

قوله : [لم يقيد بعمد ولا خطأ] : عطف تفسير .

قوله : [أو لا نعلم من قتله] : أى لأن القسامة لا تكون إلا على معين
فإن قلت موضوع المسألة أن القاتل معلوم من قول المقتول فكيف يقولون لا نعلم
من قتله .

والجواب أنه يحمل على أنه قال قتلني زيد مثلا والمدعى عليه مشارك
في الاسم فحيثما يظهر قولهم لا نعلم من قتله .

بعضهم : لا نعلم هل قتله خطأ أو عمدًا ، فيبطل الدم لأنهم لم يتفقوا على أن
وليهم قتل عمدًا حتى يستحقوا القود ، ولا على من قتله فيقسمون عليه ، أما لو قال
بعضهم قتله خطأ ، وقال البعض : لا نعلم خطأ أو عمدًا ، فلمدعى الخطأ الحلف
لجميع أيمان القسامة ويأخذ نصيبه من الدية لأن الثابت في الخطأ مال أمكن
توزيعه ، ولا شيء لغيره . ومثله لو قالوا جميعاً : خطأ ، ونكل البعض . فلو قال
بعضهم : خطأ وبعضهم : عمدًا ، فإن استوا في الدرجة — كالبنين أو الإخوة

قوله : [فيبطل الدم] : هذا هو جواب الشرط صرح به للإيضاح والإفقار
المصنف وبطلت يدل عليه .

قوله : [لأنهم لم يتفقوا] : إلخ : لف ونشر مرتب ، فإن قوله لم يتفقوا راجع
لقوله لا نعلم هل القتل عمدًا أو خطأ .

قوله : [حتى يستحقوا القود] : أى ولم يتفقوا على أنه خطأ حتى يستحقوا
الدية فكان عليه أن يزيد ذلك .

وقوله : [ولا على من قتله] : راجع لقوله أو لا نعلم من قتله فكان المناسب أن
يقدم هذا التصريح على قول المصنف ، أو اختلفوا ولم يفرع على حل قوله أو
اختلفوا ولو فرع عليه لقال فيبطل الدم أيضاً ؛ لأنهم لم يتفقوا على العمد حتى
يقتض لم والدم لا يتبعض فعند ذلك يحسن قوله بعد ذلك ، أما لو قال بعضهم
قتله خطأ وفي العبارة تعقيد وخلل لا يخفى .

قوله : [فيقسمون عليه] : المناسب حذف النون .

قوله : [وأما لو قال بعضهم] إلخ : هذا مفهوم قوله بأن قال بعض الأولياء
قتله عمدًا .

قوله : [ومثله] : أى في كون من لم ينكل يحلف جميع أيمان القسامة ويأخذ
نصيبه من الدية .

قوله : [ونكل البعض] : أى وحلف البعض جميع أيمان القسامة .

قوله : [فلو قال بعضهم] : إلخ هذا من جملة مفهوم قول الشارح بأن
قال بعض الأولياء إلخ .

قوله : [فإن استوا في الدرجة] : أى وهى في كون كل واحد له التكلم

فيحلف الجميع على كل طَبِيقٍ دعواه على قدر إرثه ، ويقضى للجميع بدية الخطأ . فلو نكل مدعى الخطأ عن الحلف فلا شيء للجميع وإن نكل بعض مدعى الخطأ فلمدعى العمد الدخول في حصة من حلف .

• (أو على معاينة الضرب) هذا ثاني أمثلة اللوث ، فهو عطف على قوله : « أو على قول حر » : أى شهد عدلان على معاينة الضرب .

(أو) معاينة (الجرح) خطأ أو عمداً أى جرح أو ضرب حر مسلم .

• (وتأخر الموت) شرط في القسامة أما إذا لم يتأخر فيستحقون الدم أو الدية بدون قسامة . .

• وبين كيفية القسامة في هذا المثال بقوله :

(يُقْسِمُ) أولياؤه (لَمِنْ ضَرْبِهِ) أو جرحه (مَاتَ) بتقديم الجار لإفادة الحصر (أو إنما مَاتَ مِنْهُ) وأما في المثال الأول فيحلفون : لقد قتله ، وذكر المثال الثالث بقوله : (أو) شهادة (عَدْلٌ بِذَلِكَ) : أى بمعاينة الضرب أو الجرح

كما مثل الشارح ، ومفهوم قوله استنوا في الدرجة أنهم لو اختلفوا في العمد والخطأ واختلفت مرتبتهم قرباً وبعداً وكان الجميع له التكلم كبنات وأعمام فإن قالت العصابة عمداً والبنات خطأ كان الدم هدراً لا قسامة فيه ولا دية ولا قود ، وإن قالت العصابة خطأ والبنات عمداً حلفت العصابة خمسين يميناً وكان لم نصيبهم من الدية ، ولا عبرة بقول البنات لأنه لا يحلف في العمد أقل من رجلين عصابة كما يأتي ، وإن اختلفوا في العمد والخطأ واستوت درجاتهم ولم يكن للجميع التكلم كبنات مع بنين فالعبرة بكلام البنين كما أنه لا عبرة بكلام الأعمام مع البنين .

قوله : [الدخول في حصة من حلف] : أى على ما للشيخ يوسف القيشي فإذا كان مدعى الخطأ اثنين ومدعى العمد اثنين وحلف واحد من مدعى الخطأ

كان لمدعى العمد الحلف معه ، وتأخذ الثلاثة نصف الدية يقسم عليهم .

قوله : [أو على معاينة الضرب] إلخ : أى وإن لم يكن هناك أثر .

قوله : [بدون قسامة] : أى لكونها شهادة على معاينة القتل .

قوله : [أولياؤه] : المناسب أن يقول أى المستحق لأن القاعل ضمير

مستتر مفرد ، ومقتضى كلام الشارح أن القاعل اسم ظاهر محذوف وليس كذلك

(مطلقاً) : عمداً أو خطأ تأخر الموت أو لم يتأخر .

(يُقَسِّمُ) الأولياء خمسين يميناً صيغتها المشتعلة على اليمين المكملة للنصاب من العدل : (لقد جرحه) أو ضربه (ومات منه) : من الجرح أو الضرب .
وقيل : يحلف واحد من الأولياء يميناً مكملة لشهادة أنه ضربه أو جرحه ثم يحلفون الخمسين إلخ : لكن قد علمت أنه داخل في صفة القسامة .

(أو) شهد عدل (بإقرار المقتول بعمد أو خطأ) أى قال بالغ : إن فلانا جرحنى أو ضربنى عمداً أو خطأ وشهد عدل على قوله ، فشهادته لوث يحلف الأولياء خمسين يميناً بالصيغة المشتعلة على اليمين المكملة للنصاب ، فلا يحتاجون ليمين منفردة على المعتمد .

لأن الفاعل لا يحذف إلا في مواضع ليس هذا منها .

قوله : [أو لم يتأخر] : عطف على محذوف تقديره تأخر أو لم يتأخر .

قوله : [يقسم الأولياء] : يقال فيه ما قيل في الذى قبله .

قوله : [من الجرح] : المناسب أن يأتى بأى التفسيرية بدل من .

قوله : [لكن قد علمت أنه داخل في صيغة القسامة] : أى مع كل يمين فلا حاجة ليمين أخرى من أحد الأولياء حيث يعبر في كل يمين لقد جرحه وومات منه .

قوله : [أو شهد عدل] إلخ : هذا هو المثال الرابع .

وقوله : [أو شهد عدل برؤيته] : هو المثال الخامس .

قوله : [بعمد أو خطأ] : هذا هو المعتمد خلافاً لقول خليل إنه لوث في العمد دون الخطأ ، فقد اعترضه (بن) بقوله إن هذه التفرقة لم يقل بها أحد وإنما في المسألة قولان : التوقف على الشاهدين مطلقاً ، والاكتفاء بالشاهد الواحد مطلقاً .

قوله : [أى قال بالغ] : أى لابد أن يكون المقر بالجرح أو الضرب بالغاً إذ إقرار غيره لا يعتبر ولا بد أن يكون حراً مسلماً أيضاً ، وأما الشهادة على معاينة الجرح أو الضرب فتعتبر في البالغ وغيره كذا في (شب) .

(يَقْسِمُونَ : لقد قَتَلَهُ أَوْ) : شهد عدل (بِرؤيته) : أى المقتول حال كون المقتول (يَتَشَحَّطُ) بجاء وطاء مهملتين : يتحرك (فى دَمِهِ . و) الشخص (المتهم) بالقتل (قُرْبُهُ عَلَيْهِ) : أى على المتهم (أثرُهُ) : أى أثر القتل ؛ ككون الآلة بيده ملطخة بدم أو خارجاً من مكان المقتول وليس فيه غيره ، فتكون شهادة العدل على ما ذكر لوثا يحلفون الأولياء أيمان القسامة ، ويستحقون القود فى العمد والدية فى الخطأ .

واعلم أنه تلزمه القسامة ولو تعدد اللوث ؛ كشهادة عدل بمعاينة القتل مع عدلين على قول المقتول : قتلنى فلان ، فلا يقتضون ولا يأخذون الدية إلا بعد القسامة . (وليس منه) : أى من اللوث (وُجُودُهُ) : أى المقتول (بقرية قوم) : ولو مسلماً بقرية كفار ، وهذا إذا كان يخالطهم غيرهم فى القرية ، وإلا كان لوثاً يوجب القسامة . كما جعل صلى الله عليه وسلم القسامة لابن عم عبد الله بن

قوله : [يقسمون لقد قتله] : أى فصيغة يمينهم فى الخمسين يميناً يقولون ذلك ولا فرق بين تأخر الموت وعدمه فى هذا المثال والمدار على ثبوته .

قوله : [أو شهد عدل برؤيته] : لا خصوصية للعدل بذلك بل كذلك عدلان أو أكثر إذ ليس الموجب للقسامة انفراد العدل كما توهمه عبارته ، بل قوة التهمة وعدم التحقق كما يفيد ابن عرفة كذا فى (بن) .

قوله : [يحلفون الأولياء] : أى وصيغة أيمانهم كالتى قبلها .

قوله : [والدية فى الخطأ] : لكن مثال رؤية العدل المقتول يتشحط فى دمه والمتهم بقربه عليه أثره ببعد كون القتل خطأ بل الشأن أنه عمد فقول الشارح والدية فى الخطأ بعيد .

قوله : [فلا يقتضون] : أى فى العمد .

وقوله : [ولا يأخذون الدية] : أى فى الخطأ .

قوله : [بقرية قوم] : أى وليس منه أيضاً موته بالزحام بل هو هدر ، وعند الشافعى لوث يوجب القسامة والدية على جميع الناس بذلك الموضع أفاده (بن) .

قوله : [لابن عم عبد الله] : وهم حويصة ومحبيصة بتشديد الياء مصغراً فيها .

فعن سهل بن حشمة قال : « انظروا عبد الله بن سهل ومحبيصة بن مسعود إلى

سهل حيث وجد مقتولا بخير ، لأن خير مكان لا يخالط اليهود فيها غيرهم .
 (أو) وجد مقتولا (بدارهم) : لجواز أن يكون قتله غير أهل القرية والدار
 ورماء عندهم حيث كان يخالطهم غيرهم في الدار أيضاً .
 • (وإن انفصلت بغاة) : أى جماعة من المسلمين بنى بعضهم على
 بعض لعداوة بينهم ، وإن كانوا تحت طاعة الإمام (عن قتلى) متعلق
 بانفصلت ، (ولم يعلم القتلى) فقال مالك في المدونة : لا قسامة ولا قود
 ودمهم هلر قال المقتول : قتلى فلان أم لا ، قام له شاهد من البغاة أم لا . إذ
 لو قام شاهد من غيرهم لكان لوثاً قطعاً . وقال ابن القاسم تفسيراً لقول الإمام في العتبية :
 « لا قسامة ولا قود » : إن تجرد القتل عن تلمية وعن شاهد . أما لو قال : دى
 عند فلان ، أو شهد بالقتل شاهد من البغاة فالقسامة والقود ،

خير وهى يومئذ صلح ففترقا فأتى محيصة إلى عبد الله بن سهل وهو يتشحط في
 دمه قتيلاً فدغنه ، ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن بن سهم ومحبيصة وحويصة ابنا
 مسعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال كبير كبير وهو
 أحدث القوم فسكت فتكلما فقال أتخلفون وتستحقون دم قاتلكم أو صاحبكم ؟
 قالوا كيف نخلف ولم نشهد ولم نر ؟ قال فستبرئكم يهود خمسين يميناً منهم
 قالوا وكيف نأخذ بأيمان قوم كفار ؟ فعقله النبي صلى الله عليه وسلم من عنده ،
 وفى رواية : بمائة بعير من إبل الصدقة .

قوله : [وإن كانوا تحت طاعة الإمام] : أى هذا إذا كانوا خارجين عن
 طاعة الإمام وهم البغاة بالمعنى الآتى ، بل وإن كانوا تحت طاعته ولا يسمون بغاة
 بالمعنى المصطلح عليه عند الفقهاء .

قوله : [عن قتلى] : جمع قتيل .

قوله : [ودمهم هلر] : نحوه في (عب) والخرشى ، ونقله بعضهم عن
 أبى الحسن في شرح الرسالة ونقله (ر) عن الفاكهاني ، واعترضه (ر) قائلًا لم أر
 من صرح به من أهل المذهب بمن يعتمد عليه ، والذي حمل عليه عياض والأبى قول
 المدونة لا قسامة ولا قود في قتيل الصفيين أن فيه الدية على الفئة متى نازعته وإن
 كان من غير الثنتين فديته عليهما لا أنه هلر كذا في (بن) .

وهو الذى جرى عليه المصنف لكونه المفتى به ، بقوله :

(فالقَسَامَةُ وَالْقَوْدُ بِتَدْمِيَةٍ أَوْ شَاهِدٍ) ولم يجعلوا هذا من التَّأْوِيلِ لاحتمال أن موته من فعله أو فرقة. وقال بعض الأشياخ مؤولاً للمدونة «لإقسامه»: إن تجرد قوله عن شاهد بل بمجرد قوله : قتلنى فلان ، وعليه لو قام شاهد بمعاينة القتل من الطائفتين لكان لوثاً يوجب القسامة والقود . وقوله : « ولم يعلم القاتل » أما لو شهدت عليه بينة لعمل بمقتضاها .

(وَإِنْ تَأَوَّلُوا) : أى البغاة : أى قامت شبهة لكل طائفة تقتضى جواز المقاتلة (فَهَذَرٌ) أى فالمقتول من كل طائفة هدر ؛ فلو تأولت إحدى الطائفتين فى مقتولها القصاص وفى الأخرى هدر ؛ لأن المتأولة دافعة الظالمة عن نفسها ، كما أشار له بقوله :

(كَزَاحِفَةٍ) : متعدية غير متأولة بل ظلما (على دَافِعَةٍ) .

● ولا قدم سبب القسامة ذكر تفسيرها بقوله :

(وهى) : أى القسامة المتقدم ذكرها (خَمْسُونَ يَمِينًا) : على ما رجحه المصنف تبعاً للأصل يحلفها البالغ العاقل (متوالية) بدون تفريق بزمان أو مكان وقد تبع المصنف الأصل التابع لابن الحاجب وابن شاس ، قال شيخنا فى المجموع :

قوله : [وهو الذى جرى عليه المصنف] : أى لكونه قول ابن القاسم الذى رجع إليه كما صرح به ابن رشد .

قوله : [ولم يجعلوا هذا من التَّأْوِيلِ] : أى بحيث يقتل الجميع بالواحد .

وقوله : [لاحتمال أن موته] : علة لعدم العمل .

قوله : [من الطائفتين] : أى من إحداهما .

قوله : [وَإِنْ تَأَوَّلُوا] إلخ : أى كالوقائع بين الصحابة ومن ألحق بهم .

قوله : [متوالية] : أى فى نفسها لأنه أَرَهَبُ وَأَوْقَعُ فى النفس ، لكن فى العمد يحلف هذا يميناً وهذا يميناً حتى تم أيمانهم ، ولا يحلف واحد جميع حظه قبل حظ أصحابه ؛ لأن العمد إذا نكل فيه واحد بطل الدم ، وإذا بطل بنكول واحد ذهب أيمان غيره بلا فائدة ، وأما فى الخطأ فيحلف كل جميع ما ينوبه قبل لأن حلف أصحابه من نكل لا يبطل على أصحابه .

ولم أذكر قيد التوالى لقول البناني عن ابن مرزوق : لم أره لغيرهما .
 (يَسْتَأْ) أى يحلفون على البت والحزم ، فلا يكفى : لا نعلم غيره قتله ، بل
 يقولون : والله الذى لا إله غيره لَمِينٌ ضربته مات أو : لقد قتله ، واعتمد للبات
 على ظن قوى .

(وإن) كان اليمين (مِن أعمى أو) من (غائب) حال القتل إذ قد يحصل
 لهما العلم بالخبر كما يحصل بالمعينة .

• (وجبِرت اليمين) إذا وزعت على عدد وحصل كسران أو أكثر (فقط)
 فإنها تكمل (على) ذى (أكثر كسرها) : ولو كان صاحب أكثر الكسر
 أقل نصيباً ، كبنت مع ابن فعلها ستة عشر وثلاثان ، وعلى الابن ثلاثة وثلاثون
 وثلاث ، فكسرها أكثر ، فتحلف سبعة عشر والابن ثلاثة وثلاثين ، وكأم وأخ
 لأم وزوجة وعاصب ، على الزوجة اثنا عشر يمينا ونصف ، وعلى الأخ لأم ثمانية

قوله : [لم أره لغيرهما] : قد يقال لا يلزم من عدم رؤيته كونه ليس
 منصوباً وأيضاً من حفظ حجة على من لم يحفظ .

قوله : [فلا يكفى لا نعلم غيره قتله] : أى فلا يكفى الخلف على نفى العلم .
 قوله : [واعتمد البات] : جواب عن سؤال كيف يحلف على البت مع
 أنه قد يكون لا جزم عنده فأفاد أنه يكفى الاعتماد على الظن القوى وهو يؤخذ من
 قرائن الأحوال .

قوله : [إذ قد يحصل لهما العلم] إلخ : المناسب أن يقول لاعتماد كل على
 اللوث وحينئذ فلا فرق بين الأعمى والبصير وغيرهما .

قوله : [وجبرت اليمين] : هذا كالتخصيص لقوله وهى خمسون يميناً فحل
 كونها خمسين يمينا إن لم يكن كسر ولا زادت كما فى بعض الأمثلة الآتية
 وسيأتى فى الشارح التنبيه عليه .

قوله : [فقط] : احترز بذلك عن الدية فلا جبر فيها ، بل كل يأخذ أو
 يدفع ما يخصه ولو مكسوراً .

قوله : [كبنت مع ابن] : هذا مثال لما حصل فيه كسران .

قوله : [وكأم وزوجة] : مثال للأكثر من كسرين ومساألهم من اثني عشر

وثلاث ، وعلى الأم ستة عشر وثلاثان ، فتحلف سبعة عشر ، ويكمل العاصب والزوجة يمينه للتساوي ، وسقط كسر الأخ للأم فقط ، خلافاً لعبد الباقي .

(ولاً) بأن ساوت الكسور (فعلى) كل من (الجميع) تكميل ما انكسر عليه للتساوي ، كثلاثة بنين على كل ستة عشر وثلاثان ، فيحلف كل واحد سبعة عشر . فقلوه : « وهى خمسون » يميناً إذا لم يكن كسر وإلا فتزيد .

(يَحْلِفُهَا) : أى أيمان القسامة (فى الخطأ مَنْ يَرِثُ) : المقتول من المكلفين ، وتوزع هذه الأيمان على قدر الميراث . وإن لم يوجد إلا واحد من الإخوة للأم ، فإنه يحلف خمسين يميناً ويأخذ حظه من الدية ، أو لم يوجد إلا امرأة واحدة كما قال :

(وإن) واحداً أو امرأة ولا يأخذ أحدٌ) : من الأولياء الحاضرين البالغين إذا غاب بعضهم أو كان صغيراً شيئاً من الدية من العاقلة (إلا بَعْدَهَا) : أى بعد

لأن فيها ثلثا وربعا فكل يحلف على قدر ميراثه ، فالأم ثلثها والزوجة ربعها والأخ للأم سدسها والعاصب الباقي وهو ربعها .

قلوه : [فتحلف سبعة عشر] : أى تكملة لكسورها لكونه الأكبر من كسر الأخ للأم .

قلوه : [ويكمل العاصب والزوجة] : أى يحلف كل ثلاثة عشر .

قلوه : [وسقط كسر الأخ للأم] : أى فيحلف ثمانية فقط فتصير الأيمان إحدى وخمسين .

والحاصل أن الانكسار إذا وقع فى الأيمان فكل ينظر لها على حدة ففى كان فيها كسور مختلفة بالقلة والكثرة كل أكثرها وترك أقلها وإن تساوت كسورها كل كل .

قلوه : [فيحلف كل واحد سبعة عشر] : أى فتصير الأيمان إحدى وخمسين ولو كان للميت ثلاثون ابناً كان على كل واحد يمين وثلاثان فيحلف كل واحد منهم يمينين فالجملة ستون بجبر الكسور كلها لتساويها .

قلوه : [من يرث المقتول] : أى كما فى مسألة الأم والزوجة والأخ للأم والعاصب .

قلوه : [من الإخوة للأم] : أى مثلاً .

حلفه جميع الأيمان ويأخذ حصته من الدية ، لأن العاقلة لا يخاطبون بالدية إلا بعد ثبوت الدم .

(ثم) بعد حلف الحاضر جميع الأيمان (حكف) من حضر من الغيبة أو بلغ الصبي (حصته) من أيمان القسامة فقط ويأخذ نصيبه من الدية .
 • (ولا يحلف) أيمان القسامة (في العمد أقل من رجلين) : لأن النساء لا يحلفن في العمد لعدم شهادتهن فيه ، فإن انفردن عن رجلين صار المقتول كمن لا وارث له فترد الأيمان على المدعى عليه .
 (عصبة) ولو لم يرثوا . بأن كان هناك من يحجبهم كما يأتي ، كانت العصبة من النسب أو من الولاء كما قال :

(ولو موّلى) : فإنه إذا وجد اثنان من الأعلين أى المعتقين للمقتول فيقسمون ويستحقون القصاص في العمد أو الدية في الخطأ ، بخلاف المولى الأسفل

قوله : [لا يخاطبون الدية إلا بعد ثبوت الدم] : أى وهو لا يثبت إلا بعد حلف جميعها .

قوله : [حصته] : أى يحلف ما ينوبه على حسب القرينة الشرعية ، وظاهره ولو رجح الأول عن دعوى الدم وهو كذلك كما في نقل ابن عرفة لأن حلفه قبل ذلك حكم مضى ، فإن مات الغائب أو الصبي قبل قدومه أو بلوغه وكان الحالف الذى حلف جميع أيمانها قبل ذلك وارثه فهل لابد من حلفه ما كان يحلفه مورثه ، أو يكفى بإيمانه السابقة ؟ قولان ، رجح ابن رشد ثانيهما كما في (بن) .

قوله : [فإن انفردن عن رجلين] إلخ : أى أو كان له عاصب واحد ولم يجد من يستعين به .

قوله : [فترد الأيمان على المدعى عليه] : أى فإن حلف برئ وإلا حبس حتى يحلف ، ولو طال سجنه ولا يقتل بمجرد النكول لأن القتل لا يثبت بشاهد واحد .
 قوله : [ولو لم يرثوا] : أى هذا إذا ورثوا كأخوين للمقتول ولا وارث له غيرهما ، أو لم يرثوا كعمين له والحال أن الوارث له بنت وأخت مثلاً .

قوله : [فيقسمون ويستحقون] : المناسب فيقسمان ويستحقان لأن الضمير عائد على الاثنين .

فليس عصبية . والمعنة لا دخل لها في العمد .

(ولا يُقسَّمُ فيه) : أى في العمد (إلا على واحد) من الجماعة الملوئين بالقتل (يُعيَّنُ) : أى يعينه المدعى (لها) للقسامة ، يقولون في الإيمان لمن ضرب به مات لا من ضرب بهم .

• ولا يقتل بها أكثر من واحد فإن استؤوا في قتل العمد ، كحمل صخرة ورموها عليه فمات فيقسمون على الجميع حيث رفع حياً وأكل ثم مات ، فلو مات مكانه أو أنفلت مقاتله قتل الجميع بلون قسامة ، هذا ما رجحه شيخنا راداً على عبد الباقي . فلو أمسك شخصاً وقال لآخر : اضربه فضر به وهو يمسكه حتى مات فكنلك على المشهور . وقال عبد الباقي : يقسم عليهما ويقتلان .

قوله : [والمعنة لا دخل لها في العمد] : أى وإن كانت تعد في العاقلة لأن النساء لا يحلفن في العمد لعدم شهادتهن فيه كما تقدم .

قوله : [ولا يقتل بها أكثر من واحد] : الحاصل أن المعتمد أنه لا يقتل بالقسامة في العمد إلا واحد ولو تعدد نوع الفعل واختلف كما هو ظاهر المواق ، وأما ما قيل من أنه إذا تعدد نوع الفعل واختلف فيقتل بالقسامة أكثر من واحد فهو ضعيف كما في (بن) .

قوله : [فإن استؤوا في قتل العمد] : قال (شب) وقوله من واحد يعين لها يجب تقييده بما إذا احتمل موته من فعل أحدهما ، وأما إن لم يحتمل كرمى جماعة صخرة لا يقدر بعضهم على رفعها فإن القسامة تقع على جميعهم ويقتلون أى واحد لمساواتهم كما نقله الشارح عن ابن رشد ، وإذا قتل واحد من الذين رموا الصخرة فعلى كل واحد ممن بقى جلد مائة وحبس سنة كما يقيد ما ذكره التائى عن أصبغ ، وإذا وقعت القسامة على واحد بعينه ثم اعترف آخر بالقتل فإن ولى المقتول بخير في قتل واحد منهما فقط ، وإذا قتل أحدهما حبس الثاني عاماً وجلد مائة (أه) ومثله في الحاشية والمجموع ، إذا علمت ذلك فقول الشارح ويقتل الجميع صوابه ويختارون واحداً للقتل .

قوله : [فكنلك على المشهور] : أى يقتلان بغير قسامة .

وقوله : [وقال (عب)] إلخ : مقابل للمشهور كما أفاده في المجموع .

(ولولتي) : أى عليه إن كان واحداً أو تخيراً إن تعدد (الاستعانة) في القسامة (بعاصبه) : أى عاصب الولي وإن لم يكن عاصب المقتول كأمراة مقتولة ليس لها عاصب غير ابنها وله إخوة من أبيه، فيستعين بهم أو ببعضهم أو بعمه مثلاً، فقوله « بعاصبه » أى جنسه واحد أو أكثر كما قال : (وإن أجنيباً) .

(ووزعت) : أى الأيمان على مستحقى الدم فإن زادوا على خمسين اجتزئ منهم بخمسين (وكفّى) في حلف جميعها (اثنان) من الأولياء (طاعاً من أكثر) : أى إذا كان الأولياء أكثر من اثنين وطاع منهم اثنان فيكفى حيث كان الباقي (غير ناكلين) .

قوله : [الاستعانة في القسامة بعاصبه] : هذا في العمد ، وأما في الخطأ فيحلفها وإن واحداً بشرط كونه وارثاً .

والحاصل أنه لا يحلفها في الخطأ إلا الورثة ذكوراً كانوا أو إناثاً اتحد الوارث أو تعدد ، وأما في العمد فلا يحلفها إلا العدد من العصبه سواء كانوا كلهم عصبه المقتول أو بعضهم عصبته والبعض عصبه عصبته ، سواء كان عاصب المقتول وارثاً أو غير وارث .

قوله : [وإن أجنيباً] : أى من المقتول لامن الولي فلا بد أن يكون عصبه له كأمثلة الشارح المتقدمه .

قوله : [على مستحق الدم] : أى على عدد الرؤوس وهذا في العمد ، وأما في الخطأ فتوزع على قدر الإرث .

قوله : [اجتزئ منهم بخمسين] : فإذا طلب كل واحد منهم الحلف دخلت القرعة فيمن يحلفها منهم عند المشاحة .

قوله : [غير ناكلين] : حاصل الفقه أن أولياء المقتول إن كانوا أكثر من اثنين والحال أنهم في درجة كالإخوة أو أعمام فطاع منهم اثنان يحلف جميع أيمان القسامة فإنه يجتزئ بملك بشرط أن يكون الذى لم يحلف غير ناكل فلو كان ناكلاً بطل الدم ولا يجتزئ يحلف من أطاع والموضوع أن الجميع في درجة واحدة كما علمت وإلا فلا عبرة بنكول من نكل إن كان بعيداً .

(وَنُكُولِ الْمُعَيَّنِ) : من عصبة الولي (لَا يُعْتَبَرُ) فيستعين بغير التاكل من عصبة الولي .

(بِخِلَافِ) نكول (غیره) : أى غير المعين فإنه معتبر إذا كانوا في درجة واحدة ، كبني أو إخوة نكول بعضهم . ولا يضرب نكول أبعد مع أقرب ، فإذا نكل بعض الأولياء المستوين في الدرجة .

(فُتْرِدُ) الإيمان (على المدعى عليهم) بالقتل ، كما ترد لو لم يوجد من الأولياء إلا رجل ليس له معين (فَيَحْلِفُ كُلُّ) منهم (خمسین) يميناً إن تعدوا ، لأن كل واحد منهم متهم بالقتل ، وإن كان لا يقتل بالقسامة إلا واحد فإذا كان المتهم واحداً حلف الخمسين يميناً .

(ومن نكول) من المدعى عليه بالقتل (حُبْسٌ حَتَّى يَحْلِفَ) خمسين أو يموت في السجن حيث كان متمرداً ، وإلا فبعد سنة يضرب مائة ويطلق كما في عبد الباقي ، ولكن الذي في التوضيح : لا يطلق حتى يحلف أو يموت مطلقاً ، ورجحه الأشياخ .

(وإن أقام) المدعى (شاهيداً) واحداً (على جرح) خطأ أو عمداً فيه شيء مقرر شرعاً فيحلف إلخ ، فلو كان الجرح عمداً لا شيء فيه مقرر اقتصر بالشاهد

قوله : [ونكول المعين] : بصيغة اسم الفاعل أى المساعد وإنما لم يعتبر لبعده في الدرجة .

قوله : [ولا يضرب نكول أبعد مع أقرب] : أى كابن عم مع أخ .

قوله : [كما في (ع)] : ليس ذلك نص (ع) إنما نصه حبس حتى يحلف أو يطول سجنه فيعاقب ويخلى سبيله إلا أن يكون متمرداً إلخ فلم يكن فيه التقييد بسنة ولا بمائة .

قوله : [خطأ أو عمداً] : الأولى جره لأنه صفة جرح .

قوله : [فيه شيء مقرر] : قيد في العمد وذلك كالجائفة والآمة .

قوله : [فيحلف] إلخ : أى واحدة ويأخذ العقل .

قوله : [لا شيء فيه مقرر] : أى في عمده لكونه ليس من المتالف وذلك

كقطع اليد وقلع العين .

واليمين كما تقدم .

(أو) أقام شاهداً على (قتل كافر) ؛ أو جرحه من مسلم عمداً أو خطأ أو من كافر خطأ (أو عبداً) عمداً أو خطأ كان القاتل مسلماً أو عبداً أولاً .
 (أو) أقام شاهداً على (جَنَيْن) ألقته ميتاً أو مستهلاً .
 (حَكَفَ) مقيم الشاهد يميناً (واحدة) في الجميع .
 (وأخذَ العَقْلَ) : أى المال فيشمل دية الجرح وقيمة الرقيق والغرة في الجنين إن نزل ميتاً والدية إن استهل بقسامة في الخطأ .
 (فإنْ نَكَلَ) المدهى عن اليمين مع الشاهد (بَرِيَّ الجاني) : تعبيره « بالجاني » أشمل من قول الأصل : الجارح .

قوله : [من مسلم عمداً أو خطأ] : أى لا فرق بين عمد المسلم وخطئه في قتل الكافر لعدم مكافأته .

وقوله : [أو من كافر خطأ] : أى وأما لو كان القاتل للكافر كافر عمداً لا تقتص منه بشاهدين إن ترافعوا إلينا ولا يكفى في ثبوته عليه الشاهد واليمين لأن القتل لا يثبت بالشاهد واليمين وفي جرحه يقتص منه بالشاهد واليمين .

قوله : [أو عبد عمداً أو خطأ] : أى فالرقيق في العمد والخطأ سواء لأنه مال والعمد والخطأ في أموال الناس سواء .

قوله : [أو عبداً أولاً] : قال (شب) والخرشي لكن إن كان القاتل للعبد عمداً رقيقاً خير سيده بين إسلامه وفدائه .

قوله : [أو مستهلاً] : أى ومات .

قوله : [يميناً واحدة] إلخ : هذا إذا كان مقيم الشاهد واحداً فإن تعدد ولي الكافر أو الجنين حلف كل واحد يميناً كما قال ابن عرفة والظاهر أن سيد العبد كذلك إذا تعدد (أه عب) .

قوله : [فيشمل دية الجرح] إلخ : أى حيث فسر العقل بالمال .

قوله : [في الخطأ] : أى وأما في العمد فالقود بقسامة .

ومحل كون الجاني يبرأ : (إِنْ حَلَفَ) يميناً واحدة .
 (وإلا) يحلف (غَرِمَ) ما يلزمه في جميع الصور .
 (إلا الجارح عَمْدًا) فإنه إن نكل . (فَيُحْبَسُ) : فإن طال عوقب
 وأطلق .

قوله : [إن حلف يميناً واحدة] أى في غير ما فيه القسامة كسألة الجنين
 إذا استهل صارخاً ثم مات وإلا فلا يبرأ إلا بخمسين يميناً فإن نكل لزمه الدية
 في الخطأ وفي العمد سجن على ما تقدم في الناكل الذي ردت عليه أيمان القسامة .
 قوله : [ما يلزمه في جميع الصور] : أى من دية وقيمة وغرة .
 قوله : [إن نكل فيحبس] : الأولى حذف الفاء ويقتصر على الفاء الأولى
 ويجعلها فاء المتن .

باب البغى^(١)

ذكر فيه تعريف البغى لزوماً من تعريفه الباغية ، وهولقة :

باب :

لما فرغ من الكلام على القتل والجرح أتبع ذلك بالجنائيات التي توجب العقوبة بسفك الدماء أو ما دونه وهي سبعة : البغى والردة والزنا والقذف والسرقة والحراة والشرب ، وبدأ بالبغى لأنه أعظمها مفسدة إذ فيه إذهاب النفس والأموال غالباً كذا في (بن) .

قوله : [لزوماً] : أى لا بطريق الصراحة لأن الباغى مشتق من البغى ومعرفته المشتق تستلزم معرفة المشتق منه .

(١) هذا الباب ينظم ما يقابل مانسبه في القانون ببقه الثورة . أى الأصول التي تجوز فيها الثورة على نظام الحكم والخروج عليه بالقوة . وهو في الشريعة الإسلامية مقيد ؛ كما هو ملحوظ بالتأويل على الإمام ، وفي بعض المذاهب يتحاكان وجوباً لقوله تعالى : « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا » [الآية ٩ من سورة المجزات] . فلا تجوز الثورة ولا تكون مشروعة في الإسلام إلا لسبب التأويل وإلا كانت حراة . ذلك لأن الحكم الإسلامى يقوم - كما قلنا - على العقيدة الإسلامية . فأساس الحكم هو ما سميناه بالعدل والتوحيد : أى العمل بما تقتضيه شهادة التوحيد من تنفيذ ما أمر الله به ، ومنع ما نهى الله عنه على وجه التضامن بين المسلمين . وبهذا فإن غرض الجماعة كلها هو إقامة هذه العقيدة وما تقتضيه ؛ فإن حدثت الثورة صيانة لهذا المبدأ كانت مشروعة وتمت بالضمانات المنصوص عليها في هذا الباب ، وإن قامت لغرض آخر لم تكن مشروعة ولم تتمتع بهذه الضمانات بل اعتبرت حراة أوجب حد المحاريين .

وفي القانون الحديث : الثورة مشروعة لأى سبب . لأن القانون الحديث وضعى فكان الشعب حراً في العلول من مذهب لاخر حسبما يراه . وهذا الخروج لا عقاب إلا على الشروع فيه ، وذلك أخذاً بالواقع فحسب ، وإلا فإن الثوار إذا أفلحوا في ثورتهم وانتقل الحكم إلى أيديهم تكونت منهم حكومة مشروعة بل وأمكن لهم أن يحاسبوا العهد البائد ويحرموا أفعاله . وأما في الإسلام فإن نجاح البداة لا يسبغ عليهم المشروعية إلا إذا كانوا على حق في تأويلهم وسبب خروجهم .

التعلی ، وشرعاً : الامتناع من طاعة مَنْ ثَبَّتْ إمامته في غير معصية .

قوله : [التعلی] : أى لأنه يقال بنى الرجل على الرجل استطال وتعلی عليه ، وقال ابن العربی هو الطلب إلا أنه مقصور على طلب خاص ، وهو أن يبغی على ما لا ينبغي ابتغاؤه .

قوله : [من ثبتت إمامته] : قال (بن) وأعلم أن الإمامة تثبت بأحد أمور ثلاثة : إما ببيعة أهل الحل والعقد ، وإما بعهد الإمام الذى قبله له ، وإما بتغلبه على الناس ، وحينئذ فلا يشترط فيه شرط لأن من اشتدت وطأته وجبت طاعته ، وأهل الحل والعقد من اجتمع فيه ثلاث صفات : العدالة والعلم بشروط الإمامة والرأى . وشروط الإمامة ثلاثة : كونه مستجمعاً لشروط الفتيا ، وكونه قرشياً ، وكونه ذا نجدة وكفاية في العضلات ونزول الدواهي والملمات (٨١) .

قوله : [في غير معصية] : زاد ابن عرفة في تعريفه بمبالغة ولو تأويلا فكان على الشارح زيادته كما فعل المصنف في تعريف الباغية .

- وأساس نظرية الثورة في القانون الدستوري الحديث : أن النظام الدستوري يتكون من ثلاثة عناصر : الشعب والسلطة والتوازن الدستوري . فإن الشعب يتوق الحرية والسلطة تتوق المحافظة ؛ فإن طعن عنصر السلطة على عنصر الشعب وكبت الحريات ساغ للشعب أن يحتكم إلى الواقع ويقلب نظم الحكم منوة لاقبائه على الحريات ، وذلك إعادة لتوازن الدستوري . وهذا كله فقه واقعي : أى إن قدروا على ذلك ، وإلا فإن الحكومة المستبدة - بحكم نظامها الذى يكون قائماً للراهن- لما أن تحس نفسها بالوسائل التى تقدر عليها صيانة لمكانتها .

وبذلك نرى أن الثورة في الإسلام ليست مشروعة إلا لسبب وحيد هو التلوث بحق على السلطة واتهامها بأنها خرجت على الدين ومخالفتة مخالفة صريحة . فإن نجحت الثورة فلا تكون مشروعة إلا إذا قامت على هذا الأساس . ولا يسع نجاحها عليها مشروعيتها مطلقاً ؛ أى يصرف النظر عن سبب القيام بها . لأن للمشروعية الإسلامية ثابتة لا تتغير يمكن المشروعية الوضعية لأنها رعية الزمان وحكم الوقت على الفكر وهذا بلا شك يسع على النظام الإسلامى ثباتاً واستقراراً لا تنتم به النظم الوضعية من حيث تعرضها للثورات على مختلف أسبابها (أي كانت الأسباب) ومن حيث انسياقها للاتجاهات الوضعية التى تسمح بإقامة حكومة جديدة على أساس تلك الاتجاهات المتغيرة .

● (البَاغِيَّة : فِرْقَةٌ) أ طائفة من المسلمين ، وهذا بالنظر للغالب ، وإلا فالواحد قد يكون باغياً (أَبَتْ طَاعَةَ الْإِمَامِ الْحَقِّ) : التى ثبتت إمامته بإيصاء الخليفة عند موته له - حيث كان متأهلاً - وإلا فأهل العلم .
 فشرط الإمام : تسليم العلول ذوى الرأى ؛ فلا يَرِدُ قتالُ الإمام الحسين يزيدَ ابن معاوية ؛ لأن يزيداً لم يَسَلِّمْ أهلُ الحجاز إمامته لظلمه . ومثل الإمام : نائبه .
 (فى غير مَعْصِيَةٍ) متعلق « بطاعة » .
 (بِمُغَالَبَةٍ) : أى إظهار القهر ، ولو لم يقاتل الإمام . وقيل المراد بها بالمقاتلة ، وقوله :

(ولو تأويلا) : فى علم طاعته لشبهة قامت عندهم ، ولا إثم . فالمبالغة فى كونهم باغية : أى أنهم باغية ولو كانوا متأولين ، وغير المعصية الممتنعون من طاعته فيها ؛ كمنع حق لله أولادى وجب عليهم كركاة وأداء ما عليهم مما جبهوه

قوله : [بإيصاء الخليفة] : مثل ذلك تغلبه ودخل عموم الناس تحت طاعته .
 قوله : [حيث كان متأهلاً] : قد فى تنفيذ وصية الخليفة .
 وقوله : [وإلا فأهل العلم] : أى وإلا يوصى أو أوصى لغير متأهل بالكلام لأهل العلم أى الحل والعقد .

قوله : [فشرط الإمام تسليم العلول] إلخ : مفرع على ما قبله وهو فى غاية الإجمال ؛ فالمناسب تعبيره كالأصل حيث قال : فرقة خالفت الإمام التى ثبتت إمامته باتفاق الناس عليه ، ويزيد بن معاوية لم تثبت إمامته لأن أهل الحجاز لم تسلّم له الإمامة لظلمه (اهـ) فتحصل أن المتغلب لا تثبت له الإمامة إلا إن دخل عموم الناس تحت طاعته وإلا فأخرج عنه لا يكون باغياً كفضية الحسين مع يزيد .

قوله : [وقوله ولو تأويلا] : الصواب حذف لفظ وقوله .
 قوله : [فالمبالغة فى كونهم باغية] : أى مخطئين غير مصيبين ولا يلزم من الخطأ حصول الإثم .

قوله : [وغير المعصية] إلخ : معناه وخرج بقوله : فى غير المعصية الممتنعون من طاعته فيها إلخ ، وفى التركيب ركة وتعقيد لا يخفى .

ليبت المال ، كخراج الأرض أو أبوا طاعته يربلون عزله ولو جار ، إذ لا يعزل بعد انعقاد إمامته وإنما يجب وعظه على من له قدرة .

• (قوله) : أى للإمام (قَتَلَهُمْ) : ويجب كفاية على الناس معاونته عليهم حيث كان عدلا ، وإلا فلا يجوز له قتالهم لاحتمال أن يخرجهم عليه لعدم عدله وإن كان لا يجوز لهم الخروج عليه (وَقَتَلَهُمْ) : بسيف ورى بنبل وتغريق وقطع الميرة والماء عنهم ورميهم بنار إذا لم يكن فيهم نسوة وفرية .
• (وَأَنْذَرُوا) : فيدعهم لطاعته وإن لم يطيعوا قاتلهم ما لم يعاجلوه (بِالْقِتَالِ) .
• (وَحَرَّمَ) سبى ذراريهم لأنهم مسلمون و(إِتْلَافُ مَا لَهُمْ) وأخذه بدون احتياج له كما يأتي (وَرَفَعَ رُءُوسَهُمْ) بعد قتلهم (برماح) فيحرم لأنه مُشْتَلَةٌ بالمسلمين .

قوله : [كخراج الأرض] : أى العنوية التى أمروا بدفعه لبيت المال فامتنعوا ، ويؤخذ من تعريف المصنف أن الإمام إذا كلف الناس بمال ظلماً فامتنعوا من إعطائه وقاتلهم فقاتلوه لا يكونون بغاة بذلك .
قوله : [إذ لا يعزل بعد انعقاد إمامته] : أى بمجرد الجور وإنما يعزل بالكفر قل صاحب الجوهرة :

• إلا بكفر فأنبلن عهده •

قوله : [وإنما يجب وعظه] : أى بالكلام الذى يلين به القلب ويرضى الرب .
قوله : [وإلا فلا يجوز له قتالهم] : قال مالك رضى الله عنه دعه يعنى غير العدل وما يرد منه يتنقم الله من الظالم بظالم ثم يتنقم الله من كليهما .
قوله : [وقطع الميرة] إلخ : الميرة فى الأصل الإبل التى تحمل الطعام أريد بها هنا نفس الطعام .
قوله : [وأنذروا] : أى وحبوا .

قوله : [وحرّم سبى ذراريهم] : مراده ما يشمل النساء .
قوله : [ورفع رؤوسهم] : أى لا يحمل قتلهم ولا غيره هذا ظاهر الشارح .
قال (بن) : وفيه نظر بل إنما يمنع حمل رؤوسهم لحل آخر كبلد أو وال وأما رفعها على الرماح فى محل قتلهم فقط فجائز كالكفار ، فلا فرق بين الكفار والبغاة فى هذا ، ولهذا لم يذكره ابن شاس فى الأمور التى يمتاز فيها قتلهم عن قتال

- (وَأَسْتَعِينَ عَلَيْهِمْ) على قتالهم (بِمَالِهِمْ) : من سلاح وخيل ، فيجوز أن يأخذه ويحوزه (إِنْ أَحْتِيجَ) للاستعانة به عليهم .
- (ثُمَّ) بعد الاستغناء عنه (رُدَّ) إليهم (كَغَيْرِهِ) : أى كما يرد غير ما استعان به إذا وقع وحازه ، أو أن الاستيلاء عليه بالقلعة كالحوز .
- (وَأَنْ أُمِنُوا) بضم الهمزة وكسر الميم مخففة : أى حصل الأمان للإمام بالظهور عليهم (تَرَكُوا) : ولا يسترعوا ولا يجوز الإمام أخذ مال منهم كالجزية ، بل إن تركهم مع الأمن منهم يتركهم مجاناً .
- (وَلَا يَنْدَقُّفُ) بذال معجمة أو مهملة : أى لا يجهز (على جريحهم) ولا يتبع منهزمهم فلأن لم يؤمنوا أجهز على جريحهم وأتبع منهزمهم .
- (وَكُرِّهَ لِرَجُلٍ قَتَلَ أَبِيهِ) الباغى ولا يكره قتل جده أو ابنه .
- (و) (إِنْ قَتَلَهُ (وَرَثَهُ) : لأنه وإن كان عمداً لكنه غير عدوان .
- (وَلَا يَضْمَنُ) (بِأَخٍ) (مَتَأُولٍ) في خروجه على الإمام (مَالاً وَلَا نَفْساً) أتلّفهما ولا إثم عليه لتأوله . بخلاف الباغى غير المتأول فعليه الضمان والإثم بحيث كان الإمام عدلاً إذ الخارج على غير العدل كالتأول .

الكفار ونصه : يمتاز قتال البغاة عن قتال الكفار بأحد عشر وجهاً : أن يقصد بالقتال ردّهم لا قتلهم ، وأن يكف عن مدبرهم ولا يجهز على جريحهم ، ولا تقتل أسراهم ولا تغنم أموالهم ولا تسبى ذراريهم ، ولا يستعان عليهم بمشرك ولا يوادعهم على مال ولا تنصب عليهم الردعات ، ولا تحرق مساكنهم ولا يقطع شجرهم (أه) وقوله ولا يستعان عليهم بمشرك ولو خرج من نفسه طائفاً بخلاف الكفار .

قوله : [أى حصل الأمان للإمام] : أى لأنهم ماداموا خارجين لم يأمن الإمام منهم لخروجهم عن طاعته ، فإذا انهزموا وعجزوا وأمن منهم لدخولهم تحت طاعته .

قوله : [فلأن لم يؤمنوا أجهز على جريحهم] : أى يجوز ذلك .

قوله : [قتل أبيه] : مثله الأم بل هى أولى لما جبلت عليه من الحنان والشفقة ولضعف مقاتلتها عن مقاتلة الرجال .

قوله : [ولا يضمن باغ متأول] : أى بدليل أن الصحابة أهدرت الدماء التى كانت فى خروجهم ومن المعلوم أنهم كانوا متأولين .

• (ومضى حكم قاضيه) : أى قاضى الباغى المتأول الذى ولاه وهو خارج عن طاعة الإمام ، فلا يتعقب ، ويرفع الخلاف ، فلا يعاد الحد الذى أقامه إن كان غير قتل ولا دية عليه إن كان قتلاً .

• (ورد ذى معه للذمت) : أى خرج معه طائفاً ولا يعد خروجه مع المتأول نقضاً للعهد فلا يضمن نفسه ولا ماله .

• (و) الباغى (المعاند) : غير المتأول الخارج عن الإمام العدل (ضامن) النفس والطرف والمال لعدم علمه .
(والذى) الخارج طوعاً (معه) : أى مع المعاند (ناقض للعهد) فهو وماله فى .

(والمرأة) إن قاتلت سلاح قتلت حال القتال فقط : لا إن قاتلت بغير سلاح فلا تقتل ، ما لم تقتل شخصاً ، فإن كانت مقاتلتها إلخ بعد القتال بالتأولة لا تضمن . وغيرها يتضمن . وإن كانت ذمية رقت .

قوله : [ومضى حكم قاضيه] : أى وأما غير المتأول فأحكامه التى حكم بها تتعقب فما وجد منها صواباً مضى وإلا رد .

قوله : [ورد ذى معه للذمت] : أى بعد القلعة عليه .

قوله : [ناقض للعهد] : محله ما لم يكن المعاند أكره ذلك الذى على الخروج معه على الإمام وإلا فلا يكون ناقضاً ما لم يقاتل وإلا كان ناقضاً كما فى (بن) .

قوله : [ما لم تقتل شخصاً] : أى فتقتل .

قوله : [فإن كانت مقاتلتها] إلخ : الصواب أن يقول فإن كانت القلعة عليها بعد انقضاء القتال فالتأولة لا تضمن وغيرها يضمن .

باب

- في تعريف الردة وأحكامها^(١) والعياذ بالله تعالى منها
- الردة : (كُفِّرَ مُسْلِمٌ) : متقرر إسلامه بالنطق بالشهادتين مختاراً يكون :
 - (بصريح) من القول كقوله أشرك بالله .
-

باب :

أى مسائلها المترتبة عليها .

قوله : [متقرر إسلامه] إلخ : ظاهره أن الإسلام يتقرر بمجرد النطق بالشهادتين مختاراً ، وإن لم يوقف على الدعائم وليس كذلك ، بل لا بد في تقرر الإسلام من الوقوف على الدعائم والتزامه الأحكام بعد نطقه بالشهادتين ، فنطق بهما ثم رجوع قبل أن يقف على الدعائم فلا يكون مرتدّاً ، وحيث قد يؤدّب فقط وهذا في كافر لم يكن مخالطاً للمسلمين ولا فنطقه كاف اتفاقاً لشهرة دعائم الإسلام عنده كما يأتي .

قوله : [ويكون بصريح من القول] : أى كفر المسلم يكون بأحد أمور

(١) ليس للردّة من الدين مكان في النظم الحديثة . لأن الملهية الحديثة ليست ملهية دينية بل هي ملهية مادية .

وذلك كالنظم الماركسية مثلا فهي كلها تقوم على الإيمان بمبادئ ماركس ومن شايعه . وإذا كان لا يسمح في تلك البلاد باتخاذ مله أخرى ، ولا الارتداد عن هذا الملّه ، فإن هذا الالتزام ليس دينياً . وأما النظم غير الملّهية - الليبرالية أو الديمقراطية الحرة - فالمعقّدة فيها مطلقة سواء كانت عقيدة دينية أو عقيدة سياسية أو اقتصادية . فيجوز للفرد على أية حال أن يتخذ ما شاء من العقائد . وتحصل من ذلك أن النظم الحديثة كلها لا تأبه للدين ، ولا للردّة عنه . إما لأن ملهيتها مادية لا تقوم على العقيدة الدينية ، أو لأنها لاملهية على الإطلاق .

وقد حدث في السودان عام ١٩٦٩ - وكنت وقتها أستاذاً في الجامعة الإسلامية - أن خرج أحد الناس بأراء تعتبر من قبيل الردّة . فرفع أمره إلى قاضي الخرطوم الشرعي الذي حكم برده . وعند ذلك ثار التشيعون للقوانين الحديثة ونشروا في الجرائد نقداً لازماً لذلك الحكم وقالوا إنه مخالف للمستور لأنه ينص على حرية العقيدة ، ومخالف للقانون الجنائي إذ لا جريمة فيه على تغيير الدين ، وللقانون المدني -

- (أو قول يَفْتَضِيهِ) : أى يقتضى الكفر كقوله : جسم كالأجسام .
- (أو فعل يَتَضَمَّنُهُ) : أى يستلزمه ازرواً بينا :

ثلاثة ، وأشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف بصريح إلخ ليس من تمام التعريف بل متعلق بمخلوف مستأنف وإلا لزم أن يكون التعريف غير جامع ؛ لأنه لا يشمل الشك فى قلم العالم وبقائه مثلاً إلا أن يقال : إن الشك إما أن يصرح به أو لا ، فإن كان الأول كان داخلاً فى قوله أو لفظ يقتضيه ، وإن كان الثانى كان داخلاً فى قوله أو فعل يتضمنه لأن الشك من أفعال القلب .

قوله : [أى يقتضى الكفر] : أى يدل عليه دلالة التزامية كقوله جسم متحيز أو كالأجسام ، وأما لو قال جسم لا كالأجسام فهو فاسق ، وفى كfre قولان رجح عدم كfre .

قوله : [أو فعل يتضمنه] : إسناد التضمن للفعل يدل على أن المراد به هنا الالتزام لا حقيقة التضمن الذى هو دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له

إذ أنه لم ينص على الردة كسب لنقص الأهلية وإبطال التصرفات أو وقفها . فردّ على ذلك بأن الردة حكم من أحكام الحالة الشخصية ينصب على وصفه بأنه مسلم أو غير مسلم ، فالحكم الصادر منها يفصل فى المركز القانونى فقط المرتد . فلا تعارض مع النصوص الواردة فى هذا الحد . فإذا أردنا أن نقرر آثاراً من هذه الآثار فى نطاق القانون الجنائى أو المدنى اتخذت الإجراءات القانونية المتعلقة بذلك وهذا أمر آخر غير مجرد تقرير ونص القانون بحكم الارتداد . وبذلك فقد عدل المحكوم عليه عن الطعن فى هذا الحكم وصار ذلك الحكم نهائياً . وفى مصر عرضت على الجمعية العمومية لقسم الاستشارى بمجلس الدولة مسألة متعلقة بوصية رجل ارتد عن دينه . وأخذت الجمعية رأى بعض المتخصصين منهم أستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة . وكان رأى فيها - حيث تنص بعض المذاهب على وقف تصرفاته والبعض لا ينص - أنه لا يتحم علينا الأخذ بمذهب الإمام أبى حنيفة (المطبق فى مصر) على وجهه أيامه ، بل على أساس أصوله ومبادئه هو ما كان يقوله الإمام والمجتهدون على مذهبه لو كانوا الآن . وأن الردة فى الأصل حكم من أحكام السير ، وليست من الحدود . لأن الجماعة الإسلامية فى وقت النبى صلى الله عليه وسلم كانت معسكرة حريباً فكان المرتد فيها خطراً عليهم كالجاسوس فهو يقتل لهذا السبب لا الجنابة لأوجبت حداً . وهذا من كلام أستاذنا المرحوم الشيخ أحمد بك إبراهيم أبداه فى مقال له بمجلة القانون والاقتصاد وقد نظرت إليها بعض المذاهب على هذا الأساس ومنها مذهب الحنفية ، بينما نظر إليها بعضها الآخر كحد فقط . وعلى أية حال فإن الجمعية أقرت عن هذا كله وأرى كنت إلى نصوص القانون المدنى وأنها لم تعتبر الردة موجباً لنقص الأهلية ، وبذلك لم تجد سنداً للطعن على وصيته .

(كإلقاء مُصْحَف) : أو بعضه ولو كلمة ، وكذا حرقه استخفافاً لاصبواً أو لمريض ، ومثل إلقائه تركه (ب)مكان (قدر) : ولو طاهراً كبصاق ، أو تلطيخه به لا نحو تقليب ورق به ، ومثل المصحف : الحديث ، وأسماء الله ، وكتب الحديث وكذا كتب الفقه إن كان على وجه الاستخفاف بالشريعة .

(وشدّ زُنَّار) : أى لبسه ميلاً لكفر ، لالعباً ، فحرام .

(مع دخول كنيسة) : مرتبط بشدّ زُنَّار ، وهو - بضم الزاى وتشديد النون - المراد به ملبوس الكافر الخاص به لا خصوص الملون .

• (وسحّر) : فيكفر بتعلمه ، وهو كلام يعظم به غير الله تعالى وينسب

فلذلك قال الشارح : أى يستلزمه ولا يرد علينا قولهم لازم المذهب ليس بملهب لأنه فى اللزوم الخفى وعبر أولاً بيقضيه وثانياً بيقضيه تفنناً .

قوله : [وكذا حرقه] : المناسب تأخيره بعد قوله تعلل ليكون كلام المتن مرتبطاً ببعضه ببعض .

قوله : [أو لمريض] : أى لتبخره .

قوله : [تركه] : أى فكره بمكان قدر ولو طاهراً كفر ولو كان فى صلاة ضاق وقتها .

قوله : [ولو طاهراً] : أى وهذا بخلاف تلطيخ الحجر الأسود والبيت فإنه لا يكون ردة إلا إذا كان التلطيخ بالنجاسة .

قوله : [لا نحو تقليب ورق به] : أى فليس بردة وإن كان حراماً ومثله من رأى ورقة مكتوبة مطروحة فى الطريق ولم يعلم ما كتب فيها فإنه يحرم عليه تركها مطروحة فقط ، وأما إن علم أن فيها آية أو حديثاً وتركها كان ردة كذا فى (بن) .

قوله : [وأسماء الله] : أى وأسماء الأنبياء إذا كان بقصد التحقير والاستخفاف بها حيث عنت بوصف يخصصها كمحمد رسول الله أو مقرونة بصلاة .

قوله : [المراد به ملبوس الكافر] : أى فيشمل برنيطة النصراني وطرطور اليهودى .

قوله : [وسحر] : أى مباشرته كانت المباشرة من جهة تعلمه أو تعليمه أو عمه فلا مفهوم لقول الشارح تعلمه .

إليه المقادير . ثم إن تجاهر به فيقتل إن لم يتب ، وإن أسرّه فحكم الزنديق ؛ يقتل بدون استتابة ، وشهر بعضهم عدم الاستتابة مطلقاً .
 • (وقول بقديم العالم) : وهو ما سوى الله تعالى لأنه يستلزم عدم الصانع (أوبقائه) : أى العالم لأنه يستلزم إنكار القيامة ، ولو اعتقد حدوثه وهو تكذيب للقرآن .

(أو شكك فيه) : أى فيما ذكر من القدم والقضاء بل والوهم .
 (أو) قول (بتناسخ الأرواح) : أى إن من قال بأن من يموت تنقل روحه إلى مثله أو لأعلى منه إن كانت في مطيع أو لأدنى منه أو مثله إن كانت في عاص فهو كافر ؛ لأن فيه إنكار البعث .

قوله : [وشهر بعضهم] : المراد به (ح) .
 قوله : [مطلقاً] : أى أسرّه أو أظهره فحكم الزنديق على كل حال إن جاء ثابته قبل الاطلاع عليه قبل وإلا فلا .
 قوله : [وقول بقديم العالم] : أى سواء قال إنه قديم بالذات أو بالزمن كما تقول الفلاسفة .

والحاصل أن القدم عند الفلاسفة قسمان قدم بالذات وهو الاستغناء عن المؤثر . وهذا لا يكون إلا لله ، وقدم زمانى وهو عدم المسبوقية بالعدم كان هناك استناد لمؤثر أم لا ، فالثانى أعم من الأول فالمولى عندهم قديم بالذات أو الزمن والأفلاك والعناصر وأنواع الحيوانات والنباتات والمعادن قديمة بالزمان لا بالذات ، وإنما كانت هذه عندهم غير مسبوق بالعدم لأن ذات الواجب أثرت فيها بالعلة فلا أول لها كلها في حاشية الأصل .

قوله : (أو بقائه) : أى أنه لا ينفى لما تقول الدهرية ، وإنما عطف البقاء بأو وإن استلزمه القدم لأن إحدى العقيدتين كافية في الكفر وإن لم تلاحظ العقيدة الأخرى .
 قوله : [لو اعتقد حدوثه] : أى لأنه لا يلزم من ثبوت البقاء ثبوت القدم بخلاف العكس .

قوله : [لأن فيه إنكار البعث] : أى بالأجساد مع الأرواح إن كان هذا الأمر إلى غير نهاية ، وقيل إلى أن تصل الروح الطائفة إلى الجنة والعاصية إلى

(أو أنكرَ مُجمَعاً عليه) : كوجوب الصلاة أو تحريم الزنا ، أو حلّ مُجمَع على عدم إباحته (مما علّم) من الدين ضرورة (بكتاب) القرآن (أوسنة) : متواترة ، فلا يكفر بإنكار إعطاء السلس لبنت الابن مع البنت وإن كان مجمعاً عليه لعدم علمه ضرورة ، ولا بإنكار خلافة عليّ رضي الله عنه ونحوه ، أو وجود بغداد ؛ لأنه ليس من الدين ولا يتضمن تكذيب قرآن . بخلاف إنكار لمسجد الحرام أو الأقصى أو فرعون من كل ما جاء به القرآن وعلم إلخ . (أو جَوَزَ اكتساب النبوة) : أى تحصيلها بسبب رياضة لأنه يستلزم جواز وقوعها بعد النبي .

(أو سبَّ نَبِيّاً) مجمعاً على نبوته أو ملكاً مجمعاً على ملكيته .

النار وهذه طريقة من ينكر البعث الجسماني ويثبت الروحاني وكل كفر .

قوله : [أو حلّ مجمع على إباحته] : معطوف على وجوب أى أنكر حلّ مجمع على إباحته قال صاحب الجوهرة :

ومن لمعلوم ضرورة جحد من ديننا يقتل كفراً ليس حد

لا مثل هذا من نقي للمجمع أو استباح كالزنا فلتسمع

قوله : [القرآن] : بدل من كتاب ويجوز إبدال المعرفة من النكرة .

قوله : [ولا بإنكار خلافة عليّ] : أى لأنه لم يدلّ دليل عليها من كتاب ولا سنة .

قوله : [لأنه يستلزم جواز وقوعها] إلخ : واللازم باطل لوجود النصوص مع إجماع المسلمين على خلافه ، وأما الولاية فقليل إنها تحصل بالكسب وقد تكون وهبية . وقال الشيخ إبراهيم اللقاني الولاية لا تكتسب بحال كالنبوة ولنا في ذلك مزيد تحقيق فانظره في كتابتنا على الجوهرة عند قوله :

لم تكن نبوة مكتسبة ولو رقى في الخير أعلى عقبه

قوله : [مجمعاً على نبوته] : خرج نحو الخضر ولقمان وذى القرنين فسبهم يوجب التعزير الشديد فسيأتى آخر الباب .

قوله : [أو ملكاً مجمعاً على ملكيته] : خرج نحو هاروت وماروت فسبهم يوجب التعزير الشديد أيضاً .

(أو عَرَضَ) بسبب لنبي أو ملك بأن قال عند ذكره : أما أنا فلست بزان أو ساحر .

(أو ألْحَقَ به) : أى بنبي أو ملك (نَقَصاً وإنْ يَدَّيْهِ) : كعرج ، وشلل (أو وَفُورِ عِلْمِهِ) : إذ كل نبي أعلم أهل زمانه وسيدهم صلى الله عليه وسلم أعلم الخلق (أو زُهِدَهُ) .

• (وَفُصِّلَتِ الشَّهَادَةُ فِيهِ) : أى في الكفر وجوباً ؛ فإذا شُهِدَ بأنه كفر ، فيقول القاضي : بأى شيء ؟ فيقول الشاهد : بقول كذا أو بفعل كذا ، لئلا يكون في الواقع ليس كفراً واعتقد الشاهد أنه كفر .

• (يُسْتَتَابُ) المرتد وجوباً (ثلاثة أيام) بلياليها وابتداء الثلاثة (مِنْ

قوله : [أو عَرَضَ] : أى قال قولاً وهو يريد خلافه اعتماداً على قرائن الأحوال من غير واسطة في الانتقال للمراد كما مثل الشارح .

قوله : [بسبب لنبي أو ملك] : أى مجمع على ما ذكر .

قوله : [أو ألحق به] : أى بالمجمع على نبوته أو ملكيته .

قوله : [وإن يبدنه] : أى لا فرق بين كونه في بدنه بأن قال : أسود أو أعور ، أو في أخلاقه بأن قال : أحمق أو جبان أو بخيل أو في دينه بأن قال : فاسق أو تارك الصلاة ، أو مانع الزكاة ومثل ذلك ذكر الملائكة بالأوصاف القبيحة .

قوله : [أو وفور علمه] : أى بأن قال لم يكن على غاية من العلم والزهد .

قوله : [وجوباً] : أى صوناً للدماء ودرءاً للحدود بالشبهات .

• تنبيه : لا بد في الشاهدين من اتحاد المشهود به فلا يلفق شاهدأ فعل مختلف كشهادة شاهد عليه بإلقاء مصحف بقدر وآخر يشد زنار لا شاهد بفعل كالإلقاء المذكور ، والآخر بقول وإنما يلفق القولان المختلفا اللفظ المنفقا المعنى كشاهد عليه أنه قال لم يكلم الله مومئى تكليماً وآخر بقوله ما اتخذ الله إبراهيم خليلاً كذا في (عب) ، ووجه الاتحاد في المعنى أن شهادة كل آلت إلى أن هذا الرجل مكذب للقرآن .

قوله : [يستتاب المرتد وجوباً] : أى يجب على الإمام أو نائبه استتابته

يوم الحُكْم) : أى ثبوت الردة عليه ، لا من يوم الكفر ، ولا من يوم الرفع ويلغى يوم الثبوت إن سبق بالفجر .

(بلا جوع وعطش) : بل يطعم ويسقى من ماله ولا ينفق على ولده وزوجته منه ؛ لأنه يوقف فيكون معسراً بردته .

(و) بلا (مُعَاقَبَةٍ) : بكضرب ولو أصرّ على عدم الرجوع .

• (فإنّ) تاب ترك .

• (ولا) يتب (قُتِلَ) : بغروب الثالث .

• (وماله) أى المقتول بسبب الردة (فتى) يجعل فى بيت المال ولو ارتد لدين وارثه .

(إلا الرقيق) المرتد ولو بشائبة ؛ كمكاتب ومبعض ؛ إذا قتل مرتدّاً (فلسيده)

ولا يؤخذ حالة الردة بل يوقف ؛ إن أسلم رجع له ، وإن قتل أخذه ملكاً لا إرثاً .

• (وأخرت) وجوباً (المُرْضِع) : المرتدة بلا قتل (لوْجُودِ مُرْضِع)

ثلاثة أيام وإنما كانت ثلاثة أيام ؛ لأن الله أخر قوم صالح ذلك القدر لعلهم أن يتوبوا فيه ، فلو حكم الإمام بقتله قبلها مضى لأنه حكم بمختلف فيه ؛ لأن ابن القاسم يقول : يستتاب ثلاث مرات ولو فى يوم واحد .

قوله : [ويلغى يوم الثبوت] : أى ولا يلقى الثلاثة الأيام احتياطاً لعظم الدماء خلافاً للشيخ أحمد الزرقانى القائل إن يوم الثبوت يكمل من الرابع ولا يلغى إذا كان الثبوت مسبقاً بالفجر .

قوله : [بلا جوع وعطش] : أى وسواء وعد بالتوبة أو لم يعد .

قوله : [من ماله] : أى فإن لم يكن له مال فن بيت المال .

قوله : [قتل بغروب الثالث] : أى بعد غروب شمس اليوم الثالث .

قوله : [كمكاتب] : قال الأقفهسى فى شرح الرسالة : ولو ارتد المكاتب

وقتل على رده وترك ولداً كان معه فى عقد الكتابة أو حدث له بعده فهل يستضع

الولد بملك المال الذى خلفه أبوه فيخرج به حرّاً أو لا يستضع به ويسعى فى نجوم

الكتابة فإذا أدى خرج حرّاً وإن عجز رجع رقيقاً ؟ قولان ، وعلى أنه لا يستضع

به فهل يكون ذلك المال لسيده بناء على أنه مات عبداً أو لبيت المال بناء على أنه

مات حرّاً ؟ قولان .

يقبله الولد ، وإلا أخرت لتمام رضاعه .

(و) أخرت (ذات زوج وسيد) : وشمل الرجعية ، أما البائن إن ارتدت بعد حيض بعد الطلاق فلا تؤخر وإلا أخرت (لحيضة) : إن كانت من ذوات الحيض ، ولو كانت عاداتها في كل خمس سنين مرة ، وما زاد على الحيضة في العدة تعبد لا يحتاج إليه هنا .

• (وقُتِلَ الزُّنْدِيقُ) : بعد الاطلاع عليه بلا استتابة : وهو من أسر الكفر وأظهر الإسلام . وكان يسمى في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه : منافقاً (بلا) قبول (توبة) من حيث قتله . ولا بد من توبته ، لكن إن تاب قتل حداً ، وإلا كفرأ .

قوله : [يقبله الولد] : المناسب يقبلها .

قوله : [وإلا أخرت لتمام رضاعه] : أى إن لم يوجد مرضع أو لم يقبلها الولد .
قوله : [إن كانت من ذوات الحيض] : أى وأما إن كانت ممن لا تحيض لضعف أو إياس مشكوك فيه استبرئت بثلاثة أشهر إن كانت ممن يتوقع حملها ، إلا أن تحيض أثناءها فإن كانت ممن لا يتوقع حملها قتلت بعد الاستتابة ، فإن لم يكن لها زوج ولا سيد لم تستبرأ إلا إن ادّعت حملاً ، واختلف أهل المعرفة أو شكوا والفرق بينها هنا وبين القصاص من أنها لا تؤخر بدعواها الحمل ، بل لابد من قرينة صدقها كظهور الحمل أو تحركه أو شهادة النساء أن القتل هنا حق لله ، وفي القصاص حق آدمى وهو مبنى على المشاحة بخلاف ما هنا .

قوله : [لا يحتاج إليه] : أى في الردة ومثلها الاستبراء لحد الزنا وإعتماد الزوج في اللعان ونظمها بعضهم بقوله :

والحرة استبرأها كالعلة لا في لعان وزنا ورده

فإنها في كل ذا تستبرأ بحيضة فقط وقيت الضرا

قوله : [بلا استتابة] : أى بلا طلب توبة منه .

قوله : [ولا بد] : معطوف على محذوف تقديره فيقتل .

قوله : [قتل حداً] : أى ويحكم له بالإسلام فيغسل ويصلى عليه .

- (إِلَّا أَنْ يَجِيءَ) : قبل الاطلاع عليه فلا يقتل .
- (وماله) : أى مال الزنديق (إِنْ تَابَ) وجاء تائباً أو بعد الاطلاع عليه ، أو مات قبل الاطلاع عليه ثم ثبت زندقته (لِوَارِثِهِ) : أما لو اطلع عليه فلم يتب حتى قتل أو مات فإله لبيت المال .
- (كَالسَّابِّ) لنبي مجمع عليه ؛ فيقتل بلون استتابة ولا تقبل توبته ، ثم إن تَابَ قتلُ حدًّا .

(وَلَا يُعَدَّرُ) الساب (يَجْهَلُ) : لأنه لا يعذر أحد في الكفر بالجهل (أَوْسَكُرُ) حراماً (أَوْ تَهَوَّرُ) : كثرة الكلام بلون ضبط ، ولا يقبل منه سبق اللسان (أَوْ غِيْظُ) فلا يعذر إذا سب حال الغيظ بل يقتل إلخ . (أَوْ يَقُولِهِ : أَرَدْتُ كَذَا) : أى أنه إذا قيل له : بحق رسول الله فلعن ، ثم قال : أَرَدْتُ الْعَرَبِ : أى لأنها مرسله لمن تلذغه فلا يقبل منه ويقتل .

قوله : [أَوْ مَاتَ قَبْلَ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ] إلخ : تحصل أن الصور خمس ثلاث ماله فيها لوارثه وهى ما إذا جاءنا تائباً أو تاب بعد الاطلاع عليه أو لم تثبت زندقته إلا بعد موته ، وثنتان ماله فيها لبيت المال وهما ما إذا اطلعنا عليه قبل الموت وقتلناه بغير توبة أو مات بغير توبة . إن قلت كيف تروثه ورثته مع ثبوت كفره بعد الموت أوجب بأنه مات على الإسلام ظاهراً ولو كان حياً ربما أبلنى مطلعنا في البينة فاحتيط للإسلام والورثة فتأمل .

قوله : [كَالسَّابِّ لِنَبِيٍّ] : السب هو الشتم وكل كلام قبيح ، وحيث أنه فالقذف والاستخفاف بحقه أو إلحاق النقص له دخل في السب ، ويحل قتل الساب إن كان مكلفاً وأما المجنون فلا شيء عليه وكذا الصغير ما لم يبلغ الحلم من غير رجوع عما قال .

قوله : [حَرَاماً] : المناسب الجرح لأنه صفة لسكر وهو مجرور بالعطف على جهل ويحترز به عن السكر بحلال فكالمجنون .

قوله : [فَلَا يَعْلَمُ إِذَا سَبَّ حَالَ الْغِيْظِ] : ومن هنا حرم على من يقول لمن قام به غيظ صل على النبي .

قوله : [فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ وَيُقْتَلُ] : أى لعبد تلك الإرادة التي ادعاه .

(إلا أن يُسلمَ) الساب (الكافر) : الأصلي ، فلا يقتل لأن الإسلام يتجُب ما قبله . أما الساب المسلم إذا ارتد بغير السب ثم أسلم فلا يسقط قتله .
(وسبُّ الله كنلك) : أى كَسَبَ النبو يقتل الكافر ما لم يسلم .
(وفى استتابة المُسلم خلاف) : هل يستتاب فإن تاب ترك وإلا قتل ؟
أو يقتل ولو تاب ؟ والراجع الأول .

• (وأسقطت) : الردة ، فى الحقيقة المُسقط هو الإسلام (صلاةً وصومًا وزكاةً) إن كانت عليه أو ثوابها إن كان فعلها ، فلا يطلب منه فعلها بعد رجوعه للإسلام ، إلا أن يسلم قبل خروج وقت الصلاة .
(وطهارةً) صغرى قطعاً ، وعلى الراجع فى الكبرى (وحجاً تَقَدَّمَ) منه ؛

قوله : [إلا أن يسلم الساب الكافر] : أى ولو كان إسلامه خوفاً من القتل .
قوله : [أما الساب المسلم] إلخ : مفهوم قوله الأصلي وإنما لم يجعل سب الكافر من جملة كفره بحيث إنه لا يقتل بملك السب ؛ لأننا لم نعطهم العهد على ذلك فسه من جملة ما ينقض به عهده كما تقدم فى الجزية والأوضح فى العبارة أن يقول : أما المسلم إذا ارتد بغير السب ثم سبّ زمن الردة ثم أسلم فلا يسقط قتل السب .
قوله : [والراجع الأول] : أى قبول توبته كما هو مذهب الشافعى حتى فى سب الأنبياء والملائكة ، والفرق بين سب الله فيقبل وبين سب الأنبياء والملائكة لا يقبل أن الله لما كان مترهاً عن حقوق النقص له عقلا قبل من العبد التوبة ، بخلاف خواص عباده فاستحالة النقص عليهم من إخبار الله لا من ذواتهم فشدد فيهم .

قوله : [فى الحقيقة المسقط هو الإسلام] : أى لقوله تعالى : (قُلْ لِلدِّينِ كَفَرُوا إِنْ يَسْتَهْوُوا يُخَفِّرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَكَنَ)^(١) وهذا ظاهر بالنسبة لإسقاط القضاء ، وأما إحباط ثواب العمل السابق فالردة قطعاً لقوله تعالى : (لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ)^(٢) .

قوله : [وعلى الراجع فى الكبرى] : أى على ما اعتمده فى الحاشية فى باب نواقض الوضوء . قال فى المجموع هناك وفى (بن) ترجيح عدم الغسل إلا بموجب

فيجب عليه إعادته إن أسلم لبقاء وقته وهو العمر .

(و) أسقطت (نكراً و يميناً بالله) كقوله : والله لا أكلم زيداً ، ثم كلمه بعد رده أو بعد إسلامه ؛ فلا كفارة عليه .

(أو بعثي) كان معيناً أم لا : نحو : إن دخلت الدار فعلى عتي عبد أو عبدى سعيد ، على الرجوع ثم دخل كذلك .

(أو ظيهار) كقوله : إن دخلت الدار فأنت على كظهر أمي ، ثم ارتد فدخل بعد رده أو إسلامه .

(أو طلاق) أى يميناً بطلاق ؛ كإن : دخلت الدار فأنت طالق ثم دخل بعد رده أو توبته .

(و) أبطلت (إحصائاً) : فإذا ارتد المحصن بطل إحصانه فإذا أسلم وزنى لا يرجم .

(و) أبطلت (وصيته) : هو أحد قولين ، وهو الذى اقتصر عليه الأصل . وفى الخطاب - وأقره البناني - صحتها إذا رجع للإسلام ، كما فى المجموع .
• (لا طلاقاً) : لا تسقط الردة طلاقاً صلب منه قبلها ؛ فإذا طلق ثلاثاً ثم

لم يعتزل له . قال والفرق أن الرضوء علق بالقيام للصلاة والإجباط العام فى الثواب لإمضاء ما فعل .

قوله : [فيجب عليه إعادته] : أى إن وجدت فيه شروطه .

قوله : [عبد أو عبدى سعيد] : لف ونشر مشوش .

قوله : [على الرجوع] : أى خلافاً لحمل ابن الكاتب المدونة على غير المعين ، وأما المعين فلا يسقط الحلف به .

قوله : [ثم دخل بعد رده] : أى زمن الردة .

وقوله : [أو توبته] : أى عوده للإسلام .

قوله : [وفى الخطاب] : صوابه كما فى الخطاب ويقول : وفى المواق عن المدونة أن محل بطلان الوصية إذا مات على رده لا إن عاد للإسلام وأقره البناني .
قوله : [لا طلاقاً] : : أى ثلاثاً أو أقل . ومثل الطلاق العتي والحاصل بغير تعليق وما تقدم من إسقاطها العتي واليمين بالله فهو فى الأيمان المعلقة .

ارتد ثم رجع للإسلام فلا تحل له إلا بعد زوج ، ما لم يرتد معاً ثم يرجعا للإسلام ، فتحل بلون زوج ويلغز به فيقال : طلق زوجته ثلاثاً وحلت قبل زوج .

(و) لا تسقط الردة (إحلال مُحْكَل) فإذا ارتد المحلل للمبتوتة فلا يبطل إحلاله بل تحل لمن أبتتها .

(بخلاف حِلِّ المرأة) : فإنه تبطله ردتها؛ فإذا حلها شخص ، ثم ارتدت ورجعت للإسلام ، لا تحل لمُبتِئتها حتى تنكح زوجاً؛ لأنها أبطلت النكاح الذي أحلها كما أبطلت الذي صيرها محصنة .

• (وأقِر كافرًا انتقلَ لكفر آخر): فلا تتعرض له وأما حديث : « من بدل دينه فاقتلوه » عمول على الدين الحق .

• (وقِيلَ عُدُّ زُمْنٍ أَسْلَمَ) من الكفار ثم رجع للكفر (وقال) معتزلاً ، حين أردنا قتله إن لم يتب : كنت (أَسْلَمْتُ عَنْ ضَبِقٍ) : من خوف على نفس أو مال (إِنْ ظَهَرَ) علوه بقرينة ، وإلا حكم فيه حكم المرتد .

قوله : [فتحل بلون زوج] : أى ما لم يقصد بالردة الإحلال وإلا فلا يحلان والفقهاء الذى يأمرهما بها مرتد .

• تنبيه : قد علم أن العتق الغير المعلق بجميع أنواعه أو الطلاق لا تبطلهما الردة ، عاد للإسلام أو قتل على رده . ومثلهما الهبة والوقف إذا حيزا قبلها عاد للإسلام أو مات على رده ، وأما لو تأخر الحوز حتى ارتد ومات على رده بطلا وانظر لو تأخر الحوز بعدها وعاد للإسلام هل يحكم باليطلان أو بعلمه (اه من حاشية الأصل) .

قوله : [فإنه تبطله ردتها] : أى وذلك لأن الردة إنما تبطل وصف من تكسب بها لا وصف غيره ، وإن نشأ عن وصف من تلبس بها فردة الزوج إنما تبطل إحصانه لا إحصانها ، وكذلك العكس ، وردة المحلل إنما تبطل وصفه وهو كونه محلاً ولا تبطل وصفها وهو كونها محلة بالفتح وإن كان ناشئاً عن وصفه وكذا العكس .

قوله : [انتقل لكفر آخر] : أى كنصرانى انتقل لليهودية أو المجوسية .

قوله : [إن ظهر علوه بقرينة] : قيد بما إذا لم يستمر على الإسلام بعد ذهاب

• (وَأُدِّبَ مَنْ تَشَهَّدَ) : أى نطق بالشهادتين (وَلَمْ يَقِفْ عَلَى الدَّعَاءِ) : أى لم يلتزم أركان الإسلام ، فإذا رجع لا يكون حكمه حكم المرتد . لكن هلما في غير مَنْ يَبَيِّنُ أَظْهَرْنَا وَيَعْلَمُ أَنَّ عَلَيْنَا صَلَاةَ وَصُومًا إلخ ، وإلا فهو مرتد .

(و) أدب (ساحِرٌ ذِي) سحر مسلماً (إِنْ لَمْ يُدْخِلْ) بسحره (ضَرَرًا عَلَى مُسْلِمٍ) : فَإِنْ أَدْخَلَ عَلَى مُسْلِمٍ أَيْ ضَرَرَ كَانَ نَاقِضًا لِلْعَهْدِ فَيُعْلَلُ فِيهِ الْإِمَامُ الْقَتْلَ أَوِ الْاِسْتِرْقَاقَ مَا لَمْ يُسَلِّمْ . فَإِنْ أَدْخَلَ ضَرَرًا عَلَى أَهْلِ الْكُفْرِ أَدَبَ مَا لَمْ يَقْتُلْ مِنْهُمْ أَحَدًا وَإِلَّا قَتَلَ .

(وشلد) بالضرب والسجن (عَلَى مَنْ سَبَّ مَنْ لَمْ يُجْمَعِ عَلَى ثَبُوتِهِ) : كَالْخَضِيرِ وَلِقْمَانَ ، وَكَذَلِكَ مَرْيَمُ بَغِيْرُ الزَّانَا ، أَوْ خَالِدُ بْنُ سَنَّانٍ فَإِنَّهُ قِيلَ إِنَّهُ نَبِيٌّ أَهْلُ الرِّسِّ .

(أَوْ) سَبَّ (صَحَابِيًّا) :

الخوف عنه وإلا فيعد كالمرتد أيضاً .

قوله : [سحر مسلماً] : الأوضح حلفه .

قوله : [فإن أدخل ضرراً على أهل الكفر] : يعنى به من أهل اللمة فإن لم يدخل عليهم ضرراً فقتضاه لا أدب .

قوله : [من يجمع على ثبوته] : أى أو ملكيته ، وأما من أجمع على ثبوته أو ملكيته فتقدم أنه يقتل سابه من غير توبة ومثلها الخور العين .

قوله : [وكذلك مريم بغير الزنا] : أى وأما به فيكفر لتكذيبه القرآن .

قوله : [لأنه قيل إنه نبى أهل الرس] : أى وكان بين عيسى ومحمد صلى الله عليه وسلم وأصحاب الرس هم المذكورون فى قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَبَائِلُهُمْ قَوْمٌ نُّوحٌ وَأَصْحَابُ الرِّسِّ ﴾ (١) وهو الراجح وأما الخضر ولقمان ومريم وذو القرنين فالراجح عدم ثبوتهم .

قوله : [أوسب صحابياً] : قال الأجهورى أى جنسه أى يشمل سب الكل ، ومثل السب تكفير بعضهم ولو من الخلفاء الأربعة ، بل كلام السيوطى فى شرحه على مسلم يفيد عدم كفر من كفر الأربعة ، وأنه المعتمد فيؤدب

شمل عائشة بغير الزنا .

(أو) سب (أحداً من ذُرِّيَّتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) : فإنه يشدد عليه في التأديب بالضرب السجن إلخ (إِنْ عَلِمَهُ) : أى علم أنه من آلِه عليه أفضل الصلاة والسلام ، لا إن سب من لم يعلم أنه من آلِه .
(كَانَ انْتَسَبَ لَهُ) صلى الله عليه وسلم بغير حق ، بأن لم يكن من ذريته وادعى صراحة أو احتمالاً أنه من ذريته ؛ كلبس عمامة خضراء ، أو قوله لمن آذاه :

فقط . وقال سحنون من كفر الأربعة فهو مرتد ، وقد حوّل عليه أشياخنا وأما من كفر جميع الصحابة فإنه يكفر باتفاق ، كما في الشامل لأنه أنكر معلوماً من الدين بالضرورة وكتب الله ورسوله .

قوله : [بغير الزنا] : أى لأن الله برأها منه لقوله جل من قائل : ﴿ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ﴾^(١) وظاهره أن رميها بالزنا كفر ولو بغير واقعة صفوان .
قوله : [إلخ] : لا معنى لهذه اللفظة وقد جرت عادته بذكرها كثيراً من غير فائدة .

قوله : [لا إن سب من لم يعلم أنه من آلِه] : أى فلا يبالغ في تعزيره .
قوله : [بأن لم يكن من ذريته] : أى لا من جهة الأب ولا من جهة الأم .
قوله : [وادعى صراحة] : أو قولاً أو فعلاً فثقل للقول بقوله : كلبس عمامة خضراء ، ولم يذكر صراحة القول بوضوحها ومثل للاحتمال بقوله : أو قوله لمن آذاه إلخ ، وإنما عزر المنتسب لقوله صلى الله عليه وسلم : « لعن الله الداخل فينا من غير نسب والخارج عنا بغير سبب » ولقول مالك : من ادعى الشرف كاذباً ضرب ضرباً جيعاً ثم شهر ومحبس مدة طويلة حتى تظهر لنا توبته ؛ لأن ذلك استخفاف بحقه صلى الله عليه وسلم وأدب ولم يجد مع أنه يلزم عليه حمل غير أبيه على أمه ؛ لأن القصد بانتسابه له شرفه لا الحمل المذكور ، ولأن لازم المذهب ليس بمذهب .

قوله : [كلبس عمامة خضراء] : أى ولو من صوف ، وأما الانتزار بها فلا بأس به ؛ لأن علامة الشريف إنما هي العمامة فقط .

مثلك يؤذى آل البيت ؟ (أو قال : كلُّ صاحب كذا) : نحو صاحب خان أو طاحونة أو فرن (قَرْنَان) : ممنوع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون : أى يقرن بين الرجل وامرأته (ولو كان نبيًّا) هذا هو الموجب للتشديد فى الأدب فإن لم يزد ولو كان إلخ لا شيء عليه (أو شهد عليه عدل) فقط (أو لقيف) جماعة من الناس غير مقبولين (بسبب) لنبى مجمع على نبوته مثلا (أو قال) متضجراً (لَقِيْتُ) من شدة المشقة (فى مَرَضَى هذا مالو قتلْتُ أبا بكر ما استَوْجِبْتُهُ) . أما لو قصد الاعتراض على الله فترد بدون خلاف ، لأنه نسب الحيف إلى ملك الأملاك وهو الذى أوجب كفر إبليس والعياذ بالله .

قوله : [مثلا] : أى أو ملكاً مجعماً على ملكيته .

قوله : [أو قال متضجراً] : أى فيعزر على الراجح لحمله على الشكوى لا على الاعتراض على الله تعالى .

قوله : [وأما لو قصد إلخ] : أى والقصد لا يعلم إلا منه .

قوله : [الحيف] : بالحاء المهملة والقاء الظلم والجور .

باب ذكر فيه حد الزنا وأحكامه

• وهو بالقصر لغة أهل الحجاز قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَا ﴾ ^(١) . وبالمدة لغة نجد ولذا حدث بعض القضاة من قال لشخص يا ابن المقصور والمملود لأنه تعريض بالزنا الذي يقصر وعنه قاله شيخنا الأمير .

(الزنا) : الذي فيه الحد الآتي (الإبلاج) : أى تغيب (مُسلم) لا كافر ، فليس زنا شرعاً يترتب عليه الحد .

(مُكَلَّف) حرّاً أو عبداً يجتزى عن الجنون والصبي .

(حَشَقَمَة) أو قلدورها ولو بغير انتشار أو مع حائل خفيف لا يمنع اللذة .

(فى فَرَج آدمي) خرج الإبلاج فى غير الآدى كحيوان بهيمى والخنثى

باب :

قوله : [وهو بالقصر لغة أهل الحجاز] : أى وعليه فيكتب بالياء لوقوع الألف ثالثة .

قوله : [وبالمدة لغة نجد] : أى وهم تميم وعليه فيكتب بالألف قال الخرشى نقلاً عن التنبيهات الزنا عمد ويقصر فمن مده ذهب إلى أنه فعل من اثنين كالمقاتلة والمضاربة ، ومن قصره جعله اسم الشيء نفسه انتهى وهو محرم كتاباً سنة وإجماعاً وجاحد حرمة كافر .

قوله : [لا كافر] : أى وسواء وطئ كافراً أو مسلمة ، وإن كانت المسلمة نكح لأنه يصدق على زناها وطء مسلم كما أنها نكح إذا مكنت مجنوناً أو أدخلت ذكر نائم بالغ فى فرجها .

قوله : [فليس زنا شرعاً] : أى وإن كان حراماً وفيه العقاب .

قوله : [مكلف] : أى ولو مسكران حيث أدخل السكر على نفسه وإلا فكالجنون .

قوله : [فرج آدمى] : أى غير خنثى مشكل فلا حد على واطئه فى قبل

(١) سورة الإسراء آية ٣٢ .

إن تصور بصورة غير آدمى أو كان على جهة التخيل لا التحقق .
 (مُطِيق) : للوطء عادة لواطئها فيحد الواطئ وإن كان المطيق غير مكلف (عَمْدًا) : خرج الناسى طلاقها وبالجاهل .
 (بلا شبهة) : خرج وطء أمة الشركة والقراض إلى آخر ما يأتي .
 (وإن) كان الفرج المولج فيه (دُبْرًا) للذكر أو أنثى حيًا (أو ميتًا) : فإن تغيب الحشفة في دبر الذكر يسمى زنا شرعاً مملوكاً أو غيره ، ولا شبهة للسيد فيه من جهة الإيلاج ففيه الحد الآتي ، حال كان المغيب في دبره أو بعد موته .
 (غير زَوْج) : ويأتي محترزه .
 (أو مستأجرة) : مطلقاً فيُحَدُّ ، إلا من السيد للوطء .

لأنه ككتبة فإن وطئ في دبره فالظاهر أنه يقدر أنثى فيكون فيه ابلطد كإتيان أجنبية بدبر . ولا يقدر ذكراً ملوطاً به بحيث يكون فيه الرجم وإن كان بكرةً وأما إن وطئ هو غيره بذكره فلا حد عليه للشبهة إذ ليس ذكراً محققاً إلا أن ينمى من ذكره فلا إشكال .

قوله : [أو كان على جهة التخيل] : أى كان بصورة آدمى على جهة التخيل .
 قوله : [وبالجاهل] : أى للحكم كحديث عهد بإسلام أو لذاتها .
 قوله : [دبر الذكر] إلخ : لكن دبر الذكر فيه الرجم مطلقاً وإن كان الفاعل بكرةً .

قوله : [ولاشبهة للسيد فيه من جهة الإيلاج] : أى وأما قوله تعالى : ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾^(١) فقد أجمع المسلمون على أن المراد من النساء ولا مفهوم للإيلاج ، بل التلذذ بالمملوك الذكر محرم إجماعاً .
 قوله : [أو مستأجرة مطلقاً] : أى سواء كان الاستئجار من نفسها حرة أو أمة ، أو من ولي الحرية للوطء أو للخدمة أو من سيد الأمة للخدمة .

قوله : [إلا من السيد للوطء] : أى نظراً لقول عطاء بجواز نكاح الأمة التي أحل سيدها وطأها للواطئ وهو صادق بما إذا كان بعوض وبدونه ، وحيثل المستأجرة من سيدها محلة فلا حد فيها كذا في (بن) وقال أبو حنيفة : لا حد في وطء المستأجرة للوطء ، وظاهره كان المؤجر وليها أو سيدها أو نفسها لأن

(أو مملوكة تُعْتَقُ عليه) : بالملك ، كبتته فإنه إذا اشتراها مثلاً ووطئها فيجد إن علم بالتحريم .

(أو مرهونة) : أى بدون إذن الراهن وإلا فلا حد .

(أو ذات مغنم) : قبل القسم ولو حيزت .

(أو حرّية) : فى بلاد الحرب ، أو دخلت بأمان ، لا إن خرج بها لأنه ملكها بخروجه بها أو دخلت بدون أمان فحازها .

(أو مَسْبُوتَة) له (وإن) غيب الحشفة (بعده) بنكاح فأولى بدونه

عقد الإجارة عنده شبهة تلزم الحد وإن حرم عنده الإقدام على ذلك .

قوله : [تعتق عليه بالملك] : أى إلا أن يكون مجتهداً يرى أن عتق القربة إنما يكون بالحكم لا بنفس الملك أو قلده من يرى ذلك وإلا فلا حد عليه قله فى التوضيح عن اللخمى ، وانظر ليم لم يدرأ عنه الحد إذا لم يكن مجتهداً ولا مقلداً لمن يرى ذلك مراعاة للقول بذلك ، وقد استشكله ابن مرزوق وكذا خليل فى توضيحه عن شيخه (٨١ بن) .

قوله : [وإلا فلا حد] : أى مراعاة لقول عطاء .

قوله : [ولو حيزت] : أى بأن قلرنا عليهم وهزمناهم وظاهره كان الجيش كثيراً أو يسيراً ابن عبد السلام والأقرب سقوط الحد لتحقق الشركة على أصل المذهب لإرث نصيبه عنه ولا سيما مع كثرة الغنيمة وقلة الجيش (٨١) . ويترب على ذلك ما لو أعتق نصيبه فى عبد من الغنيمة هل يقوم عليه الباقي أم لا وهذا فيمن له سهم منها وإلا حد ولو قل الجيش . إن قلت ما الفرق بين حده مطلقاً الزنا وحد السارق منها إن حيز المغنم مع أن الخلاف فى ملكها هل بمجرد أو حتى تقسم جاز فى الجميع . قلت أجيب بأن حد السرقة إنما يكون با من الحرز وهى قبل الحوز ليست فى حرز مثلها كذا فى (عب) .

قوله : [بعده بنكاح] إلخ : معناه أن البات لزوجته إذا وطئها بعد البات من

يحد سواء كان الواطئ مستنداً لعقد فى العدة أو فى العدة بدون عقد أو بعده ولو قال فى حل المتن هذا إذا كان وطئها بعد العدة بل وإن كان بعدة بدون عقد . وإن كان به لكان أولى .

وبعد العدة كان البت في مرة أو مرات على الراجح .

(أو خامسة) : عليم بتحريمها ولا التفات لمن زعم جوازها من الخوارج .
(أو مُحَرَّمَةٌ صهرٍ بنكاحٍ) : فيُحَدُّ بإيلاج الحشفة فيها ، ومفهوم
« بنكاح » لو كانت بملك وتعتق عليه فيحد كما تقدم ، وإلا فلا كما يأتي ولم يقل
مؤيد كالأصل بما ورد عليه أنه متى حصلت الصهارة لا تكون إلا مؤيدة مثل أن
يلخل بأُم ثم يعقد على البنت ويولج .

(أو مُطْلَقَةٌ) منه (قَبْلَ الْبِنَاءِ) فأولج الحشفة فيها بدون عقد .
(أو مُعْتَقَةٌ) له فأولج إلخ .
(أو مَكْنَتٌ مَمْلُوكَتُهَا) : فأولج الحشفة .
(بلا عقد) : راجع للثلاثة ، أما بعد العقد فجائز في المطلقة قبل البناء
والمعتقة . وأما في المألكة فيدراً الحد ولو كان فاسداً كما أشار إليه بقوله :
(لا إنَّ عَقْدَ) فلا حد .

(أو وَطِئَ مُعْتَدَةً مِنْهُ) في عدة الرجعي فلا حد بل عليه الأدب ،
حيث لم ينو الرجعة كفى عدة بائن منه غير مبتوتة . أما بعد العدة فعليه الحد

قوله : [ولا التفات لمن زعم جوازها من الخوارج] : أى فإن الخوارج
أجازوا تسعاً مستدلين بجمع النبي صلى الله عليه وسلم لمن وبقوله تعالى : ﴿فَانكِحُوا
مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنِّي وَثَلَاثَ رُبُعٍ﴾ (١) ورد عليهم بأن
الزيادة على أربع من خصوصيات الأنبياء وأن الواو في الآية بمعنى أو التي للتخيير .
قوله : [أو محرمة صهر بنكاح] : أى وذلك كأم الزوجة وبنتها وزوجة
الأب وزوجة الابن .

قوله : [وتعتق عليه] : أى كما إذا اشترى أم أمته وعلق عتقها على نفس الشراء .
قوله : [كما تقدم] : أى في قوله أو مملوكة تعتق عليه والتشبيه في مطلق الحد .
قوله : [بما ورد عليه] : أى فالقيد ضائع .
قوله : [أو مطلقة منه قبل البناء] : أى ولو طلقة واحدة لأن الطلاق قبل
البناء بائن بالإجماع لا بد له من عقد .

قوله : [فأولج] إلخ : أى الحشفة فيها بدون عقد .

على الراجح كفى علة من غيره .

(أو من غيره) : أى متعددة من غيره

(وهى مملوكة) فلا حد . (أو زوجته) إذا وطئها فى حال عدتها من غيره ،
أى استبرائها فلا حد عليه .

(أو مشتركة) وطئها أحد الشريكين أو الشركاء ، فلا حد للشبهة ، لكنه يؤدب .

(أو مُحَرَّمَة) بتشديد الراء المهملة المفتوحة : أى كان تحريمها (ل) أجل

(عارض) كحائض فلا حد ويؤدب .

(أو غير مُطِيقَة) فيؤدب .

(أو حكيمة) : أى زوجته إذا غيب حشفته بدبرها فيؤدب .

(أو مملوكة لا تُعْتَقُ) : أى اشترى — مثلاً — من لا تعتق عليه بمجرد

الشراء ووطئها ، وهى عمته أو بنت أخيه مثلاً من نسب أو رضاع ، فلا حد
ويؤدب ويلحق به الولد .

(أو يَنْتَهَى بِعَقْدٍ) على أم لم يدخل بها ، فإذا وطئ البنت بعد

عقده عليها حالة عقده على أمها غير المدخول بها ، فإنه يؤدب ولا يحد .

قوله : [كفى علة من غيره] : أى كانت العلة من طلاق بائن أو رجعى

أو من وفاة ، وإلحال أن المعتدة غير مملوكة له بدليل ما بعده .

قوله : [أى استبرائها] : إنما قال ذلك لأن حقيقة العلة إنما تكون من

طلاق زوج أو وفاته وما عداه يقال له استبراء ، ولو قال إذا وطئها فى حال

استبرائها من غيره لكان خيراً له من هذا التعقيد .

قوله : [كحائض] : أى ومحرمه ونفساء ومعتكفة .

قوله : [أو غير مطيقة] : أى كبنت أربع سنين ولو أجنبية .

قوله : [أى زوجته] : مثلها أمته لأن الأدب مرتب على التغيب فى الدبر .

قوله : [أو مملوكة لا تعتق] : المعنى أو محرم مملوكة .

قوله : [ويؤدب] : أى إن علم بالحرمة ولا فيعلم بالجهل .

قوله : [فإنه يؤدب ولا يحد] : أى لأن العقد على الأم يحرم البنت ما دامت

الأم فى عصمته فهو تحريم عارض ، فإذا طلق الأم قبل الدخول بها حلت له

- (أو) وطئ (أختاً) تزوجها (على أختها) .
 (أو) وطئ (بهيمة) مأكولة اللحم أو غيرها بقبل أو دبر فلاحداً .
 (أدب) في الجميع الذي لا حد فيه .
 • (كساحقة) فعل شرار النساء بعضهن ببعض ، ففيه الأدب فقط .
 • (وأمة مُحَلَّلَة) فإن من وطئها بإذن سيدها له في الوطء لا حد عليه ويؤدب ، مراعاة لقول عطاء يجوز التحليل ؛ فالحللة من يقول سيدها لغيره : أدنت لك في وطئها أو أبحت لك إلخ .
 (وقومت) المحللة (عليه) : أى على الواطئ بمجرد الوطء وتعتبر القيمة يوم الوطء حملت أم لا ، فإن أعدم بيعت عليه إن لم تحمل وله الزيادة وعليه النقص وإن حملت فالقيمة في ذمته والولد حر لاحق به وتكون أم ولد .
 (وإن أبيتاً) : امتنع كل من المحلل والمحلل له من التقويم فلا بد من التقويم

- أبتها فصار العقد شبهة تدرأ عنه الحد ، ومفهوم قوله الغير المدخول بها أنه إن كان مدخولاً بها حد لضعف الشبهة .
 قوله : [أو وطئ أختاً] إلخ : أى فالعقد على الأخت الموطوءة شبهة تدرأ عنه الحد ، لأن حرمتها ما دامت الأخت الأولى في العصمة فالتحريم عارض ، وسواء دخل بالأخت السابقة أولاً .
 قوله : [وأدب في الجميع] : المناسب حذف أل ومحل الأدب ما لم يعلم بجهل والبهيمة الموطوءة كغيرها في الذبح والأكل .
 قوله : [كساحقة] : أى لأنه لا إيلاج فيه فلا يقال إنه زنا .
 قوله : [وأمة محللة] : أى سواء كانت قنناً أو فيها شائبة حرية . قال الخرشى بلغنا عن بعض البربر وبعض بلاد فرياش أنهم يحللون أزواجهم للضيغان يعتقدونه كرمًا جهلاً منهم فعليهم الأدب إن جهلوا ذلك .
 قوله : [أو أبحت لك] : إلخ : لا معنى لقوله إلخ فالمناسب حذفه .
 قوله : [وله الزيادة] : أى إن زاد ثمنها يوم البيع عن قيمتها يوم الوطء .
 وقوله : [وعليه النقص] : أى إن نقص ثمنها يوم البيع عن قيمتها يوم الوطء .
 قوله : [وإن أبيتاً] : مبالغة في التقويم أى هذا إذا رضيا بل وإن أبيتا .

دفعاً لإعارة الفروج .

(بخلاف المكرهه) فلا تؤدب لعلها بالإكراه أما المكره - بفتح
الراء - فالمشهور يحذ ويذفع الصداق للمكرهه - بفتح الراء - ثم يرجع به على
المكرهه - بكسر الراء .

• (وثبتت الزنا بإقراره) ولو مرة (إن لم يرجع) : عن إقراره ، فإن رجع فلا
يثبت ، كان رجوعه بشبهة ، كقوله : وطئت زوجتي في حبيضا وظننت أنه
زنا ، أو بدون شبهة ، ولذا قال : (مُطْلَقاً) .

وقوله : (أو يهرب) هذا إذا كان الهروب قبل الحذف بل (وإن في أثنائه)

قوله : [فالمشهور يحذ] : أى مطلقاً سواء انتشر أم لا كما في ابن عرفة
والشامل وظاهر كلامه أنه يحذ ولو كانت هي المكرهه له على الزنا بها وهو كذلك
إلا أنه لا صداق لها عليه حيثئذ ، ومحل الخلاف في حده إذا أكرهه على الزنا
بها وكانت طائفة ولا زوج لها ولا سيد وإلا حذ اتفاقاً نظراً لحق الزوج والسيد
وقهرها بالإكراه .

قوله : [ولو مرة] : أى خلافاً لأبي حنيفة وأحمد حيث قالوا لا يثبت
الزنا بالإقرار إلا إذا أقر أربع مرات .

قوله : [أو بدون شبهة] : أى على ما لابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم
خلافاً لأشهب حيث قال لا يعلن إلا إذا رجع لشبهة . واعلم أن رجوعه عن
الإقرار بالزنا إنما ينفعه في سقوط الحد لا في لزوم الصداق فلا يسقط عنه مهر
المغصوبة التي أقر بوطئها ثم رجع .

قوله : [أو يهرب] : معطوف على يرجع مسلط عليه لم أى فحل لزوم
الإقرار إن لم يكن منه رجوع عنه بالإنكار إلخ ، أو هروب إلخ ، وزيادة
الشارح لفظ . وقوله : قبل المتن لا معنى لها ، وسقوط الحد بالهروب إنما هو إذا
كان ثبوت الزنا عليه بإقراره كما هو الموضوع ، أما لو كان ثبوته بينة أو حمل
فلا يسقط عنه الحد بالهروب مطلقاً .

لكن المناسب قلب المبالغة ؛ لأن النزاع في هروبه قبل الحلد ، كما قال البساطي والتثاني وابن مرزوق ، لا فرق في الهروب قبل أو فيه .

* (وبالبينة) العادلة أربعة رجال يرونه كالمرود في المكحلة في وقت واحد إلى آخر ما تقدم . متى ثبت بالبينة فلا يسقط الحلد بشهادة أربعة رجال أو نساء ببقاء بكارتها وقيل يسقط ؛ هذا هو التحقيق .

* (أو بحمل) : أى وثبت أيضاً بظهور حمل (غير مُتَزَوِّجَةٍ) بمن يلحق به الولد ، بأن لا تكون متزوجة أصلاً أو متزوجة بصبي أو محبوب أو أمت به كاملاً للون ستة أشهر من دخول زوجها .

(و) غير (ذات سيد مُقَرَّبٍ بِهِ) : أى بالوطء ، بأن أنكر وطأها ، فخرج ظهوره^(١) بمتزوجة بمن يلحق به وبذات سيد مقر بالوطء .

قوله : [لكن المناسب قلب المبالغة] إلخ : ويمكن أن يجاب ببقاء المبالغة على ظاهرهما للدفع ما يتوهم أن قراره في الحلد من شدة الألم لا رجوعاً منه عن الإقرار كما قرره ابن مرزوق ، وفي حديث ماعز بن مالك : « لما هرب في أثناء الحلد فاتبعوه فقال ردوني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يردوه ورحموه حتى مات ، ثم أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله فقال : هلا تركتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه » ، دليل على أن الهروب في أثناء الحلد نافع ، وأما قبله فشيء آخر فلذلك اختلفوا فيه .

قوله : [إلى آخر ما تقدم] : أى في قول المصنف ولزنا واللواط أربعة إن اتحدت كيفية ورؤيا وأداء بأنه أوجب الذكر في الفرج كالمرود في المكحلة . قوله : [فلا يسقط الحلد] : أى على مذهب المدونة .

قوله : [وقيل يسقط] : قصده بقليل النسبة لا التضعيف بليل ما بعده . قوله : [هذا هو التحقيق] : أى لأن شهادتهم شبهة وهي طريقة اللخمى أفاده (بن) نقلاً عن التوضيح وابن عرفة .

قوله : [للون ستة أشهر] : أى لإلا ستة أيام فأكثر ، وأما الخمسة الأيام فلحقة بالسته الأشهر .

(١) أى خرج من قوله : « غير متزوجة » و « غير ذات سيد » . ظهوره : أى ظهور الحمل .

- (ولا يُقْبَلُ دَعْوَاهَا) : أى من ظهر بها الحمل (الغَصْبُ بلا قرينة) تصدقها ، بل تحمد . بخلاف ما لو تعلقت بالمدعى عليه ، واستغاثتها عند النازلة فلا تحمد .
- ثم فرغ على ثبوت الزنا ترتب الحد بأنواعه فقال :
- (فِيرْجَمُ الْمُحْصَنُ) : وهو من وطئ مباحاً بنكاح لازم مع انتشار بلا نكرة ، وهو حر مسلم مكلف ، ومتى اختل شرط لا يكون محصناً فلا يرجم . (بِحِجَارَةٍ) : متعلق بـ « يرجم » (مُعَسَدِلَةٌ) : بين الصغر والكبر قدر ما يطبق الراى بدون تكلف وعمل الرجم الظهر والبطن (حتى يَمُوتَ) .

قوله : [ولا يقبل دعواها] إلخ : أى ولادعواها أن هذا الحمل من منى شربه فرجها في حمام ولا من وطئ جنى وأما دعواها الوطء بشبهة أو غلط وهى نائمة فتقبل لأن هذا يقع كثيراً كذا في الحاشية .

قوله : [بخلاف لو تعلقت] : لو مصدريه بدليل ما بعده أى بخلاف تعلقها واستغاثتها .

قوله : [فِيرْجَمُ الْمُحْصَنُ] : أى يرجمه الإمام أو نائبه وليس له أن يرجم نفسه ؛ لأن من فعل موجب القتل لا يجوز له أن يقتل نفسه ، بل ذلك للإمام أو نائبه والأولى أن يستر على نفسه ويخلص التوبة فيما بينه وبين الله .

قوله : [المحصن] : وشروط الإحصان عشرة أفاد الشارح منها تسعة . والعاشر أن تكون موطوءته مطيقة ولو لم تكن بالغاً وسيأتى بأنواع آخر ثلاثة . رجم لمحصن أو لائط مطلقاً ، وجلد مع تغريب للبكر الحر الذكر ، وجلد فقط للأنثى البكر والعبد .

قوله : [بين الصغر والكبر] : أى لا بمحجاة عظام خشية التشويه ولا بمحصات صغار خشية التعذيب بل بقدر ما يحمل الراى بلا كلفة كما قال ابن شعبان لسرعة الإجهاز عليه .

قوله : [وعمل الرجم الظهر والبطن] : أى ويخص بالمواضع التى هى مقاتل من الظهر وغيره من السرة إلى ما فوق ، ويتقى الوجه والفرج والمشهور أنه لا يحفر للمرجوم حفرة ، وقيل يحفر للمرأة فقط ، وقيل للمشهود عليه دون المقر ؛ لأنه يترك إن هرب ويجردا على الرجل دون المرأة لأنه عورة ولا يربط المرجوم ،

• (و) يَرَجِمُ (اللائطُ) والمملوط به (مطلقاً) أحصن أم لا بشرط التكليف ، فلا يشترط في الفاعل أن يكون مفعوله بالغاً بل مطيقاً ، وشرط رجم المفعول : بلوغ فاعله فلا يَرَجِمُ من مَكْنٌ صبيّاً .

(وإن عُبِدَ يَنْ وَكَافِرَيْنِ) : كالحريين المسلمين ولا يسقط الحد بإسلام الكافر .

• (ويَجْلَدُ) المكلف (البِكْرُ) : أى غير المحصن (الحرُّ) : ذكرٌ أو أنثى (مِائَةً) .

• (وَتُشَطَّرُ للرقِّ) : فعليه خمسون جلدة (وإن قُتِلَ) الجزء الرقيق ، وكذلك المكاتب وأم الولد ومعتق لأجل ومدبر .

(أو تَزَوَّجَ) الرقيق وزنى حال رقه فعليه نصف ما على الحر (وَتَحَصَّنَ) : أى صار (كُلُّ) من الزوجين الرقيقين على البدلية محصناً (دونَ صاحبه) :

ولا بد من حضور جماعة قيل ندباً وقيل وجوباً لقوله تعالى : ﴿وَلْيَشْهَدْ عِدَّتَاهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) فإنه في مطلق الزانى ، وأقل الطائفة أربعة على أظهر الأقوال قيل ليشتهر الزجر وقيل ليدعوا لهما بالرحمة والتوبة ولم يعرف مالك بداءة البينة بالرجم ثم الحاكم به ثم الناس عقبه والحديث الدال على ذلك لم يصح عند الإمام وإن تمسك به أبو حنيفة .

قوله : [فلا يَرَجِمُ من مَكْنٌ صبيّاً] : أى وإن كان هو بالغاً ويشترط في المفعول أيضاً طوعه فتحصل أنه يشترط فيهما التكليف ، ويزاد في المفعول طوعه وكون الفاعل به . بالغاً .

قوله : [وإن عُبِدِينَ وَكَافِرِينَ] : قال (عب) لم يكف بلخولهما تحت الإطلاق للرد على من يقول إن العبد يجلد خمسين وإن الكافر يرد إلى أحكام ملته .

قوله : [أى غير المحصن] : أى من لم يستوف شروط الإحصان .

قوله : [وكذلك المكاتب] إلخ : أى ففى كان فى الشخص شائبة رق كان حده الجلد وتشطر .

قوله : [أو تزوج الرقيق] : فى حيز المبالغة لأن تزوجه لا يصيره محصناً لفقد الحرية .

(١) سورة النور آية ٢ .

إذا لم يحصل له سبب الإحصان ، وقوله : (بالعتق) متعلق « بتحصن » (والوطء بعده) : أى بعد العتق فإذا عتقَ وزوجته مطيقة غير بالغة ، أو كانت كتابية أو أمة وأصابها بعد العتق ، تحصنَ دونها . وقد يتحصنان إذا عتقا معاً وحصل وطء بعد العتق إلى آخر شروط الإحصان المتقدمة .

- (كإسلام الزوج) : فإنه إذا أسلم وأصاب زوجته يتحصن ولا يصح العكس .
- (وغُربَ) بعد الحد (الذكرُ) البكر (الحر فقط) : دون العبد ولو رضى سيده ، ودون الأنثى ولو رضيت ورضى زوجها .

قوله : [وقد يتحصنان] : الحاصل أن الذكر المكلف الحر المسلم يتحصن بوطء زوجته المطيقة ولو صغيرة أو كافرة أو أمة أو مجنونة ، والأنثى الحرة البالغة تتحصن بوطء زوجها إن كان بالغاً ولو عبداً أو مجنوناً فلم أن شرط تحصن الذكر زيادة على الشروط المتقدمة لإطاعة موطوءته وشرط تحصين الأنثى زيادة على الشروط المتقدمة بلوغ وإطاعتها فقط ، ولا يقال وإسلامه لأن الكافر لا يصح نكاحه لمسلمة فهو خارج بالنكاح الصحيح .

قوله : [فإنه إذا أسلم وأصاب زوجته يتحصن] : أى ولو كانت هى كتابية .
 قوله : [ولا يصح العكس] : أى فلا يصح أن المسلمة فى عصمة الكافر .
 قوله : [وغُربَ بعد الحد] : أى بعد الجلد مائة ، وإنما غرب زيادة فى عقوبته لأجل أن ينقطع عن أهله وولده ومعاشه وتلحقه الدلة ، ومحل تغريب الحر الذكر إذا كان متوطناً فى البلد الذى زنى فيه ، وأما الغريب الذى زنى بقور نزوله فى بلد فإنه يجلد ويسجن به لأن سجنه فى المكان الذى زنى فيه تغريب له ، وأشعر قوله غرب أنه غرب نفسه لا يكفى لأن تغريب نفسه قد يكون من شهواته فلا يكون زاجراً له .

قوله : [ولو رضيت ورضى زوجها] : أى لما يخطئ عليها من الزنا بسبب ذلك التغريب وظاهره أنها لا تغرب ولو مع محرم وهو المعتمد خلافاً لقول اللخمي تنفى المرأة إذا كان لها ولي أو تسافر مع جماعة رجال ونساء كخروج الحج ، فإن عدم جميع ذلك سجن بموضعها عاماً لأنه إذا تعلز التغريب لم يسقط السجن هذا كلامه وقد علمت ضعفه .

(فُيَسَّجَنُ) : في البلد الذي غرب إليه (عاماً) كاملاً من يوم سجنه (كفَسَدَكَ) بالصرف وعلمه: قرية بينها وبين المدينة على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم وعلى آله وصحبه، يومان وقيل ثلاث مراحل (وخيبر) : قرية أيضاً على ثلاثة أيام (من المدينة) على ساكنها أفضل الصلاة وأتم السلام وعلى آله وأصحابه، وقد ثبت أنه عليه أفضل الصلاة والسلام نَفَى مِنْ المدينة إلى خيبر.

• (وَجَازَ لِلْسَيِّدِ إِقَامَتَهُ) : أى إقامة حد الزنا على رقيقه الذكر أو الأنثى (إِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ) رقيقه (بغير ملكه) : أى ملك سيده ، بأن لم يكن عنده زوجة أصلاً ، أو عنده زوجة هى ملك لسيده ؛ فإن كان عنده زوجة حرة أو أمة لغير سيده فلا يقيم الحد عليه سيده (وُثِّبَتَ) الزنا على الرقيق (بغيره) : أى غير سيده ؛ بأن ثبت بإقراره ، أو ظهور حمل ، أو أربعة عدول ليس السيد أحدهم ، فإن كان السيد أحدهم رفع للإمام .

قوله : [عاماً كاملاً من يوم سجنه] : ظاهره ولو كان عليه دين وهو كذلك ؛ لأن الدين يؤخذ من ماله إن كان له مال وإلا فهو معسر ينظر ، وأجرة حمله في الغربة ذهاباً وإياباً ومؤنته بموضع سجنه عليه ، فإن لم يكن له مال فن بيت المال إن كان ولا فعلى المسلمين فإن عاد الذى غرب إلى وطنه قبل مضى السنة أخرج مرة ثانية إلى الموضع الأول أو غيره لإكمال السنة .

قوله : [نفى من المدينة إلى خيبر] : أى نفى على من الكوفة إلى البصرة .

قوله : [فلا يقيم الحد عليه سيده] : أى وإنما يقيمه الحاكم .

قوله : [وُثِّبَتَ الزنا على الرقيق بغيره] : أى فالسيد يجوز له أن يقيم الحد على عبده بهذين الشرطين : الأول أن لا يكون متزوجاً بغير ملكه . والثانى أن لا يكون موجب الحد ثابتاً بعلمه ، والأول منهما قيد فى إقامة السيد والثانى قيد فيه وفى كل حاكم .

• قلعة : إن ثبت الزنا على امرأة متروجة مضى لها مع زوجها عشرون سنة فأريد رجمها ، فقالت : لست بمحصنة ، وأنكرت وطء زوجها فى تلك المدة وخالفها الزوج وادعى وطأها فلا عبرة بقولها وترجم ، وعن الإمام فى الرجم يقيم مع زوجته مدة طويلة ثم تشهد عليه البينة بالزنا فينكر الإحصان لعلم وطئه

.

زوجته يسقط عنه الرجم ويجلد ما لم يقرّ به بعد ذلك أو يولد له منها ، ثم اختلف الأشياخ في المحلين فمنهم من حملهما على الخلاف . واختلف في تعيين المذهب فمينة يحيى بن عمر في حكم الثانية وهو المعتمد وعينه مسنون في حكم الأولى ، ومنهم من وفق بينهما والمعتمد الخلاف ؛ وإن قالت امرأة : زنيته معي ، فادعى الوطء والزوجة من غير بينة تشهد له أو وحدا ببيت وأقرا بالوطء وادعى النكاح معاً وصدقهما الولي وقالوا لم نشهد حدّاً إلا أن يكونا طاريين أو يحصل فشو في المسألة الثانية .

• خاتمة : إذا أقرّ الرجل بعد ولادة زوجته منه بمفسد لوطئه من غير ثبوت له ، كأن قال : عقدت عليها عالماً بأنها رقيقة أو أنها خامسة ، فإنه يحقّ لخطئ الله ويلحق الولد به ، قال النفرأوى على الرسالة : وحده ولحق الولد به مستغرب ؛ لأن مقتضى الحلد أنه زنا ومقتضى اللحق أنه ليس بزنا ، أفاده في المجموع .

باب

في القذف

- (القذفُ) : مبتدأ : ويسمى فرية وربما وهو من الكبائر .
 - (رَمَى) خبر (مُكَلِّف) : هو فاعل الرمي، مجرور بالإضافة .
 - (ولو) كان الرامي (كافراً) أو سكران مجرام، وخرج غير المكلف من صبي ومجنون وسكران بحلال وقوله :
 - (حرراً) مفعول المصنوع : وهو المقلوف .
 - (مُسْلِمًا) مستمر إسلامه لوقت إقامة الحد ؛ فإن ارتد المقلوف فلا حد .
-

باب :

- هو بالذال المعجمة وأصله الرمي بالحجارة ونحوها ثم استعمل مجازاً في الرمي بالمكاره .
- قوله : [ويسمى فرية وربما] : أما تسميته فرية كأنه من الاقتراء والكلب وأما تسميته رمياً فقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ ^(١) .
- قوله : [وهو من الكبائر] : أى ولذلك أوجب الله فيه الحد . فإن قلت لو نسب شخص غيره للكفر لم يحد ولو نسب للزنا حد فقتضاه أن النسبة للزنا أشد من النسبة للكفر ، وليس كذلك لأن الكفر يجب الخلود في النار . وأجيب بأن النسبة للكفر لا تسلم ويكذب فيها بخلاف النسبة للزنا فيمكن التسليم وتلحقه المعرة نظير ما قالوه فيمن سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل مطلقاً . بخلاف من سب الله تعالى يقتل مالم يتب أفاده في الحاشية .
- قوله : [كافراً] : أى تحت ذمتنا .
- قوله : [وخرج غير المكلف] إلخ : أى فلا يلزمه حد القذف .
- قوله : [مفعول المصنوع] : أى لقول ابن مالك :
- وبعد جره الذى أضيف له كمل بنصب أو يرفع عمله .
- قوله : [مستمر إسلامه] : المناسب نصبه لأنه نعت سبى مسلماً .

(١) سورة النور آية ٤ .

على قاذفه ولو أسلم ، كما لا أحد على قاذف عبد أو كافر أصلي ، وقوله :
 • (بنفى نسب) مرتبط برى : أى قطع (عن أب) ذنية (أوجد)
 من جهة الأب وإن علا ، ولو كان أبو المقلوف الحر المسلم عبداً أو كافراً
 على الراجح .

• (أوزننا) عطف على « بنفى » : أى رى المكلف حرّاً بزنا .
 • (إن كُلف) المقلوف - بأن كان بالغاً عاقلاً - زيادة على شرطى الحرية
 والإسلام ، فن جن من وقت البلوغ إلى وقت القذف فلا يحذف قاذفه بالزنا (وصف)
 عنه : أى عن الزنا قبل القذف وبعده لوقت إقامة الحد على القاذف ، والراجح

قوله : [كما لا أحد على قاذف عبد] : أى بزنى أو بنفى نسب إلا أن
 يكون أبواه حرين مسلمين فيحد لهما ، وكذا إن كان أبوه حرّاً مسلماً وأمه
 كافرة أو أمة عند ابن القاسم ، لأنه إذا قال له لست ابناً لفلان فقد قذف فلاناً
 بأنه أحبل أمه فى الزنا قبل نكاحها فيصدق عليه أنه قذف حرّاً مسلماً ، وقد
 توقف مالك فى الحد فى هذه الصورة نظراً لاحتمال اللفظ أن أم ذلك المقلوف حملت
 به من غير أبيه فلان المذكور فيكون القاذف قذف كافرة أو أمة .

قوله : [عن أب] : أى وأما قطعه عن الأم كقوله لست ابناً لفلانة فلا
 يسمى قذفاً لأنه لا يمكن قطعه عنها ويؤدب قائل ذلك .

قوله : [من جهة الأب] : مقتضاه أن نفيه عن جده لأمه كنفه .

قوله : [على الراجح] : أى كما فى المدونة .

قوله : [إن كلف المقلوف] : قيد فى الثانى وأما نفي النسب فلا يشترط تكليف
 المقلوف ، بل يشترط حرّيته وإسلامه فقط وإن مجنوناً أو رضيعاً بل ولو حملاً .
 قوله : [فن جن] إلخ : مفهومه لو تقطع جنونه أن يحذف راميّه وهو ظاهر
 إن كان راميّه حالة الصحة والبلوغ .

قوله : [وعف عنه] : أى كان سالماً من الزنا . قال ابن عرفة : وعفاف
 المقلوف الموجب لحد قاذفه هو السلامة من فعل الزنا قبل القذف وبعده ومن
 ثبوت حده لا استلزامه إياه .

حمل المقلوب على العفة حتى يثبت القاذف خلافها بأربعة ، ولا ينفع القاذف عدلا على أن الإمام حد المقلوب فيما قلّغه به بل يحد هو والشاهدان .

(ذا آلة) حال من نائب فاعل « كُلف » : أى حالة كون المقلوب ملتبساً بآلة الزنا ، فمن قذف مقطوع الذكر بالزنا فلا حدّ عليه إن قطع قبل البلوغ أو بعده ورماه بوقت كان فيه مجبوراً . فإن رماه بالزنا قبل الجبّ حد . (أو أطاقت) المقلوبة (الوطء) والذكر المطبق إن روى بكونه مفعولاً به يحد قاذفه .

(بما) : أى بلفظ (يدُلُّ) على نفي النسب أو الزنا (عُرِفَا) ولو تعريضاً كأننا معروف النسب) فكأنه قال للمخاطب أبوه ليس معروفاً (أو) قال : أنا (لستُ بزّان) فكأنه قال للمخاطب إنه زّان ، وكذلك قوله : (وأنا عفيفٌ

قوله : [بأربعة] : أى عدول لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ (١) الآية . فالآية دليل على أن القاذف لا يتنفي عنه الحد إلا بأربعة عدول تشهد برؤية الزنا ، ومقابل الراجح ما قاله (عب) من أن على المقلوب أن يثبت العفاف .

قوله : [بل يحد هو والشاهدان] : وأصل ما قاله الشارح في المجموع ونصه في التفراوى ولا ينفع القاذف عدلان على أن الإمام حد المقلوب فيما قلّغه به ، بل يحد هو والشاهدان وإنما ينفعه أربع على الفعل وفيه يعنى التفراوى إذا شهد شاهد بأنه قذّفه يوم الجمعة وأخبر بأنه قذّفه يوم الخميس وفق كالعنف والطلاق (١٨) . ولكن مؤاخذه العدلين وجدتهما مشكل .

• تنبيه : قال الأجهورى والظاهر أن قذف الخنثى المشكل تابع لحدّه كما سبق فإذا رماه شخص بالزنا بفرجه الذكر أو في فرجه الذى للنساء فلا حدّ عليه ؛ لأنه إذا زنى بهما لاحد عليه وإن رماه بأنه أتى في دبره حد راميّه لأنه إذا زنى به حد حدّ الزنا .

قوله : [أو أطاقت المقلوبة] : حاصله أن الأنثى يحد قاذفها متى كانت حرة مسلمة عفيفة مطيقة للوطء وإن لم تكن بالغة ، والذكر المقلوب بكونه مفعولاً مثلها .

الفرج) فعلية - لو لم يزد الفرج . لاحد عليه بل الأدب إلا لقرينة تدل عليه فيحد كما يأتي .

(وكقصة) أى زانية ، وأدخلت الكاف نحو : فاجرة وعاهرة ، لكن العرف الآن لا يدل فيهما على الزنا، فيحمل على وجود قرينة . (وصبيّة) بضم الصاد المهملة : لأنه يدل عرفاً على الزنا (وعلى) بكسر العين المهملة (ومخنت) : يدلان على أنه مفعول به .
● فيحد قائل ذلك حيث كان المقلوف مطيقاً كما تقدم .

والحاصل أن شروط إقامة الحد بالقذف تسعة : اثنان في القاذف، وهما البلوغ والعقل ، وأحد أمرين في المقلوف به وهما نفي النسب والزنى ، وستة في المقلوف لكن إن كان بنفى النسب اشترط فيه الحرية والإسلام فقط ، ويزاد عليهما في القذف بالزنا أربعة البلوغ في الذكر الفاعل والإطاقة في الأنثى والذكر المفعول به والعقل والعفة والآلة .

قوله : [فعلية] : مفرع على محذوف تقديره فحدّه بقيد زيادة الفرج فعلية إلخ .

قوله : [لاحد عليه بل الأدب] : أى لأن العفة تكون في الفرج وغيره كالمطعم ونحوه .
قوله : [تدل عليه] : أى على الفرج .

قوله : [وكقصة] : القحب في الأصل فساد الجوف أو السعال أطلق هذا هذا اللفظ على الزانية لأنها ترمز لأصحابها بالقحب الذى هو السعال .

قوله : [وأدخلت الكاف نحو فاجرة] إلخ : أى يحذف بأحد هذه الألفاظ الثلاثة إذا قالها لامرأة سواء كانت زوجة له أو أجنبية منه ، وكذا إذا قالها لأمرء ، وأما إن قال ذلك لرجل كبير نظر للقرائن فإن دلت على أن القصد ربه بالأبنة حد وإلا فلا هذا ما استحسنته في الحاشية .

قوله : [لكن العرف الآن] إلخ : أى فهذه الألفاظ تدور مع العرف .
قوله : [وعلى] : هو في الأصل الشيء النفيس واشتهر الآن في القذف بالمفعولية ففيه الحد ، ولو حلف أنه لم يقصد قذفاً .

قوله : [حيث كان المقلوف مطيقاً] : أى وإن لم يكن مكلفاً .

(يَجْلِدُ) من ثبت عليه القذف (ثمانين جلدة) لنص القرآن .
 • (والرقيق) : ذكراً أو أنثى ولو بشائنة والعبرة بحال القذف ، ولو انحدر قبل إقامة الحد عليه (نصفها) : أى نصف الثمانين .
 (وإن كثر) القذف مراراً (لواحد أو جماعة) قال لهم : يا زناة فلا يتكرر الجلد بتكرر القذف ولا يتعدد المقلوف (إلا) أن يكرر القذف (بعده) : أى بعد الحد ، فإنه يعاد عليه ولو لم يصرح ، بأن قال بعد الحد : ما كذبت أو : لقد صدقت فيما قلت ، (وإن قذف) شخصاً كان هو المقلوف الأول أو غيره (في أثنائه) : أى الحد ألغى ما مضى و(ابتدئ لها) : أى للقتلين حد واحد .
 (إلا أن يبقَى) من الأول (اليسير) ما دون النصف أو خمسة عشر فلون (فيُكسَلُ الأول) ثم يستأنف للثاني الحد .

قوله : [يجلد من ثبت عليه القذف] : جملة مستأنفة قصد بها بيان عدد الجلد في القذف ومن التي قدرها الشارح نائب فاعل يجلد .
 قوله : [لنص القرآن] : أى في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ (١) الآية والمراد بالمحصنات الحرائر العفيفات وإن لم يتزوجن . فإن قلت إن الدليل أحصى من المدعى لأنها في شأن من يرى النساء والمدعى عام في الرجال والنساء . أجيب بأن الرجال مقيسون على النساء بالمساواة .
 قوله : [والعبرة بحال القذف] : أى العبرة بكونه رقيقاً في حال القذف ..

قوله : [نصفها] : أى لأن جميع حدود الأحرار تشتطر بالرق .
 قوله : [وإن كرر القذف] إلخ : أى وسواء كان القذف بكلمة واحدة أو بكلمات ، ابن الحاجب ولو قذف قذفين لواحد فحد واحد على الأصح وهو مذهب المدونة ، ومقابله يحد بعدد ما قذف وسواء كان بكلمة أو كلمات (أهـ بن) .
 قوله : [أو جماعة] : أى أو كان القذف لجماعة فهو عطف على واحد وسواء قذفهم في مجلس أو مجالس بكلمة أو كلمات . قال في المدونة من قذف جماعة في مجلس أو متفرقين في مجالس شتى فعليه حد واحد فإن قام به أحدهم

• (وأدبَ في : فأكجِر) حيث لم تقم قرينة على إرادة الزنا ، فلا يعارض ما تقدم في : « كقحبة » (وحِمارٌ وابنُ النَّصْرانيّ أو ابنُ الكلب) أو اليهودي ، أو الكافر ، فإنه يؤدب لارتكابه القول المحرم الذي لم يدل عندنا على أنه نفى نسب ولا قرينة تدل عليه .

(وأنا عَقِيفٌ) بدون زيادة لفظ الفرج ، ولا قرينة تدل عليه كما تقدم .
(وإن قال) رجل (لامرأة) : ليست زوجته : (زَنَيْتَ ، فقالت) في جوابه : (بك ، حَدَّثْتُ لِلْقَذْفِ) ؛ لأنها قلذته في قولها : « بك » (والزنا) : أى : وتحد الزنا لتصديقها له ؛ فهو لإقرار منها ما لم ترجع .
• (وله القيامُ به ، وإن عَلِمَهُ مِنْ نَفْسِهِ) : أى للمقلوف القيام بحمد قاذفه ، وإن علم المقلوف أن ما مُيى به متصف به ؛ لأنه أفسد عرضه .
وليس للقاذف تحليف المقلوف على أن يءىء مما رماه به .

وضرب له كان ذلك الضرب لكل قذف كان عايه ولاحد لمن قام منهم بعد ذلك .
قوله : [حيث لم تقم قرينة] : أى ولم يكن عرف ذلك .
قوله : [ما لم ترجع] : أى عن الإقرار بالزنا فلا تحد له وتحد لقذفه على كل حال ، ونص ابن عرفة من قال لامرأة يارانية فذالت له بك زنيته فقال مالك : تحد للرجل وللزنا ، ولا يحمد لأنها صدقته إلا أن ترجع عن قولها فتحد للرجل فقط ، وقال أشهب : إن رجعت وقالت ما قلت ذلك إلا على وجه المجاورة ولم أرد قلذاً ولا إقراراً فلا تحد ويحد الرجل (اهـ) هكذا في (بن) ولو قال شخص لآخر يازانى فقال له الآخر أنت أزنى منى لم يحمد القائل الأول لأنه قذف غير عفيف وحد الثانى للزنا والقذف ، فإن قال له يا معرض فقال له أنت أعرض منى حد الأول لزوجة الآخر وأدب له ، وحد الثانى لزوجته ولزوجة الأول حدّاً واحداً ، وأدب له ، هذا إذا لم يلاعن الثانى لزوجته ، فإن لاعن لها حد لزوجة الأول إن قامت به بعد أن لاعن زوجته ، فإن قامت به قبل فحده لها حد لزوجه ذكره محشى الأصل .
قوله : [وإن علمه من نفسه] : أى ولو علم بأن القاذف رآه يزنى لأنه مأمور بالستر على نفسه لخبر : « من أتى منكم شيئاً من هذه القاذورات فليستر فإنه من يبد لنا صفحة وجهه أقمنا عليه الحد » ، ولأنه وإن كان في

(كوارثه) ولو قام به مانع من الإرث فله القيام بحق مورثه المذنوب قبل الموت ، بل (وإن قذفَ بعد الموتِ) لأن المعرة تلحق الوارث بقذف مورثه . وله أن لا يقوم به بل يعفو ما لم يوص الميث بالحد فليس للوارث عفو .

(وللاُبْعَدِ) : من الورثة - كإبن الابن - القيام بطلب حق مورثه من الحد فيقدم ابن فابنه إلخ إن سكت إلخ (مع وجود الأقرب) كالابن حيث سكت ولا كلام للزوجين .

• (وله) للمذنوب (العفو) عن قاذفه (إن لم يَطْلِع الإمام) أو نائبه ، وليس له العفو بعد علم من ذكر (لا أن يُريدَ) المذنوب (السَّتر) : على نفسه من كثرة اللغط فيه .

(وليس له) : أى لمن قذفه أبوه أو أمه تصرحاً (حدٌ) والدينه) على الراجح .

الباطن غير عفيف فهو عفيف في الظاهر قاله أبو الحسن (اه عب) .
قوله : [كوارثه] : مثله وصى الميث المذنوب الذى أوصاه بالقيام باستيفاء الحد كما فى الشامل .

قوله : [فليس للوارث عفو] : أى بل يجب على الحاكم تنفيذه .
قوله : [حيث سكت] : هذا التقييد لأشبه والمناسب بقاء المتن على إطلاقه من أن للأبعد القيام مع وجود الأقرب ، وإن لم يسكت الأقرب لأن المعرة تلحق الجميع .

قوله : [ولا كلام للزوجين] : أى لأن أحدهما ليس ولياً للآخر ما لم يكن أحدهما أوصاه الآخر بإقامة الحد كما تقدم .

قوله : [إلا أن يريد المذنوب السر على نفسه] : أى كأن يخشى أنه إن ظهر ذلك قامت عليه بينة بما رماه به أو يقال لم حد فلان ؟ فيقال لقذفه فلاناً فيشتهر الأمر وربما يساء بالمذنوب الظن لقولهم من يسمع يخل ولقول الشارح :

قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذباً فما اعتذارك من قول إذا قِيلَا

فيثول الأمر إلى أن إقامة الحد على القاذف أشنع من قذفه له .

قوله : [أبوه أو أمه] : مراده الأب وإن علا والأم كذلك .

قوله : [على الراجح] : أى وهو مذهب المدونة ومقابله يقول له أحدهما فى

.

التصريح ويحكم بنفسه ، وأما في التعريض فلا يجد الأبوان اتفاقاً واستشكل
تفسيره على القول بجواز حله لهما لأنه لم يفعل حراماً . وأجيب بأن المراد بتفسيره
عدم قبول شهادته وهذا يحصل بارتكاب مباح يخل بالمرءة كأكل في سوق لغير
غريب .

باب ذكر فيه أحكام السرقة وتعريفها

فقال :

- (السَّرْقَةُ) : التى يترتب عليها القطع (أخذُ مُكَلَّف) : من إضافة المصدر لفاعله .
- (نِصَابًا) مفعول المصدر ، وسيبينه بقوله : « والنصاب » إلخ (فأكثر) من نصاب .
- (مِنْ مَالٍ مُحْتَرَمٍ لغيره) : سيذكر رضى الله عنه المحترزات موضحة ، ويلتخل في المحترم : مال الحرزى الذى دخل بأمان ، فيقطع سارقه .
- (بلا شبهة قَوِيَّة) للسارق . وليس من الشبهة السرقة من سارق ، بل الشبهة ما ذكره في المحترزات . فمن سرق نصاباً ثم سرقه منه آخر فإنهما يقطعان .
- (خَفِيَّةٌ) ، بإخراجه مِنْ حِرْزٍ غير مأذون فيه) : أى فى دخوله . وهذا إذا خرج السارق بالنصاب بل .
- (وإن لم يَخْرُجْ هو) : فالمدار على إخراج النصاب دخل السارق الحرز

باب :

ذكر فيه أحكام السرقة إلخ .

- هى بفتح السين مع كسر الراء ويجوز إسكانها يقال سرق بفتح الراء يسرق بكسرها سرقاً بسكون الراء وسرقة بكسرها وفتح القاف فهو سارق والشئ مسروق وصاحبه مسروق منه .
- قوله : [أخذ مكلف] : أى بالغ عاقل وهو تعريف لها بالمعنى المصدرى ، ولو عرفها بالمعنى الاسمى لقال نصاب مأخوذ من المال إلخ أو صبي إلخ .
- قوله : [فيقطع سارقه] : أى إن استوفى شروط القطع .
- قوله : [ما ذكره فى المحترزات] : أى فى قوله وإلا إن قويت الشبهة كوالد إلخ .
- قوله : [ثم سرقه منه آخر] : أى بأن أخرجه الثانى من حرز السارق بعد أن أخرجه السارق من حرز صاحبه .

أم لا ، خرج - إذا دخل - أم لا .

• (بقصد واحد) شمل ما إذا سرق أقل من نصاب وكرر الأخذ بقصد واحد حتى كمل النصاب ، فيقطع كما في سماع أشهب .

• (أو حرراً) عطف على « نصاباً » أخرجه من بيته إن كان لا يخرج منه أو من البلد ، إن كان يخرج من البيت ، أو سرقة من كبير حافظ له وسواء كان ذكراً أو أنثى (لا يُميزُ لصغراً أو جنوناً) .

• (فتقطع يده اليمنى) : من الكوع ، لما بينه صلى الله عليه وسلم من عموم الآية . وظاهره : ولو أعسر ، لكن الذى فى المجموع والمطاب والأجهورى :

قوله : [أم لا] : أى أم لم يدخل كما إذا أخرجه بغصاً وهو خارج الحرز .
قوله : [خرج إذا دخل أم لا] : أى أم لم يخرج كما إذا رى لغيره وأمسك وهو داخل الحرز .

قوله : [وكرر الأخذ بقصد واحد] : أى إذا أدخل يده فى صندوق وصار يأخذ نصفاً بعد نصف حتى كمل النصاب ، فإن كان قصده من أول الأمر تكميل النصاب قطع وإلا فلا وهذا القصد لا يعلم إلا منه .

قوله : [أو حرراً] : أى حياً بدليل ما يأتى ، وأما العبد فقد دخل فى قوله : نصاباً لأنه مال فينظر لقيمة العبد المسروق ، فإن كانت قدر النصاب قطع وإلا فلا ، وأما الحر فيقطع سارقه ولا ينظر لقيمه .

قوله : [أو من البلد] إلخ : محله إن كان يمشى فى جميعها عادة ، فإن كان البلد كبيراً وشأنه لا يخرج من ناحية مخصوصة فإخراجه من تلك الناحية بلجهة أخرى يعد سرقة .

قوله : [وسواء كان ذكراً أو أنثى] : تعميم فى الحر المسروق .

قوله : [فتقطع يده اليمنى] : الضمير عائد على المكلف السارق للنصاب أو الحر ، وسواء كان ذلك المكلف مسلماً أو كافراً حرراً أو عبداً ذكراً أو أنثى .

قوله : [من عموم الآية] : أى وهى قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ^(١) فالآية شاملة لليمنى واليسرى من الكوع أو غيره .

قوله : [لكن الذى فى المجموع] : استلزامك على قوله ولو أعسر ، وما حكاه

يبدأ بقطع يده اليسرى .

(إلا لشكل) : باليمنى أو بسمارى أو قصاص سابق .
(أو نقص أكثر الأصابع) من اليمنى ثلاثة (فرجله اليسرى) : أى
فيقتل المحكم لقطع رجله اليسرى ، وتكون ثابته المراتب . وهذا هو المذهب ، ثم إن
سرق يده قطع رجله اليسرى : (فيه) اليسرى ن يـ . ثم إن سرق (فرجله) اليمنى .
(ثم) إن سرق سالم الأعضاء بعد الرابعة أو من الأشل مرة رابعة (عزز)

عن المجموع و (ح) والأجهورى أصله للخمى ، وكتبه الشيخ عبد الله عن شيخه
سبلى محمد الزرقانى أن ما قاله للخمى هو المذهب ، قال فى حاشية الأصل :
والظاهر أن كلام اللخمى محمول على أعسر لا يتصرف باليمنى إلا نادراً
بدليل ما أتى فى الشارح ، وأما الأضبط فتقطع يمينه اتفاقاً .

قوله : [إلا لشلل باليمنى] : أى لفساد فيها وظاهره ولو كان يتنفع بها وهو
كذلك خلافاً لابن وهب لكنه مقيد بما إذا كان الشلل بيناً أما إذا كان خفياً
فلا يمنع القطع قاله (ح) .

قوله : [أو قطع بسمارى] إلخ : أى وأما لو قطعت بسرقة سابقة فإنها
تقطع رجله اليسرى اتفاقاً .

والحاصل أنه إن كانت يده اليمنى بها شلل أو قطع بسمارى أو قصاص
أو نقص لأكثر الأصابع فالراجح أنه تقطع رجله اليسرى لا يده اليسرى ، وإن
كانت يده اليمنى قطعت بسرقة سابقة قطعت رجله اتفاقاً .

قوله : [وتكون ثانية المراتب] : أى بأن يتزل منزلة من قطعت يده اليمنى
لسرقة ثم عاد للسرقة ..

قوله : [بعد الرابعة] : أى التى قطعت فيها رجله اليمنى وصار مقطوع
لأطراف الأربعة ، فقوله سالم الأعضاء أى باعتبار ما كان .

قوله : [أو سرق الأشل مرة رابعة] : أى بعد قطع رجله اليمنى أى لأن
المراد أشل اليد اليمنى كما هو موضوع الكلام السابق ومعلوم أن أشل اليد اليمنى
إذا سرق أولاً تقطع رجله اليسرى ، ثم يده اليسرى ، ثم رجله اليمنى ، ثم الرابعة عزز ،
وأما أشل اليد اليسرى فتقطع أولاً يده اليمنى ثم رجله اليسرى ثم رجله اليمنى فى الرابعة

باجتهاد الحاكم (وحبس) إلى أن تظهر توبته ، ولا يقتل على المشهور . فلو
تعهد الإمام قطع يسراه أولاً بدون عنر أجزأ على الراجح خلافا لما في الأصل .

• (والنصاب) المتقدم الذى يقطع بسرقة (رُبْعُ دينار) شرعى (أو ثلاثة دراهم) شرعية (خالصَة) من الغش ، أو ناقصة راجت كالكاملة ، أو مجمع منهما أو من أحدهما مع عرض .

(أو ما يُسكويها) : من العرض والحَيوان ، رقيقاً أو غيره ولو تعدد مالك النصاب ، ففى سرق ما قيمته ثلاثة دراهم قطع ، فإن لم يساوها ولو ساوى ربع دينار لا يقطع ، إلا أن لا يوجد فى البلد ، إلا الذهب . والمساواة معتبرة (بالبلد) الذى به السرقة ، فإن لم يكن بالبلد أحد التقدين قومه بالدرهم بالنظر لأقرب بلد يوجد فيها دراهم إلخ .

يحصل التعزير أيضاً فقله الأشل صادق بأشل اليسرى أيضاً بل وبأحد الأعضاء الأربعة .

قوله : [وحبس] : أى وأجرة الحبس عليه إن كان له مال كنفقته وإلا فن بيت المال إن وجدوا وإلا فعلى المسلمين .

قوله : [فلو تعهد الإمام] : لا مفهوم له بل مأموره كذلك ، وأما الأجنبي فلا يجزى واحد باق ويلزمه القصاص فى العمد والدية فى الخطأ .

قوله : [ربع دينار شرعى] : أى وهو أكبر من المصرى والربع بالوزن لا بالقيمة .

قوله : [أو ثلاثة دراهم شرعية] : أى كاملة ولو على حسب اختلاف الموازين فإن نقصت باتفاق الموازين لم يقطع إن كان التعامل بها وزناً فإن كان التعامل بالعدد فإن لم يرج كالكامل لم يقطع أيضاً وإن كان النقص لا اختلاف الموازين ، وتقدم أن الدرهم الشرعى خمسون وخمسة حبة من مطلق الشعير .

قوله : [ولو تعدد مالك النصاب] : أى فلا يشترط اتحاد المالك له .

قوله : [إلا أن يوجد فى البلد إلا الذهب] : أى وإلا فالعبرة به .

قوله : [بالنظر لأقرب بلد] : أى كما قال عبد الحق نقلاً عن بعض

شيوخ صقلية وصوبه ابن مرزوق .

واعلم أنه يكفى فى التقويم واحد إن كان موجهاً من طرف القاضى لأنه

والمعتبر قيمة الشيء وقت إخراجهِ من الحِزْز لا قبله ولا بعده . والعبرة بالتقويم
 شرعاً بأن تكون المنفعة شرعية (وإن) كان المسروق محرراً .

(كماء) أو حطب أو تبن مما أصله مباح ، خلافاً لأبي حنيفة في علم
 القطع في المباح الأصل المملوك بوضع اليد عليه . وكللك لو كان فاكهة رطبة
 خلافاً له رضي الله عن الجميع (أوجارح) : يساوي ثلاثة دراهم (لتعليمه)
 الصيد ؛ لأنه منفعة شرعية ، ولم ينه صلى الله عليه وسلم عن بيعه .

(أو سَبْعُ جِلْدَه بعد ذَبْحِه) : أى لكون جلده يساوي بعد ذبحه
 ثلاثة دراهم . ولا يراعى قيمة لحمة ؛ لأنه لو سرق لحمة وحده لا يقطع ولو ساوى
 نصاباً (أو جِلْد مَيْتَةٍ) ولو غير مأكولة فن سرقه بعد الدبغ فيقطع (إن
 زادهُ الدَّبْغُ) : على قيمة أصله (نِصَاباً) : كما لو كانت قيمته قبل الدبغ
 درهمين على تقدير جواز بيعه وبعد الدبغ خمسة ، فيقطع سارقه لا أقل . أو سَرَقَه
 قبل الدبغ ولو على فرض أن قيمته نصاب .

من باب الخبر لا الشهادة ، فإن لم يكن المقوم موجهاً من طرف القاضى فلا بد
 من اثنين ويعمل بشهادتهما وإن خولفا بأن قال غيرهما لا يساويها كما هو مذهب
 المدونة ، ولا يقال مقتضى درء الحلد بالشبهات عدم القطع إذا خولفا لأن النص
 متبع ولأن المثبت مقدم على الثانى .

قوله : [خلافاً له] : أى لأبي حنيفة ووافقهُ الشافعى فى الأول ، ووافقنا فى الثانى .

قوله : [أو جارح] : أى من الطير .

وقوله : [لتعليمه الصيد] : أى وإن كان لا يساويها بالنظر للحمة
 وريشه ، فإن لم يكن معلماً قطع سارقه إن ساوى لحمة فقط أو ريشه فقط ،
 أو لحمة وريشه معاً نصاباً وإلا فلا ومثل تعليم الجارح الصيد تعليم الطير حمل
 الكتب للبلدان كما أفاده (بن) .

قوله : [لا يقطع ولو ساوى نصاباً] : أى لما مر من النظر لكرامته أو من

مراعاة القول بحرمته .

قوله : [فن سرقه بعد الدبغ فيقطع] : أى لأنه ينتفع به شرعاً فى اليابسات
 والماء ، وإن كان الدبغ لا يطهر على المعتمد فيقطع المكلف وحده أى ولو كان

• (أَوْشَارَكُهُ) : أى السارق المكلف (غَيْرُ مُكَلَّفٍ) : كصبي ومجنون فيقطع المكلف وحده .

(لا) إن شاركه (وَالِدُهُ) : لرب المال فلا قطع للخوله مع ذى شبهة قوية ولو الجلد للأم .

• ثم شرع فى محترزات ما قلعه زيادة فى الإيضاح فقال :

(فَلا قَطْعَ لغير مُكَلَّفٍ) : دخل فى الغير : مَنْ سَكِرَ بِجَلال .
(ولا) قطع (فى) سرقة (أَقْلَّ مِنْ نِيصَابٍ) حين إخراجها من الحرز .

(ولا) قطع فى سرقة (غير مُحْتَرَمٍ كَخَمْرٍ) : وخنزير ولو لكافر سَرَقَهُ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمى . نعم يغرم قيمتها للذى إن أتلّفها وإلا رد عينها لا إن كانت لمسلم لوجوب إراقتها عليه .

(و) لا قطع فى سرقة (آلَةٍ لَهُوَ) كطنبور (إلا أنْ تُسَاوِيَهُ) : أى النصاب (بعد) تقديره (كَسَرَهَا ولا) يقطع من سرق (كلباً مطلقاً) : ولو معلماً أو للحراسة ، لأنه نهى صلى الله عليه وسلم عن بيعه . بخلاف غيره من الجوارح المعلمة ، ولو كانت قيمة الكلب نصاباً .

ذلك المجنون أو الصبي صاحب المال المسروق كما إذا كان تحت يد الولي لأن مصاحبة الصبي والمجنون كالعدم .

قوله : [ولو الجلد للأم] : قال ابن الحاجب : وفى الجلد قولان ، قال فى التوضيح : اختلف فى الأجداد من قبل الأم والأب فقال ابن القاسم : أحب إلى أن لا يقطع لأنه أب لأنه ممن تغلظ عليه الدية وقد ورد : « ادعوا الحدود بالشبهات » وقال أشهب : يقطعون لأنه لاشبهة لهم فى مال أولاد أولادهم ولا نفقة لهم عليهم ، ولا خلاف فى قطع باقى القرابات (أهـ) . وقال (بن) وقد تبين به أن الخلاف فى الجلد مطلقاً لا فى خصوص الجلد للأم .

قوله : [لا إن كانت لمسلم] : أى فلا يغرم له شيئاً .

وقوله : [لوجوب إراقتها عليه] : علة للنفى .

قوله : [إلا أن تساويه] : أى تلك الآلة كالخشبة ونحوها .

قوله : [بخلاف غيره من الجوارح المعلمة] : أى فراده بالجوارح المتقدم

(كأُصْحَبِيَّةٌ ذُبِحَتْ) : وسرقت وهي تساوى نصاباً ، فلا يقطع سارقها لخروجها لله بالدبيع : وكذلك الهدى . أما لو سرقت قبل الدبيع لقطع سارقها ولو نذرها ربها . كما لو سرق قدر نصاب من لحمها أو جلدها الذي ملكه الفقير بصدقة أو هبة فيقطع .

- (ولا) قطع في سرقة ما هو مستمر (في ملكه كَمَرَهُونَ) : أى كثرى يساوى نصاباً مرهوناً عند غيره (كان ملكه) بنحو إرث (قبيل إخراجها) من الحرز ثم خرج به ، فلا قطع . بخلاف لو ملكه بعد إخراجها فيقطع .
- (ولا إن قَوِيَّتِ الشُّبْهَةُ ؛ كوالد) سرق نصاباً من ملك ولده ، فلا قطع بخلاف العكس (وجدد وإن لأُم) سرق من مال ولد ولده .
- (بخلاف بَيِّتَ المال) سرق منه نصاباً فيقطع ، ومنه الشون .
- (والغنيمة) : بعد حوزها إن كثر الجيش ، كأن قل وأخذ فوق حقه نصاباً .

غير الكلب وهذا هو مذهب المدونة خلافاً لأشهب القائل بالقطع في المأذون في اتخاذه .

قوله : [وكذلك الهدى] : مثله القدية وانظر لو سرق الهدى بعد التقليد أو الإشعار هل يقطع سارقه أم لا .

قوله : [ولو نذرها ربها] : أى لأنها لا تعين بالنذر .

قوله : [كرهون] : مثله المستأجر وإنما لم يقطع لأنه سارق للملك ، وهذا في سرقة الراهن أو المؤجر ، وأما سرقة المرتهن الرهن من الراهن قبل قبضه منه والمستأجر من المؤجر قبل قبضه فإنه يوجب القطع كذا في حاشية الأصل .

قوله : [بخلاف لو ملكه بعد إخراجها فيقطع] : أى لحق الله في انتهاك الحرمة وإن كان لا ضمان عليه في المال ولا فرق بين كونه ملكه بإرث أو شراء أو هبة .

قوله : [كوالد] : أى أباً أو أمّاً ، وإنما لم يقطع لقوله في الحديث : « أنت ومالك لأبيك » .

قوله : [بخلاف بيت المال] : أى متظماً أو لا .

قوله : [إن كثر الجيش] إلخ : هذا التفصيل هو المعتمد كما لابن يونس

(و) بخلاف (مال الشركة إن حُجِبَ عنه) : بأن كان عند أمين أو كان مفتاحه مع غيره (وسرقَ فوقَ حقه) : الذى يخصه من جميع المال إن كان مثلياً (نصاباً) كأن سرق من اثني عشر درهماً مشتركة بينهما تسعة ، فإن كان مقوماً ، فما سرق ، لا من جميع المال .
(ولا) قطع (إن احتكس) : أى أخذه بحضرة صاحبه جهرًا هاربًا به سواء جاء جهرًا أو سرًا .
• (أو كابر) : أى ادعى أنه ملكه وأخذه قهراً ، فإنه ليس بسارق بل غاصب .

خلافًا لما يقتضيه ظاهر كلام خليل من أن السارق من الغنيمة يقطع مطلقاً .
قوله : [وبخلاف مال الشركة] إلخ : حاصله أنه لا بد أن يسرق فوق حقه نصاباً من جميع مال الشركة ما سرق وما لم يسرق ، وإن كان مثلياً كما إذا كان جملة المال المشترك بينهما اثني عشر لكل منهما ستة وسرق منه تسعة دراهم ، وأما إذا كان مقوماً ككتاب يسرق منها ثوباً فالمعتبر أن يكون فيما سرق نصاب فوق حقه في المسروق فقط كما إذا كانت الشركة في ثياب جملتها تساوى اثني عشر فسرق منها ثوباً يساوى ستة فيقطع ، لأن حقه في نصفه فقد سرق فوق حقه في ذلك المسروق نصاباً ، والفرق بين المثلى والمقوم حيث اعتبروا في المثلى كون النصاب المسروق فوق حقه في جميع المال المشترك ما سرق وما لم يسرق ، واعتبروا في المقوم فوق حقه فيما سرق فقط أن المقوم لما كان ليس له أخذ حظه منه إلا برضا صاحبه لاختلاف الأغراض فيه كان ما سرقه بعضه حظه وبعضه حظ صاحبه وما بقى كذلك ، وأما المثلى فلما كان له أخذ حظه منه وإن أبى صاحبه لعدم اختلاف الأغراض فيه غالباً لم يتعين أن يكون ما أخذه منه مشتركاً بينهما بل يقلر له بقدر نصيبه ولا يقطع إلا في النصاب الزائد عن جميع نصيبه .
قوله : [أى أخذه بحضرة صاحبه] إلى آخره : حاصله أن المختلس هو الذى يخطف المال بحضرة صاحبه في غفلته وينهب بسرعة جهره سواء كان مجيئه سرًا أو جهرًا كما قال الشارح .

قوله : [أى ادعى أنه ملكه] : ليس هذا بلازم ، بل ولو اعترف بالغصب .
والحاصل أن المكابر هو الآخذ للمال من صاحبه بقوة من غير حراة سواء

(أو هَرَبَ) بالمسروق (بعد أخذه) أى القدرة عليه (فى الحرز) :
ثم فسر الحرز بقوله :

• (والحرزُ : ما لا يُعَدُّ الواضعُ فيه مُضَيِّعاً عُرْقاً) : وهو يختلف باختلاف ما يجعل فيه كما يأتى . والمدار على إخراج النصاب ، ولو فى جوفه إذا كان لا يفسد كما قال :

(ولو ابتلعَ فيه) : أى فى الحرز (ما لا يفسدُ) بالابتلاع : كجواهر قدّر نصاب ثم خرج فيقطع ، بخلاف لو ابتلع فيه نحو لم وعنب يساوى نصاباً ، فلا قطع . بل عليه الضمان . كما لو أتلّف شيئاً فى الحرز بحرق أو كسر . (أو) كان السارق خارج الحرز و (أشارَ إلى حيوان بكعكف فخرج) من حرز مثله فيقطع .

(كخبياء) : الخبيعة المنصوبة فى سفر أو حضر ، كان فيه أهله أم لا . فإنه حرز لما فيه : وحرز لنفسه أيضاً . فإذا أخذ شيئاً منها أو أخذها وكان

ادعى أنه ملكه أو اعترف بأنه غاصب .

قوله : [أى القدرة عليه فى الحرز] : أى أنه بعد أن أمسك فى داخل الحرز بالمال وقدر عليه فيه هرب منهم بالمال المسروق ؛ لأنه صار هروبه على الوجه المذكور اختلاصاً على ما لابن القاسم ومالك خلافاً لأصبيغ القاتل بالقطع بناء على أنه سرقة وهناك قول ثالث لبعض المتأخرين وهو أن السارق إن رأى رب المال خرج لىأتى له بالشهود فأخذ المال وهرب كان مختلساً لا يقطع وإن هرب بالمال من غير أن يرى رب المال خرج لىأتى بالشهود فهو سارق يجب قطعه ابن عبد السلام وهذا هو التحقيق أفاده (بن) .

قوله : [ما لا يعد الواضع] إلخ : أى هو المكان الذى لو وضع فيه ذلك الشيء قصد لا يقال إن صاحبه عرضه للضياع فيقطع السارق المخرج له منه سواء كان صاحبه وضع ذلك الشيء قصداً أم لا كما أفاده (بن) .

قوله : [والمدار على إخراج النصاب] : أى وإن لم يخرج السارق من الحرز .

قوله : [فى الحرز] : أى وأما لو أخرجه سالماً وتلف بعد الخروج فيقطع .

قوله : [كخباء] : أدخلت الكاف كل محل اتخذ منزلاً وترك به متاع

الآنخذ يساوى نصاباً فيقطع .

(أو حائوت) : فإذا سرق منه نصاباً فيقطع ، لأنه حرز لما فيه ، ما لم يكن عليه قيسارية تغلق كالشرب والحملون بمصر ، فلا قطع بالإخراج من الحائوت حتى يخرج من القيسارية (وفنائيهما) : أى الخباء والحائوت فإنه حرز لما فيه .
(وكل متوضع اتخذ منزلاً) لشيء فإنه حرز لما فيه ولنفسه ؛ كصندوق الصيرفي فن أخرج منه نصاباً فإنه يقطع .

(ومحمّل) : فإنه حرز لما فيه ولنفسه ، كان على ظهر الدابة أم لا . لكن التحقيق أنه إن لم يكن على ظهرها فينظر لما فيه إن كان المحمل حرزاً له — كفرشه — أو ليس حرزاً كدراهم .

(وظهر دابة) : حرز لما عليه من سرج وخرج ودراهم كان رب الدابة حاضراً عندها أو غائباً ، إلا المختلس والمكابر كما تقدم . لكن التحقيق يشترط أن يكون معها حافظ .

(وجرين) : لأنه حرز لما فيه من زرع وثمر ولو بعد عن البلد (وساحة

وذهب صاحبه لحاجة مثلاً قال (بن) وهو مقيد بما إذا ضربه بمحل لا يعد ضاربه فيه مضيعاً له .

قوله : [حتى يخرج من القيسارية] : لعل هذا التقييد مقيس على الإخراج من المحل المحجور عليه إلى محل الإذن العام ، وما قاله الشارح مذكور في حاشية السيد البليدى ونصه فرع في التوضيح عن ابن عبد البر أن السوق المجعل عليها قيسارية تغلق بأبواب ومحيط بها ما يمنع وذلك كالحملون والشرب والربيعه بمصر لا يقطع من سرق من حوائته إلا إذا أخرجه خارج القيسارية لأنه حرز واحد لجميع ما فيه قال وهو فرع مهم .

قوله : [حرز لما عليه] : أى سواء كانت سائرة أو نازلة في ليل أو نهار ومحل القطع بسرقة ما على ظهر الدابة إذا كانت الدابة بحرز مثلها وإلا لم تكن حرزاً لما عليها فقوله لكن التحقيق إلخ المناسب أن يقول لكن بشرط أن تكون في حرز مثلها .

قوله : [وجرين] : قال ابن القاسم وإذا جمع في الجرين الحب أو التمر

دار) فإنه إن سرق منه غير الساكن فيها - ولو ملك ذات الدار وكان لا يخل إلا بإذن - فيقطع ، كان المسروق شأنه الوضع في الساحة كالأنقال ، أو لا كسوب . فإن كان ساكناً في الدار فيقطع إن سرق نحو الأنقال والدواب بنقله من محله نقلاً بيناً ولو لم يخرج . لا نحو ثوب ؛ فإن سرق من بيت في الدار فأخرجه لساحته فيقطع إن كان ساكناً اتفاقاً ، وعلى الراجح إن لم يكن من السكان .

(وقبر لكفن) شرعى كان القبر قريباً من البلد أم لا ، كبحر لغريق . (وسفينة) : سرق من كفن نصاباً ولو لم يخرج منها ، كان من الركاب أم لا ، بحضرة ربه أم لا . كمن غير الخن بحضرة ربه مطلقاً ، كغير حضرته ، وكان أجنبياً أخرج منها ، لا إن كان من الركاب وسرق من غير نحو الخن مع غير ربه ولو أخرج منها . (ومسجد) : فإنه حرز (لنحو حصره) وبسطه ، حيث كانت

وغاب ربه وليس عليه باب ولا غلق ولا حائط قطع من سرق منه ؛ وفي حاشية السيد البليدى سرقه القول من الساحل مغطى بمصير فيها القلع ليلاً أو نهاراً غاب عنه ربه أم لا كما في المدونة ، وقال محمد لا قطع ثم قال راجع التوضيح . قوله : [وقبر لكفن] : أى فهو حرز بالنسبة للكفن لا بالنسبة للميت فلا يقطع سارق الميت نفسه بغير كفن ، ومفهوم قوله شرعى أن غير المأذون فيه شرعاً لا يكون ما ذكر حرزاً له فن سرق من كفن شخص ما زاد على الشرعى لا يقع على المعتمد كما مشى عليه في المجموع .

قوله : [كان القبر قريباً من البلد أم لا] : أى وسواء بقى الميت أم لا . قوله : [كبحر لغريق] : أى إن بقى الغريق في الكفن فإن أزاله البحر منه فانظر هل يكون البحر حرزاً له أم لا ؟ فقوله كبحر لغريق كلام مجمل موهم خلاف المراد فالمناسب أن يقول كبحر لمن رى به مكفناً فالبحر حرز للكفن كما قال غيره قال في الأصل واحترز بقوله : رى به عن الغريق فلا قطع لسارق ما عليه . قوله : [وسفينة] إلخ : حاصله أن الصور ست عشرة صورة يؤخذ تفصيلها من الشارح فيقطع في السرقة من الخن وما ألحق به في ثمان وهى أخرجه منها أم لا كان من الركاب أم لا بحضرة ربه أم لا ، ويقطع في السرقة من غير

ترك فيه فإن كانت تفرش نهراً فقط فتركت ليلة فسرق منها فلا قطع . ولا يشترط في قطع مَنْ سرق من المسجد أن يخرج منه بل (ولو يلزمتها) عن محلها لإزالة بينة . وشمل بلاطه وقناديله وبابه وسقفه .

(وخان) فإنه حرز (للأنقال) التي في ساحته ؛ كالزلع ، فيقطع ولو لم يخرجها ، بل نقلها إن كانت تباع بما فيها وكان من السكان ، وإلا فلا بد من الإخراج . ومفهوم « الأنقال » ؛ أن نحو الثوب في ساحة الخان لا يقطع مخرجه . أما من بيت في الخان أخرج ما فيه للحوش فيقطع ، كان من السكان أم لا .

(وقيطار) بكسر القاف وتخفيف الطاء المهمله آخره راء مهملة : وهو المربوط من نحو إبل بعضه ببعض ، فإذا حل حيواناً وبان به قطع . وشرط الإبانة به في البراذعي والأمهات فيعتبر كما نقله أبو الحسن وغير المربوطة كالسائرة إلى المرعى كذلك متى أبان شيئاً منها قطع حيث كانت قيمته نصاباً

الخن في خمس وهي : إن كان بحضرة ربه أخرجه منها أم لا أجنبيّاً أو من ركبها ، والخامسة أجنبي أخرجه منها بغير حضرة ربه وبقي ثلاث لا قطع فيها ، وهي ما إذا كان بغير حضرة ربه وكان من ركبها أخرجه أم لا أو أجنبيّاً ولم يخرج منه .

قوله : [فلا قطع] : أي على سارقها وإن كان على المسجد غلق لأنه لم يمكن لأجلها كما أنه لا قطع على من سرق متاعاً نسيه ربه بالمسجد ومن سرق شيئاً من داخل الكعبة ، فإن كان في وقت أذن له بالدخول فيه لم يقطع وإلا قطع إن أخرجه لحل الطواف ، وبما فيه القطع حلها وما علق بالمقام ونحو الرصاص المسمر في الأساطين أفاده في حاشية الأصل نقلاً عن (ح) .

قوله : [بما فيها] : صوابه أن يقول إن كانت تباع فيه أي في الخان .

قوله : [لا يقطع مخرجه] : أي لأن الساحة ليست حرزاً له كان السارق أجنبيّاً أو ساكناً .

قوله : [في البراذعي] : أي وهو مختصر المدونة .

وقوله : [والأمهات] : أي الواضحة والموازية والعتيبة فيكون في الأمهات الأربع .

قوله : [كالسائرة إلى المرعى] : أي وذلك كالإبل والغنم التي تسير مع

كما قال .

(ونحوه) أى القطار (وسَطْمَر) : محل يجعل فى الأرض يخزن فيه فن سرق منه ما العادة أن يخزن فيه : كالطعام ، فإنه يقطع حيث (قَرُبَ) من المساكن بحيث يكون تحت نظر ربه وإلا فلا .

(وسَوِّف دابة البيع) : فإنه حرز لها يقطع من أبنائها منه (أو) وقت (لغيره) بزقاق اعتيدت فيه ليلاً أو نهاراً كانت مع صاحبها أم لا .

(وما حُجِرَ فيه) : أى والمكان الذى حُجِرَ فيه (أحدُ الزوجين عن الآخر) فإنه حرز لما فيه إذا سرق أحد الزوجين منه نصاباً يقطع ، لا إن سرق أحدهما متاع الآخر من مكان غير محجور عنه فلا قطع ؛ لأنه خائن لا سارق

بعضها من ظُهر ربط ولا مفهوم للمرعى ، بل السائرة المنضمة لبعضها فى أى مقصد كذلك .

قوله : [حيث قرب من المساكن] إلخ : لعل الفرق بين المطمر والبحرين حيث اشترط فى المطمر القرب دون البحرين أن البحرين مكشوف فهو أقوى فى الحرزية ولو بعد ، والفرق بين المطمر والقبر حيث جعل القبر حرزاً مطلقاً أن القبر تأنف النفوس فى الغالب عن سرقة ما فيه ، بخلاف المطمر لأنه مأكل وحيث فلا يكون فى البعد حرز لعظم التفات النفوس إليه أفاده محشى الأصل .

قوله : [البيع] : أى بالسوق أو غيره كانت مربوطة أم لا كان معها ربها أم لا .

قوله : [اعتيدت] : أى فصار بالاعتiad حرزاً لها ، وأما أخذه من موقف

غير معتاد فلا قطع فيه ما لم يكن معها حارس .

قوله : [إذا سرق أحد الزوجين منه نصاباً يقطع] : أى فيقطع كل بسرقة من مال الآخر وحكم أمة الزوجة فى السرقة من مال الزوج كالزوجة وحكم عبد الزوج إذا سرق من مال الزوجة كالزوج ، وسواء كان ذلك المكان الذى حُجِرَ عن الآخر خارجاً عن مسكنهما أو داخله فيه بلا خلاف فى الأول ، وعلى مالا بن القاسم فى الثانى خلافاً لما فى الموازية اللخمى ، وعدم القطع أحسن إن كان القصد من الغلق التحفظ من الأجنبي وإن كان لتحفظ كل من الآخر قطع أفاده (بن) .

بلغة السالك - ربيع

وليس المنع بالكلام حَجَرًا بَلْ بَغْلَقَ^(١).

(ككل شيء بِحَضْرَةِ حَافِظِهِ) بَأَن غَافِلُهُ وَسَرَقَ نَصَابًا ، كَانَ فِي فَلَائِهِ أَوْ غَيْرِهَا ، كَانَ حَافِظُهُ نَائِمًا أَمْ لَا . وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ أَخَذَهُ وَهُوَ نَازِلٌ لَهُ ، لِأَنَّهُ يَكُونُ إِمَّا مُخْتَلِسًا أَوْ غَاصِبًا فَلَا يَقْطَعُ .

(وَحَمَامٌ) : بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ يَقْطَعُ مِنْ أَخْرَجَ مِنْهُ نَصَابًا مِنْ ثِيَابِ الدَّاخِلِينَ أَوْ مِمَّا فِيهِ (إِنْ دَخَلَ لِلسَّرْقَةِ) : بَأَن اعْتَرَفَ بِأَنَّهُ دَخَلَ لَهَا (أَوْ نَقَبَ) وَأَخَذَ مِنْهُ لَا بِمَجْرَدِ النِّقَبِ (أَوْ تَسْوَر) : مِنْ مِطْطَحِهِ مِثْلًا ، وَأَخَذَ مَا قِيَمَتُهُ نَصَابًا . وَلَيْسَ فِي جَمِيعٍ مَا تَقْدِمُ حَارِسٌ .

(أَوْ بِحَارِسٍ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ) أَى لِلْأَخْذِ (فِي تَقْلِيلِ) ثِيَابِهِ ، فَإِنْ أَذِنَ فَأَخَذَ ثِيَابَ غَيْرِهِ فَلَا يَقْطَعُ ، وَلَوْ أَقْرَبَ بِأَنَّهُ دَخَلَ لِلسَّرْقَةِ لِأَنَّهُ خَائِنٌ . وَمِثْلُ الْإِذْنِ الْعَرَفُ كَمَا فِي مِصْرَ ، فَإِنَّ النَّاسَ يَلْبَسُونَ ثِيَابَهُمْ بِدُونِ إِذْنٍ مِنَ الْحَارِسِ ، وَحَيْثُ دَخَلَ الْحَمَامُ

قوله ١: [بِحَضْرَةِ حَافِظِهِ] : أَى الْحَى إِنْ الْمَمِيزُ لَا كَانَ مِيتًا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ غَيْرَ مَمِيزٍ ، وَيُشِيرُ لِمَا ذَكَرَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ بِحَضْرَةِ حَافِظِهِ لِأَنَّ الْحَضْرَةَ وَالْحَفِظَ تَقْتَضِي الشُّعُورَ وَلَوْ حَكَمًا كَالنَّائِمِ لِسُرْعَةِ انْتِبَاهِهِ ، وَذَكَرَ ابْنُ عَاشِرٍ أَنَّ هَذَا مَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْحَافِظُ لَهُ فِي حَرَزٍ وَإِلَّا فَلَا يَقْطَعُ السَّارِقُ إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِهِ بِهِ مِنَ الْحَرَزِ ، فَحَرَزُ الْإِحْضَارِ إِنَّمَا يَعْتَبَرُ عِنْدَ فَقْدِ حَرَزِ الْأَمْكَنَةِ كَذَا فِي (بِنِ) ، وَيُسْتَنْبَى مِنَ الْقَطْعِ فِي الْأَخْذِ بِحَضْرَةِ حَافِظِ الْمَوَاشِي إِذَا كَانَتْ فِي الْمَرْعَى ، فَإِنَّهُ لَا يَقْطَعُ عَلَى مَنْ سَرَقَ مِنْهَا فِي حَضْرَةِ حَافِظِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الرِّسَالَةِ وَالنُّوَادِرِ وَسَيَأْتِي ذَلِكَ. قوله : [إِنْ دَخَلَ لِلسَّرْقَةِ] : أَى مِنْ الْبَابِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : بَأَن اعْتَرَفَ بِالْخ. قوله : [وَأَخَذَ مِنْهُ] : أَى أَخْرَجَ مِنْهُ أَى أَخْرَجَ الْمَسْرُوقَ مِنَ النَّقَبِ . وقوله : [لَا بِمَجْرَدِ النَّقَبِ] : أَى لَا يَقْطَعُ بِمَجْرَدِهِ وَلَا بِنَقْلِ الْمَسْرُوقِ مِنْ غَيْرِ إِخْرَاجٍ .

قوله : [وَلَيْسَ فِي جَمِيعٍ مَا تَقْدِمُ حَارِسٌ] : أَى فِي الصُّوَرِ الثَّلَاثِ .

قوله : [أَوْ بِحَارِسٍ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ] : أَى فِي الصُّوَرِ الثَّلَاثِ أَيْضًا .

قوله : [فَإِنَّ النَّاسَ يَلْبَسُونَ ثِيَابَهُمْ] : أَى فَجَرِيَانِ الْعَرَفِ بِذَلِكَ مِثْلَ

(١) لَا يَكُنْ أَنْ يُجْبَرُهَا بِالتَّنْبِيهِ بِالْكَلَامِ (شَفْهِيًّا) بِعِلْمِ الدَّخُولِ بَلْ يَجِبُ أَنْ يُضَعَ عَلَيْهِ خَلْقًا أَى قِتْلًا .

من بابه ولبس ثياب غيره فاطلع عليه فقال : إن أخدلى فيها لظنى أنها ثيابى ، فإنه يصدق ، كما أشار له بقوله :

• (وصدقَ مدعى الخطأ) وحمل تصديقه (إن أشبهه) ملبوسه ، وإلا فلا يصدق ويترتب عليه الحكم .

(لا) يقطع (إن أخذ دابة) أوقفها ربها (بباب مسجد) بدون حافظ (أو) أوقفها (بسوق) لغير بيع بدون حافظ ، لأنه غير معتاد . وفي شارح المؤلف : وكذا إن أخذ دابة بمرعى .

(أو) أخذ (ثوباً) منشوراً على حائط الدار (بعرضه بالطريق) وبعضه داخل الدار فلا يقطع أخذه من خارج الدار تغلياً لما ليس فى الحرز ، فإن جذبته من داخلها فيقطع .

(ولا إن أذن له فى دخوله) : كضيف دخل بإذن رب الدار ، أو مرسل الحاجة ، فأخذ نصاباً فلا قطع ؛ لأنه خائن لا سارق ولو أخذ من بيت فيها محجور عليه .

(أو نكسه) : أى النصاب (لم يخرجته) : عن حرزه .

منزلة الإذن .

قوله : [ويترتب عليه الحكم] : أى فإن كان خائناً لا قطع وإن خرج بها وكان سارقاً واستوفى شروطها قطع . فإن قلت ما الفرق بين المواضع المأذون فيها لكل أحد حيث نفوا القطع مطلقاً ، وبين الحمام حيث قالوا إذا دخل للسرقة قطع ؟ قلت أجاب أبو الحسن عن عياض بأنه فى الحمام حيث اعترف بأن دخوله للسرقة لا غير فقد اعترف بأنه لا إذن له فى ذلك أفاده (بن) . قلت وهذا الجواب لا يدفع الإشكال .

قوله : [لا يقطع إن أخذ دابة] : إلخ مقتضى ما تقدم تقييد عدم القطع بما إذا لم يصبر معتاداً لها .

قوله : [وكذا إن أخذ دابة بمرعى] : أى فلا قطع عليه ولو بحضرة راعيها أو مالكتها كما مر ، واحتراز بقوله بمرعى عما إذا أخذها من المراح فإنه يقطع ولو لم يكن معها أحد .

(أو) أخذ (مأ على صَبِيٍّ) : غير مميز من حلى وثياب (أو معه) في جيبه مثلاً (بلا حافظ) مع الصبي ، وليس الصبي بدار أهله ، لأن غير المميز ليس حرزاً لما عليه ، ومثل الصبي : المجنون .

• (ولا) قطع (على داخل) في حرز (تناول) النصاب (منه) أى من الداخل (الخارج) : بأن مد الخارج يده لداخل الحرز وأخذه من يد الداخل فيه ؛ فيقطع الخارج فقط ، فلو مد الداخل يده بالشئ إلى خارج الحرز وتناوله غيره من خارج فالقطع على الداخل فقط . (وإن التَّقْبِ) : أى الداخل في الحرز والخارج عنه بأيديهما (وَسَطَ النَّقْبِ) : أى في أثنايه ، فأخرج الخارج الشئ بمناولة الداخل (أو رَبَطَهُ) الداخل بمجل ونحوه (فَجَدَّ بِهِ) الخارج عن الحرز (قُطِعَا) معاً في المسألتين ومن جعل على ظهر غيره في الحرز شيئاً ، فخرج به - ولولا الجاعل ما قدر على حمله - فيقطعان . فإن كان يقدر

قوله : [ومثل الصبي المجنون] : أى وكذا السكران بحلال ، وأما السكران بحرام فهو منزل منزلة العاقل لتكليفه .

قوله : [فيقطع الخارج فقط] : أى لأنه هو الذى أخرجه من حرزه .

قوله : [فالقطع على الداخل فقط] : أى لأنه الذى أخرجه من حرزه .

قوله : [قطعا معاً في المسألتين] : أى مسألة الالتقاء وسط النقب ومسألة

ربط الداخل مع جلب الخارج ، وإنما قطعاً معاً لاشتراكهما في الإخراج من الحرز والفرق بين ما هنا وبين قوله : ولا على داخل تناول منه الخارج إن فعل الرابط مصاحب لفعل الجاذب حال الخروج من الحرز ولا كذلك فعل المناول أفاده (عب) .

• تنبيه : إذا نقب الحرز ولم يخرج النصاب منه فلا يقطع ، فإن أخرجه غيره فلا قطع أيضاً لذلك الغير ؛ لأن النقب يصير المال في غير حرز وهذا إذا لم يتفقا على أن أحدهما ينقب والآخر يخرج من الحرز ولا قطع المخرج فقط معاملة له بنقيض مقصوده حفظاً لمال الناس ، فلا يقال إن المكان صار غير حرز بسبب النقب ، وقيل يقطعان معاً عند الاتفاق وعليه ابن شاس أفاده (ين) .

دونَه قطع الخارج فقط .

• (ولا) قطع (على مَنْ سَرَقَ مِنْ) بيوت (ذى الإذن العام) لجميع الناس ؛ كبيت الحاكم والعالم والكريم الذى يدخله الناس بدون إذن ، وأخرجه من الباب ، فلا قطع لأنه خائن .

(إلا) إذا سرق (مما حُجِرَ منه) : كحاصل أو حانوت داخل البيت العام (فليُخرجِه) : أى عن محل ذى الإذن العام ، بأن يخرجَه من باب الدار فيقطع ؛ فإن أخرجه للحوش فلا قطع .

(ولا) قطع (فى سرقةِ ثَمَرٍ) : بثلاثة من نخل أو غيره مَعْلَقَتِ خِلْقَةً بأصله (إلا أن يكونَ) فى بستان ملتبساً (بغلَّتِ) : بفتح اللام وبسكونها (فقولان) فى عدم قطع سارق الثمر وهو المنصوص وقطعه ، وقولنا : « فى بستان » احترازاً عن نخل فى دار ، فيقطع سارق ثمره اتفاقاً ؛ لأنه فى حرزه . وقولنا « معلق خِلْقَة » احترازاً عما لو قطع وعلق على الشجر ، فلا قطع ولو بعلق فلو قطع الثمر وجعل فى محل البستان اعتيد وضعه فيه قبل نقله للجرين فسرق منه نصاب ، فثالث الأقوال : يقطع إن جمع بعضه على بعض ، لا إن كان مفزاً . وقيل : يقطع مطلقاً ؛ وقيل لا مطلقاً .

• (وتُشَبِّهُ) السُّرْقَة (ببَيْسَنَة) عدلين .

• (أو يقرأ :) من السارق (طَوْعاً) .

قوله : [فلا قطع لأنَّ خائن] : ظاهره ولو جرت العادة بوضع ذلك المسروق فى المحل العام فهو مخالف للخان المعد للأثقال .

قوله : [فإن أخرجه الحوش فلا قطع] : ظاهره كان من السكان أم لا فقد خلت الخان فى تفصيله وعلق أنه مثله .

قوله : [وهو المنصوص] : أى أن القول بعدم القطع منصوب والقول بالقطع غير منصوب . بل هو مخرج للخمى على السرقة من الشجرة التى فى الدار . قوله : [وعلق على الشجر] : أى والحال أنه بالبستان ، وأما فى الدار فيقطع . قوله : [فثالث الأقوال] إلخ : هذا الاختلاف محله إذا لم يكن حارس وإلا فلا خلاف فى قطع سارقه .

(ولا) بأن أكره على الإقرار ، ولو بضرب - وأما الإقدام على السرقة فلا يجوز ولو بالقتل على الراجح - (فلا) قطع ولا يلزمه شيء ،
 (ولو أخرج السرقة) : أى الشيء المسروق لاحتمال وصول المسروق إليه من غيره (أو) أخرج (القتيل) المتهم فى قتله : فلا يقطع ولا يقتل ، إلا إذا أقر بعد الإكراه أمناً .
 (إذا التهمة) : فيؤخذ بإقراره حالة الإكراه عند سحنون على المعتمد ، وبه الحكم إن ثبت أنه متهم عند حاكم . ولكن المشهور قول ابن القاسم : ولا يلزم المكره شيء ولو متهماً ، وهو الموافق لقواعد الشرع .
 (و) إذا أقر طائماً ورجع عن إقراره (قبيل رجوعه) فلا يقطع وإن لزمه المال حيث عينه وعين صاحبه ، نحو سرقت دابة زيد ، بخلاف : سرقت أو سرقت دابة

قوله : [ولا بأن أكره] : اعلم أن القطع يسقط بالإكراه مطلقاً ولو كان بضرب أو سجن ، لأنه شبهة تدراً الحلد .
 قوله : [فلا يجوز ولو بالقتل] إلخ : أى كما صرح به ابن رشد وحكى عليه الإجماع . ونقل ذلك (ح) فى باب الطلاق خلافاً لما ذكره (عب) هنا من جواز القلوم عليها بخوف القتل كذا فى (بن) والمناسب تأخير هذه الجملة بعد جواب الشرط .

قوله : [وبه الحكم إن ثبت] إلخ : أى به القضاء كما فى معين والحكام وتن التحفة لابن عاصم ونسبه فيها لمالك حيث قال :

وإن يكن مطالباً من يتهم فمالك بالسجن والضرب حكم

وحكموا بصحة الإقرار من ذاعر يحبس لاختبار

والذاعر بالذال المعجمة الخائف وبالمهملة المفسد ، وبالنزاي الشرس واعتمد (عب) ما لسحنون وحمل ما فى المدونة على غير المتهم على أنه وقع فيها محلان : أحدهما صريح فى عدم العمل بإقرار المكره ، ثانيهما حلف المتهم وتهديده وسجنه ، وبهذا علم أن ما لسحنون موافق للمدونة على أحد التأويلين .
 قوله : [بخلاف سرقت] : إلخ أى فلا قطع ولا غرم حيث رجع .

(ولو) كان رجوعه (بلا شبهة) كقوله : كذبت في إقرارى ، فأولى لشبهة كقوله : أخذت مالى المرهون خفية وبميتة سرقة .

• (كران) أقر بأنه زنى .

(وشارب) أقر بأنه شرب خمرأ .

(ومحارب) أقر بأنه قاطع الطريق ، ثم رجعوا عن إقرارهم فيقبل .

(إلا في المال) فلا يقبل رجوعه بل يغرم .

• (وإن شهد) على السارق - حرأ أو عبدأ - بالسرقة (رجل) واحد (أو) شهد (امرأتان ، وحكف) المدعى مع الرجل أو مع المرأتين (أو همأ) أو شهد رجل وامرأتان ولا يحتاج ليمين المدعى (فالغرم) للمسروق (بلا قطع) في الفروع الثلاثة (كأن رد المتهم اليمين) : حيث حقق المدعى الدعوى فلما ردها على المدعى (فحلفها الطالب) : فالغرم على المدعى عليه بدون قطع ، فلو لم يحقق الطالب الدعوى بل اتهم المدعى عليه فبمجرد نكوله يغرم بدون حلف الطالب ، ولا قطع أيضاً .

وإن أقر سيد على عبده بسرقة شيء من شخص فالغرم للمال يلزم السيد للمقر له بدون يمين من المقر له .

(وإن أقر رقيق) بسرقة نصاب (فالعكس) : أى القطع بدون غرم ؛

قوله : [ولو كان رجوعه بلا شبهة] : أى كما في المدونة .

قوله : [إلا في المال] : أشار بهذا إلى أن رجوع السارق وقاطع الطريق إنما يقبل بالنسبة لحق الله فينتفى الخلد عنه الذى هو حق له لا بالنسبة لغرم المال الذى هو حق لآدى .

قوله : [بلا قطع في الفروع الثلاثة] : أى لأن القطع لا يثبت إلا بشهادة عدلين من الذكور .

قوله : [كأن رد المتهم اليمين] : تشبيه في الفروع الثلاثة قبله .

قوله : [ولا قطع أيضاً] : هذا فرع خامس .

قوله : [فالغرم للمال يلزم السيد] : أى ولا قطع للعبد وهو فرع سادس .

قوله : [أى القطع بدون غرم] : أى للعبد .

لأن إقراره لا يفيد بالنظر للمال ؛ لأن الغرم في الحقيقة على سيده .
 • (وَوَجَبَ) على السارق (الغُرْمُ) للمسروق فيرده بعينه إن بقي أو قيمة المقوم ومثل المثل إن فات (إن لم يُقْطَعْ) لما نفع كسقوط العضو بعد السرقة ، أو لعدم كمال نصاب في الشهود أو المسروق (مُطْلَقًا) سواء أعسر أو أيسر بقي المسروق أو تلف ، ويخاصص ربه غرماء السارق إن كان عليه دين ولم يف ما عنده بالدين .

(أو قُطِعَ) لأجل السرقة المستكملة للشروط (وَأَيْسَرَ) : أى استمر يساره (إليه) أى إلى وقت القطع (مِنْ يَوْمِ الْأَخْذِ) ؛ لأن اليسار المنصل كالمال القائم بعينه . فلم يجتمع عليه عقوبتان بل القطع فقط ؛ فلو أعسر فى أى وقت بين الأخذ والقطع سقط الغرم ولو أيسر بعد لوقت القطع .
 • (سَقَطَ الْحَدُّ) أى القطع (إِنْ سَقَطَ الْعُضْوُ) الذى يجب قطعه (بَعْدَهَا) : أى بعد السرقة ، سواء كان سقوطه بعد السرقة بساوى أو بقصاص أو بجناية أجنبى . ولا يلزم الأجنبى الذى قطع عضو السارق بعد السرقة إلا

وقوله : [لأن إقراره لا يفيد] : تعليل لعدم الغرم .
 قوله : [فيرده بعينه إن بقى] : أى إجماعاً وليس للسارق أن يتمسك به ويلدغ له غيره .

قوله : [أو قيمة المقوم] : مثله المثل المجهول القدر أو المعلوم المثل .
 قوله : [كسقوط العضو بعد السرقة] : ساقى مفهومه ودخل تحت الكاف سقوطه بقصاص أو جناية عمد أو خطأ .

قوله : [أو لعدم كمال النصاب في الشهود] : أى بأن كانا غير عدلين من الذكور .
 وقوله : [أو المسروق] : أى بأن كان دون نصاب .
 قوله : [أو قطع] إلخ : أى والموضوع أن عين المسروق ذهبت وإلا فيؤخذ مطلقاً أعسر أو أيسر .

قوله : [فلم يجتمع عليه عقوبتان] : أى وهما القطع واتباع ذمته .
 قوله : [أو بجناية أجنبى] : أى عمد أو خطأ .
 قوله : [ولا يلزم الأجنبى] إلخ : إنما أدب لا فتياه على الإمام .

• (لا) يسقط الحد (بتوبة) : أى قلم وعزم على عدم العود.

(ولو طال الزمن) : أى زمن التوبة والعطلة بعد السرقة : وعلى عدم سقوط

• (وتدأخلك الحنود) فإذا أقيم واحد سقط الآخر ولولم يقصد إلا الأول أو لم يثبت إلا بعد الفراغ من الأول أو قال : هو لهذا دين هنا . وأما لو ضربه ثمانين يدين تية حد فلا يصح صرفه لحد بعد .

وقوله : [فلا يقتص منه] : الأولى إسقاطه لعله مما قبله .

قوله: [لَوْ قَالَ] الخ: أى المظالم.

(۱) روى في القيل : عن مالك بن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان ، أن صفوان بن أمية قيل له إنه لم يهاجر مكة . فقدم صفوان بن أمية للبيعة فقام في البيعة وقتد رداء فجاه سارق فأخذ رداءه ، فأخذ صفوان السارق فجاه به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقطع يده ، فقال له صفوان : إن لم أرى هذا يا رسول الله ، هو عليه صلوة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فهلا قيل أن تأتي به ؟

وقد لست كثير من الأحاديث عن عمرو بن عبد الله عليه وسلم عن الجنود .

(إن اتحدت) قدراً (كحد شرب وقذف) : لأن كلاهما ثمانون جلدة ، وكما لو جنى شخص على آخر فقطع يمينه ثم سرق الخاني أو عكسه فيكفي القطع لأحدهما .

(واندرجت) الخلود (في القتل) كردة وقصاص وحرابة .

(إلا حدّ الفرية) : أي القذف فلا بد منه ، ثم يقتل .

مقارنتها للمنوى ولو كان موجب الحد الذي يصرف له ثابتاً من قبل .

قوله : [إن اتحدت قدراً] : مفهومه لو اختلف قدرهما كحد زنا بكر وشرب فلا يغني أحدهما عن الآخر وهو كذلك كما في المجموع .

قوله : [واندرجت الخلود في القتل] : هذا كقول المتنونة وكل حق لله أو قصاص اجتمع مع القتل فالقتل يأتي على ذلك كله إلا حد القذف (١٨) .

باب ذكر فيه الحراية وما يتعلق بها من الأحكام

وعرّف المحارب المشتق من الحراية ، فيعلم منه تعريفها ؛ لأنه إذا كان المحارب قاطع الطريق إلخ كانت الحراية قطع الطريق إلخ (المُحَارِبُ) : الذى يترتب عليه أحكام الحراية (قَطَاعُ الطريق) : أى مخيفها (لمنع سُلُوكِ) : أى مرور فيها ، ولو لم يقصد أخذ مال المارين ، كانت الطريق فى فلاة أو عمران كما يأتى فى الأذقة .
(أو أخذ) بالمد : اسم فاعل معطوف على « قاطع » .
(مال مُحْتَرَم) : من مسلم أو ذى أومعاهد ، ولو لم يبلغ نصاباً ، والبضغ أخرى .
(على وجهه) : أى حال (يتعنرُ معه) : أى مع حاله (الغوثُ) : أى الإغاثة والإغاثة والتخليص منه ، فشملى جبايرة الظلمة الذين يسلبون أموال الناس

باب :

أى حلها ضمناً وإنما أتى بها . بعد السرقة لاشتراكها معها فى بعض حدودها الذى هو القطم فى الجملة .
قوله : [من الأحكام] : أى من المسائل المتعلقة بها .
قوله : [فيعلم منه تعريفها] : أى ضمناً لأن الحراية جزء من مفهوم المحارب والكل يتضمن الجزء .
قوله : [لمنع سلوك] : خرج قطعها لطلب إمارة أو عداوة بينه وبين جماعة .
قوله : [ولو لم يقصد أخذ مال المارين] : أى بل قصد مجرد منع الانتفاع بالمرور فيها .
قوله : [والبضغ أخرى] : أى من المال كما للقرطبي وابن العربى ، فنخرج لإخافة السبيل قصداً لهلك الحرىم فهو محارب كما هو الآن عندنا بمصر .
قوله : [فشملى جبايرة الظلمة] : قال فى الأصل وجبايرة أمراء مصر ونحوها

ولا يفيد فيهم الاستغاثة بعلماء وغيرهم :
 (أومدَّهَبَ عَقْلَ) عطف على « قاطع » .
 • ولا يشترط تعدد المحارب بل يعد محارباً :
 (ولو انفرَدَ ببلد) وقصد أذية بعض الناس ، فلا يشترط قصد عموم الناس
 ففيه مبالغة .

(كُسِّفِي نَحْوَ سَيِّكَرَانَ) بسين مهملة مع فتح الكاف أو معجمة مع
 ضم الكاف : نبت معلوم ، وأدخل « نحو » : البنج ، وهو أشد من السيكران ،
 والداتورة أشد الجميع (لذلك) : أى لأجل أخذ المال .
 (ومُخَادِعٍ مُبَيِّنٍ لِأَخْذِ مَامِعِهِ) : فإنه محارب ، وسواء كان المميز
 صغيراً أو بالغاً ، خدعه وأدخله موضعاً وأخذ ماله ولو لم يقتله . وبقوله : « مميز »
 خرجت السرقة بتعلم غوث .
 (وداخل زُقَاق) : أى وكداخل فهو عطف على : « مسقى » .

يسلبون أموال المسلمين ومنعونهم أرزاقهم ويغيرون على بلادهم ولا تيسر استغاثة
 منهم بعلماء ولا غيرهم (أه) أى فهم محاربون لا غصاب .
 قوله : [عطف على قاطع] : أى فهو محارب وإن لم يحصل منه قطع طريق .
 قوله : [ففيه مبالغة] : أى مبالغة على كونه لا يشترط تعدد القاطع
 ومبالغة على كونه لا يشترط قطعه الطريق عن الناس عموماً ، بل يكفي
 ولو كان قاصداً أناساً مخصوصين وكلام الشارح لا يحسن إلا لو زاد قبل قوله :
 بل يعد محارباً إلخ ولا يشترط قصد عموم الناس .
 قوله : [نبت معلوم] : أى وهو المسمى بالحشيشة وله حب تأكله الناس
 ولا يغيب العقل يسمى بالشرائق .

قوله : [البنج] : بفتح الباء الموحدة وسكون النون نبت معروف .
 قوله : [فإنه محارب] : أى حيث كان يتعلمر معه الغوث .
 قوله : [خرجت السرقة] : أى فأخذ الصبي الغير المميز أو أخذ ما عليه سرقة .
 قوله : [بتعلمر غوث] : مرتبط بقوله أو ملهَبَ عقل وما بعد :
 قوله : [فهو عطف على مسقى] : المناسب عطف مخادع وما بعده

(أو دار ليلاً أو نهاراً لأخذ مال بقتال) : على وجه يتعذر معه الغوث :
 أى الإغاثة والإعانة فقاتل حتى أخذه . أما لو أخذه قبل العلم به ، ثم بعد
 علمنا به قاتل لينجو بعد أخذه ، فإذا قُدر عليه فليس محارباً ، بل سارقاً إن اطلع
 عليه خارج الحرز ، أما فيه فليس سارقاً .
 • (فَيُقَاتِلُ) المحارب جوازاً ويندب أن يكون قتاله (بعد المناشدة) ،
 بأن يقول له ثلاث مرات : ناشدتك الله إلا ما خليت سبيلى .

ومحل ندب المناشدة :

(إن أمكنَ) بأن لم يعاجل المحارب بالقتال ، وإلا فيعاجل بالقتال بالسيف
 ونحوه . وثمرة القتال كما قال :
 • (فَيُقَاتِلُ) المحارب .

(وتَعَيَّنَ قَتْلُهُ) : أى المحارب (إن قَتَلَ) : سواء كان المقتول
 مكافئاً كسليم حرّ بل (ولو كافراً ورقيقاً) قتله مسلم حر ، أو أعان على قتله
 ولو بجاهه ؛ فيقتل للحراية بلا صلب أو مع صلب . ولا يجوز قطعه ولا نفيه وليس
 لولى الدم عفو عنه قبل مجيئه تائباً . فإن جاء تائباً فللولى العفو لأن قتله حيثئذ
 قصاص لا يسقط بمجيئه تائباً بل بعفو الولي عنه .

على قوله : أو مذهب عقل ؛ لأنه ليس من أمثلة مذهب العقل .

قوله : [بل سارقاً إن اطلع عليه] إلخ : أى فيجرى عليه حكم السرقة .

قوله : [أما فيه فليس سارقاً] : أى بل هو مختلس .

قوله : [فيقاتل المحارب جوازاً] : محل كون المقاتلة جائزة إذا لم يكن دافعاً
 عن نفسه القتل أو الجرح أو عن أهله القتل أو الجرح أو الفاحشة والإكاذب واجبة .
 قوله : [إلا ما خليت سبيلى] : مامصلرية والاستثناء من محذوف ، أى
 ناشدتك بالله ألا تفعل شيئاً إلا تخلية سبيلى .

قوله : [وتعين قتله] إلخ : أى ما لم تكن المصلحة فى إيقائه بأن يخشى
 بقتله فساد أعظم من قبيلته المتفرقين مثلاً بل يطلق ارتكاباً لأخف الضررين كما
 أفق به الشيبى وأبو مهدي وابن ناجى كلها فى (عب) .

قوله : [ولو بجاهه] : أى وإن لم يأمر بقتله ولا تسبب فيه وذلك كما لو

كما أشار إلى ذلك بقوله :

- (إلا أن يحيى تائباً فالقصاص) .
- (ولا) يقتل المحارب أحداً - وقدّر عليه فسخير الإمام في أمور أربعة ويندب له العمل بالمصلحة كما قال : (فللإمام قَتْلُهُ) : بكون صلب .
- (وله صَلْبُهُ) على نحو جذع غير منكس (فَقَتْلُهُ) : مصلوباً فالصلب من صفات القتل ، فالنوع الثاني : الصلب والقتل وهو مصلوب . ثم إذا خيف تغييره بعد القتل والصلب أنزل وصلى عليه غير فاضل .
- (وقطعُ يمينه) : أى وللإمام قطع يمينه أى المحارب من الكوع .
- (و) قطع (رجليه اليسرى) من مفصل الكعب ، وهذا هو الحد الثالث .

انحاز شخص لقاطع طريق وقتل ذلك الشخص أحداً فيقتلان .

- قوله : [فالقصاص] : أى فيقتل إن قتل مكافئاً لم يعف ولى المكافى .
- تنبيه : قال في غاية الأمانى لو قتل المحارب أحداً ورثته فليل يرثه وقيل لا ، واستظهر (عب) الأول وقاسه على ما تقدم في الباغية من قول خايل ، وكره للرجل قتل أبيه وورثته .

قوله : [في أمور أربعة] : حاصله أن الحدود الأربعة واجبة لا يخرج الإمام عنها مخيرة لا يتعين واحد منها إلا أنه يندب للإمام أن ينظر ما هو الأصح واللائق بحال ذلك المحارب ، فإن ظهر له ما هو اللائق ندب له فعله فإن خالف وفعل غير ما ظهر له أصلحيته أجزأ مع الكراهة .

قوله : [الصلب والقتل] : أى لقوله تعالى : (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا) (١) معناه بغير صلب وقوله : (أَوْ يُصَلَّبُوا) معناه : « ثم يقتلوا » فهو معنى قول الشارح الثاني الصلب إلخ وليست الآية على ظاهرها من أن أحد الأربعة الصلب فقط كما علمت .

- قوله : [والقتل وهو مصلوب] : أى يقتل على هذه الحالة ولا ينزل ثم يقتل .
- قوله : [أنزل] إلخ : أى وجوباً لوجوب دفنه والصلاة عليه وصلاة غير الفاضل عليه مندوبة في كل من قتل في حد من حدود الله .

ويقطعهما ولاء ولو خيف عليه الموت . فإن كان مقطوع اليد اليمنى أو أشلها قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى ، وإن كان مقطوع الرجل اليسرى فيده اليسرى ورجله اليمنى ، فإن لم يكن له إلا يد أو رجل قطعت ، فإن كان له يداً فقط أو رجلان فقط قطعت اليد اليمنى فقط أو الرجل اليسرى فقط .

• وأشار إلى الخلد الرابع بقوله :

(ونُفَى الذَّكْرُ الحَرُّ كما يَنْفَى فِي الزَّنا) : إلى مثل فذلك وخير ويحبس للأقصى من السنة وظهور التوبة .

(وضُرِبَ) قبل النفي (اجتهداً) بحسب ما يراه الحاكم .

وهذه الحدود الأربع يخير فيها الإمام وليس الكلام لمن قطعت يده مثلاً ، لأن ما يفعله الإمام بالمحارب ليس لخصوص هذا الشخص المصاب بل لأجل الحراية . والتخيير بين الأربع في حق المحارب الذكر ، أما المرأة فلا تصلب ولا تنفى

قوله : [ولو خيف عليه الموت] : أى لأنه أحد حدوده .

قوله : [قطعت يده اليسرى] : إلخ : إنما فعل ذلك ليكون القاطع من خلاف لمطابقة الآية .

قوله : [قطعت] : أى اليد أو الرجل لقوله في الحديث : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم » .

قوله : [قطعت اليد اليمنى فقط] إلخ : لف ونشر مرتب ولا يجمع بين قطع اليدين ولا الرجلين لأنه ليس بمحد شرعى .

قوله : [للأقصى من السنة وظهور التوبة] : أى للأبعد منهما ، ومعناه أنه إن ظهرت توبته قبل السنة كل مجبسه السنة وإن مضت السنة ولم تظهر توبته بقى حتى تظهر توبته أو يموت ، وظهور التوبة لا بد أن يكون ظهوراً بيناً لا مجرد كثرة صومه وصلاته كما أفاده في الحاشية .

قوله : [وضرب قبل النفي - اجتهداً] : الضرب لم يؤخذ صريحاً من القرآن لأن ظاهره النفي فقط .

قوله : [فلا تصلب ولا تنفى] : أى لما فى الصلب من الفضيحة وفى النفي زيادة مفاسد ، وسكت عن الصبي وحكمه أنه يعاقب ولا يفعل معه شيء من

إنما أحدهما القتل أو القطع من خلاف . وأما حد الرقيق فما عدا النفي .

• (ودُفِعَ ما بأيديهم) : أى المحاريين (لُحْدَ عِيه) حيث وصفه كاللقطة (بعد الاستيناء) لعل أن يأتى غيره بأثبت مما وصف (ييمين) من المدعى للملك الشيء ولا يؤخذ منه حميل . نعم إن جاء غيره بأثبت منه نزع الإمام له (أوبيينة) رجلين (مِنَ الرُقَّةِ) : أى رفقة المأخوذ منه ، وأولى غيرهم ما لم يكن أباه أو ابنه ومثلهما الرجل والمرأتان أو أحدهما ييمين .

والمحاربون حملاء : فمن قدر عليه أخذ منه جميع ما سلبه هو وأصحابه ولو لم يأخذ منه شيئا — كالبلغاة والغصّاب واللصوص — ويُنْتَبَعُ المحارب كالسارق إذا لم يجد أو أيسر من الأخذ للحد .

هذه الحدود ولو حارب بالسيف والسكين كذا فى الحاشية .

قوله : [حيث وصفه كاللقطة] : حاصله أن مدعى المال الذى بأيدى المحاريين لا يدفع له إذا لم يشته بالبينة إلا بشروط ثلاثة : بعد الاستيناء ، وبعد اليمين ، وبعد وصفه كاللقطة ، ويجعل أخذ المدعى له بتلك الشروط كما قال ابن شامس نقلا عن أشهب إذا أقر اللصوص أن ذلك المتاع مما قطعوا فيه الطريق ، فإن قالوا هو من أموالنا كان لهم وإن كان كثيرا لا يملكون مثله ، ونقله ابن عرفة مقتصرأ عليه أفاده (بن) .

قوله : [ولا يؤخذ منه حميل] : قال فى التوضيح هو ظاهر المدونة ، وقال سحنون بل بحميل . وقال فى مختصر الوقار إن كان من أهل البلد فبحميل وإن كان من غيرهم فلا حميل لأنه لا يجد حميلا أفاده (بن) .

قوله : [رجلين من الرققة] : أى المقاتلين للمحاريين واشترط فى المدونة عدم التهمة كما فى المواق وغيره وقول التحفة .

• ومن عليه وسم خير قد ظه . . . إلخ •

يقضى أن العمل على الاكتفاء بتوسم الخير كما فى (بن) .

قوله : [كالبلغاة] إلخ : أى متى ظفر بواحد فإنه يغرم عن الجميع كما فى الرسالة ، ومضى عليه ابن رشد .

قوله : [ويتبع المحارب السارق] إلخ : هذا هو المشهور .

* (وَلَا يُؤْمَنُ) المحارب أى لا يعطيه الإمام أماناً (إِنْ سَأَلَهُ) الأمان فإن امتنع بنحو حصن حتى أمن فهل لا يتم له الأمان ؟ خلاف .
 * (وَيُسَبِّطُ الْحَدَّ) المتقدم من قتل من قتل إلخ (بشهادةِ عَدْلَيْنِ أَنَّهُ) أى هذا الشخص هو (المشهورُ بها) : أى بالحاربة بين الناس ، وإن لم يعايناه حالة الحاربة .

• (وَيَسْقُطُ) حدهما فقط دون حد الزنا والقذف والشرب والقتل (بِإِتْيَانِهِ) : أى المحارب (الإمام) أو نائبه (طائعاً) قبل القلعة عليه ؛ فلا يسقط حكمها بتوابعه بعد القلعة عليه ، كما لا يسقط الضمان بإتيانه طائعاً مطلقاً ، وعطف على قوله بإتيانه . (أو بترْكِ) المحارب (ما هو عليه) من الحاربة ولو لم يأت الإمام .

قوله : [وَلَا يُؤْمَنُ المحارب] : أى بخلاف المشرك لأن المشرك يقر على حاله إذا أمن ولو كان بيده أموال المسلمين بخلاف المحارب .

قوله : [وَيَسْقُطُ حدهما] إلخ : أى إذا كان لم يقتل أحداً وإلا وجب قتله قصاصاً وإن جاء تائباً إن لم يعف ولى الدم كما تقدم .

قوله : [طائعاً] : أى ملقياً سلاحه وإن لم تظهر توبته ، وفهم منه أن وعده بأنه يأتى طائعاً لا يسقط عنه حده وهو كذلك ، والفرق بين سقوطها بما ذكر وإن لم يتب وبين عدم سقوط حد السرقة بتوبته وعدائه أن السرقة أخذ المال خفية والتوبة أمر خفى فلا يزال حد شئ خفى بأمر خفى ، والحاربة ظاهرة للناس فإذا كف أذاه لم يبق لنا فائدة في قتله لأن الأحكام تتبع المصالح .

باب

ذكر فيه حد الشارب وأشياء توجب الضمان

- قال : (يُجْلَدُ) : ثمانين على ظهره كما يأتي .
 - (المُسْلِمُ) : فلا يحسد الشارب الكافر ، ويؤدب إن أظهره .
 - (المُسْكَلَفُ) الحر ذكرًا أو أنثى بعلم منه أنه طائع ، إذ المكره ليس مكلفا .
 - وخرج أيضا الصبي والمجنون ويؤدب الصبي .
 - (بسبب شُرْب) : ولا يكون إلا بالقم إذا وصل لحلقه ولو لم يصل لحوفه ، لا ما وصل من أنف ونحوه ولو سكر بالفعل .
 - (ما يُسْكِرُ جِنْسَهُ) : ولو لم يسكر بالفعل لقلته ، أو لاعتياده ، لا بما لا يسكر جنسه ، ولو اعتقده مسكرًا . نعم عليه إثم الجرأة .
-

باب :

- أى بين فيه حقيقة الشارب وقدر حده وكيفيته .
- قوله : [على ظهره] : أى وكفيه .
- قوله : [ويؤدب إن أظهره] : أى إن كان ذميا .
- قوله : [الحر] : زاده الشارح أخذ له من قول المصنف الآتى وتشطر بالرق .
- قوله : [ويؤدب الصبي] : أى المميز للإصلاح لا لكونه فعل حرامًا .
- قوله : [بسبب شرب] : يؤخذ منه أن الحد مختص بالمائعات ، أما اليابسات التى تؤثر فى العقل فليس فيها إلا الأدب كما أنه لا يحرم منها إلا القدر الذى يؤثر فى العقل لا ما قل ، لأنها طاهرة بخلاف الخمر فى جميع ذلك أفاده (بن) .
- قوله : [ولا يكون إلا بالقم] : أى كالنظر فإنه لا يكون إلا بالعين ، والسمع فإنه لا يكون إلا بالأذن .
- قوله : [ولو لم يصل لحوفه] : أى بأن رده بعد وصوله لحلقه .
- قوله : [ونحوه] أى كالأذن والعين .
- قوله : [ولو اعتقده مسكرًا] : أى فإذا شرب شيئًا يعتقد أنه خمر فتبين

(مُخْتَاراً) قد علمت أنه يغني عنه التكليف (بلا عُنْر) احترازاً عن ظنه غير مسكر .

(و) بلا (ضرورة) فلا حرمة على من شربه لغُصَّة كما يأتي ، وهي من العذر فيغني عنه ما قبله .

(وإن قلَّ) جداً بل ولو غمس إبرة في مسكر ووضعها في فيه وبلغ ريقه ، فيحد كمن شرب كَقَطَار . وقيل : لا يحد لأنه ليس شرباً ، واستظهر . (أوجهيل ، وجوب الحد) مع علم الحرمة ، أو جهل الحرمة لقرب عهد بإسلام ، فإنه يحد . ولو كان حنفياً يشرب النبيذ وهو ما كان من غير ماء

أنه غير خمر فلا يحد وعليه إثم الجراحة .

قوله : [احترازاً عن ظنه غير مسكر] : أي بأن ظنه خلا مثلاً .

قوله : [فلا حرمة على من شربه] : أي على الراجح ولا حد أيضاً ، ولو سكر منه قال (عب) والظاهر كراهة قدومه على شربه مع ظنه غيره وأما مع شكه فيحرم والظاهر أنه لا يحد للدرته بشبهة الشك .

قوله : [وهي من العذر فيغني عنه ما قبله] : أجيب بأن المراد بالعذر الغلط وهو غير الضرورة .

قوله : [وإن قل جداً] : أي لخبر : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » .

قوله : [وقيل لا يحد] إلخ : قائله الشيخ إبراهيم اللقاني وأفاد أن الحد فيه من التعمق في الدين .

قوله : [فإنه يحد] : فإن قيل لم يعذر هنا وعذر في الزنا بجهل الحكم إن جهل مثله ؟ فالجواب أن الشرب أكثر وقوعاً من غيره ، ولأن مقاسده أشد من مقاسد الزنا لكثرتها لأنه ربما حصل بشربه زنا وسرقة وقتل ولذا ورد أنها أم الخبائث أفاده (عب) .

قوله : [يشرب النبيذ] : أي يرى حل شرب القدر الذي لا يسكر منه . وحاصل الفقه أن الخمر وهو ما اتخذ من عصير العنب ودخلته الشدة المطربة شربه من الكبائر وموجب للحد إجماعاً لا فرق بين كثيره وقليله الذي لا يسكر ، وأما النبيذ وهو ما اتخذ من ماء الزبيب أو البلح ودخلته الشدة المطربة فشرب

- الغيب وشرب منه قدرًا لا يسكر ، ورفع المالكى ، فيُحدّث .
- (ثمانين) جلدة : معمول « يجلد » (بعد صحّوه) : فإن جلده قبل صحوه فيكفى إن كان عنده شعور بألم الجلد ، وإلا أعيد .
- (وتشطر) الحد (بالرق) وإن قل الرق فيجلد أربعين .
- (إن أقرّ) : بالشرب ، لكن إن رجع بعد إقراره يقبل ولو لغير شبهة .
- (أو شهيد عند لّانٍ بشرب أو شَمّ) لرائحته في فمه لعلمهم ذلك ، إذ قد يعرفها من لا يشربها .

القدر المسكر منه كبيرة ، وموجب للحد إجماعاً ، وأما شرب القدر الذى لا يسكر منه لقلته فقال مالك : هو كذلك . وقال الشافعى : هو صغيرة ولا يوجب حدّاً ولا تردّ به الشهادة . وعن أبى حنيفة : لا إثم في شربه بل هو جائز فلا حد فيه ولا تردّ به الشهادة ، فإن كان لا يسكر الشخص إلا أربعة أقداح فلا يحرم عنده إلا القدر الرابع ، وقيد بعض الحنفية الجواز بما إذا كان الشرب للتقوى على الجهاد ونحوه لا لمجرد اللهو .

قوله : [ورفع المالكى] : أى فيحده المالكى ، ولو قال له : أنا حنفى لضعف ملرك حله وقيل لا يحد مراعاة للخلاف .

قوله : [معمول يجلد] : وذكره الشارح فيما تقدم بلصقه بطول الفصل .

قوله : [وإلا أعيد] : أى من أوله وهذا إذا لم يحصل له إحساس حال الضرب أصلاً ، وأما إن لم يحس في أوله وأحس في أثنايه حسب من أول ما أحس كما قال اللخمي .

قوله : [وتشطر الحد بالرق] : أى ولا فرق بين الذكر والأنثى .

قوله : [إن أقر] إلخ : شرط في قوله يجالد .

قوله : [إذ قد يعرفها من لا يشربها] : جواب عما يقال إنه لا يعرف رائحتها إلا من شربها ومن شربها لا تقبل شهادته فيها لأنه إن لم يتب كان فاسقاً ، وإن تاب وحده لا تقبل شهادته فيها حد فيه .

وحاصل الجواب أنا لا نسلم أنه لا يعرف رائحتها إلا من شربها ، بل قد يعرف رائحتها من لم يكن شربها قط كمن رآها مراقبة أو رأى إنساناً يشربها

(أو) شهد (أحدُهما بواحد) : كشهادة عدل برؤية الشرب (و) شهادة (الثاني بالآخر) : أى رآتهما .

• (أو بتقايته) : أى الخمر . ومتى شهدا بالشرب إلخ فيحد الشارب ، ولو شهد فلان ، بخلاف شهادتهما ؛ كأن شهدا على الرائحة فشهد غيرهما على أنها ليست رائحة خمر فلا تعتبر المخالفة ؛ لأن المثبت يقدم على النافي ولم يجعلوا المخالفة شبهة تلزماً الحد .

• (وجاز) : أى انتفت حرمة فيصحب بجوب الشرب (لإساقعة غصة إن خاف) الهلاك منها (ولم يتجدد غيره) : أى المسكر فله شربه على الرجوع . ولا يجوز استعمال الخمر لدواء ولو خاف الموت ؛ لأنه لا شفاء فيه ولا لعطش بل لحرارته يزيد ، ولو طلاء في ظاهر الجسد .

• (والحدود كلها) : كالزنا والقلف والشرب تكون (بسيطاً) من جلد (لن بلا رأسين) بل برأس واحد ، فلا يكون بقضيب

مع علمه بها وغير ذلك .

قوله : [ولو شهد فلان] : أى ولو خالفهما غيرهما من العدول بأن قال عدلان آخران شرب خلاً مثلاً .

قوله : [ولو خاف الموت] : أى فإن وقع ونزل وتداوى به شرباً حد . ابن العربي تردد علماً في دواء فيه خمر والصحيح المنع والحد انتهى وما ذكره من الحد إذا سكر بالفعل وإلا لم يحد ولا يرد . قولهم ما يسكر جنسه وإن لم يسكر بالفعل لأن كلامهم في غير المخلوط بدواء .

قوله : [ولا لعطش] : مثله الجوع فلا يجوز شربه لخوف الموت من جوع أو عطش ؛ لأنهما لا يزولان به لما في طبعه من الحرارة والهضم .

قوله : [ولو طلاء في ظاهر الجسد] : مبالغة في حرمة التداوى وحقه التقديم على قوله ولا لعطش . لكن قال (عب) : محل منع الطلاء به منفرداً أو مختلطاً بدواء مالم يخف الموت بتركه وإلا جاز .

قوله : [كالزنا] إلخ : الأوضح أن يقول كانت لزناً أو لقلف أولشرب .

قوله : [فلا يكون بقضيب] : أى وهو المسمى بالنبوت .

ولا شراك ولا ذرة . وما كانت لسيدنا عمر فهي للتأديب لا للحد .

● (وضَرْبٌ) عطف على سوط (متوسط) لا خفيف ولا شديد حالة كون المحلود (قاعداً) فلا يمد على ظهره أو بطنه (بلا رِيطٍ) على نحو جذع (إلا لِعُدْرٍ) : ككونه لا يستقر أو يضطرب اضطراباً شديداً بحيث لا يقع الضرب موقعه في ربط .

(ولا شَدِيدٌ) : أى وبلا ربط يد أو رجل إلا لعذر أيضاً ولو آخر قوله إلا لعذر لكان أولى .

(بِظَهْرِهِ وَكَتِفَيْهِ) : أى إن الجلد على الظهر والكتفين لا غيرهما من البدن . وشرط الضارب أن يكون عدلاً .

(وَجُرْدَ الرَّجُلِ مِنْ) كل شيء عليه في جميع بدنه (مما سِوَى العَوْرَةِ) ما بين السرة والركبة .

(والمراةُ) تجرد (مما يبقى الضَّرْبُ) : أى ألمه .

(وَنُدْبٍ) : لأجل السر عليها فيما يخرج منها (جَعَلُهَا) حال الضرب (في كَفَقَةٍ بِتُرَابٍ) مبلول ويوالى الضرب إلا لخوف هلاك فيفرق .

(وعزرا الحاكم) : باجتهاده — لاختلاف الناس في أقوالهم ، وأفعالهم وذواتهم —

وقوله : [ولا شراك] : هو السير الرفيع من الجلد .

وقوله : [ولا ذرة] : هى سوط رفيع مجلول من الجلد فإن وقع وضرب في الحد بقضيب أو شراك أو ذرة لم يكف وأعيد .

قوله : [وما كانت لسيدنا عمر] إلخ : ما واقعة على ذرة أى والذرة التى كانت لسيدنا عمر إنما كانت للتأديب لا للحد وهو جواب عن سؤال مقلد ، وكانت من جلد مركب بعضه فوق بعض .

قوله : [لا غيرهما من البدن] : أى فلو جلد على ألبته أو رجله لم يكف والحد باق يعاد ثانياً فإن تكرر الجلد بظهره وكفيه لمرض ونحوه آخر ، فإن أمكن فعله شيئاً فشيئاً فعل ، وأما التأديب فوكول محله للإمام .

قوله : [وجرد الرجل] إلخ : فإن لم يجرد الرجل مطلقاً ولا المرأة مما يبقى الضرب فانظر هل يجزئ بذلك إن تألم منه كما يتألم المجرد أو قريباً منه وهو

(المعصية الله) تعالى : وهي ما ليس لأحد إسقاطها ؛ كأكل في نهار رمضان وتأخير صلاة .

(أو لحقّ آدمي) : وهو ماله إسقاطه كسبّ وضرب وكل حق لمخلوق ؛ فله فيه حق .

• وليس لغير الحاكم تأديب إلا للسيد في رقيقه والزوج في زوجته أو والد في ولده غير البالغ أو معلم ، ولا يجوز لحاكم أو غيره لعن ولا سب للمؤدب أو لوالديه أو ضرب على وجه أو شين عضو .

ويكون التعزير : (حبساً) مدة يترجى بها بحسب حاله (وقوماً) يترجى به ؛ كويخ بكلام . وهما منصوبان على الظرفية ، وقيل بترج الخلفى ، بليل قوله : (وبالقيام من المجلس وينزع العمامة) من فوق رأسه (وضرباً) يسوط (وبغيره) كفضيب ودرّة وصفع باللقفا ، وقد يكون بالنفى ؛ كلزورين ، وإخراج من الحارة ؛ كغشى الجار ، وبالتصدق عليه بما غشّ به .

الظاهر كما قاله الأشياخ .

قوله : [وتأخير صلاة] : أى عن وقتها ولو اختلوا .

قوله : [وكل حق لمخلوق] : المناسب وإلا فكل حق إلخ فتدبر .

قوله : [والزوج في زوجته] : ظاهره ولو بالغة رشيدة وكذلك قوله أو معلنة .

وقوله : [غير البالغ] : ظاهره أن الرائد ليس له تعزير البالغ ولو كان سفيهاً

وهذا ظاهر إن وجد الحاكم العدل .

قوله : [وهما منصوبان على الظرفية] : لا يظهر ذلك لأن المجلس واللوم

مصنوران ، فالأولى جعلهما خبرين ليكون كما حل به أولاً وأيضاً ظرف المكان

لا يكون مختصاً فلا يقال جُست الحيس ولا النار .

قوله : [وبالقيام من المجلس] : يحتمل أن المراد إيقافه بأن يأمره الحاكم

بوقوفه على قدميه ثم يقعده ويحتمل أن المراد أمره بالذهاب من المجلس .

قوله : [وغيره] : أى بخلاف الحد فإنه لا يكون إلا بالسوط .

قوله : [وإخراج من الحارة] : أى ويبع ملكه .

قوله : [وبالتصدق عليه بما غشّ] : أى وأما التعزير بأخذ المال فلا يجوز

• (وإن زاد) التعزير (على الحد) بالجلد كأن زاد على مائة (أو أتى على النفس) : بأن نشأ عنه موت ، فلا إثم ولا دية (إن ظن السلامة) من فعله . وإنما قصد التشديد لما صدر منه كسب الصحابة .
(ولاً) يظن السلامة ، فإن شك منع .

• (و(ضمين) ما سرى على نفس أو عضو : أى ضمن الدية على العاقلة وهو كواحد منهم فإن ظن عدم السلامة فالقود : فتحصل أنه إن ظن السلامة فخاب ظنه وسرى لموت أو عضو فهدر ، وإن ظن عدمها فالقصاص ، وإن شك فالدية على العاقلة . هذا هو الراجح . ويعلم ظن السلامة أو الشك من إقرار الحاكم ونحوه وقرائن الأحوال .

(كأجيج نار بريح عاصف) : أى شديد فأحرقت مالا فيضمنه في ماله أو نفساً ، فالدية على عاقلة ما لم يكن بمكان بعيد لا يظن فيه الوصول إلى المحرق عادة فلا ضمان .

• (وكسقوط جدار) على شيء من مال أو نفس فأثله ، فيضمن المال في ماله والدية على العاقلة ، بشروط ثلاثة أشار لها بقوله :
• (مسأل) : بعد أن كان مستقيماً .

إجماعاً ، وما روى عن الإمام أبى يوسف صاحب أبى حنيفة من جواز التعزير للسلطان بأخذ المال فعناه كما قال البراذعي من أئمة الحنفية أن يمسك المال عنده مدة ليتزجر ثم يعيده إليه لا أنه يأخذ لنفسه أو لبيت المال كما يتوهمه الظامة ، إذ لا يجوز أخذ مال مسلم بغير سبب شرعى وفي نظم العمليات :
ولم تجز عقوبة بالمال أو فيه عن قول من الأقوال

قوله : [بشروط ثلاثة] : ما ذكره المصنف من ضمان صاحبه بالشروط المذكورة هو مذهب المدونة . وقيل لا يضمن صاحب الجدار إلا إذا قضى عليه الحاكم بالهدم فلم يفعل وهذا قول عبد الملك وابن وهب ، وقيل إن بلغ حداً كان يجب عليه هدمه لشدة ميلانه فتركه فهو ضامن وإن لم يكن إسهاد ولا حكم وهو قول أشهب وسحنون .

(وَأَنْذَرَ صَاحِبِيَهُ) : بَأْن قِيلَ لَهُ : أَصْلَحْ جِدَارَكَ وَشْهَدْ عَلَيْهِ بِالْإِنْذَارِ ، وَيَكْفِي عِنْدَ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَلَوْ مَعَ وَجُودِ حَاكِمٍ ، وَهَذَا إِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِيلَانَهُ ، وَإِلَّا فَلَا يَحْتَاجُ الْإِنْذَارَ ، كَمَا لَوْ بَنَاهُ مِنَ الْأَصْلِ مَائِلاً وَاحْتَرَزَ عَنْ « غَيْرِ صَاحِبِهِ » . كَسْتَأْجِرُ وَمَسْتَعِيرُ فَلَاشِيءَ عَلَيْهِمْ وَلَوْ أَنْذَرُوا .

(وَأَمَّا كَنْ تَدَارُكُهُ) : أَيْ إِصْلَاحُهُ قَبْلَ السَّقُوطِ ، وَلَمْ يَصْلَحْهُ حَتَّى سَقَطَ ، فَيُضْمَنُ . لَا إِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَدَارُكُهُ بِأَنْ سَقَطَ قَبْلَ زَمَنِ يُمْكِنُهُ الْإِصْلَاحُ فَلَا ضِمَانٌ عَلَيْهِ . وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الشَّرْطَ حَيْثُ لَمْ يَظْهَرْ لَصَاحِبِهِ مِيلَانَهُ وَلَمْ يَبَيِّنْهُ مِنَ الْأَصْلِ مَائِلاً . (أَوْ عَضَّهُ) شَخْصٌ (فَسَلَّ) الْمَعْضُوضُ (يَدَهُ) عَنْ فَمِ الْعَاضِ (فَقَلَعَ) الْمَعْضُوضُ (أَسْنَانَهُ) : أَيْ الْعَاضُ (قَصَّداً) لِقَلْعِ أَسْنَانِهِ ، فَيُضْمَنُ دِيَّةَ الْأَسْنَانِ فِي مَالِهِ فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ وَلَمْ يُمْكِنْ تَخْلِيصَ يَدِهِ إِلَّا بِقَلْعِ أَسْنَانِهِ فَلَا ضِمَانٌ عَلَيْهِ ، وَهُوَ عَمَلُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا عَضَ رَجُلٌ آخَرَ فَنَزَعَ يَدَهُ فَقَلَعَ مِنْهُ : « أَيْعُضُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَعْضُ الْفَحْلُ ؟ لِأَدِيَّةٍ لَهُ » (١) .

قوله : [وَأَنْذَرَ صَاحِبَهُ] : المراد به مالكة المكلف أو وكيله الخاص أو العام الذي هو الحاكم إذا كان رب الجدار غالباً ولم يكن له وكيل خاص ، ومن الوكيل الخاص ناظر الوقف وصي الصغير والمجنون ، فإذا سقط الجدار مع وجود الشروط الثلاثة ضمن وصي غير المكلف في ماله ، ولو كان لغير المكلف مال وضمن ناظر وقف ووكيل خاص مع غيبة صاحبه حيث كان له مال يصلح منه لتقصيرهما ، فإن لم يكن له مال وأمكنهما التسلف على ذمته وهو مليء وتركاً حتى سقط ضمناً فبما يظهر أفاده (عب) .

قوله : [فَيُضْمَنُ دِيَّةَ الْأَسْنَانِ] : إِنَّمَا لَمْ يَقْتَصِ مِنْهُ لَتَعْدَى الْعَاضُ فِي الْإِبْتِدَاءِ .

قوله : [لَمَّا عَضَ رَجُلٌ آخَرَ] : أَيْ حِينَ عَضَ رَجُلٌ رَجُلًا آخَرَ .

وقوله : [أَيْعُضُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ ؟] : الْاسْتِفْهَامُ لِلتَّوْبِيخِ .

وقوله : [كَمَا يَعْضُ الْفَحْلُ] : الْمُرَادُ فَحْلُ الْإِبِلِ وَإِنَّمَا سَقَطَتِ الدِّيَّةُ عَنْ

(١) عن عمران بن حصين : أن رجلاً عض يد رجل (أقول : هو يعل بن أمية) فنزع يده من فيه فقيمت ثنيته ، فاختصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « يعض أحدكم يد أخيه كما يعض الفحل ؟ لأدوية لك » قال الشوكاني : رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ . وَمِنْ يَعْلُ بْنُ أُمِيَّةٍ قَالَ : كَانَ لِي أُجِيرُ فَقَاتَلَ إِنْسَانًا (أقول : هو يعل كما جاء في شروح صحيح البخاري) فضض أحدهما صاحبه فانزع -

(أو نَظَرَ له مِن كُوءٍ) طاقة أو غيرها كباب (فَقَصَدَ عَيْنَهُ) :
بأن رماه بمجر قاصدٍ أطلع عينه فقلعها أو أذهب بصرها فيقتص منه .

• (ولا) يقصد قلع عينه بأن قصد الزجر (فلا) قصاص بل الدية على العاقلة على الراجع . والأحاديث الواردة يرى الناظر من كوة^(١) خرج الزجر أو منسوخة بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ ﴾^(٢) الآية .

• (وما أَتَلَفْتَهُ الْبَهَائِمُ) من الزرع والحوائط — مأكولة اللحم أم لا — وهى غير معلومة العداء ولم يحفظها ربها بربط أو غلق باب (ليلاً) : معمول « أَتَلَفْتَهُ » (فعلى ربها) ضمانه . فإن عرفت بالعداء فعلى ربها ولو نهراً حيث لم يحفظها . فإن ربطها ربطاً محكماً أو غلق الباب فانقلبت فلا ضمان مطلقاً .

المعضوض لأن الظالم أحق بالحمل عليه .

قوله : [فقصد عينه] : أى قصد المنظور إليه رى عين الناظر لقلعها .
قوله : [على الراجع] : أى خلافاً لبهرام والتثنى أى حيث قالاً بلزوم الدية إن قصد بالرى فقتل عينه ، وإن قصد به الزجر فلا شيء عليه وعلى الراجع إن ادعى المرمى أن الرأى قصد عينه وادعى الرأى عدم قصدها ولا بينة ولا قرينة فإنه يعمل بدعوى الرأى لأن القصد لا يعلم إلا منه ، ولأنه لا قصاص بالشك ومقتضى القياس على مسألة العض ترجيح كلام بهرام والتثنى ، وقد يفرق للراجع بأن التعدى بالعض أعظم من التعدى فى النظر تأمل .

قوله : [والأحاديث الواردة] : أى الدالة على أن عينه هلل لتعديه .

قوله : [بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ ﴾] : أى لعمومها .

قوله : [من الزرع والحوائط] : أى وأما لو أتلفت غيرها من مال أو آدمى فإن كانت عادية ضمن ربها ما أتلفته ليلاً أو نهراً حيث فرط فى حفظها ، وإن كانت غير عادية فلا يضمن ما أتلفته ليلاً أو نهراً ولو لم يربطها أو يغلق عليها وهذا إذا لم يكن أحد معها وإلا ضمن .

— أصبه، فأندرنثته فسقطت فانطلق إلى النبى صلى الله عليه وسلم فأندرنثته وقال : « أيدع يده فى فيك تقفها كما يقفم الفحل ؟ » رواه الجماعة إلا الترمذى .

(١) وإرواء أيضاً فى صحيح البخارى . (٢) سورة النحل آية ١٢٦ .

وإذا لزمه الضمان : فعليه (وإن زاد) ما أتلفته من زرع (على قيمتها) وليس لربها أن يسلمها فيما أتلفته ، فليست كالعبد الجاني لأنه مكلف .

• (وَقَوْمٌ إِنْ لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهُ عَلَى الرَّجَاءِ وَالْخَوْفِ) : بأن يقوم مرة واحدة على الرجاء والخوف ، بأن يقال : ما قيمته على تقدير سلامته وتقدير جائحته ؟ فما قاله أهل المعرفة . فإن غفل عنه حتى عاد كما كان فلا شيء فيه . فلو أتلفه بعد بدو صلاحه فقيمته وقت إتلافه .

(لا) ما أتلفه غير العادية^(١) (نهاراً) ، فليس على ربها ضمان بشرطين : (إِنْ سَرَحَتْ بِبَعْدِ الْمَزَارِعِ) جداً بحيث لا يظن وصولها للزرع فانفق أنها وصلت ؛ فلا ضمان . فإن كان بقربه فعلى ربها الضمان لقيمة الزرع على ما تقدم .

(ولم يكن معها راع) فيه قدرة على حفظها . (وإلا) بأن كان معها راع فيه كفاية لحفظها (فعلى الراعي) الضمان للزرع ولو صبيها ؛ لأنه لم يؤمن على المثلث . فإن لم يكن فيه قدرة على حفظها فالضمان على ربها .

وهذا فيما يمكن منعه . أما مثل الحمام والنحل فلا ضمان على ربه وعلى رب الزرع حفظه .

قوله : [لأنه مكلف] : علة لقوله ليست كالعبد .

قوله : [فما قاله أهل المعرفة] : مبتدأ خبره محذوف تقديره يعمل به .

قوله : [فإن غفل عنه] إلخ : أى وأما لو حكم بالقيمة ثم عاد لهيئته فاختلف فيه ؛ فقال مطرف تمضى القيمة لرب الزرع ، وقال غيره ترد والراجح قول مطرف كما فى التوضيح نقله (بن) والظاهر أن الزرع على قول مطرف للجاني . قوله : [على ما تقدم] : أى على الوجه المتقدم فى التقييم بأن يقال ما قيمته على تقدير سلامته إلخ .

قوله : [لأنه لم يؤمن] : هكذا بالتشديد .

قوله : [وهذا فيما يمكن منعه] : حاصل ما فى هذه المسألة أن الحيوانات التى لا يمكن التحرز منها ولا الحراسة لها كحمام ونحوه فليل منع أربابها من

(١) أى ما أتلفته الهائم التى ليس من شأنها الاحتذاء .

وأما ما أتلفته الدابة بفعل شخص فعلى فاعله وإن سقط راكبها فأتلفت مالا ، ففى ماله وغير المال فديته على عاقلته وما أتلفته بذنبها أو أتلفه ولدها فهدر . كأن أتلفت ممسكها البالغ الحر ، وإلا فعلى من أمرهما . وإن أتلفت بغير فعل بل بسيرها ؛ كحجر أطارته ضمن القائد أو السائق أو الراكب - ولو حصل منه إنذار - لأن من بالطريق لا يلزمه التنحي ، فلا ينفع قولم : يمينك شمالك إذا حصل تلف شيء ، فإن اجتمعوا ضمن القائد والسائق حيث لم يكن فعل من الراكب . فإن تعدد الراكب فالضمان على المقدم وإن كان كل على جنب الدابة اشتركا . فإن حصل شك هل من الدابة أو من الفعل : فهتدر .

اتخاذها إن كانت تؤذى الناس وهو قول ابن حبيب ، ورواية مطرف عن مالك ، وقيل لا يمتنعون من اتخاذها ولا ضمان عليهم فيما أتلفته ، وعلى أبواب الشجر والزرع حفظه وهو قول ابن القاسم وابن كنانة وأصبغ ، وصوب ابن عرفة الأول لإمكان استغناء ربها عنها وضرورة الناس للزرع وللشجر ، ويؤيده قاعدة ارتكاب أخف الضررين ولكن المعتمد قول ابن القاسم ، ولذلك اقتصر عليه الشارح .

قوله : [فديته على عاقلته] : أى إن بلغت ثلث دية الجاني أو الجاني عليه . قوله : [كأن أتلفت ممسكها] إلخ : هذا اختصار مغل وأصل العبارة فى (عب) فإن انفلتت دابة فنادى ربها رجلا يماسكها فأمسكها أو أمره بسقيها ففعل فقتلته أو قطعت له عضواً لم يضمن ربها كعدم ضمان راكب وسائق وقائد ما حصل من فلوها يعنى ولدها ، فإن نادى صبيّاً أو عبداً يماسكها أو سقيها فأتلفتها فقيمة العبد ، ودية الصبي على عاقلة الآمر ، كنانخس دابة فقتلت رجلا فعلى عاقلة الناخس ، فإن قتلت رجلا فى مسك الصبي أو العبد أو أمرهما بسقيها فعلى عاقلة الصبي ولا رجوع لهم على عاقلة الآمر ويخير سيد العبد بين إسلامه ولا رجوع له على الآمر وبين فدائه بدية الحر (هـ) .

باب العتق

فعله من باب ضرب ودخل وهو لازم يتعدى بالهمز فلا يقال : عتق السيد عبده بل أعتق . ولا يقال : عتق العبد بضم العين المهملة بل أعتق بضم الهضرة .

• (العتق خلوص الرقبة من الرق بصيغة) سيأتي الكلام على ذلك (وهو منسندٌ وبُ مُرَغَّبٌ فيه) فهو من أعظم القرب لما في الصحيحين وغيرهما ، من قوله صلى الله عليه وسلم : « من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه »

باب :

قوله : [ولا يقال عتق العبد] : لأن الفعل اللازم لا يبنى للمجهول .

قوله : [خلوص الرقبة من الرق] : خبر المبتدأ وهذا هو المعنى الاصطلاحي ، وأما لغة فهو الخلوص ، وقال الجوهري العتق الكرم يقال ، ما أئين العتق في وجه فلان يعني الكرم ، والعتق الجمال والعتق الحرية وكذلك العتاق بالفتح والعتاقة تقول منه عتق العبد يعتق عتقاً وعتاقاً وعتاقاً (١١) . وسمى البيت بالعتيق إما لخلوصه من يد الجبارة إذ لم يملكه جبار ، وإما لأن الله أعتقه من الغرق بالطوفان .

قوله : [فهو من أعظم القرب] : أى ولذا شرع كفارة للقتل ، وأجمعت الأمة على منع عتق غير الآدمي من الحيوان لأنه السائبة المحرمة في القرآن كان الرجل في الجاهلية يقول إن قدمت من سفرى فناقنى سائبة ونصير الانتفاع بها حراماً عندهم قال الله تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ ﴾ (١١) . فالآية وإن لم تصرح بالتحريم لكنها مستلزمة له .

(١) سورة المائدة آية ١٠٣ .

من النار حتى الفرج بالفرج»^(١) . ومع ذلك : صلة الرحم أفضل لقوله صلى الله عليه وسلم للتي أعتقت رقبة : « لو كنت أخدعتيها أقاربك كان أعظم لأجرِك » . وقد أعتق صلى الله عليه وسلم ثلاثاً وستين رقبة .

● (وأركانهُ) أراد بالركن : ما يتوقف عليه الشيء (ثلاثة) :
(المعتق) بكسر التاء .

(وشروطهُ) : التكليف : شمل السكران بحرام ،

قوله : [ومع ذلك] إلخ : هذا الكلام لا محل له ولا منازع فيه .

قوله : [ثلاثاً وستين رقبة] : هذا العدد لا مفهوم له وإلا فقد ثبت في الصحيح أنه أعتق من هوازن ستة آلاف نسمة .

قوله : [وأركانهُ] : أى العتق .

قوله : [أراد بالركن ما يتوقف عليه الشيء] : جواب عن سؤال وهو أن الركن ما كان داخل الماهية والمعتق والمعتوق ليسا داخلين وإلا لصح حملهما على العتق كما يحمل الحيوان والناطق على الإنسان وهو باطل .

وقوله : [ثلاثة] : أى وقد أفادها بقوله : المعتق وريق الذى هو الذات المعتوقة وصيغة .

قوله : [شمل السكران بحرام] : أى على القول المشهور ومقابله عدم صحة عتقه ، والخلاف فى السكران الذى عنده نوع من العقل ، وأما الطافح الذى لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة فهذا لا خلاف فى أنه كالحجنون فى جميع أحواله : وأقواله فيما بينه وبين الله ، وفيما بينه وبين الناس إلا ما ذهب وقته من الصلوات فإنه لا يسقط عنه ذكر (ح) أن التفصيل فى قول القائل :

لا يلزم السكران إقرار عقود بل ماجئ عتق طلاق وحلود

(١) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل عضوه عضواً من النار حتى فرجه بفرجه » قال الشوكاني : متفق عليه وعن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أيما امرئ مسلم أعتق امرأة مسلماً كان فكاً من النار ، يجرى كل عضوته عضواً منه ، وأيما امرئ مسلم أعتق امرأة مسلمة كان فكاً من النار ، يجرى كل عضومنها عضواً منه » . رواه الترمذى وصححه . ولأحمد وأبو داود معناه عن كعب بن مرة ، أو مرة بن كعب السلمي وزاد فيه : « وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة إلا كانت فكاً من النار يجرى بكل عضومنها عضواً من أعضائها » قال الشوكاني : أخرجه النسائي أيضاً وابن ماجه بإسناد صحيح .

لما تقدم أنه يلزم جنائته وطلاقه وعتقه والحدود بخلاف المعاملات .
 (والرُّشدُ) : فلا يلزم السفية عتق ؛ ولو علق وهو سفية فحصل المعلق عليه وهو رشيد على الأظهر . أما الصبي إذا علق ثم حصل المعلق عليه بعد بلوغه فلا يلزمه العتق اتفاقاً لأنه غير مكلف ، ولو أعتق السفية أمّ ولده لزم لأنه ليس له فيها غير الامتناع وقليل الخدمة .

• (ولِزِمَ) العتق مكلفاً (غير محجور) .

(لا مريضاً) في زائد ثلثه كما قال فللوارث رده (وزوجة فيما زاد على ثلثه) : أى ثلث المحجور عليه من مريض وزوجة . وردّ الوارث لإيقاف ، والزواج قيل : لإيقاف ، وقيل : لإبطال .

إنما ذكره ابن رشد في السكران الذى معه ضرب من العقل قال : وهذا مذهب مالك وعامة أصحابه وهو أظهر الأقوال وأولاها بالصواب (اهـ ملخصاً من بن) .

قوله : [لما تقدم أنه] : أى الحال والشان .

وقوله : [يلزم جنائته] : بيان لمرجع الضمير .

قوله : [فلا يلزم السفية عتق] : أى وإن كان صحيحاً له إمضاؤه إذا رشد ما لم يكن رده وليه قبله .

قوله : [لأنه ليس له فيها] إلخ : أى وهو غير متمول والحجر عليه إنما يكون في المالبات .

قوله : [ولزم العتق مكلفاً] : خرج الصبي والمجنون .

وقوله : [غير محجور] : خرج السفية في القليل والكثير والمريض والزوجة في زائد الثلث ، والمدين في القليل والكثير ، فلذلك ذكر المحترزات بقوله لا مريضاً إلخ .

قوله : [كما قال فللوارث رده] : كلامه يوم أن القاتل المصنف وليس كذلك فالصواب حذف قوله كما قال .

قوله : [والزواج قيل لإيقاف وقيل لإبطال] : صوابه أن يقول والزواج قيل لإبطال وقيل لا لإبطال ولا لإيقاف ؛ لأن أشبه يقول بالأول وابن القاسم يقول بلفظ المالك - رابع

• (ومدينًا) فلا يلزم عتقه إن (أحاطَ دينُهُ) بماله ولو لم يحجر عليه (فلغَرِيْمِهِ رَدُّهُ) : أى العتق حيث استغرق الدين جميع الرقبة (أو) رد (بعضِهِ) إن لم يستغرق جميعها : فإذا كان عليه عشرون والعبد يساويها فللغريم رد العتق ، وإن كان العبد يساوى أربعين فلهب الدين الرد بقدر دينه ، فيباع من الرقيق بقدر الدين إن وجد مشتر لذلك ، وإلا رد الجميع . ومحل كون الغريم له الرد :

(إلا أن يَعْلَمَ) بالعتق ولم يرد فليس له رد (أو يَطْوُلُ) زمن العتق وإن لم يعلم ، والطول ؛ بأن يشتهر المعتوق بالحرية وتقبل شهاداته مما هو من أحكام الحرية . وقيل : زيادة على أربع سنين فإذا طال فلا رد ؛ لأن الطول مظنة العلم ، فلا يفيد قوله : لم أعلم بالعتق ؛ بخلاف هبة المدين وصدقته فيردان ولو طال الزمن ؛ لأن الشارع متشوف للحرية (أو يَسْتَفِيدُ) السيد (مالاً) بعد العتق

بالثاني وحجة ابن القاسم قول المدونة في النكاح الثاني لو ردَّ عتقها ثم طلقها لم يقض عليها بالعتق ولا ينهى لها ملكه (أى) فلو كان إبطالا بلحاز لها ملكه ولم يطلب منها تنفيذ عتقه ، وقد يقال هو إبطال كما قال أشهب ، ولكن لما كانت نجزت عتقه حال الحجز طلب منها ندباً تنفيذ عند زوال الحجز .

قوله : [وإلا ردَّ الجميع] : أى ويبيع كله .

قوله : [ولم يرد] : أى حين علمه .

قوله : [أو يطول زمن العتق] إلخ : أى مع حضور رب الدين .

وقوله : [وإن لم يعلم] : أى والحال أنه لم يعلم غريمه فالطول وحده كاف ولا ينظر لقول الغرماء ما لم يعلم كما في ابن عرفة وغيره ، إما لأن الطول مظنة للعلم ، وإما لاحتمال أن السيد استفاد مالا في تلك المدة .

قوله : [ولو طال الزمن] : أى والموضوع أن الغريم لم يعلم ، وأما إن علم بالهبة والصدقة وسكت فيمضيان كالعتق اتفاقاً .

قوله : [أو يستفيد السيد مالا] : معطوف على قوله يعلم أى فوائع رد الغريم للعتق أحد أمور ثلاثة ؛ إما علم الغريم به مع السكوت ، أو الطول ، أو استفادة مال لسيد العبد يفى بالدين بعد عتقه لو لم يقم الغريم حتى ضاع ذلك

يفى بالدين ولم يرد العتق حتى أعسر فلا ردّ (وإن) كانت استفاضة المال (قبل نُقُوضِ الْبَيْعِ) للعبد : بأن رد السلطان عتق المدين وباع عليه العبد بالخيار كما هو المطلوب ، فقبل مضي الثلاثة الأيام أفاد السيد مالا يفى بالدين فيمضى العتق وليس للغريم رده ؛ لأن رد الغريم إيقاف ، والحاكم كمن ناب منابه وأما رد الوصي والسيد فإبطال .

• (ورقيقٌ) عطف على « المعتق » وسواء كان كامل الرق أو ذا شائبة .
ووصف الرقيق بقوله :

(لم يَتَعَلَّقْ به) أى برقبته (حتّى لازم) : بأن لم يتعلق به حتى أصلا أو غير لازم ؛ كحق للسيد إسقاطه ، احترازا عن الموهن والحافى وربه معسر ، وإلا عجل الدين والأرض .

المال ورجع للإعصار .

قوله : [قبل مضي الثلاثة الأيام] : أى مدة خيار بيع الحاكم ؛ لأن خيار بيع الحاكم ثلاثة أيام في كل شيء وإن كان الخيار في الرقيق أكثر ، وأما لو استفاد المال بعد مضي أيام الخيار فلا رد وهذا كله إذا كان البائع السلطان كما صوبه الشارح أو المفلس أو الغرماء بإذن السلطان ، وأما لو كان البائع الغرماء أو المفلس بغير إذنه فيرد البيع حتى بعد تقوذه أيضا حيث استفاد المدين مالا كما في (ح) ذكره محشى الأصل .

قوله : [وأما ردّ العبد والسيد فإبطال] : أشار ابن غازى إلى ضبط جميع أقسام الرد بقوله :

أبطل صنيع العبد والسفيه بردّ مولاة ومن يليه

وأوقفن فعل الغريم واختلف في الزوج والقاضى كبذل وعرف

قوله : [كحق للسيد إسقاطه] : أى وذلك كما لو أوصى به لفلان ثم نجز عتقه فإن عتقه صحيح ماض لأنه وإن تعلق به حق للغير وهو الموصى له به إلا أن هذا الحق غير لازم لأن له أن يرجع في وصيته وتنجز العتق هنا بعد رجوعها عنها .

• (وصيغته) عطف على «العتق» . وهي : إما صريحة - وهي ما لا تنصرف عن العتق بنية غيره وتنصرف عنه بقرينة ، وإما كناية ظاهرة : وهي ما لا تنصرف عنه إلا بالنية ، وإما كناية خفية : وهي ما لا تنصرف إليه إلا بالنية ، وبدأ بالصريحة فقال :

(بَعَثَقْتُ) رقبتك أو عتقتك (و:فَبَكَكْتُ) رقبتك أو : أنت مفكوك الرقبة (و:حَرَّرْتُ) كذلك .

ولو قيد بزمان ، فإن العتق يتأبد ، كقوله : أنت حر في هذا اليوم . «والواو» بمعنى «أو» وحل العتق بالصيغة الصريحة : حيث كانت (بلاقرينة مدح) فإن وجدت صرفتها عن العتق ، كفعل العبد فعلاً حسنًا فقال سيده : أنت حر ، ولم يتنويه العتق بل : أنت تفعل فعل الحر (أو غيره) : أى غير

قوله : [وهي ما لا تنصرف عن العتق] إلخ : أى ما لا تنصرف عنه إلى غيره ولو بنية صرفه .

وقوله : [وتنصرف عنه بقرينة] : بمنزلة الاستدراك كأنه قال لكن تنصرف لغيره بقرينة .

قوله : [وهي ما لا تنصرف عنه] إلخ : أى لغيره .

وقوله : [إلا بالنية] : أى أو بالقرينة بل هي أولى لأنها تنفع في الصريح .

قوله : [وهي ما لا تنصرف إليه] إلخ : هذا هو التحقيق .

والحاصل أن الصريح هو ما لا ينصرف للغير ولو بالنية بل بالقرينة والبساط والكناية الظاهرة ما لا تنصرف عنه إلا بالنية أو القرينة والبساط ، ولا يتوقف صرفها له على نية بل عند الإطلاق تكون له والخفية ما لا تنصرف له إلا بالنية والإطلاق في الأقسام الثلاثة كالعتق .

قوله : [بعتقت] : المناسب للمصنف أعتقت لما تقدم أن عتق لازم لا ينصب المفعول بنفسه بل بالهمزة فسايرة الشارح له خفلة عما قدمه .

قوله : [والواو بمعنى أو] : أى في قول المصنف وفككت وحررت .

قوله : [بلا قرينة مدح] : أى حال كون الصريح ملتبساً بعدم القرينة للدالة على مدح ذلك العبد .

الملح ، كقرينة ذم وزجر كخالفته سيده فقال : أنت حر : إلخ فلا يلزمه عتق في فنيا ولا قضاء ، وقرينة مكس ؛ فلو طلب المكاس مكس العبد فقال سيده : هو حر فلا شيء عليه ولو حلقه .

وأشار للكناية الظاهرة بقوله :

(و : كَوَهَبْتُ) لكَ نَفْسَكَ أَوْ خِدْمَتَكَ أَوْ : عَمَلَكَ أَوْ : غَلَّتْكَ طول عمرك ، ولا يعللر بجهل (أَوْ : لا ملك) لى عليك (أَوْ : لا سبيل لى عليك) ولا ينفعه دعوى أنه أراد غير العتق (إلّا) أن يكون ذلك (بلجواب) لكلام قبله وقع من العبد فإنه يصدق في إرادة غير العتق .

وأشار للكناية الخفية التي لا تنصرف للعتق إلا بنية بقوله :

(و : كَاسَقَيْتِ) الماء (و) بقوله للعبد : (اذْهَبْ) وأدخل بالكاف : كل كلام ينوى به العتق وقوله :

(إِنْ نَوَّاهُ بِهِ) راجع لقوله : (وبكاسقنى) إلخ لا لما قبله علمت أن الظاهرة لا تحتاج لنية . فإن لم ينو العتق بنحو اسقنى ، فلا عتق . وعلمت أن الظاهرة هنا تنصرف عنه بالنية خلافاً لما في عبد الباقي .

• (وهو) : أى العتق (في خصوصه) كالطلاق فيلزم إذا قال : إن ملكك

قوله : [إلخ] : أى إلى آخر الألفاظ الصريحة التي تقدمت في المصنف .

قوله : [فلا شيء عليه ولو حلقه] : أى من جهة العتق ، وأما من جهة اليمين فإن وجدت شروط الإكراه فلا حنث وإلا ففيه الحنث .

قوله : [ولا ينفعه دعوى] إلخ : مقتضى كون هذه الصيغ من الكناية الظاهرة أن الدعوى تنفعه لما تقدم أن الكناية الظاهرة تصرفها النية .

قوله : [وأدخل بالكاف] إلخ : ظاهره حتى صريح الطلاق فإذا قال لرفيقه أنت طالق فزوى به العتق فإنه يلزمه إذ هو أولى من اسقنى الماء لكن يعكر على هذا قولهم كل ما كان صريحاً في باب لا يكون كناية في غيره .

قوله : [وعلمت أن الظاهرة] إلخ : هذا هو المتعين وهذا يؤيد قولنا مقتضى كون هذه الصيغ إلخ .

قوله : [فيلزم إذا قال] إلخ : حاصله أنه يخص بما عينه فيلزمه عتق من

عبدًا من الزنج أو من بلد كذا فهو حر . أو : كل عبد ملكته في سنة كذا فهو حر ، فيلزم عتق من ملكه لتخصيصه (وعُصُومِه) : كالطلاق ، فلا يلزم شيء في قوله كل عبد أمملكه فهو حر ، لدفع الحرج في التعميم .

• (و) العتق (في مَنَع وطء أو) في منع (بيع في صيغة الحنث) كالطلاق نحو : إن لم أفعل كذا فأمتي حرة ، فيمنع من وطئها ويبيعها ، أو : فعبدى فلان حر ، فيمنع من بيعه حتى يفعل فإن مات قبل الفعل عتق من الثلث . فإن قيد بأجل فيمنع من البيع وله الوطاء إلى ضيق الأجل بحيث لو وطئ لفرغ الأجل ، لأن البيع يضاد العتق بخلاف الوطاء .

وهو في (عتق بعض) : كالطلاق ، فإذا قال : نصفك أو ربعك

في ملكه وما يتجدد علقه أم لا إذا لم يقيد بالآن ولا بأبدًا ونحوه ، فإن قيد بالآن ككل مملوك أمملكه من الصقالية الآن حر لزمه فيه فقط معلقًا أم لا لا فيمن يتجدد من الصقالية مثلاً ، وإن قيد بأبدًا ونحوه فالعكس أى فيلزمه فيمن يتجدد لا فيمن عنده معلقًا فيهما أم لا فالصواب ست أفاده (عب) .

قوله : [وعصومه كالطلاق] : أى في الجملة قال في الحاشية والحاصل أن من قال : كل مملوك أمملكه حر ولم يقل أبدًا ولا في المستقبل معلقًا له على شيء كدخول الدار مثلاً أو غير معلق فإنه يلزمه عتق من يملكه حال حلقه فقط لا فيمن يتجدد ملكه وهو يخالف : كل امرأة أتزوجها طالق فإنه لا يلزمه فيمن تحتها ولا فيمن يتزوجها بعد ذلك سواء علقه أم لا ، والفرق أن الشارع متشوف للحرية ، وأما إذا قيد بأبدًا أو في المستقبل فيستوى البايان في عدم اللزوم لا فيمن تحتها ولا في غيره .

قوله : [في صيغة الحنث] : أى مطلقة غير مقيدة بأجل . والحاصل أنه يمنع من الوطاء والبيع في صيغة الحنث غير المقيدة بأجل ، وأما صيغة البر فلا يمنع في واحد منهما ، وأما صيغة الحنث المقيدة بأجل كقوله : إن لم أفعل كذا في شهر كذا فأمتي حرة فيمنع من البيع لأنه يقطع العتق ويضاده والشارع متشوف له ولا يمنع من الوطاء لأنه لا يقطع العتق ولا يضاده .

قوله : [وهو في عتق بعض] إلخ : أى ويأتى قوله في الطلاق وأدب المجزئ

حر عَتَقَ جميعه (أو عَفُو) كقولہ : يملك حرة ، فيعتق جميعه (ونحوه) ككلامك أو : شعرك ، عتق الجميع لكن التكميل في عتق بعض الخ يحتاج لحكم حاكم ، بخلاف الطلاق ، فالنشيه في الجملة من حيث كونه يتكمل .
(و) العتق (في تملكه) للعبد أمر نفسه أو تفويضه له : كتمليك الزوجة أمر نفسها .

(و) هو في (جوابه كالطلاق) : فإذا قال في جواب سيده : أعتقت نفسي فيعتق اتفاقاً ؛ كما خبرت نفسي ، ونزى به العتق . فإن لم ينو به اخترت نفسي ، فالذهب لا يعتق ، وهو قول ابن القاسم . وقال أشهب : يعتق فخالف الزوجة عند ابن القاسم (إلا) العتق (لأجل) فإنه يخالف الطلاق إذ من طلق لأجل ينجز عليه ومن أعتق لأجل يبلغه عمره ظاهراً فلا ينجز عليه حتى يأتي الأجل (أو) قال لأمتيه : (إحدا كما) حرة ، ولا نية له ، فليس كالطلاق إذا قال لزوجتيه : إحدا كما طالق فيطلقان معاً حيث لانية وأما في الأمتين (فله الاختيار) في عتق واحدة وإمساك الأخرى فإن نسي من نواها عتقاً كالطلاق ؛ فالحالفة حيث

وفي (بن) أن التجزئة في العتق مكروهة فقط ولا أدب فيها .

قوله : [وقال أشهب يعتق] : أى بقوله اخترت نفسي وإن لم يرد به العتق لأنه لا معنى لاختياره نفسه إلا إرادة العتق في نفس الأمر .
قوله : [إذ من طلق لأجل ينجز عليه] : إنما نجز عليه لأن بقاءه للأجل يشبه نكاح المتعة .

قوله : [يلبغه عمره ظاهراً] : قيد في الطلاق والعتق وحذفه من الأول لدلالة الثاني عليه ، ومفهوم هذا القيد أنه إن طلق أو أعتق لأجل لا يبلغه عمرهما ظاهراً كقوله بعد مائة سنة فأنت حرة أو طالق فلا يلزمه شيء فيهما .

قوله : [فيطلقان معاً] : أى الآن وليس له اختيار واحدة وخيره المدينون كالعتق وهو ضعيف والفرق بين الطلاق والعتق على المعتمد أن الطلاق فرع النكاح وهو لا يجوز فيه الاختيار فلا يجوز أن يتزوج بتتاً يختارها من بنات رجل معين بعد العقد ، والعتق فرع الملك وهو يجوز فيه الاختيار فيجوز أن تشتري أمة بمائة على أن تختارها من إماء معينة .

لا نية ويستوى العتق والطلاق في النسيان (أو) إلا إن قال لأمنته (إن حمّلت) متى فأنّت حرة (فله وطؤها في كل طهر مرة) حتى تحمّل فإذا حملت عتقت ، وترجع عليه بالغلة من يوم الوطء بخلاف الزوجة إذا قال لها : إن حملت فأنّت طالق ، فله وطؤها مرة : ومتى وطئها في الطهر الذي حلف فيه حنث ولو كان الوطء قبل يمينه هذا هو الصواب .

(وإن قال) لأمنته : (إن دخلتما) الدار مثلاً فأنّتا حرتان (فدَخَلْتِ واحدةٌ) منهما الدار (فلا شيء عليه فيهما) : أى فلا تعتق الداخلة ولا غيرها حتى يدخلوا في زمن واحد ، هذا مذهب ابن القاسم حملاً على كراهة الاجتماع ، فلو دخلت واحدة بعد أخرى فلا شيء عليه . والزوجتان في هذا كله كالأمتين .

• (وعتقَ بنفسِ الملكِ) الإضافة لليان : أى بمجرد الملك بدون حكم حاكم على المشهور (أصله) : أى المالك غير المدين نسباً لا رضاعاً وإن علا ؛ فيعتق عليه الجلد إلخ (وفرّعه) وإن سفل بالإناث فأولى بالذكور (وإخوته مطلقاً) :

قوله : [أو إلا إن قال لأمنته إن حملت متى] إلخ : أى والحال أنها كانت غير حامل وأما إذا قال لها وهى حامل إن حملت فأنّت حرة لم تعتق إلا بحمل مستأنف ، وأما إذا قال لزوجته الحامل إن حملت فأنّت طالق ففى بهرام عن ابن القاسم ينجز طلاقها وذكر ابن الحاجب أن الطلاق كالعتق فلا تطلق إلا بحمل مستأنف .

قوله : [هذا هو الصواب] : أى لاحتمال حملها ولا يجوز البقاء على عصمة مشكوك فيها .

قوله : [أى فلا تعتق الداخلة] إلخ : أى وهذا بخلاف ما لو قال لأمنته إن دخلت هاتين الدارين فأنّت حرة فدخلت واحدة منهما فإنّها تعتق على قاعدة التحنيث بالبعض ، وكذلك الحكم إذا قال لزوجته إن دخلت هاتين الدارين فأنّت طالق فتطلق عليه إذا دخلت إحداهما أفاده محشى الأصل .

قوله : [وعتق بنفس الملك] : ويشترط أن يكون الرقيق والمالك مسلمين أو أحدهما لا كافرين إذ لا تتعرض لهما إلا إذا ترافعا إلينا .

ولو لأى . ولا يشترط فى العتق بالقرابة الرشد على التحقيق .

(لا) يعتق بالملك (ابنُ أخ وعم)^(١) فقد توسط المالكية فى قياس الحاشية القرية وعمل العتق بالملك للأصل والقرع والحاشية القرية .

(إلا) أن يكون الملك (بشراء أو إرث وعليه دين) أى والحال أن على المشتري إلخ ديناً (فبيعاً) فى الدين ولا يعتق ، ولو عام بانه أنه يعتق على المشتري فإن لم يكن عليه دين عتق بنفس الملك ولو كان الشراء مختلفاً فى فسادهِ ويكون فوئاً وفيهِ القيمة على التحقيق .

• (و) عتق (بالحصم) لا بمجرد التمثيل فلو لم يحصل حكم فلا يعتق وبيعه صحيح (إن تَعَمَّد) السيد (مُثْلَةً) وهل يؤدب مع العتق قولان : ويدل . على تعدد المثلة لإقراره أو قرائن الأحوال . واحترز عن الخطأ ؛ فلا يعتق عليه والقول للسيد فى نفى العمد ما لم يعلم عداه (برفيقه) ولو أم ولده أو مكاتبه ويرجع بعد عتقه بفضل الأرض على كتابته .

قوله : [على التحقيق] : أى كما أفاده (بن) خلافاً لما فى الأصل و (عب) .

قوله : [فى قياس الحاشية القرية] : أى على الأصول والفروع .

قوله : [والحاشية القرية] : المراد بها الإخوة والأخوات وعمل عدم عتق الحاشية البعيدة بالقرابة كالعلمات والحالات ما لم يولدها جاهلاً بقرابتها له وإلا فينجز عتقها ؛ لأن القاعدة أن كل أم ولد حرم وطؤها تنجز عتقها أفاده فى المجموع . قوله : [وفيهِ القيمة] : قد يقال حيث كان مختلفاً فى فسادهِ يكون فوئهِ بالثمن لا بالقيمة وأما المجمع على فسادهِ فأفاد اللخمى أنه لا يتنقل ملكاً انظر (بن) ولا يعتق فى بيع الخيار إلا بعد مضيه وفى المواضعة بعد رؤية اللم . قوله : [وبيعه صحيح] : أى ماض .

قوله : [مثلة] : هى بمثلة .

قوله : [وهل يؤدب] : قد يقال أدبه مع العتق يلزم عليه اجتماع عقوبتين وهو خلاف المهود فى الحدود .

قوله : [ويرجع بعد عتقه بفضل الأرض] إلخ : أى يرجع على سيده بما يزيله أرض الجناية على الكتابة ، وأما إن زادت الكتابة على أرض الجناية

(١) هكذا مشكوة بالكسر أى وابن عم . فى الكلام فى اللم غامضاً .

(أو رقيق رقيقه) : الذى له نزع ماله احترازاً عن رقيق مكاتبه .
 (أو) مثلاً (برقيق محجوره) كان المحجور ولدًا صغيراً أو كبيراً سفيهًا .
 أما الكبير الرشيد فكالأجنبي (أو غير محجور) فاعل تعمد يحترز عن الصبي
 والمجنون والسفيه والعبد فإنه إذا مثل واحد منهم برقيقه فلا يعتق عليه .
 (و) غير (ذمى) مثلاً (بمثله) بكسر الميم وكسر اللام بعلمها : ضمير
 عائد على الأسمى فمنطوقه ثلاث صور فيها العتق : تمثيل مسلم بعبد الذمى، أو عبده
 المسلم ، وتمثيل ذمى بعبد المسلم . ومفهومه صورة : وهى ذمى مثل بعبد الذمى .
 • (كقطع ظفر) شروع فى الأمثلة التى توجب الحكم بالعتق وكان
 مُثْلَةً ، لأنه لا يخلفه غالباً إلا بعضه وهو شين .

أو ساوت فلا شيء له ، ولعل جعلهم الرجوع بزيادة الأرض لتزيله حيثئذ منزلة
 الحر المحقق عليه .

قوله : [احترازاً عن رقيق مكاتبه] : أى فلا يعتق عليه ويلزمه أرض جنائته
 إلا أن يكون مثله مقيمة للمقصود من ذلك العبد فيضمن قيمته ويعتق عليه كما فى
 حاشية الأصل .

قوله : [أما الكبير الرشيد] إلخ : أى فلا يعتق عليه ويغرم لصاحبه
 أرض الجنائيات إلا أن يبطل منافعه فيعتق عليه ويغرم لصاحبه قيمته كما تقدم فى رقيق
 مكاتبه . وأعلم أن المثلة ليست من خواص العتق فلو مثل بزوجه كان لها الرفع
 للحاكم فتثبت ذلك وتطلق عليه لأن لها التطليق بالضرر ولو لم تشهد البيئة بتكرره .
 قوله : [فإنه إذا مثل واحد منهم] إلخ : أما الصبي والمجنون فلا يلزمهما
 حتى بالمثلة اتفاقاً لوجوب حفظ مالهما وكلنا السفيه على الراجح لوجوب حفظ ماله
 وإن كان يؤدب لذلك ، وأما العبد فلأن فى العتق زيادة فى إتلاف مال السيد .
 قوله : [ومفهومه صورة] إلخ : أى لا عتق فيها . وأعلم أن المعاهد ليس
 كالذمى فى التفصيل المذكور بل إذا مثل بعبد لا يعتق عليه ولو كان مسلماً
 لأنه ليس منزلاً لأحكامنا فلا نتعرض له (أفاده محشى الأصل) .

قوله : [وكان مثله] : أى وإنما كان قلع الظفر مثله إلخ .
 قوله : [لأنه لا يخلفه غالباً إلا بعضه] : الضمير يعود على الظفر أى

(أوسين) قلها أو بردها بالمبرد حتى أذهب منفعتها .

(أو قَطَعَ بعضُ أَدُن) : أو شرطها .

(أو) قطع بعض (جَسَدٍ) : من أى موضع ؛ فيشمل الحبّ والخصاء ولو قصد

زيادة الثمن فلا يجوز بيعه ولا شراؤه للعتق بمجرد الفعل .

(أو خُزِمَ أنْف) فإنه يكون مثله يعتق به ؛ إلا لثينة كجعل خزام فيه

للأنثى وهل حلق شعر رأس العكبيّة ولحية عبد نبيل - ككاجر - مثله يعتق به ؟

وهو ما في الأصل ، ورجحه بعضهم ، أولا ؟ لسرعة عودهما لأصلهما ، ورجحه عبد الباقي

والمصنف في الشارح ولذا حلفه هنا .

(أو وُسِمَ بنارٍ) بأى عضو (أو بوجّه ولو بغيرها) : أى بغير النار كوسم

بإبرة بمداد أو غيره ، ورجح المصنف في شرحه أيضاً أنه مثله يعتق به ما لم يكن للزينة .

فالعالب أن الظفر إذا زال لا يعود كله بل بعضه .

قوله : [أو بردها] : تبع في ذلك خليلا وشرحه قال (بن) لم يذكر

اللخمى وعياض وابن عرفة والتوضيح الخلاف إلا في قلع السن أو السنين ولم

يتعرضوا للملك في برد الواحدة أو الاثنتين (اه) إذا علمت ذلك فذكر خليل له بطريق

القياس على القلع .

قوله : [ولو قصد زيادة الثمن] : أى على المتمد كما هو ظاهر إطلاق

المدة وابن أبي زنين وابن أبي زيد كذا قال (ح) ثم ذكر أنه يفهم من

كلام اللخمى أنه إذا خصاه ليزيد ثمنه لا يعتق عليه وإن كان لا يجوز بإجماع

أفاده (بن) .

قوله : [للعق بمجرد الفعل] : المناسب أن يقول لأنه يحكم عليه بالعتق :

قوله : [ورجحه بعضهم] : نص ابن عرفة ابن رشد روى ابن الماجشون

حلق لحية العيد النبيل ورأس الأمة الرفيعة مثله بخلاف غيرهما ولم يذكر مقابلا

له قاله (بن) .

قوله : [أو وسم بنار] : حاصله أن الوسم بالنار إذا كان مجرد علامة فلا

يكون مثله في الوجه أو غيره ، وأما إن كان كتابة ظاهرة أو غير كتابة وكان

متباحثا فإن كان في الوجه فتلة اتفاقا وإن كان في غيره فقولان متساويان

• (و) عتق بالحكم على المشهور وقيل : يكمل بنفس العتق وقيل : إن كان الباقي له لم ينجح لمحاكم (جَمِيعُهُ) : أى الرقيق (إنْ أعتقَ) السيد (جزءاً) من رقيقه سواء كان من قن أو مدبر أو معتق لأجل أو مكاتب أو أم ولد (والباقي له) : أى للسيد المعتق للجزء موسراً أو معسراً (كانَ بَقِيَ لغيره) : بأن كان الرقيق مشتركاً بين اثنين فأكثر ، فإذا أعتق بعضهم نصيبه فيعتق باقيه وهو حصّة الشريك على من أعتق نصيبه .

• (بقيته) (وتعتبر القيمة (يومه) أى يوم الحكم لا يوم العتق ، وقوله : (إنْ دفعَها) : أى من أعتق نصيبه ، ليس النفع بالفعل شرطاً فى عتق حصّة الشريك ، بل يعتق ويلزمه القيمة وإن لم يدفعها بالفعل .

(و) شرط التكميل عليه إن (كان) المعتق لنصيبه (مسلماً أو) لم يكن لمعتق للجزء مسلماً ولا شريكه لكن (العبدُ) مسلماً نظراً لحق العبد المسلم ، فلو كان الجميع المعتق وشريكه والعبد كافراً فلا تعرض لهم

كما أفاده (بن) .

قوله : [على المشهور] : أى كما قال ابن رشد وقال اللخمي هو الصحيح من المذهب .

قوله : [جميعه] : فيه مساعمة وذلك لأن المتوقف على الحكم بقيته لا جميعه .
قوله : [والباقي له] : جملة حالية من فاعل أعتق .
قوله : [أو معسراً] : أى والحال أنه لا دين عليه يستغرق الباقي منه وإلا فلا يعتق عليه الباقي بالحكم .

قوله : [لا يوم العتق] : أى لخصته .

قوله : [ليس النفع بالفعل شرطاً] : أى وإنما الشرط دفعها بالقوة بأن يكون موسراً بها .

قوله : [إن كان العتق لنصيبه مسلماً] : أى كان العبد مسلماً أو كافراً والشريك مسلماً أو كافراً وبالحملة فالمدار على إسلام أحد الثلاثة كذا قيل وهو المأخوذ من الشارح ، ولكن المشهور الذى نقله الخرشى أنه لا يعتبر إسلام الشريك فى الحكم بالعتق حيث كان المعتق والعبد كافرين .

إلا أن يرضى الشريكان بحكمنا .

(و) شرط التكميل أيضاً : إن (أيسرَ) معتق الجزء (بها) : أى بقيمة حصة شريكه فيعتق عليه جميعها (أو) أيسر (ببعضها) فيعتق عليه من حصة شريكه بقدر ما أيسر به فقط ولا يقوم عليه ما أعسر به فقط ولو رضى شريكه باتباع ذمته . ويعرف عسره بعدم ظهور مال له ، ويسأل عنه جيرانه ومن يعرفه . فإن لم يعلموا له مالاً حلف ولا يسجن .

(و) أيسر بها أو ببعضها بأن (فَضَلَتْ) قيمة حصة الغير (عن مَشْرُوكِ المِفْلِسِ) : فليس قوله : « وفضلت » شرطاً مستقلاً كما قاله في الشارح بأن زادت عن قوته وقوة الواجب عليه لظن اليسار ، وتقدم أنه يباع عليه الكسوة الزائدة والدار إلخ .

(و) شرط عتق حصة الشريك عليه أن يكون (عِتْقُهُ) : أى الجزء باختياره (لا) إن كان عتق عليه جبراً كلخول جزء من يعتق عليه في ملكه

قوله : [إلا أن يرضى الشريكان بحكمنا] : أى فإن رضيا به نظر فإن أبان المعتق العبد أى أبعده عنه ولم يؤوه عنده حكم بالتقويم كما في عتق الكافر عبده الكافر ابتداء وإن لم يينه فلا يحكم بتقويمه عليه ، وليس المراد أن الشريكين إذا رضيا بحكمنا يحكم عليهما بالتقويم مطلقاً كما هو ظاهر الشارح كذا يؤخذ من (عب) .

قوله : [إن أيسر معتق الجزء بها] : لا يقال هذا يغنى عنه قوله إن دفعها بناء على أن المراد بالدفع القدرة عليه وإن لم يدفع بالفعل لاستلزامه لليسار بها لأننا نقول الاستلزام ممنوع ، إذ قد يدفعها من مال غيره لكونه غير موسر بها ، فإن كان معسراً بها فلا يكمل عليه .

قوله : [حلف ولا يسجن] : أى على ما قال عبد الملك ، ونقل سحنون عن باقي الأصحاب أنه لا يحلف .

قوله : [فليس قوله وفضلت شرطاً] : أى بل الواو حالية .

قوله : [وتقدم أنه يباع عليه الكسوة] : أى تقدم ما يؤخذ منه ذلك في قوله وترك له قوته والنفقة الواجبة عليه .

(يارث) فإنه لا يقوم عليه ولا يعتق جزء الشريك ولو كان من دخل في ملكه الجزء جبراً ملياً (و) يشترط أيضاً أن يكون (ابتداء العتق) في الرقبة (لا إن كان) الرقيق (حرّاً البعض) قبل عتق الجزء فلا يقوم على من أعتق الجزء ، لأنه لم يبتدئ العتق مثلاً : كانت الرقبة بين ثلاثة فأعتق واحد حصته ، ثم أعتق الثاني حصته ، فلا يقوم على الثاني نصيب الثالث ولو كان الثاني ملياً ، لأنه لم يبتدئ العتق بل على الأول إن كان موسراً وعلم أنه الأول .

(وقوم) المعتق بعضه على الشريك المعتق (كاملاً) إذ في تقويم البعض ضرر على الشريك الذي لم يعتق (بماله) : أى مع ماله وولده من أمته والتقويم إنما يكون (بعد امتناع شريكه من العتق) فيؤثر شريكه بعتق حصته من غير جبر ، فإن امتنع قوم على من أعتق حصته (إن كان) أعتق حصته

قوله : [يارث] : مفهومه أنه لو دخل بشراء أو هبة أنه يكمل عليه الجزء الآخر وهو كذلك لأن قديمه على الشراء وعلى قبول الهبة يعد عتقاً اختيارياً فتأمل .
قوله : [أن يكون ابتداء العتق] إلخ : حاصله أن شروط تقويم الباقي على الشريك المعتق خمسة إن قوى على دفع القيمة وكان المعتق أو المعتوق مسلماً وأيسر بها أو ببعضها وكان العتق اختياراً له وابتداءه .

قوله : [كانت الرقبة] : المناسب كأن كانت الرقبة لأنه تصوير للمثال .
قوله : [كاملاً] : أى على أنه رقيق لأعتق فيه .

والحاصل أن المعتق بعضه يقوم على المعتق كاملاً مطلقاً سواء أعتق بعضه بإذن شريكه أم لا على المشهور من المذهب ، وقيل يقوم عليه نصفه مثلاً على أن النصف الثاني حر وهو قول أحمد بن خالد ، وفصل بعضهم فقال : إن أعتق شريكه بإذنه فكقول أحمد ، وإن أعتق بغير إذنه فكالمشهور وهذا ما مشى عليه المصنف . قال ابن عبد السلام وينبغي على القول الأول أن يكون للشريك الرجوع على المعتق بقيمة عيب نقص العتق إذا منع الإعسار من التقويم عليه نقله في التوضيح (١٠٠ بن) .

قوله : [بماله] : أى لأنه يعتق بعضه بمنع انتزاع ماله لأنه تبع له فلما وجب تقويمه مع ماله ويعتبر ماله يوم تقويمه على المعتق الكائن في محل العتق

(بغير إذنه) : أى بغير إذن شريكه الممتنع عن العتق (وَمَلَكَاةُ) : أى الشريكان معاً .

• (وَنُقِضَ لَهُ) : أى للعتق (بَيْعٌ) : أى البيع الصادر من الثانى الذى لم يعتق ، وكذا ممن بعده سواء علم الشريك الذى لم يعتق وباع يعتق شريكه قبل البيع أم لا ما لم يعتقه المشتري .

(و) نقض (تَدْبِيرٌ) : أى تدبير الثانى ويقوم أيضاً قنا .

(و) نقضت (كتابة) : أى كتابة صدرت من الثانى ويقوم أيضاً .

(و) نقض (تأجيل) : أى إذا أعتقه الثانى لأجل ، فإنه ينقض ويقوم على المعتق الأول قنناً فلودبر أحد الشريكين أولاً ، ثم أعتق الثانى بتناً قوم نصيب المدبر على من أعتق بتاً .

فإذا كان له حين التقويم مال موجود بمصر ومال بمكة اعتبر المال الموجود في محل العتق دون غيره .

قوله : [وَمَلَكَاةُ] : أى الشريكان معاً أى وأما لو اشترياه في صفقتين فلا يقوم كاملاً وعمله أيضاً ما لم يعرض الثانى حصته بأن يعتق الثانى بعض حصته بعد عتق الأول جميع حصته أو بعضها فيقوم على الأول البعض الباقي من حصة الثانى فقط ؛ لأن من حجته أن يقول إنما يقوم على كاملاً إذا كان الولاء كله لى .

قوله : [وكذا ممن بعده] : لا يقال البيع من مفوتات البيع الفاسد لأننا نقول لا يكون مفوتاً إلا إذا كان البيع الثانى صحيحاً وهذا لا يكون إلا فاسداً للفرار لأن التقويم قد وجب فيه قبل فدخل المشتري على قيمة مجهولة .

قوله : [يعتق شريكه] : متعلق بعلم .

قوله : [ما لم يعتقه المشتري] : أى أو يفوت بمفوت من مفوتات البيع الفاسد كتغير سوق أو بلدن أو زيادة مال أو حدوث ولد له من أمته فإذا حصل في العبد مفوت مما ذكر فلا ينقض البيع في الجزء ويلزم المشتري ذلك الجزء بقيمته يوم قبضه ثم يدفع المعتق القيمة له ليكمل عليه عتق جميعه أفاده محشى الأصل .

• (ولا) تنقض (هبة) صدرت من الثاني بل القيمة للموهوب له .

(و) لا تنقض (صدقة) صدرت من الثاني بحصة لشخص .

• (وإن ادعى) المعتق عند التقويم (عيبه) الخفى كسرقة وادعى شريكه نفي العيب (فله) : أى لمن أعتق حصته (تحليفه) فإنه لا يعلم العيب ، فإن حلف قوم سلبا من عيب نحو السرقة ولإباق وإن نكل حلف المدعى وقوم معيبي .

قوله : [ولا تنقض هبة] إلخ : حاصله أن الهبة والصدقة إذا حصلتا من أحد الشريكين بعد عتق الآخر فإنهما يمضيان ولا ينتفضان وكانت القيمة للموهوب له أو المتصدق عليه ، وهذا ما لم يحلف الواهب أو المتصدق أنه ما وهب أو ما تصدق لتكون القيمة للموهوب له أو المتصدق عليه فإن حلف فهو أحق بها كلها قالوا هنا .

قوله : [وإن ادعى المعتق] إلخ : ظاهر المصنف سواء ادعى علم شريكه بالعيب أم لا ، ويشهد له قول الباجي لو ادعى المعتق عيبا بالعبد وأنكره شريكه ففى وجوب حلفه قولان ؛ فتبيد الشارح له بالعلم طريقة أخرى .

• تنبيه : إن أذن السيد لعبده فى عتق عبد مشترك بينه وبين آخر أو لم يأذن له ، ولكن أجاز عتقه قوم نصيب الشريك فى مال السيد الأعلى لأنه المعتق حقيقة حيث أذن أو أجاز والولاء له فإن كان عند السيد ما يفى بالقيمة فظاهر وإن احتج لبيع العبد المعتق بالكسر لعدم ما يفى بالقيمة عند سيده بيع ذلك المعتق ليوفى منه قيمة شريكه بل ويجوز لسيده بيعه للوفاء وإن لم يحتج لأنه من جملة ما له يتصرف فيه كيف يشاء بل ويجوز للمعتوق شراؤه ، إذا بيع وهذه المسألة كثيرا ما تقع فى المعاينة ، فيقال فى أى موضع يباع السيد فى عتق عبده ، وفى هذا المعنى قال بعضهم :

يحق بلغن العين لإرسال دمه على سيد قد بيع فى عتق عبده
وما ذنبه حتى يباع ويشتري وقد بلغ المملوك غاية قصده

.

وعملكه بالبيع إن شاء فاعلمن كلما حكموا والعقل قاض برده
 فهنا دليل أنه ليس مملوكاً لحسن ولا قبيح وقف عند حله
 ومفهوم قولنا إن أذن أو أجاز أنه إذا لم يعلم السيد حتى أعتق العبد الذي
 أعتق الجزء ، فإن كان ذلك السيد لم يستثن مال ذلك العبد الذي أعتق الجزء فقد
 عتق العبد للجزء وكان الولاء للعبد دون السيد وإن كان ذلك السيد استثنى ماله
 بطل عتق العبد للجزء .

باب في التدبير وأحكامه

- (نَدِبَ التدبيرُ) : لأنه نوع من العتق .
- (وأركانهُ كالعتق) مدبرٌ ، ومدبّرٌ ، وصيغة .
- كما أشار لذلك بقوله : (وهو تعليقٌ مكلفٌ) : فلا يكون من صبي ولا مجنون ولا مكروه .

باب :

هو في اللغة النظر في عاقبة الأمر والتفكر فيه ، وقال القرافي في التنبهات التدبير مأخوذ من إدبار الحياة ، ودبر كل شيء ما وراءه بسكون الباء وضمها ، وللمخارحة بالضم لا غير (أ) وفي (بن) جواز الضم والسكون فيها كغيرها . . واصطلاحاً ما ذكره المصنف بقوله وهو تعليق مكلف إلخ .

قوله : [ندب التدبير] : أصل مشروعيته الكتاب والسنة والإجماع قال تعالى : ﴿ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾ ^(١) وقال عليه الصلاة والسلام : « المدبر من الثلث » وأجمعت الأمة على أنه قرينة .

قوله : [مدبر] : بكسر الباء مشددة أي منشيء التدبير .

وقوله : [مدبر] بصيغة اسم المفعول اسم للرقبة والمراد بالركن ما توقفت صحة الشيء عليه كما تقدم نظيره في العتق .

قوله : [وهو تعليق مكلف] : أي ولو سكران بحرام إذا كان عنده نوع تمييز ، وأما إذا كان طافحاً فهو كالبهيمة لا يلزمه شيء اتفاقاً ، وما في (ع) فيه نظر ، وأما السكران بجلال فكالمجنون اتفاقاً .

قوله : [فلا يكون من صبي] إلخ : أي فتدبيره باطل من أصله وكلنا يقال في تدبير العبد والسفيه فيما يأتي ، أما بطلانه من المجنون والمكروه والعبد فباتفاق ، وأما بطلانه من الصغير والسفيه فعلى الراجح كما في الحاشية : وقال بعضهم :

(١) سورة الحج آية ٧٧ .

(رشيد) خرج تعليق العبد والسفيه (وإن) كان المكلف الرشيد (زوجة) دبّرت (في زائد الثلث) عن مالها الآن ، أو لم يكن لها مال غير المدبر ، فيلزمها ولا كلام لزوجها ، لأن الرقيق في ملكها للموت ، فبعد الموت يكون الزوج كبقية الورثة ،

(عِتْق رَقِيقِهِ) معمول : « تعليق » أى تعليقه نفوذ العتق (على موته) :
 أى موت المعلق - بكسر اللام - (لزوماً) خرج تعليق الوصية كما يأتى .
 • (بِدَبَّرَتْ) أى تعليق إلخ أى : دبّرتك أو : دبّرت فلانا (وأنت مدبر
 أو) أنت : (حُرٌّ عَنْ دُبْرَمِيّ) بسكون الموحدة وضمها : فيلزم التدبير بهله
 الصبيغ ما لم يقرن بما يصرفه للوصية كقوله له : أنت مدبر ولّى الرجوع فى ذلك

إنه من الصغير والسفيه وصية بلفظ التدبير فإطلاق التدبير عليه مجاز لا حقيقة ،
 وحيثئذ يخرج من الثلث ولما الرجوع بعد الرشد . واستظهره فى المجموع .
 قوله : [وإن زوجة دبّرت فى زائد الثلث] : أى دبّرت غداً قيمته
 أزيد من ثلث مالها ، وردّ بالمبالغة قول مسنون إن قول ابن القاسم يصح من
 الزوجة فى زائد الثلث عطفاً أفاده (بن) نقلا عن المواق .
 قوله : [لأن الرقيق فى ملكها للموت] : أى فلها استخدامه والتجمل به
 وفى هذا منفعة للزوج فلم يخرج العبد بالتدبير عن انتفاع الزوج به لى موتها
 وبعده ، فالزوج كبقية الورثة . بخلاف العتق فإن العبد يخرج عن انتفاع
 الزوج به .

قوله : [خرج تعليق الوصية] : لأن تعليقها غير لازم فله الرجوع فيه ولو
 من غير علم فصار الفرق بين الوصية والتدبير الزوم وعلمه وهو دال على افتراق
 حقيقتهما .

وحاصل الفرق بينهما كما نقله (بن) عن المعيار أن العتق فى التدبير ألزمه
 ذمته وأنشاء من الآن وإن كان معلقاً على الموت فوجب أن لا يرجع فيه والوصية
 أمر بالعتق بعد موته ولم يقدر على نفسه عطفاً الآن ، فالعتق إنما يقع على العبد
 بعد موت الموصى فلما كان له أن يرجع كمن وكل رجلا ليبيع عبده أو يهبه
 فله أن يرجع عن ذلك بما شاء من قول أو فعل ما لم يتخذ الوكيل ما أمره به .

وإلا كان وصية ، كما قال :

(لا) إن كان التعليق بالموت على وجه الوصية فيكون غير لازم إلى آخر ما قال : (إنْ مِتْ مِنْ مَرَضِي) هذا فأنت ، أو : فلان حر (أو) قال : إن مت من (سَقَرِي هذا) فأنت حر (أو) قال:أنتَ حرٌّ بعدَ مَوْتِي ؛ (فَوَصِيَّةٌ لَا تَكْتَرَمُ) فله الرجوع فيها وعمل كون هذه الصبغ وصية لا تلزم (إنْ لم يردْهُ) : أى إن لم يقصد التدبير ، فإن أقر بأنه أرادَه لزم (أو يُعَلِّقْهُ) : على شيء .

فإن علقه على شيء وحصل المعلق عليه فيكون اللازم تدبيراً أو وصية ، كقوله : إن كلمت زيدا فأنت حر إن مت من مرضي هذا ، فكلمه .

(و) إذا دبر السيد أمته الحامل (تَنَاقَلَ) التدبير (حَمَلَهَا) الكائن فيها وقت التدبير . وأولى الحاصل بعده ؛ لأن كل ذات رحم فولدها بعترتها (كَوَكَلَدَ مُدَبِّرٌ) حصل حملة (من أَمَّتِهِ) : أى أمة ذلك المدبر (إنْ حملت) به من أبيه (بعده) : أى بعد تدبير أبيه فالحمل مدبر تبعاً لأبيه لانفصال مائه بعد التدبير ، بخلاف لو كانت حاملة به قبل تدبير أبيه فلا يدخل

قوله : [أى تعليق إلى آخره] : كلام ناقص لامعنى له ولعل حق العبارة أن يقول تعليق مكلف إلخ مصور بدبرت إلخ .

قوله : [إلى آخر ما قال] : المناسب حذفه ويقول كقوله إن مت إلخ .
قوله : [أى لم يقصد التدبير] : فى (بن) النية كافية ، وأما إذا أتى بما يدل عليه كقوله إذا مت فعبدى فلان حر لا يغير فهذا من قبيل التدبير الصريح لا النية فقط خلافاً لعب (ا) .

قوله : [فيكون اللازم تدبيراً أو وصية] : الصواب لاوصية .
قوله : [وأولى الحاصل بعده] : أى بخلاف المنفصل عنها قبل تدبيرها فإنه رقيق للسيد .

قوله : [قبل تدبير أبيه] إلخ : أى سواء وضعته قبل تدبيره أيضاً أو وضعته بعده .

والحاصل أن ما انفصل قبل التدبير فهو رقيق سواء كان التدبير للأمة أو للعبد

الحمل في التدبير لا تفصال ماله قبله (وصارت) أمته (أمٌ وكند) لذلك المدبر (به) : أى بولدها الذى حملت به بعد تدبير أبيه (إن عتق) الولد : بأن حمله الثلث مع أبيه ، فإن ضاق الثلث عنهما تحاصبا ؛ أى الولد وأبوه ، فإذا عتق بعض الولد للتحاصص فلا تكون أمه أم ولد لأن أم الولد الحر حملها كله حر ، وكذا تحاصص المدبرة وولدها عند الضيق هذا هو الراجح وقول الأصل « قدم الأب عند الضيق » تبع فيه استظهار ابن عبد السلام .

• (وللسيد) : أى سيد من دبره (نزع ماله) : لأنه رقيق . وعمل كونه له التزاع :

(إن لم يمترض) السيد مرضاً مخوفاً ، وإلا فليس له نزع مال المدبر ؛ لأنه يترعه لغيره مالم يكن اشترط وقت التدبير أن له الانتزاع إذا مرض مرضاً مخوفاً ،

المسترسل عليها وما حملت به بعد التدبير فهو مدبر كان التدبير للأمة أو العبد المسترسل . وأما ما كان حمله حين التدبير فهو مدبر إن دبرت أمه لا إن دبر أبوه وإنما دخل ولد المدبرة الذى حملت به قبل تدبيرها فى عقد تدبيرها دون حملها من أبيه قبل تدبيره ؛ لأن الولد كجزء منها حتى تضع فإذا دبرها فقد دبره ، وإذا دبر الأب لم يدخل تدبير الأم ولا حملها حتى تحمل به بعد تدبير الأب .

قوله : [وصارت أمته أم ولد] : حاصله أن العبد المدبر إذا عتق ولده الذى حملت به أمه بعد التدبير وذلك العتق بعد موت السيد الذى دبر أباه بأن حمله الثلث هو وأبوه أو عتقا معاً فإن الأمة التى حملت به تصير أم ولد بملك الولد فتعتق من رأس مال سيدها وهو المدبر المذكور .

قوله : [تحاصبا] : أى فإذا كان ثلث مال السيد عشرة وكانت قيمة الولد والأب معاً ثلاثين فإنه يعتق من كل بمقدار خمسة وهو سلمه .

قوله : [أى سيد من دبره] : الأسهل سيد المدبر .

قوله : [نزع ماله] : مراده ما وهب له أو تصدق به عليه أو اكتسبه بتجارة أو خلع زوجة ، وأما ما نشأ من عمل يده وخراجه وأرض جنابة عليه فالسيد نزعوه ولو مرض مرضاً مخوفاً من غير احتياج لشرط على أن إطلاق الانتزاع عليه مجاز إذ هو للسيد أصالة .

ولأفله . كما أن له عند المرض الخوف أخذ خراجهِ وأرشهِ .

(و) للسيد (رهنه) : أى رهن ربة المدبر لبِيع للفرماء ولو فى حياة السيد إن سبق الدين على التدبير ، فإن تأخر الدين عن التدبير فإنما يجوز له رهنه لبِيع بعد موت السيد حيث لا مال له . قال الأجهورى :

ويبطل التدبير ديناً سبقاً إن سيد حياً وإلا مطلقاً

ويأتى للمصنف (و) لسيد المدبر (كتابته) : فإن أدى عتق وإن عجز رجع مدبراً ، فإن مات سيده قبل الأداء عتق من ثلثه وسقط عنه باقى النجوم .

(و) لسيد المدبرة (وطؤها) : لأنها ما زالت أمة له .

• (لا) يجوز للسيد (إخراجه) : أى المدبر (لغير حرية) : كبيع وهبة

قوله : [كما أن له عند المرض الخوف أخذ خراجهِ وأرشهِ] : أى لكونهما للسيد حقيقة كما تقدم .

قوله : [وسيد المدبر كتابته] : أى سواء قلنا إن الكتابة من قبيل العتق أو من قبيل البيع ، أما جواز كتابته على الأول فظاهر ، وأما على الثانى فلأن مرجعها للعتق .

قوله : [فإن أدى] : أى نجوم الكتابة .

قوله : [وإن عجز رجع مدبراً] : أى إذا كان عجزه قبل موت السيد .

قوله : [قبل الأداء] : أى وقيل عجزه .

قوله : [عتق من ثلثه] : أى إن حمله فإن لم يحمله عتق منه محمله وأقر ماله بيده ووضع عنه من كل نجم عليه بقلدر ما عتق منه ، فإن عتق منه نصفه وضع عنه نصف كل نجم ، وإن لم يترك غيره عتق ثلثه ووضع عنه ثلث كل نجم ولا ينتظر لما أداه قبل موت السيد ، ولو لم يبق عليه غير نجم عتق ثلث المدبر وحط عنه ثلث ذلك النجم ويسمى فيمابقى ، فإن أداه خرج حراً وإن عجز رق منه ما عدا محمل الثلث .

قوله : [لا يجوز للسيد] إلخ : ما ذكره المصنف من علم جواز إخراج

المدبر لغير حرية قال ابن عبد السلام هو المشهور من المذهب ، وقال ابن

وصلقة لأنه صار فيه شائبة حرية والبيع إلخ يتأق ذلك .

(و) إن وقع من السيد بيع للمدبر أوبة أو صلقة (فُسِخَ بَيْعُهُ) و هبته أو صلقته (إِنْ لَمْ يُعْتَقْ) أى لم يعتقه المشتري والموهوب له والمتصدق عليه ، فإن حصل منهم عتق قبل الفسخ مضى وبصير الولاء لمن أعتق لا للمدبر ، ولا يرجع المشتري بالثمن إذا أعتقه على من دبره .

(كالمكاتب) : تشبيه تام ؛ فلا يجوز بيعه ويفسخ إن لم يعتق ، فإن أعتقه مشريه مضى والولاء له لا لمن كاتبه .

(وعتق المدبر) أى نفذ عتقه وتم (بعد موت سيده) : الذى دبره (مِنْ ثُلُثِهِ) : أى السيد ، ففى حمله الثلث خرج كله حراً .

(وقوم) المدبر (بماله) : أى مع ماله ، حيث لم يستثنه السيد فيقال : كم يساوى هذا العبد مثلاً على أن له من المال كذا ؟ فإن قيل : مائة ، قيل : ولم ترك سيده ؟ فإن قيل : مائتين فيخرج كله حراً .

(فإن لم يحمل الثلث إلا بعضه عتق منه) مَحْمَلُ الثُلُثِ ورقى الباقى . مثلاً : قيمته بلا مال مائة ، وماله مائة ، وترك السيد مائة ؛ فيعتق منه النصف .

عبد البركان بعض أصحابنا يفتى ببيعه إذا تعنت على مولاه وأحدث أموراً قبيحة لا ترضى وقد أفتى القورى بما نقله ابن عبد البر أفاده (ين) .

قوله : [ولا يرجع المشتري بالثمن] إلخ : أى لأن عتقه له فوت للبيع والبيع المختلف فى فساد إذا فات يعضى بالثمن .

واعلم أن محل مضى عتق المشتري وثبوت الولاء له ما لم يتأخر عتقه إلى موت المدبر بالكسر ، فإن تأخر فإنه لا يعضى عتقه لأن الولاء قد انعقد للمدبره ، إما لحمل الثلث لكليه فيعتق كله أو لبعضه فيعتق بعضه وحيث انعقد الولاء للمدبره قبل عتق المشتري أو الموهوب له صار عتق من ذكر لم يصادف محلاً فالمشتري الذى لم يعض عتقه حيثل الرجوع بالثمن على تركه المدبر .

قوله : [وقوم المدبر بماله] : أى سواء كان المال عيناً أو عرضاً .

(وترك له ماله) : كله ملكاً . ووجه عتق النصف : أنه بماله مائتان ، وهما مع مائة السيد ثلثمائة ، وثلثها مائة ، وهي نصف قيمته مع ما له ، فيعتق نصفه لحمل الثلث النصف . وكذا لو كانت قيمته بلا مال مائتين ، وترك السيد مائة ، فيعتق النصف ، فلو كانت قيمته مائة ، وترك السيد مائة وأربعين ، فمجموع التركة مائتان وأربعون ، وثلثها ثمانون ، نسبتها من قيمة العبد أربعة أخماس ، فيعتق منه أربعة أخماس ، لأنك تنظر نسبة ثلث المال من قيمة العبد وتلك النسبة يعتق من البعد .

قوله : [وترك له ماله كله] : هذا هو مذهب المدونة والموطأ وفي التوضيح أنه لا يبقى بيده من المال إلا مقدار ما عتق منه ، لأنه لو بقي المال كله بيده لكان فيه غبن على الورثة لأنه حيثئذ يكون عتقه قد خرج من أكثر من الثلث فالقياس أنه لا يأخذ من المال إلا بقدر ما عتق منه وأعرضه (ح) بمخالفته لمذهب المدونة قائلا : إن ما في التوضيح سهو (أ١) . وشبهة ما في التوضيح جوابها أن بقاء نصف المدبر مثلاً رقاً للورثة مع كل ماله أكثر حظاً لهم إذا باعوه مما إذا كان نصفه رقاً لهم مع بعض ماله لأن قيمته إذا كان ماله مائة أكثر من قيمته إذا كان ماله خمسين .

قوله : [وهما مع مائة السيد ثلثمائة] : أى والجميع يقال له مال السيد .

قوله : [بلا مال] : أى لم يكن مع العبد مال أصلاً وإنما قيمة ذاته مائتان .

قوله : [أربعة أخماس] : أى لأن خمس المائة عشرون فالثمانون أربعة أخماسها .

• تنبيه : إذا ضاق الثلث عن حمل المدبر وكان للسيد دين مؤجل على حاضر موثر قوم عاجلاً ، فإذا كان عيناً قوم بالعروض وقومت العروض بعين وإذا كان عرضاً قوم بعين فإذا قوم الدين بخمسة عشر وترك السيد خمسة عشر وقيمة العبد خمسة عشر عتق كله لحمل الثلث له ، وأما إن كان الدين على غائب غيبة قريبة كالشهر وهو حال أو قريب من الحلول ، فإنه يستأني بالعتق إلى أن يقبض ذلك الدين ، وأما إن كان على غائب غيبة بعيدة أو حاضر معسر فإن المدبر يباع للغرماء أو ما جاوز الثلث منه فإذا حضر الشخص الغائب الذى عليه الدين أو أيسر المعسر بعد بيع المدبر فإنه يعتق من ثلث السيد بنسبة ذلك سواء كان

• (وبَطَلَ) تدبير العبد ويرجع رقيقاً لورثة سيده إن استحيوه (بَقَتْلٍ) العبد المدبر (سيِّدُهُ) لإضافة « قتل » للسيد ، من إضافة المصدر للمفعول وفاعل القتل هو العبد (عَمْدًا) علواناً ، لا إن كان السيد في باغية وقتله عبده المدبر فلا يبطل تدبيره . فلو قتل سيده خطأ فعليه الدية لا على عاقلته لأنه وقت الجناية رقيق .

(و) بطل التدبير (باستغراق الدين له) : أى للمدبر أى لقيمته (وللتركة) : وسواء كان الدين سابقاً أو لاحقاً حيث مات السيد ، وسيدكر حكمه في حياة السيد ، فإذا كان عليه دين مائة ، والعبد قيمته خمسون ، وترك سيده خمسين فأقل ، بطل التدبير كله .

(و) بطل (بعضه) : أى التدبير (بمجاورة الثلث) : أى بمجاورة البعض ثلث الميت ، لأن التدبير إنما يخرج من الثلث . فإذا كانت قيمته خمسة ، وترك سيده خمسة ولادين على سيده ، فثلث التركة ثلاثة وثلث هي قيمة ثلثي المدبر فيعتق ثلثاه ويرق ثلثه .

• (وله) : أى للمدبر (حكَّمُ الرق) : في خدمته وحدوده وعدم حد قاذفه

العبد يبد الورثة أو مشتريه ولو تداولته الأملاك (اه ملخصاً من شرح خليل) . قوله : [بقتل العبد المدبر سيده] : هذا بخلاف ما لو علق السيد عتق عبده على موت شخص فقتل العبد ذلك الشخص فلا يبطل عتقه بل يعتق لحصول المعلق عليه ولزوم القصاص شيء آخر .

قوله : [في باغية] : محترز قوله : علواناً .

وقوله : [فلو قتل سيده خطأ] : محترز قوله عمدأ فهو لف ونشر مشوش . قوله : [لأنه وقت الجناية رقيق] : أى والرقيق لا عاقلة له ، وأما قتل أم الولد سيدها عمدأ فلا يبطل عتقها من رأس المال ، وتقتل به إلا أن يعفو الورثة عنها ولا تتبع بعقل في الخطأ عند ابن القاسم فيلغز عمد فيه القصاص ولا شيء في خطئه .

قوله : [وحدوده] : أى فيحد في القذف والشرب أربعين وفي الزنا خمسين .

وعلم قبول شهادته وغير ذلك في حياة سيده - بل (وإن مَاتَ سيدهُ - حتى يعتقَ فيها وُجِدَ) من مال سيده (وقتَ التَّصَوُّمِ) : فلو تلف بعض مال السيد بعد موته وقبل التَّصَوُّمِ ، فإنما يعتقَ فيها بقي ولا ينظر لما هلك قبل التَّصَوُّمِ .
 • (ولانَّ رَدَّه) : أى التدبير (فى حَيَاتِهِ) أى حياة السيد (إنْ أَحاطَ دَيْنٌ سَبَقَهُ) : أى سبق التدبير كما تقدم فى نظم الأجهورى .

قوله : [وغير ذلك] : أى كعلم قتل قاتله إذا كان حراً مسلماً .

قوله : [كما تقدم فى نظم الأجهورى] : حتى ما تقدم يكون هنا .

• تلمة : إذا قال السيد لعبده : أنت حر بعد موتى وموت فلان ، توقف عتقه على موتها وعتق من الثلث أيضاً ويبقى بعد موت سيده يخدم الورثة حتى يموت فلان ، فإن مات فلان قبل السيد استمر يخدم السيد إلى أن يموت ، وإن قال السيد فى صحته لعبده أنت حر بعد موت فلان بشهر مثلاً أو لم يقل بشهر فعتق لأجل يعتق عند وجود المعلق عليه من رأس المال ولا يلحقه دين ويخدم إلى الأجل ، فإن قال ما ذكر فى مرضه عتق بعد موت فلان من الثلث وخدم الورثة حتى يتم الأجل وأما لو قال بعد موتى بشهر فإنه يكون وصية ما لم يرد به التدبير أو يعلقه كما تقدم (اهـ ملخصاً من الأصل) .

باب في أحكام الكتابة

• وبين المصنف حكمها بقوله :
(نَدِبَ مَكَاتِبُ أَهْلِ التَّبَرُّعِ) : إذا طلبها الرقيق ، وإضافة « مكاتبة »
« لأهل » من إضافة المصدر لفاعله وسواء كان أهل تبرع بجميع ماله أو ببعضه ،

باب :

هي مشتقة من الكتاب بمعنى الأجل المضروب لقوله تعالى : ﴿ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ ^(١) أي أجل مقرر أو من الكتب بمعنى الإلزام لقوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ ^(٢) و : ﴿ كُتِبَ رَبِّكُمُ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ ﴾ ^(٣) ويقال في المصدر كتاب وكتابة وكتبه ومكاتبة قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ ﴾ ^(٤) الآية .

قوله : [إذا طلبها الرقيق] : إن قلت قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ ^(٥) يقتضي وجوبها إذا طلبها الرقيق . أجب بأن الأمر ليس للوجوب لأن الكتابة إما بيع أو عتق ، وكلاهما لا يجب والأمر بجاء في القرآن لغير الوجوب كثيراً كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُكِمْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ ^(٦) والصيد بعد الإحلال لا يجب إجماعاً وقال تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ ﴾ ^(٧) وكل من الانتشار والابتغاء لا يجب بعد انقضاء الصلاة بل الأمر فيها ذكر للإباحة والكتابة لما كانت عقداً فيه غرر والأصل أنه لا يجوز فأذن المولى فيها للناس بقوله : (فَكَاتِبُوهُمْ) فالآية إنما تدل على الإباحة والندب مأخوذ من

(٢) سورة البقرة آية ١٨٣ .

(٤٤) سورة النور آية ٢٢ .

(٦) سورة الجمعة آية ١٠ .

(١) سورة الحجرات آية ٤ .

(٣) سورة الأنعام آية ٥٤ .

(٥) سورة المائدة آية ٢ .

فيشمل الزوجة والمريض . وفهمه : أن غير أهل التبرع لا تنلب له ، وفيه تفصيل .
فإن كان صبيًّا فباطلة بناء على أنها عتق وصحيحة متوقفة لزومها على إجازة الولي
بناء على أنها بيع ، فإن كان المكاتب مريضاً أو زوجة في زائد الثلث فصحيحة
متوقفة على إجازة الوارث أو الزوج .

• ثم عرّف الكتابة تبعاً لابن عرفة بقوله :

(وهي) أى الكتابة شرعاً (عتقٌ على مَالٍ مُّؤَجَّلٍ) : خرجت القطاعة
لأنها على معجل .

(من العبد) : خرج عتقه على مؤجل من أجنبي ، فلا يسمى كتابة .
وخرج ما لم يكن على مال أصلاً كالعتق المبطل والمؤجل والتدبير .

عمم قوله تعالى : ﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ ^(١) .

قوله : [فيشمل الزوجة والمريض] : تفريع على قوله أو بعضه .

قوله : [بناء على أنها بيع] : وكذلك تصح من السكران بحرام إن كان
عنده نوع تمييز بناء على أنها عتق لنشوف الشارع للحرية وتبطل منه بناء على
أنها بيع فهو على العكس من الصبي والسفيه .

قوله : [عتق على مال] : قال ابن مرزوق صوابه عقد يوجب عتقاً على
مال إلخ ؛ لأن الكتابة سبب في العتق لا نفسه كذا في (بن) .

قوله : [خرجت القطاعة] : أى فهي مغايرة للكتابة ، ولذا قال في المدونة
لا يجوز كتابة أم الولد ، ويجوز عتقها على مال معجل ، وقد كانت الكتابة
متعارفة قبل الإسلام فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم قاله ابن التين وابن خزيمة .
وقول الرويانى الكتابة إسلامية ولم تعرف في الجاهلية خلاف الصحيح ، وقيل
أول من كوتب في الإسلام أبو المؤمل فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أعيّنوا
أبا المؤمل » فأعين فقضى كتابته وفضلت عنده فضلة فقال له النبي صلى الله
عليه وسلم : « أنفقها في سبيل الله » . وقيل أول من كوتب في الإسلام سلمان
الفارسي ثم بريرة أفاده في حاشية الأصل نقلاً عن الموطأ .

قوله : [خرج عتقه على مؤجل من أجنبي] : أى فتجوز ذلك كأن يقول
الأجنبي للسيد خذ مني مائة بعد سنة وأعتق عبدك .

(مَوْقُوفٌ) صفة له : « لمتقى » (على أدائِهِ) : أى على أداء ذلك المال المعتوق عليه .

• (وَأَرْكَانُهَا) التى تتوقف عليه (أربعة) :

• أولها : (مَالِكٌ) للرقبة . وشرطه الرشد ، فإن كان سفياً فكالصبي فيما قلناه .

(و) جاز (لِوَلِيٍّ مَحْجُورٍ) : صبي أو سفية أو مجنون كان الولي أباً أو غيره (مَكَاتِبَ رَقِيقِهِ) : أى رقيق المحجور (بِالمَصْلَحَةِ) : فإن لم يكن فى الكتابة مصلحة فلا . ومفهوم « مكاتبه » أنه ليس له عتقه ناجزاً على مال معجل ، لأن له أن يترع ماله من المحجور بدون عتق .

• (و) ثانى الأركان (رَقِيقٌ) : وإن أمةً (بِالْفَةِ بِرِضَاهَا) (وصغيراً) : ذكراً أو أنثى بناء على أن الرقيق يجبر على الكتابة ، لا على المشهور ، إذ لا بد من المشهور — من رضاه ، ورضا الصغير غير معتبر ، فهو مشهور مبنى على ضعيف ، وإن كانت الأمة والصغير :

(بِلا مال) لهما (و) لا (كَسْب) لهما : لكن لا بد من قلترتهما على الكسب ، وإلا فلا تجوز كتابتهما .

(وَلَا يُجْبَرُ الرَّقِيقُ عَلَيْهَا) أى على قبول الكتابة على المشهور المأخوذ من المدونة ، وأخذ منها أيضاً الجبر ومحل عدم الجبر على المشهور .

قوله : [فكالصبي فيما قلناه] : أى من أنها باطلة بناء على أنها عتق وصحيحة متوقف لزمها على إجازة الولي بناء على أنها بيع .

قوله : [بالمصلحة] : أى حيث استوت المصلحة فى الكتابة وعدمها فالجواز على بابيه ، وإن تعينت المصلحة فى الكتابة وجبت وإن تعينت فى عدمها منعت . قوله : [لا على المشهور] : أى من أن الرقيق لا يجبر على الكتابة .

قوله : [مبنى على ضعيف] : أى وهو القول بجبر العبد على الكتابة .

قوله : [وإلا فلا تجوز] : أى بناء على المشهور من عدم جبر العبد على الكتابة .

قوله : [وأخذ منها أيضاً الجبر] : الذى أخذ الجبر منها أبو إسحق التونسى

والذى أخذ منها علم الجبر ابن رشد .

(إلا) أن يكون (غائباً) أدخلتهُ حاضراً معه .

وذكر الركن الثالث بقوله :

• (وصيغته) مصورة (بكاتبُكَ بكذا ونحوه) : أى نحو : كاتبُكَ : كعبتك نفسك بكذا ، أو : أنت مكاتب على كذا ، أو : معتق على كذا ، ولو لم يذكر التنجيم ، لأنها صحيحة بدونه قطعاً وإن لزم . ويلزمه التنجيم إذا لم يصرح به أى التأخير لأجبه معلوم ولو نجماً واحداً . وقال ابن رشد : لا يلزم التأجيل لكنها تكون قطاعة .

وصرح بالركن الرابع بقوله :

قوله : [إلا أن يكون غائباً] إلخ : أى فيجبر اتفاقاً أى لقوله فى المدونة ، ومن كاتب عبده على نفسه وعلى عبد للسيد غائب لزم العبد الغائب وإن كره ، لأن هذا الحاضر يؤدى عنه .

قوله : [بكذا] : انظر لو ترك قوله بكذا هل تبطل الكتابة بناء على أنها بيع وهو يبطل بجهل الثمن أو تصح ويكون على العبد كتابة مثله بناء على أنها عتق ، والعتق لا يشترط فيه تسمية عوض . إن قلت ليم كتم يجزم بالأول لأن الشيء المكاتب به ركن من أركانها والمالاهية تنعدم بانعدامه ؟ أجب بأنه يمكن أن يراد بالركن أن لا يشترط عدمه أعم من أن يذكر أو يسكت عن ذكره كركنية الصداق مع صحة نكاح التفويض فتأمل .

قوله : [وإن لزم] : المراد بلزومه وجوبه والمراد بتنجيجه تأجيله لأجل معين فالمشهور لزومه وتنجيجه .

قوله : [لكنها تكون قطاعة] : أى يقال لها قطاعة كما يقال لها كتابة فالقطاعة عنده من أفراد الكتابة والمذهب الأول وعمل لزوم التنجيم على الأول ما لم تقم قرينة على أن مراد السيد القطاعة وإلا فلا يلزم تنجيجهما ، وتكون فى هذه الحالة قطاعة لا كتابة ، فتحصل أن الخلاف بين القولين معنوى وذلك لأن الأول يرى أن التنجيم ابتداء واجب ، وإذا وقعت بدونه لزم التنجيم بعد ذلك حيث لم تقم قرينة على القطاعة ، والثانى يرى أن التنجيم ابتداء ليس بواجب وإذا وقعت غير منجمة لم يلزم تنجيجهما فى المستقبل وهذه فى الحالة يقال لها

• (وعوضٌ) ليس فيه غرر ، بل (ولو) كان عوض (بقرَرٍ) : لم يشتد كما يأتى ؛ إذ الأصل فى العتق بدون عوض فلا يضر كونه على شئ ٠ يتربح حصوله .

(كآبِقٍ) : يملكه المكاتب ، ويعبر شارد ، وثمر لم يبد صلاحه (وجنين) لحيوان ناطق أو غيره (وعبد فلان) وهو غير آبق وإلا فلا لشدة الغرر .
(لا) تصح الكتابة (بما) : أى يجنين (تَحْمِلُ به) : أمته أو غيرها فى المستقبل لشدة الغرر .

(و) لا يصح (بجَوَهَرٍ) كلؤلؤ (لم يُوصَفْ) : وقيل تصح ، ويلزم كتابة المثل .
(وكخمر) : فلا تجوز به ولكن تصح .
(ورجعَ لكتابة المثل) . وهل ولو حصل حال إسلامهما ؟ أو هذا فيما لو حصلت الكتابة بالخمر حال كفرهما ثم حصل إسلام ؟

قطاعة كما يقال لها كتابة .

قوله : [ليس فيه غرر] : المناسب أن يقول هذا إذ كان ليس فيه غرر الخ .
وقوله : [بدون عوض] : متعلق بمحذوف خبر قوله الأصل .
قوله : [يملكه المكاتب] : أى لابد من كون الآبق وما بعده فى ملك المكاتب وإلا لم يجز .

قوله : [وجنين] : ظاهره أنه سبق له وجود قبل الكتابة لأنه قبل وجوده لا يسمى جنيناً فالدالك لو كاتبه على ما تحمل به أمته لا يصح وانظر هل لا يحصل العتق بالكتابة عن الجنين إلا بقبض السيد له كالآبق والبعير والثمرة ، أو يقال إنه دخل فى ملك السيد بالعقد فضمانه منه لو نزل ميتاً استظهر بعضهم الأول (أفاده محشى الأصل) .

قوله : [كلؤلؤ لم يوصف] : أى وأول فى عدم الجواز كتابته على ما فى يده من غير أن يعلم هل هو متمول أم لا .

قوله : [حال كفرهما] : أى لقول (عب) محل ذلك إذا كانت الكتابة بالخمر من كافرين ثم أسلما أو أحدهما . وأما إن وقعت بالخمر وأحدهما مسلم أو هما لبطلت بالكلية ولا يرجع لكتابة المثل ومحله أيضاً إذا وقعت على بلفة السالك - رابع

• (وَتُجَمَّ) : العوض أى لزم تنجيّمه إلى آخر ما علمت .
 (و) لما كان عوض الكتابة ليس كغيره من الديون (جَازَ) لسيد المكاتب (فَسَخَّ ما عليه) أى على مكاتبه من نجوم الكتابة (فى مؤخر) : أى فى شيء متأخر قبضه كمنافع دار للعبد أو دابة يستوفى النجوم من أجرتها لتشوف الشارع للحرية .
 • (و) جاز للسيد أخذ (ذَهَبَ) من العبد المكاتب لم يكاتبه عليه مؤجلاً (عَنْ وَرَقٍ) كاتبه عليه (وعكسه) : أخذ ورق عن ذهب كوتب به .
 (و) جاز للسيد (بَيَّعُ طَعَامَ) كاتبه رقيقه عليه (قبل قبضه) : من المكاتب .

(و) جاز للسيد : (ضَعَّ) يامكاتب مما عليك (وَتَعَجَّلْ) الباقي : لما علمت أنها مخالفة لغيرها لتشوف الشارع للحرية .
 (و) جاز للسيد (بَيَّعُ نَجْمٍ) من نجوم الكتابة (عُلِمَتْ نِسْبَتُهُ) بمعرفة قدره وقدر باقى النجوم ؛ كما لو كانت النجوم ثلاثة كل نجم خمسة دراهم ، فيجوز بيع نجم يعلم المشتري قدره وقدر النجوم ، فيعلم نسبته أنه الثلث مثلاً ، فلا يجوز بيع نجم لم يعلم قدره أو علم وجهات نسبته لباقي النجوم .

خمر موصوف فى الذمة فإن وقعت على معين بطلت بالكلية ولا يرجع لكتابة المثل لكن عزا بعضهم لأبى الحسن أنه يخرج حراً فى هذه الحالة ولا يتبع بشيء وانظره وعمله أيضاً إن كان العبد لم يؤد شيئاً قبل الإسلام ، وأما إن أدى بعضه قليلاً كان أو كثيراً قبله ثم أسلم أو أحدهما فلإنما يرجع السيد عليه بنصف كتابة مثله ، فإن أداه كله قبل الإسلام ثم أسلم كل منهما أو أحدهما خرج حراً ولا يتبع بشيء انتهى .

قوله : [إلى آخر ما علمت] : أى من التفصيل والخلاف .
 قوله : [لتشوف الشارع للحرية] : علة للجواز .
 قوله : [مؤجلاً] : أى وأما إن أراد السيد أن يأخذ منه حالاً فى نظير ما عليه من المؤجل فلا فرق بين الكتابة وغيرها فى الجواز .
 قوله : [وجاز للسيد بيع طعام] إلخ : وكذا يجوز فيها أيضاً سلف جرنقاً للمقرض كأن يسلف المكاتب شيئاً لسيدته لأجل أن يسقط عنه شيئاً

وشرط جواز بيع النجم المعلوم : حضور المكاتب لا يكفى قرب غيبته لأن رقبته مبيعة على تقدير عجزه ، فلا بد من معرفتها .

(و) جاز للسيد بيع (جزء) مما كاتبه عليه كربع وهي معلومة للمشتري والعبد حاضر إلخ .

(كالجميع) : أى يجوز بيع نجم وجزء كما يجوز للسيد بيع جميع الكتابة أو بعضها حيث جاز بيع الكتابة أو بعضها (فإن وفى) المكاتب ما عليه للمشتري - إن اشتراها كلها - أو وفى له وللبائع - إن اشترى بعضها - فيخرج حرّاً (فالولاءُ للأول) وهو البائع : لأنه هو الذى عقد الكتابة فانهقد له الولاء والمشتري قد استوفى ما اشتراه .

• (وإلا) يوف (رُقٍ للمشتري) جميعه حيث اشتراها كلها وقدّر ما يقابل ما اشترى بعض النجوم ، ويصير العبد مشتركاً ، ولو اشترى النجم الأخير . فلو اشترى العبد كتابته وعجز رق لسيده .

• (و) جازت (مكاتبه جماعة) من عبيد جميعهم (المالك) واحد (فى عقد) واحد .

من الكتابة وظاهر المصنف والشارح جواز ما ذكر وإن لم يجعل السيد العتق وهو قول مالك وابن القاسم ، وقال سحنون الجواز بشرط تعجيل العتق .

قوله : [حضور المكاتب] : أى وقول ابن عبد السلام لا يشترط حضوره ولا إقراره لأن الغرر فى الكتابة مغتفر فيه نظر لأن الاغتفار إنما هو فى عقدها لأنه طريق العتق لا فى بيعها .

• تنبيه : لو اطلع مشتري الكتابة على عيب فى المكاتب نظر فإن أدى فلا رجوع للمشتري بشئ لأنه قد حصل له ما اشتراه ، وإن عجز كان له رد البيع ويرد جميع ما أخذ من الكتابة كالغلة على ما اختاره ابن يونس وقيل لا يرد ذلك بل يفوز به .

قوله : [وقدّر ما يقابل] : أى ورق قدر ما يقابل إلخ .

قوله : [وعجز رق لسيده] : أى وأما إن وفى لسيده فإنه يصير حرّاً والولاء لسيده .

قوله : [المالك واحد] : مفهومه أنه لو تعدد المالك لجماعة من العبيد ولم

• (و) إذا وقعت (وُزَعَتْ) : على الجماعة المكاتبين (على) قدر (قُوتِهِمْ على الأداء) وتعتبر قوتهم (يومَ العَقْدِ) لكتابتهم : فن كان منهم يوم العقد غير قادر على الأداء كصغير وزَمِنَ فلا شيء عليه ولو طرأت القوة بعد لأنه لا يلتفت لما بعد العقد ولا لعدددهم .

(وَهُمْ) : أى الجماعة المكاتبون في عقد (حُمَلَاءَ) بعضهم عن بعض (مطلقاً) : اشترطت حمالة بعضهم وقت العقد أم لا ، بخلاف حمالة الديون إنما تكون بالشرط .

• (وإن زَمِنَ بعضهم) : أى طرأت زمانته فلا يُحْطَ عنهم شيء لزمانة بعضهم كما يأتى . وإذا علمت أنهم حملاء وكان بعضهم فقيراً وبعضهم ملياً : (فَيُؤْخَذُ مِنَ الْمِلَى) منهم (الجميع) : أى جميع نجوم الكتابة ولا يعتق واحد منهم إلا بأداء الجميع كما هو مقتضى الحمالة ، فلو كانوا كلهم أمّسَاءً فيتبع كل بما ينوبه . ولا يؤخذ من بعضهم عن بعض .

• (و) إذا كان بعضهم ملياً وأخذ منه ما عليه وعلى أصحابه فإنه أو وارثه (يَرْجَعُ) على من أدى عنه بحكم التوزيع (على غير زَوْج) فلا يرجع بما دفع عن الزوج .

يكن بينهم شركة أنه يجوز جمعهم بعقد إن لم يشترط حمالة بعضهم عن بعض وتوزع على قوتهم . ويأخذ كل واحد منها قدر قوة عبده فإن اشترط حمالة بعضهم عن بعض منع ومضى بعد الوقوع عند سحنون وهو المعتمد وبطل الشرط ، وقال بعضهم : لا يجوز جمعهم بعقد إذا تعدد المالك لأنه إذا عجز أحد العبيد أو مات أخذ سيده مال الآخر بغير حق فيكون من أكل أموال الناس بالباطل وظاهره اشترط حمالة بعضهم عن بعض أولاً .

قوله : [فيتبع كل بما ينوبه] : أى ولا يعتق المؤدى منهم إلا بأداء الجميع على كل حال .

قوله : [على غير زوج] : أى ذكراً كان الزوج أو أنثى وظاهره أنه لا رجوع لأحد الزوجين على الآخر ولو أمره بالدفع عنه فهو مخالف لفداء أحد الزوجين للآخر من الكفار ، فإنه إذا دفع عنه ياذنه رجع عليه وبغير إذنه لا يرجع

(و) لا يرجع بما دفع عن (مَنْ يَتَعَتَّقُ عليه) بقرابة كالأصل والفرع والإخوة .

(ولا يسقط عنهم شيء) مما عقد عليهم بسبب (موت بعض) منهم (أو عجزه) أو غصبه إما باستحقاق بعضهم برق أحرية فيسقط عنهم بقدر حاله ، وقوله « يموت بعضهم » ولو أكثرهم ولو لم يبق منهم إلا واحد ، فإنه يغرم الجميع لما علمت أنهم حملاء .

• (وله) أى للمكاتب (تَصَرَّفُ) بدون إذن سيده (بما لا يؤدَّى لعجزه) : ومثَّلَ لما يؤدى لعجزه بقوله :

(كبيع) لشيء يملكه (بشراء ومشاركة ومقارضة) : دفع مال قراضاً (ومكاتبه) لرقيقه (بالنظر) : أى طلب الفضل ، فإن عجز الأعلى أدى الأسفل ، للسيد الأعلى وعتق ويكون ولاؤه للأعلى . ولا يرجع الولاء لسيده الأسفل الذى كاتبه إن عتق بعده .

(و) للمكاتب (سَقَرٌ) بلا إذن حيث كان (لا يحل فيه نَجْمٌ) .

(و) للمكاتب (إقرارٌ) بدين (فى ذمته) وكذا بحمد وتعزير فى بدنه .

وانظر الفرق .

• تنبيه : للسيد عتق من قوى منهم على الأداء مجاناً بشرطين إن رضى الجميع بذلك وقدروا على الأداء وتسقط عنهم حيثئذ حصته فإن لم يكن لهم قوة لم يجز له عتقه ولا عبدة برضاهم كما أنه لا عبدة برضاهم ولا بقوتهم إذا أعتق ضعيفاً لا قدرة له على السعى ، ولا مال عنده كما لو طرأ عليه العجز نعم إن طرأ عليه العجز سقط عنهم منابه وأما العجز أصالة فلا يسقط من أجله شيء .

قوله : [دفع مال قراضاً] : أى فهو بالقاف والراء وهذا هو الصواب لا بالفاء والواو لأنه يهنى عنها ومشاركة .

قوله : [حيث كان لا يحل فيه نجم] : أى والموضوع على أنه قريب بدليل ما يأتى .

• قوله : [فى ذمته] إلخ : حاصله أن الأقسام ثلاثة ما يرجع للمال فى الذمة كالدين وهذا يقبل الإقرار به من المكاتب دون القن وما يرجع للمال فى

* (لا عتيق) لرفيقه ولو كان ولده فالسيد رده .
 (و) لا (صدقة) (و) لا (هبة إلا) الشيء (التافه) : ككسرة ومراده هبة غير الثواب .
 (و) لا (تزوج) لأنه يعيبه (و) لا (سقر بعد) يحل فيه نجم أم لا كقريب يحل فيه نجم ، وقوله :
 (إلا ياذن) راجع لقوله « لا عتيق » وجميع ما بعده . ويجوز له التسري بدون إذن . ولسيده رد تزوجه ولو بعد الدخول ولها ربع دينار ولا تتبعه بما زاد إن عتيق .

الربة وهو لا يقبل من واحد منهما ، وما يرجع للربة فقط كالحلود والتعازير وهو يقبل منهما .

قوله : [لا عتيق لرفيقه] إلخ : إنما كان للسيد رده لأنه يؤدي لعجزه والشارع مشوف للحرية .

قوله : [ولو كان ولده] : أى كما إذا كان للمكاتب أمة فحملت منه وأنت بولده فلا يعتق عليه بالقرابة ولا بإنشاء صيغة ، وأما دخوله معه فى عقد الكتابة فسيأتى تفضيله .

قوله : [غير الثواب] : أى وأما هبة الثواب فهي بيع .

قوله : [ولا تزوج] : أى سواء كان نظراً أو غير نظر لأنه يعيبه على كل حال وللسيد رده بطلقة بائنة وله إجازته وإذا أجازته جاز إن لم يكن معه أحد فى عقد الكتابة ، فإن كان معه غيره لم يحز إلا برضا ذلك الغير إن كان بالغاً رشيداً وإلا فلا .

قوله : [كقريب يحل فيه نجم] : أى كما علم من مفهوم ما تقدم .

قوله : [ويجوز له التسري] : أى لأنه لا يؤدي لعجزه فى شيء .

قوله : [ولها ربع دينار] : أى إن رده بعد الدخول وأما قبله فلا شيء لها .

قوله : [ولا تتبعه بما زاد إن عتيق] : أى إن لم يكن غرها بخرية وإلا أتبعت بالزائد إن لم يسقطه عنه سيد أو سلطان .

- (وَكَفَّرَ بِالصَّوْمِ) : إذا لزمته كفارة ، فليس له أن يكفر بغيره .
- (وله) أى للمكاتب بعد حلول الكتابة (تَعْجِيزُ نَفْسِهِ) : فيرجع رقيقاً (إِنْ وَافَقَهُ السَّيِّدُ) على التعجيز اتفاقاً أو خالفه على الأرجح ، (ولم يَظْهَرْ له مالٌ) : فإن ظهر للمكاتب مال فلا تعجيز ولو وافقه السيد ، لأن الحق لله . وإذا لم يظهر له مال وعجز نفسه (فَيَرْقُ) : أى يرجع قنّاً لا شائبة فيه (بلا حُكْمٍ) .
- (ولو ظَهَرَ له) بعد تعجيز نفسه ورجوعه قنّاً (مالٌ) فإنه لا يرجع مكاتباً على الراجح . ومفهوم قوله « تعجيز » إلخ أن السيد ليس له تعجيز المكاتب إذا لم يظهر له مال ، بل حيث أراد تعجيز مكاتبه فيرفع للحاكم ينظر باجتهاده فيتلوم للمرجو .

قوله : [فليس له أن يكفر بغيره] : أى بغير إذن السيد وجاز له بإذنه التكفير بالإطعام أو الكسوة في كفارة اليمين ، وأما بالعتق فليس له مطلقاً .

قوله : [وله تعجيز نفسه] : أى للمكاتب المسلم تعجيز نفسه أى إظهار العجز وعدم القدرة على أداء الكتابة بأن يقول عجزت نفسي .

قوله : [ولم يظهر له مال] : الواو للحال أى اتفاقاً عليه في حال عدم ظهور مال للمكاتب ولا بد أيضاً أن لا يكون معه أحد في الكتابة وإلا فلا تعجيز له ويؤثر بالسعى قهراً عنه وإن تبين لده وامتناعه من السعى عوقب .

قوله : [ولو ظهر له بعد تعجيز نفسه] إلخ : أى سواء كان العبد عالمًا بذلك المال وأخفاه عن السيد أو لم يكن عالمًا به .

قوله : [فيتلوم للمرجو] : أى يتلوم الحاكم لمن يرجو يساره ، وحاصله أن المكاتب الحاضر العاجز عن شيء من نجوم الكتابة إنما يحكم الحاكم بعجزه إن طلب سيده ذلك وأبى العبد بعد التأوم له إن كان يرجو يساره وإن كان لا يرجو يساره حكم بعجزه من غير تأوم ، وأما الغائب بلا إذن وحل ما عليه فقيل يحكم الحاكم بعجزه وفسخ كتابته من غير تلوم مطلقاً وقيل إن قربت الغيبة لا يحكم بالفسخ إلا بعد التلوم إن كان يرجو قلوبه ويسره فإن لم يرج ذلك حكم بالفسخ من غير تلوم كعبيد الغيبة ومجهول الحال .

ولو شرط السيد أن له التعجيز بدون رفع ويلون تلوم فلا يعمل بشرطه .

(فإنَّ عَجَزَ) المكاتب (عن شيء) من النجوم — ولو درهما — فيرق لأن العجز عن البعض كالعجز عن الكل ، ولا يحتاج لحاكم إن وافق العبد سيده (أو غَابَ) المكاتب (عند الحُلُولِ) : أى حلول نجوم الكتابة (بلا إذن) من سيده (و) الحال أنه (لا مالَ له) يؤخذ منه ما عليه ، فإنه يعجز عن الكتابة ويرجع قنًا .

● (وَفَسَخَ الحاكمُ) : أى أنه إذا عجز عن شيء وقلنا يعجز وخالف العبد سيده ؛ فيرفع الحاكم ينظر فيه ويتلوّم الحاكم لمن يرجوه . وعلمت أن هذا حيث لم يوافق سيده . وأما مسألة الغائب فلا بد فيها من الحكم بالتعجيز ، قُرِبَتْ غيبته أو بعدت ، كان معه مال أم لا لاحتمال ذهابه من يده .

(وَتَلَوَّمَ لَعْنُ يرجوه) : أيضاً فهو راجع للمسألتيْن في المصنف وعلمت أنه إن طلبه السيد وحده كذلك ، وأنه لا يعمل بشرط السيد خلافه .

● (وَفُسِخَتْ) الكتابة (إنَّ مَاتَ) المكاتب قبل الوفاء أو قبل الحكم على السيد بقبضها أو قبل الإشهاد عليه (وإنَّ) مات المكاتب (عن مال) يفي بالكتابة ؛ فإنه يكون رقيقاً وماله لسيده ؛ فلو حكم حاكم على السيد بقبضها وأحضرها المكاتب للسيد فلم يقبلها فأشهد عليه بذلك ثم مات فلا تفسخ ويكون حرّاً وتنفذ وصاياه وماله لوارثه . وحل فسخها : إن مات .

قوله : [ولا يحتاج لحاكم] إلخ : هذا معلوم مما سبق فلا حاجة لذكره .

قوله : [فإنه يعجز] : هكذا بالتشديد أى يعجزه الحاكم .

قوله : [أيضاً] : الأولى حذفها لإيهامه أن لفظ التلوم تقدم للمصنف مرة أخرى وليس كذلك .

قوله : [إن مات المكاتب قبل الوفاء] إلخ : أى بأن مات قبل إتيانه بها للسيد أو بعد إتيانه بها فلم يقبلها ولم يحكم عليه حاكم بقبضها ، ولم يشهد العبد أنه أحضرها له وأبى من قبولها وحيث فسخت الكتابة كانت وصاياه باطلة وماله للسيد لا لوارثه .

(إلا لولد أو غيره) كأجنبي (دخل) كل (معه) في الكتابة (بشرط) كأن يكتب عبده وأمته حامل منه قبل عقد الكتابة ، وأولى : لو كان مولوداً قبل عقدها ، فلا يدخل إلا بشرط . وأما الأجنبي فمعلوم أنه لا يدخل إلا بشرط (أو غيره) : أى دخل كل من الولد والأجنبي بغير شرط ؛ كأن يحدث الولد في بطن أمته بعد عقد الكتابة ودخول الأجنبي أى غير الولد بلا شرط فكان يشتري المكاتب في زمن الكتابة من يعتق عليه بإذن سيده ؛ فإنه يصير كمن عقدت الكتابة عليه . وإذا لم تنسخ وترك المكاتب ما يفي به (فتؤدى) مما تركه (حالة) : لأنه يحل بالموت ما أحل .

(و) إذا أدبت حالة وفضل بعد الأداء شيء مما تركه (يرثه من) كان

قوله : [إلا لولد أو غيره] إلخ : أى فإذا دخل معه في عقد الكتابة ولد أو أجنبي بشرط أو بغير شرط فلا تنسخ كتابته بل تحمل بموته ويتعجلها من ماله حيث ترك ما يفي بالكتابة ويعتق بذلك من معه في عقد الكتابة كما سيفصله المتن والشارح .

قوله : [فمعلوم أنه لا يدخل إلا بشرط] : الصواب حذفه لمخالفاته ما بعده .
قوله : [فكان يشتري] : الأولى حذف الفاء لأن الكاف وملحقها في تأويل مصدر متعلق بخبر المبتدأ الذى هو دخول تقديره ، ودخول الأجنبي حاصل ومتعلق ومئات في مثل أن يشتري ولا يخفى ما في هذا التركيب من الركة .

قوله : [فتؤدى حالة] : أى يؤدى جميع ما بقى من النجوم على الميت وعلى من معه وإنما حل الجميع بموته وحده لأنه مدين بالجميع بعضه بالأصالة عن نفسه وبعضه بالحمالة عن غيره ، لأنهم حملاء وحيث أدى جميع ما بقى من النجوم مما على الميت وغيره ممن معه في عقد الكتابة رجع وارث المكاتب بما أدى من تركته على غير من يعتق على ذلك المكاتب ، كما يرجع هو عليه لو كان حياً . وأما من يعتق عليه فلا يرجع عليه الوارث كما لا يرجع عليه المكاتب لو كان حياً ، فلو كان الوارث هو السيد تبع الأجنبي بالحصة المؤداة عنه من مال الميت وحاص به غريماه بعد عتقه أفاده (بن) نقلا عن ابن عرفة .

(معه) في الكتابة (فقط) : دون من ليس معه ولو ابناً ؛ فلو كان معه أخ في الكتابة وله ولد ليس معه في الكتابة فالإرث للأخ (إن عَشَقَ عليه) : كفره وأصله وإخوته دون من لم يعتق عليه ولو كان معه في الكتابة ، كما هو الموضوع فزوجته التي معه في الكتابة لا ترثه لأنها لا تعتق عليه وكذا عمه ونحوه .

• (فإن لم يَتْرُكْ وفاءً) : بأن ترك شيئاً لا يوفى أو لم يترك شيئاً (وقوى مَنْ معه) : في الكتابة (على السعي : سعى) : فمضى قوى من معه لزمه السعي سواء ترك شيئاً أم لا ، كان من قوى يعتق عليه أم لا . لكن إن ترك شيئاً وله ولد فيترك ما تركه لولده يستعين به ولا يدفع لأم ولده بشرط أن يكون فيه قوة على السعي وعنده أمانة ، وإلا فيترك لأم الولد إن قويت وأمنت ، فإن لم تكن فيها قوة أيضاً رقا لسيد المكاتب ، ما لم يكن في ثمنها وفاء وإلا فتباع ليعتق الولد ، كما قال .
(وتترك للوكدِ مَتْرُوكَهُ إنْ آمِنَ وقوى ، وإلا فلأم ولده كذلك) : وإذا ادعى العبد أن سيده كاتبه ، وادعى السيد نفى الكتابة فالقول قول السيد ، كما قال :

• (والقول للسيد في نفى الكتابة) : فإن ادعاها السيد وادعى العبد نفيا

قوله : [ولو ابناً] : حرّاً أو في عقد كتابة أخرى فتحصل أنه لا يرثه إلا من كان معه في الكتابة ، وكان ممن يعتق عليه فلو كان معه جماعة كل منهم يعتق عليه فالإرث بينهم على فرائض الله تعالى فيحجب الأخ بالأب ، أو الابن والجد بالأب ، وهكذا .

قوله : [على السعي] : أى على أداء النجوم .

قوله : [لكن إن ترك شيئاً وله ولد] إلخ : حاصله أن المكاتب إذا مات وكان معه في الكتابة غيره فإن من معه يطالب بالسعي إن قوى مطلقاً ترك شيئاً لا يفي أم لا كان من معه يعتق عليه أم لا ، وأما متركه مما ليس فيه وفاء فإنما يترك للولد إن قوى ، وأمن وإلا فلأمه إن كانت قوية وأمنت وإلا استوفاه سيد المكاتب وباع أم الولد ليكمل ما يفي بالنجوم ليعتق الولد ، فإن لم يوف ثمنها رق الجميع فلو كانت النجوم مائة وترك المكاتب خمسين ولم يكن فيمن معه من الكتابة ولد ولا أم ولد فسيده يأخذ الخمسين ولا يتركها لأحد ، ويقال

فالقول قول العبد ؛ لأنها كالعق لا تثبت إلا بعدلين . فلا يمين على المنكر .
(و) إذا ادعى المكاتب أنه أدّى النجوم لسيدته وأنكر السيد فalcول للسيد
في نفى (الأداء) يمين : فإن نكل السيد حلف العبد وعق فإن نكل فalcول
للسيد بلا يمين .

(لا القدر) : أى لا إن اختلفا في القدر ؛ كقول السيد كاتبته على عشرة ،
وقال العبد : على خمسة مثلاً (والأجل) إذا اختلفا في قدره أو انقضائه (والجنس)
إذا اختلفا فيه ، كقول السيد : كاتبته على نقد ، وقال العبد : بل على عرض
(فكالبيع) : القول للعبد إن أشبه ولو أشبه قول السيد ، ثم قول السيد إن انقرد
بالشبه فإن لم يشبها تحالفا وردّ لكتابة المثل ، ونكولهما كحلفهما ويقضى للحالف
على التاكل وقال اللخمى : والقول للمدعى العين على مدعى الدّينس لأنها الغالب
في المعاوضات ، إلا أن ينفرد الآخر بالشبه فقوله يمين .

لمن معه إن كان فيكم قوة فاسعوا وإلا حكم برفقكم أفاده في الأصل .
قوله : [لأنها كالعق] إلخ : فيه أن هذه العلة لا تنأى هنا لأن المدعى
هنا هو السيد والعق بيده فدعواه الكتابة إقرار بالعق ودعوى بعمارة ذمة العبد
بالمال فليس هنا دعوى العق أصلاً ، ولذا علل بعضهم كون القول قول العبد بقوله لأن
السيد يدعى عمارة ذمة العبد بمجرد قوله ، ويكون مقتضى هذا التعليل أن يكون
القول قول للعبد يمين لا بلا يمين وذلك لأنها دعوى بمال فتوجه اليمين على المدعى
عليه وهو السيد بمجرد ما ومقابل هذا القول يقول القول للسيد ادعى نفياً أو
ثبوتها ، ومثلى عليه الحرثى تبعاً للقيشى وسلمه في الحاشية ولم يتعقبه وهما قولان .
قوله : [في نفى الأداء] : أى كلا أو بعضاً ، وإنما كان يمين لأن
دعوى العبد الأداء دعوى بمال وهى تثبت بشاهد ويمين فتوجه اليمين على المدعى
عليه وهو السيد هنا بمجرد ما ومحل حلف السيد ما لم يشترط في صلب عقد الكتابة
التصديق بلا يمين وإلا عمل به كما في وثائق الحريرى أفاده (عب) .
قوله : [ولو أشبه قول السيد] : أى بأن أشبهاً معاً .

قوله : [ورد لكتابة المثل] : أى من العين وهذا إذا اتفقا على أن الكتابة
وقعت بعروض واختلفا في جنسه بأن قال أحدهما بثوب والآخر بكتاب مثلاً ،

• (وإن أُعِينَ) المكاتب (بشيء) : بأن دفع له جماعة أو واحد دراهم أو غيرها يستعين بها (فإن لم يُقصد الصدقة عليه) : بأن قصد فك الرقبة أو لا قصد (رجع عليه) : أى على العبد (بالفضلة إن عتق) فيأخذ المعين من العبد الزائد (و) رجع (على السيد بما قبضه) من ماله (إن عجز ، وإلا) بأن قصد بما دفع له الصدقة (فلا) رجوع على العبد بالفضلة ولا على السيد بما قبض .

• (وإن قال) شخص لرفيقه : (أنت حر على أن عليك ألفاً) مثلاً (أو) قال : أنت حر (وعليك) ألف أو قال : أنت حر على ألف (لزم العتق) حالا (و) لزم (المال) للعبد معجلاً إن أيسر ، وإلا أتبع ذمته لأنها قطعة لازمة .

وأما إذا قال أحدهما وقعت بعين والآخر بعرض كما مثل الشارح لاختلاف الجنس ففيه خلاف الاخمى الآتى ، فالمناسب للشارح التمثيل بما إذا اتفقا على أن الكتابة وقعت بعرض واختلفا في جنس العرض كما علمت .

قوله : [رجع عليه بالفضلة إن عتق] : ظاهره سواء كانت يسيرة أو كثيرة وقيدوا بعضهم بالكثرة واستشهد بما قالوه في ردّ فضلة الطعام والعلف المأخوذ من الغنيمة في الجهاد ، وفضلة من دفع لامرأة نفقة سنة وكسوتها ثم مات أحدهما ، وفضلة مؤنة عامل القراض . قال الجزولي فإن دفع إليه اثنان فدفع مال أحدهما وخرج حرّاً فإنه يرد مال الآخر إليه فإن لم يعلم مال من بقى فإنهما يتحصان فيه على قدر ما دفعا إليه وقال الجزولي أيضاً وكذا من دفع له مال لكونه صالحاً أو عالماً أو فقيراً ولم يكن فيه تلك الحصلة حرم عليه أخذه كذا في (بن) وفي الحاشية ما صورته من وهب لرجل شيئاً يستعين به على طلب العلم فلا يصرفه إلا في ذلك ، وأما من دفع لفقير زكاة فبقيت عنده حتى استغنى فلا تؤخذ منه بل تباح له لأنه ملكها بوجه جائز .

• تنبيه : إذا تنازع العبد مع من أعطاه فقال العبد هو صدقة وقال المعطى ليس صدقة بل إعانة على فك الرقبة . فإن كان عرف عمل به وإن جرى عرف بالأمرين أو لم يكن عرف أصلاً فالقول قول المعطى لأنه لا يعلم إلا من جهته .
قوله : [لزم العتق حالا] إلخ : أى وسواء زاد مع قوله أنت حرّ الساعة أو

(وخَيْرَ العبدِ) في المجلس وبعده ما لم يطل (في الالتزامِ) للمال فيعتق بأداء المال جبراً على السيد (والرّد) لقول السيد ، فيستمر رقيقاً (في) قول سيده له أنت (حرٌّ على أنْ تدفعَ) لى مائة مثلاً (أو) قول سيده أنت حر على أن (تؤدّى) لى مائة (أو) أنت حر (إنْ أعطيتَ) لى مائة (ونحوه) .

اليوم أو لم يزد بل أطلق كما في أبى الحسن على المدونة . وإنما لزم المال هنا بخلاف من قال لزوجه أنت طالق على ألف أو عليك ألف فتطلق ولا شيء عليها لأن السيد هنا يملك ذات العبد وماله فكأنه أعتقه واستثنى ماله . وفي الزوجة إنما يملك عصمتها فقط لا ذاتها ولا مالها .

قوله : [وخير العبد] إلخ : محل التخيير إذا لم يقل الساعة أو ينوها وإلا لزم العتق والمال كما قاله (ح) وما ذكره من لزوم العتق والمال إذا قيد بالساعة أو نواها إذا جعل الساعة ظرفاً للحرية فإن جعلها ظرفاً لتدفع أو تؤدى خير كما إذا لم يذكرها والفرق بين هذه وبين قوله قبل وأنت حر على أن عليك ألفاً إلخ أنه علق الدفع عليه في هذه فلذلك خير . وأما في التي قبلها فقد عبر بما يفيد الإلزام ولم يكله إليه تأمل .

• خاتمة : إذا اشترط وطء المكاتبه أو استثنى حملها الموجود حال الكتابة أو ما يولد لها فهو لغو وكذا اشترط قليل الخدمة عليه للسيد إن وفي فلا يعمل بشرطه في الجميع وأما لو شرط عليه كثير الخدمة إن وفي فلا يلغى لأن كثرتها تشعر بالاعتناء بها فكأن عقدها وقع عليها مع المال وهذا التفصيل لعبد الحق عن بعض شيوخه ولكن ظاهر المدونة المنع مطلقاً في القليل والكثير وعليه الأكثر أفاده في الأصل :

باب

في أحكام أم الولد وتعريفها

• (أمُّ الْوَلَدِ) قال ابن عبد السلام : جرت العادة بالترجمة بأمهات الأولاد، ولعل سبب ذلك تنويع الولد الذي يحصل به الحرية للأم : فقد يكون مضغة ، وقد يكون علقه ، وقد يكون تام الخلقة . والمصنف رضى الله عنه نظر إلى أن المدار على أم ولد .
(هـى الحرُّ حَمْلُهَا مِنْ وَطءٍ مَالِكِيهَا) لم يذكر قول ابن عرفة : عليه جبراً؛ لأنه يغنى عنه تعليق « من وطء » ؛ « حر » .

باب :

الأمّ في اللغة أصل الشيء والجمع أمات وأصل أم أمهة ولذلك يجمع على أمهات وقيل الأمهات للناس والأمات للنعم . وأم الولد في اللغة عبارة عن كل من ولد لها وهي في استعمال الفقهاء خاصة بالأمة التي ولدت من سيدها الحر .
قوله : [هـى الحر حملها] : هذا جنس في التعريف صادق بالأمة التي حملت من سيدها الحر ، وبالأمة التي أعتق سيدها حملها من زوج أو زنا ، وبأمة الجلد يتزوجها ابن ابنه وتحمل منه ، فإن الحمل حر يعتق على الجلد ، وبالأمة الغارة لحر فيتزوجها ، فإن حملها حر وبأمة العبد إذا أعتق سيده حملها .
وقوله : [من وطء مالکها] : متعلق بمرّ فخرج لماعدا الصورة الأولى أى التى نشأت الحرية لحملها من وطء مالکها .
قوله : [لأنه يغنى عنه تعليق من وطء بحر] : أى وأما ابن عرفة فجعله نعتاً لحملها أى حملها الكائن من مالها فاحتاج لزيادة جبراً عليه لأجل إخراج أمة العبد إذا أعتق السيد حملها لأنه يصدق عليها أنه حر حملها الكائن من مالکها وهو العبد لكن ليس ذلك العتق يجبر عليه المالك الذى هو العبد كذا قالوا فتأمل .

(وَتُعْتَقُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ) بدليل قوله صلى الله عليه وسلم «أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه»^(١) (إِنْ أَقَرَّ) السيد (بَوَاطِنِهَا) وأنزل ؛ أقر في صحته أو مرضه فيثبت كونها أم ولد بإقراره .
(وَوُجِدَ الْوَلَدُ) مع إقراره . فلا يحتاج لإثبات ولادة .

(أَوْ ثَبَتَ الْإِقَاءُ عِلْقَةً) : دم مجتمع لا يلوب من صب ماء حار عليه (فَقَوَّ) : فأعلى من العلقه — كمضغة — كان ثبوت الإقواء الحمل بعدلين بل (ولو امرأتين) : إذا لم يكن معها الولد ، والسيد مقر بالوطء أو عندها بينة بإقراره بالوطء حيث أنكر ، فإن لم يثبت الإقواء ولو بامرأتين ، بأن كانت مجرد دعوى . أو شهدت لها امرأة واحدة ، لم تكن بإلقائه أم ولد ، ما لم يكن معها الولد وسيدها مقر بالوطء فتكون أم ولد ولا تحتاج لثبوت الإلقاء ؛ فقوله :

قوله : [وتعتق من رأس ماله] : أى بمجرد موت سيدها تعتق من رأس ماله وإن قتله عمداً وتقتل به . والفرق بينها وبين بطلان تدبير العبد بقتل سيده كما مرّ وإن قتل به ضعف التهمة فيها لقربها من الخرائر في منع إجارتها وبيعها في دين أو غيره ورهنها وهبتها وغير ذلك .

قوله : [ولدت من سيدها] : أى الحر .

وقوله : [عن دبر منه] : أى عقب موته .

قوله : [فأعلى] : تفسير لفوق على حذف أى التفسيرية .

قوله : [ولو بامرأتين] : مقابله ما لسحنون من أنها لا تكون بذلك أم ولد أى هذا إذا كان برجلين بل ولو بامرأتين . ويتصور شهادة الرجلين بما إذا كانت معهما في موضع لا يمكنها أن تأتى فيه بولد تدعيه كالسفينة وهى وسط البحر فيحصل لها التوجع للولادة ثم يرى أثر ذلك أفاده في الحاشية .

(١) عن ابن عباس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «أيما امرأة ولدت من سيدها فهي متتقة عن دبر منه» أو قال : «من بعده» رواه أحمد وفى لفظ «من وطئ أمته فولدت له فهي متتقة عن دبر منه» قال الشوكاني أخرجه الحاكم والبيهقي وابن ماجه وأحمد وله طرق ، وفى إسناده الحسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف جداً وقد رجح جماعة وقفه على عمر .

(لا إنْ أنكرَ) الوطء فلا تثبت الأمومة ولا يلزمه يمين : أى ما لم تقم بينة على إقراره بالوطء .

(أو استبرأها) : أى الأمة بعد وطئها (بحيضة) وقال : لم أطأ بعد الاستبراء ، فقد تنفى كون الولد منه وخالفته الأمة (و) الحال أنها (وأدته لستة أشهر فأكثر من) يوم (الاستبراء) : لا من يوم ترك الوطء السابق على الاستبراء . ولم يكن من الاستبراء ستة أشهر كما فى (عب) لأنه يعلم بذلك أن الحيض أثناء الحمل ، فيكون الاستبراء لغواً . فالصواب : من يوم الاستبراء كما فى المدونة ، وقول الخرشى : من يوم الإقرار يُحمل على أنه أقر يوم الاستبراء . (وإلا) يستبرئها أو لم ينقه أو ولدته لأقل من ستة أشهر (لَحِقَ) الولد به وكانت أم ولد .

(كادعائها) : أى الأمة أنها أسقطت (سَقَطَ رَأْيُنِ) النساء - ولو امرأتين - (أثره) من تورّم المحل ، والسقط ليس معها ، والسيد مقر بالوطء منكرو لكونه منه ، فيلحق به وتكون به أم ولد فلو كان السقط معها لصدقت . فإو

قوله : [ولا يلزمه يمين] : أى لأن ذلك من دعوى العتق وكل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجردا .

قوله : [أى ما لم تقم بينة] : أى عدلان لأنه لا يكتفى النساء فى الشهادة على الإقرار بالوطء اتفاقاً لأنه عتق .

قوله : [كما فى عب] : راجع للمنفى

قوله : [لأنه يعلم بذلك] إلخ : عله للنفى .

قوله : [فى المدونة] : أى وقد دسّى عليه المصنف .

قوله : [لحق الولد به] إلخ : أى فى الصور الثلاث إلا أنه فى الصورتين الأوليين يلحق به ولو أتت به لأكثر من الحمل .

قوله : [والسيد مقر بالوطء] : أى ومثله لو أنكر وقامت عليه بينة بالإقرار .

قوله : [لصدقت] : أى باتفاق لأن الولد إذا كان حاضراً والسيد مستمر

على إقراره بالوطء أو منكرو وقامت عليه بينة بإقراره به كفى فى ثبوت أمومتها نسبتها الولد إليه ولا يشترط ثبوت الولادة .

أنكر الوطء لم تكن أم ولد حيث لم يقر قبل ذلك بالوطء ولم تشهد عليه بيته بالإقرار .

(أو اشترى) الزوج (زَوْجَتَهُ) الرقيقة من سيدها حال كونها (حاملاً) منه بولد لا يعتق على السيد ، فإنها تكون أم ولد له تعتق من رأس المال ؛ لأنه لما ملكها حاملاً كأنها حملت وهي في ملكه .

(لا) تكون أم ولد (بِوَلَدٍ سَبَقَ) الشراء (أو حَمَلٌ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ) : أى أنه إذا اشترى أمة حاملاً منه بوطء شبهة - بأن غلط فيها - فإنها لا تكون به أم ولد وإن لحق به ، هذا هو الذى اشتهر وعليه الأصل . قال ابن مرزوق وقوله ابن عاشر : إنها تكون أم ولد بوطء الشبهة .

(إلا أمة مكاتبه) : أى أن من وطئ أمة عبده المكاتب فحملت منه ، فأما تكون أم ولد للواطئ وحد عليه للشبهة . ويغرم قيمتها لمكاتبه ، وتعتبر قيمتها يوم الحمل فإن لم تحمل فلا يملكها .

(أو) وطئ (أمةً ولده) الصغير أو الكبير الذكراً والأنثى فحملت منه فإنها تصير أم ولد له ويغرم قيمتها للولد وتعتبر القيمة يوم الوطء كان موسراً أو معسراً ولا قيمة عليه لولدها ، فإن لم تحمل فتقوم عليه ولا تكون أم ولد .

قوله : [لا يعتق على السيد] : أى فحمل عتقها من رأس المال ما لم تكن حاملاً بمن يعتق على السيد ، كما إذا تزوج بأمة جده وأجلها ثم اشتراها منه حاملاً فلا تكون به أم ولد .

قوله : [فلا يملكها] : أى ولا يغرم لها قيمة .

قوله : [ويغرم قيمتها للولد] : أى ولده الصغير أو الكبير المالك لها .

قوله : [وتعتبر القيمة يوم الوطء] : والفرق بين أمة المكاتب وأمة الولد أن أمة الولد بمجرد وطء أبيه تحرم على الولد فاعتبرت قيمتها حيثئذ وأمة المكاتب لا تنفوت عليه إلا بحملها من سيده .

قوله : [ولا قيمة عليه لولدها] : أى لتخلقه على الحرية وكذلك أمة المكاتب للعلّة المذكورة .

قوله : [فإن لم تحمل فتقوم عليه] : أى لكونه فوّتها على ولده وهذا كله إن

(أو) وطئ الأمة (المشركة) بينه وبين غيره فحملت منه فتكون أم ولد .
 (أو) وطئ السيد أمته (المُحْكَلَّة) : فحملت منه ، فتكون أم ولد ،
 ولا عبرة بتحليلها للغير فإنه لا يجوز . متى صارت أم ولد بشيء مما تقدم عتقت
 بعد موت سيدها من رأس المال .

(ولا يتردُّه) : أى العتق (دينٌ) على سيدها (سبق) استيلادها حيث
 وطئها قبل قيام الغرماء . أما لو وطئ بعد تفليسها فحملت فتباع عليه ومفهوم
 « سبق » : أولوى .

● (ولا يندفع الحملُ عنه) أى عن السيد (بعزل) : لأنه متى وطئ
 وأنزل خارج الفرج ربما سبق الماء فى الرحم فإذا حملت وأنكر أن الحمل منه
 — لكونه كان يعزل — لا ينفعه ويلحق به وتكون أم ولد .

لم يكن سبق الولد البالغ لوطئها وإلا فلا تكون أم ولد بالحمل ولا تقوم على الأب
 وحكمه حكم الزنا لقوله تعالى : ﴿ وَحَلَالِ أَيْسَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾ (١) .
 قوله : [فحملت منه] إلخ : أى ويقوم عليه نصيب الآخر حيثلده وسيأتى ذلك .
 قوله : [المحللة] : أى التى أحل وطأها للغير والفرض أن السيد وطئها
 قبل وطء ذلك الغير وإلا فلو وطئها الغير مستنداً لتحليل السيد فإنها تلزم الرأى
 بالقيمة حملت أم لا . ولا يجوز للسيد وطؤها بعد ذلك ويكون وطؤها زناً .
 قوله : [فإنه لا يجوز] : علة لقوله ولا عبرة بتحليلها للغير وهذا بإجماع
 المذاهب الأربعة خلافاً لعطاء .

قوله : [عتقت بعد موت سيدها من رأس المال] : كرهه مع تقدمه
 فى المتن توطئة لقول المصنف ولا يردده دين إلخ .

● تنبيه : مثل المشتركة والمحللة المكاتبه إذا اختارت أمومة الولد والأمة المتزوجة
 إذا استبرأها سيدها أو أتت بولد لسته أشهر فأكثر من يوم الاستبراء أو الوطء لأنه
 يلحق به وتكون به أم ولد وتستمر فى عصمة زوجها (١٨ من الأصل) .

قوله : [فتباع عليه] : أى وهى إحدى المسائل التى تباع فيها أم الولد .
 قوله : [ومفهوم سبق أولوى] : أى وهذا بخلاف التدبير فإنه يردده الدين
 السابق إن كان السيد حياً وإلا رده السابق واللاحق .

(أو وطء بدُّبُرٍ) فلا يندفع الحمل عنه ، لأن الماء قد يسبق للفرج .
(أو) وطء (بين فتحة يَنْ) .

(إن أنزل) : شرط في جميع ما تقدم : لأنه متى أنكر الإنزال صدق بيمين فلا يلحق به الحمل ولا تكون أم ولد ؛ لأن هذا أمر لا يعلم إلا منه .
• (وله) : أى لسيد أم ولده (قليل خدمة فيها) : أى في أم الولد أدنى من خدمة القنّ وأعلى من خدمة الزوجة ، والزوجة يلزمها نحو عجن وطبخ لا غزل وتكسب ، والقن يلزمها كل ما أمرها به مما في طاقتها وهذه تتوسط .
(و) لسيد أم الولد (كثيرها) أى الخادمة (في ولديها) الحادث (من غيره) بعد ثبوت أمومة الولد لها وله غلته وإجارته ولو بغير رضاه .

• (وعتق) من حدث لها من الأولاد من غيره (معها) : أى مع أم الولد

قوله : [فلا يندفع الحمل عنه لأن الماء] إلخ : أى فيحمل على أنه ناشئ من ماء سبق للفرج لخبر : « الولد للفراش » .

قوله : [شرط في جميع ما تقدم] : ينبغي أن يكون مثل الإنزال فيها الإنزال في غيرها أو من احتلام ولم يبل حتى وطئها ولم ينزل ، فقوله شرط في جميع ما تقدم أى حتى الوطء في الفرج .

قوله : [وهذه تتوسط] : أى لأن القن له مؤاجرتها ولو بغير رضاها والزوجة ليس له إجارته أصلاً وهذه يؤاجرها برضاها : فإن أجر أم الولد بغير رضاها فسخ فإن لم يطلع عليها حتى تمت فاز بها السيد ولا ترجع أم الولد ولا المستأجر عليه بشيء وما في الأجهورى من أن الأجرة تكون لأم الولد تأخذها من مستأجرها وإن قبضها السيد ورجع المستأجر بها عليه إن كان قبضها فقد تعقبه (ر) بأنه لم يره لغيره .

قوله : [ولو بغير رضاه] : أى كما ذكره ابن رشد خلافاً لما في (عب) من أن الولد كأمه لا تصح إجارة السيد لواحد منهما إلا برضاها ، فإنه خلاف النقل كذا في (بن) والظاهر فسخ إجارته بعته بموت السيد وأما أمه إذا أوجرت برضاها ففي حاشية السيد الظاهر عدم الفسخ لرضاها بذلك كذا في حاشية الأصل .
قوله : [وعتق من حدث لها من الأولاد] : أى بعد ثبوت أمومة الولد لها .

بعد موت سيدها من رأس المال .

(و) لسيد أم الولد (انتزاع مالها إن لم يَمْرَضْ) مرضاً مخوفاً ، وكذا له انتزاع مال ولدها من غيره من باب أولى ؛ لأن له فيه كثير الخدمة ما لم يمرض أيضاً . ويأتى أن له الاستمتاع بها بخلاف ولدها الأثني : فليس له وطؤها لأنها بمنزلة الربيبة . ولا يجوز للسيد بيع أم الولد فإن وقع رد ، كما قال :

(وَرَدَّ بَيْعُهَا وَإِنْ وَلَدَتْ مِنْ الْمَشْتَرَى . وَلَحِقَ الْوَلَدُ بِهِ) : أى بالمشتري ؛ لأن البائع أباح فرجها له ، فولدها حر لاحقٌ بأبيه ولا قيمة على أبيه فيه ، ما لم يكن المشتري عالماً بأنها أم ولد فعليه قيمة الولد .

(و) يرد (عتقها) : إن أعتقها المشتري معتقداً أنها قن أو أم ولد . ما لم يشترها على أنها حرة بالشراء، وإلا تحررت بمجرد الشراء ويغرم الثمن. فلو اشتراها على شرط العتق وأعتقها تحررت ويستحق سيدها الثمن إن علم المشتري وقت الشراء أنها أم ولد . لأنه كأنه فكها به . أما لو اعتقد أنها قن فلا ثمن عليه والولاء للبائع على كل حال .

قوله : [إن لم يمرض] : أى وأما لو مرض فليس له ذلك لأنه ينتزعه لغيره .

قوله : [فعليه قيمة الولد] : المناسب أن يزيد وإلا .

قوله : [ويرد عتقها] : أى بخلاف المدبرة والمكاتبة والفرق أن أم الولد

أدخل في الحرية ؛ لأن المدبرة قد يردها ضيق الثلث والمكاتبة قد تعجز .

قوله : [ويغرم الثمن] : الأوضح أن يقول ويقضى للسيد بالثمن علم المشتري بأنها أم ولد أم لا .

قوله : [فلا ثمن عليه] : أى فإن كان قبضه السيد رده والفرق بين مسألة ما إذا اشتراها على أنها حرة بنفس الشراء وبين مسألة ما إذا اشتراها على شرط العتق حيث قلم في الأولى يفوز السيد بالثمن مطلقاً علم بأنها أم ولد أم لا . وفصلتم في الثانية قوة يد المشتري في عتقها في الأولى حيث لم يتوقف عتقها على إنشاء صيغة بخلاف الثانية .

قوله : [على كل حال] : أى في الصور كلها لأن عقد الحرية كان على يده .

(ومُصَيَّبَتُهَا) : إذا بيعت وماتت عند المشتري (مِنْ بَائِعِهَا) : لأن الملك لم ينتقل فيرد الثمن إن قبضه ، ولا يطالب به إن لم يقبضه .

• (و) لسيد أم الولد (استمتاعٌ بها) ولو مرض (كالمدة) : له الاستمتاع بها (بخلاف مكاتبه ومُصَيَّبَتِهِ) : فليس له الاستمتاع ، وسيأتي يتكلم على بقية أحكامها .

• (وإن قال في مرضه) الخوف : فلانة أمتي (ولدت مني) في الصحة أو المرض - (و) الحال أنه (لا ولد لها - صدق) : وتكون أم ولد تعتق

قوله : [ومصيبته إذا بيعت] : أى إذا باعها سيدها مرتكباً للحرمة .

قوله : [فيرد الثمن] : أى للمشتري وهذا ثمره قوله ومصيبته من بائعها ، وما ذكره من أن مصيبته من البائع محله إذا ثبت أمومة الولد لها بغير إقرار المشتري وإلا فصيبته منه كما في المدونة لا من البائع (أفاده محشى الأصل) .

قوله : [ولا يطالب به] إلخ : أى ولا يلزم البائع شيء مما أنفق المشتري عليها وليس له من قيمة خدمتها شيء على المعتمد ، وقال سحنون يرجع المشتري على بائعها بنفقتها ويرجع البائع على المشتري بقيمة الخطمة ويتقاصان (أفاده بن) .

قوله : [استمتاع بها] : أى فإن منعت الاستمتاع فالظاهر أنها لا تسقط نفقتها لأنها تجب لها بشأبة الرق كما قاله الشيخ أحمد الزرقاني ، ولعدم سقوط نفقة الرقيق ولو كان فيه شأبة حرية بعسر سيده بخلاف الزوجة .

قوله : [وسيأتي يتكلم على بقية أحكامها] : أى أحكام أم الولد والأولى حذف تلك العبارة لأنه بصدد أحكام أم الولد فلا حاجة للتنبيه عليها مع إيهامه أن الضمير يعود على غير أم الولد وهو لا معنى له .

قوله : [وإن قال في مرضه الخوف] إلخ : اعلم أن صور الإقرار في المرض اثنتا عشرة صورة لأنه إما أن يقول في مرضه أولدتها في المرض أو في الصحة أو يطلق وفي كل إما أن يكون له ولد منها أو من غيرها أو منها ومن غيرها أو لم يكن ولد أصلاً فإن كان له الولد منها فقط أو منها ومن غيرها عتقت من رأس المال مطلقاً كأن كان له ولد من غيرها على الأصح لا إن لم يكن له ولد أصلاً فلا تعتق لا من ثلث ولا من رأس مال بل تبقى رقاً .

من رأس ماله (إن ورثته ولد ، وإلاّ) يرثه ولد (فلا) يصدق ولا تعتق من ثلث ؛ لأنه لم يقصد الوصية ولا من رأس مال ، لأن تصرفات المريض لا تكون من رأس المال .

(كأن أقر) في مرضه (أنّه أعتق) قنا (في صحته) : فلا يصدق ولا يعتق الرقيق من ثلثه . ومفهوم « في صحته » : أنه لو أقر في مرضه أنه أعتق في المرض أو أطلق فيعتق من الثلث لأنه وصية .

• (وإن وطئ شريك) أمة مشتركة (فحملت) فإنها تقوم على الواطئ سواء أذن له شريكه في وطنها أم لا ، ويغرم له قيمة حصته وتعتبر القيمة يوم الوطء . (أو) لم تحمل و(أذن له) أي للواطئ (فيه) : أي في الوطء شريكه (الآخر) الذي لم يطاء (قومت عليه إن أيسر) : أي على الواطئ ،

قوله : [إن ورثه ولد] : أي من غيرها كما هو الموضوع .

قوله : [فلا يصدق ولا يعتق الرقيق] : حاصله أن المريض لا يصدق في إقراره بالعتق في صحته سواء كان الذي أقر بعتقه قنّاً أو أم ولد ، سواء ورثه ولد أم لا وهذا قول أكثر الرواة في المدونة ، وقال ابن القاسم فيها إن ورثه ولد صدق وعق من رأس المال وإلا لم يصدق مثل ما ذكر في الإقرار بالإيلاد . فالحلاف في المدونة فيهما سواء .

قوله : [فيعتق من الثلث] إلخ : نحصل مما تقدم أن إقرار المريض بالإيلاد لا فرق فيه بين أن يسنده للصحة أو المرض في التفصيل المتقدم ، وأما إقرار بالعتق فإن أسنده للصحة فالحكم ما ذكره المصنف من عدم العتق وإن أسنده للمرض فهو تبرع مريض يخرج من الثلث بلا إشكال وسكت الشارح عن مفهوم أقر المريض وهو ما إذا أقر في صحته أنه أعتقها أو أولدها . وحاصله أنه إذا شهدت بيّنة على إقراره في صحته أنه أو لدها أو أعتقها فإنها تعتق من رأس المال كان له ولد أو لا .

قوله : [وتعتبر القيمة يوم الوطء] : أي على الراجح ومقابله يقول يوم الحمل ولا شيء عليه من قيمة الولد على كلا القولين .

قوله : [قومت عليه إن أيسر] : أي في الصور الثلاث وهي ما إذا وطئها

لتتم له الشبهة ولا شيء عليه من قيمة الولد .

(وإلا) يأذن له أو كان الواطئ معسراً فيخير شريكه في إبقائها على الشركة وعدمه . فإن اختار عدم إبقائها للشركة (خير في اتباعه) : أى الواطئ (بالقيمة) أى قيمة حصته وتعتبر القيمة (يوم الحمل) هو أحد قولين ورجح ، وقيل يوم الوطء (أو يبيع نصيب شريكه) : المقام للضمير لأن الذى يخير هو غير الواطئ ، والمقوم الذى يباع هو نصيبه لا نصيب شريكه الواطئ وعبرة الخرشى : أو يبيع جزئها ، وهو نصيب غير الواطئ (لذلك) : أى لأجل القيمة فإن وفى الجزء الذى لغير الواطئ المباع قدر ما يخصه من القيمة فلا كلام ، وإن زاد فإنه لا يباع منها إلا بقدر القيمة وإن نقص فيأخذ ما يبيع به .

• (وتبيعه) : أى تبع من لم يظأ الواطئ (بما بقى) : من قيمة حصته ، مثلاً : كان له النصف وقومت بأربعين وبيع نصفها بعشرين فلا كلام . وإن قيل إن نصفها يساوى ثلاثين فإنه لا يباع منها إلا بقدر العشرين ، وإن يبيع نصفها بعشرة أتبعه بعشرة .

فحملت أذن له فى وطئها أم لا أو لم تحمل وأذن له فى وطئها .

قوله : [وإلا يأذن له] : أى مع كونها لم تحمل .

وقوله : [أو كان الواطئ معسراً] : أى والحال أنها حملت أذن أم لا هنا مقتضى حل الشارح : ولكن ينافيه قول المصنف خير فى اتباعه يوم الحمل إلخ فيتعين أن يقول وإلا يكن موسراً بل أعسر وحملت ولم يأذن له فى وطئها فما بعد إلا صورة واحدة ، وأما إن أذن له وكان معسراً فلا خيار له ، وإنما يتبعه بقيمتها فقط لا بقيمة الولد ولا يباع منها شيء وأما إذا لم يأذن له ولم تحمل فإنه يخير الشريك الآخر بين إبقائها للشركة أو تقويمها عليه فيغرم له قيمتها ولو يبيعها لأنها قن على ما كانت عليه ، وسواء فى ذلك كان معسراً أو موسراً . والحاصل أن الصور ثمان أربع فى حالة يسر الواطئ وأربع فى حالة عسره ، أما التى فى حالة يسره فإنه يلزم الواطئ القيمة التجارية فقط إن حملت بإذنه أو بغير إذنه أو لم تحمل وأذن ، وأما إن لم تحمل ولم يأذن فيخير بين إبقائها

(و) يتبعه أيضاً (بقيمة الولد) : أى بقدر ما يخصه منه ؛ كالنصف مثلا على فرض أنه رقّ ، سواء اختار ألاّ تباع بقيمة أمه أو البيع ؛ لأن الولد حر لا حق بالواطئ .

• (وَحُرِّمَتْ) أم الولد (عليه) أى على سيدها (إن ارتدّت) وتستمر الحرمة ولا تعتق عليه بالردة (حتى يُسْلِمَ) : فإن أسلم زالت الحرمة واستمرت على رقبها أم ولد ؛ لأنها لا تعتق عليه بالردة على المشهور ؛ فليست كالزوجة التى تَبَيَّنُ بالردة ؛ لأن سبب الإباحة فى أم الولد الملك ، وهو باق بخلاف الزوجة سببها العصمة وقد زالت بالردة ، فإن قتل على رده عتقت من رأس ماله .

(كأن ارتدّت) : فإنه يحرم على سيدها وطؤها حتى تسلم .

• (ولا يجوزُ كتابتها) : أى لا يجوز لسيد أم الولد أن يكتبها بغير رضاها ونفسخ إن عثر على ذلك قبل أداء النجوم .

(فإن أدّت عتقت) : ولا ترجع بما أدته . أما برضاها فيجوز لأنها

إذا عجزت رجعت أم ولد كما كانت .

للشركة أو تقرعها عليه وأما التى فى حالة العمر فإن حملت بغير إذنه خير بين إبقائها للشركة وإتباعه بقيمة الولد أو بيع حصته فيها وإتباعه بقيمة الولد ، وإن حملت بإذنه فليس إلاّ إتباعه بقيمتها ولا يجوز إبقاؤها للشركة ولا بيعها وإن لم تحمل فإن كان بإذنه أتبعه بقيمتها ولو يبيعها عليه وإن كان بغير إذنه خير بين إبقائها للشركة أو أخذ قيمتها ولو يبيعها عليه هذا المأخوذ من عبارة الأصل موافقة لشرح خليل وما فى الشارح والمأخذ هنا مجمل وغير محرر .

قوله : [ويتبعه أيضاً بقيمة الولد] : أى إن لم يكن أذن له فى وطئها وإلا فلا قيمة له فى الولد وتعتبر قيمة الولد يوم الوضع .

قوله : [وحرمت أم الولد عليه] : أى فتتزع من تحت يده بالردة كماله ولا يمكن من وطئها ولو ارتدت بعده .

قوله : [أى لا يجوز لسيد أم ولد أن يكتبها] إلخ : اعلم أنه قال فى المدونة وليس للسيد أن يكتبها فظاهرها برضاها أو بغير رضاها . قال أبو الحسن وعليه عبد الحق وحملها اللخمي على عدم رضاها ويجوز برضاها ، ونحوه فى

التوضيح انظر (بن) .

● تنبيه : إذا فرّ المرتد لدار الحرب وقفت أم ولده ومدبرته حتى يسلم ويعود فتعود له أو يموت كافراً فتعتق من رأس ماله ويكون ماله فيناً .

● مخاتمة : لو وطئ الشريكان الأمة بطهر ومثلهما البائع والمشتري وهذه مسألة كثيرة الوقوع ولا سيما في هذه الأزمنة وأتت بولد لستة أشهر من وطء الثاني وادعاه كل منهما قالقافة تدعى لهما ، فن ألحقته به فهو ابنه ولو كان أحدهما ذميّاً والآخر مسلماً أو أحدهما عبداً والآخر حرّاً ، وإن أشركتهما فيه فسلم حرّاً تغليبا للأشرف في الوجهين ، وعلى كل نصف نفقته وكسوته كما لابن فرحون في تبصرته . قال ابن يونس إن أشركت فيه حرّاً وعبداً فيعتق على الحر لعتق نصفه عليه ويقوم عليه النصف الثاني ويغرم لسيد العبد ذلك وإلى الولد المملوك بهما إذا بلغ أحدهما فإن وإلى الكافر فسلم من كافر وإن وإلى العبد فحر ابن عبد لأنه بمولاته لشخص منهما كان ابناً له ذكره ابن مرزوق وغيره ، وثمرة الموالاة الإرث وعدمه فإن وإلى موافقه في الحرية والإسلام توارثا وإلا فلا وحكم عدم القافة كالقافة يؤمر إذا بلغ بموالاة أحدهما ويجرى فيما إذا مات ، وقد وإلى أحدهما ما تقدم وورثه الأبوان المشتركان فيه بحكم القافة أو لعدم وجودها إن مات الولد قبل موالاة أحدهما ميراث أب واحد نصفه للحر المسلم والنصف الآخر للعبد أو الكافر ؛ لأن نفقته قبل الموالاة عليهما بالسوية والتعبير بالإرث بالنسبة لهما مجاز ، وإنما هو من باب مال تنازعه اثنان فيقسم بينهما (اهـ ملخصاً من الأصل) .

باب

ذكر فيه الولاء

• وقد عرفه سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم واقتصر المصنف عليه ؛ ولذا لم يعرفه ابن عرفة اكتفاء بما في الحديث فلذا قال رحمه الله تعالى مفتتحاً بالحديث الذى صح عنه صلى الله عليه وسلم :

• (الولاء لُحْمَةٌ كُلُّ حُمْمَةِ النَّسَبِ)^(١) بفتح الواو ممدود ، لحمية ، بضم اللام : أى اتصال بين المعتق والمعتق كاتصال هو النسب ؛ لأن العبد لما كان عليه الرق كالمعلوم والمعتق صيره بتحريره موجوداً كالولد المعلوم الذى تسبب أبوه

باب :

هو أحد خواص العتق مشتق من الولاية بفتح الواو وهو من النسب والعتق وأصله من الولي وهو القرب . وأما من الإمارة والتقديم فبالكسر وقيل بالوجهين فيهما والمولى لغة يقال للمعتق والمعتق وأبنائهما والناصر وابن العم والقريب والعاصب والحليف والقائم بالأمر ونظر التيم والنافع المحب والمراد به هنا ولاية الإنعام بالعتق وسببه زوال الملك بالحرية . فمن زال ملكه بالحرية عن رقيق فهو موله سواء نجز أو علق أو دبر أو كاتب أو أعتق بعوض أو باعه من نفسه أو أعتق عليه ، إلا أن يكون السيد كافراً والعبد مسلماً وإلا فلا ولاء له عليه ، ولو أسلم وحكم الولاء حكم العصوية كما أفاده الحديث .

قوله : [لحمية بضم اللام] : المناسب أن يقول ولحمية إلخ .

قوله : [هو النسب] : المناسب حذف هو لأن المراد باللحمية الاتصال والارتباط والمراد بالنسب القرابة وهما متغايران وتقديم الضمير يوم أن الإضافة بيانية وليس كذلك .

قوله : [لأن العبد لما كان عليه الرق] : الأوضح أن يقول لأن الشخص في حال اتصافه بالرق كالمعلوم .

وقوله : [موجوداً] : أى كالموجود .

(١) صحيح - عن عبد الله بن أبي أوفى الطبراني في الكبير ، وعن ابن عمر عند الحاكم في مستدركه ، والبيهقي في شعب الإيمان .

في وجوده (لا يُبَاعُ ولا يُوهَبُ) من تنمة الحديث .

• (وهو) : أى الولا ثابت (لمنْ أَعْتَقَ) حقيقة كقوله لعبدته : أنت حر ، أو بعد سنة ، أو مدبر ، أو كاتب . أو استولد ولو قال المعتق : ولا ولاء لى عليك ، فإن قوله لغو . خلافاً لابن القصار القائل ، إنه يكون للمسلمين ، كان المعتق ذكراً أو أنثى بل (ولو) كان العتق (حُكْمًا كَعِتْقٍ غير عنه) بإذنه اتفاقاً فى أن الولا للمعتق عنه ، بل :

(وإنْ بلا إذن) من المعتق عنه ، فالولا للمعتق عنه . وإن كان عن ميت

قوله : [أى الولا ثابت لمنْ أَعْتَقَ] : اعلم أن المبتدأ إذا كان معرّفاً بآل الجنسية وكان خبره ظرفاً أو جاراً ومجروراً أفاد الحصر أى حصر المبتدأ فى الخبر كالكرم فى العرب ، « والأئمة من قريش » أى لاكرم إلا فى العرب ولا أئمة إلا من قريش وحيثئذ فمعنى كلام المصنف لا ولاء إلا للمعتق لا لغيره ، ويرد على ذلك الحصر ثبوت الولا بعصبة المعتق ومنْ أَعْتَقَ عنه غيره بغير إذن وقد أجاب عن ذلك المصنف بقوله ولو حكماً إلخ . فإن منْ أَعْتَقَ عنه بغير إذنه والمنجر إليه الولا من عصبة المعتق فى حكم المعتق أو الحصر إضافي أى الولا لمنْ أَعْتَقَ لا لغيره ممن كان أجنبياً فإذا باع شخص العبد وشرط على مشتريه أن يعتقه ويجعل الولا له فلا يلزم ذلك الشرط والولا لمنْ أَعْتَقَ لا للبائع ويستثنى من قوله : « وهولمنْ أَعْتَقَ » مستغرق الذمة بالتبعات فولا منْ أَعْتَقَ للمسلمين . وثواب العتق لأرباب التبعات وهذا إذا جهل أرباب التبعات ، فإن علموا وأجازوا عتقه مضى وكان الولا لم وإن رده ردّ واقتسموا ماله .

قوله : [أنت حر] : أى الآن وقوله أو بعد سنة أى أَعْتَقَ لأجل وقوله أو كاتب أو استولد معطوف على أنت حر من عطف الجمل فلا يقال إن فيه عطف الفعل على الاسم الخالص .

قوله : [بل ولو كان العتق حكماً] : ما قبل المبالغة قوله حقيقة .

قوله : [وإنْ بلا إذن] : اعلم أن الخلاف موجود فيما قبل المبالغة وما بعدها كما يفيد كلام ابن عرفة ، فقول شارحنا اتفاقاً تبع فيه (عب) ونص ابن عرفة فى ذلك أبو عمر منْ أَعْتَقَ عن غيره بإذنه أو بغير إذنه فشهور مذهب مالك

فالولاء لورثته سواء كان عتق الغير عنه ناجزاً أو لأجل أو كتابة أو تدييراً .
وهذا إذا كان المعتق عنه حرّاً وإلا كان لسيدّه ولا يعود بعتق العبد على مذهب
ابن القاسم . ولو باع السيد العبد من نفسه فالولاء لسيدّه .

• (وجرّ) العتق أو الولاء (الأولاد) : أى أولاد المعتق - بالفتح - فينجر
ولاؤهم ذكوراً أو إناثاً وإن سفلوا : وجرّ أولاد المعتقة - بالفتح - وأولاد
أولادها ذكوراً أو إناثاً .

(إلا ولد أنثى) : أمة معتقة (له) لذلك الولد (نسبٌ من حرّ) فلا

عند أصحابه أن الولاء للمعتق عنه ، وقال أشهب الولاء للمعتق وقاله الليث والأوزاعي
كلنا في (بن) .

قوله : [أو لأجل] : أى وسواء رضى به العبد أم لا وما في (عب) من
تقييد المؤجل برضا العبد سهو كما قال بن لأن اشتراط الرضا في خصوص أم الولد
تعتق على مال مؤجل . وأما القن فعتقه على مال مؤجل أو معجل لا يتوقف
على رضاه .

قوله : [على مذهب ابن القاسم] : أى خلافاً لمن قال يعود الولاء للعبد
المعتق عنه إذا أعتق وكما يشترط في المعتق عنه الحرية بشرط فيه الإسلام .

قوله : [وجر العتق أو الولاء] : أشار الشارح إلى أن فاعل جرّاً ضمير
عائد على العتق أو الولاء ، فالمعنى على الأول جر العتق ولأولاد ولد المعتق وعلى الثاني
وجر الولاء لعتيق ولأولاد ولد المعتق .

قوله : [أى أولاد المعتق بالفتح] : أى ولو كان ذلك الولد حرّاً بطريق
الأصالة كمن أمه حرة وأبوه رقيق ثم عتق الأب فالولد حر بطريق الأصالة لأنه
يتبع أمه ولأولاد ذلك الولد لمعتق أبيه .

قوله : [وأولاد أولادها] إلخ : أى فلا فرق بين الأولاد وأولاد الأولاد
إلا أن جر العتق لولاء أولاد المعتقة بالفتح وأولادهم مقيد بما إذا لم يكن
لهم نسب من حرّ ، فإن كان لهم نسب من حر فلا يجر عتق المعتق بالفتح الولاء
الولاء من أولاد قوم آخرين .

قوله : [إلا ولد أنثى] إلخ : حاصله أن الولاء ثابت للمعتق على من أعتقه

ينجر الولاء على الأولاد ، وسواء كانت الحرية أصالة أو طارئة ، كان الحر الأب أو الجلد . فشمّل الجر أولاد المعتوقة . من زنا . أو غصب ، أو حصل فيهم لعان ، أو أصولهم أرقاء . أو الأب حريياً بدار الحرب . وقوله : (أو ولدأ) عطف على ولد أنثى أى وإلا ولدأ (مسّه رِقٌّ لغيره) : فإنه لا ينجر له ولاؤه كأن زوج عبده أمة غيره فحملت منه ثم بعد الحمل أعتق السيد عبده وأعتق الآخر أمته ثم ولدت لدون ستة أشهر من عتقها فإن ولاء الأب لا يجر ولاء ولدها لأنه مسّه الرق في بطن أمه فولأؤه لسيد أمه ، وقوله : (والمعتق) عطف على « الأولاد » المعمول بجر أى : وجر ولاء المعتق الأول ولاء معتقه (وإن سَقَلَ) فيجر ولاء عتقائه وعتقاء عتقائه وهكذا . فإذا أعتق شخص رقيقاً فله عليه الولاء وإذا أعتق ذلك المعتوق رقيقاً وهكذا فيثبت الولاء للسيد الأول بالجر إلخ ، وقيد في المدونة الجرح بما إذا لم يكن العبد حرّاً في الأصل احترازاً عما لو أعتق النصراني عبداً نصرانياً ثم هرب السيد لدار الحرب ناقضاً للعهد ثم سبي فبيع وأعتق فإنه لا يجر إلى معتقه ولاء من كان أعتقه قبل لحوقه دار الحرب .

• (وَرَجَعَ) الولاء (لمعتق الأب من معتق السجد أو) معتق (الأم) مثاله : تزوجت معتقة — بفتح التاء — بعبء وأنت منه بأولاد أحرار تبعاً لها وأبوهم وجدهم رقيقان ، فولاء ولدها لمواليها . فإذا أعتق جد الأولاد رجع الولاء لمعتقه من

وكذا على ولده ثم من كان من ولده أنثى فيوقف عندها ولا يتعدها الولاء لأولادها إن كان لهم نسب من حر ومن كان منهم ذكر أتعدى الولاء لأولاده ، ثم يقال من كان منهم أنثى وقف الولاء عندها ولا يتعدها الولاء لأولادهم إن كان لهم نسب من حر وإلا تعدى وإن كان منه ذكر تعدى الولاء لأولاده وهكذا يقال فيهم وفيمن بعدهم أفاده محشى الأصل .

قوله : [مثاله تزوجت معتقة] إلخ : حاصله أن ولاء الأولاد إنما يرجع من معتق. الأم لمعتق الجلد أو لمعتق الأب إذا كان لم يمسّه الرق في بطن أمه بأن تزوجت الأمة بعد عتقها أو قبله وعتقت قبل أن تحمل ، وأما إذا مسّه الرق في بطن أمه كما لو تزوجت وهي قنّ ثم حملت وهي كذلك ثم عتقت بعد الولادة أو

معتق الأم لما علمت أن الأولاد صار لهم نسب من حر . فإذا أعتق أبو الأولاد رجع ولاء الأولاد لمعتقه من معتق الجلد والأم . وبهذا علمت أنه ليس المراد ظاهر الأصل من أن الولاء كان لمعتق الجلد ومعتق الأم معاً ، بل كان أولاً لمعتق الأم ثم لمعتق الجلد ثم رجع لمعتق الأب ؛ فلو أعتق الأب قبل الجلد رجع الولاء لمعتقه من معتق الأم .

• (ولا تَرِث به أنثى) : فإن ترك المعتق — بكسر التاء ابناً أو ابن ابنة ، فإن الابن وابنه يرث الولاء دون البنت . ولو مات ولم يترك إلا بناتاً أو أخواتاً فلا حق لهم بل للمسلمين .

(إلا أن تباشِرَه) : بأن تكون هي المَعْتِقَة — بكسر التاء فإنها ترث المَخْلَفَ بسبب الولاء (أو يُعْجِرَه لها) : أى المباشرة ولاء ملتبس (؛) لذى (ولادة) فإذا أعتقت المرأة ذكراً فلها ولاء أولاده الذكور والإناث وأولاد أولاد

وهي حامل فلا يستقل الولاء عن معتق الأم إذا عتق الجلد لمعتقه ولا لمعتق الأب إذا عتق الأب .

قوله : [ظاهر الأصل] : أى خليل وإنما كان ظاهره كذلك لأنه عطف بالواو .
قوله : [ولا ترث به أنثى] : استدراك على العموم المفهوم من قوله فى الحديث الشريف : « الولاء لحمة كلحمة النسب » .

قوله : [يرث الولاء] : أى يرث المال بسبب الولاء .
قوله : [ولم يترك إلا بناتاً أو أخواتاً] إلخ : هكذا منصوبان بالفتح مع التنوين والصبوب نصبهما بالكسرة لأن كلا جمع مؤنث سالم .
وقوله : [فلا حق لهم] : صوابه لمن .

قوله : [بل للمسلمين] : أى عمله بيت المال .
قوله : [المخلَف] : بفتح اللام اسم مفعول أى المال المتروك للمعتق بعد موته .
قوله : [ولاء] : قدره الشارح إشارة إلى أنه فاعل يجر الضمير البارز فى يجره واقع على الإرث مفعول يجر .

قوله : [بذى ولادة] : لاحاجة لتقدير ذى ولا لجعل الباء للملابسة بل الأوضح أن يقول ملتبس بسبب ولادة .

الذكور ذكوراً أو إناثاً. وأما ولدالبنت فلا ترثه ذكوراً كانوا أو إناثاً كما أنها لو أعتقت أنثى لا شيء لها في أولادها ذكوراً أو إناثاً حيث كان في نسبهم حر .

(أو) يجره لها (بعِثَق) : فلها ولاء من أعتقته وولاء من أعتقه ، وكذلك لها ولاء أولاد الأمة التي أعتقها حيث لم يكن في نسبهم حر .

• (وَقُدِّمَ عاصِبُ النَّسَبِ) : على عاصب الولاء ، فإذا مات المعتق — بفتح التاء — وترك مالا فيرثه عاصب النسب كابنه وأبيه إلخ فإن لم يوجد واحد من عصبه النسب .

(فالمعتق) فإن لم يكن المعتق مباشرة .

(فَعَصَبَتُهُ) : أى عصبه المعتق بكسر التاء ترث . كالصلاة ، فيقدم ابن قابنه فأخ قابنه فجدة فعم قابنه فأبو الجد وهكذا . وأما عصبه المعتق بالكسر فلا حق لهم في الولاء ؛ كما لو أعتقت امرأة عبداً ولها ابن من زوج أجنبي منها ، فإذا ماتت المرأة فالولاء لولدها ، فإذا مات لم ينتقل الولاء لأبيه عند الأئمة الأربعة فيرثه للمسلمين — ثم إن لم يكن للمعتق — بالكسر —

قوله : [حيث كان في نسبهم حر] : أى وإن لم يكن لهم نسب من حر فلها الولاء فيهم أيضاً .

قوله : [أو يجره] : الضمير المستتر واقع على الولاء فاعاله والبارز واقع على الإرث مفعوله كما تقدم نظيره .

قوله : [وقدم عاصب النسب] إلخ : اعلم أن عصبه الولاء كما يقدم عليهم عصبه النسب يقدم عليهم من يرث بالفرض بالطريق الأولى لكن لما كان عصبه النسب مشاركين لعصبه الولاء في كونهم عصبه ربما يتوهم مشاركتهم لهم بين المصنف أن عاصب النسب يقدم وترك أصحاب الفروض لعدم توهم دخول عصبه الولاء معهم لتقديمهم على العصبه مطلقاً .

قوله : [إلى آخره] : أى إلى آخر تعداد أفراد عصبه النسب .

قوله : [فعصبته] : أى المتعصبون بأنفسهم وأما العاصب بغيره أو مع غيره فلا شيء له .

قوله : [لم ينتقل الولاء لأبيه] : أى لأنه وإن كان عصبه لابن المعتقة

عصبة فيرثه (معتقُ المعتقِ فعَصَبَتْهُ) فإذا اجتمع معتق المعتق ومعتق أبيه قدم معتق المعتق على معتق أبيه (كالصلاة) .

● (وإنْ شَهِدَ عَدْلٌ) واحد (بالولاءِ) أو النسب (أو) شهد (اثنانِ) بأننا لم نَنَزَلْ نسمع أنه مولاه أو ابنُ عمه (لم يَثْبُتْ) بذلك نسب ولا ولاء . وهذا ما لم يكن فشوّ ، فإن كان فيثبت الولاء والنسب بشهادة السماع كما تقدم في آخر باب العتق . وفي باب الشهادات أنهم إذا قالوا : لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم يثبت النسب والعتق والولاء (لكنه) وإن كان لا يثبت الولاء بما ذكره (يخلف ويأخذ المالَ بعد الاستيناءِ) : ربما يأتي غيره بأوثق .

فليس عصبة لها وإن كان زوجها .

قوله : [لم يثبت بذلك نسب ولا ولاء] : لف ونشر مشوش .

قوله : [وهذا ما لم يكن فشوّ] : جواب عن المعارضة بين ما هنا وبين ما تقدم .

وأجيب أيضاً بأن ما هنا طريقة وما تقدم طريقة أخرى ، وأجيب أيضاً بأن ثبوت الولاء والنسب بشهادة السماع مقبول إن كان يبيلد المشهود عليه وإلا فلا يقبل .

قوله : [يخلف ويأخذ المال] : أى على وجه الحوز لا على وجه الإرث .

وقوله : [ربما يأتي غيره بأوثق] : علة للاستيناء .

● غائمة : لو اشترى ابن و بنت أباهما وعتق عايبها سوية بنفس المالك ثم مات الأب عبداً وأعتقه ثم مات الأب ورثه الابن والبنت بالنسب للذكر مثل حظ الأنثيين لتقدم الإرث بالنسب على الإرث بالولاء . فإن مات العبد المعتق بعد ذلك ورثه الابن وحده دون البنت لأنه عصبة المعتق من النسب وهي مقدمة على عصبة المعتق بالولاء بل لو اشترته البنت وحدها لكان الحكم ما ذكر وكذا لو مات الولد قبل الأب وكان للأب عم أو ابن عم لكان هو الذى يرث المعتق . وأما لو مات العبد قبل موت الأب ورثه الأب ثم مات الأب لكان المال بين الابن والبنت على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين . وإن مات الابن بعد موت أبيه وقبل موت العتيق ثم مات العتيق كان للبنت من مال العتيق ثلاثة أرباعه النصف لعتقها نصف أبيها المعتق للعبد والنصف الباقي لشريكها في عتق الأب وهو أخوها وهي تستحق نصف ولائه الذى هو الربع : لأنها معتقة نصف أبيها بلغة ادالك - رابع

.....
 فيصير لها ثلاثة أرباع المال . واعترض بأن الأخ قد مات قبل العبد فلم يكن له فيه حق فكيف ترثه . وأجيب بأنه بموت أخيها استحققت نصف ما تركه ومن جملة ما تركه نصف الولاء وهي ترث من أخيها نصفه الذي هو الربع ، ويردّ بأن الولاء لا ترثه أنثى . وأجيب أيضاً بأن إرث الربع بفرض حياته بعد موت العبد وليس بشيء ، وأما إن مات الابن وورثه الأب ثم مات الأب فللبنت من تركه أبيها سبعة أثمانها النصف بالنسب فرضاً والربع بالولاء الذي لها في أبيها والثلث من لأن الربع الباقي لأخيها الذي مات قبل أبيها ترث منه نصفه ونصف الربع ثمنه وفيه الإشكال المتقدم (اهـ ملخصاً من الأصل) . قال (شب) نقلاً عن ابن خروف : وتعرف بمسألة القضاة لأنه غلط في هذه المسألة أربعمئة قاض فورثوا البنت فيها بالولاء والميراث بالنسب مقدم على عصوبة الولاء فحل الغلط حيث سوا بين الابن والبنت في ميراث أبيهما فتأمل .

باب

ذكر فيه أحكام الوصية وما يتعلق بها

• (الوصية مندوبة) ولو لصحيح ؛ لأن الموت يتزل فجأة . ويعرض لها بقية الأحكام

باب :

هي مشتقة من وصيت الشيء بالشيء إذا وصلته به كأن الموصي لما أوصى بها وصل ما بعد الموت بما قبله في نفوذ التصرف . واختلف في الخير في قوله تعالى : ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾^(١) فأكثر المفسرين على أنه المال الكثير وعليه فالترغيب فيها إذا كان المال كثيراً لما يأتي أنها تكره في القليل .

قوله : [الوصية مندوبة] : هي في عرف الفقهاء عقد يوجب حقاً في ثلث مال عاقله يلزم بموته أو نيابة عنه بعده ، وعند القراض خاصة بما يوجب الحق في الثلث كما يؤخذ من تعريف ابن عرفة .

قوله : [لأن الموت يتزل فجأة] : علة للمبالغة .

قوله : [ويعرض لها بقية الأحكام] : قال (شب) : وأما حكمه فقسده اللخمى وابن رشد للأحكام الخمسة فتجب عليه إذا كان ديناً أو نحوه ، ويندب إليها إذا كانت بقربة في غير الواجب ، وتحرم بمحرّم كالنياحة ونحوها وتكره إذا كانت بمكروه أو في مال قليل وتباح إذا كانت بمباح من بيع أو شراء ونحو ذلك ، ثم إن إنفاذ ماعدا المحرم مأمور به ، وأما قول ابن رشد وكذلك ينقسم إنفاذها على الخمسة المذكورة ، فالمراد إنفاذها قبل موت الموصي فيجب إنفاذ ما يجب منها ويحرم عليه الرجوع عنه ويندب إنفاذ ما يندب منها ، فإن خالف ولم يتفد فقد ارتكب خلاف المندوب وهو إما الكراهة أو خلاف الأولى ، وإنفاذ ما يكره منها مكروه والمطلوب منه الرجوع عنه وإنفاذ ما يباح منها مباح فله فعله والرجوع عنه ، وأما الوصية بعمل المولد الشريف فذكر الفاكهاني أنه

(١) سورة البقرة آية ٨٠ .

لما فيه من زيادة الزاد للميت .

(ورُكْنُهَا) : الذى تتوقف عليه .

• (مَوْصٍ : وهو الحرُّ) : فالعبد ولو بشاة لا تصح وصيته .

(المَالِكُ) للموصى به ملكاً تاماً . فستغرق الذمة وغير المالك للموصى به لا تصح وصيتهما . وليس المراد مالك أمر نفسه بدليل ما بعد .

(التَّمْيِيزُ) : لا يجنون وسكران وصبي لا تميز عندهم حال الإيضاء .
وتصح من السكران المميز ، ومن الحر المالك :

(وإن سَفِيهًا وصَغِيرًا) : مميزاً لأن الحجر عليهما لحق أنفسهما فلو
منعا منها لكان الحجر عليهما لتحقق غيرهما .

(أو) إن كان (كافرًا) : فتصح وصيته ما لم يوص لمسلم بنحو خمر .

مكروه والمكروه يلزم الوارث (١٨) .

قوله : [لما فيها من زيادة الزاد] : علة للندب .

قوله : [فستغرق الذمة] إلخ : اعترض بأن مستغرق الذمة من أفراد غير المالك وليس خارجاً بقيد التام إنما خرج به العبد لأن ملكه غير تام وهو قد خرج بالحرية وحينئذ فلا حاجة لقيد التام . وقد يقال بل مستغرق الذمة مالك لما بيده وإلا لما وفيت منه ديونه وتقدم أن عتقه ماضٍ حيث جهلت أبواب التبعات نعم يمنع من التصرف لعدم تمام الملك ولو رزق بما يفنى لم يتعرض له .

قوله : [وإن سفيهاً] : أى سواء كان مولى عليه أو غير مولى عليه كما فى (ح) . قال فى التوضيح : وإذا تدان للمولى عليه ثم مات لم يلزمه ذلك إلا أن يوصى به فيجوز من ثلثه ولابن القاسم إذا باع المولى عليه ولم يرد بيعه حتى مات يلزمه بيعه . ابن زرقون وعلى هذا يلزمه الدين بعد موته فتأمله أفاده (بن) .

قوله : [وصغيراً] : قال فى المدونة وتصح وصية ابن عشر سنين فأقل مما يقاربها إذا أصاب وجه الوصية ولم يكن فيه اختلاط .

قوله : [بنحو خمر] : أى من كل ما لا يصح تملكه لمسلم فإن أوصى لكافر بذلك صح لصحة تملكه ذلك وثمره الصحة الحكم بإنفاذها إذا توافوا إلينا .

• وموصى به : وهو ما مِلِكَ أو اسْتَحَقَّ : كولاية في قرية ، غير زائد على ثلثه .

• (وموصى له : وهو ما صَحَّ تملكه) للموصى به (وإن) كان الموصى له (كمسجد) ورباط وقنطرة (وصرف) الموصى به (في مصالحه) : من مربة وحضر وزيت وما زاد على ذلك فعلى خَدَمَتِهِ من إمام ومؤذن ونحوهم : احتاجوا أم لا . كما إذا لم يحتاج المسجد لشيء مما ذكر فلهم . وتصح لمن يملك — ولو في ثاني حال — كما أشار له بقوله :

• (أو مَنْ سَيَكُون) من حمل موجود أو سيوجد فيستحقه (إن استهمل)

قوله : [وموصى به] : هذا هو الركن الثاني .

وقوله : [وهو ملك] : هذا بالنسبة للوصية بالأموال ويخترز به عن الوصية بملك الغير أو بما لا يملك أصلاً كالوصية بالحرر بالنسبة للمسلم .

وقوله : [واستحق كولاية] : مثال للوصية بمعنى النيابة بعد الموت .

وقوله : [في قرية] : متعلق بموصى به قيد في كل من الوصية بالمال والوصية بالنيابة .

وقوله : [غير زائد على ثلثه] : قيد في الوصية بالمال .

وقوله : [وموصى له] : هذا هو الركن الثالث .

قوله : [للموصى به] : أى إن كان الموصى به مالا فإن كان الموصى به نيابة قيل فيه وهو ما صلح لها .

قوله : [وإن كان الموصى له كمسجد] : أى هذا إذا كان الموصى له بالمال آدمياً بل وإن كان كمسجد إلخ لأنه يصلح للملك باعتبار انتفاع الآدمي به بدليل قوله وصرف في مصالحه إلخ .

قوله : [فلهم] : أى فيصرف جميعها لمن ذكر من أول الأمر .

قوله : [ولو في ثاني حال] : أى هذا إذا كان يصح تملكه ما أوصى له به حال الوصية بل ولو كان يصح تملك ما أوصى له به في ثاني حال فلا يشترط في صحة الوصية كون الموصى له ممن يصح تملكه حينها بل ولو في المستقبل قوله : [أو من سيكون] : أى فإذا قال أوصيت لمن سيكون من ولد فلان فيكون لمن يولد له سواء كان موجوداً بأن كان حاملاً حين الوصية أو غير موجود

صارخاً ونحوه مما يدل على تحقق حياته؛ كوضع كثير لكن لا يؤخذ من غلة الموصى به شيئاً لأنه لا يملك إلا بعد وضعه حياً فهي لوارث الموصى .

(وَوُزِعَ) الشيء الموصى به لمن سيكون إن ولدت أكثر من واحد (على العدد) الذكر كالأُنثى عند الإطلاق ، فإن نص الموصى على تفضيل عُمِلَ به ؛ كما قال :

(إلا لنص) ، أو أوصى (لميت عليم) الموصى (بموته) حين الوصية (وصُفِيَ) الشيء الموصى به للميت (في) وفاة (ديْنِهِ) : إن كان عليه دين . (والا) يكن عليه دين (فلواريثه) فإن لم يكن عليه دين ولا وارث له بطلت ، ولا يأخذها بيت المال .

(وذِمِّي) تصح الوصية له . ولا تمنع إن كان قريباً أو جاراً أو سبق منه معروف ، وإلا منعت خلافاً لإطلاق الشراح .

أصلاً فيؤخر الموصى به للوضع على كل حال ، فإذا وضع واستهل أخذ ذلك الشيء الموصى به ومثله أوصيت لمن يولد لفلان فيكون لمن يولد له لا لولد الموجود بالفعل سواء علم أن له حين الوصية ولداً أم لا .

● تنبيه : إن كانت الوصية لحمل ونزل ميتاً أو انقش رجع الموصى به لورثة الموصى وإن كانت الوصية لغير موجود انتظر إلى اليأس من الولادة ثم يرد لورثة الموصى .

قوله : [فهي لوارث الموصى] : أى الغلة وهو أحد قولين والثاني أنها توقف وتدفع للموصى له إذا استهل كالموصى به ، والظاهر أن هذا الخلاف مبنى على الخلاف في كون الاستهلال شرطاً في الاستحقاق أو في صحة الوصية . واختلف أيضاً إذا أوصى لولد فلان ومن سيولد له وقلم بدخول الموجود من الأحفاد ومن سيوجد هل يستبد الموجود بالغلة إلى أن يوجد غيره فيدخل معهم وبه أفق أكثر الأئمة أو يوقف الجميع إلى أن ينقطع ولادة الأولاد وحينئذ يقسم الأصل والغلة فن كان حياً أخذ حصته ومن مات أخذ ورثته حصته قولان للشيوخ أفاده (بن) .

قوله : [على تفضيل] : هو بالضاد المعجمة أى مفاضلة بأن قال للذكر مثل حظ الأنثيين مثلاً .

قوله : [وإلا منعت] : أى مع الصحة لأن الوصية للذمي صحيحة على

• (وقبولُ) الموصى له (المعينُ) الذى عينه الموصى كزيد (شَرْطُ) فى وجوبها وتنفيذها حيث كان بالغاً رشيداً . ولا بد من كون القبول بعد الموت فلا ينفعه قبوله قبل موت الموصى ، ولا يضره رده فى حياة الموصى فله القبول بعد الموت . فإن مات المعين فلوارثه القبول ، كما يقوم مقام غير الرشيد وليه . واجتزأ بالمعين : من الفقراء ، فلا يشترط القبول لتعذره .

• ولا يحتاج رقيق (لإذن) من سيده (فيه) : أى فى إقبال . بل له أن يقبل من أوصى له به بدون إذن .

• (كِلْبَصَائِهِ) : أى السيد فهو مصلر مضاف لفاعله (بعثقه) : أى عتق رقيقه ، فإنه لا يحتاج فى نفوذ العتق لإذن من السيد ، بل يعتق بتمامه أو يحمل الثلث .

• (وقُومَ) الموصى به (بِغِلْطَةٍ حَصَلَتْ) : أى حدثت فيه (بعد الموت) : أى بعد موت الموصى وقبل القبول : فإذا أوصى له بمائتة يسارى ألفاً ، وترك ألفين فزاد الحائظ به بعد الموت بشمرة مائتين فللموصى له الحائظ — أى

كل حال . وأما الجواز وعدمه فمضى آخر .

والحاصل أن ابن القاسم يقول بالجواز إذا كان على وجه الصلة بأن كانت لأجل قرابة ونحوها كما قال الشارح وإلا كرهت ، وأجازها أشهب مطلقاً لكن قال فى التوضيح وقيد ابن رشد لإطلاق قول أشهب بجوازها للذى يكونه ذا سبب من جوار أويده سبقت له ، فإن لم يكن لذلك فالوصية له محظورة إذ لا يوصى للكافر من غير سبب ويترك المسلم إلا مسلم سوء مريض الإيمان أفاده (بن) وخرج بالذى الحربى فلا تصح له الوصية على ما قاله أصبغ وهو المعتمد خلافاً لما يقتضيه كلام عبد الوهاب من صحتها له .

قوله : [فى حياة الموصى] : أى ولو كان رده حياء من الموصى كما يقع كثيراً ، وأما إن ردها بعد موت الموصى فليس له قبولها بعد ذلك .

قوله : [فلوارثه القبول] : أى وسواء مات المعين قبل علمه بالوصية أو بعد علمه بها اللهم إلا أن يريد الموصى الموصى له بعينه فليس لوارثه القبول .

- الأصول — بتمامه . وله ستة وستون وثلاثان ؛ ثلث المائتين . بناء على أن الملك بالموت . والعبرة بيوم التنفيذ وتقدر أن الثمرة معلومة للموصى لكونه أوصى بأصلها .
- (وصيغَةً) : بلفظ يدل بل (ولو بإشارة) مفهومة ولو من قادر على النطق .
- (وَبَطَلَتْ) الوصية (برِدَّة) أى ردة الموصى أو الموصى له . لا بردة الموصى به .

قوله : [بناء على أن الملك بالموت] : حاصله أن غلة الموصى به الحادثة بعد الموت وقبل القبول قيل كلها للموصى ، وقيل كلها للموصى له وقيل له ثلثها فقط وهذا الأخير هو الذى اختاره المصنف : وسبب هذا الخلاف الواقع فى الغلة الخلاف فى أن المعتر فى تنفيذ الوصية هل هو وقت قبول المعين لها . فإذا تأخر القبول حتى حدثت الغلة بعد الموت فلا يكون شئ منها للموصى له بل كلها للموصى أو المعتر فى تنفيذها وقت الموت ؛ لأن الملك للموصى له بالموت ومقتضى كون الملك له بالموت أن الغلة المذكورة كلها للموصى له أو المعتر فى تنفيذها الأمران معاً . وهما وقت القبول ووقت الموت أقوال ثلاثة فمن اعتبر فى تنفيذها وقت القبول قال الغلة كلها للموصى ومن اعتبر وقت الموت قال كلها للموصى له . ومن اعتبر الأمرين أعطى للموصى له منها ثلثها وهذا هو المشهور وأعدل الأقوال ؛ إذا عاينت ذلك فالمناسب للشارح أن يقول بناء على أن الملك بالموت والقبول .

قوله : [بلفظ يدل] : أى عليها صراحة كأوصيت أو كان غير صريح فى الدلالة عليها لكن يفهم منه إرادة الوصية بالقرينة كأعطوا الشئ الثفلانى لفلان بعد موتى .

- قوله : [ولو بإشارة] : مثلها الكتابة بالطريق الأولى .
- قوله : [ولو من قادر على النطق] : أى خلافاً لابن شعبان .
- قوله : [أى ردة الموصى] إلخ : أى فإن رجح للإسلام فقال أصبغ إن كانت مكتوبة جازت وإلا فلا ، واستبعد (ر) بطلانها بردة الموصى له فائلاً إنها ليست من فعاه حتى تبطل بردته قال (بن) وهو ظاهر .
- قوله : [لا بردة الموصى به] : أى بأن كان الموصى به عبداً .

« (وبمعصية) : أى أوصى بمال لها أو بفعلها : فالوصية باطلة . ويفعل الورثة بالمال ما شاءوا . كوصية بمال يشتري به خمرأ يشرب : أو دفعه لمن يقتل نفساً ظلماً . أو يبنى به مسجداً في أرض محبة للموتى كغرفة مصر . أو لمن يصلى عنه . أو يصوم عنه . أو بقنديل ذهب أو نعمة يعلق في قبة ولي .
(و) بطلت الوصية (لوارث) لحديث : « لا وصية لوارث » .

قوله : [وبمعصية] : المراد بها الأمر المحرم فالوصية بالمكروه والمباح يجب تنفيذها كما قال الأجهورى قال (ر) وهو غير ظاهر بل تنفيذ الوصية بالمكروه مكروه وفى تنفيذ الوصية بالمباح وعدم تنفيذها قولان . وكأن الأجهورى قاس ما قاله على اتباع شرط الواقف وإن كره وأما الوصية بالمندوب فتنفذ وجوباً وبها فى التأتى من نذب تنفيذها فردود .

قوله : [كوصية بمال يشتري به خمرأ] : أى ومنه أيضاً الوصية ببناءة عليه أو بلهو محرم فى عرس .

قوله : [أو يبنى به مسجداً] : قال (بن) : ومن أمثلته أيضاً أن يوصى ببناء قبة عليه وهو ليس من أهلها أو يوصى بإقامة المولد على الوجه الذى يقع فى هذه الأزمنة من اختلاط النساء بالرجال والنظر للمحرم ونحو ذلك من المنكر . وكان يوصى بكعب جواب سؤال القبر وجعله معه فى كفنه أو قبره اللهم إلا أن يجعله فى صورة من نحاس ويجعل فى جدار القبر لتناله بركته كما قاله المستاوى .

قوله : [أو لمن يصلى عنه] إلخ : أى بخلاف الوصية لمن يقرأ على قبره فإنها نافذة كالوصية بالحج عنه .

قوله : [وبطلت الوصية لوارث] : أى ولو بقليل زيادة على حقه فإن أوصى للوارث ولغيره بطلت حصة الوارث فقط .

قوله : [لحديث لاوصية لوارث] : أى وهو ناسخ لقوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَادِ ﴾ (١) الآية وهذا عجز الحديث وضلوه : « إن الله سبحانه وتعالى قد أعطى لكل ذى حق حقه ألا لاوصية لوارث » .

(كغيره) أى الوارث (بزائدِ التُّلُثِ) : ويعتبر الزائد (يومَ التنفيذِ) لا يوم الموت . وظاهره : بطلان الزائد وإن لم يكن له وارث لتحقيق بيت المال ، وهو مذهب مالك والجمهور وذهب أبو حنيفة إلى صحتها كأحمد فى أحد قوليه .
 (وإن أُجيزَ) : ما أوصى به للوارث أو الزائد على الثلث : أى أجازة الورثة (فعطيةٌ منهم) : أى ابتداء عطية ، لا تنفيذ لوصية الموصى .
 فلا بد من حياة الموصى له قبل حصول مانع للمعيز ، وكون المعيز من أهل التبرع . ولم يذكر شرط القبول لقول الرماضى : لم أره لغير الأجهورى كما قاله شيخنا الأمير .

قوله : [بزائد الثلث] : أى فإذا أوصى لأجنبى بنصف ماله مثلاً أو بقدر معين يبلغ ذلك نفذت الوصية بالثلث ورد ما زاد عليه ولو لم يكن له وارث لحق بيت المال كما أفاده الشارح .

قوله : [فعطية منهم] : هذا هو المشهور وهو مذهب المدونة .
 قوله : [لا تنفيذ لوصية الموصى] : أى خلافاً لابن القصار وابن العطار القائلين بذلك ، وعلى هذا القول فإن أُجيزت فلا تحتاج لقبول ثان ونحتاج له على الأول ، وعليه أيضاً يكون فعل الميت محمولاً على الصحة حتى يرد ، وعلى الأول يكون محمولاً على الرد حتى يجاز ، ومن ثمرات الخلاف أيضاً لو أوصى بعق جارية ليس له غيرها فأجاز الوارث فهل الولاء كله للميت أو ثلثه ، وكذلك إذا أوصى بجارية لوارثه وهى زوجة لذلك الوارث فأجاز باقى الورثة تلك الوصية فهل ينفسخ النكاح بالموت أو بعد الإجازة كذا فى حاشية السيد نقله محشى الأصل ، وقد يقال إن ثمرة الخلاف لا تظهر بالنسبة للزوجة لأن الزوج آيل أمره الملك الكل بالإجازة أو البعض بالموت فالظاهر أن النكاح ينفسخ بالموت على كل حال فتأمل .

قوله : [فلا بد من حياة الموصى له] : أى كما فى التوضيح وغيره .
 قوله : [من أهل التبرع] : أى بأن يكون رشيداً . لا دين عليه .
 قوله : [ولم يذكر شرط القبول] : الأوضح أن يقول ولم أذكر شرط القبول لأن كلامه يوهم أن الضمير عائد على المتن مع أنه لم يذكر شيئاً من الشروط أصلاً .

• (و) بطلت الوصية (برجوع) من الموصى (فيها) سواء وقع منه الإيصاء في صحته أو مرضه (وإن) كان الرجوع (بمرض) : أى فيه دفعاً لتوهم أنه لما كان فيه انتزاع للغير لا يعتبر ، ويجوز - وتبطل به - ولو كان الترم حين الوصية عدم الرجوع على الراجح . وأما الذى يتله في مرضه من صدقة أو حبس فلا رجوع له فيه وإن كان مخرجه من الثلث .

وبين ما به الرجوع فيها بقوله : (بقول) صريح كئابلت وصنى أوجعت عنها . (أو عتق) للرقبة التى أوصى بها لزيد مثلاً .

• (وإيلاد) : بأن وطئ الأمة الموصى بها لزيد فحملت منه فإنه تبطل الوصية . (وتخليص حب زرع) بتدريته : فإذا أوصى بزرع ثم حصده ودرسه بدون تدرية لا تبطل على المعتمد (ونسج غزل) : أوصى به (وصوغ معدن) : من ذهب أو فضة (وذبح حيوان) أوصى به (وتفصيل شقة) : كقطع أو بقة أوصى به ثم فصله ثوباً مثلاً فإنه تبطل الوصية به لزوال الاسم في قوله : أوصيت بالمقطع أو البقة مثلاً ، بخلاف ما لو قال : أوصيت بالثوب ثم فصله فلا تبطل .

• (كأن قال) الموصى في صيغة وصيته : (إن مت من مرضى) هذا (أو) : إن مت من (سفرى هذا) فلفلان كذا (ولم يم) من مرضه أو سفره فتبطل ؛ لأنه علق الوصية على الموت فيهما ولم يحصل .

قوله : [دفعاً لتوهم] إلخ : علة لمحدوف تقديره وبالع على ذلك .

قوله : [لا تبطل على المعتمد] : أى لأنه لم يزل عنه اسم الزرع .

قوله : [ونسج غزل] : أى لأن اسم الغزل انتقل عنه وكذا يقال فيما بعده كما أفاده الشارح .

قوله : [لأنه علق الوصية على الموت] : ظاهره أنه لا بد من التصريح بالقييد الذى هو الموت وليس كذلك ، بل متى أشهد على وصيته في مرضه أو سفره وكانت بغير كتاب فلا تنفذ إلا إذا مات فيه سواء صرح بذلك كما لو قال إن مت من مرضى أو سفرى هذا فلفلان كذا ، أو لم يصرح كما لو قال إن مت فلفلان كذا ، أو قال يخرج لفلان من مالى كذا ولم يقل إن مت أو لم يقل

• ومحل بطلانها :

(إن لم يكتبها) في كتاب (وأخرجته ولم يسترده) : فإن كتبها وأخرجته ولم يسترده لم يمّت فإن الوصية لا تبطل فإن كتبها بأن قال في كتابه : إن مت في مرضي هذا فلفلان كذا . أو : فعبدى فلان حرّ لم يخرجته ولم يمّت فتبطل ، أو أخرجته واسترده فتبطل ولو مات في مرضه نظراً لكون الرد إبطالا . وقيل : إن مات لا تبطل . ولكنه مشى على الإبطال لأنه أطلق في قوله : (فإن رده بطلت) : ويحتمل الثاني لأنه ذكره بعد قوله « ولم يمّت » وقد اعتمد شيخنا البطلان .

• (كالمطلقة) : التي لم تقيد بمرضه وكتبت : فإنها تبطل برد الكتاب ولا تبطل إذا لم يخرجته أو كانت بغير كتاب .
(لا) تبطل الوصية بدار لزيد (بهتّم) لتلك (لدار) على المعتمد ، وهل له النقص أولا ؟ خلاف .

ثانياً من ذلك ، بل أشهد أن لفلان كذا وصية لأن المعنى عليه حيث لم يصرح بالتعدي كمن مات أفاده ين .

قوله : [ومحل بطلانها إن لم يكتبها] إلخ : أي فصورها أربع البطلان في ثلاث وهي ما إذا كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرجته أو بكتاب وأخرجته ثم استرده ، والصحة في واحدة وهي ما إذا كانت بكتاب وأخرجته ولم يسترده . وهذه الصور الأربعة إذا انتفى القيد بأن لم يمّت من مرضه أو سفره ، وأما إن حصل بأن مات في المرض أو السفر ففيها أربعة أيضاً تصح في ثلاث وهي إن كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرجته أو أخرجته ولم يسترده فإن أخرجته واسترده فقولان بالصحة والبطلان (أفاده محشى الأصل) .

قوله : [كالمطلقة] : أي وصورها أربع تبطل في واحدة وهي ما إذا كانت بكتاب وأخرجته ثم استرده . وتصح في ثلاث ، وهي ما إذا لم تكن بكتاب أصلاً أو بكتاب ولم يخرجته أو أخرجته ولم يسترده فجماة الصور اثنتا عشرة صورة قد علمتها .

قوله : [خلاف] : أي مستور واستظهر في الحاشية أنه للموصى له .

(ولا) تبطل الوصية (برهنه) الشيء الموصى به؛ لأن ملك الموصى لم ينتقل فإذا مات فتخليصه على الوارث .

(و) لا تبطل (بترويح رقيق) : أى أوصى به لشخص ثم زوجته .

(و) لا تبطل (بتعليمه) صنعة : فإذا أوصى برقيق لزيد ثم علمه صنعة فلا تبطل . وشاركه الوارث بقيمة التعليم .

(و) لا تبطل (بوطاء) : من الموصى لجاريته التى أوصى بها لزيد وتتوقف لينظر هل حملت فتبطل أو لا فيأخذها الموصى له . .

(أو باعة) : أى باع الموصى الشيء الموصى به المعين (ورجع له) بذاته بنحو شراء فلا تبطل أما إن لم ترجع بذاتها واستخلف غيرها فتبطل، بخلاف مالو أوصى بشيء غير معين ككتاب بدنه غير المعينة واستخلف غيرها فلا تبطل الوصية ويأخذ الموصى له ما استخلف . وليس من التعين أن يكون له ثوب واحد .
(أو أوصى بثلث ماله) : فباعه أى المال واستخلف غيره فلا تبطل ؛ لأن العبرة بما يملك يوم الموت سواء زاد أو نقص .

(ولا) تبطل الوصية (إن حصص) الموصى (الدار) الموصى بها : أى

قوله : [بترويح رقيق] : أى ذكر أو أنثى .

قوله : [وشاركه الوارث] إلخ : أى يكون للوارث شركة فى تلك الرقبة بنسبة ما زادته الصنعة كما لو فرض أنها بدون صنعة تساوى عشرة بالصنعة تساوى خمسة عشر كان شريكاً معه بالثلث .

قوله : [ولا تبطل بوطاء] : أى لا تبطل بمجرد الوطاء بل ينظر فيها بعد ذلك كما قال الشارح .

قوله : [بنحو شراء] : دخل فى ذلك الإرث .

قوله : [أما إن لم ترجع بذاتها] : الأوضح أن يقول وأما إن لم يرجع بذاته وكذا قوله واستخلف غيرها .

قوله : [واستخلف غيرها] : أى من جنسها أو من غير جنسها .

قوله : [ويأخذ الموصى به ما استخلف] : أى لصلقه عليه بأنه ثياب بدنه .

قوله : [وليس من التعين أن يكون له ثوب واحد] : أى كما يفيدته نقل

جعل عليها جصاً من جير ونحوه (أو صَبَّغَ الثوبَ) : أى صبغ الموصى الثوب الذى أوصى به ، فلا تبطل (وأخذَهُ بزيادته) : أى أن الموصى له يأخذ الشيء الموصى به حيث قلنا لم تبطل ، ولو كان فيه زيادة ؛ كصبغ ، أو سويق لُتَّ ولا شيء عليه فى مقابلة الزيادة .

• (وإن أوصى له) : لشخص واحد (بوصية بعد) وصية (أخرى) من نوع واحد وهما متساويتان كقوله : أو صيت لزيد بعشرة دنانير ، ثم قال : أوصيت له بعشرة دنانير أونوعين ، كقوله : أو صيت له بدنانير ، ثم قال : أوصيت له بثوب (فالوصيتان) للموصى له .

(إلا من نوع واحد) (كعشرة ثم خمسة وعكسه من صنف واحد فالأكثر يأخذه (وإن تقدّم) فى الإيصاء ولا يكون الثانى ناسخاً ولا يأخذ لوصيتين كانتا بكتاب أو كتابين أخرجهما أولاً ما لم يسترد الكتاب ،

المواق والموضوع أنه لم يقصد عين ذلك الثوب ، بل قال أوصيت له بثوب أو بثوبى مثلاً .

قوله : [ولا شيء عليه فى مقابلة الزيادة] : أى لا مشاركة للوارث فيه بقيمة ما زاد بخلاف الرقيق يعلمه صنعة فإنه يشارك الموصى له بقيمته كما مر ، والفرق أن الرقيق تزيد قيمته بالتعليم زيادة كثيرة أفاده فى الأصل تأمل .

قوله : [لشخص] : فيه حذف أى التفسيرية .

قوله : [فالوصيتان للموصى له] : أى بتمامهما إن حملهما الثلث أو ماحمله منهما وسواء كانتا بكتاب أو بدونه .

قوله : [كانتا بكتاب أو كتابين] : أتى بهذا التعميم ردّاً على المخالف إذ قد روى عن مالك ومطرف إن تقدم الأكثر فله الوصيتان وإلا فله الأكثر فقط ، وحكى اللخمي عن مطرف إن كانتا بكتابين فله الأكثر منهما تأخر أو تقدم وإن كانتا فى كتاب واحد وقدم الأكثر فهما له معاً ، وإن تأخر الأكثر فهو له فقط وحكى ابن زرقون عن عبد الملك إذا كانا بكتابين فله الأكثر وإلا فهما له معاً تقدم الأكثر أو تأخر .

وإلا بطلت كما لو رجع بالقول . وإن أوصى له بعدد كمائة ثم بجزء كربع أو عكسه فيعتبر الأكثر ويأخذ الموصى له .

• (وإن أوصى) في صحته أو مرضه (لوارث) : كأخ ليس للموصى وقت الوصية ابن (أو) أوصى (لغيره) : أى لغير وارث وقت الوصية كأمراة أجنبية (فتغير الحال) الأول : بأن حدث له ابن أو تزوج المرأة (المعتبر المال) : مآل الحال له في الصورتين ؛ فإذا مات الموصى صحت في الأول للأخ لحجبه بالابن فصارع الموت غير وارث وبطلت في الثانية لصيرورة المرأة وارثة (ولو لم يعلم الموصى) : بصيرورة الوارث غير وارث ، كما لو أوصت المرأة لزوجها ثم ابنها فتصح الوصية ولو لم تعلم خلافاً لقول ابن القاسم : إن علمت بطلاقها ولم تغيره جازت الوصية وإن لم تعلم فلا شيء له .

• (و) إذا أوصى للمساكين (دخل الفقير في المسكين وعكسه) أوصى للفقير فيدخل المسكين نظراً للعرف متى أطلق أحدهما شمل الآخر فلو كان العرف افتراقهما اتبع .

(و) دخل (في الأقارب)

قوله : [وإلا بطلت] : أى بطل ما استرده .

قوله : [ليس للموصى] إلخ : المناسب الإتيان بالواو وتكون الجملة حالية .

قوله : [ولو لم يعلم الموصى] . : المبالغة راجعة للصورة الثانية لأن خلاف ابن القاسم فيها . ولا يصح رجوعها للأولى لعدم وجود الخلاف فيها بل بطلان الوصية فيها باتفاق ، سواء علم الموصى بموت ابنه ولم يغير الوصية أو لم يعلم .

قوله : [نظراً للعرف] : أى من أنهما إذا افترقا اجتماعاً وإذا اجتمعا افترقا وهذا كله مبنى على القول بعدم ترادفهما ، وأما على القول بترادفهما فهو عينه فلا معنى للخول ، وعمل الخول أيضاً حيث لم يقع من الموصى النص على المساكين دون الفقراء أو عكسه .

قوله : [ودخل في الأقارب] إلخ : حاصله أنه إذا قال أوصيت لأهل أو لأقاربي أو للنوى رحمتي بكذا اختص بالوصية أقاربه لأنه لأنهم غير ورثة الموصى . ولا يدخل أقاربه لأبيه حيث كانوا يرثونه ، هذا إن لم يكن له أقارب

أقاربه لأمه إلخ كقوله : أوصيت لأقاربي أو أقارب فلان فيدخل شرعاً في صيغته أقاربه لأمه .

(و) في (الأهل) كقوله : أوصيت لأهلي أو أهل فلان .

(و) في (الأرحام) كقوله : أوصيت لأرحامي أو : أرحام فلان فيدخل (أقاربه لأمه) كأبيها وعمها لأبيها ولأمها وأخيها وابن عمتها ومحل دخول أقارب أمه (إن لم يكن له) أى للموصى (أقارب لأب) : غير ورثة . فإن كان . فلا يدخل أقارب أمه ويختص بها أقارب أبيه لشبه الوصية بالإرث من حيث تقدم العصبية على نوري الأرحام . وإذا قال : أوصيت لأقارب فلان : فيشمل الوارث منهم لفلان وغير الوارث ، كما قال :

(إلهارث كغيره) أما لو قال : أوصيت لأقاربي أو أهلي أو لاءى، رحمتي فلا يشمل وارثه لأنه لا وصية نوازى، ، كما قال :

(بخلاف أقاربه هو . و) إذا دخل أقارب فلان بأقاربه هو (أو وثر) : أى خص بشيء زائد على غيره لا بالجميع (المحتاج الأبعد) : نص على استثنائهم إذا يعلم إثار المحتاج الأقرب من باب أولى (إلا لبيان) من الموصى حال وصيته .

لأبيه غير وارثين وإلا اختصوا بها ولا يدخل معهم أقاربه لأمه ، وإن قال أوصيت لأقارب فلان أو لأهله أو لذى رحمه اختص بها أقاربه لأمه إن لم يكن له أقارب من جهة أبيه وإلا اختصوا بها كانوا ورثة لفلان المذكور . أولاً يدخل معهم أقاربه من جهة أمه .

قوله : [أقاربه لأمه إلخ] : أى إلى آخر ما يأتى في المتن في قوله إن لم يكن له أقارب لأب .

قوله : [إن لم يكن له أقارب لأب] إلخ : هذا قول ابن القاسم هنا وفى الحبس وقال غيره يدخل أقارب الأم مع أقارب الأب هنا وفى الحبس .

قوله : [أى خص بشيء زائد] إلخ : حاصله أنه إذا وصى لأهله أو أقاربه أو لذى رحمه أو لأهل فلان أو أقاربه أو ذوى رحمه اختص بالوصية الأقارب من جهة الأم حيث لم يكن هناك أقارب من جهة الأب . أو اختص بها الأقارب من جهة الأب عند وجودهم فإن استويا في الحاجة سوى بينهم في

كقوله: أعطوا الأقرب فالأقرب، أو: فلاناً ثم فلاناً، فيقدم الأقرب بالتفضيل ولو غير محتاج لا بالجميع .

« (و) دخل (الحملُ في الجارية) : كأن أوصى بجاريته الحامل من غيره لشخص ، فإنها تكون مع حملها لذلك الشخص ؛ لأنه كجزء منها ما لم تضعه في حياة السيد ، أو يستثنه كما قال :

(إن لم يستثنه) : أى الحمل كقوله ، أو صيت بها دون حملها ، فلا يدخل . وإذا أوصى بثلاثة أو بعدد جماعة غير محصورين كالفقراء أو الغزاة أو بنى تميم ، فلا يلزم تعميم الموصى لهم بالإعطاء ؛ كما أشار له بقوله : (ولا يلزم تعميم نحو الغزاة) : بخلاف خدمة مسجد أو أهل رواق لحصرهم

الإعطاء وإن كان فيهم محتاج أو أحوج وجب إثارة على غيره سواء كان ذلك احتياج أقرب أو أبعد .

قوله : [بالتفضيل] : أى بالإيثار والزيادة ويأتى هنا قول الأجهورى : بغسل وإيصاء ولاء جنازة نكاح أخاً وابناً على الجدة قدم

وإنما لم يختص المقدم بنحوه لئلا يزدى إلى بطلان الوصية .

قوله : [كأن أوصى بجاريته] : احتراز بذلك من الموصى بعقها وهى حامل فإنه يدخل الحمل ولا يأتى فيه قول المصنف إن لم يستثنه لعدم صحة الاستثناء كما فى (بن) ؛ لأن الموصى بعقها مثل من أعتقها بالفعل وهى لا يصح فيها استثناء الحمل . وإنما صح استثناءه فى الموصى بها لشخص ولم يصح استثناءه مع عقها لأن الشرع كمل عليه العتق إذا أعتق جزءاً منها ولم يكمل عليه الهبة إذا وهب جزءاً منها والوصية كالهبة .

قوله : [الحامل من غيره] : أى من زوج أو زناً . وأما الحامل منه فلا يأتى ذلك فيها لأنها لا تملك للغير .

قوله : [ولا يلزم تعميم نحو الغزاة] : أى ولا التسوية بينهم ويدخل فى نحو الغزاة فقراء الرباط والمدارس والجامع الأزهر .

قوله : [بخلاف خدمة مسجد] : أى محصورين معينين ومنهم خدمة الأزهر لأن خدمته محصورون ومجاوروه غير محصورين ، وكذا يقال فى مثل بلغة السالك - رابع

فيلزم تعميمهم (واجتهد) متولى تفرقة الوصية في القسمين فيزيد الأحوج .
 • وإن (أوصى) شخص (لعبد) : أى رقيقه ذكراً أو أنثى (بثُلثه) : أى
 ثلث مال السيد الموصى أو يجزء كربع (عتق) الرقيق الموصى له بما ذكر
 (إن حمّله) : أى الثلث الذى من جملته الرقيق ، فإذا ترك السيد مائتين
 والعبد يساوى مائة عتق ويختص بماله دون الورثة فلو ترك السيد ثلثمائة والرقيق
 يساوى مائة عتق لحمل الثلث له (وأخذ) الرقيق (باقيه) : أى الثلث
 فيأخذ من المائة ثلاثة وثلاثين وثلاثاً . كما قال : (إن زاد ، وإلا) يحمله الثلث
 (قوّم في ماله) : أى يقوم على الرقيق بقيمة نفسه في ماله (فإن حمّله)
 عتق كله . كما لو كان بيد الرقيق مائتان وقيمتة مائة فيعتق منه ثلثه — إذ لا مال

السيد البدوى .

قوله : [واجتهد متولى تفرقة الوصية في القسمين] : أى قسم غير المحصورين
 ولا يلزم تعميمهم والمحصورين ويلزم تعميمهم في أصل الإعطاء ، وكذلك يجتهد
 فيما إذا قال الموصى أو صبت لزيد وللفقراء بثلث مالى مثلاً فيجتهد فيما يعطيه
 لزيد من قلة وكثرة بحسب القرائن والأحوال ، لأن القرينة هنا دلت على أن
 الموصى أعطى المعلوم حكم المجهول وألحقه به وأجراه على حكمه حيث ضمه إليه
 ولا شيء لوارث زيد إن مات زيد قبل التفرقة بخلاف مال الوصى لمعينين كزيد
 وعمرو فيقسم بينهما بالسوية ومن مات منهما قبل القسم فوارثه يقوم مقامه .

قوله : [أى الثلث] : أى من جميع مال السيد ومال العبد المقدر أنه للسيد .

قوله : [ويختص بماله دون الورثة] : أى إن كان له مال .

قوله : [فلو ترك السيد ثلثمائة] إلخ : دخول على كلام المتن .

قوله : [فيأخذ من المائة ثلاثاً وثلاثين وثلاثاً] : الأسهل حذف قوله من
 المائة واقتصار على ما بعده لأن معناه أننا ننسب ثلث مال السيد بقيمة العبد نجده
 يزيد عنها ثلاثاً وثلاثين وثلاثاً فيأخذها العبد في هذا المثال .

قوله : [أى يقوم على الرقيق بقية نفسه] : أى بعد عجز ثلث السيد عن
 استغراق العبد يجعل القدر الذى يكمل عتق العبد من جملة مال السيد .

قوله : [فإن حمّله] : أى حمل ماله باقيه .

للسيد إلا الرقيق وهو بمائة ثم ينظر لما بيده - وهو المائتان - فيعتق منه ثلثاه في نظير ستة وستين وثلثين يأخذها منه الوارث من المائتين ماله ، وما بقي من المائتين للعبد . وكذا لو ترك السيد مائة وقيمة العبد مائة وماله الذى بيده مائة أو خمسون فيعتق منه ابتداء ثلثا نظراً لمال السيد وقيمة العبد - وهو مائتان - إذ هما مال السيد ثم يعتق منه ثلثه الباقي من ماله الذى بيده - وهو المائة أو الخمسون - في نظير ثلاثة وثلاثين وثلث يأخذها من الوارث وما بقي للرقيق ، فليس معنى قوم في ماله جعل ماله من جملة مال السيد حتى يعتق العبد ، ولا شيء له من ماله كما في الشراح . هذا هو التحرير ، وإلا يحمله الثلث - كما إذا لم يكن للسيد غيره العبد ولا مال للعبد - عتق ثلثه ، كما قال :

• (وَلَا خَرَجَ مِنْهُ مَحْمِلُهُ) .

وإذا أوصى شخص لوارث أو بزائد عن الثلث في صحته أو مرضه ، فلبقية الورثة أو الوارث الإجازة والرد . فإن أجاز حال مرض الموصى لزمته الإجازة فلا رد له بعد ذلك حيث لم يصح الموصى صحة بينة ولم يكن للمجيز عذر يجهل ، كما أشار له بقوله :

(وَلَزِمَ إِجَازَةُ الْوَارِثِ) : أى كما إذا أوصى بزائد عن الثلث ، أو أجازة

قوله : [في نظير ستة وستين وثلثين] : أى لأنها هى التى تجعل مالا للسيد .

قوله : [ماله] : بدل من المائتين .

قوله : [وما بقي من المائتين للعبد] : أى وهو مائة وثلاثة وثلاثون وثلث .

قوله : [وما بقي للرقيق] : أى وهو ستة وستون وثلثان في الأولى ستة عشر وثلثان

في الثانية .

قوله : [كما في الشراح] مثال للمنفى .

قوله : [هذا هو التحرير] : أى لأنه مقتضى نص ابن القاسم كما أفاده في الأصل .

قوله : [ولا خرج منه محمله] : أى محمل ثلث السيد وهو ثلث العبد في المثال .

قوله : [ولزم إجازة الوارث] إلخ : حاصله أنه تلزمه الإجازة بشرط خمسة :

أولها كون الإجازة بمرض الموصى المخوف سواء كانت الوصية فيه أو في الصحة . ثانيها أن لا يصح الموصى بعد ذلك . ثالثها أن لا يكون معذوراً بكونه في نفقة

بعض الورثة - إن أوصى لبعضهم - حيث كانت إجازة المميز (بمرض) مخوف قائم بالموصى - سواء كانت الوصية في الصحة أو المرض ، بشرط أن الموصى (لم يَصِحَّ) صحة بينة (بعده) : أى بعد المرض الذى أجاز فيه الوارث . فإن صح ثم مرض فأت لم يلزم الوارث إجازته الواقعة منه سابقاً بل الرد .

وأشار لشرط آخر فى لزوم الإجازة بقوله :

(إلا لتبَيَّنَ عُدْر) فى إجازة الوارث . فإن كان له عذر فلا يلزمه بل له أن يرد ككون المميز فى نفقة الموصى أو خوفه من الموصى له .

(ومنه) : أى العذر (الجهل) بأنه يلزمه الإجازة فى المرض (إن كان مثلاً يَجْهَلُ) أن له ردّ الزائد أورد ما أوصى به لبعض الورثة . فإنه لا يلزمه الإجازة .

(و) إن (حَلَفَ) بالله الذى لا إله غيره : إني لا أعلم حين الإجازة أن لى الرد - أى اعتقد أن له التصرف لمن شاء وبما شاء . فإن نكل لزمه ما أجاز .

الموصى أو عليه دين له أو خائف من سطوته . رابعها أن لا يكون المميز ممن يجهل أن له الرد والإجازة . خامسها أن يكون المميز رشيداً : إذا علمت ذلك فليس المراد أنه يلزم الوارث أن يميز وإنما مراد المصنف أنه إذا أجاز وصية مورثه قبل موته فيما له فيه الرد بعده لزمته تلك الإجازة بتلك الشروط سواء تبرع بالإجازة من نفسه أو طلبها منه الموصى كما ذهب إليه غير واحد من شيوخ عبد الحق وليس له بعد موته الرد متمسكاً بأنه من إسقاط الشيء قبل وجوبه لأنه وإن لم يجب وجد سبب الوجوب وهو المرض .

قوله : [وأشار لشرط آخر] : هذا هو ثالث الشروط .

قوله : [ككون المميز فى نفقة الموصى] : مثال للعذر .

قوله : [أو خوفه من الموصى له] : أى لكونه ذا سطوة فى تلك الحالة مثلاً .

قوله : [الجهل] : غير المصنف جعله شرطاً آخر وكل صحيح .

قوله : [وإن حلف بالله] : شرط فى قبول العذر بالجهل فهو شرط فى الشرط .

قوله : [أى اعتقد] : أى من أجاز .

وقوله : [أن له التصرف] : أى الموصى .

كمن يعلم أنه لا وصية لوارث وأجاز بالشروط فلا يقبل منه يمين .
 (وإنْ أَوْصَى) لشخص (بنصيبِ ابْنِهِ) : بأن قال : أو صيت لزيد
 بنصيب ابني أو بمثله بأن قال : أو صيت لزيد بمثل نصيب ابني . فإن لم يكن
 له إلا ابن فيأخذ الموصى له جميع تركة الميت الموصى إن أجاز الابن الوصية .
 وإلا فللموصى له ثلث التركة فقط فإن قال ذلك ومعه ابنان فيأخذ نصف التركة
 إن أجاز وإلا فالثلث ولا كلام لهم وإن زادوا فله قدر نصيب واحد ولا كلام لهم
 فإن كان مع الابن ذو فرض : فللموصى له جميع التركة بعد ذرى الفرض إن
 أجاز إلى آخر ما علمته . وقد أشار لذلك بقوله :
 (فجميع نصيبه) فإن قال في وصيته : اجعلها فلانا منزلة ابني أو الحقوه

قوله : [وأجاز بالشروط] : أى ما عدا عدم الجهل لأنه الموضوع .
 قوله : [أو بمثله] : اعلم أنه إذا جمع بين مثل ونصيب فظاهر أن له
 الجميع باتفاق . وأما إن حذف مثل واقتصر على نصيب ففى ابن الحاجب وابن
 شاس أنه كذلك الذى صرح به اللخمي أنه يجعل الموصى له زائداً وتكون التركة
 بينه وبين الابن نصفين اتفاقاً أفاده (بن) .

قوله : [فيأخذ الموصى له جميع تركة الميت] : أى بشرط أن يكون الابن
 موجوداً فإن لم يكن موجوداً بأن قال أوصيت له بنصيب ابني ولا ابن له فتبطل
 إلا أن يقول لو كان موجوداً أو يحدث له بعد الوصية وقبل الموت ولا بد أن يكون
 ذلك الولد معيناً . وأما لو قال أوصيت له بنصيب أحد أولادى وكان له ورثة
 يختلف إرثهم فسيذكره في فجزء من عدد رؤسهم وأن لا يقوم بذلك الولد مانع
 ككونه رقيقاً أو كافراً فتبطل الوصية إلا أن يقول أو صيت له بنصيب ابني لو كان
 يرث فيعطى نصيبه حينئذ وتتوقف الوصية على إجازة الوارث فيما زاد على الثلث .

قوله : [إلى آخر ما علمته] : أى في السوادة وحاصله أنه إن مات الموصى
 لزيد بنصيب ابنه وترك صاحب فرض كزوجة مثلاً ، فإن كان معه ابن وأجاز كانت
 السبعة الأثمان للموصى له وإن لم يجزأ حد ثلث التركة وإن كان معه ابنان كان له
 نصف ما بقى بعد الفرض إن أجاز وإلا فلا ثلث التركة فإن زادوا كان له مثل
 نصيب أحدهم أجازوا أولاً .

به ، أو : أنزلوه منزله ، أو : اجعلوه وارثاً معه ، أو : من عداد ولدى ؛ فإن الموصى له يقدر زائداً على ذريته فتكون التركة نصفين إن كان له ابن واحد وأجاز ، وإلا فالثلث للموصى له . فإن كان للموصى ابناً فللموصى له الثلث أجاز أم لا . ولو كانوا ثلاثة فهو كربع وهكذا فلو كان مع الذكور إناث فهو كذكر . فلو كانت الوصية لأنثى لكان لها مثل أنثى من بناته ، وإلى ذلك أشار بقوله :

(وَقَدَّرَ زَائِدًا فِي : اجعلوه أو أحقوه أو : نَزَلُوهُ مَسْنَرِلَتَهُ) فإن قال الموصى : أوصيت لفلان بضعف نصيب ولدى ، وأجاز الولد ، فهل يعطى نصيب ابنه مرة أو مرتين فإذا كان الولد ابناً وابنتين أو كانا ابنتين وأجازا فيكون له نصف التركة أو جميعها ؟ قولان ؛ قال ابن القصار ضعف الشيء : قدره مرتين وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وهو الأظهر . وقيل : ضعف الشيء ما سواه فثمرة الخلاف عند تعدد الولد كما مثلنا أما مع ابن واحد فللموصى له جميع التركة إن أجاز على كلا القولين ، كما قال :

(والأظهر أن ضِعْفَهُ مِثْلُهُ ، وَ) إن أوصى لشخص (بـ) مثل (نصيب أحد الورثة) فيحاسبهم الموصى له (فبجزء من عدد رؤسهم : أى يقسم المال على الورثة وعلى الموصى له الذكر كالأنثى ، ثم بعد أخذه ما نابه بقسم الباقي على الورثة على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين .

قوله : [يقدر زائداً على ذريته] : أى فإن كان الموصى له ذكراً قدر زائداً على الأولاد الذكور ، وإن كان أنثى قدر زائداً على الأولاد الإناث فإن كان الموصى له خنثى مشكلاً فالظاهر أنه يعطى نصف نصيب ذكراً وأنثى كما نقله سيدى عبد الله المغربى عن شيخه محمد الزرقانى .

قوله : [وقيل ضعف الشيء] إلخ : قاله شيخ ابن القصار .

قوله : [فبجزء] : المناسب لإدخال هذه الفاء على قوله يحاسبهم ويستغنى عن الفاء الأولى .

قوله : [الذكر كالأنثى] : أى فإن كان عدد رؤوس ورثته ثلاثة فله الثلث أو أربعة فله الربع أو خمسة فله الخمس ، وهكذا ولا ننظر لما يستحقه كل وارث بل يجعل الذكر رأساً والأنثى كذلك .

• (و) إن أوصى لشخص (بجزء) من ماله ، كقوله : أوصيت لزيد بجزء من مالى (أو) قال : أو صيت له (بسهام) من مالى (بسهام) يحاسب به ويأخذه (من فريضته) إن لم تكن عائلة ، كقول امرأة : أوصيت لفلان بجزء من مالى . وماتت عن زوج وأم ، فيأخذ واحداً من ستة ثم يقسم الباقي على الورثة . أو كانت عائلة فيأخذ سهمها من سبعة وعشرين حيث عالت الأربعة والعشرون ؛ لأن العول من جملة التاصيل . فالوصية تقدم على الإرث ثم يقسم على الورثة الباقي . فالضرر يلخل على الجميع . فإن لم تكن له فريضة — بأن لم يكن له وارث — فهل له سهم من ستة وهو قول ابن القاسم ، أو من ثمانية ؟ وهو قول أشهب .

قوله : [من فريضته] : أى من أصل فريضته .

قوله : [فيأخذوا حداً من ستة] : أى لأن الزوج فى المثال له النصف مخرجه اثنان والأم لها الثلث مخرجه ثلاثة وبينهما تباين فيضرب أحدهما فى الآخر بستة يعطى الموصى له واحداً تبقى خمسة للزوج ثلاثة وهى نصف التركة والأم اثنان هما ثلثها .

قوله : [حيث عالت الأربعة والعشرون] : أى وذلك فى صورة واحدة وتسمى بالمنبرية كما يأتى وهى مات رجل وترك زوجة وأبوين وبتبن فأصلها أربعة وعشرون لأن فيها ثمناً ولسدساً أو ثامناً فلبنتين ستة عشر وللأبوين ثمناً ففضلت الزوجة من غير شىء فيعمالها بمثل ثمنها فيصير ثمن الأربعة والعشرين تسعاً لكونه ثلاثة من سبعة وعشرين ، وسيأتى إيضاح ذلك إن شاء الله تعالى ، ومعلوم أن الوصية مقدمة فيعطى الموصى له واحداً من السبعة والعشرين كما قال الشارح .

قوله : [فالضرر يلخل على الجميع] : أى فهذا الواحد الذى أخذه الموصى له نسبته للمسألة عائلة ثلث تسع فينقص كل واحد من سهامه عائلة ثلث تسعة فيلفهم . قوله : [بأن لم يكن له وارث] : أى أصلاً لا بالفرض ولا بالتعصيب .

قوله : [فهل له سهم من ستة] : أى لأنه أقل عدد يخرج منه الفرائض المقدرة لأهل النسب لأن الستة مخرج للسدس وهو أقل سهم مفروض لأهل النسب .

قوله : [أو من ثمانية] : لأنه مخرج أقل السهام التى فرضها الله واستقر به ابن عبد السلام أفاده محشى الأصل .

• (وهي) أى الوصية الصادرة فى الصحة أو المرض (ومُدَبَّر) إن كان التدبير (بمرض) مات منه كلاهما (فما عليم) من المال : أى علمه الموصى والسبد ولو كان العلم بعد الوصية والتدبير . أما مدبر الصحة فيكون حتى فى اخيهوز . ولو تجدد ولم يعلم به حتى مات ؛ لأن قصد السيد عتقه من ماله الذى يموت عنه والمريض يتوقع الموت فلا يقصد إلا عتقه مما علم . فلإن صح من مرضه صحة بينة ثم مات كان كمدبر الصحة . وإنما لم تدخل وصية الصحة فى المجهول بخلاف مدبر الصحة لأنها عقد غير لازم بخلافه .

(لا) تدخل الوصية (فما أقر به) فى صحة أو مرض (فبطل) لكونه لصديق ملاطف أو لزوج بمرض أو أقرسفيه بدين فى صحته أو مرضه فكلامه أعم

قوله : [فيما علم من المال] : أى فى ثلث ما علمه الموصى والمدبر فإن تنازع الورثة والموصى له فى العلم وعدمه فالقول للورثة بيمين فإن نكلوا فالموصى له بيمين وانظر لو نكل أفاده محشى الأصل .

قوله : [أما مدبر الصحة] : إلخ : مثله صداق المريض .

قوله : [فإن صح من مرضه] : أى الذى دبر فيه العبد .

قوله : [كان كمدبر الصحة] : أى فيكون فى المعلوم والمجهول .

• تنبيه : تدخل الوصية المقدمة على التدبير فى المدبر فيباع لأجلها عند الضيق وسواء دبر فى الصحة أو المرض فن أوصى بفك أسير وكان فكه يزيد على ثلث الميت الذى من جعلته قيسة المدبر مائة وفك الأسير مائة فيبطل التدبير ، وتدخل الوصية أيضاً فى العمرى الراجعة بعد موته ولو بسنين . وكذا تدخل فى الحبس الراجع بعد موته أفاده فى الأصل .

قوله : [لا تدخل الوصية فيما أقربه] إلخ : أى وإذا لم تدخل الوصية فى ذلك بطلت ورجع ميراثاً .

قوله : [فكلامه أعم من قول الأصل] إلخ : أى لإفادته أن المدار على الإقرار الذى فيه تهمة .

قوله : [ومال بضاعة] : أى أو قراض يرسلهما ويشتهر تلفهما قبل الوصية ثم تظهر سلامته .

من قول الأصل أقرّ به في مرضه .

(أو أوصى به لوارث) : ولم يحزه بقية الورثة ، فلا تلخل فيه الوصية حيث مات ولم يعلم بأن ما أقر به بطل ، ولا علم برد بقية الورثة . فإن علم قبل موته دخلت فيه .

(والأظهر) : من القولين اللذين في الأصل (الدخول) : أى دخول الوصية (فيما) : أى في الشيء الذى (شُهر) عند الناس (تلكفه) من مال الوصى (فظهرت السلامة ؛ كالأبق) والسفينة ومال بضاعة فهو أعم من قول الأصل : « وفي سفينة أو عبد قولان » .

● (ونُدِبَ كتابتها) : أى الوصية .

(و) نلب (بدءً بتسمية وثناء) على الله كالحمد (وتشهُد) بكتابة ذلك أو نطق به إن لم يكتب .

(وأشهد) الموصى على وصيته لأجل صحتها ونفوذها . وحيث أشهد فيجوز للشهود أن يشهدوا على ما انطوت عليه وصيته ؛ كما قال :

(ولم الشهادة وإن لم يقرأها) عليهم (لم يفتَحِ الكتاب) الذى فيه الوصية .

● (وتنفذ) الوصية حيث أشهد ، بقوله لم : اشهدوا بما فى هذه ، ولم يوجد فيها عمو (ولو كانت) الوصية (عنده) : أى الكتاب الذى مى فيه عند الموصى لم يخرج حتى مات .

● (ولو ثبت) عند الحاكم بالبينة الشرعية (إن عَقْدَهَا خَطَهُ) : أى الموصى ؛ أى ثبت أن ما اشتملت عليه الورقة بخطه (أو قرأها) على الشهود (ولم يُشْهِد) فى الصورتين بأن لم يقل : اشهدوا على وصيتى (أو) لم (يقُل) : نفذوها ، لم تنفذ بعد موته : لاحتمال رجوعه عنها . ولو وجد فيها بخطه أنفذوها فلا يفيد . ومفهومه أنه لو قال : اشهدوا أو قال أنفذوها نفذت .

قوله : [من قول الأصل] إلخ : هو خليل وعبارته وفى سفينة أو عبد شهر تلفهما ثم ظهرت السلامة قولان (اه) فالشارح اختصرها .

قوله : [وتشهد] : أى فيستحب له أيضاً أن يبدأها بالشهادتين بعد البسملة والحمد لله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .

(وإن قال) الموصى : (كتبتهُ) أى الوصية ووضعتهُ (عند فلان) فصدقه الخ ، فإن فلاناً يصدق فى أن هذا الكتاب بما فيه هو وصية الميت . ثم إن كان بخط الميت فيقبل ما فيه ولو كان المكتوب فيه : أنه لفلان ابن من عند الوصية . وإن كان بغير خطه ووجد فيه أن أكثر الثلث لابن فلان أو صديقه ممن يتهم فيه لا يصدق . أما بقليل من الثلث فيصدق .

(أو) قال الموصى (أو وصيتهُ) : أى فلانا (بثلاثي) : أى بفرقته ، (فصدقه) فقال فلان : هذه وصيته التى عندى إلى آخر ما علمت ، أو قال : هو أمرنى أن أفرقه على فلان وفلان أو على جماعة كذا (صدق) فى قوله (إن لم يقل) إنه أمرنى أن أدفع الثلث أو أكثره (لابنى) أو نحوه ممن يتهم عليه كصديقه أو أخيه الملائف .

• (و) إن قال الموصى لجماعة : اشهدوا على أن فلانا (وصي فقط)

قوله : [فصدقه] الخ : الأولى حلفه من هنا ويكتفى فى الحل بما بعده . قوله : [ابن من عند الوصية] : صفة لفلان وعلى هذا فقوله : إن لم يقل لابنى لا يرجع لهذه ، وظاهره ولو كان الذى لابنه أكثر الوصية أو كلها . قوله : [وإن كان بغير خطه] : أى ويكون معنى قول المصنف كتبتهُ عند فلان أمرته بكتابتها .

قوله : [ووجد فيه أن أكثر الثلث لابن فلان] : تركيب فيه ثقل فى المعنى واللفظ والأوضح إن لم يكن المكتوب لابنه فيها كثيراً فى نفسه كان أكثر الثلث أو أقله كما هو صريح عبارة غيره .

قوله : [إلى آخر ما علمت] : أى من التفصيل فى مسألة الكتابة فهو تفريع من الشارح عليها .

قوله : [أو قال هو أمرنى] الخ : مفرع على الثانية التى ليس فيها كتابة أصلاً وبالجملته فتضرع إلى الله فى تعقيدها هذا الشارح .

قوله : [أو أكثره] : لا مفهوم له بل المدار على كون المسمى لابنه كثيراً وإن لم يكن أكثر الثلث كما تقدم .

لم يزد على ذلك فلم يقيد بشيء فلفظه مطلق (يَعْمُ) كل شيء فيكون فلان وصيه في جميع الأشياء ؛ فيزوج الصغار بشروطهن والكبار بإذنهن إلا أن يأمره بالإجبار إلخ فيجربى ما هنا على ما تقدم في النكاح من الإجبار وعلمه .
وظاهر قوله : « يعم » أنه إذا كان الموصى وصياً على أيتام يكون فلان وصياً عليهم وهو ظاهر الملوثة ، وقيل لا يدخلون إلا بنص منه .

(و) إن قال (فلان وصي) (على كذا) لشيء عينه (خص به) فلا يتعداه لغيره فإن تعداه لم ينفذ .

(ك) قوله : زيد وصي (حتى يقدّم فلان) كعمرو ، فإن زيدا يكون وصيه في كل شيء حتى يقدم عمرو فينزل زيد بمجرد قدم عمرو . فإن مات عمرو في السفر استمر زيد وصياً .

قوله : [فلم يقيد بشيء] : مفرع على ما قبله . ولو قال في الحل من أول الأمر لم يقيد بشيء كما قال في الأصل لكان أظهر وأسهل .

واعلم أن طريقة ابن رشد أن الوكالة كالوصية فإذا قال فلان وكيلي فإنه يعم قال في المقتضات : وهذا هو قولهم في الوكالة إذا قصرت طالت وإذا طالت قصرت ، وطريقة ابن بشير وابن شاس الإطلاق في الوكالة مبطل حتى يعم أو يخص وكأنهم لاحظوا أن الموكل حتى يمكنه الاستدراك بخلاف الموصى أفاده (بن) .

• فرع : لو قال فلان وصي فبين أنه ميت وله وصي فإن علم بموته كان وصيه وصياً وإلا فلا ، وبطلت كما تبطل إن علم بموته ولم يكن له وصي أفاده الأجهوري .
قوله : [بشروطهن] : المراد بالشروط الجنس لأن المعول عليه من الشروط إنما هو خوف الفساد عليها في مالها أو حالها .

قوله : [فيجربى ما هنا على ما تقدم] : إلخ : قال المتن فيما تقدم فوصيه إن عين له الزوج أو أمراه به أو بالنكاح كأنت وصي عليها على الأرجح . قال هناك شراح خليل : والراجح الخبران ذكر البضع أو النكاح أو التزويج بأن قال له الأب أنت وصي على بضع بناتي أو على نكاحهن أو على تزويجهن أو على بنتي تزويجها قبل البلوغ أو بعده أو بمن شئت وإن لم يذكر شيئاً

(أو) قال الموصي : زوجتي فلانة وصيتي إلا أن (تَنْزَوِجَ) فتستمر إلى تزوجها فتعزل .
 • (ولمّا يُوصى على المحجور عليه) لصغر أو سفه (أبٌ رشيدٌ) : فالأب المحجور عليه لا وصية له على ولده ، وكذا لو بلغ الصبي رشيداً ثم حصل له السفه ولمّا النظر للحاكم .
 (أووصيه) : أى وصى الأب له الإيصاء على الأولاد الذين كان وصياً عليهم وهكذا . وليس لمقدم القاضى إيصاء عند موته ولا غيره من الأقارب .
 • (إلا الأم) فلها الإيصاء على أولادها بشروط أشار لها بقوله :
 • (إن قلّ المال) الموصى عليه قلة نسبية كستين ديناراً إلا إن كثر فليس لها الإيصاء .

من الثلاثة . فالراجع عدم الجبر كما إذا قال وصي على بناتى أو على بعض بناتى أو على بناتى فلانة . وأما لو قال وصي فقط أو على مالى أو على تركتي فلا جبر له اتفاقاً . فلو زوج جبراً حيثنذ فاستظهر الأجهورى الإمضاء وتوقف فيه الشيخ أحمد النفراوى . وإن زوج من غير جبر صح أفاده محشى الأصل هنا .
 قوله : [فتستمر إلى تزوجها] : أى وكذا إذا أوصى لها أو لأم ولده بسكنى أو بغلة إلى أن تتزوج فإنه يعمل بما شرط : فإذا عقد لها فلا سكنى لها ولا غلة بعد ذلك ، ولا يتزع منها الماضى من الغلة يزواجها .
 قوله : [ولمّا يوصى على المحجور عليه] إلخ : الحصر بالنسبة للموروث عن الموصى . أما إن تبرع ميت على محجور عليه فله أن يجعل لما تبرع به من شاء ناظراً ولو كان للمحجور عليه أب أو وصى .
 قوله : [ثم حصل له السفه] : أى كالجنون مثلاً .
 قوله : [أووصيه] : محل كون وصى الأب له أن يوصى إن لم يمنعه الأب من الإيصاء كما لو قال أوصيتك على أولادى وليس لك أن توصى عليهم فلا يجوز لوصى الأب حيثنذ إيصاء .
 قوله : [ولا لغيره من الأقارب] : أى كالأجداد والأعمام والإخوة .
 قوله : [كستين ديناراً] : قال ابن المنظور له فى القلة بحسب العرف

(وورث) المال (عنها) بأن كان المال لها وماتت عنه . أما لو كان المال للولد من غيرها — كأبيه أو من هبة — فليس لها الإيصاء بل ترفع للحاكم .
(ولا وليَّ له) : أى للموصى عليه من أب أو وصى من الأب أو مقدم قاض .
فلا وصية لها على أولادها عند وجود واحد منهم . وقولنا فيما تقدم : ترفع للحاكم إن كان عدلاً . وإلا فواحد من المؤمنين عدل يتصرف لهم . ومنه : إذا مات ولم يوص فتصرف أخوهم الكبير أو عمهم أوجدتهم فتصرفه ماض بحيث لو بلغوا لأردتلم .
(مُسْلِمًا) معمول : «يوصى» . فلا يصح كون الكافر وصيًا (رشيداً) :

فلا خصوصية للستين : إذا عانت ذلك فالمناسب للشارح أن يقول : قلة عرفية بدل قوله نسبية .

قوله : [وورث المال عنها] : أى وأما لو وهبت مالا لأولادها الصغار أو تصدقت به عايهم فلها أن تجعل ناظرًا على ذلك من شاءت كان المال قليلا أو كثيرا . بل ولو كان للأولاد أب أو وصى .
قوله : [أو من هبة] : أى أو من غيرها لما علمت .

قوله : [ولا وليَّ له] : تحصل أن الشروط ثلاثة فإن فقدت أو بعضها وأوصت وتصرف وصيها فتصرفه غير نافذ وللوصي إذا رشد أو الحاكم رده ما لم ينفقه عليه في الأمور الضرورية بالمعروف .

قوله : [ومنه إذا مات] إلخ : أى ممن يقوم مقام الحاكم . قال في الأصل : وبقي هنا مسألة ضرورية كثيرة الوقوع وهى أن يموت الرجل عن أولاد صغار ولم يوص عليهم فتصرف في أموالهم عمهم أو أخوهم الكبير أو جدتهم بالمصلحة فهل هذا التصرف ماض أولا وللصغار إذا رشدوا لإبطاله ؟ ذكر أشياء هنا أنه ماض لجرى العادة بأن من ذكر يقوم مقام الأب ولا سيما في هذه الأزمنة التى عظم فيها جوار الحكام بحيث لو رفع لهم حال الصغار لاستأصلوا مال الأيتام .

قوله : [بحيث لو بلغوا] : أى ورشدوا .

قوله : [مسلمًا] إلخ : هذه شروط الوصى وهى أربعة ذكر هنا ثلاثة وتقدم الرابع وهو كونه مقامًا من طرف الأب أو الوصى أو الحاكم ، وكما تعتبر في الوصى على

فلا يصح كونه صبيّاً أو سفيهاً أو مجنوناً (عدلاً) فيما ولى عليه ، فلا يصح لخائن ولا لمن يتصرف بغير الوجه الشرعى .

• (وإن) كان الوصى على الأولاد (امرأة) أجنبية أو زوجة الموصى أو أم ولد أو مدبرة ،

(وأعمى) فإنه يصح أن يكون وصيّاً ، كان العمى أصليّاً أو طارئاً ،

(وعبد) فيصح جعله وصيّاً (بإذن سيده) وليس لسيده رجوع بعد

الرضا . ودخل في العبد : مدبره والمكاتب والمبعض والمعتق لأجل .

وإذا كان الوصى عدلاً ابتداءً ثم طرأ عليه الفسق فإنه يعزل ، فإن تصرف

فهو مردود إذ تشترط العدالة ابتداءً ودواماً ، كما أشار له بقوله : (وعزّل بطرؤ فسق) .

• (ولا يبيع) الوصى (عبداً) تركبه الموصى وكذلك الأمة حيث كان الرقيق

المحجور عليه تعتبر في الوصى على اقتضاء الدين أو قضائه ، واشترط فيه العدالة خوف أن يدعى غير العدل الضياع ، وأما الوصى على تفريق الثلث أو على العتق فلا يشترط فيه العدالة . نعم لا بد فيه أن يكون مسلماً مكلفاً قادراً على القيام بما أوصى عليه .

قوله : [فيما ولى عليه] إلخ : معلوم أن هذا لا يستلزم الإسلام فاندفع ما يقال إنه يستغنى بذكر العدالة عن الإسلام وحاصله أن الاستغناء يكون إن أريد بالعدالة عدالة الشهادة أو عدالة الرواية وليس كل مراداً هنا بل المراد هنا حسن التصرف .

قوله : [ودخل في العبد] : أى في عمومه .

وقوله : [مدبره] : أى الموصى ولا مفهوم له بل مثله مدبر الغير وكذا يقال فيما بعده .

قوله : [وعزل بطرؤ فسق] : المراد بطرو الفسق الذى يعزل به ظهور عدم إنصافه فيما ولى فيه ، ومثل الطرو المذكور حدوث العداوة للمحجور إذ لا يؤمن العدو على عدوه .

قوله : [ولا يبيع الوصى عبداً] إلخ : من هذا المعنى لو أوصى عبداً له على أولاده

(يُحْسِنُ الْقِيَامَ بِالصَّغَارِ) : لَأَن يَبِيعَهُ حَيْثُذَ لَيْسَ مَصْلَحَةٌ وَالْوَصَى لَا يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ بِغَيْرِ الْمَصْلَحَةِ .

(وَلَا) يَجُوزُ لِلْوَصَى أَنْ يَبِيعَ (التَّرِكَهَ) أَوْ شَيْئاً مِنْهَا لِقَضَاءِ دِينٍ أَوْ تَنْفِيزِ وَصِيَّةٍ (إِلَّا بِحَضْرَةِ الْكَبِيرِ) : لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي حَصَّتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَلَمَّا غَابَ الْكَبِيرُ أَوْ امْتَنَعَ مِنَ الْبَيْعِ نَظَرَ الْحَاكِمُ .

(وَلَا يَتَقَسَّمُ) الْوَصَى (عَلَى غَائِبٍ) مِنَ الْوَرِثَةِ (بِلَا حَاكِمٍ) فَإِنْ قَسَمَ

الْأَصَاغِرُ وَأَرَادَ أَوْلَادَهُ الْكِبَارُ بَيْعَ ذَلِكَ الْعَبْدِ الْمُوصَى اشْتَرَى ذَلِكَ الْعَبْدَ لِلْأَصَاغِرِ بِأَنْ يَشْتَرِيَ حَصَّةَ الْكِبَارِ لَهُمْ إِنْ كَانَ لَهُمْ مَالٌ يَحْمِلُهُ وَإِلَّا بَاعَ الْكِبَارُ حَصَّتَهُمْ خَاصَّةً إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ ثَمَنُهَا أَوْ لَمْ يَوْجَدْ مَنْ يَشْتَرِيهَا مَفْرَدَةً فَيَبَاعَ الْعَبْدُ جَمِيعُهُ ، ثُمَّ إِنْ أَبْقَاهُ الْمُشْتَرَى وَصِيّاً عَلَى حَالِهِ فَظَاهِرٌ وَإِلَّا بَطَلَ .

قوله : [إِلَّا بِحَضْرَةِ الْكَبِيرِ] : هَذَا إِذَا كَانَ فِي الْحَضَرِ أَمَا إِذَا كَانَ فِي السَّفَرِ فَلَهُ الْبَيْعُ فَقِي (ح) فَرَعَ لَوْ مَاتَ شَخْصٌ فِي سَفَرِهِ فَلَوْصِيَّتُهُ بَيْعُ مَتَاعِهِ وَعَرُوضُهُ لِأَنَّهُ يَثْقُلُ حَمْلُهُ قَالَهُ فِي التَّوَادِرِ ، بَلْ ذَكَرَ الْبَرْزَلِيُّ فِي كِتَابِ السَّلْمِ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ : أَنَّ مَنْ مَاتَ فِي سَفَرٍ بِمَوْضِعٍ لِقَضَاءِ بِهِ وَلَا عِلُولَ وَلَمْ يَوْصِ وَاجْتَمَعَ الْمَسَافِرُونَ وَقَدِمُوا رَجُلًا فَبَاعَ هُنَاكَ تَرَكَّتْهُ ثُمَّ قَدِمُوا بِلَدَ الْمَيِّتِ فَأَرَادَ الْوَرِثَةُ نَقْضَ الْبَيْعِ إِذَا لَمْ يَبِعْ بِإِذْنِ حَاكِمٍ وَبِلَدِهِ بَعِيدٍ مِنْ مَوْضِعِ الْمَوْتِ أَنْ مَا فَعَلَهُ جَمَاعَةُ الرِّقَّةِ مِنْ بَيْعِ أَوْ غَيْرِهِ جَائِزٌ ، قَالَ وَقَدْ وَقَعَ هَذَا لِعِمْسَى بْنِ عَسْكَرٍ وَصَوَّبَ فَعَلَهُ وَأَمْضَاهُ أَفَادَهُ فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ .

قوله : [فَإِنْ غَابَ الْكَبِيرُ] : أَيْ غِيَبَةً قَرِيبَةً أَوْ بَعِيدَةً .

وقوله : [أَوْ امْتَنَعَ مِنَ الْبَيْعِ] : أَيْ أَوْ كَانَ حَاضِراً وَامْتَنَعَ مِنَ الْبَيْعِ .

قوله : [نَظَرَ الْحَاكِمُ] : أَيْ فَلَمَّا أَنْ يَأْمُرُ الْوَصَى بِالْبَيْعِ أَوْ يَأْمُرُ مِنَ الْبَيْعِ مَعَهُ لِلْغَائِبِ ، أَوْ يَقْسِمُ مَا يَنْقَسِمُ فَإِنْ لَمْ يَرْفَعْ الْأَمْرَ لِلْحَاكِمِ وَبَاعَ رَدَّ بَيْعِهِ إِنْ كَانَ الْمُبِيعُ قَائِماً فَلَمَّا فَاتَ يَدَ الْمُشْتَرَى بِهَبَةٍ أَوْ صَبِغٍ ثَوْبٍ أَوْ نَسِجٍ غَزْلٍ أَوْ أَكْلٍ طَعَامٍ وَكَانَ قَدْ أَصَابَ وَجْهَ الْبَيْعِ فَهَلْ يَمْضَى وَهُوَ الْمُسْتَحْسَنُ أَوْ لَا يَمْضَى وَهُوَ الْقِيَاسُ ؟ قَوْلَانِ أَفَادَهُ مَحْشَى الْأَصْلِ نَقْلًا عَنْ (ح) .

بدون حاكم نقضت ، والمشترون حكمهم حكم الغاصب لا غاة لهم ، ويضمنون حتى السماوى .

• (و) إن أوصى (لاثنتين) بلفظ واحد كـ: جعلتكما وصيين ، أو بافظين في زمن أو زمنين من غير تقييد باجتماع أو افتراق (حُمِلَ) على قصد (التعاون) وليس إيصاؤه للثاني عزلاً للأول فلا يستقل أحدهما ببيع أو شراء أو نكاح أو غير ذلك إلا بتوكيل . أما لو قيد الموصى باجتماع أو افتراق عمل به .

(فإن مات أحدهما) : أى الوصيين (أو اختلفا) في أمر : كبيع أو شراء أو تزويج (فالحاكم) ينظر فيما فيه الأصلاح من إبقاء الحى وصياً أو جعل غيره معه ، أو يرد فعل أحدهما في الاختلاف أو يفضى .

(وليس لأحدهما) أى الوصيين (إيصاء) لغيره في حياته (بلا إذن) من صاحبه أما بإذنه فيجوز

(ولا) يجوز (لهما قَسَمُ المَالِ) الذى أوصاهما عليه

(وإلا) بأن قسماه بينهما وصار كل واحد يتصرف في حصته (ضَمِينًا)

قوله : [والمشترون] : أى للتركة أو بعضها التى باعها الوصى من غير حضور الكبير أو وكيله ، ومن غير رفع للحاكم العالمون بذلك وهذا مرتبط بكل من مسألة القسم والبيع قبله .

قوله : [وإن أوصى لاثنتين] إلخ : أى وأما لو أوصى واحداً وجعل آخر ناظرأ عليه فإنما لذلك الناظر النظر في تصرفات الوصى وليس له رد: السداد من تصرفه ولا نزاع المال منه .

قوله : [إلا بتوكيل] : أى من الآخر له .

قوله : [فإن مات أحدهما] إلخ : محل نظر الحاكم في موت أحدهما إن لم يوص ذلك الميت لصاحبه أو لغيره وإلا فلا نظر له .

قوله : [أما بإذنه فيجوز] : أى كما يجوز لأحدهما أن يوصى لصاحبه بقيامه مقامه إذا مات .

قوله : [ولا يجوز لهما قسم المال] : ظاهره ولو كان المال لصبيين واقتسماهما فلا يأخذ كل حصّة الصبى الذى عنده .

ما تلف منه ولو بعماءى للتفريط ، فيضمن كل ما تلف ولو بيد صاحبه لرفع يده عنه .

● (وللوصى اقتضاء الدين) ممن هو عليه ، واللام للاختصاص فلا يتأني أنه يجب عليه .

(و) للوصى (تأخيرُهُ) أى الدين إذا كان حالا (لنظر) أى مصلحة فى التأخير .

(و) للوصى (النفقةُ عليه) : أى على الطفل الذى فى حجره (بالمعروف) بحسب حال الطفل والمال من قلة أكل أو قلة مال وضدهما وكسوة .

(كخنيه) : فيجوز للوصى النفقة عليه فى ختنه ، ويجوز الأكل منها حيث لم يكن سرفاً (وعُرسه وعبدِه) : فيوسع عليه نفقة العبد بما هو معتاد شرعاً ، لا فى نحو لعب فى ختن أو عرس فيضمن .

● (و) يجوز للوصى (دَقْعُ نفقة له) : أى لموصى (عليه إن قلت) مما لا يخاف عليه إتلافه ؛ كجمعة أو شهر . فإن خاف إتلافه فيوم يوم .

قوله : [لرفع يده عنه] : أى لتعديده برفع يده عما كان يجب وضعها عليه وما ذكره الشارح من ضمان كل ما تلف منه أو من صاحبه هو المعتمد ، وقيل إن كل واحد يضمن ما هلك بيد صاحبه فقط دون ما هلك بيده ، ودرج عليه ابن الحاجب ، وفائدة الخلاف أن كل واحد إما غريم بجميع المال أو بما قبضه صاحبه فقط .

قوله : [بحسب جال الطفل والمال] إلخ : أى فلا يضيق على صاحب المال الكثير دون نفقة مثله ولا يسرف ولا يوسع على قليله .

قوله : [فيضمن] : أى الوصى السرف وما أتلفه فى الملاهى ، وأما الآكلون من يده فلا ضمان عليهم لتعلقه بنعمة الوصى بمجرد تقويته .

قوله : [دفع نفقة له] : ربما يشعر قوله له أنه لا يدفع للمحجور عليه نفقة زوجته ولا ولده ولا أم ولده ورفيقه وهو كذلك على الراجح الذى أقامه ابن المنذرى من المدونة ، بل يسلم نفقة كل واحد منهم له فى يده ، وقال ابن القصار نفقة أم ولده ورفيقه يدفعان إليه دون نفقة زوجته وولدها .

(و) للوصى (إخراجُ فِطْرَتِهِ) : أى زكاة الفطر عنه وعن تلزمه نفقته من مال اليتيم كأمه الفقيرة .

(و) له إخراج (زكَاَتِهِ) من حرث وماشية ونقد وعروض ، ويرفع لحاكم مالكي يحكم بذلك خوف أن يرفع الصبي للحاكم الحنفى الذى لا يرى الزكاة على الصبي فيضمن الوصى .

(و) للوصى (دفعُ مَالِهِ) : أى الموصى عليه للغير يعمل فيه (قَرَضاً) بجزء من الربح (وأيضاً) : أى يدفع دراهم لمن يشتري بها سلعة ؛ كعبد من البلد الذى فيها للشئ المطلوب لكونه فيه نفع للصبي والواو بمعنى أو وللوصى أن لا يدفع إذ لا يجب عليه تنمية مال اليتيم .

• (ولا يَتَمَسَّلُ هو) : أى الوصى بالمال لئلا يجابى لنفسه . والنهى للكرهه ، فإن عمل اليتيم خاصة ليس له فيه شئ فذلك معروف لا ينهى عنه .

(ولا يشتري) الوصى شيئاً من التركة على جهة الكراهه لأنه يتهم

قوله : [وله إخراج زكاته] إلخ : أى للوصى أن يخرج زكاة محجوره إن كان الوصى مالكيّاً كان الولد كذلك أم لا ، فإن كان الوصى حنفياً لم يجب عليه إخراجها . ولو كان الولد مالكيّاً فالعبارة بمذهب الوصى لا بمذهب الطفل أو أبيه .

قوله : [ويرفع لحاكم مالكي] : أى إن كان هناك حنفى وكان لا يخفى عليه أمر اليتيم ويخشى من رفعه إليه وإلا أخرج من غير رفع وذلك كبعض بلاد المغرب والسودان التى لم يوجد فيها غير الحاكم المالكي .

قوله : [ولوصى دفع ماله] إلخ : أى ولو كان عمل القراض أو شراء البضاعة يحتاج لسفر في البر أو البحر .

قوله : [إذ لا يجب عليه تنمية مال اليتيم] : أى بل يندب . وقول عائشة : « اتجروا في مال اليتامى لا تأكلها الزكاة » . حملة ابن رشد على الندب ، وقال الشافعى بوجوب التنمية على حسب الطاقة أخذاً بظاهر الحديث .

قوله : [ولا يعمل هو] : أى يجزء من الربح ولو كان ذلك الجزء يشبه قراض مثله .

على المحاباة (و) إن وقع وعمل بنفسه قراضاً أو اشترى شيئاً من الركة (تَعَقَّبَ) أى تعقبه الحاكم (بالنظر) فى المصلحة ، فإن كان صواباً أمضاه وإلا رده .
(إلا) اشترى (ما قلَّ وانتهت فيه الرغباتُ) بعد شهرته للبيع فى سوقه فيجوز للوصى شراؤه .

(والقولُ له) : أى للوصى وكذلك وصيه ولو تسلسل ومقدم القاضى والكافر (فى النفقة) : أى فى أصلها إذا تنازع مع المحجور فى ذلك مدة حضائه وأشبه قول الوصى بيمينه . فإن كان فى حضائه غيره فلا يقبل قوله إلا ببينة . كما لم يقبل قوله إذا لم يشبه أو لم يحلف .

(و) القول للوصى إذا تنازع من كان فى حجره .
(فى قدرها) : أى النفقة حيث أشبه وحلف . كما قال ،
(إن أشبه بيمين .

(لا) يقبل قول الوصى (فى تاريخ الموت) بل لابد من ثبوته .

قوله : [والقول له] إلخ : حاصله أنه إذا تنازع مع المحجور عليه فى أصل الاتفاق أو فى قدره أو فيهما فالقول قول الوصى بشروط ثلاثة كون المحجور فى حضائه وأن يشبه فيما يدعيه ويحلف وإلا فلا بد من البينة .

قوله : [فإن كان فى حضائه غيره] : أى سواء كان الحاضن مليئاً أو معدماً وهذا هو قول الأكثر ، وللجزولى إن كانت الحاضنة فقيرة وسكنت لآخر المدة . والحال أن الولد يظهر عليه النعمة والخير صدق الوصى بيمينه لوجود القرينة المصدقة له ، وإن كانت الحاضنة غنية فلا يصدق الوصى ، وهذا التفصيل استحسنته اللخمي .

• قتيبه : ليس لوارث الطفل أن ينكشف على ما يبدى الوصى ويأخذ وثيقة بعلم عدده عليه محتجاً بأنه إذا مات صار المال له فلا مخاصمة له فى ذلك على الوصى وعلى الوصى أن يشهد لبيته بماله الكائن بيده .

قوله : [لا يقبل قول الوصى] : أى فإذا قال الوصى : مات منذ سنتين مثلاً ، وقال الصغير : بل سنة فالقول للصغير وإن كان هذا الأمر يرجع لقلة النفقة وكثرتها ؛ لأن الأمانة التى أوجبت صدقه فيها لم تتناول الزمان المتنازع فيه .

(ولا) يقبل قول الوصى (في الدفع) لمال المحجور (بعد الرشد إلا بيينة) .
 وظاهره : ولو طال الزمن بعد الرشد ، وهو المعروف من المذهب . قال تعالى :
 ﴿ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴾ (١) .

قوله : [بعد الرشد إلا بيينة] : متعلق بالدفع ، وكذا لو دفع له قبل البلوغ فلا يصدق ولو وافقه الولد قبل بلوغه ، بل ولو قامت بينة بذلك لتفريطه حيث لم يبق بيده الولد للبلوغ .

قوله : [فأشهدوا عليهم] : أى فالأمر بالإشهاد لثلاث يغرموا على هذا المشهور ومقابله أنه يقبل قول الوصى في ذلك يمينه والأمر بالإشهاد لثلاث يحلفوا ، وظاهر المصنف أنه لا يقبل قول الوصى بالدفع ولو طال الزمان . ابن عرفة ، وهو المشهور من المذهب . وقيل ما لم يطل كثمانية أعوام وقيل عشرون عاماً .

• تنبيه : للوصى أن يرشد محجوره ولو بغير بينة على رشده ، لكن لو قامت بينة باتصال سفهه رد إلى الحجر ويولى عليه وصى آخر ويعزل الأول ، لكن لا يضمن لأنه فعل ذلك اجتهداً . وفي البدر القرافي آخر باب القضاء : أن الوارث إذا كان بغير بلد الميت فإن الوصى أو القاضى يرسل يعلمه بالمال ولا يرسله إليه ، فإن جهل القاضى وأرسله إليه قبل استئذانه فتلف فلا ضمان عليه ، ويضمن غير القاضى إذا أرسله من غير استئذان وتلف .

• غائمة : نسأل الله حسنها لو أوصى الميت بوصايا أو لزمه أمور تخرج من الثلث وضاق عن جميعها قدم فيما يجب إخراجه منه وصية أو غيرها فلك أسير أوصى به ولم يتعين عليه قبل موته وإلا فن رأس المال ، ثم مدبر صحة ومنه مدبر مريض صح من مرضه صحة بينة ، ثم صداق مريض لمنكوحة فيه ودخل بها ومات فيه أوصى به أولاً ، وتقدم في النكاح أن لها الأقل من المسمى وصداق المثل من الثلث ، ثم زكاة العين أو غيرها أوصى بإخراجها وقد فرط فيها في سالف الأزمان ، فإن لم يوص بها تخرج ويحمل على أنه كان أخرجها . وأما التي اعترف بحلوها عام موته وأوصى بإخراجها فن وأمين المال ، فإنه لم يوطن فإن علمت الورثة بها أخرجوها من رأس المال ثم يلحق الزكاة الماضية الموصى بها

زكاة الفطر الماضية التي فات وقتها بغروب يوم الفطر . وأما الحاضرة كأن مات ليلة الفطر أو يومه فتخرج من رأس المال ويحبر عليها الوارث إن أوصى بها وإلا فيؤمر بها الوارث من غير جبر ، ثم يل زكاة الفطر كفارة ظهار وقتل خطأ أو أقرع بينهما إن ضاق الثلث عليهما ، ثم كفارة يمين ، ثم كفارة فطر رمضان ، ثم كفارة التفريط في قضائه ، ثم التلذذ الذي لزمه ، ثم العتق المبطل في مرضه ومدير المرض فهما في مرتبة واحدة ، ثم الموصى بعتقه إذا كان معيناً عنده كعبدى فلان أو معيناً يشتري بعد موته حالا أو لكشهر أو أوصى بعتق معين عنده بمال يدفعه العبد للورثة فعجله العبد ، وهذه الأربعة في مرتبة واحدة يقع التحاوص فيها عند الضيق ثم الموصى بكتابته بعد موته ، والمعتق على مال ولم يعجله عقب موت سيده والمعتق إلى أجل زائد على شهر وأقل من سنة ، ثم المعتق لسنة ، ثم المعتق لأكثر ، ثم وصية بعتق لم يعين ثم وصية بحج عنه إلا لضرورة ، فن عتق غير المعين في مرتبة يتحاصن إن ضاق الثلث ، وكذا عتق غير المعين مع معين غير عتق كأن يوصى بعتق غير عبد معين أو جزئه مع ثبوت معين فيتحصان (اه ملخصاً من الأصل) .

باب في الفرائض

• ويسمى علم الفرائض وعلم الموارث . وهو علم يُعرَفُ به من يرث ومن لا يرث ومقدار ما لكل وارث وموضوعه التركات .

باب :

قال شب : علم الفرائض علم قرآني لأن القرآن العظيم ورد به وقد حض رسول الله صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه فقال : « تعلموا الفرائض وعلموها الناس فلإني امرؤ مقبوض وإن العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف الاثنان في الفريضة ولا يجدان من يفضل بينهما » . رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قطع ميراثاً فرضه الله سبحانه وتعالى قطع الله ميراثه من الجنة » (١٨١ ابن حبيب) معنى قطعه بالجهل بالعلم منه بالفريضة ، وروى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تعلموا الفرائض فإنها من دينكم وهي أول ما ينسى وهو نصف العلم وهو أول علم يتزع من أمتي وينسى » . قوله : [وهو علم] : أي . قواعد ويصح أن يراد به الملكة الحاصلة من مزاولة القواعد .

قوله : [وموضوعه التركات] : أي لأنها التي يبحث فيها عن عوارضها الذاتية أي التي تلحقها لذاتها لا بواسطة أمر خارج عنها ككون نصفها للزوج عند عدم الفرع الوارث ، وكون ثمنها للزوجة عند وجود الفرع الوارث وهكذا ، والمراد بالبحث عن العوارض الذاتية حمل تلك العوارض عليها فتحصل مسائل العلم بحيث يقال التركة ربعها للزوج عند وجود الفرع الوارث وهكذا ، ووصف العوارض بالذاتية للتخصيص مثلاً ككون ربع التركة للزوجة أمر عارض ذاتي لها لأنه إنما لحق التركة من حيث كونها تركة لا بواسطة شيء بخلاف ما يعرض لها من حرق مثلاً فإنه عارض غريب عنها بواسطة النار لا يبحث عنه في ذلك

وغايته : إيصال كل ذى حق حقه من التركة .
 والتركة : حق يقبل التجزئ ، يثبت لمستحقه بعد موت من كان له ذلك .
 • والحقوق المتعلقة بالتركة خمسة باستقراء الفقهاء أشار لها على الترتيب بقوله :

العلم أفاده محشى الأصل .

قوله : [وغايته إيصال كل ذى حق حقه] إلخ : أى ويقال فى تفسير الغاية أيضاً هى حصول مائة للإنسان توجب سرعة الجواب على وجه الصحة والصواب .
 قوله : [حق] : هذا جنس يتناول المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص والولاء والولاية ، فإذا اشترى زيد سلعة بالخيار ومات قبل انقضاء أمدها انتقل الخيار لوارثه ، وإذا كانت دار شركة بين زيد وعمر وباع زيد حصته وثبتت الشفعة لعمر ومات عمرو وقبل أخذه بها انتقل الحق فى الشفعة لوارثه ، وإذا قتل زيد عمراً وكان بكراً لعمر ومات بكر انتقل الحق فى القصاص لوارثه ، وكما إذا مات المعتق فإن عصبته تقوم مقامه فيه ، وكما إذا كانت الولاية للابن ومات فينتقل الحق فيها لابنه .

قوله : [يقبل التجزئ] : خرج ولاية النكاح لعدم قبولها التجزئ .
 قوله : [يثبت لمستحقه] : أى بقرابة أو نكاح أو ولاء ولا بد من هذا القيد لإخراج الوصية بناء على أنها تملك بالموت لا بالتنفيذ .
 قوله : [بعد موت] إلخ : خرج به الحقوق الثابتة بالشراء والاتهاب ونحوهما فلا تسمى تركة .

قوله : [باستقراء الفقهاء] : أى فإن الفقهاء تتبعوا مسائل الفقه فلم يحلوا ترديد على هذه المراتب الخمس ، وبعضهم جعله عقلياً وفيه نظر ، لأن العقل يجوز أكثر من ذلك إلا أن يكون مراده الحصر بالنسبة لما وجد فى الخارج لقوله الحق المتعلق بالتركة إما ثابت قبل الموت أو بالموت ، والثابت قبله إما أن يتعلق بالعين أولاً ، فالأول الحقوق المالية وهو الذى صدر به المصنف والثانى الدين المطلق وهو الذى ذكره بقوله بقضاء دينه ، والثابت بالموت إما للميت وهو مؤن تجهيزه وثنى به المصنف ، وإما لغيره منه باختياره وهو الوصية وبها ريع المصنف ، وإما لغيره بسببه بغير اختياره وهو الميراث وذكره خامساً وأخره لطول الكلام

(يبدأ من ترركة الميت) : من رأس المال ولو آتى على جميع التركة (بحق . تعلق بعين) : أى ذات (كرهون) فى دين فيقدم وجوباً لتعلق حق المرتهن به على مؤن التجهيز (و) كعبد (جآن) : غير مرهون فإنه فى مرتبة المرهون ، أما لو كان مرهوناً فى دين وجبى فقد تعلق به حقان ، وتقدم الجناية على الرهن كما أشار له فى باب الرهن بقوله : وإن ثبت - أى جناية - الرهن فإن أسلمه مرتتهن فلامجنى عليه بماله إلخ . وأدخلت الكاف زكاة الحرث والماشية فى عام موته حيث مات بعد وجوبها وأم الولد وسلعة المفلس بالفعل .

عليه ولأنه المقصود بالباب .

قوله : [لتعلق حق المرتهن به] : أى بذاته ولو كان ذلك المرهون كفن الميت الذى ليس له ما يكفن به غيره .

قوله : [فلامجنى عليه] : أى فهو للمجنى عليه مع ماله ويصير الدين بلا رهن وإن فداه بغير إذن الراهن ففداؤه فى رقبته فقط إن لم يرهن بماله ويأذنه فليس رهنًا فى الفداء بل فى الدين فقط .

قوله : [حيث مات بعد وجوبها] : أى فإذا مات المالك بعد الحول أو الطيب أخرجت زكاتها أولاً قبل الكفن وقبل وفاة الدين والميراث ، وهذا إذا كان الحرث غير مرهون ، فإن كان مرهوناً ، والدين يستغرق جميعها فاستظهر الأجهورى أن رب الدين يقدم بدينه على الزكاة مستنداً فى ذلك لقول ابن رشد : إن حق الآدمى مقدم على حق الله ؛ لأن مقتضاه تقديم رب الدين بدينه على الزكاة ، قال (بن) : وفى هذا الاستناد نظر لأن كلام ابن رشد فيما يتعلق باللمة ، وأما الحب فالفقراء شركاء فى عينه فلا ملك للميت فى حظهم حتى يؤخذ منه دينه .

قوله : [وسلعة المفلس بالفعل] : أى الذى حكم عليه القاضى بالمفلس قبل موته حيثئذ فلا يقال إن هذا مخالف لما تقدم فى المفلس من أن للغريم أخذ عين ماله المحاز عنه فى المفلس لا الموت لحمل ما هنا على ما إذا قام بائعها بشئها على المشتري قبل موته فوجده مفلساً وحكم له بأخذها ثم مات قبل أخذ صاحبها لها بالفعل فأخذها ويقدم بها على مؤن التجهيز ؛ لأنه حق تعلق بعين ودخل أيضاً

(فَمَوْنٍ تَجْهِيْزُهُ) : تقدم على الديون من كفن وضل وحمل وغير ذلك (بالمعروف) : بما يناسب حاله من فقر وغنى ، وضمن من أسرف .. وكذلك يقدم مؤن تجهيز عبده على دين السيد بأن مات سيد وعبده ، فإن لم يكن إلا بكفن واحد قدم الرقيق لأنه لا حق له في بيت المال .

(فقضاء دينه) : يقدم من رأس المال على الوصايا أى دينه الذى عليه لآدى ، كان بضامن أم لا ، لأنه يحل بموت المضمون . ثم هدى تمتع أوصى به أم لا . ثم زكاة فطر فطر فيها .. وكفارات أشهد في صحته أنهما بلمته أو أوصى فقط . ومثل كفارات أشهد بها : زكاة عين حلت وأوصى بها . (فوصاياها) من ثلث الباقي بعد ما تقدم .

(ثم الباقي) بعد الوصايا يكون (لوارثه) فرضاً أو تعصيباً ، أو هُماً .

المعتق لأجل وهدى قلده وأضحية تعينت بذبحها . بخلاف ما لو مات صاحبها قبل الذبح فإنها تباع في الكفن والدين ، ولو كانت منلورة وقولنا هدى قلده أى فيا يقلد ، وأما مالا يقلد كالغنم فينزل سوقها في الإحرام للذبح منزلة التقليد .

قوله : [من كفن وضل] : أى من ثمن كفن وأجرة غسل .

قوله : [قلم الرقيق] : أى وكفن السيد من بيت المال .

قوله : [كان بضامن أم لا] : أى حل أجله أم لا بدليل التعليل .

قوله : [أشهد في صحته أنهما بلمته] : الضمير يرجع لزكاة الفطر والكفارات . وحاصله أن زكاة الفطر التى فطر فيها والكفارات التى لزمته مثل كفارة اليمين والصوم والظهار والقتل إذا أشهد في صحته أنهما بلمته ، فإن كلا منهما يخرج من رأس المال سواء أوصى بإخراجهما أو لم يوص .

● **قائلة** : يجوز للإنسان إذا لم يكن له وارث معين ولا بيت مال مستظم أن يتحيل على إخراج ماله بلموته في طاعة الله ، وذلك بأن يشهد في صحته بشيء من حقوق الله تعالى في ذمته كزكاة أو كفارات وجب إخراجها من رأس المال ولو آتى على جميعها بعد الحقوق المتعلقة بالعين نقله (ح) عن البرزلى كذا في حاشية الأصل . قوله : [فرضاً أو تعصيباً] : أى بالفرض أو التعصيب .

• (والوارثون من الرجال عشرة) بطريق الاختصار :

(الابنُ وابنه وإن سَقَلَ) .

(والأبُ والجدُّ للأب وإن علا) .

(والأخُ وابنه) .

(والعمُّ وابنه) (الزوجُ) .

(وذو الولاء) : أى المعتق .

(وكلهم عَصَبَةٌ) : إذا انفرد واحد حاز جميع المال (إلا الزوجُ والأخُ

للأم) : فإنهما أصحاب فرض كما يأتى .

وإن اجتمع جميع الذكور فلا يرث منهم إلا ثلاثة الزوج والابن والأب

كما يأتى .

• (و) (الوارثات (مِنِ النساءِ سبعٌ) بطريق الاختصار :

(البنتُ ، وبنتُ الابنِ ، والأمُّ ، والجدَّةُ مطلقاً ، والأختُ مطلقاً ،

والزوجةُ ، وذاتُ الولاءِ) : أى المعتقة .

قوله : [بطريق الاختصار] : أى وأما بطريق البسط فخمسة عشر .

قوله : [والأخ] : أى مطلقاً شقيقاً أو لأب أو لأم فدخل تحته ثلاثة .

قوله : [وابنه] : أى مطلقاً أى شقيقاً أو لأب .

قوله : [والعم] : أى مطلقاً شقيقاً أو لأب . وأما العم للأم وابن الأخ

للأم فن ذوى الأرحام .

قوله : [وابنه] : أى مطلقاً شقيقاً أو لأب لا لأم فن ذوى الأرحام .

قوله : [فلا يرث منهم إلا ثلاثة] : أى ومسألتهم من اثني عشر لتوافق

مخرج ريع الزوج وسدس الأب بالنصف فتضرب نصف أحد المخرجين فى كل الآخر

بائني عشر للزوج ربعها ثلاثة ، ولأب سدسها اثنان والباقي هو سبعة للابن تعصيباً .

قوله : [بطريق الاختصار] : أى وأما بطريق البسط فعشر .

قوله : [والجدة مطلقاً] : أى من قبل الأم أو من قبل الأب .

قوله : [والأخت مطلقاً] : أى شقيقة أو لأب أو لأم .

(وكلهن ذواتُ فَرَضٍ ، إلا الأخيرة) : وهى المعتقة ، فإن اجتمعن فلا يرث منهن إلا الزوجة والبنت وبنت الابن والأم والأخت الشقيقة كما يأتي له آخر الفرائض .

• والفروضُ ستةٌ : النصفُ ، والرُّبُعُ ، والثلثُ ، والثلثانُ ، والثلثُ ، والسدُسُ .
• (فالنصفُ خمسة) : (الزوج) يرثه من زوجته (عند عَدَمِ الفرعِ الوارثِ) : ذكراً أو أنثى أو ولد الولد كذلك وإن سفل — كان الولد منه أو من غيره — فإن كان غير وارث لوصف — كرقى — فكالعلم . (وبنت إذا انفردت) عن

قوله : [وكلهن ذوات فرض إلا الأخيرة] إلخ : أى لقول صاحب الرحبية :

وليس في النساء طراً عَصَبَةً إلا التي منت بعق الرقبه

قوله : [فلا يرث منهن إلا الزوجة] إلخ : أى ومسألتهن من أربعة وعشرين لتوافق مخرج ثمن الزوجة وسلم الأم بالنصف فتضرب نصف أحد المخرجين في كامل الآخر بأربعة وعشرين للبنت نصفها اثنا عشر ، وبنت الابن سلمها أربعة ، وللزوجة ثلاثة ، ولأم أربعة سلمها يبقى واحد تأخذه الأخت الشقيقة تعصياً ، لأنها عصبه مع الغير ، فإن اجتمع الذكور والإناث ورث منهم خمسة الأبوان والابن والبنت وأحد الزوجين ، فإن ماتت الزوجة كانت المسألة من اثني عشر ، وإن مات الزوج كانت من أربعة وعشرين .

قوله : [النصف والرُّبُع] : قد ارتكب المصنف طريق التلذد وهى إحدى الطرق المستحسنة .

قوله : [أو ولد الولد كذلك] : أى ذرية أولادها الذكور لا الإناث فوجودهم كالعلم .

والحاصل أن محل إرث الزوج النصف من زوجته حيث لم يكن لها ولد ذكر أو أنثى ولا ولد ابن منه أو من غيره وإن من زناً إن لم يقم به مانع من كفر أورك وأما ولد البنت فوجوده كالعدم قال تعالى : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ﴾ (١) .

قوله : [والبنت] : أى بنت الصلب .

وقوله : [إذا انفردت] : أى عن أخت أو أخ قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ

يعصبها ؛ وهو أخوها المساوي لها احترازاً عن أخيها لأبيها كما يأتي .

(وبنت الابن) : ترث النصف (إن لم يكن) للميت (بنت) ولا ابن ابن بدليل ما يأتي :

(والأخت شقيقة أو لأب إن لم تكن) : أى توجد (شقيقة) معها (وعصباً كلياً) من النسوة الأربع (أخ) : أى تصير به عصبه للذكر مثل حظ الأنثيين حيث كان الأخ (يساويها) في الدرجة . وشمل كلامه ابن الابن مع بنت ابن آخر لأنه أخ لها حكماً لتساويها درجة .

• (و) عصب (الجد الأخت) فترث معه تعصباً لا فرضاً فهي عصبه بالغير . (وهي) أى الأخت شقيقة أو لأب (مع الأوليين) : أى البنت وبنت الابن (عصبه) مع الغير ؛ فلا يفرض للأخت معها بل تأخذ ما بقى بعد فرض البنت وهو النصف أو البنتين وهو الثلث تعصباً وكذلك مع بنت الابن . (والربيع للزوج لفرع) من الزوجة (يرث) : كبنت أو ابن منه أو من غيره ولو من زناً للحققة بالأم .

وأحدة فليتها النصف^(١) .

قوله : [احترازاً عن أخيها لأبيها] : الأولى حذفه لأنه لا معنى له .

قوله : [إن لم يكن للميت بنت] : أى وإلا كان لها معها السدس .

وقوله : [ولا ابن ابن] : أى وإلا كان معصباً لها للذكر مثل حظ الأنثيين كان أخاها أو ابن عمها .

قوله : [أى توجد شقيقة معها] : أى مع الأخت التى للأب ، فإن كان معها شقيقة كان لى للأب السدس فقط تكملة الثلثين .

قوله : [يساويها في الدرجة] : الأولى أن يقول في القوة ويحترز بذلك عن أخ لأب مع شقيقة فهو مساو لها في الدرجة وليس مساوياً لها في القوة .

قوله : [مع الأوليين] إلخ : حاصله أن الأخت الشقيقة والأخت للأب كما يعصب كلا منهما أخوها المساوي لها يعصبها الجد ، والبنت وبنت الابن .

قوله : [والربيع للزوج لفرع] إلخ : أى لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ ﴾^(٢) .

(و) الربع (للزوجة) الواحدة (أو الزوجات لفقدِه) : أى الفرع الوارث للزوج من ولد أو ولد ابن ذكراً أو أنثى منها أو من غيرها .

وخرج بالوارث : ولد الزنا ومن نقاه بلعان فكالعدم لا يحجبها للثمن .

(والثمن لمن) : أى للزوجة أو الزوجات (لوجودِه) : أى الفرع اللاحق .

(والثلثان لأربعة) : أى لكل نوع من الأنواع الأربعة المشار إليها بقوله :

(للناتِ النصفِ إن تعددْن) : وهى البنت وبنت الابن والأخت

الشقيقة والأخت للأب .

(والثلث) فرض (للأم إن لم يكن ولد ولا ولد ابن) ذكراً أو أنثى واحداً

أو متعدداً (ولا اثنان فأكثر من الإخوة أو الأخوات مطلقاً) أشقاء أو لأب

أو لأم أو مختلفين أو محجوبين ، حجب شخص - كإخوة لأم مع جده -

فيسقطون بالجد ويحجبون الأم قال فى التلمسانية : وفيهم فى الحجب أمر عَجَبٌ

لأنهم قد حُجِبُوا وَحُجِبُوا .

(و) الثلث فرض (لولدَيْها) : أى الأم (فأكثر) من ولدين فلا يزيدون

قوله : [والربع للزوجة] إلخ : أى لقوله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ﴾ (١) .

قوله : [والثمن لمن] إلخ : أى لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثَّمَنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ ﴾ (٢) .

قوله : [والثلث فرض للأم إن لم يكن ولد] إلخ : الأصل فى هذا قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾ (٣)

قوله : [حجب شخص] : يحترز عن حجب الوصف ككونهم أرقاء أو كفاراً فلا يحجبونها .

قوله : [لأنهم قد حجبوا] : أى الأم من الثلث إلى السدس .

وقوله : [وحجبوا] بالبناء للمفعول : أى حجبهم الجدة لأن الإخوة للأم يحجبون بستة بالجد والأب والابن وابن الابن والبنت وبنت الابن كما يأتى .

(١) سورة النساء آية ١٢ .

(٢) سورة النساء آية ١٢ .

(٣) سورة النساء آية ١١ .

عن الثلث ويستوى الذكر والأنثى فيه ، كما قال تعالى : ﴿ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾
والشركة عند الإطلاق تفيد المساواة .

(ولما) أى للأم (ثلثُ الباقي) بعد فرض الزوج في الغراوين : لأن الأم
غرت فيهما بقولم لها الثلث وهو في الحقيقة سدس كما في الأول أو ربع كما في
الثانية (في) زوجة ماتت عن (زوج) وأبوين أصلها من اثنين مخرج نصيب
الزوج فله النصف يبقى واحد على ثلاثة مباين ، فنضرب ثلاثة في اثنين بستة
فالها واحد بعد فرض الزوج ، إذ لو أعطيت ثلث التركة للزم تفضيل الأنثى
على الذكر فيخالف القاعدة القطعية : متى اجتمع ذكر وأنثى يدلان بجهة
واحدة . فللذكر مثل حظ الأنثيين . فخصصت القاعدة عموم آية : ﴿ فَإِنْ
لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ ﴾ .

وأشار لثانية الغراوين بقوله : (أو زوجة) مات زوجها عنها وعن أبوين فهي
من أربعة للزوجة الربع ، وللأم ثلث الباقي وللأب الباقي إذ لو أعطيناها ثلث
المال للزم عدم تفضيل الذكر عليها التفضيل المعهود ،

قوله : [كما قال تعالى فهم شركاء في الثلث] : إنما استدلل بها لأن موضوعها
في الإخوة للأم .

قوله : [تفيد المساواة] : أى ولذلك قال في الرحبية :

ويستوى الإناث والذكور فيه كما أوضح المسطور

أى القرآن .

قوله : [ولما ثلث الباقي] إلخ : اعلم أن للأم حالتين تترث في إحداهما
الثلث وفي أخرى السدس بنص القرآن وثبت باجتهاد حالة ثالثة تترث فيها ثلث
الباقي وقد ذكرها هنا المصنف .

قوله : [في الغراوين] : أى وتلقب بالعمريتين لقضاء عمر فيها بذلك .

قوله : [فنضرب ثلاثة في اثنين بستة] : فالسنة تصحيح لا تأصيل خلافاً

للتسائي القائل بأنها تأصيل .

قوله : [للزم عدم تفضيل الذكر عليها] إلخ : وجه ذلك أن المسألة من

اثنى عشر تأخذ الزوجة ثلاثة يبقى تسعة ، فلو أعطيت الأم الثلث كاملاً لأخذت

هذا ما قضى به عمر رضى الله عنه ورافقه الجمهور ومنهم الأئمة الأربعة بقوله :
(وأبوين) راجع للمسألين .

(والسدس) فرض (لسبعة : للأم إن وجدَ مَنْ ذُكِرَ) من فرع وارث كابن وابن ابن وبنت وبنت ابن واثنين ففوق من الإخوة مطلقاً .
• (و) السدس فرض (لولد الأم) ذكرًا كان أو أنثى (إن انفرد) قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ إذ المراد أخ أو أخت لأم كما قرئ به شاذاً .

(و) السدس فرض (لبنت الابن) وإن سفلت أوبنات الابن المتساويات : فإن كانت إحداهما أقرب فهو لها إن كانت أو كن (مع البنت) الواحدة تكملة الثلثين للإجماع ولقول ابن مسعود رضى الله عنه في بنت وبنت ابن وأخت : لأقضىن فيها بقضاء النبی صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس

أربعة يبقى خمسة للأب فلم يفضل عليها التفضيل المعهود وهو كونه للذكر مثل حظ الأنثيين .

قوله : [هذا ما قضى به عمر] : أى فى المسألين .

قوله : [من الإخوة مطلقاً] : أى ذكرين أو أنثيين أو مختلفين شقيقين أولأب أو لأم .

قوله : [يورث كلاله] : الكلاله هى أن يموت الميت ولم يترك فرعاً ولا أصلاً .

قوله : [كما قرئ به شاذاً] : أى والقراءة الشاذة يستدل بها على ثبوت الأحكام لكونها : منزلة الأحاديث الصحيحة التى ثبتت بالآحاد .

قوله : [ولقول ابن مسعود] إلخ : روى البخارى : « أن هزيلة بالزراى

وابن شرحبيل سألأبا موسى وهو عبد الله بن قيس الأشعرى عن بنت وبنت ابن وأخت فقال للبنت النصف وللأخت النصف ولا شيء لبنت الابن وأتيا ابن مسعود فسيتابعن فأتياه وأخبراه بما قال أبو موسى فقال : ضللت إذأ وما أنا من المهتدين ، لأقضىن فيها بما قضى به النبی صلى الله عليه وسلم . للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكمله الثلثين وما بقى فللأخت فأتيا أبا موسى فأخبراه فقال لا تسألونى ما دام هذا الخبر فيكم » .

تكلمة الثلثين وما بقي للأخت ، أى لأنها عصبة مع البنت . وقس على ذلك كل بنت ابن نازلة فأكثر مع بنت ابن واحدة أعلى منها .

(والأخت للأب) أى أخت الميت التى أدلت بالأب فقط فأكثر فرضها أو فرضهن السدس (مع الأخت الشقيقة) : الواحدة تكلمة الثلثين . والتقييد بالواحدة فى الأخت والبنت لأنه لو كانت بنت الابن مع بنتين أو الأخت للأب مع شقيقتين لسقطتا ما لم تعصب كما يأتى .

(و) السدس فرض (أب وجدّ) عند عدم الأب (مع قرع وارث) للميت فإن كان القرع ذكراً فليس للأب أو الجدة غير السدس وإن كان أنثى فله السدس فرضاً والباقي تعصياً كما يأتى .

(و) السدس فرض (الجدة مطلقاً) من جهة الأم أو الأب كل من انفردت أخذته وإن اجتمعتا فهو بينهما (إذا لم تدل بذكر غير الأب) : كأم الأم وأم الأب ، فإن أدلت بذكر غير الأب فلا ترث عندنا لأن مالكا لا يورث أكثر من جدتين كما يأتى التصريح به فى باب الحجب مع زيادة حكم القربنى والبعدى إن شاء الله تعالى .

• (والعاصب هو مَنْ وَرِثَ الْمَالَ) كله إن انفرد (أو) ورث (الباقى) بعد جنس (الفرض) الصادق بالفرض الواحد أو القروض . وهذا إشارة لتفسير ما رواه البخارى وغيره من قوله صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم : « ألحقوا الفرائض »

قوله : [ما لم تعصب] : أى بأن يكون لها أخ أو ابن عم مساو لها .

قوله : [أو ورث الباقي بعد جنس الفرض] : أى ويسقط إذا استغرقت الفروض التركة إلا أن ينقلب من حالة العصوبة إلى الفرضية كالأشقاء فى الحمازية والأخت فى الأكدرية ولعله أسقط هذه الزيادة لعدم اطرادها إذ الابن ونحوه لا يسقط بحال ، وعرف أيضاً العاصب بأنه من له ولاء وكل ذكر يلى للميت لا بواسطة أنثى .

واعلم أن أصل العصب الشدة والقوة ومنه عصب الحيوان لأنه يعينه على الشدة والمدافعة فعصبة الرجل بنوه وقرابته لأبيه ومموا بذلك لتقوى بهم فى المهمات ، وقيل مموا عصبة لأنهم عصبوا به أى أحاطوا به فالأب طرف والابن طرف بلغة السالك - رابع

بأهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر^(١)، متى أطلق فهو عاصب بنفسه بخلاف
عصوبة النسوة الأربع ذوات النصف إذا كان أخ لمن فعصبة بالغير أى
فالغير عاصب . وبخلاف الأخت الشقيقة أو لأب مع بنت أو بنت ابن فعصبة
مع الغير أى لأن الغير ليس بعاصب .

ولا بين العاصب بالحد بينه بالعد فقال :

(وهو الابن) واصطلاحهم الابن الذكر بخلاف الولد فيعم .

(فابنته) أى ابن الابن وإن سفل ، وسيأتى أن الأقرب يحجب الأبعد
ولا يرث مع الابن أو ابن الابن من أصحاب الفروض إلا الأب والأم أو الجدة
والزوج أو الزوجة .

• (وعَصَبَ كُلُّ) من الابن أو ابنه (أخته) ولو حكما ، كابن مع
بنت عمه المساوية فى الرتبة فإنه أخوها حكما كما تقدم لنا . وكذا يعصب ابن
الابن النازل بنت الابن الأعلى منه إذا لم يكن لها شيء فى الثلثين كبنتين وبنت

والأخ جانب وكذا العم وأخر المصنف ذكر العاصب لتقدم أهل الفرض فى
الاستحقاق عليه .

قوله : [أى فالغير عاصب] : مقو لأن الأنثى قد تستقط فى بعض
المسائل لولا وجود الذكر المساوى لها أو الأدنى منها .

قوله : [أى لأن الغير ليس بعاصب] : أى فإن البنت لم تكن مقوية للأخت
فى أخذ الأخت الباقى وإنما حصلت المصاحبة فى الأخذ فقط .

قوله : [أو الجدة] : أى إن لم تكن أم لقوله فى الرحبية :

وتسقط الجدات من بكل جهه بالأم فافهمه وقس ما أشبهه

وقوله : [والزوج أو الزوجة] : أى فالزوج يرث إن كان الميت زوجة
والزوجة ترث إن كان الميت زوجاً ، ولا يتأتى اجتماع الزوجين فى ميراث واحد
إلا فى مسألة الملفوف والمشهورة وسيأتى تحقيقها .

قوله : [فإنه أخوها حكماً] : أى ويعطى للذكر مثل حظ الأنثيين .

قوله : [إذا لم يكن لها شيء فى الثلثين] : مفهومه أنه لو كان لها شيء فى

(١) حديث : « ألحقوا الفرائض ... » من ابن عباس - صحيح قال فى الجامع الصغير رواه
الشيخان وأحمد فى مستند الترمذى .

ابن وابن ابن ابن وهى عصبة بالغير ولولاه لسقطت كما تقدم .
 • (فالأب) : عاصب يحوز جميع المال عند عدم الابن أو ابنته .
 (فالجد) وإن علا عند عدم الأب ومحجب الأقرب الأبعد .
 (والإخوة والأشقاء) فى مرتبة الجذب على تفصيل يأتى .
 (ثم) الإخوة (للأب) عند عدم الشقيق .
 (وعصب كل منهما) أى الإخوة الأشقاء والإخوة للأب (أخته التى
 فى درجته ؛ فلذا ذكر مثل حظ الأنثيين) .
 (فابن كل) من الأشقاء أو للأب مرتبة بعد مرتبة أبيه فيقدم ابن الأخ
 الشقيق على ابن الأخ للأب .
 (فالعم الشقيق) والعم (للأب) ، وعلمت أن العم للأُم ليس بوارث .
 واعلم أنه لو اجتمع بنو أبناء فى طبقة واحدة ، فالأب أو الباقي بعد القروض
 بينهم بالسوية على عدد الرؤوس للذكر مثل حظ الأنثيين ؛ فليس لكل ما كان
 لأبيه ، لأنهم تلقوا المال عن جدهم لا عن أبيهم

الثلثين لا يعصبها بل يأخذ الباقي وحده ، وذلك كبنت وبنت ابن وابن ابن ابن
 أنزل فالمسألة من ستة للبنت نصفها ثلاثة ، ولبنت الابن سلسها واحد الاثنان
 يأخذهما ابن الابن النازل .

قوله : [ولولاه لسقطت] : أى لعدم بقاء شيء من الثلثين ويسمى بابن
 الأخ المبارك ولا يقال إن ابن الأخ لا يعصب عمته ؛ لأن ذلك فى ابن الأخ
 للميت كما إذا مات الميت وترك أختين شقيقتين وأختاً لأب وابن أخ ، فإن
 ابن الأخ يأخذ الثلث الباقي وتسقط الأخت للأب ، وأما هنا فهو ابن ابن ابن
 الميت فيعصب من فوقه وإن كانت تسمى عمه له .

قوله : [ومحجب الأقرب الأبعد] : أى فأب الأب يحجب من فوقه وهكذا .
 قوله : [وعلمت أن العم للأُم ليس بوارث] : أى من اقتصار المصنف
 على العم الشقيق والذى للأب والاقتصار فى مقام البيان يفيد الحصر .
 قوله : [لأنهم تلقوا المال عن جدهم] : أى ونسبتهم له واحدة فهم بمنزلة
 أولاد الصلب .

وكذلك أبناء الإخوة وأبناء الأعمام .

(فأبناءهما) : أى أبناء العم الشقيق والعم للأب ، فيقدم ابن العم الشقيق على ابن العم للأب .

(فعمُّ الجدة فابنُه) فى جميع المراتب : (يُقَدَّمُ الأَقْرَبُ فالأَقْرَبُ) فى الدرجة على الأبعد . وإن كان الأبعد أقوى منه فجهة البنوة تقدم على جهة الأبوة ، والابن يقدم على ابن ابنه وهكذا . وجهة الأبوة تقدم على جهة الجدوة والإخوة ، والأخ وإن كان لأب يقدم على ابن الأخ ولو شقيقاً . ولا ينظر لقوته وجهة الأخوة تقدم على جهة العمومة فابن الأخ للأب يقدم على العم الشقيق ، ويقدم العم على عم العم للقرب . ثم جهة بنى العمومة ، فيقدم ابن العم ولو غير شقيق على ابن ابن العم الشقيق للقرب ، وإلى ذلك أشار بقوله : (وإن غير شقيق) : فلا ينظر للقوة إلا مع التساوى : كما قال :

(ومع التساوى) فإنه يقدم (الشقيق) كالأخوة وبنينهم والأعمام وبنينهم وأعمام الأب وبنينهم (مطلقاً) أى فى جميع المراتب الشقيق على الذى على للأب كما قال الجعبرى رضى الله عنه ونفعنا به :

قوله : [وكذلك أبناء الإخوة] إلخ : أى فتتزيل أبناء الإخوة منزلة آبائهم فى أصل التعصيب لا فيما يأخذونه فلا ينافى أنه إذا مات شقيقان أو لأب أحدهما عن ولد واحد والآخر عن خمسة ثم مات جدهم عن مال فلأنهم يقتسمونه على ستة أسهم بالسوية لاستواء رتبتهما ، ولا يرث كل فريق منهما ما كان يرثه أبوه لأن ميراثهما بأنفسهما لآبائهما . قال التائى وقد وقعت هذه المسألة فى عصرنا فأقضى فيها قاضى الحنفية ناصر الدين الأخمى بأنه يرث كل فريق منهما ما كان لأبيه فيقسم المال نصفين ، وغلظه فى ذلك بلىر الدين سبط الماردىنى وشنع عليه فى ذلك أفاده محشى الأصل .

قوله : [ثم جهة بنى العمومة] : كلامه يفيد أن جهة بنى العمومة القرية متأخرة عن جهة العمومة وإن علت وليس كذلك ، بل بنو العمومة القرية يقدمون على الأعمام الأبعد فأولاد عم الميت يقدمون على أعمام أبيه كما هو مصرح به فى الأصل وغيره .

وبالجهة التقديم ثم بقربه وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا
 (فقدُ الولاء) : أى المعتق ذكراً وأنثى ، فعصبته كما تقدم فى الولاء
 عند قوله : « وقدم عاصب النسب » إلخ .
 • (فبيتُ المال) : وإن لم يكن عدلا ، فيأخذ جميع المال أو ما أبقت
 القروض .
 • (ولا يرُدُّ) لذوى السهام عند عدم العاصب بل يدفع الباقي لبيت المال .

قوله : [وبالجهة التقديم] : الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم
 والتقديم مبتدأ مؤخر ، والمعنى التقديم يعتبر أولا بالجهة .
 وقوله : [ثم بقربه] : معطوف على قوله بالجهة ، أى فإن لم يكن اختلاف
 فى الجهة بل اتحدت فالتقديم يكون بالقرب كالبنوة وإن نزلت والجلودة وإن
 علت . فإن كلا جهة فتقديم الابن على ابن الابن باعتبار القرب لا باختلاف الجهة
 لاتحادها وكذلك الجد الأدنى مع الأعلى .

قوله : [وبعدهما] : متعلق باجعلا والتقديم بالنصب مفعولا لاجعلا ،
 وبالقوة متعلق بمحذوف مفعول ثان لاجعلا ، والألف فى اجعلا منقلبة عن
 نون التوكيد الخفيفة والضمير فى بعدهما عائد على الجهة والقرب ، والمعنى
 أنه إذا حصل اتحاد فى الجهة والقرب معاً اعتبر التقديم بالقوة فن يلى يجهتين
 أقوى ممن يلى بجهة ، فالاعتبار بالقوة إنما يظهر فى الإخوة وبنهم والعمومة
 وبنهم .

قوله : [كما تقدم فى الولاء] : أى من تأخير المعتق عن عصبه النسب
 وتقديمه على عصبه نفسه وتقديم عصبه نسبه على معتقه ، ومعتقه على معتق معتقه
 إلى آخر ما تقدم .

قوله : [فبيت المال] : أى ثم يليه فى الإرث بالعصوبة بيت المال الذى
 بوطنه مات به أو بغيره من البلاد كان ماله أو بغيره كما فى (ح) وانظر إذا لم
 يكن له وطن هل المعتبر محل المال أو الميت .

قوله : [ولا يرد لذوى السهام] : الرد ضد العول فهو زيادة فى أنصباء
 الورثة نقصان فى السهام .

• (ولا يُدْفَعُ) المال أو الباقي (لذوي الأرحام) : هذا هو المشهور ولكن الذي اعتمده المتأخرون : الرد على ذوى السهام فإن لم يكن فعلى ذوى الأرحام .
(وعلى الرد : فيردُّ على كلِّ ذى سهم بقدر ما ورثَ إلا الزوج والزوجة) : فلا رد عليهما إجماعاً .

قوله : [ولكن الذى اعتمده المتأخرون] : أى وهو المولى عليه عند الشافعية نقله ابن عرفة عن أبى بن عبد البر وعن الطرطوشى وعن الباجى وعن ابن القاسم وكلنا ذكره ابن يونس وابن رشد وذكر الشيخ سليمان البحيرى فى شرح الإرشاد عن عيون المسائل ، أنه حكى اتفاق شيوخ المذهب بعد المائتين على توريث ذوى الأرحام ، والرد على ذوى السهام لعدم انتظام بيت المال ، وقيل : إن بيت المال إذا كان غير مستظم يتصلق بالمال عن المسلمين لا عن الميت ، والقياس صرفه فى مصارف بيت المال إن أمكن . فإن كان ذو رحم الميت من جملة مصاريف بيت المال فهم أولى .

واعلم أن فى كيفية توريث ذوى الأرحام مذاهب أصحها مذهب أهل التنزيل وحاصله أننا نترجم منزلة من أدلوا به للميت درجة فيقدم السابق للميت فإن استووا فاجعل المسألة لمن أدلوا به ، والمراد بنوى الأرحام من لا يرث من الأقارب لا بالفرض ولا بالتعصيب وعدم فى الجلاب خمسة عشر : الجدة أبو الأم والجدلة أم أبى الأب وولد الإخوة والأخوات للأم ، والخال وأولاده والخالدة وأولادها ، والعم للأم وأولاده ، والعمة وأولادها ، وولد البنات وولد الأخوات من جميع الجهات كلها ، وبنات العمومة (أه) أقاده (شب) .

قوله : [فيرد على كل ذى سهم] : أى فإن كان من يرد عليه شخصاً واحداً كأم أو ولد أم فله المال فرضاً ورداً وإن كان صنفًا واحداً كأولاد أم أو جدات فأصل المسألة من عددهم كالعصبية وإن كان صنفين جمعت فروضهم من أصل المسألة لتلك الفروض ، فالجتماع أصل لمسألة الرد فاقطع النظر عن الباقي من أصل مسألة تلك الفروض كأنه لم يكن .

واعلم أن مسائل الرد التى ليس فيها أحد الزوجين كلها مقتطعة من ستة ، وأنها قد تحتاج لتبصيح فإن كان هناك أحد الزوجين فخذ له فرضه من مخرج

• (فلان انفرد أخذ الجميع) .

(ويرث بفرض وعصوبة : الأب أو الجد مع بنت أو بنت ابن فأكثر) : فيفرض للأب مع من ذكر السلس ويأخذ الباقي تعصيباً ، وكذلك الجد عند عدم الأب ، وكذلك الحكم مع بنتين فأكثر أو بنتي ابن فأكثر .
(كأبن عم هو أخ لأم) فيرث السلس لكونه أخاً لأم والباقي تعصيباً لكونه ابن عم . وأدخل بالكاف : ابن عم هو زوج ومعتق هو زوج .

فرض الزوجة فقط وهو واحد من اثنين أو أربعة أو ثمانية واقسم الباقي على مسألة من يرد عليه ، فإن كان من يرد عليه شخصاً واحداً أو صنفاً واحداً فأصل مسألة الرد مخرج فرض الزوجة ، وإن كان من يرد عليه أكثر من صنف فاعرض على مسألة الرد الباقي من مخرج فرض الزوجة ، فإن انقسم فخرج فروض الزوجة أصل لمسألة الرد كزوجة وأم ولديها وإن لم يقسم ضربت مسألة من يرد عليه في مخرج فرض الزوجة لأنه لا يكون إلا مابيناً فما بلغ فهو أصل مسألة الرد ، وقد تحتاج مسألة الرد التي فيها أحد الزوجين لتصحيح أيضاً ، إذا تقرر ذلك فأصول مسائل الرد كان فيها أحد الزوجين أم لا ثمانية أصول : اثنان كجدة وأخ لأم وكزوجة وأم ، وثلاثة كأب ولديها ، وأربعة كأب وبنت وكزوجة وأم ولديها ، وخمسة كأب وشقيقة وثمانية كزوجة وبنت ، وستة عشر كزوجة وشقيقة وأخت لأب ، واثنان وثلاثون كزوجة وبنت وبنت ابن وأربعون كزوجة وبنت وبنت ابن وحيدة أفاده الشنشوري على الرحية .

قوله : [فلان انفرد أخذ الجميع] : أي فلان انفرد ذو السهم كما إذا مات الميت عن أم مثلاً فإنها تأخذ الجميع ولا فرق بين كون المنفرد سهمه المجهول له بحسب الأصلة قليلاً أو كثيراً فلا شيء للنوى الأرحام ما دام واحد من أها السهام موجوداً غير الزوجين .

قوله : [ويرث بفرض وعصوبة] إلخ : لما ذكر من يرث بالفرض فقط وبالتعصيب فقط ذكر من يرث بهما .

قوله : [كأبن عم] إلخ : أشعر أفراد ابن العم أنه لو كان ابناً عم أحدهما أخ لأم فالسلس للأخ للأم ثم يقسم ما بقي بينهما نصفين عند مالك ، وقال

(وَوَرِثَ ذُو فَرَضَيْنِ بِالْأَقْرَى) فقط لا بالجهتين .
 • ثم بين أن القوة تكون بكونها لا تسقط بحال كالبنوة والأمومة مع الإخوة فقال :
 (وهي مالا تسقطُ) : كأم أو بنت هي أخت يقع في المسلمين غلطاً وفي
 المحجوس عمداً . فإذا وطئ بنته فولدت منه بنتاً ثم أسلم معها وماتت فالبنت الصغرى
 بنت للكبرى وأختها لأبيها . فإذا ماتت الكبرى بعد موت أبيهما ورثتها الصغرى
 بالبنوة لأن البنوة لا تسقط بحال ، بخلاف الأخوة فلها النصف فقط . ومن ورثها
 بالجهتين أعطاهما الباقي بالتعصيب . ولو ماتت الصغرى أولاً ورثتها الكبرى
 بالأمومة فلها الثلث وعطف على قوله : « مالا تسقط » قوله :

أشهب : يأخذ الأخ للأم جميع المال كالشقيق مع الأخ للأب .
 قوله : [وورث ذو فرضين] : مراده بالفرضين غير التعصيب بالنفس
 وهذا شروع في بيان الشخص الذي يجتمع فيه فرضان وحكم ميراثه بأحدهما .
 قوله : [تكون بكونها لا تسقط بحال] : حاصله أن القوة تقع بأحد
 أمور ثلاثة : الأول أن تكون إحداهما لا تمنع أصلاً بخلاف الأخرى ، الثاني
 أن تكون إحداهما تمنع الأخرى فالحاجة أقوى ، الثالث أن تكون إحداهما
 أقل حججاً من الأخرى وقد تكفل الشارح بأمثلتها على هذا الترتيب .
 قوله : [مع الإخوة] : حذفه من الأول لدلالة الثاني عليه .
 قوله : [كأم أو بنت] : أي فالأم أو البنت لا تمنع بحال بخلاف
 الأخت فقد تمنع .

قوله : [وفي المحجوس عمداً] : أي ولكن إسلامهم بعد ذلك يصحح أنسابهم
 فلللك حكم بالميراث بينهم ، وأما العمدى المسلمين فلا يتأتى فيه صحة النسب .
 قوله : [أعطاهما الباقي بالتعصيب] : أي لما مر أن الأخت مع البنت عصبه
 مع الغير فهي هنا غير نفسها باعتبار البنوة والأمومة .
 قوله : [ورثتها الكبرى بالأمومة] : أي لأنها لا تسقط بحال بخلاف
 وصف الأخوة فقد يسقط فحيث يكون لها الثالث لكونها أمّاً ولا شيء لها بالأخوة
 خلافاً لمن ورثها بالجهتين فقال لها الثلث بالأمومة والنصف بالأخوة .
 قوله : [وعطف على قوله مالا تسقط] : هذا هو الأمر الثاني من الثلاثة .

(أو ما تَحْجِبُ الأخرى) فالجهة التي تحجب بها غيرها أقوى فترث بها ،
 كأن يطا أمه فتلد ولدًا فهي أمه وحده أم أبيه فترث بالأمومة اتفاقاً . وإلى ما ذكرنا
 أشار بقوله :

(كأم أو بنت هي أخت) وكذلك لو كانت إحدى الجهتين أقل حجبا
 من الأخرى فهي أقوى ترث بها كأم أم هي أخت لأب ؛ كأن يطا بنته فتلد
 بنتاً ثم يطا الثانية فتلد بنتاً ثم تموت الصغرى عن العليا بعد موت الوسطى والأب
 فالكبرى جلدتها وأختها لأبيها ، فترثها بالجلودة فلها السلس دون الأختية ؛
 لأن الجلدة أم الأم تحجبها الأم فقط والأخت تحجب بكثير لأب والابن وابن
 الابن . وقيل ترث بالأختية لأن نصيبها أكثر ، فلو كانت محجوبة بالقوة
 لورثت بالضعيفة ؛ كأن تموت الصغرى في هذا المثال عن العليا والوسطى فترثها
 الوسطى بالأمومة فتأخذ الثلث وترثها العليا بالإخوة فتأخذ النصف ، لأنها محجوبة
 من جهة الجلودة بالأم . ويلغز بها : امرأة ماتت عن أمها وجلدتها فأخلت
 الأم الثلث والجلدة النصف . وقوله :

(كما صلب بجهتين) : إشارة إلى أن مفهوم قوله : « ذو فرضين » مفهوم
 موافقة لأنه يرث بأقواهما أيضا (كأخ أو عم هو) : أى من ذكر من الأخ
 والعم (معتق) فيرث بعصوبة النسب لأنها أقوى من عصوبة السبب .

قوله : [فترث بالأمومة اتفاقاً] : أى ولا ترثه بالجلودة اتفاقاً لما مر أن
 الإرث بالجلودة لا يكون مع الأمومة .

قوله : [وإلى ما ذكرنا أشار بقوله كأم أو بنت هي أخت] : هذا المثال
 لا يصح إلا للأول من الأمور الثلاثة فكان على الشارح أن ينبه عليه .

قوله : [وكذلك لو كانت إحدى الجهتين] إلخ : هذا هو الأمر الثالث .

قوله : [كما صلب] : أى بنفسه .

قوله : [من عصوبة النسب] : الأوضح أن يقول الولاء لأن النسب والنكاح
 يقال لهما سبب أيضاً قال في الرحبية :

أسباب ميراث الوري ثلاثة كل يفيد ربه الوراثه

فصل الجدة مع الإخوة

• (للجددة مع الإخوة الأشقاء أو الأخوات أو لأب) ولم يكن معهم صاحب فرض (الأفضل) من أحد الأمرين: (الثلاث) : أى ثلث جميع المال (أو المقاسمة) : كأنه أخ معهم .

فصل :

اعلم أن إرث الجدة مع الإخوة مذهب زيد وعلى ، وبه قال مالك والشافعي وأحمد : ومذهب عمر وابن عباس وأبي حنيفة أنه لا ميراث للإخوة مع الجدة بل هو يحجبهم كالأب .

قوله : [الأشقاء] : قدره الشارح إشارة إلى أن فيه حذف النعت من الأول لدلالة الثاني عليه .

قوله : [لم يكن معهم صاحب فرض] : أخذه من قول المصنف الآتى وله مع ذى فرض إلخ .

قوله : [الأفضل من أحد الأمرين] : اعلم أن أحوال الجدة خمسة : إحداها أن يكون مع الابن وحده أو معه ومع غيره من ذوى القروض . الثانية أن يكون مع بنت أو بنتين وحدهما أو معهما ومع غيرهما من ذوى القروض . الثالثة أن يكون مع الإخوة لغير أم . الرابعة أن يكون مع الإخوة ذو فرض . الخامسة أن لا يكون معه ولد ولا إخوة فله المال كله أو ما بقى منه بالتعصيب ، فإن كان معه ابن فقط أو ابن وغيره من أصحاب القروض فله السدس فرضاً فقط ، وإن كان معه بنت أو بنتان فقط أو معهما ومع غيرهما من أصحاب القروض كان له السدس فرضاً ، وإن بقى له شيء بعد فرض غيره أخذه تعصيباً ، وإن لم يكن معه أحد من الأولاد ولا من الإخوة أخذ المال كله تعصيباً إن لم يكن معه صاحب فرض وإلا أخذ ما فضل عنه تعصيباً فهو كالأب في هذه الأحوال الثلاث .

(فِيْقَاسِمُ) الإخوة (إذا كانوا أقل مِنْ مِثْلَيْهِ : لأن المقاسمة خير له من ثلث المال .

وذلك في خمس صور : جد وأخ أو أختان أو أخت أو أخ وأخت أو ثلاث أخوات ؛ إذ ينوبه في الأولى والثانية نصف المال، وفي الثالثة الثلثان، وفي الرابعة والخامسة الخمسان .

(و) يأخذ (الثُلُثُ) : أى ثلث جميع المال (إنْ زَادُوا) : أى الإخوة والأخوات عن مثليه ؛ بأن زادت الإخوة عن اثنين أو الأخوات على أربع كجد وأخوين وأخت ، فالمسألة من سبعة ، لو قاسم لأخذ سُبْعِينَ - بضم السين - والثلث سبعان وثلث سبع فهو خير له ، وما بقى للإخوة بقدر ميراثهم . وهذا مما يفترق فيه الأب من الجد ، لأن الأب يحجب الإخوة والجد لا يحجب إلا الإخوة للأم . فلما كان لا يسقط الإخوة للأب . أشار لحكمهم معه بقوله : (وعَدُّ

قوله : [فيقاسم الإخوة] : حاصله أن له مع الإخوة إن لم يكن معهم صاحب فرض حالين وهما المقاسمة وثلث جميع المال ، وإن كان معهم صاحب فرض له ثلاثة أحوال تكفل المتن والشارح يوضحها .

قوله : [وذلك في خمس صور] : أى يتحقق كونهم أقل من مثليه في تلك الخمس .

قوله : [إذ ينوبه في الأولى] : أى وتصح من اثنين .

وقوله : [والثانية] : أى وأصلها اثنان وتصح من أربعة لأن نصيبى الأختين واحد لا يتقسم عليهما فيضرب عدد الأختين في أصل المسألة يكون الحاصل أربعة للجد اثنان ولكل واحدة واحد .

قوله : [وفي الثالثة] : أى وهى جد وأخت فقط وتصح من أصلها ثلاثة .

قوله : [وفي الرابعة والخامسة الخمسان] : أى وأصل كل خمسة تصح منها .

قوله : [إن زادوا] إلخ : لم يعين للزيادة أمثلة نظير ما تقدم ؛ لأن أمثلة الزيادة على مثليه لا تحصر .

قوله : [فالمسألة من سبعة] : أى وهى عدة رؤسهم .

قوله : [والثلث سبعان وثلث سبع] : أى وحيثئذ فقد انكسرت على مخرج

الشقيق عليه) : أى على الجَد (إخوة الأب) عند المقاسمة ليمتنعه كثرة الميراث .
وكذلك يعد الشقيق الأخت للأب كان معهم ذو سهم أم لا ؛ كجد وأخ
شقيق وأخ لأب أو معهم زوجة ، فيعد فرضها بأخذ الجَد نصيبه ، فالأخ الشقيق
يعد الأخ للأب فيستوى للجد المقاسمة والثلث فيأخذ ، ويأخذ الشقيق الباقي .
وكذلك بعد أخذ الزوجة الربع يأخذ الجَد ثلث الباقي لاستوائه مع المقاسمة ويأخذ
الشقيق الباقي وهو نصف المال ، وإلى ذلك أشار بقوله :

(ثم رَجَعَ) أى الشقيق (عليهم) : أى على الإخوة للأب فيمنعهم لأنهم
محبوبون به .

(كالشقيقة) : تعد على الجَد الإخوة للأب ثم ترجع عليهم (بمالها) : وهو
النصف للواحدة والثلثان للأكثر (لو لم يكن جَد) وإن فضل شيء بعد ذلك
فهو للأخ للأب ؛ كجد وشقيقة وأخ لأب المقاسمة خير للجد : أصلها خمسة
له سهمان ثم اضرب مقام النصف في خمسة بعشرة للجد أربعة ولها خمسة
ولالأخ للأب سهم .

(وله) أى للجد (مع فرض معهما) : أى الإخوة والأخوات الأشقاء
أو لأب بعد أخذ صاحب الفرض الأفضل من أحد ثلاثة أمور :

الثلث لأن السبعة لا ثلث لها صحيح فتضرب ثلاثة في سبعة بأحد وعشرين
للجد سبعة يبقى أربعة عشر على خمسة لا تنقسم ، وتباين فتضرب في أحد وعشرين
بمائة وخمسة للجد خمسة وثلثون يبقى سبعون لكل رأس أربعة عشر .

قوله : [ليمتنعه كثرة الميراث] : علة للعد أى فالثمرة في عدم منع الجَد
كثرة الميراث من غير عود ثمرة لهم لحجبهم بالشقيق .

قوله : [كجد وأخ شقيق وأخ لأب] : مثال لقوله أم لا وقوله أو معهم
زوجة راجع لقوله كان معهم ذو سهم فهو لف ونشر مشوش .

قوله : [أصلها خمسة] : أى من عدة رعوها .

قوله : [ثم اضرب مقام النصف] : إنما احتيج للضرب لا نكساره على
خرج النصف لأن الأخت لها النصف والخمسة لا نصف لها صحيح .

(السدس) من أصل الفريضة كبتين وزوجة وأخ من أربعة وعشرين
لفضرب مخرج الثلث في الثمن للبتين ستة عشر وللزوجة ثلاثة يبقى خمسة
سلس جميع المال أربعة خير له من ثلث الباقي الذي هو واحد وثلثان ومن
المقاسمة إذ ينوبه لو قاسم اثنان ونصف (أو ثلث الباقي) : كأم وجد وخمسة
إخوة من ثمانية عشر للأم سلسها يبقى خمسة عشر ثلث الباقي خمسة خير للجد
من سلس جميع المال ومن المقاسمة (أو المقاسمة) : كجدة وجد وأخ من ستة
سلسها واحد فالمقاسمة خير للجد من السدس ومن ثلث الباقي فينوبه بالمقاسمة
اثنان ونصف فتضرب مخرج النصف في ستة ومنها تصح وأو في كلامه مانعة
خلو تجوز الجمع بين اثنين منها أو الثلاثة كزوج وجدة وجد وأخ : من ستة
يأخذ الزوج النصف والجدلة السدس فتستوى له المقاسمة والسدس وفي أم وجد

قوله : [السدس] : أى سدس جميع المال .

قوله : [من ثمانية عشر] : أى عند المتأخرين من الفراض وذلك
لأن كل مسألة فيها سدس وثلث ما بقى وما بقى فهي من ثمانية عشر .
وأما المتقدمون فيقولون إن الثمانية عشر تصحيح لا تأصيل ، فأصل هذه المسألة
عندهم ستة للأم سلسها واحد وإن قاسم الجد الإخوة أخذ خمسة أجزاء من أحد
عشر جزءاً ، وإن أخذ مبدس المال أخذ سهماً واحداً ، وإن أخذ ثلث الباقي
أخذ واحداً وثلثين فهو خير له ، لكن الخمسة لا ثلث لها صحيح فتضرب مخرج
الثلث في ستة أصل المسألة بثمانية عشر .

قوله : [فتضرب مخرج النصف] : أى لا نكسارها عليه .

قوله : [ومنها تصح] : أى من اثني عشر للجددة اثنان يبقى عشرة الجد
خمسة والأخ كذلك .

قوله : [وأو في كلامه مانعة خلو] : أى في كلام المصنف .

وقوله : [بين اثنين منها] : أى من السدس وثلث الباقي والمقاسمة .

وقوله : [أو الثلاثة] : أى استوائها كما وضحه في المثال .

قوله : [من ستة] : أى لئلا ندراج مخرج النصف في السدس .

وأخوين للأُم واحد من ستة ، فإن قاسم في الباقي ساری ما يأخذه ثلث الباقي
فقد استويا وتصح من ثمانية عشر ، وفي زوج وجد وثلاثة إخوة يستوي ثلث
الباقي والسلس وفي زوج وجد وأخوين تستوي الثلاثة .

(ولا يفرضُ لأخت) شقيقة أو لأب (معه) : أى الجدة في فريضة من
الفرائض .

• (إلا في الأكدرية) : لأنها إن انفردت معه عصبها ، وإن اجتمعت
مع غيرها من أصحاب الفروض أو الإخوة فحكم الجدة ما تقدم وحكمها مع
إخوتها كذلك ، فتعين أنه لا يفرض لها إلا في الأكدرية . وأركانها أربعة :

(زوج وأم وجد وأخت شقيقة أو لأب) فهي من ستة يبقى بعد فرض
الزوج والأم واحد للجدة لأنه لا ينقص عنه بحال ، فأسقط الحنفية الأخت ،
وأما المذاهب الثلاثة (فيفرضُ لها) : أى للأخت (النصفُ وله السدُسُ ،

قوله : [وأخوين] : أى شقيقين أو الأب فقوله للأُم إلخ شروع
في التقسيم .

قوله : [وتصح من ثمانية عشر] : أى لانكسارها على مخرج الثلث .
قوله : [يستوي ثلث الباقي والسلس] : أى وتصح من ثمانية عشر لانكسارها
على مخرج الثلث .

قوله : [تستوي الثلاثة] : أى وتصح من ستة وهي أصلها .
قوله : [إلا في الأكدرية] : أى وتسمى بالغراء ولقبت بالأكدرية لأن
عبد الملك بن مروان طرحها على رجل يقال له أكدر فأخطأ فيها ، أو لأن الجدة
كدر على الأخت فرضها وبالغراء لشهرتها في الفرائض كغيرة الفرس .

قوله : [فهي من ستة] : أى لأن فيها نصفاً وثلاثاً ومخرجهما متباين .
قوله : [فأسقط الحنفية الأخت] : أى لأن الجدة يحجب الإخوة والأخوات
عندهم .

قوله : [وأما المذاهب الثلاثة فيفرض لها] إلخ : تركيب فيه ثقل لا ينجو
مع وضوح المعنى .

ثم يقاسمها) : فقد عالت بفرض النصف إلى تسعة . فلو استقلت بما فرض لها لزادت فترد بعد الفرض إلى التعصيب ، فتضم حصتها ل حصته للذكر مثل حظ الأنثيين لأنهم معها كأخ والأربعة مباينة للثلاثة فتضرب ثلاثة الرموس في تسعة فتصبح من سبعة وعشرين فن له شيء من التسعة أخذه مضروباً في ثلاثة . ويلغز بها من وجوه : خلف أربعة من الورثة فأخذ أحدهم جزءاً من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزأين والرابع نصف الأجزاء .

(ولو كان بلها) : أى الأخت في المسألة المذكورة (أخ) : لم يقيده ليشمل المالكية إن كان لأب . وشبه المالكية إن كان شقيقاً (ومعه إخوة لأم)

قوله : [فتضم حصتها] : أى التى أخذتها بالمول وهي ثلاثة .

وقوله : [ل حصته] : أى وهو الواحد الذى كان له فى أصل المسألة .

قوله : [والأربعة مباينة للثلاثة] : المراد بالأربعة السهام ، والمراد بالثلاثة الرهوس لأن الجلد برأسين وهي برأس .

قوله : [فن له شيء فى التسعة] إلخ : أى فللزوج تسعة وللأم ستة وللجد والأخت اثنا عشر لها أربعة وله ثمانية .

قوله : [فأخذ أحدهم جزءاً من المال] : أى وهو الجلد فقد أخذ ثمانية .

وقوله : [والثاني نصف ذلك الجزء] : أى وهو الأخت فقد أخذت أربعة .

وقوله : [والثالث نصف الجزأين] : وهو الأم فقد أخذت ستة وهي نصف

الاثني عشر .

وقوله : [والرابع نصف الأجزاء] : أى وهو الزوج فقد أخذ تسعة وهي

نصف الثمانية عشر ومن الوجوه مات ميت وترك ورثة أخذ أحدهم ثلث الجميع ،

والثاني أخذ ثلث الباقي ، والثالث ثلث باقى السباق ، والرابع الباقي فالأخذ

ثلث الجميع هو الزوج والثلث الباقي هو الأم وثلث باقى الباقي هو الأخت والباقي

هو الجلد .

قوله : [ليشمل المالكية] : إنما سميت مالكية قيل لأن مالكاً لم يخالف زيدا

إلا فيها لأن زيدا قال فيها للأخ لأب السدس ، ومالك يسقطه وسميت شبه

المالكية بذلك لأنه لم يكن للمالك فيها نص ، وإنما ألحقها الأصحاب بالمسألة الأولى .

اثنان فصاعداً (سَقَطَ) الأخ شقيقاً أو الأب لأن الجلد يقول للأخ لو كنت دوني لم يرث شيئاً لأن الثلث الباقي بعد الزوج والأم يأخذه أولاد الأم وأنا أحجب كل من يرث من جهة الأم فيأخذ الجلد حيثك الثلث وحده كاملاً وذكر قوله ومعه إخوة لأم تكون المالكية التي خالف مالك فيها زيداً رضى الله عنهما وإلا فالأخ ساقط ولو لم يكن معه إخوة لأم .

قوله : [وإلا فالأخ ساقط] : أى لاستغراق الفروض التركة لأنه عند عدم الإخوة للأم تأخذ الأم الثلث كاملاً يبقى السلس واحد أو يأخذه الجلد وليس عنه نازلاً بحال .

● تنمة : لو كان بدل الأخت أختان من أى جهة فلا حول لرجوع الأم للسلس بائنتين من الإخوة فصاعداً ، أو يكون للزوج النصف ثلاثة وللأم السلس وللجد السلس واحد وهو والمقاسمة هنا سواء ، وإن زادت الأخوات على اثنتين كان السلس أفضل من المقاسمة وثلث الباقي فيبقى واحد على اثنتين لا يصح عليهما فتضرب الاثنتين عدد رموس الأختين في ستة بائني عشر ، ومنها تصح الفاكهاني وهنا إشكال أعضل سر فهمه الفراض ، وهو أن الأختين فأكثر إذا أخذتا السلس هنا فعلى أى وجه لا جائز أن يكون فرضاً لأن فرضهما الثلثان ولا تعصيباً لأن الجلد الذى يعصبهما هو صاحب فرض هنا وصاحب الفرض لا يعصب إلا أن يكون بنت مع أخت أو أخوات كما سلف فانظر الجواب عنه أفاده (شب) .

فصل الأصول السبعة لمسائل الفرائض

• والمراد بالأصل : العدد الذى يخرج منه سهام الفريضة صحيحاً (سبعة) بتقديم السين على الموحدة (اثنان و) ضعفهما (أربعة) ضعف ضعفهما (ثمانية) وثلاثة و) ضعفها (ستة) .

وهذه الأصول الخمسة هى مخارج الفروض الستة فى كتاب الله تعالى : النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس ولم تكن ستة كأصلها لاتحاد مخرج الثلث والثلثين ، وكلها مشتقة من مادة عددها إلا الأول .

(واثنا عشر) ضعف الستة : كزوجة وإخوة لأم فخرج الربع أربعة والثلث ثلاثة وبين المخرجين تباين فنضرب أحدهما فى الآخر باثنى عشر .
(وأربعة وعشرون) : ضعف الاثنى عشر ولأنه قد يوجد فى المسألة ثمن

فصل :

جمع أصل ، وهو فى اللغة ما يبنى عليه غيره ومناسبته للمصطلح عليه ظاهرة فإن تصحيح المسائل وقسمة التركات وسائر أعداد الأعمال تنبنى عليه .

قوله : [الذى يخرج منه سهام الفريضة صحيحاً] : المراد بالسهم أجزاء المسألة من نصف وربع ، وهكذا فإنه ثبت بطريق استقراء انحصار أصول فرائض الله الصحيحة الأجزاء فى تلك السبعة .

قوله : [من مادة عددها] : أى من مادة العدد الذى هو أسماء مخارجها فالثلث مأخوذ من ثلاثة ، والربع من أربعة ، والسدس من ستة ، والثلث من ثمانية ، ولا شك أن الثلاثة والأربعة والستة والثمانية أسماء مخارج تلك الفروض .
وقوله : [إلا الأول] : أى الفرض الأول وهو النصف ، فإنه ليس مأخوذاً من لفظ العدد الذى هو مخرجه إذ لو أخذ منه لقليل فيه ثناء بضم أوله وفتح ثانيه مكبراً .
قوله : [ضعف الستة] إلخ : ضعف الشيء قدره مرتين هذا هو المراد هنا وإلا فقد يراد بضعف الشيء مثله .

وسلس كزوجة وأم وولد وبين المخرجين توافق بالنصف ، فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر بأربعة وعشرين والولد إن كان ذكراً فعاصب له الباقي وإن كان أنثى واحدة فلها النصف مخرجه داخل في الثمانية ، وإن كانت متعددة فلهما الثلثان ومخرجهما داخل في الستة . وزاد بعضهم في خصوص باب الجدة والإخوة أصليين زيادة على السبعة وهي ثمانية عشر ، كأم وجد وأربعة إخوة لغير أم للأُم السلس من ستة والباقي خمسة للجد والإخوة له ثلث الباقي لأنه أفضل ولا ثلث له صحيح فتضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر . ومن له شيء من الستة أخذه مضروباً في ثلاثة وستة وثلاثون كأم وزوجة وجد وأربعة إخوة للزوجة الربع وللأم السلس ، فأصلها اثنا عشر للأم اثنان وللزوجة ثلاثة يبقى سبعة الأفضل للجد ثلث الباقي وليس له ثلث صحيح فتضرب ثلاثة في اثني عشر أصل المسألة ستة وثلاثين والراجع أنهما أصلان ، وقال الجمهور : إنهما نشأ من أصل الستة وضعفها فهما تصحيح لا أصلان .

(فالنصف) مخرجه (من اثنين) : فإن كانت فريضة فيها نصفان فن اثنين لأن المثلين يكفى بأحدهما كزوج وأخت شقيقة أو لأب وتسمى هاتان المسألتان باليتيمتين ؛ لأنهما لا نظير لهما ، إذ ليس في الفرائض مسألة يورث فيها نصفان غيرهما أعنى مسألة الشقيقة ومسألة التي للأب وتسمى عادلة . أو نصف وما بقى كزوج أو بنت أو بنت ابن أو أخت شقيقة أو لأب وعم مع كل فأصلها

قوله : [ومخرجهما داخل في الستة] : أى لأن مخرج الثلثين ثلاثة .

قوله : [وستة وثلاثون] : معطوف على ثمانية عشر وهي ضعفها .

قوله : [فتضرب ثلاثة] : أى التي هي مخرج ثلث الباقي .

قوله : [والراجع أنهما أصلان] : أى لأنهما قد يحتاجان هنا إلى تصحيح

آخر فبطل كونهما تصحيحين أفاده (شب) .

قوله : [باليتيمتين] : أى وبالنصيفتين لاشتمال كل منهما على نصفين .

قوله : [يورث فيها نصفان غيرهما] : أى على سبيل الفرض فلا يرد

بنت مع أخت ، فإن أخذ الأخت النصف بالتعصيب لا بالفرض .

قوله : [وتسمى عادلة] : العادلة هي التي ساوت سهامها أصحابها .

اثنان وتسمى ناقصة .

(والرُّبْعُ) مخرجه (مِنْ أَرْبَعَةٍ) فالأربعة أصل لكل فريضة اشتملت على ربع وما بقي كزوج وابن أو ربع ونصف وما بقي كزوج وبنت وأخ أو ربع وثلاث ما بقي وما بقي كزوجة وأبوين .

(والثلثُ) مخرجه (مِنْ ثَمَانِيَةٍ) فالثمانية أصل لكل فريضة فيها ثمن ونصف وما بقي كزوجة وبنت وأخ أو ثمن وما بقي كزوجة وابن ولا يكون كل من الأربعة والثمانية إلا ناقصاً لا عادلاً كما رأيت في الأمثلة .

(والثُلُثُ) مخرجه (مِنْ ثَلَاثَةٍ) فهي أصل لكل فريضة فيها ثلث فقط ، كأم وعم ، أو ثلث وثلثان : كإخوة لأم وأخوات لأب ، أو ثلثان وما بقي : كبنتين وعم ، ففريضة الثلث تارة ناقصة وتارة عادلة كما رأيت .

(والسدسُ مِنْ سِتَةٍ) : فهي أصل لكل فريضة فيها سدس وما بقي كجدة وعم ، أو سدس وثلث وما بقي : كجدة وأخوين لأم وأخ لأب ، أو سدس وثلثان وما بقي : كأم وبنتين وأخ ، أو نصف وثلث وما بقي كأخت وأم وعاصب ، أو سدس ونصف وثلث : كأم وأخت شقيقة وأخوين لأم . أو سدس ونصف وسدس وسدس ثالث : كأم وثلاث أخوات متفرقات أو سدس وثلثان وسدس وآخر كأم وشقيقتين وأخت لأم ففرائض السدس ناقصة وعادلة وتكون من فرض وفرضين وأكثر كما رأيت .

قوله : [وتسمى ناقصة] : أى لزيادة فروضها على مستحقها .

قوله : [كزوجة وأبوين] : أى وهى إحدى الغراوين المتقدمتين .

قوله : [كما رأيت في الأمثلة] : أى من عدم استغراق الفروض التركة .

قوله : [تارة ناقصة] : أى وهى الأمثلة التى ذكر فيها العاصب والعادلة

هى التى لم يذكر فيها العاصب .

قوله : [ففرائض السدس ناقصة وعادلة] : قد علمت أن الناقص ما ذكر

فيه العاصب والعدل ما لم يذكر فيه .

قوله : [وتكون من فرض] : أى وذلك كالمثال الأول .

وقوله : [وفرضين] : أى وذلك كالمثال الثانى والثالث والرابع .

وقوله : [وأكثر] : أى كالباقى بعد ذلك .

(والرُّبْعُ والثُّلُثُ أو) الربع (السُّدُسُ) أو الربع والثلاثان أو الربع مع النصف والسدس مخرجه (مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ) : لأن مخرج الربع من أربعة والثلاث من ثلاثة تبايناً ، فيضرب أحدهما في الآخر باثني عشر ، ومخرج السدس من ستة فيوافق مخرج الربع بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر باثني عشر كزوجة وأم وأخ ، وكزوج وأم وابن وكزوج وبنتين وأب وكزوج وبنت وبنت ابن وفرائض الاثني عشر كلها ناقصة كما رأيت .

(والثمن والسدس) وما بقي : كزوجة وأم وابن ، أو ثمن ونصف وسدس : كزوجة وبنت وبنت ابن وعم ، أو الثمن والثلاثان والسدس كزوجة وبنتين وأم وعم (مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ) لتوافق المخرجين بالإحصاف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر والنصف يدخل في السدس والثمن مع الثلثين من أربعة وعشرين لتباين مخرج الثمن والثلاث فيضرب أحدهما في كامل الآخر ، كزوجة وبنتين وابن ابن ، ولا يتصور أن يجتمع الثمن مع الثلث ولا مع الربع وفريضة الأربعة والعشرين ناقصة دائماً .

- (وما لا فرضَ فيها) من المسائل : كابنين مع بنت فأكثر أو إخوة مع أخوات (فأصلها عدد رهوس عَصَبَتِهَا) فإن كانوا ذكوراً كلهم فظاهر .
- (و) عند اجتماع ذكر وأنثى فصاعداً (للدَّكَرِ ضِعْفًا الْإُنْثَى) : كابن وبنت من ثلاثة وابنين وبنت من خمسة وهكذا .

قوله : [كزوجة وأم وأخ] : مثال للربع والثلاث .

وقوله : [وكزوج وأم وابن] : مثال للربع والسدس .

وقوله : [وكزوج وبنتين وأب] : مثال للربع والثلثين .

وقوله : [وكزوج وبنت وبنت ابن] : مثال للربع مع النصف والسدس .

قوله : [ولا يتصور أن يجتمع الثمن مع الثلث] إلخ : أى لأن الثمن يكون للزوجة مع الفرع الوارث والثلث يكون للأم إن لم يكن فرع وارث ، ولا جمع من الإخوة أو للإخوة للأم مع عدم الفرع الوارث ، والربع إما للزوج مع الفرع الوارث ولا يتأتى اجتماعه مع الزوجة أو للزوجة مع عدم الفرع الوارث .

• ثم شرع في العول وعرفه فقال : (وإن زادت الفروض) : أى سهام الورثة (على أصلها) أى أصل المسألة (عالت) الفروض : أى زيد فيها بأن تجعل القروض بقدر السهام فيدخل التقص على كل واحد من أصحاب القروض كما قال : (وهو) : أى العولُ بفتح العين المهملة وسكون الواو (زيادة) في السهام ونقص في الأنصباء) : كزوج وأخت شقيقة وأخت لأم ففيها نصفان وسدس فهي من ستة يستغرقها النصفان فيزاد عليها بمثل سلمها فتبلغ سبعة كما يأتي . (والعائل من الأصول) السبعة المتقدمة (ثلاثة) : وأما الأربعة الباقية فلا تعول وهي الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية لما تقدم أن الاثنين إما ناقصة أو عادلة ، وكذلك الثلاثة وأن الأربعة والثمانية دائماً ناقصتان فتعول .

(الستة) أربع عولات متواليات فتعول (لسبعة) بمثل سلمها : (كزوج وأختين) شقيقتين أو لأب للزوج النصف ثلاثة وللأختين الثلثان أربعة وهذه أول فريضة عالت في الإسلام .

قوله : [ثم شرع في العول] : هو لغة الزيادة واصطلاحاً ما قاله المصنف لم يقع في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في زمن الصديق ، وأول من نزل به عمر بن الخطاب في زوج وأختين لغير أم العائلة لسبعة فقال : لا أدري من أخره الكتاب فأخبره ولا من قدمه فأقدمه ، ولكن قد رأيت رأياً فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأ فمن عمر وهو أن يدخل الضرر على جميعهم وينقص كل واحد من سهمه ، ويقال إن الذي أشار عليه بذلك العباس أولاً ، وقيل على وقيل زيد ، وقيل جمع من الصحابة فقال لهم فرض الله للزوج النصف وللأختين الثلثين ، فإن بدأت بالزوج لم يبق للأختين حقهما وإن بدأت بالأختين لم يبق للزوج حقه فأشيروا إلى ، فأشار العباس بالعول وقال أرايت لو مات رجل وترك ستة دراهم ولرجل عليه ثلاثة ولآخر عليه أربعة أليس يجعل المال سبعة أجزاء ؟ فأخذت الصحابة بقوله ولم يخالفهم أحد من الصحابة إلا ابن عباس ، إلا أنه لم يظهر الخلاف إلا بعد موت عمر ، وقال إن الذي أحصى رمل عالج عدداً لم يجعل في المال نصفاً ونصفاً وثلاثاً كما في سنن البيهقي وعلى هذا فالمسألة التي وقعت حال مخالفة ابن عباس كانت زوجاً وأختاً لغير أم وأماً . أفاده (عب) .

وإذا أردت معرفة قدر ما عالت به وقدر ما نقص كل وارث ، فانسب ما زدته وهو ما عالت به الفريضة لأصلها بدون عول ، فتعرف قدره . وإذا نسبته لها عائلة علمت قدر ما نقص كل وارث . مثلاً الستة إذا عالت لسبعة فتنسب واحداً لستة فتعلم أنها عالت بمثل سلسها وتنسب الواحد للسبعة فهو سبع فتعلم أن كل وارث نقص سبع ما بيده وهكذا ، قال الأجهوري رضى الله تعالى عنه : وعلمك قدر النقص من كل وارث بنسبة عول للفريضة عائله ومقدار ما عالت بنسبته لها بلا عولها فأرحم بفضلك قائله رحمه الله تعالى رحمة واسعة ورحمنا به .

(و) تعول الستة (لثمانية) فتكون عالت بمثل ثلثها ؛ لأنها عالت باثنين تنسبهما للستة تجدهما ثلثا فتعرف قدر ما عالت به وتعلم أن كل وارث نقص ما بيده ربعا ؛ لأن نسبة الاثنين لها عائلة ربع كما علمت .

(كن ذكراً) وهو الزوج والأختان (مع أم) للزوج النصف ثلاثة وللأختين أربعة وللأم السدس واحد .

(و) تعول الستة (لتسعة) بمثل نصفها ، فيكون نقص كل واحد ثلث ما بيده لما علمت (كن ذكراً) زوج إلخ (مع أخ لأم) ؛

قوله : [وعلمك] : مبتدأ وهو مصدر يعمل عمل الفعل مضاف لفاعله وهو الكاف ، وقدر مفعوله ومن كل وارث متعلق بمحذوف صفة للنقص .
وقوله : [بنسبة عول] : متعلق بمحذوف خبر وعائله حال من الفريضة ووقف عليه بالسكون لأجل الروى ، ومقدار معطوف على قدر .
قوله : [بنسبته لها] : متعلق بمحذوف تقديره يكون .

وقوله : [بلا عولها] : حال من الهاء في لها .
وقوله : [فأرحم بفضلك قائله] : تكملة قصد بها طلب الدعاء .
قوله : [نقص ما بيده ربعا] : تمييز محول عن الفاعل على حد : واشتعل الرأس شيباً (١) .

قوله : [وهو الزوج والأختان] : الواو بمعنى مع .
قوله : [كن ذكر] : أى وهو زوج وأختان لغير أم وأم .
قوله : [زوج] إلخ : أى زوج وأختان وأم .

. وتعول الستة (لعشرة) بمثل ثلثيها فينقص كل واحد مما له خمسان من نسبة أربعة لها بعولها (كمن ذكر مع إخوة لأم وكأم الفروخ) بالخاء المعجمة: سميت بذلك لكثرة ما فرخت في العول : (أمٌ وزوجٌ وولدا أم وأختان) لغير أم .

(و) الثاني من الثلاثة التي قد تعول : (الاثنا عشر) : تعول ثلاث عولات أفراداً إلى سبعة عشر فتعول (لثلاثة عشر) بمثل نصف سلسلها لما علمت أنك تنسب ما عالت به إليها قبول العول ويكون كل واحد نقص ما ييله جزء من ثلاثة عشر جزءاً من واحد كزوجة وأم وأختين لغير أم وزوج وأم وبنتان (و) تعول الاثنا عشر (لخمسة عشر) بمثل ربعها ، ويكون نقص كل خمس ما ييله كزوج وأبوين وبنتين .

(و) تعول (لسبعة عشر) بمثل ربعها وسلسلها ، وينقص كل وارث مما ييله خمسة أجزاء من سبعة عشر جزءاً من واحد ؛ كزوجة وأم وولديها وأخت شقيقة وأخت لأب . ومن أمثلتها : أم الأرامل وتسمى بأم الفروج بالجيم وبالدينارية الصغرى ، وهي : ثلاث زوجات وحدتان وأربع أخوات لأم وثمان أخوات لأب والتركة سبعة عشر ديناراً ، وأما الدينارية الكبرى فن أربعة وعشرين

قوله : [وكأم الفروخ] : المناسب أن يقول وهي أم الفروخ لأن المثال الآتي بعد هو عين ما قبله .

قوله : [بمثل ربعها وسلسلها] : أى فربعها ثلاثة وسلسلها اثنان .

قوله : [من سبعة عشر جزءاً من واحد] : معنى ذلك أن نصيب كل وارث يفرض واحداً هوئياً كاملاً ويجعل أجزاء بقدر المسألة بعولها وينقص منه عدد ما عالت به .

قوله : [أم الأرامل] إلخ : سميت بأم الأرامل وأم الفروج بالجيم لعدم وجود الذكر فيها .

قوله : [والتركة سبعة عشر ديناراً] : أى وهي مقسومة عليهن كل رأس بدينار .

قوله : [وهي زوجة وابنتان] إلخ : أى فللبنتين الثلثان ستة عشر من أربعة وعشرين ، وللزوجة الثمن ثلاثة وللأم السدس أربعة يفضل واحد على خمسة

وليس فيها عول ، وهى زوجة وإبتنان وأم واثنان عشر أخا وأخت . وقد جاءت الأخت لسيدنا على رضى الله عنه وعنا به وقالت له : مات أخى عن ستمائة دينار فلم أعط منها إلا ديناراً واحداً ؟ فقال رضى الله عنه : لعل أخاك مات عن زوجة وبنتين وأم واثنى عشر أخا وأنت ؟ فقالت : نعم ! فقال معك حقك الذى خصك .

(و) تعول (الأربعة والعشرون) عولة واحدة بمثل ثمنها (لسبعة وعشرين) فيكون قص كل واحد تسع ما بيده لما عطلت : (زوجة وأبوان وإبتنان ؛ وهى المنبرية) بكسر الميم لقول على رضى الله عنه وهو على المنبر : صار ثمنها تسعاً أى صار ما كان ثمناً ينسبته لما قبل العول تسعاً بالنسبة لما بعد عولها .

وعشرين رأساً عدد رموس الإخوة مع الأخت فتضرب الخمسة والعشرين فى أصل المسألة بستمائة للبنتين أربعمائة من ضرب خمسة وعشرين فى ستة عشر ، ولأم مائة من ضرب أربعة فى خمسة وعشرين ، وللزوجة خمس وسبعون من ضرب ثلاثة فى خمسة وعشرين ، وللأختى عشر أخاً مع الأخت خمسة وعشرون من ضرب واحد فيها .

قوله : [وأخت] : بالرفع عطف على اثنا عشر .

قوله : [وزوجة وأبوان] إلخ : المناسب للشارح أن يقول مثلاً زوجة إلخ .

قوله : [وهى المنبرية] : أى ولا يمكن أن تعول إلا والميت فيها ذكر هو زوج .

قوله : [وهو على المنبر] : أى منبر الكوفة ، قيل إن صدر الخطبة التى

قيل له فى أثنائها : الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعاً ويميز كل نفس بما تسعى وإليه المال والرجى . فسنل حينئذ فأجاب بقوله : صار ثمنها تسعاً وتسمى أيضاً

بالبخيلة لقلة عولها ، وبالجلدية لأن علياً كان يلقب بميدنة الذى هو اسم

للأسد إشارة إلى أنه كامل فى الشجاعة . وعن الشعبي ما رأيت أحسب من على

لأنه قال ذلك بديهته لما رزقه الله من غزاة العلم وقوة الفهم فكان يفهم على

البديهية ما لا يفهمه المتبحر فى العلوم المشتغل بدرسها وتفهمها طول عمره ، وكيف

لا وقد بعثه النبي صلى الله عليه وسلم قاضياً إلى اليمن وهو شاب ؟ فقال يا رسول الله

ما أدرى ما القضاء ؟ فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال اللهم

اهد قلبه وسدد لسانه فقال على فوالله ما شككت بعد فى قضاء بين اثنين .

فصل في الحجب وأحكامه

لا يُحْجَبُ الأبوان أَى حَجَبَ حرمان (والزوجان والولد) للميت ذكرًا أو أنثى ، فلا يدخل عليهم حجبُ حرمان بالأشخاص . وأما حجب بالأوصاف - كرق الخ - فيدخل على الجميع .

(بل يُحْجَبُ) : أى يمنع من الإرث بالكلية (ابنُ الابن بابتن) : لأن الابن أقرب للميت ، وكل من أدلى بواسطة حجبه تلك الوسطة إلا الإخوة للأُم .

• (وكلُّ أسفل) محجوب (بأعلى) منه فابتن ابن ابن محجوب بابتن ابن .

(و) يحجب (الجلدُ بالأب) لأنه أقرب للميت من الجلد .

(و) يحجب (الأخ مطلقاً) شقيقاً أو لأب أو لأم ذكرًا أو أنثى أو خنثى

فصل :

الحجب لغة المنع ، واصطلاحاً منع من قام به سبب الإرث من الإرث بالكلية أو من أوفر حظيه .

قوله : [أى حجب حرمان] : أى وأما حجب التقصان فيدخل عليهم كما هو معلوم فما تقدم .

قوله : [كرق الخ] : أى من باقى موانع الإرث .

قوله : [فيدخل على الجميع] : مثله حجب التقصان فإنه يطرأ على الجميع وباعتبار مسائل العول .

قوله : [ابن الابن] : أى وكذا بنت الابن .

قوله : [ويحجب الجلد بالأب] : قال فى الرجبية :

والجلد محجوب عن الميراث بالأب فى أحواله الثلاث

يعنى بالأحوال الثلاث الإرث بالفرض أو التعصيب أو أحدهما .

قوله : [ويحجب الأخ مطلقاً] : قال فى الرجبية :

وتسقط الإخوة بالبنت وبالأب الأدنى كما روينا

(بابن) للميت (وابنيه) وإن نزل (وبالأب) الأدنى دون الجدة فلا يحجب الإخوة كما تقدم .

(وللأم) : أى الأخ للأم يحجب بمن ذكر ، ويزيد بأنه يحجب سواء كان ذكراً أو أنثى (بالجدة) وبالبنت وبنت الابن فحاصله أن الإخوة للأم يحجبون بستة كما رأيت .

(و) يحجب (ابن الأخ وإن) كان (للأبوين) : وهو الشقيق (بأخ) لأنه أقرب منه وإن كان الأخ (لأب) .

(و) يحجب (العم وابنه) : أى ابن العم (بالأخ وابنه) : أى ابن الأخ لما علمت أن جهة الإخوة وإن نزلت ، مقلمة على جهة العمومة . فإذا انحلت جهة أخوة أو جهة عمومة فيحجب الأبعد بالأقرب ؛ كابن عم محجوب بالعم وهكذا . وإليه أشار بقوله :

● (والأبعد من الجهتين بالأقرب) وإن كان الأقرب غير شقيق .
(فيقدم الأخ للأب على ابن الأخ الشقيق) : والعم للأب يقدم على ابن العم الشقيق وابن العم يقدم على عم الأب الشقيق .
(وما لأب منهما) محجوب (بما للأبوين) : لأنه أقوى منه كما تقدم في قاعدة الجعبرى .

(و) تحجب (الجدة مطلقاً) لأم أو لأب (بالأم) لإدلاء التى من جهة الأم بالأم . وحجت التى من جهة الأب لأن الأم أقرب من يرث بالأمومة

وبنى البنين كيف كانوا سيان فيه الجمع والوحدان

قوله : [فلا يحجب الإخوة] : أى بل يشاركهم .

قوله : [يحجبون بستة كما رأيت] : أى وهم الابن وابن الابن والبنت وبنت الابن والأب والجدة إجماعاً .

قوله : [لأنه أقرب منه] : أى فى الدرجة وإن كانت جهتهما واحدة .

قوله : [فيحجب الأبعد بالأقرب] : أى الأبعد فى الدرجة بالأقرب فيها .

قوله : [وما لأب منهما] : أى الذى أدلى بالأب من الإخوة وبنينهم والأعمام وبنينهم محجوب بمن أدلى بالأبوين .

والجدة للأب ورثت بالأمومة بواسطة الأب .

(و) تحجب الجدة (لأب بآب) لإدلائها به .

(و) تحجب الجدة (البُعْدَى مِنْ جِهَةٍ) : كأم أم أم (بِقُرْبَاهَا) :
كأم أم وكأم أم أب بأم أب لإدلائها بها .

(و) تحجب جدة (بُعْدَى لَأَب) : أى جهته من (بِقُرْبَى لَأُم) كأم :
أم أب مع أم أم فليس لها فى السدس شيء . .

(ولاءً) تكن البعدى من جهة الأب بل كانت البعدى من جهة الأم ،
فلأن القربى من جهة الأب لا تحجبها لقوتها لأن نص الحديث فيها ، وقاس
عمر رضى الله عنه التى للأب فلذلك (اشتركا) فى السدس على الصحيح .
والآخر : يحجبها جرياً على القاعدة من حجب القربى .

(ولا تَرِثُ مَنْ أَدْلَتْ) : من الجدات (بذكر) : كأم أب الأم
(سِوَى) من أدلت بذكر هو (لأب) كأم الأب كما تقدم .

(و) تحجب (بناتُ ابنِ بَابِنِ أو بَتَيْنِ) لأنه لم يفضل لمن من الثلثين
شيء وكذلك بنتا ابن مع بنت ابن ابن لهما الثلثان ولا شيء لبنت ابن الابن وهكذا .
(أو ابن ابن أعلى) : فإذا مات عن بنت وابن ابن وبنت ابن ابن ابن
حجبت واستقل ابن الابن بالباقي بعد فرض البنت أو بجميع المال حيث لم تكن بنت .
(ولاءً) يكن أعلى بل كان مساويا (عَصَبَهُنَّ) مطلقاً كان لبنات
الابن شيء فى الثلثين ، كبنت وبنت ابن وابن ابن أو لم يكن كبنتين وابن ابن

قوله : [وتحجب جدة بعدى لأب] إلخ : أفاد هذا فى الرحبية بقوله :

وإن تكن قربى لأُم حجبت أم أب بعد أو سلباً سلبت

وإن تكن بالعكس فالقولان فى كتب أهل العلم منصوبان

لا تسقط البعدى على الصحيح واتفق الجلل على التصحيح

قوله : [ولا ترث من أدلت من الجدات بذكر] : قال فى الرحبية :

وكل من أدلت بغير وارث فما لها حظ من الموارث

قوله : [وهكذا] : أى فكل اثنتين علت درجتهما حجبتا ما بعدهما من

الإناث إن لم يكن معصب من الذكور لمن بعد .

وبنت ابن كان أخاها أو ابن عمها أو كان أنزل منها ولم يكن لها في الثلثين شيء كبتين وبنت ابن وابن ابن ابن . فإن كان أنزل ولها السدس فتأخذه ويستقل هو بالباقي . وقد يكون ابن الابن مشتملاً على بنت الابن لولاه لورثت كزوج وأم وأب وبنت وبنت ابن فلها السدس فتعول لخمس عشرة ؛ فلو كان ابن ابن معها أخاها أو ابن عمها لسقط وسقطت معه لاستغراق الفروض وتعول لثلاثة عشر .
(و) تحجب (أختٌ أو أخواتٌ لأبٍ بأختين لأبوين) : لاستغراقهما الثلثين إلا إذا كان مع الأخت للأب أخ لأب فيعصبها .

● (و) سقط (عاصب باستغراق ذوى الفروض) : كزوج وأم وأخ لأم وشقيقة وأخ وأخت لأب فهي من ستة وعالت لثانية . وسقط أولاد الأب لأنهم عصبه .

(وابنُ الأخ لغير أم) بأن كان شقيقاً أو لأب (كأبيه ، إلا أنه لا يرث الأم للسدس) إذا تعدد بخلاف أبيه كما تقدم .

(ولا يرث) ابن الأخ (مع الجدة) : بخلاف الإخوة لغير أم فيرثون معه .
(ولا يعصب) ابن الأخ (أخته) : بل يختص بجميع المال أو بما أبقت الفروض وليس لبنت الأخ مع أخيها أو ابن عمها شيء فهي من ذوى الأرحام .
(ويسقط) ابن الأخ (في) المسألة (المشركة) بفتح الراء وكسرها : وهي زوج وأم وإخوة لأم وإخوة أشقاء أصلها ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم

قوله : [ولم يكن لها في الثلثين شيء] : قيد في كونه أنزل منها .

قوله : [وتعول لثلاثة عشر] : أى عند سقوط بنت الابن .

قوله : [أخ لأب] : أى وأما الشقيق فلأنما يعصب أخواته الأشقاء في جميع التركة إن لم يكن هناك صاحب فرض .

قوله : [ولا يعصب ابن الأخ أخته] : قال في الرحبية :

وليس ابن الأخ بالمعصب من مثله أو فوقه في النسب .

قوله : [بفتح الراء وكسرها] : أى كما ضبطه ابن الصلاح والنووى أى

المشارك فيها وتسمى بالحمارية وبالحجرية وباليمية .

قوله : [وللأم] : أى أو الجدة إن لم تكن أم .

السدس وللإخوة للأم الثلث فشاركهم الأشقاء فلو كان ابن أخ لسقط .
 (والعمُّ لغير أم كأخ كذلك وكذا باقى عَصَبَةِ النَّسَبِ وَتَقَدَّمَ
 ما يُسْتَفَادُ مِنْهُ حَجَبُ النَّقْصِ) : كالزوج مع الفرع الوارث والأم والزوجة .
 (فلو اجتمع الذكور) الخمسة عشر (فالوارث) منهم ثلاثة (أب
 وابن وزوج) فسألتهم من اثني عشر مخرج الربع والثلث للزوج وثلاثة للأب
 اثنان والباقي للابن .

(أو) اجتمع (الإناث) فيرث منهن خمسة أشار لها بقوله :
 (فَبِئْتُ وَبَنْتُ ابْنَ أُمٍّ وَأَخْتُ لِأَبَوَيْنِ وَزَوْجَةٌ) مسألتهم من أربعة وعشرين
 للثمن والسدس يبقى منها واحد للشقيقة لأنها عصبه بالغير .
 (ولو اجتمعوا) : أى الذكور والإناث أى الممكن منهما

قوله : [وللإخوة للأم الثلث] : أى وهو اثنان فلم يبق للأشقاء شيء فكان
 مقتضى الحكم السابق أن يسقطوا لاستغراق الفروض الركة وذلك هو الذى
 قضى به عمر بن الخطاب رضى الله عنه أولاً وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد ،
 ثم وقعت لعمر رضى الله عنه ثانية فأراد أن يقضى بذلك فقال له زيد بن ثابت
 رضى الله عنه : هب أن أباهم حمار ما زادهم الأب إلا قرباً ، وقيل قاتل ذلك
 أحد الورثة ، وقيل قال بعضهم هب أن أبانا كان حجراً ملقى فى اليم فلما قيل
 له ذلك قضى بالتشريك بين الإخوة للأم والإخوة الأشقاء كأنهم كلهم أولاد
 أم . فقيل له فى ذلك فقال : ذاك على ما قضينا وهذا على ما نقضى وواقفه على
 ذلك جماعة من الصحابة منهم زيد وذهب إليه مالك وهو المشهور عند الشافعى .
 قوله : [بالغير] : المناسب مع الغير .

قوله : [أى الممكن منهما] : إنما قال ذلك لأنه لا يمكن اجتماع زوجة
 وزوج يطلبان الإرث بالزوجية إلا فى مسألة الملفوف المشهورة . قال شيخ
 الإسلام فى غاية الوصول فى علم الفصول : فإذا قيل لك اجتمعت الخمسة والعشرون
 فقل لم يمت أحد لأن منهم الزوجين ولا يمكن اجتماعهما فى فريضة فيستحيل
 اجتماع الصنفين قاله الرويانى وغيره ، وقيل يتصور بثلاث صور : إحداها
 لو أقام رجل بينة على ميت ملفوف فى كفن أنه امرأته وهؤلاء أولاده منها وأقامت

(فأبوان وابن وبنت وأحد الزوجين) : فإن كان الميت الزوج فالمسألة من أربعة وعشرين للثمن والسدس ، وتصح من اثنين وسبعين للمباينة بين رؤوس الأولاد وسهامهم إذ الباقي لهم ثلاثة عشر على ثلاثة ، فن له شيء من أصلها أخذه مضروباً في ثلاثة . وإن كان الميت الزوجة فالمسألة من اثني عشر نخرج الربع والسدس ، يبقى للأولاد الثلاثة خمسة ، فتضرب رؤوسهم في أصلها ستة وثلاثين ومنها تصح .

امرأة بينة أنه زوجها وهؤلاء أولادها منه فكشف عنه فإذا هو خنثى مشكل له آلتان آلة الرجال وآلة النساء فعن النص أن المال يقسم بينهما وخالف الأستاذ أبو طاهر النص وقدم بينة الرجال ؛ لأن ولادتها صحت بطريق المشاهدة والإلحاق بالأب أمر حكيم والمشاهدة أقوى ، قال البلقيني : ولعل ما ذكر عن النص على قوله استعمال البتة وعليه للأبوين السدسان بكل حال وقضية بينة الرجل أن له الربع والباقي لأولاده ، وقضية بينة المرأة أن لها الثمن والباقي لأولادها فربع الزوجية لا يختص به الزوج بل تنازعه الزوجة في ثمن منه فيقسم الثمن بينهما وينازعه أولادها في الثمن الآخر ؛ لأنهم يدعون له لكونه من جملة الباقي بعد الفروض بمقتضى بينة أمهم فيقسم بينه وبينهم نصفين ثم يقسم الباقي بعد السدسين والربع بين الأولاد من الجهتين للذكر مثل حظ الأنثيين ، فأصلها اثنا عشر باعتبار السدس مع ربع الزوجية أو أربعة وعشرون باعتبارها مع ربع الزوج وثمان الزوجة نظراً إلى الأصل وإن لم يؤخذ إلا الربع موزعاً عليهما بقدر فرضيهما ، ثانيتهما لو أقاما بينتين على ميت بعد الدفن أو على غائب لم يظهر حاله في الصورتين فقد اجتمع في تلك المسائل جميع الورثة (اهـ ملخصاً) .

قوله : [فأبوان] : أى فالوارث من الفريقين أبوان إلخ .

قوله : [للمباينة بين رؤوس الأولاد وسهامهم] : أى فتضرب الرؤوس

المنكسرة عليها سهامها في أربعة وعشرين تصح مما قال الشارح .

فصل فى جملة كافية

من اقتصر عليها جمعت أصولاً وفروعاً كثيرة من فنّ الحساب^(١)

- (الحساب) لغة : العد . يقال : حسب الشيء عدّه ، واصطلاحاً : علم بأصول يتوصل بها إلى معرفة المجهولات العددية . وفائدته : صيرورة المجهول معلوماً ، وغايته : سرعة الجواب على الصحة ، وموضوعه : العدّد . (يُحتَاجُ لها) : أى للجملة التى هى من الحساب (الفَرْضُ) : من يريد علم الفرائض (وغيره) : أى غير الفرضى كمن يريد البيع والقرض والهبة وسائر المعاملات . (اعلم أن العدّد) هو ما تألف من الآحاد ، فالواحد ليس عدداً حقيقة ،

فصل :

قوله : [لغة العد] : لما كان يجب على كل شارح فى علم أن يتصوره بوجه ما إما بتعريفه أو بموضوعه أو غايته أو غير ذلك من مبادئ العشرة وإلا كان شروعه فيه عبثاً بين الشارح المهمّ منها وهى خمسة وبقي خمسة ، وهى حكمه ، ونسبته ، واستمداده ، ومسائله ، وواضعه ، فحكمه فرض كفاية كعلم الفرائض لتوقفه عليه ، ونسبته آلة لغيره ، واستمداده من العقل ، ومسائله قضاياه العددية : وواضعه علماء الغبار .

قوله : [وموضوعه العدد] : أى من حيث تحليله بالقسمة والطرح والتضعيف والتجذير وهو ضرب العدد فى مثله كضرب أربعة فى أربعة .
قوله : [اعلم أن العدد] : هو لغة من عدّ الشيء يعدّه إذا حسبه والاسم العدد .

قوله : [هو ما تألف من الآحاد] : أى معناه اصطلاحاً عند الجمهور ما اجتمع من الآحاد أو الكثرة المجتمعة من الآحاد :

(١) فى الأصل جملة كافية : من اقتصر عليها لأنها جمعت له أصولاً وفروعاً كثيرة « من فنّ الحساب » هـ لغة العدّ إلخ .

وقيل : العدد ما يساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين . ومن خواصه زيادة مربعه على سطح حاشيتيه القريبتين بواحد ، والبعيدتين بقدر مربع نصف الفضل بينهما (قِسْمَانِ : أصلى وفرعى) .
(ف) العدد (الأصلى) ثلاثة أنواع (آحاد) وهو النوع الأول ؛ فالآحاد (من واحد إلى تسعة) بزيادة واحد واحد والغاية داخلة فى الآحاد .

قوله : [القريبتين أو البعيدتين] : أى المستويتين قرباً وبعداً وهذا تعريف بالخاصة كالاثنتين مثلاً فإنها تألفت من أحدين ، أو كثره مجتمعة من الأحدين وساوت نصف مجموع الواحد للثلاثة ، وكان خمسة فإنها ساوت نصف مجموع الأربعة والسته ، ونصف مجموع الثلاثة والسبعة ، ونصف مجموع الأثنين والثمانية ونصف مجموع الواحد والتسعة ، وأخصر من هذا كله أن يقال هو الآحاد المجتمعة وينبنى على تعريف الجمهور أن الواحد ليس عدداً حقيقة لأنه ليس له حاشيتان وليس آحاداً مجتمعة ، بل يسمى عدداً مجازاً لأنه مبدأ العدد ، وقيل يسمى عدداً حقيقة لتألف العدد منه ، ولقول الحساب العدد ينقسم إلى صحيح وكسر وصوبه النظام النيسابورى ، فإذا علمت ذلك فالمناسب للشارح تأخير قوله فالواحد ليس عدداً حقيقة بعد تمام الأقوال .

قوله : [زيادة مربعه] : الترييع ضرب العدد فى مثله والمسطح هو الخارج من ضرب العددين كالسته عشر الخارجة من ضرب أربعة فى مثلها ، والمعنى زيادة مسطح مربعه على سطح حاشيتيه كالمثال ، فإن ضرب الأربعة فى الأربعة ستة عشر ، وضرب حاشيتى الأربعة القريبتين وهما الثلاثة والخمسة بخمسة عشر فقد زاد مسطح مربعه عن سطح حاشيتيه بواحد .

وقوله : [والبعيدتين بقدر مربع نصف الفضل بينهما] : فى الكلام حذف أى بقدر مسطح مربع إلخ كما تقدم فيما قبله ، مثال ذلك الاثنان والسته بالنسبة للمثال فإن مسطحهما اثنا عشر فقد زادت عنه الستة عشر المذكورة بأربعة وهى مسطح مربع نصف الفضل ؛ لأن الفضل أربعة ونصفها اثنان يضربان فى اثنين بأربعة والمراد بالحاشيتين البعيدتين بمرتبة فقط فتأمل وقس .
قوله : [والغاية داخلة] : أى الذى هو تسعة .

(وعشراتٌ : من عشرة إلى تسعين) : بزيادة عشرة عشرة فهي عشرة وعشرون وثلاثون وأربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون .
(ومئاتٌ : من مائة إلى تسعمائة) : بزيادة مائة مائة فهي مائة مائتان وثلاثمائة إلى تسعمائة بإدخال الغاية ؛ فكل نوع منها تسعة أعداد متفاضلة بمثل أولها وتسمى عقوداً ؛ فالعقد الأول من كل نوع يسمى عقداً مفرداً وما بعده عقداً مكرراً من ذلك العقد المفرد .

(و) العدد (الفرعى) ما فيه لفظ (ألف) : كأحاد ألف من ألف إلى تسعة آلاف (بزيادة ألف ألف والغاية داخله في آحاد الألوف (ثم عشرات الألوف من عشرة آلاف إلى تسعين ألفاً) بزيادة عشرة آلاف عشرة آلاف (ثم مئات الألوف من مائة ألف إلى تسعمائة ألف) بزيادة مائة ألف (وهكذا) : كألف ألف (إلى غير نهاية) .

قوله : [فكل نوع منها تسعة أعداد] : أى فالآحاد تسعة أعداد والعشرات كذلك والمئات كذلك .

قوله : [متفاضلة بمثل أولها] : أى ففي الآحاد تفاضلها بواحد واحد ، وفي العشرات بعشرة عشرة وفي المئات بمائة مائة .

قوله : [من كل نوع] : أى من الأنواع الثلاثة المتقدمة . . .

قوله : [مكرراً من ذلك العقد المفرد] : أى أما من الآحاد أو العشرات أو المئات ، ومترلة الأولى وأسسها واحد ، ومترلة الثانية وأسسها اثنان ، ومترلة الثالثة وأسسها ثلاثة ، وهذه المنازل الثلاث تسمى المنازل الأصلية .

قوله : [والعدد الفرعى] : قنر الشارح لفظ العدد إشارة لتقدير الموصوف وهو أنواع غير متناهية .

قوله : [بزيادة ألف ألف] : أى ألف فوق ألف .

قوله : [والغاية داخله] : أى الذى هو تسعة كما تقدم في آحاد الأصول .

قوله : [بزيادة عشرة آلاف] : أى فالزيادة فيها بعشرات الألوف .

قوله : [بزيادة مائة ألف] : أى فالزيادة بمئات الألوف .

قوله : [إلى غير نهاية] : الحاصل أن ما فيه لفظة الألوف مفردة بلفظ السالك - رابع

(وهي) أى الأنواع الفرعية (دائرة على الأصلية ؛ فكل نوع منها نسعة أعداد) متفاضلة بمثل أولها على قياس الأصلية كما رأيت (يسمى عقداً) ؛ فالعقد الأول من كل نوع يسمى عقداً مفرداً كما تقدم .
(ويُنقَسِمُ العددُ مِنْ حيث مرتبته) : أى ترتيب بعضه على بعض (إلى مُفْرَدٍ) : احترازاً عن الأجزاء فإنه من حينها ينقسم ثلاثة أقسام : تام وناقص وزائد ؛ فالأول

كألف أو مكررة كألف ألف هو الأعداد الفرعية ومنازلها أيضاً فرعية ، كما أن منازل الأصلية أصلية فأول آحاد الفرعية آحاد الألوف وهي المنزلة الرابعة فأسها أربعة ، ثم عشرات ألوف وهي المنزلة الخامسة وأسها خمسة ، ثم مئات الألوف وهي المنزلة السادسة وأسها ستة ، ثم آحاد ألوف الألوف مرتين وهي أول الدور الثاني من الفروع ومنزلتها سابعة وأسها سبعة ، ثم عشرات ألوف الألوف ومنزلتها ثامنة وأسها ثمانية ، ثم مئات ألوف الألوف ومنزلتها تاسعة وأسها تسعة ، ثم آحاد ألوف ألوف الألوف ثلاثة وهي أول الدور الثالث من الفروع ومنزلتها حاشرة وأسها عشرة ، ثم عشرات ألوف الألوف ومنزلتها حادية عشر وأسها أحد عشر ، ثم مئاتها ومنزلتها ثانية عشر وأسها اثنا عشر ، وهي آخر الدور الثالث من الفروع وهكذا إلى غير نهاية .

قال الشنشورى فى شرح التحفة : ويعرف أسّ النوع الفرعى بضرب عدد لفظه أو لفظات الألوف فى ثلاثة أبداً وزيادة أسّ أول مذكور فى السؤال على الحاصل ، فلو قيل آحاد ألوف الألوف خمس مرات كم أسها فاضرب خمسة فى ثلاثة يحصل خمسة عشر زد عليها أسّ الآحاد يجتمع ستة عشر وهو الجواب ، ولو قيل عشرات ألوف الألوف ست مرات كم أسها فاضرب ثلاثة فى ستة وزد على الحاصل اثنين أسّ العشرات يحصل المطلوب وذلك عشرون ، وإن أردت أسّ مئات ألوف الألوف عشرأ فهو ثلاثة وثلاثون لما عرفت وقس على ذلك .

قوله : [إلى مفرد] : أى وهو ما تقدم الكلام عليه .

قوله : [احترازاً عن الأجزاء] : أى بالحيثية المتقدمة .

قوله : [فالأول] : أى التام .

ما ساوت أجزاءه مقامه كالسته ؛ فإنك إذا جمعت نصف الستة وثلاثها وسلسها كان ذلك هو الستة ، والثاني : ما نقصت أجزاءه عنه ؛ كالثمانية نصفها أربعة وربعها اثنان وثمنها واحد المجموع سبعة ، والثالث : ما زادت أجزاءه عنه كالاثني عشر نصفها وثلاثها وربعها وسلسها إذا جمعت زادت .

(وهو) أى المفرد (ما كان من نوع واحد أصليّ أو فرعى) .
ثم مثل للأصلي بقوله : (كثلاثة) وسبعة وكأربعين (وكأربعمائة) .
ومثل للفرعى بقوله : (وكخمسة آلاف) وثلاثين ألفاً وهكذا .

(ومركّب) : وهو ما كان من نوعين أو أكثر) : مثال ما كان من نوعين (كأحد عشر) : فإنه مركب من الواحد وهو آحاد ومن العشرة وهو من العشرات ، وهذا المثال أول الأعداد المركبة . وكذلك قوله (وكائنين وعشرين) (و) مثال ما ركب من أكثر من نوعين (كثلثمائة وخمسة وثلاثين) : مركب من نوع المئات والآحاد والعشرات فهو من ثلاثة أنواع ، وكألفين وثلثمائة وخمسة وأربعين من أربعة أنواع ، وكسعمائة ألف وتسعة وتسعين ألفاً وتسعمائة وتسعين من ستة أنواع .

وقوله : [ما ساوت أجزاءه] : أى الصحيحة .

قوله : [إذا جمعت زادت] : أى فتنتهى لخمسة عشر .

قوله : [كثلاثة] : أدخلت الكاف باقى الآحاد إلى التسعة فلا معنى لقول الشارح وسبعة .

قوله : [وكأربعين] : أدخلت الكاف باقى العشرات إلى التسعين .

قوله : [وكأربعمائة] : أدخلت الكاف باقى المئات إلى التسعمائة .

قوله : [وهكذا] : أى كمائة ألف .

قوله : [وكذلك قوله وكائنين وعشرين] : ظاهره أنه مثال لأول الأعداد المركبة أيضاً مع أنه ليس كذلك .

قوله : [من ستة أنواع] : الأول مئآت الألوف ، والثاني آحاد الألوف ، والثالث عشرات الألوف ، والرابع المئات ، والخامس الآحاد ، والسادس العشرات .

فصل في معرفة ضرب الصحيح في الصحيح

الضرب لغة : الشَّكْل ، يقال : فلان على ضَرْبِ فلان : أى شَكْلُهُ ، واصطلاحاً ما أشار له بقوله .

• (وهو تَضْعِيفُ الْعَدَدَيْنِ) : المضروب أحدهما في الآخر (بِقَدْرِ ما في الْعَدَدِ الْآخَرِ مِنْ الْأَحَادِ) كما وضحه بقوله .
(فَضْرَبُ الثَّلَاثَةِ فِي خَمْسَةِ تَكْرِيرٍ الثَّلَاثَةَ خَمْسَ مَرَّاتٍ أَوِ الْخَمْسَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) فالتضغيف والتكرير مترادفان (الخارج على التقديرين خمسة عَشَرَ) .

فصل :

احتز به عن ضرب الكسر في الصحيح أو في الكسرفسيائي الكلام عليهما .
قوله : [وهو تضغيف العددين] : الكلام على حذف مضاف أى أحدهما لا كل منهما خلافاً لما يوهمه المتن والشارح ، قال في التحفة ضرب الصحيح تكرير أحد العددين بقدر عدة آحاد الآخر (أه) والضعف المثل والضعفان المثلان والأضعاف الأمثال والتضغيف والإضعاف والمضاعفة بمعنى واحد كما قاله في المجمل والصحاح والقاموس وغيرها من كتب اللغة قاله في شرح اللمع .
قوله : [فالتضغيف والتكرير مترادفان] : أى وهو الذى استعمله الحساب والمهندسون وقد تستعمل الحساب ضعف العدد في غير تعريف الضرب بمعنى مثليه ، وضعفيه بمعنى أربعة أمثاله ، وثلاثة أضعافه بمعنى ثمانية أمثاله وهكذا وهو قليل في اللغة .

قوله : [الخارج على التقديرين خمسة عشر] : أى تقدير تكرير الثلاثة أو الخمسة ، قال في شرح التحفة ومن خواص الضرب مطلقاً أن نسبة الواحد لأحد المضروبين كنسبة الآخر إلى الجواب وأنه متى قسم الجواب على أحد المضروبين خرج الآخر ، ألا ترى أنك إذا نسبت الواحد إلى الخمسة تجده خمساً

وهو أى الضرب (ثلاثة أقسام) : الأول (ضرب) عدد (مفرد في) عدد (مفرد) كأربعة في خمسة .

(و) الثاني ضرب مفرد في مركب (كخمسة في اثني عشر .

(و) الثالث ضرب (مركب في مركب) : كخمسة عشر في خمسة

عشر . وجه الحصر أن كلا من المضروبين إما مفرد أو مركب ، فهما إما مفردان أو مركبان أو مختلفان لأربع لها ، وكل من المضروبين لك أن يعتبره مضروباً أو مضروباً فيه ، لأنه لا فرق بين أن تقول : اضرب ثلاثة في أربعة أو اضرب أربعة في ثلاثة و(كلها ترجع إلى ضرب المفرد في المفرد) : لأن كل نوع غير الآحاد يرد في الضرب إلى عدة عقود ، فيرجع إلى الآحاد لأنه أكثر ما يكون عدة عقود تسعة وهي آحاد (كما يأتي) في قوله : « وأصلها الآحاد في الآحاد » .

(فـضرب المفرد في المفرد من كل نوع مُنَحْصِرٌ في خمس وأربعين صورة) : لأن كل نوع تسعة أعداد كما تقدم وتسعة في مثلها بإحدى

والثلاثة إلى الخمسة عشر وجدتها كذلك أو إلى الثلاثة كانت ثلثاً والخمسة إلى الجواب كذلك ، فإليك إذا قسمت الخمسة عشر على الخمسة خرجت الثلاثة أو على الثلاثة خرجت الخمسة .

قوله : [وهو أى الضرب] : أى ضرب الصحيح في الصحيح .

قوله : [لا أربع لها] : أى في الواقع وإن كانت القسمة العقلية تقتضي الرابع لأنه يقال مفرد في مركب وعكسه .

قوله : [كما يأتي في قوله وأصلها الآحاد] : أى ويقال فإن كان ذلك النوع المضروب فيه عشرات فكل واحد من الحاصل من ضرب الآحاد في العقود يبسط عشرة لأنها أول عقود العشرات ، وإن كان النوع المضروب فيه مئات فكل واحد من الحاصل يبسط مائة لأنها أول عقود المائة ، وإن كان المضروب فيه ألوفاً فكل واحد من الحاصل يبسط ألفاً لأنها أول عقود الألوف وعلى هذا القياس يقال في عشرات الألوف ومئتها وسبأني إيضاح ذلك .

وثمانين صورة يسقط منها المكرر ستة وثلاثون كما يتضح لك في ضرب الآحاد في الآحاد بعضها في بعض (الأصل فيها ضرب الآحاد في الآحاد) علمت وجهه. (وحفظها) : أى تلك الصور (وكثرة استحضارها) التى ينشأ من كثرة الممارسة (مسهل للضرب) .

(وضرب الأعداد الأصلية) : وهى الآحاد والعشرات والمئات (بعضها في بعض منحصر في ستة أنواع) : الأول (ضرب الآحاد في الآحاد ، و) الثانى : (ضربها) أى الآحاد (في العشرات ، و) الثالث : (ضربها) أى الآحاد (في المئات ، و) الرابع : (ضرب العشرات في العشرات ، و) الخامس : (ضرب العشرات في المئات) وسقط منها ضرب العشرات في الآحاد لأنه بعينه ضرب الآحاد في العشرات وقد تقدم (و) السادس (ضرب المئات في المئات) وسقط منها ضرب المئات في العشرات وضرب المئات في الآحاد لأنهما عين ضرب الآحاد في المئات (وضرب العشرات في المئات) وتقدما له .

(والحاصل من ضرب الآحاد في الآحاد : آحاد) أى كل واحد من حاصل الضرب هو واحد (و) الحاصل من ضرب الآحاد (في العشرات عشرات) أى كل واحد من حاصل الضرب عشرة كما وضعه بعد في الأمثلة (و) الحاصل من ضرب الآحاد (في المئات مئات) أى كل واحد من حاصل الضرب مائة (و) الحاصل (من ضرب العشرات في العشرات مئات) : أى كل واحد من

قوله : [يسقط منها المكرر ستة وثلاثون] : قال شارح اللمع هذا واضح في متحدى النوع كالآحاد في الآحاد والعشرات في العشرات والمئات في المئات ، وأما في مختلفى النوع كالآحاد في العشرات أو في المئات وضرب العشرات في المئات فلا يختلف من الأحد والثمانين شيء لعدم التكرار فتأمل . اللهم إلا أن يقال إنها لما كانت ترجع للأصل وهو ضرب الآحاد في الآحاد فهذا الاعتبار يتأتى حذف الستة والثلاثين للتكرار لما يأتى من أنك ترد كلا من الضربين غير الآحاد إلى عدة عقود فيرجعان إلى ضرب الآحاد في الآحاد (هـ) .

قوله : [في ستة أنواع] : أى الخالية من التكرار وأما بالمكرر فهى تسعة كما يعلم من الشارح .

الحاصل بالضرب مائة (و) الحاصل من ضرب العشرات (في المئات ألف) أى أن كل واحد من الحاصل ألف (و) الحاصل (من) ضرب (المئات في المئات عشرات ألف) أى كل واحد من حاصل الضرب عشرة آلاف ؛ فاحفظ هذا الضابط فإنه نافع جداً .

(و) هذه الأبواب الستة (أصلها : ضرب الآحاد في الآحاد ؛ لأن الحاصل من ضرب الواحد في الواحد واحد) من ضرب الواحد (في الاثنين اثنان و) من ضرب الواحد (في الثلاثة ثلاثة وهكذا) : أى ضرب الواحد في الأربعة أربعة وفي الخمسة خمسة وفي الستة ستة وفي السبعة سبعة وفي الثمانية ثمانية (إلى التسعة تسعة ؛ ف ضرب الواحد في كل عدد لا أثر له) : لأنه لا تضعيف فيه (إذ الحاصل هو ذلك العدد نفسه) كما رأيت في ضرب الواحد في الصور التسع فلم يزد شيئاً . (والحاصل من ضرب اثنين في اثنين أربعة و) من ضربهما (في ثلاثة ستة و) من ضربهما (في أربعة ثمانية و) من ضربهما (في خمسة عشرة و) من ضربهما (في ستة اثنا عشر و) من ضربهما (في سبعة أربعة عشر و) من ضربهما (في ثمانية ستة عشر و) من ضربهما (في تسعة ثمانية عشر) : لأن الحاصل من ضرب الاثنين في كل عدد مثله فهذه ثمان صور وسقط منها صورة متكررة وهى ضرب الاثنين في الواحد لأنه عين ضرب الواحد في الاثنين (والحاصل من ضرب الثلاثة في الثلاثة تسعة و) من ضربها (في أربعة اثنا عشر و) من ضربها (في خمسة خمسة عشر و) من ضربها (في ستة ثمانية عشر وفي سبعة أحد وعشرون وفي ثمانية أربعة وعشرون وفي تسعة سبعة وعشرون) : لأن الحاصل من ضرب الثلاثة في كل عدد ثلاثة أمثال المضروب فيه ، وسقط صورتان متكررتان وهما ضرب الثلاثة في الاثنين وفي الواحد لأنهما ضرب الواحد في الثلاثة وضرب الاثنين في الثلاثة وقد تقدمتا (و) الحاصل (من ضرب الأربعة في الأربعة ستة عشر و) من ضربها (في خمسة عشرون و) من ضربها (في ستة أربعة وعشرون وفي سبعة ثمانية وعشرون وفي ثمانية اثنان وثلاثون وفي تسعة ستة وثلاثون) : لأن الحاصل

قوله : [لأنه لا تضعيف فيه] : أى لا تكرار فيه .

من ضرب الأربعة في كل عدد أربعة أمثال المضروب فيه وسقط منها ثلاث صور :
ضرب الأربعة في الثلاثة وفي الاثنين وفي الواحد لتكررها (و) الحاصل (من
ضرب الخمسة في الخمسة خمسة وعشرون و) من ضربها (في الستة ثلاثون وفي السبعة
خمسة وثلاثون وفي الثمانية أربعون وفي التسعة خمسة وأربعون) لأن ضرب خمسة
في كل عدد يحصل خمسة أمثاله وسقط منها أربع صور : ضرب الخمسة
في الأربعة وفي الثلاثة وفي الاثنين وفي الواحد لتكررها (و) الحاصل (من ضرب
الستة في الستة ستة وثلاثون و) من ضربها (في السبعة اثنان وأربعون و) من
ضربها (في الثمانية ثمانية وأربعون و) من ضربها (في التسعة أربعة وخمسون)
لأنه يحصل ستة أمثاله وسقط منها خمس صور لتكررها وهي ضرب الستة في
الخمس وما تحتها (و) الحاصل (من ضرب السبعة تسعة وأربعون و) من ضربها
(في الثمانية ستة وخمسون و) من ضربها (في التسعة ثلاثة وستون) وسقط
منهما ست صور لتكررها وهي ضرب السبعة في الستة وفيما تحتها (و) الحاصل
(من ضرب الثمانية في الثمانية أربعة وستون و) من ضربها (في التسعة اثنان
وسبعون) وسقط منها سبع صور لتكررها وهي ضرب الثمانية في السبعة وفيما تحتها
(و) الحاصل (من ضرب التسعة في التسعة أحد وثمانون) وسقط منها ثمان
صور وهي ضرب التسعة في الثمانية وفيما تحتها
(وإذا ضربت آحاداً في نوع مفرد من غيرها) أي غير الآحاد كالعشرات
والمئات والألوف (فرد ذلك النوع) المضروب فيه (إلى عدة عقود فيرجع إلى

قوله : [وسقط منها ثمان صور] : أي فإذا جمعت الصور الساقطة حيثلد
وحدتها ستة وثلاثين .

• تنبيه : إن عسر عليك سرعة الجواب في بعض هذه الصور فقد ذكر
الحساب لتسهيل الجواب طرُقاً منها أن تجمع المضروبين وما زاد على العشرة فابسطه
عشرات وتزيد على الحاصل ما يحصل من ضرب فضل العشرة على أحدهما
في فضلها على الآخر ، كما لو قيل اضرب اثنين في تسعة فجموع الاثنين
والتسعة أحد عشر ، فخذ للواحد الزائد على العشرة عشرة وتضرب ما زادت به
العشرة على الاثنين وهو ثمانية فيما زادت به على التسعة وهو واحد يحصل ثمانية

(الآحاد) لما علمت أن أكثر عقوده تسعة وهي آحاد (ثم اضرب الآحاد الأصلية (في الآحاد) : التي هي عدة العقود (وخذ لكل واحد من الخارج) بالضرب (أقل عقود ذلك النوع ، فما حصل فهو المطلوب ، فإن كان ذلك النوع) الذي هو غير الآحاد (عشرات فكل واحد من الحاصل) بالضرب (عشرة وإن كان) ذلك النوع غير الآحاد (مئات فكل واحد من الحاصل مائة وإن كان ألفاً فكل واحد ألف وهكذا . مثلاً : إذا ضربت ثلاثة في أربعين) فالثلاثة آحاد والأربعون عشرات (رد) أنت (الأربعين إلى عدة عقودها أربعة) فرجعت إلى الآحاد (واضربها) أي الأربعة (في الثلاثة)

اجمعها للعشرة فالجواب ثمانية عشر ، ولو قيل اضرب تسعة في تسعة فجمعوهما ثمانية عشر فخذ لكل واحد من الثمانية الزائدة على العشرة عشرة وزد على الحاصل وهو ثمانون الحاصل من ضرب ما فضل به العشرة على كل منهما وهو واحد ، فالجواب أحد وثمانون ، ويتأتى العمل بهذه الطريقة في عشرين صورة وهي كل صورة يتأتى فيها زيادة العددين على عشرة ، وقس على هاتين الصورتين ما بقى من العشرين ، ومنها أن تجعل للخنصر من كل من اليدين ستة وللبنصر سبعة وللوسطى ثمانية وللسبابة تسعة ثم متى كان كل من المضروبين هو أحد هذه الأعداد الأربعة فتطبق ماله من إحدى اليدين وما قبله من الأصابع من جهة الخنصر ، وتطبق للعدد الآخر من اليد الأخرى مع ما قبله كذلك ثم تأخذ لكل أصبع منطبق من كل من اليدين عشرة وتزيد على المجتمع ما يحصل من ضرب عدة ما يبقى قائماً من أصابع إحدى اليدين في القائم من الأخرى بعد المنطبق منهما ، وما اجتمع يكون هو الجواب كما لو قيل اضرب ستة في ستة فتطبق الخنصر من كل من اليدين وخذ لكل واحد عشرة وتزيد على الحاصل وهو عشرون مضروباً ما بقى قائماً من إحدى اليدين فيما بقى قائماً من الأخرى وهو ستة عشر فالجواب ستة وثلاثون ، ويتأتى العمل بهذه الطريقة في عشر صور وقس على ذلك بقيتها (اه من شرح اللمع) .

قوله : [ثم اضرب الآحاد] : أي ثم بعد رده إلى ما ذكرنا ضرب الآحاد إلخ .

قوله : [وهكذا] : أي القياس يقال عشرات الألوف ومئاتها إلى ما لا نهاية .

أو الثلاثة في الأربعة (حَصَلَ اثنا عشر كل واحد منها عشرة هي مائة وعشرون، وإذا ضربت أربعة) هذه آحاد (في خمسمائة) هذا غير آحاد ، لأنه مئآت فرد الخمسمائة إلى عدة عقودها خمسة (فاضرب الأربعة في خمسة ، عدد عقود المئآت حَصَلَ عشرون مائة ، هي ألفان . وإذا ضَرَبْتَ خمسة في ستة آلاف ، فاضرب الخمسة في ستة عقود الألف ، يحصل ثلاثون ألفا . وإذا ضربت غير الآحاد في غيرها) فرد كلا منهما إلى عدة عقود فيرجعان إلى الآحاد (فاضرب عدة عقود أحدهما في عدة عقود الآخر ، فما بلغ) : أى ما حصل من ضرب احفظه (فابسطه من نوع أحد المضروبين ثم ابسط حاصل البسط من نوع المضروب الآخر يحصل المطلوب) كما وضعه بقوله : (فإذا ضربت عشرين في ثلاثين) : لا شك أن المضروب والمضروب فيه غير آحاد ، لأن كلا منهما عشرات (فعدة عقود العشرين اثنان و) عدة عقود (الثلاثين ثلاثة واثنان) عدة عقود العشرين إذا ضربت (في ثلاثة) عدة عقود الثلاثين (تبلغ) بالضرب (سنة : بسطها) أى الستة (عشرات) تكون (بستين ، ثم ابسط الستين الحاصلة عشرات يحصل مئآت وهكذا) كما لو قيل : اضرب خمسين في ستين فرد الخمسين إلى خمسة وترد الستين إلى ستة وتضرب خمسة في ستة بثلاثين فكل واحد من الثلاثين مائة لما علمت أن الخارج من ضرب العشرات في العشرات مئآت ، فيحصل ثلاثون مائة يكون الجواب ثلاثة آلاف وسيوضح أكثر من هذا كما قال .

(والأسهل أن تقول : إذا ضربت العشرات في العشرات فردهما من كلا الجانبين إلى الآحاد ، ثم اضرب الآحاد في الآحاد ، فما حَصَلَ فخذ لكل واحد مائة ولكل عشرة ألفا ؛ ففي المثال المتقدم وهو ضرب عشرين في ثلاثين (تضرب اثنين في ثلاثة تبلغ ستة لكل واحد منها مائة بستائة ، وإذا ضربت خمسين في خمسين) فردهما إلى خمسة وخمسة (وتضرب خمسة في خمسة يحصل خمسة وعشرون) تبسطها مئآت لما تقدم أن الحاصل من ضرب العشرات في العشرات مئآت فتكون خمسة وعشرين مائة

قوله : [كل واحد منها عشرة] : أى لأنها أول عقود العشرات .

(يكون الجواب ألفين وخمسمائة ، وأما ضرب العشرات في المئات فردهما)
 أى العشرات والمئات (إلى الآحاد ثم اضرب الآحاد في الآحاد فما حصل)
 من الضرب (فخذ لكل واحد ألفاً مثلاً إذا ضربت ثلاثين في ثلثمائة)
 فرد الثلاثين إلى ثلاثة وكذلك الثلثمائة (فاضرب ثلاثة في ثلاثة بحصل تسعة)
 وقد علمت أن الخارج من ضرب العشرات في المئات آحاد ألوف فهي
 (بتسعة آلاف ، وإذا ضربت ستين في سبعمائة فردهما إلى ستة وستة (فاضرب
 ستة في ستة تبلغ) بالضرب (ستة وثلاثين) تبسطها آلافاً (فهي ستة
 وثلاثون ألفاً وهكذا) . كما لو قيل : اضرب ستين في تسعمائة فتصل كما تعلم
 يكون الجواب أربعة وخمسين ألفاً .

(وأما ضرب العشرات في الألوف فردهما إلى الآحاد ، ثم اضرب
 الآحاد في الآحاد فما حصل فكل واحد عشرة آلاف ، ولكل عشرة
 مائة ألف ، مثلاً : إذا ضربت عشرين) هذه عشرات (في ألفين) هذه ألوف
 فرد العشرين إلى اثنين وكذلك الألفان (فاضرب اثنين في اثنين بأربعة فتكون
 بأربعين ألفاً ، وإذا ضربت ثلاثين في خمسة آلاف) فرد الثلاثين لثلاثة والخمسين
 لخمسة (فاضرب ثلاثة في خمسة تبلغ) بالضرب (خمسة عشر ، فلكل مائة
 ألف وخمسون ألفاً) .

وأما ضرب المئات في المئات فردهما إلى الآحاد ، ثم اضرب الآحاد فما بلغ
 فلكل واحد عشرة آلاف (ولكل عشرة مائة ألف (فإذا ضربت مائتين في
 ثلثمائة) فرد المائتين إلى اثنين والثلثمائة إلى ثلاثة (فاضرب اثنين في
 ثلاثة بستة وستين ألفاً) لما تقدم أن الواحد بعشرة (وإذا ضربت ثلثمائة في أربعمائة)
 فرد الثلثمائة لثلاثة والأربعمائة لأربعة (فاضرب ثلاثة في أربعة تبلغ اثني
 عشرة) وعلمت أن الحاصل من ضرب المئات في المئات عشرات ألوف ، وأقل
 عقودها عشرة آلاف فكل عشرة بمائة ألف والاثنان كل واحد بعشرة (وذلك
 مائة وعشرون ألفاً ، وأما إذا ضربت المئات في الألوف فردهما) أى المئات
 والألوف (إلى الآحاد ثم اضرب الآحاد في الآحاد فما بلغ) : أى حصل من

الضرب (فخذ لكل واحد مائة ألف) بإفراد الألف (و) خذ (لكل عشرة ألف ألف) بإضافة ألف لثلثها (مثلا ، إذا ضربت مائتين في ألفين فاضرب الاثنين في الاثنين بأربعة وذلك أربع مائة ألف) وادخل بقوله مثلا ضرب مائتين في ثلاثة آلاف وهكذا على قاعدة ما تقدم (وإذا ضربت أربع مائة في ستة آلاف فاضرب أربعة في ستة بأربعة وعشرين ، وذلك ألفا ألف وأربع مائة ألف) فلو قيل اضرب خمسمائة في ستة آلاف فاجواب ثلاثون ألف ألف مرتين لما مر .

(وأما ضرب الألف في الألف فردهما إلى الآحاد ، ثم اضرب الآحاد في الآحاد فما بلغ فخذ لكل واحد ألف ألف) مرتين (ولكل عشرة عشرة آلاف ألف) فإذا قيل لك : اضرب ألفين في مثلها أو ثلاثة آلاف في مثلها أو أربعة آلاف في مثلها فيكون جواب الأول أربعة آلاف ألف وجواب الثاني تسعة آلاف ألف بتقديم المثناة على السين ، وجواب الثالث ستة عشر ألف ألف (فإذا ضربت خمسة آلاف في مثلها) فردهما إلى الآحاد ما تقدم (فاضرب خمسة في خمسة يكون) الحاصل (خمسة وعشرين) فتأخذ لكل واحد ألف ألف ولكل عشرة عشرة آلاف ألف (وذلك عشرون ألف ألف) مرتين وخمسة آلاف ألف .

(وأما إذا أردت أيها الناظر في هذا الكتاب (ضرب) عدد (مفرد في) عدد (مركب من نوعين أو أكثر) من نوعين (فحل المركب إلى مفرداته التي تركب منها و (اضرب) ذلك (المفرد) المنفرد (في كل نوع من مفردات) أنواع (المركب ، واجمع ما تحصل من الضرب في ذهنك أو كتابك (فهو المطلوب فلو ضربت) : أي أردت أن تضرب (خمسة في

قوله : [وأما إذا أردت إلخ : ما تقدم كان في ضرب المفرد في المفرد وشرع يذكر ضرب المفرد في المركب وضرب المركب في المركب ، فأفاد ضرب المفرد في المركب بقوله : وأما إذا أردت إلخ ثم يذكر بعد ذلك ضرب المركب في المركب .

قوله : [في كل نوع إلخ : أي مقدما الأكبر فالأكبر اختصاراً .

الثمانية عشر ، فالثمانية عشرة مركبة (من نوعين (من عشرة وثمانية) فحل الثمانية عشرة إلى عشرة وثمانية (فاضرب الخمسة) التي هي آحاد (في العشرة يحصل خمسون) فاحفظها (ثم) اضرب الخمسة (في الثمانية يحصل أربعون) وقد تم العمل بالضربتين (وحاصل مجموعهما) أي الخمسين والأربعين (تسعون وهو المطلوب وإذا أردت ضرب الثمانية في خمسة وعشرين فاضربها) أي الثمانية في كل نوع من أنواع المضروب فيه واحفظه واجمع الحواصل يكن المتحصل هو المطلوب فاضربها (في الخمسة بأربعين) واحفظها (ثم) اضرب الثمانية (في العشرين بمائة وستين ومجموعهما) أي الأربعين والمائة وستين (مائتان وإذا ضربتها) : أي أردت ضرب الثمانية المفردة (في) مركب من ثلاثة أنواع آحاد وعشرات ومئات (كمائة وعشرين فاضربها) أي الثمانية في كل نوع من أنواع المضروب فيه وتحفظ الحاصل ثم تجمعه يكن المطلوب بأن تضربها (في المائة) يحصل ثمانمائة (ثم) اضرب الثمانية (في الخمسة) يحصل أربعون (ثم) اضرب الثمانية (في العشرين) يحصل مائة وستون فاجمع الحواصل الثلاثة الثمانمائة والأربعين والمائة وستين (يحصل ألف) فقد يحصل المطلوب بثلاثة ضربات .

(وإذا أردت ضرب عدد (مركب في) عدد (مركب) فحل كلا منهما إلى مفرداته التي تتركب منها (فاضرب كل نوع من أنواع أحدهما في كل نوع من أنواع الآخر ، واجمع الحواصل فهو) ما تحصل من جمع الحواصل (المطلوب) فيتم العمل بضربات عدتها كمدة الحاصل من ضرب عدة أنواع المضروب في عدة أنواع المضروب فيه كأربع ضربات في قوله : (فاضرب اثني عشر في مثلها ، كل) من المضروب والمضروب فيه (مركب من اثنين وعشرة : فحل

قوله : [وإذا أردت ضرب عدد مركب] إلخ : شروع في النوع الثالث .

قوله : [في كل نوع من أنواع الآخر] : أي مقدمات الأكبر فالأكبر اختياراً كما علمت .

قوله : [بضربات] : هكذا بالتنوين .

وقوله : [عدتها الحاصل] : مبتدأ وخبر .

كلا من المضروب والمضروب فيه إلى عشرة واثنين (فاضرب الاثنين في الاثنين بأربعة ثم) اضرب الاثنين أيضاً (في العشرة بعشرين ثم) اضرب (العشرة في العشرة بمائة ثم) اضرب العشرة أيضاً (في الاثنين بعشرين) المجموع من الأربعة والعشرين والمائة والعشرين (مائة وأربعة وأربعون) فقد تم العمل بأربع ضربات (وضربها) أي الاثنى عشر المركبة من نوعين من عشرة واثنين (في خمسة وعشرين) مركب أيضاً من نوعين من عشرين وخمسة فالعمل يتم بأربع ضربات (بأن تضرب الاثنين في الخمسة) يحصل عشرة فاحفظها (ثم) اضرب الاثنين (في العشرين) يحصل أربعون فاحفظها (ثم) اضرب (العشرة في الخمسة) يحصل خمسون (ثم) اضرب العشرة (في العشرين) يحصل مائتان (ومجموعُ الحواصل الأربع) العشرة والأربعون والخمسون والمائتان (ثلاثمائة) ولو ضربت خمسة وثمانين في مائة وخمسة وعشرين كذلك) مركباً من نوعين في مركب من ثلاثة أنواع فيتم العمل بست ضربات بأن تضرب الخمسة في المائة ثم في الخمسة ثم في العشرين ثم في الثمانين في المائة ثم في الخمسة ثم في العشرين كما أشار له بقوله كذلك (فمجموعُ الحواصل الستة الخمسمائة والخمسة والعشرين والمائة والثمان آلاف والأربعمائة والألف وستمائة وعشرة وخمسة وعشرون).

(وهنا يحوه كثيرة في الضرب مختصرة) أخصر من الطرق المتقدمة (منها) : أي من الطرق المختصرة طريق مختص بالضرب في العقود وهي : (أن كل عدد يُضرب في عقد مفرد) أصلي أو فرعي (ييسر مثل ذلك العقد) المضروب فيه (فإذا أردت ضرب مائة وخمسة وثلاثين في عشرة

قوله : [فاضرب الاثنين في الاثنين] : قدم المصنف ضرب الأصغر قبل الأكبر مع أن شراح هذا الفن نبهوا على تقديم الأكبر فالأكبر فقطضي الصناعة أن يقول فاضرب العشرة في العشرة ثم الاثنين في العشرة ، ثم الاثنين في الاثنين وهكذا يقال فيما يأتي وإن كان كل صحيحاً .

قوله : [مركباً من نوعين] : أي اللذين هما الثمانون والخمسة .

قوله : [في مركب من ثلاثة أنواع] : أي التي هي المائة والعشرون والخمسة .

فابسطها) أى المائة والخمسة والثلاثين (عشرات) مثل العشرة المضروب فيها (بأن تجعل كل واحد منها (عشرة) مثل المضروب فيه (يحصل ألف) بسط المائة عشرات (وثلاثمائة) بسط الثلاثين (وخمسون) بسط الخمسة (وإذا ضربتها) : أى أردت ضرب المائة والخمسة والثلاثين (فى مائة فابسطها مئات) بأن تجعل كل واحد منها مائة (تبلغ ثلاثة عشر ألفاً وخمسمائة أو) أردت ضربها (فى ألف فابسطها) أى المائة والخمسة والثلاثين (أيضاً تبلغ مائة ألف وخمسة وثلاثين ألفاً) .

ومنها طريق التضعيف والتنصيف وهى : أن تضعف المضروب مرة وتنصف المضروب فيه وتضرب ما بلغه الأول مضجعاً فيما صار إليه الثانى بالتنصيف يحصل المطلوب ؛ كمائة وخمسة وعشرين فى ثمانية عشر فتضعف الأول مرة يحصل مائتان وخمسون وتنصف الثانى إلى تسعة وتضرب التسعة فى مائتين وخمسين يحصل ألفان ومائتان وخمسون .

قوله : [فابسطها عشرات] : أى والحاصل من ذلك البسط هو الذى كان يحصل من الضرب المتقدم .

قوله : [ومنها طريق التضعيف والتنصيف] : أى التضعيف فى أحد المضروبين والتنصيف فى الآخر .

فصل في شيء من القسمة

القسمة لغة : التفرقة ، والتقسيم : التفريق ، والقسم : النصيب ؛ واصطلاحاً تنقسم قسمين : إلى ما الغرض فيه ما يخص الواحد وذلك في قسمة الشيء على غير مجانسه ؛ كقسمة دنانير على رجال وإلى ما الغرض فيه نسبة أحد المقدارين إلى الآخر ، وذلك في قسمة الشيء على مجانسه ؛ كقسمة خشبة طولها عشرة على خشبة طولها خمسة ، وقد اقتصر المصنف على الأول بقوله :

(وهي تفصيلُ المقسوم إلى أجزاء متساوية مثل عددٍ آحادٍ المقسوم عليه)
كما في المثال الآتي : فإنك تحل العشرة المقسومة إلى خمسة أجزاء مثل عدد إلخ

فصل :

أي في شيء من كيفية قسمة العدد الصحيح على الصحيح .
قوله : [والقسم النصيب] : أي بكسر القاف وأما بفتحها فالمصدر الذي هو التقسيم .

قوله : [واصطلاحاً تنقسم قسمين] إلخ : هذه عبارة شرح التحفة وأوضح منها عبارة شرح اللمع ونصها ، واصطلاحاً تفصيل المقسوم إلى أجزاء متساوية عدتها يقدر عدة آحاد المقسوم عليه ليعرف ما يخص الواحد وهذا في قسمة الشيء على غير مجانسه ، كقسمة دنانير على رجال أو معرفة ما في المقسوم من أمثال المقسوم عليه ، وذا في قسمة الشيء على مجانسه كقسمة خشبة طولها مائة على خشبة طولها خمسة . (١٥) ولذلك سلكها المصنف .

قوله : [إلى ما الغرض] : بالغين المعجمة معناه المقصود .
قوله : [متساوية] : أي عددها ؛ وأعلم أن المقسوم عليه إما أن يكون واحداً أو أكثر ، والثاني إما أن يكون المقسوم مثله أو أقل أو أكثر ، ولا عمل في الأولين أعني كون المقسوم عليه واحداً أو مماثلاً للمقسوم .

(و) إنما كان كذلك لأن (الغرض منها معرفة ما يخص الواحد) فيخص الواحد اثنان وقد وضعه رحمه الله بقوله :

(اعلم أن نسبة الواحد إلى المقسوم عليه) هو الخمسة في قسمة العشرة على الخمسة أو العشرة في العكس (كنسبة خارج القسمة إلى المقسوم) وقد وضعه بقوله : (فلذا نسبت الواحد إلى المقسوم عليه وأخذت من المقسوم بتلك النسبة كان المأخوذ من المقسوم) هو الخارج المطلوب كان المقسوم أكثر من المقسوم عليه) كالعشرة على الخمسة (أو) كان المقسوم (أقل) من المقسوم عليه كالخمسة على العشرة (فلذا قسمت) أى أردت أن تقسم (عشرة على خمسة فانسب الواحد للخمسة لتجده) خمساً (فخذ خمس العشر) لما تقدم أنك تأخذ من المقسوم بتلك النسبة (تجده اثنين فهو الخارج لكل ، وإن عكست) بأن أردت قسم خمسة على عشرة (فانسب الواحد للعشرة) المقسوم عليها لما علمت (تجده عشراً فخذ عشر الخمسة) المقسوم لما تقدم (فالخارج نصف) : فتعلم أن لكل واحد من العشرة نصف دينار مثلاً، ولو أردت قسمة مائة وعشرين على أربعة وعشرين فتنسب واحداً إلى المقسوم عليه وتأخذ من المقسوم بتلك النسبة ونسبة واحد إلى أربعة وعشرين ثلث ثمن فتأخذ ثلث ثمن المائة والعشرين خمسة هي نصيب كل واحد (ولو قيل اقسم ثلاثين على خمسة) فتنسب واحداً إلى الخمسة المقسوم عليها تجده خمساً (فخذ خمس الثلاثين) المقسومة (فهو ستة) فتعلم أن كل واحد له ستة (وإن عكست) بأن تقسم خمسة على ثلاثين (فانسب الواحد إلى الثلاثين) المقسوم عليها (تجده) ، أى الواحد (ثلث العشر) لأن عشر الثلاثين ثلاثة والواحد من الثلاثة ثلث فخذ ثلث عشر الخمسة

قوله : [فيخص الواحد اثنان] : أى في المثال الآتى وهو قسمة عشرة على خمسة .

قوله : [فهو الخارج لكل] : أى لكل واحد من الخمسة ، ومن خواصها أيضاً أنك إذا ضربت الخارج في المقسوم عليه يخرج المقسوم ، فلو قسمت عشرة على خمسة وخرج اثنان فنسبة الواحد إلى الخمسة خمس كما أن نسبة الاثنين إلى العشرة خمس وإذا ضربت الاثنين في الخمسة خرجت العشرة .
بلغة السالك - رابع

المقسومة فتعلم أن لكل واحد من المقسوم عليه سدس المقسوم لأن عشر الخمسة نصف وثلاث النصف سدس كما قال (فهو) أى ثلاث عشر الخمسة (سدس) فاستعمل هذه الطريقة حيث تيسرت وإلا فغيرها (وقديين بعض الغير بقوله : (من ذلك : إذا أردت قسمة عدد) كأربعة أو عشرة مثلا (على أقل منه) كاثنتين فالاثنتان أقل من الأربعة إلخ وإن كان كل قليلا بالنسبة لأكثر منهما (فأسقط من المقسوم مثل المقسوم عليه مرة فأكثر) أى مرة بعد مرة (إلى أن يفنى المقسوم) كما يأتي في قسم الأربعة على الاثنتين فتسقط اثنتين من الأربعة إلخ (أو يفضل منه) أى من المقسوم (أقل من المقسوم عليه) كما يأتي في قسم عشرة على ثلاثة فإنه يفضل واحد بعد الإسقاط المذكور فإذا فعلت ذلك فعدد مرات الإسقاط هو خارج القسمة إن فنى المقسوم : أى لم يفضل منه شيء ، فإن فنى في مرتين كما في الأربعة على اثنتين فالخارج اثنان أو في ثلاث مرات كقسمة تسعة على ثلاثة فالخارج ثلاثة (وإن فضل منه شيء) كالواحد في قسم عشرة على ثلاثة (فانسبه) : أى الفاضل كالواحد مثلا (إلى المقسوم عليه) كالثلاثة فمرات الإسقاط ثلاثة والكسر بالنسبة إلى المقسوم عليه ثلاث فيجمع الثلاث إلى الثلاثة يكون نصيب كل واحد ثلاثة وثلاثا كما قال (واجمع الكسر الحاصل إلى عدة مرات الإسقاط يحصل المطلوب) من القسمة (فإن قيل : اقسام أربعة على اثنتين : فأسقطهما) أى الاثنتين المقسوم عليهما (من الأربعة) المقسومة لما تقدم فتسقطهما يفضل اثنان فتسقطهما ثانيا تفنى الأربعة كما قال (ففنى المرة الثانية تفنى الأربعة) ولم يبق شيء من المقسوم (فالخارج النصف : اثنان) فتعلم أن كل واحد له اثنان (وإن قيل : اقسام عشرة عليهما) أى على اثنتين فتسقط الاثنتين من العشرة مرة بعد مرة (ففى

قوله : [وإلا فغيرها] : أى وإلا فاستعمل غيرها من الطرق الآتية .

قوله : [على أقل منه] : أذى بالنسبة إليه وإن كان كل منهما قليلا في نفسه أو كثيرا .

قوله : [أقل من الأربعة] إلخ : أى وأقل من العشرة .

قوله : [من الأربعة] إلخ : أى والاثنتين الباقيين منهما أيضا .

المرّة الخامسة تفنى العشرة) ولم يفضل منها شيء (فالخارج خمسة) هي نصيب كل واحد (وإذا قيل : اقسم عشرة على ثلاثة فأسقط الثلاثة منها) : أى من العشرة مرة بعد مرة (تفنى) العشرة (فى ثالث مرة ، فالخارج ثلاثة يفضل واحد) من العشرة (انسبه إلى الثلاثة يكون ثلثا ، فالخارج ثلاثة وثلث) : هي نصيب كل واحد من المقسوم عليهم (ولو قسمت مائة على عشرين) : أى لو أردت قسمتها على ذلك بهذه الطريقة فأسقط العشرين من المائة مرة بعد أخرى إلى أن تفنى المائة فإذا فعلت ذلك (لفنيت المائة بالعشرين فى المرة الخامسة فالخارج خمسة) فكل واحد من العشرين المقسوم عليهم له خمسة (ولو كان المقسوم مائة وعشرة) على العشرين فتسقط العشرين من المائة والعشرة مرة بعد مرة مع خامس مرة يفضل عشرة ، فتنسب العشرة إلى العشرين ، تكن نسبتها نصفاً تجمع النصف إلى الخمسة عدة مرات الإسقاط ، يكون الخارج خمسة ونصفاً . فهي لكل واحد من العشرين وإلى ذلك أشار بقوله : (لفضلت العشرة بعد المرّة الخامسة : نسبتها إلى العشرين نصف ، فالخارج خمسة ونصف) : ولو كان المقسوم مائة وخمسة على أربعة وعشرين فتسقط المقسوم عليه من المقسوم المرة بعد المرة يفنى منه فى أربع مرات ستة وتسعون ويفضل تسعة ونسبتها للأربعة والعشرين ربع وثلث ، فتجمع الأربعة فيكون لكل واحد أربعة وربع وثلث وهكذا .

(ولو كان المقسوم والمقسوم عليه عقدين) : مفردين وأردت العمل بالأسهل (فالأسهل أن تقسم عدة عقود المقسوم على عدة عقود المقسوم عليه) بطريق مما عرفت (سواء كان العدد المقسوم : مقسوماً على أقل منه أو) على (أكثر ، يحصل المطلوب) لكن هذا إذا كان المقسوم والمقسوم عليه (من نوع واحد) بأن كانا مفردين كما أشار لذلك بقوله (فلو قيل : اقسم ثمانين على عشرين) أو اقسم ثمانمائة على مائتين (أو) اقسم ثمانمائة ألف على ألفين (فكل من المقسوم والمقسوم عليه مفرد فى الصور الثلاث كما بينه بقوله : (فعلة عقود المقسوم) يعنى المائتين (ثمانية فى) المثل (الثلاثة وعدة

قوله : [قسمتها] : أى المائة وقوله على ذلك أى العشرين .

عقود المقسوم عليه اثنان) في الصور الثلاث (فاقسم الثمانية) عدة عقود المقسوم (على اثنين) عدة عقود المقسوم عليه (فالمطلوب أربعة في الكل) : أى في الصور الثلاث (ولو عكس السؤال فيها) : أى الصور الثلاث ؛ بأن قيل : اقسم عشرين على ثمانين أو مائتين على ثمانمائة أو ألفين على ثمانية آلاف وعرفت أن عقود المقسوم اثنان وعقود المقسوم عليه ثمانية (فاقسم الاثنين على الثمانية فالخارج رُبْعٌ) فهو الذى يخص كل واحد .

(وقسمة ثمانين على ثلاثين) أو ثمانمائة على ثلثمائة أو ثمانية آلاف على ثلاثة آلاف فعقود المقسوم ثمانية وعقود المقسوم عليه ثلاثة فتقسم ثمانية على ثلاثة (الخارج اثنان وثلثان . وعكسه) : قسمة ثلاثين على ثمانين أو ثلثمائة على ثمانمائة أو ثلاثة آلاف على ثمانية آلاف فعقود المقسوم ثلاثة وعقود المقسوم عليه ثمانية فتقسم ثلاثة على ثمانية فتجد الخارج (ثلاثة أثمان) هى نصيب كل واحد في صورة المصنف والصورتين بعدها .

.

فصل الكسور

جمع كسر : وهو بعض ذى أجزاء حقيقة كالأحد من الاثنين فهو نصف أو حكماً وهو بعض أجزاء المقدار الواحد كربع درهم .
واعلم أن الكسر أعم من الجزء لأن كسر المقدار بعضه وأما جزؤه فهو بعضه الذى إذا سلط عليه أفناه .

• (الكسورُ قِسْمانِ) : كسور (طبيعية) : سميت بذلك لأن أكثر الناس يعرفها بطبعه من غير احتياج إلى معلم ولأنها على النظم الطبيعى (هى) أى الطبيعية (تسعة) : النصفُ والثُلثُ والرُّبُعُ إلى العُشْرِ (الخمس والسادس والسبع والثمن والتسع والعشر عطفها بالواو المفيدة للجمع والأولى عطفها بالفاء المفيدة للترتيب والتعقيب .

(وكسورٌ غيرُ طبيعية وهى) أى غير الطبيعية (ماعدأها) أى ما عدا التسعة .
(والكسرُ إما مُنطِقٌ : وهو ما يُعبّر عنه) أى عن حقيقته (بغير لفظ الجزئية) كما يعبر عنه بلفظ الجزئية (وهو) أى المنطق الكسر (الطبيعى)

فصل :

قوله : [أو حكماً وهو بعض أجزاء المقدار الواحد] إلخ : هذا تعريف الجمهور وهو عندهم اسم للمنسوب وعند عبد الحق وابن البناء وأتباعهما أنه اسم لنسبة بين عدد له بجزء واحد أو أجزاء فهو عندهم اسم للنسبة لا للمنسوب ولا للمنسوب إليه كما ذكره الخوارى تلميذ ابن البناء (هـ) .

قوله : [الذى إذا سلط عليه أفناه] : أى فهو بعض خاص .

قوله : [والأولى عطفها بالفاء] : أى ولكن العذر للمصنف اتباعه للأصول

التي نقل منها كالتحفة واللمع .

قوله : [والكسر إما منطق] : أى من حيث هو .

قوله : [كما يعبر عنه بلفظ الجزئية] : أى فيعبر عنه بالعبارتين .

وتقدم أنه تسعة ، وما أخذ من الطبيعي منطق كالطبيعي ، كقولنا في الواحد من الخمسة : جزء من خمسة أجزاء من الواحد (ولما أصم : وهو بما لا يُعبر عنه) : أى عن حقيقته (إلا بلفظ الجزئية : كجزء من أحد عشر) وجزء من ثلاثة عشر وغير ذلك .

(وكل منهما) : أى من الكسر المنطق والأصم أربعة أنواع : (إما مفردٌ أو مكررٌ أو مضافٌ أو معطوفٌ) فتكون الجملة ثمانية أربعة في المنطق وأربعة في الأصم .

(و) الكسر (المفرد) ما اسمه بسيط (عشرة) : كسور الكسور (الطبيعية) التسعة المتقدمة (و) العاشر (الجزء و) الكسر المكرر : ما تعدد (بثنية أو جمع) (من المفرد ثلاثة أرباع وكجزأين من أحد عشر) .

قوله : [كقولنا في الواحد] إلخ : تمثيل منه للمأخوذ من الطبيعي وهو غير واضح ، بل هو من أمثلة الطبيعي غير أنه عبر عنه بلفظ الجزئية والمناسب أن يمثل له كما مثل في شرح التحفة بقوله : كثلثين وربع وثلث ربع في نسبة الاثنين للثلاثة والسبعة للاثني عشر ، والواحد لها ، ويجوز أن يقال جزئان من ثلاثة وسبعة أجزاء من اثني عشر وجزء منها (أ) .

قوله : [إلا بلفظ الجزئية] : أى فلا يعبر عنه بغيرها . بخلاف المنطق فيعبر عنه بعبارتين بالجزئية وبغيرها .

قوله : [وغير ذلك] : أى وكجزأين من سبعة عشر وثلاثة أجزاء من تسعة عشر وهكذا .

قوله : [إما مفرد] : أى إما نوع مفرد إلخ .

قوله : [فتكون الجملة ثمانية] : أى حاصلة من ضرب أربعة في اثنين .

قوله : [والعاشر الجزء] : أى ما يعبر عنه بلفظ الجزئية .

قوله : [والكسر المكرر] : أى وينتهى إلى ما في الواحد من أمثال ذلك المفرد سوى واحد .

قوله : [ثلاثة أرباع] : مثال للمكرر من المنطق وقوله وكجزأين إلخ مثال للمكرر من الأصم .

(و) النوع (المضافُ : ما تركب بالإضافة) : أى بنسبة أحد الكسرين إلى الآخر (من اسمين) منطقيين أو أصمين أو مضاف منطق ومضاف إليه أصم أو بالعكس . وعلى كل إما أن يكونا مفردين أو مكررين أو المضاف مفرداً والمضاف إليه مكرراً أو بالعكس فهى ستة عشر قسماً وقوله (أو أكثر) من اسمين لا تنحصر صورته (كنصف ثمن) هذا من اسمين منطقيين مفردين (وثلاثي خمسين) هذا الأول فيه مكرر والثاني مفرد (وكلث سبع عشر) هذا مضاف من ثلاثة أسماء منطقة (وكرُبُع جزء من ثلاثة عشر جزءاً من الواحد) هذا من منطق وأصم .

(و) النوع (المعطوفُ : ما عطِفَ بعضُهُ على بعض) بالواو المقيلة مطاق الجمع (كنصف وربع) من منطقيين مفردين (وكلثلاثة أخماس وجزء من سبعة عشر) من منطق مكرر وأصم مفرد (وكلجزء مِئتين أحد عشر جزء من ثلاثة عشر) هذا من أصمين مفردين (وكلخمس وسلس وسبع) من معطوفات ثلاثة منطقة مفردة .

(والكسورُ المفردةُ) الطبيعية التسعة والعاشر الجزء ؛ فالأسماء البسيطة عشرة أسماء (تسمى) تلك الكسور المفردة (بسيطة وغيرها) وهو الأسماء المركبة — كأسماء المكررات وأسماء المضافة وأسماء المعطوفة — تسمى (مركبة) . .

.

فصل فى معرفة تعريف واستخراج مَخْرَج الكسر

(ويسمى) المخرج (مقاماً) فيقال : مقام الكسر . وعند المغاربة يسمى إماماً فيقال إمام الكسر (أيضاً) كما يسمى مخرجاً (وهو) : أى مخرج الكسر (عبارة) أى يعبر به (عن أقل عدد يصح منه) أى من ذلك العدد (الكسر المفروض) : أى المطلوب مخرجه . وهذا تعريف عام لكل مخرج مفرداً أو مكرراً أو مضافاً أو معطوفاً . إذا عرفت هذا التعريف فمخرج المفرد عدد فيه من الآحاد بقدر ما فى الواحد من أمثال الكسر المفرد .

(فمخرج النصف اثنان) : لأن فيهما أحدين وذلك بقدر ما فى الواحد من الأنصاف لأن الواحد فيه نصفان ، وأشار لذلك بقوله : (لأنه أقل عدد له نصف صحيح . ومقام كل كسر مفرد غير النصف سميته) : أى الذى اشتق منه اسمه إن كان منطقاً أو نسب إليه إن كان أصم كما يأتى فى قوله : « ومقام جزء » وأما النصف فليس مقامه سميته لما عرفت أن النصف مخرجه ومقامه وإمامه اثنان (فمقام الثلث ثلاثة) : لأنها سمي الثلث وفيها ثلاثة آحاد كما أن فى الواحد ثلاثة آحاد (والربع أربعة) أى مقام الربع أربعة لأن الأربعة سمية الربع وفيها أربعة آحاد كما أن فى الواحد أربعة آحاد (وهكذا) تقول مخرج الخمس خمسة والسادس ستة والسبع سبعة إلى مخرج العشرة عشرة ؛ لأن فيهما خمسة آحاد كما أن فى الواحد خمسة أخماس (وهكذا) تقول مخرج الخمس خمسة والسادس ستة والسبع سبعة إلى مخرج العشرة عشرة ؛ لأن

فصل :

قوله : [إذا عرفت هذا التعريف] إلخ : دخول على كلام المصنف .
قوله : [فمخرج المفرد] : أى كالنصف وهو مبتدأ خبره عدد .
وقوله : [فيه من الآحاد] : الجملة صفة لعدد .
قوله : [كما أن فى الواحد ثلاثة آحاد] : أى أمثال الثلث .

فيها خمسة آحاد كما أن في الواحد خمسة أخماس وهكذا في الواحد عشرة أعشار وما بينهما أى بين العشرة والخمسة (ومقام جزء) أى ومخرج جزء (من أحد عَشَرَ جزءاً وهو) أى مخرجه ومقامه (أحد عَشَرَ) إلى نسب لما الجزء في الواحد من أمثاله أحد عشر جزءاً (ومقام) ومخرج وإمام الكسر (المكرر هو مقام مُفْرَدِه) الذى هو مكرره إذا كان كذلك (فمقامُ الثلاثين ثلاثة) لأنها مخرج الثلث والثلاثان مكرر ثلث (و) مخرج ومقام (ثلاثةُ أتساع تسعة) : لأنها مكررة تسع. وقد علمت أن مخرج التسعة تسعة وهكذا تقول مخرج أربعة أثمان ثمانية وأربعة أعشار عشرة لما علمت تأمل (ومقام خمسة أجزاء من ثلاثة عشر هو الثلاثة عشر) لأنه مقام مفرد (ومقام) الكسر (المضاف ما يَخْرُجُ مِنْ ضربٍ مقام) الكسر المضاف في مقام المضاف إليه إن كان مضافاً من اسمين) فقط من غير نظر إلى نسبة بين المخرجين إذا كان كذلك فمقام خمس الخمس خمسة وعشرون الحاصلة من ضرب خمسة (مخرج المضاف (في خمسة) مخرج المضاف إليه ولا ينظر لثماثلهما (وإن كان) الكسر المطلوب مخرجه

قوله : [وما بينهما] : أى بين العشرة والخمسة أى يقال فيهما ما قبل في السابق واللاحق .

قوله : [الذى هو مكرره] : أى مكرر ذلك المفرد .

قوله : [لما علمت] : أى من أن مقام المكرر هو مقام مفرده .

قوله : [ومقام خمسة أجزاء] : هذا هو المكرر الأصم .

قوله : [ومقام الكسر المضاف] : أى كان ذلك المضاف مفرداً أم لا .

قوله : [إن كان مضافاً من اسمين] : أى لأنه ينظر له قبل العمل هل هو

مضاف من اسمين أو أكثر ، فإن كان من اسمين فهو كما قال المصنف .

قوله : [من غير نظر إلى نسبة] : متعلق بقوله يخرج أى هو ما حصل

بالضرب من غير نظر إلى نسبة بين الكسر المضاف والمضاف إليه .

قوله : [فمقام خمس الخمس] : أى وكذا مقام ثلاثة أخماس الخمس

خمس وعشرون لأن مقام المكرر هو مقام المفرد .

قوله : [ولا ينظر لثماثلهما] : زيادة في الإيضاح لأنه أفاده في قوله من

مضافاً (مِنْ أَكْثَرٍ مِنْ اسْمَيْنِ فَهُوَ) أى المقام (ما يحصل مِنْ ضرب مقاماتِ الأسماءِ) : أى أسماء الكسور (المتضايقة بعضها فى بعض) من غير نظر إلى نسبة بينهما (فمقام ثُلُثُ خُمُسِ السبعِ) الخارج المتضايقة ثلاثة وخمسة وسبعة فتضرب ثلاثة فى خمسة يحصل خمسة عشر فلضربها فى سبعة يحصل مائة وخمسة . كما قال (مائةٌ وخمسةٌ حاصِلَةٌ مِنْ ضَرْبِ ثلاثة فى خمسة ، والحاصل فى السَّبْعَةِ) : وهكذا . لو قيل : كم خرج سدس ثمن التسع ؟ فالخارج المتضايقة ستة وثمانية وتسعة فتضرب ستة فى ثمانية يحصل ثمانية وأربعون تضربها فى التسعة فيكون المخرج أربعمائة واثنين وثلاثين .

(وأما مَخْرَجُ المعطوفِ فهو أقل عدد ينقسم على كل من مقاي المتعاطفين) (أو مقامات المتعاطفات) : اعلم أن العددين أربعة أقسام متماثلان إن تساويا كخمسة وخمسة ويكتفى فى العمل بأحدهما ومتداخلان إن أفنى أصغرهما أكبرهما بطرحه منه أكثر من مرة كثلاثة وتسعة فتفنيها بطرحها فى ثالث مرة ويكتفى فى العمل بأكبرهما ومتوافقان إن أفناهما عدد ثالث غير الواحد بطرحه

غير نظر إلى نسبة إلخ .

قوله : [من أكثر من اسمين] : مقابل لقوله إن كان مضافاً من اسمين .

قوله : [من غير نظر إلى نسبة بينهما] : متعلق بيحصل .

قوله : [الخارج المتضايقة] : أى مخارج الكسور المتضايقة وهو مبتدأ خبره

قوله ثلاثة وخمسة وسبعة .

قوله : [فتضرب ثلاثة] : أى تضرب مخرج الثلث فى مخرج الخمس والحاصل

فى مخرج السبع .

قوله : [حاصلة] : خبر لمخدوف أى وهى حاصلة .

قوله : [وأما مخرج المعطوف] : شروع فى القسم الرابع .

قوله : [إن أفنى أصغرهما أكبرهما] : برفع الأصغر على أنه فاعل

ونصب الأكبر على أنه مفعول .

قوله : [أكثر من مرة] : أى وأما لو أفناه فى مرة فهو المتماثل .

قوله : [ومتوافقان] : أى فإن لم يكونا متماثلين ولا متداخلين فتوافقان إلخ .

من كل منهما أكثر من مرة ؛ كالأربعة والستة إذا سلطت عدداً ثالثاً غير الواحد ، كما إذا سلطت اثنين على الأربعة مرتين أفقتها وعلى الستة ثلاث مرات أفقتها ويكون الاتفاق بينهما باسم الواحد من العدد الثالث المقفى لهما ففى هذا المثال المقفى لهما اثنان واسم الواحد منهما نصف فالأربعة والستة متوافقان بالنصف والستة والتسعة متوافقان بالثلث والعشرة والخمسة والعشرين بالخمس ووجه العمل أن تضرب أحدهما فى وفق الآخر ، والمتباينان هما اللذان لا يفنيهما إلا الواحد كائنين وسبعة والعمل فيهما أن تضرب أحدهما فى جميع الآخر وسيذكر المصنف ذلك بأوسع عبارة وإنما ذكرته هنا للاحتياج إليه ، إذ عرفت ذلك .

(فقامُ النصفِ والثلثُ ثمانية لتداخلِ مقامى المتعاطفين) : النصف والثلث : فإن الاثنين تفنى الثمانية فى مرات وأكبرهما هو الثمانية (ومقامُ الربعِ

قوله : [إذا سلطت عدداً ثالثاً] : أى هوأياً .

قوله : [غير الواحد] : أى وأما الواحد فلا يعتبر فى التسليط لأنه مفن لكل عدد .

قوله : [ويكون الاتفاق] : أى الموافقة .

قوله : [باسم الواحد] : أى بنسبة الواحد الهوائى منه .

قوله : [متوافقان بالثلث] : أى لأن العدد المقفى لهما معاً ثلاثة الستة فى مرتين والتسعة فى ثلاث ونسبة الواحد للثلاثة ثلث .

قوله : [والعشرين] : هكذا بالنصب على معنى المعية .

وقوله : [بالخمس] : إنما كانت الموافقة بالخمس لأن العدد المقفى للعشرة فى مرتين والخمسة والعشرين فى خمس خمسة ونسبة الواحد الهوائى لما خمس .

قوله : [والمتباينان] : فى قوة قوله فإن انتفى التماثل والتداخل والتوافق فالتباينان إلخ لأن القسمة رباعية لاتخرج عنها .

قوله : [وسيذكر المصنف ذلك] : أى فى قوله فصل إذا فرض عددان إلخ .

قوله : [للاحتياج إليه] : دفع بذلك ما يرد عليه من أن ذكره هنا يغنى عنه ما يأتى .

قوله : [فى مرات] : أى أربع .

والسُدسِ اثنا عَشَرَ لتوافقَهما بالنصفِ) : لأنَّ العددَ المَفْنى لهما نسبةُ الواحدِ إليه نصفٌ وحاصلُ ضربِ اثنين في ستة أو ثلاثة في أربعة ما ذكر (وَمَخْرَجُ الثُلثِ والخمسةِ خمسةَ عَشَرَ للتباينِ) وحاصلُ ضربِ الثلاثة في الخمسة ما ذكر (ومقامُ النصفِ والثُلثِ والرَّبعِ اثنا عَشَرَ) من ضربِ اثنين في ثلاثة للتباينِ بستةِ والستة الحاصلة في اثنين للتوافق .

قوله : [لأنَّ العددَ المَفْنى لهما] : أى للأربعة والستة وهو اثنان .

قوله : [ما ذكر] : أى اثنا عشر .

قوله : [للتباين] : أى لأنَّ الثلاثة والخمسة لا يفنيهما إلا الواحد .

قوله : [في الخمس ما ذكر] : أى خمسة عشر .

قوله : [ومقامُ النصفِ والثُلثِ والرَّبعِ] إلخ : ما تقدم أمثلة للمتعاطفين

وما هنا مثال للمتعاطفات وفيه التباين والتوافق .

• تنمة : قال في النخبة : ومقامُ الكسور الطبيعية كلها ألفان وخمسمائة وعشرون

لأنَّ مقامَ مفرداتها من اثنين إلى عشرة على توالى الأعداد وأقل عدد ينقسم على كل منها ما ذكرنا .

فصل في معرفة بسط الكسور

(وبَسْطُ الكسرِ : عبارةٌ عن مقدارِ الكسرِ المفروضِ مِنْ مقامِهِ) :
أى من مخرجه .

(فإذا أخذتَ الكسرَ مِنْ مقامِهِ فالأخوذُ بِسْطُهُ) فإذا عرفتَ مخرجَ
الكسرِ فخذْ منه كَسْرَهُ فما أخذته فهو بسطه ، سواء كان مفرداً أو مكرراً أو
مضافاً أو معطوفاً كما يأتي ، إذا عرفت ذلك .

(فَبَسْطُ المُفْرَدِ واحدٌ أبداً) لأنه مقداره من مخرجه ، ثم فرِّع على
المفرد أمثلة ثلاثة له فقال (فَبَسْطُ النصفِ) واحد لأن الواحد نصف مخرجه
(و) بسط (العشرِ واحدٌ) لأنَّ الواحدَ عَشْرَ مقامِهِ (و) بسط (الجزءِ
من ثلاثة عشرَ واحدٌ) لما عرفت (وبسطُ المكررِ عِدَّةُ تكرارِهِ أبداً ؛

فصل :

أى وحدها وأما بسط الكسر مع الصحيح فلم يتعرض له وسيأتى التنبيه عليه إن
شاء الله تعالى وكما يسمى بسطاً يسمى تجنيساً .

قوله : [فإذا أخذتَ الكسرَ مِنْ مقامِهِ] : أى الخاص به الجامع له ولغيره .

قوله : [فالأخوذُ بِسْطُهُ] : أى يسمى بهذا الاسم .

قوله : [فَبَسْطُ المفردِ واحدٌ أبداً] : أى سواء كان ذلك المفرد منطقاً أو
أصم كما سيأتى لإيضاحه في الأمثلة .

قوله : [ثم فرِّع على المفرد أمثلة ثلاثة] : أول المفردات المنطقة وآخرها
وواحد من الأصم يعلم من تلك الأمثلة باقيةا .

قوله : [لأن الواحد نصف مخرجه] : أى لأن مخرجه اثنان .

قوله : [لأن الواحد عشر مقامِهِ] : أى فالمقام عشرة والواحد عشرها .

قوله : [لما عرفت] : أى لأن مقام الجزء من ثلاثة عشر ثلاثة عشر وجزؤها واحد .

قوله : [عدة تكراره أبداً] : أى في المنطق والأصم .

فبسطُ الثلاثين اثنان ، لأنهما) : أى الاثنين (ثلثاً مقاميهما) أى الثلاثين إذ
مخرج الثلاثين ثلاثة والاثنان ثلثا الثلاثة (وبسطُ ثلاثة أسباع ثلاثة) : لأن
الثلاثة ثلاثة أسباع المخرج (وبسطُ خمسة أجزاء من ثلاثة عشر خمسة) لما عرفت
(وبسطُ المضاف واحدٌ إن كان مضافاً مفرداً) كما يأتى مثاله (وعدة
تكراره إن كان مكرراً) يأتى له مثالان أيضاً .

(فبسطُ نصفِ الثمنِ واحدٌ ، لأنه) أى الواحد (نصفُ ثمنٍ مقاميه)
أى مخرجه والضمير يعود لنصفِ الثمن (وبسطُ رُبْعٍ جزءٌ من ثلاثة عشر
جزءاً من واحد واحدٌ . وبسطُ ثلاثة أرباعِ الخمسِ ثلاثة وبسطُ أربعة
أخماسِ جزءٌ من أحد عشر جزءاً أربعة ، لأنه عددُ تكرارِ المضاف
فيهما) .

قوله : [ثلاثة أسباع المخرج] : أى الذى هو السبعة ولا يقال لهذا المثال
مضاف لأن الإضافة فيه بيانية بل يسمى مكرراً كما هو مقتضى المصنف والشارح .
قوله : [وبسط خمسة أجزاء] : إلخ : مثال للمكرر الأصم .
وقوله : [لما عرفت] : أى من أن المخرج ثلاثة عشر وهذه الخمسة أجزاء منها .
قوله : [وبسط المضاف] : أى المركب تركيباً إضافياً .
وقوله : [إن كان مضافه مفرداً] : أى إن كان الجزء المضاف لما بعده
غير مكرر .

قوله : [فبسط نصف الثمن واحد] : هذا أول مثال المضاف المفرد .
قوله : [نصف ثمن مقامه] : الذى هو اثنان .
قوله : [وبسط ربع جزء] : إلخ : هذا هو المثال الثانى له وهو مثال للأصم
والأول مثال للمنطق .

قوله : [وبسط ثلاثة أرباع الخمس] : هذا أول مثال المضاف المكرر
ولما كان ثلاثة لأن الخمس مخرجه خمسة والثلاثة الأرباع مخرجها أربعة ،
وبين الأربعة والخمسة تباين فيضرب أحدهما فى الآخر بعشرين ، فهو المخرج
لهذين الكسرين وخمسة العشرين أربعة وثلاثة أرباعها ثلاثة كما قال المصنف .
قوله : [لأنه عدد تكرار المضاف فيهما] : هذا التعليل مطرد فى الأصم والمنطق .

(وأما) بسط (المعطوف فيحسب به) ؛ فبسط النصف والثلث خمسة لأن مقامه : أى مخرج النصف والثلث (ثمانية) لأنهما متداخلا ، فيكفى بأكبرهما . ونصفه (أى المقام (أربعة وثمته) : أى المقام (واحد) ومجموعهما خمسة . وبسط الثلث والسبع عشرة ؛ لأن مقامهما : أى مخرج الثلث والسبع (أحد وعشرون) للتباين (وثلثه) : أى المقام (سبعة) ، (وسبعة) : أى المقام (ثلاثة) ومجموعهما (أى الثلث والسبع) (عشرة) .

قوله : [فيحسبه] : أى فقد يكون المعطوف من كسرين وقد يكون من أكثر فإن كان من كسرين فخذ بحسبه من المقام كما أفاده المصنف ، وكذا يقال فى الأكثر .

قوله : [أحد وعشرون] : أى للتباين بين مخرجى الثلث والسبع فتضرب ثلاثة فى سبعة يكون الحاصل أحداً وعشرين ثلثها سبعة وسبعها ثلاثة .

• **قائمة :** إن كان مع الكسر صحيح مقدم عليه وأردت أن تبسط المجموع فاضرب الصحيح فى مقام الكسر المقرون به يحصل بسط الصحيح من جنس الكسر زد عليه بسط الكسر يحصل مجموع الصحيح والكسر فبسط الواحد والنصف ثلاثة لأن حاصل ضرب الواحد فى اثنين مخرج النصف اثنين ويزاد بسط النصف وهو واحد كما تقدم وبسط الاثنين والنصف خمسة ؛ لأن الحاصل من ضرب الاثنين فى الاثنين مخرج النصف أربعة يزداد عليها واحد بسط النصف يحصل ما ذكره ، وبسط الثلاثة والثلث عشرة حاصلة من ضرب الثلاثة فى الثلاثة التى هى مخرج الثلث ، ويزاد عليها بسط الثلث واحد وبسط اثنين وثلاثة أخماس ثلاثة عشر حاصلة من ضرب اثنين فى خمسة مخرج الخمس يزداد عليها بسط الكسر فاضربه فى بسط الكسر ثلاثة ، وليقس . وأما إذا كان الصحيح مؤخرأ عن الكسر فاضربه فى بسط الكسر يحصل المطلوب ، فلو قبل كم بسط ربع خمسة أو ثلاثة أسباعها فاضرب الخمسة فى الواحد أو فى الثلاثة . فالجواب خمسة فى الأول وخمسة عشر فى الثانى . وإن كان الصحيح متوسطاً بين كسرين فله معنيان أحدهما أن يراد إضافة المقدم إلى الصحيح والمؤخر فابسط الصحيح مع المؤخر عنه بسط الصحيح المقدم على الكسر معه واضرب الحاصل فى بسط المقدم ، فلو قبل

ثلاثة أرباع خمسة وربع أى ثلاثة أرباع مجموعهما فابسط الخمسة والربع
 يحصل أحد وعشرون ، اضربها في بسط ثلاثة الأرباع يحصل ثلاثة وستون .
 الثانى أن يراد إضافة المقدم إلى الصحيح فقط فابسط الصحيح مع الكسر المقدم
 عليه بسط الكسر مع المؤخر عنه واضرب الحاصل في مخرج المؤخر واضرب
 بسط المؤخر في مخرج المقدم واجمع الحاصلين يحصل المطلوب ، ففى المثال
 المذكور لو أريد إضافة ثلاثة الأرباع إلى الخمسة فقط وعطف الربع الآخر
 على ذلك فابسط ثلاثة أرباع الخمسة يكن خمسة عشر اضربها في أربعة
 مخرج الربع يحصل ستون ثم اضرب واحداً بسط الربع في أربعة اجمعها
 على الستين يحصل أربعة وستون (اه ملخصاً من شرح التحفة) .

فصل في ضرب ما فيه كسر

(تقدّم أن ضرب الصحيح في الصحيح تضعيف) لأحد المضروبين بقدر عدة آحاد الآخر ؛ وأما ضرب الكسور فهو تبعيض : وإنما كان كذلك (لأن ضرب الكسر في كل مقدار هو على معنى لفظة « في ») الجارة من اللفظ . (وإضافة الكسر إلى ذلك المقدار ، فإذا قيل : اضرب نصفاً في عشرة) فتحذف « في » وتضيف النصف للعشرة (فكأنه قيل : كم نصف العشرة) فتخذ نصف العشرة وهو خمسة كما قال (والجواب : خمسة . وإذا قيل اضرب ثلاثة أخماس في ثلاثين ، فتخذ ثلاثة أخماس الثلاثين) معلوم أن خمسمائة ستة فإذا أخذت ثلاثة أخماسها (تجدّها ثمانية عشر) فهي الجواب (فكأنه قيل : كم ثلاثة أخماسها وهكذا) تعمل على هذا القياس (ولو قيل : اضرب خمسمائة ولسمّاً في سبعة) فكأنه قال : كم خمس السبعة ولسمها ؟ (فتخذ خمس السبعة — وهو واحد وخمسان — وتخذ ستمها ؛ واحد ولسم) فالجواب اثنان وخمسان ولسم (هو الجواب) فلو عسّر أخذ الكسر من العدد الصحيح فاضرب الصحيح في بسط الكسر واقسم الحاصل

فصل :

أى في صحيح منفرد أو في كسر منفرد أو في كسر وصحيح .
 قوله [وأما ضرب الكسور] : أى كان ضرب الكسور مقرونًا بالصحيح أو مجرداً .
 قوله : [في كل مقدار] : أى صحيحاً ذلك المقدار أو كسراً أوهما .
 قوله : [وإضافة الكسر] : أى وحده أو مع ما معه من الصحيح .
 قوله : [وهكذا تعمل] : أى فيما يرد عليك .
 قوله : [بسط الكسر] : بدل من أحد عشر ومراده بالكسر الجنس ؛ لأن هذا بسط كسرين .

من الضرب (على مَخْرَجِهِ يَحْصُلُ المطلوب . ففي المثال المتقدم) : وهو ضرب خمس وسدس في سبعة (اضرب السبعة) هي العدد الصحيح (في أحد عشر بَسْطِ الكسر) : أى الخمس والسدس لأن مخرج ذلك الكسر ثلاثون وخمس المخرج ستة وسدسه خمسة ومجموعهما أحد عشر . فإذا ضربنا السبعة في أحد عشر حصل سبعة وسبعون فاحفظه (واقسم) ذلك (الحاصل وهو سبعة وسبعون على مخرجه) أى مخرج ذلك الكسر أعنى الخمس والسدس (وهو) أى المخرج (ثلاثون) فإذا قسمت (يحصل ما ذكر) . ثم بين ما ذكر بقوله : (اثنان وخمسة وسدس ولو قيل : اضرب أحد عشر في الخمس والسدس) فامخرج ثلاثون والبسط أحد عشر (فاضربها) : أى الأحد عشر (في بَسْطِهِ) ومعلوم أن ضرب أحد عشر في أحد عشر يحصل مائة وواحد وعشرون فاحفظها (واقسم) ذلك (الحاصل على المخرج) وهو ثلاثون (يحصل لكل واحد (أربعة وثلاث عشر) ولو قيل : اضرب واحداً ونصفاً في اثنين فمخرج الكسر اثنان وبسطه مع الصحيح ثلاثة أى الحاصل من ضرب الكسر أعنى واحداً ونصفاً في اثنين ثلاثة فاضرب الاثنين في ثلاثة يكون ستة تقسم على اثنين لكل ثلاثة (وإذا كان بين الصحيح ومخرج الكسر اشتراك في جزء أو أجزاء ، فالأخصر أن تضرب بسط الكسر في وفق الصحيح) فوفقه

قوله : [لأن مخرج الكسر ثلاثون] : أى حاصلة من ضرب خمسة في ستة .

قوله : [يحصل مائة وواحد وعشرون] : وجه ذلك أن ضرب العشرة في العشرة بمائة ، ثم تضرب العشرة في الواحد يحصل عشرة ، ثم تضرب الواحد في العشرة يحصل عشرة ، ثم الواحد في الواحد .

قوله : [ولو قيل اضرب واحداً ونصفاً في اثنين] : هذا المثال فيه ضرب الصحيح والكسر في الصحيح .

قوله : [وبسطه مع الصحيح ثلاثة] : أى لأن بسط الكسر واحد والواحد الصحيح اثنان .

وقوله : [أى الحاصل من ضرب الكسر] إلخ : غير ظاهر فالأولى الاختصار على ما قاله شرح التحفة ونصه ولو قيل اضرب واحداً ونصفاً في اثنين فقام الكسر

قائم مقامه (وتقسيم الحاصل) من الضرب (على وفق مخرج الكسر) فوفقه أيضاً يقوم مقامه (فإذا ضربت) أى أردت أن تضرب (ثلثاً وربعاً فى ثمانية) فمخرج الكسر الذى هو ثلث وربع اثنا عشر لما ربع ولثمانية الصحيحة ربع كما قال (فبين الثمانية والمخرج - وهو اثنا عشر - موافقة بالربع) فرد كلا منهما إلى ربعه وهو ثلاثة واثان (واضرب البسط - وهو سبعة - فى اثنين) وفق الصحيح يحصل أربعة عشر (واقسم) ذلك (الحاصل على ثلاثة وفق المخرج يحصل أربعة وثلثان) : هى الجواب .

(ولو ضربت صحيحاً فى صحيح وكسر ، فاضرب الصحيح فى الصحيح ثم فى الكسر واجمع الحاصل) من الضرب يكن ما تحصل هو الجواب (فإذا ضربت أربعة فى خمسة وثلث فاضرب الأربعة فى الخمسة) يحصل عشرون : وهو ضرب الصحيح فى الصحيح (ثم) اضرب الأربعة الصحيحة (فى الثلث) يحصل واحد وثلث (فالجمع أحد وعشرون وثلث) هى الجواب (وإذا أردت ضرب الكسر فقط) فى الكسر (أو الكسر والصحيح فى الكسر فقط ، أو) ضرب

اثان وبسطه مع الصحيح ثلاثة ، فاضرب اثنين فى ثلاثة واقسم الحاصل على اثنين يخرج ثلاثة .

قوله : [اثنا عشر] : أى حاصلة من ضرب ثلاثة فى أربعة .

قوله : [فإذا ضربت أربعة] إلخ : أى أردت ضرب أربعة إلخ .

قوله : [وإذا أردت ضرب الكسر فقط] : هذا تنوع آخر فى ضرب الكسور .

● خاتمة : لم يتكلم المصنف على قسمة ما فيه كسر من جانب أو جانبيين .

قال فى التحفة : اعلم أن القسمة على الصحيح تبعض وعلى الكسر تضعيف عكس الضرب ؛ لأن الغرض منها معرفة ما يخص الواحد الكامل ، فإذا أردت قسمة صحيح على كسر أو على صحيح وكسر أو عكسه فابسط كلا من المقسوم والمقسوم عليه من جنس الكسر ، بأن تضربه فى مقامه ثم اقسم بسط المقسوم على بسط المقسوم عليه يحصل المطلوب ، فلو قيل اقسم أربعة على نصف فابسط كلا منهما واقسم بسط الأربعة وهو ثمانية على واحد بسط النصف يحصل ثمانية وإن عكس خرج ثمن ، ولو قيل اقسم عشرة على اثنين ونصف فبسط المقسوم

الكسر والصحيح (فيه) : أى فى الكسر (والصحيح) فهذه ثلاثة أقسام (فابسط) كل واحد من المضروبين (سواء كان كسراً مجرداً) من الصحيح كما يأتى فى ضرب نصف فى نصف (أو) كسراً مقروناً (مع الصحيح) كما يأتى وخذ مخرج كل منهما (واضرب بسط كل جانب منهما) أى من المضروبين (فى بسط) الجانب (الآخر ومخرجه فى مخرجه واقسم مسطح البسطين : أى مضروبتهما على مسطح المخرجين ، يخرج المطلوب ، فإذا ضربت) أى أردت أن تضرب (نصفاً فى نصف) هذا ضرب كسر فى كسر فقط فقام كل منهما اثنان وبسطه واحد فاقسم مسطح بسطيهما - (وهو) أى المسطح (واحد) - على مسطح مقاميهما وهو أربعة يحصل ربع) وهو الجواب (ولو ضربت) : أى أردت أن تضرب (ثلثين فى ثلاثة أرباع فمخرج الأول) أى الثلثين (ثلاثة وبسطه اثنان ومخرج الثانى) : أى الأرباع (أربعة) وبسطه ثلاثة فاقسم ستة - مسطح البسطين (يعنى الاثنان والثلاثة . (على اثني عشر مسطح المقامين) يعنى الثلاثة والأربعة (يخرج) من القسمة نصف) وهو الجواب (ولو أردت ضرب واحد وخمسة فى واحد وثلاث ، فاقسم مسطح البسطين) يعنى بسط الأول وهو ستة أخماس وبسط الثانى وهو أربعة أثلاث ، ثم بين المسطح بقوله : (وهو أربعة وعشرون على خمسة عشر مسطح المقامين) خمسة مقام الخمس وثلاثة مقام الثلث (يخرج واحد وثلاثة أخماس ، ولو ضربت اثنين ونصفاً فى ثلاثة وثلاث فمخرج الأول اثنان وبسطه خمسة) ومخرج الثلث ثلاثة وبسطه عشرة (فاقسم الحاصل) من ضرب البسطين الخمسة فى العشرة كما قال : (وهو خمسون على) ستة (مضروب الاثنان) مقام الأول (فى ثلاثة) مقام الثانى (والحاصل) من القسمة (ثمانية وثلاث) : وهذا هو الصواب . وما فى بعض نسخ المتن غير هذا سهو من الكاتب .

عشرون اقسامه على خمسة بسط المقسوم عليه فالجواب أربعة ، وإن عكس فالجواب ربع (٨١) .

فصل في التساوى والتفاضل

إذا فرضَ عددان ، فلما أن يكون بينهما أى العددين (التساوى : كخمسة وخمسة ، وهما .) أى المتساويان : (المئثالان) فلهما اسمان .

(أو التفاضلُ) عطف على التساوى : أى أو يكون بين العددين التفاضل (فإن كان القليلُ جزءاً واحداً) : أى مفرداً ليس مكرراً (من الكثير ، كالاثنين والأربعة) فإن الاثنين جزء واحد من الأربعة لأن الأربعة جزءان بالتصنيف (وكالثلاثة والخمسة عَشْرَ) فلأن الثلاثة جزء واحد من الخمسة عشر ، لأنها خمسها وبقوله : « جزء واحد » أى مفرد خرج نحو الأربعة والستة فإنه وإن كانت الأربعة جزءاً من الستة لكن جزء غير مفرد بل مكرر إذ هي ثلثان فهما متوافقان كما يأتي (فتداخلان) هذه عبارة المتأخرين وعبر عنهما المتقدمون من العراقيين بالمتناسين أى ، ناسب العدد الصغير عدداً أكثر منه بكونه جزءاً واحداً منه إلخ (وإن لم يكن جزءاً واحداً منه) : بأن كان جزءاً مكرراً (فإن كان بينهما) : أى العددين (موافقةً في جزء) مثله بأربعة وستة (أو أكثر)

فصل :

لما فرغ من الجملة الكافية في الحساب التي وعد بها رجح لتسيم مسائل الفرائض وإنما أخر تلك المسائل عن الحساب لتوقفها عليه فجراه الله عن المسلمين خيراً في حسن هذا الصنع الذي تميز به عن غيره من متون المذهب .

قوله : [فلهما اسمان] : أى التساوى والمئثال .

قوله : [فتداخلان] : جواب الشرط ، وقرن بالفاء لكونه جملة اسمية .

قوله : [وعبر عنهما المتقدمون] : أى فلهما اسمان أيضاً .

قوله : [موافقة في جزء] : أى واحد فقط فإن الأربعة لم توافق الستة إلا بالنصف .

قوله : [مثله بأربعة وستة] : أى فبها يأتي .

مثله - رحمه الله - بالثمانية واثني عشر (فتوافقان) ويقال لهما : مشتركان أيضاً كما يشير إليه آخر الفصل . ويقال في تعريفهما أيضاً : هما اللذان لا يفنى أصغرهما أكبرهما وإنما يفنيهما عدد ثالث (كأربعة وستة فإن لكل منهما نصفاً صحيحاً) فقد توافقا في جزء ولا تُفنى الأربعة الستة ويفنى - كلا منهما الاثنان ، وإنما التفت رحمه الله لتعريفهما بما قال دون قوطم : هما اللذان إلخ لأن تعريفهم بالأعم إذ يصدق بالمتباينين (وكتمانية واثني عشر) مثال لقوله «أو أكثر» كما تقدم التنبيه عليه (فإن لكل منهما) : أى من الثمانية والاثني عشر (نصفاً ورُبْعاً) فقد توافقا في أكثر من جزء لأنهما توافقا في جزأين كما رأيت (وإن لم يكن بينهما) أى العددين (موافقة) في جزء (فتباينان ومتخالفان) لأن كل عدد منهما يخالف الآخر .

(والواحدُ يباين كلَّ عدد ، والأعداد الأوائلُ كلها متباينة) ثم عرّف العدد الأول بقوله :

والعددُ الأوّل : ما لا يُفنيه إلا الواحدُ : كالاثنين (فإنه يقال لكل من هذه الأمثلة : عدد أول لانطباق التعريف عليه والثلاثة والخمسة والسبعة والأحد عشر والثلاثة عشر ونحوها . والأربعة الأوّلُ : يعنى الاثنين والسبعة وما بينهما (تسمى : أوائل مُنطِقَة) تقدم أن المنطق ما يعبر عنه بغير لفظ الجزئية وبالجزئية (وما عداها) : أى الأربعة كالأحد عشر إلخ (أوائلُ

قوله : [بالثمانية واثني عشر] : أى لأن بين الثمانية والاثني عشر موافقة بالنصف والرّبع .

قوله : [ويقال لهما مشتركان] : أى فلهما اسمان أيضاً

قوله : [وإنما التفت رحمه الله] : أى إنما لم يسلك مسلّكهم في تعريف المتوافقين لأن تعريفهم غير مانع إذ يصدق بالمتباينين .

قوله : [ومتخالفان] : أى فلهما اسمان أيضاً .

قوله : [والعدد الأول ما لا يفنيه إلا الواحد] : أى ومثله الأعداد المتلاصقة فإنها متباينة أيضاً .

قوله : [كالأحد عشر] إلخ : أى والثلاثة عشر ونحوها .

أصمٌ) : لما تقدم أن الأصم ما لا يعبر عنه إلا بلفظ الجزئية (فلو التبسّت النسبة بين العددين) بأن لم يدّر أمّتاينان أم متداخلان مثلاً وأردت معرفة الواقع (فأسقط الأصغر من الأكبر مرة بعد أخرى ، فإن فى الأكبر فتداخلان) تقدم مثاله كالاثنتين والأربعة فإنك أسقطت الاثنتين من الأربعة مرتين فبقيت الأربعة وهكذا بقية أمثلتهما (وإن بقي من الأكبر) بعد إسقاط الأصغر منه مرة فأكثر (واحد فتباينان ؛ كثلاثة وسبعة أو عشرة) فإنك إن أسقطت الثلاثة مرتين من السبعة بقي واحد من السبعة ، وإن أسقطت الثلاثة من العشرة ثلاث مرات بقي من العشرة واحد (وإن بقي من الأكبر بعد إسقاط الأصغر منه مرة بعد أخرى (أكثر من واحد فأسقطه) : أى أسقط الباقي الذى هو أكثر من واحد (من العدد (الأصغر مرة فأكثر) من مرة (فإن بقي به الأصغر) : أى فى الأصغر بإسقاط الباقي منه (فتوافقان كعشرة وخمسة عشر) فإنك إذا أسقطت الأصغر وهو العشرة من الأكبر وهو الخمسة عشر بقي من الأكبر أكثر من واحد ، إذ الباقي خمسة تسقط الخمسة من العشرة مرتين فيبقى الأصغر (وكعشرين وأربعة وثمانين) : فإذا أسقطت العشرين من الأكبر أربع مرات يبقى أكثر من واحد وهو أربعة فأسقط الأربعة من العشرين خمس مرات تفنى العشرين فتعلم بذلك أن النسبة بين الأصغر والأكبر التوافق (وإلا) يفنى الأصغر بإسقاط الباقي (فإن بقي منه) أى من الأصغر (واحد فتباينان ؛ كخمسة وتسعة) فإنك إذا أسقطت الخمسة من التسعة يبقى أكثر من واحد وهو أربعة تسقط الأربعة من الأصغر يبقى واحد (وكثلاثين وسبعة) فإنك إذا أسقطت السبعة من الثلاثين أربع مرات بقي أكثر من واحد وهو اثنان

قوله : [وهكذا بقية أمثلتهما] : أى المتداخلين .

قوله : [أو عشرة] : أى بدل السبعة .

قوله : [يفنى الأصغر] : أى بالتفاضل من الأكبر .

قوله : [فأسقط الأربعة من العشرين] : أى الفاضلة من العدد الأكبر .

قوله : [تفنى العشرين] : أى الذى هو العدد الأصغر .

قوله : [التوافق] : أى بالجزء الذى ينسب له الواحد الهوائى وسيأتى لإيضاحه .

تسقطهما من السبعة ثلاث مرات يبقى واحد (وإن بقي أكثر) : أى لم يفن الأصغر
وبقى أكثر من واحد (فاطرحه) : أى ذلك الباقي الأكبر من واحد (من
بقية العدد (الأكبر ، فإن فتنيت) البقية (به) أى بذلك الأكبر فتوافقان ؛
كعشرين وخمسة وسبعين) فإنك إذا سلطت الأصغر ثلاث مرات على الأكبر
يبقى خمسة عشر تسقطها من الأصغر يبقى خمسة سلطها على بقية الأكبر
فتفنيها في ثلاث مرات (أوبقى منها واحد فتباينان ، أو أكثر فاطرحه من
بقية الأصغر وهكذا تسلط بقية كل عدد على العدد الذى طرحته به . فإن
بقى واحد فتباينان أو لا يبقى شيء فتوافقان بما للعدد الأخير المبنى) بكسر
النون (لكل منهما من الأجزاء واعلم أن كل متباينين متوافقان بما لأحدهما
من الأجزاء) لكن لا يطلق عليهما متوافقان اصطلاحاً (وكذا كل

قوله : [وإن بقي أكثر فاطرحه] إلخ : ما تقدم في بيان ما إذا أفنى
بقية الأكبر الأصغر ، وما هنا فيما إذا أفنى بقية الأصغر بقية الأكبر فلا تكرار
في كلامه .

قوله : [سلطها على بقية الأكبر] : أى الفاضل منه وهو خمسة عشر .

وقوله : [أوبقى منها] : أى من البقية المبنية .

قوله : [بما للعدد الأخير] : الذى هو العدد الثالث .

والحاصل أن الموافقة تكون بنسبة مفرد هوأى للعدد المبنى آخرأ كالأربعة
والسنة فإذا سلطت الأربعة على الستة يفضل اثنان تسلطهما على الأربعة فتفنيهما
في مرتين فالعدد المبنى آخرأ اثنان ونسبة المفرد هوأى لهما النصف فتكون الموافقة
بين الأربعة والستة بالنصف ، وكعشرين وخمسة وسبعين ، فإن نسبة المفرد
هوأى للعدد الأخير خمس فالموافقة بين العددين بالخمس وكما يجرى في المنطق
يجرى في الأصم ، فالاثنتان والعشرون توافق الثلاثة والثلاثين بجزء من أحد عشر
جزءاً لأنك إذا سلطت الاثنتين والعشرين على الثلاثة والثلاثين يفضل أحد عشر
تسلطها على الاثنتين والعشرين فتفنيها في مرتين ، فالعدد المبنى آخرأ أحد عشر
ونسبة الواحد هوأى لها جزء من أحد عشر جزءاً وهكذا .

قوله : [متوافقان بما لأحدهما من الأجزاء] : أى لتساويهما في الأجزاء .

متداخلين متوافقان بما لأصغرهما) : ولكن لا يطلق عليهما متوافقان اصطلاحاً ،
لأن المتوافقين هما مشتركان ليسا متماثلين ولا متداخلين . والمعتبر من أجزاء الموافقة
إذا تعددت أقلها طلباً للاختصار .

.

فصل انقسام السهام على الورثة

• (إن انقسمت السهام على الورثة) فالأمر ظاهر (كزوجة وثلاثة إخوة) المسألة من أربعة : للزوجة واحد ، ولكل أخ واحد .

(أو تماثلت) السهام (مع الرؤوس : كثلاثة بنين) فالسهام ثلاثة كالورثة (وتداخلت ؛ كزوج وأم وأخوين) للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد ولكل أخ واحد (فظاهر) .

• (وإلا) تنقسم السهام ولا تماثلت ولا تداخلت ، بأن انكسرت السهام على الورثة فإنك تنظر بين سهم المنكسر عليهم وبينهم بالموافقة والمباينة فقط ، فإن توافقت (رد كل صنف انكسرت عليه سهامه إلى وفقه ؛ كزوجة وستة إخوة لغير أم) أشقاء أو لأب : فللزوجة الربع واحد يبقى ثلاثة منكسرة على الستة إخوة ، ولكن توافق بالثلث ؛ فاضرب وفق الرؤوس وهو اثنان في أصل الفريضة أربعة بثمانية : للزوجة ولكل أخ واحد .

(وإلا) توافق السهام الرؤوس — بأن بايبتها — فلا ترد الصنف المنكسر

فصل :

هذا هو معنى قول صاحب الرحبة :

وإن تكن من أصلها تصح فترك تطويل الحساب ربح

قوله : [فالسهام ثلاثة كالورثة] : أى فسألهم من عدد رؤوسهم .

قوله : [فظاهر] : أى لا يحتاج إلى عمل آخر وهو جواب الشرط .

قوله : [بالموافقة والمباينة] : أى بهذين النظريين . وأما إن ما ثلث السهام

الرؤوس فتقدم أنه ظاهر وكذا إن تداخلت بأن كانت الرؤوس داخلة في السهام .

قوله : [ولكن توافق بالثلث] : أى لأن الثلاثة ثلثها واحد كما أن الستة

ثلثها اثنان .

قوله : [بأن بايبتها] : إنما قال ذلك لأنه إذا انقضى أحد النقيضين ثبت الآخر .

عليه سهامه بل (اضربه) بتمامه (في أصل المسألة ؛ كبرت وثلاثة أخوات
لغير أم) أشقاء أو لأب : المسألة من اثنين للبنت النصف وللأخوات الباقي ؛
لأنهن عصبات مع البنت ، وهو مباين لهن ؛ فتضرب ثلاثة في اثنين بنسبة ،
فن له شيء من أصل المسألة أخذه مضروباً فيما ضربت فيه المسألة وهو ثلاثة ؛
فللبنت واحد في ثلاثة بثلاثة وللأخوات الثلاثة واحد في ثلاثة بثلاثة . ١٠

وإن انكسرت السهام على صنفين فإنك تنظر بين كل صنف وسهامه
بالموافقة والمباينة كما تقدم ثم تنظر بين الرؤوس بعضها مع بعض بأربعة أنظار ، فقد
يماثلان فتكتفى بأحدهما وتضربه في أصل المسألة ؛ كأم وأربعة إخوة لأم وستة
إخوة لأم وستة إخوة لأب : أصلها من ستة ؛ للأم سهم منقسم عليها وللإخوة
للأم الثلث ، اثنان لا ينقسمان على الأربعة ، ولكن يوافقان بالنصف ، فرد
الأربعة إلى نصفها وللأخوات للأب ثلاثة لا تنقسم ، ولكن توافق بالثلث ، فرد
إلى اثنين فكان المسألة انكسرت على صنف واحد ، فتضرب اثنين في ستة - أصل
المسألة - يخرج اثنا عشر ، فن له شيء من أصل المسألة أخذه مضروباً في
اثنين للأم سهم في اثنين باثنين إلخ وإلى ذلك أشار بقوله :

(وقابل بين الصنفين فخذ أحد المتماثلين) : وقد يتداخل راجع الصنفين
فتكتفى بأكثرهما كأم وثمانية إخوة لأم وستة إخوة لأب المسألة من ستة للأم
سهم وللإخوة للأم سهمان لا ينقسمان عليهم ولكن يوافق عددهم بالنصف
فتردهم إلى الأربعة وللإخوة للأب ثلاثة لا تنقسم وتوافق بالثلث فتردهم إلى اثنين
واثنان داخلان في الأربعة فتكتفى بها ، وتضرب الأربعة في الستة : بأربعة
وعشرين ، فن له شيء من أصل المسألة أخذه مضروباً فيما ضربت فيه المسألة وهو

-
- قوله : [وإن انكسرت السهام على صنفين] : هذا كلام مستأنف مرتب على
محذوف أى ماتقدم إذا انكسرت على صنف واحد ، وهو دخول على كلام المصنف .
قوله : [فتكتفى بأحدهما] : أى وكأنها انكسرت على صنف واحد .
قوله : [فخذ أحد المتماثلين] : أى كما تقدم في مثال الشارح .
قوله : [راجع الصنفين] : فاعل يتداخل .

أربعة ؛ فللأم سهم في أربعة إلخ وإلى ذلك أشار بقوله : (وأكثر المتداخلين)
 وإن كان بين الصنفين موافقة فتضرب أحدهما في وفق الآخر ؛ كأم
 وثمانية إخوة لأم وثمانية عشر أخاً : المسألة من ستة ؛ للأم سهم وللإخوة للأم
 اثنان لا ينقسمان عليهم ، وتوافق بالنصف ، فردّ الثمانية لأربعة ، وللإخوة
 للأب ثلاثة لا تنقسم وتوافق بالثلث ، فردّ الستة ، وهي توافق الأربعة وفق
 الإخوة للأم بالنصف ، فتضرب وفق أحدهما في كامل الآخر باثني عشر ثم
 في ستة - أصل المسألة - يحصل اثنان وسبعون فمن له شيء في المسألة أخذه مضروباً
 في اثني عشر ، وإلى ذلك أشار بقوله :

(وحاصل ضرب أحدهما في وفق الآخر إن توافقتا) وقد يتباينان ،
 فيضرب كل في كل الآخر ، ثم في أصل المسألة ؛ كأم وأربعة إخوة لأم وست
 أخوات أصلها ستة وتعمل لسبعة للأم سهم وللإخوة للأم اثنان وراجع أولاد الأم
 اثنان مباين لوفق الأخوات الستة وهو ثلاثة ، فتضرب ثلاثة في اثنين يحصل ستة ،
 ثم في أصل المسألة بعولها يحصل اثنان وأربعون ، من له شيء من سبعة أخذه
 مضروباً في ستة ، وإلى ذلك أشار بقوله :

(وفي كله إن تباعدت) وإن وقع الانكسار في المسألة على ثلاثة أصناف

قوله : [إلخ] : أى وللإخوة للأم سهمان في أربعة بثمانية لكل واحد واحد
 وللإخوة للأب ثلاثة في أربعة باثني عشر لكل واحد اثنان .

قوله : [وثمانية عشر أخاً] : أى لغير أم .

قوله : [أخذه مضروباً في اثني عشر] : فالأم لها واحد في اثني عشر
 باثني عشر وللإخوة للأم اثنان في اثني عشر بأربعة وعشرين لكل واحد ثلاثة
 وللإخوة للأب ثلاثة في اثني عشر بستة وثلاثين لكل واحد اثنان .

قوله : [وست أخوات] : أى لغير أم .

قوله : [أخذه مضروباً في ستة] : أى فالأم لها واحد في ستة بستة وللإخوة
 للأم اثنان في ستة باثني عشر لكل واحد ثلاثة وللأخوات لغير أم أربعة في ستة
 بأربعة وعشرين ، لكل واحدة أربعة .

— وهو غاية ما تنكسر فيه الفرائض عند مالك لأنه لا يورث أكثر من جدتين — فإنك تعمل في صنفين منها ما مر ، ثم انظر بين الحاصل من الصنفين وبين الصنف الثالث بالموافقة والمباينة والمائلة والمداخلة إلخ ، مثاله : جدتان وثلاثة إخوة لأم وخمسة إخوة فللجدتين السدس واحد مباين وللإخوة وللأم اثنان يباينان الثلاثة وبين الاثنين والثلاثة تباين فاضربهما يحصل ستة وللخمسة إخوة للأب ثلاثة مباين فتتظر بين الستة والخمسة تجد التباين ، فاضربهما يحصل ثلاثون تضرب في الستة يحصل مائة وثمانون ؛ فللجدتين واحد في ثلاثين بثلاثين وللإخوة وللأم اثنان في ثلاثين بستين إلخ ولهذا أشار بقوله : (ثم بينه وبين

قوله : [لأنه لا يورث أكثر من جدتين] : أى لا يجتمع في الركة عنده سوى جدتين وتعدد الانكسار على الأصناف إنما يكون عند تعدد الجلدات .

قوله : [إلخ] : أى وللإخوة للأب ثلاثة في ثلاثين بتسعين ، وترك الشارح مثال التوافق والتماثل والتداخل وتمثل لما فنقول : لو كانت الإخوة للأم في هذا المثال أربعة رجعوا إلى اثنين وفقهم والاثنان مع الجدتين بينهما تماثل ويكتفى بأحد التماثلين ويضربان في الخمسة عدد رموس الإخوة لغير أم للتباين ، وكأنها انكسرت على صنفين تبلغ عشرة هي جزء السهم يضرب في أصل المسألة بستين ، ولو كانت الإخوة لغير الأم ستة مع كون الإخوة للأم أربعة لرجعت الستة إلى وفقها اثنين ؛ سهامهم ثلاثة توافقهم بالثلث وثلث الستة اثنان ، وراجع الإخوة للأم اثنان فبين الجدتين والراجعين تماثل يكتفى بواحد ، وكأنها انكسرت على صنف واحد فيكون جزء السهم اثنين يضرب في ستة أصل المسألة اثني عشر من له شيء من أصل المسألة أخذه مضروباً في اثنين للجدتين واحد في اثنين باثنين وللإخوة للأم أربعة اثنان في اثنين أربعة للإخوة للأب الستة ثلاثة في اثنين بستة ، ولو كانت الإخوة للأم اثني عشر والإخوة للأم ستة لكان بين الأصناف الثلاثة التداخل فيكتفى بأكبرها ويجعل جزء السهم ، ولو كانت الإخوة للأم ثمانية والإخوة للأب ثمانية عشر لكان بين الصنفين توافق فيضرب وفق أحدهما في كامل الآخر والحاصل هو جزء السهم يضرب في أصل المسألة تأمل .

ثالث كذلك ، ثم اضرب في أصل المسألة (يعولها) .

قوله : [يعولها] : أى إن كانت عائلة كما تقدم في مسألة الستة إلى حالت لسبعة .
 • تنمة : في انكسار السهام على الصنفين اثنا عشر صورة من ضرب ثلاثة في أربعة لأن كل صنف منهما إما أن توافق رعوته سهامه أو تباينها أو يوافق أحدهما سهامه ويباينها الآخر فهذه ثلاث صور من الثلاثة إما أن يتداخلا فيكتفى بالأكبر منهما أو يتوافقا فيضرب وفق أحدهما في الآخر أو يتباينا فيضرب أحدهما في كامل الآخر ، ثم الحاصل في أصل المسألة أو يتماثلا فيكتفى بواحد ويضرب في أصل المسألة .

فصل فى المناسخة

• هذا الفصل يعرف عندهم بالمناسخات .

والمناسخة من النسخ : وهو لغة الإزالة ، وفى اصطلاح الفرضيين : أن يموت إنسان ولم تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارث أو أكثر .
واعلم أن المناسخة قسمان :

قسم لا يفتر لعل ككون ورثة الثانى ورثة الأول أشار لذلك بقوله :
(إن مات وارث قبل القسمة وورثته الباقون : كتلاثة بنين) ورثوا أباهم ثم (مات أحدهم) قبل القسمة ؛ ولا وارث له غير أخويه ، فهو كالعدم وتقسم فريضة الأب على الباقيين .

(وكتلاثة إخوة وأربع أخوات أشقاء) ورثوا أخاهم ثم (مات أخ فآخر فآخر فآخر) فآخرى) قبل القسم : فن مات فكالعدم وتقسم فريضة الأخ الميت الأول على الباقي .
(أو بعض) بالرفع عطف على « الباقون » أى ورثه بعض الباقيين والبعض

فصل :

قوله : [وهو لغة الإزالة] : أى يقال نسخت الشمس الظل أى أزالته ،
ويطلق لغة أيضاً على النقل . يقال نسخت الكتاب أى نقلته .

قوله : [وفى اصطلاح الفرضيين] : مناسبتة للمعنى اللغوى ظاهرة .

قوله : [ثم مات أحدهم قبل القسمة] : أى قبل قسمة تركة الأب .

قوله : [على الباقيين] : هكذا بصيغة التثنية وكانت مسائلهم من ثلاثة فصارت من اثنين ، وكأنه مات من أول الأمر عن ابنين .

قوله : [ورثوا أخاهم] : أى فالأصل أنهم أربعة إخوة وأربع أخوات مات أولاً أحد المذكور ثم قبل ميراثه بالفعل مات أخ إلى آخر ما قال المصنف .

قوله : [على الباقي] : أى الذى هو الأخ والأختان وتكون المسألة من أربعة عدد رموسهم للأخ سهمان ولكل أخت سهم .

الآخر لم يرثه (كثلاثة بنين وزوج ليس أباهم) ومات أمهم أولاً ثم مات ابن فلزوج الربع والباقي للولدين ، ومن مات (فكالعدم) وكللك عكس هذه المسألة وهي : أن يموت زوجها عنها وعن ثلاثة بنين من غيرها ، ثم مات أحد البنين عن أخويه ، فكان الزوج مات عن زوجة وبنين (ولاً) يرثه الباقيون ولا بعض منهم بأن خلف الثاني ورثة غير ورثة الأول أو خلفهم ولكن اختلف قدر استحقاقهم (صَحَحَ) فعل أمر للقاسم أو ماضٍ مبنى للمجهول (الأولى) : أى صحح مسألة الميت الأولى (ثم الثانية) : واعرف سهم الميت الثاني من مصصح الأولى ، فإذا عرفت مصحح الثانية وسهام الميت الثاني من الأولى ، فاعرض سهام الميت الثاني على مسألته (فإن انقسم نصيب الثاني على ورثته) صححتا : (كأبن وبنت) ورثا أباهما ثم (مات) الابن (عنها) أى عن أخته (وعن عاصب) : كعمة ، فالفريضة الأولى من ثلاثة والثانية من اثنين وللابن من الأولى سهامان ، قد مات عنهما وترك أخته وعمه فينقسمان على مسألته ، وتصح من الأولى فللبنت اثنان من الفريضتين وللعاصب سهم كما قال :

(صَحَحْتَا) : أى المسألتان فلا يحتاج إلى عمل ثان بل الأولى كاف .

(ولاً) يكن نصيب الميت الثاني من الميت الأول منقسماً على ورثته (فوفق بين نصيبه وما صححت منه المسألة واضرب وفق الثانية في الأولى) بينهما (إن

قوله : [ليس أباهم] : احترز به عما إذا كان أباهم فإنه يرثه دون إخوته وتخرج المسألة عما ذكر وتدخل فيما بعد إلا لكنها لا تحتاج لعمل زائد على أصل المسألة الأولى ؛ لأن الأولى من أربعة للزوج واحد ولكل ابن واحد الواحد الذى يأخذه ذلك الابن الميت هو الذى يأخذه أبوه دون أخويه لحجبهما بالأب ، فهى داخلة فى قوله : فإن انقسم نصيب الثاني على ورثته إلخ فتأمل .

قوله : [ولا بعض منهم] : أى بالوجه المتقدم .

قوله : [بأن خلف الثاني] : بيان للمفهوم على سبيل اللف والنشر المرتب .

قوله : [أو ماضٍ مبنى للمجهول] : أى فيكون خبراً فى اللفظ إنشاء

فى المعنى ، ويبعد هذا الاحتمال بمجرد الفعل من علامة التأنيث .

قوله : [صححتا] : أى المسألتان من عمل المسألة الأولى .

تَوَافَقَا) فَا اجتمع فنه تصح (كابنين وبتين) تركهما ميت ثم (مات أحدُهما) أى الابنين قبل القسم (عن زوجة و بنت وثلاثة بنى ابن) : فالمسألة الأولى من ستة ، لكل ذكر سهمان ، ولكل أنثى سهم . والثانية من ثمانية للزوجة سهم وللبنت أربعة ، ولكل واحد من ولد الابن سهم فسهم الميت من الأولى اثنان وفريضة ثمانية متفقان بالأنصاف (فتضرب نصف فريضته) وهو (أربعة فى) الفريضة (الأولى) وهو (ستة : بأربعة وعشرين ، فمن له شيء من الأولى ضرب له فى وفق الثانية) وهو أربعة ويأخذه (ومن له شيء من الثانية فى وفق سهام الثانى) وهو مورثه وهو واحد ويأخذه وتمت (وإن لم يتوافقا) أى لم توافق سهام الميت الثانى فريضته بل باينها فتكون كنصف بايته سهامه فأفادك وجه العمل بقوله (ضربت ماصحت منه مسألته) وهو جميع سهام الفريضة (فما صحت منه الأولى) وهو جميع سهامها (كَمَوْتِ أَحَدِهِمَا) .

أى الابنين المذكورين فى المسألة السابقة (عن ابن و بنت : فالأولى من ستة) فسهم منها اثنان (والثانية من ثلاثة ولثانى من الأولى سهمان) وهما (يُسَايِنَانِ فَرِيضَتَهُ فَتَضْرِبُ ثَلَاثَةً) وهى الثانية (فى ستة سهام الأولى

قوله : [تركهما ميت] : أى أب أو أم .

قوله : [فالمسألة الأولى من ستة] : أى عدة رموس الورثة .

قوله : [والثانية من ثمانية] : أى وهو غرض الزوجية .

قوله : [ويأخذه وتمت] : أى فللابن الحى من الأولى اثنان مضروبان

فى أربعة بثمانية ، ولكل بنت واحد فى أربعة وللزوجة من الثانية واحد مضروب فى وفق سهام مورثها ، وهو واحد بواحد وكذا كل واحد من أبناء الابن الثلاثة وللبنت من الثانية أربعة فى واحد بأربعة . هذا معنى قوله وتمت أى الأربعة والعشرون .

قوله : [بل باينتها] : أى لأنه إذا انتفى التوافق حصل التباين لأنه

لا واسطة فى النظر .

قوله : [فالأولى من ستة] : أى عدة رموسها كما علمت .

قوله : [والثانية من ثلاثة] : أى عدد رموسها أيضاً .

قوله : [فتضرب ثلاثة] إلخ : أى فيكون الحاصل ثمانية عشر ومنها تصح .

فن ؛ له شيءٌ مِنْ الْأَوَّلَى أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي الثَّانِيَةِ ، وَمِنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي سَهَامِ مَوْرَثِهِ) : وَهَذَا الْعَمَلُ سَوَاءٌ كَانَتِ التَّرَكَةُ عَيْنًا أَوْ مَثَلِيًّا أَوْ عَرْضًا عَلَى مَا يَفِيدُهُ النُّقْلُ ، خِلَافَ قَوْلِ التَّوْضِيحِ : إِذَا كَانَتِ عَيْنًا أَوْ عَرْضًا مَثَلِيًّا فَلَا عَمَلَ .

قوله : [أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي الثَّانِيَةِ] : أَى فِي جَمِيعِهَا .

قوله : [فِي سَهَامِ مَوْرَثِهِ] : أَى جَمِيعِهَا أَيْضًا وَحَيْثُذَ فَلِلْأَبِ الْحِصَّةُ مِنَ الْأَوَّلَى اثْنَانِ مَضْرُوبَانِ فِي جَمِيعِ الثَّانِيَةِ ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ بِسِتَّةٍ وَلِكُلِّ مِنَ الْبَتَيْنِ فِي الْأَوَّلَى سَهْمٌ مَضْرُوبٌ فِي ثَلَاثَةِ سَهَامِ الثَّانِيَةِ بِثَلَاثَةٍ ، وَلِلْأَبْنِ مِنَ الثَّانِيَةِ سَهْمَانِ مَضْرُوبَانِ فِي اثْنَيْنِ سَهَامِ مَوْرَثِهِ بِأَرْبَعَةٍ ، وَلِلْبَنَتِ وَاحِدَةٍ فِي اثْنَيْنِ بِاثْنَيْنِ فَقَدْ تَمَّتِ الْهَاتِيَةِ عَشْرٌ .

والْحَاصِلُ أَنَّ النِّظَرَ إِنَّمَا هُوَ بَيْنَ سَهَامِ الْمَيِّتِ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلَى وَبَيْنَ مَسْأَلَتِهِ بِالتَّوَافُقِ وَالتَّبَايُنِ ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ ضَرَبْتَ وَفْقَ الثَّانِيَةِ فِي جَمِيعِ الْأَوَّلَى ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا تَبَايُنٌ ضَرَبْتَ جَمِيعَ الثَّانِيَةِ فِي جَمِيعِ الْأَوَّلَى ثُمَّ تَقُولُ فِي التَّوَافُقِ وَالتَّبَايُنِ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ .

قوله : [خِلَافَ قَوْلِ التَّوْضِيحِ] : لَعَلَّ قَوْلَ التَّوْضِيحِ ذَلِكَ لِسَهْوَةِ الْقِسْمِ بِلَوْنِهِ وَهُوَ وَجِيهٌ .

فصل إقرار أحد الورثة بوارث

(إن أقر أحد الورثة فقط) أى والباقي منكراً (بوارث) : كان المقر عدلاً أو غير عدل على الراجح وقيل : يثبت بالعدل الواحد مع يمين المقر به (فالمقر له) من حصة المقر (ما نقصه الإقرار ، تعمّل فريضة الإنكار ، ثم فريضة الإقرار) : المراد أننا ننظر فريضة الجماعة فى الإنكار والإقرار كما يأتى (ثم انظر ما بينهما) : أى بين فريضة الإقرار والإنكار (من تداخل وتباين وتوافق وتماثل) : فإن تداخلتا أخذت أكبرهما .

(كشقيقتين وعاصب أقرت واحدة) أخت (شقيقة) وكذبها الباقيون من الورثة ، وفريضة الإنكار من ثلاثة ، وفريضة الإقرار تصح من تسعة لانكسار

فصل :

قوله : [بوارث] إلخ : سكت عن حكم إقرار أحد الورثة بدين وحكمه أنه يثبت ويؤخذ من التركة بشهادة الوارث أو امرأتين من الورثة مع اليمين ، فلو نكل المشهود له أو كان المقر غير عدل فإن كان الدين مثل التركة فأكثر أخذ المقر له بالدين جميع ما ييد المقر باتفاق ، وإن كان أقل من التركة كما لو كان الدين عشرة والتركة خمسة وأربعون ، فعلى قول ابن القاسم يؤخذ من المقر ثلاثة وثلاث من العشرة حيث كان الوارث ثلاثة من الأولاد أقر أحدهم . وقال أشهب : يأخذ جميع العشرة من المقر قال بعضهم سبب الخلاف هل ما ييد المنكر كإلحاق الأجنبي أو كالتالف .

قوله : [وقيل يثبت بالعدل الواحد] إلخ : أى ويؤخذ من جميع التركة ويكون المقر كالشاهد الأجنبي .

قوله : [فالمقر له] : عبر بذلك لقول العيصونى هذا النقصان لا يأخذه المقر له على جهة الإرث ، بل على جهة الإقرار فهو كالإقرار بالدين .
قوله : [ثم انظر ما بينهما] : أى لتردهما لعدد واحد يصح منه الإقرار

السهمين على الأخوات الثلاث : فتضرب عدد الرؤوس المنكسر عليها سهامها في أصل المسألة - وهو ثلاثة - يخرج تسعة : فالثلاثة داخلة في التسعة ، فتقسم التسعة على الورثة باعتبار فريضة الإنكار لكل أخت ثلاثة وللعاصب ثلاثة ، ثم تقسمها على الورثة باعتبار فريضة الإقرار فلكل أخت سهمان وللعاصب ثلاثة فقد نقصت المقرة سهماً ، فتدفعه للمقر لها . وإن تباينت فتضرب إحداهما في كامل الأخرى . وقد ذكر مثاله بقوله :

(أو بشقيق) : أى أقوت واحدة من الأختين بأخ شقيق وأكذبها الباقر من الورثة : فمسألة الإنكار أيضاً من ثلاثة ومسألة الإقرار من أربعة : وبينهما تباين ، فتضرب ثلاثة في أربعة باثنى عشر ، ثم تقسمها على الإنكار : لكل أخت أربعة ، وللعاصب أربعة . وعلى الإقرار : لكل أخت ثلاثة ، وللأخ ستة : فقد نقص من حصة المقرة سهم تدفعه للمقر به . وإن كان بينهما توافق يجزئه ضربت وفق إحداهما في كامل الأخرى . وقد ذكر مثاله بقوله :

(وكابنتين وابن آقر) الابن (بابين) وكذبته الابنتان ؛ ففريضة الإنكار من أربعة ، وفريضة الإقرار من ستة وبينهما توافق بالأنصاف فتضرب اثنتين في ستة أو ثلاثة في أربعة يحصل اثنا عشر فاقسمها على الإنكار ، يحصل للابن ستة : ولكل بنت ثلاثة ، وعلى ورثة الإقرار : يخصه أربعة ، ولكل بنت سهمان فقد نقص المقر من حصته اثنان يدفعهما للمقر به .

والإنكار ، فإن كان بين العديدين تداخل اكتفيت بأكبرهما وصحتا معاً منه ، وإن تباينت ضربت كامل أحدهما في كامل الآخر : وإن توافقا ضربت وفق أحدهما في كامل الآخر وصحتا معاً من الخارج ، وإن تماثلا اكتفيت بأحدهما . قوله : [فتدفعه للمقر لها] : الحاصل أن الأخت المنكرة تأخذ ثلاثة وكذلك العاصب والمقرّة تأخذ سهمين والمقر لها تأخذ واحداً فهذه هي التسعة .

قوله : [باثنى عشر] : أى فيكون للأخت المنكرة أربعة وكذلك العاصب ، وللأخت المقرّة ثلاثة والمقر به واحد فهذه هي الاثنا عشر .

قوله : [فتضرب اثنتين في ستة] إلخ : أى ومن له شيء في فريضة الإنكار أخذه مضروباً في وفق مسألة الإقرار ومن له شيء في فريضة الإقرار أخذه مضروباً

وإن كان بينهما تماثل فأشار لمثاله بقوله :

(وكأَمْ وعمّ وأخت لأب أقرتُ بشقيقة) للميت وأنكرتها الأم ،
ففريضة الإنكار من ستة : للأم اثنان ، وللأخت ثلاثة ، وللمم الباقي وهو واحد .
وكذلك فريضة الإقرار من ستة أيضاً : للشقيقة النصف وللأخت للأب السدس
تكملة الثلثين ، وللأم السدس واحد وللمم ما بقى وهو واحد فقد نقصت حصة
الأخت للأب سهمين تدفعهما للشقيقة المقر بها . وهذا كله فيما إذا اتحد المقر
والمقر به .

ثم أشار لما إذا تعدد المقر والمقر به بقوله :

(وإن أقرَّ ابنٌ بينت إلخ فإذا) ترك الميت ابنه وبنته فأقر الابن بينت وكذبته
أنخته (و) أقرت (بنتُ بَابِن) وكذبها أخوها ، وكل من المستلحقين — بفتح
الحاء — منكر للآخر (ف) فريضة (الإنكارِ مِنْ ثلاثة) للابن سهمان وللبنت

في وفق مسألة الإنكار .

قوله : [وإن كان بينهما تماثل فأشار] إلخ : المناسب أن يقول اكتفيت
بأحدهما وأشار لمثاله بقوله إلخ .

قوله : [ففريضته] : أى الإنكار .

وقوله : [من ستة] : أى لأن فيها ثلثاً ونصفاً .

وقوله : [وكذلك فريضة الإقرار] : أى لأن للأم فيها السدس .

قوله : [تدفعهما للشقيقة] : المقر بها أى فقد صار للأم سهمان وللعاصب
سهم ، وللأخت المقررة سهم والمقر بها سهمان ، فلو أقرت بالشقيقة الأم
فقط دفعت لها سهماً وبقي لها سهم ولا يلتفت للعم في الإقرار ولا في الإنكار
لاستواء نصيبه فيهما .

قوله : [وكل من المستلحقين] : بفتح الحاء منكر للآخر مفهومه أنه لو
أقر كل بالآخر فتوضع الثمانية على العشرة ويقسم الجميع على الابن والبنات
لذكر مثل حظ الأنثيين .

قوله : [ففريضة الإنكار] : أى من الجائنين .

وقوله : [من ثلاثة] : أى عدة رؤوسها .

سهم (و) فريضة (إقراره) أى الابن (من أربعة) للابن اثنان ولكل بنت سهم (و) فريضة (إقرارها) : أى البنت (من خمسة) : لكل ابن سهمان وللبنات سهم والفرائض الثلاثة متباينة فتضرب فريضة إقراره وهى أربعة فى فريضة إقراره - وهى خمسة بعشرين - ثم تضرب العشرين فى فريضة الإنكار بستين ، ثم تقسمها على الإنكار ، يخص الابن أربعون والبنت عشرون ، ثم تقسمها أيضاً على فريضة إقرار الابن ، يخص الابن ثلاثون ، ولكل بنت خمسة عشر ، فقد نقصه الإقرار عشرة يدفعها للبنت المقر بها ، ثم تقسمها أيضاً على فريضة إقرارها ، يخص الابن أربعة وعشرون ، ويخص البنت اثنا عشر ، فقد نقصها الإقرار ثمانية يدفعها للمقر به ، وهذا معنى قوله :

(تُضْرَبُ فى الأربعة بعشرين ، وهى فى ثلاثة : بستين ، يُرَدُّ الابن عشرة ، وهى ثمانية) .

قوله : [من أربعة] : أى عدة رؤسها .

وقوله : [من خمسة] : أى لعدة الرؤس أيضاً .

قوله : [والفرائض الثلاثة متباينة] : أى التى هى الثلاثة والأربعة والخمسة .

● تلمة : يدخل فى قول المصنف للمقر له ما نقصه الإقرار صورتان وهما ما إذا نقص الإقرار بعض نصيب المقر أو أسقطه بالكلية ، وذلك لأن إقرار الوارث بوارث آخر على أربعة أقسام : أحدها أن يؤثر فى نصيب المقر بإسقاطه وذلك بأن يقر بوارث يحجبه مثل أن يترك الميت أخوين فيقر أحدهما بابن للميت ، فإن الأخ المقر يدفع للابن جميع ما بيده . الثانى أن يؤثر فى نصيبه بنقص مثل أن يترك الميت أخوين فيقر أحدهما بأخ وينكره الآخر فيعطيه المقر ثلث ما بيده . الثالث أن يؤثر فى نصيبه بزيادة كما لو تركت المرأة زوجاً وأخوين لأم وأخاً لأب ، فأقر الأخ للأب بينت فيراث الأخ المقر على الإنكار السدس ، وميراثه على الإقرار الربع ، فقد بان أن إقرار الأخ أثر فى نصيبه الزيادة فلا يلتفت إليه لأنه دعوى ، ولا تسمع منه إلا بإقامة البينة أو بإقرار الورثة بذلك . الرابع أن لا يؤثر إقرار أحد الورثة فى سهامه نقصاً ولا زيادة ولا إسقاطاً ، فهذا أيضاً لا يلتفت إليه مثاله أن يترك الميت زوجة وابناً فتقر الزوجة بابن آخر

.

للميت وينكره الابن فلا شيء على الزوجة : لأن فرضها الثمن مع ابن ومع ابنتين
وهذا هو المشهور في المذهب خلافاً لابن كنانة فالقسمان الأولان هما منطوق
المصنف والأخيران مفهومة كذا يؤخذ من (بن) .

فصل فى موانع الإرث

ثم شرع فى موانع الميراث : بقوله : (ولا يرثُ رقيقٌ) : ولا يورث ، ويستوى فى ذلك المدبر وأم الولد والمعتق لأجل والمبعض (وليسيد المبعوض جميع ماله) : أى إن من بعضه حر وبعضه رقيق ؛ فإن جميع ما تركه لمن يملك بعضه لا يشاركه غيره كما يشير لذلك تقديم الخبر ، حيث لم يقل : وجميع ماله لسيد المبعوض ، فإن تعدد مالك البعض فالخصاص . وعند الشافعى : يورث عنه جميع ماله ببعضه الحر .

فصل :

قوله : [ثم شرع فى موانع الميراث] : لما فرغ رحمه الله من عمل الفرائض ومن ذكر الوارثين وبيان استحقاقهم ومن يدخل عليهم بالإقرار شرع فى الموانع وعددها أربعة ، ولم يذكر شروط الإرث ولا أسبابه فشرطه ثلاثة : تحقق حياة الوارث وتحقق موت المورث والعلم بالجهة ، وأسبابه ثلاثة أيضاً : النكاح والولاء والنسب .

قوله : [وليسيد المبعوض جميع ماله] : أى ولا شيء لمن أعتق بعضه ويفهم منه أن مال القن الخالص لسيدته بالأولى إن كان السيد مسلماً كان العبد مسلماً أو كافراً ، فإن كان السيد كافراً والعبد كافراً فكذلك إن قال أهل دينه إنه لسيدته وإلا فالمسلمين كما قاله ابن مرزوق . فإن أسلم عبد لكافر ولم يبين عليه ومات قبل بيعه عليه فماله لسيدته الكافر كما قاله المتيطى ، فإن مات بعد بيعه عليه فماله لمشتريه لا للمسلمين ، فإن بان منه بعد إسلامه ومات فماله للمسلمين وسيأتى ذلك .

قوله : [فالخصاص] : أى فإذا مات المبعوض وترك مالا ولرجل فيه الثلث ولآخر فيه السدس ونصفه الآخر حر فماله ينقسم بينهما بقدر ما لهما فيه من الرق فلصاحب الثلث ثلثه ولصاحب السدس ثلثه .

قوله : [يورث عنه جميع ماله] : أى يأخذه أهل نسبه .

• (ولا يورث إلا المكاتب) : اعلم أن المكاتب لا يرث كالرقيق ولا يورث ، إلا في صورة تقدمت في باب الكتابة ، وإليها يشير بقوله : (على مأسر) في قوله : « وورثه من معه فقط ممن يعتق عليه » . والمراد بالإرث اللغوي ؛ لأنه رقيق ولو كان عنده ما يفي بنجوم الكتابة .

• (ولا) يرث (قاتلٌ عَمْدًا) : عدواناً ولو صبيها أو مجنوناً متسبباً أو مباشراً ، ولا يضر حكم القاضي بقتل مورثه عندنا من المقتول شيئاً لا من المال ولا من الدية إن عفى عنه عليها (وإن مع شبهة) : أي ولو أتى بشبهة تدراً عنه القتل ؛ كرى الوالد ولده بمحديدة شأنها عدم القتل .

• (كُـمُـخْطِـيٌّ) : لا يرث (مِن الدية) : ويرث من مال المقتول . ومن الخطأ : قتله على أنه حربي . وحلف على اعتقاده أنه حربي ، فتبين أنه مورثه . وألحق بالخطأ : ماله كان المورث يريد قتل الوارث ولا يندفع إلا بالقتل .

قوله : [والمراد بالإرث اللغوي] : أي إرث من معه في الكتابة له .

قوله : [ولو كان عنده ما يفي بنجوم الكتابة] : أي لأن موته قبل أداء النجوم أبطل حرите ؟

قوله : [ولو صبيهاً أو مجنوناً] : تبع في ذلك الأجهوري وقال (ر) : ولا قاتل عمد ولو عفى عنه ولو كان القاتل مكربهاً ، ولا بد من كونه عاقلاً بالغاً ، أما الصبي فعمده كالخطأ وكذا المجنون ، وقاله الفاسي في شرح التلمساني لكن ما ذكره الأجهوري اقتصر عليه ابن علاق ولم يذكر مقابله إلا عن أبي حنيفة أفاده (بن) .

قوله : [من المقتول] : متعلق بيرث المقتل .

وقوله : [ولا يضر] إلخ جملة معترضة ، وإنما لم يكن حكم القاضي بقتل مورثه مانعاً له من الإرث عندنا ؛ لأن المانع كونه عدواناً وهذا وإن كان عمداً إلا أنه غير عنوان .

قوله : [وألحق بالخطأ] إلخ : فيه أنه إذا كان لا يندفع إلا بالقتل وقته فإنه لا دية له أصلاً كما في دفع الصائل فلا وجه لإلحاقه بالخطأ .

(وَوَرِثًا) : أى قاتل العمد والخطأ (الولاء) الثابت للمقتول على عتيقه :
يعنى أن من قتل شخصاً له ولاء عتيق ، والقاتل وارث الشخص المذكور ،
فإنه يرث ما ثبت له من الولاء سواء قتله عمداً أو خطأ . وليس معناه أن المعتق
بالكسر إذا قتل عتيقه عمداً يرثه لما علمت أن حكمه حكم من قتل مورثه عمداً .
• (ولا مُخَالِفٌ فى دين) : وأما أخذ المسلم مال عبده الكافر ، فبالمالك
لا بالإرث ، وكذلك عبد الكافر إذا أسلم ومات قبل أن يباع عليه ، فإنه يأخذ ماله .
وتقدم أن مال المرتد فىء للمسلمين إذا مات أو قتل على رده ، فلا يرث
ولا يورث .

• (كَمُسْلِمٍ مع غيره) فلا يرث المسلم غيره ، ولا يرثه الغير ولا يدخل فى قوله :
« غيره » الزنديق ، فإنه إذا قتل فيرائه لورثته المسلمين كما مرفى باب الردة .
(وكيهودى مع نصراني) فاختلف الدين باليهودية والنصرانية يمنع الميراث بينهما .
(وغيرهما) : أى غير اليهود والنصارى (ملة) واحدة ؛ فيرث بعضهم
بعضاً هذا ما عليه الأصل تبعاً ، لما نقله ابن عبد السلام عن مالك ، لكن
اعترضه ابن مرزوق بنص الأمهات : من أن غير اليهود والنصارى ملل وعليه
اقتصر شيخنا الأمير .

• فرع : إذا تقاطعت طائفتان وكانتا متأولتين فإنه يرث بعضهم بعضاً كيوم
الجمل وصفين ، فإنه وقع التوارث بينهم فهو دليل كما فى (ر) ، وفى البدر
قاعدة : كل قتل مأذون فيه لادية فيه ولا كفارة ولا يمنع ميراثاً وعكبه وهو غير
المأذون فيه ، فيه الثلاثة كلها فى حاشية الأصل .

قوله : [سواء قتله عمداً أو خطأ] إلخ : هذا هو المشهور من المذهب
كما نقله ابن عرفة عن جملة من الشيوخ والفرق بين كونه يرث الولاء دون المال أن
الولاء بهذا المعنى لا يقصد غالباً بخلاف المال .

قوله : [قبل أن يباع عليه] : أى ولم يبن منه .

قوله : [فيرائه لورثته المسلمين] : أى إذا أنكر ما شهدت به عليه البينة
أو تاب بعد الاطلاع عليه .

قوله : [لكن اعترضه ابن مرزوق] : عبارة بن اعتمد المصنف ما حكاه

(وَحُكِّمَ بَيْنَهُمْ) : أى بين الكفار (بحكم الإسلام إن تَرافَعُوا إلينا) فيجب الحكم بينهم وأما قوله تعالى : ﴿فَإِنْ جَاءَوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ ^(١) فنسوخ الحكم . ومفهوم : « تَرافَعُوا » فيه تفصيل ذكره الحرثي .

• (وَلَا مَنَ جُهْلَ تَأْخُرُ مَوْتُهُ) : أى أن الجهل بتأخر الموت مانع من الإرث ؛ لأن شرط الإرث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث ، فرجع إلى أن موجب عدم الإرث هو الشك في الشرط . فإذا مات قوم من الأقارب تحت هدم أو في حرق فنقد رَأَن كل واحد كأنه لم يخلف صاحبه ، وإنما خَلَفَ الأحياء من ورثته . فلو مات رجل وزوجته وثلاثة بنين له منها تحت هدم مثلاً وجعل موت السابق منهم ، وترك الأب زوجة أخرى ، وترك الزوجة ابناً لها من غير زوجها الميت ؛ فللزوجة الربع ، وما بقى للعاصب ، ومال الزوجة لابنها الحى ، وسدس مال البنين لأخيهام لأهمهم ، وباقيه للعاصب . وشمل الجهل ما إذا ماتا مرتين ولم يعلم السابق ولا يدخل في كلامه ما إذا مات أخوان — مثلاً — أحدهما عند

ابن يونس عن أهل المدينة من أن الإسلام ملة والنصارى ملة واليهود ملة والمجوس ومن عداهم ممن لا كتاب لم ملة قال ابن يونس : وهو الصواب ، نقله ابن علاق وكلامه يفيد أن المعتمد أن غير اليهودية والنصرانية ملل وهو ظاهر المدونة والأمهات لقولها : ولا يتوارث أهل الملل من أهل الكفر (١٨) إذا علمت ذلك فالمناسب للشارح أن يقول بظاهر الأمهات .

قوله : [إن تَرافَعُوا إلينا] : أى جميعهم راضين بحكمنا .

قوله : [فنسوخ الحكم] : أى من حيث التخيير .

قوله : [ومفهوم تَرافَعُوا فيه تفصيل] : أى وهو أنه لا نتعرض لهم إلا أن يسلم بعضهم بعد موت مورثه وإلا فيحكم بينهم بحكم الإسلام من غير اعتبار الآبى لشرف المسلم ، هذا إن لم يكونوا كتابيين فإن كانوا كتابيين وأسلم بعضهم بعد موت مورثه فتحكم بينهم بحكم موارثهم بأن نسأل القسيسين عن يرث وعن لا يرث ، وعن القدر الذى يورث عندهم ويحكم بينهم بذلك إلا أن يرضوا جميعاً بحكمنا وإلا حكمنا بينهم بشرعنا .

قوله : [فرجع إلى أن موجب عدم الإرث] إلخ : أى فعده من الموانع

الزوال بالمغرب والآخر عند الزوال بالمشرق فلا يقال : ماتا معاً في وقت فلا يتوارثان ، لأن زوال المشرق مقدم فالوارث من مات عند الزوال بالمغرب .

• (وَوُكِّفَ الْقَسَمُ لِلْحَمَلِ) : أى لأجله ، فإذا وضع الحمل قسمت التركة واليأس من حملها كالوضع بمضى أقصى أمد الحمل ، فاللام للتعليل فإذا مات وترك ورثة وزوجة أو أمة أو زوجة أخيه أو ابنه أو أمه المتزوجة بغير أبيه حاملاً ، فالمشهور عندنا : أن القسم يوقف إلى وضع ذلك الحمل أو اليأس منه

فيه تسمح فتكون الموانع الحقيقية ثلاثة الرق والقتل واختلاف الدين ، وأما ما زيد عليها فهي عدم شروط .

قوله : [فالوارث من مات عند الزول بالمغرب] : أى لتأخر حياته جزءاً قاله القرافي في اللخيرة قال ابن الهائم وما قاله يتعين الجزم به ويعاين بها فيقال أخوان ماتا عند الزوال ورث أحدهما الآخر .

• تنبيه : لا توارث بين المتلاعنين إذا التعن والتعن بعده وإلا فيرثها . والحاصل أنه إن حصل اللعان من كل على الترتيب الشرعى لم يرث أحدهما الآخر ، وإن التعن أحدهما فقط توارثا ولا توارث بينه وبين ولده الذى لاهن فيه التعن أم لا ، وأما أمه فترثه على كل حال ، واللعان المذكور مانع من سبب الميراث الذى هو الزوجية ، فعدم الإرث فيه لانتفاء السبب لا لوجود المانع ، إذ المانع يجامع السبب ولا سبب هنا ، وأما بين الزوج وولده فمانع للحكم لأنه لو استلحقه ورث أو يقال هو مانع للسبب بشرط عدم الاستلحاق . واعلم أن توأماً الملائنة من الحمل الذى لاهن فيه شقيقان على المشهور كالمستأمنة والمسبية ، وأما توأماً الزانية والمغتصبة فأخوان لأم على المشهور أيضاً .

قوله : [وقف القسم للحمل] : هذا شروع من المصنف في مسائل الإشكال وهي ثلاثة : لأنه إما بسبب احتمال الذكورة والأنوثة وهي مسألة الخنثى الآتية ، وإما بسبب احتمال الحياة والموت وهي مسألة المفقود ، وإما بسبب احتمالهما وهي مسألة الحمل هذه .

قوله : [وترك ورثة وزوجة] إلخ : المراد أنه ترك امرأة حاملة بوارث .

بمضى أقصى أمد الحمل ، ولا يعجل القسم في المحقق ، وقال أشهب : يعجل في المحقق فتعطي الزوجة أقل سهمها وهو قول أبي حنيفة . والمعتمد عند الشافعية تعجيل القسم والبناء على اليقين والأقل ، فن مات وترك زوجة حاملاً وأنحاً لغير أم فلا يعطى شيئاً قبل الوضع إجماعاً ، فلو خلف زوجة حاملاً وابناً فلا تعطى الزوجة شيئاً قبل القسم على المشهور عندنا ، وتعطى الثمن عند الأئمة الثلاثة وقال به أشهب .

● (و) وقف (مالُ المفقود) عن القسم بين (الورثة للحكم) بالفعل من الحاكم (بموتِهِ) وقيل : لا يتوقف على الحكم بل متى مضت المدة : سبعون أو ثمانون سنة على الخلاف . نعم إن مضى مائة وعشرون سنة لم يَحْتَجْ لحكم ؛ وهذا في مفقود في بلاد الإسلام أو الشرك ، أما مفقود معركة المسلمين فإن لم يوجد بعد انقضاء المعركة فيحكم بموته ، ويقسم ماله . فإن كان بين المسلمين والكفار فبعد مضي سنة بعد انفصال الصنفين هذا إذا كان المفقود مورثاً ، فإن كان وارثاً — بأن مات مورثه — فلا يرث المفقود شيئاً ، ولكن يقدر حياً مرة

قوله : [ولا يعجل القسم في المحقق] : هذا مذهب ابن القاسم .

قوله : [قبل القسم] : الأوضح أن يقول قبل الوضع .

قوله : [وقال به أشهب] : ردّ بأنه يحتمل تلف التركة قبل الوضع فتأخذ الزوجة دون غيرها وهو ظلم ، ولا يمكن الرجوع بما أخذته لأنها تقول أخذته بوجه جائز .
قوله : [للحكم بالفعل] : اللام للغاية .

قوله : [على الخلاف] : أى المتقدم في باب المفقود من أنه سبعون سنة أو خمس وسبعون أو ثمانون وفي الكلام حذف ، والتقدير قسم المال من غير حكم .
قوله : [لم يحتج لحكم] : أى اتفاقاً لأنه كشيءه بالبينة .

قوله : [وهذا في مفقود في بلاد الإسلام] إلخ : أى لقول المصنف في باب المفقود وبقيت أم ولده وماله للتعمير كزوجة الأسير ومفقود أرض الشريك وهو سبعون ، واعتدت في مفقود المعترك بين المسلمين من يوم التقاء الصنفين وورث ماله حيثئذ وفي الفقد بين المسلمين والكفار بعد ستة بعد النظر ، وفي المفقود زمن الطاعون بعد ذهابه وورث ماله (هـ) .

ويقدر ميتاً مرة أخرى ، ويعطى غير المفقود أقل نصيبه ويوقف المشكوك فيه .
 فإن ثبتت حياته أو موته فالأمر واضح ، وإن لم يثبت ذلك — بأن مضت مدة
 التعمير السابقة — فيرثه أحياءُ ورثته غير المفقود . فإن ماتت امرأة عن زوجها
 وأما وأختها لغير أم وعن أب مفقود ، فيتقدير حياة الأب حين موت المرأة ،
 تكون المسألة من ستة ، وهى إحدى الغرأوين : للزوج ثلاثة وللأم ثلث الباقي
 والباقي للأب . وبتقدير موته قبل موت المرأة فكذلك من ستة ، وتعمل لثمانية ؛
 للزوج النصف وللأخت النصف وللأم الثلث والثمانية توافق الستة بالنصف
 فيضرب نصف إحداهما فى كامل الأخرى بأربعة وعشرين ، فن له شيء من
 الستة فيأخذه مضروباً فى الأربعة أو من ثمانية فى ثلاثة للزوج تسعة — هى أقل
 نصيبه — وللأم أربعة على تقدير حياته ويوقف الباقي وهو أحد عشر . فإن
 ظهر أنه حى فللزوج ثلاثة مضافة للتسعة يكمل له النصف وللأب ثمانية ،
 وأما الأم فمعها حقها . وإن ظهر موته أو مضت مدة التعمير أخذت الأخت
 تسعة من الموقوف ويزاد للأم اثنان من الموقوف على الأربعة .
 • (واللخنثى المشكِلُ) :

قوله : [وتعمل لثمانية] : أى لاستغراق الزوج والأخت جميع السهام .
 قوله : [للزوج تسعة] : أى من الأربعة والعشرين ؛ لأنها المحققة له على
 كلا الاحتمالين .

قوله : [وللأم أربعة] : أى لأنها المحققة لها على كلا التقديرين .
 قوله : [وللخنثى] : آل فيه للجنس الصادق بالواحد والمتعدد بدليل
 العمل الآتى وختم الفرائض بمبحث الخنثى لندرتها حتى أنكروه بعضهم ، أو لأن
 معرفة نصيبه موقوفة على معرفة أنصباء المتضحين لما يأتى أن له نصف نصيبى
 ذكر وأثنى .

قوله : [المشكِل] : وصفه به لأن الموضوع فيه . إن قلت كان الأولى
 أن يقدم العلامات ثم يقول فإن لم يتضح فله نصف إلخ . والجواب أنه اهتم
 بذكر نصيبه أولاً خصوصاً والمبحث له ثم استطردها علامات الاتضاح المفيدة
 تصوره بوجه ما .

قَدَّم المسند تشويقاً للمسند إليه أو للحصر النسبي : أى له نصف نصيب إلخ لاغيره ممن ليس معه ، فلا ينافى أن من معه يعطى نصف نصيب إلخ (نصف نصيب ، ذكر وأنثى) : أى يأخذ نصف نصيبه حال فرضه ذكراً وحال فرضه أنثى فإذا كان يعطى على تقديره ذكراً سهمين وعلى تقديره أنثى سهماً فإنه يعطى سهماً ونصفاً . وهذا إذا كان يرث بالجهتين وكان إرثه بهما مختلفاً كابن وابن ابن ، فلو كان يرث بالذكورة فقط — كالعالم وابنه — فله نصفها فقط ، إذ لو قدر عمة لم ترث . وإن كان

• إذ بضدها تتميز الأشياء •

ولا يقال إن فيه تقديم التصديق على التصور لأننا نقول إنما فيه تقديم التصديق في الذكر على التصور لاغير في الذكر ، والذي يمتنع إنما هو تقديم التصديق على التصور في الذهن بوجه ما وهو حاصل ، أما في الوضع فأولوى يجوز تركه لنكتة أخرى ، والخشنى بالمعجمة والمثلثة لله للتأنيث كجلى وجمعه خنثى كجبالى وسكارى وخنثى كإناث ومادته تدل على الاشتباه والتفرق لتفرق أحواله بين النساء والرجال . ويقال للرجل المتشبه بالنساء متخنث وخنث ويصبح عود الضمير عليه مذكراً ومؤنثاً .

قوله : [قدم المسند] : أى قالوا وللأستئناف إما التحوى وهو ظاهر أو البيانى فالجملة جواب لسؤال مقدر كأن قائلًا قال له : قد ذكرت قدر ميراث الذكر المحقق والأنثى المحققة ، فما مقدار ميراث الخشنى ؟ وهذا على جواز اقتران البيانى بالواو كما ارتضاه بعض المحققين واستدل بقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾ ^(١) فإنها جواب عن سؤال نشأ من قوله قبل : ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَاللَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٢) الآية تأمل .

قوله : [تشويقاً للمسند إليه] : أى وذلك كقول الشاعر :

ثلاثة تشرق الدنيا بيهجتها شمس الضحى وأبو إسحق والقمر

قوله : [حال فرضه ذكراً وحال فرضه أنثى] : أى لا أنه يعطى نصف

يرث بالأنوثة، فقط كالأخت في الأكلرية أعطى نصف نصيبها إذ لو قدر ذكراً لم يعمل له ، فلو اتحد نصيبه على تقدير ذكوره وأنوثة ، ككونه أخاً لأم أو معتقاً - بكسر التاء : أعطى الأخ للأم السدس ^{إخ} اتحد ، والثالث إن تعدد ، ويأخذ جميع المال إن كان معتقاً ، وقد يرث بالأنوثة أكثر كزوج وأخ لأم وأخ لأب خنثى فسأله الذكورة من ستة والأنوثة كذلك وتعمل لسبعة . والحاصل منهما اثنان وأربعون في حالتيه بأربعة وثمانين ويشعر باليهين قوله « ونصفت نصيبتي ذكر وأنثى » .

(تصحح المسألة على التقديرين) بأن كان في الفريضة خنثى واحد فله حالان (أو التقديرات) : بأن كان في الفريضة خنثيان لهما أربعة أحوال : وإن كانوا ثلاثة فلهم أكثر كما يأتي . فإذا صححت المسألة على أنه ذكر محقق وعلى أنه أنثى محقق فانظر بين المسألتين من توافق فتضرب ، وفق لإحدهما في كامل الأخرى كما قال :

(ثم تضربُ الوفق) : كزوج وأخوين لأم وأخ لغير أم خنثى ، فتقدير الذكورة من ستة وتقدير الأنوثة من ثمانية : لأنها تعمل توافق بينهما بالنصف فتضرب ثلاثة في ثمانية أو أربعة في ستة يحصل أربعة وعشرون . ثم في حالتي الخنثى يحصل ثمانية وأربعون ثم تقسم

نصيب الذكر المحقق الذكورة المقابل له ونصيب نصيب الأنثى المحققة الأنوثة المقابلة له : وأشار بذلك لرد بحث ابن خروف مع المتقدمين وسيأتي إن شاء الله تعالى . قوله : [ويشعر بالقيدين] : أى اللذين زادهما الشارح وهما قوله : وهذا إذا كان يرث بالجهتين وكان وارثه بهما مختلفاً .

قوله : [تصحح المسألة على التقديرين] : الجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً كأن سائلاً قال ما كيفية العمل في ذلك ، فأجاب بقوله تصحح المسألة إلخ ؛ لأن معنى التصحيح العمل ومراده بالمسألة الجنس بدليل قوله : ثم تضرب الوفق أو الكل ؛ لأن ضرب الوفق أو الكل لا يكون إلا في مسألتين .

قوله : [فلهم أكثر] : أى وهو ثمانية .

قوله : [ثم تقسم] إلخ : أى على أنه ذكر وعلى أنه أنثى ، فلزوج

وتجمع وتعطى كل واحد نصف ما بيده . وإن تبايشاً ضريت كامل إحداهما في كامل الأخرى كما قال :

(أو الكُلّ) : ويأتى مثاله في قوله « كذكر » إلخ وإن تماثلتا اكتفيت بأحدهما ، كخنثى وبنت ، فإن مسألة الذكورة من ثلاثة والأنوثة كذلك إذ البنتان لهما الثلثان فتضرب ثلاثة في حالى الخنثى ستة : له في الذكر أربعة وفي التأنيث اثنان ، فالجموع ستة ، يأخذ ثلاثة والبنت المحقة اثنان في التأنيث واثنان في الذكر تعطى نصفها اثنين يبقى واحد للعاصب وإليه أشار بقوله :

(أو أحد المائتين) : وإن تداخلتا اكتفيت بأكثرهما : كابن خنثى وأخ لأب ففريضة الذكر من واحد والتأنيث من اثنين والواحد داخل فيهما فتضرب اثنين في حالى الخنثى بأربعة ، فعلى ذكوره يختص بها ، وعلى أنوثته يأخذ اثنين ، ومجموعهما ستة : يعطى نصفها ثلاثة وللأخ الباقي ، وهو واحد ؛ لأن له في التأنيث اثنين نصفهما واحد ، كما أشار له بقوله :

(أو أكبر المتداخلين) وقوله : (فيها) مرتبط « بتضرب » إلخ (ثم نُقسَمُ على الذكر والتأنيث : فما حصل لكل فخذ له في الحالين النصف) كما يأتى

على تقدير الذكورة أربعة وعشرون ، وللأخوين للأم ستة عشر والخنثى ثمانية ، وعلى تقدير الأنوثة فللزوجة ثمانية عشر وللأخوين للأم اثنا عشر ، والخنثى ثمانية عشر .

وقوله : [وتجمع] : أى فيجتمع للزوج اثنان وأربعون ، وللإخوة للأم ثمانية وعشرون ، والخنثى ستة وعشرون .

وقوله : [وتعطى كل واحد نصف ما بيده] أى فتعطى الزوج أحداً وعشرين ، والإخوة للأم أربعة عشر والخنثى ثلاثة عشر .

وقوله : [في قوله كذكر] إلخ : أى قول المصنف كذكر وخنثى ، فالذكر من اثنين إلخ .

وقوله : [فإن مسألة الذكورة من ثلاثة] : أى عدة رؤوسهم .

وقوله : [والأنوثة كذلك] : أى من نخرج قرضهما فلذلك قال إذ البنتان لهما الثلثان .

توضيحه (و) خذ له (في أربعة الرِّبْعَ و) خذ له (في ثمانية الثمن) مثال
 التباين (كذكر) واحد (ونحشئ) واحد (فالتذكيرُ مِنْ اثنين والتأنيثُ مِنْ
 ثلاثة) وبينهما تباين (فَتَضْرِبُ) الثلاثة (في الاثنين) يحصل ستة (ثم) تضربها
 (في حالتى الخنثى) يحصل اثنا عشر (له) أى للخنثى (في الذكورة ستة)
 وللذكر المحقق ستة (و) للخنثى (في الأنوثة أربعة) : وللذكر المحقق ثمانية، فيعطى
 كل واحد نصف ما حصل بيده فالذى بيد الخنثى في الحالتين عشرة (فنصفها
 خمسة) يأخذها والذي بيد الذكر المحقق في الحالتين أربعة عشر فيعطى نصفها وهو
 سبعة (وكخنثيين وعاصب : فأربعة أحوال) لا بد منها في العمل تعمل فريضة
 التذكير من اثنين ولا شيء للعاصب والتأنيث من ثلاثة للعاصب سهم ولهما سهمان
 ثم تذكير أحدهما فقط من ثلاثة أيضاً ثم تذكير الأنثى وتأنيث الذكر من ثلاثة أيضاً
 فثلاث فرائض مماثلة تكفى بواحدة وتضربها في حالة التذكير وهما اثنان بستة
 فتضرب الستة في الأحوال الأربعة (تبلغ أربعاً وعشرين) : فعلى تقدير تذكيرهما

قوله : [وخذ له في أربعة الربع] : أى بأن كانا خنثيين .

وقوله : [وفي ثمانية الثمن] : أى إن كانوا ثلاثة خنثاء .

قوله : [فيعطى نصفها وهو سبعة] : هذا عمل المتقدمين ؛ واعترض عليهم
 ابن خروف بأنه إذا كان الذكر المحقق بمقتضى عملهم سبعة وجب أن يكون
 نصيب الأنثى ثلاثة ونصفاً فنصفهما الذى يستحقه الخنثى خمسة وربع ،
 وتكون القسمة حيثئذ من اثني عشر وربع ، لا من اثني عشر فقط فقد غبن
 الخنثى بمقتضى عملهم في ربع سهم ، ومن نظر لمراعاة القياس وقطع النظر عن
 عملهم وحده قد غبن في سبع سهم لا في ربع سهم ، وذلك لأن للخنثى ثلاثة
 أرباع نصيب الذكر ؛ لأن نصيب الأنثى نصف نصيب الذكر ، وهو
 يأخذ نصف نصيب كل منهما ونصف نصيب الذكر ربعان ونصف نصيب
 الأنثى ربع فإذا قسمت المال وهو اثنا عشر على واحد وثلاثة أرباع الواحد للذكر
 والثلاثة أرباع للخنثى فالقياس بقطع النظر عن العمل السابق أن تبسط
 المقسوم عليه سبعة أرباع ، وإذا قسمت اثني عشر على سبعة أرباع خرج لكل
 ربع واحد فللذكر أربعة وللخنثى ثلاثة ، ويفضل من الاثنى عشر المقسومة

لكل واحد منهما اثنا عشر ، وعلى تقدير تأنيثهما لكل واحد وثمانية وللعاصب ثمانية . وعلى تذكير واحد فقط يكون للذكر ستة عشر وللأنثى ثمانية وكذلك العكس ، فنجمع ما بيد كل واحد ، وتعطيه ربه ؛ لأن نسبة واحد هوأى^(١) إلى الأربعة أحوال : ربع ، ويبد كل خنثى أربعة وأربعون ، ويبد العاصب ثمانية ، فيعطى (لكل) من الخنثائى (أحدَ عشرَ ، وللعاصب اثنان ، وكثلاثة خنثائى فثمانية أحوال) : لأنهم إما ذكور فقط أو إناث فقط أو زيد منهم ذكر والآخراثنان أو عكسه ، أو يقلد عَمَرُو منهم ذكراً والآخراثنان أو

خمسـة بخمسـة وثلاثين سبعة تقسم على السبعة فللذكر عشرون سبعة باثنين وستة أسباع ، وللخنثى خمسة عشر سبعة باثنين وسبع يكمل للذكر ستة وستة أسباع ، وللخنثى خمسة وسبع (١٨) وما ذكره ابن خروف من اعتراضه على القدماء بأن الخنثى قد غبن بربع مبهم على مقتضى عملهم ، وبسبع بالنظر للقياس ، وقطع النظر عن عملهم مبني على أن معنى قولهم نصف نصيبى ذكر محقق غيره ، وأنى محققة غيره وقد علمت مما مرّ فى كلام الشارح أن هذا ليس بمراد ، وإنما معناه نصف نصيب نفسه حال فرضه ذكراً وحال فرضه أنثى ، وحينئذ فلا غبن على الخنثى أصلاً لا بربع ولا بسبع أفاده محشى الأصل .

قوله : [لكل من الخنثائى] : الأوضح لكل واحد من الخنثيين .

قوله : [أحد عشر] : اعترض هذا الشيخ أحمد الزرقانى بأنه لا يلزم مع قوله : وللخنثى نصف نصيبى ذكر وأنثى ؛ لأنك إذا ضمنت ما نابه فى الذكورة على تقدير ذكورتها وهوائنا عشر لما نابه فى الأنوثة على تقدير أنوثتها وهو ثمانية كان مجموعهما عشرين فنصفها عشرة ، وإذا ضمنت ما نابه فى الذكورة على تقدير كونه ذكراً والآخر خنثى وهو ستة عشر إلى أنوثته وهو ثمانية ، كان مجموعهما أربعة وعشرين فنصفها اثنا عشر ، وأجاب عن ذلك بأن قوله سابقاً نصف نصيبى ذكر وأنثى خاص بما إذا كان الخنثى واحداً . وأما إذا كان اثنين فله ربع أربعة أنصباء ذكور وإناث وهكذا ، وقال الشيخ إبراهيم اللقانى : بل قوله وللخنثى نصف نصيبى ذكر وأنثى المراد به الجنس الصادق بالواحد والمتعدد ، أما أخذ الواحد نصف نصيبى ذكر وأنثى فظاهر ، وأما أخذ المتعدد

(١) هكذا فى الأصل . وربما كانت : هوأى إلى الأربعة أحوال . أى يكون نسبة واحد إلى الأربعة أحوال : ربع .

عكسه ، أو خالده ذكراً والباقي أنثيين أو عكسه (فتذكيرهم) جميعاً (من ثلاثة كتابيهم) : فإنه من ثلاثة (وتذكير أحدهم من أربعة) لكون الذكر برأسين ومعه أنثيان (وتذكير اثنين) من ثلاثة يكون (من خمسة) ذكران بأربعة والأنثى بواحد (فتضرب الثلاثة في الأربعة) يحصل اثني عشر (ثم) تضرب الاثني عشر (في الخمسة بستين ثم) تضرب في ثمانية الأحوال فما حصله (لكل ثمن ما بيده : تسعة عشر وسدس ،

لما ذكر فلاته إذا تعددت تضاعفت أحواله وبتضعيفها يحصل لكل واحد نصف نصيب ذكر وأنثى . بيان ذلك أنه في المثال المذكور لما تضاعفت الأحوال الأربعة ذكورتين أو أنوثتين كان مجموع ما حصل لكل واحد من الخشتين أربعة وأربعين نصفها اثنان وعشرون نصيب ذكورة وأنوثة ، ونصفها أحد عشر نصف ذكر وأنثى ، أو يقال إنه لما تضاعفت الأحوال الأربعة ذكورتين وأنوثتين اجتمع له من الذكورتين ثمانية وعشرون : فنصفها وهو أربعة عشر ونصيب ذكورة واحدة واجتمع له من الأنوثتين ستة عشر فنصفها وهو ثمانية نصيب أنوثة واحدة ، ونصف النصيبين أحد عشر أفاده محشى الأصل .

قوله : [من ثلاثة] : أى عدد رؤسهم .

وقوله : [كتابيهم] : أى لأن فرضهن الثلثان .

قوله : [فتضرب الثلاثة] : أى وهى إحدى حالتى تذكير الجميع أو تأنيثهم .

وقوله : [في الأربعة] : أى وهى إحدى الأحوال الثلاثة التى هى تذكير

زيد فقط ، أو عمرو فقط ، أو خالده فقط .

وقوله : [ثم في الخمسة] : أى وهى إحدى الأحوال الثلاثة التى

تأنيث أحدهم لا بعينه .

قوله : [ثم تضرب في ثمانية الأحوال] : أى فيحصل أربعمائة وثمانون .

قوله : [فما حصل فلكل ثمن ما بيده] : أى من الخنثى فتجمع الحاصل

على كل تقدير ويأخذ كل واحد ثمن ما حصل بيده على التقادير الثمانية .

قوله : [تسعة عشر وسدس] إلخ : ليضاح ذلك أن الستين المذكورة

تقسم على الأحوال الثمانية : الأول منها إذا فرض زيد وعمرو وخالده الخنثى إناثاً

وللعاصب اثنان ونصف) .

• (ولو قامت به علامةُ الإناث) : كقبوله من فرجه دون ذكره أو كان بوله من الفرج أكثر خروجاً من الذكر . وليس المراد أكثر كيلاً أو وزناً ، فإذا بال مرتين من الفرج ومرة من الذكر دلّ على أنه أنثى ، ولو كان الذي نزل من الذكر أكثر كيلاً

كان للعاصب من الستين عشرون ولكل من الخنثائي ثلاثة عشر وثلاث . الثاني إذا فرضوا ذكوراً كان لكل عشرون . الثالث إذا فرض زيد ذكراً وعمرو وخالد أنثيين كان لزيد ثلاثون ولكل من عمرو وخالد خمسة عشر . الرابع إذا فرض زيد ذكراً وخالد ذكراً وعمرو أنثى كان لزيد أربعة وعشرون وخالد مثلها ولعمرو اثنا عشر . الخامس إذا فرض زيد ذكراً وعمرو ذكراً وخالد أنثى كان لزيد أربعة وعشرون ولعمرو مثلها وخالد اثنا عشر . السادس إذا فرض زيد أنثى وعمرو وخالد ذكرين كان لزيد اثنا عشر ولكل منهما أربعة وعشرون . السابع إذا فرض زيد أنثى وعمرو أنثى وخالد ذكراً لكل من زيد وعمرو خمسة عشر وخالد ثلاثون . الثامن إذا فرض زيد أنثى وخالد أنثى وعمرو ذكراً كان لكل من زيد وخالد خمسة عشر ولعمرو ثلاثون ، فإذا جمعت تلك الأعداد تجدها أربع مائة وثمانين بيد العاصب عشرون ويبد كل واحد من الخنثائي مائة وثلاثة وخمسون وثلاث ومعلوم أن ثمن العشرين اثنان ونصف وثمان المائة والثلاثة والخمسين وثلاث تسعة عشر سدس وإذا جمعت الأثمان المذكورة تجدها ستين فتأمل .

وقوله : [وللعاصب اثنان ونصف] : أى لأنهما ثمن العشرين التى خصته على فرض كون الخنثائي إناثاً خالصاً والفرض أن كل وارث يأخذ ثمن ما بيده .

• تنبيه : لا يتصور شرعاً فى الخنثى المشكل أن يكون أباً أو أمّاً أو جدّاً أو زوجاً أو زوجة ؛ لأنه لا يجوز مناكحته ما دام مشكلاً وهو منحصر فى سبعة أصناف : الأولاد وأولادهم ، والإخوة وأولادهم ، والأعمام وأولادهم ، والموالى .

قوله : [وليس المراد أكثر كيلاً أو وزناً] : أى لعدم اعتبار الكثرة بهما كما قال قال الشعبي هكذا قال الشارح تبعاً للخرشى والأصل . قال شيخنا الأمير فى الخاتمة : وهو لا يوافق المذهب فيعتبر عندنا كما قرره شيخنا العلامة العلوى للكثرة مطلقاً ومثله فى (ح) عن اللخمي عن ابن حبيب (١٨) .

أو وزناً أو كان بوله من الفرج أسبق حيث كان يبول منهما فإنه يدل على أنه أنثى ، فإن اندفع منهما معاً اعتبر الأكثر ، أو نبت له ثدى كئدى النساء لا كئدى رجل بدين ، فإن نبتا معاً أو لم ينتا فباق على إشكاله أو حصل حيض ولو مرة أو منى من الفرج .

(أو) قامت به علامة (الرجال) كبوله من ذكره إلى آخر ما تقدم بالعكس أو نبت له لحية دون ثدى ، وإن تعارض سبق ، وكثرة : فقولان . والظاهر تقديم منى الرجل على الثدى وإلغاء متعارضين غير ذلك ونبات اللحية بعد الحكم بالثدى وعكسه لغو قاله شيخنا الأمير في المجموع (اتضح الحال وزال الإشكال)

قوله : [أو كان بوله من الفرج أسبق] : أى وحصل فى مجلس واحد فإن استويا فى المبدأ حكم للمتأخر كما صرح به الشافعية . قال فى الخاتمة والظاهر جريه على قواعدنا .

قوله : [فإن اندفع منهما معاً اعتبر الأكثر] : أى الأكثر كيلاً أو وزناً ، وهذا مناقض لما قدمه ويؤيد ما قاله فى الخاتمة .

قوله : [فإن نبتا معاً] : أى اللحية والثدى والمناسب تأخير هذه العبارة حتى يذكر اللحية ليعود الضمير على مذكور .

قوله : [إلى آخر ما تقدم بالعكس] : أى كأن كان بوله من الذكر أكثر أو أسبق .

قوله : [فقولان] : قال فى الخاتمة والظاهر بقاؤه على إشكاله .

قوله : [وإلغاء متعارضين غير ذلك] : أى كالكثرة والسبق واللحية والثدى ، ثم إن الاختبار ظاهر حال صغره حيث لا يشتبهى ، أما الكبير فإنه يؤمر أن يبول إلى حائط وينظر لمحل البول ، فإن ضرب فى الحائط أو بعد عنها فذكر ، وإن مال بين فخذه فأنثى ، وأما من قال بالمرأة ففيه أن صورة العورة الذهنية والتفكر فيها فضلاً عن المثال الخارجى بمثلتها أفاده فى الخاتمة .

قوله : [اتضح الحال وزال الإشكال] : جواب لوفى قوله : ولو قامت به علامة الإناث إلخ . ومعنى اتضح الحال : زوال اللبس وحكم له إما بالذكورة المحققة أو الأنوثة المحققة ، فلا ينافى وجود الآتين وأنه يقال له خنى لكن لا يقال له مشكل .

فيه حسن اختتام فيحمد المنعم بذلك فللذا قال : (والحمد لله على كل حال)
ومن أراد غاية التحقيق والتحرير فعليه بالخاتمة الحسنى لشيخنا العلامة التحرير
سيدى الشيخ محمد الأمير .

قوله : [فيه حسن اختتام] : أى ويسمى براعة مقطع وهو أن يأتي المتكلم
عليها فى آخر كلامه بما يؤذن بانتهائه ولو بوجه دقيق كقول أبى العلاء المعرى :
بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله وهذا دعاء للبرية شامل

• خاتمة : نسأل الله حسننها . أول من حكم فى الخنثى فى الجاهلية عامر بن
الظرب بفتح الظاء وكسر الراء وكانت العرب فى الجاهلية لا تقع لهم معضلة
إلا اختصاصوا إليه ورضوا بحكمه فسألوه عن خنثى أتجعله ذكراً أم أنثى ؟ فقال
أمهلونى فبات ليلته ساهراً وفى رواية فأقاموا عنده أربعين يوماً وهو يذبح لهم
كل يوم ، وكانت له أمة يقال لها سخيلة فقالت له : إن مقام هؤلاء عندك قد
أسرع فى غنمك ، وكانت ترعى له غنماً ، وكانت تؤخر السراح والرواح ، وكان
يعاتبها فى ذلك فيقول لها : أصبحت يا سخيلة أمسيت ، فلما رأت سهره وقلقه
قالت له فى ذلك ؟ فقال لها ويلك دعى أمراً ليس من شأنك ، فأعادت عليه
السؤال فذكر لها ما بدا له فقالت له : سبحان الله أتبع القضاء المبال ، فقال لها :
فرجتها والله يا سخيلة أمسيت بعدها أم أصبحت ، فخرج حين أصبح ففضى
بذلك واستمر عليه الحكم فى الإسلام ثم أول من قضى به فى الإسلام على بن
أبى طالب فلا ينافى ما ورد : « أنه صلى الله عليه وسلم مثل عن مولود له قبل
وذكر من أين يورث ؟ فقال عليه الصلاة والسلام من حيث يبول » .

باب في جُمَلٍ من مسائل شَتَّى ، وخاتمة حسنة

• (شُكْرُ اللَّهِ تعالى واجبٌ شرعاً) .

• (وهو) : أى الشكر فى عرف الصوفية ، وقيل عرف أهل الشرع ولا شك أنه بالمعنى الذى ذكره واجب شرعاً فيشهد إلى أن المراد عرف الشرع : (صَرَفُ الْمُكْسَفِ كُلِّ نِعْمَةٍ لِمَا خُلِقَتْ لَهُ) اللام فى « له » للثمرة الغير الباعثة

باب :

هذا الباب مما زاده المصنف على خليل سلك به مسلك صاحب الرسالة وجماعة من المؤلفين فى المذهب .

وقوله : [من مسائل شتى] : أى متفرقة لا تضبط فى باب بعينه من الأبواب مع أنها من مهمات الدين .

قوله : [وخاتمة حسنة] : أى مشتملة على توحيد وتصوف فحسنت بذلك .

قوله : [واجب شرعاً] : أى بالشرع لا بالعقل لأن العقل لا مدخل له فى إيجاب ولا غيره خلافاً للمعتزلة .

قوله : [وقيل عرف أهل الشرع] : إن قلت الصوفية أهل شرعٍ وزيادة ، فما معنى المقابلة ؟ فالجواب أن الصوفية بحثهم على العمل الباطن وحسن السريّة وخلّاص النية من رؤية الغير : فمن لم يكن كذلك فأعماله عندهم كالهباء لا يشتونها ، وأهل الشرع يعولون على ما ظهر من الأعمال الموافقة للشرع فما أنكروه الشرع ظاهراً أنكروه وما مدحه مدحوه ويكلون السرائر لله تعالى .

قوله : [للثمرة الغير الباعثة] : أى للعلة الغائية الغير الحاملة الفاعل على فعله كارتفاع الناس بظل الأشجار بعد تمامه حيث لم يكن الحامل للغارس إلا الثمر ، وفى الحقيقة المستحيل على الله الغرض الباعث الذى يتكامل به وإلا فأفعاله سبحانه وتعالى لا بد لها من حكمة ومصلحة سبق علمه بها أولاً لكن تلك المصالح

كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ ^(١) وهذا تعريف للشكر التام ، وأصل الشكر : صرف شيء ما . وإلا لما كان للمبالغة في قوله : تعالى : ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرِينَ ﴾ ^(٢) معنى ، وقد يقال المبالغة بحسب المداومة عليه بقدر الطاقة البشرية فلا يقال إنه متعذر لا قليل على أن المداومة الحقيقية لا تتعذر إلا بحسب عقول القاصرين المقصرين .

ثم هذا شكر عامة أهل الله ، ويقرب منه قول الجنيد لما سأله شيخه السري السقطي وهو ابن سبع سنين : يا غلام ما الشكر ؟ فقال : أن لا يعصى الله بنعمه . فقال : يوشك أن يكون حظك من الله لسانك ^(٣) !! قال الجنيد ؛ فلا أزال أبكي على هذه الكلمة ، قاله شيخنا الأمير .

(ولو) كان ما خُلِقَتْ له (مُباحاً ضرورياً) كالأكل والجماع - فليس فاعل المباح كافراً لأنعمته لأنه صرف فيما خلق له (فإن تَوَيَّ خيراً) - كإقامة البينة والتقوى على الطاعة وكف الشهوة عما لا يرضى الله (فطاعة) : أى فصار المباح طاعة يثاب عليه (؛) سبب (النية) الحسنة .

(وحمدهُ تعالى) في عرف الناس العام ، إذ بتعريفه الآتى ليس خاصاً بالشرع

لخالقه لا له .

قوله : [وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ] : أى إلا ليشول أمرهم لعبادتي كما سبقت به حكمتي فتعود مصالح عبادتهم عليهم .

قوله : [وهذا تعريف للشكر التام] : أى المصطلح عليه في قولهم صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله .

قوله : [ولو كان ما خلقت له] : المناسب ولو كان الصرف فيما خلقت له .

قوله : [كإقامة البينة] إلخ : كل من إقامة البينة والتقوى على الطاعة وكف الشهوة يصلح في الأكل والجماع .

قوله : [أى فصار المباح طاعة] : أى وهذه المقاصد لا تفارق المعصومين بخلاف غيرهم .

قوله : [ليس خاصاً بالشرع] : أى لأن الحمد الشرعى هو ذكر الله بالكمالات .

(٢) سورة سبأ آية ١٣ .

(١) سورة الذاريات آية ٥٦ .

(٣) أى تقول ما لا تقدر على فعله .

ولا بالصوفية ولا بأهل الكلام وإن قيل بكل : وبهذا يعلم أن قول بعضهم : الحمد المطلوب الابتداء به في الحديث هو اللغوي لأن العرف أمر طارئ بعد النبي — صلى الله عليه وسلم وعلى آله وشرف وكرم وعظم عدد ما في علم الله — إذ حيث كان المراد العرف العام فن أين طروءه ؟ نعم قد ورد : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله »^(١) بالرفع فيدل على أن المراد اللساني من قبيل :

• وخير ما فسرت به بالوارد •

قاله أستاذنا الأ مير .

(فيعمل) المراد الفعل اللغوي ليشمل ما قاله من الاعتقاد ولو على أنه كيف

وقوله : [ولا بالصوفية] : أى لأن الحمد عندهم هو شهود كمالات الله في كل شيء .

قوله : [ولا بأهل الكلام] : أى لأن الحمد عندهم اعتقاد أن الله مستحق للثناء .

قوله : [وإن قيل بكل] : أى قولاً مقبولاً ولكنه ليس مراداً للمصنف .

قوله : [لأن العرف] إلخ : تعليل لما قبله وهو من كلام بعضهم .

وقوله : [إذ حيث كان] إلخ : علة لمحذوف سقط من قلم الشارح تقديره

غير ظاهر إذ حيث إلخ .

قوله : [فن أين طروءه] : أى بل هو موجود في كل قرن .

قوله : [بالرفع] : أى فيراد به هذا اللفظ .

قوله : [فيدل على أن المراد اللساني] : أى وهو اللغوي .

قوله : [ولو على أنه كيف] : ما قبل المبالغة هذا إذا مررنا على أنه فعل

بل ولو مررنا على أنه كيف أو انفعال ، والفرق بين الفعل والانفعال والكيف أن

الفعل الإيجاد ، والانفعال التأثير ، والكيف الأثر الناشئ عنهما ، ومثلوا الثلاثة بوضع

الخاتم ملوئاً بالخبر في الكاخذ فالوضع فعل ، وانطباع الكاخذ بالوضع انفعال ،

والأثر الذي يظهر ويقرأ كيف فعلي . كلام الشارح يقال لكل فعل لغوي .

(١) « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله أقطع » رواه ابن ماجه والبيهقي في السنن وقال في

الجامع الصغير : حسن . وعن أبي هريرة عند الرازي : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله

والصلاة على فهو أقطع أبرم محقق من كل بركة » .

أو انفعال (ينبئُ عن كونه المنعم) على الحامد أو على غيره على المشهور وسواء كان ذلك الفعل (اعتقاداً أو إقراراً باللسان أو عملاً بالجوارح) .

(فالحامدُ أعمُّ) من الشاكر وقد بسط الكلام على وجه التحرير شيخنا العلامة الأمير فيما حققه على مقدمة الفاضل الصبان فعليك بها .

(فأهلُ الشكرِ صفوةُ الله تعالى) اصطفاهم وخلصهم من كدر القلب ويقال لهم : صوفية : من صفا يصفو إذا خلص ، أو من صوفى إذا صافاه غيره . أو نسبة لبس الصوف لأنه شأنهم تباعداً عن الترفه وقال أبو العباس المرسى :

قوله : [على المشهور] : راجع لقوله أو غيره فلا يشترط كون النعمة التي وقع الحمد في مقابلتها واصله لخصوص الحامد ، وإنما المدار على كونه منبئاً بكونه منعماً على القول المشهور ، ومقابله يخصها بالحامد فيكون على مقابله مرادفاً للشكر اللغوي .

قوله : [اعتقاداً] : أعربه الشارح خبراً لكان المحذوفة .

قوله : [فالحامد] : أى بالمعنى الاصطلاحي .

وقوله : [أعم من الشاكر] : أى بالمعنى الاصطلاحي أيضاً . وأما النسبة بين الحمد الاصطلاحي والشكر اللغوي فلما ترادف أو العموم والخصوص المطلق .

قوله : [على مقدمة الفاضل الصبان] : أى في الكلام على البسمة والحمدلة .

قوله : [صفوة الله] : هو مصطلح لصفاء فهو على حد ما قيل في زيد عدل .

قوله : [من صفا يصفو إذا خلص] : وهو المتبادر من عبارة المصنف .

قوله : [أو من صوفى إذا صافاه غيره] : أى وقد أفاد هذا المعنى بعض العارفين بقوله :

• صافى فصوفى لهذا سمي الصوفى •

قوله : [تباعدة عن الترفه] : علة لكونه شأنهم فهو علة للعة .

قوله : [قال أبو العباس] : هكذا كنيته واسمه أحمد بن عمر الأنصارى

والمرسى نسبة لمدينة قرية بالأندلس ولد بها وتوفي بغير إسكندرية عام ستائة وسبعة وثمانين . وهو خليفة القطب الكبير أبي الحسن الشاذلي ووارث حاله وسلك

الصوفي مركب من حروف أربعة فالصا صبره وصدقه وصفائه والواو وجده ووده ووفائه والفاء فقهه وفقره وفناؤه والياء للنسبة إذا تكمل نسب إلى حضرة مولاه ، وقال على رضى الله عنه : ليس معنى قولهم لا يكون الصوفي صوفياً حتى لا يكتب عليه كاتب الشمال شيئاً عشرين سنة لأن لا يحصل منه ذنب ، بل كلما أذنب تاب قبل مضى مدة الإمهال : أى أنه لا قرار له على المعصية (من عباده وهم

بصحبته جماعة كثيرون منهم : التاج السكندرى ، وسيدى ياقوت العرشى ، وابن النحاس النحوى ، والبوصيرى وغيرهم .

قوله : [فالصا صبره] إلخ : هذه المعانى إشارية والصبر عندهم حبس النفس عن رؤية الغير .

وقوله : [وصدقه] : هو التبرى من الحول والقوة .

وقوله : [وصفائه] : أى خلوص سريره من الكلمات البشرية .

قوله : [وجده] : الوجد هو تلهب القلب للقاء المحبوب .

قوله : [ووده] : أى وهو الحب وعلامته بذل النفس فيما يرضى محبوبه وكثرة لهجه بذكره .

قوله : [ووفائه] : أى بالعهد المأخوذ يوم ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ بقيامه بوظائف العبودية :

قوله : [فقهه] : الفقد حالة تعرض للعبد عند غلبة التوحيد على قلبه فيفنى عن رؤية الأحوال .

وقوله : [وفقره] : أى خلوا قلبه من رؤية الكونين وهو الوصف الدائق للعبد .

وقوله : [وفناؤه] : وهو عدم شعوره بشيء سوى مولاه ، وأقسامه ثلاثة فناء

فى شهود الأفعال فلا يرى فعلاً إلا الله ، وفناء فى شهود الصفات فلا يرى إلا صفات الله ، وفناء فى شهود الذات فلا يرى إلا ذات الله ، وهذا الأخير يكون للأنبياء ولكبار الأولياء .

قوله : [قبل مضى مدة الإمهال] : أى وهى ست ساعات يقول فيها كاتب اليمين لكاتب الشمال أمهله لعله يتوب .

قوله : [من عباده] : متعلق بصفوة أى اصطفاهم وخلصهم الله دون سائر

المقربون) قرباً معنوياً .

• (ويجبُ الأمرُ بالمعروفِ) قولاً وفعلاً ثم إن كان بالقلب ففرض عين ، وأما باليد أو اللسان على من له قدرة وإن تعدد ففرض كفاية .

والمعروف : ما أمر الله ورسوله به ولو لزوماً ، ليشمل القياس لكن الأمر بالمعروف غير الواجب كالمندوب مندوب على الراجح .

• (والنهيُ عَنِ الْمُنْكَرِ) : أى يجب كفاية أو عيناً على ما تقدم ، فمن

عباده ومع الذين قال فيهم : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ﴾ ^(١) ويقال لهم عباد العبودية .

قوله : [ثم إن كان بالقلب ففرض عين] : أى على كل مكلف لأن بغض المخالفات وجب الطاعات من أصل الإيمان قال تعالى : ﴿ وَلَكِنْ اللَّهُ حَبَسَ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ ^(٢) الآية وصفة تغيير القلب إذا رأى منكراً أن يقول لو كنت أقدر على تغييره لغيرته ، وإذا رأى معروفاً ضاع . يقول في نفسه لو كنت أقدر على الأمر به لأمرت به ، وقدم الأمر بالمعروف لأن الله قدمه في آيات كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ ^(٣) وأيضاً أمر إبليس بالسجود لآدم أولاً ونهى آدم بعده عن أكل الشجرة .

قوله : [ففرض كفاية] : أى ففى قام به البعض سقط .

قوله : [ليشمل القياس] : أى هذا إذا كان الأمر صريحاً بل ولو كان القياس على الأمر الصريح ، فالأمر الصريح كبرّ الوالدين والمقيس كبرّ الأشياخ مثلاً . قوله : [مندوب على الراجح] : قال ابن بشير في كونه في المندوبات مندوباً أو واجباً قولان ، والذي يظهر منهما أرجحية التنب كندب النهي في المكروه أفاده في حاشية الرسالة .

قوله : [والنهي عن المنكر] إلخ : سمي بذلك إما لأنه محدث لم تعرفه الملائكة أولاً لأن القلوب تنكره .

قوله : [على ما تقدم] : أى ففى القلب عين وفي اليد أو اللسان كفاية إن تعدد .

(٢) سورة الحجرات آية ٧ .

(١) سورة الإسراء آية ٦٥ .

(٢) سورة آل عمران آية ١١٠ .

له يد يأمر وينهى فإن امتثل وإلا هدد بالضرب وإلا ضرب بالفعل ، ومعنى الأمر بالمعروف بالقلب : محبته ومحبة فاعله ، ومعنى النهى بالقلب : كراهة المنكر وكراهة فاعله (إن أفاد) هذا شرط في الوجوب بأن يغلب على الظن الإفادة ، وإلا سقط الوجوب وبقي الجواز أو الندب . وشرط جواز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : أن يعلم الأمر والنهي بأنه معروف أو منكر ، مخافة أن يتعكس الأمر فيأمر بمنكر وينهى عن معروف وفي المنكر أن لا يخاف أن يؤدي إلى منكر أعظم منه .

• (و) يجب على المكلف (كف الجوارح) : عن الحرام واحترزنا عن الصبي لأنه لا يخاطب بالواجب ، نعم يستحب لوليه

قوله : [وإلا ضرب بالفعل] : أى فإن لم يمثل أشهر له السلاح إن وجب قتله كما أفاده في حاشية الرسالة .

قوله : [محبته ومحبة فاعله] : أى وذلك كما قال الشافعي رضي الله عنه :

أحب الصالحين ولست منهم لعل أن أنال بهم شفاعه
وأكره من تجارته المعاصي وإن كنا سواء في البضاعة

قال له تلميذه ابن حنبل :

تحب الصالحين وأنت منهم لعلهم ينالوا بك الشفاعه
وتكره من تجارته المعاصي حماك الله من تلك البضاعة

قوله : [وبقي الجواز أو الندب] : لعل أو في كلام الشارح للشك في تعيين الحكم والظاهر الندب ولا سيما الشافعي يقول بالوجوب وإن لم يظن الإفادة .

قوله : [أن يعلم الأمر والنهي بأنه معروف] : أى مجمع عليه في المذاهب أو يختلف فيه والفاعل على مذهب من يراه معروفاً في المعروف أو منكراً في المنكر .

قوله : [أن لا يخاف أن يؤدي] إلخ : أى كنهيه عن أخذ مال شخص فيؤدي لقتله ، وفي الحقيقة هو شرط في الأمر أيضاً .

قوله : [كف الجوارح عن الحرام] : أى منع الجوارح الظاهرية عن مباشرته كالباطنية التي أفادها بقوله والقلب عن الفواحش وهو معنى قوله تعالى :

﴿ وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِنْتِمِ وَبَاطِنَهُ ﴾ (١) الآية .

أن يجنبه مخالطة ما لا يحل للمكلف مخالطته ، وقيل : يجب لإصلاح حاله .
والجوارح - ويقال لها الكواصب - سبعة ، نسأل الله أن يقيها أبواب جهنم
السبعة ، وهى : السمع والبصر واللسان واليدان والرجلان والبطن والفرج . وسيدكر
بعضها في قوله والتلذذ بسمع إلخ .

● (ويجب سترُ العورةِ) عن يحرم النظر إليها من غير الزوجة والأمة (إلا
لضرورة) فلا يحرم بل قد يجب ، وإذا كشف للضرورة (فبقدرِها) : كالطبيب
يقرر له الثوب على قدر موضع العلة في نحو الفرج إن تعين النظر وإلا فيكتفى
بوصف النساء إذ نظرهم للفرج أخف من الرجل (و) يجب كف (القلب
عن الفواحش) جمع فاحشة : كل مستقيح عظم من قول أو فعل ويحرم
العزم على قبيح منهما ، ثم بين بعض القبيح الذى يجب كف القلب عنه اعتناء
به لما يترتب عليه من المفاسد الكثيرة دنيا وأخرى بقوله :
(كالحقْدِ) التصميم على البغضاء .

قوله : [أن يجنبه مخالطة ما لا يحل للمكلف مخالطته] : أى ومن ذلك التفرقة
في المضاجع وزجره عن ترك الصلاة .
قوله : [وقيل يجب لإصلاح حاله] : أى ويظهر الوجوب في مثل إبعاده
عن نحو اللواط .

قوله : [والجوارح] : مبتدأ وسبعة خبره وما بينهما اعتراض .
قوله : [أن يقيها أبواب جهنم] : أى طبقاتها .
قوله : [عن يحرم النظر إليها] إلخ : عبارة ركيكة والأوضح أن يقول ويجب
على المكلف ستر العورة عن كل من يميز العورة غير زوجته وأمه التى يحل له وطؤها .
قوله : [إلخ تفصيلها] ^(١) أى العورة وتقدم أنها تختلف بالنسبة للرجال والنساء .
قوله : [وإلا فيكتفى بوصف النساء] : أى في مثل عيوب الفرج .
قوله : [إذ نظرهم] : المناسب نظرهم .
قوله : [منهما] : أى القول والفعل وإنما حرم العزم لأنه يكتب على العبد
خيئراً أو شراً .

(١) جاء في الأصل (قول المحقق قوله إلخ تفصيلها) ليس في نسخ الشارح الى بأيدينا اهـ .

(والحَسَدُ) تمنى زوال نعمة المحسود قال صلى الله عليه وسلم «إياكم والحسد فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب والعشب» (١).

(والكِبَرُ) : رد الحق على قائله واحتقار الناس ، والتكبر : إظهار العظمة ورؤية الغير حقيراً بالنسبة له فيصير صفته العجب قال الشعرائى : إن إبليس إذا ظفر من ابن آدم يلحذى أربع قال لا أطلب منه غيرها : إعجابه بنفسه ، واستكثار عمله ، ونسبائه ذنوبه ، وزيادة الشيع وهو أعظمها ، لأن الثلاثة تنشأ عنه .

(وظنّ السوء) : فإنه من أعظم ما نهى الله عنه ، وهو باب تمكن الشيطان من القلب حتى يفسده ويتعب صاحبه وينشأ عنه بغض المظنون به سوء ، ويحصل بينهما خلل كثير ، وربما كان بريئاً فيزداد إثم الظانّ وخصوصاً في مثل أهله وليس شيء أحسن من اتباع ما أمر الله به ورسوله صلى الله عليه وسلم ورزقنا اتباعه بجاهه عند ربه .

● (و) تجب (التوبة من ذلك) المذكور ، والتوبة هى لغة : مطلق الرجوع ، وشرعاً ما أشار إليه بقوله :

قوله : [فيصير صفته العجب] : أى فيبين العجب والكبر تلازم .

قوله : [فإنه من أعظم ما نهى الله عنه] : قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ ﴾ (١٢) الآية .

قوله : [خصوصاً في مثل أهله] : أى أهل الظان كالزوجة .

قوله : [من اتباع ما أمر الله به] : بأن يزن صاحبه بميزان الشرع والله يتولى السرائر .

قوله : [من ذلك المذكور] : أى الذى هو الفواحش الظاهرة والباطنة .

(١) قال فى الجامع الصغير : عن أبى هريرة رضى الله عنه :

« إياكم والحسد ، فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب » عن أبى داود . قال : ضعيف وفيه أيضا : « إياكم والكبر » . إياكم والحسد فإن ابن آدم إنما تثل أصلهما صاحبه حسداً فهو أصل كل خطية » رواه ابن صاكر عن ابن سعد .

(٢) سورة المجرات آية ١٢ .

(وهي الندم والعزمُ على عدم العودِ) الندم ركن منها كما قال ، وشرطه : أن يكون لله ، لا لكون المعصية فيها ضرر لبدنه أو ماله . والندم يستلزم ما ذكره غيره : من الإقلاع عن الذنب حال التوبة ، لأنها لا تصح وهو متلبس به .
وأما رد المظالم لأهلها فواجب مستقل ليس شرطاً في صحة التوبة .

واعلم أنه تصح التوبة من بعض الذنوب مع تلبسه بغير ماتاب منه . وإذا عزم أن لا يعود ، ثم قدر الله عليه أنه عاد أو ارتكب غيره ، فعليه أن يتوب ولو كثر منه ذلك كما قال :

(و) يجب (تجديدها لكل ما اقترف) فيغفر الله له . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أصاب ذنباً فندم عليه غفر له ذلك من قبل أن يستغفر » .
(و) يجب (الخوفُ من الله تعالى) الخوف : تألم القلب بسبب توقع مكروه في المستقبل ، فيجب التألم لثلاث يقع عقاب في الآخرة أو الدنيا

قوله : [ركن منها] : أى لأنه داخل الماهية خلافاً لمن عده من الشروط فإنه معترض بأن الشرط ما كان خارج الماهية .

قوله : [أن يكون لله] : أى أن يكون خوفاً من الله .

قوله : [وأما رد المظالم لأهلها] : أى بالفعل وأما من عده من الشروط فهو ناظر للعزم على الرد لا للرد بالفعل .

قوله : [مع تلبسه بغير ماتاب منه] : أى وقولهم لا بد من الإقلاع في الحال باعتبار الذنب الذى تاب منه .

قوله : [فعليه أن يتوب] : أى توبة للذنب الجليل ، وأما الذنب الأول فقد عفى ولا يعود بالرجوع قال في الجوهرة :

ولا انتقاض إن يعد في الحلال لكن يحدد توبة لما اقترف

قوله : [فندم عليه] : أى لأن الندم الصحيح توبة كما ورد فيحصل به غفران الذنوب وإن لم يستغفر .

قوله : [بسبب توقع مكروه في المستقبل] : أى وأما تألم القلب مما حصل فيقال له حزن ويرادف الخوف بهذا المعنى المهم .

وأعظمه لجلال الله .

(و) يجب (الرجاء) بالمد وضمير (فيه) يعود لله : أى الطمع فى رحمته مع حسن الطاعة ، إذ لا يصح مع ترك الأخذ فى أسباب الطاعة .

(و) يجب (صلةُ الرحم) وقد ورد ما يدل على فضلها وما يعين عليها ويحذر من تركها ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس ذنب بعد الشرك أعظم من قطيعة الرحم حتى إن أهل البيت يكونون فجرة لكن يتواصلون فيبارك لهم فتريد أموالهم وأولادهم » .

(و) يجب (برُّ الوالدين)

قوله : [وأعظمه لجلال الله] : أى وهو خوف الأنبياء وكل من كان على قدمهم .
قوله : [لا يصح مع ترك الأخذ فى أسباب الطاعة] : أى لأنه حيث لا يسمى رجاء بل طمع مذموم وذلك كطمع إبليس فى رحمة الله .

قوله : [وقد ورد ما يدل على فضلها] : أعظم ما ورد فى ذلك قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ ﴾ ^(١) الآية ، وأعظم ما ورد فى التحذير من تركها قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ ﴾ ^(٢) الآية .

قوله : [ويجب بر الوالدين] : أى لقوله تعالى : ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا لِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ ^(٣) إلخ ما ذكر فى تلك السورة قوله عليه الصلاة والسلام ، حين سئل عن أى الأعمال أحب إلى الله ؟ قال : « الصلاة فى وقتها ، قيل ثم أى قال بر الوالدين » وقد أجمعت الأمة على برهما وحرمت عقوقهما لما فى الحديث : « ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ثلاثاً . قالوا بلى يا رسول الله . قال الإشراك بالله وعقوق الوالدين » وجاء فى حديث عن أبى هريرة : « إن من فاته بر والديه فى حياتهما صلى ليلة الخميس ركعتين يقرأ فى كل ركعة فاتحة الكتاب بعدها آية الكرسمى خمس مرات ، وقل هو الله أحد خمس مرات ، والمعوذتين خمس مرات فإذا سلم منهما استغفر الله خمس عشرة مرة ثم وهب ذلك لأبويه فإنه يدرك برهما بذلك » أفاده النفراوى فى شرح الرسالة .

(٢) سورة البقرة آية ٢٧ .

(١) سورة الرعد آية ٢١ .

(٣) سورة الإسراء آية ٢٣ .

وإن كانت الأم تفضل على الأب في البر ولو كانا مشركين أو فاسقين بالجوارح أو بسبب الاعتقاد . ويكون البر بالقول اللين الدال على محبتهم بأن يقول لهما ما ينفعهما في أمر دينهما ودنياهما بدون رفع صوت عليهما ويقود الأعمى منهما - ولو كافراً - للكنيسة ويحملهما لها ، ويعطيتهما ما ينفقانه في أعيادهما لا ما ينفقانه في الكنيسة أو للقسيس ، ويطيع الوالدين في المباح والمكروه . نعم قالوا : لا يطيع في ترك سنة أو رغبة على الدوام كالوتر والفجر ولا في ترك واجب أو فعل معصية . ومن ير الوالدين : أن لا يحاذيهما في المشى ولا يجلس إلا بإذنهما .

قوله : [وإن كانت الأم تفضل على الأب في البر] : لأن نسبة الولد للأم حقيقة وللأب ظنية ولتألمها في حملها وفصاله .

قوله : [ولو كانا مشركين] : أى لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ جَاهِدَاكَ لِتُشْرِكَ بِيْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبَيْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴾ (١) الآية والموضوع أنهما مشركان غير حريين ولا فيجب اجتنابهما وله قتلها حيثلذ .

قوله : [بالجوارح] : أى الظاهرة .

قوله : [أو بسبب الاعتقاد] : أى بأن كان فسقهما متعلقاً بالعقائد كالمعتزلة ونحوهم .

قوله : [ولو كافراً للكنيسة] : مرتبط بما بعد المبالغة كأنه قال يقود الأعمى لمصالحه ، هذا إذا كان مسلماً بل وإن كان كافراً فيقوده لمطلوبه وإن كان للكنيسة .

قوله : [ولا في ترك واجب أو فعل معصية] : أى لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » .

قوله : [أن لا يحاذيهما في المشى] : أى فضلاً على التقدم عليهما إلا لضرورة نحو ظلام .

قوله : [ولا يجلس إلا بإذنهما] : أى ولا يقوم إلا كذلك ولا يستقبح منهما نحو البول عند كبرهما أو مرضهما وبالحملة فيجب بر الوالدين بالقول والجسد بالباطن والظاهر .

وفي الجحد والجلدة خلاف الظاهر لا .

(و) يجب (الدعاء لهما) قال تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا﴾^(١) الآية أى أنعم عليهما . ومن جملته غفر الذنب ، ويستحب التصديق عن الوالدين ويستغنان بها كالدعاء والقراءة كانت على القبر أو لا وتلزم الإجابة على القراءة ويستحب زيارة قبرهما كل جمعة لقوله صلى الله عليه وسلم : « من زار قبر أبويه أو أحدهما كل جمعة غفر الله له وكتب باراً »^(٢) .

(و) تجب (موالاة المسلمين) بالباطن والظاهر فيحبهم ويسمى لهم في نحو الوليمة والتعزية .

(و) تجب (النصيحة لهم) : أى للمسلمين فرض عين ؛ بأن يرشدهم إلى مصالحهم من أمر دينهم ودنياهم برفق وهى واجبة طلبوا ذلك أم لا قال رسول الله صلى الله عليه

قوله : [الظاهر لا] : قال الطرطوشى الذى عنده أنهم لا يبلغون مبلغ الآباء .
قوله : [ويستحب التصديق] إلخ : محل استحباب ما ذكر إن كانا مؤمنين أيضاً .

قوله : [ويستغنان بها] : ويشهد لذلك قوله فى الحديث الشريف : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ، وعدة منها دعاء الولد الصالح » ، ومحل طلب الدعاء لهما إن كانا مؤمنين لا إن كانا كافرين فيحرم الآية : ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَى قُرْبَىٰ﴾^(٣) الآية فلإنها نزلت فى استغفاره صلى الله عليه وسلم لعمه أبى طالب واستغفار بعض الصحابة لأبويه المشركين .

واعلم أن الوجوب يحصل ولو بمرة فى عمره مع قصده أداء الواجب كما تكفى المرة فى وجوب الاستغفار للسلف الصالح كما قاله التفراوى استظهاراً .
قوله : [طلبوا ذلك أم لا] : لكن محل الوجوب إن ظن الإفادة لأنه من

(١) سورة الإسراء ٢٤ .

(٢) جاء فى الجامع الصغير روى الحكيم عن أبى هريرة : « من زار قبر أبويه أو أحدهما فى كل جمعة مرة غفر الله له وكتب باراً » .- قال : ضعيف . وروى عن ابن عدى فى الكامل من أبى بكر : « من زار قبر أبويه أو أحدهما يوم الجمعة فقرأ عنه يس غفر له » . وقال : ضعيف .

(٣) سورة التوبة آية ١١٣ .

وسلم وعلى آله : « الدين النصيحة قلنا لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ولكتابه .
 ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم »^(١) (وحرّم أذاهم) أى المسلمين .
 (وكلنا أهلُ اللّمة) والمعاهدون يحرم أذاهم (في نفس) يجرّح أو ضرب
 فأول بقتل (أو مال) : كل ما يملك شرعاً ولو قلّ (أو عرض) بكسر العين
 المهملة موضع اللدح والدم من الإنسان كالحسب والنسب وظاهره يعم عرض أهل
 اللّمة والمعاهدين وهو الظاهر ويدلّ له قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾^(٢) وقيل :
 لا شيء في عرض الكافر ، وبه قال ابن عمر . وقال بالأول : ابن وهب ، قال
 شيخنا العلوي : والنفس أميل إليه .

باب الأمر بالمعروف .

قوله : [قال لله] إلخ : النصيحة لله هي تيجيده والإخلاص له .
 وقوله : [ولكتابه] : وهو العمل به .
 وقوله : [ولرسوله] : أى وهو حبه واتباعه .
 وقوله : [ولأئمة المسلمين] : أى وهو امتثال أمرهم في غير معصية .
 وقوله : [وعامتهم] : أى وهو إرشادهم كما قال الشارح . .
 قوله : [والمعاهد] : أى فهو داخل في عموم قول المصنف أهل اللّمة
 فالنصريح به زيادة في الإيضاح .
 قوله : [كالحسب] : أى وهو ما يعد من مفاخر الآباء .
 قوله : [وقولوا للناس حسناً] : أى ولفظ الناس عام يشمل المسلم والكافر .
 قوله : [وقيل لا شيء في عرض الكافر] : أى لا إثم .
 قوله : [وقال بالأول ابن وهب] : أى بأن الإثم في عرض الكافر لكن
 لا يبلغ به كالإثم في عرض المسلم ؛ لأن قذف المسلم العفيف فيه الحد بخلاف الكافر .

(١) « الدين النصيحة » رواه في الجامع الصغير عن البخاري في التاريخ عن ثوبان وعن البزار
 عن ابن عمر وقال : صحيح ولكن جاء البخاري معلقاً في آخر باب الإيمان : قول النبي صلى الله عليه
 وسلم : « الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » فأخرجه ابن حجر في الفتح عن مسلم
 عن عميم الداربي . وقال رواه ابن خزيمة عن عميم الداربي أيضاً وعن أبي هريرة . قال قال البخاري في تاريخه :
 لا يصح إلا عن عميم وذلك لاختلاف ارتبائه ولذلك لم يدرجه في صحيحه . قال ابن حجر والحديث طرق
 دون ذلك قوة منها عن ابن عباس عند أبي يعلى والبزار .

(أو غير ذلك) كأذية زوجة أو ولد بالنظر للزوج والوالد وأما بالنظر لهما فداخلان في النفس إلخ تأمل .

• (إلا) إذا كان الإيذاء في النفس أو المال أو العرض من (ما أمر به الشرع من حد أو تعزير) ففيه أذية النفس ولا يحرم أو استهلاك مال فيأخذ من ماله مثله أو قيمته أو يكون مبتدعاً أو فاسقاً فيتكلم فيه ، ولا يحرم إن تجاهر (مخالفة أمر الله) : بقتل أوزناً أو فسق .

• (و) حرم التلذذ بسماع صوت أجنبية (: ليست زوجة ولا أمة ومنهما جائز - ولو كان شأنه لا يصدر إلا من نحو الغوازي - إذ جماعهما الأعظم جائز . ويعلم منه أن سماع الأجنبية ولو شابة جميلة بدون قصد لذة يجوز وهو الراجح . (أو أمرد) : فيحرم التلذذ وقصده بسماع صوته وإلا فيجوز .

(أو بالنظر إليهما) أى ويحرم التلذذ بالنظر إليهما في غير العورة إذ فيها يحرم ولو بدون قصد لذة . والعورة للرجل والمرأة معلومة وقد تقدمت في بابها .

(أو سماع الملاحى - إلا ما تقدم في النكاح - أو بالغناء) : أى يحرم سماع الغناء بكسر الغين المعجمة مع المد وهو الصوت الذى يطرب السامع . وأما بالمد مع الفتح : فهو النفع ، وبالكسر مع القصر اليسار : مقابل الفقر وأما

قوله : [بالنظر للزوج والوالد] : معناه لا يؤذى الرجل في زوجته بأن يخونه فيها ولو برضاها ولا الوالد في ولده بأن يخونه فيه .

قوله : [ففيه أذية النفس] إلخ : لف ونشر مرتب مع ثقل في التركيب لا يخفى .

قوله : [فيأخذ من ماله] : أى من مال ذلك الظالم مثل ما استهلكه إن كان مثلياً أو جهل قدره .

وقوله : [أو قيمته] : أى إن كان مقوماً علم قدره .

قوله : [بسماع صوت] : متعلق بيحرم تنازعه كل من التلذذ وقصده .

قوله : [إلا ما تقدم في النكاح] : أى ومن ذلك الغربال وهو اللطف

المعروف بالطار فإنه يجوز فعله وسماعه في النكاح ، وأما الكبير وهو الطبل الكبير والمزهر ففيهما ثلاثة أقوال وتقدم بسط الكلام في الوليمة .

قوله : [فهو النفع] : قال صاحب الهمزة :

بضم الغين فلهن ليس له. معنى (المشتَمِلِ على مُحَرَّمٍ) : فإن لم يشتمل على محرم فكروه ما لم يشتمل على مدح النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله فيندب .

(واللهو) كاللعب بالترد المسمى في مصر بالطاولة فيحرم كان بعوض أو بدونه ، لأنه يقع العداوة ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وكالشطرنج والسيجة والطاب والمنقلة واستظهر بعض كراهة المنقلة والطاب . وعمله بدون عوض واشتمال على محرم وإلا فيحرم اتفاقاً .

(واللعبُ إلا مأمراً في المسابقة) من جوازها بالخيل والإبل والسهم يجعل كغير الثلاثة بغير جعل كما تقدم تفصيله .

(و) يحرم (قولُ الزور) يحتمل أن مراده شهادة الزور فيكون قوله : (والباطلُ) أعم ، ويحتمل أنه عطف تفسير وتكون شهادة الزور داخلة فيه وهي من الكبائر ، أن يشهد بما لم يعلم ولو وافق الواقع .
(و) يحرم (الكذبُ) : اعلم أنه تعزيره الأحكام :

• قلن ما لليتيم عنا غناء •

قوله : [فيندب] : مثله القصائد التي اشتملت على توحيد الله والعشق في الحضرة العلية فإنها محمل حديث : « إن من الشعر لحكماً » .

قوله : [واللهو حرام كاللعب] : أى وهو معنى الميسر في الآية الكريمة .

قوله : [وكالشطرنج] إلخ : آلات للهو مشهورة يسأل عنها أربابها .

قوله : [وإلا فيحرم اتفاقاً] : أى بأن كان يجعل أو اشتمل على محرم .

قوله : [إلا مأمراً في المسابقة] : أى لخبر : « كل هو يلهو به المؤمن باطل

إلا ملاعبة الرجل لا امرأته ، وتأديبه فرسه ، ورميه عن قوسه » .

قوله : [وهي من الكبائر] إلخ : أى لما صح أنه صلى الله عليه وسلم قال :

« ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ثلاثاً ؟ قلنا بلى يا رسول الله . قال الإشراك بالله وعقوق

الوالدين ، وكان متكئاً فجلس ثم قال ألا وقول الزور ألا وشهادة الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت » .

قوله : [أن يشهد بما لم يعلم] : أى ومن باب أولى أن يشهد بما يعلم خلافه .

فيكون واجباً لإتخاذ نفس معصومة أو مال معصوم من ظالم ، حتى لو حلف لا كفارة عليه عند التثأني وعليه الكفارة عند الناصر .

وقسم حرام تكفاره التوبة : كالإخبار عن شيء بغير ما هو عليه لغير ضرورة . ومن الكذب الحرام : النناء على الغير بما ليس فيه ، والعزومة على الغير باللسان مع كونه لم يعزم بقلبه ، بل قال فأنزل عندنا حياة لعله يمتنع . أو يقطع به حق امرئ غير حربى ، فتجب منه التوبة ورده أو المسامحة . ويكون مندوباً : كالإخبار الكفار بقوة المسلمين وليس فيهم قوة . ويكون مكروهاً : كالكذب للزوجة .

وقيل : مباح ، كالكذب للإصلاح بين متشاحنين وإليه أشار بقوله : (إلا لضرورة) .

(و) يحرم (هجران) الشخص (المسلم فوق ثلاث ليال) بأيامها لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذى يبدأ بالسلام » (١) فن زاد على الثلاث فهو جرحه في شهادته . ويعلم منه أن هجران الثلاث ليس بمحرم وهو كذلك ، بل مكروه ولا كان طبع الإنسان الغضب وسع له الشارع في الثلاث دون الزائد .

(إلا لوجه شرعى) فلا يحرم وليس جرحه : كهجر الشيخ والوالد والزوج عند ارتكاب ما لا ينبغي . وأما هجر ذى بدعة محرمة فواجب ، كأهل الاعتزال والمكس والظلمة إلا لخوف ضرر ، وأما صاحب بدعة ذكرورة ، كطويل

قوله : [ويحرم هجران الشخص المسلم] : أى لا الكافر فلا يحرم هجره بل هو الواجب لحمة مولاته .

قوله : [بل مكروه] : وقال أبو الحسن على الرسالة بل هو جائز .

قوله : [إلا لخوف ضرر] : أى فيداريهم بظواهره مع هجرهم بباطنه .

قوله : [وأما صاحب بدعة مكروهة] : أى فالبدعة تعزيرها الأحكام الخمسة : الوجوب كتدوين الكتب ، والنذب كإحداث المدارس ، والكراهة كطويل الثياب ، والإباحة كاتخاذ المناخل والتوسع فى المأكول ، والحرمه كالمكوس .

(١) فى الموطأ من ابن أبيب الأنصارى . وذكره الأمام القزالي فى إحياء علوم الدين وعمره العراق بقوله : متفق عليه .

التياب ، قليل : هجره مندوب ، وقيل : مباح .
 (والسلامُ يُخْرِجُ منه) : أى من الهجران إن نوى به الخروج وإلا كان نفاقاً ،
 (ولا يَنْبَغِي ترك كلامه بعد ذلك) : أى بعد السلام المنوي به الخروج لأن
 في الترك ظن سوء به من بقاءه على الهجران ، فإن ترك كلامه بعد السلام ثلاث ليال
 فهجر جديد لا يحرم إلا إن زاد على الثلاث فإن سلم نأوياً الخروج خرج وهكذا تأمل .
 • (و) يحرم على الراجح وقيل يكره (أكل كشوم) بالمثلثة وبالفاء كما في
 القرآن . أدخلت الكاف كل ماله رائحة كريهة كبصل فيه غير مطبوخ أو لم
 تذهب رائحته بخل وإلا فلا يمنع (في مسجد) كان مسجد خطبة أم لا (أو
 دخوله ، لأكله) فيحرم على من أكل شيئاً من ذلك دخول المسجد ولو لم يكن
 به أحد (و) يحرم (حضوره) : أى أكل ذلك ومثله الفجل حيث كان يتجشأ
 منه (بجامع المسلمين) : كبصل عيد ، وحلقت ذكر وعلم ووليمة ومثل أكل
 ذلك من به جرح له رائحة كريهة أو فيه صنان احترز بالمسجد عن السوق
 فلا يحرم بل يكره (وينبغي للعبد) أى يستحب لما يأتي أنه من كمال الإيمان (أن
 يحب لأخيه) المؤمن (ما يحب لنفسه) من الطاعة والأشياء المباحة كالملايس

قوله : [فإن سلم نأوياً الخروج خرج] : محل ذلك إن لم يكن بينهما مزيد
 مودة واجتماع على خير وإلا فلا يكفي في الخروج السلام وحده ، بل لا بد من
 العود للحالة الأولى .

قوله : [ويحرم على الراجح] : أى لقوله في الحديث الشريف : « من
 أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا ليؤذينا بريح الثوم » .
 قوله : [فيحرم على من أكل شيئاً من ذلك دخول المسجد] : أى ما دامت
 الرائحة باقية ، فإن أزالها بشيء أو زالت من نفسها فلا منع .

قوله : [أن يحب لأخيه] : احترز به عن الرسول صلى الله عليه وسلم ،
 فإن العبد لا يكون مؤمناً حتى يكون أحب إليه من ماله وولده ونفسه أقاده
 التثاني في شرح الرسالة .

قوله : [المؤمن] : احترز به عن الكافر فلا يجب له شيئاً ما دام كافراً
 وإلا فن الإيمان أن يحب له الإسلام وما يترتب عليه من كل ما يتمناه لنفسه .

الحسنة (وهو علامة كمال الإيمان) لما ورد في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » ^(١) أى الإيمان الكامل إذ أصل الإيمان حاصل بتصديقه صلى الله عليه وسلم .

• (و) ينبغي أى يستحب للعبد (أن يغفوَ عمن ظلمته) : أى من مكارم الأخلاق أن يسامح من تعلق عليه بشتم أو ضرب أو أخذ مال .

(و) ينبغي للعبد أن (يَصِلَ مَنْ قطعه) : أى يصل مودة من قطع مودته عنه وظاهره العموم وهو أولى من قصره على ذى الرحم .

(و) يَنْبَغِي للعبد أن (يعطى مَنْ حَرَمَهُ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « أمرني ربي أن أصِلَ مَنْ قَطَعَنِي وَأَعْطَى مَنْ حَرَمَنِي وَأَعْفُو عَمَّنْ ظَلَمَنِي » . وروى : « ينادى مناد يوم القيامة أين الذين كانت أجورهم على الله ؟ فلا يقيم إلا من عفا » وروى : « من كظم غيظاً وهو يقدر على إنفاذه ملأ الله قلبه أمناً وإيماناً » ^(٢) وقد يعرض الوجوب لهذه الأشياء لخوف مفسدة .

(و) ينبغي للعبد (أن يكرم جاره) : اعلم أن الجار إلى أربعين داراً ،

قوله : [أن يغفوَ عمن ظلمه] إلخ : قال تعالى : فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَلِجَرَّتِهِ عَلَى اللَّهِ ^(٣) وقال أيضاً : ﴿ وَكَمَنْ صَبَرَ وَخَفَرَ إِنْ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ ^(٤) .

قوله : [أمرني ربي] إلخ : أى ولقوله تعالى : ﴿ وَالْكَافِرِينَ الْغَيْظُ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ ﴾ ^(٥) الآية الأصل عدم الخصوصية إلا للليل ولم يقم دليل على خصوصيته صلى الله عليه وسلم بذلك .

قوله : [وقد يعرض الوجوب لهذه الأشياء] : أى التى هى العفو عن ظلمه ووصل من قطعه وإعطاء من حرمه .

قوله : [إلى أربعين داراً] : أى من كل جهة .

(١) « لا يؤمن أحدكم » من أنس - متفق عليه .

(٢) « من كظم غيظاً وهو يقدر على إنفاذه ملأ الله قلبه أمناً وإيماناً » رواه في الجامع الصغير من أبي هريرة وقال : ضعيف . ذكره ابن أبي الدنيا في ذم الغضب .

(٣) سورة الشورى آية ٤٠ . (٤) سورة الشورى آية ٤٣ .

(٥) سورة آل عمران آية ١٣٤ .

والكرامة تكون فرض عين أو كفاية أو مندوباً ككف الأذى ودفع ضرر لقادر والبشرى في وجهه والإهداء له .

(و) أن يكرم (ضَيْفَهُ) من مال إليك نازلاً بك وقد يكون واجباً إلى آخر ما تقدم، وسواء كان غنياً أو فقيراً فله الإكرام بكفاية ما يحتاج إليه من فرش وما كل وشرب وتجهيز ماء ليغتسل به حين نزوله وحلوس رب الدار دون مكان الضيف وأن يلقمه بيده فقد قال صلى الله عليه وسلم : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه » (١) وقال صلى الله عليه وسلم : « إذا أكل أحدكم مع الضيف فليقمه بيده ، فإذا فعل ذلك كتب له به عمل سنة صيام نهارها وقيام ليلها » .

• (وليُحْسِن) العبد وجوباً (إلى نفسه بما يقيها موبقات الآخرة والدنيا) : كلام جامع واضح ، نسأل الله التوفيق ، ويطلب من العبد أن يكون (مُتَجَبِّحاً) متباعداً متغافلاً (عن عيوب غيره) : فلا يظن بغيره إلا خيراً .
(ناظراً لعيوب نفسه ، عاصباً لها) للنفس (عليها) أى على الذنوب .

قوله : [ككف الأذى] إلخ : لف ونشر مرتب .
قوله : [ودفع ضرر لقادر] : أى باليد أو اللسان .
قوله : [والبشرى في وجهه] : أى البشر وطلاقة الوجه .
قوله : [وقد يكون واجباً] إلخ : أى لكونه في ترك الإكرام مفسدة أو لكون الضيف مضطراً ولم يجد سوى من نزل به .
قوله : [إلى آخر ما تقدم] : أى في الجار .
قوله : [بكفاية ما يحتاج إليه] : أى على حسب طاقة المترول عنده .
قوله : [وأن يلقمه بيده] : أى إن لم تكن نفس الضيف تأنف من ذلك .
قوله : [وليحسن العبد وجوباً إلى نفسه] : أى لأن حق نفسه مقدم على كل الحقوق بل سائر المحاسن المأمور بها تعود على نفسه قال تعالى : ﴿ إِن أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ ﴾ (٢) .
قوله : [ناظراً لعيوب نفسه] : أى ففى الحديث : « إذا أراد الله بعبد خيراً أبصره عيوبه » وقال بعضهم :

(١) من أبي هريرة « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن إلى جاره ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو يسكت » رواه في الجامع الصغير عن الشيخين وأحمد في مسنده والنسائي وابن ماجه . وقال : صحيح .

(٢) سورة الإسراء آية ٧ .

(راجياً) من الله الكريم (غُفِرَ أَنْهَآ) فلأنها وإن عظمت وكثرت فغفر الله أعظم وفي الحديث : « أذنبت أعظم أم السماء والأرض ؟ فقال : ذنبي ، فقال صلى الله عليه وسلم : أذنبت أعظم أم عفو الله ؟ فقال عفو الله تعالى فقال صلى الله عليه وسلم قل : اللهم مغفرتك أوسع من ذنوبي ورحمتك أرجى لي من عني » .
 (خائفاً من سَطْوَةِ اللَّهِ تَعَالَى) : فإنه وإن أمهل المذنب ربما أخله أخذ عزيز مقتدر .
 نسأ الله العفو .

معيب على الإنسان ينسى عيوبه ويذكر عيباً في أخيه قد اخفى
 فلو كان ذا عقل لما عاب غيره وفيه عيوب لو رآها بها اكتفى
 قوله : [ورحمتك أرجى لي من عني] : هو معنى قول العارفين : الاعتماد على العمل نقص في الإيمان وفي هذا المعنى قال بعضهم :
 ذنوبي وإن فكرت فيها كثيرة ورحمة ربي من ذنبي أوسع
 وما طمعى في صالح قد عملته ولكنني في رحمة الله أطمع
 قوله : [خائفاً من سطوة الله تعالى] : قال تعالى : ﴿ فَكَلَّا يَا مَعْشَرَ مَكُورٍ ﴾
 الله إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴿ ١ ﴾ فتحصل أنه يلزمه الرجاء والخوف جمعاً بين هذه الآية وبين قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ﴾ ﴿ ٢ ﴾ فيكون الرجاء والخوف منه كجناحي الطائر لكن في حال الصحة يغلب الخوف كما قال المصنف رضي الله عنه في الحريلة :
 وغلب الخوف على الرجاء وسر لمولاك بلا تنأى

فصل بعض السنن

(سُنُّ) : عينا (لآكل وشارب) ولوصيياً .

• (تَسْمِيَّةٌ) وينتلب الجهر بها لينبه الغافل ويتعلم الجاهل وإن نسيها في أوله أتى بها حيث ذكرها فيقول بسم الله في أوله ووسطه وآخره فإن الشيطان يتقايأ ما أكله خارج الإثناء والاقتصار على بسم الله أحد راجحين (وندب) لآكل وشارب (تناول باليمين) وينتص على كراهة ضده (كحمد بعد الفراغ) تشبه في الندب ، وينتلب أن يكون سرّاً خوفاً من حصول الخجل للغير قبل

فصل :

شروع منه في آداب الأكل والشرب والآداب المذكورة ثلاثة أشياء سوابق ومقارئة ولواحق ، فمن السوابق قوله من لآكل وشارب تسمية إلخ وقوله عينا أى خلافاً للسادة الشافعية حيث قالوا إنها سنة كفاية إذا قام بها البعض سقط عن الباقي .

قوله : [أحد راجحين] : أى والآخر يكملها وهو المعتمد لأن في التكميل تذكّر نعمة المنعم ورد في الحديث زيادة على التسمية : « وبارك لنا فيما رزقنا » وإن كان الطعام لبناً يزيد على ذلك « وزدنا منه » .

قوله : [تناول باليمين] : أى لخبر : « إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه ، وإذا شرب فليشرب بيمينه ، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله » . واختلف الشيوخ في أكله فقيل حقيقة وقيل مجازاً عن الشم ، وفيه شيء مع قوله في الرواية : « إنه يتقايأ ما أكله » .

قوله : [كحمد بعد الفراغ] : أى وكان صلى الله عليه وسلم يقول عند فراغه : « الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين » .

قوله : [خوفاً من حصول الخجل للغير] إلخ : هذا هو الفرق بين الجهر بالتسمية وإسرار الحمد .

الشبع ، ويندب الصلابة والسلام على الواسطة في كل نعمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وقولهم يكره في الأكل أى في أثنائه وابتدائه (و) يندب (لعق الأصابع) ولا تحديد فيما يبدأ بلعقه وسيدكر أنه يتناول بغير الخنصر (مما تعلق بها) من الطعام اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه كان يلحق أصابعه قبل الغسل وفيه مراعاة النعمة وهضم النفس ثم بعد لعقها إن لم يكن في الطعام دسم فلا يطالب بغسلها بل يمسحها ببعضها ببعض أو في منديل وإن كان فيه غمر فيندب غسلها كما قال (غسلها بكأشنان) لأن بقاء الغمر يورث الجئون أو البرص أو أذية الهوام له وسيدكر ما يكره غسل اليد به وأما غسلها قبل الطعام له فالمشهور عندنا الكراهة قال مالك: وليس العمل على قوله صلى الله عليه وسلم: « الغسل قبل الطعام ينفي الفقر وبعده ينفي اللثم » أى ليس عمل أهل المدينة عليه ولمذهبهم تقديم العمل على الحديث الصحيح لعلمهم بحاله صلى الله عليه وسلم فما خالفوا الحديث إلا لكونه صلى الله عليه وسلم فعل خلافة وقد غسل إمامنا مالك رضي الله عنه وعنا به قبل الطعام فيحمل على ما إذا كان باليد شيء وعليه يقدم رب الطعام . وأما بعد الأكل فيقدم الضيف ، كما وقع للإمام مالك مع الإمام الشافعي حين نزل عنده بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام .

قوله : [أى في أثنائه وابتدائه] : أى إن قصد التسنن .

قوله : [اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم] : أى قولاً وفعلًا ففي الحديث : « إذا أكل أحدكم طعامه فلا يمسح يده حتى يلعقها أو يلعقها » ، زاد الترمذي : « فإنه لا يدري البركة في أول طعامه أو آخره » وورد أيضاً : « أن من لعق الأصابع من الطعام وشرب غسالته عوفى في نفسه من الجئون والجلد والبرص هو وولده » وورد أيضاً : « من التقط فتاتاً من الأرض وأكلها كان كمن أعتق رقبة » وورد : « إنه مهر الحور العين وأن من داوم على ذلك لم يزل في سعة » .

قوله : [فيحمل على ما إذا كان باليد شيء] : مثله ما إذا كانت نفوس الحاضرين تأنف من ترك الغسل ، أو يكون من في المجلس يده تحتاج للغسل ويقتلدى به ، وبالجملية غسل اليد قبل الطعام وإن لم يكن سنة عندنا فهو بدعة حسنة .
قوله : [حين نزل عنده بالمدينة] : أى كان الإمام الشافعي ضيفاً للإمام مالك .

(و) يندب (تَحْلِيلُ ما بالأسنان مما تعلق بها) من بقايا الطعام لقوله صلى الله عليه وسلم : « تقوا أفواهكم بالحلل فإنها مجالس الملائكة وليس أضرب على الملائكة من بقايا ما بين الأسنان »^(١). وأعلم أنه يجوز بلع ما بين الأسنان إلا لخلطه بدم فليس مجرد التغير يصيره نجساً خلافاً لما قيل .

(و) يندب (تنظيفُ الفم) بالمضمضة والسواك ويتأكد ذلك عند إرادة الصلاة .

(و) يطلب (تخفيفُ المعدة) بتقليل الطعام والشراب

قوله : [خلافاً لما قيل] : أى فإنه قول حكاه بعض شراح الرسالة بقوله وتغير عن حالة الطعام لا يجوز بلعه ؛ لأنه صار نجساً ونظر بعضهم في نجاسته فادعى أنه باق على طهارته ، وقال صاحب المدخل : نجاسة ما بين الأسنان ليست لمجرد تغيره بل لما يغلب على الظن من مخالطته لشيء من دم اللثة .

قوله : [ويندب تنظيفُ الفم] إلخ : ظاهره وإن لم يكن في الطعام دسم لما تقدم أنه « ليس أضرب على الملائكة من بقايا ما بين الأسنان » وقوله ويطلب تخفيف المعدة إلخ قال في الرسالة : ومن آداب الأكل أن تجعل بطنك ثلثاً للطعام وثلثاً للشراب وثلثاً للنفس ، قال شارحها لا اعتدال الجسد وخفته لأنه يترتب على الشبع ثقل البدن وهو يورث الكسل عن العبادة ، ولأنه إذا أكثرت من الأكل لما بقي للنفس موضع إلا على وجه يضرب به ولما ورد : «المعدة بيت الداء والحمية رأس الداء» أى : « وأصل كل داء البردة » والحمية غلو البطن من الطعام ، والبردة إدخال الطعام على الطعام . قال سهل التستري : الحسير كله في خصال أربع بها صارت الأبدال أبدالاً : إخماس البطون ، والعزلة عن الخلق ، والصمت ، وسهر الليل . وقال العارفون أيضاً : الشبع من الحلل يقضى القلب ويقل الحفظ ويفسد العقل

(١) لم نثر عليه ، وإنما ورد عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «السواك مطهرة للفم مرضاة للرب» رواه أحمد والنسائي وأغريه ابن حبان وصولا والبخارى قطيحا . ومن زيد بن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لولا أنه أشق على أمي لأعرت صلاة للمشا إلى ثلث الليل ، ولأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » رواه أحمد وأبو داود ومحمد . وقد الحاكم عن أبي هريرة «لفرست عليهم السواك مع الوضوء» عن أبي داود وسلم بلفظ لولا أن أشق على المؤمنين لأمرتهم بتغيير المشاء والسواك عند كل صلاة . وقد ابن أبي حشبة عن أم حبيبة بنت حسن : « لولا أن أشق على أمي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة كما يحضرون » .

على قدر لا يترتب عليه ضرر ولا كسل عن عبادة ، فقد يكون الشبع سبباً في عبادة واجبة فيجب ، وقد يترتب عليه ترك واجب فيحرم ، أو ترك مستحب فيكره وإن لم يترتب عليه شيء فيباح .

(و) يندب لك (الأكلُ مما يليك) إن أكلت مع غيرك من غير ولد وزوجة ورقيق إذ لا يطلب بالأدب معهم وهم يطلبون . وقد أمر صلى الله عليه وسلم عمر بن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين أكل معه من نواحي الصحيفة بقوله صلى الله عليه وسلم له : « كل مما يليك » فيكره الأكل من غير ما يليه لأنه ينسب للشر . وقال صلى الله عليه وسلم لعكراتش رضي الله عنه حين أكل معه ثريداً : « كل من موضع واحد فإنه طعام واحد » . ثم أتى صلى الله عليه وسلم بطبق فيه ألوان من الرطب فجعل يأكل من بين يديه فقال صلى الله عليه وسلم : « كل من حيث شئت فإنه غير لون واحد » فلذا قال المصنف :

(وإلا في نحو فاكهة) : أي مما هو أنواع كما في الحديث ونحوها كالأطعمة المختلفة .

(و) يندب (أن لا يأخذَ لقمة إلا بعدَ بلعٍ ما في فيه) فأخذها قبل ذلك مكروه ينسب للشر .

(و) يندب أن يأخذها (بما عدا الخنصر) إن لم يحتاج للخنصر . والحاصل أن المطلوب الأكل بالإبهام والسبابة والوسطى لما روى عنه صلى الله عليه وسلم : « الأكل بأصبع أكل الشيطان وبأصبعين أكل الجبازة وبالثلث أكل الأنبياء » (١) فلا يزيد إن لم يحتاج لغيرها . وقد أكل صلى الله عليه وسلم بالثلاثة والأربعة

ويكثر الشهوات ويقوى جنود الشيطان ويفسد الجسد فما بالك بالحرام .

قوله : [على قدر لا يترتب عليه ضرر] : أي لأن الخمصة قد تكون شراً من الشبع قال صاحب البردة :

واخش اللبائس من جوع ومن شبع قرب غمصة شر من التخم
قوله : [من غير ولد وزوجة ورقيق] : أي والجميع لك .

(١) « الأكل بأصبع واحدة أكل الشيطان وبأصبعين أكل الجبازة وبالثلاثة أكل الأنبياء » رواه في الجامع الصغير عن أبي هريرة رضي الله عنه وقال ورداً عن أبي أحمد الطبري عن جده وابن النجار - وقال : ضعيف .

بلغت إليك - رابع

وبالحمسة على حسب الطعام .

(و) يندب (نية) بالأكل (حَسَنَةً) لحسن متعلقها : (كإقامة
البنية) والتقوى على الطاعة وشكر المنعم .

(و) يندب (تَنْعِيمُ المَضِغ) : أى المضغ أو يراد بتنعيمه المبالغة فيه
حتى يصير المضغ ناعماً يلتذ به ويسهل بلعه ويخف على المعدة .

(و) يندب (مصه الماء) وسيل ذكر محترزه وهو أن العبّ مكروه لقوله صلى
الله عليه وسلم : « إذا شرب أحدكم فليمص مصاً ولا يعب عباً ، فإن الكباد
من العب » ^(١) والكباد بوزن غراب : وجع الكبد . ومثل الماء كل مائع كلبن .

(و) يندب (إبانة) : لإبعاد (القَدَح) حين التنفس حالة الشرب (ثم
صَوْدِهِ) : أى القَدَح لفيه (مُسَمِّياً) عند وضعه على فيه (حامداً) عند إبانته
يفعل ذلك (ثلاثاً) : وهذا هو الراجح ، وقيل : يجوز الشرب في مرة على حد سواء
والراجح أنه خلاف الأولى أو مكروه لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا شرب أحدكم
فليتنفس ثلاث مرات فإنه أهنأ وأمرأ » ^(٢) بالهمزة فيهما وأخطأ من قرأهما بالألف .

(و) يندب (مُسَاوَلَةٌ مِّنْ عَلَى الْيَمِينِ) وإن تعدد (إن كان) على
يمينه أحد قبل مناولة من على يساره ، ولو كان مفضولاً ، فقد ناول صلى الله عليه
وسلم الأعرأى الذى كان على يمينه قبل أبى بكر الذى كان جالسا على يساره .
وليس لمن على اليمين أن يؤثر غيره بل إن لم يشرب سقط حقه فإن كانوا جالسين
أمام الشارب فيبدأ بأكابرهم .

(وكره عبه) : يقال عب الحمام الماء شرب من غير مص وتقدم دليله .

قوله : [فقد ناول صلى الله عليه وسلم الأعرأى] إلخ : أى وورد أيضاً :
« أنه صلى الله عليه وسلم أتى بشارب فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره
الأشياخ فقال صلى الله عليه وسلم للغلام أتأذن لى أن أعطى هؤلاء ؟ فقال لا والله

(١) « إذا شرب أحدكم فليمص مصاً ولا يعب عباً فإن الكباد من العب » قال فى الجامع الصغير
ضعيف رواه البيهقى مرسلأ . وأورد كذلك من عل « إذا شربتم الماء فاشربوا مصاً ولا تشربوه عباً فإن العب
يورث الكباد » قال رواه الديلمى فى مستد القردوس وقال ضعيف .

(٢) جاء فى اللوطأ عن أبى سعيد قال : قال رجل لنبى صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله إني لا أرى
من نفس واحد ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فإن الإناء من فيك ثم تنفس » .

• (و) يكره (التفخُ في الطعامِ) لما فيه من إهانة الطعام مما يخرج من الريق وعليه يكره ولو أكل وحده ، وسواء كان في يده أو في الإثناء وخصه بعض بالثاني .
وقيل : العلة أذية الآكل معه وعليه فلا يكره لمن كان وحده .

(والشرب) : لما ورد من النهي عن ذلك فيهما عن النبي صلى الله عليه وسلم^(١) .
(كالكتّابِ) يكره التفخ في لشرفه كان قهراً أو حديثاً قرأاً وكان صلى الله عليه وسلم يترّب الكتاب . ولكن اعترض ابن عمر على ابن أبي زيد : بأنه لم يثبت حديث يفيد النهي عن التفخ في الكتاب (١٨) ولكن قد يقال ابن أبي زيد مطلع ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

(و) يكره (التنفس في الإثناء) : حال الشرب وقد تقدم أنه يتلّب التنفس خارج الإثناء وربما كان نفسه كريهاً فيغير الإثناء حتى يصير ذا رائحة كريهة يعرفها حتى النساء ويتكلمون بقبح في الشارب كما قرره شيخنا الأمير .

(و) يكره (التناولُ) للمأكل والمشروب (ب) اليد (اليسرى) حيث أمكن باليمنى .

(و) يكره (الانكاءُ) حال الأكل على جنبه (والافتراشُ) التربع بل

يا رسول الله لا أوثر بنصيبى منك أحداً قال قتله رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده « يعنى أعطاه .

قوله : [وخصه بعض بالثاني] : أى الطعام الذى في الإثناء .

قوله : [يترّب الكتاب] : أى وقد شاع على الألسنة : ما خاب كتاب ترب .

قوله : [ومن حفظ] إلخ : من اسم موصول مبتدأ وحفظ صلته وحجة خبره وعلى من لم يحفظ متعلق بمحذوف صفة لحجة .

قوله : [بقبح في الشارب] : أى فيه بمعنى أنهم يقولون إن فيه أجزر .

قوله : [ويكره الانكاء] إلخ : سئل مالك عن الرجل يأكل وهو واضح يده على الأرض ؟ فقال إني لا أبتغيه وأكرهه وما سمعت فيه شيئاً ، والسنة الأكل جالساً على الأرض على هيئة مطمئن عليها ولا يأكل مضطجعاً على بطنه ولا متكئاً على ظهره لما فيه من البعد عن التواضع ووقت الأكل وقت تواضع

(١) الحديث السابق في اللواط ففيه أن مروان بن الحكم سأل أبا سعيد : أسمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن التفخ في الشرب فقال له أبو سعيد : نعم . وصاق ما تقدم .

الطلوب جلوس كجلوسه صلى الله عليه وسلم أن يقيم ركبته اليمنى أو مع اليسرى أو يجلس كالصلاة وحشا صلى الله عليه وسلم مرة على ركبته حين أهديت له شاة قبيل له : ما هذه الجلسة ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : « إن الله جعلني عبداً كريماً ولم يجعلني جباراً عنيداً »^(١) وقال : « إنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد وأجلس كما يجلس العبد »^(٢) لأن السيادة والعظمة إنما تكون لله تعالى .

(و) يكره الأكل (من رأس الثريد) لأن البركة تنزل على وسطه ، وفي رواية « إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يأكل من أعلى الصفحة » وهذه تشمل غير الثريد ، والثريد : ما يفت من الخبز ثم يبل بالمرق وإن لم يكن لحم ، ولا يبنى قسم الرغيف بالخنجر بل باليد ولا يقسم من وسطه بل من حواشيه والسنة في اللحم أن يؤكل بعد الطعام وأن ينهش قال صلى الله عليه وسلم : « خير إدامكم اللحم »^(٣) وقال

وشكر الله على نعمه (هـ) .

قوله : [أن يقيم ركبته اليمنى] إلخ : أشار الشارح لثلاث هيئات بجلوس الآكل .
قوله : [وإن لم يكن لحم] : أى زائد فوق المرق وإلا فالمرق لا يكون إلا للماء الذى طبخ فيه اللحم كما أن الثريد اسم للمفتوت فيه كما قال الشاعر :
إذا ما الخبز تأدمه بلحم فلما وأمانة الله الثريد
ويقاس عليه في الآداب كل غت في طعام لأنه يسمى ثريداً عرفاً وإن كان لا يسمى ثريداً شرعاً .

قوله : [أن يؤكل بعد الطعام] : أى وحينئذ فما شاع من قولهم : ابدءوا بسيد الطعام فعلى فرض صحته لم يأخذ به مالك .

قوله : [خير إدامكم اللحم] : ليس فيه ولا فيما بعده دليل على النهش

(١) « إن الله جعلني عبداً كريماً ولم يجعلني جباراً عنيداً » قال في الجامع الصغير : حديث حسن عن عبد الله بن بسر ، رواه أبو دلود وابن ماجه .

(٢) « إنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد وأشرب كما يشرب العبد » قال في الجامع الصغير من أس رواه ابن عسلى في الكلال . وقال ضعيف .

(٣) « خير إدام اللحم وهو سيد الإدام » رواه في الجامع الصغير عن أس وقال من للبيهقي في نصب الإيمان وقال : ضعيف .

صلى الله عليه وسلم : « سيد إدام الدنيا والآخرة اللحم » ^(١) .

(و) يكره (غسل اليد بالطعام) : كدقيق الحنطة ، وكلما مسح اليد به وهنا هو المعتمد وقيل يجوز لأن الصحابة كانوا يمسحون أيديهم من الطعام في أقدامهم وهي أدنى من اليد ويشمل الطعام دقيق الترمس والحلبة وروى عن مالك أنه لا بأس بالتلك به في الحمام ، ومنهـب أبي حنيفة ليس بطعام قبل أن يحلو بالماء (كالنخالة) : أى نخالة القمح لما فيها من الطعام بخلاف نخالة الشعير فلا كراهة في الغسل بها ومثل بالنخالة لأنها يتوهم فيها عدم الكراهة ولا فرق في الكراهة بين زمن المسغبة وغيرها .

(و) يكره (القِرَكانُ في كَتَمَر) : أى أخذ اثنين في مرة ولو كان ملكه حيث أكل مع غيره لثلا ينسب للشره ، فإن كان الغير شريكاً بشراء أو غيره فيحرم للاستبداد بزائد إن استوا في الشركة أما وحده أو مع عياله فلا يكره . (والشره في كل شيء) مكروه (وقد يَحْرُمُ) كما قلنا في الشركة .

والمناسب أن يستدل بقوله صلى الله عليه وسلم « أدن العظم من فيك فإنه أهنا وأمرأ » . قوله : [وهي أدنى من اليد] : أى فإن كانت الكراهة من أجل التهاون ففي المسح بالرجل أعظم تهاوناً وحيثئذ فلا كراهة ؛ لأن فعل الصحابة حجة . قوله : [قبل أن يحلو بالماء] : عائد على دقيق الترمس والحلبة .

قوله : [فيحرم للاستبداد بزائد] : قال النفراوى اخلف هل النهى للأدب أو لثلا يأخذ كل واحد أكثر من حقه ؟ فعلى الأول يكون نهى كراهة ، وعلى الثانى يكون للحرمة . قال الأقفهسى : مسألة هل الطعام المقدم للضيوف يملكونه بمجرد التقديم أو لا يملكونه إلا بالأكل ؟ وعلى كل لا يجوز للراحد من الضيوف أن يعطى أحداً منه شيئاً بغير إذن صاحبه بناء على أنه لا يملكه إلا بالأكل أو بغير إذن من بقية أصحابه بناء على ملكهم له بالتقديم ، فعلى الأول العبرة بإذن بعضهم ، وعلى الثانى العبرة بإذن صاحب الطعام .

فصل فى بعض السنن

سيذكر أنها كفاية .

(لداخل أو مارّ على غيره) أو راكب على ماش أو راكب فرس على راكب
بغل أو جمل أو حمار وراكب البغل على راكب الحمار ، لكن يخرج الكافر
من عموم الغير ، إذ يكره بدوهم بالسلام فإن سلموا علينا بصيغتنا ردنا عليهم
(السلام عليه) على الغير . وقد ورد : « مَنْ قَالَ : السلام عليكم كتب الله له
عشر حسنات ، فإذا قال : ورحمة الله كتب له عشرون حسنة ، وإذا قال :
وبركاته ، كتب له ثلاثون حسنة » . وقال تعالى : ﴿ فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا
عَلَى أَنْفُسِكُمْ ۖ ﴾ (١) .

ثم بين صفة السلام الذى تتوقف السنة عليها بقوله :

(بأن يقول الرجل أو غيره : (السلام عليكم أو سلام عليكم) : أى
عليكم السلام فلا بد من ميم الجمع ولو كان المسلم عليه أنثى واحدة ، وإلا فلا يكون

فصل :

قوله : [سيذكر أنها كفاية] : أى على المشهور .

قوله : [لكن يخرج الكافر من عموم الغير] : مثله شابة ليست محرماً وقاضى
حاجة وسكران ومجنون ومن تعلم أنه لا يرد سلاماً .

قوله : [سلموا علينا بصيغتنا ردنا عليهم] : قال النفراوى ويبقى النظر لو سلم
واحد ممن لا يسن السلام عليه هل يجب رد السلام أولاً ؟ ويظهر عدم وجوب
رد سلامه فإذا علمت ذلك فقول الشارح ردنا عليهم أى لا على سبيل الوجوب ،
ولما يندب لقوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ (٢) .

قوله : [كتب له ثلاثون حسنة] : أى فالأفضل الجمع .

قوله : [فلا بد من ميم الجمع] : أى لأن مع المسلم عليه الحفظه وهم

(١) سورة النور آية ٦١ .

(٢) سورة البقرة ٨٣ .

أتيا بالسنة وأما تعريف سلام الابتداء ففيه خلاف جرى المصنف على أنه لا تتوقف عليه السنة وقال أبو الحسن : السلام في الابتداء لا يكون إلا معروفاً قال شيخنا العدوي عليه سحائب الرحمة والرضوان : لأنه الوارد ، خلافاً لمن قال : يكفي أن يقول : سلام عليكم .

(وَوَجَبَ) على المسلم عليه (الردُّ) على المسلم (بمثل ما قال) فعلى هذا لو اقتصر على عليكم السلام مع كون المسلم زاد لا يجوز ولكن قال شيخنا الذي يفيد التلقين الجواز ، حيث قال إن زاد لفظ الرد على الابتداء أو نقص جاز ونحوه في المعونة (كيفيةً فيهما) : أى في الابتداء والرد على المشهور . وقيل : الابتداء فرض كفاية والرد فرض عين . واعلم أنه لا بد من الإسماع عند الإمكان نعم إن كان المسلم أصم يرد عليه بالإشارة ما لم يفهم من اللفظ ولا فيكون له اللفظ والإتيان بالولو في الرد أفضل على الراجح ويكفي الرد إن حلف ميم الجمع كما يكفي لو نطق فيه بصيغة الابتداء .

(وَنُدِبَ للرد الزيادة للبركة) حيث اقتصر المسلم على أقل منها على ما قاله وهو المشهور من وجوب الرد مثل الابتداء ، وأما على كلام التلقين فالندب ولو آتم المسلم بالبركة تأمل .

كجماعة من بنى آدم .

قوله : [لأنه الوارد] : أى وحيداً فالمعتمد أنه لا بد من تعريف سلام الابتداء والإتيان بميم الجمع بخلاف رد السلام .

قوله : [الرد على المسلم] إلخ : إنما وجب الرد لقوله تعالى : ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَتَحِيَّوْا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوْهَا﴾ (١) .

قوله : [نعم إن كان المسلم أصم] : مثله البعيد .

قوله : [يرد عليه الإشارة] : الباء للمصاحبة أى يرد عليه باللفظ مصاحباً للإشارة لا أنه يرد بالإشارة فقط .

قوله : [وأما على كلام التلقين] : أى من جواز النقص في الرد وتقدم عن الشيخ العدوي ما يفيد اعتماده .

(والمصافحة) مندوبة على المشهور . وقيل : مكروهة ، وهو وضع أحد الملاقين بطن كفه على بطن كف الآخر إلى آخر السلام أو الكلام لقوله صلى الله عليه وسلم : « تصافحوا يلعب الغل عنكم »^(١) ، وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء »^(٢) قوله : صلى الله عليه وسلم : « يلعب » مجلوم في جواب الأمر حرّك بالكسر تخلصاً « والغل » بكسر الغين : الحقد ، فاعل « يلعب » و « تهادوا » بفتح الدال و « الشحناء » بالمد .

ويكره خطف اليد بسرعة كما يكره تقبيل يد نفسه بعد المصافحة وتقبيل يد صاحبه حينها على ما يأتي في المصنف . ولا تجوز مصافحة الرجل المرأة ولو متجالة ، لأن المباح الرؤية فقط ، ولا المسلم الكافر إلا لضرورة .
(لا) تنذب (المعائقة) بل تكره عند مالك وهو المشهور لأنه — وإن ورد أنه صلى الله عليه وسلم عاتق سيدنا جعفرأ حين قلم من السفر — فعلة الكراهة —

قوله : [والمصافحة] : معطوف على الزيادة وجعله الشارح مبتدأ خبره محذوف ، وهو لا دليل عليه في الكلام .

قوله : [لقوله صلى الله عليه وسلم تصافحوا] إلخ : أى وخبر : « مامن مسلمين يلتقيان فيتصافحان إلا غفر لهما قبل أن يفترقا » .
قوله : [والشحناء بالمد] : أى وهى البغضاء .

قوله : [ولا تجوز مصافحة الرجل المرأة] : أى الأجنبية وإنما المستحسن المصافحة بين المراتين لا بين رجل وامرأة أجنبية ، والدليل على حسن المصافحة ما تقدم وقوله صلى الله عليه وسلم لمن قال له : « يا رسول الله الرجل منا يلقي أخاه أو صديقه أينحنى له قال : لا . قال : أفيلزقه ويقبله ؟ قال : لا . قال : أفياخلده بيده ويصافحه ؟ قال : نعم » قال النفراوى وأفتى بعض العلماء يجوز الانحناء إذا لم يصل لحد الركوع الشرعى .

قوله : [جعفرأ] : أى ابن عمه أخا على بن أبى طالب كرم الله وجهه .

(١) عن ابن عمر « تصافحوا يلعب الغل عن قلوبكم » قال في الجامع الصغير ضعيف رواه ابن طوى في الكلل .

(٢) « تهادوا تحابوا وتصافحوا يلعب الغل عنكم » عن أبى هريرة رواه ابن عساكر وقال في الجامع الصغير حسن .

من كون النفوس تنفر منها — منفية فيه صلى الله عليه وسلم . وقال سفيان بن عيينة وهو من كبار المجتهدين يجوازها ويشهد له قول الشعبي : « كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إذا التقوا تصافحوا فإذا قلموا من سفر تعانقوا » وهذا يرد على المشهور ، لأن العمل حجة لكن المعتمد ما تقدم .

(و) لا يندب (تقبيلُ اليدِ) بل يكره . والمراد : يد الغير ، وأما يد نفسه فليس الشأن فعل ذلك ، وإن وقع فيكره . وحمل كراهة تقبيل اليد إن كان المقبل مسلماً فلو قبل يدك كافر فلا كراهة .

(الإلا لمن تُرجى بركته) وعليه يحمل ما صحح « أن وفد عبد القيس لما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم ابتدروا يديه ورجليه » وروى أن سعد بن مالك قبل يده صلى الله عليه وسلم (من والد وشيخ وصالح) فلا يكره بل يطلب وحكم غير اليد من الأعضاء كالرأس والكتف والقدم كاليد نهياً وطلباً وقال سيدي أحمد زروق نفعتنا الله به : وعمل الناس على الجواز لمن يتواضع له ويطلب إبراره .

(والاستئذان واجب) بالإجماع لقوله تعالى : ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ

قوله : [لأن العمل حجة] : قد يقال إن مالكا رأى أن عمل أهل المدينة على عدم فعلها .

قوله : [وروى أن سعد بن مالك قبل يده] : أى وروى أيضاً : « أن أعرابياً قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أرني آية . فقال : اذهب إلى تلك الشجرة وقل لها النبي صلى الله عليه وسلم يدعوك فتحركت يميناً وشمالاً وأقبلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهى تقول السلام عليك يا رسول الله فقال له : قل لها ارجعى . فقال لها ارجعى فرجعت كما كانت فقيل الأعرابى يده ورجله صلى الله عليه وسلم » .

قوله : [لمن يتواضع له ويطلب إبراره] : أى لأن في ترك ذلك مقاطعة وشحناء خصوصاً في زماننا هذا .

قوله : [واجب بالإجماع] : أى على مريد الدخول ووجوب الفرائض دل عليه الكتاب والسنة كما أفاده الشارح .

فَلْيَسْتَأْذِنُوا^(١) ولقوله صلى الله عليه وسلم لرجل، قال: يا رسول الله استأذن على أى؟ قال صلى الله عليه وسلم: «نعم» قال: إني معها في البيت. فقال صلى الله عليه وسلم: «استأذنها» قال: إني خادمتها. فقال صلى الله عليه وسلم: «استأذن عليها، أتعجب أن تراها عريانة؟» فن جحد وجوبه يكفر لوروده كما تقدم وعلم ضرورة.

(إذا أراد دخول بيت) مفتوحاً أو مغلقاً حيث كان، لا يدخل إلا بإذن، لا نحو حمام وفندق وبيت قاض وطبيب وعالم حيث لا حرج في الدخول بلا إذن وإلا فكغيرها (يقول: سلام عليكم) علمت حكم السلام وقد جرى المصنف على أنه يقدم على الاستئذان. وقال ابن رشد: يسلم بعد الاستئذان (أدخل؟) يقول (ثلاثاً) ولا يزيد حيث غلب على ظنه السماع ويقول مقام «أدخل» نقر الباب ثلاثاً ولو مفتوحاً والتنحنح، ويكره الاستئذان بالذكر.

(فإن أذن له) فليدخل ولو جاء الإذن مع صبي أو عبد حيث وثق بخبرهما لقرينة وإن قيل له: من أنت؟ فيقول: فلان باسمه لا بنحو أنا فإنه أنكر صلى الله عليه وسلم على من قالها. ومحل وجوب الاستئذان إن كان بالبيت أحد لا يحل النظر لعورته بخلاف الزوجة والأمة ليس معهما غير فيندب وهل يجب على الأعمى قولان.

(وإلا) يؤذن له بعد الاستئذان ثلاثاً مع ظن السماع أو قيل له ارجع (رجع) وجوباً ولا يلح ولا يتكلم بقبيح ولا يدخل إلا بعد الإذن لا بمجرد

قوله: [ويكره الاستئذان بالذكر] : أى لما فيه من جعل اسم الله آله.

قوله: [فإنه أنكر صلى الله عليه وسلم على من قالها] : أى حيث خرج له صلى الله عليه وسلم وهو يقول أنا أنا وإنما كره بها لأنها لا تعين المقصود، ولأنها هلك بها من هلك كفرعون وإيليس.

قوله: [قولان] : الظاهر منهما الوجوب لعدم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا﴾^(٢).

قوله: [رجع وجوباً] : أى لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا

الاستئذان كما يقع من العوام وأمثالهم .

• (وَتُدَبَّ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « ما من رجل يعود مريضاً إلا أخرج معه سبعون ألف ملك يستغفرون له حتى يصبح »^(١) وعمل التلب إذا كان عنده من يقوم به لأنها فرض كفاية حيث تعدد من يقوم به وإلا تعينت . ويطلب بها ابتداء القريب فالصاحب فأهل موضعه ، فإن ترك الجميع عصوا والعائد يكون ذكراً أو أنثى وإن أجنبية بدون خلوة .

(ومنه) : أى من أفراد المريض الذى يعاد (الأرْمَدُ) وصاحب ضرر ودمل على الراجح .

(و) يتلب (الدعاء له) : أى للمريض وإن كان لا يكره المريض وضع اليد عليه تلب وضعها ومن أحسن الدعاء : أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك ويعافيك ، سبعا للوارد بذلك .

(و) يتلب للعائد (طلبُ الدعاء منه) أى من المريض وترك المنسوب خلاف الأولى .

(و) يتلب (قصرُ الجلوسِ عنده) ما لم يطلبه وكثرة الجلوس بدون طلب مكروه أو حرام .

(و) يتلب أن (لا يتطلع كما في البيت) من الأمتعة وقد يجب وربما يشعر به المصنف .

فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ^(٢) .

قوله : [لقوله صلى الله عليه وسلم ما من رجل [إلخ : أى ولقوله أيضاً : « من عاد مريضاً خاض في رحمة الله فإذا جلس عنده استقر فيها ، ومن توضأ فأحسن الوضوء ثم عاد مريضاً أبعد الله عن النار سبعين خريفاً » .
قوله : [الأرمد] إلخ : أى وأما ما ورد من أن صاحب هذه الثلاثة لا يعاد فقد ضعفه بعض المحدثين .

قوله : [وربما يشعر به المصنف] : أى حيث أتى بلا التى تكون للنهى

(١) عن علي بن أبي طالب : « ما من رجل يعود مريضاً ممياً إلا أخرج معه سبعون ألف ملك يستغفرون له حتى يصبح (يأتى عليه الصباح) ومن أتاه مصيباً خرج معه سبعون ألف ملك يستغفرون له حتى يمسي » قال في الجامع الصغير : صحيح ورواه عن أبي داود والحاكم في مستدركه .

(٢) سورة النور آية ٢٨ .

(و) يجب على العائد أن (لا يُعْنَطَهُ) من العافية إذ فيه غاية الأذية ، ويندب تقليل السؤال عن حاله ، فكثرت مكرهاته ، وقد يحرم ويندب أن يظهر له الشفقة فعدم ظهورها بالسكوت خلاف الأولى وإظهاره ضدها من التشفى فيه حرام للأذية ويندب الخشوع حال الجلوس عنده وأن يشره بثواب المريض ويطلب من المريض أن لا يضيع ما عليه من الطاعة وأن يكثر الرجاء وعدم التشكى إلا لمن يرجى دعاؤه ولا يخرج في كلامه ولا يتوكل على طبيب عند الدواء .

(وَنُدِبَ لِلْعَاطِسِ) حيث لم يكن في الصلاة (حَمْدُ اللَّهِ) : أى قوله : الحمد لله ، فقط على المعتمد وقيل : يزيد « رب العالمين » كفعل ابن مسعود وقيل : يزيد « على كل حال » كفعل ابن عمر . وقيل يقول : الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كفعل غيرهما .

(و) يجب على من مع العاطس المسلم - كفاية - حيث لم يكن المشمت في الصلاة ولم يكن العاطس امرأة يخشى من كلامها الفتنة وإلا فلا تشميت - (تشميته يبرحمك الله) بدون ميم الجمع ، فإن كان العاطس كافراً قال له هداك الله (إن سمعته) : أى سمعه يحمده الله أو مع شخصاً يشمته ، لكون ذلك الشخص مع حمده ، لكن يقال حيث شتمته الغير سقط فرض الكفاية ؟ نعم ، على قول

والأصل فيه التحريم .

قوله : [ويطلب من المريض] : أى على سبيل الوجوب فى الواجب والندب فى المندوب ويكون على حسب الطاقة .

قوله : [ولا يخرج فى كلامه] : أى عن الحدود الشرعية بالكلمات المستقبحة شرعاً .
قوله : [ولا يتوكل على طبيب عند الدواء] : أى بل يقصر توكله على الله والتداوى لا يتأذى ذلك لأن الكل من عند الله .

قوله : [حيث لم يكن فى الصلاة] : أى وأما لو كان فيها فيكره له ذلك مع صحة الصلاة .

قوله : [حيث لم يكن المشمت فى الصلاة] : أى فإن كان فيها وشمت غيره بطلت إن كان معتمداً عالمياً أنه فى الصلاة وإلا سجد للسهو .

قوله : [تشميته] : أى ولو تسبب فى العطاس .

صاحب البيان إن التشميت فرض عين ويشهد له قوله صلى الله عليه وسلم: «حقاً على كل من سمعه أن يقول له: يرحمك الله» فإن لم يسمعه إلخ فلا يطلب التشميت نعم ينبغي له أن يذكره كما قال .

(وتذكره إن نسي) العاطس الحمد لله ، واعلم أنه إن عطس فوق ثلاث سقط طلب التشميت ويقول له : أنت مضنوك ، أى مزكوم عافاك الله ، وهذا إن تولى الزائد وإلا فيشمت .

(ويندب) للعاطس (ردّه بيغفر الله لنا ولكم) بجمع الجمع لأن الملائكة تشمت (أو) يرد بقوله : (يهديكم الله ويصلح بالكم) حالكم والأولى الجمع . لا يقال الدعاء بالهداية للمؤمن من تحصيل الحاصل لأننا نقول المراد بالهداية لتفصيل الإيمان وقد أمر الله بطلبها في كل ركعة من الصلاة ، اهدنا الصراط المستقيم (اه مخلصاً) شيخنا العديري رضي الله عنه .

(ونُدب لمثائب) بالمثلثة وبالمدة والهمز لا بالواو أى لمن فتح فاه بسبب البخارات المجمعّة من الأكل الكثير ومن الشيطان للكسل ولذا لم يثأب نبى . (وضع يده) يبنى أو ظهر اليسرى أو أى شيء يمنع دخول الشيطان في فيه وبعد الثأب يتفل بريق خفيف ثلاثاً إن كان في غير الصلاة (ولا يعوى كالكلب) لأنه فعل قبيح عرفاً .

(ونُدب كثرة الاستغفار) لما ورد في ذلك قال تعالى : ﴿ قُلْتُ اسْتَغْفِرُوا ﴾

قوله : [وتذكره إن نسي] : أى بأن يقول : الحمد لله رب العالمين ، كما قال بعضهم :

من يسبقن عاطساً بالحمد يأمن من شوص ولوص وعلوص كذاوردا
عنيت بالشوص داء الضرس ثم بما يليه للأذن والبطن استمع رشدا

قوله : [بسبب البخارات المجمعّة] : أى وقد يكون لمرض .

قوله : [أو ظهر اليسرى] : أى لا باطنها لأنه معد لإزالة الأقدار .

قوله : [إن كان في غير الصلاة] : أى وأما في الصلاة فيبطلها التفل إن كان عمداً أو جهلاً .

ربكم إنه كان غفّاراً»^(١) وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبُهُمْ بِهِمْ وَلَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾^(٢) وقال تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٣) وقال صلى الله عليه وسلم: «من استغفر الله دبر كل صلاة ثلاث مرات فقال استغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحى القيوم وأتوب إليه غفرت ذنوبه وإن كان قد فر من الزحف»^(٤). وينبغى أن يستغفر للمؤمنين لقوله صلى الله عليه وسلم: «من استغفر للمؤمنين والمؤمنات كتب الله له بكل مؤمن ومؤمنة حسنة»^(٥) وقال صلى الله عليه وسلم: «الاستغفار ممحاة للذنوب».

(و) ينب (الدعاء) قال تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ إن قلت وعده حتى فإذا طلب العبد ما لم يكن في علمه حصوله فيلزم إما إخلاف الوعد أو غير ما تعلق به العلم. قلت أجب بأن وعده تعالى بالإجابة لا بخصوص المطلوب أو أنه لا يوفق لطلب ما لم يعلم حصوله وقال صلى الله عليه وسلم: «الدعاء مفتاح الرحمة»^(٦) وفي رواية: «الدعاء سلاح المؤمن»^(٧) وفي رواية «الدعاء جند من أجناد الله»^(٨).

قوله: [وإن كان قد فر من الزحف]: بالغ عليه لأنه من أكبر الكبائر بعد الشرك بالله.

قوله: [أن أضل أو أضل] إلخ: الأول في كل مبنى للفاعل والثاني مبنى للمفعول، ومعنى الجميع ظاهر.

(١) سورة نوح آية ١٠.

(٢) سورة الأنفال آية ٢٣.

(٣) سورة البقرة آية ١٩٩.

(٤) من البراء رواه في الجامع الصغير عن أبي يعلى في مستند ابن السني وقال ضعيف.

(٥) رواه في الجامع الصغير عن عائشة لابن السني وقال ضعيف.

(٦) الدعاء مفتاح الرحمة والوضوء مفتاح الصلاة والصلاة مفتاح الجنة. ومن ابن عباس قال في الجامع الصغير عن الديلمي في مستند الفردوس وقال ضعيف.

(٧) «الدعاء سلاح المؤمن وعمد الدين ونور السموات والأرض» عن علي بن أبي طالب قال في الجامع الصغير صحيح. لأبي يعلى في مستند.

(٨) «الدعاء جند من أجناد الله مجتهد يرد القضاء بعد أن يرم» قال في الجامع الصغير: رواه ابن عساكر مرسلًا - ضعيف.

(و) يَنْتَلِبُ (التَّعَوُّذُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ) كَعِنْدِ دُخُولِ الْمَنْزِلِ يَقُولُ : بِسْمِ اللَّهِ مَا شَاءَ اللَّهُ ، وَعِنْدَ الْخُرُوجِ كَمَا رَوَى عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ خُرُوجِهِ مِنَ الْمَنْزِلِ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ أَوْ أَضَلَّ أَوْ أَذِلَّ أَوْ أُذِلَّ أَوْ أَظْلِمَ أَوْ أُظْلِمَ أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ » وَرَوَى إِذَا قَالَ عِنْدَ خُرُوجِهِ « بِسْمِ اللَّهِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ » قَالَ كَفَيْتَ وَهَدَيْتَ وَوَقَيْتَ فَتَنَفَّرَ عَنْهُ الشَّيَاطِينُ « الْحَدِيثُ .

(وَأَحْسَنُهُ : مَا وَرَدَ فِي الْكِتَابِ) نَحْوُ : ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ (وَالسَّنَةُ) كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « سَيِّدُ الْإِسْتِغْفَارِ : اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ » الْحَدِيثُ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ الْهَمِّ وَالْحُزْنِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ وَالْبَخْلِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلْبَةِ الدِّينِ وَقَهْرِ الرِّجَالِ » وَقَدْ عَلَّمَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِرَجُلٍ أَتَعَبَهُ الدِّينُ قَالَ الرَّجُلُ فَبَعْدَ مَدَّةٍ قَلِيلَةٍ فَاضَ خَيْرِي عَلَى الْخَيْرَانِ (وَلَا سِيَّيَا عِنْدَ النَّوْمِ) فَقَدْ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ النَّوْمِ يَضَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى تَحْتَ خَدِّهِ الْيُسْرَى بَعْدَ أَنْ يَضْطَجِعَ عَلَى شِقِّهِ الْيُسْرَى وَيَدُهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى ثُمَّ يَقُولُ : « اللَّهُمَّ بِاسْمِكَ وَضَعْتَ جَنْبِي وَبِاسْمِكَ أَرْفَعُهُ اللَّهُمَّ إِنْ أَمْسَكَتَ نَفْسِي فَاعْفُرْ لَهَا وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ الصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ رَهْبَةً مِنْكَ وَرَغْبَةً إِلَيْكَ لَا مَنَاجَا وَلَا مَلْجَأَ مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي

قوله : [الْحَدِيثُ] : تَمَامُهُ : « وَيَقُولُونَ مَا تَصْنَعُونَ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ كَفَى وَهْدَى وَرَقًى » أَفَادَهُ النَّفَرَاوِيُّ .

قوله : [لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْحَدِيثُ] : تَمَامُهُ : « خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتَ أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ وَأُبُوءُ بِدُنْيِي فَاعْفُرْ لِي فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذَّنْبَ إِلَّا أَنْتَ » .

قوله : [وَلَا سِيَّيَا عِنْدَ النَّوْمِ وَالْمَوْتِ] : هَكَذَا فِي نَسْخَةٍ وَقَدْ شَرَحَ عَلَيْهَا الشَّارِحُ وَفِي نَسْخَةٍ بَأَيْدِينَا لَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ .

أُتِلَتْ وَأَمِنَتْ بِرَسُولِكَ الَّذِي أَوْصَلْتَ فَأَخْفَرْتَنِي مَا قَلَمْتَ وَمَا أَخْرَجْتَ وَمَا أَسْرَرْتَ وَمَا أَعْلَنْتَ أَنْتَ إِلَهِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ رَبُّ قَتْلَى عَذَابِكَ يَوْمَ تَبْعَثُ عِبَادَكَ .

(و) خصوصاً يتأكد الدعاء عند علامات (الموت) فإنه وقت شدة وحضور الفئانات ويدعو بنحو : « رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَكَرَاتِ الْمَوْتِ » .

• (ويجوز الرقي) جمع رقية وتكون (بأسماء الله) وبأسماء النبي صلى الله عليه وسلم والصالحين (وبالقرآن) ويتحرى ما يناسب وإن كان القرآن كله شفاء على أن من في قوله تعالى ﴿ وَنَزَّلَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ للبيان (وقد ورد) الرقي بأسماء الله، كما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم كان يعوذ أهل بيته بيده اليمنى ويقول :

قوله : [فَاخْفَرْنِي مَا قَلَمْتَ وَمَا أَخْرَجْتَ] : تعليم منه عليه الصلاة والسلام لأئمة لعصمته من الذنوب وهذا أحسن ما يحمل عليه الحديث ، وهذا الدعاء مجموع من عدة أحاديث مع زيادة ونقص غير محلين .

قوله : [وَيَجُوزُ الرُّقَى] : عبر بالجواز ردًّا على من توهم المنع واستدل بالحديث الآتي وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ أَمَى سَبْعُونَ أَلْفًا رُقًى » ويأتي الجواب عنه .

قوله : [وَيَتَحَرَى مَا يَنْسَبُ] : أى والأولى تحرى الآيات والسور التي ورد استعمالها في التعوذات والرقي .

قوله : [عَلَى أَنْ مِنْ] إلخ : أى وهو المعتمد فأى آية من كلام الله شفاء ولو اشتملت على ذم لأن شفاءها من حيث تتزلفها من الله .

قوله : [كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ] : أى وفي صحيح مسلم أيضاً عن عثمان ابن العاص : « أَنَّهُ شَكَاَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعًا يَجِدُهُ فِي جَسَدِهِ مِنْذُ أُسْلِمَ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ضَعْ يَدَكَ عَلَى الَّذِي تَأْلَمُ مِنْ جَسَدِكَ وَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ ثَلَاثًا وَقُلْ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأُحَافِرُ . قَالَ فَفَعَلْتُ ذَلِكَ فَأَذْهَبَ اللَّهُ مَا كَانَ مِنَ الْأَلَمِ فَلَمْ أَزَلْ أَمُرُ بِهَا أَهْلِي وَغَيْرَهُمْ » (١٨) وكان المصنف يقول هذا إذا رقى نفسه فإن رقى غيره قال أعيله أو أعيلها بعزة الله وقدرته من شر ما يجِدُ ويحَافِرُ .

«اللهم رب الناس أذهب الباس أشف أنت الشافي لا شفاء إلا شفاؤك شفاء لا يغادر سقمًا» وأقر صلى الله عليه وسلم من رقى بالفاتحة وقال: «أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله»^(١) وكان صلى الله عليه وسلم إذا اشتكى يقرأ على نفسه الإخلاص والمعوذتين وينفث في يديه ويمسح بهما ما استطاع من جسده .

(و) تجوز (الْثَنِيْمَةُ) أى الورقة المشمولة (بشيء من ذلك) المذكور من أسماءه تعالى والقرآن لمريض وصحيح وحائض ونفساء وبهيمة بعد جعلها فيما يقيها ، ولا يرقى بالأسماء التى لم يعرف معناها قال مالك ما يدريك لعلها كفر ،

قوله : [وقال أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله] : أصل هذا الحديث عن أبي سعيد رضى الله عنه قال : « انطلق نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فى سفرة سافروها حتى نزلوا على حى من أحياء العرب فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم فلدغ سيد ذلك الحى فسعوا له بكل شيء لا ينفعه شيء فقال بعضهم لو أتيتهم هؤلاء الرهط الذين نزلوا بكم لعله أن يكون عند بعضهم شيء فأتوهم فقالوا يا أيها الرهط إن سيدنا لدغ وسعيناله بكل شيء لا ينفعه شيء فهل عند أحد منكم شيء ؟ فقال بعضهم : نعم إني والله لأرقى ولكن والله لقد استضيفناكم فلم تضيفونا فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلا فصالحوهم على قطع من النعم فانطلق وجعل يغزل عليه ويقرأ الحمد لله رب العالمين فكأنما نشط من عقال ، فانطلق يمشى وما به قلبه قال فأوفوهم جعلهم الذى صالحوهم عليه ، وقال بعضهم اقتسموا فقال الذى رقى لا تفعلوا حتى تأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فتذكر له الذى كان فنظر ما يأمرنا ، فقدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له فقال وما يدريك أنها رقية ؟ فقال قد أصبتم اقتسموا واضربوا لى معكم سهمًا فضحك النبي صلى الله عليه وسلم ، (اه من مختصر ابن أبي جمرة) فقوله : إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله قاله فى بعض روايات تلك القصة .

قوله : [وحائض ونفساء] : أى وجب .

قوله : [ولا يرقى بالأسماء التى لم يعرف معناها] : أى ما لم تكن مروية عن ثقة كالمأخوذة من كلام أبي الحسن الشافى كذاثرته والأسماء التى فى أحزاب السيد الدسوقي والحلجلوتية .

(١) صحيح رواه البخارى فى كتاب الإجازة .

وكره مالك الرقية بالحديد والملح ونحو خاتم سليمان وقال : لم يكن ذلك من أمر الناس القديم . إن قلت قال صلى الله عليه وسلم : « يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب وهم الذين يرقون ولا يسترقون وعلى ربهم يتوكلون » والجواب : أن الاسترقاء مطلوب لمن لا قدرة له على الصبر على ألم المرض ولا يتنافى التوكل ويكون النفي في حق من له قدرة إلخ .

• (و) يجوز (التداوى) وقد يجب وسواء كان التداوى (ظاهراً) في ظاهر الجسد كوضع دواء على جرح (وباطناً) كسفوف وشرية لوجع الباطن ويكون (بما علم نفعه في) علم (الطبيب) وألا يحصل ضرر أكثر مما كان وإذا عالج طبيب عارف ومات المريض من علاجه المطلوب لاشيء عليه وأفضل الدواء خفة المعدة إذ التخمة أصل كل داء .

(و) تجوز (الحجامة) بمعنى تستحب عند الحاجة إليها وقد تجب وينبغي تركها يوم السبت والأربعاء لما ورد : « من احتجم يوم السبت أو يوم الأربعاء فأصابه مرض فلا يلومن إلا نفسه »^(١) فقد احتجم بعض العلماء يوم الأربعاء فرض ، فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في منامه فشكا إليه ما به فقال : أما سمعت من احتجم يوم الأربعاء ؟ إلخ فقال : نعم ولكن لم يصح ، فقال : أما يكفئك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ، قال الغزالي :

قوله : [وإجواب أن الاسترقاء] إلخ : وأجيب أيضاً بأن النهي يحمل على ما إذا اعتقد أن الرؤيا تؤثر بنفسها أو بقوة أودعها الله فيها ، فإن الأول كفر والثاني فسق . قوله : [وألا يحصل ضرر] إلخ : محترز قوله : بما علم نفعه أى وإلا بأن تداوى بما لم يعلم نفعه يحصل الضرر إلخ .

قوله : [وأفضل الدواء] إلخ : أى لما في الحديث : « المعدة بيت الداء والحمية رأس الداء وأصل كل داء البردة » .

قوله [وينبغي تركها يوم السبت] : أى لغير قوى اليقين ولغير المقتدى به وأما هما فلا ينبغي لهما التحرز من تلك الأيام لقول مالك : لا تعاد الأيام فتعاديك .

(١) عن أبي هريرة : « من احتجم يوم الأربعاء أو يوم السبت فرأى في جسمه وضماً فلا يلومن إلا نفسه » صحيح رواه البيهقي وصححه الحاكم في مستدركه .

لا ينظر للصحة إلا في باب الأحكام ، وقد ورد الأمر بالمراعاة يوم الثلاثاء ويوم الأحد .

(و) يحوز (الفصد) قطع العرق لاستخراج الدم الذي يؤذى الجسد
(و) يحوز التداوى بـ (الكى) الحرق بالنار وقيل يستحب وقيل يكره ففي التداوى
بالنار ثلاثة أقوال وقوله احتيج له أى للدواء بما تقدم .

• (وحازَ قتلُ كل مؤذٍ) ماشأنه الإيذاء ولو لم يؤذ بالفعل ثم بين بعض
ذلك بقوله (مِنْ فَأَرْ وغيره) كابن عرس . واعلم أن ميتة الثعبان والسحلية وبنت
عرس والوزع بضعة إذ كلها ذونفس سائلة ويحوز أكل الجميع بالتذكية إلا لضرر
وعليه يحمل قول من قال بجرمة أكل بنت عرس فإنه من حيث إنه يورث العمى .

(وكُرهَ حرقُ القمَلِ والبرغوثِ ونحوهما) كبق وبجميع خشاش الأرض
بالنار ولا يكره بشمس ولا قصع أو فرك ولا كان الأصل فيها الإيذاء وإن لم تؤذ
بالفعل كره بالنار لما فيها من التعذيب ولم يحرم .

والحاصل أن قتل جميع الحشرات بالنار مكروه وبغيرها جائز وإن لم يحصل
منه أذية بالفعل وأما النمل بالنون والنحل — بالحاء المهملة — والهدد والصرذ فإن
حصل منها أذية ولم يقدر على تركها فيجوز قتلها ولو بالنار فإن لم تؤذ حرم قتلها ولو

قوله : [لا ينظر للصحة إلا في باب الأحكام] : أى التكليفية والوضعية
وأما فضائل الأعمال والآداب الحكيمة فلا تتوقف على ذلك بل يتأنس لها بالحديث
الضعيف وبالأثار المروية عن السلف .

قوله : [الأمر بمراعاة يوم الثلاثاء] إلخ : أى بالمحافظة على الحجامة فيهما .
قوله : [ففي التداوى بالنار ثلاثة أقوال] : إنما اختلف فيه لما في الحديث :
« الشفاء في ثلاث : شرطة محجم وشرية عسل وكية نار ولا أحب الاكتواء » .

قوله : [كابن عرس] : أدخلت الكاف باقى ما ورد لإباحة قتلها في الحل
والحرم للمحرم وغيره ، بل وما يؤذى من بنى آدم كالمفسدين في الأرض بسفك
الدماء وسلب الأموال وهتك الحرم .

قوله : [وبغيرها جائز] : ظاهره يشمل الماء لكن قال بعضهم إن الماء
كالنار في الكراهة .

قوله : [والصرذ] : هكذا بوزن زحل .

بغير النار فإن آذنت وقدر على تركها فيكره القتل ولو بالنار وهل المنهى عن قتله مطلق النمل أو خصصوص الأحمر الطويل الأرجل لعدم أذيته بخلاف الصغير فشأنه الإيلاء ويستحب قتل الوزغ وإن لم يحصل منه أذية وقد رغب فيه صلى الله عليه وسلم فقال : « من قتلها في المرة الأولى فله مائة حسنة وفي الثانية سبعون وفي الثالثة خمس وعشرون لأنها من ذوات السموم » .

واعلم أنها ذو نفس سائلة فييتها نجسة وتنجس المائع الذي تموت فيه وفقاً لأبي حنيفة ، وقال الشافعي رضي الله عن الجميع بخلاف ذلك . ويكره قتل الضفدع إن لم يؤذ فإن آذنت جاز إن لم يقدر على تركها ولا نذب عدم القتل ويجوز أكلها بالذكاة إن كانت برية .

● (والرؤيا الصالحة) المبشرة أو الصادقة (جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة كما ورد في الصحيحين وهذا إذا كانت من شخص ممثل أمر الله وإلا فلا ،

قوله : [فله مائة حسنة] إلخ : إن قلت كان مقتضى الظاهر أن الأجر يزيد بتعدد الضربات ؟ وأجيب بأن القتل لها في مرة يدل على مزيد اعتناء القاتل بالأمر ومزيد الحمية الإسلامية .

قوله : [لأنها من ذوات السموم] : أى ولا ورد أيضاً أنها كانت تنفخ النار على إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام .

قوله : [واعلم أنها ذو نفس سائلة] إلخ : هذا مكرر مع ما تقدم إلا أن يقال : كرهه لذكر الخلاف فيه بعد ذلك .

قوله : [إن لم يقدر على تركها] : أى إن لم يمكن الصبر عليها وإنما نهى عن قتلها لما قيل إنها أكثر الحيوانات تسييحاً حتى قيل إن صوتها جميعه ذكر ولأنها أطفأت من نار إبراهيم ثلثيها .

قوله : [المبشرة أو الصادقة] : أشار بذلك إلى تنوع الخلاف .

قوله : [وهذا إذا كانت من شخص ممثل أمر الله] إلخ : هذا التقييد على حسب الغالب وإلا فقد تكون من غير ممثل بل وتكون من الكفار ، وذلك كرؤيا عزيز مصر ورؤيا من كان مع يوسف عليه السلام في السجن .

والأحسن عدم تحديد ذلك الجزء وأما تحديده بنصف سنة لأنه صلى الله عليه وسلم أوحى إليه ثلاث وعشرون سنة وكان قبل ذلك يرى في المنام ما يلقيه الملك ستة أشهر فيتوقف على حديث صحيح بأنها سنة وأن ما بعدها ثلاث وعشرون . ولم يصح في ذلك خبر ، والمراد من كونها جزءاً : أى في الحملة إذ فيها اطلاع على الغيب من وجه أو لأن النبوة أنواع لأن الوحي كان يأتي على أنواع والله أعلم .
(وينبغي أن يقصمها) : أى يخبر بها ويعرض ما رأى (على عالم صالح مُصِيب) لأنه الذى له نور وفراصة .

(ولا ينبغي) أى يحرم (تعبيرها لغير عارف بها) قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^(١) والعلم بتفسير الرؤيا ليس من كتب كما يقع للناس من التعبير من ابن سيرين فيحرم تفسيرها بما فيه ، بل يكون بفهم الأحوال والأوقات وفراصة وعلم بالمعاني ، والفراصة بفتح الفاء وكسرهما : نور يتلطفه الله في القلب يدرك به الصواب وقيل ؛ ظن صائب . واعلم أنه حرم إذا علم أنها على خير أو شر تفسيرها بالضد لأنه كذب ، بل إن كانت شراً يقول نحون : نسال الله خيراً ، أو يسكت . وإن فسر بالضد لا تخرج على ما عبرت به . وقيل : الرؤيا على ما عبرت به ، وللملك ينهى عن قصها على عدو خوف أن يخبر بسوء فتخرج عليه (ومن رأى) في نومه (ما يكره) واستيقظ من نومه (فليُتُفَلَّ) بضم الفاء

قوله : [وأما تحديده] إلخ : هذا الكلام غير مناسب وإنما الذى قاله شراح هذا الحديث أن هذا الجواب لا يتم إلا لو لم يعارضها روايات أخر مع أنه عارضها روايات كثيرة منها : « جزء من خمسة وعشرين جزءاً » ومنها جزء من أربعين جزءاً ومنها « جزء من سبعين » .

قوله : [أو لأن النبوة أنواع] : أى فتارة تكون بالملك جهاراً وهو أقسام وبالمكالمة من غير واسطة وبالإلقاء فى الروح وبالمنام .

قوله : [فيحرم تفسيرها بما فيه] : أى إن لم ينضم لذلك بصيرة من المعبر لأن ما فى ابن سيرين وابن شاهين صحيح قطعاً لكن لاتحد الناس فيه بل يختلف بحسب أحوال الناس وأزمانهم وأشغالهم .

من باب قتل وبكسرها من باب ضرب ، والتفعل نفث بفتح ، (على) جهة (يساره) لأنها جهة الأقدام والشيطان فكأنه يطرده بتحقيق ويكرر التفعل (ثلاثاً) للتأكيد في طرد الشيطان (وليقل) ندباً : (اللهم إني أعوذ بك من شر ما رأيت) في منامي أن يضربني في ديني ودنياي (وليتحول) ندباً (على شقه الآخر) تفاؤلاً بأن الله يبدل المكروه بالحسن وينبغي له أن لا ينام بل يقوم للدعاء والصلاة .
(ولا ينبغي قصصها) أى الرؤية التى فيها مكروه ولو على حبيب .

قوله : [نفث بريق] : أى قليل وقيل بغير ريق واختلف في التفعل والتفث ؛ فقل معناهما واحد ولا يكونان إلا بريق ، وقيل التفث بغير ريق وعليه فهو غير مناسب هنا لأن المطلوب طرد الشيطان وإظهار احتقاره واستقذاره .
قوله : [وينبغي له أن لا ينام] : قال في حاشية الرسالة وينبغي له أن لا يعود لمنامه بعد استيقاظه لأنه إن عاد يعود له الشيطان .

قوله : [ولا ينبغي قصصها] : قال في حاشية الرسالة تنبيه : الاحتياط إذا رأى ما يحب كم ما رآه إلا عن حبيب يعلم بتعبير الرؤيا . بخلاف من رأى المكروه فإن المطلوب منه بعد قيامه الصلاة والسكوت عن التحديث بما يراه (أه) وعليه بالتضرع والاتجاء إلى الله لأن ما أراه المكروه في منامه إلا ليتحرز منه لما في الحديث : « إذا أراد الله بعبده خيراً عاتبه في منامه » .

خاتمة

في جعل آخر كتابه ما يتعلق بالله ورسله من البشارة وحسن الخاتمة ما لا يخفى
(كل كائنة في الوجود فهي بقدرة الله تعالى) : فهو الموجد للخير والشر وفيه
رد على القدرية القائلين : إن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية . وأن القاتل قطع
أجل المقتول ، وهذا باطل ، بل أماته الله لانقضاء أجله ولو لم يقتل ، لاحتمال أن
يحيا وأن يموت فلا نجزم بواحد لأنه مغيب عنا وتتعلق القدرة بالمعوم أيضاً وبالعدم
غير الواجب ومن غير الواجب قطع العدم الأزلي فيما لا يزال .

● عاتمة : قوله في جعل آخر كتابه خبر مقدم وما لا يخفى مبتدأ مؤخر
وقوله من البشارة بحسن الخاتمة بيان لما لا يخفى ، وقوله ما يتعلق بالله ورسله
مفعول ثان لجعل وقد أضافه لمفعولة الأول وحصل كلام الشارح أن فيه حسن
اختتام وهو تفاؤل بحسن خاتمة الأستاذ رضى الله عنه ، وقد ظهرت أمارات حسنها
في الخافقين رضى الله عنه وصنا به .

قوله : [وفيه رد على القدرية] : أى حيث أتى بكل التى تفيد الاستغراق والعموم .
قوله : [بل أماته الله لانقضاء أجله] : أى فالمرت من الله حصل عند
القتل لا بالقتل قال في الجوهره :

وميت بعمره من يقتل وغير هذا باطل لا يقبل

قوله : [ولو لم يقتل] : أى على فرض المحال .

قوله : [وتتعلق القدرة بالمعوم] : أى تعلقاً صلوحياً بأن يقال إنها
صالحة لبقائه على ما هو عليه ولنقله للوجود ، وتعلقاً تنجيزياً وهو إيرادها ما كان معلوماً .
وقوله : [أيضاً] : أى كما تتعلق بإعدام الموجود كالقتل المستفاد من قوله
أماته الله .

وقوله : [وبالعدم خير الواجب] : الصواب حذف قوله وبالعدم ويجعل
قوله غير الواجب صفة للمعوم .

قوله : [قطع العدم الأزلي فيما لا يزال] : المراد قطع استمراره وإلا فالأعدام

(و) كل كائنة فهي (بإرادته) فهو المرید للشرور خلافاً للمعتزلة إذ الإرادة غير الأمر (على وفق علمه القديم) بالنظر لتعلقها بالتنجيزي أما الصلاحي فهو أعم فتصلح لتخصيص الشيء على خلا ما في العلم لكن لا نخصصه بالفعل إلا على وفق العلم تأمل .
والمشهور : أن للعلم تعلقاً تنجيزياً قديماً

الأزلية من مواقف العقول لا يحكم عليها بقطع ، إذا علمت ذلك فالصواب حلف قوله الأزلي .

قوله : [فهو المرید للشرور] : أي كما هو مرید للخير .
وقوله : [خلافاً للمعتزلة] : أي حيث قالوا إن الإرادة تابعة للأمر فلا يريد إلا ما يأمر به .

قوله : [إذ الإرادة غير الأمر] : تعليل للرد عليهم قال في الجوهرية :
وفايرت أمراً وعلماً والرضا كما ثبت
والمناسب أن يقول إذ الإرادة غير لازمة للأمر .

قوله : [على وفق علمه القديم] : متعلق بمحذوف حال من القدرة والإرادة .
قوله : [بالنظر لتعلقها] : أي الإرادة وكذا القدرة فقد حذفه من الأول لدلالة الثاني عليه وهذا هو القضاء والقدرة البلى يجب الإيمان بهما كما قال الأجهوري :
إرادة الله مع التعلق في أزل قضاؤه فحقق
والقدر الإيجاد للأشياء على وجه معين أرادته علا
وبعضهم قد قال معنى الأول العلم مع تعلق في الأزل
والقدر الإيجاد للأمور على وفاق علمه المذكور
وهو المعنى في قوله في الحديث : « وأن يؤمن بالقدر خيره وشره » .

قوله : [فتصلح لتخصيص الشيء] : أي فهو كناية عن القابلية والتجوز العقلي .
قوله : [لكن لا نخصصه بالفعل] : أي الذي هو تعلقها بالتنجيزي .
وقوله : [إلا على وفق العلم] : أي وإلا لا قلب العلم جهلاً .
قوله : [والمشهور أن للعلم تعلقاً تنجيزياً قديماً] : أي وهو إحاطته بالموجودات والمعدومات أزلاً .

وحقق بعض^١ : أن له تنجيزياً حادثاً وهو مقبول عقلاً ونقلًا كما حرره شيخنا العلامة الأمير في حواشي الجوهرة .

(ولا تأثيرَ لشيءٍ) كالأسباب من أكل وشرب وغير ذلك (في شيء) من المسببات بل هي أمور عادية يجوز تخلفها ويجوز أن يخلق الله الأشياء بدون أسبابها . (ولا فاعلٌ) يؤثر (غير الله تعالى) .

(وكلُّ بركة) نعمة ظاهرة أو باطنية كالعافية والأسرار وما ينشأ من نفع إلخ (في السموات والأرضِ) فهي من بركاتِ نبينا محمد صلى الله عليه وسلم كما وضح بعضه بعد (الذي هو أفضلُ خلقِ الله على الإطلاقِ) فلا يستثنى أحد من ملك أو رسول من البشر ، فهو أفضل من جبريل عليه السلام ، خلافاً لمن توقف ومزید الثناء على جبريل في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ (١) الآية لكون القرآن على أعلى طبقات البلاغة تأمل .

قوله : [وحقق بعض أن له تنجيزياً حادثاً] : أى وهو إحاطة علمه بالحادث بعد ظهوره وبه بعد فئاته ، ولكن هذه الإحاطة على طبق الإحاطة الأزلية فن نظر لتلك المطابقة حصره في القديم ، وأما الصلاحى فلا يجوز في العلم لأن الصلاحية للعلم من غير اتصاف به جهل .

قوله : [وغير ذلك] : أى كالسكين في القطع والنار في الحرق .

قوله : [من المسببات] : أى التى هي الشعب والرى والقطع والحرق .

قوله : [ويجوز أن يخلق الله الأشياء بدون أسبابها] : أى وذلك كخلق عيسى عليه الصلاة والسلام بدون أب .

قوله : [ولا فاعل يؤثر] : المراد بالتأثير الإيجاد والإعدام ، وأما الفاعل المجازى من حيث إنه سبب في الفعل فيستند لغيره تعالى .

قوله : [إلخ] : أى أو ضرر والمراد ضرر أهل الكفر والعناد .

قوله : [فهي من بركات نبينا] إلخ : أى يجب علينا اعتماد ذلك ومنكر ذلك خاسر الدنيا والآخرة .

قوله : [خلافاً لمن توقف] : أى وهو الزمخشري .

قوله : [لكون القرآن على أعلى طبقات البلاغة] : جواب عن شبهة الزمخشري

(نوره) صلى الله عليه وسلم (أصل الأنوار) والأجسام كما قال صلى الله عليه وسلم لجابر رضى الله عنه : « أول ما خلق الله نور نبيك من نوره » الحديث

لأنه استدل بالآية على أفضلية جبريل فيقال له ليس في الآية دليل ؛ لأن القرآن في أعلى طبقات البلاغة وهي مطابقة الكلام لمقتضى حال المخاطبين وهي نزلت رداً على من يلزم الوسطة بقولهم طوراً : ﴿ إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بَشَرٌ ﴾ ^(١) وطوراً إنما الذى يعلمه جنى فقال الله : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ ^(٢) الآية : وأما فضل نبينا فهو ثابت عند أعدائه لا نزاع فيه فكانوا يسمونه بالصادق الأمين ولذلك ويخبرهم الله في تكليدهم له بقوله : ﴿ آمَنَ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ ﴾ ^(٣) .

قوله : [الحديث] : أى ونصه : « أن جابر بن عبد الله الأنصارى رضى الله عنه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أول شيء خلقه الله ؟ فقال هو نور نبيك يا جابر خلقه الله ثم خلق منه كل خير وخلق بعده كل شر ، فحين خلقه أقامه قدامه في مقام القرب اثني عشر ألف سنة ، ثم جعله أربعة أقسام : فخلق العرش من قسم ، والكرسى من قسم ، وحملة العرش وخزنة الكرسي من قسم ، وأقام القسم الرابع في مقام الحب اثني عشر ألف سنة ، ثم جعله أربعة أقسام : فخلق القلم من قسم ، والروح من قسم ، والجنة من قسم ، وأقام القسم الرابع في مقام الجوف اثني عشر ألف سنة ، ثم جعله أربعة أجزاء : فخلق الملائكة من جزء ، وخلق الشمس من جزء ، وخلق القمر والكواكب من جزء ، وأقام الجزء الرابع في مقام الرجاء اثني عشر ألف سنة ، ثم جعله أربعة أجزاء : فخلق العقل من جزء ، والحلم والعلم من جزء ، والعصمة والتوفيق من جزء ، وأقام الجزء الرابع في مقام الحياء اثني عشرة ألف سنة ، ثم نظر إليه فترشح ذلك النور عرقاً ، فقطرت منه مائة ألف وعشرون ألفاً ، وأربعة آلاف قطرة فخلق الله تعالى من كل قطرة روح نبي أو رسول ، ثم تنفست أرواح الأنبياء فخلق الله من أنفاسهم نور أرواح الأولياء والسعداء والشهداء والمطيعين من المؤمنين إلى يوم القيامة ،

(٢) سورة الحاقة آية ٤٠ .

(١) سورة النحل آية ١٠٣ .

(٣) سورة المؤمنون آية ٦٩ .

فهو الواسطة في جميع المخلوقات ولولاه ما كان شيء كما قال الله لأدم صلى الله عليه وسلم : « ولولاه ما خلقتك » الحديث إذ لولا الواسطة للذهب كما قيل الموسط .
(والعلم بالله تعالى) : أى بما يتعلق به من واجب وحائز ومستحيل

فالعرش والكروبيون والروحانيون من الملائكة من نورى ، وملائكة السموات السبع من نورى ، والجنة وما فيها من النعم من نورى ، والشمس والقمر والكواكب من نورى ، والعقل والعلم والتوفيق من نورى ، وأرواح الأنبياء والرسل من نورى ، والشهداء والسعداء والصالحون من نتائج نورى ، ثم خلق الله اثني عشر حجاباً فأقام النور وهو الجزء الرابع في كل حجاب ألف سنة وهي مقامات العبودية ، وهي حجاب الكرامة والسعادة والرؤية والرحمة والرأفة والحلم والعلم والوقار والسكينة والصبر والصدق واليقين ، فبعد الله ذلك النور في كل حجاب ألف سنة ، فلما خرج النور من الحجب ركبته الله في الأرض فكان يضيء بين المشرق والمغرب كالمرآح في الليل المظلم ، ثم خلق الله آدم من الأرض وركب فيه النور في جبينه ثم انتقل منه إلى شيث ولده ، وكان ينتقل من طاهر إلى طيب إلى أن وصل إلى صلب عبد الله بن عبد المطلب ، ومنه إلى زوجه أمى آمنة ، ثم أخرجني إلى الدنيا فجعلني سيد المرسلين وخاتم النبيين ورحمة للعالمين الغر المحجلين هكذا كان بله خلق نبيك يا جابر (١) من شرحنا على صلوات شيخنا المصنف نقلاً عن شيخنا الشيخ سليمان الجمل في أول شرحه على الشئائل عن سعد الدين التفتازاني في شرح بردة المديح عند قوله :

وكل آى آتى الرسل الكرام بها فلما اتصلت من نوره بهم

قوله : [ولولاه ما خلقتك .. الحديث] : أى ونصه كما في ابن حجر : « ورأى أى آدم نور محمد في مرادق العرش واسمه مكتوباً عليها مقروناً باسمه تعالى فسأل الله عنه ؟ فقال له ربه : هذا النبي من ذريتك اسمه في السماء أحمد وفي الأرض محمد ولولاه ما خلقتك ولا خلقت سماء ولا أرضاً ، وسأله أن يغفر له متوسلاً إليه بمحمد صلى الله عليه وسلم فغفر له » (١) .

قوله : [إذ لولا الواسطة] : علة لقوله ولولاه ما كان شيء ولقوله ولولاه ما خلقتك وقوله كما قيل أى قولاً صحيحاً فليست الصيغة للتضعيف للنسبة .

(وبرسله) كذلك (وشرعه): أى العلم بما بينهم من الأحكام (أفضل الأعمال) إذ لا يصح عمل بدون العلم بالله وبرسله ويعد العلم بالله ورسله من لم يعرف الأحكام لا يصح له عمل أو لا يتم إلى آخر ما هو مقرر وشرف العلم بشرف متعلقه .
 (وأقرب العلماء إلى الله تعالى) قرب رضا ومحبة بإزادة الإتيان لهم ويقال قرب معنوي ويقال قرب مكانة (وأولاهم به) أى بمعونته ونصرته (أكثرهم له خشية) قيل الخشية والخوف مترادفان وقيل الخشية أخص فهي خوف مقرون بمعرفة فيخاف عقابه مع تعظيمه تعالى بأنه عدل في فعله قال صلى الله عليه وسلم «إني لأعلمكم بالله وأشدكم له خشية»^(١) (وفيما عنده رغبة) فتراهم لاعتقادهم عليه ظهرت فيهم الصفات الحميدة من الزهد إلخ (الواقف على حدود الله) ماحده

قوله : [وبرسله كذلك] : أى من واجب وجائز ومستحيل فالتشبيه في مطلق الواجب والجائز والمستحيل لا في عين ما ذكر ، فإن حقيقتها في حق الله غير حقيقتها في حق الرسل كما هو معلوم من أصل الدين .
 قوله : [وشرعه] : معطوف على لفظ الجلالة .
 قوله : [إذ لا يصح عمل بدون العلم بالله] : تعليل لأفضليته على سائر الأعمال .
 قوله : [لا يصح له عمل أو لا يتم] : أى فتخلف الصحة إن تخلف شرطها ويتخلف التام إن تخلف شرطه .
 قوله : [وشرف العلم بشرف متعلقه] : أى وهو معنى قولهم العلم بشرف بشرف موضوعه .
 قوله : [أى بمعونته ونصرته] : من إضافة المصدر لفاعله فالضمير عائدا على الله أى بمعونة الله إياهم ونصرته لهم .
 قوله : [أكثرهم له خشية] : أى لما في الحديث : «ما فضلكم أبو بكر بكثرة صوم ولا صلاة وإنما فضلكم بشئ» وقرئ قلبه .
 قوله : [وأشدكم له خشية] : أى وفي رواية : «وأخوفكم منه» وهى تؤيد أن الخشية والخوف مترادفان ، وأعظم ما يستدل به على أفضلية أهل الخشية على غيرهم تعالى : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٢) .
 قوله : [من الزهد] إلخ : أى والورع والتواضع والحلم وغير ذلك .

وبينه (مِنَ الْأُمُورِ) بامثال المأمورات (والنواهي) باجتناب المنهيات (المراقب له في جميع أحواله) الظاهرية والباطنية بإجرائها على قوانين الشرع ، فيشمر له اليقين القلبى فيكون مِنَ الْمُتَّقِينَ المملوحين بقوله تعالى :

﴿إِنْ أَكْرَمَكُمُ عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَاكُمْ﴾ وقال صلى الله عليه وسلم في وصيته لأصحابه : «أوصيكم بتقوى الله» وقال تعالى : ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ (١) .

(واعلم أن الدنيا دارُ مَمَرٍ) محل مرور توصل من وقفه الله لدار القرار إلى آخر ما قال وقال صلى الله عليه وسلم : «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل» والغريب لا مقصد له إلا محل وطنه وكذلك عابر السبيل المارَّ بالطريق لا يعتنى إلا بما يعينه على السفر فليست دار إقامة إذ دار الإقامة الباقية هي الآخرة كما قال (لدار قرار) قال تعالى : ﴿إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾ (٢) وقال تعالى : ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ (٣) الحياة الدائمة .

(وَأَنْ مَرَدَّنَا) مرجعنا (إلى الله) فيكرمنا بالإيمان والأعمال وعفوه ورحمته .

قوله : [إِنْ أَكْرَمَكُمُ عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَاكُمْ] : أى أكرمكم له تقوى وتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «إني لأعلمكم بالله وأشدكم له خشية» فبينما أتقى الخلق على الإطلاق وحينئذ فالآية شاهدة بأنه أكرم الخلق على الإطلاق . قوله : [محل مرور] : تفسير لمعنى مر .

قوله : [إلى آخر ما قال] : لا معنى له فالمناسب حلفه .

قوله : [الحياة الدائمة] : تفسير لما قبله فالمناسب أن يأتي بأى التفسيرية .

قوله : [وعفوه ورحمته] : أى مصحوباً بعفوه ورحمته لأن الإيمان والأعمال وحدهما لا يكفيان العبد في النجاة بدون العفو والرحمة لما في الحديث الشريف : «لا يدخل أحدكم الجنة بعمله قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا إلا أن يتغمدنى الله برحمته» .

(٢) سورة غافر آية ٢٩ .

(١) سورة النساء آية ١٣١ .

(٣) سورة التكبوت آية ٦٤ .

(وَأَنَّ الْمَسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ) : أى الكافرين أصحاب العذاب المؤبد . ومن أسرف بالنهب مع الإيمان ولم يغفر له فهو من أصحاب النار ولا يؤبد ، نعوذ بالله وتوصل بنبينا صلى الله عليه وسلم أن ينجينا من النار .

(فينبغى) مستعملة في الوجوب والتنب (للعاقل) المتصف بالعقل نور إلى آخر ما هو معلوم فيه من الخلاف (أن) يتجافى عن دار الغرور يتباعد عما يتعلق بها مما هو زينة ظاهرية وقمة باطنية مما يخالف الشرع فلا يعنى بجمعها قال صلى الله عليه وسلم : « الدنيا دار من لا دار له ومال من لا مال له ولما يجمع من لا عقل له » فيأزم ترك ما يشغل منها والغرور ما يغر ثم يزول وقيل الباطل . قال تعالى : ﴿ وما الحياة الدنيا إلا لآلئ عَرُورٍ ﴾ أى للذاتها وزخارفها شيء يتمتع به المغرور . ومعلوم أن المغرور مغبون كمن دلس عليه البائع حتى غره في شراء معيب وهذا إن لم يعمل بها للآخرة وإلا فهي مملوحة (بترك

قوله : [ولا يؤبد] : أى لا يخلد فيها قال صاحب الجوهرة :

وحاثر تعليب بعض ارتكب كبيرة ثم الخلود محبتب

قوله : [مستعملة في الوجوب والتنب] : أى فالوجوب في التجافى عن المحرمات والتنب في التجافى عن المكروهات وخلاف الأول .

قوله : [إلى آخر ما هو معلوم] : أى نور يقذفه الله في القلب ، وله شعاع متصل بالدماغ تترك به النفس العلوم الضرورية والنظرية هذا هو أشهر الأقوال .

قوله : [من لا دار له] : أى في الآخرة .

وقوله : [من لا مال له] : أى في الآخرة .

وقوله : [من لا عقل له] : أى كاملا .

قوله : [فيلزم ترك ما يشغل منها] : أى يجب ترك كل مشغل عن الله حيث كان في الشغل به ضياع الواجبات والوقوع في المحرمات .

قوله : [كمن دلس عليه البائع] إلخ : قال في بردة المديح في هذا المعنى :

ويا خسارة نفس في تجارتها لم تشتّر الدين بالدنيا ولم تسم

ومن بيع عاجلًا منه بأجله بين له الغبن في بيع وفي سلم

قوله : [وإلا فهي مملوحة] : أى لما في الحديث الشريف : « نعم المال

الشَّهَوَاتِ) المحرمة والمكروهة بل والمباحة بحيث يصرفها بالنية الحسنة للطاعة قال صلى الله عليه وسلم : « حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات » (١). وقد ورد : « أنه قدم لرسول الله صلى الله عليه وسلم سويق اللوز فردّه وقال : هذا طعام المترفين في الدنيا » وقد أوحى الله إلى داود عليه السلام : حرام على قلب أحب الشهوات أن أجعله إماماً للمؤمنين . وقال سيدنا علي لأمر المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنهما : إن أردت الحقوق بصاحبيك فرقع قميصك واخصف نعلك وقصر أملك وكل دين الشيع . فخطب للناس وعليه إزار فيه ثنتا عشرة رقعة وقلمت إليه حفصة مرقاً بارداً وصبت عليه زيتاً فقال : إدامان في إناء؟ لا آكله حتى ألقى الله عز وجل (والفتور) بالفاء والثناء : فوق الكسل عما هو مطلوب شرعاً وقد تعوذ من ذلك صلى الله عليه وسلم في حديث دفع الفقر

الصالح في يد الرجل الصالح .

قوله : [حفت الجنة بالمكاره] إلخ : مثال وكتاية كأن الجنة لما كانت لا تنال إلا بالخروج عن الشهوات في مرضى الرب ، مثلت بمدينة فيها من كل التحف لكن حولاً آفات وعقبات فلا يصل إليها إلا من تحمل المكاره ، ولا كان تتبع الشهوات مدخلا للنار مثلت النار بمدينة احتوت على جميع المكاره وحولاً زخارف وبساتين فتدبر قال تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ طَغَى وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا . فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى . وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ، فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾ (٢).

قوله : [وقال سيدنا علي] إلخ : أى على عادة وعظ العلماء للأمرء .

قوله : [بصاحبيك] : يعنى بهما النبي المصطفى وأبا بكر .

قوله : [فخطب للناس] : أى وهو أميرهم حيثلده وكان بعضها من آدم كما

في السير .

قوله : [وقلمت إليه حفصة] : أى بنته وهى إحدى أمهات المؤمنين رضي الله عنهن .

قوله : [في حديث دفع الفقر] : أى الذى هو قوله اللهم إني أعوذ بك

من الهم والحزن إلخ .

(١) إن أكثر الأحاديث الواردة هنا من أحاديث الترفيب والترهيب ولا ثمة من تخرجها . . فإن صاغت حديث أحكام نرجناه .

(٢) سورة النازعات آيات ٣٧ - ٤١ .

وفاء الدين الذى علمه للرجل أتعبه الدين كما تقدم .

(ويقتصر على ضرورات) ما تدعو الحاجة الضرورية إليه فيما يتعلق به
وبمن تلزمه نفقته تاركاً الفضول المباحات خصوصاً فيما يتعلق باللسان والبطن ، أوحى الله
إلى سيدنا عيسى على نبينا وعليه وعلى سائر الأنبياء أفضل الصلاة والسلام : إذا
كنت وحلك فاحفظ قلبك وإذا كنت بين الناس فاحفظ لسانك وإذا كنت
على المائدة فاحفظ بطنك وإذا كنت على الطريق فاحفظ عينك فهذه تورث
السلامة والصحة :

(شاكراً) له تعالى بصرف ما أنعم به عليه لما خلق له (ذاكراً) له تعالى
بلسانه وقلبه (صابراً) على المكاره قال صلى الله عليه وسلم : « الصبر ثلاثة
صبر على المصيبة ، وصبر على الطاعة ، وصبر عن المعصية ، فمن صبر على المصيبة
حتى يردّها بحسن عزائها كتب الله له ثلثائة درجة ما بين الدرجة والدرجة كما بين السماء

قوله : [تورث السلامة] : أى من خزي الدنيا وعذاب الآخرة .

وقوله : [والصحة] : أى فى البدن وهى مرتبة على حفظ البطن .

قوله : [صابراً على المكاره] : أى متحملاً للمكاهره وهى كل ما لا يوافق الطبع .

قوله : [على المصيبة] : أى المكاره الدنيوية وإلا فالمصيبة من أكبر المصائب

ومعنى الصبر على المصيبة تجرع مرارتها مع الاسترجاع قال تعالى : ﴿ الذين إذا
أصابتهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ الْآيَةَ ﴾ (١) .

قوله : [وصبر على الطاعة] : أى المداومة عليها مع عدم السآمة منها .

قوله : [وصبر عن المعصية] : أى وهو عدم الإلمام مع الخروج عن شوتها

قال فى هذا المعنى أبو الحسن الشاذلى : وصبرنا على طاعتك وعن معصيتك وعن
الشهوات المرجبات للنقص أو البعد عنك .

قوله : [بحسن عزائها] : أى وهو استرجاعه إلى الله بالقلب واللسان .

قوله : [كتب الله له] إلخ : هذا كناية عن سعة الجازاة والدليل القاطع فى

ذلك قوله : ﴿ تَعَالَى إِنَّمَا يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ (٢) وإنما تفاوتت

تلك المراتب ، لأن الأجر تابع لعظم المشقة فيؤخذ من الحديث أن اللوام على

(١) سورة البقرة آية ١٥٦ .

(٢) سورة الزمر آية ١٠ .

والأرض ، ومن صبر على الطاعة كتب الله له سبعمائة درجة ما بين الدرجة إلى الدرجة كما بين تخوم الأرض إلى متهى العرش ، ومن صبر عن المعصية كتب الله له تسعمائة درجة ما بين الدرجة إلى الدرجة كما بين تخوم الأرض إلى متهى العرش مرتين ، ويعين على الصبر خصوصاً فيما يتعلق بالناس كثرة الحلم كشيخنا المصنف عليه سحاب رحمة الله ، وانظر ما وقع من الجارية التى صبت الماء لسيدنا على ابن سيدنا الحسين رضى الله عنه فى الوضوء ليتهاى للصلاة فوق الإبريق من يلها على وجهه فشجه فرفع بصره لما فقالت إن الله عز وجل يقول : « والكاذمين النيط » قال : كظمت غيظى فقالت : « والعافين عن الناس » فقال : عفا الله عنك فقالت : « والله يحب المحسنين » فقال : اذهبى أنت حرة لوجه الله ! والصبر : الاستعانة بالله والوقوف معه تعالى بحسب الأدب والصبر على الطلب

الطاعة أشق من الصبر على المعصية ، وهجر المعاصى دواماً أشق من الدوام على الطاعات ، لأنه يوجد كثيراً من يديم الذكر مع كونه لا يملك نفسه فى هجر المعاصى وفى الحديث : « أفضل الهجرة أن تهجر الحرام » ، وقد مدح الله صاحب هذا المقام بقوله : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَكَتَمَ النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ . فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴾ (١) .

قوله : [ويعين] : فعل مضارع وكثرة الحلم فاعله .

قوله : [لسيدنا على ابن سيدنا الحسين] : أى وهو الملقب بزين العابدين الذى قال فيه الشاعر :

ينفضى حياء وينفضى من مهابتـه فلا يكلم إلا حين يتمم

وهذه الواقعة كما تدل على حلم سيد الجارية وكرمه تدل على حسن ذكائها كما قال فى الحمزية :

• وما أحسن ما يبلغ المنى الأذكىاء •

قوله : [والصبر] : أى الكامل الشامل للأقسام الثلاثة .

قوله : [والوقوف معه] : أى مع أحكامه خيرها وشرها حلوها ومرها .

قوله : [على الطلب] : أى على ما يطلب ويقصده من خير الدنيا والآخرة .

(١) سورة التنازهات آيتا ٤٠ ، ٤١ .

عنوان الظفر ، وعلى المحن عنوان الفرح :: ومن أعظم الصبر الصبر على مخالفة شهوات النفس من حب الرياسة والمحمدة والرياء .

(مُسَلِّمًا لَّهِ أَمْرَهُ) فَإِنْ مِنْ سَلَّمَ لَّهِ أَمْرَهُ أَرَّاحَ قَلْبِهِ وَنَالَ مَرَادَهُ ، وَمَنْ لَمْ يَسَلِّمْ لَا يَفِيْدُهُ إِلَّا الْوَبَالُ وَلَا يَبْدُ مِنْ نَفُوْذِ مَرَادِهِ تَعَالَى ، وَالْأَحَادِيثُ فِي ذَلِكَ كَثِيْرَةٌ مِنْهَا : « يَا عَبْدِي إِنْ رَضِيْتِ بِمَا قَسَمْتُ لَكَ أَرَحْتَ بَدَنَكَ وَقَلْبَكَ وَكُنْتَ عِنْدِي مُرَضِيًّا ، وَإِنْ لَمْ تَرْضَ بِمَا قَسَمْتُ لَكَ سَلَطْتُ عَلَيْهِ الدُّنْيَا تَرْكُضُ فِيْهَا كَرْكُضُ الْوَحْشِ فِي الْبَرِيَّةِ وَأَتَعَبْتَ بَدَنَكَ وَقَلْبَكَ ، وَكُنْتَ عِنْدِي مَذْمُومًا وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا قَسَمْتُ لَكَ ، أَوْ كَمَا قَالَ فَنَ سَلَّمَ لَّهِ أَمْرَهُ كَانَ مِنَ الْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يَرْزُقُهُمُ اللَّهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ » :) فَرَجًا وَخِلَاصًا مِنْ مَضَارِّ الدَّارَيْنِ وَفَوْزًا بِخَيْرِهِمَا . رَوَى أَنْ سَالِمُ بْنُ عَوْفٍ أَمْرَهُ الْعَدُوْ فَشَكَا أَبُوهُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ لَهُ صَلَّى اللَّهُ

وَقَوْلُهُ : [عِنْدَ الظَّفَرِ] : أَيْ عَلَامَةً عَلَى حَصُولِهِ وَهُوَ بِالْظَّاءِ الْمَشَالَةِ مَحْرُكَ الْفَوْزِ .

قَوْلُهُ : [وَعَلَى الْمَحْنِ] : أَيْ الْمَكَارَهُ الدِّيْنِيَّةَ وَالدُّنْيَوِيَّةَ .

قَوْلُهُ : [أَرَّاحَ قَلْبِهِ] : أَيْ مِنَ الْعَنَاءِ وَقَدْ قَلْتُ فِي هَذَا الْمَعْنَى :

أَرَّاحَ قَلْبَكَ الْعَانِيَّ وَسَلَّمَ لَهُ الْقَضَا نَفَرَ بِالرَّضَا فَالْأَصْلُ لَا يَتَحَوَّلُ

عَلَامَةً أَهْلُ اللَّهِ فِينَا ثَلَاثَةٌ إِيْمَانٌ وَتَسْلِيمٌ وَصَبْرٌ يَجْعَلُ

قَوْلُهُ : [مِنْهَا يَا عَبْدِي] إلخ : هَذَا حَدِيثٌ قَدِمِيٌّ مَحْكِيٌّ عَنْ اللَّهِ وَمِنْهَا

أَيْضًا : « يَا عَبْدِي أَنْتَ تَرِيدُ وَأَنَا أُرِيدُ وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا أُرِيدُ ، فَإِنْ سَلِمْتَ

لِي مَا أُرِيدُ أُعْطَيْتَكَ مَا تَرِيدُ ، وَإِنْ لَمْ تَسَلِّمْ لِي مَا أُرِيدُ أَتَعَبْتُكَ فِيمَا تَرِيدُ وَلَا يَكُونُ

إِلَّا مَا أُرِيدُ .

قَوْلُهُ : [أَرَحْتَ بَدَنَكَ] : يَصِحُّ بِحَسَبِ الْمَعْنَى فِيهِ وَفِي قَوْلِهِ وَأَتَعَبْتَ فَتَحَ التَّاءَ

وَضَمَّهَا وَانْظُرِ الرَّوَايَةَ .

قَوْلُهُ : [كَرْكُضُ الْوَحْشِ فِي الْبَرِيَّةِ] : كُنَايَةٌ عَنْ كَوْنِهِمْ مَعْلُومًا مَعْدُودًا مِنَ الْأَخْيَارِ .

قَوْلُهُ : [رَوَى أَنْ سَالِمُ بْنُ عَوْفٍ] : أَيْ وَهُوَ أَخُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ

أَحَدِ الْعَشْرَةِ الْمُبْشَرِينَ بِالْجَنَّةِ ، وَهَذَا شَاهِدٌ عَلَى أَنَّ مَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ يَجْعَلُ لَهُ مَخْرَجًا

عليه وسلم : اتق الله ، وأكثر قولي لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ففعل فبينما هو في بيته إذ قرع ابنه الباب ومعه مائة من الإبل غفل عنها العدو فاستاقها .
(والنية الحسنة روح العمل ولربما قلبت المعصية طاعة وكثرة ذكر الله

ويرزقه من حيث لا يحتسب .

قوله : [والنية الحسنة روح العمل] : أى فصور الأعمال كالأجساد والنية الحسنة روحها ، فكما أن الجسم لا قوام له بدون روحه كذلك لا قوام لصور الأعمال الصالحة بدون حسن النية ، والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » (١) .

قوله : [ولربما قلبت المعصية طاعة] : كالدليل لما قبله ، ورب هنا للتكثير أو لتحقيق وذلك كالكذب ، فإنه معصية وتقلبه نية الحسنة طاعة . فتارة يكون واجباً كما في الكذب للتخلص من المهلك ، وتارة يكون مندوباً كما في الكذب للإصلاح بين المتشاحنين ، وهذا قلب لحقيقتها حال وقوعها ، وتارة يكون قلبها بعد وقوعها بوصف العصيان كما إذا أورثته أحزاناً وإقبالاً ونلماً وأسفاً وهو معنى قول صاحب الحكم : رب معصية أورثت ذلاً وانكساراً خير من طاعة أورثت عزاً واستكباراً ، وقال تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ﴾ (٢) ويحتمل أن أراد الشيخ وقوع المعاصي من أهل الحقيقة الذين يطالعون الغيب فيشاهدون الأمر مبرماً بالمعصية فيقدمون عليه امتثالاً للمبرم لاستحالة تخلفه فقلوبهم على المعصية بالإكراه كالساقط من شاطئ ، ففي الصورة يرى مختاراً وهو يشاهد سلب الاختيار عن نفسه وهذا المعنى قد شرحه العارف الجليل بقوله :

ولي نكته غراً هنا سأقولها	وحق لها أن ترعويها المسامع
هى الفرق ما بين الولي وفاسق	تنبه لها فالأمر فيه بدائع
وما هو إلا أنه قبل وقعه	يخبر قلبي بالذى هو واقع
فأجنى الذى يقضيه في مرادها	وعينى لها قبل الفعل تطالع

(١) متفق عليه ، وهو أول حديث في صحيح البخارى عن عمر .

(٢) سورة الفرقان آية ٧٠ .

تعالى موجبة لنور البصيرة) من غير تحديد بعدد مخصوص قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَثُرَ كَثِيرًا وَالَّذِينَ كَثُرَتْ﴾ (١) الآية . وقال شيخنا الأمير عن شيخنا المصنف : من ذكر ثلثمائة يقال ذكر الله كثيراً فيدخل في الآية . وصلاة التسابيح فيها ثلثمائة تسبيحة وثلثمائة تحميدة إلخ . فمن فعلها كتب من المسبحين كثيراً الحامدين كثيراً إلخ اهـ

فكنت أرى منها الإرادة قبل ما أرى الفعل منى والأسير مطاوع
إذا كنت في أمر الشرعة عاصياً فلما في حكم الحقيقة طائع
وعلى هذا المعنى تحمل الوقائع الخضرية ووقائع إخوة يوسف معه وأكل آدم من
الشجرة فتأمل إن كنت من أهل النور وإلا فسلم لأهله مقامه كما قال الشاعر :
وإذا لم تر الهلال فسلم لأناس رأوه بالأعيان
قوله : [قال تعالى والذين كَثُرَتْ كَثِيرًا] : إن قلت إن الآية تدل على
غفران الذنوب وعظم الأجر والمصنف أخبر بأن كثرة الذكر توجب نور البصيرة
فلم يكن الدليل مطابقاً للدعوى ؟ وأجيب بأن غفران الذنوب وعظم الأجر يستلزم
نور البصيرة قال الشاعر :

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا
قوله : [فيدخل في الآية] : أى فيتحقق له الوعد الذى في الآية والمراد أنه
يذكر ذلك العدد ولو في العمر مرة ، لكن العارفون جعلوا ذلك العدد كل يوم
وليلة ، وهذا أقل الذكر عند العامة ، وأما ذكر المرئيين فأقله اثنا عشر ألفاً في
اليوم واللييلة ، وأما ذكر الواصلين فهو عدم خطوط غيره تعالى بياهم كما قال
العارف ابن الفارض :

ولو خطرت لى فى سواك إرادة على خاطرى يوما حكمت بردى
قوله : [وثلثمائة تحميدة] إلخ : أى وثلثمائة تهليلة وثلثمائة تكبيرة .
قوله : [الحامدين كثيراً] إلخ : أى المهللين كثيراً المكبرين كثيراً . وصفة
صلاة التسابيح التى علمها النبي صلى الله عليه وسلم لعنه العباس وجعلها الصالحون
من أوراد طريقهم وورد فى فضلها أن من فعلها ولو مرة فى عمره يدخل الجنة بغير
حساب أن يصلى أربع ركعات فى وقت حل النافلة ليلاً أو نهاراً والأفضل أن

وقد طلب صلى الله عليه وسلم الذكر فقال : « لا يجلس قوم مجلساً لم يذكروا الله فيه ولم يصلوا على نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم إلا كان عليهم ترة يوم القيامة » قوله : « ترة » بمثناة فوق ثم راء مهملة : النقص وقال صلى الله عليه وسلم : « ليس يتحسر أهل الجنة إلا على ساعة مرت عليهم لم يذكروا الله فيها » وقال صلى الله عليه وسلم : « ذكر الله شفاء القلوب » قال الشعراني عن

تكون في آخر الليل خصوصاً ليلة الجمعة خصوصاً في رمضان يقرأ في الركعة الأولى أم القرآن وشيئاً من القرآن ويقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمسة عشر ، ثم يركع فيقوفاً عشراً ، ثم يرفع فيقوفاً عشراً ، ثم يسجد فيقوفاً عشراً ، ثم يرفع بين السجدين فيقوفاً عشراً ، ثم يسجد الثانية فيقوفاً عشراً ، ثم يرفع من السجدة الأخيرة فيقوفاً عشراً ، إما بعد القيام وقبل القراءة أو قبل القيام ثم يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك ويقول العشرة الأخيرة وهو جالس قبل التشهد ، والأفضل في مذهبنا أن يسلم من ركعتين ثم يأتي بالركعتين الأخيرتين بنية وتكبير ويفعل فيهما كما فعل في الأوليين ، ثم بعد السلام من الأربع يدعو بالدعاء الوارد في الحديث وهو : « اللهم إني أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ، ومناصحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر ، وحنان أهل الخشية وطلب أهل الرغبة ، وتعبد أهل الورع وعرفان أهل العلم ، اللهم إني أسألك عناية تمجّزني بها عن معاصيك حتى أعمل بطاعتك عملاً أستحق به رضاك وحتى أناصحك في التوبة خوفاً منك ، وحتى أتوكل عليك في الأمور كلها حسن ظن بك سبحان خالق النور » (١٥) وحكمة اختتام هذا الحديث في الدعاء لأن فيه ترقى المراتب إلى مقام الجمعية بالله يعرف هذا من فهم معنى الحديث ، وهذه الكيفية التي كان يأمرنا بها شيخنا المصنف .

قوله : [وقد طلب صلى الله عليه وسلم] : الطلب هنا بطريق اللزوم لأن الذي في الحديث وعيد على ترك الذكر .

قوله : [بمثناة فوق] : أي مكسورة .

وقوله : [النقص] : أي الدرجات عن مراتب الأخيار .

قوله : [شفاء القلوب] : أي من الداء الحسى والمعنوى .

داود الطائي رحمهم الله : كل نفس تخرج من الدنيا عطشانة إلا نفس
الذاكرين ، وقال ثابت البناني رحمه الله : إني لأعرف متى يذكرني الله تعالى .
قيل له : وكيف ذلك ؟ فقال : إذا ذكرته تعالى ذكرني قال تعالى : ﴿ فَادْكُرْني
أَذْكُرْكُمْ ﴾ ^(١) . وورد : « ليس أحد أبغض عند الله ممن كره الذكر والذاكرين » .
(وأفضله : لا إله إلا الله) لقوله صلى الله عليه وسلم : « أفضل ما قلته
أنا والنبيون من قبل : لا إله إلا الله » وقال صلى الله عليه وسلم : « لكل شيء
مصقلة ، ومصقلة القلب الذكر ، وأفضل الذكر لا إله إلا الله » قال شيخنا
العلامة الأمير في رسالة في ذلك : اعلم أن جميع كلمة التوحيد مرققة ولا يفهم
منها إلا لفظ الجلالة فقط ، ولا يجوز في الأفصح نقص المد في أداة النفي
التي بعدها الممزة عن ثلاث حركات ، ويجوز لزيادة فيه إلى ست حركات ،
وما بين ذلك واسع ، والحركة مقدار ضم الأصبع أو فتحه بسرعة . وأما مد كلمة

قوله : [إلا نفس الذاكرين] : أي فإنهم يموتون ولسانهم رطب بذكر الله .
قوله : [قال تعالى فَادْكُرْني أَذْكُرْكُمْ] : معنى ذكر الله لعبده ترادف
رحمته وإنعاماته عليه وإشهار الثناء الجميل عليه في الأرض وفي السماء لما في الحديث
القلمى : « من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ومن ذكرني في ملأ ذكرته في
ملأ خير منه » وورد أيضا : « إن الله إذا أحب عبداً نادى جبريل فقال إني أحب
فلاناً فأحبه ثم ينادى جبريل في السماء إن الله يحب فلاناً فيحبه أهل السماء ثم
يوضح له القبول في الأرض » .

قوله : [ممن كره الذكر والذاكرين] : أي ويقال : إن كانت تلك الكراهة
بغضاً في الله وأهل الذكر فهو كافر مجلد في النار إن مات على ذلك ، ويكون
من يقول الله لم يوم القيامة : ﴿ إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا
آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سَخِرِيًّا ﴾ ^(٢)
الآية وإن كان لكسل منه فهو عاص .

قوله : [أن جميع كلمة التوحيد] : أي حروف كلماتها .

قوله : [عن ثلاث حركات] : أي لأنه مد متفصل .

الجلالة فلا يجوز تقصه عن حركتين ؛ وهو المد الطبيعي الذي لا تتحقق طبيعة الحرف بدونه . ثم إن اتصلت كلمة الجلالة بشيء ، نحو : لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو تكرر كلمة التوحيد مراراً فلا تزداد عن حركة المد الطبيعي . وأما إذا سكنت هاء الجلالة للوقف فتجوز الزيادة والمد لست حركات ويجوز التوسط . وأقصى ما نقل عن القراء المد إلى أربع عشرة حركة ولو في الوجوه الشاذة وقد نهى العلماء عن الوقف على لا إله لما فيه من إيهام التعطيل بل يصله بقوله : إلا لله بسرعة ؛ ولا تفخم أداة النفي ولا يضم الشفتين عند النطق بها ولا تبدل الهمزة ياء ولا يزيد مداً له عن الطبيعي وليحذر من مد همزة الله لثلاث يصير استفهاماً وهو واقع ممن يذكر الله ويدعى ما لا يجوز ، ويأكلون بعض حروف هذه الكلمة المشرقة . وربما لم يسمع منهم إلا أصوات ساذجة . وليس كلامنا مع العارفين الذين يعرفون الوجوه والذين يغيبون ؛

قوله : [الذي لا تتحقق طبيعة الحرف بدونه] : بيان لوجه تسميته طبيعياً .
 قوله : [وأقصى ما نقل عن القراء المد إلى أربع عشرة حركة] : أى وعليه يتخرج ما ورد أن « من قال لا إله إلا الله ثلاثاً بمد لا أربع عشرة حركة ولفظ الجلالة مستأ كفرت عنه أربعة آلاف كبيرة » .
 قوله : [لما فيه من إيهام التعطيل] : أى لأنه يوم عدم الألوهية من أصلها .
 قوله : [ولا تفخم أداة النفي] : هذا معلوم من قوله فيما تقدم : اعلم أن جميع كلمة التوحيد مرفقة .
 قوله : [ولا يزيد مداً له عن الطبيعي] : أى ولا ينقص عنه .
 قوله : [لثلاث يصير استفهاماً] : أى حيث مدّها مفتوحة وهذا لا يكون إلا في ذكر الجلالة مفرداً ، وأما في حالة التهليل فقد يمدون الهمزة الداخلة على إلا الله مكسورة وهو أيضاً لحن فاحش .
 قوله : [ويدعى ما لا يجوز] : أى يدعى دليلاً لا يجوز الاستدلال به كأن يقول هكذا طريقة شيخنا ، والحال أن شيخه غير عارف أو عارف أو لم يثبت النقل عنه .

قوله : [الذين يعرفون الوجوه] : أى كمل نقل عن سيدى محمد الدمرداش

إذ الغائب عن نفسه لا لوم عليه إلى آخر ما قال أنعم الله عليه . وكل ذلك يحل من ترك الهاء من الله . فإذا ذكرَ ذكرًا شرعيًّا أُوْرثَ له الأنوار والثواب الأعظم . وقد ورد ما يدل على عظيم فضل الذاكر والذكر وبغض الله من يبغض الذاكرين فقال صلى الله عليه وسلم : « من قال لا إله إلا الله صباحًا ثم قالها مساء نادى مناد من السماء ألا أقرنوا الأخرى بالأولى » . وقال صلى الله عليه وسلم : « مامن حافظين رفعا إلى الله ما حفظا من عمل العبد في ليل أو نهار فيرى في أول الصحيفة خيرًا وفي آخرها خيرًا » ، إلا قال الله تعالى للملائكة : اشهدوا أني قد غفرت لعبدي ما بين طرفي الصحيفة » وقال صلى الله عليه وسلم : « إن الله حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بها وجه الله تعالى » وقال صلى الله عليه وسلم : « لكل شيء مفتاح ومفتاح السموات والأرض قول لا إله إلا الله » أي تفتح بركاتهما بها وقال صلى الله عليه وسلم :

أنه يذكر اسم الجلالة مملود الهمة على صورة المستغفم فمثل هذا له وجه صحيح يقصده ويقلد فيه ، وقد سئلت عن ذلك فألمنى الله أن الشيخ يجعل الهمة للنداء كما قال ابن مالك والهمة للداني .

قوله : [إذ الغائب عن نفسه لا لوم عليه] : أي كما قال العارف :

وبعد الفنا في الله كن كيفما تشا فعلمك لا جهل وفعلك لا وزر
وقال ابن التلمساني :

فلا تلم السكران في حال سكره فقد رفع التكليف في سكرنا عنا
فن لم يكن متصفًا بأداب الذكر حاله وادعى الحال نتركه فإن بك كاذبًا
فعليه كذبه .

قوله : [وبغض الله] : بالجر معطوف على عظيم .

قوله : [ألا أقرنوا الأخرى بالأولى] : أي فالمراد محو ما بين الكلمتين من الذنوب .

قوله : [قال الله للملائكة] : لعلمهم الملائكة الموكلون بالأعمال .

قوله : [يبتغي بها وجه الله] : أي لا يقصد رياء ولا سمعة ولا تقية من أمور الدنيا كالمنافقين .

قوله : [أي تفتح بركاتهما بها] : أي لقوله تعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا أَنْ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقُوا لَنَفْتَحَنَّ عَنْهُمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ ^(١)

« إذا قال العبد المسلم : لا إله إلا الله خرقت السموات حتى تقف بين يدي الله فيقول : اسكني ، فتقول : كيف أسكن ولم تغفر لقائلي ؟ فيقول : ما أجرى بك على لسانه إلا وقد غفرت له . ولا يخفى عليك تنزهه تعالى عن المكان والحارحة وعدم تمثيل المعاني وقال صلى الله عليه وسلم : « لا إله إلا الله ترفع عن قائلها نسعة وتسعين باباً أدناها المم » وفي رواية : « اللهم » وقال صلى الله عليه وسلم : « لولا من يقول لا إله إلا الله لسلطت جهنم على أهل الدنيا » . وقال صلى الله عليه وسلم : « من قال : لا إله إلا الله ، كانت له كفارة لكل ذنب » وورد : « ما عاداني أحد مثل من عادى الذاكرين » كما تقدم فتعوذ بالله من بغض أهل الله المشغولين بذكره ، وبالضرورة من يذكر المنعم عليك الوصف الرحيم فإنك تحبه

قوله : [ولا يخفى عليك تنزهه] : جواب عن سؤال كان قائله قال : إن هذا الحديث يوهم المكان لله واليد له وتصير المعاني أجساماً . فأجاب بأن هذا مؤول لقول صاحب الجوهرة :

. وكل نص أوهم التشبيه أوله أوفوض ورم تنزيها

فيؤول قوله حتى تقف بين يدي الله بأن معناه بين يدي الملائكة ، ولا مانع من تمثيل المعاني على الصحيح أو أن الذي يخرق السموات الملك الصاعد بها . فقول الشارح وعدم مثل المعاني صوابه حذف عدم وقولم يستحيل قلب الحقائق يحاب عنه بأن المراد بها أقسام الحكم العقلي بأن يصير الواجب جائزاً أو مستحيلاً مثلاً .

قوله : [تسعة وتسعين باباً] : أي من البلياء كما ورد التصريح ، في رواية أخرى .

قوله : [وفي رواية اللهم] : بالفتح مصدر أي ما ألم بالشخص ونزل به

من حوادث الدهر .

قوله : [كانت له كفارة لكل ذنب] : ظاهره حتى للكبائر ولذلك اتخلها

العارفون عتاقة واختاروا أن تكون سبعين ألفاً لأنه ورد بها أثر كما نقل عن الشيخ السنوسي .

قوله : [كما تقدم] : أي ما يفيد معناه في قوله ليس أحد أبغض عند الله

من كره الذكر والذاكرين .

ولا يبغض ذاكره إلا لثيم شقى وكيف يكره من فى قلبه إيمان ذكر الكلمة الطيبة والكلم الطيب والقول السديد. والقول الصواب وكلمة التقوى ودعوة الحق والعمل الصالح والحسنة والإحسان كما فسرت به الآيات قال تعالى : ﴿ مَثَلُ كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ ۖ الَّتِي عَلَى أَنْ الشَّجَرَةُ الطَّيِّبَةُ تُوْنِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ . وَكَلِمَةٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تُوْنِي أَسْرَارًا وَأَنْوَارًا وَبَرَكَةً كُلَّ لَحْظَةٍ يَدْرِكُ ذَلِكَ أَهْلَهَا ، اللَّهُمَّ أَحْلِقْنَا بِهِمْ وَأَمَلًا قُلُوبَنَا مِنْ حُبِّهِمْ .

(فعلى العاقل) : المتصف بالعقل الراجح (الإكثار من ذكرها) بلون حدّ (حتى تتمترج بلحمه ودمه) : هذا معنى يدركه أربابه من كثرة

قوله : [ولا يبغض ذاكره] : أى ذاكر المنعم عليك الرؤوف .
قوله : [كما فسرت به الآيات] : أى آية : ﴿ مَثَلًا كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ ۖ ﴾ ^(١) وآية : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ۖ ﴾ ^(٢) وآية : ﴿ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۖ ﴾ ^(٣) وآية : ﴿ وَقَالَ صَوَابًا ۖ ﴾ ^(٤) ، وآية : ﴿ وَالزَّمَهُمْ كَلِمَةً التَّقْوَى ۖ ﴾ ^(٥) وآية : ﴿ لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ ۖ ﴾ ^(٦) وآية : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ ۖ ﴾ ^(٧) وآية : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ۖ ﴾ ^(٨) .

قوله : [فعلى العاقل] : أى يلزمه شرعاً وعقلاً وطبعاً كما قال العارف :
ثنائى عليك ياملحة واجب وحى لك فرض على كل أجزائى
قوله : [حتى تتمترج بلحمه ودمه] : أى يتمترج حب مدلولها المقصود وهو ما بعد إلا فيسرى فى البدن كسريان الماء فى العود الأخضر كما أفاد هذا فى الحديث : « كنت سمعه الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به ويده التى يبطش بها ورجله التى يمشى بها » ، وهذا المحبة هى المداومة التى قال فيها ابن الفارض :
شربنا على ذكر الحبيب مداومة سكرنا بها من قبل أن يخلق الكرم
إلى آخر ما قال .

- (٢) سورة فاطر آية ١٠ .
- (٤) سورة التبا آية ٢٨ .
- (٦) سورة الرعد آية ١٤ .
- (٨) سورة الرحمن آية ٦ .

- (١) سورة لاهم آية ٢٤ .
- (٣) سورة الأحزاب آية ٧٠ .
- (٥) سورة الفتح آية ٢٦ .
- (٧) سورة الفل آية ٨٩ .

إجرائها على الألسن والتفكر في معناها والعمل بمقتضى المعنى ، فإنه إذا علم أنه لا إله غيره تعالى وأنه المنفرد بالإيجاد والإحسان والنفع والضر بلا غرض ولا شريك نشأ له تعلق به تعالى واعتماد عليه دون غيره فظهرت عليه أنوار معنوية وحية (فيتنوع من مجمل نورها عند امتزاجها بالروح والبدن جميع أنواع الأذكار الظاهرية والباطنية التى منها التفكير فى دقائق الحكيم المتبجعة لدقائق الأسرار) فيصير من أهل الحضرة الشاهدين الحاضرين مع الناس بأبدانهم الغائبين فى حبه ، كشيخنا المصنف أنعم الله عليه . وما زال يترقى فى أحوال لا تترك

قوله : [والعمل بمقتضى المعنى] : أى الخلعة على حسب ما شاهد من جمال الله وجلاله كما قال العارف اللسوق :

قد كان فى القلب أهواء مفرقة فاستجمعت مذ رأيتك العين أهوائى
تركت للناس دنياهم ودينهم شغلا بحبك يادىنى ودنياى
قوله : [أنوار معنوية] : أى وهى العلوم الربانية .

وقوله : [وحية] : أى وهى صفته ونحوته وما فى معنى ذلك .

قوله : [من مجمل نورها] : وهى من إضافة الصفة للموصوف وللراد بنورها المجمل معناها الذى يستخضره التالى .

قوله : [جميع أنوار الأذكار] : أى كما قال صاحب الحمزية :

وإذا حلت الهداية قلبا نشطت فى العبادة الأعضاء

قوله : [التى منها التفكير] : صفة للباطنية ، وفى الحقيقة التفكير هو أفضل الأذكار لأن به تنفجر ينابيع الحكم قال أبو الحسن الشاذلى : ذرة من عمل القلوب خير من مثاقيل الجبال من عمل الأبدان .

قوله : [الحكم] : المزاد بها صنعه تعالى قال فى الجوهرة :

فانظر إلى نفسك ثم انتقل للعالم العلوى ثم السفلى

تجد به صنعا بديع الحكم

قوله : [وما زال يترقى] : أى صاحب هذا المقام .

قوله : [فى أحوال لا تترك] : أى لغيره ممن لم يلق مذاقه كما قال العارف البكرى :

وذلك سرّ سرّى له من سيد الكائنات صلى الله عليه وسلم وما ترقى لولى
 لحال إلا رأى الحال الذى كان عليه ، وإن كان حسناً ، إلا نقصاً ،
 ورائة من قوله صلى الله عليه وسلم : « إنه ليغان على قلبي حتى أستغفر الله سبعين
 مرة » وهو غين أنوار لا غين أخيار فكان صلى الله عليه وسلم يترقى فى أحوال
 المعالي فتى ترقى لحال رأى الحال المنقول عنه نقصاً بالنسبة للحال المنقول إليه ،
 فيستغفر منه وهو عمل قولهم : حسنات الأبرار سيئات المقرين .
 (ومنها التّفكّرُ فى دقائق الكتاب والسنة المُوصلُ لمعرفة الأحكام
 الشرعية) : كما وقع للأئمة المجتهدين رضى الله عنهم ومن تبعهم
 (ومنها مراقبة الله) التّفكّر فى أمره ونهيه وحلاله (عند كلِّ شيء حتى

فحمانا كالسما وما ما رقاها غير أوأب

دونه قطع الرقاب فقم أيها السارى على الباب

قوله : [وذلك سرّ سرى] : أى الترقى فى المقامات .

قوله : [إلا نقصاً] : الصواب حذف إلا .

قوله : [حتى أستغفر الله] : أى فى اليوم والليلة كما ورد التصريح به فى رواية أخرى .
 قوله : [وهو غين أنوار] : أى حجب أنوار يزيد بعضها فى النور على
 بعض ، فحين يعلو لمقام الأنوار يستغفر من الأنقص نوراً لأنه ورد أن بين
 العبد وربّه سبعين ألف حجاب منها ما هو نورانى ومنها ما هو ظلمانى ، فالظلمانية
 هى حجب الأخيار وليست مرادة لأنها لغير الواصلين ، وهذا التفسير الذى قاله
 الشارح قاله أبو الحسن الشاذلى نقلاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رآه
 فى المنام فقال له ما معنى قولك فى الحديث إنه ليغان على قلبي فقال غين أنوار
 لا غين أخيار يا مبارك .

قوله : [وهو غين أنوار] : ليس من الحديث بل هو تفسير له .

قوله : [ومنها] : أى من الباطنية .

قوله : [التّفكّر فى دقائق الكتاب والسنة] إلخ :- أى على طبق القواعد
 العقلية والنقلية .

قوله : [ومنها مراقبة] : أى من الباطنية أيضاً .

لا يستطيع أن يفعل المنهى عنه (حياء من الله .

(ومنها طمأنينة القلب بكل ما وقع في العالم) لعلمه أن كل شيء مراد مالكة ، وهل إرادة العبد وقوع شيء لم يرد الله وقوعه تفيد ؟ أو إرادته عدم وقوع شيء أراد المالك وقوعه تفيد ؟ كلا والله ؟ لا يكون إلا ما يريد جل وعلا فحيثما يرضى العبد بمراد سيده في ملكه (من غير انزعاج ولا اعتراض فيم له التسليم للعلم الحكيم) : فيفوز بكونه محبوباً غير مذموم .

واعلم أن التسليم والاستسلام والانقياد والتفويض مترادفة ، وهو أن يفوض العبد اختياره إلى اختيار مولاه ويرضى بما يختاره مولاه ، وقيل : التفويض قبل نزول القضاء ، والتسليم بعد نزوله .

(ومنها : وفور حبة الله) فيصير من أهل المحو والإثبات ، فيمحو أوصاف العادة وينسلخ عن كل وجود غير وجود الحق وتثبت له صفات التيقظ

قوله : [حياء من الله] : أى فيمنعه الحياء من الله وإن لم يخطر بباله خوف العقاب .

قوله : [ومنها طمأنينة القلب] : أى من الباطنية أيضاً .

قوله : [وهل إرادة العبد وقوع شيء] إلخ : كلام ركيك فالأوضح أن يقول وإن إرادة العبد لا تفيد شيئاً .

قوله : [فيفوز بكونه محبوباً غير مذموم] : أى لأنه ورد : « من رضى له الرضا ومن سخط له السخط » قال العارف :

فاز من سلم الأمور إليه وشقى من غره الإنكار

قوله : [ومنها وفور حبة الله] : أى من الباطنية أيضاً وإضافة وفور لما بعده من إضافة الصفة للموصوف أى حبة الله الوافرة الزائدة عن حبة العوام لأن جميع الخلق يحبون الله ، وإنما تتميز الخواص بالزيادة .

قوله : [فيمحو أوصاف العادة] إلخ : تفسير لمعنى المحو والإثبات .

قوله : [ينسلخ عن كل وجود] : أى عن الشغل بوجود شيء سوى الله كما قال بعض العارفين :

الله قل وذو الوجود وما حوى إن كنت مرتاداً بلوغ كمال

الموصلة إلى الله تعالى (حتى) صارت نفسه مطمئنة روحانية فيثمر لما أن (تميل إلى عالم) بفتح اللام (الغيب والقُدُس) عالم الغيب : ما غاب عن المشاهدة بالنظر للخلق ؛ فمثل الجنة المقلمة عن شوائب الكدر من علم الغيب (أكثر من ميلها إلى عالم الشهادة والحس) عطف مرادف .

(ف) بسبب وفور المحبة إلخ (تشتاق) الاشتياق محبة خاصة وجدانية (إلى لقاءها باريها) ويريها والمحسن إليها (أكثر من اشتياقها لأمرها وأبيها) لما عرفت من الصواب وحقيقة الحال ، وأنه النافع الباقي الذي لا يعادل إحسانه ومشاهدته شيء وهذا فيه عقيدة الرؤية المثبتة عند أهل السنة المصدقين بها لأدلة قرآنية

فالكل دون الله إن حققته علم على التفصيل والإجمال

من لا وجود لذاته من ذاته فوجوده لولاه عين محال

قوله : [مطمئنة روحانية] : المطمئنة هي التي سكنت للقضاء والقدور والروحانية هي التي تجردت عن الطباع الشهوانية وصار الحكم لمجرد الروح .

قوله : [عطف مرادف] : أي فالشهادة هي الحس لأنه يشاهد بإحدى الحواس .

قوله : [الاشتياق محبة خاصة وجدانية] : المناسب أن يفسره بتولع قلب المحب بقاء المحبوب

قوله : [الذي لا يعادل إحسانه] : أي الذي لا يماثل شيء فاعل يعادل وإحسانه ومشاهدته مفعول .

قوله : [وهذا فيه عقيدة الرؤية] : أي لأنه ما عظم اشتياقهم إلا لاعتقادهم أنهم يرونه بعين البصر في الآخرة كما قال الشافعي : لولا اعتقادي أني أراه في الآخرة ما عبدته وفي الحقيقة اشتياق أهل الله للرؤية المعجلة في الدنيا وهي رؤية القلب بمعنى شهوده بعين البصيرة ، ورؤية البصر في الآخرة كما قال ابن الفارض :

فيارب بالخل الحبيب محمد نبيك وهو السيد المتواضع

أنلنا من الأحياء رؤيتك التي إليها قلوب الأولياء تسارع

قوله : [لأدلة قرآنية] منها قوله تعالى : ﴿ وَجْهٌ يُؤْتَمَدُّ نَاصِرَةً ﴾

لا تصرف عن ظاهرها ولا جاديتها صلى الله عليه وسلم .
(فلماذا تم أجلبها) الذى قدره الله فى الأزل (جازاها ربها بالقبول) والرضا
وعلم الطرد وأفاض عليها إنعامه ، فكان لها الختام الحسن . للأجل ، كما قال
رضى الله عنه (وحسن الختام) .

وفى هذا براعة التمام ، وهو أن يأتى المتكلم فى آخر كلامه بما يؤذن بانتهائه .
وحسن الانتهاء مما ينبغى التأنى فيه عند البلاء ؛ لأنه آخر ما يعيه السمع ويرسم
فى النفس ، فإذا كان مستلذاً جبر ما قبله من التقصير ، كالطعام اللذيل بعد
غيره ، كما ينبغى فى الابتداء ليكون أول ما يقرع السمع للذيذا فيقبل السامع

إلى ربها ناظرة^(١) : منها : (إن الأبرار كفى نعم على الأرائك ينظرون)^(٢) .
قوله : [ولأحاديثه] : منها قوله صلى الله عليه وسلم : « إنكم سترون ربكم
كالقمر ليلة البدر » .

قوله : [فلماذا تم أجلبها] : أى انقضى عمرها لأنها لا تخرج نفس من الدنيا
حتى تستوفى أجلبها ورزقها وجميع ما قدر لها فيها .
قوله : [جازاها ربها بالقبول] : أى أظهر لها المجازاة بذلك لما ورد : « إن
المؤمن لا يخرج من الدنيا حتى يرى مقعده فى الجنة وما أعد له الله فيها » فن
أجل ذلك تظهر البشرى فى وجهه .

قوله : [وحسن الختام] : أى الموت على الإسلام وهو من أفراد القبول
التي ظهرت أماراته وإنما خصه لأنه أكبر العلامات .

قوله : [بما يؤذن بانتهائه] : أى كما فى قوله تعالى : (لهُ الحُكْمُ وَإِلَيْهِ
تُرْجَعُونَ)^(٣) ؛ (ألا إلى الله تصير الأمور)^(٤) وكقول الشاعر :

وإني جدير إذ بلغتك بالمنى وأنت بما أملت منك جدير

فلن تولي منك الجميل فأهله وإلا فإني عاذر وشكور

قال فى التلخيص وأحسنه ما آذن بانتهاء الكلام حتى لا يبقى للنفس تشوق

إلى ما وراءه كقوله :

(١) سورة القيلة آيتا ٢٢ ، ٢٣ . (٢) سورة المصطفين آيتا ٢٢ ، ٢٣ .

(٣) سورة القصص آية ٨٨ . (٤) سورة الشورى آية ٥٣ .

عليه كقولہ :

• بشرى فقد أنجز الإقبال ما وعدا •

(وهيّا لها دارَ السّلامِ) الدار : هي الجنة ، والسلام ، اسم من أسماء الله تعالى .: أى السّالم : من كل نقص . وإضافة الدار له للتشريف ، كقولهم : بيت الله ، والثّنى صلى الله عليه وسلم : عبد الله . ويحتمل أن الإضافة من غير إضافة الموصوف على إرادة أنه صفة للدار : أى دار السلامة الدائمة فلا تنقطع بموت ولا كدر .

(وفادّاها ربها) بكلامه النفسى المتزه عن صفات الحوادث . ويحتمل أنه ناداها ملك وهذا النداء عند حضور أسباب الموت كما هو ظاهر المصنف وقيل عند البعث ، وقد ورد أن عزرائيل عليه السلام لو جذب الروح بألف سلسلة ما خرجت حتى تسمع كلام الله : ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ (١) الآية

بقيت بقاء الدهريا كهف أهله وهذا دعاء للبرية شامل

وجميع فوائج السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه وأكملها .

قوله : [كقولہ بشرى] إلخ : مثال لحسن الابتداء .

قوله : [الدار هي الجنة] : أى فراد المصنف بدار السلام الجنة من حيث هي لأنها كلها تسمى دار سلام من حيث المعنى الذى قاله الشارح ، وليس المراد خصوص دار السلام التى هي إحدى الجنان السبع الوارد بها الحديث .

قوله : [كما هو ظاهر المصنف] : قد يقال ظاهر المصنف أن النداء بعد الموت .

قوله : [حتى تسمع كلام الله يا أيتها النفس المطمئنة] إلخ : هذا ظاهر فى النفس المؤمنة ، وأما الكافرة فمقتضاه أنها لا تخرج أصلا لأنها لا تنادى بملك فمن أجل ذلك يعسر خروجها وإخراجها من البدن كما يخرج الماء المترج بالعود الأخضر فلذلك ورد : « أنه يرى أن السموات السبع انطبقت عليه فوق الأرض عند كل جذبة وأما المؤمن الطائع فيسهل عليه خروجها لسماح النداء فتشتاق » ولذلك قال شيخنا المصنف فى آخر صلواته : وتولّ قبض أرواحنا عند الأجل بيدك مع شدة الشوق إلى لقاءك يا رحمن .

وعن ابن عمر رضي الله عنه : « إذا توفى العبد المؤمن أرسل الله إليه ملكا بتفاحته من الجنة فيقول : اخرجني أيتها النفس المطمئنة : اخرجني إلى روح وريحان ، وربك عليك راض . فتخرج كطيب مسك والملائكة بأرجاء السماء يقولون : قد جاء من الأرض روح طيبة فلا تمر بباب إلا فتح لها ولا بملك إلا صلى عليها » الحديث . وفيه :

قوله : [وعن ابن عمر] : هذا الحديث مما يؤيد أن المنادي لها الملك .

قوله : [أرسل الله إليه ملكاً بتفاحته] : صوابه ملكين بتحفة كما في الخازن ونصه قال عبد الله بن عمر : « إذا توفى العبد المؤمن أرسل الله عز وجل إليه ملكين وأرسل إليه بتحفة من الجنة فيقول اخرجني أيتها النفس المطمئنة ، اخرجني إلى روح وريحان وربك عليك راض . فتخرج كأطيب ريح مسك وجد أحد في أنفه والملائكة على أرجاء السماء يقولون قد جاء من الأرض ريح طيبة ونسمة طيبة فلا تمر بباب إلا فتح لها ، ولا بملك إلا صلى عليها حتى يثني بها الرحمن جل جلاله فتسجد له ثم يقال لميكائيل اذهب بهذه النفس فاجعلها مع أنفس المؤمنين ثم يثمر فيوسع عليه قبره سبعون ذراعاً عرضة ، وسبعون ذراعاً طولاً ، وينبذ له في الروح والريحان فإن كان معه شيء من القرآن كفاه نوره ، وإن لم يكن جعل له فيه نور مثل نور الشمس في قبره ويكون مثله مثل العروس ينام فلا يوقظه إلا أحب أهل إليه ، وإذا توفى الكافر أرسل الله إليه ملكين وأرسل إليه قطعة من كساء أثنى من كل ثن وأخشن من كل خشن فيقال لها أيتها النفس الخبيثة اخرجي إلى جهنم وعذاب أليم وبك عليك غضبان » (١٥ بحروقه) ، إذا علمت ذلك تعلم النقص والتحريف الذي في كلام الشارح .

قوله : [إلى روح] : بفتح الراء وسكون الواو نور وراحة .

وقوله : [وريحان] أي روائح طيبة .

قوله : [بأرجاء السماء] : أي بجوانبها .

قوله : [قد جاء من الأرض] إلخ : أي ومحبتها إلى السماء يكون على المعراج الذي عرج عليه النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء .

قوله : [إلا صلى عليها] : أي دعا لها بالرحمة والمغفرة .

بلغة السالك - رابع

« فيوسع عليه قبره سبعون ذراعاً عرضاً وسبعون ذراعاً طولاً ويملاً روحاً وريحاناً فإن كان معه شيء من القرآن كفاه نوره وإلا جعل له نور كالشمس » .

(يا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ) : الثابتة على الإيمان التي أيقنت بأن الله ربها وخضعت لأمره، الراضية بقضاء الله الآمنة من عذاب الله المطمئنة بذكر الله ، إذ الأقوال فيها غير متباينة . وجعل شيخنا المصنف — رحمه الله رحمة واسعة —

قوله : [فيوسع عليه قبره سبعون ذراعاً] : العدد لا مفهوم له وإنما هو كناية عن عظيم السعة لأنه ورد في رواية أخرى مد بصره وهذا في غير الميت غريباً وإلا فيوسع عليه قدر بعده عن منزله .

قوله : [وإلا جعل له نور كالشمس] : يؤخذ منه أن الذي معه القرآن نوره أعلى من الشمس وهذا النور حسي قال تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾ (١) الآية .
قوله : [يا أَيَّتُهَا النَّفْسُ] إلخ : هذه الجملة لصيغة النداء .

قوله : [إذ الأقوال فيها غير متباينة] : أي التفاسير فيها ترجع لشيء واحد لتلازمها . وحاصل التفاسير التي ذكرها الشارح ستة ومساقتها هكذا الثابتة على الإيمان ، أو التي أيقنت بأن الله ربها ، أو التي خضعت لأمره ، أو التي رضيت بقضائه ، أو الآمنة من عذابه : أو المطمئنة بذكره ، فالمناسب للشارح أن يقول هكذا . وسبب نزولها قيل في حمزة بن عبد المطلب حين استشهد بأحد وقيل في حبيب ابن عدى الأنصاري ، وقيل في عثمان بن عفان حين اشترى بئر رومة وسبلها ، وقيل في أبي بكر الصديق ، قال المفسرون والأصح أن الآية عامة في كل نفس مؤمنة مطمئنة .

قوله : [وجعل شيخنا المصنف] : كان المناسب للشارح أن لا يتقل هذا البحث فإن هذا لقوم مخصوصين يطلبونه بالخصوص لا لكل من يحضر الأحكام الفقهية فلا يؤخذ بالقال ، وإنما يؤخذ بالحال فهو من السر المكتوم الذي لا يجوز التكلم فيه إلا من أهله لأهله والكلام فيه مع من يطلبه ومن لا يطلبه عبث . قال عبي الدين بن العربي : إن كلام القوم عليه أقوال لا تفتح إلا لأهله ، فسرق هذا

في التحفة في مناسبة اختيار استعمال الأسماء السبعة: النفس سبعة أقسام، وأن صاحب النفس المطمئنة - التي مقامها مبدأ الكمال - متى وضع السالك قلمه فيه عدت من أهل الطريق واستحق لبس

الكلام هنا كن يبيع الجواهر في سوق الصدف ، وإنما كان عليه أن يشرح الآية بكلام أهل التفسير ، وجعل الشيخ النفس سبعة ليس من عند نفسه كما توهمه عبارة الشارح، بل هو تقسيم أهل الطريق قديماً أخذاً من الآيات القرآنية فإن هذه الآية يؤخذ منها المطمئنة والراضية والمرضية والكاملة والملمهة من قوله تعالى : ﴿ فَالْتَهُمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۚ ﴾^(١) واللواة من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ ۚ ﴾^(٢) والأماراة من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ۚ ﴾^(٣) كما ذكره صاحب كتاب السير والسلوك .

قوله : [في التحفة] : متعلق بجعل وما بينهما اعتراض وهي اسم كتاب له في التصوف .

وقوله : [في مناسبة] : متعلق أيضاً بجعل وفيه تعلق حرفي جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو معيب .

قوله : [عدت من أهل الطريق] : أي وهي الوقوف مع أحكام الشريعة ظاهراً وباطناً . قوله : [واستحق لبس خرقتهم] : أي بحسب ما يراه الشيخ العارف من حاله ، ثم هي إما حجة له إن كان على قدمهم باطناً وظاهراً وإلا فهي حجة عليه . قال بعض العارفين خرقه القوم لأهلها نور وزينة ولغرم سباحة وظلمة ، وربما دخل في وعيد قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ بِمَقَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۚ ﴾^(٤) .

وأما قول بعض العارفين :

فتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم إن التشبه بالرجال فلاح
فإن المراد الاقتداء بهم في العمل ومجاهدة النفس .

(٢) سورة القيامة آية ٢ .

(٤) سورة آل عمران آية ١٨٨ .

(١) سورة الشمس آية ٨ .

(٣) سورة يوسف آية ٥٣ .

خرقتهم لانتقاله من التلوين إلى التمكين . وصاحبها سكران هبت عليه نسمات الوصال يخاطب الناس وهو عنهم في بَوْنٍ لَشِدَّةٍ تعلقه بالحق تعالى ، يناسبه الإكثار من اسمه تعالى الرابع في التلقين . يعنى : حق ، وإنَّ الأمانة ذات الحجب الظلمانية التي مقامها مقام الأغيار يوافقها في تمزيق حجبها الإكثار من « لا إله إلا الله » وأن اللوامة : الكثيرة اللوم لصاحبها - التي مقامها مقام الحجب النورانية لكونها ليست كثيفة وهي توبة - يناسبها

قوله : [لانتقاله من التلوين إلى التمكين] : علة للاستحقاق ، والتمكين هو الطمأنينة والرسوخ في الأخلاق المرضية ، والتلوين هو عدم ذلك وسمى تلويناً لكثرة تغيراته .

قوله : [يناسبه] إلخ : قال الشيخ في التحفة وهذا المقام لا يمكن الوصول إليه عادة لغير السالكين ولو أتى بعبادة الثقلين ؛ لأن غير السالك مقيد بقيود الشهوات والشرك الخفى لا يتفك عنها إلا بأنفاس المشايخ العارفين مع المجاهدة والتزام الآداب على أيديهم وغير هذا لا يصح (اهـ) فإذا كان هذا في مبدأ الكمال فما بالك بصاحب النفس الراضية والمرضية والكاملة ، فتعذر الوصول إليها من غير المشايخ أولوى فلذلك قلنا التكلم في تلك المقامات لا يناسب هذا المقام .
قوله : [في التلقين يعنى حق] : هذا من كلام الشارح وليس من كلام التحفة .
قوله : [ذات الحجب الظلمانية] : أى الشهوات المحرمة والمكروهة .
قوله : [مقام الأغيار] : أى إن صاحبها منهك في شغله بغير الله .

قوله : [الإكثار من لا إله إلا الله] : أى حتى تتمترج بلحمه ودمه مع الخروج عن كل هوى كما قال العارف البكرى :

• وأخرج عن كل هوى أبداً •

فالإكثار منها يورث التوبة لأنه ينقله منها إلى اللوامة ولذلك كان الجنيد إذا جاءه العصاة يأخذون عنه الطريق لا يقول لهم توبوا بل يأمرهم بالإكثار منها .

قوله : [مقام الحجب النورانية] : أى وهى كناية عن حجب الطاعات لأغراض تعود عليها فلذلك كانت حجباً ولا يملك نفسه عند الوقوع في المعصية ،

الإكثار من اسمه تعالى : « الله » وأنَّ الملهمة : التي ألهمت فجورها وتقواها مقامها مقام الأسرار ، صاحبها نشوان ، يغلب عليه المحبة والهيان والتواضع والإعراض عن الخلق والتعلق بالحق ، يناسبه كثرة استعمال اسمه تعالى « هو » بالمد ؛ لتخلص من ورطتها وأن الراضية كثيرة الرضا بالقضاء والتسليم مقامها مقام الوصال صاحبها غريق في السكر يناسبه الخلوة وكثرة ذكر اسمه تعالى : « الحى » ليحيى به نفسه . وأن النفس المرضية صاحبها لا يرى صدور الأفعال لإلّا من الله تعالى لأن مقامها مقام تجليات الأفعال ، فلا يمكنه الاعتراض على أحد ، حسن الخلق ، يتلذذ بالحياة ، كما قيل :

زدنى بفوط الحب فيك تحيرا وارحم حشا بلظى هواك تسعرا

ويناسبه كثرة ذكر اسمه تعالى : « قيوم » . وأن النفس الكاملة مقامها مقام تجليات الأسماء والصفات يناسبها كثرة ذكر اسمه تعالى : « قهار » ليحصل لها تمام القهر ويزول عنها بقايا النقص وحالها البقاء بالله ، تسير بالله إلى الله ، وترجع من الله إلى الله ، ليس لها مأوى سواه علومها مستفادة من الله كما قيل :
وبعد الفنا بالله كن كيفما تشاء فعلمك لاجهل وفعلك لا وزر

وإن كان يكرهها فلذلك كان كثير التوبة ويسمى تواباً وهو ممدوح لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ ﴾^(١) ولقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ ﴾^(٢) .
قوله : [الإكثار من اسمه تعالى الله] : أى لأنه الاسم الجامع وإنما طلب الإكثار منه مجرداً لأن ظلمة الشرك وما ألحق به قد أزيلت عن قلبه .

قوله : [وأن الملهمة] : أى التي ملحقها الله تعالى بقوله : ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا . فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا . قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾^(٣) أى طهرها من الذنوب وشهواتها وقوله تعالى : ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ﴾^(٤) معناه دسها بالمعاصي وألبسها بها .

قوله : [يغلب عليه المحبة] إلخ : تفسير لنشوان .

قوله : [مقام الوصال] : أى الحضور مع ربه فى سائر الأحوال .

قوله : [كما قيل زدنى] إلخ : القائل له سيدى عمر بن الفارض .

قوله : [كما قيل وبعد الفنا] إلخ : القائل له سيدى محمد بن وفا .

(١) سورة البقرة آية ٢٢٢ . (٢) سورة القيامة آية ٢ .

(٣ ، ٤) سورة الشمس آيات ٧ - ١٠ .

(اه باختصار وتصرف) . .

وهذا لا يتناقى قول من قال : المحققون على أن النفس واحدة تختلف بالصفات ، قال شيخنا العلامة سيدى الشيخ محمد الأمير : واعلم أن بعض الناس يغلط فيقول : إن استعمال الأسماء السبعة من خصوص طريق الخلوتية ، كيف وافقه تعالى يقول : ﴿ وَفِي الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ : وقال المصنف رضى عنه فيها : واعلم أن طريق أهل الحق مدارها على الصدق ورأس مالها الذل ونهايتها الفرق ، وقال العارفون : حكم القدوس أن لا يدخل حضرته أبواب النفوس كثرة الكلام توجب عدم الاحترام ، كثرة مصاحبة الناس توجب الإفلاس ، لا يتطهر من الرعونات إلا من خالف نفسه في الشهوات ، وذكر الله في جميع الحالات ،

قوله : [اه باختصار وتصرف] : أما الاختصار فقد حذف جملة من الكلام وقد نبهنا على بعضها وأما التصرف فبالقديم والتأخير في بعض العبارات وقد علمت أنه لا حاجة لنقلها .

قوله : [وهذا لا يتناقى] : أى بل هو عينه لأن الأقسام المذكورة لصفاتها لا لها .
قوله : [المحققون] إلخ : مقول القول .

قوله : [قال شيخنا العلامة] إلخ : الجواب عن هذا الإشكال أن طريق الخلوتية فتحها مقصور على تلك الأسماء وليست تلك الأسماء مقصورة عليهم ، وقد أجاب شيخنا العلامة المذكور بهذا الجواب فسوق بحثه من غير جواب غير مناسب .
قوله : [فيها] : أى التحفة .

قوله : [ونهايتها الفرق] : أى والجمع فعنى الفرق شهود العبد لصنعه تعالى ، ومعنى الجمع شهوده لربه ويسمى بمقام البقاء ومقام الكمال .

قوله : [حكم القدوس] إلخ : أى أخذاً من الحديث القدسى في مناجاة داود عليه السلام : « قال كيف الوصول إليك يارب بمقال خلّ نفسك وتعال » .

قوله : [توجب الإفلاس] : أى كما قال العارف البكرى :

فإن من علامة الإفلاس كون الفنى يألف قرب الناس
فإن جمعهم يضر بالولى فكيف من يحجبه جهلا مى

قوله : [من الرعونات] : أى الطبائع الشهوانية .

من لم يحرق البداية لم تشرق له نهاية. من لم يخالف النفس والشيطان لم يتحقق بصفات أهل العرفان ، من لم يكن عبداً للرحمن فهو عبد للشيطان ، فانظر أيهما يستحق العبادة (اه باختصار) .

وقصدت بنقل ذلك التبرك ، لعل الجواد الكريم ينفحنا بجبههم .

(ارجى إلى ربك) لرؤيته تعالى وما أعدّه الله مما لا يتناهى من الإكرام ، وقيل : إلى صاحبك وهو الجسد على أن النداء عند البعث .

(راضية) بما أعطاك ربك .

(مرضية) رضى ربك عليك .

(فادخل في عبادى) الصالحين المصطفين .

(وادخل جنتى) . فى الحديث : « أول من يدعى إلى دخول الجنة

قوله : [من لم تحرق البداية] : أى إذا لم يحاهد فى بدايته فيخرج عن كل هوى لم تظهر له أنوار فى النهاية وهو معنى قول صاحب الحكم ادفن وجودك فى أرض الحمول فما نبت مما لم يدفن لم يتم نتاجه .

قوله : [على أن النداء عند البعث] : أى وأما على التفسير الأول فعلى أن النداء عند الموت أو البعث .

قوله : [راضية] إلخ : أى وهو معنى قوله : ﴿ رَضِيََ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ (١) .

قوله : [فادخل في عبادى] : أى وقت البعث والحشر ؛ لأن من أحب قوماً حشر معهم قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ ﴾ (٢) والآيات وقال تعالى : ﴿ يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾ (٣) والإضافة للتشريف وإلا فالكل عباده .

قوله : [وادخل جنتى] : أى مع الصالحين ولأهل الإشارات تفاسير منها أن الله يتأديها فى الدنيا بهذا النداء حيث اتصفت بتلك الأوصاف يقول لها يا أيتها النفس المطمئنة ارجعى إلى ربك بفنائك عما سواه ، راضية بأحكامه ، مرضية له بأوصافك ، فادخل في عبادى الصالحين أى فكونى معلومة فيهم

(٢) سورة الأنبياء آية ١٠١ .

(١) سورة المائدة آية ١١٩ .

(٣) سورة الزمر آية ٦٨ .

الحامدون على السراء والضراء .

(دار السلام) : السلامة من كل مخوف مصحوبة (بسلام) آمن من كل مكر .
 (دعواهم فيها سبحانك اللهم) أى كلامهم أو دعاؤهم فى الجنة والتسبيح
 تنزيهه عن كل نقص يتلذذ به أهل الجنة وفى الحديث : « يلهمون التسبيح
 والتحميد » وورد : « إذا أرادوا طعاماً قالوا سبحانك اللهم فيحمل لهم ما يشتهون
 على الموائد ، كل مائدة ميل فى ميل ، على كل مائدة سبعون ألف صفحة فى
 كل صفحة لون

ومصحوبة منهم ، وادخل جنتى شهودى فى الدنيا ما دمت فيها وهى الجنة المعجلة ،
 ويقال لها عند البعث ذلك على التفسير المتقدم ويراد جنة الخلود وفسروا بذلك
 قوله : تعالى : ﴿ وَلَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ﴾ ^(١) أى جنة الشهود فى
 الدنيا التى قال فيها ابن الفارض :

أثلنا مع الأحباب رؤيتك التى إليها قلوب الأولياء تسارع
 وجنة الخلد فى العقبى وهذا النداء الواقع فى الدنيا يسمعه العارفون إما فى المنام
 أو بالإلهام .

قوله : [دار السلام] إلخ : قال تعالى : ﴿ لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ
 وَهُمْ وَلِيَهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(٢) وقال تعالى : ﴿ الَّذِينَ أَحْسَنُوا لِنُفْسِهِمْ
 أُزِيدُهُمْ ﴾ ^(٣) فالحسنى هى الجنة والزيادة هى رؤية وجه الله الكريم .

قوله : [أو دعاؤهم فى الجنة] : أى طلبهم لما يشتهون من المأكول والمشرب فى الجنة .
 قوله : [وفى الحديث : « يلهمون التسبيح والتحميد »] : أى كما يلهمون
 النفس كما فى أصل الرواية .

قوله : [وورد إذا أرادوا طعاماً] إلخ : المناسب التفريع بالفاء لأنه معنى الآية .
 قوله : [فيحمل لهم ما يشتهون] : أى يوضع لهم على الموائد .
 قوله : [فى كل صفحة لون] : أى لا يشبه بعضها لون الآخر كما فى
 الرواية . وقال بعضهم المراد بقوله سبحانك اللهم اشتغال أهل الجنة بالتسبيح

(٢) سورة الأنعام آية ١٢٧ .

(١) سورة الرحمن آية ٤٦ .

(٣) سورة يونس آية ٢٦ .

فإذا فرغوا قالوا الحمد لله .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قال سبحان الله وبحمده في كل يوم مائة مرة حطت خطاياہ وإن كانت مثل زبد البحر » .

وفي العياشي عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قال بعد صلاة الجمعة سبحان الله العظيم وبحمده مائة مرة غفر الله له مائة ألف ذنب ولوالديه أربعة وعشرين ألف ذنب » .

(وتحيتهم فيها سلام) يحییہم الله والملائكة وبعضہم بعضا قال تعالى ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ﴾ ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِي مِمَّا إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾ والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم .

والتحميد والتقدیس والثناء عليه بما هو أهله ، وفي هذا الذكر سرورهم وابتہاجهم وكمال لذاتہم وهذا أولى ، ويدل عليه ما روى عن جابر أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أهل الجنة يأكلون فيها ويشربون ولا يبولون ولا يتغوطون ولا يمتخطون قالوا فما بال الطعام ؟ قال جشاء ورشح كرشح المسك يلهمون التسبيح والتحميد كما يلهمون النفس » (٨١ خطيب)

قوله : [فإذا فرغوا قالوا الحمد لله] : أى قالوا : « الحمد لله رب العالمين » وهو معنى قوله تعالى : ﴿وَأَخِيرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١) فترفع حيثئذ .

قوله : [وإن كانت مثل زبد البحر] : كناية عن كثرتها أى تغفر ولو كثرت . وظاهر الحديث ولو كانت كبائر لكن قيده العلماء بغير الكبائر لأن الكبائر لا يكفرها إلا التوبة .

قوله : [قال تعالى ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ﴾^(٢)] : دليل لسلام الله عليهم .

وقوله : [﴿لَا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾^(٣)] : دليل لسلام بعضهم على بعض .

وقوله : [والملائكة يدخلون عليهم من كل باب] : دليل لسلام الملائكة

فهو لف ونشر ملخبط وقد ورد : « إن الملائكة يدخلون عليهم من كل باب من أبواب القصور بهدايا من التحف يقولون سلام عليكم بما صبرتم » .

(١) سورة يونس آية ١٠ .

(٢) سورة يس آية ٥٨ .

(٣) سورة الواقعة آيتا ٢٥ ، ٢٦ .

(وأختر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) . وقد ورد: «إن أهل الجنة يفتشون كلامهم بالتسبيح ويختتمونه بالتحميد» .

(وأسأل الله تعالى أن ينفع به) : علامة قبوله ظاهرة فقد حصلت ثمرة التأليف عاجلا بمحصل النفع وكثرة الاشتغال به وبإخلاص مؤلفه بتحقيق الثمرة آجلا في رفع درجاته ، وختم كتابه بالسؤال لما فيه من الإشعار بالاحتياج للغنى عن كل ما سواه (كما نفع بأصله) واشتهار النفع بمختصر العلامة خليل رحمه الله تعالى لا يخفى (كل من قرأه) بحفظ أو غيره (أو شرحه أو حصّله) بشراء أو كتابة أو غير ذلك (أوسعى في شيء منه) عود الضمير على واحد من الأمور المذكورة

قوله : [يفتشون كلامهم] : أى في سائر مطلوباتهم وخطاباتهم .

قوله : [وأسأل الله] إلخ : لفظ الجلالة منصوب على التعظيم مفعول أول لأسأل ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعوله الثاني ، والنفع ضد الضرر وهو إيصال الخير للغير وسأله في ذلك لأن إيصال النفع لا يكون إلا من الله وليس في طاقة أحد ذلك كإيصال الضرر قال تعالى : ﴿وإن يمسسك الله يضرّ فلا كاشف له إلا هو وإن يردك بخير فلا رادّ لفضلِهِ﴾ (١) .

قوله : [وكثرة الاشتغال به] : عطف سبب على مسبب .

وقوله : [وبإخلاص] : مؤلفه متعلق بما بعده الذى هو قوله بتحقيق الثمرة آجلا .

وقوله : [وختم كتابه] : راجع لأصل المتن وفي التركيب ركة لا تخفى .

قوله : [كما نفع بأصله] : أى خليل وما مصدرية تسبك مع ما بعدها بمصدر مجرور بالكاف التى بمعنى مثل وهو صفة لمصدر محذوف تقديره نفعاً مثل نفعه بأصله .

وقوله : [كل من قرأه] : معمول لقوله أن ينفع به .

قوله : [أو غيره] : أى كالمطالعة .

قوله : [أو شرحه] : صادق بالتحشية .

قوله : [أو غير ذلك] : أى كما إذا وهب كذا ووقف عليه .

قوله : [على واحد من الأمور المذكورة] : أى بأن يقال سعى في شيء من قراءته

أبلغ من عوده لجملته (إنه جواد) كثير الجود والكرم والإنعام (كريم) يعطى بلا عوض ولا غرض (رموف) كثير الرأفة والرحمة (رحيم) منعم بالقليل كما هو منعم بالكثير فلا تأثير لغيره تعالى .

(وصلى الله على سيدنا محمد) ختم بها كما ابتدأ بها رجاء قبول ما بينهما وعبر بصيغة الخبر لأن المطلوب واقع .

كما إذا قرأ البعض فقط أو في شيء من شرحه كأن شرح البعض أو في شيء من تحصيله كأن اشترى البعض أو كتبه أو وهب له .

قوله : [أبلغ من عوده لجملته] : أى لأنه يكون منه قصور على تحصيل البعض بشراء ونحو .

قوله : [إنه جواد] : بكسر المزة استئناف يبانى واقع فى جواب سؤال تقديره سألته لأنه جواد ، والجواد بالتخفيف ذو الجود والمدد والعطايا التى لا تنفد .

قوله : [كريم] : أى وهو الموصوف بنعوت الجمال ذو النوال قبل السؤال .

قوله : [بلا عوض ولا غرض] : أى لاستغنائها وتنزهه عن ذلك وللملك يديم الإحسان على المصير على الكفر والمعاصى .

قوله : [رموف] : أى ذورأفة وهى شدة الرحمة .

قوله : [منعم بالقليل] : إنما فسر به بذلك لقولهم الرحيم المنعم بدقائق النعم والرحمن المنعم بجلالاتها أى فجميع النعم ناشئة منه بوصف كونه رحماناً رحيماً ، وفى هذه الأسماء من المناسبة بالمطلوب ما لا يخفى ، وفيها حكمة وهو أن الإنسان يخاطب ربه بالاسم المناسب لمطلوبه كدعاء أيوب عليه السلام حيث قال : « إني مستنى الضر وأنت أرحم الراحمين » ودعاء يونس حيث قال : « سبحانك إني كنت من الظالمين » ودعاء زكريا حيث قال : « رب لا تدّرني فرداً وأنت خير الوارثين » ودعاء سليمان حيث قال : « رب هب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدى إنك أنت الوهاب » وبالجمله كل مقام له مقال .

قوله : [لأن المطلوب واقع] : ظاهره أنها خبرية لفظاً ومعنى وليس كذلك بل هى خبرية لفظاً لإنشائية معنى لأن الخبر بالصلاة ليس مصلياً على التحقيق فالمناسب أن يقول عبر بصيغة الخبر فى اللفظ لتحقيق المطلوب .

وفي العياشي عن السهيلي من رواية الدارقطني عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال : « كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فجاءه رجل فسلم عليه فرد صلى الله عليه وسلم عليه السلام وأطلق وجهه وأجلسه إلى جنبه فلما قضى حاجته ونهض قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا بكر هذا الرجل يرفع له كل يوم كعمل أهل الأرض قلت : ولم ذلك يا رسول الله ؟ قال إنه كلما أصبح وأمسى صلى على "كصلاة الخلق أجمع يقول عشر مرات اللهم صل على محمد النبي عدد من صلى عليه من خلقك وصل" على محمد النبي كما أمرتنا أن نصلي عليه وصل على محمد للنبي كما ينبغي لنا أن نصلي عليه .»

ولما كان المطلوب التعميم قال رضي الله عنه (وعلى جميع الأنبياء والمرسلين وعلى آلم وصحبهم أجمعين وسلم تسليماً كثيراً والحمد لله رب العالمين) يقول ناقل تكميل الشرح الفقير مصطفى العقباوي ساعده الله والمؤمنين من جميع المساوي : الحامل لى على ذلك امثال أمر لى الله خليفة شيخا المصنف الشيخ صالح

قوله : [وفي العياشي] إلخ : مثل هذه الأحاديث على فرض صحتها تحمل على المبالغة للرغيب وإلا فقواعد الشرع تأبى ذلك .
قوله : [والمرسلين] : عطف خاص .

قوله : [وصحبهم] : بين الآل والصحب عموم وخصوص وجهى إن أريد بالآل بالأقارب وإن أريد بهم مطلق الأتباع كما هو الأولى للتعميم كان عطف الأصحاب خاصاً وخصهم لمزيد فضلهم فيكون بينهما العموم والخصوص المطلق .
قوله : [أجمعين] : تأكيد .

قوله : [وسلم] : معطوف على صلى وهو مسلط على جميع من تقدم وتسليماً مصدر مؤكد لعامله وكثيراً صفة له .

قوله : [والحمد لله رب العالمين] : عطف على صلى الله وبين الجملتين كمال الاتصال لأن كلا خبرية لفظاً لإنشائية معنى على التحقيق .
قوله : [الحامل لى على ذلك] إلخ : مقول القول .

قوله : [لى الله] : قد صدق فى ذلك فإنى صحبتته نحو الثلاثين سنة ما رأيته فعل حراماً ولا مكروهاً ولا مدح الدنيا ولا ذمها وما رأيته أحداً من جماعة

السباعي نقعنا الله به في الدارين هذا وما وجدته من صواب فمن فيض شيخنا القطب المصنف وإمدادات خاتمة المحققين من منح العلم الظاهري والباطني شيخنا العلامة سيدى الشيخ محمد الأمير وأسأل الله من فضله أن يعفو عنا ويرحمنا والدينا وأن يختم لنا بالإيمان الكامل ، وصلى الله وسلم على واسطة عقد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

وكان الفراغ من تبييضه غرة ربيع الأول سنة ١٢٢٠ هـ : ونسأل الله أن يفرج كرب آل بيت نبينا والمؤمنين إنه لطيف كريم حليم يحاهي جدهم سيد المرسلين عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم والحمد لله رب العالمين .

شيخنا المصنف جاهد نفسه مثله رضى الله عنه وعنا به .

قوله : [وإمدادات] : معطوف على فيض .

قوله : [خاتمة المحققين] : هذا الوصف فيه كالشمس في رابعة النهار ، وبالحملة فهو حقيق بقول الشاعر :

حلف الزمان ليأتين بمثله حثت يمينك يا زمان فكفر

وبقوله أيضا :

لم تر العين بعده في صفات لا وحق الشفيع يوم الحساب

قوله : [من منح] إلخ : نعت لخاتمة المحققين وقوله شيخنا العلامة بدل أو عطف بيان .

وهذا آخر ما أجراه الله على يد الفقير الحقير في خدمة أقرب المسالك وشرحه .

أسأل الله من فضله أن يجعلها وصلة لنا بمؤلفه في دار السلام بسلام ، والحمد لله ذى الجلال والإكرام ، وصلى الله على سيدنا محمد سيد الأنام وعلى آله وأصحابه . البررة الكرام وأتباعه إلى منتهى الإسلام .

وكان الفراغ من تعليقها صبيحة يوم الجمعة المبارك رابع يوم مضى من شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٢٣ ثلاث وعشرين ومائتين وألف من هجرته عليه الصلاة والسلام .

وبعد . . .

فلست أطاول أولى الفضل ممن جاء ذكرهم في هذا الكتاب من الأعلام الأجداد . ولكني أطمع أن يذكرني المسلمون بالخير والرحمة . ولذا أقدمت قلمي في فهرس الأعلام الملحق بهذا الكتاب .

وقد كان بدء العمل في تخريج هذا الكتاب المحيد في نوفمبر عام ١٩٧١، ولم أقبل العمل فيه إلا بإلحاح من القاضي السيد علي الهاشمي ، كرمه الله ، إذ رأيتني دون مكانته . وبرعاية وتشجيع من السيد الوالد فضيلة الإمام الشيخ أحمد عبد العزيز آل مبارك قاضي القضاة بدولة الاتحاد الذي أمدني بنسخة موروثة من الأصل أفدت مما عليها من ملاحظات أعظم الإفادة . والله تعالى الموفق للخير ويده عجريات الأمور . وبدء في جمع حروف جزئيه الأول والثاني قبل الاتصال بي ، ولذا كانت يدي مقيدة في أمور . ثم أعانني القائمون على المطبعة بروحهم العالية ، أذكر في المقدمة : السيد الأستاذ الدكتور حسين الغمري المدير العام الذي كان لروحه العالية أطيب الأثر ، والسيد الأستاذ إسماعيل شوقي مدير المطابع والأستاذ هاشم الشاذلي رئيس قسم التصحيح وزملاءه في القسم والسيد عبد الرزاق السمرى ، اللذين تحملوا من الجهد في هذا الكتاب ما يستحقون عليه الشكر .

والواقع أن مهمة إخراج كتب الفقه في نظامها القديم حيث تطبع بلا فواصل ولا ترقيم هي مهمة جسيمة . لأن الفواصل والترقيم تفسر . ويتخرج العلماء من ذلك كثيراً لوقوف الاجتهاد من زمن طويل . ولكن لابد مما ليس منه بد . وهذه المهمة يجب إنجازها في أمهات كتب الشريعة الإسلامية ، وكذلك فإن الفهرسة الموضوعية أمر عظيم الأهمية : خاصة إذا كانت بالمصطلح الشرعي والحديث ، حتى يسهل على الباحث جمع شتات المواضيع ومقارنتها بالقانون الحديث . وهي مهمة ليست بالسهلة لأن ترتيب المراجع الشرعية مختلف تماماً عن ترتيب المراجع الحديثة . والنظريات الكبرى في القانون ليست مبوبة في كتب الفقه . كما أن ترجمة المصطلح القانوني إلى ما يقابله في الشريعة ليست سهلة خاصة إذا اتمد اللفظ واختلف المدلول . وهذه مسألة ذات أهمية عظمى أيضاً في تجلية الشريعة .

وأما ضبط كلمات المتن فقد اعتمدنا فيه على الشرح الصغير تخريج أستاذنا
المرحوم الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . وفي التخريج اعتمدنا في الغالب
على الموطأ ونيل الأوطار للشوكاني وفتح الباري بشرح البخاري والجامع الصغير
للسيوطي .

ولا أريد أن أترك هذه المناسبة تمر دون أن أذكر صلتى بالإمام الدردير رضي الله
عنه . فقد سمعت عن فضل شيخنا الإمام صادق العلوي وأنا بليبيا ورأيت في
الرؤيا قبل أن أراه في الحقيقة : رأيت بما عرفني مكانته وكرامته قبل أن ألتقي به
وظاهلت من كراماته وكرامات الإمام الدردير الشيء الكثير رحمه الله ورحمنا ونسأله
التوبة والمغفرة .

مصطفى كمال وصفي

المعادى : { شوال ١٣٩٣ هـ
٢ من نوفمبر ١٩٧٣ م }

فهرس الموضوعات
للشرح الصغير وحاشية الصاوى
[الجزء الرابع]

باب
الإجارة

الصفحة	
٥	تعريفها :
٥	أركانها :
٧	العائد
٨	الصيغة
٨	الأجرة
٨	المنفعة - شروطها
١٢	الأجرة - تعجيلها وتأجيلها
١٢	أحوال تفسر بها الإجارة .
١٦	تعجيل المعين مع انتفاء العرف
١٧	إن اجتمعت يجعل .
١٨	إن شابها غرر .
٢٠	القول فى كراء الأرض
٢٣	أحوال تجوز فيها الإجارة
٢٥	تنبيه (للصاوى) : إذا تلفت الدابة
٣١	الجمع بين المدة والعمل
٣١	إجارة الظئر
٣٣	تنبيه (للصاوى) : إذا أجر ظئرين فانت واحدة
٣٤	أحوال تكره فيها الإجارة

الصفحة

٣٥	فوائد (للساوى) : فى إجارة التعليم
٣٦	أحوال تعيين المؤجر عليه
٣٩	أحوال يعمل فيها بالعرف
٣٩	تنبيه (للساوى) : إيجاب الفران ونحوه
٤١	تنبيه (للساوى) : أحوال يرجع فيها للعرف أيضاً
٤١	الضمان فى الإجارة
٤٨	تنبيه (للساوى) : تصديق الملتقط
٤٩	فسخ الإجارة
٥٥	تنبيه (للساوى) : أثر البيع والهبة فى الإجارة
٥٥	كراء اللواب والنقل
٥٩	كراء الدور والأرض ونحوهما
٦٣	الشروط فى الإجارة
٦٧	تنبيه (للساوى) : خيار المكرب لدى حبس العين
٦٨	ما يلزم به الكراء
٦٨	تنبيه (للساوى) : التنازع فى التمكّن
٦٩	التنازع بين المتكاريين
٧٢	تنبيه (للساوى) : إذا غارت الأرض
٧٤	الأحوال التى يستحق فيها الأجر بتمام العمل
٧٤	تنبيه (للساوى) : ادعاء الصانع

فصل فى الجمالة

٧٩	تعريفها :
٨١	ركنها وشرطها
٨٢	لزومها وفسخها قبل الشروع فيها
٨٤	ما تجوز فيه الجمالة
٨٥	الجمالة الفاسدة
٨٥	تنمة (للساوى) : إذا كان العمل ذهباً أو فضة

باب إحياء الموات من الأرض

٨٧	تعريفه الموات وتملكه بالإحياء
	أسباب الاختصاص بالموات :
٨٨	الاختصاص بالحریم
٩٠	الاختصاص بالاقطاع
٩٢	الاختصاص بالحمى
٩٣	الأمر الذى يكون بها الإحياء
٩٤	إذن الإمام بإحياء القريب
٩٥	تنمة (للصاوى) : إن سال مطر بأرض مباحة

باب الوقف وأحكامه

٩٧	تعريفه
٩٨	حكمه
٩٩	الخلو
	أركان الوقف
١٠٥	علم اشتراط التنجيز وتعيين المصروف
١٠٧	مبطلات الوقف
١٠٧	حصول المانع
١١٠	الوقف على وارث فى مرض الموت
١١٦	الوقف على معصية
١١٦	الجائز من الشروط فى الوقف
١٢١	انقطاع الحبس عليه
١٢٤	تنبيه (للصاوى) : الحبس على طلبة العلم

الصفحة

١٢٨	ما تتناوله ألقاظ الواقف
١٣٢	تملك عين العين وغلته واجارة الوقف

باب

في الهبة والصدقة وأحكامها

١٣٩	تعريفها
١٤١	أركانها
١٤٣	ما تبطل به
١٤٤	قبضها وحوزها
١٥١	اعتصار الهبة
١٥٣	موانع الاعتصار
١٥٤	تملك الصدقة واستعمالها
١٥٦	الهبة بشرط
١٥٨	مسألة (للصاوى) : المتيب جهلاً
١٦٠	العمرى - تعريفها
١٦٢	أحكامها
١٦٢	تنمة (للصاوى)

باب

اللقطة وأحكامها

١٦٥	تعريفها
١٦٦	ردها لمن يعرفها وتنازعهما
١٧٢	حبسها والتصدق بها
١٧٢	ضمانها
١٧٤	أكل ما يفسد منها واستعمالها وإجارتها

الصفحة

١٧٨	تنبيه (للمصاوى) : النفقة عليها
١٧٨	اللقيط
١٨٠	حريته وإسلامه
١٨٢	تنبيه ومساائل (للمصاوى)
١٨٢	الآبق

باب أحكام القضاء

١٨٥	معناه
١٨٧	شرط القضاء
١٩٨	التحكيم : شروطه وما يجوز فيه وما لا يجوز وأثره
٢٠٢	أدب القضاء : ما يجوز للقاضى من اتخاذ الأعوان
٢٠٣	ما يبدأ القاضى بنظره
٢٠٥	لا يحكم وهو غضبان
٢٠٦	تعزير شاهد الزور ومن إساء إلى خصمه ونحوهما
٢٠٨	ترتيب الكلام بين المدعى والمدعى عليه وأصوله
٢١٤	الإعذار والتعجيز
٢١٨	فيما يكون فيه اليمين
٢٢٠	الأمر بالصلح
٢٢٠	أثر الحكم ونقضه
٢٢٧	ما يعتبر حكماً ، والفرق بينه وبين الفتوى
٢٣٠	لا يستند القاضى لعلمه
٢٣١	غية الخصوم

باب
في الشهادة وما يتعلق بأحكامها

٢٣٧	تعريفها
٢٣٩	شروط صحة الشهادة
٢٤٣	شروط العدل
٢٤٧	تنبيه (للمصاوي) : تخليف الشاهد بالطلاق
٢٤٧	المبادرة للشهادة
٢٥١	إذا جرت الشهادة نفماً
٢٥٨	القلح في الشهود وتزكيتهم
٢٦١	شهادة الصبيان
٢٦٢	فائدة (للمصاوي) : شرط في شهادة الصبيان
٢٦٤	مراتب الشهادة
٢٦٤	المرتبة الأولى : ما يطلب فيه أربعة عدول
٢٦٧	و الثانية : ما يطلب فيه عدلان رجلان
٢٦٨	و الثالثة : ما يطلب فيه عدل وامرأتان
٢٧١	و الرابعة : ما يطلب فيه امرأتان
٢٧٢	الشهادة على الخط وتحقيقه
٢٧٤	شروط صحة الشهادة على الخط
٢٧٦	ما لا يشهد فيه
٢٧٧	تنبيه (للمصاوي) : في الشهادة على المرأة المنتقة
٢٧٧	الشهادة بفشو السماع وشهادة السماع
٢٧٨	الشهادة في الملك وبموت الغائب وما يقبل فيه شهادة السماع
٢٨٤	التحمل للشهادة وركوب الشاهد ومشيه
٢٨٦	دعوى العبد وغير الرشيد والصبي
٢٨٩	تنبيه (للمصاوي) : إذا تعذر يمين

الصفحة

٢٩٠	نقل الشهادة
٢٩٣	تلفيق ناقل الأصل وتزكيته
٢٩٥	كذب الشهود وأثره
٣٠٤	تعارض البينات والتنازع والمرجحات
٣٠٥	تنبيه (للصاوى) : إذا تعارضت الأصالة والفرعية
٣١٠	اخذ الحق باليد
٣١٢	الاستمهال للفع البينة
٣١٣	اليمين صيغتها وتغليظها
٣١٦	يمين المدعى عليه ويمين المدعى
٣١٧	تنبيه (للصاوى) : إنكار الورثة
٣١٩	الحيازة : فى العقار
٣٢٢	فى غير العقار
٣٢٣	ما لا دليل للحيازة فيه

باب

فى أحكام الجناية على النفس أو على ما حولها

٣٢٧	مقارنة مع القوانين الوضعية
٣٣١	موجب القصاص وشروطه
٣٣٤	ما تكون به العصمة
٣٣٥	ما يثبت به القود
٣٣٧	استحقاق دم القتال
٣٤١	الجناية المباشرة والجناية بسبب
٣٤٤	لا يقتل أدنى بأعلى
٣٤٦	تنبيه (للصاوى) : شريك السبع والحربى ونحوهما
٣٤٦	مسألة (للصاوى) : إن تصادم المكلفان أو تجاوزا

الصفحة

٣٤٩	ما يقتص منه ممدون النفس وما لا يقتص منه القصاص في الموضحة ، والدامية . والحارصة ، والسحقاق ،
٣٥٠	وبالضعة ، والمتلاحة ، والمطاة .
٣٥١	جناية الطبيب
٣٥٨	من له استيفاء القصاص
٣٦٠	شروط استيفاء النساء
٣٦٢	تنبيه (للددير) : لو حصل عفو من كبير
٣٦٣	كيف أخط القصاص
٣٦٤	تنبيه (للددير) : لو دخل جان الحرم
٣٦٤	سقوط القصاص : بالعفو
٣٦٧	سقوطه بالإرث
٣٦٨	الصلح فيه .
٣٦٩	يقتل القاتل بما قتل — واستثنائه
٣٧١	تنبيه (للصاوى) : في القتل بالسم
٣٧٢	تنبيه (للصاوى) : اندراج الأصابع في قطع اليد
٣٧٢	دية الحر المسلم في القتل الخطأ على البادى
٣٧٥	دينه على الحضرى
٣٧٥	تنبيه (للصاوى) : الدية تكون من الإبل والذهب والفضة
٣٧٦	دية الكتابى والمجوسى والمرتد
٣٧٦	دية الأنثى
٣٧٧	دية الرقيق
٣٧٧	دية الجنين
٣٨١	الحكومة فيما لا قصاص فيه
٣٨٤	تعدد الواجب بتعدد الجرح
٣٨٥	ما يستج من عاهة

الصفحة	
٣٩٣	تعدد الدية بتعدد الجناية
٣٩٧	العاقلة
٣٩٨	تنبيه (للصاوى) : إذا نقص أهل الديوان عن سبعمائة
٤٠٧	القسامة — مبيها
٤١١	كيفيتها
٤١٦	تعريفها

باب

البنى

(تملق مقلون بالقانون الحديث)

٤٢٥	تعريفه
٤٢٩	قتالهم
٤٢٩	ضمانهم وأحكامهم

باب

تعريف الردة وأحكامها

(والعملا باقه تعالى منها)

٤٣١	تعريفها وموجباتها
٤٣٦	الشهادة عليه والاستتابة
٤٣٦	تنبيه (للصاوى) : شرط اتحاد المشهود به
٤٣٧	قتل المرتد إن لم يتب
٤٣٧	اعتبار ماله فيئاً
٤٣٨	من يقتل بلا استتابة : الزنديق
٤٣٩	السابّ للنبي
٤٤٠	ما يسقط بالردة

الصفحة

٤٤١	ما لا يسقط بها
٤٤٢	تنبيه (للساوى) : فى العتق غير المعلق والطلاق وغيرهما
٤٤٣	ما يوجب الأدب مما يشبه موجبات الردة

باب

حد الزنا

٤٤٧	تعريفه وعقوباته مما يؤدى للشبهة
٤٥٣	ثبوته
٤٥٥	أثر ثبوت الزنا : توقيع الحد
٤٥٦	جلد غير المحصن
٤٥٧	التغريب
٤٥٨	تتمه (للساوى) : إنكار الإعفاف وادعاء الزوجية
٤٥٩	خاتمة (للساوى) : الإقرار بما يفسد النكاح

باب

فى القذف

٤٦١	تعريفه
٤٦٣	تنبيه (للساوى) : قذف الخنى المشكل
٤٦٤	حلها
٤٦٧	العفو عنه

باب

أحكام السرقة

٤٦٩	تعريفها
٤٧٠	حلها
٤٧٢	نصاب الحد

٤٧٤	محرمات القطع
٤٧٨	الحرم
٤٨٤	الشبهة المانعة من الحد
٤٨٤	تنبيه (للساوى) : إذا نقب حرزاً
٤٨٦	إثبات المرقعة
٤٨٦	الإكراه على الإقرار
٤٨٧	أحوال القرم
٤٨٨	سقوط الحد
٤٨٨	تداخل الحدود

باب
الحراية

[illegible]

باب
حد الشارب

[illegible]

الصفحة

٥٠٤	التعزير
٥٠٥	الضمان بسبب زيادة التعزير
٥٠٥	الضمان بسبب سرية الضرر (عموما)
٥٠٦	الضمان عند دفع المعتدى
٥٠٦	ما أتلفته البهائم

باب العتق

٥١١	تعريفه وثوابه
٥١٢	أركانه
٥١٣	لزوم العتق
٥١٦	صيفته — الصريحة والكنائية
٥١٧	شبه العتق بالطلاق في أمور
٥٢٠	العتق بنفس الملك
٥٢١	العتق بالحكم
٥٢٤	إعتاق جزء وتكميل العتق في الباقي
٥٢٧	أثر العتق في البيع وغيره
٥٢٨	تمة (للصاوي) : في عتق عبد العبد

باب في التدبير

٥٣١	حكمه أركانه
٥٣١	تعريفه
٥٣٥	لا يجوز رد المدبر لغير حرية
٥٣٨	إبطال التدبير

الصفحة

- أحكام التدبير ٥٣٨
 تنمة (للصاوى) : إذا قال : أنت حر بعد مرقى وموت فلان . ٥٣٩

باب
 فى أحكام الكتابة

- حكمها ٥٤١
 تعريفها ٥٤٢
 أركانها ٥٤٣
 جوازها بفرر ٥٤٥
 تنجيم العوض ٥٤٦
 إذا لم يوف الأقساط ٥٤٧
 تنبيه (للصاوى) : إذا اطلع مشترى الكتابة على عيب فى المكاتب ٥٤٧
 تضامن المكاتبين فى الكتابة جماعة ٥٤٨
 تنبيه (للصاوى) : عتق أحدهم مجاناً ٥٤٩
 ما يجوز للمكاتب وما لا يجوز وما عليه ٥٤٩
 فسخ الكتابة ٥٥٢
 التنازع فى الكتابة ٥٥٤
 خاتمة (للصاوى) : اشتراط وطء المكاتب وما يلغى من شروط
 أخرى ٥٥٧

باب
 أحكام أم الولد

- تعريفها ٥٥٩
 عتقها وولدها ٥٦٠
 أحكامها ٥٦٤

الصفحة

- ٥٧٠ . . تنبيه (للصاوى) : أم ولد المرتد إذا لحق بدار الحرب
٥٧٠ . . خاتمة (للصاوى) : إذا وطئها الشريك أو البائع والمشتري

باب
الولاء

- ٥٧١ تعريفه
٥٧٢ الولاء لمن اعتق
٥٧٣ سرية له إلى الولد
٥٧٥ الميراث بالولاء
٥٧٧ التنازع
٥٧٧ خاتمة (للصاوى) : إذا أعتق أب على ابنه وبنته

باب
أحكام الوصية وما يتعلق بها

- ٥٧٩ تعريفها
٥٨٠ أركانها : الموصى
٥٨١ الموصى له
٥٨٣ اشتراط قبوله
٥٨٤ الصيغة
٥٨٤ بطلان الوصية بالردة
٥٨٥ بطلانها على معصية
٥٨٦ بطلانها لو ارث ولغيره زيادة على الثلث
٥٨٧ بطلانها برجوع الموصى
٥٨٧ بطلانها بالعتق والايلاء
٥٨٧ بطلانها بزوال الاسم أو عدم تحقق ما علق عليها

الصفحة

٥٨٨	كتابة الوصية ورد كتابه وأثره فى الإبطال
٥٨٨	صور لا تبطل فيها
٥٩٠	تعدد الوصية
٥٩١	أثر تغير الحال بحدوث ابن ونحوه
٥٩١	من يدخل عند التعميم ، كفقراء وأهل ونحوهما
٥٩٤	الوصية بجزء من رقيق
٥٩٥	ما يتطلب لإجازة الوارث
٥٩٩	إن أوصى بجزء من ماله
٦٠٠	الوصية فيما علم من مال وما يكون غير ذلك
٦٠٠	تنبيه (للصاوى) : تراحم الوصية والتدبير
٦٠١	كتابة الوصية والاشهاد عليها وغيره
٦٠٢	الوصى المعين
٦٠٣	فرع (للصاوى) : إذا تبين أن الوصى ميت
٦٠٤	إيصاء الأم على أولادها وشروطه
٦٠٦	سلطات الوصى
٦١١	تنبيه (للصاوى) : مخاصمة وارث الطفل للوصى
٦١٢	تنبيه آخر له : ترشيد الوصى إذا بلغ الصغير الرشد
٦١٢	خاتمة (للصاوى) : ما يقدم عند تراحم الموصى به وغيره

باب

فى الفرائض

٦١٥	تعريف علم الفرائض
٦١٦	الحقوق المتعلقة بالتركة
٦١٧	ما يبدأ به من تركة الميت
٦١٨	فائدة (للصاوى) : إذا لم يكن وارث ولا بيت مال منتظم

الصفحة

فصل فى جملة كافية

من اقتصر عليها جمعت أصولا كثيرة

٦٥٥	فى فن الحساب
-----	---	---	---	---	---	---	---	--------------

فصل فى معرفة ضرب الصحيح فى الصحيح

٦٦٠	تعريف الضرب .
-----	---	---	---	---	---	---	---	---------------

٦٦٤	تنبيه (للصاوى)
-----	---	---	---	---	---	---	---	------------------

فصل فى شئ من القسمة

٦٧٢	تعريف القسمة
-----	---	---	---	---	---	---	---	--------------

فصل الكسور

٦٧٧	أقسام الكسور
-----	---	---	---	---	---	---	---	--------------

فصل فى معرفة تعريف واستخراج

٦٨٠	تعريف المخرج وهو المقام
-----	---	---	---	---	---	---	---	-------------------------

٦٨٤	تنمة (للصاوى)
-----	---	---	---	---	---	---	---	-----------------

فصل فى معرفة بسط الكسور

٦٨٥	تعريف البسط .
-----	---	---	---	---	---	---	---	---------------

٦٨٧	تنمة (للصاوى)
-----	---	---	---	---	---	---	---	-----------------

فصل فى ضرب ما فيه كسر

٦٨٩	الكلام فى ذلك .
-----	---	---	---	---	---	---	---	-----------------

٦٩١	خاتمة (للصاوى)
-----	---	---	---	---	---	---	---	------------------

الصفحة

فصل فى التساوى والتفاضل

الكلام فى ذلك ٦٩٣

فصل القسام السهام على الورثة

الكلام فى ذلك ٦٩٨

تنمة : (للصاوى) ٧٠٢

فصل فى المناسخة

الكلام فى ذلك ٧٠٣

فصل إقرار أحد الورثة

الكلام فى ذلك ٧٠٧

تنمة (للصاوى) : ٧١٠

فصل موانع الإرث

الرق ٧١٢

القتل العمد والخطأ ٧١٣

فرع (للصاوى) : الميراث بين البغاة ٧١٤

اختلاف الدين ٧١٤

الحكم بينهم إذا ترفعوا إلينا ٧١٥

إذا جهل تأخر الموت ٧١٥

وقف القسم للحمل ٦٩٦

تنبيه (للصاوى) : التوارث بين المتلاعنين ٧١٦

وقف مال المفقود ٧١٧

ميراث الخنثى المشكل ٧١٨

علامات الأنوثة والرجولة فيه ٧٢٥

الصفحة

٧٢٥	تنبيه (للمصاوى) : ما لا يتصور فى الخنى
٧٢٧	خاتمة (للمصاوى) : أول من حكم فى الخنى

باب

فى جمل من مسائل شتى وخاتمة حسنة

٧٢٩	شكر الله تعالى واجب شرعاً
٧٣٤	الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر
٧٣٥	كف الجوارح عن الحرام
٧٣٧	وجوب التوبة
٧٣٨	بعض الواجبات الأخرى
٧٤٣	بعض المحرمات
٧٤٧	بعض المندوبات

فصل بعض السنن

٧٥٠	فى الأكل وغيره — ما يندب
٧٥٤	ما يكره فيه

فصل فى بعض السنن

٧٥٨	السلام
٧٦١	الاستئذان
٧٦٣	عيادة المريض
٧٦٤	العاطس والمشتاق
٧٦٥	الاستغفار والدعاء والتعوذ
٧٦٨	الرقى
٧٧١	قتل الحيوان المؤذى
٧٧٢	الرؤيا الصالحة

الصفحة

خاتمة

والحمد لله رب العالمين

٧٧٦	ما يتعلق بالله ورسله من البشارة ومن الخاتمة
٧٧٧	كل بركة فهي من بركات نبينا صلى الله عليه وسلم
٧٧٨	نوره صلى الله عليه وسلم
٧٧٩	العلم بالله ورسله وشرعه
٧٨٢	ما ينبغي للعاقل
٧٨٧	النية الحسنة
٧٩٠	الذكر
٧٩٢	فضل الشهادة والمراقبة والتفكير
٨٠٠	الرجوع إلى الله تعالى
٨١١	وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
٨١٢	تحرير مصطفى العقباوى رحمه الله
٨١٥	تحرير مصطفى كمال وصفي رحمه الله
	فهرس الجزء الرابع

وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم

* * *

والحمد لله رب العالمين

فهرس الأعلام

يتضمن هذا الفهرس مشاهير أعلام المالكية ممن ورد ذكرهم في هذا الكتاب إلا القليل ممن لم نعر على ترجمتهم . وقد أفلدنا فيه من كتاب «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» للسيد محمد بن محمد مخلوف الذي ترجمنا له في هنا الفهرس (طبعة المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٤٩هـ) كما أفلدنا كذلك بعض التراجم من فهرس أعلام موسوعة الفقه الإسلامي التي يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، والتي أتشرف بعضوية لجنة الأعلام المشكلة بها .

وقد أفلدنا تقسيم الطبقات عن كتاب شجرة النور الزكية المذكور . ويبدو أنه يسير أولاً على تسجيل رفقاء الطلب في كل خمسين سنة في الغالب كطبقة واحدة ، فربما تجاوز في ذلك قليلاً أو كثيراً بأن يجعل مثلاً من توفي سنة ٣٠٥ ضمن طبقة ٢٥٠ - ٣٠٠ . فربما طال عمر بعض الأقران فزحف إلى حقبة الطبقة التالية بعمره لابانائه ، وعلى أية حال فهو لم يفصح عن أساس تقسيمه ولكن هذا ما استنتجناه .

وإني أقدم الجدول الآتي توضيحاً لشجرة هذا التراث - جرياً على شدة عناية المالكية بهذا الفن وغرضنا من هذا أنه يبين لنا بوضوح أنه ما من كلمة كتبت في هذا الكتاب أو سجلها المذهب إلا وهي سلية العناية والتمحيص والتدقيق ، تلقاها الخلف عن السلف في مدارس جامعة شاملة ، تدور بينها المناقشات والمناظرات ، ولا تعتمد وتستقر في النهاية إلا على الخلاصة الصافية من المحقق المختار . كما أن هذا الجدول يبين نشوء المدارس ونشاطها وانقراضها .

وهذا أمر يدعونا إلى شدة تقدير الشريعة الإسلامية والتمسك بها ، فهي قد تسلسلت إلينا من هذا الصرح المتين من البنيان الفكري الوثيق ، وليس ذلك أمراً عفويّاً كما هو الحال في علوم هذه الأيام .

وقفنا الله تعالى للخير ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

إبراهيم اللقاني : انظر اللقاني .

ابن أبي جمرة : (أندلسي طبقة ١٢) أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الملك بن موسى بن أبي جمرة الرمي الإمام الفقيه الحافظ . ولد سنة ٥١٨ هجرية تولى القضاء المشاور (يعني كان ممن يقوم القضاء بمشاورته حتى لا تصدر أحكامه عن خطأ . وقد أورد في الشجرة الزكية صورة الكتاب الذي تقلد به ابن أبي جمرة ذلك . وولى الشورى وعمره لا يزيد على إحدى وعشرين سنة . سمع من أبيه وغيره واستجاز ابن العربي والقاضي عياض . والمازري . وأجاز عبد الحق بن عطية في تفسيره . وأجاز غيره . وسمع وروى عنه ابن عات وابن عمرز وغيرهم . ومن تأليفه : نتائج الأفكار ومناهج النظر في معاني الآثار . وكتاب إقليد التقليد المؤدى إلى النظر السليد . وتوفى إلى رحمة الله سنة ٥٩٩ هجرية .

ابن أبي زيد (مغربي طبقة ٨) أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النخعي القيرواني الفقيه الحافظ الحجة إمام المالكية في وقته صاحب الرسالة . انتهت إليه رئاسة الدين والدنيا في رفته وكانت إليه الرحلة من الآفاق ، لخص المذهب وجمع نشره وذبح عنه . أخذ عن العسال وابن مسرور والقطان وحماته ، ورحل فحج فسمع من ابن الأعرابي وابن المنذر والأبهري والمرؤزي وغيرهم ، وتفقه عنه جماعة منهم البرادعي والبيدي وكثيرون لا يعدوا ولا يحصوا . وكتابه الرسالة — من متون المالكية — مشهور : سألته تأليفه حمز بن خلف فأنفقها وسنه سبعة عشر عاماً وهي أول تأليفه ووقع التنافس في اقتنائها حتى كتبت باللعب . ومن تأليفه : النوادر والزيادات مع المدونة وتهذيب العتبية واللب عن مذهب مالك وكتب في الكلام والقروع وغير ذلك مما هو كثير . توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٣٨٦ هجرية وله من السن ٧٦ سنة بدا به بالقيروان وقبره معروف متبرك به .

ابن أصبغ : (أندلسي — الطبقة ٨) قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف القرطبي المعروف باليباني . سكن قرطبة وكان جده من موالى بنى أمية . له : مسند مالك ، وأحكام القرآن ، والناسخ والمنسوخ . مات بقرطبة سنة ٣٤٤ هجرية أو ٣٤٠ هجرية رحمه الله تعالى وله اثنتان وتسعون سنة من العمر .

ابن بزيزة : (مغربي — الطبقة ١٤) أبو محمد عبد العزيز بن إبراهيم القرشي التميمي التونسي . من العلماء المتصوفين . بلغ درجة الاجتهاد ولد بتونس في محرم سنة ٦٠٦ . تفقه بالرعيي السويسي والبرجيني وغيرهما . ومن تأليفه : الإسماعدي شرح الإرشاد ، وشرح الأحكام الصغرى لعبد الحق الأشبيلي وشرح التلقين وشرح الأسماء الحسنی وشرح العقيدة البرهانية ومنهاج العارف إلى روح المعارف ومختصره وإيضاح السبيل وتفسيره جمع فيه بين تفسيرى ابن عطية والزعشرى . توفى إلى رحمة الله تعالى في ربيع الأول سنة ٦٦٢ أو ٦٦٣ ودفن بمقبرة سيدي حمز .

ابن بشكوال : (أندلسي - الطبقة ١٢) أبو القاسم خلف بن عبد الملك المعروف بابن بشكوال الأنصاري الخزرجي القرناطي كان فقيهاً صالحاً حافظاً سمع أباه وابن عتاب وابن رشد وغيرهم نحو أربع مائة شيخ ، وسمع منه من لا يعد ولا يحصى منهم الحفيد ابن رشد وأحمد بن عتاب وقد عاش طويلاً فانتفع به الكثيرون . ألف خمسين تأليفاً منها معجم في شيوخه وتاريخه الذي ذيل به تاريخ ابن الفرخى ومن روى الموطأ عن مالك ، والقوامص والمبهمات في اثني عشر جزءاً ، والفوائد المنتخبة ، وكتاب الدعوات . . توفى سنة ٥٧٨ هجرية رحمه الله تعالى .

ابن بطال : كثيرون بهذا الاسم . منهم :

١ - **ابن بشير :** (كثير ، منهم : أندلسي - الطبقة ٥) محمد بن سعيد بن بشير بن شراحيل المعافري الأندلسي . قاض من أهل باجة ، ولى القضاء بقرطبة في أيام الحكم بن هشام ، وكان صلباً في قضائه ، وله أخبار في ذلك ، وضرب المثل بعده . توفى إلى رحمة الله تعالى بقرطبة سنة ١٩٨ هجرية .

٢ - **ابن بشير :** (مغربي من الطبقة ١١) إبراهيم بن عبد الصمد التنوخي المهدي . فقيه حافظ تفقه على اللخمي ويهتما قرابة وأخذ عن السيوري وغيره . وألف كتاب التنبيه ، ذكر فيه أسرار الشريعة ، وكتاب جامع الأمهات والتلخيص على التلخيص . وكتاب المختصر ذكر فيه أنه أكمله سنة ٥٢٦ هـ ولم يعرف تاريخ وفاته .

١ - **ابن بطال :** (كثيرون ، منهم : أندلسي - الطبقة ٨) أبو عبد الله محمد بن بطال بن مهدي التميمي الفقيه المحدث . رحل إلى المشرق وأخذ من الأعلام ومنهم أبو القاسم بن اللباد وابن أبي أصيبغ وروى كتاب ابن الموارز بالإسكندرية - توفى سنة ٣٦٦ إلى رحمة الله تعالى .

٢ - **ابن بطال :** (أندلسي - الطبقة ٩) أبو أيوب سليمان بن بطال البجليسي ويعرف بالتلمسي . إمام عالم محقق زاهد أديب . أخذ عنه ابن عبد البر وابن الخياط . وله كتاب المقنع في أصول الأحكام والموقف في الزهد وآداب الصوم ، والدليل إلى طاعة الجليل . وآداب المهموم توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٠٢ هجرية .

٣ - **ابن بطال :** (من فرع أندلس - الطبقة ٩) أبو الحسن علي بن خلف بن بطال القرطبي ويعرف باللباج الإمام الفقيه الحافظ المحدث . روى عن ابن أبي صفرة والقاضي يونس بن عبد الله وغيرهم ، وأخذ منه جماعة . ألف شرحاً على البخاري والاعتصام في الحديث . توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٤٤ أو ٤٤٩ هجرية .

ابن الجلاب : (عراقي - الطبقة ٧) أبو القاسم عبيد الله بن الحسن بن الجلاب الإمام الفقيه الأصولي العالم الحافظ ، تفقه بالأبهرى وغيره ، وكان من أحفظ أصحابه وأنبلهم ، وتفقه

به القاضي عبد الوهاب وغيره من الأئمة . له كتاب في مسائل الخلاف وكتاب الضريع في المذهب مشهور معتمد . توفي إلى رحمة الله تعالى منصرفه من الحج سنة ٣٧٨ هجرية .

ابن جماعة : (١٠هـ - الطبقة ١٥) أبو يحيى أبو بكر بن القاسم بن جماعة المواري الفقيه الإمام المجدد العالم الفاضل . أخذ عن أئمة من أهل المشرق منهم ابن دقيق العيد وعنه ابن عبد السلام وغيره . ألف في البيوع تأليفاً مهما ينبغي لكل متعامل أن يعرفه . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٧١٢ هجرية .

ابن الحاجب : (١٠هـ - الطبقة ١٣) أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المالكي - كردى الأصل ، الفقيه الأصولي ولد في إسنا بصعيد مصر ونشأ في القاهرة وسكن دمشق وقرأ على الشاطبي والشاذلي وعنه الشهاب القرافي والناصر بن المنير والزين بن المنير وغيرهم وكان أبوه حاجباً تعرف به ، ومن مؤلفاته : مختصر الفقه استخرجه من ستين كتاباً ، ومنه في السؤل في علم الأصول والحدود وغيرهما . مات بالإسكندرية عام ٦٤٦ هجرية إلى رحمة الله تعالى .

ابن الحاج : كثيرون بهذا الاسم . منهم :

١ - **ابن الحاج :** (أندلس - الطبقة ١١) القاضي أبو عبد الله محمد بن أحمد ويعرف بابن الحاج ولد سنة ٤٥٨ هجرية فقيه حافظ أخذ عن ابن فرج وابن رزق وغيرهما ، عنه ابنه أحمد ، والقاضي عياض وأبو بكر بن ميمون وابن بشكوال . وكان القضاء يدور في وقته بينه وبين أبي الوليد بن رشد في خلافة يوسف بن تاشفين وابنه . ألف النوازل المشهورة وشرح خطبة صحيح مسلم ، وكتاب الإيمان ، والكافي في بيان العلم ، وغير ذلك . قتل ظلماً وهو ساجد في المسجد الجامع في صلاة الجمعة سنة ٥٢٩ هجرية رحمه الله تعالى .

٢ - **ابن الحاج :** (أندلس - الطبقة ١٢) أبو إسحق إبراهيم بن الحاج أحمد بن عبد الرحمن الأنصاري الغرناطي . ولد سنة ٤٩٥ هجرية وهو متقن في مختلف العلوم . سمع بن رشد وابن عتاب وغيرهما ، وسمع عليه الموطأ جماعة منهم المازري وأبو بكر الطرطوشي . تولى القضاء بجهات مختلفة . مات إلى رحمة الله تعالى سنة ٥٧٩ هجرية .

٣ - **ابن الحاج :** (أندلس - الطبقة ١٦) قاضي الجماعة أبو البركات عماد الدين محمد ابن محمد بن إبراهيم بن حزب الله البليقي المعروف بابن الحاج شيخ المحدثين والفقهاء والصوفية أخذ عن عمه أبي القاسم محمد وابن رشد وابن الفخار وابن منظور وغيرهم كثيرين وعنه جماعة منهم ابن خلدون والحضري وغيرهم . له تأليف بدعية منها : خطر فنظر على وثائق ابن قسوح . والإفصاح فيمن عرف بالأندلس بالصلاح ، وسلوة الخاطر فيما أشكل من نسبة الذكر إلى الذكر ، وتآليف في أسماء الكتب ومؤلفيها والمؤتمن من أبناء الزمن وغير ذلك . توفي في شوال سنة ٧٧١ هجرية إلى رحمة الله تعالى .

٤ - ابن الحاج : (مغربي - الطبقة ١٩) القاضي أبو العباس أحمد بن محمد المعروف بابن الحاج الإمام الفقيه الفاضل الصالح من علماء قاس . أخذ عن ابن زكري وغيره . وعنه عبد الرحمن يعقوب وغيره . ومن تأليفه : شرح سينية ابن باديس ، والبردة ، ونظم عقيدة السنوسي الصغرى . توفى قريباً من سنة ٩٣٠ هجرية إلى رحمة الله تعالى .

٥ - ابن الحاج : (مغربي - الطبقة ٢٣) أبو العباس أحمد بن العربي المعروف بابن الحاج القاسي . من نخبة الأكابر ، ولد سنة ٤٠ هجرية وأخذ عن عبد القادر القاسي وأبي زيد ابن القاسي . وميارة ولقي أعلاماً كالحريش واللقاني . وأخذ عنه ولده محمد والمسنوي وغيره . توفى سنة ١١٠٩ هجرية إلى رحمة الله تعالى .

٦ - ابن الحاج : (مغربي - الطبقة ٢٣) أبو عبد الله محمد بن أحمد المعروف بابن الحاج القاضي الفقيه من علماء قاس (أخذ عنه الكثيرون ومنهم ولده أحمد . مات سنة ١١٢٨ أو ١١٢٩ هجرية رحمه الله تعالى .

٧ - ابن الحاج : (مغربي - الطبقة ٢٣) أبو العباس أحمد ولد محمد المذكور عالياً للقاضي الإمام . من علماء قاس ولد سنة ١٠٩٤ هجرية وأخذ عن والده وحده والمسنوي ، وعنه أخذ جماعة . له حاشية على مختصر ابن عرفة في القرائض وله أشعار وقصائد في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم - توفى إلى رحمة الله تعالى في سنة ١١٣٣ هجرية .

ابن حبيب : (أندلسي - الطبقة ٦) عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمي . أبو مروان . عالم الأندلس وفقيهاً في عصره . زار مصر ثم عاد إلى الأندلس ، وكان رأس فقه المالكية فيها . وله تصانيف كثيرة ، منها : طبقات الفقهاء والتابعين ، وتفسير موطأ مالك وغيرهما . مات بقرطبة سنة ٢٣٨ هجرية رحمه الله .
ابن الخطيب : انظر التلمساني .

ابن دقيق العيد : (مصري - الطبقة ١٤) أبو الفتح محمد بن الإمام أبي الحسن على ابن أبي العطاء المعروف بتي الدين بن دقيق العيد ، المالكي الشافعي ، ولد سنة ٦٢٥ وولى قضاء الشافعية في مصر وكان يفتي في المذهبين . اشتغل بذهب مالك ثم بذهب الشافعي ، سمع كثيراً من شيوخ الحجاز ودمشق والشام وغيرهما وسمع من والده . وسمع منه كثيرون منهم الهواري التونسي . وله تأليف كثيرة منها : شرح قطعة من مختصر ابن الحاجب ، وشرح العملة في الأحكام وهو لم يتم . والاقتراح في بيان الإصلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث الصحاح . توفى سنة ٧٠٢ ودفن بالقراة رحمه الله تعالى .

١ - ابن دينار : (حجازي - الطبقة الخامسة) أبو حازم سلمة بن دينار الأعرج مولى

أسلم الفقيه الثقة الصدوق . سمع أبيه والعلاء بن عبد الرحمن وزيد بن أسلم ومالك بن أنس وثقة به ، وكان من أجل أصحابه . وروى عنه ابن وهب وابن أبي أوس وابن مهدي وثقة وابن اللينى والقنبري ومصعب بن الزبير وغيرهم وكان إمام الناس في العلم من بعد مالك . توفي بالمدينة إلى رحمة الله تعالى سنة ١٨٥ هجرية عن ٧٨ عاماً .

٢- ابن دينار : (أندلس - الطبقة الخامسة) أبو محمد عيسى بن دينار بن وهب القرطبي الفقيه العابد . صلى الصبح بوضوء العشاء أربعين سنة . وبه ويحيى بن يحيى انتشر علم مالك بالأندلس . لم يسمع من مالك وسمع من ابن القاسم وسجبه وعول عليه وله عشرون كتاباً في مسامحه . ألف في الفقه كتاب الهدية عشرة أجزاء . أخذ عنه ابنه أبان وغيره . وكان مجاب الدعوة مات في طليطلة سنة ٢١٢ هجرية رحمه الله تعالى .

٣- ابن دينار : (أندلس - الطبقة ٦) أبو القاسم أبان بن عيسى بن دينار - الإمام الفقيه - أخذ عن أبيه وأخيه عبد الرحمن المتوفى سنة ٢٠١ هجرية وله إسخرة آخرون أجلاء وابناني عالمان هما محمد وعبد الله . رحل ولقى الشيوخ وسمع بالمدينة من ابن كنانة وابن الماجشون ومطرف وغيرهم . وروى عنه محمد بن الوضاح وقاسم بن محمد وابن ثبابة . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٢٦٢ هجرية .

ابن راشد القفصي : (مغربى - الطبقة ١٥) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن رشد القفصي الإمام الفقيه الأصولي . أخذ عن أئمة من أهل المشرق والمغرب ولازم الشهاب العراقي وانتفع به وأجازه وقرأ على ابن دقيق العيد ، وتولى قضاء قفصة ثم صرف عنه . وأخذ عنه جماعة منهم ابن مرزوق الجلد ، وله تأليف مفيدة منها شرح مختصر ابن الحاجب ، والمذهب في ضبط قواعد المذهب في ستة أسفار والفتاوى في الأحكام والوثائق في ثمانية أسفار ، والنظم البديع في اختصار التفرع ، ونخبة اللبيب في اختصار كتاب ابن الخطيب ، ونخبة الواصل في شرح الحاصل ، وغيره . وكان بينه وبين ابن عباد الرقيع فتور . توفي في تونس إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٣٦ هجرية .

١- ابن رشد : (أندلس - الطبقة ١٢) محمد بن أحمد بن رشد ، أبو الوليد ، قاضى الجماعة بقرطبة ، له تأليف مهمة ، منها : للمقدمات الممهدة في الأحكام الشرعية ، والبيان والتحصيل في الفقه ، وشرح معاني الآثار وغيرها . ولد بقرطبة ومات بها رحمه الله سنة ٥٢٠ هـ .

٢- ابن رشد الخطيب : (أندلس - الطبقة ٢٢) محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد ابن رشد الأندلسي أبو الوليد - الفقيه الفيلسوف - له كتب كثيرة منها بداية المجتهد ونهاية المقتصد في الفقه . توفي إلى رحمة الله ودفن في قرطبة سنة ٥٩٥ هجرية .

ابن زرقون : (أندلس - الطبقة ١٠٢) القاضي أبو عبد الله محمد بن سعيد الأنصاري الأشبيلي المعروف بابن زرقون . تولى القضاء ففرت نزاهته سمع أباه وأبا الفضل عياض ولازمه كثيراً ،

والخولاني وابن عتاب ومحمد بن الحاج والباجي وغيرهم . ورحل إليه ناس وسمعه . وله تأليف كثيرة منها الآثار في الجمع بين المتن والاسناد كار ، وجمع بين سنن الترمذي وسنن أبي داود . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٥٨٦ هجرية عن ٨٣ سنة .

٢ - ابن زرقون : (أندلسي - الطبقة ١٣) أبو الحسن محمد بن محمد بن سعيد العالم الفقيه الحافظ المبرز . ولد سنة ٥٣٩ ، كان متعصباً للمذهب مالك قائماً عليه . سمع من أبيه وابن الجند وغيرهما وأخذ عنه جلة منهم أبو الربيع بن سلم . ومن تأليفه : المعلى في الرد على المخلى والمخلى ، وقطب الشريعة في الجمع بين الصحيحين . وله كتاب في الفقه لم يكمله اسمه تهليل المسالك توفي إلى رحمة الله سنة ٦٢١ هجرية .

ابن سحنون : (مغربي - الطبقة ٦) أبو عبد الله محمد بن سحنون الإمام بن الإمام شيخ الإسلام الفقيه الحافظ . ولد سنة ٢٠٢ هجرية . تفقه بأبيه وسمع ابن أبي حسان وغيره ، وحج ولقي كثيرين وعنه أخذ خلق كثير منهم ابن القطان وابن زياد وغيره . له تأليف كثيرة منها كتابه الكبير الجامع لفنون من العلم ، وكتابه المسند في الحديث ، وكتاب السير ، وتفسير الموطأ ، وكتاب نوازل العلاء ، وكتاب الزهد وغيره . توفي إلى رحمة الله سنة ٢٥٥ هجرية .

ابن سلمون : (أندلسي - الطبقة ١٥) أبو محمد عبد الله بن علي الكفائي . ولد بفنطاة سنة ٦٦٩ هجرية وقرأ على أبي الحسن بن فضيلة والبلوطي وغيرهما ، ولقي أبا الربيع بن سلم وأبا طالب الملقب وابن المرحل ، وغيرهم ، وأخذ عنه كثيرون . من كتبه : الشافي فيما وقع من الخلاف والكافي في فروع المالكية - توفي إلى رحمة الله شهيداً في وقعة طريف سنة ٧٤١ هجرية .

ابن شماس : (مصري - الطبقة ١٣) نجم الدين الجلال أبو محمد عبد الله بن محمد بن شماس ابن نزار الجندى السعدى من أهل دمياط من بيت إمارة وجلالة وعفة وأصالة ، فقيه مدقق بفتح حافظ ورع ، حدث عنه الحافظ زكى الدين المنلى . من كتبه : الجواهر الثمينة في ملعب عالم المدينة على ترتيب الرجز - مال إلى النظر في السنة النبوية والاشتغال بها إلى أن توفي إلى رحمة الله تعالى مجاهداً في سبيل الله بدمياط سنة ٦١٠ هجرية .

ابن شعبان : (مصري - الطبقة ٧) أبو إسحق محمد بن القاسم بن شعبان المصري المعروف بابن القرطبي الفقيه الحافظ انتهت إليه رئاسة المالكية بمصر . أخذ عن ابن صدقة وغيره . وأخذ عنه العافى والخولاني وصاحبة . ألف الزامى في الفقه وهو كتاب مشهور ، وكتاب أحكام القرآن ، وكتاب مختصر ما ليس في المختصر ، وكتاب مناقب مالك والزوافة عنه ، وكتاب الأشراف ، وكتاب المناسك . وكتاب السنن . توفي إلى رحمة الله في جمادى الأولى سنة ٣٥٥ وسنه فوق الثمانين سنة .

ابن شلبون : (مغربي - الطبقة ٨) أبو القاسم عبد الخالق بن خلف بن سعيد بن شلبون

القيروانى العالم الجليل الفقيه . تفقه بآين أخى هشام والحجام . وكان الاعتماد عليه بالقيروان فى الفتوى بعد آبن أبى زيد . ألف كتاب المقصد أربعين جزءاً توفى سنة ٣٩١ .

آبن الطبرى : (مصرى - الطبقة ٧) أبو جعفر أحمد بن صالح المعروف بآبن الطبرى - ثقة ثبت أمين حافظ أسمع آبن وهب وغيره وخرج عنه البخارى وأبو داود . ولد بمصر سنة ١٧٠ وتوفى إلى رحمة الله سنة ٢٤٨ هجرية .

آبن عات : (أندلسى - الطبقة ١٣) أبو عمر أحمد بن هارون بن أحمد بن جعفر آبن عات التفرى الشاطبى . عالم الحديث والعارف بالتاريخ . أندلسى من أهل شاطبة ، له تصانيف كثيرة . ومنه : التزعة فى التعريف بشيوخ الوجهة . وريحانة النفس وراحة الأنفس فى ذكر شيوخ الأندلس . توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٦٠٩ هجرية .

١ - آبن عاشر : (أندلسى - الطبقة ١٢) أبو محمد عاشر بن محمد بن عاشر بن خلف الأنصارى - ولد سنة ٤٨٤ هجرية وسكن شاطبة وكان رئيس الفتوى . وإليه ترد صعاب المسائل ومشكلاتها . عرف بالحفظ والفهم ، وسمع من آبن سكرة وآبن تليد وآبن عتاب وجماعة ، وتفقه بآبن جعفر . ولى الشورى ببلنسية والقضاء بمرسية ، وحملت سيرته وروى عنه جماعة منهم أبو الخطاب بن واجب وآبن غلبون وآبن نوس وغيرهم . صنف الجامع البسيط وبغية النشيط وتوفى قبل إتمامه وهو كتاب مطول . توفى سنة ٥٦٧ هجرية إلى رحمة الله تعالى .

٢ - آبن عاشر : (مغربى - الطبقة ٢١) أبو مالك عبد الواحد بن أحمد بن عاشر الأنصارى الأندلسى الأصلى القامى المولد والقرار . فقيه أصولى متكلم ، أخذ من المرى والقصار والتجيبى المعروف بآبن عزيز وغيرهم وعنه ميارة وغيره . ومن تأليفه المنظومة المسماة بالمرشد المعين وشرح موبد الظمان فى علم رسم القرآن ، والطرد على المختصر . وقد فتح عليه على يد الشيخ الطيب الوزانى توفى إلى رحمة الله فى ذى الحجة سنة ١٠٤٠ هجرية وله من العمر خمسون سنة .

آبن عبد البر : (أندلسى - الطبقة ١٠) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمرى القرطبى المالكى من كبار حفاظ الحديث ، ومؤرخ وأديب . ولد بقرطبة سنة ٣٦٨ هجرية ورحل الرحلات وولى قضاء لشبونة وغيرها . ومن كتبه : الدر اختصار المغازى والسير . والاستيعاب فى تراجم الصحابة وغيرها . توفى إلى رحمة الله بشاطبة سنة ٤٦٣ هجرية .

آبن عبد الحكم : (مصرى - الطبقة ٥) أبو محمد عبد الله بن الحكم بن آيمن بن الليث آبن رافع الفقيه المصرى . انتهت إليه الرياسة فى عصره بعد أشهر . ولد بالإسكندرية وله مصنفات فى الفقه وغيره منها : المختصر الكبير ، والأوسط ، والصغير ، وكتاب القضاء ، وكتاب المناسك ، ومات إلى رحمة الله تعالى بالقاهرة سنة ٢١٤ هجرية وقبره بجانب قبر الإمام الشافعى .

ابن عبد السلام : انظر عز (العز)

ابن عبد السلام : (مغربي-الطبعة ١٥) أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن يوسف ابن كثير الهواري المنستيري ، كان قاضي الجماعة بتونس وولي للقضاء بها في عام ٧٣٤ هجرية أخذ عنه بن هارون وابن جماعة وله كتب منها : شرح جامع الأمهات لابن الحاجب . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٤٩ هجرية .

ابن عجلون : (مغربي-الطبعة ٦) محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن عبدوس الفقيه الزاهد ، من أهل قيروان . أخذ عن سحنون ، وثقفه به الحماسي بن نصر . وكان ألقه أهل عصره وهو قرين ابن المازن وابن سحنون وابن عبد الحكيم له كتاب سماه المجموعة وهو معتمد في الملعب وله شرح المروية والتفاسير في أبواب الفقه وغيره . توفي سنة ٢٦٠ هجرية .

ابن العربي : (أندلسي-الطبعة ١١) القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن العربي الأشبيلي الإمام الحافظ المتبحر . ولد سنة ٤٦٨ هجرية سمع أباه وخاله أبا القاسم الهوزني والسرطسي والقليعي رحل إلى المشرق مع أبيه سنة ٤٨٥ ولقي الخولاني والملازري وأبا بكر الطرطوشي والنجاني والطبري وصحب أبا حامد الغزالي . وأخذ عنه من لا يحصى منهم القاضي عياض وابن بشكوال وغيرهم وبقي يفتي ٤٠ سنة وله تأليف تدل على غزارة علمه وفضله منها عارضه الأحوزي في شرح الترمذي والقبس في شرح الموطأ وترتيب المسالك في شرح موطأ مالك وأحكام القرآن والتأنيخ والنسوخ وقانون التأويل وأحكام القرآن ومراقي الزلف ، والخلافات وكتاب مشكل الكتاب والسنن ، والنيرين في الصحيحين ، وشرح غريب الرسالة والمحصل في علم الأصول ، والمعاصم والقواصم . وكان رئيس وفد أشبيلية على الأمير عبد المؤمن بن علي فقبل طاعتهم وأجازهم وأقطعهم وذلك سنة ٥٤٣ هـ وقد توفي فيها رحمه الله تعالى .

١ - ابن عرفة : انظر اللسوقي .

٢ - ابن عرفة : (مغربي-الطبعة ١٦) أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورعني التونسي إمامها وخطيبها بجامعة الحائر لقصة سبق . ولد سنة ٧١٦ هجرية أخذ عن ابن عبد السلام وابن القداح والزيدي والشريف التلمساني وغيرهم . وعنه من لا يعد ولا يحصى منهم البرزلي والأبي وابن ناي والقلشاني (الأخوين) والوانوشي وابن فرحون وغيرهم حج سنة ٧٩٢ وأخذ عنه في طريقه المصريون والمندنيون ، ومن تأليفه المختصر الكبير ومختصر الفرائض والحدود في التعاريف والفقه وتآليف في الأصول والمنطوق والتفسير وغيرها . وتوفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٨٠٣ وقبره بالجلاز معروف ومتبرك به .

ابن عطاء الله : (مصري-الطبعة ١٥) تاج الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن عطاء الله الإسكندري الشاذلي . الولي الواصل العلم العامل . أخذ التصوف عن

أبي العباس المرسى وانضع به وياقوت العرشى وعنه أخذ من لا يعد ولا يحصى منهم داود بن عمر . وله الحكم ، ولطائف الثمن في مناقب شيخه أبي العباس وشيخه أبي الحسن . توفي إلى رحمة الله تعالى في جمادى الأولى سنة ٧٠٩ هجرية وقبره شرق قراة الشافعي بالجبل قرب السادة الرفاية .

ابن غازي : (مغربي - الطبقة ١٩) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن غازي العماني المكناسي الفاسي . ولد في مكناسة بالمغرب الأقصى سنة ٨٤١ هجرية وأقام زمناً بكناسة . أخذ عن القوري والسراج وغيرهم . ورحل إليه الناس وأخذ عنه من لا يعدوا ولا يحصوا ومنهم عبد الواحد الونشريسي وغيره . وله تأليف عجيبة منها : الروض الممتون في أخبار مكناسة والقهرسة المباركة في أسماء محدثي فاس وكتابتها ، وكلديات فقهية على المذهب ، وتقييد على مصحح البخاري . وشفاء العليل في حل مقفل خليل ، وتكميل التقييد وتحليل التقييد ، كتابان على المدونة وتقريرات على الشاطبية ، وحل مشكلات ابن عرفة في مختصره وغيره كثير . وتوفي إلى رحمة الله تعالى في ٩١٩ هجرية بمكناسة واحتفل بمنازته احتفالاً عظيماً حضره السلطان .

١ - ابن فحوح : (مغربي - الطبقة ١٧) أبو عبد الله محمد بن عمر بن فحوح التلمساني ثم المكناسي الفقيه الصالح العالم العامل أول من أدخل فاساً مختصر خليل سنة ٨٠٥ - أخذ عنه أبي إسحق المصمودي وغيره من أهل فاس وانضعوا به . توفي بمكناس سنة ٨١٨ .

٢ - ابن فحوح : (أندلسي - الطبقة ١٨) أبو إسحق إبراهيم بن فحوح العقيلي الغرناطي ، المفتي العالم الفقيه . تولى الإفتاء بغرناطة . أخذ عن ابن سراج وغيره . وعنه ابنه الأزرق وأبو عبد الله الراعي وغيره . وله فتاوى نقل بعضها عنه . توفي إلى رحمة الله عام ٨٦٧ هجرية .

١ - ابن فروحون : (حجازي - الطبقة ١٥) أبو الحسن علي بن محمد بن أبي القاسم بن فروحون البعري التونسي الأصل الملقب بالمولد والمنشأ الإمام العالم المحدث ولد سنة ٦٩٨ ورحل إلى أهل المشرق والمغرب وأخذ عنهم ، منهم والده ، وعزير الرندي واللحبي وغيرهم وعنه جماعة منهم ابنه برهان الدين إبراهيم والقباب . ومن تأليفه : شرح لامية العجم ، والجواب الهادي على أسئلة ابن هادي من مسائل من القرآن والسنة . مات إلى رحمة الله سنة ٧٤٦ هجرية .

٢ - ابن فروحون : (حجازي - الطبقة ١٦) برهان الدين ، إبراهيم بن أبي الحسن علي السابق ذكره . فقيه عالم بالأصول والرجال . رحل إلى مصر والقلمس وولى القضاء بالمدينة . ومن مؤلفاته تسهيل المهمات في شرح جامع الأمهات ، والتبصرة في أصول الأقضية . وسنهاب الأحكام والديباح للمذهب في أعيان المذهب ودرة الغواص ولم يسبق مثله وهو في ألغاز الفقه ومقدمة في مصطلح ابن الحاجب وغيره كثير . توفي إلى رحمة الله تعالى في ذي الحجة سنة ٧٩٩ بالمدينة .

ابن فوس : (أندلسي - الطبقة ١١) أبو القاسم عبد الرحيم بن محمد بن فرج الغرناطي

الحاجي من ولد سعد بن عبادة رضى الله عنه ، كان إماماً فقيهاً حافظاً تفقه على عبد الله بن خطاب ، أخذ عن القاضي أبي الأصمغين بن سهل وأخذ علوم القرآن والحديث وأخذ عنه جماعة منهم ابنه محمد وابن بشكوال وغيره . ولد سنة ٤٧٢ وتوفي إلى رحمة الله تعالى في ٥٤٢ هجرية .

ابن القاسم : كثيرون بهذا الاسم منهم :

١ — **ابن القاسم :** (مصرى — الطبقة ٥) أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم العتيق المصرى الفقيه الحافظ الحجة . تفقه بالإمام مالك رضى الله عنه ونظرائه وهو أثبت الناس عنه ولد بمصر سنة ١٢٨ أو ١٣٣ هجرية وروى عن الليث وابن الماجشون ومسلم بن خالد وغيرهم وروى عنه الإمام البخارى فى صحيحه وقد صحب الإمام مالك عشرين سنة وروى عنه الموطأ والمذونة وهم أعلم أصحابه بأقواله . أخذ عنه جماعة منهم أصمغين ويحيى بن دينار وسحنون وغيرهم . انظر ما وقع له بالإسكندرية الجزء الأول صفحة ٢٩٢ . وتوفى إلى رحمة الله تعالى فى مصر سنة ١٩١ وقبره خارج باب القرافة قبالة أشهب .

٢ — **ابن القاسم :** (مغربى — الطبقة ١٠) أبو العيش أحمد بن القاسم بن كنون بن محمد — من أداوسة المغرب ، كان متفهماً ورعاً عارفاً . تولى بالريف بعد أبيه سنة ٣٣٧ . وتوفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٤٨ هجرية .

٣ — **ابن القاسم :** (مغربى — الطبقة ٢١) أبو يحيى بن القاسم الرصاع التونسى من بيت علم وجلالة وكان والده وزيراً للأمير حميدة الحفصى . أخذ عن الشيخ محمد الأندلسى وغيره وكان فقيهاً عالماً مفتياً تولى الخطابة بجامع الزيتونة وتولى الفتيا . مات شهيداً بغزو حلقى الوادى . وذلك فى ذى الحجة سنة ١٠٣٣ .

ابن القصار : (بغدادى — الطبقة ٨) أبو الحسن على بن أحمد البغدادى الإمام الفقيه الأصولى الحافظ — تفقه بالأبهري . تولى قضاء بغداد . قال أبو ذر : هو أفقه من رأيت . وبه تفقه أبو ذر المروى والقاضى عبد الوهاب ومحمد بن عمرو وجماعة له كتاب كبير فى الخلافات . قالوا : لولا الأبهري وابن المواز وابن القصار هذا وأبو محمد عبد الوهاب لذهب المذهب للمالكى . توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٣٩٨ هجرية .

ابن قطان : (بغدادى — الطبقة ٧) أحمد بن محمد بن أحمد بن القطان . من أهل بغداد له مصنفات فى أصول الفقه وفروعه . وقيل هو شافعى . مات سنة ٣٥٩ هجرية ببغداد رحمه الله تعالى .

ابن لبابة : (أندلسى — الطبقة ٧) أبو عبد الله محمد بن عمر بن لبابة القرطبى الفقيه العالم

الإمام الحافظ المشاور روى عن أبان بن عيسى وعبد الله بن خالد ويحيى بن مزين وأصينغ بن خليل والنجي وكان اعتماداً عليه ومحمد بن وضاح وجماعة. وعنه اللؤلؤي وابن مسرة وابن ذكوان وغيره كثيرون. انفرد بالفتوى بعد أيوب بن سليمان ودارت عليه الأحكام نحو ستين سنة. توفي في شعبان سنة ٣١٤ هجرية إلى رحمة الله وسنة ٨٨ سنة.

ابن اللباد : (مغربي - الطبقة ٧) أبو بكر محمد بن محمد بن وشاح يعرف بابن اللباد القيرواني. العالم الفقيه وكان مجاب الدعوة. تفقه يحيى بن عمر وحمد بن وغيرهما. وكان اعتماداً على ابن أبي زيد. وسمع عنه جماعة منهم زياد بن عبد الرحمن وابن المتأب وغيرهما. ألف كتاب الطهارة، وكتاب عصمة الأنبياء، وفصائل مالك، وكتاب الحكاية في عشرة أجزاء، وغير ذلك كثير. توفي إلى رحمة الله في صفر سنة ٣٣٣ هجرية ورثاه ابن أبي زيد في قصيدة فريدة.

ابن الماجشون : (حجازي - الطبقة ٥) أبو مروان عبد الله بن عبد العزيز بن الماجشون القرشي الفقيه المتبحر. تفقه بأبيه ومالك بن نضر الله عنه ودارت عليه الفتيا في زمانه، تفقه به أئمة كسحنون وابن حبيب وغيرهما. توفي إلى رحمة الله تعالى - على الأشهر - في سنة ٢١٢ هجرية.

١ - ابن المبارك : (عراقي - الطبقة ٥) أبو عبد الرحمن عبد الله بن مبارك بن واضح المروزي مولى بني حنظلة من تابعي التابعين، ولد سنة ١١٨ هجرية وجمع بين العلم والزهد، وتفقه على الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه وغيره، وروى الموطأ. روى عنه ابن مهدي وابن وهب وجماعة وخرّج عنه البخاري في صحيحه. ألف كتاب الرقائق رواه الترمذي وغيره مات إلى رحمة الله في رمضان سنة ١٨١ هجرية بمدينة تسمى هيث على القرات.

٢ - ابن المبارك : (مغربي - الطبقة ٢٤) أبو العباس أحمد بن المبارك بن عرف السجلماسي البكري الصديقي الفقيه المحدث المفسر، صاحب ولي الله العارف سيدي عبد العزيز الدباغ وكتب الذهب الأبريز في مناقبه. أخذ عن ابن الحاج والمسنوي وغيرهما. وعنه التاودي والبناني وغيرهما. ألف جمع الجوامع وغيره في التفسير وعلوم أخرى وله تقايد وأجوبة. توفي إلى رحمة الله سنة ١١٥٥ هجرية.

١ - ابن محرز : (مغربي - الطبقة ٩) أبو القاسم عبد الرحمن بن محرز القيرواني. فقيه محدث عالم، رحل للمشرق وسمع من مشايخ كثيرين، وتفقه بأبي بكر بن عبد الرحمن والقاسمي وغيرهما وتفقه عليه أبو الحسن اللحفي وغيره، ومن تأليفه تعليق على المدونة سماه البصرة، وكتب به الكبير المسمى القصد والإيجاز. مات نحو سنة ٤٥٠ هجرية.

٢ - ابن محرز : (أندلسي - الطبقة ١٤) أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الزهري المعروف بابن محرز البلسي. الفقيه المحدث العالم للفقه التاريخي. ولد سنة ٥٦١ هجرية

وأخذ عن خاليه ابني أبي الحسن بن هذيل وغيرهما وجماعة من المشرق . وعنه ابن الأبار وابن حميرة وابن سيد الناس وابن الجليان . وله تقييد على التلقين وتقارير كثيرة . توفي سنة ٦٥٥ هجرية إلى رحمة الله .

ابن مرزوق : كثيرون منهم :

١ - ابن مرزوق : (مغربي - الطبقة ١٧) أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن الخطيب محمد بن مرزوق الإمام المحقق المفسر المحدث الذي الصالح أخذ عن أعلام من أهل المشرق والمغرب منهم الشريف التلمساني والسراج والبقيني وابن الملقن والعراقي وغيرهم ، وعنه ابنه المعروف بالكفيف والقلشاني والمشلالي وغيرهم كثيرون . وله تعليق مشهور قاله لابن عرقه لما دخل عليه جامع الزيتونة فوجده يفسر ومن يعش عن ذكر الرحمن تقيض له... الآية فأفاده فيه ، وله تأليف منها شرح المختصر وشرح التهذيب وشرح للبخاري لم يكمله وأجوبة وفتاوى وفرغ ابن الحاجب وفي نيل الابتهاج وفي نفع الطيب وغير ذلك . توفي إلى رحمة الله يوم الخميس ١٤ من شعبان سنة ٨٤٢ بمصر وحضر جنازته السلطان ، وصلى عليه بالأزهر بعد صلاة الجمعة .

٢ - ابن مرزوق الكفيف ولد محمد المذكور : (مغربي - طبقة ١٨) .

٣ - ابن مرزوق : (مغربي من الطبقة ١٩) أحمد بن محمد بن مرزوق الكفيف أخذ عنه والده ابن مرزوق الكفيف

ابن المنير : (مصري - الطبقة ١٤) قاضي القضاة ناصر الدين أبو العباس أحمد بن محمد ابن منصور بن أبي القاسم الجداوي الإسكندري الإياري المعروف بابن المنير ، الفقيه الإمام العالم المفسر المحدث . سمع من أبيه ومن الطوسي وثقه بابن الحاجب وأجازته بالإفتاء وأخذ عنه ابن راشد القفصي . من تأليفه البحر الكبير في غلب التفسير ، والانتصاف من الكشاف ، والمقتضى في آيات الأسرى ، واختصار التهذيب ، وله تراجم على البخاري ، توفي إلى رحمة الله في ربيع الأول سنة ٦٨٣ ودفن بترية والده .

٢ - ابن المنير : (مصري - الطبقة ١٤) زين الدين أبو الحسن أخو من تقدم تولى القضاء بعده وأخذ عنه وعن ابن الحاجب وله أهلية الترجيح والاجتهاد في المذهب وبعضهم يفضلونه على أخيه . أخذ عنه ابن أخيه عبد الواحد ، والعيدري وله شرح على البخاري في عدة أسفار وحواشي على شرح ابن بطلال وضياء الليالي في تعقب إحياء الغزالي . توفي إلى رحمة الله في ذي الحجة سنة ٦٩٥ هجرية .

٣ - ابن المنير : (مصري - الطبقة ١٥) عبد الواحد بن منصور بن محمد بن المنير فقيه مفسر شاعر ، من كتبه : التفسير ، وأرجوزة القراءات السبع ، وديوان المدايح النبوية . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٣٢ هجرية .

١ - ابن المولاي : (مصري - الطبقة ٦) أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الإسكندري المعروف بابن بلغة الساك - رابع

المواز الإمام الفقيه الحافظ ولد سنة ١٨٠ هجرية تفقه بآين الماجشون وآين الحكم وروى عن أبى زيد بن أبى النمر والحارث بن مسكين ونعيم بن حماد وآين القاسم وغيرهم وألف كتابه الكبير المعروف بالموازية وهو من أجل كتب المالكية وأصحها . توفى إلى رحمة الله فى دمشق فى ذى القعدة سنة ٢٦٩ و ٢٨١ هجرية . وكانت وفاته ببعض حصون الشام اختفى فيه من الفتنة .

٢ - أبى المواز : (أندلسى - الطبقة ٧) أبو عبد الله محمد بن سعيد المعروف بآين المواز القرطبى الفقيه الحافظ ، له تأليف مشهور هو الموثق . وروى عن يحيى بن يحيى .

أبى ناجى : (مغربى - الطبقة ١٧) قاسم بن عيسى بن ناجى التنخى القيروانى من أهل القيروان ، تعلم بها وولى القضاء فى عدة أماكن ، ومن مؤلفاته : شرح الملونة ، وزيادات على معالم الإيمان وشرح رسالة أبى زيد القيروانى ، وشارك الأتوار ، وشرح التهذيب للبرادعى مات إلى رحمة الله سنة ٨٣٧ هجرية .

أبى نافع : (حجازى - الطبقة ٥) أبو محمد عبد الله بن نافع الصائغ المذنى القرشى المخزومى - مولاهم . سمع مالكا وآين أبى ذؤيب وهشام بن عروة وغيرهم . قال أبى سعد : لزم مالكا لزوماً شديداً وعنه يحيى بن يحيى . وله تفسير فى الموطن . توفى بالمدينة سنة ١٨٦ هجرية إلى رحمة الله .

أبى هارون : (أندلسى - الطبقة ١٤) أبو محمد عبد الله بن هارون الطائى القرطبى الفقيه لعلم الحديث الراوية الإمام الفاضل ، أخذ عن جماعة منهم أبو القاسم أحمد بن يزيد بن يحيى . عمر كثيراً فأخذ عنه كثيرون منهم أبى رشيد وآين زيتون وآين عبد السلام . توفى إلى رحمة الله بطنس سنة ٧٠٢ هجرية .

أبى وهب : (مصرى - الطبقة ٥) أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصرى القهرى ولاء . ولد فى مصر وكان قديماً عاماً ، من أصحاب مالك ، جمع بين الفقه والحديث والعبادة . له مؤلفات كثيرة منها : الجامع فى الحديث ، والموطأ فى الحديث . وكان حافظاً . عرض عليه القضاء فاختبأ . جاء فى الجزء الأول صفحة ٢٩٣ من هذا الكتاب ذكر ما وقع له فى الإسكندرية مات إلى رحمة الله بمصر سنة ١٩٧ هجرية .

أبى يونس : (صقلى - الطبقة ٩) أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس الصقلى - كان إماماً قديماً فرضياً وكان ملازماً للجهاد أخذ عن شيوخ القيروان وصقلية كالتابعى والقاسم . وألف كتاب الفرائض ، وكتاباً جامعاً فى الملونة ، أضاف إليه فيه غيرها من الأمارات . توفى إلى رحمة الله سنة ٤١٥ هجرية .

١ - الأبهري الكبير : (عراقى - الطبقة ٨) أبو بكر محمد بن عبد الله الأبهري الفقيه القرئى

الصالح الحافظ انتهت إليه الرياسة ببغداد ، وثقه على القاضي أبي عمر وابنه أبي الحسن وأخذ عن أبي الفرج وابن المنتاب وابن بكير ، وسمع من كثيرين منهم الدارقطني وأبو بكر الباقلاني والقاضي عبد الوهاب وخرج عنه الكثيرون منهم الأصملي وابن القصار وغيرهم . ومن تصانيفه : شرح المختصر الكبير والصغير لابن عبد الحكم ، وكتاب الأصول ، وكتاب إجماع أهل المدينة وكتاب الأمالي وغيرها . أخرج في آخر حياته ثلاثة آلاف مقال وفرقها على تلامذته وكانوا جماعة وافرة وأعطى ابن الباقلاني مائة مقال . توفي إلى رحمة الله تعالى في شوال سنة ٣٩٥ وسنه نيف وثمانون سنة وقيل سنة ٣٧٥ هجرية .

٢- الأبهري : (عراق - الطبقة ٨) أبو جعفر محمد بن عبد الله الأبهري ويعرف بالأبهري الصغير وبابن الخصاص الإمام العالم بالفقه وأصوله . ثقه بأبي بكر الأبهري وسمع من ابن زيد المرزوي ، روى عنه جماعة منهم الأصملي . له كتاب كبير في مسائل الخلاف . وكتاب تعليق المختصر الكبير ، وكتاب الرد على بن علي فيما أنكره على مالك . توفي إلى رحمة الله حيا شيخه أبو بكر الأبهري سنة ٣٦٥ هجرية .

أبو عمر : (أندلس - الطبقة ١٠) ابن عبد البر يوسف بن عبد الله بن محمد النخعي القرطبي من كبار حفاظ الحديث يقال له حافظ المغرب ، وله مؤلفات كثيرة منها : الاستيعاب ، والدرر ، والإتصاف بين العلماء من الاختلاف ، والكافي في الفقه . توفي إلى رحمة الله بشاطبة سنة ٤٦٣ هجرية .

أبو الفرج : (عراق - الطبقة ٨) القاضي أبو الفرج بن زكريا بن يحيى بن حميد بن حماد بن داود الجريدي التبرواني ، كان قهياً أديباً شاعراً عالماً بكل فن . ولي القضاء ببغداد وروى عنه جماعة من الأئمة منهم أبو القاسم البغوي وأبو بكر بن داود وكان ثقة مأموناً وله تصانيف كثيرة . توفي إلى رحمة الله في ٨ من ذي الحجة سنة ٣٩٠ بالهرولان .

أبو القاسم : كثير من بهذا الاسم منهم :

أبو القاسم : (مغربي - الطبقة ١٤) قاضي الجماعة أبو القاسم بن علي البراء التنوخي للمهدي . ولد بالمهدية سنة ٥٨٠ انتهت إليه رياسة العلم . أخذ عن مشايخ بلده ثم رحل للمشرق سنة ٦٢٢ فسمع بالحرمين ثم القاهرة والإسكندرية من جماعة وعنه ابن الجيار . وتوفي بتونس إلى رحمة الله تعالى في ٦٧٧ هجرية .

ونهم أبو القاسم بن زيتون (مغربي - الطبقة ١٤) وأبو القاسم بن عميرة (أندلسي - من الطبقة ١٥) وأبو القاسم بن سودة (مغربي - الطبقة ٢١) وأبو القاسم بن الزبير (مغربي - من الطبقة ٢١) وأبو القاسم بن أبي نعم (مغربي - الطبقة ٢١) وغيرهم .

الأنبي : (مغربي - الطبقة ١٧) أبو عبد الله محمد بن خلف المعروف بالأبي الوشتاني من علماء الأصول والفقه . أخذ عن أئمة منهم ابن عروة ولازمه وانتفع به . قال فيه ابن عروة : كيف أنام وأصبح بين أسدين ؛ الأبي بفهمه وعقله والبرزلي بحفظه ونقله ؟ وأخذ عنه ابن ناجي وأبي حفص القلشاني والثعالبي وغيره . وله شرح نبيل على صحيح مسلم ، وشرح للملوكية ، ونظم : وتفسير . تولى قضاء الجزيرة سنة ٨٠٨ . وتوفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٨٢٨ هجرية .

١ - الأجهوري : (مصري - الطبقة ٢٠) أبو زيد عبد الرحمن بن علي الأجهوري الفقيه العلامة الزاهد . أثنى عليه الشيخ الإمام الشعرائي في طبقاته . وأخذ عنه الناصر اللقاني والشمس اللقاني ومنهم البدر القرافي ووالد أحمد بابا وغيرهم نحو مائة . له حاشية على مختصر خليل . توفى إلى رحمة الله تعالى في صفر ٩٥٧ .

٢ - الأجهوري : (مصري - الطبقة ٢٢) أبو الإرشاد نور الدين علي بن زين العابدين ابن محمد بن عبد الرحمن الأجهوري شيخ المالكية في عصره . ولد سنة ٩٦٧ هجرية ، وأخذ عن البدر القرافي والبراموني وغيرهم وأخذ عنه من لا يعد ومنهم الخرشى والشبرخيتي والشبراملسي والزرقاتي وغيرهم . ومن تأليفه ثلاثة شروح على مختصر خليل : الكبير والوسط والصغير ، وحاشية على شرح الثنائي على الرسالة وغيره . توفى إلى رحمة الله تعالى في جمادى الأولى سنة ١٠٦٦ .

٣ - الأجهوري : (مصري - الطبقة ٢٤) أبو زيد عبد الرحمن بن حسين بن عمر الأجهوري . كان عالماً في القراءات أديباً عارفاً وله شروح كثيرة أكثرها في الأدب توفى إلى رحمة الله تعالى في سنة ١١٩٨ هجرية .

أحمد بابا - الوالد : (مغربي - الطبقة ٢١) أبو العباس أحمد بن أحمد بن عمر التنبكتي والد الشيخ أحمد بابا . أخذ عن عمه محمود ورحل للمشرق سنة ٩٥٦ وأخذ عن الناصر اللقاني والأجهوري وغيرهم . وله شرح على الثنائي وشرح على العشرينيات للبرازية وغير ذلك . توفى إلى رحمة الله في شعبان سنة ٩٩١ .

أحمد بابا : (مغربي - الطبقة ٢١) أبو العباس أحمد بابا بن أحمد بن عمر بن أبيت التنبكتي الصنهاجي . فقيه عالم مؤرخ . ولد سنة ٩٦٣ هجرية أخذ عن والده وعمه ومحمد بغيغ ولازمه ، عنه كثير من منهم الرجرجاني والمراكشي وهم أسن منه ، وله ما يزيد على الأربعين تأليفاً منها شرح على المختصر من الزكاة إلى النكاح ، ومن الجليل على خليل . وامتنح بالأسر عندما غزا سلطان فاس قبيلة تنبكتو وحمل مصفداً بالحديد إلى مراكش وأسرته وحريره بعد نهب أموالهم وكتبهم قال : أنا أقل عشيرتي كتباً ، نهب لي ألف وسبائة مجلد . واجتمع به علماء مراكش وعرفوا منزله وانتفعوا به وأقام عندهم مدة معظماً عند الخاصة والعامة ثم رجع إلى بلده فأسف الناس لفراقه وتوفى في تنبكتو في شعبان ١٠٣٢ هجرية .

١ - أحمد بن زروق : انظر ابن زروق .

٢ - أحمد زروقي : انظر زروق .

أحمد الدردير : انظر مقدمة الجزء الأول .

أحمد بن محمد الصاوي : انظر مقدمة الجزء الأول .

أشهب : (مصرى - الطبقة ٥) أبو عمر أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي العامري المصري ولد سنة ١٤٠ هجرية وانتهت إليه الرياسة في مصر بعد موت ابن القاسم ، روى عن الليث والقضيل ابن عياض ومالك وبه تفقه . وعنه : بنو عبد الحكم والحارث بن مسكين وسحنون وجماعة . خرج عنه أصحاب السنن . توفي بمصر سنة ٢٠٤ هجرية إلى رحمة الله وذلك بعد موت الشافعي بثمانية عشر يوماً .

١ - أصبغ : (مصرى - الطبقة ٦) أبو عبد الله أصبغ بن فرج بن سعيد بن نافع المصري . الإمام الثقة المحدث . روى عن الدار وردى ويحيى بن سلام وسمع ابن القاسم وأشهب وابن وهب وتفقه معهم وكان كاتباً لابن وهب . روى عنه البخارى وغيره . وتفقه به بن الموازه وابن حبيب . قال ابن الماجشون : ما أخرجت مصر مثل أصبغ . من كتبه : كتاب الأصول ، وتفسير حديث الموطأ ، وآداب الصيام ، وكتاب سماعه عن ابن القاسم ، وآداب القضاء ، والرد على أهل الأهواء ، والمزاورة . مات بمصر سنة ٢٢٥ هجرية رحمه الله تعالى .

٢ - أصبغ : (أندلسى - الطبقة ٦) أبو القاسم أصبغ بن خليل القرطبي . الإمام المشاور الفقيه الحافظ . سمع من يحيى بن يحيى وأصبغ وسحنون وغيرهم ، وحديث عنه بن المنير وقاسم ابن أصبغ . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٢٧٣ هجرية .

٣ - أصبغ : (أندلسى - الطبقة ٦) أصبغ بن محمد بن يوسف والد قاسم بن أصبغ القرطبي روى عن يحيى بن يحيى . توفي إلى رحمة الله سنة ٣٠٠ هجرية .

الأقفهسى : (مصرى - الطبقة ١٧) القاضى الفاضل جمال الدين عبد الله بن مقداد الأقفهسى الفقيه العالم الإمام . انتهت إليه رياسة المذهب المالكى والفتوى في مصر أخذ عن خليل وانضم به وبغيره ، وعنه البساطى وعبادة وعبد الرحمن البكرى وغيرهم له شرح مختصر على شيعه خليل في ثلاث مجلدات ، وشرح على الرسالة وتفسير . توفي إلى رحمة الله تعالى في رمضان سنة ٨٢٣ هجرية .

١ - الأمير : (مصرى - الطبقة ٢٥) أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر ابن عبد العزيز السنبوى الأزهرى الشهير بالأمير وهو لقب جده الأدنى . أصله من المغرب ونزل مصر بناحية سنبلو انتهت إليه رياسة العلوم بمصر . قدم مصر وهو ابن تسع سنين وأخذ عن

الصعيدى والبلبدى كما أخذ عن الحنفية والشافعية والحنابلة ، وقد ألقى الدروس فى حياة مشايخه واشتهر أمره وكانت تأتبه الصلوات من سلطان المغرب . وأخذ عنه من لا يعد منهم ابنه محمد والمسوق وأحمد الصاوى وغيرهم . ومن مؤلفاته فهرسة حافلة ابتدأها بالموطأ حتى ما ألف فى وقته ، والمجموع وشرحه وحاشيته وكان شيخه الصعيدى إذا توقف قال : هاتوا مختصر الأمير ، وحاشيته على شرح عبد الباقى ، وعلى شرح العزى ، وعلى شرح عبد السلام اللقائى وغير ذلك كثير . توفى إلى رحمة الله تعالى فى ذى القعدة سنة ١٢٣٢ هجرية وكانت جنازته حافلة ودفن إلى جوار عبد الوهاب العفىنى .

٢ - الأمير : (مصرى - الطبقة ٢٥) أبو عبد الله محمد بن المرحم قبله ، والمعروف بالأمير الصغير . ولد سنة ١٢٥٣ . وكان من العلماء الأعلام أخذ عن والده وانتفع به وأجازه فى فهرسته ، وأخذ عنه حفيده أحمد ومحمد عlish وغيرهم . لم تعرف وفاته . رحمه الله تعالى .

الباجى - كثيرون . منهم :

١ - الباجى : (أندلسى - الطبقة ٩) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله المعروف بالباجى الإمام الفقيه الفاضل كان مولده سنة ٣٥٦ هجرية ، ألف كتاباً حسناً فى اللوائى والقعود ، وكتاباً مستوعباً فى سجلات القضاة . سمع من جده عبد الله وغيره وأخذ عن أبيه ورحل معه للمشرق وشاركه فى الميعاد من الشيوخ . توفى إلى رحمة الله تعالى فى ٤٣١ هجرية .

٢ - الباجى : (أندلسى - الطبقة ١٠) القاضى أبو الوليد سليمان بن خلف التميمى الحافظ المتأخر العلم . ولد سنة ٤٠٣ هجرية وأخذ عن أبى أصبغ بن شاذى والقاضى يونس وغيرهم ورحل للمشرق سنة ٤٢٦ وأقام بمكة أربعة أعوام مع أبى ذر الهروى وروى عنه البخارى ثم أقام ببغداد ثلاثة أعوام يدرس ويقرا الحديث وروى عن ابن عمرو وأبى بكر الخطيب وهو روى عنه فكل روى عن صاحبه وروى عنه ابن عبد البر وتفقه به جماعة منهم . ابنه أحمد وأبو بكر الطرطوشى وأبو على الجليانى وأبو القاسم المعادى وغيرهم كثير وكانت بينه وبين ابن حزم الظاهرى مناظرات ومجالس مدونة . صنف كتباً كثيرة نافعة منها التسليد إلى معرفة التوحيد ، وسنن المهاج ، وأحكام القصول فى علم الأصول ، والتعديل والتجريح لما أخرجه البخارى فى الصحيح ، وشرح الموطأ وهو نسخان ، أحدهما الاستيفاء ، ثم انتقى منه فوائد سماها المتقى فى سبع مجلدات وهو من أحسن كتب المالكية . وله الإملاء المختصر ، ومختصر المختصر فى مسائل المدونة ، ومختصر الموطآت ، وكتاب الإشارة فى أصول الفقه ، وكتاب الخلود ، وكتاب سنن الصالحين . وفهرست وغير ذلك وهى ثلاثون مؤلفاً . توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٧٤ هجرية بالمدينة .

٣ - الباجى : (أندلسى - الطبقة ١٠) ابنه أبو القاسم أحمد الباجى . وكان إماماً فقيهاً أصولياً تفقه بآبيه وأذن له فى إصلاح كتبه وخلفه فى حلقته بعد وفاته وأخذ عنه آتمة ، منهم أبو على الصيرفى ، وحلت عنه الجليانى . ألف كتاب مر النظر ، وكتاب معيار النظر ، وكتاب البرهان على أن أول الواجبات الإيمان وغير ذلك . مات إلى رحمة الله تعالى بمكة سنة ٤٩٣ هجرية .

البراموني : (مصرى-الطبقة ٢٠) كرم الدين عبد الكريم البرموني المصرقى الإمام المحدث الفقيه الصالح القطب ترجم نفسه فى كتابه روضة الأزهار فى مناقب شىخه عبد السلام (ابن سليم الطرابلسى) أول مشايخه الشمس اللقانى ثم أخذ عن أخيه الناصر واجتمع بآبن حجر الميضى والسخاوى والفكهانى ، وشرح المختصر فى جزأين ثم حصل له بطنلة حسنة ثم ذهب لككة ورأى فيها من العز ما رأى ببركة شىخه عبد السلام الأسمر . ولد بمصراته سنة ٨٩٣ هجرية وأخذ عنه إبراهيم اللقانى والنور الأجهورى ، وله حاشية على مختصر خليل من جزأين ، وكان على قيد الحياة أو توفى سنة ٩٩٨ هجرية رحمه الله تعالى .

البرادعى : (مغربى-الطبقة ٩) أبوسعيد خلف بن أبى القاسم الأزدى المعروف بالبرادعى الفقيه العالم الإمام الحافظ من كبار أصحاب بن أبى زيد والقاسمى وبهما تفقه وبغيرهما . له تأليف مشهورة منها التهذيب اختصار المدونة ظهرت بركته وعول عليه الناس ، والتهديد لمساائل المدونة والشرح والإتمامات لمساائل المدونة . واختصارات الواضحة . لم تحصل له رئاسة بغير وأن ، وخرج إلى صقلية وحصلت له هناك شهرة وجاه عظيمان - ولم تعرف وفاته رحمه الله تعالى .

البرزلى : (مغربى-الطبقة ١٧) أبوالقاسم أحمد البرزلى البلىوى القيروانى ثم التونسى ، مفتى تونس وفقهها وحافظها وإمامها بالجامع الأعظم الفقيه الحافظ ، أخذ عن بن عرق وأبى الحسن البطرى ولازمه نحرأ من أربعين عاماً وأخذ عنه أحزاب الإمام الشاذلى والقراءات السبع ، وأخذ عن البلمنى المعروف بآبن أبى حجة وغيره ، عنه بن ناجى والرصاع وحلولو والقلاشلى وأخوه وآبن مرزوق وله ديوان كبير فى الفقه جمع فأوى ، وله الحاروى فى النوازل ، وله فتاوى كثيرة . توفى إلى رحمة الله سنة ٨٤١ هجرية أو بعدها وعمره ١٠٣ سنة .

١-البساطى : (مصرى-الطبقة ١٦) قاضى القضاة علم الدين سليمان بن خالد البساطى اللطائى الإمام القاضل . اشتهر بمعرفة المذهب وأخذ عن الأعلام . وتوفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٨٦ هـ .

٢ - البساطى : (مصرى-الطبقة ١٧) القاضى جمال الدين أبو الحسن يوسف بن خالد البساطى الإمام العملة الفقيه أخذ عن خليل وغيره وله شرح على مختصر خليل وغير ذلك توفى إلى رحمة الله تعالى فى جمادى الآخرة سنة ٨٢٩ .

٣ - البساطى : (مصرى-الطبقة ١٧) شمس الدين قاضى القضاة أبو عبد الله محمد ابن أحمد البساطى شيخ شيوخ الإسلام وفريد عصره أخذ عن الجلالى للقرى وبه تفقه وبهرام وأخيه نور الدين والأكفهمسى وجماعة ، وعنه عبادة والنور السهورى وآبن فرحون والسخاوى وغيرهم ألف المغنى فى الفقه وشرحه لم يكمل وشفاء القليل على خليل وشرح آبن الحناجب وحاشيته على المواظف وله مقدمة فى أصول الدين ومقدمة فى علم الكلام وغير ذلك . أنى عليه ابن حجر وغيره

ولد سنة ٧٦٨ هجرية واستقر في القضاء نحواً من عشرين سنة وتوفي وهو يتولاها في رمضان سنة ٨٤٢ هجرية وصلى عليه الحافظ ابن حجر .

١- البلبوى : (أندلسي - الطبقة ١٦) القاضي أبو البقاء علم الدين خالد بن عيسى البلبوى القنطوري الأندلسي ، الإمام العالم . ولي القضاء ببعض جهات الأندلس وأخذ عن والده وعبد العزيز القوري والجزولي وابن عمر والمقبيل وغيرهم ، وألف الرحلة المسماة تاج المشرق في تحليله علماء المغرب والمشرق . لم تعرف وفاته وإنما كان بالحياة سنة ٧٥٥ رحمه الله تعالى .

٢- البلبوى : (مغربي - الطبقة ١٦) أبو عبد الله بن محمد بن يوسف البلبوى الشيبني القيرواني ، الشيخ الصالح الإمام الفاضل . قرأ بالقيرواني على أبي الحسن العواني وغيره وبتونس على المسكوري وغيره وعنه جماعة منهم البرزلي وابن ناجي وأبو محمد العواني والمسراقي ، وأقام نحواً من خمس وثلاثين عاماً في التدريس . توفي في صفر ٧٨٢ رحمه الله تعالى .

بن : انظر : البناني - أبو عبد الله محمد بن الحسن

١- البناني : (مغربي - الطبقة ٢٤) أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الفامي - الإمام الفقيه المناظر شيخ الجماعة وخاتمة العلماء الكبار . أخذ عن أحمد بن ناصر وببارة الصغير وأبي سلم العياشي وأبي العباس بن الحاج وغيرهم ورحل إلى المشرق وأخذ عن الخرشبي وعبد الباقي الزرقاني وغيرهم ، وأخذ عنه محمد جوسوس والتاودي والسلجمامي وأبو خريص ومحمد البناني وأخويه والصعدي وغيرهم ، وله تأليف منها شرح الاكتفاء للكلاعي في ستة أسفار ، وشرح الحزب الكبير للشافعي ، وشرح صلاة ابن مشيش ، وغير ذلك ، توفي إلى رحمة الله تعالى في ١١٦٣ هجرية وكبير السن .

٢- البناني المشار إليه بومز (بن) : (مغربي - الطبقة ٢٤) أبو عبد الله محمد بن الحسن البناني ، الإمام العارف خاتمة العلماء الأعلام . وللسنة ١١٣٣ هجرية ، وأخذ عن أحمد بن المبارك ومحمد جوسوس ومحمد بن عبد السلام البناني وانتفع به ، وحملون بن الحاج وعبد القادر شقرون . وله حاشية على شرح عبد الباقي الزرقاني سارت به الركبان ورزق القبول فيها ، وحاشية على مختصر السنوسي في المنطق ، وشرح على السلم ، وحواش على التحفة ، واختصر تأليف شيخه بن المبارك في مسألة التقليد وفهرسته وغير ذلك . وبيت بيت علم وفضل وأخواه عالمان توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ١١٩٤ هجرية .

بهرام : (مصري - الطبقة ١٧) القاضي تاج الدين أبو البقاء بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز الدميدي . الفقيه الإمام الحافظ حامل لواء مذهب المالكية بمصر أخذ عن خليل تآليفه وبه تفقه ، وانتفع بالرهوي وغيرهما . ولد سنة ٧٢٤ هجرية . وأخذ عنه الأقفهسي والبكري والبساطي وغيرهم . ومن تأليفه : ثلاثة شروح على مختصر خليل : كبير ووسيط وصغير ، واشتهر

الوسيط ، وشرح مختصر ابن الحاجب ، والإرشاد في ستة مجلدات ، وشرح ألفية ابن مالك . وقد توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٨٠٥ هجرية .

١ - الثاني : (مصرى- الطبقة ١٩) قاضى القضاة أبو عبد الله شمس الدين محمد بن إبراهيم الثاني الإمام الفقيه العالم . أخذ عن السهوى والبرهان القناني والماردني وغيرهم ، وعنه الغيثي وغيره ، تحلى عن القضاء وتصدر للتأليف والإقراء ، وله شرحان على المختصر وابن الحاجب وله شرح المحلى على جمع الجوامع وشرح على الرسالة ، والشامل لم يكمل ، وتأليف في القرائض والحساب والمليقات وفهرسة . توفي إلى رحمة الله تعالى في سنة ٩٤٢ هجرية .

٢ - الثاني : (مصرى- الطبقة ١٩) أبو الحسن جمال الدين يوسف بن حسن بن مروان الثاني يعرف بالماروني ، العالم الإمام المحدث ، أخذ عن السهوى والعلمى ولازم ابن صجلون له شرح على المختصر ، ولد سنة ٨٤٦ هـ ولم تعرف وفاته ، رحمه الله تعالى .

التلمساني كثيرون ؛ منهم :

١ - التلمساني : (مغربي - الطبقة ١٥) أبو إسحق إبراهيم بن أبي بكر الأتصاري المعروف بالتلمساني القامى الإمام الفقيه المتفقه ولد سنة ٦٠٩ هجرية ، وأخذ عن أبي على الشلوين وغيره وروى عن كثيرين منهم ابن عبد الملك . ألف المنظومة المشهورة في القرائض المعروفة باسم التلمسانية وأخرى في السير وأمداح النبي صلى الله عليه وسلم . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٦٩٩ هجرية .

٢ - التلمساني : (مغربي- الطبقة ١٦) أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد القرشي التلمساني . العالم الإمام . تلى أعلاماً وأخذ عنهم كالمشلى والبلى والسبى وغيرهم وعنه جماعة منهم الإمام الشاطبي ولسان الدين بن الخطيب وابن خلدون وغيرهم ألف كتاب القواعد اشتمل على ١٢٠٠ قاعدة ، وحاشية بديعة على مختصر ابن الحاجب وغير ذلك . تولى القضاء فقام به علماً وعملاً وتوفي إلى رحمة الله تعالى وهو يتولاه سنة ٧٥٦ هجرية .

٣ - التلمساني : (أندلسى- الطبقة ١٦) لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد التلمساني الغرناطى يعرف بابن الخطيب الإمام العالم الأديب المؤرخ . أخذ عن أعلام منهم الجزى وابن الفخار ولازمه وابن الحاج وغيرهم . وعنه جماعة منهم الوزير بن زمرك ، وابن حاصم ، ومن تأليفه التى بلغت نحو الستين : ألفية في أصول الفقه ، وكتاب الوزارة ، وشجرة السلطان ثم الوزارة ثم العمل ثم الجهاد أسطولا وخيلا ثم المضطر إليهم في باب السلطنة وهو موضوع غريب ما سمع بمثله قتل بفاس سنة ٧٧٦ هجرية رحمه الله تعالى .

٤ - التلمساني : (مغربي- الطبقة ١٦) الشريف أبو عبد الله محمد بن أحمد الإدريسي ، انتهت إليه الرياسة بالمغرب . نشأ بتلمسان ثم رحل ، وعاد إليها . ومن كتبه : الفتح على أصول الفقه ، وشرح جمل الخونجى . مات إلى رحمة الله تعالى بتلمسان سنة ٧٧١ هجرية .

٥ - التلمساني : (مغربي - الطبقة ١٩) أبو عبد الله محمد بن علي بن أبي شريف التلمساني الحسني الإمام المتفنن القدوة ، أخذ عن بن غازي والمواق والدقون وله شرح الشفا المسمى للهل الأصني وهو شرح جيد عرضه على شيخه بن غازي فشكره . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٩٢١ هجرية .

٦ - التلمساني : (مغربي - الطبقة ١٩) أبو عبد الله محمد بن العباس التلمساني الشهير بأبي عبد الله . الشيخ الفقيه النحوي العالم . أخذ عن أعلام كالسنوسي وابن مرزوق وغيرهما وله مجموع فيه فوائد كثيرة مهمة . لم تعرف وفاته وكان بالحياة سنة ٩٢٠ هجرية رحمه الله تعالى .

التونسي - كثيرون . منهم :

التونسي : (مصري - الطبقة ١٥) ومنهم أبو إسحق محمد بن محمد بن أبي القاسم بن جميل الربيعي التونسي . تونسي الأصل استقر بمصر ومات بها إلى رحمة الله تعالى سنة ٧١٣ هجرية (اختارناه من بينهم لأنه مترجم له بموسوعة الفقه الإسلامي بالقاهرة) .

الجزولي : كثيرون . منهم :

١ - الجزولي : (مغربي - الطبقة ١٦) أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الجزولي قاضي فاس وعالمها العامل الفقيه العملة الفاضل ، أخذ عن مشيخة بلاده ، ودخل تونس وأخذ عن بن عبد الرزاق والفزاري وعنه ابن خلدون والخطيب بن مرزوق وغيرهم توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٥٨ هجرية .

٢ - الجزولي : (مغربي - الطبقة ١٨) أبو عبد الله محمد بن سلمان الجزولي الشريف الحسني الفقيه الإمام وشيخ الإسلام العالم العامل الواصل صاحب الكرامات أخذ عن أئمة كثيرين علم الظاهر والباطن وأخذ عنه ما يزيد على الاثنى عشر ألفاً منهم أحمد بن زروق وعبد العزيز التليج والصغير السبلي وغيرهم وقد ألف دلائل الخيرات وهو معروف في المشرق والمغرب ، وكتاباً في التصوف . توفي إلى رحمة الله تعالى في ربيع الأول سنة ٨٧٠ هجرية . وقد وجد جسمه لم يتغير بعد سبع وسبعين سنة لما نقل سوس إلى مراكش . وقد ألف بحر المدي في مناقبه كتاباً سماه بمتع الأسماع في التعريف بالشيخ الجزولي وما له من أتباع .

ثوبان : (مصري - الطبقة ٥) أبو الفيض ثوبان بن إبراهيم المصري المعروف ببنى لتون - الشيخ الفصالح المشهور أحد رجال الطريقة . وهو معلود من جملة من روى الموطأ ، شيخه في الطريقة شقران وعنه سهل بن عبد الله التستري توفي في ذي القعدة سنة ٢٤٥ إلى رحمة الله تعالى .

الجلياني - كثيرون . منهم :

الجلياني : (أندلسي - الطبقة ١٠) أبو علي الحسين بن محمد الغساني المعروف بالجلياني ، الفقيه الحافظ الإمام ولد سنة ٤٢٧ وأخذ عن البابي وابن عبد البر وغيرهم ، ورحل إليه الناس وسمعوا منه وحدث عنه القاضي عياض وأخذ عنه بن فرحون وغيره كثير . ألف

كتاب المهمل ، وتمييز المشكل ، وتأليف في تسمية شيوخ النسائي ، وآخر في شيوخ أبي داود وكتاب صفط رجال الصحيح وفهرسه . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٩٨ هجرية .

ح : هو رمز لأبي عبد الله محمد بن محمد الخطاطب الكبير

١ — الخطاطب : المشار إليه برمز (ح) : (حجازي — الطبقة ١٩) أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الرصيني المعروف بالخطاطب الكبير أصله من المغرب ، وولد سنة ٨٦١ ولشهر بمكة أخذ عن السنوري والسخاوي وأحمد زروق ، ومن كتبه شرح لمن خليل ، معروف . وقرة العين شرح ورقات إمام الحرمين . توفي إلى رحمة الله بالمغرب سنة ٩٤٥ هجرية (الفقه الإسلامي) .

٢ — الخطاطب : (حجازي — الطبقة ٢٠) بركات بن محمد بن عبد الرحمن الخطاطب ، المكي الفقيه العالم أخذ عن والده وغيره ، وعنه جماعة منهم ابن أخيه يحيى وولد الشيخ أحمد بابا . له شرح على خليل في أربعة أسفار سماه المنهج الجليل . توفي وعمره عا ل سنة ٩٨٠ هجرية .

٣ — الخطاطب : (حجازي — الطبقة ٢٠) أبوزكريا يحيى بن محمد بن محمد الخطاطب المكي الفقيه خاتمة علماء الحجاز المالكية . أخذ عن والده وعمه بركات وغيرهما وعنه أبو السعود القسطلاني وأحمد بابا وغيرهما . له تأليف حسنة في الفقه والمناسل وغير ذلك توفي إلى رحمة الله تعالى بعد سنة ٩٩٣ هجرية .

محمد يس : (مغربي — الطبقة ٦) أبو جعفر محمد يس هو أحمد بن محمد الأشعري من ولد أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ويعرف بمحمد يس القطان ، الإمام الفاضل العظم العامل للثقة . ولد سنة ٢٣٠ هجرية وثقفه بسحنون وغيره ورحل إلى المشرق وأخذ فيها عن بن القاسم وابن وهب وغيرهما . وعنه أخذ جماعة منهم بن البباد والأبياني . لما احتل دعا إليه الطبيب وقال له :

ييد الله دوائى هو يعلم دائى

إنما أظلم نفسى باتباعى لدوائى

توفي إلى رحمة الله تعالى في سنة ٢٨٩ هجرية .

الحرفشى : (مصرى — الطبقة ٢٣) أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحرفشى الفقيه العلامة شيخ المالكية وإمام السالكين . انتهت إليه الرياسة بمصر . أخذ عن والده وعن البرهان القفاني والنور الأجهورى وغيرهم . وعنه جماعة منهم على النورى وأحمد الشرقى الصفاقسى وعلى القفاني والشمس القفاني والشبرخيتى والقيروى والنفراوى ومحمد بن عبد الباقي الزرقانى وغيرهم . له شرح كبير على مختصر خليل وآخر صغير رزق فيه القبول . توفي إلى رحمة الله تعالى في ذى الحجة سنة ١١٠١ هجرية .

خليل (مصرى- الطبقة ١٦) : انظر مقدمة الجزء الأول .

الدردير : (مصرى- الطبقة ٢٥) انظر مقدمة الجزء الأول .

المنسوقى : (مصرى- الطبقة ٢٥) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عرفة المنسوق الأزهرى ولد بلسوق وحضر إلى مصر وحفظ القرآن وجوده على الشيخ محمد المنير ولازم حضور دروس المشايخ الصعدي والدردير والنقراوى وغيرهم وتصدر للتدريس وكان فريداً فى تسهيل المعانى وحل المشاكل متين الدين حسن الخلق فكّر المترددون عليه ، ومن أخذ عنه الشيخ أحمد الصاوى صاحب هذه الحاشية وغيره وله تأليف رزق فيها القبول منها حاشية على الدردير وحاشية على السعد التفتازانى ، وحاشية على شرح الجلال المحلى على البردة ، وحاشية على كبرى السنوى وعلى صفراء ، وحواشى على مفتى الليب ، وحاشية على شرح الرسالة الوصفية ، والحدود الفقهية فى فقه المالكية . ولم يزل على حاله فى الإفتاء والتدريس والإفادة إلى أن توفى إلى رحمة الله تعالى فى ربيع الثانى سنة ١٢٣٠ هجرية وصلوا عليه بمشهد حافل بالأزهر ودفن بتراب المهاجرين وقيل فيه كثير من الرثاء .

ر : المشار إليه برمز (ر) : فى هذا الكتاب : انظر الرماضى .

ربيعة الرأى (تابعى) : أبو عثمان ربيعة بن عبد الرحمن فروخ مولى المنكسر الملقب المعروف مفتى المدينة الإمام الجليل الثقة . أخذ عن جمع من الصحابة ومنهم أنس ، وعنه أخذ مالك وقال : ذهبت حلوة الفقه منذ مات ربيعة الرأى . توفى سنة ١٣٦ هجرية إلى رحمة الله تعالى .

الرحواجى : (مغربى- الطبقة ١٧) أبو على عمر بن محمد الرحراجى القامى الولي الزاهد والعالم العامل . أخذ عن جماعة من مشيخة فاس منهم أبو عمر العبدومى وعنه جلة منهم ابن الخطيب للسنن . توفى إلى رحمة الله سنة ٨١٥ هجرية وقبره معروف .

الرماضى - المشار إليه بحرف (ر) : (مغربى- الطبقة ٢٣) أبو الخيرات مصطفى بن عبد الله بن موسى الرماضى الإمام الفقيه العالم المحقق أخذ عن شيوخ مازونه وصر ومنهم الحرشى والزرقانى ، وله حاشية على شرح الشمس التتائى على المختصر غاية فى الجودة والنيل . توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ١١٣٦ عن نيف وتسعين سنة .

١ - الزرقانى - وهو المشار إليه برمز (عب) : انظر عبد الباقي .

٢ - الزرقانى : (انظر محمد بن عبد الباقي الزرقانى)

١ - زروقى : (مغربى- الطبقة ١٨) أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسى القامى الشهير بزروق الشيخ الكامل الولي العارف بالله الواصل شيخ الطريقة . أخذ عن أئمة فى الشرق والمغرب منهم الجزولى والمشلالى والقورى والسنهورى ، وعنه من لا يعد كثرة ومنهم الخطاب .

الكبير والولي الشعرائي وأبو الحسن البكري . ومن تأليفه التي بلغت تسعة وعشرين - شرح على الحكم العطائية ، وقواعد في التصوف ، وتعليق على البخاري ، وشرحان على الرسالة ، يشرح مختصر خليل والقرطبية والوغيليسية ، وكثير غير ذلك وكان . يميل إلى الاختصار ، وبالجملة فقد رفق ما يذكر كان مولده سنة ٨٤٦ وتوفي إلى رحمة الله تعالى في صفر سنة ٨٩٩ بمسراطة من عمل طرابلس وقبره متبرك به .

٢ - زروق : (مغربي - الطبقة ٢٤) أبو العباس أحمد زروق طراد نزيل القيروان من العلماء الفضلاء . أخذ عن الشيخ زيتونة والشيخ الحضاربي . ولد سنة ١١٠٧ ولم تعرف وفاته .

٣ - زروق : (مغربي - الطبقة ٢٥) أبو العباس أحمد زروق السنوسي الكافي التونسي العلامة المتفنن الفاضل ، أخذ عن الشيخ الكواش وانضم به غيره ومنه أخوه محمد وغيره . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ١٢٤٦ هجرية .

سالم السنهوري : انظر السنهوري .

السنبي : (مغربي - الطبقة ١٦) كثير . منهم القاضي محمد بن أحمد بن محمد الشريف الحسيني السبي الإمام الحافظ للتيقار . أخذ عن الغافقي وابن رشيد وأبي عبد الله بن جابر وابن الشاط وغيرهم وعنه ابنه ولسان الدين بن الخطيب وأبو إسحق الشاطبي وابن زمرك وابن خلدون والسراج وغيرهم . من تأليفه شرح الخزرجية والحجب المستورة في محاسن المقصورة (مقصورة حازم) . وتقييد جليل على ورد السمط في خبر السبط . توفي إلى رحمة الله وهو يتولى قضاء ضرابطة سنة ١٧٦٠ أو ٧٦١ هجرية .

سحنون : (مغربي - الطبقة ٦) أبو سعيد عبد السلام سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي حمصي الأصل . اجتمعت فيه الفضائل وكان عابداً وربما زاهداً إماماً عالماً جليلاً . ولد في رمضان سنة ١٦٠ هجرية أخذ عن أئمة من أهل المشرق والمغرب كابن راشد وابن وهب وابن حينة ووكيع وابن الماجشون ومطرف وأشب وأخذ عنه بن عبلوس وحمد بنيس والورداني ولازمه وغيره . وانتهت إليه الرياسة في العلم ، وعلوته عليها الاعتماد في المذهب . رُود على القضاء سنة حتى قبل على شرط أن لا يرتزق منه شيئاً وأن يتفقد الحقوق على وجهها في الأمير وأهل بيته . مات وهو في القضاء سنة ٢٤٠ رحمه الله وقبره بالقيروان معروف متبرك به .

السلجماسي - كثير . منهم :

١ - السلجماسي : (مغربي - الطبقة ٢١) أبو العباس أحمد بن عبد الله بن محمد عبد الله بن القاضي السلجماسي . من الأئمة الأعلام . ولد سنة ٩٥٢ هجرية . وأخذ عن أبي القاسم بن القاضي والقلاوي وشقرون وغيرهم ورحل إلى المشرق وأخذ عن السنهوري واللقاني والجزيري . له كتب منها علاء الوسائل ودرج الرسائل ومنجنيق الصخور في الرد على أهل

للقجور ورسائله الشهيرة لأبي عمر القسطلی وغير ذلك . قام بالدعوة واستولى على سلجماس ودرعة وراكش وتوفي إلى رحمة الله قتيلا بأحواز السوس سنة ١٠٣١ هجرية .

٢ - السلجماسی : (مقرئ- الطبقة ٢٢) أبو العباس أحمد بن محمد بن مروان القاضي ابن عبد العزيز بن محمد القاضي العباسی السلجماسی من بيت علم ورياسة وسياسة . أبوه محمد عالم معتقد معدود من الأولياء . روى عن السنائى وحج وجاور قرأ الحديث في الحرمين ، ثم ولي قضاء سلجماسة وتوفي بمصر سنة ١٠٨٥ ودفن بمقبرة المجاورين ..

السلوسی : (عراق- الطبقة ٨) أبو طاهر محمد بن أحمد بن عبد الله اللعلى البصرى البغدادى القاضي السلوسى من بيت العلم . ثقة أمين عالم ولد سنة ٢٧٩ هجرية وسمع من بشر ابن موسى وأبي أحمد بن عبلوس والزجاج وجماعة ، وسمع منه أبو الحسن الدارقطنى وعبد الغنى ابن سعيد وأبو الحسن الجوهري . له كتاب في الإجابة على مسائل مختصر المزنى على قول مالك ، واختصر تفسير الجياني وتفسير البلخي . تولى قضاء بغداد ثم مصر . توفي سنة ٣٦٧ هجرية .

سنه : (مصرى- الطبقة ١١) أبو على سند بن عثان بن إبراهيم الأسدى المصرى الإمام الفقيه الفاضل العالم العملة للكمال . تفقه بأبي بكر الطرطوشى وسمع منه وانتفع به وجلس لإلقاء الدروس بعده ، روى عن أبي طاهر السلى وأبي الحسن بن شرف . وعنه أخذ جماعة وانتفعوا به منهم أبو الطاهر إسماعيل بن عوف . ألف الطراز ، وهو كتاب حسن مفيد شرح به المدونة ونحو الثلاثين سفرأ ، وتوفي قبل إكفاله ، اعتمده الخطاب وأكثر من النقل عنه في شرح المختصر وله تأليف في الجدل وغيره . توفي إلى رحمة الله بالإسكندرية سنة ٥٤١ هجرية .

١ - السنهورى : (مصرى- الطبقة ١٨) نور الدين أبو الحسن على بن عبد الله السنهورى الإمام الكامل والعالم الجليل المحدث الحافظ شيخ المالكية في وقته . ولد سنة ٨١٤ هجرية وأخذ عن الزين النويرى والبساطى والزين عيادة وأبي القاسم النويرى وغيرهم وعنه أئمة منهم أحمد زروق وأبو الحسن الشاذلى والمنوف والخطاب الكبير والشمس التائى ويوسف التائى والشمس اللقائى والناصر اللقائى وغيرهم . وله شرح على المختصر . وتعليق على التلطين . توفي إلى رحمة الله تعالى في رجب سنة ٨٨٩ هجرية .

٢ - السنهورى : (مصرى- الطبقة ٢١) أبو النجاة سلم بن محمد السنهورى مفتى المالكية بمصر وعالمها الإمام الكبير ومجلسها الشريف خاتمة الحفاظ باتفاق ، رحل إليه الناس من الآفاق واجتمع فيه ما لم يجتمع في غيره . أخذ عن البتوفرى وبه تفقه والناصر اللقائى وغيرهم . وعنه جلة ، منهم البرهان اللقائى والنور الأجهورى والخير الرولى والشمس اليابلى ولازمه وعامر الشبراوى ، له شرح جليل على المختصر وغير ذلك . توفي إلى رحمة الله تعالى في جمادى الأولى سنة ١٠١٥ هجرية .

السيوري - كثيرون . منهم :

السيوري : (مغربي - الطبقة ١٠) أبو القاسم عبد الخالق بن عبد الوارث السيوري ، خاتمة علماء أفريقية وآخر شيوخ القيروان حافظ أديب تفقه بأبي بكر بن عبد الرحمن وأبي عمران القاسمي وغيرهما وأخذ عنه أبو عبد الله بن سفيان المقرئ وعبد الحميد الصائغ والخمسي وحسان البربري وعبد الحق الصقلي وابن سعدون ، وله تعليق حسن على الملونة وكان يحفظها . وقد طال عمره حتى توفي بالقيروان سنة ٤٦٠ أو سنة ٤٦٢ إلى رحمة الله تعالى وقبره معروف ومتبرك به .

الشافعي : (مصري - الطبقة ١٤) أبو الحسن علي بن عبد الله الشاذلي الشريفي الحسني . شيخ الطريقة العارف بالله القطب الواصل . ولد سنة ٥٧١ هجرية وأخذ عن أبي عبد الله محمد بن حرزم وأبي محمد عبد السلام بن مشيش يستند للمشهور عند أهل الطريقة . وعنه لا يعد ولا يحصى من الخلائق في المشرق والمغرب . قلم تونس وأقام بها سنين واشتهر بها ثم انتقل إلى مصر وكان يحضر مجلسه بتونس ومصر أكابر العلماء منهم ابن عصفور وابن جماعة والعزيز عبد السلام وابن دقيق العيد والمنذري وابن الحاجب وابن الصلاح وابن سراقه وأبو العباس للمري وأبو العزائم ماضي ومن لا يحصى . قصد الحج وتوفي بجميزة بالصحرى شرق صعيد مصر في شوال سنة ٦٥٦ هجرية إلى رحمة الله تعالى وقبره هناك معروف ومتبرك .

الشاطبي - كثيرون . منهم :

١ - الشاطبي : (أندلسي - الطبقة ١٦) الإمام الشيخ أبو إسحق إبراهيم ابن موسى القرطابي الشهير بالشاطبي . العالم القرد المحقق المناظر للتيب لسنة والمصمم بالصلاح واللغة والورع . أخذ عن أئمة منهم بن القصار ولازمه ، وأبو عبد الله البلنسي وأبو القاسم الشريف السبي وأبو عبد الله الشريف التلمساني وغيرهم كثيرون ، وعنه أبو بكر بن عاصم وأخوه أبو يحيى محمد صاحبه وانضم به وورث طريقته ، وبالجملة فقد ورد في العلوم فوق ما يذكر . وله تأليف نفيسة منها المواقات في الفقه وهو كتاب جليل لا نظير له من أنبل الكتب والتأليف . وله كتاب في الحوادث والبدع في غاية الإجادة سماه الاعتصام ، وكتاب في شرح كتاب البيوع بصحيح البخاري ، وكتاب الإفادات والإنشاءات ، وعنوان الاتفاق في علم الاشتقاق ، وخطاي كثيرة . توفي إلى رحمة الله تعالى في شعبان سنة ٧٩٠ هجرية .

٢ - الشاطبي : (أندلسي - الطبقة ١٢) أبو محمد قاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف الرعيني الشاطبي الضريير الإمام المتفق على جلالة وفضله ، حجة في صحيح البخاري ومسلم ، وكان يحفظ قر بعير من العلوم . أخذ عن بعض الحفاظ ، وانضم به جماعة ، مات إلى رحمة الله تعالى سنة ٥٩٠ بمصر وقبره بالقرافة متبرك به .

الشاوي : (مغربي - الطبقة ٢٢) أبو زكريا يحيى بن الفقيه صالح محمد النابلي الشاوي الملباني الجزائري الإمام القدوة الذي ختمت بعصره عصر الإسلام أخذ بالجزائر من أعلام منهم محمد بن محمد البهلول وأبو الحسن علي السلجاسي والشمالي . واجتمع بالشمالي وأجازته وعنه

على النورى والقرفاى بصفاقس . وقرأ عليه جماعة بلعشق وأجازهم ثم رجع لمصر وصرف أوقاته فى التأليف والإفادة ومن مؤلفاته حاشية على شرح أم البراهين وله كتب فى الأدب والنحو توفى إلى رحمة الله فى ربيع الأول سنة ١٠٩٦ .

٢ - الشاوى : (مغربى - الطبقة ٢٤) أبو البقاء محمد يعيش الشاوى الرهاوى . الإمام العلامة الفاضل البارع فى الفقه والأحكام القاضى أخذ عن القسطنطين وابن رجال ومحمد المسناوى وغيرهم ، وعنه التاوى والجرندى والدكالى ، وله حاشية على شرح التحفة لميانه ، سباه الكواكب السيارة . مات تقيلاً إذ نزل اللصوص على بيته ليلاً وكان بأطراف مدينة فاس فدلج عن حريمه وقتلهم حتى قتل شهيداً إلى رحمة الله تعالى وذلك سنة ١١٥٠ هجرية .

شبه : انظر الشبراخيتى .

الشبراخيتى (شبه) : (مصرى - الطبقة ٢٣) برهان الدين أبو إسحق إبراهيم بن مرعى ابن عطية الشبراخيتى الفقيه العمدة المحقق العالم العامل . . أخذ عن الأجهورى وبه تفقه وفقه وفقه والبايلى وعنه على النورى والبعنى والمكنى ، وله مؤلفات منها : شرح على مختصر خليل فى مجلدات ، وشرح على العشماوية ، وعلى الأربعين النووية رزق فيه القبول . مات غريقاً بالنيل وهو متوجه إلى رشيد سنة ١١٠٦ هجرية .

١ - الشرنوبى : (مصرى - الطبقة ٢٠) أبو العباس أحمد بن عثمان الشرنوبى نسبة لقرية من أعمال مصر . العلم العارف بالله الولى الكامل الشاذلى صاحب الكرامات ، أخذ عن عبد الرحمن التاجورى وعبد الرحمن المقرئ وجماعة ، وأخذ عنه إبراهيم اللقانى وانتفع به وغيره كثيرون من الأكابر وأرباب المقامات . له تأليف فى التصوف - توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٩٩٤ هجرية .

٢ - الشرنوبى : (مصرى - الطبقة ٢٤) داود بن سليمان الشرنوبى الخربتاوى الإمام العمدة العالم . أخذ عن محمد الزرقانى والحرشى وطبقتهما وانتفع به الكثيرون توفى إلى رحمة الله تعالى فى جمادى الأولى سنة ١١٧٠ هجرية .

شقرون : (مغربى - الطبقة ١٩) أبو عبد الله شقرون بن محمد بن أحمد بن أبى جمعة المفاوى . الأستاذ المتكلم القلوة المقرئ العالم العمدة أخذ عن بن غازى وغيره ، وله تأليف منها : الجيش الكمين فى الكر على من يكفر من عموم المسلمين . وله شعر حسن توفى إلى رحمة الله تعالى فى سنة ٩٢٩ هجرية .

الصاوى : (مصرى - الطبقة ٢٥) انظر المقدمة .

الصعيدى : انظر العلوى .

الصقلى : (مغربى - الطبقة ١٠) أبو محمد عبد الحق بن محمد بن هارون السهمى القرشى الصقلى الإمام الفقيه الحافظ . تفقه بشيوخ القيروان كأبى بكر بن عبد الرحمن وأبى عران القاسى وشيوخ صفلية كابن بكر بن أبى عباس ، وتفقه مع التونسى والسيورى ، وحج ولقى القاضى عبد الوهاب وأبا ذر الهروى وأبا المعالى إمام الحرمين بمكة . ألف كتاب النكت والفروق لمسائل المدونة ، وكتابه الكبير المسمى تهذيب الطالب وغيره . مات بالإسكندرية سنة ٤٦٦ هـ .

الطبرى : كثيرون . منهم : (حجازى - الطبقة ١٥) رضى الدين أبو إسحق إبراهيم بن أبى بكر الطبرى المكى الإمام المحدث . أخذ عن أعلام منهم أبو الحسن بن خيرة ، وعنه أئمة منهم قاضى الجماعة بتونس أحمد الغماز وابنه القاضى محمد وأبو عبد الله بن فرحون وغيره . لم تعرف وفاته .

الطرطوشى : كثيرون منهم : (مصرى - الطبقة ١١) أبو بكر محمد بن الوليد القرشى الفهرى المعروف بابن رندقة الطرطوشى الإسكندرى . إمام فقيه حافظ عالم ثقة ولد سنة ٤٥١ هجرية ومحب أبا الوليد الباجى وأخذ عنه وأجازه ، ورحل إلى المشرق ودخل بغداد وسمع الشافى وأبا محمد الجرجانى والتسترى وجماعة . وأخذ عنه أبو الطاهر إسماعيل وسند وأبو بكر بن العربى وابن مكي والأصبلى والمازرى والقاضى عياض وغيره ، وله تأليف منها : سراج السلوك فى سير الملوك ، ومختصر تفسير الثعالبى ، وكتاب كبير فى مسائل الخلاف ، ورسالة فى تحريم جبن الروم ، وكتاب فى بدع الأمور ، ومحدثاتها وشرح رسالة ابن أبى زيد ، والبيان فى تبين القرآن . وغير ذلك . توفى إلى رحمة الله بالإسكندرية عام ٤٢٠ هجرية وقبره معروف بها ومتبرك .

عب : انظر عبد الباقي الزرقانى .

عبد الباقي الزرقانى المشار إليه له يرمز (عب) : (مصرى - الطبقة ٢٢) أبو محمد عبد الباقي ابن يوسف بن أحمد الزرقانى الفقيه العالم مرجع المالكية . ولد سنة ١٠٢٠ هجرية بمصر وأخذ عن الأجهورى ولازمه وشهد له ، وأبرهان اللقانى . الشيرامسى والبايلى وعنه أخذ جماعة منهم محمد ابنه والصفار القيروانى . وله مؤلفات منها : شرح على المختصر دل على فضله وإطلاعه ، وشرح على خطبة خليل للناصر اللقانى ، ورسالة فى الكلام على أسئلة وأجوبة رفعت إليه ، وقد توفى إلى رحمة الله تعالى فى رمضان سنة ١٠٩٩ هجرية .

عبد الحق - كثيرون باسمه منهم من اشتهر به مجرداً :

عبد الحق : (أندلسى - الطبقة ١٢) أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية المحاربى الغرناطى الفقيه المعز . أندلسى من أهل غرناطة عارف بالأحكام والحديث ومن كتبه : المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز . توفى إلى رحمة الله سنة ٥٤٢ هجرية .

عبد الحق : انظر الصقلى والمازرى .

عبد الله بن أبي زيد : (القيرواني) صاحب الرسالة . انظر بن أبي زيد .

عبد الله بن عبد الحكيم : انظر بن عبد الحكيم .

عبد الوهاب القاضي : (عراقى - الطبقة ٩) القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن على بن نصر البغدادى الفقيه الحافظ الحجة من أعيان علماء الإسلام ولد سنة ٣٦٣ هجرية في شوال وأخذ عن أبي بكر الأبهري وابن القصار وابن الجلاب والبقلافي . وتفقه به ابن عمروس والدمشقي وغيرهما وروى عنه أبو بكر الخطيب والغافقي وابن هارون والبقلافي . تولى القضاء بعده جهات بالعراق ثم توجه إلى مصر فعمل لواءها وله تأليف مفيدة منها : النصر لمذهب مالك في مائة جزء ، والمعونة بعلم عالم المدينة ، وشرح رسالة بن أبي زيد ، والمهد في شرح مختصر بن أبي زيد أيضاً ، وشرح المدونة والتلقين وشرحه لم يتم والإفادة في أصول الفقه والتلخيص في أصول الفقه وعيون المسائل في أصول الفقه والبروق في مسائل الفقه توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٢٢ بالقاهرة وقبره قريب من قبر بن القاسم وأشهب .

العلوي : كثيرون بهذا الاسم . منهم : (مصرى - الطبقة ٢٤) أبو الحسن على بن أحمد الصعبدى العلوي الإمام الشيخ المصنف مشايخ الإسلام وعلم العلماء وإمام المحققين ، ولد سنة ١١١٢ هجرية وقدم مصر وحضر دروس المشايخ كعبد الوهاب الملوي والبرلسي وسالم الثفراوى وعبد الله المقرئ ومحمد السلموني ثلاثهم عن الخرشى وأقرانه ، وإبراهيم النقيوى ومحمد بن زكري وإبراهيم شعيب ومحمد العشماوى والعماري والبلبدى والحفي وجماعة . وروى وأخذ عنه أعلام منهم : عبادة والبناني والدردير والبيلى والسباعي واللسوقي والأمير وسعيد الصفتي وغيرهم . وبارك الله في أصحابه طبقة بعد طبقة وكان يحكى عن نفسه أنه طالما كان بيت بالبحر في مبدأ اشتغاله بالعلم ولا يقدر على ثمن الورق ومع ذلك كان إذا وجد شيئاً تصلى به . وكان قوى الشكيمة في الحق ويأمر بالمعروف وعلى قدم السلف في الاشتغال بما يعنى والفحاحة وشرف النفس وعدم التصنع مع التقوى . وله مؤلفات عديدة حالة على فضله منها : حاشية على ابن تركي وعلى الترقاني وعلى أبي الحسن وعلى الرسالة وعلى شرحي الخرشى والتزرقاني وكلاهما على المختصر وغيره . لم يزل مواظباً على الإقراء والإفادة حتى توفى إلى رحمة الله تعالى في العاشر من رجب سنة ١١٨٩ هجرية .

١ - العرواني : (مغربي - الطبقة ٢٤) أبو العلاء إدريس بن محمد بن إدريس العراقي الفقيه القاسم الإمام العملة المحدث أخذ عن والده وعن الخرشى وأحمد بن مبارك والبناني وجسوس وبيارة الصغير وغيرهم ، وعنه أخذ ولده عبد الرحمن وعبد الله وابن عمه زيان وجماعة . وله تأليف في شرح الشرائع ، وشرح على أحياء الميت في فضائل أهل البيت وغيرهما . توفى إلى رحمة الله تعالى في سنة ١١٨٣ هجرية .

٢ و ٣ - العراق : (مغريان - الطبقة ٢٥) الأخوان الفاضلان عبد الرحمن وعبد الله ابنا أبي العلاء إدريس . أخذوا عن والدهما وغيره . الأول له مختصر في الصحابة والتعديل والتجريح جمع فيه بين مصنفات عديدة كالاستيعاب والإصابة والميزان ، والثاني اختصر الحلية لابن نعيم وكل شرحاً لوالده على الصاغاني وأخرجه . توفيا إلى رحمة تعالى سنة ١٢٣٤ هجرية .

العز بن عبد السلام : (مصرى - الطبقة ١٣) عز الدين بن عبد السلام بن أبي القاسم شيخ الإسلام ، ولد سنة ٥٧٧ هجرية وأخذ الأصول عن الآمدى والفقه عن ابن عساكر وانتهت إليه الرياسة وبلغ مرتبة الاجتهاد ولقب بسلطان العلماء . وله فتوى مشهورة لما طلب السلطان قطز أن يفرض القرائض على الناس للإنفاق على صد التتر . فأقنى بأن ينفقوا من ذخائرهم وماليكهم أولاً ، توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٦٦٦ هجرية .

على بن أحمد الصعدي العدي : انظر العدي .

١ - القاضي عياض : (أندلسي - الطبقة ١١) القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي الشيخ الإمام الثقة شيخ الإسلام وقدير العلماء الأعلام ولد في شعبان سنة ٤٧٦ هجرية وأخذ عن جلة كأبي الحسن سراج والقاضي أبي عبد الله عيسى وأبي الحسن شريح بن محمد وابن رشد وابن الحاج وابن المعتز والحياثي وابن عتاب وابن حمدين والطروطشي ولما زرى وابن العربي والقرطبي وألف فهرس في شيوخه وعنه جماعة منهم ابنه محمد وابن غازي وابن زرقون والقاضي أبو عبد الله بن عطية . له تأليف بديعة منها ، المثال العلم في شرح مسلم . وأغنا في التعريف بحق المصطفى ، ومشارك الأنوار في تفسير غريب الموطأ والبخاري ومسلم . وضبط الألفاظ وهو شديد القیمة . وكتاب التنبیات المستنبطة على كتب المدينة ، وترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك : وكتاب الإعلام بخدود الإسلام وغير ذلك كثير توفي إلى رحمة الله بمراكش في جمادى الآخرة سنة ٥٤٤ هجرية .

٢ - القاضي عياض : (أندلسي - الطبقة ١٣) أبو الفضل عياض بن محمد بن أبي الفضل القاضي عياض . من الفقهاء العلماء النبلاء روى عن أبيه وغيره وعنه ابنه القاضي محمد وأبو العباس بن ثومرت - ترقى سنة ٦٣٠ هجرية .

عيسى : كثيرون ومن عرفوا باسمهم مجرداً : (مغربي - الطبقة ١٧) القاضي أبو المنهdy عيسى بن علال الكتاني المصمودي . الإمام العالم كان قاضياً لناس وإماماً للجامع القرويين بها له تعليق على مختصر ابن عرفة توفي إلى رحمة الله سنة ٨٢٣ هجرية .

٢ - عيسى : (مغربي - الطبقة ٢٢) ابن عبد الرحمن الكتاني مفتي مراكش وقاضيا وعالمها في عصره . ولد في مراكش وتفرق في الفقه والتفسير وألف كتباً منها حاشية على أم البراهين للسوسى . توفى إلى رحمة الله تعالى بمراكش سنة ١٠٦٢ هجرية .

٣ - عيسى : انظر ابن دينار والدانوغى .

القاسمى - كثيرون جداً منهم :

القاسمى : (حجازى - الطبقة ١٧) القاضى تقي الدين أبو الطيب محمد بن أحمد بن علي المكي الحسيني الفقيه العالم المؤرخ الحافظ عالم الأصول . أصله من فاس وولد بمكة وكان أعشى على تصانيفه على من يكتب له . قال المقرئى : كان بحر علم لم يخلف بالحجاز بفقته مثله . ومن كتبه العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين ، وإرشاد السالك لمعرفة المناسك . توفى إلى رحمة الله تعالى بمكة سنة ٨٣٢ هجرية (عن موسوعة الفقه الإسلامى)

الفاكهاني : (مصرى - الطبقة ١٥) تاج الدين عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللحى السكندرى ، من أهل الإسكندرية ، له كتب كثيرة منها التحرير والتجوير في شرح رسالة ابن أبى زيد القيروانى ، والتهج المين في شرح الأربعين وغيرها . توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٣٤ هجرية (من موسوعة الفقه الإسلامى)

القاسمى : (مغربي - الطبقة ٨) أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافى القيروانى العالم الجليل الفقيه المتكلم المحدث وكان أعمى ولد بالقيروان سنة ٣٢٤ وسمع البخارى على أبى زيد المروزى بمكة أبى محمد الأصلى . وسمع من رجال أفريقية كالأيبانى وغيره . رحل سنة ٣٥٢ . فجع وسمع البخارى وهو أول من أدخل روايته في أفريقية وروى سنن النسائى عن حمزة بن محمد . تفقه عليه أبو عمران القاسمى والواقى وابن خلدون والسوسى وابن محرز وحاتم الطرابلسى وغيرهم كثير . وله تأليف بديعة منها الممهدين في الفقه وأحكام الديانة والمتخذ من شبهة التأويل والمنتهى للقطن من غوائل الفتن والملخص في الموطأ وهو كتاب جليل وغير ذلك كثير . توفى بالقيروان سنة ٤١٣ هجرية .

القاسم بن أصبغ : انظر ابن أصبغ .

القاضى : انظر عياض . وعبد الوهاب .

القرافى - كثيرون جداً ومنهم :

القرافى : (مصرى - الطبقة ١٤) شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافى الصنهاجى المصرى الإمام الحافظ . أخذ عن ابن الحاجب والعز ابن عبد السلام وشرف الدين الفاكهاني وألف تأليف بديعة منها القروق والقواعد كتاب مشهور ،

والتنقيح في أصول الفقه مقدمة للخيرة والعقد المنظوم المخصوصي والعموم وشرح التهذيب وشرح الجلاب وشرح فصول الإمام الرازي والتعليقات على المنتخب والأحكام في الفرق بين الفتاوى والأحكام وشرح الأربعين في أصول الدين وكتاب الانتقاد والاعتقاد وكتاب الأدعية .
توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٦٨٤ هجرية في جمادى الآخرة .

١ - القرطبي : كثيرون جداً بهذا الاسم . منهم : (أندلسي - الطبقة ٦) أبو محمد قاسم ابن محمد بن قاسم بن محمد بن سيار الأموي . مولاهم . البياني الأندلسي القرطبي الفقيه العظم المحدث المجتهد . له كتاب الإيضاح . ولد بقرطبة ورحل إلى مصر رحلتين وتوفي إلى رحمة الله تعالى بقرطبة سنة ٢٧٦ هجرية (عن موسوعة الفقه الإسلامي)

٢ - القرطبي : (مصري - الطبقة ١٤) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن نوح الأنصاري الخزرجي ، العالم الجليل المفسر . كان مقره مينة بن الخصب بمصر ، له كتاب جامع أحكام القرآن وكنى به . مات رحمه الله تعالى بمينة الخصب سنة ٦٧١ هجرية ودفن بها . (عن موسوعة الفقه الإسلامي)

القفاصي : انظر ابن راشد

وغيره كثيرون بهذا الاسم .

القصار - كثيرون منهم :

١ - القصار : (مغربي - الطبقة ٤٦) أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن المعروف بالقصار الأزدي التونسي من علمائها معاصري لابن عرفة كان إماماً محققاً عالماً عارفاً بالبحر وغيره ، أخذ عن أعلام منهم - ابن مرزوق الحفيد وأبو العباس البسيلي وغيرهما له شرح شواهد المغرب نفيس جداً وحاشية عن الكشف فكان حياً بعد ٧٩٠ هجرية .

٢ - القصار : (مغربي - الطبقة ٢١) أبو عبد الله محمد بن قاسم القيسي الشهير بالقصار . عالم فقيه محدث عفتي ولد سنة ٩٣٦ هجرية وكان شيخ الفتن بفاس أخذ عن عبد الوهاب الزقاق وابن مجبر ومحيي الخطاب وأجازته البدر القراني وغيرهم وعنه جماعة منهم الولائي والقشتالي وعبد المادي السلجماسي وغيرهم وله مؤلفات مفيدة وفهرسة جمعت روايته في الفقه والحديث ، وامتنح مع الشيخين قاسم بن أبي نعم وقاضي الجماعة أبي الحسن علي بن عمران في خبر يطول ذكره . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ١٠١٢ هجرية .

١ - القلشاني كثيرون بهذا الاسم . منهم : (مغربي - الطبقة ١٧) أبو حفص عمر بن محمد القلشاني التونسي قاضي الجماعة بتونس وإمامها وخطيبها فقيه حافظ ولد سنة ٧٧٣ هجرية وأخذ عن والده وابن عرفة والغبريني والأبي وابن مرزوق الحفيد وغيرهم وأخذ علم الطب عن الشريف الصقلي . وعنه ولده القاضي محمد وإبراهيم الأخضرى وحلولو والرصاع وابن خصيب

وغيرهم له شرح عظيم على ابن الحاجب يدل على سعة علمه وقوة إدراكه وله شرح الطوالع في أكثر من مجلد توفي في رمضان سنة ٨٤٧ هجرية إلى رحمة الله تعالى .

٢ - القلشاني : (مغربي - الطبقة ١٨) قاضي الجماعة أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الله القلشاني الإمام الحافظ للمذهب . تولى قضاء تونس والخطابة بجامعها الأعظم وأخذ عن والده وابن عرفة والغبريني وغيرهم ، له شرح على الرسالة وشرح على مختصر ابن الحاجب في سبعة أسفار وشرح على المدونة . توفي إلى رحمة الله تعالى وهو يتولى القضاء سنة ٨٦٣ هجرية .

٣ - القلشاني : (مغربي - الطبقة ١٨) أبو عبد الله محمد بن عمر القلشاني قاضي الجماعة الإمام الفقيه . تولى القضاء بعدهم أحمد ومكث به ١٧ سنة وأخذ عنه وعن أبيه والبرزي له فتاوى متقولة . توفي في جمادى الثانية سنة ٨٩٠ هجرية .

القوري - كثيرون . منهم :

١ - القوري : (مغربي - الطبقة ١٥) أبو فارس عبد العزيز بن محمد القوري القاسي اتقاه العلامة الصالح . أخذ عن أبي الحسن الصغير وعنه أخذ أبو عمران العبدوسي . له تقييد على المدونة . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٥٠ هجرية .

٢ - القوري : (أندلسي - الطبقة ١٨) أبو عبد الله محمد بن قاسم بن محمد اللخمي المكتاسي ثم القاسي الأندلسي الأصل الشهير بالقوري بفتح القاف وسكون الواو بلد قريب من إشبيلية . شيخ الجماعة بفاس وعالمها العلامة ومفتيها المشاور . ولد سنة ٨٠٤ هجرية عن الجائاني والسناني وروى عنه البخاري والعبدوسي وجماعة وعنه ابن غازي وانتفع به وزروق وابن هلال والزمواري والزقاق وغيرهم وله شرح على المختصر . توفي إلى رحمة الله تعالى في ذي القعدة سنة ٨٧٢ هجرية .

اللخمي : (مغربي - الطبقة ١٠) أبو الحسن علي بن محمد الربيعي المعروف باللخمي القيرواني . الإمام الحافظ العالم العمدة القاضي رئيس فقهاء وقته وإليه الرحلة . تفقه بآين محرز والسبوري والتونسي وابن بنت خلدون وجماعة ، ربه تفقه جماعة منهم المارزي أبو الفضل النحوي مشهور معتمد في المذهب توفي سنة ٤٧٨ بصفاقس وقبره معروف بها متبرك به .

١ - اللقاني : كثيرون - منهم : (مصري - الطبقة ١٨) قاضي القضاة برهان الدين إبراهيم بن محمد اللقاني الإمام الفقيه العالم المحدث سمع من الزركشي وتفقه بالزوين الطاهر ولازمه وانتفع به والزوين عبادة . وأحمد الجبائي وأبي القاسم التويري . توفي إلى رحمة الله تعالى في ٨٩٦ هجرية .

٢ - اللقاني : (مصري - الطبقة ١٩) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن حسن اللقاني الفقيه الحافظ العالم صاحب الكرامات والمكاشفات . ولد في سنة ٨٥٧ هجرية وأخذ عن سيدي أحمد زروق ولازمه وانتفع به ، وأبي المواهب التونسي . والبرهان اللقاني ولازمه والنور السهوري ،

وعنه كثيرون منهم البرموني والأجهوري والحيزي ويحيى القراني . له طرق محرة على مختصر خليل واقفرد بإقرائه . توفي إلى رحمة الله تعالى في ربيع الثاني سنة ٩٣٥ هجرية .

٣ — اللقاني : (مصرى — الطبقة ١٩) أخوه أبو عبد الله محمد بن حسن اللقاني الشهير بناصر الدين اللقاني إمام أصولي متحقق عالم عامل قاض عادل . ولد سنة ٨٧٣ هجرية شارك أخاه في أغلب شيوخه وأخذ عنه التبريزي وقعود والبرموني والحيزي والقراني يحيى سالم السهوري والأجهوري التنبكي وولد أحمد بابا وغيرهم كثيرون وعمر حتى انحصر الأزهر في تلامذته وتلاميذهم وإليه انتهت رئاسة المذهب والعلم في مصر واستقنى في سائر الأقاليم ، له طرر على التوضيح وحاشية على المحلى على جمع الجوامع ، وحاشية على السعد للعقائد . وشرح خطبة المختصر وغير ذلك . تجرد آخر عمره من الدنيا وقرق ماله بيده على أمائل الطلبة الفقراء لوجه الله تعالى . توفي إلى رحمة الله تعالى في شعبان سنة ٩٥٨ هجرية .

٤ — اللقاني : (مصرى — الطبقة ٢١) أبو الأمداد برهان الدين إبراهيم بن حسن اللقاني المصري وجده الأعلى محمد بن هارون . إمام عالم في الحديث متبحر في الأحكام عظيم المشية تخضع له الدولة ، وكانت له كرامات باهرة . أخذ عن أعلام منهم صدر الدين المنياوي والبرموني وسالم السهوري ويحيى القراني والشرنوبى . وعنه أخذ من لايعبد ولا يحصى منهم ابنه عبد السلام والخرشى وعبد الباقي الزرقاني والشرخيتي وغيرهم . ومن تأليفه الجوهرة وقد أنشأها في ليلة واحدة بإشارة من شيخه الشرنوبى وشرحها بثلاثة شروح وحرر منها نسخاً عديدة في يوم واحد . وله حاشية على مختصر خليل ونزهة النظر في توضيح تحفة الأثر للحافظ ابن حجر وعقد الجمان في مسائل الفهم والتحفة في أسانيد الحديث وغير ذلك . وكان كثير القوائد في مجالسه . كانت وفاته وهو راجع من الحج عام ١٠٤١ هجرية رحمة الله تعالى .

٥ — اللقاني : (مصرى — الطبقة ٢٢) عبد السلام بن إبراهيم اللقاني المصري شيخ المالكية في وقته له كتب كثيرة منها : شرح المنظومة الجزائرية في العقائد وإتحاف المريد في شرح جوهرة التوحيد . والمراج الوهاج في الكلام على الإسراء والمعراج توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ١٠٧٨ هجرية (عن موسوعة الفقه الإسلامى) .

٦ — اللقاني : (مصرى — الطبقة ٢٣) أبو الأمداد خليل بن إبراهيم اللقاني . العلم الفقيه أخذ عن والده وأخويه عبد السلام ومحمد ، والأجهوري والشراملسى والخرشى وغيرهم وعنه جماعة . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ١١٠٥ هجرية .

المازرى - كثير ون . منهم :

١ - المازرى : (مصرى - الطبقة ١١) أبو عبد الله محمد بن مسلم بن محمد ابن أبى بكر القرشى الصقلى المازرى الإسكندرى الإمام الفقيه العالم المتفنن المحدث أخذ عن شيوخ صقلية وسمع من أبى بكر الطرطوشى ودرس أصول الكلام عن أبى بكر الحنفى . وصنف فى الكلام وغيره ، وكان بالحياة سنة ٥٢٠ هجرية رحمة الله تعالى .

٢ - المازرى : (مصرى - الطبقة ١١) أبو عبد الله محمد بن أبى الفرج المازرى المعروف بالذكى . الصقلى الأصل فقيه حافظ أخذ عن شيوخ بلده ودخل القيروان وأخذ عن السيورى وغيره وتفقه به كثير ون . ألف فى علم القرآن كتاباً كبيراً وله تعليق كبير على المذهب رحل للمشرق وسكن أصبهان وتوفى بها سنة ٥١٦ هجرية إلى رحمه الله تعالى .

٣ - المازرى : (مغربى - الطبقة ١١) أبو عبد الله محمد بن على بن عمر التميمى المازرى خاتمة العلماء المحققين الأعلام المجتهدين الحافظ الواسع الباع فى العلم أخذ عن اللخسى وابن فرس والقاضى عياض والصائغ وغيرهما كثير ون . ومن تأليفه : شرح التلقين ، وشرح البرهان وهما غاية الإتقان . والمعلم فى شرح صحيح مسلم . وكتابه الكبير هو كتاب التعلقة على المدونة وكان يمزع إليه فى الطب كما فى العلم . مات فى ربيع أول سنة ٥٣٦ هجرية إلى رحمة الله . ولا خشى على قبره من البحر نقل إلى مقامه المشهور وقد وجد جسده لم يتغير .

٤ - المازرى : (أفريقى - الطبقة ١٣) القاضى أبو محمد عبد الحق بن عبد الله ابن عبد الحق المهدي المازرى . أخذ عن والده وتولى قضاء غرناطة ثم أشبيلية ثم مراكش . له كتاب يارد على ابن حزم دل على حفظه وعلمه وتوفى بمراكش سنة ٦٣١ هجرية إلى رحمة الله تعالى .

مالك بن أنس : إمام المذهب - انظر مقدمات الجزء الأول .

المتيطى : منهم (مغربى - الطبقة ١٢) القاضى أبو الحسن على بن عبد الله بن إبراهيم الأنصارى المعروف بالمتيطى السبى القاسى الإمام الفقيه العالم . لازم أبا الحجاج المتيطى وبه تفقه ولزم بسبته القاضى أبا محمد بن عبد الله التميمى . ألف كتاباً كبيراً فى الوثائق سماه النهاية والهام فى معرفة الوثائق الأحكام ، اختصره ابن هارون غيره . توفى فى مستهل شعبان سنة ٥٧٠ هجرية رحمة الله تعالى .

محمد الخطاب : ابن الخطاب .

محمد بن سحنون : انظر ابن سحنون .

محمد بن عبد الباقي الزرقانى : (مصرى - الطبقة ٢٣) أبو عبد الله محمد بن الشيخ

عبد الباقي الزرقاني إمام عالم محدث . ولد سنة ١٠٥٥ هجرية أخذ عن والده وعن الأجهوري والحرثي وعنه محمد زيتونه والغماري وغيرهم . له تأليف منها شرح على المواهب اللدنية وشرح على الموطأ رزق فيه القبول واختصر المقاصد الحسنة للسحاري . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ١١٢٢ هجرية .

محمد بن محمد بن مخلوف : القاضي محمد بن محمد بن عمر بن قاسم مخلوف الشريف من المنستير بالمغرب ينتهي نسبه إلى الشيخ عمر مخلوف المتوفى في شعبان سنة ١٣٠٣ . وكان والده محباً للعلماء والأولياء ومنهم الشيخ صالح المجدوب الولي الزاهد صاحب الكرامات . قال إنه بعد أن حفظ القرآن ارتبك حال والده واهتزت ثروته بسبب ظلم هو الوزير مصطفى بن إسماعيل . وقد زوده والده بمال فرحل إلى الحاضرة المحروسة (تونس) للتردد بالعلم فدخل جامع الزيتونة ثم حصل على رتبة التطويع من ١٣٠٧ وهي رتبة تحول صاحبها للتدريس ، فقام بتدريس العشماوية والرسالة والمرشد المعين والصغرى ، وصغرى الصغرى وفي سنة ١٣١٣ أسند إليه التدريس بالمنستير سنة ١٣١٩ هـ وخطبة الفتوى بقابس ثم القضاء بها ثم بالمنستير وخطبة الخطابة والإمامة بجامعها الكبير . وفي أثناء إقامته بقابس ألف مواهب الرحيم في مناقب الشيخ عبد السلام بن سليم ثم هذا الكتاب وقد عرضت له في أثناء جمعه عواتق كثيرة وحرر رسالة في فضيلة الطب والمستشفيات . ولم يعلم بعد المنشور عنه في كتابه المذكور شيئاً رحمه الله تعالى .

محمد بن محمد الأمير : انظر الأمير .

محمد محيي الدين عبد الحميد : والده عبد الحميد بن إبراهيم مفتي وزارة الأوقاف . العالم الدكي المتحن اللغوي الفقيه ذوالخلق العالي . حاز السبق في مختلف فروع علوم الدين واللغة . ولد في ٢٣ من سبتمبر ١٩٠٠ ميلادية في كفر الحمام بالشرقية . تلقى العلم في معاهد الأزهر فتعلم وأخذ عن علمائه في عصر دراسته ومنهم : وتلقى عنه وأخذ منه كل أجيال الأزهر التي درست على يديه ومنهم أحمد شعراوي الذي خلفه في رياسة لجنة إحياء كتب السنة . وله أكثر من ٧٥ مؤلفاً ما بين تحقيق وإخراج وتأليف عمل في السودان وكان عميلاً لكلية اللغة العربية بالأزهر . توفي إلى رحمة الله تعالى في ٣٠ من ديسمبر ١٩٧٢ ميلادية وهو رئيس اللجنة الإفتاء بالأزهر ورئيس اللجنة إحياء كتب السنة بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية التي تشرف محرو (مصطفى كمال وصني) بالعمل فيها معه قرابة الست سنوات .

محمد المواز : انظر ابن المواز .

٢ - المستاوى : (مغربي - الطبقة ٢٣) أبو العباس أحمد بن محمد المستاوى الدلائي ، من الأولياء الأكابر والعلماء . أخذ عن والده وأعمامه وغيرهم ، وعنه أخذ جماعة منهم ولده محمد ، توفي إلى رحمة الله سنة ١١١٧ هجرية .

٢ - المستاوى : (من فاس - الطبقة ٢٣) أبو عبد الله محمد الشهير بالمستاوى ابن أحمد ابن محمد بن أبي بكر الدلائي شيخ الإحلام وعلم الأعلام المحقق العملة القدوة . ولد سنة ١٠٧٢ هجرية وأخذ عن أعلام منهم أبوه وعم أبيه محمد الرابط وعبد القادر القاسي واليوسى وعبد السلام القادري والقستطيني وأحمد بن الحاج وهما عمده ، والسلجماسي وغيرهم ، وعنه محمد ميارة الصغير ومحمد وعبد السلام البناني وأحمد بن المبارك وابن زكري وجماعة ، وله تأليف منها جهد المقل القاصر في نصرة الشيخ عبد القادر ، وصرف الهمة إلى تحقيق معنى النمة ، وأجوبة كثيرة وتقاين مفيدة لوجعت لكانت مجلدًا وتقارير على المختصر توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ١١٣٦ هجرية . ولا مرض نظم قصيدة يتضرع بها إلى الله تعالى وأوصى أن يشيع بها ، وقد جرى العمل بفاس بعد ذلك على التشيع بها وهي أربعون بيتًا مطلعها :

يارب عطفًا على مسمىء قد ساقه القوم إلى المقابر

مصطفى الرماصي : انظر الرماصي .

مصطفى العقباوى : (مصرى - الطبقة ٢٥) أبو الخيرات العقباوى نسبة لمثية عقبة (أو ميت عقبة) بالجيزة ، العالم الأجل الفاضل . حضر الأزهر صغيرًا ولازم الشيخ محمد العقاد للالكى ثم الشيخ عبادة العدوى ملازمة كلية . وحضر دروس أشياخ العصر كالدردير وصالح السباعي والبيلى والأمير وغيرهم وتصدر لإلقاء الدروس وانتفع به الطلبة واشتهر فضله حسن الأخلاق لا يتدخل فيها لا يعنيه قانمًا متورعًا . ألف تكميل أقرب المسالك لشيخه الدردير . وقد وجدنا أن الصاوى نقل في هذا الكتاب الجزء الرابع (باب أحكام الجنابة) تحت قوله : [أى بالجنابة] وجد بطرته : وهذا أول ما نقله الفقير مصطفى العقباوى تلميذ المؤلف من شرحه على الأصل . . . وذلك بإذن من رولى الله تعالى الشيخ صالح السباعي يقطه ومؤلفه القطب شيخنا الدردير منامًا . . . كما جاء في نهاية الطبعة التي أخذنا عنها عن طبعة مصطفى الحلبي سنة ١٩٥٢ والنسخة التي قلمها فضيلة قاضى قضاة أبى ظبي الأستاذ الشيخ أحمد عبد العزيز آل مبارك : يقول ناقل تكميلي للشرح الفقير مصطفى العقباوى ساعده الله والمؤمنين من جميع المساوى : الحامل لى على ذلك امتثال أمر رولى الله خليفة شيخنا المصنف الشيخ صالح السباعي نفعتنا الله به فى الدارين ، هذا ما وجدته من صواب فن فيض شيخنا القطب المصنف وإمدادات خاتمة المحققين من منح العلم

الظاهري والباطني سيدى الشيخ محمد الأيد . . وكان القراخ من تبيضه غرة ربيع الأول سنة ١٢٢٠هـ توفى إلى رحمة الله تعالى في جمادى الآخرة سنة ١٢٢١ هجرية .

مصطفى كمال وصفي : الذى تشرف بالعمل في هذا الكتاب ابن حسين كامل وصنى ابن أحمد بك وصنى بن مصطفى أغا بن إسماعيل أغا الكردي . من مرعش من أعمال ديار بكر في أكراد الأناضول واللواء إلياس باشا حسين بن الفريق حسين باشا فوزى الشركسى رحمهم الله تعالى أجمعين . حضر جده إسماعيل الكردي إلى مصر ضمن من نزلوا من جنود الأتراك بموقعة أبي قير البرية وكان زميلا لمحمد على وكان ضمن من توجه للاستانة لإحضار فرمان توليته . وكان لجلده أحمد بك وصنى موقف وطنى مع الخديو توفيق أحيل بسببه إلى المعاش لما احتج علناً بميدان عابدين على تصرف حكس في معركة سواكن . ولد سنة ١٩٢١ ميلادية بالقاهرة وحصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة سنة ١٩٤١ ثم الدكتوراه منها سنة ١٩٥١ وتدرج في مجلس الدولة وعمل مستشاراً لولاية برقة بليبيا . وفي سورية ، وانتهت خدمته سنة ١٩٦٢ ثم أعيد إليه سنة ١٩٧٣ وقام بالتدريس بالجامعات المصرية وفي الجامعة الإسلامية بأم درمان بالسودان ثم بمعهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة وقسم الدراسات العليا بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر وعين عضواً بموسوعة الفقه الإسلامى وبلجنة إحياء كتب السنة بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة . وسلك طريق القوم والعلم بفتوح من الله . ومن المرحوم الشيخ سالم الرزائى بينغازى بليبيا وخالف على الله المرحوم صادق العلوى المالكى حفيد الإمام أحمد الدوير وإمام مسجده وأفاد منه ورأى كراماته الباهرة . كما أفاد من غيره من الصالحين أصحاب الكرامات ودرس على المرحوم الشيخ أحمد بك إبراهيم والمرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف والشيخ محمد أبو زهرة أبقاه الله . كما تأدب وتعلم بمخالطة كبار علماء الوقت بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية والأزهر وغيرهم كثيرين وله مؤلفات في القانون التجارى وفي القانون الإدارى وفي الدين منها : محمد وبنو إسرائيل . والمرشوعة في النظام الإسلامى والملكية في الإسلام والنظام الإدارى في الإسلام . ومدونة في العلاقات الدولية في الإسلام ، وفي نظام الدولة السياسى والإدارى في الإسلام صدر بعضها . وألنى بحوثاً عديدة في مؤتمرات علماء المسلمين والجمعيات العلمية . منها والخير الجارى كشاف صحيح البخارى ، وشرح له سماه : صحيح البخارى المفسر ويصدران في كتب سلسلة وتحقيق وتخريج للتفسير الكبير للإمام الفخر الرازى يقوم بتحضيره رزقنا الله جميعاً حسن العمل وحسن الختام .

المغيرة الخزومى : (حجازى - الطبقة ٥) المغيرة بن عبد الرحمن الخزومى الإمام الفقيه ، أحد من دارس عليه الفتوى بالمدينة بعد مالك ، ثقة أمين ، سمع أباه وهشام بن عروة بن الزبير بن العوام . وأبى الزناد . ومالكاً ، وعنه أخذ جماعه . خرج له البخارى ولد سنة ١٣٤ هجرية وتوفى إلى رحمة الله سنة ١٨٨ هجرية .

مطرف : (حجازي - الطبقة ٥) أبو مصعب مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان ابن يسار الملاي المدني الثقة الأمين الثيب ، روى عنه جماعة منهم مالك وبه تفقه ، وعنه أبو زرعة والبخاري وغيرهما . قال الإمام ابن حنبل كانوا يقدمونه على أصحاب مالك . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٢٢٠ هجرية وله من العمر ٨٣ سنة .

١ - **المنوفي :** (مصري - الطبقة ١٩) نور الدين أبو الحسن علي بن محمد ابن محمد بن محمد ثلاث بن يخلف المنوفي المصري المعروف بالشاذلي . ولد في رمضان سنة ٨٥٧ هجرية إمام جليل عالم عامل صالح . أخذ عن النور السبوري وبه تفقه وعمر الثنائي والسيوطي وجماعة ، وصنف التصانيف النافعة ومنها عمدة السالك إلى مذهب مالك ومختصرها والعزبة وتحفة المصلي وشرحها وسنة شروح على الرسالة منها كفاية الطالب الرباني ، وشرح مختصر خليل ، وشرحان على البخاري ، وشرح على صحيح مسلم وحاشية على عقائد التفتازاني وغير ذلك . توفي إلى رحمة الله تعالى في صفر سنة ٩٣٩ هجرية .

٢ - **المنوفي :** (مصري - الطبقة ٢٤) أبو الطوط عبد الله بن حزام - الفقيه العالم المعمر الصالح ، أخذ ببلده عن سلامة القيوي وغيره وقدم الأزهر فأخذ عن علمائه . تولى الإفتاء وله علم كامل بالمذهب وفروعه وبعلم الفلك توفي إلى رحمة الله تعالى في ربيع الثاني سنة ١١٩٥ هجرية .

المهلب بن أبي صفوة : (أندلسي - الطبقة ٩) القاضي أبو القاسم المهلب بن أحمد بن أبي صفرة التميمي الفقيه الحافظ المحدث العالم ، تفقه بالأصلي وكان صهرا ، وسمع منه ومن القاسبي وأبي ذر الهروي وغيرهم ، وعنه سمع ابن المرباط والدلائلي وحاتم الطرابلسي وغيرهم ، شرح البخاري واختصره اختصاراً مشهوراً وله تعليق حسن عليه . مات إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٣٥ أو ٤٣٦ هجرية .

المواق : (أندلسي - الطبقة ١٨) أبو عبد الله محمد بن يوسف العبدوسي الغرناطي الشهير بالمواق . الإمام الصالح العالم العامل الزكي ، خاتمة علماء الأندلس والشيوخ الكبار أخذ عن جلة كآبي القاسم بن سراج وهو عمده ومحمد بن عاصم والمتوري ، وأخذ عنه كثيرون كآبي الحسن الزقاق الرقون وأحمد بن داود له شرحان على مختصر خليل أحدهما سماه التاج الإكليل وهو أكبرهما . وهما في غاية الجودة ، وكتاب سنن المهتمدين في مقامات الدين جمع فيه بين الأصول والفروع والتصوف أرسله للإمام الرصاع فأثنى عليه . توفي في شعبان سنة ٨٩٧ هجرية في أوائل السنة التي استولى فيه الطاغية على غرناطة .

ميارة : (مغربي - الطبقة ٢٢) أبو عبد الله محمد بن أحمد ميارة الفقيه الصالح المتبحر أخذ عن ابن عاشر وشاركه في أغلب شيوخه منهم ابن أبي العافية ، وابن أبي نعيم وعبد الرحمن

القاسى ، والشهاب المقرئ وغيرهم واتضع بصحبة العياشى الولى الكامل الكثير الكرامات والفتوحات توفى إلى رحمة الله تعالى فى سنة ١٠٥١ هجرية .

٢ - ميارة الصغير : (مغربى - الطبقة ٢٣) أبو عبد الله محمد بن محمد (أو أحمد) ابن محمد بن أحمد ميارة المعروف بميارة الصغير المحقق الشهير : له تحقيق فى العلوم العقلية ودراية تامة فى العلوم الثقلية ، أخذ عن عبد القادر القاسى وأجازه وعلى بدلة ولازمه ، وعنه جوسوس ومحمد بن زكرى وغيرهما . توفى سنة ١١٤٤ هجرية .

١ - التفراوى : (مصرى - الطبقة ٢٣) أبو العباس أحمد بن غنيم بن سالم التفراوى الفقيه العلم العمدة المحقق القدوة . قرأ على الشهاب القاتى ولازم عبد الباقي الزرقانى والخرشى وثققه بهما ، وأخذ عنهما الحديث وعن يحيى الشاروى وعبد المعطى البصير وعبد السلام القاتى وغيرهم وعنه أبو العباس أحمد بن مصطفى الصباغ وغيره . انتهت إليه الرئاسة فى المذهب ، وله مؤلفات منها شرح معروف على الرسالة وغير ذلك . توفى إلى رحمة الله تعالى فى ١١٢٥ هجرية عن اثنين وثمانين سنة .

٢ - التفراوى : (مصرى - الطبقة ٢٤) أبو النجا سالم بن محمد التفراوى الضرير الملقى العلامة التحرير ، كان مشهوراً بمعرفة فروع المذهب باستحضار عجيب ، وكانت حلقة درسه أعظم الحلق وعليه مهابة وجلالة . أخذ من أحمد التفراوى الفقه ، وأخذ الحديث عن الزرقانى ومحمد البابلى . توفى إلى رحمة الله فى صفر سنة ١١٦٨ هجرية ، وكانت جنازته مشهورة .

٣ - التفراوى : (مصرى - الطبقة ٢٤) أبو عبد الله محمد بن سليمان بن محمد بن إسماعيل ابن خضر التفراوى المتفنن المحقق المتقن . وعمر فوق المائة وثقفه على أبيه وعلى سالم التفراوى وتحليل المكى وغيرهما وثقفه . وكان جيد الحافظة قوى الفهم ، له حاشية على شرح العصام السمرقندية وشرح على نور الإيضاح فى الفقه الحنفى ورسالة الطراز المذهب وكانت له معرفة جيدة بالرياضة . توفى إلى رحمة الله تعالى فى جمادى الثانية سنة ١١٨٥ هجرية .

هارون : (حجازى - الطبقة ٥) أبو يحيى هارون بن عبد الله بن الزهرى المكى نزىل بغداد القاضى الفقيه الحافظ ولى قضاء العسكر ثم قضاء مصر . روى عن مالك ومجمع ابن وهب وابن أبى حازم والمغيرة والواقدى وغيرهم ، وروى عنه يحيى بن عمر وغيره ، وهو من أعلم من صنف الكتب فى مختلف أقوال مالك . توفى إلى رحمة الله تعالى بمصر سنة ٢٣٢ هجرية .

الوانوشى : كثير . منهم : (مغربى - الطبقة ١٧) أبو عبد الله محمد بن أحمد الوانوشى التوازى نزىل الحرمين الشريفين . الإمام العلامة العمدة المحقق كان آية فى الذكاء والحفظ

شديد الإعجاب بنفسه والازدراء بمعاصريه ولد سنة ٧٥٥ هجرية . أخذ عن ابن عرفة ، وأحمد بن عطاء الله التميمي وأبي الحسن بن أبي العباس البطركي وابن خلدون والقصار وغيرهم ، وعنه ابن ناجي وغيره ، وله طرر على المدونة في غاية الجودة . وأسئلة في فنون العلم بعث بها إلى القاضي البلقيني وأجابه عنها ثم رد على ما قاله البلقيني وهو يشهد بفضل . وكتاب على قواعد ابن عبد السلام توفي إلى رحمة الله بمكة سنة ٨١٩ هجرية .

١ - الوغليسي : (مغربي - الطبقة ١٦) أبو زيد عبد الرحمن بن أحمد الوغليسي الفقيه الأصولي المحدث المقر عمدة أهل زمانه وشيخ الجماعة ببجاية . أخذ عن أحمد بن إدريس البجائي وعنه أبو القاسم المشندالي وغيره له تأليف كثيرة منها الأحكام الفقهية وتسمى الوغليسية ومقدمة في الفقه وفتاوى مشهورة . توفي إلى رحمة الله تعالى في ٧٨٦ هجرية .

الوانشريسي : كثيرون . منهم (مغربي - الطبقة ١٩) أبو العباس أحمد بن يحيى الوانشريسي التلمساني ثم القاسي ، مفتي فاس وإمامها العالم العمدة ، أخذ عن العقباني ولده وحفيده ، والحلاب وابن رزوق والمقبلي وغيرهم وألف المياري في اثني عشر مجلداً جمع فيه كثيراً من فتاوى المتقدمين والمتأخرين وله تعليق على ابن الحاجب وشرح على وثائق الفشتالي وكتاب القواعد في الفقه والفتاوى في الوثائق ولم يكمله وغيره توفي إلى رحمة الله تعالى في صفر سنة ٩١٤ هجرية .

٢ - الوانشريسي : (مغربي - الطبقة ٢٠) أبو مالك عبد الواحد بن أبي العباس أحمد الوانشريسي القاسي ، قاضي قاس سبعة عشر عاماً ثم مفتيها بعد ابن هارون أخذ عن والده وعن ابن غازي وانضع : والحباك والزقاق وابن هارون وجماعة وأخذ عنه المنجور وعبد الوهاب الزقاق واليسيني وغيرهم . له نظم كثير في مسائل الفقه كشهادات السماع ومقومات البيوع الفاسدة ، وما يفتيه حوالة الأسواق وموانع الإقالة ، ونظم قواعد فيه شرحها المنجور ، وشرح ابن الحاجب الفرعي في أربعة أسفار . وشرح نظم أبي زيد التلمساني لبيوع ابن جماعة وشرح الرسالة ، ونظم تلخيص ابن البنا في الحساب ، وله تعليق على البخاري لم يكمله . توفي قتيلاً في ذي الحجة ٩٥٥ هجرية رحمه الله تعالى وحضر السلطان فن دونه جنازته .

يحيى بن عمر : (مغربي - الطبقة ٦) أبو زكريا يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر الكنتاني الأندلسي القيرواني الإمام العابد الثقة المحاب الدعوة . ولد بالأندلس سنة ٢٢٣ هجرية سمع سحنون وبه تفقه وسمع من سحنون وابن أبي زكرياء وأصبغ بن الفرغ وغيرهم من أهل المشرق والمغرب بلغت مصنفاته نحو الأربعين ، منها اختصاره المستخرج ، وكتاب أصول السنن ، وكتاب رد فيه على الشافعي . وتوفي إلى رحمة الله تعالى بسوسة سنة ٢٩٨ هجرية وقبره قرب باب البحر معروف ويزار وعليه نور عظيم .

يوسف بن عمر : (مغربي - الطبقة ١٦) أبو الحجاج يوسف بن عمر الأنقاسي أحد فقهاء
 فاس ومقاتلها وصادتها علماً وصلاًحاً وديناً وزهداً أخذ عن عبد الرحمن الجزولي وغيره ، وعنه
 ابنة الربيع سليمان . كانت شهرته بالصلاح كشهرة بالعلم بل أكثر . له شرح للرسالة قيده عنه
 للطلبة . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٦١ هجرية وعمره ١٠٠ سنة

جدول ترتيب الطبقات*

المغرب	الأندلس	مصر	العراق	الحجاز	الطائفة الأولى
سحنون ابن سحنون ابن عبدوس يحيى بن عمر	ابن بشير (١) سلمة بن دينار عيسى بن دينار ابن حبيب أبان بن عيسى بن دينار أصمغ بن خليل أصمغ بن محمد القرطبي . (قاسم)	ابن الحكم ابن القاسم ابن وهب أشيب قربان ابن الطائي ابن المراز (محمد) أصمغ بن فرج	ابن المبارك	الأنبي صلى الله عليه وسلم الصحابية التابعون الإمام مالك بن أنس ابن الماجنون ابن نافع الغيرة مطرف هارون حمديس	الطائفة ٢ الطائفة ٣ الطائفة ٤ الطائفة ٥ التورون إلى ٢٥٠ الطائفة ٦ التورون من ٢٥٠ إلى ٣٠٠

المؤلف	الأندلس	مصر	العراق	الحجاز	
ابن الأباد	ابن أبيه ابن المراز	ابن شيمان ابن الطبري	ابن قطان		الطبقة ٧ المتوفون من ٣٠٠ إلى ٣٥٠ هـ
ابن شبلون ابن أبي زيد صاحب الرسالة	ابن بطال . (١)		ابن القصار أبي حمزة الكبير أبي حمزة السنوسي ابن إبلاب القاضي جباروآب		٨ الطبقة المتوفون من ٣٥٠ إلى ٤٠٠ هـ
ابن عكرز ابن يونس (صقاية) البرادعي	ابن بطال . (٢) ابن بطال . (٣) البايجي . (١) المهلب				٩ الطبقة المتوفون من ٤٠٠ إلى ٤٥٠ هـ
السوري الصقل الخصي .	ابن عبد البر أبو عمر البايجي . (٢) البايجي . (٣) البيان		أبو الفرج		١٠ الطبقة المتوفون من ٤٥٠ إلى ٥٠٠ هـ

المؤرب	الأندلس	مهر	الأراق	الطراز	
ابن بشير (٢) المازري (١) المازري (٢)	(١) ابن الحاج . ابن رشد ابن العربي ابن فرس القاضي عياض	سند الطوطي			الطبقة ١١ المترقون من ٥٠٠ إلى ٥٠٥٥
	ابن أبي حمزة قاسم بن أصبغ ابن بشكوكال ابن الحاج . (٢) ابن رشد الحفيد ابن زرقون (١) ابن عاشر (١) القاضي (١) عبد الحق				الطبقة ١٢ المترقون من ٥٠٥٥ إلى ٥٦٠٠
المازري (٣)	ابن زرقون (٢) ابن عات القاضي عياض	ابن الحاجب ابن شاس المر بن عبد السلام			الطبقة ١٣ المترقون من ٦٠٠ إلى ٦٥٠

المغرب	الأندلس	مصر	العراق	الطبرستان	
ابن بريزة ابن عمرز أبو القاه المهدوي		ابن دقيق العيد ابن المنير (الناصر) ابن المنير (الزين) الشاذلي . أبو الحسن القرافي (أحمد بن إدريس) صاحب الفرق القرطبي (١) ابن هارون ابن عطاء الله الترنسي القاسمي ابن جماعة البساطي (١) خليل (أبو القياض - صاحب المختصر) .		ابن فرحون (١) الطبري ابن فرحون (٢)	الطبعة ١٤ التوفيق من ٦٥٠ إلى ٥٧٠٠
ابن راشد القفصي ابن عبد السلام القرقي (عبد البريز)	ابن سلمون			ابن فرحون (١) الطبري ابن فرحون (٢)	الطبعة ١٥ التوفيق من ٧٠٠ إلى ٥٧٥٠
ابن عروة البلوي (عمد) إبراهيم (١) القصار يوسف بن عمر البيهي	البلوي (خالد) القاضي (صاحب) المراقات ابن الحاج (٢) الطلساني (١)				الطبعة ١٦ التوفيق من ٧٠٠ إلى ٨٠٠

المؤلف	الأصل	مصدر	العراق	الطبع	الطبعة
التلمساني (٢) التلمساني (٣) التلمساني (٤) الوضيحي ابن ناجي الأبي البرزلي الرجائي هسي بن حلال التلمساني الرافعي ابن فتيح ابن مرزوق		الكهسي بيلام البساطي (٢) البساطي (٣)		القاسي	الطبعة ١٧ المليون من ٨٠٠ إلى ٨٥٠
أحمد زروق ابن زروق (٢) المراك ابن مرزوق الكيفي	ابن فتيح القوري (أبراهيم) المراك	السبوري القاني (١)			الطبعة ١٨ المليون من ٨٥٠ إلى ٩٠٠

المؤرخ	الأندلس	مصر	العراق	الطحاوي	الطحاوي
ابن غازي الطلمساني (٥) الطلمساني (٦) شقر بن الواشيري (١) ابن مرزوق		التقي . شمس الدين (التقي . جمال الدين (٢) التقي (٣) التقي (٤) التقي (٥)		الطحاوي الكبير (ج)	الطحاوي ١٩ التوفيق من ٩٠٠ إلى ٩٥٠
الواشيري (٢)		الأجوري الشرفي (١) البراموني		الطحاوي (بركات) الطحاوي (تجوي)	الطحاوي ٢٠ التوفيق من ٩٥٠ إلى ١٠٠٠
ابن عاشر (٢) ابن القاسم أحمد بابا - الولد أحمد بابا السلجوقي (١) القصار		السيدري (سالم) التقي (٤)			الطحاوي ٢١ التوفيق من ١٠٠٠ إلى ١٠٥٠

المغرب	الأندلس	مصر	العراق	الجزائر	
السلجوقي (٢) الشافعي (١) عيسى السكفاني ميارة (محمد)		الأجهوري . علي عبد الباقي الزرقاني (ص) اللقاني (٥)			الطبقة ٢٢ المتوفون من ١٠٥٠ إلى ١١٠٠ هـ
ابن الطماح (٤) ابن الطماح (٥) أحمد ابن الطماح (٦) ابن محمد الرماهي (٧) المسناوي (١١) المسناوي (٢) ميارة الصغير .		الطرشى الزرقاني . محمد الشيرازي (شيب) اللقاني . (٦) النغراوي . أحمد			الطبقة ٢٣ المتوفون من ١١٠٠ إلى ١١٥٠ هـ

المؤلف	الكتاب	مصدر	المؤرخ	الكتاب	الكتاب
ابن المبارك البناني (بن) البناني (محمد) الشافعي (٢) المؤرخ		الاجمعي (٢) الشافعي (٢) على الصنعدي المديني الشافعي (١) الشافعي (٢) المؤرخ (عبد الله)			الطبعة ٢٤ المؤرخون من ١١٥٠ إلى ١٢٠٠ هـ
المؤرخ (٢ و ٣) مصطفى المصطفى		الاجمعي الامير (لابن) الدورير (صاحب الشرح الصغير - من هذا الكتاب على أقرب المسالك) المؤرخ المؤرخ (صاحب حاشية بقية المسالك - حاشية هذا الكتاب)			الطبعة ٢٥ المؤرخون من ١٢٠٠ إلى ١٢٥٠ هـ

المساهمون المعاصرون :

كنا نرجو قبل هذا الفهرس بترجمة عظمة الأمير زايد آل بهيان - رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة - الذى ألقى على هذا الكتاب . ولكن روى الاكتفاء عن ذلك .

وفيا يلى من أسهموا فيه مباشرة أو اعتمدنا على مراجعهم من المعاصرين .
أحمد بن عبد العزيز آل مبارك : قدم نسخة محققة متوارثة بلغة السالك على أقرب المسالك (هذا الكتاب) عليها حواشى خطية قيمة . وقدم لنا رأيه السديد أثناء إنجاز العمل .

أحمد عبد العزيز آل مبارك : قدم الأصل وعليه تعليقات هامة

عبد الحليم الجندى : وضع مقدمة الكتاب .

السيد على الهاشمى : قدمه بكلمة فى المقدمة .

محمد بن محمد بن مخلوف : مؤلف شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية

محمد محي الدين عبد الحميد : قام بضبط الشرح الصغير للإمام الدردير بالشكل وبعض علامات الوقف - وقد اعتمدنا ،

فى المراجعة (طبعة محمد صبيح بالقاهرة)

مصطفى العقباوى : الذى نسخ كتاب بلغة السالك (انظر فهرس الأعلام) .

مصطفى كمال وصنى : (انظر فهرس الأعلام) .

والله سبحانه وتعالى الموفق للخير .

مصطفى كمال وصنى

فهرس أبجدى للموضوعات (فى الأجزاء الأربعة)

آداب الأخوة والصداقة والحوار ونحوه :	(١)
انظر . إسلام . تصوف .	آبار : انظر بير (بر) .
وانظر عادات . وما يناسبه .	آبد : هو الحيوان الوحشى (غير المستأنس)
آدى : طهارته حيا وميتاً : ١ - ٤٣	وجمعها أوأبد : انظر ذكاة .
و٥٢	آبق : هو العبد المأرب من سيده .
تحريم أكله للضرورة : ٢ - ١٨٤	أخذه وإعطاؤه لسيده : ٤ - ١٨٢
تحريم الانتفاع بالمتنجس منه : ١ - ٥٨	هبة وعق سبده له : ٤ - ١٤٢ و ١٨٣
المحافظة على العقل والبدن : ١ - ١٨٨	خواز مكاتبته : ٤ - ٥٤٥
عصيته : انظر جناية حقوق الإنسان .	ضمانه : ٤ - ١٨٣
آفاقى : هو غير المقيم بمكة للذى يوجد	شهادته : ٤ - ٢٨٤
بها عرضاً وقت الحج .	آثار : انظر : ركاز . كثر
آفة : انظر : جائحة	آداب : هى الأمور المطلوبة ندباً -
آلة : الزكاة عن الآلة : ١ - ٦٤١	الآداب فى قضاء الحاجة : ١ - ٨٧
تقديم الآلة فى الإجارة : وانظر : عرف .	الآداب فى المساجد : ١ - ٤٣٠
آلة : الذبح . والغناء . واللهو . والقتال .	(وانظر مساجد)
والقتل . والقصاص . وغير ذلك :	الآداب فى العيد : ١ - ٥٢٧
انظرها بأسمائها وموضوعات استعمالها .	الآداب فى العزاء وزيارة القبور :
آل البيت : من هم : ١ - ١٣ و ١ -	١ - ٥٦٠
٦٥٩	الآداب قراءة القرآن : ١ - ٤٢١
	آداب دخول البيوت : ٤ - ٧٦٢

* الرقم الأول إشارة للجزء ، والأرقام التالية إشارة للصفحات .
وهذه العلامة = يبنى : صفحة كذا وما بعدها .

- ٤٤٤ - ٤ : سبهم
صلة قریش بال بیت : ٤٥٥ - ١ =
وانظر : هاشمى .
- آمة : هى الجراح التى أفضت لأُمّ
اللماغ : ٣٥٢ - ٤
دية الآمة : ٣٨٢ - ٤
- آية : آية النعب والفضة : انظر :
نعب وفضة .
تطهير الآية : ٨٥ - ١
الزكاة عن الآية : ٦٤١ - ١
آية صنع الخمر : انظر : حتم . دباء .
مقير . ققير .
- آيسة : هى التى اقتلع حيشها
علتها : ٦٧٢ - ٢
- أب : انظر : والدين . ولاية .
- أباحة : انظر اضطرار . طعام . مباح .
وما يناسبه .
- أبدان : شركة الأبدان : انظر أبدان .
- أبراء : انظر : ديون غالب . وما يناسبه .
- أبراد : هو تأخير الصلاة بسبب الحر :
٢٢٨ - ١
- أبرص : انظر : مرض
- أبكم : عدم توليته القضاء وقفاذ أحكامه
- ١٩١ - ٤
إبطال : انظر : بطلان . ديون (حقوق
الدائن فى الإبطال) . عقد . فساد .
- أبل : زكاتها : ٥٩٤ - ١
أستانها (أعمارها) انظر : بنت لبون .
بنت مخاض . جذعة . حقة .
عدم التقاطها : ١٧٦ - ٤
وانظر : دواب .
- أبن : تبعيته فى الدين والرق : انظر ولد .
ميراثه : انظر : مواريث .
ولايته : انظر : ولاية .
امتداد الولاء إلى الأبناء : ٥٧٣ - ٤
مرقة الابن مال أبيه : ٤٧٥ - ٤
- أبن الأخ ، وأبن العم إلخ : انظر
أقارب . مواريث . ولاية .
- أبن السيل : هو الغريب غير الهاشمى
الذى يحتاج مما يوصله
إلى وطنه إذا سافر بغير معصية : ٦٦٣ - ١
استحقاقه الزكاة : ٦٦٣ - ١
أبن السيل الهاشمى : ٦٦٤ - ١
- أبورين : انظر : والدين
- إتلاف : التمسبب فى الإتلاف : ١٨ - ١
٣ - ٢٠١ و ٢٤١ و ٤ - ٣٤١
إتلاف المعصوم الحربى والمترد : ٤ - ٣٣٣

- وانظر : تلف . جنابة . ضمان . عقد .
 هلاك . وما يناسبه .
 إلبات : إثبات الحلال : ١ - ٦٨٢
 الإلبات بالعرف والقرائن : ٣ - ٥٣٩
 إتلاف الوثائق ونحوها : ٢ - ١٦٩
 طلب المهلة لتقديم الدليل : ٤ - ٣١٢
 الإعتذار والتعجيز وسائر الإجراءات
 والوسائل : انظر دعوى . شهادة .
 يمين . وما يناسبه .
 وسائل الإثبات : انظر : إقرار . تحقيق .
 شهادة . قرائن . كتابة . يمين .
 إثبات الحياة والمالك وفي كل عقد : :
 انظر ما يناسبه .
 إجارة (باب) : هى عقد معاوضة على
 تملك منفعة بعوض بما يدل على التملك :
 ٤ - ٥
 أركان الإجارة وشروطها : ٤ - ٧
 المنفعة وشروطها : ٤ - ٨
 الأجرة تمجيلها وتأجيلها واستحقاقها :
 ٤ - ١٢ - ٧٤
 إجارة الصائغ باللهب : ٣ - ٥٥
 ما تجوز الإجارة عليه : ٤ - ١٥ و ٨٤
 المحجر والمستاجر الأجير : انظر كل نوع
 من أنواع الإجارة
 الشروط فى الإجارة : ٤ - ٦٣
 الضمان فى الإجارة : انظر كل نوع منها .
 الكفالة والضمان والوديعة بأجر : ٣ - ٤٤٢ و
 ٥٢٣
 اجتماع الإجارة بغيرها من العقود : انظر
- ما يناسبه .
 سريان الإجارة على الشفع : انظر شفعة .
 الإجارة على الاستثناء والاستغناء : ٤ - ٢٦ -
 ٣٠ و
 الإجارة على البلاغ : انظر نقل .
 إجارة الأرض . والدور . والوقف . انظر :
 أرض . بناء وقف .
 الإجارة على العمل (الأجير الخاص والمشارك
 وأحكامهما) : انظر عمل
 إجارة الحمل والنقل : انظر عمل . قتل .
 إجارة المعلم : انظر تعليم . قرآن .
 إجارة الخمار : انظر عمل
 إجارة الراعى : انظر راعى . عمل .
 إجارة السفينة والبحارة : انظر سفينة .
 إجارة الظئر : انظر ظئر .
 إجارة المصوب : ٣ - ٧٩٧ و ٦١٦ -
 الإجارة على الغزو : انظر غنيمة .
 إجارة العمل فى المعادن : ١ - ٦٥٢
 فسخ الإجارة : ٢ - ٦٨٨ و ٤٩ -
 فسادها : ٤ - ١٦ و ٢٦ و ٢٣ و ٣٢
 التنازع فى الإجارة : ٤ - ٧٢
 الشهادة فى الإجارة : ٤ - ٢٤٥ و ٢٦٨
 الصلح تشبيه بالإجارة : ٣ - ٤٠٧
 إجبار : الإجبار على النكاح : ٢ - ٣٩٢
 و ٣٩٥ و ٥٣٧ -
 الإجبار على الرجعة : ٣ - ٥٣٨
 إجبار غير المسلم على بيع رقيقه المسلم :
 انظر : رقيق
 إجبار أهل الحرف على أدائها : ٤ - ٣٩

- الإجبار فى حالة المضطر : انظر ضرورة
 إجبار طالب النفقة على العمل : ٢-٧٥١
 إجبار المدين على الوفاء : انظر : لإكراه
 بلى . فلس
 إجبار المحتكر على البيع : انظر : احتكار.
 إجبار الشريك على البيع ٣-٦٧٨
 الإجبار فى الشفعة : انظر : شفعة
 اجتماع : اجراؤه فيما تجدد : ٤-٢٢٩
 وانظر : أصول . قياس . فتوى .
 قضاء . . وما يناسبه .
 أجلم : انظر : مرض
 أجرة : انظر : إجارة
 أجل : ييوع الآجال (فصل) واشترط
 الأجل فى البيع : ٣-١٠٥ و ١١٦ =
 سقوط الأجل بالموت والإفلاس : ٣-٣٥٣
 عدم جواز الأجل فى الصرف : ٣-٤٩
 عدم جوازه فى الرجعة : ٢-٦١٢
 اشتراط الأجل فى بعض العقود . انظر كله
 وربما .
 التنازع فى الأجل : ٣-٥٣٣
 الشهادة فى الأجل : ٤-٢٦٨
 إجماع : انظر : أصول .
 مخالفة الحكم القضائى للإجماع : ٤-٢٢٤
 أجنة : جمع جنين . انظر : جنين .
 احتجام : أثره فى الصوم : ١-٧١١
 كراهته فى الإحرام : ٢-٨١
 جوازه فى كل الأيام ٤-٧٧٠
 الإجارة عليه : ٤-
 احتطاب : الاحتطاب بالنصف :
 ٤-٢٤
 احتكار : هو رصد الأسواق أى
 انتظار ارتفاع الأثمان : ١-٦٣٩
 الزكاة فى الاحتكار : ١-٦٣٨ =
 إحداد : هو ترك ما يتزين به من حلٍ
 وطيب وثوب مصبوغ - إلا لأمر -
 وترك الامتشاط والصبغ وإظهار الحزن
 على الميت : ٢-٦٨٥
 إحراق : انظر تلف . ضمان .
 إحرام (فصل) : هو نية أحد النسكين ؛
 الحج أو العمرة : ٢-٧٤٥
 وانظر : حج
 إحصار (فصل) : هو الصد عن البيت
 الحرام : ٢-١٣٠
 إحصان : الإحصان وإنزال حد الزنا
 بالإسلام : ٤-٤٥٧
 وانظر : زنا .
 إحياء الموات (باب) : الموات هو
 ما سلم من اختصاص بإحياء أو بكونه
 حريماً أو بالإقطاع أو الحمى :
 ٤-٨٧ =

- تملك الموات بإحيائه : ٨٧ - ٤
الاختصاص بالحريم : ٨٨ - ٤ =
إقطاع الموات : ٩٠ - ٤ =
الحمى : ٩٢ - ٤
الأمور التي يكون بها الإحياء : ٩٣ - ٤
إذن الإمام بالإحياء : ٩٤ - ٤
أخ : ميراثه مع الجسد : ٦٣٤ - ٤ =
وانظر : أقارب . موارث . ولاية .
اختصاص : انظر : إحياء . حريم . ملك .
اختلاس : هو أخذ الشيء مجبراً بخضرة صاحبه هرباً به سواء كان مجبته مجبراً أو سراً : ٤٧٦ - ٤
عدم القطع في الاختلاس : ٤٧٦ - ٤
اختلاف : انظر : تنازع . دعوى .
اختيار : انظر : إكراه . خيار . ضرورة .
أخوس : عقوده : ٣٥٠ - ٢
لعانه : ٦٦٥ - ٢
أخماس : انظر : غنائم
إدارة : هي بيع السلعة كيفما اتفق بغير انتظار للسوق
إدارة ، (نظم إدارية) : انظر : إمام
- حسبة : عامل . مصالح . وما يناسبه .
أدب (تأديب) : انظر : تعزير . تعليم
أدب : جواز الشعر والرجز والفخر في الرمي والمسابقة والحرب : ٢ - ٣٢٦
وانظر : آداب . عادات .
أذان (فصل) : هو الإعلام بدخول وقت الصلاة بالألفاظ المشروعة .
صفته : ٢٤٧ - ١
حكم الأذان وشروط صحته وتحريمه قبل الوقت : ١ - ٢٤٦ و ٢٥١
الأذان عند جمع العشاءين : انظر : جمع النداء للعبددين والامتثال والخسوف والخوف انظر ما يناسبه .
بدع المبلغين في الأذان : ١ - ٥١٠
أرتداد (باب الردة) : والعياذ بالله . هو كفر مسلم بصريح قول يقتضيه أو فعل يتضمنه : ٤ - ٤٣١
مرجبات الارتداد : ٢ - ٢٠٣ و ٤ - ٤٣١
ترك الصلاة وجعلها ومنع الزكاة : ١ - ٢٣٨ و ٢٤٠ و ٦٧٠
الإكراه على الارتداد : ٢ - ٥٤٨
الشهادة على الردة : ٤ - ٢٦٧ و ٤٣٦
قتل المرتد إذا لم يتب : ٤ - ٤٣٧
من يقتل بلا استتابة : ٤ - ٤٣٨ =
ما يوجب الأدب من مشابهاة الردة : ٤ - ٤٤٣

- صلاة الجنائز على المرتد : ١ - ٥٧٤
 حبوط العمل والصلاة والطهارة والعبادات
 بالردة : ١ - ١٤٧
 ما يسقط وما لا يسقط بالردة : ٤ - ٤٤٠
 نفقة المرتلة : ٢ - ٦٩١
 بطلان الوصية بالردة : ٤ - ٥٨٤
 تحريم أم ولده عليه : ٤ - ٥٦٩
 إيداع مال المرتد بيت المال واعتباره فيئاً :
 ٢ - ٤٧٩ و ٤٣٧ و ٧١٤ .
 الجنابة على المرتد ودينه وكفارتها وعدم
 عصيته : ١ - ١٨١ و ٤ - ٣٣٣ -
 ٣٧٦ و ٤٠٦ .
- ارتفاق : انظر : حريم
- إرث : انظر : موارث
- أرز : زكاته : انظر : زكاة .
- أرض : طهوريتها : ١ - ٤٣
 إزالة النجاسة عنها : ١ - ٨٢
 زكاة ما يخرج منها : انظر زكاة الحراث
 والمعادن
 الأرض المفتوحة عنوة وصلحاً : ٢ - ٢٩٢
 و ٣١٣ و ٤ - ٩١ .
 حكم أراضي مصر والشام والعراق : ٢ - ٢٩٤
 الأراضي الخراجية وزكاتها : ٢ - ٢٩٤
 و ١ - ٦٠٩
 إحياء الأرض وإقطاع وحريمها وحماها :
 ٤ - ٨٧ -
- وانظر : إحياء . إقطاع . حريم .
 حمى .
 أراضي أهل الذمة وما بها من معدن :
 ١ - ٦٥١
 إجارة الأرض : ٤ - ٢٠ و ٦٨
 تملكها بوضع اليد : انظر حيازة
 استحقاق وتملك ما بها من زرع وبناء : انظر :
 استحقاق . حيازة . ملك .
 استبراء : هو التأكد من خلو الرحم .
 استبراء الأسيرة : والمقصوبة والمشتراه :
 ٢ - ٦٧٧
 استبراء الإمام : انظر : أمة . مواضعة
 الاستبراء في الزنا : ٢ - ٦٧٧
 استبراء الأسيرة : ٢ - ٢٠٦
- استثناء : الاستثناء من اليمين : انظر
 يمين
 إجارة الاستثناء : هي أن يستثنى البائع
 منفعة المبيع مدة معلومة ، فيؤاجر
 المشتري ما ذكر مدة تلي مدة الانتفاع :
 ٤ - ٢٧ و ٣٠
- استجمار : هو إزالة النجاسة عن
 أحد المخرجين بكل يابس من حجر
 أو غيره : ١ - ١٠٠
 شروط ما يجوز الاستجمار به : ١ - ١٠٠
 استحاضة : هي سيلان الدم من
 القرح بغير حيض أو نفاس .

- إلحاق الاستحاضة بالسلس : ١-١٤٠
 ما يباح للمستحاضة : ١-٢١٧
 عدة المستحاضة : ٢-٦٧٥
 الوضوء من الاستحاضة : ١-١٣٧
 استحسان : المسائل الأربعة التى يجزى
 فيها الاستحسان ٣-١٤٦ و ٦٣٨
 استحقاق (فصل) : هو رفع ملك الشيء
 بثبوت ملك قبيله أو حرية ، بغير
 عوض . ولغة : هو إضافة الشيء لمن
 يصلح له وله فيه حق : ٣-٦١٣
 حكم الاستحقاق : ٣-٦١٣
 الاستحقاق عند رجوع المشتري : ٣-٦٢٦
 استحقاق الزرع : ٣-٦١٤
 الخيار بسبب الاستحقاق : ٣-١٣٣
 رد الشبهة فى الاستحقاق : ٣-٦١٨
 استحقاق أم الولد : ٣-٦٢٤
 استخلاف (فصل) : هو استنابة الإمام
 غيره من المأمومين لتكميل الصلاة
 بهم لعذر قام به : ١-٤٦٥
 حكم الاستخلاف وأسبابه : ١-٤٦٥
 شروط صحته : ١-٤٦٩
 استخلاف القاضى إذا صح عمله : ٤-١٩٥
 استرداد : استرداد الملك من الغنيمة :
 ٢-٣٠٢
 استرداد الملك من يد المحارب : ٤-٤٩٦
 استرداد الزيادة فى الصرف : ٣-٥٧
 الاسترداد من الضليعة انظر : فلس .
 استرقاق : انظر أسرى . رقيق
 استسقاء (فصل) : هو طلب الحق من الله
 تعالى بمطر أو نيل : ١-٥٣٧
 صلاته : ١-٥٣٧
 مندوبات صلاته : ١-٥٣٩
 خروج أهل اللمعة فى صلاته : ١-٥٣٩
 استصناع : اعتبار مسلمات ومراعاة شروط
 فيه : ٣-٢٨٧
 الاستصناع بشراء المادة واستجار المستصنع
 على العمل : ٣-٢٨٨
 فساد الاستصناع إذا عين العامل أو الممول
 حته : ٣-٢٨٧ .
 استغناء : الإجارة على الاستغناء : هى
 إجارة دابة لمكان معلوم على أنه إن
 استغنى عنها فى المدة أو المسافة ،
 حاسب ربحها : ٤-٢٦
 استلحاق (فصل) : هو الإقرار بالولد .
 أو إقرار ذكر مكلف أنه أب لمجهول
 نسبه . إن لم يكن عقل ، لصغر
 أو عادة : ٣-٥٤٠
 استلحاق العم والأخ : ٣-٥٤٤
 استلحاق الولد بعد الموت : ٢-٦١٣
 استلحاق أحد التوأمين : ٢-٦١٩
 استلحاق الرقيق : ٣-٥٤١
 استلحاق السفينة : ٣-٢٨٧

علة زوجة الأسير واستبراء الأسيرة :

٢ - ٣٠٦ و ٢٩٨

الأسيرة المسلمة إذا سبها حربي : ٢ - ٣٠٧

ما يجوز للأسير لتخليص نفسه : ٢ - ٢٧٩

ما يحرم على الأسير من الغدر والخيانة :

٢ - ٢٧٩

الأسارى المسلمون إذا قدم بهم مستأمن :

٢ - ٢٩١

اسلام : المولاة والنصيحة بين المسلمين :

٤ - ٧٤١

ولايتهم العامة في شئون بعضهم : ٢ - ٣٦١

و ٦٩٤ و ٧٤٥

العصمة المترتبة على الإسلام : ٤ - ٣٣٤

٤٥٧ =

علو الإسلام على غيره : ٤ - ٣٣٢ و ٣٥

و ٥٣٣٤

الدعوة للإسلام قبل القتال : ٢ - ٢٧٥

المساواة بين المسلمين (تتكافأ دماؤهم)

مساواة المسلم وغيره أمام القضاء : ٤ - ٢٠٥

اشتراط الإسلام في بعض الأعمال :

كالعبادات والقسريات ، الإحياء ،

الإحصان من الزنا ، الإمامة ، الإيلاء ،

الشهادة على المسلم ، الطلاق ، القضاء ،

الظهار نكاح المسلمة ، الوكالة عن

مسلم ، الولاية على المسلم ، تملك

الرقيق المسلم : انظر كلاً ، وما يناسبه .

ما لا يجوز في المسلم - أخذ العشر منه :

٢ - ٣٢٢ .

استنجاء : هو إزالة النجاسة عن محل

البول أو الغائط بالماء أو الأحجار :

١ - ٩٦

استيطان : هو الإقامة بقصد التأيد :

١ - ٤٩٥

استيلاء : انظر : ملك

استيلاء (باب أم الولد) : هو طلب

الولد من الرقيقة المملوكة فتكون به

أم ولد

عتق أم الولد هي وولدها : ٤ - ٥٦٠

أحكام أم الولد : ٤ - ٥٦٤

استحقاق أم الولد : ٣ - ٦٢٤

ميراث أم الولد : ٤ - ٧١٢

أم ولد المرتد أو إذا ارتدت : ٤ - ٥٦٩

أم ولد الحربي : ٢ - ٢٩٢

أم الولد التي وطنها شريكاً أو البائع

والمشترى : ٤ - ٥٧٠

وانظر : أم ولد .

أسرى - الحربيون في أيدي المسلمين :

نظر الإمام فيهم : ٢ - ٢٩٦

نكاح الأسرى الحربيين : ٢ - ٣٠٦

استبراء الأسيرة الحربية : ٢ - ٣٠٦

أسرى - المسلمون في أيدي الحربيين :

فك الأسير المسلم وفداؤه : ٢ - ٢٧٤

الوصية بفدائه : ٤ - ٦١٢

صوم الأسير المسلم : ١ - ٦٨٦

القرض والواجب وفرض الكفاية والحرام :
١ - ١٠٤ و ٢ - ٢٨ و ٣ و ٢٧٢ - ١١٦
المطلق والحمل : ٢ - ٢٢٢ .
القياس : ٣ - ١٤٥ و ٤ - ٢٢٦
الاستحسان : ٣ - ١٤٦ و ٦٣٨
الإجماع : ٤ - ٢٢٤
قواعد في النكاح : ٢ - ٣٨٨
قواعد في الرقيق : ٢ - ٤٨٠
تأثير العادة في اللفظ : ٢ - ٥٩٤
الأصول السبعة في الموارث : ٤ - ٦٤١

إضرار : انظر : ضرر .

اضطرار : انظر ضرورة .

أضحية (باب) : شروط صحتها
والأفضل فيها : ٢ - ١٤٠ =
منذوباتها ومكروهاها : ٢ - ١٤٤ =
بيع شيء منها وبئله : ٢ - ١٤٦ =
سرقها : ٤ - ٤٧٥

إطعام : انظر كفارة

أطعمة : انظر طعام

إعارة (باب) : هي تملك منفعة مؤقتة بلا
عوض : ٣ - ٥٦٩ =
لزمها : ٣ - ٥٧٧
أركان الإعارة : ٣ - ٥٧١
ضمان المستعير : ٣ - ٥٧٣
ما يجوز للمستعير فعله : ٣ - ٥٧٥
بلغة السالك - رابع

وانظر قبله : العصمة المترتبة على الإسلام
الارتداد عن الإسلام : انظر ارتداد
التأديب لعدم التزام أركانه : ٤ - ٤٤٣
إسلام الكافر عن خوف : ٤ - ٤٤٢
اختلاف الدين مانع للإرث : ٤ - ٧١٤ .
المسلم في دار الحرب : انظر أمان . دار
الحرب .
إسلام الحر في وأهله ، والذي ، والرقيق :
انظر كل .

إشارة : انعتاد المقدمات بها : انظر :
أخرس . أمان . طلاق . عقد .

اشتراك : اشتراك الصغير المجنون والرقيق
والذي والكافر في الجناية : انظر
ما يناسبه .

أشربة : انظر آنية . خمر . مخدر .
مسكر . مفسد .
الأشربة المباحة : ١ - ٤٦ و ٢ - ١٨٢ .

إشهاد : انظر شهادة .

الإشهاد في النكاح : ٢ - ٣٣٥

أصم : شهادة الأصم : ٤ - ٢٤٣
عدم توليته القضاء : ٤ - ١٩١

أصنام : الحلف بها : ٢ - ٢٠٣

أصول الفقه : التكليف : ١ - ٢٦٠
ركن الشيء وشروطه : ١ - ٢٥٨
وانظر : شرط .

- مؤنة العارية : ٥٧٩ - ٣
 عدم اكتساب الملك بالحيازة بالعارية :
 ٣٢٣ - ٤
- اعتراض : هو عدم انتشار الذكر :
 ٤٧٣ - ٢
- اعتصار : هو الرجوع في المحبة للولد أو
 الزوجة : ١٥١ - ٤
 موانع الاعتصار : ١٥٣ - ٤
- اعتكاف (باب) : هو مطلق لزوم
 الشيء. وشرعاً : لزوم مسلم مميز مسجداً
 بصوم ، يوماً بليته فأكثر للعبادة
 بنية : ٧٢٥ - ١
 حكم الاعتكاف وما يجوز أو لا يجوز فيه :
 ١ - ٧٢٥ و ١ - ٤٩٢ و ٧٢٩ و ٧٣٠
 و ٧٣٥ .
- مبطلات الاعتكاف : ٧٢٦ - ١
- إعذار : هو وليمة تقام للختان
 إعذار : (إثبات العذر) الإعذار في
 الدعوى : ٢١٤ و ٢٥٨
 دعوى الحرى ومناشدة المحارب قبل قتاله :
 ٢ - ٢٧٥ و ٤٩٣ .
- الإتذار عند الأخذ للاضطراب : ١٨٥ - ٢ .
- أعراب : عدم التناصر بينهم وبين أهل
 الحضر : ٤٠٢ - ٤
- الدية التي يلغها الأعراب : انظر دية .
 تلقى الركبان والشراء منهم : ٣ - ١٠٧ =
- إعفاف : وجوبه على الابن : ٢ - ٧٥٢
- أعصى : إمامة الأعصى : ١ - ٤٤٤
 أذان الأعصى : ١ - ٢٥٤
 قتل الأعصى في الحرب : ٢ - ٢٧٥
 ملاعنة الأعصى زوجته : ٢ - ٦٥٨ =
 عدم تولية الأعصى القضاء وأحكامه :
 ١٩١ - ٤
 تعيينه وصياً : ٤ - ٦٠٦
 شهادته : ٤ - ٢٤٢
 الجناية على الأعصى : ٤ - ٣٥٢
- أعور : الجناية على الأمور : ٤ - ٣٥٦
- أعيان : انظر : طهارة الأعيان الطاهرة
 والنجسة . وعين (النهب والقبضة)
 ومال . ومالك .
- إغشاء : نقضه للوضوء : ١ - ١٤٢
- الغيات : هو تعدى الولي المحبر على من
 هم في ولايته في النكاح ، بأن يعقد
 عليها بغير إذنها ثم ينهى إليها الخبر :
 ٢ - ٣٦٨
- الغداء : انظر : فداء
- إفضاء : هو اختلاط مسلك البول .
 وهو كذلك : دخول الذكر في فرج المرأة :
 ٢ - ٤٧٠ .
- إفطار : ما يترتب على تعمده :
 ١ - ٧٠٢

- أعذار الإفطار : ١- ٧١٨ و ٧٢٠
يتأديب مقطر رمضان عمداً : ١- ٧٢٤
إفطار المتطوع : ٢- ٧٠٥
إفلاس : انظر : فلس .
أفيون : انظر : مفسد .
أقارب : صلة الرحم : ٢- ٧٣٦ و ٤- ٧٣٩
شهادتهم لبعضهم : ٤- ٢٤٤
حيازتهم المكسبة للملك : ٤- ٣٢١
وانظر : مواريث . نفقة . نكاح
(المحارم) والدين . ولاية . ولد .
إقالة : شروطها : ٣- ٢٠٩
الإقالة من الشفقة والمراحم : ٣- ٢١٠
إقامة : هى الاستيطان بغير قصد التأييد ،
فهى أهم من الاستيطان : ١- ٤٩٥
حج المقيم بمكة : ٢- ١٩
إقامة الدى بالجزيرة . ٢- ٣٠٩
دخول المستأمن على التجهيز (الإقامة
المؤقتة) ٢- ٢٩
رفع الدعوى فى محل الإقامة والدعوى على
الغائب : انظر : دعوى .
اقتداء : انظر : إمامة . جماعة .
اقتداء القاضى بملهب : انظر قضاء
إقرار (باب) : هو الاعتراف بما يجب
- حقاً على قائله بشرطه : ٣- ٥٢٥
صيغة الإقرار وتفسيره ٣- ٥٢٩ و ٥٣٤
استصحاب الإقرار : ٤- ٣٠٩
الإقرار القضائى : ٤- ٢٢٠
التحليف فيه بالطلاق : ٢- ٥٨٦ =
الشهادة على خط المقر : ٤- ٢٧٢
الإقرار بعدالة الشاهد : ٤- ٢٣١
عدم إعدار شاهد الإقرار : ٤- ٢١٤
ما لا يثبت بالإقرار : ٣- ٥٣٠
الإقرار بالوارث (فصل) : ٤- ٧٠٧
الإقرار بالولد والوطء : انظر استلحاق
الإقرار بالزنا والسرقة ونحوهما : ٤- ٤٦٦
= ٤٨٦
من يؤاخذ بإقراره : ٣- ٥٢٧
إقرار المكره : ٢- ٥٤٨ و ٤- ٤٨٦ =
إقرار السكران : ٢- ٥٤٣
إقرار المريض : ٢- ٥٢٨
إقرار المقلص : ٣- ٣٤٧ و ٣٥٥
إقطاع : إذن الإمام به : ٤- ٩٠
إقطاع الإمتاع وإقطاع الانتفاع : ٤- ٩١
إقطاع المعادن : ١- ٦٥١
إبداع ما يؤخذ نظيره من بيت المال :
= ٢- ٢٩٤
أقط : هو يابس اللبن المخرج زبده :
١- ٦٧٦
إكاف : هو البرذعة الصغيرة : ٤- ٣٩
أكلوية : هى مسألة من مسائل المواريث
٤- ٦٣٨

- إكراه : أحكامه : ١ - ٧١٠ و ٢ - ٥٤٤ = ٥٤٨
الإكراه في الصلاة والعبادات : ١ - ٢٥٩ و ٥٠٨ و ٧٠٦
الإكراه في العقود : ٢ - ٣٧٠ = ٥٤٤
٣ - ١٨ و ٤ - ٧
الإكراه في الإقرار والتكاح واليمين والردة والتبدير والعق : ٢ - ٥٤٨ و ٤ - ٥٣١ و ٤٨٦
الإكراه في الجنايات : ٢ - ٥٤٩ و ٤ - ٤٨٦
وانظر ارتداد . إقرار .
- إكراه بدني : إجبار المدين بالحبس والضرب : ٣ - ٣٦٨ و ٣٧٠
- التزامات : التزامات إيجابية عند الامتناع : ٢ - ١٦٨ =
التزام واجد القطة : ٤ - ١٦٩
التزام الوارث : انظر : تركة
- إلطاف : هو أن تدخل المرأة أصيبتها في فرجها : ١ - ١٤٦
- الله (سبحانه وتعالى) : الكفر به وسبه : ٤ - ٤٤٠
- العلم باقة أنواع أحكامه : ٤ - ٧٧٩
ذكره : انظر : ذكر
شكره وحملته وتوحيده : انظر تصوف .
- إمامة (كبرى) : شروطها : ٤ - ١٨٨ .
- قيامها فرض كفاية : ٢ - ٢٧٣
أولوية الإمام في إمامة الصلاة : ١ - ٤٥٤ و ٥٥٧
إذنه بالجمعة : ١ - ٤٩٤
عدم ذبح الضحية قبله : ٢ - ١٣٩
الوضوء لزيارته : ١ - ١٢٩
عدم الخلف به : ٢ - ٢٠٣
حقه في التأديب : ٤ - ٥٠٤
تعيينه للقضاة : ٤ - ١٩٦
إذنه بالإجماع والإطاع والحمى : انظر كلاً .
إعطائه الأمان واللمة : انظر أمان . ذمة .
خياره في الأمرى : انظر : أمرى
خياره في المحاريين : انظر : حرابة .
قتاله للبغاة : انظر : بغاة .
قبوله القرد : ٤ - ٣٣٦
- إمامة (الصلاة) : النية فيها ١ - ٤٥٠
الترتيب فيها : ١ - ٤٥٤
شروطها وكرامتها : ١ - ٤٣٣ =
شروط الاقتداء : ١ - ٤٤٩
اقتداء المسافر والمقيم : ١ - ٤٨٢
- أمان : هو رفع استباحه دم الحر في ورقه وماله حين قتاله أو حين العزم على قتاله مع استقراره تحت حكم الإسلام مدة ما : ٢ - ٢٨٣ =
أشترط المصلحة فيه : ٢ - ٢٨٦ =
من يعقد الأمان وما يتعقد به : ٢ - ٢٨٨
أثره : ٢ - ٢٨٩ و ٤ - ٣٣٥
جناية المستأمن : ٤ - ٣٣١

حقها في تغليسة زوجها : انظر فلس .
أمانها وقتالها وحقها في الغنيمة وأسرها :
٢ - ٢٧٥ و ٢٨٧ ، ٢٩٨ و ٣٠٧
جنايتها والحناية عليها وحقها في القصاص
والقسامة : ٤ - ٣٣١ و ٣٤٥ و ٣٦٠ و ٣٧٦
و ٣٩٤ و ٤٠٠ و ٤١٧ و ٤٩٥ و ٥٠٣
وانظر : آيسة . استحاضه . أمة . حيفس .
حمل . عادات . متجالة . نفساء . نفقة .
نكاح . والدان (أم) . وما يناسبه .

أم : انظر والدين

أم الجناحين : هي صلاة تقع السورة
مع الفاتحة في طرفها (بسبب الرعاف) :
١ - ٢٨١

أم ولد (باب) : هي الحر حملها من وطء
مالكها : ٤ - ٥٥٩ .
عورتها في الصلاة : ١ - ٢٨٦
وانظر : استيلاد

أمة : هي الأنثى من الرقيق (المملوكة)
عورتها في الصلاة وغيرها : ١ - ٢٨٥ و ٢٨٨
تغسلها سيدها في موته : ١ - ٥٤٤
التسرى بها : ٢ - ٣٩٤ و ٤٨٣
زواجها وتبوتها : ٢ - ٣٧٤ و ٣٩٢ و ٤١٤
و ٤٢١
استبرأها ومواضعها (فصل) : ٢ -
٦٨٣ و ٧٠١
خيار من تعتق (فصل) : ٢ - ٤٨٤
٢ - ٧٢٩ و ٧٤٩ و ٦٧٣

عدم تأمين المحارب : ٤ - ٤٩٧

أمانة : انظر : إجارة (أنواعها المختلفة) .
إعارة . ضمان . عمل . قراض . وديعة .
امتياز (إداري) : انظر : إحياء .
إقطاع . معدن .

أمر بالمعروف ونهي عن المنكر : انظر :
حسبة .

امراة : عورتها في الصلاة وخارجها
والتلذذ بصورتها : ١ - ٢٨٥ و ٢٨٨ -
٤ - ٧٤٣

صلاتها بالمسجد : ١ - ٤٤٦ و ١ - ٥١١ -
و ٥٣٠ و ٥٣٨

جمعها للصلاة للمشقة : ١ - ٤٩٢

إمامتها : ١ - ٤٣٣

غسل شعرها : ١ - ١٠٨ =

الغفر عن نجاسة ذيلها : ١ - ٧٨

جنازتها : ١ - ٥٤٤ و ٥٥٣ و ٥٥٧ -

و ٥٦٢ و ٥٦٤ و ٥٦٦ و ٥٦٩ .

زيارتها للقبور : ١ - ٥٦٤

إفطار الحامل والمرضع : ١ - ٧٢٠

زكاة حليها : ١ - ٦٢١ و ٦٢٤

استعمالها الحرير والذهب والفضة : ١ - ٦٢

سفرها : ٢ - ٢٧٩

مثلها أمام القضاء مشاهدتها : ٤ - ٢٠٤ و ٢٧١

و ٢٧٦ و ٣٠١ و ٣١٥

الحجر عليها قبل الزواج وبعده : ٣ - ٣٨٣

و ٤٠٢

ردتها : ٤ - ٤٣٧ =

- ولدها : ٢-٤٨٠ و ٣-١٠٠
يعمها : ٣ - ٩٥ و ١٠٠ و ١٠٥ و ١٥١-
و ١٦٤
وقرضها ورهنها وإعازتها : ٣-٥٧٢
و ٢٩٢ و ٣١٩
الإيداع لديها : ٣-٥٥٩
- أموال : اعتبار الوثائق أموال (اندماج
الحق في السند) : ٣-٥٣٧
أموال المستأمن : انظر : أمان (أثره)
ما يودع بيت المال : انظر : بيت المال .
وانظر : ديون . فلس . عقار . ملك .
وما يناسبه .
- أمين : انظر : أمانة
- انتحار : الانتقال من موت لموت في
القتال : ٢-٢٨٣
- إلدار : انظر : إعمار
- إنفاق : انظر بيت المال . جهاد . زكاة .
مصالح . نفقة وما يناسبه .
- أهل الذمة : إسلام الذي : ٤-٣١٢
عصمة الذي ودفع الضرر عنه : ٢-٢٧٣
و ٤-٣٣٥ و ٧٤٢
- ما يمنع عنه : ٢-٣١٥
زواجه : انظر : نكاح
جنايته : ٤-٣٣١ و ٣٤٤
الجنابة عليه : ٤-٣٧٦ و ٤٠٠ و ٤٠٧
- المبة والوصية والوقف على الذي ٤ - ١٠٣
و ١٤٠ و ٥٨٢
الإذن له بالإحياء : ٤-٩٤
رعاية السلاطين لهم : ٢-٣١٥ و ٤-١٠٠
وانظر : أهل الكتاب . بناء . جزية .
دعوى . عادات . ذمة . كنيسة .
- أهل الكتاب : طعامهم وذبحهم
وصيبتهم : ٢-١٥٤ و ١٥٨ = و ١٦١
و ١٧١
خروجهم مع المسلمين في صلاة
الاستسقاء : ١-٥٣٩
حرية الزوجة الكتابية في شعائرها : ٢-٤٢٥
زواجهم : انظر : نكاح
نكاح الأمة الكتابية : انظر أمة نكاح
الكتابية : ٢-٤٢٠ =
أهل الذمة منهم : انظر ذمة .
- أهلية : انظر : جنون . حجر . دعوى .
ديون . سفه . سكر . شخصية قانونية .
صغير . عته . عقد . فلس . مفسد .
وما يناسبه .
- أوقاف : انظر حبس . وقف
- أولياء : أولياء النكاح والدم : انظر : ولاية
الأولياء الصالحون : انظر تصوف .
- أيام : الأيام البيض ، وعاشوراء ونحوها :
انظر : يوم
- إيجاب : انظر : عقد

وانظر : سفينة صمك . حنبر . لؤلؤ . مرجان .

بدعة : الطلاق البدعي : ٢-٥٣٧
أثرها في الشهادة : ٤-٢٤٠
هجر صاحب البدعة : ٤-٧٤٥
بدع المؤذنين : انظر : أذان
وانظر : حسبة . عادات . فِرَق .
وما يتناسبه .

بلو : انظر : أعراب

برفون : هو القمر العظيم الحلقة الغليظ
الأعضاء

برص : انظر : مرض

برنامج : بيع البرنامج : ٣-٤١

بريد : هو مسافة قدرها ١٢ ميلاً أو أربعة
فراسخ (انظر : فرسخ . ميل) :
١-٤٧٤

بساط : هو السبب الحامل على اليمين .
انظر عين .

بصاق : طهارته

حكمه في المسجد : ١-٤٤٦

بطلان : الزكاة عند البطلان : ١-١٠٠

بطلان تصرفات الصنير والجنون والمرتد
وغيرهم : ٤-١٤٠

إيجار : انظر : إجارة

إيلاء (فصل) : هي حلف الزوج المسلم
المكلف الممكن وظوه بما يدل على
ترك وظه زوجته غير الموضع أكثر من
أربعة أشهر للحر وشهرين للعبد :
٢-٦١٩
ما تنقده به وما تنحل به : ٢-٦٢٠
و٦٢٩

إيمان : انظر : يمين

إيمان : انظر : إسلام . تصوف

(ب)

بادى : انظر : أعراقى

باضعة : هي الجرح الذى شق اللحم :
٤-٣٥٠

باغى : انظر : بغى

بحار : القصر في صلاته : ١-٤٧٥
وانظر سفينة .

بحر : طهوريته مائه وحيوانه : ١-٢٩
و٤٤٠

تجهيز من يموت فيه : ١-٥٧٩

قصر الصلاة فيه : ١-٤٧٥

الزكاة فيما لفظه : ١-٦٥٥

تملك ما يستخرج منه : ١-٦٥٥

تحديد المسافات البحرية : ١-٤٧٥

- بطلان العقود والشروط والتحكيم ونحوها :
انظر كلا .
- التنازع عند البطلان : ٢٥٦-٣
وانظر : فساد . وما يناسبه .
- بغل : تحريم أكله : ١٨٥-٢
طهارة جلته : انظر : كيمخت
- بغى : هو الامتناع من طاعة من ثبتت
إمامته في غير معصية : ٤٢٦-٤
ولباغية : هي الفرقة التي أبت طاعة الإمام
الحق في غير معصية بمغالبة ، ولو
تأويلا : ٤٢٧-٤
قتال البغاة : ٤٢٨-٤ =
- عدم القسامة والقود في قتالهم : ٤١٤-٤
لهما البغاة وأحكامهم : ٤٢٩-٤
زكاتهم : ٦٠٨-١
أمانهم : ٢٨٧-٢
حكم قاضيه : انظر : قضاء
التوارث بين الطائفتين : ٧١٤-٤
- بقر : زكاته : ٥٩٧-١
التبيع : هو ابن البقرة الذي يتبعها :
٥٩٧-١
- بيكر : صمتها في النكاح : ٣٦٦-٢
الحجر عليها : انظر امرأة
- بلاغ : الإجارة على البلاغ : ٧٤-٤
بلوغ : علاماته : ٤٠٤-٣
- بناء : زخرفة المباني باللهب والفضة :
١-٦٢ .
- الإجارة على إقامة المباني : انظر : عمل .
الاحتفال بإقامة البناء : انظر : وكيرة .
وضع اليد على المباني وتملكها : انظر :
حيازة . ملك .
- دخول البناء في البيع : انظر : مداخلة
بناء الغاصب في الأرض المغصوبة :
٣-٥٩٣
- إحداث الكنائس وعلو أهل النمة بمبانيهم :
انظر أهل النمة (ما عليهم) . كنيسة .
إجارة المباني انظر : دار .
الوقف على البناء : ١٣٦-٤
- مضار الجوار المسئولة عن البناء : ٤٨٥-٣ =
٤٨٨ و ٤-٥٠٥
وانظر : جوار . طريق .
عقار . قسمة . وما يناسبه .
- بنت لبون : هي الإبل التي أوفت ستين
ودخلت الثانية : ٥٩٥-١
- بنت مخاض : هي الإبل التي أوفت سنة
ودخلت الثانية : ٥٩٥-١
- بنوك : الضمان يجعل : ٤٤٢-٣ -
الانحجار بالوديعة : ٥٥٥-٣
وانظر تجارة صرف . ضراب . قراض .
قرض . وما يناسبه .
- بنوة : انظر استلحاق . ولد .
- بهائم : انظر : حيوان .

- بول : انظر : استنجاه . ٢ - ٤٤٤ و ٥٢٢ و ٥٢٤ و ٣ - ٥٣ و ٩٣
- البيت الحرام : انظر : مكة . ٤ - ١٧ و ١٤٥ و ٥٢٧ و ٥٨٩
- بيت الطاعة : ٢ - ٥٠٧ و ٥١٢ و ٧٣٣ و ٧٣٧
- وانظر : نقعة . نشوز .
- بيت المال : ما يودع فيه : ٢ - ٢٩٤ - ٤٣٧ - ٤
- مصارفه : ١ - ٢٥٥٢ و ٢٩٥ و ٤ - ١٢٥ و ١٧٩ .
- توريثه : ٤ - ٦٢٩
- اعتباره من العاقلة : ٤ - ٣٩٩ .
- حقه في الشفعة : ٣ - ٦٣٢
- السرقة منه : ٤ - ٤٧٥
- بئر : طهورية ماء الأبار : ١ - ٢٩
- الإجارة على حفر البئر : ٤ - ٧٦
- الاختصاص بحريم البئر : ٤ - ٨٩
- التسبب به في الجنابة : ٤ - ٣٤١
- بييض : البيض المنذر : ١ - ٤٤
- بيض الحيوان المذكى : ٢ - ١٧٧ .
- بييض : الأيام البيض - صومها : ١ - ٦٩٢
- بيع : موعد معاوضة على غير منافع : ٣ - ١٢
- أركانه وشروطه : ٣ - ١٣
- لليعتان في واحدة واجتماع البيع بغيره :
- أنثى في الزكاة : ١ - ٦١٦ و ٦١٢ و ٦١٦
- ما يجوز بيعه : ٢ - ١٤٦ و ٣ - ٢٥ و ٢٨ - ١٢٥
- بيع الوقف : ٤ - ١٢٥
- ما يدخل في البيع بلا شرط : انظر مداخلة
- اليوم القاسم وأوقات النهي : ١ - ٥١٤
- ٣ - ٨٦ و ١٠٦ و ٥٦٥
- بيع الآجال (فصل) : ٣ - ١١٦
- البيع التجارية : انظر : تجارة
- بيع ملك الغير : ٣ - ٢٦ و ٤ - ٣٢٣
- بيع العينة (فصل) : ٣ - ١٢٨
- الخيار والتقص والعيب والضمان وتعلق
- حقوق الغير : ٣ - ١٣٣ و ٣ - ١٥١
- ١٦٩ و ١٨٩ =
- ضمان المبيع : ٣ - ١٩٥ =
- التنازع في البيع (فصل) : ٣ - ٢٤٨ و ٤ - ٢٦٨
- بيئنة : انظر شهادة .
- (ت)
- تأديب : تأديب المفتات على الإمام في
- الأمان وأخذ القود بلا إذن ونحوه :
- انظر : أمان . قصاص . وما يناسبه .
- تأديب شهود الزور : ٤ - ٢٩٦
- تأديب المتطاول على القاضي : انظر : قضاء .
- تأديب الزوجة . ٤ - ٥٠٤

أخذ العشور من الجاليين : ٢-٢٩٤ و ٣١٨
و ٣٢١ =

تجهيز الميت : انظر جناز

تحكيم : شروط الحكم : ٤-١٩٨
التحكيم بين الزوجين : ٢-٥١٣
التحكيم في الصيد في الحرم : ٢-١١٢
حكم المحكم بالتعزير : ٤-٢٠١
بطلان التحكيم وتجاوز المحكم سلطته :
٤-٢٠٠

نكاح التحكيم : انظر : نكاح .

تحية المسجد : ١-٤٠٥

تخيير : في الطلاق : هو أن يجعل
إنشاء الطلاق ثلاثاً - صريحاً أو حكماً
حقاً لغيره : ٢-٥٩٣
الخيار في المعاملات والنكاح : انظر : أمة .
خيار . نكاح .
خيار الإمام في الأسرى والمحاريين : انظر :
إمام . وما يناسبه .

تحليل : هو إيصال الماء للبشرة بذلك :
١-١٠٧

تخميس : انظر خمّس . غنائم .

تدبير (باب) : هو تعليق مكلف رشيد
حقن رقيق على موته : ٤-٥٣١
أركانه : ٤-٥٣١
إبطال التدبير : ٤-٥٣٥ و ٥٣٨
أحكام التدبير : ٤-٥٣٤ و ٥٣٨

تأديب الساب للصحابة وآل البيت :
٤-٤٤٤

وانظر : تعزير . تعليم . رقيق . نشوز .
والدين . وما يناسبه .

تاسوعاء : صرمها : ١-٦٩٢

تأويل : هو حمل اللفظ على خلاف
ظاهره بموجب ، فإن ظهر موجه كان
تأويلاً قريباً ، وإن خفى دليله كان تأويلاً
بعيداً : ١-٧١٠

تلبير : هو عدم إحسان التصرف في
المال

الحجر بسببه : ٣-٣٨١ .

تبرع : انظر : هبة .

قبولة : تبوّه الأمة المزوجة : ٢-٤١٨ =

تبيع : هو ابن البقرة الذي يتبعها :
١-٥٩٧

تجارة : وهي التصرف بالبيع والشراء لتحصيل
الربح : ٣-٦٨٢

الزكاة فيها : ١-٦٢٥ و ٦٣٦
و ٦٤٥ .

زكاة الشراء لأجل البيع : ١-٦٣٠
بيع والبرنامج والجزاف والصفة العربون والعينة

والزيادة : ٣-٣٥ و ٤١ = ١٢٨
شركة التجار : ٣-٤٥٦

القراض : انظر : قراض

الإدارة والاحتكار : انظر ذلك

تنازع أهل السوق في الجلوس : ٣-٤٨٣

- أثر العتق في التدبير : ٤ - ٥٢٧
ميراث المدبر : ٤ - ٧١٢
- قليليس : انظر عقد
التدليس والغش : ٣ - ٢٢٥
- تسبيح : التسبيح بعد الصلاة :
١ - ٤١٠
وانظر : مصوف . ذكر . وما يناسبه
- تسليم : تسليم العقود عليه : انظر : ضمان .
عقد . وما يناسبه .
- تصديق : التصديق في بيع الآجال
والصرف والقرض : ٣ - ٥٢ =
- تصهريّة : انظر : عقد
- تصوف : بحث الصوفية في الباطن وحسن
السريرة : ٤ - ٧٢٩
الخوف والرجاء وصلة الرحم وبر الوالدين :
٤ - ٧٣٩ .
- الحقد والحسد والكبر وسوء الظن والعزم على
الفواحش : ٤ - ٧٣٦ =
- التوبة : ٤ - ٧٣٧
- الشكر : ٤ - ٧٢٩
- الاستغفار والدعاء : ٤ - ٧٦٥ =
- تلاوة الأوراد : ١ - ٢٤٣
- الرؤيا الصالحة : ٤ - ٧٧٢ .
- تطويل النوافل : ١ - ١٥ و ٢٤٢ و ٢٢٣
- النذر للأولياء الصالحين : ٢ - ٢٦٣
- التوضؤ لزيارة الأولياء : ١ - ٢٨
- كراماتهم : ١ - ٢٢٣
- وانظر : تهجد . محمد . نوافل . وما يناسبه .
- تركة : هي حق يقبل التجزئ يثبت
لمستحقه بعد موت من كان له ذلك :
٤ - ٦١٦
- الحقوق المتعلقة بها : ٤ - ٦١٦ =
- حقوق الدائنين في التركة : انظر : ديون .
رهن . وما يناسبه
- التزام الوارث عند فسخ الإجارة : ٤ - ٥٠
- أحوال وقف قسم التركة : ٤ - ٧١٥ =
- وانظر : موارث . موت . وما يناسبه .
- تزكية الشهود : ٤ - ٢٥٩
- وانظر : شهادة :
- تسجيل : كتابة إجراءات الدعوى
والأحكام : ٤ - ٢٨٨
- تسري : انظر : أمة
- تسمية : التسمية عند دخول الأماكن
التسمية في الذبح : انظر : ذكاة .

تعزير شاهد الزور والمسئ في مجلس القضاء :

٢٠٦ - ٤ =

جواز التعزير للمحكم : ٢٠١ - ٤
وانظر : تأديب

تعزية : انظر : آداب جنائز

تعليق : تعليق التعليق : ٢ - ٥٩١

تعليق الرجعة والطلاق : ٢ - ٥٧٦ و ٥٥٠
٦١٢ و

التعليق في اليمين . ٢ - ١٩٠ =
وانظر : استثناء . شرط . وما يناسبه .

تغريب : انظر : نفي *

تغريب : التغريب القول والفعل : ٣ -

١٦٠ و ٤٣ - ٤

تغريب الراعي : ٤٥ - ٤

وانظر : عقد . غرر . غش .
وما يناسبه .

تعليم : جواز مس المصحف بلا طهارة

للتعليم : ١٥٠ - ١

الإجارة على التعليم : ٧٥ - ٤

عدم التعليم مع دهشه العقل : ٤ - ٢٠٥

تقديم أهل الاضطراب في العلم : ٤ - ٢٠٥

التأديب على العلم : انظر صغير

وانظر : علم

تغسيل الميت : انظر : جنائز

تغليس : التغليس العام : هو قيام ذي

تضامن : الإتفاق على المحتاجين من

بيت المال : ٢٩٥ - ٢

وجوب القيام بالمصالح الشرعية : وانظر :

إلتزام . فرض كفاية

الموالة بين المسلمين وتناصحهم : انظر

إسلام

التضامن في الدين : انظر : ديون . ضمان .

تطهير : هو إزالة النجاسة ورفع الحدث :

٢٤ - ١

وانظر : طهارة

تعجيز : تعجيز المدعي : ٤ - ٢١٤ .

٢١٦ و

وانظر : دعوى

تعجيز المكاتب : ٥٥١ - ٤ .

تعدي : هو غصب المنفعة . أو : هو

الجنابة على بعض اللات أو كلها

بدون نية التملك . أو : هو التصرف

في الشيء بغير إذن ربه دون قصد

تملكه : ٣ - ٦٠٧

ضمان المتعدي : ٣ - ٦٠٨ =

وانظر : حيازة غصب .

تعزير : كفيته وطرقه : ٤ - ٥٠٤

ما يجوز في التعزير : ٤ - ٢٠٦

التعزير في المسجد : ٤ - ٢٠١

التعزير في المعصية : ١ - ٧٢٤ و ٤ - ٥٠٣

التعزير في الغصب : ٣ - ٥٨٣

التعزير للافتيات : ٤ - ٢٠٠

١ - ١٨٢ و ٤٦٥

التلف بمبارى : انظر جامعة .

تلف مال الزكاة بعد وجوبها : ١ - ٦٣٥

و ٦٦٩

ما يخشى تلفه من القطعة : ٤ - ١٧٤

تلف البضاعة والحمول في النقل : انظر . نقل

تمثال : إبعاده عن المحتضر : ١ -

٥٦٢

وانظر : أصنام . صورة

تمر : زكاته : انظر : زكاة

تمليك الطلاق : هو أن يجعل إنشاء

الطلاق حقاً لغيره راجعاً في الثلاث :

٢ - ٥٩٣

تمليك الأموال : انظر : ملك

تنازع : (أى الاختلاف وقيام الدعوى

بين طرفين) .

التنازع في البيوع (فصل) : ٣ - ٢٤٨

التنازع في الإجارة : ٤ - ٧٢ و ٤٨

التنازع في الشركة (فصل) : ٣ - ٤٧٨

التنازع في الرهن : ٣ - ٣٢١ و ٣٤٠ =

التنازع في الوكالة : ٣ - ٥١٩ و ٥٢١

التنازع في الهبة : ٤ - ١٥٦

التنازع في النكاح (فصل) والصلادق

والمنازع : ٢ - ٤٨٨ و ٣٨٩ و ٤٩٦

التنازع في الطلاق والخلع : ٢ - ٥٣٣

التنازع في المكاتب : ٤ - ٥٥٤

التنازع في الخيار : ٣ - ٢٥٦

دين حل أجله على مدين ليس له ما يفي

٣ - ٣٤٦

التفليس الخاص : هو خلع مال المدين

٣ - ٣٤٦

لغيرائه :

انظر : فلس

تفويض : في النكاح : انظر : نكاح

التفويض .

تفويض في الطلاق بالتخير أو التمليك أو

التوكيل : ٢ - ٥٩٣

وانظر : طلاق .

تكفين : انظر : جنائز

تكليف : هو طلب ما فيه كلفة فملا

أو تركا - جزماً وغير جزم . أو هو

الإلزام بما فيه كلفة : ١ - ٢٦١

والمكلف : هو البالغ العاقل ذكراً أو أنثى :

١ - ١٦٠

وانظر أهلية . جنون . رقيق . سفه . عته

وما يناسبه .

تكليف غير المسلمين بأصول الشريعة

١ - ٢٦١

اشتراط التكليف في الجنابة : ٤ - ٣٣١

تلف : ضمان التلف في العقود وغيرها :

انظر : ضمان . هلاك

التلف كشرط في الجنابة : ٤ - ٣٣١

وحرب القصاص إن أتلّف المكلف معصوماً :

٤ - ٣٣٥

الخوف على النفس والمال من التلف :

- التنازع فى الأجل : ٥٣٣-٣
التنازع فى البطلان والفساد : ٢٥٦-٣
التنازع فى الشهادة : ٣٠٩-٤
التنازع فى اللقطة : ١٦٨ و ١٦٦-٤
التنازع فى الجلوس فى السوق : ٤٨٣-٣
انظر : دعوى . وما يناسبه .
- ما يبيحه التيمم : ١٨٦-١
فرائضه وسننه ومندوباته ومكروهاته :
١-١٩٢ =
مالا يجوز التيمم له : ١-١٨٣
الحاجة للماء المبيحة للتيمم : ١-١٨٠

(ث)

- تجنس وتنجيس : هو تصوير الطاهر
نجسا : ١-٢٤
انظر : طهارة
- تتجيم : لا يثبت به الحلال : ١-٦٨٥
تنفيذ : أخذ الحق باليد : ٤-٣١٠
تمجد : ١-٤٠٤ و ٢٤٣
توريد : انظر : سلم
- توبة : هى الندم والعزم على عدم العود :
٤-٧٣٨
التوبة قبل الاستسقاء : ١-٥٤٠
أثر التوبة فى حد السرقة : ٤-٤٨٩
أثرها فى حد الحرابة : ٤-٤٩٤ و ٤٩٧
استتابة المرتد : انظر : ارتداد
- ثعبان : قتله : ١-٤٤٦
تحريم ما يؤكل منه : ٢-١٨٣
ثغور : عمارتها : ٢-٢٩٥
نذر الرباط فيها : ٢-٢٥٣
ثمر : بيعه قبل بدو صلاحه : ٣-٢٣٦ .
الملائنة وبيع الثمار (فصل) : ٣-٢٢٦ =
الزكاة فيه : انظر : زكاة
ثوب وثياب : إجارته : ٤-٤٠
وانظر : امرأة . عورة . عادات . عمل
(خياطة) . لباس . نفقة .

(ج)

- جار : انظر : جوار .
- جاموس : زكاته : انظر زكاة (الأنعام)
- جامع : هو الذى تقام فيه الجمعة .
شروطه : ١-٥٠٠
جاهلية : ما يوجد من دفن الجاهلية :
انظر : ركاز
- جاه : الهبة لذوى الجاه : ٣-٢٩٣
- قولية : هى تصوير المشتري ما اشتراه لغير
بائعه بشمته : ٣-٢١٠
جوازها فى الطعام وغيره : ٣-٢١٠
ضمان الموكى : ٣-٢١٢
- تيمم : من يجوز لم التيمم : ١-١٧٩

- جائحة : هي ما لا يستطيع دفعه من أمر
جائحة : ٢٤٤ - ٣
جائحة : ٢٤٤ - ٣
جائحة : ٢٤١ - ٣ =
جائحة : ٦١٨ - ١ :
جائحة : ٢٠٠ - ٣
جائحة : ٦٩ و ٥٠ - ٤
جائحة : ٢٤٦ - ٣
جائحة : ٢٤٦ - ٣
- جائحة : هي ما أفضى إلى الجوف أو
جائحة : ٣٨٢ - ٤
جائحة : ٣٨٢ - ٤
- جائحة : المسح عليها (فصل) : ٢٠٢ - ١
جائحة : ميراث الجدة مع الأخوة (فصل) :
جائحة : ١٣٩ - ٤
جائحة : علم صحة اعتصار الجدة : ١٥١ - ٤
جائحة : شهادة الجدة على ولد ولده : ٢٤٤ - ٤
جائحة : سرقة الجدة مال ولد ولده : ٤٧٥ - ٤
جائحة : علم استحقاق الجدة لأم استيفاء القصاص :
جائحة : ٣٥٨ - ٤
- جلد : انظر : مرض
جلد : هي الإبل التي أوفت أربع سنين
جلد : إلى خمس : ٥٩٥ - ١
- جراح : أنواعها : أنظر : آمة . باضمة
جراح : حارصة . دامية . ممحاق .
- جراحة : متلاحمة . ملطاة . منقطة . موضحة :
جراحة : ٣٥٠ - ٤
جراحة : تعدد الجراح : ٣٨٤ - ٤
جراحة : الشهادة في الجراح : ٢٦١ - ٤ و ٢٦٨
جراحة : جواز التحكيم في الجراح : ١٩٨ - ٤
جراحة : اجرة الجزار : ١٨ - ٤
جراحة : جزارة الكتاني : ١٥٩ - ٢
جراحة : وانظر : زكاة .
- جزيرة العرب : عدم إقامة غير المسلم
جزيرة : ٣٠٩ - ٢
جزيرة : عدم الإذن لدى بالإحياء فيها : ٩٤ - ٤
- جزيرة (فصل) : هي مال يضربه الإمام
جزيرة : على كتابي أو مشرك ذكر حر مكلف
جزيرة : قادر غائط يصبح سبأه لم يعتقه مسلم
جزيرة : لاستقراره آتيا بغير الحجاز واليمن :
جزيرة : ٣٠٨ - ٢
جزيرة : ضربها : ٣٠٨ و ٢٩٦ - ٢
جزيرة : قتلها على العنزي والصلحي : ٣١٠ - ٢
جزيرة : سقوط الجزية بالإسلام : ٣١٢ - ٢
جزيرة : وانظر : أهل الذمة . ذمة .
- جمالة (فصل) : هي التزام أهل الإجارة
جمالة : عوضاً عليهم لتحصيل أمر بالهام ، إلا أن
جمالة : يتمه غيره : ٧٩ - ٤
جمالة : ركنها وشرطها ولزومها : ٨١ - ٤
جمالة : ما تجوز فيه الجمالة : ٨٤ - ٤
جمالة : الجمالة الفاسلة : ٨٥ و ٨١ - ٤

- الفصان يجمع : ٤٤٢-٣
مسائل تشبه الجمالة فى الإجارة : ٧٤-٤
اجتماع الجمالة بإجارة أو بيع وصرف :
١٧-٤ و ٥٣-٣
الجمالة فى المسابقة : ٣٢٣-٢ .
- جفوف : هو خروج الخرقه خالية من
أثردم الفرج : ٢١٣-١
- جكند : جلد الزانى غير المحصن :
٤٥٦-٤
- وانظر : تأديب . تعزير
- جماعة (فصل) : حكمها : ٤٢٤-١
إدراك الجماعة وصلاة المسبوق : ٤٢٦-١
و ٤٥٨
آداب إقامتها : ٤٤٥-١
النية والمساواة والمتابعة : ٤٤٩-١
و ٤٥١
- تأخير الصلاة انتظاراً لها : ٢٢٩-١
كراهية الجماعة فى الظهر يوم الجمعة :
٥٠٨-١
- جمع الصلاة : أسباب الجمع :
٤٨٧-١
النية فى الجمع : ٤٥٠-١
- جمعة (فصل) : حكمها : ٤٩٣-١
شروط وجوبها وصحتها وسننها وندوباتها
= ٥٠٢ و ٤٩٥-١
ما يجوز فى الجمعة وما يكره : ٥٠٩-١
- الأعذار المسقطه للجمعة : ٥١٤-١
شروط الجامع الذى تقام فيه : ٥٠٠-١
عدم التيمم للجمعة : ١٨٣-١
البيع وقت الجمعة : ١-٥١٤ و ٣-١٠٦
تحريم النفل وقت خطبة الجمعة :
٢٤١-١
- وانظر : خطبة .
- جناية : وضوء الجنب عند النوم :
= ١٧٥-١
- ما تمنعه الجناية : ١٧٦-١
تقدير وقت الظهر عند العلم : ١-٢٣٥=
- تيمم الجنب : ١٧٧-١
أذان الجنب : ٢٥٢-١
ملامسة الجنب فى صلاة : ٣٥٩-١
نفقة إزالة جناية الزوجة : ٢-٧٣٢ .
- وانظر : غُسل
- جنائز (فصل) : غسل الميت ١-٥٤٢
و ٥٤٤
تكفين الميت : ٥٤٩-١
احضار الميت : ١-٥٦١=
- تشيع الميت : ٥٥٢-١
صلاة الجنائز : ١-١٨٣ و ٥٤٣ و ٥٥٣=
- و ٥٧١
الدفن والتبر والشق والحد : ١-٥٥٨=
- و ٥٦٣ و ٥٧٧
آداب العزاء : ٥٦٠-١
الصدقة على الميت : ٥٨٠-١
قراءة القرآن على القبور : ٥٦٨-١

٧-٢ .
الحجر بسبب الجنون : ٣-٣٨١ =
نقص الجنون للرضوء : ١-١٤٢ .
تأخير الصلاة بسبب الجنون : ١-٢٣٣ .
أذان المجنون : ١-٢٥٢
إمامة المجنون : ١-٤٣٤
حج المجنون : ٢-٦ =
صوم المجنون : ١-٦٨٢ و ١-٧٠١
زكاة المجنون : ١-٥٨٩ و ١-٦٢١
ذبيحة المجنون : ٢-١٧٠
حضانة المجنون : ٢-٧٥٥ و ٢-٧٥٨
قتال المجنون وحقه في الغنيمة : ٢-٢٧٥
و ٢٩٨ .
عقد المجنون وهبته ووصيته : ٤-٧
و ١٤٠ و ٥٨٠
تدبير المجنون : ٤-٥٣١
شهادة المجنون : ٤-٢٣٩ و ٢٩١
جناية المجنون : ٣-٣٨١ و ٤-٣٨٧
٣٣١ و ٤٩٩ و ٤٦٢ و ٤٠٠
الجناية على المجنون : ٤-٤٠٦ و ٤٨٤
الجناية المؤدية للجنون : ٤-٣٨٤ .

جنين : وقف التركة للحمل : ٤-٧١٦
الوصية للجنين : ٤-٥٨١
الجناية على الجنين : ٤-٣٧٧ و ٤-٤٠٧
عدم تفصيل السقط والصلاة عليه :
١-٥٤٢ و ٥٧٤
تدبير الحامل ومكاتبها : ٤-٥٣٣
و ٥٤٥
بلغة السالك - رابع

الإجارة على حمل الميت ودفنه : ٤-١٠ =
وانظر : قبر

جناية (باب) : هي إتلاف مكلف - غير
حررى - معصوما بإسلام أو أمان -
ما يوجب القصاص : ٤-٣٣١
شرط الجناية (العمد والعدوان) : ٤-٣٣١
و ٣٣٨
الجناية بالقتل : انظر : قتل . قصاص .
الجناية فيما دون النفس : انظر : جراح .
ذية .

تعليد المباشر : ٤-٣٤٩
الدفاع الشرعى : انظر دفاع شرعى
جناية الناقص على الكامل : ٤-٣٣٢
و ٣٤٨

جناية السكران ، والصغير ، والرفيق ،
والمجنون وغيرهم : انظر كلاً .
الجناية على غير المعصوم ، والمرتد ، والحررى ،
والذى ، والمعاهد ، والمستأمن : انظر :
عصمة . وإسلام . وما يناسبه .
العفو عن الجناية : انظر قصاص . ذية .

جن : الاستعاذة منهم عند دخول الخلاء :

١-٨٩
نجاسة ميتهم : ١-٤٩
سكناهم الجحور : ١-٩١
تعليق الطلاق على مشيتهم : ٢-٥٨٠ =
جنون : المجنون جنونا مطبقا هو من
لا يفهم الخطاب ولا يحسن الجواب ،
أو هو من لا ترجى إفاقته أصلا :

- جنيب البهيمه : ذكاته : ١٧٧-٢
بيعه : ١٠٥-٣
- جهاد (باب) : هو قتال مسلم كافراً
غير ذى عهد لإعلاء كلمة الله تعالى
أو حضوره أو دخوله أرضه : ٢-٢٦٧
حكمه وفضله : ٢-٢٦٧
وجوب القيام به كل سنة : ٢-٢٦٧=
- و ٢٧٢
- استئذان الأب فيه : ٢-٢٧٤
ما يجوز من القتال : ٢-٢٧٧
صلاة الخوف والالتحام : انظر : صلاة .
قتال الممتنع عن الزكاة : انظر : ارتداد
قتال البغاة والخواارج : انظر : بغى
قتال المحاربيين : انظر : حراسة .
- الاتفاق على الجهاد : ١-٢٦٣ و ٢-٢٩٥
النذر للرباط والجهاد : ٢-٢٥٣ و ٢٧٤
وانظر : اسرى . أمان . ذمة . صلح .
غنيمة . قتال .
- جهاز : التنازع في جهاز الزوجة :
٢-٤٩٦
- وانظر : عادات . نكاح .
- جهالة : بيع المجهول : ٣-٣٠ و ٢٦٣
الجهالة في السلم : ٣-٢٧٧
الجهالة في الرهن : ٣-٣٠٥
الجهالة في الإجارة
وانظر : عقد (محلّه)
- جوار : ما يعتبر من أضرار الجوار :
- ٣-٤٨٥ =
ما يتلب للجار : ٢-٤٨٨
عدم أخذ الجار بالشفعة : ٣-٦٣٣
صلاة جوار المسجد : ١-٤٩٢
إكرام الجار : ٤-٧٤٧
- جيش : انظر : جائحة . جهاد . غنيمة .
قتال .
- (ح)
- حارس : ضمانه : ٤-٤٤
حامل : انظر جنين . حمل . نفاس .
حارصة : هى الجرح الذى يشق الجلد :
٤-٣٥٠
- حائض : انظر : حيض
- حبس : انظر : وقف .
- حبس العين : حبس العين المبيعة استيفاء
للثمن
حبس العين المؤجرة
خيار المكربى إذا حبست عنه العين
الرهن لا يحبس
- حبس : (الإيداع في السجن) : التعزير
ياحبس : ٤-٥٠٤
وانظر : تعزير
- حبس الزانى : ٤-٤٥٨ .
النظر في دعاوى المحبوسين : ٤-٢٠٣

- صوم السجين : ٦٨٦ - ١
 التحكيم في دعوى الحبس : ١٩٩ - ٤
 التعجيز في دعوى الحبس : ٢١٧ - ٤
 حبوب : انظر : ربا . زكاة . طعام .
 قطاني . وما يناسبه .
 حجامه : انظر احتجام
 حجب : هو منع من قام به بسبب الإرث
 كلية أو من أوفر حظيه : ٦٤٩ - ٤
 انظر : موارث
 حجج (باب) : حكمه : ٤ - ٢
 أركانه وشروطه : ١٦٧ - ٢٢ =
 النية في الحج : ١ - ٢٧٠٩ - ٢٥
 فوات الحج والإحصار (فصل) :
 ١٣٠ - ٢ =
 سقوط الحج بالردة : ٤٤٠ - ٤
 الإجارة على الحج : ١٥ - ٢ = ١٥ - ٤
 منع المفلس من حجة الضرورة (بالصاد) :
 ٣٤٨ - ٣
 جمع الصلاة في الحج : ٤٨٧ - ١ =
 نذر المشى إلى الحج : ٢٥٥ - ٢
 الشهادة بوقفة عرفة : ٢٣٨ - ٤
 شهادة المتساهل في الحج : ٢٥٧ - ٤
 ححجر (باب) : هو صفة حكمية ترجب
 منع موصوفها من نقوذ تصرفه في الزائد
 على قوته أو تبرعه بماله : ٣٨١ - ٣
 أسبابه : ٣٨١ - ٣
 المحجور عليهم وتصرفاتهم ومن يقوم عليهم :
 ٢٨٤ - ٣ =
 التصرف قبل الحجر : ٢٨ :
 الوقف على المحجور : ٤ - ١١٧ و ١٤٠
 أثر الحجر في الشهادة : ٤ - ٢٤٠
 الحجر على المرأة والمريض أنظر كلا .
 حذافة : هي وليمة تقام لتعلم الصبي :
 انظر : ولأثم
 حذث : هو الخارج المعتاد من المخرج
 المعتاد في الصحة : ١٣٦ - ١
 ما يمنعه الحذث الأصغر والحذث الأكبر :
 ٢٧ - ١ =
 وانظر : جنابة . غسل . طهارة .
 وضوء .
 حذ : حد الزاني : ٤٥٥ - ٤
 حد القذف : ٤٦٤ - ٤
 حد الشرب : ٥٠١ - ٤
 حد الخرابه : ٤٩٣ - ٤
 حد السرقة : ٤٧٠ - ٤
 حد القتل : انظر : قصاص
 حد تارك الصلاة : ٢٣٨ - ١
 عدم جواز الحد بالمسجد : ٢٠١ - :
 تداخل الحدود : ٤٨٩ - ٤
 إمامة المحدود : ٤٤٥ - ١
 حراية : هي قطع الطريق لمنع السلوك
 أو أخذ مال محترم على وجه يتعلمر معه

- الغوث أو يذهب للعقل : ٤ - ٤٩١ انظر : سرقة
- خيار الإمام في المحارب : ٤ - ٤٩٤
- ضرب المحارب قبل نفيه : ٤ - ٤٩٥
- صلبه وتوقيع الحد عليه : ٤ - ٤٩٣
- استرداد ما بيده من أموال : ٤ - ٤٩٧
- علم جواز تأمين المحارب : ٤ - ٤٩٧
- الشهادة في الحرب : ٤ - ٢٧١
- حد المحارب : ٤ - ٤٩٣
- سقوط حد الحرب : ٤ - ٤٩٧ =
- حرام : وجوب الكف عنه ، ٤ - ٧٣٥ وانظر خر . خنزير . وما يناسبه .
- حربي : قتاله : انظر : جهاد
- أمانه وهدنته : انظر : أمان
- علم عصمة نفسه : ١ - ١٨١
- إسلامه : ٢ - ٣٠٧ و ٣٢١ و ٤٢١
- معاملاته : ٢ - ٣٠٤ و ٤١١ و ٤٢١ و ٤٤٠
- ولده وزوجه وعبيده : ٢ - ٣٠٠ و ٤٢١
- و ٣ - ١٠١
- جنايته وإلحابة عليه : ٤ - ٣٣٣ و ٣٣١
- و ٤٤٩
- أخذ العشور منهم : ٢ - ٣٢١ و ٢٩٤
- حرب : زكاته : ١ - ٦٠٨
- خرج : انظر رخصة
- حوز : هو ما لا يعد الواضع فيه مقبلاً عرفاً : ٤ - ٤٧٧
- حرم : دخول الذي الحرم وإقامته فيه : انظر : جزيرة العرب . مكة .
- دخول الجاني في الحرم : ٤ - ٣٦٤
- تحريم مكة والمدينة : انظر : مدينة .
- الإحرام في الحج انظر : لإحرام . حج . وانظر : مكة
- حروري : هو من يكون من الخوارج . نسبة إلى حرواء قرية في العراق .
- حزير : تحريم استعمال الذكر المكلف له : ١ - ٣٢٥ و ٣٢١
- التستر بالحرير في الصلاة : ١ - ٢٨٤
- علم التزام كسوة الزوجة به : ٢ - ٧٣٣
- تحليل استعمال المرأة له : ٢١ - ٦
- حريم : حريم البلد والدار والشجر والبئر : ٤ - ٨٨
- حرية : انظر حقوق الإنسان . رقيق .
- حساب : انظر علم . موارث .
- حسب : هو الأخلاق الكريمة كالعلم والحلم والكرم : ٢ - ٣٦١
- حسبة : وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : ٤ - ٧٣٤

- القيام بالحسبة فرض كفاية : ٢ - ٧٧٣
الحضور عن غائب بالمحكمة : ٤ - ٢٣٥
- حقوق الإنسان :
- العصمة المترتبة على الإسلام وعصمة
الذي : ٤ - ٣٣٤ - ٥٧
الحق في رفع الدعوى : ٤ - ٢٨٦
المساواة أمام القضاء : ٤ - ٢٠٥
وانظر إسلام (عصمة) تلف جنابه. ذى.
كافر. وما يناسبه .
- حقوق : حقوق الدائنين : انظر : ديون
الحقوق المتعلقة بالتركة : انظر : تركة
ما لا يجوز التحكيم فيه : ٤ - ١٩٩
بيع الحقوق المتنازع عليها : ٣ - ٩٢
حق الارتفاق : انظر حريم
وانظر ما يناسبه .
- حكم : اثر الحكم القضائي : ٤ - ٢٢١
حجية الحكم : ٤ - ٢٢٠
صدور الحكم بشهادة كاذبة : ٤ - ٢٩٥
مخالفة الحكم للإجماع : ٤ - ٢٢٤
حكومة : هي مال يحكم بالقاضى بعد
تقدير الذات المحيى عليها سالة ومعية :
٤ - ٢٤٨
الحكومة في الجراح التي لا قصاص
فيها : ٤ - ٢٨١
حلف : انظر لإلاء . يمين .
- حلى : زكاتها : ١ - ٦٢١ و ٦٢٤
اجازتها : ٤ - ٣٣
- حشيش : طهارته : ١ - ٤٧
تحريره : ٢ - ١٨٧
وانظر : مخدر . مفسد
- حصون : الصرف عليها : ١ - ٦٦٣
٢ - ٢٩٥
- حصى : خروج الحصى من الدبر :
١ - ١٣٨
- حضانه : هي القيام بشأن الصغير نومه
ويقتلته إلى بلوغ الذكر ودخول الأثنى :
٢ - ٧٥٥
- شرطها : ٢ - ٧٥٨
نفقة الحاضنة : ٢ - ٧٦٤
- حضر : هي الإقامة وضد السفر .
ما يجب على الحضرى من الدية : انظر دية
علم التناصرين أهل الحضر وأهل البادية :
٤ - ٤٠٢
تعاملهم مع الأعراب : انظر أعرابي :
- حيلة : هي الإبل التي أوفت ثلاث
سنين : ١ - ٥٩٥
- حق الله : المبادرة إلى الدفع فيه :
٤ - ٢٤٧
تقديم حق الله على حق العبد في القصاص :
٤ - ٣٦٤

- حمار : عد جواز أكله : ١٧٧ - ٢
- حمال : انظر : نقل
- حمالة : انظر : كفالة
- حمام : اجارته : ٦٣ - ٤
- السرقة منه : ٤٨٢ - ٤
- حمل : لإفطار الحامل : ٧٢٠ - ١
- أقصى مدة الحمل : ٦٨١ - ٢
- عدة الحامى ونفقتها : ٦٧١ - ٢ = ٧٤٠ =
- وقف قسم التركة للحمل : ٧١٦ - ٤
- ظهور الحمل على غير المتزوجة : ٤٥٤ - ٤
- جميل : انظر : كفيل
- حمى : حمى الإمام الأرض : ٩٢ - ٤
- حنم : هى الأواني المطلية بالزجاج الأخضر أو الأصفر أو غيرها من كل ما، دهن بزجاج ملون ١٨٧ - ٢
- حنوط : هو الطيب من أى نوع، ويغلب على ما يحنط به الميت : ٥٥١ - ١
- حوالة (باب) : هى صرف دين عن ذمة المدين بمثله إلى ذمة أخرى تبرأ بها الأولى : ٤٢٣ - ٣
- حيازة : هى وضع اليد على الشيء والاستيلاء : عليه : ٣١٩ - ٤
- مدة وضع اليد المكسبة : ٤ - ٣٢٠ = ٣٢٢ و
- الحيازة غير المكسبة : ٤ - ٣٢٣
- أثر التصرف فى ملك الغير : ٤ - ٣٢٣
- تصرف واضح اليد بالهدم والبناء ونحوهما : ٣١٩ - ٤
- الاختلاف فى حيازة الرهن : ٣ - ٣٢١
- معناها فى قبض الهبة : ٤ - ١٤٦
- عودة الوقف لحيازة الواقف : ٤ - ١٠٧
- الشهادة فى الحيازة : ٤ - ٢٧٧ و ٣٠٧
- وانظر : غصب . ملك . وما يناسبه .
- حيض (فصل) : هو لفة السيلان. وشرعا دم أوصفرة أو كدرة يخرج بنفسه من قُبَل من تحمل عادة : ١ - ٢٠٧
- أنواعه وأقله وأكثره : ١ - ٢٠٨ =
- اعتباره فى العبادة والعدة : ١ - ٢٠٨
- ٢٣٣ و
- ما يمنعه الحيض : ١ - ٢١٥ و ٢٣٣
- ٥٦٢ و ٧٠١
- القطع والتلفيق : ١ - ٢١٢ =
- عادات الطهر : ١ - ٢١٣ .
- وانظر : جفوف . قصة .
- إجارة الخائض : ٣ - ١١
- الشهادة فى الحيض : ٤ - ٢٧١
- حيل : الحيل فى الزكاة (الفرار) : ١ - ٦٠٠
- الحيل فى النكاح : المحلل : ٢ - ٤١٣
- حية : انظر : ثعبان .
- حيوان : طهارته وما يخرج منه أو نجاسته

- ٧٨ و ٧٥ = ٤٣ - ١ تقديم الهدايا للمخطوبة : ٤٥٥ - ٢
- ٤٤ - ١ : ما تكون ميتة طاهرة : ٤٤ - ١
- ٢٦٨ - ١ : الصلاة في المراضى والمعاطن : ١٥١ - ٢
- ١٨٠ - ١ : حفظ الحيوان المحترم : ١٥٢ - ١
- ٢ - ١ - ٤٤٦ - ٢ : ما يقتل وما يحرم أكله : ٧٨ - ١
- ١٨٣ - ٤ - ٧٧١ : ذبحه : انظر : ذكاة .
- انظر : نقل . ٢
- ٢٤٠ - ٤ : اللعب بالحيوان والطيور : ٩٩ - ٤
- ١٦٥ - ٤ : الحياة المكسبة للحيوان والتقاطه : ٩٩ - ٤
- ٣٢٢ و ١٧٧ : خليفته : انظر : إمامة .
- ٤٦ - ١ : حجر : نجاستها : ١٨٧ - ٢
- ٥٠٧ - ٤ : ضمان ما يتلفه الحيوان : ٧٠ - ١
- ٣٤١ - ٤ : استعماله في الجنابة : ١٨٤ - ٢
- ٥٠٢ و ٥٤٩ - ٤ : الإكراه عليها وتناولها للضرورة : ٥٠٢ و ٥٤٩ - ٤
- (خ)
- خطأ : رفعه عن الأمة : ٧١٠ - ١
- وانظر : ضمان (مسئولية)
- خطبة : شروط خطبة الجمعة وسننها : ٤٩٩ - ١
- خطبة العيدين : ٥٣٠ - ١
- صلاة النفل أثناء الخطبة : ٢٤١ - ١
- خطبة عقد النكاح : ٣٣٨ - ٢
- خطبة : هي التماس نكاح المرأة : ٣٤٢ - ٢
- ما يباح وما يحرم منها : ٣٤٢ - ٢
- ٣٤٨ و
- مندوباتها : ٣٤٠ - ٢
- كم العيوب : ٤٨٢ - ٢
- خمس : انظر : غنيمة . في
- تخميس الركاز : ٦٥٣ - ١
- خضى : الترجيح فيه : ٧٢٥ - ٤
- إمامته : ٤٣٣ - ١
- بطلان نكاحه : ٣٧٣ - ٢
- ذكاته : ١٦٠ - ٢
- قلده : ٤٦٣ - ٤
- ميراثه : ٧١٨ - ٤
- مختلئ : طهارة عينه : ٤٣ - ١

- أكله للضرورة : ١٨٤ - ٢
 عدم منع الزوجة الكتابية منه : ٤٢٠ - ٢
 دفعه صداقاً والتعامل عليه ومركته : ٤٧٤ - ٤٣٠ و ٤٠ - ٢
 خوارج : انظر : بغي . .
 خوف : صلاة الخوف (فصل) : ٥١٧ - ١
 حكم صلاة الخوف وكيفيتها : ٥١٧ - ١
 النية في صلاة الخوف : ٤٤٩ - ١
 الغزوات التي صلى فيها النبي صلاة الخوف : ٥١٧ - ١
 الخوف في الصلاة من خطر : ٣٠١ - ١
 عدم استقبال القبلة عند عدم الأمن : ٢٩٣ - ١
 الخوف على النفس والمال : ٥١٦ - ١
 وانظر :
 خيار (فصل) اقسامه : (١) خيار
 التروی : أو الخيار الشرطي : وهو للنظر
 والتأمل في إبرام البيع : ١٣٣ - ٣
 ما يفسد خيار التروی : ١٣٨ - ٣
 انقطاع خيار التروی : ١٤٠ - ٣
 زمن خيار التروی وضمانه : ١٤٦ - ٣
 خيار النقيصة : هو ما كان موجبه وجود
 نقص في المبيع من عيب أو استحقاق : ١٣٣ - ٣
 اقسام خيار النقيصة : ١٥١ - ٣
 خيار الشرط : ١٥١ - ٣
 خيار النقص أو العيب : ١٥٢ - ٣
 وانظر : عيب .
 خيار الرؤية : ٤٣ - ٣
 الخيار بسبب فوات المبيع : ١٦٨ - ٣
 الخيار إذا تعلق المبيع بالغير : ١٥٢ - ٣
 الخيار في النكاح : ٤٨٢ و ٤٦٩ - ٢
 خيار الرقبة إذا عتقت (فصل) : ٤٨٤ - ٢
 خيار الإمام في الأسير والمخارب : انظر
 أسرى . حراة .
 الخيار في البيع : انظر : بيع .
 الخيار في فسخ الإجارة : ٥٢ - ٤
 الخيار في السلم : ٢٦٥ - ٣
 الخيار في قسمة المراضاة : ٢٦٣ - ٣
 انتقال الخيار للدائن والوارث : ١٤٥ - ٣
 التنازع في الخيار : ٢٩٦ - ٣
 الشهادة في الخيار : ٢٦٨ - ٤
 خياطة : انظر عمل .
 تخيل : أنواعها وسهمها في الغنائم : ٣٠٠ - ٢
 أكلها : ١٨٥ - ٢
 وانظر : برذون . رهيص . غنائم .
 مخارجي : انظر فرق
 مخبث : هو عين النجاسة . والمخبث :
 جمع خبيث
 أى ذكر الشياطين . والمخبث جمع
 خبيثة وهى أنثى الشياطين : ٢٧ - ١
 ٩٠ و

- خُتان : حكمه ١٥١ - ٢
 ما يقام من طعام بمناسبته (الإعذار) :
 ٤٩٩ - ٢
- خُراج : الجمع بينه وبين الزكاة :
 ٦٠٩ - ١
- إيداعه بيت المال :
 ٢٩٤ - ٢
- خُراج الرقيق : هو ما يقطعه السيد
 على رقيقه .
- خُرس : هو طعام يقام للنفاس .
- خُرس : انظر : أخرس .
- خسوف (فصل) : هو ذهاب ضوء القمر .
 صلاته :
 ٥٣٢ - ١
- وانظر : كسوف .
- دابة : انظر : حيوان
- دار : مدة إجازتها : ١٠ - ٤ و ٢٩ و ٦٠
- وجوب تعيين الدار المؤجرة : ٤ - ٣٦
- إجارة الدار الغائبة : ٤ - ٥٩
- إصلاح الدار المؤجرة : ٤ - ٧٠
- ما يجوز في إجارة الدار : ٤ - ٦٣
- فسخ إجارة الدار : ٤ - ٤٩
- إجارة الدار الموقوفة : ٤ - ١٢٥
- اختصاص الدار بحريمها : ٤ - ٨٨ و ٩٠
- دار الإسلام : الأمان لدخول دار الإسلام
 انظر : أمان
 قسمة الغنائم بها : انظر غنيمة .
- زوجة المفقود بدار الإسلام (فصل) : ٢ - ٦٩٣
- دار الحرب : دخول المسلمين بها :
 أنظر : أمان .
- عدم السفر بالمرأة والقرآن بها :
 ٢٧٩ - ٢
- التعامل في دار الحرب : ٢ - ٣٠٤
 أنظر : حرب .
- دامية : هي الخروج التي تضعف الجلود
 حتى يرشح منه الدم بلا شق له :
 ٣٥٠ - ٤
- القصاص فيها :
 ٣٥٠ - ٤
- دائن : انظر دين
- دبر : منع الوطء في الدبر : ٢ - ٣٤١ و ٤ - ٤٤٨ - ٤٥١
- عقوبة الوطء في الدبر : ٤ - ٤٤٨
- عدم تقض الوضوء بمسه : ١ - ١٤٥
- دخان : (سجائر) إباحته : ١ - ٤٦
- إفساده للصوم : ١ - ٧٠٠
- دوهم : نكاح الدرهمين : هو ما قل
 من الصداق الشرعي وامتنع الزوج عن
 إتمامه : ٢ - ٣٩٠
- دعوى :
 المدعى : هو من تجرد من أصل أو مذهب

- بالكلام : ٢٠٨ - ٤
 المدعى عليه : هومن ترجح قوله بمعهود
 أو أصل : ٢١١ - ٤
 اختصاص محكمة المدعى عليه :
 ٢٣٤ - ٤
 ترافع غير المسلمين إلينا : ٢ - ٤٢٣
 و ٧١٥ - ٤
 أهلية رفع الدعوى : ٢٨٦ - ٤
 خروج المرأة للدعوى : ٢٠٤ - ٣١٥
 إجراءات نظر الدعوى : النظر : قضاء
 اعلان المدعى وتعيينه : ٤ - ٢١٤
 إجراء القرعة فيها : ٤ - ٢٠٩
 تسجيل إجراءاتها والحكم فيها :
 ٢٨٨ - ٤
 دفاع شرعى : دفع المعتدى : ٤ -
 ٥٠٦
 قتل البائنة إذا حاورها : ٢ - ٥٩٢
 قتل المورث دفاعا : ٤ - ٧١٣
 دفن : انظر : جنازة
 ذلك : هو إمرار اليد على العضو ولو بعد
 صب الماء قبل جفافه : ١ - ١٢٠
 حمل : نجاسة ماسال منه : ١ - ٢٧٧
 دم : نجاسته : ١ - ١٧٤
 غسل ما تفاحش منه : ١ - ٧٩
 وانظر : رعا .
 دولة : انظر : إمام . بيت المال . زكاة
 وما يناسبه .
 دواب : انظر : حيوان
 دواء : عدم اعتباره طعاماً ربوياً :
 ٣ - ٨٠
 دود : أثر خروجه فى الوضوء
 ١٣٨ - ١
 دين : نظر : دين
 دينار : إجارة الدنانير للزينة : ٤ - ١١
 ديون : تعلق الديون بالركة : ٤ - ٦١٧
 حقوق الدائن فى حالة الإفلاس :
 انظر : حجر . قلس .
 الماطلة فى الديون : ٤ - ٢٥٦
 حقوق الدائن فى رد تصرف المدين :
 ٤ - ٥١٤ و ٥٣٩
 غريم الغريم : ٤ - ٣٠٣
 الشروط فى الديون : انظر : شرط
 توثيق الديون بالرهن والكفالة : انظر :
 رهن . ضمان . كفالة . وما يناسبه .
 توثيق الديون باليمين : ٢ - ٢٤٢ و ٥٨٦
 تضامن المدينين : انظر كتابة (مكتبة)
 تضامن الحارين . ٣ - ٤٩٦
 إثبات سبق الدين على التصرف : ٤ -
 ١١٧ و ٢٧٠
 التنازع فى الأجل وسقوطه والشهادة فيه :
 انظر : أجل

انتقال الدينون بالبيع : ٣ - ٩٢ و ٩٥ . وانظر : جراح . جنابة . عاقلة . قسامة . قصاص .

(ذ)

ذبيح : هو قطع ميمز مسلم أو كتابي جميع الخلق أو الودجين من المقدم بمحمد بلا رفع قبل التمام بنية : ٢ - ١٥٤ ما يذبح من الحيوان : ٢ - ١٧١ متلويات الذبيح ومكروهاته : ٢ - ١٧٢ . الذبيح بالظفر والسنة : ٢ - ١٧٨ وانظر : زكاة .

ذراع : هو جزء من ألفين أو ثلاثة آلاف ونسمائه من الميل

ذرائع : سد الذرائع : ١ - ٦١ و ٣ - ٤٩ .

ذكاة (باب) : هي السبب الموصل لحل ٢ - ١٥٣

طرق الذكاة : انظر : ذبح صيد عمر . ماتعمل فيه الذكاة : ٢ - ١٧٤ ١٧٧ و ١٧٩

ما يموت به ذو النفس غير السائلة :

١٧٠ - ٢ .

التسمية في طرق الذكاة : ٢ - ١٦٣ و ١٧٠

ذكاة الأوبد : انظر آبد .

ذكاة الكتابي : ٢ - ١٥٨

ذكاة الخنثى والفاسق والخصى والمجنون

١٦٠ - ٢ و ١٧٠

انتقال الدينون بالبيع : ٣ - ٩٢ و ٩٥ .

انتقال الدينون بالحالة : انظر : حوالة .

انقضاء الدينون بالإبراء : ٤ - ١٤٢ و ٣٣٥ -

انقضاء الدينون بالوفاء : ٢ - ٢٤٢

الإكراه البدني للوفاء : ٣ - ٣٦٨ و ٣٧٠

انقضاء الدينون بالهبة : ٤ - ١٤٢

انقضاء الدينون بالمقاصة (فصل) :

٣ - ٢٩٧ :

انقضاء الدينون بالمدة : ٤ - ٣٢٤

إعطاء المدين من بيت المال : ١ - ٦٦١ و ٢ -

٢٩٥

العقل عن المدين : ٤ - ٤٠٠

وانظر : تركة . فلس . عقد . ملك

وما يناسبه .

دية : مقدارها في البادية والحضر :

٣٧٢ و ٣٧٥ - ٤

الدية في الخطأ : ٤ - ٣٤٠ ، و ٣٧٢

العفو والامتناع عن دفع الدية : ٤ - ٣٣٦

دية الرقيق والأنثى ولجنين وغير المسلم :

٤ - ٣٧٦ =

الحكومة فيما لا قصاص فيه : ٤ - ٣٨١ =

الدية عند ترك تخليص النفس : ٢ - ١٦٩

الدية عند دفع الاعتداء : ٤ - ٥٠٦

الدية على شاهد الزور : ٤ - ٢٩٦

تعدد الدية بتعدد الجنابة : ٤ - ٣٩٣

الإبراء منها : ٤ - ٣٣٦

عدم توريثها القاتل : ٤ - ٧١٣

- ضمان من لم يملك : ١٦٨ - ٢ وانظر : ربا
أجر الدب والسلخ : ١٨ - ٤
ذكر : ذكر الرجل : انظر فرج
ذو نفس : سائلة أو غير سائلة أى ماله دم
وما ليس له طهارته : ١ - ٤٠
وانظر : ذكاة

(ر)

- ذكر : التسيب بعد الصلاة : ١ - ٤١٠
عدم جواز في محل الخلاء : ١ - ٩٢
وانظر : الله . تصوف .
راعى : قصره الصلاة : ١ - ٤٧٩
ذكاته عند الضرورة : ١٦٨ - ٢
إجارته : ٣٧ - ٤
ضمانه : ٤ - ٤٨

- ذمة : (الذمة المالية) : انظر :
أهلية . ديون وما يناسبه
راكنة : هى المرأة المخطوبة لمن تنتظره
(راكمه لوعده) : ٣٤٢ - ٢

- ذمة : (عقد الذمة) : تعريفها :
انظر : جزية

- عقدها وأحكامها : ٢ - ٣٠٨ و ٣١٥ -
دفع العشر : ٢ - ٢٩٤
ما يوجد بأرضهم : ١ - ٦٥١
نقض الذمة : ٢ - ٣١٦
وانظر : أهل الذمة . جزية . كفار .

- ذهب : استعماله : ١ - ٥٩
آنية الذهب والفضة : ١ - ٦١
المبادلة والصرف بين الذهب والفضة :
٣ - ٤٨ و ٦٣

- بيع الحلى بالذهب والفضة : ٣ - ٦١
إجارة الحلى والدنانير : ٤ - ١١ و ٣٣
الجمالة بالذهب أو الفضة : ٤ - ٨٥
أجرة الصائغ وبيزانه : ٣ - ٥٥

- ربا : ربا الفضل : هو زيادة ولو مناجزة
(يبدأ بيد) إن اتحد الجنس أو كان
طعاماً ربوياً : ٣ - ٤٧
وربا النساء : يكون بالتأخير مطلقاً أو
اختلف كان ربوياً أولاً : ٣ - ٤٨
تحريم ربا الفضل وربا النساء : ٣ - ٤٧ -
منع القرض إذا جرنفعاً : ٣ - ٢٩٥
منع الجعل إذا كان فضة أو ذهباً : ٤ -
٨٥
دوران الفضل : ٣ - ٦٩
حكم بطلان المعاملة للربا : ٣ - ٤٧
علقوا الفضل وربا النساء : ٣ - ٧٢ و ٧٣
الطعام الربوى وعد الربويات : ٣ - ٧٤

- منع شبهة لسد الدرائع : ٧٣ - ٣
شبهته في الصرف : ٤٨ - ٣ =
شبهته في السلم : ٢٦٦ - ٣
رباط : نلره : ٢٥٣ - ٢
الوقف عليه : ١١٨ و ١٠٢ - ٤
ربح : هو ما زاد عن مشترى للتجارة
بيعه : ٦٢٦ - ١
زكاته : ٦٢٦ - ١
زكاة ، ربح العامل من مال القراض
٦٤٥ - ١
رلق : هو انسداد مسلك الذكر في الفرج
— بلحم أو عظم — بحيث لا يمكن جماع
المرأة : ٤٧٠ - ٢
رجب : صوم : ٦٩٢ - ١
رجعة (فصل) : هو عود الزوجة المطلقة
غير الباتة للعصمة بلا تجديد عقد :
٦٠٤ - ٢
شروطها : ٦٠٤ - ٢
النيه فيها : ٦٠٦ - ٢
نفقة الزوجة الرجعية وعدتها : ٦١٤ - ٢ =
عدم جواز الأجل فيها : ٦١٢ - ٢
الزل في الرجعة : ٦٠٦ - ٢
رجم : حد الزاني رجماً : ٤٥٥ - ٤
رخصة : كل رخصة جازت في الحضر
تجوز في السفر مطلقاً : ١٥٣ - ١
الرخصة في جمع الصلاة (فصل) :
٤٨٧ - ١
تأخير الصلاة للوقت الضروري : ١ -
٢٢١ و ٢٣٣ و ٢٣٦ =
إعتبار المعلوم طاهراً : ٢٣١ - ٢
الرخصة في التيمم : انظر : تيمم
الرخصة في الجماعة والاعذار المسقط لها :
انظر جمعة .
الرخصة في السفر : انظر سفر .
الرخصة في السلم : أنظر سلم
ردة : انظر : ارتداد
رشوة : تمرعها : ١٩٢ - ٤
تقديمها للقاضي وذى الجاه : انظر هبة
رصاص : لا زكاة : فيه ١ - ٢٢٢
رضاع : أحكام الرضاع (باب) :
٧١٩ - ٢
الرضاع المحجب للتحريم : ٧١٩ - ٢ =
فسخ النكاح بالرضاع : ٧٢٥ - ٢ =
تعلق دعوى التفريق بالرضاع بحق الله :
٢٤٩ - ٤
نفقة الإرضاع : ٧٥٤ - ٢
إفطار الحامل والمرضع : ٧٢٠ - ١
رضيخ : هو مال موكل بتقديره للإمام محله
الخمس كالنفل : ٢٩٩ - ٢
رطل : انظر : مكاييل
رعاف : أثره في الصلاة : ٢٦٩ - ١ =

مراقبته سيدته : ٤ - ٤٥٠

بيع الرقيق الجاني من التركة : ٤ - ٦١٧
تأديب السيد له وإقامته الحد عليه :

٤ - ٤٥٨ و ٥٠٤

الجنابة على الرقيق : ٤ - ٣٧٧ و ٣٨٣
انظر : استرقاق . أمة . أم ولد . تدبير . عتق .
كتابة . مأذون .

ركاز : هو دفن الجاهلية : ١ - ٦٥٤
ما يعرف فيه : ١ - ٦٥٣

ركن : هو ما كان جزءاً من حقيقة الشيء .

رمضان : الشهادة لرؤية هلاله : انظر :
هلال

صومه : انظر : إفتار صوم
من أفطر فيه عامداً : انظر : إفتار
كفارة .

إقامة التراويح في رمضان : ١ - ٤٠٤
الاعتكاف في رمضان : ١ - ٧٣٠

رهن : (باب) : هو أخذ شيء مضمول
من مالكة توثقاً به في دين لازم أو دين
صائر للزوم : ٣ - ٣٠٣

أركانه : ٣ - ٣٠٤

لزمه وتماحه : ٣ - ٣١٣

اشتراط الرهن في العقود : ٣ - ١٠٥
و ٢٩٦

ما يجوز رهنه : ٣ - ٣٠٥

رهن الدين : ٤ - ١٤٢

رهن الرقيق المدبر : ٤ - ٥٣٥

رغبة : هي ما رغب فيه المشرع (صلى الله
عليه وسلم) وفعله وحده ولم يفعل في
جماعة : ١ - ٤٠١

رقص : انظر : عادات

رقيق : أسبابه : انظر : استرقاق . أسر .
تبعية الولد في الرق لأمه : ٢ - ٤٨٠
أهليته : ٤ - ١٤٠ و ١٧٤ و ١٨٧ و ٢٣٩
الحجر عليه وماله : ٣ - ٣٩٥ و ٤ -
٢٢٨

يبعه : ٣ - ٢٠ و ١٥٦ و ٤ - ٦٠٧
إجارته : ٤ - ٧

خراجه وكسبه : ٢ - ٣٩٥
وصيته وتعيينه وصيا : ٤ - ٥٨٠ و ٥٨٣
و ٦٠٦ .

الحيازة المكسبة للملكه : ٤ - ٣٢٢
ميراثه : ٤ - ٧١٢

علم تملك غير المسلم للمسلم : ٤ - ١٤٠
فرار العبد : انظر : آبق .

فرار العبد المسلم : إلينا ٢ - ٣٠٦
إسلام العبد والأمة : ٢ - ٣٠٦ و ٤٢١
صلاته وإمامته : ١ - ٤٣٨ و ٤٤٠
و ٥٣٠

أمانه : ٢ - ٢٨٧

علو الإسلام الحرية على : ٢ - ٣٣٣
تشوف الشارع للحرية : انظر : عتق .

جنايته : ٤ - ٣١٠ و ٣٣١ - ٣٣٤

و ٣٤٤ و ٤٤٥ ؛ و ٤٥٠ و ٤٦٥

و ٤٨٧ و ٤٩٦ و ٥٦١٧

(ز)

زاملة : مى ما يضع فيه المسافر حاجته :
٤٠ - ٤

زراع : إجارة الأرض ببعض ما يخرج منها :

٢٠ - ٤

العمل ببعض ما يحصد : ٢٥ - ٤

أثر هلاك الزرع في الأجرة : ٤ - ٦٨ =
هلاك الزرع انظر جائحة

وانظر : إجارة . أرض . جائحة ، ربا . زكاة .
طعام . مزارعة .

زكاة (باب) : هى لغة الفو والزيادة .

وشرعاً : إخراج مال مخصوص من مال
مخصوص بلغ نصيباً لمستحقه إن تم
الملك وحول ، غير معدن وحرث :

٥٨١ - ١

حكمها : ٥٨١ - ١

شروط وجوبها : ٥٨٧ - ١

سقوطها بالردة : ٤٤٠ - ٤

زكاة الأنعام : ٥٨٨ - ١ =

زكاة الحرث : ٦٠٨ - ١ =

زكاة العين : ٦٢٠ - ١ =

زكاة التجارة (الغلة والفايدة والدين

والعروض والربح) : ٦٢٥ - ١ =

زكاة المعادن : ٦٥٠ - ١ =

زكاة الركاز : ٦٥٣ - ١

مصارف الزكاة (فصل) : ٦٥٧ - ١ =

زكاة الخوارج : ٦٠٨ - ١

القرار من الزكاة : ٦٠٠ - ١

رهن الأمة : انظر : أمة

من يجوز له الرهن : ٣ - ٣١٢

ما يجوز في الرهن وما لا يجوز : ٣ - ٣٢٢

أولية الدائن المرتهن في الشركة :

٣ - ٥٥١

ما يندرج في الرهن : ٣ - ٣٢٤

اشتراط المرتهن الانتفاع : ٣ - ٣٢٥

عودة الرهن لراهنه وسرقه الراهن له :

٣ - ٣٢٨ و ٤ - ٤٧٥

الاختلاف في حيازة الراهن وغيره : ٣ -

٣٢٧ و ٣٤٠

بقاء جميع الرهن إذا انقضى بعض الدين :

٣ - ٣٣٩

بيع الرهن : ٣ - ٣٢٨

رجوع المرتهن بالنفقة وغيرها : ٣ - ٣٣٣

و ٤٨٠ ، ٤١

ضمان الرهن : ٣ - ٣٣٦

بطلان الرهن : ٣ - ٣١٥

وهيصى : هو الفرس الذى يطن قلعه

مرض : ٢ - ٣٠٠

رؤية : رؤية هلال رمضان : انظر :

هلال

رؤية العقود عليه : انظر كل عقد من

العقود . وعقد .

رؤية الخلل والصوان والصفة والبرنامج

والعينة : ٣ - ٤٠

خيار الرؤية : ٣ - ٤٣

- المساهل فى الزكاة : ٢٥٧ - ٤
 المستمع عن الزكاة - انظر ارتداد .
 زكاة الفطر (فصل) : حكمها
 = ٦٧٢-١
 من تدفع عنه ومن تدفع له : ١ - ٦٧٣
 ٦٧٨
 قلدوها وما تخرج منه : ١ - ٦٧٥
 جائزاتها ومنلوهاها : ١ - ٦٧٧
 زلزال : السجود والصلاة لحدوثه :
 ٤٢٢-١ و ٥٣٣
 زنا : هو إيلاج مسلم مكلف حشفة
 فى فرج آدمى مطبق عمداً بلاشبهة وإن
 دبراً حياً أو ميتاً : ٤ - ٤٤٨
 ما يؤدى للشبهة : ٤ - ٤٨
 سقوط الإحصان بالردة : ٤ - ٤٤١
 ثبوت الزنا : ٤ - ٤٥٣
 الرى بالزنا : انظر : قذف .
 توقيع حد الزنا : ٤ - ٤٥٥
 جلد غير المحصن : ٤ - ٤٥٦
 التغريب : ٤ - ٤٥٧
 التزوج بزانية : ٢ - ٣٤٧
 نكاح المرنى بها ونفقها : ٢ - ٣٤٧
 ٤٠٥ و ٤٥٣ و ٦٨٦ و ٦٩١ و ٧٣٢
 علم الزواج بالزنا : انظر : نكاح .
 عدة الحامل من زنا واستبراءها : ٢ -
 ٦٧٢ و ٦٧٧
 الزنا بجوارى السبي : ٢ - ٢٨٠
 كفارة قاتل الزانى : ٤ - ٤٠٦
 توقيع السيد حد الزنا : ٤ - ٤٥٨
 زفار : هو ما يلبسه النصرانى حول وسطه
 ٤ - ٤٣٣
 زواج : انظر نكاح
 زور : انظر شهادة
 زيت : زكاته : انظر زكاة الحرث
 زيتون : زكاته : انظر زكاة الحرث
 زنديق : هو من أسر الكفر وأظهر
 الإسلام : ٤ - ٤٣٨
 كفارة قاتلة : ٤ - ٤٠٦
 (س)
 مساعى : هو الذى يجمع زكاة الماشية :
 ١ - ٥٩٠ و ٥٩٨ و ٦٠٣ و ٦٠٧
 سب : رى الإنسان فى عرضه : انظر
 قذف .
 عدم جواز التأديب بالسب : ٤ - ٥٠٤
 سب الله وملائكته والأنبياء : انظر
 ارتداده . إكراه .
 سبب : هو ما يلزم من وجوده الوجود
 ومن عدمه العدم لذاته
 سبب العقد : انظر عقد
 ستر العورة : انظر : عورة

- سيرة المصلى : ١ - ٣٣٤ - .
- تداخل حد السرقة مع غيره : ٤ - ٤٨٩
- سقوط حد السرقة : ٤ - ٤٨٨
- سجائر : انظر : دخان
- سرقة آلة اللهو : ٤ - ٤٧٤
- سجن : انظر : حبس
- ضمان دال السارق : ٢ - ١٦٩
- السرقة من الحرى والمستأمن : ٢ - ٢٩٠
- مسجود : السجود فى الصلاة : ١ - ٣١٤
- السرقة من الغنمة : ٢ - ٢٨٠
- السجود فى النوافل : ١ - ٤١٥
- افتداء الماء من السارق : ٢ - ٣٠٥
- سجود الشكر وعند الزلزال : ١ - ٤٢٢
- الأجير السارق : ٤ - ٥٢
- إيماء غير القادر : ١ - ٣٦٣
- السرقة كجائحة : ٣ - ٢٤٤
- الشك فى ترك سجدة : ١ - ٣٩٥
- الشهادة فى السرقة : ٤ - ٢٧١
- مسجود السهو (فصل) : ١ - ٣٧٦ =
- مسجود القرآن : (فصل) : ١ - ٤١٦
- سفوف : الرخصة فى السفر : ١ - ١٥٣
- سحر : ارتداد الساحر : ٤ - ٤٣٣
- ٤٨٧ و ٦١٨
- صلاة المسافر وجمعه : ١ - ٢٢٥
- تأديب الساحر للمي : ٤ - ٤٤٣
- و ٢٩٨ و ٤٧٤ - و ٤٩٥ = و ٥١٢
- القتل بالسحر : ٤ - ٣٧٠ .
- و ٥٣٣
- التميم فى السفر : ١ - ١٨٠
- سد الدوائع : هو قاعدة المذهب
- صوم المسافر : ١ - ٧١٨ =
- ٤٩ - ٦١ و ٣ - ٤٩
- زكاة المسافر : ١ - ٦٧٠ و ٦٧٩
- الإتفاق على ابن السبيل : انظر ابن السبيل
- سفر اللهو : ١ - ٤٧٧
- السفر بالقرآن والمرأة : ٢ - ٢٧٩ و ٤١٩
- و ٥١٠
- لصفر أجنون : ٤ - ٤٦٩
- آداب السفر : ١ - ٤٨٦ و ٥١٢
- حد السرقة ونصابه : ٤ - ٤٧٠ =
- مايقام من طعام عند القلوم (التقيعة) :
- الشبهة المانعة من الحد : ٤ - ٤٨٣ =
- ٤٩٩ - ٢
- اثبات السرقة : ٤ - ٤٨٥ =
- منع المقلص من السفر : ٣ - ٣٤٨
- الحرز : ٤ - ٤٧٧
- غية الخصم للسفر : ٤ - ٢٣١
- البلد بتظر دعوى المسافر : ٤ - ٢٠٤
- أحوال الغرم : ٤ - ٤٨٧
- بلغة السالك - رابع

تلف البضاعة بعد التفريغ : ٧٦ - ٤
إذا أتم العمل غير من تعاقد معه : ٧٥ - ٤
عمل النوى بنصف ما يحمل : ٢٣ - ٤
السرقة من السفينة : ٤٧٩ - ٤
ضمان النوى : ٤٥ - ٤
وانظر : بحار

سقوط : انظر جنين

سقوط : سقوط الرد للعيب (عهدة الرد) :
١٩١ - ٣
السقوط في الشفعة : ٦٤٣ - ٣
السقوط في الصرف والقرض والبيع لأجل :
٥٢ - ٣

سكر : السكر الحرام ١ - ٢٣٤ و ٢ -
٥٤٣
نجاسة ثياب السكر : ٧٠ - ١
نقص السكر للوضوء : ١٤٢ - ١
تأخير السكران للصلاة : ٢٣٤ - ١
إقرار السكران : ٥٣٣ - ٢
عقد السكران : ١٧ - ٣ و ٥٤٣ - ٢
جناية السكران : ٥٤٣ - ٢
حق السكران : ٥٤٣ - ٢ و ٥١٢ - ٤
تبرع السكران : ١٤٠ - ٤
جناية السكران : ٤٧٤ - ٣١٣ - ٤
سباب السكران بيناً : ٤٣٩ - ٤

صلاح : ما يجوز القتال به في الجهاد :
٢٧٧ - ٢
بيع السلاح لأهل الحرب : ٢٠ - ٣

المفقود في سفر : انظر : مفقود
مسافات السفر في البر والبحر : انظر : بحر .
بريد . فرسخ . ميل .
وانظر أيضاً : ابن السبيل . نقل . وبأ
يناسبه

صفه : هو التبذير . أى المال صرف
في غير ما يراد له شرعاً : ٣٩٣ - ٣
عدم أهليته للتبرع : ١٤ - ٤
الحجر على السفينة : انظر حجر
التبنيه بعدم معاملة السفينة : ٢٠٣ - ٤
ولاية السفينة في النكاح : ٣٧١ - ٢
نكاح السفينة وطلاقه : ٢ - ٣٩٤ =
٥٤٢ و ٣ - ٣٨٧

حضانة السفينة : ٧٥٩ - ٢
وصية السفينة : ٣٨٧ - ٣
استلحاق السفينة : ٣٨٧ - ٣
عقد السفينة : ٣٨٧ - ٣
هبة السفينة : ٢ - ٤٦٣ و ٥٢٠ - ٤ و ١٤٠ - ٤
كفالة السفينة : ٤٢٩ - ٣
إجارة السفينة : ٥٤٣ و ٥٣٧ - ٤
وصية السفينة : ٥٨٠ - ٤
تعيين وصى عليه : ٦٠٤ - ٤
حق السفينة وتدييره : ٥١٣ و ٥٣٢ - ٤
التحكيم في السفينة : ١٩٩ - ٤

سفينة : صلاة الجماعة بها : ١ - ٤٤١
إجارة السفينة : ٤ - ٥٢٣ و ٤٩ و ٧٤ - ٤
طرح المقولات عند خوف الفرق : ٧٦ - ٤
التفريط في التفريغ : ٧٦ - ٤

- شراء السلاح من الزكاة : ٦٦٣ - ١ وانظر : بحر . ذكاة .
- وقف السلاح : ١٠٨ - ٤
- سلب : هو ما يسلب من الحربى المقتول : ٣٤٢ - ٤ سم : القتل به : ٣٧١ - ٤ القصاص فى القتل بالمسم : ٢٩٧ - ٢ سنة : هى الطريقة لفقة . واصطلاحاً : مافله النبى صلى الله عليه وسلم وأظهره حال كونه فى جماعة وداوم عليه .
- النزافل (فصل) : ٤٠١ - ١ وانظر : رغبة .
- سؤالك : استعماله : ١٢٤ - ١ استعماله فى الصيام : ٧١٦ - ١
- سودان : عادتهم فى رتق الشفرين : ٤٧٦ - ٢
- محو : انظر مسجود . نسيان
- سياسة : انظر : سلطان .
- سير : انظر : جهاد .
- (ش)
- الشام : حكم أرضها : ٢٩٤ - ٢
- شبهة : الشبهة فى السرقة : ٤٧٥ - ٤ و ٤٨٤
- الشبهة فى الزنا : ٤٤ - ٤
- شبهة قتل المورث : ٧١٣ - ٤ وانظر : شك .
- شجر : دخوله فى بيع الأرض بلا شرط :
- شراء السلاح من الزكاة : ٦٦٣ - ١
- وقف السلاح : ١٠٨ - ٤
- سلب : هو ما يسلب من الحربى المقتول : ٣٤٢ - ٤
- سلس : هو ما خرج من غير اختيار ولا احداث : ٧١ - ١
- ما ينقض الوضوء منه : ١٣٩ - ١
- الاستحاضة كتوج منه : ١٤٠ - ١
- سلس المقرى : ١٤١ - ١
- سلطان : تمييز السلاطين لأهل النعمة : ١٠٠ - ٤
- بيعه بيع براءة : ٢١ - ٣
- غلقى الحوانيت قهراً : ٥١٩ - ٤ و ٥١٩
- ما يأخله اتباعه : ٦١٦ - ١
- وانظر : إمام
- سلم : هو بيع شئ موصوف مزجل فى النعمة بغير جنسه : ٢٦١ - ٣
- شروط صحة السلم : ٢٦٢ - ٣
- التسليم فى السلم : ٢٨٣ - ٣
- سماع : سماع الغناء انظر : عادات شهادة السماع : انظر شهادة .
- سمحاق : هو الجرح الذى يكشط الجلد عن اللحم : ٣٥٠ - ٤
- سمسار : ضمانه : ٤٥ - ٤
- سمك : حتى واجده فيه : ٦٥٥ - ١

- انظر : مداخلة .
- اختصاص الشجر بحريمه : ٤ - ٨٨ =
- الفرس في عين موقوفة : ٤ - ١٣٦
- سرقه ثمره : ٤ - ٤٨٥
- وانظر : أرض . زرع . مساقاة
- شخصية قانونية : حق المسجد والقنطرة
- والرباط في التملك : ٤ - ٥٨١
- وانظر : بيت المال . شركة . وقف . ما يناسبه .
- شراء : الشراء لأجل البيع : انظر : تجارة .
- شراء الغاصب : ٣ - ٦٠١
- وانظر : بيع
- شرط : هو ما كان خارجاً عن حقيقة الشيء ويلزم من علمه عدم المشروط ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم :
- ١ - ٢٥٨
- أو هو ما يتوقف عليه الشيء من صحة أو وجوب أو هما معاً ، وهو يشمل السبب :
- ١ - ١٣١
- وشرط الوجوب : هو ما يلزم من علمه عدم وجوب الشيء ، ولا يلزم من وجوده وجود الوجوب :
- ١ - ٢٥٨
- أو هو ما تعبر به اللمة ولا يجب على المكلف تحصيله :
- ١ - ١٣١
- وشرط الصحة هو ما يلزم من علمه عدم الصحة ولا يلزم من وجوده وجود الصحة :
- ١ - ٢٥٨
- أو هو ما تبرأ به اللمة ويجب على المكلف تحصيله .
- شروط العقد : أقسامها ٣ - ٢٣٢
- ما يلغى لعدم ماليته أو مالاغرض فيه :
- ٣ - ٢٣١
- الشرط المناقض والمتناقض : ٢ - ٣٨٥
- ٣ - ١٠٥ و ٣١٤
- شرط الرهن والحمل والأجل والخيار : ٣ -
- ١٠٥ و ٢٩٦
- ما يدخل في البيع بلا شرط : انظر : مداخلة .
- شرط الضمان : ٣ - ٥٥٨ و ٦٨٧ =
- وانظر كل عقد .
- شرط النقد وحط الضمان والوضعية مع التعجيل : ٢ - ٧١١ و ٢ - ٢٦٥ .
- توثيق الشروط باليمين : ٢ - ١٧ ،
- الشروط في البيع : ٣ - ١٠٣ و ١٠٥ و ٢٢٦
- الشروط في الإجارة (بأنواعها) .
- ٤ - ١٢ و ٥٥ و ٦٢ و ٦٧ و ٧٥ .
- الشروط في الجمالة : ٤ - ٨١
- الشروط في المساقاة : ٣ - ٧١٦
- الشروط في الهبة : ٤ - ١٥٦
- الشروط في الوقف : ٤ - ١٠٥ و ١١٩ .
- شرطه : ما يأخذه رجاءاً من الناس :
- ١ - ٦١٦
- شركة (باب) : أنواع الشركة :
- شركة الأبدان هي عقد على عمل بينهما والربح بما يدل عرفاً ، أو هي شركة بالعمل في المال الحاصل بسبب العمل إن اتحد العمل أو تلازم

شعر : انظر : عورة ، غسل .
وضوء .

شعر : (أدب) جوازه في المسابقة
والحرب : ٢ - ٢٢٦

شغار : انظر : نكاح

شفعة : هي استحقاق شريك أخذ
معاوض به شريك من عقار بثمنه
أو قيمته (باب) : ٣ - ٦٢٩
أركانها : ٣ - ٦٣١
الشفعة في العقار والثر : ٣ - ٦٣٤ و ٦٣٧
مالا شفعة فيه : ٣ - ٦٣٩
مقروط الشفعة ومدة طلبها (عهدها) :
٣ - ٦٤١ =

تقسيمها على الأنصبا : ٣ - ٦٤٦
ثبوتها : ٣ - ٦٤٧
ترتيب الشفعاء : ٣ - ٦٥٠
تأثر الشفعة بالبيع والإجارة : ٣ - ٦٥٢ =
التنازع في الشفعة : ٣ - ٦٥٦ =
الشهادة في الشفعة : ٤ - ٢٦٨ .

شق : هو أن يحضر وسط القبر بقدر
الميت ويسد بالين : ١ - ٥٥٩

شك : الوضوء من الشك : ١ - ١٤٩
الشك في النجاسة والطهر : ١ - ٨٠ =
و ٣٤٦
الشك في دخول الوقت : ١ - ٢٣٠
الشك في قضاء الفوائت : ١ - ٣٦٤

وأخذ كل منهما بقدر عماه واشتركا
على الآلة : ٣ - ٤٥٦ و ٤٧٤

شركة التجر : هي عقد بين مالكي مالين
فأكثر على التجرفيهما معاً : ٣ - ٤٥٥
شركة الذم : هي أن يتفق اثنان على أن
كل من اشترى منهما سلعة بدين يكون
الآخر شريكاً له فيها : ٣ - ٤٦٧
شركة العنان : هي أن يشترط نفي
الاستبداد : ٣ - ٤٧١

شركة المفاوضة : هي أن يطلق كل واحد
التصرف للآخر بولو بنوع : ٣ - ٤٦٤
أركان عقد الشركة : ٣ - ٤٥٥
الضمان في الشركة : ٣ - ٢١٢ و ٤٦٢
الحيازة المكتسبة في الشركات : ٤ - ٣١٩
شهادة الشريك : ٤ - ٢٤٥ .

الشركة في الأضحية : ٢ - ١٤١
الأمة المشتركة : ٤ - ٤٤٨ و ٥٢٤
و ٤٥١ و ٥٦٨
عدم جواز الشركة مع الصرف : ٣ - ٥٣
إجبار الشريك على البيع : ٣ - ٦٧٨
سرقة الشريك : ٤ - ٤٧٦

شريعة : تكليف غير المسلمين بأصولها
وفروعها : ١ - ٢٦١

إجراء الاجتهاد فيما تجدد : ٤ - ٢٢٩
الحكم بما يخالفها : ٤ - ٢٢٥

شطرنج : شهادة لاعبه : ٤ - ٢٤١

شعبان : صومه : ١ - ٦٩٢

- للشك فى الصلاة : ١ - ٣٧٧ و ٣٩٥
يوم الشك : هو صبيحة الثلاثين من
شعبان إذا لم يروا الهلال : ١ - ٦٨٦
شهادة الشاك : ٤ - ٢٤٥ .
وانظر : شبهة
- شكر : هو صرف المكلف كل نعمة
لما خلقت له : ٤ - ٧٢٩
وجوبه شرعاً : ٤ - ٧٢٩
- شهادة : هى إخبار عدل حاكماً بما لو علم
لحكم بمقتضاه : ٤ - ٢٣٧
شروط صحتها : ٤ - ٢٣٩
مراتب الشهادة : ٤ - ٢٦٤
- الشهادة بغش السماع : ٤ - ٢٧٧
تكاليف أداء الشهادة : ٤ - ٢٨٥
التحمل للشهادة ونقلها : ٤ - ٢٨٤
المبادرة للشهادة : ٤ - ٢٤٧ .
إعذار المشهود عليه واستمهاله : ٤ - ٣١٢
القدح فى الشهود وتركيتهم : ٤ - ٢٥٨
الشهادة على المرأة المنتجة : ٤ - ٢٧٧
شهادة الأبوين والأخ : ٤ - ٢١٩ و ٢٤٤
شهادة القاضى : ٤ - ١٩٧
شهادة العبد وغير الرشيد والصبي : ٤ - ٢٦١
و ٢٨٦
شهادة من له منفعة : ٤ - ٢٥١
شهادة على المسلم والكافر : ٤ - ٢٣٩
الایشهد فيه : ٤ - ٢٧٦
الشهادة على الملك والحيازة : ٤ - ٢٧٧
و ٣١٩ و ٣٢٢
- الشهادة على الخط وتحقيقه : ٤ - ٢٧٢
الشهادة فى العتق : ٤ - ٢٦٧
الشهادة فى الغائب : ٤ - ٢٧٨
شهادة الزور : ٤ - ٢٢٦ و ٢٩٥ -
و ٧٤٤
تعارض الشهادات والتنازع فيها : ٤ - ٣٠٤
- شهادة التوحيد : تلقيها للميت :
١ - ٥٦١
- شهيد : تجهيزه : ١ - ٥٤٣ و ٥٧٥
شَوْرَة : هى ما تجهز به المرأة من متاع
للميت
- شورى : اتخاذا فى القضاء : ٤ - ٢٢٠
- شيخ : (مسن) قتاله وأسر : ٢ - ٢٧٥
شيطان : الاستعاذه منه عند قضاء الحاجة :
١ - ٨٩ -
- شيوخ : انظر : مشاع
- (ص)
- صاع : هو أربعة أمداد . انظر : مكاييل .
- صائع : أجره وبيزانه : ٣ - ٥٥
- صانع : انظر : عمل
- صبرة : انظر : طعام
- صبي : انظر : صبي

صحناني : تأديب سابه : ٤٤٣-٤	استحقاق أحد التقدين : ٣-٦٠
صداق : هو مايجعل للزوجة نظير الاستمتاع بها : ٢-٤٢٨	صغير : علامات باوغة : ٣-٤٠٤
مايجوز صداقاً : ٢-٤٢٩	أمره بالصلاة وضربه عليها : ١-٢٦٣
التعجيل بتسليمه : ٢-٤٣٣	صلاته الجمعة والعيدين وغيرهما : ١-٤٤٦
الصداق في النكاح الفاسد والمكرهه بزناً : ٢-٣٩٠ و ٤٥٤	و ٥٣٠ و ٥٣٣ و ٥٣٨
سقوطه وتشطيره وتكميله : ٢-٤٣٧	إمامته : ١-٤٤٥
التفويض والتحكيم في الصداق : ٢-٤٤٩	حضوره المسجد وحلقات العلم : ١-٤٤٦
ضمان الصداق : ٢-٤٤٣ و ٤٥٧	زكاته : ١-٥٨٩ و ٦٢١
و ٤٦٤	حجة : ٢-٧
غرم شاهد الزور : ٤-٢٩٩	التقاطه : ٤-١٧٨
الزكاة في الصداق : ١-٦٢٥	الحجر عليه : ٣-٣٨١
	تعيين وصي عليه : ٤-٦٠٤
	عقوده ووكالته : ٣-١٨
صلقة : هي المحبة لثواب الآخرة :	إجارته : ٤-٧ و ٥٢
٤-١٤٠	تبرعه : ٤-١٤٠
أركانها : ٤-١٤١	وصيته : ٣-٣٨٧ و ٥٨٠
الصدقة على الميت : ١-٥٨٠	حقه وتدييره : ٤-٥١٣ و ٥٣١
الصدقة على الوالدين : ٤-١٥٥	دعواه : ٤-٢٨٦
الصدقة قبل الاستسقاء : ١-٥٤٠	شهادته : ٤-٢٣٩ و ٢٦١
تملك المتصدق للصدقة : ٤-١٥٤	ضمانه : ٣-٣٨٥ و ٥٥٠
التصدق في الغش : ٣-٧٠	كفاله : ٣-٤٢٩
علم اعتصار الصدقة : ٤-١٥٢	مخاصمة الوارث للوصي : ٤-٦١١
صرف : ما يمنع من الصرف سداً للدرائع :	ترشيد الوصي للصبي : ٤-٦١٢
٣-٤٩	نكاح الصغير والصغيرة : ٢-٣٥٧ و ٦٧٤
علم التصديق في الصرف : ٣-٥٢	الإتفاق على الصغير : ١-٨٦٣
العيب في الصرف : ٣-٥٧	تأديب الصغير وتعليمه : ١-٨٦٣
شرط بدل المعيب : ٣-٦٠	و ٤-٣٥ و ٥٠٤
	نهييه عن الزينة : ١-٢٩١ و ٢-٧٤٤

- عزل البنات عن الصبية : ١ - ٢٦٤
التلذذ بسماعه : ٤ - ٧٤٣
أمان الصبي : ٢ - ٢٨٧^(١)
قتاله وأسره : ٢ - ٢٧٥
أمره بالقتل : ٤ - ٣٤٥
جنايته : ٤ - ٤٦١
الحناية عليه : ٤ - ٤٨٤
الحقل عنه وقصاصه : ٤ - ٣٦٠ و ٤٠٠
شربه الخمر : ٤ - ٤٩٩
قتله مورثه : ٤ - ٧١٣
- صلاة (باب) : هو لغة الدعاء .
وشرعاً هى قرينة فعلية ذات إحرام
وسلام أو سجود فقط : ١ - ٢١٩
اشتراط الإسلام فيها : ١ - ٢٦٦
أوقاتها - المختار والضرورى : ١ - ٢١٩
الصلاة الوسطى : ١ - ٢٢٧
شروطها (فصل) : ١ - ٢٥٨
فرائضها : ١ - ٣٠٣
سننها وملتوباتها : ١ - ٣١٧ ، ٣٢٣ =
مكروهاتها ومبطلاتها : ١ - ٣٣٧ =
٣٤٢ =
قصر الصلاة وجمعها (فصل) ١ -
٤٧٤
- الصلاة فى البحر : انظر : بحر
صلاة القاعد (فصل) : ١ - ٣٥٨
الصلاة داخل الكعبة : ١ - ٢٩٧
قضاء الفوائت (فصل) : ١ - ٣٥٨ =
- الإجارة على الصلاة : ٤ - ١٠
تارك الصلاة : ١ - ٢٣٨ =
مسئء الصلاة : ٤ - ٢٥٧
النوافل والرغائب (فصل) : ١ - ٤٠١ =
الراويح ، والوتر : ١ - ٤٠٤ و ٤١١
سجود القرآن (فصل) : ١ - ٤١٦ =
صلاة الاستسقاء (فصل) : ١ - ٥٣٧
صلاة الجماعة : ١ - ٤٢٤
صلاة الجمعة : ١ - ٤٩٣
صلاة الجنائز (فصل) : ١ - ٥٤٢
صلاة الخوف (فصل) : ١ - ٥١٧
صلاة الضحى : ١ - ٤٠٣
صلاة العيدين (فصل) : ١ - ٥٢٣
صلاة الكسوف والخسوف (فصل) :
١ - ٥٣٢
- صلب : صلب المخارب : ٤ - ٤٩٤
صلح : هو انتقال عن حق أو دعوى
بعوض ، لرفع نزاع أو خوف وقوعه :
٣ - ٤٠٥
الأمر به فى الدعوى : ٤ - ٢٢٠
رده إلى البيع أو الهبة أو الإجارة : ٣ - ٤٠٥ =
ما يجوز الصلح عنه : ٣ - ٤١٠
تصالح الورثة : ٣ - ٤١٥
الصلح عن الدم : ٣ - ٤١٨
الصلح فى القصاص : ٤ - ٣٦٨
الصلح فى الحرب : انظر : أمان . ذمة
أرض الصلح : أنظر : أرض .

(١) وتصحيح ما ورد فى الصفحة المذكورة : « فلا يصح أمان غير المميز كصبي » الخ .

- صفة : بيع الصفة : ٣ - ٤٢
 الكفارة بالصوم : انظر : كفارة
 نذر الصوم : ١ - ٧٠٣
 صفة حكمية : هي التي يحكم العقل
 بثبوتها وحصولها في نفسها ، فهي من
 صفات الأحوال أو من الصفات الاعتبارية :
 ١ - ٢٦
 صناعات : القيام بها فرض كفاية :
 ٢ - ٢٧٣
 وانظر : لإجارة . حرف
 صنم : انظر : أصنام
 صوان : رؤيته : ٣ - ٤١
 صورة : إبعادها عن المختصر : ١ - ٥٦٢
 صول الفعل : انظر : دفاع شرعي .
 صوم : هو الإمساك عن شهيق البطن
 والفرج وما يقوم مقامهما مخالفاً للهوى
 في طاعة المولى في جميع أجزاء النهار
 قبل الفجر أو معه فيما عدا زمن الحيض
 والنفس وأيام العيد : ١ - ٦٨١
 حكمه وشروطه ووجوبه : ١ - ٦٨١
 رؤية الحلال : ١ - ٦٨٥ =
 أركانه وشروط صحته : ١ - ٦٩٥ =
 سقوطه بالردة : ٤ - ٤٤٠
 ما يترتب على الإفطار : ١ - ٧٠٢ =
 الإفطار للسفر والمرض : ١ - ٧١٨ =
 صوم التطوع : ١ - ٦٩١ = و ٥٤٠
- الكفارة بالصوم : انظر : كفارة
 نذر الصوم : ١ - ٧٠٣
 صيد : الصيد في الإحرام : ٢ - ٩٨
 و ١١٢ و ١٨٤
 الذكاة بالصيد : ٢ - ١٦٢ و ٣ - ٢٢
 و ٢٤
 التسمية في الصيد : ٢ - ١٦٣ و ١٧١
 الصيد لغير الأكل : ٢ - ١٧٨
 صيد الكافر : ١٦١ و ١٦٥ -
 ضمان من لم يملك : ٢ - ١٦٨
 الاستيلاء على الصيد : ٢ - ١٦٧
 وانظر بحر ذكاة . كلب
 صيغة : انظر : عقد . وقف
 (ض)
 ضائقة : هي الشاة من الضأن
 ضحى : صلاة الضحى : انظر : صلاة
 (نوافل)
 ضرب : ضرب الصبي على الصلاة :
 ١ - ٢٦٣
 ضرب الناشز : ٢ - ٥١١
 ضرب المدين للوفاء : ٣ - ٣٦٨ و ٣٧٠
 وانظر : تغزير . حد .
 ضرر : دفع الضرر عن المسلمين
 وأهل النعمة : ٢ - ٢٧٣
 أصرار الجوار : انظر : جوار .

- المسئولية عن الضرر : انظر : تلف ضمان .
- ضرورة : الضرورات تبيح المحظورات : ٢ - ١٨٣ - ٣ و ٢٩٥ - ٣
- الاستخلاف للضرورة : انظر استخلاف
- الجمعية والضرورة : ١ - ٥٠٨
- إزالة القصة بالخمير : ٤ - ٥٠٢
- سد الرمي بمحرم : ٢ - ١٨٣
- الاضطرار للخوف من التلف : ١ - ٤٦٥ و ٣٥٢ و ٢ - ١٨٣ =
- كشف العورة للضرورة : ٤ - ٧٣٦
- قتال المضطر للحاجة : ٢ - ١٨٥
- الاضطرار للتعامل بالربا : ٣ - ٢٩٥
- الاضطرار لبيع مال اليتيم : ٣ - ٣٩٥
- علم الإعتراف في حالة الضرورة : ٤ - ٢١٥
- بدء القاضى بدعاوى أصحاب الضرورة : ٤ - ٢٠٤
- ضريبة : مقارنتها بالزكاة (الهامش) : ١ - ٦٥٧
- تحريم فرض العشور على مسلم : ٢ - ٣٢٢
- ضمان : (كفالة) : هو التزام (١) مكلف غير سفيه ديناً على غيره : ٣ - ٤٢٩
- أنواع الضمان : ضمان الطلب : هو طلب من عليه الدين لمن له الدين بما يدل عليه : ٣ - ٤٣٠ =
- أوهو التزام المدين التفتيش عليه وإن لم يأت به : ٣ - ٤٥٢
- أركان ضمان الطلب وأثره : ٣ - ٤٣٠
- الضمان بغير إذن المضمون : ٣ - ٤٣٤
- ضمان الضامن : ٣ - ٤٣١
- ما يرجع به الضامن إذا غرم : ٣ - ٤٣٦
- ضمان الوجه : هو التزام الإيتان بالغريم عند الأجل : ٣ - ٤٥٠
- مبطلات الضمان : ٣ - ٤٤١
- الضمان يحمل : ٣ - ٤٤٢
- ضمان الإلتلاف : (المسئولية) :
- غرم اللدية عند الضمان : ٢ - ١٦٩
- غرم القيمة أو المثل عند الضمان : ٢ - ١٦٩
- ضمان السفينة والمجنون : ٣ - ٤٢٩
- ضمان الرقيق : ٣ - ٥٠٠ و ٤ - ٣١١
- ضمان السيد للرقيق : ٤ - ٤٨٧
- ضمان الصغير : ٣ - ٣٨٥ و ٤٢٩ و ٥٠٠
- ضمان المكره : ٣ - ٤٢٩
- ضمان الغاصب : ٣ - ٥٨٤
- ضمان البغاة والمحاربين : ٤ - ٤٢٩ و ٤٨٧ و ٤٩٦
- الضمان للإلتلاف والامتناع : ١ - ١٨ و ٢ -
- ١٦٨ و ٣ - ٢٠٠
- الضمان لسراية الضرر : ٤ - ٥٠٥
- ضمان ما أتلفته البهائم : ٤ - ٥٠٧
- الضمان عند التعزير : ٤ - ٥٠٥
- الضمان الإلتلاف والتسبب : ٢ - ١٦٩
- الضمان في البيع : ٣ - ٤٥ و ١٠٩ و ١٤٧
- ١٨٩ و ١٩٥ و ٣٣٥
- الضمان في الصرف : ٣ - ٥٧

- الضمان في الشركة : ٣ - ٢١٢ ، ٤٦٢
الضمان في الإجارة : ٤ - ٤١ = و ٦٥
الضمان في القراض : ٣ - ٦٨٧ و ٦٩٢
الضمان في الوديعة : ٣ - ٥٥٠
الضمان في الوكالة : ٣ - ٥١٨
الضمان في القرض : ٣ - ٢٩٥ -
الضمان في التولية : ٣ - ٢١٢
الضمان في العارية : ٣ - ٥٧٣
الضمان في الرهن : ٣ - ٣٢١ و ٣٣٦ .
الضمان في النكاح والنفقة : ٢ - ٤٤٣ و ٤٥٧
و ٤٦٤ ، ٧٣٨ .
ضمان الطبيب : ٤ - ٤٧
ضمان شاهد الزور : ٤ - ٢٩٨
طاهر : انظر طهارة
طب وطبيب : أجر الطبيب والقابلة :
٢ - ٧٣٢
مشاركة الطبيب على البرء : ٤ - ٧٥
ضمان الطبيب : ٤ - ٤٧
شركة الأطباء : ٣ - ٤٧٦
جناية الطبيب : ٤ - ٣٥١
طحن : الإجارة عليه : انظر : عمل
طريق : ما يسقط على المارة : ١ - ٧٩ -
طعام : عدم استعماله في نجاسة :
١ - ١٠١
ما لا يباح أكله : ٢ - ١٧٩ =
وانظر : مباح (باب)
أكل الثوم ونحوه : ٤ - ٧٤٦
- ما يباح بالذكاة : انظر : ذكاة
أكل المضطر للمحرم : انظر : ضرورة
زكاة الحبوب والقواكه والخضر ونحوها :
انظر : زكاة الحرث
زكاة الضأن والبقر والإبل ونحوها : انظر :
زكاة الأنعام
الطعام الربوي : ٣ - ٧٢ -
طعام أهل الكتاب : ٢ - ١٥٨ -
منع احتكار الطعام : انظر : احتكار .
التولية في الطعام : ٣ - ٢١٠
القبض في بيع الطعام : انظر :
طلاق (فصل) : ٢ - ٥٣٥ =
حكمه : ٢ - ٥٣٥
قساه : البهي والسني : ٢ - ٥٣٧
أركانه وشروطه : ٢ - ٥٤١
شبهه بالعق : ٤ - ٥١٧
ما يقع به الطلاق : ٢ - ٥٥٠ و ٥٥٩ -
أثر الردة فيه : ٢ - ٤٤١
إرقاع الثلاث بلفظ : ٢ - ٥٣٧
التوكيل في الطلاق : ٢ - ٥٩٣
التفويض في الطلاق (فصل) : ٢ - ٥٩٣
طلاق السكران والمأزول : ٢ - ٥٤٣
طلاق السفية والمجنون والمغنى عليه : ٢ - ٥٤٢
و ٣٩٧
طلاق المكره : ٢ - ٥٤٤
طلاق الكافر : ٢ - ٤٢٢
طلاق الفضول : ٢ - ٥٤٣
الرجعة (فصل) : ٢ - ٦٠٤ =
فسخ النكاح بالردة :

طين : جمع الصلاة بسببه : ١ - ٤٩٠

(ظ)

ظئر : إجازتها : ١ - ٧٢١ و ٢ - ٦٧٧

٦٨٨ و ٤ - ٣١

اشتراط تعيين الرضيع : ٤ - ٣٦

فسخ إجازتها : ٢ - ٦٧٧ و ٦٨٨ و ٤ -

٥١

ظهار (باب) : هو تشبيه المسلم -

زوجة أو سيداً - المكلف من تحمل

من زوجة أو أمة أو جزئها بمحرمة

وإن تعليقاً : ٢ - ٦٣٤

أركانها : ٢ - ٦٣٧

صبيته وأقسامه : ٢ - ٦٣٧

سقوطه بالردة : ٤ - ٤٤١

ما يحرم به وما يجوز : ٢ - ٦٤١

سقوطه : ٢ - ٦٤١

كفارته : ٢ - ٦٤٣

(ع)

عادات : بعض السنن والمندوبات .

والمكروهات : ٤ - ٧٥٠

في قضاء الحاجة (فصل) : ١ - ٨٧

في المساجد : انظر مساجد (آدابها) .

في العيدين : ١ - ٥٢٧

في الجنائز : انظر : إحداث . جنائز .

في المصاحبة والأخوة : انظر تصوف .

في أحوال النساء : انظر : امرأة .

في الجماع : انظر : وطء .

المحلل : ٢ - ٤١٣

العدة (فصل) : انظر : عدة .

تعلق دعواه بحق الله : ٤ - ٢٤٨

عدم جواز التحكيم فيه : ٤ - ١٩٩

التنازع في الطلاق : ٢ - ٥٣٣

عدم التعجيز في دعواه : ٤ - ٢١٧

الشهادة في الطلاق : ٤ - ٢٦٧

شهادة الخالف بالطلاق : ٤ - ٢٥٧

تحليف الشاهد بالطلاق : ٤ - ٢٤٧

شهود الزور بالطلاق : ٤ - ٢٩٨

طهارة : هي صفة حكمية يستباح بها

مامنه الحدث أو حكم الحبث : ١ -

٢٤ =

اعتبار المعلوم طاهراً : ١ - ٢٣٦

أقسام الطهارة الحديثة (مائية وترابية)

والخشبية (مائية وغير مائية) : ١ -

٢٤ و ٢٧ =

الطهر بالماء : ١ - ٢٨ =

الطهر بغير الماء : انظر : نيم .

سقوط الطهارة بالردة : انظر : ارتداد .

الأعيان الطاهرة والنجسة (فصل) :

١ - ٤٣ =

الصلاة في مريض الغنم : ١ - ٢٦٨

لإزالة النجاسة (فصل) ١ - ٦٤ - ٨١ و

الغف عن النجاسة ١ - ٧١ =

ليس كل طاهر مباح ولا عكسه : ٢ - ١٧٩

نجاسة الكلب والخنزير - انظر كلا

الستر بالنجس في الصلاة : ١ - ٢٨٤

عاقلة : هم أهل ديوانه (وهو الدفتر
الذي يضبط فيه اسم الجند) وعصبته
ومواليه وبيت المال : ٤ - ٣٩٧ =
عاقل الذي : ٤ - ٤٠٠
انظر : جناية قصاص

عالم : انظر : علم

عامل : عامل الزكاة (الساعي) :
انظر : زكاة
عامل القراض : انظر : قراض .
الأجير : انظر : إجارة . عمل . قبول
الشهادة بتولية العامل (الموظف) سماعاً :
٤ - ٢٨٢

عاهة : انظر : مرض

عبادات : ما يقبل النيابة فيها : ٢ - ١٤
علم المغالاة فيها : ٢ - ٦٢٣
الفساد في العبادة : ٣ - ٨٦
وانظر تصوف . وما يناسبه من أبواب
العبادات (زكاة . صلاة صوم الخ)

عبدة : انظر : رقيق

عتق : هو خلو الرقبة من الرق
بصيغة : ٤ - ٥١١
ثوابه : ٤ - ٥١١
أركانه : ٤ - ٥١٢
الشبه بين العتق والطلاق : انظر : طلاق
عتق المكروه والسكران : ٤ - ٥١٢

العادات في المرض : انظر : مرضى .
في الزواج : انظر : خطبة . نكاح
(تجهيز الزوجة وقيامها بالخدمة) .
ولائم .

في تربية الصغار : انظر تأديب . تعليم .
صغير .

في الملاهي والمنكرات والرقص والسباح :

٢ - ٥٠٢ و ٤ - ١٠ و ٣٥ و ٧٤٣
العادات المسقطة للمرومة : ٤ - ٢٤٠
العادات في ارتداء الثياب : ١ - ٥٩ =
و ٤ - ٤٣٣ و ٤٤٤
العادات في إقامة الطعام للمناسبات :
انظر : ولائم .

التسمية والسلام : ٤ - ٧٥٠ و ٧٥٨
أكل الثوم ونحوه : ٤ - ٧٤٦

العادات في السفر : انظر : سفر .

عادات البدو والحضر : انظر : أعراب .
حضر .

وانظر عموماً : آداب . بدع وما يناسبه .

عادة : انظر : عرف

عارية : انظر : إعارة

عاشوراء : صومها ١ - ٦٩١

عاصب : هو من ورث المال كله
إن انفرد أو ورث الباقي بعد الفرض :
٤ - ٦٢٥
انظر : مواريث . ولاية .

- العتق بالتدبير والكتابة : ٥٤٢ و ٥٣١ - ٤
- عتق الآبق : ١٨٣ - ٤
- العتق بفس الملك : ٥٢٠ - ٤
- العتق باليمين : ٢٢٤ - ٢ =
- أثر الردة في العتق : ٤٤١ - ٤
- شهادة الخالف بالعتق : ٢٥٧ - ٤
- العتق بحكم : ٥٢١ - ٤
- تعلق دعوى العتق بحق الله : ٢٤٨ - ٤
- الشهادة بالعتق : ٢٦٧ و ٢٧٠ - ٤
- ٢٨٤ و
- التعجيز في دعوى العتق : ٢١٦ - ٤
- عدم جواز التحكيم في دعوى العتق : ١٩٦ - ٤
- أثر العتق في البيع وغيره : ٥٢٧ - ٤
- الكفارة بالعتق ٢ : ٦٢٣ و ٤٠٦ - ٤
- عتق الرقيق من الزكاة : ٦٦١ - ١ .
- ميراث العتق : ٧١٢ - ٤
- عته : إجارة المعتوه : ٧ - ٤
- الشهادة بالرشد : انظر شهادة وانظر : أهلية حجر ولاية . وما يناسبه
- عدالة الشهادة : شروط العدل :
- ٢٤٣ و ٢٤٠ - ٤
- علم الإعلار بعد شهادة المبرز : ٢١٥ - ٤
- قبول الشهادة بالخرج منها : ٢٨٢ .
- تركية الشهود : انظر شهادة .
- عدة : هي مدة معينة شرعاً لمنع المطلقة للدخول بها والمتوفى عنها من النكاح :
- ٦٧١ - ٢
- أنواع العدة : ٦٧١ - ٢
- تفقة المعتدة وسكناها : ٦٨٦ - ٢
- خيطبة المعتدة : ٣٤٥ - ٢
- ما يحرم أثناء العدة : ٣٤٤ - ٢
- الشهادة في العدة : ٢٣٨ - ٤
- علم : انظر : رخصة . ضرورة
- عوب : انظر : أعراب . جزيرة العرب .
- عوس : انظر : ولأثم
- عرض : هو موضع الدم والمدح من الإنسان
- كالجسب والنسب : ٧٤٢ - ٤
- وانظر : قلف
- عروض : انظر عروض
- وانظر : قلف .
- عرف : العرف القبول والشرعي :
- ٢٢٨ - ٢
- العمل بالعرف : ٥٣٩ - ٣
- العمل بالعرف في الإجارة : ٤٠ - ٤ -
- تحرى العرف في الأيمان وتفسير الإقرار :
- ٥٣٩ - ٣ و ٢٢٩ - ٢
- مراعاة العرف في قبض الصداق ونكاح التفويض والخلع : ٤٩٤ و ٤٩٦ - ٢
- ٥٣١ و
- العرف في السلم : ٢٧٦ - ٣
- العرف في الإجارة : ٣٩ و ١٢ - ٤

- عوقفة : جمع الصلاة فيها : ١ - ٤٨٧
و ٢ - ٥٥
وانظر : حج .
- عروض : هى غير الأعيان
زكاتها : انظر : زكاة .
- عزاء : آداب العزاء : ١ - ٥٦٠
وانظر آداب . جنازة
- عزل : انظر : وطء
- عشور : أخذها من الحريين وأهل النمة :
٢ - ٢٩٤ و ٣٢١
حرمة أخذها من مسلم : ٢ - ٣٢٢
إبداعها بيت المال : ٢ - ٢٩٤
أخذها من الجالين لمكة والمدينة : ٢ - ٣٢٠
- عصمة : انظر : إتلاف . إسلام .
أهل النمة . جناية .
- عضل الرئى : ٢ - ٣٧٦
- عطور : عدم إفسادها للصوم : ١ - ٦٩٩ -
- عفاص : هو الظرف (الرماء) الذى
تكون فيه القطة : ٤ - ١٦٦
- عقيل : هو لم يبرز من قبل المرأة
يشبه الأدة لا يخلو من رشح . وقيل :
رغبة تحدث بالفرج عند الجماع :
٢ - ٤٧٠
- عقار : المحكمة المختصة بدعاويه : ٤ - ٢٣٤
وانظر : أرض . بناء . حيازة . شهادة .
ملك .
- عقد : اجتماع عقدين فى عقد : ٣ - ٤٣
و ٩٣
شروط التزوم والصحة فى العقود : ٤ - ٧
صيغة العقد فى الزواج والحق والوقف
والكتابة : ٢ - ٣٤٩ و ٤ - ١٠٥
و ٥١٦ و ٥٤٤
وانظر كل عقد فى بابه
- العقل بين الإيجاب والقبول : ٣ - ١٧
انقضاء العقد بالمراسلة والإشارة والكتابة :
٢ - ٥٦٨
- انقضاء العقد بالمعاطاة : ٢ - ٥٣١
ما هزله جد من العقود : ٢ - ٣٥٠
و ٥٤٣ و ٦٠٦ .
- الخيار فى العقد : انظر : خيار . عيب .
عيب الرضا : الغلط : ٣ - ١٨٩ و ٢٢٢
وانظر : غلط
- الإكراه فى العقود : ٢ - ٣٧٠ - ٥٤٤ =
٣ - ١٨ و ٤ - ٧ .
- الغبى (وانظر : غبن) : ٣ - ١٩٠
الغرر (وانظر : غرر) : ٣ - ٩١
الغش والتدليس : ٣ - ٢٢٤ =

- وانظر : غش
- التفريز : ٣ - ١٦٠ =
- الاحكار : ١ - ٦٣٩
- عقد السكران والجنون وغير المميز والمعنى عليه : ٢ - ٥٤٣ و ٣ - ١٧
- وانظر : إغماء . أهلية . جنون . سفه .
- عقد : السفه ٣ - ٣٨٧
- وانظر : سفه
- عقد الصبي : ٣ - ١٨
- وانظر صغير
- العقد الموقوف : انظر : خيار
- عقود المرتد : انظر : ارتداد العقد
- الناجز : أنواعه ضيقاً واتساعاً : ٣ - ٢١٣
- لزوم العقد في النكاح : ٢ - ٣٥٠
- الجمع بين محرمتين في نكاح : ٢ - ٤١٠
- لزوم العقد في الوكالة بأجر : ٣ - ٥٢٣
- الزوم في القراض : ٣ - ٧٠٥
- الزوم في المساقاة ٣ - ٧١٣ و ٧٢٢
- الزوم في الإجارة : ٤ - ٦٨
- الزوم في المسابقة : ٢ - ٣٢٥
- الزوم في الجعالة : ٤ - ٨٢
- عدم التحكيم في العقود : ٤ - ١٩٩
- شروط صحة محل العقد (المعقود عليه) ٣ - ٢٢
- الحل الغائب والمجهول والمستقبل : ٣ - ٣٠
- و ٣٥ و ٩١ و ٤ - ٣٦ و ١٠٢ و ٥٨١
- وانظر كل عقد .
- إتلاف المعقود عليه : انظر : تلف
- جائحة .
- قبض المعقود عليه : انظر : قبض .
- ضمان محل العقد بالهلاك أو القبض : ٣ - ١٩٨
- انقطاع الحبس في الوقف : ٤ - ١٢١
- تسليم محل العقد ومصاريفه : ٣ - ٢٥٧ =
- و ٢٨٣ و ١٩٧
- الشروط في العقود : انظر : شرط .
- ما يخل في العقد بلا شرط : انظر : مداخلة .
- تعلق حق الغير بمحل العقد : ٣ - ١٦٩
- التصرف في ملك الغير : انظر : ملك
- سبب العقد : القرض في القرض : ٣ - ٢٩١ و ٢٩٣
- بطلان العقد انظر : بطلان فساد
- فسخ العقد : انظر : فسخ .
- عقر : هو جرح مسلم مميز وحشياً غير مقلود عليه إلا بعسر : ٢ - ١٦٠
- وانظر : آبد
- عقوب : قتاها في الصلاة : ١ - ٣٥٣ و ٤٤٦
- عقوبة : انظر : تأديب . تعزير .
- حبس . حد . جناية . دية . رجم .
- ضرب . قصاص . نفي . وما .
- يناسبه .
- عقيقة : (فصل) هي ما تلذع من

- النعم في سابع ولادة المولود : ٢ - ١٥٠
 للقرائن لحسنها : ٢ - ٧١٠
 علس : هو حب طويل يشبه البر باليمن : ١ - ٦١٤
 علم : إنكار ما علم بالضرورة : ٤ - ٤٣٥
 القيام بعلوم الشريعة : ٢ - ٢٧٢
 فضل العلماء : ٤ - ٧٨٠
 اتخاذ العلماء وأهل الشورى : ٤ - ١٩٥
 تقديم العلماء في الإمامة : ١ - ٤٥٥
 الوقف على العلم : ٤ - ١٠٨ و ١١٨ و ١٢٤
 إعانة العالم : ١ - ١٦٤ و ٢ - ٢٩٥
 علم الحساب القرب والقسمة ألخ ، ٤ - ٦٦٠
 الإجارة على العلوم والحرف : ٤ - ١٠
 وانظر : اجارة .
 وانظر : تعليم
 علو : بيع الهواء والعلو : ٣ - ٣٠
 عمرة : هي طواف وصي بإحرام : ٢ - ٧
 أركانها : ٢ - ٧
 نذر المشي إليها : ٢ - ٢٥٥
 عموى : هي تملك منفعة مملوكة بغير عوض حياة المعطى : ٤ - ١٦٠
 أحكامها : ٤ - ١٦٠
 عمريتان : هما من مسائل المواريش وتسميان بالغراوتين . انظر : غراوان
 عطية : هي الأمة الرائعة الجيدة التي تراد
 عمودي : هو ساكن البادية : ١ - ٤٧٦
 يلة السالك - رابع

- عموم البلوى : انظر : رخصة
- عنبر : حق واجده فيه : ١ - ٦٥٥
- عنوى : هو من فتحت بلاده عتوة
- أى قهراً - حريته : ٢ - ٣١٠ و ٣١٣
- وانظر : أمان . جزية . فمة .
- وما يناسبه .
- عين : هو الذهب والفضة .
- عين : إمامته : ١ - ٤٤٥
- التطليق للعنة : انظر طلاق
- عهلة : أى مدته
- عهلة الرد للعيب : ٣ - ١٩١
- وانظر : مدة . وما يناسبه .
- عورة : ستر المرأة عورتها في الصلاة
- وغيرها : ١ - ٢٨٣ = و ٢٨٧ و ٢٩٩
- و ٤ - ٧٣٦
- عورة الرجل : ١ - ٢٨٥
- عورة الرقيق : ١ - ٢٨٤ و ٢٨٧ و ٢٨٩
- عول : هو أن تزيد الفروض على أصلها :
- ٤ - ٦٤٥
- عيب : العيب في البيع : ٣ - ١٥٢ =
- و ١٦٣ = و ١٦٩ و ١٧٣ =
- العيب في الصرف : ٣ - ٥٧
- العيب الخفى : ٣ - ١٥٧
- كتمان العيب : ٢ - ٤٨٢ و ٣ - ١٦٣
- أثر العيب في العتق : ٤ - ٥٢٨
- العيب في الأضحية : انظر : أضحية
- عيوب الفرج : انظر فرج .
- هيل : آدابه : ١ - ٥٢٧
- كراهية الصوم فيه : ١ - ٦٩٢
- صلاة العيدين (فصل) : ١ - ٥٢٣ =
- خطبتها : ١ - ٢٤١ (١)
- عين : هو الذهب والفضة .
- عين : بيع العينة : (فصل) : ٣ - ١٢٨ .
- (غ)
- غارقة : ولد الأمة الغارة بحريتها :
- انظر : رقيق .
- غارم : هو المدين .
- غاصب : انظر : غصب .
- غائب : الشهادة بموت الغائب :
- ٤ - ٢٨٠
- نقل الشهادة عن الغائب : ٤ - ٢٩٠
- تحقيق خط الغائب : ٤ - ٢٥٨
- غية الحصوم في الدعوى : ٤ - ٣١١
- و ٢٣١ و ٢٣٤ =
- التحكيم في الغيبة : ٤ - ١٩٩
- نققة زوجة الغائب : ٢ - ٧٤٦
- نصيب الغائب في العقل : ٤ - ٤٠١
- انتظار الغائب في القصاص : ٤ - ٣٥٩

- المبيع الغائب : انظر بيع عقد .
 غشين : الرد للغبن : ١٩٠-٣
 الغبن في البيع للقضاة وذوي الجاه والمقرض : ٢٩٤-٣
 غروان : هما مسألتان في الميراث غرت فيهما بقولم : لم التث وهو في الحقيقة سلس : ٦٢٣-٤
 غور : هو الجهل بالثمن أو المثلن أو الأجل . وأصله الخطر : ٩١-٣
 اغضار اليسير : ٩٥-٣
 إفساده للعقود : ٩١ و ١٨-٣
 جواز الفرر في الخلع : ٥٢٠-٢
 جواز الفرر في الرهن : ٣٠٥-٣
 جواز الفرر في الكتابة : ٥٤٥-٤
 جواز الفرر في كراء الأرض : ٦٤-٤
 غوس : انظر شجر .
 غورم - غريم : انظر ديرن .
 غزو : فضله الحج عليه : ١٤-٢
 الإتياف على الغزو : ٦٦٣-١
 غسل (فصل) : هو إيصال الماء لجميع الجسد بنية استحابة الصلاة مع الدلك : ١٦٠-١
 ما يوجب الغسل : ١٦٠-١
 فرائضه : ١٦٦-١
 فضالته : ١٧٢-١
 غسل الجمعة : ٥٠٣-١
 تغسيل الميت : ٥٤٤-١
 غش : هو أحم من التدليس : ٢٢٥-٣
 إفساده للعقود : ٢٢٢ و ٨٧-٣
 التصديق بالغش على الناس : ٧٠-٣
 غصب (باب) : هو أخذ المال قهراً تعدياً بلا حراية : ٥٨١-٣
 الفرق بين الغصب والتعدي : ٦٠٧-٣
 غصب الأرض : ٥٩٣-٣
 غصب المخرج : ٥١-٤
 حوز الغاصب للهبة : ١٤٧-٤
 ضمان الغاصب : ٥٨٤-٣
 أجرة المصوب : ٥٩٧-٣
 غلة المصوب بشبهة : ٦١٨-٣
 بيع المصوب وشراؤه : ٦٠١ و ٢٤-٣
 زكاة المصوب : ٦٢٢-١
 التأديب في الغصب : ٥٨٣-٣
 غفلة : المغفل هو الذي تلبس عليه الأمور العادية : ٢٤٣-٤
 غلة : هي ناتج ما اكترى بعين التجارة : ٦٢٧-١
 زكاة الغلة : ٦٢٧-١
 غلة المصوب بشبهة : ٦١٨-٣
 غلول : هو أخذ شيء من الغنمة قبل حوزها : ٢٧٩-٢
 غلط : الرد للغلط : ١٨٩-٣

- الغلط فى القسمة : ٦٧٨-٣
الغلط فى القطة : ١٦٩-٤
غنائه : انظر : آلة سماع . عادات
غنائم : قسمتها : ٢٩٨-٢
الاسترداد منها : ٣٠٢-٢
وطء الجوارى قبل القسم : ٤٤٩-٤
السرقة من الغنيمة : ٤٧٥-٤
الغلول : ٢٧٩-٢
اختتام أموال البغاة : ٤٢٩-٤
غياب : انظر : غالب .
غيبية : أثرها فى الصوم : ٧١٢-١
أثرها فى الاحتكاف : ٧٢٨-١
وانظر : تصوف .
غيلة : هى القتل لأخذ المال : ٣٣٣-٤

(ف)

- فاحشة : هى كل مستقيح عظم من قول
أو فعل : ٧٣٦-٤
فأرة : قتلها فى المسجد : ٤٤٦-١
فاسق : كراهة ذكاته : ١٦٠-٢
ولايته فى النكاح : ٣٧١-٢
شهادته : ٢٥٣-٤ و ٢٩١
فاكهة : انظر : ربا . زكاة طعام
فائدة : هى ما تجدد من النعم (الأنعام)
- بهيبة أو صلدة أو غيرهما : ٥٩٣-١
زكاة الفائلة : ١-٦٧٦ و ٦٧٨
فتوى : من الإخبار بالحكم الشرعى
على غير وجه ولا لزوم : ٢٧٢-٢
هى فرض بكفاية : ٢٧٢-٢
ليست نجساً ولا ترفع الخلاف : ٢٢٨-٤
تقضى الفتوى : ٢٠٥-٤
علم الفتوى بما يدهش العقل : ٢٠٥-٤
أرزاق المحتين : ٢٧٢-٢
الضمان بسبب الفتوى : ١٨-١
فحل : بيع ماء ظهر الفحل : ١٠٦-٣
صول الفحل : انظر جنابة (دفع
المعتدى) .
فداء وفدية : فداء الفضولى للمال :
٣٠٥-٢
انظر أسرى . حج . خلع .
فرار : من الزكاة : ٦٠٠-١
فرار العبد : انظر : آبق
فرائض (باب) : انظر موارث .
فروج : (الذكر والأنثى) : النظر
إليه : ٣٤١-٢
نظرة ومسه وتقبيله : ١-١٤٤
خضاضة وختانه : ١٥١-٢
عيوبه عند الأنثى : انظر : إفضاء :
بخر . رقى . عقل . قرن : ٤٧٠-٢
عيوبه عند الذكر : انظر اعتراض . حنين

- الشهادة في حيبه : ٢٧١ - ٤
 الضرب المقضي إلى حايته : ٢٨٨ - ٤
 فرض : سهمه في النسيمة : ٣٠٠ - ٢
 انظر : برذون . رهيس . مقرف .
 فرضخ : هو ثلث الميل : ٤٧٤ - ١
 فرض : الفرق بينه وبين الواجب في
 الحج : ٢٨ - ٢
 فرض العين : ٢٨٧ - ٤
 فروض الكفاية : ١ - ٥٤٣ و ٥٥٣
 و ٢٧٢ - ٢ .
 الإجارة على فروض الكفاية : ٤ - ١٠ -
 فرق : القول بقدم العالم وتاسخ
 الأرواح : ٤٣٤ - ٤
 وانظر : خوارج . شيعة . قدريون
 فرق : هو مكيال قدره صاعان
 فساد : أثر الفساد في العبادات :
 ٦٦ - ٣
 فساد العقد بالنص للنهي أو بالدليل :
 ٣ - ٨٦ -
 فساد العقود بسبب الشروط : ٢٣٢ - ٣
 وانظر : شروط .
 فساد العقود بالغرر والغش : ٣ - ٧٦
 و ٨٦ و ٩١
 وانظر : غرر . غش .
 فساد النكاح : ٢ - ٢٨٤ و ٢٨٩ -
 الضمان في العقد الفاسد : ٣ - ١٩٨
 و ٣ - ٤٤١ -
 رد التصرف الفاسد عند الإرشاد :
 ٢ - ٣٨٤
 الخيار في العقد الفاسد : ٣ - ١٣٨
 الرد في بعض العقود الفاسدة : ٣ - ١٨٩ -
 فساد البيع : ٣ - ١٢ و ١١٢ و ٢٣٦
 و ٣٣٥ و ٦٤٠
 فساد الإجارة : ٤ - ١٦ و ٤٢
 فساد الجمالة : ٤ - ٨١
 فساد المزارعة : ٣ - ٤٩٨ و ٧١٦
 فساد المساقاة : ٣ - ٧١٦
 فساد القراض : ٣ - ٦٨٦
 فساد القرض : ٣ - ٢٩٥
 فساد المواضعة : ٢ - ٧١١
 التنازع في الفساد : ٣ - ٢٥٦
 العقد المختلف في فساد : ٢ - ٢٨٨
 فسخ : ما يحتاج لحكم حاكم :
 ٢ - ٣٨٩ -
 أثر الحكم بالفسخ : ٤ - ٢٢٩
 علم التحكيم في الفسخ : ٤ - ١٩٩
 فسخ النكاح : ٢ - ٣٣٦ و ٣٤٣
 و ٣٨٢ و ٣٨٤ و ٣٨٧ و ٤٣٤
 و ٧٢٥ و ٧٤٥ .
 فسخ القراض : ٣ - ٣٠٥
 فسخ المساقاة : ٣ - ٧٢٢
 فسخ الإجارة : ٢ - ٦٨٨ و ٤ - ٤٩ -
 و ٦٨
 فسخ الجمالة : ٤ - ٨٢ -

- فسخ المكتابة : ٥٥٢-٤ . إقرار المقلس : ٣-٣٥٥
- وانظر : عقد (لزومه) فساد . الشهادة سماعاً بالإعصار : ٤-٢٨٤
- فسق : انظر : فاسق . بيع الحاكم أموال المقلس : ٣-٣٥٧
- فصبولى : بيعه : ٣-٢٦ . التقسيم على الدائنين : ٣-٣٦٠
- فطلاق الفصبولى : ٢-٥٤٣ . ترك النفقة الواجبة للمقلس : ٣-٣٦٦
- فقاؤه للمال : ٢-٣٠٥ . حبس المقلس إذا لم يأت بمجمل : ٣-٣٦٨
- ففضة : انظر : ذهب . للمدين المعلوم الملاء (الماطل) : ٣-٣٦٩
- فقاع : هو شراب يتخذ من القمع . استرداد اللذان ماله من الضليسة : ٣-٣٧٣
- والتمر : ٢-١٨٣ . فلك : الامتانة به عند خفاء وقت الصلاة : ١-٢٢٩
- فقير : هو من لا يملك قوت عامه : فوات : فوات المبيع : ٣-١٦٨
- ١-٦٥٧ . الفوات فى البيع القاسد : ٣-١١٢
- الفو عن نجاسة قدميه ١-٧٨ = حكم فوات السوق : ٣-٢٥٠
- استحقاقه الزكاة : انظر : زكاة . الخط فى الفوات : ٣-٢٢٠
- (مصارفها) . فقيه : انظر عالم . فوائت : قضاء فوائت الصلاة : ١-٣٦٤
- فلس (باب) : هو إحاطة الدين . قضاء فوائت للصوم : ١-٦٨٩
- بمال المدين : ٣-٣٤٥ . فية : هى تغيب حشفة فى قبل بعد
- الفرق بين الفلس والتغليس : انظر : تغليس . أجل الإيلاء أو اقتضاها إن كانت
- ما يمنع عنه المقلس : ٣-٣٤٦ = بكرأ : ٢-٦٢٩
- أهليته للتبرع : ٤-١٤٠ . فية المريض والمحبوس : ٢-٦٣١
- الحكم بخلع ماله للفرماء : ٣-٣٤٩ . فى : اعتبار مال المرتد فيثاً : ٤-٤٣٧
- ما يترتب على الحجر عليه : ٣-٣٥٢

(ق)

قابلة : انظر : طيب .

قاضي : انظر : قضاء .

قبر : هيته : ١ - ٥٥٨ = ٥٧٨

القبور أحباس : ١ - ٥٧٧

زيارة القبور والقراءة عندها : ١ - ٥٦٣ =

سرقه الكفن من القبر : ٤ - ٤٧٩

ما يوجد في قبور الجاهلية : انظر :

ركاز .

قبض : الضمان بقبض المعقود عليه :

٢ - ٤٤٣ و ٣ - ١٩٨ .

اعتبار الإلتلاف قبضاً : ٣ - ٢٠٣

القبض في الخيار : ٣ - ١٤١ .

قبض المبيع الغائب : ٣ - ٤٥

التصرف في المبيع قبل القبض :

٣ - ٢٠٤ و ٢٠٦ .

القبض في الرهن : ٣ - ٣١٣

القبض في القرض : ٣ - ٢٩٥

بطلان الحبة قبل القبض : ٤ - ١٤٤

قبيلة : تحريها : ١ - ٢٩٤ =

استقبال القبلة وأقسامها : ١ - ٢٩٢

الصلاة لغير القبلة : ١ - ٢٩٦ =

و ٣٠٠ =

عدم استقبالها عند الخوف : ١ - ٢٩٣

قبيلة : أثرها في الوضوء : ١ - ١٤٣ =

أثرها في الإفطار .

تقيل الفرج : انظر : فرج

قبول : الفصل بينه وبين الإيجاب :

٣ - ١٧

وانظر : عقد (صيفته) .

قتال : الدعوة إلى الإسلام قبل

الجهاد : ٢ - ٢٨٣

قتال المرأة ونحوها : ٢ - ٢٧٥

تصرفات الحاضر صف القتال :

٣ - ٤٠٠

المفقود في صف القتال : انظر :

مفقود

قتال المضطر : ٢ - ١٨٥

القتال دفاعاً عن النفس : ٢ - ٥٩٢

قتال البغاة : ٤ - ٤٢٩

قتال المحاربين : ٤ - ٢٩٣

قتب : هو سرج الدابة ولحامها ومقودها :

٤ - ٣٩

قتل : حد القاتل والقصاص منه :

انظر : حد . قصاص

ما يكون حده القتل : انظر : حد . قصاص

الشهادة في القتل : ٤ - ٢٦٧

عدم التعجيز في دعوى القتل : ٤ - ٢١٦

عدم التحكم في دعوى القتل : ٤ - ١٩٩

القتل المأذون فيه . ٤ - ٧١٤

قتل المورث : ٤ - ٧١٣

الإكراه بالقتل : انظر إكراه

- قلوب : هو روى مكلف ولو كافراً حداً
مسلم بنى نسب من أب أو جد
أوزنا : ٤٦١-٤
حد القذف : ٤٦٤-٤ و ٤٩٠
الإكراه على القذف : ٥٤٩-٢
الشهادة في القذف : ٢٦٧-٤
قذف الخنثى المشكل : ٤٦٣-٤
تأديب الشهود وحدهم : ٢٩٦-٤
العفو عن حد القذف : ٤٦٧-٤
- قرآن : السجود لثلاثة القرآن (فصل) :
٤١٦-١
عدم الدخول به لقضاء الحاجة : ١-٩٢
إظهار علم احترامه : انظر : ارتداد
منع المحدث عنه : ١-١٢٦ و ١٤٩
و ٢١٥
آداب تلاوته : ١-٤٢٢ و ٤٣٧
و ١٦-٢
ختمه في التراويح : ٤٠٥-١
الإجارة على تعليمه : ١-٣٠٩ و ٢-
١٦ و ٤-٣٤ و ٧٥
الاحتجاج به على الكفار : ٢-٢٨٢
السفر به بدار الحرب : ٢-٢٧٩
هيبته للذي : ٤-١٤٠
- قراض (باب) : هو دفع مالك مالا
من نقد مضروب مسلم لمن يتجر به
يجزء معلوم من ربحه قل أو كثر
بصيغة دالة على ذلك : ٣-٦٨١
ما يمنع من القراض : ٣-٦٨٧ =
- ما فيه قراض المثل : ٣-٢٨٧ =
عدم جواز القراض مع الصرف : ٣-٥٣
عدم جواز هبة القراض وتولته :
٣-٧١٠
التزامات عامل القراض : ٣-٦٩١
ضمان عامل القراض ومخالفته : ٣-٦٩٢
جبر الخسائر : ٣-٦٩٩
عامل القراض أمين : ٣-٧٠٧
موت عامل القراض : ٣-٧٠٩
تفقه عامل القراض : ٣-٧٠١
القراض الفاسد : ٣-٦٨٦
فسخ القراض : ٣-٧٠٥
الزكاة في القراض : ١-٦٤٢ و ١-٦٤٥ =
التنازع في القراض : ٣-٧٠٧
قرائن : لعمل بها : ٣-٥٣٩
القرائن في الأمان : ٢-٢٩٨
قرشي : إمامته للصلاة : ١-٤٥٥
اشتراطه في الإمامة الكبرى : ٤-١٨٨
ترتيب بطون قریش . ١-٤٥٦
قروض : هو إعطاء متمول في عوض
مماثل في اللمة لمنفعة المعطى فقط :
٣-٢٩١
فساده إذا جر نفعاً : ٣-٢٩٥
أثره : ٣-٢٩٥
قضائه بما هو أفضل : ٣-٦٦
لقراض الوديعة : ٣-٤٤
منع القرض عنه : ٣-٣٤٧
وقف العين للسلف : ١-٦٥٠

- تقويمه في الزكاة : ٦٤١-١
 جواز إخراجها في زكاة الفطر : ٦٧٣-١
 قرعة : انظر : قسمة . دعوى (إجرائها إذا خفي المدعى) .
 قرن : هو أن يكون بالفرج شيء بارز يشبه قرن الشاة من لحم أو عظم : ٤٧٠-٢
 قریش : انظر : آل البيت . قرشى .
 قرية : هي جماعة تتقرب بنفسها أى تقيم وتستغنى عادة على نفسها في معاشها : ٤٩٦-١
 قسامة : هي خمسون يمينا متوالية بقولهم « والله الذى لا إله غيره لمن ضربته مات » أو « لقد قتله بخلفها » في الخطأ من يرث : ٤١٥-٤
 عبيها : ٤٠٧-٤
 لا تكون في العمد : ٣٣٩-٤
 حلفان الوارث : ٣٥٩-٤
 علم قسم النساء فيها : ٣٦٥-٤
 قسمة : هي تعيين نصيب في مشاع ولو باختصاص تصرف : ٦٥٩-٣
 قسمة المهايأة : هي اختصاص كل شريك عن شريكه بمنفعة متحد أو متعدد زمنا معلوماً : ٦٦٠-٣
 قسمة القرعة : هي تمييز حق في مشاع بين الشركاء بالقرعة : ٦٦٤-٣
 قسمة المراضاة : أن يتراضى كل واحد بأن يأخذ شيئاً مما هو مشترك : ٦٦٢-٣
 قسمة الغنائم : ٢٩٨-٢
 قصاص : شرط الجناية التى بها قود (قصاص) : ٣٢٧-٤
 موجبات القصاص : ٣٣٨-٤
 ما يقتص منه مما دون النفس وما لا يقتص منه : ٣٤٩-٤
 الحكومة فيما لا قصاص فيه : ٣٨١-٤
 من له استيفاء القصاص : ٣٥٨-٤
 قصاص السفينة : ٣٩٧-٣
 كيفية القصاص وتغليظه : ٣٦٣-٤
 و ٣٦٩
 قتل الأدنى بالأعلى : ٣٤٤ و ٣٥٦-٤
 الإجارة على القصاص : ٢٩-٤
 الشهادة على القصاص : ٢٧٠-٤
 و ٢٩٨
 حق الرأى والحاكم في القصاص : ٣٣٦-٤
 إبراء القاتل : ٣٣٥-٤
 سقوط القصاص : ٣٦٤-٤
 الصلح في القصاص : ٣٦٨-٤
 قصر الصلاة (فصل) : ٤٧٤-١
 حكم القصر : ٤٧٩-١
 أحواله : ٤٧٨-١
 طرؤه ما يقطعه : ٤٨٠-١

- الاعتداء فيه : ٤٨٢-١
قصر للصلاة بمزدلفة : ٥٧-٢
قصة : هى ماء أبيض كالملى أو الجير
المبلول يخرج من الفرج عقب انقطاع
الحيض : ٢١٤-١
قضاء (باب) : هو حكم حاكم أو
محكم بأمر ثبت عنده، كدين وحسن ،
وجرح وضرب وسب وترك صلاة ،
ونحوه ... لرتيب على ما ثبت عنده
مقتضاه أو حكمه بذلك المقتضى :
١٨٦-٤
شرط القضاء : ١٨٥-٤
الاستخلاف فى القضاء : ١٩٥-٤
أدب القضاء : ١٨٥-٤
ما يبدأ القاضى بنظرة : ٢٠٢-٤
عدم استناده لعلمه : ٢٣٠-٤
قاضى البغاة : ٤٣٠-٤
وانظر : تحكيم . دعوى .
قضاء الحاجة (فصل) : ٨٧-١ =
مندوباته وآدابه : ٨٧-١ =
التنظيف فيها : انظر استجمار . استنجاء
متى يتعين بالماء : ٩٧-١ =
قضاء الفوائت : انظر : فوائت .
- قلبي : هو ما تقلقه الملعق من الماء عند
استلامها : طهارته : ٤٨-١
قهوة : لإباحتها : ٤٦-١
قناطر : الصرف عليها : انظر : بيت
المال .
قنينة : هى اقتناء المال أو الماشية
للانتفاع بها لا للتجارة ونحوها :
١-٥٩٢ و ٦٣٧ =
قود : هو القتل قصاصاً : ٣٣٥-٤
انظر : قصاص
قوة قاهرة : انظر : جائحة .
أثرها فى لزوم الأجرة : ٦٨-٤ =
قياس : هو حمل معلوم على معلوم
لمساواته له فى علة حكمه عند الحامل :
١٤٥-٣
مخالفة الحكم للقياس : ٢٢٦-٤
قيح : نجاسته والغفر عنه : ٧٤-١
قيء : نجاسته وطهارته : ٤٨-١

(ك)

- كافر : انظر : كفار
كالى : هو الدين .
قطاني : هى السبع : الحمص والبقول
واللوبيا والعدس ، والترمس والجلبان
وبالسيلة : ٦٠٩-٢

بيع كالى بكالى :	٣-٩٥=	(انقل إلى أهل الكتاب)
كتابة : انعقاد العقد بها :	٢-٥٦٨	كذب : أحكامه : ٤-٧٤٤
حقد (صيفته) :	٢-٣٥٠	اليمين الغموس : ٢-٢٠٤
علم انعقاد النكاح بها :	٢-٣٥٠	كراء : انظر : إجارة
إثبات التصرف كتابة (فى ذكر)	٣-٥٣٧	كسوف : الكسوف هو ذهاب ضوء الشمس : ١-٥٣٢
تحقيق الكتابة :	٤-٢٧٢	صلاة الكسوف : ١-٥٣٢
كتابة الوصية :	٤-٥٨٨	وانظر : خسوف
كتابة الرقيق (باب) : هى حق على مال مؤجل من العبد موقوف على أدائه :	٤-٥٤٢	كهبة : الصلاة داخلها : ١-٢٩٧
أركان الكتابة :	٤-٥٤٣	وانظر : قبلة
شروطها :	٤-٥٥٧	كفالة : هى المماثلة أو المقاربة فى الحال والدين والحرية وقيل فى الحسب والنسب :
جواز الفرر فى الكتابة :	٤-٥٤٥	٢-٣٩١
تنجيم العوض الكتابة :	٤-٥٤٦	كفار : تكليف الكفار بفروع الشريعة وأصولها : ١-٢٦١
علم وفاء الأساط :	٤-٥٤٧	دعوتهم للإسلام والاحتجاج عليهم بالقرآن : ٢-٢٨٢
تضامن المكاتبين :	٤-٥٤٨	أذان الكافر : ١-٢٥١
الشهادة فى الكتابة :	٤-٢٦٧	نرافع الكفار إلينا : ٢-٤٧٣ و ٤-٧١٥
عورة الأمة المكاتبه :	١-٢٨٨	نجاسة ما يسقط من منازلهم : ١-٨٠
ما يجوز للمكاتب :	٤-٥٤٩	عصمة نفوسهم : ١-٤٦٤
تسرى المكاتب :	٢-٣٩٤	وانظر : أمان . ذمة .
فسخ الكتابة :	٤-٥٥٢	التسوية بين وبينه المسلم فى أمور :
التنازع فى الكتابة :	٤-٥٥٤	٣-٢٠٥
أثر العتق فى الكتابة :	٤-٥٢٧	علم بيع المصحف والرقيق المسلم لم :
ميراث المكاتب :	٤-٧١٣	٢-١٥٨
كتابى : ذبيحته :	٢-١٥٨	٢-١٥٩
كراهية بيع العبد له :	٢-١٥٩	

- إعطاؤهم من الزكاة : ١ - ٦٥٩ -
 القبط الكافر : ٤ - ١٨١
 تفصيل قتلاهم : ١ - ٥٧٥
 أنكحتهم وطلاقهم : ٢ - ٤٢٠ -
 ذبحهم وصيبتهم : ٢ - ١٥٤ و ١٦١
 و ١٦٥
 وصية الكافر ووقفه : ٤ - ١١٨ و ٥٨٠
 نفقة الكافر : ٢ - ٧٥١
 ولاية الكافر على ولده : ٢ - ٣٧١
 و ٢٧٤
 الإكراه على الكفر : ٢ - ٥٤٨
 شهادة الكافر : ٢ - ٢٣٩
 إجارة الكافر للمسلم : ٤ - ٣٥
 توكيل الكافر : ٣ - ٥١٠
 جناية الكافر والجناية عليه : ٤ - ٣٣١
 و ٣٤٤ و ٤٥٦ و ٤٦١ و ٤٧٤
 اتخاذ ملابس الكفار : ٤ - ٤٧٣
 اختلاف الدين في الميراث : ٤ - ٧١٦
 ارتداد الكافر : ٤ - ٤٤٣
 انظر : ارتداد أمان . أهل اللمة . أهل
 الكتاب . حريين . ذمة . وما يناسبه .
 كفارة : كفارة الظهار : ٢ - ٦٤٣
 و ٦٤٩
 كفارة اليمين : ٢ - ٢١١
 كفارة إفطار رمضان : ١ - ٧٠٢ -
 كفارة القتل الخطأ : ٤ - ٤٠٥ -
 الشهادة في الكفارة : ٤ - ٢٣٨
 كفالة : كفالة (١) مكلف غير سفيه
 ديناً على غيره : ٣ - ٤٣٠
 ضمان الوجه : ٣ - ٤٣٠
 اشتراط الكفالة : انظر : شرط .
 الكفالة في القرض والرهن : ٣ - ٢٩٦
 كفالة القلس : ٣ - ٣٦٨
 الكفالة بأجر : ٣ - ٤٤٢ -
 الكفالة عند طلب مهلة الإثبات :
 ٤ - ٣١٢
 كفن : انظر : جنازة .
 كلب : طهارة عينه ولجاسة سوره :
 ١ - ٣٧ و ٤٣
 ذكاة للصيد به : ٢ - ١٦٢ -
 بيعه : ٣ - ٢٢ و ٢٤
 هبة الكلب : ٤ - ١٤١
 سرقة الكلب : ٤ - ٤٧٤
 التقاط الكلب : ٤ - ١٦٥
 كنز : الركاز والكنز : ٣ - ٢٢٧ و ٢٢٨
 وانظر : ركاز
 حكمه : ٣ - ٢٢٧
 بيع الأرض بها الكنز : ٣ - ٢٢٧
 كنيسة : بناء الكنيسة وتزيمها : ٢ -
 ٣١٤
 وانظر : جزية . ذمة .

(١) بدلا من كلمة « التنازع » في الصفحة المذكورة .

١١٦-٤	رد القطة وتعرفها :	١١٦-٤	الوقوف على الكنيسة :
٦٢٣-١	زكاة العين الضائعة :	٣١٥-٤	يمين الذى بها تغليظاً :
١٧٤-٤	ضمان القطة :	٦٦٧-٢	اللاعنة بها :
١٧٢-٤	حبس القطة والتصدق بها :	٤٣٣-٤	ارتداد المسلم لها :
	وقف التصرف فيها فى الغنيمة :	٢٦٨-١	صلاة المسلم بها :

٣٠٣-٢

١٧٠-٤	الإبل الشاردة :
٤٨-٤	هلاكتها :

٦٥٥-١	دفن الإسلام وما لفظ البحر :
٢٢٧-٣	اعتبار الكثرة لقطة :

	لقيط : حرته وولائه للمسلمين : ٤-
١٧٩-	إتفاق بيت المال عليه ٤ :

	لمس : أثره فى الرضوء : ١-١٤١ =
	لمس المصحف : انظر : مصحف
	أثره فى الصيام : انظر صيام .

	هو : انظر : آلة . عادات
٤٧٤-٤	سرقة آلة اللهو :

٤٥٦-٤	لواط : رجم اللاطم والموط : ٤-٤٥٦
٤٦٣-٤	الرى باللواط :
٢٦٥-٤	الشهادة فى اللواط :

	لوث : هو الأمر الذى ينشأ عنه غلبة
٤٠٧-٤	الظن بأنه قتله :

٦٥٥-١	لؤلؤ : حق واجده فيه :
-------	-----------------------

٧٣٠-١	ليلة القدر :
-------	--------------

	كيمخت : هو جلد الحمار أو القرس
٢٥-١	أو البخل اللدبورغ :

(ل)

	لباس : انظر : امرأة . حرير . ثعب
	عادات . عورة

	لحد : هو ما يحفر فى أسفل القبر جهة
	القبلة من المغرب إلى المشرق بقدر
	ما يوضع الميت : ١-٥٥٨

	لزوم : انظر : عقد . وكل عقد باسمه
--	-----------------------------------

	لصوص : انظر : جائحة . سرقة
--	----------------------------

	لعان : هو حلف الزوج المسلم المكلف
	على زنا زوجته أو على نثى حملها منه
	وحلفها على تكليبه أربعاً بصيغة معينة
٦٥٧-٢	بمحكم حاكم :

١٩٩-٤	علم التحكيم فى اللعان :
٧١٦-٤	علم التوارث بين المتلاعنين :

	لقطة : هى مال عرض للضياع :
--	----------------------------

١٦٥-٤

١٦٩-٤	وجوب الالتقاط :
-------	-----------------

(م)

وما يناسبه .

- ماء : أقسامه : انظر : طهارة
الماء المطلق : هو ما صلب عليه اسم
ماء مطلقاً بلا قيد ولا شرط : ٢٩-١
المياه المكروهة وتغير الماء : ٣١-١ =
و ٣٧-
طلبه للتيمم : ١٨٨-١
مأذبة : هي طعام يقلم للأصلياء
وللخيران ونحوهم : ٢ - ٤٩٩
انظر : ولأثم
مأذون : إباحة التسرى للرفيق المأذون :
٣٦٤-٢
مال : هو كل ما يملك شرعاً ولو قل :
٧٤٢-٤
سرقة المال غير المعصوم : ٤ - ٤٧٤
إتلاف المال غير المعصوم : انظر :
تلف .
المال المعنوي - اعتبار الوثائق أموالاً :
٥٣٧-٣
المال العام : انظر بيت المال . غنائم .
وما يناسبه .
دعوى المال : ٤ - ٢٠٩ و ٢٥١
و ٢٦١ و ٢٦٧ =
اكتساب الملكية والحيازة في العقار
والمقتول ونحوه : انظر : ملكية
وما يناسبه .
انظر : عقار . مثلي . ممتلك . مقتول .
- مباح (باب) : ٢ - ١٧٩
إباحة ما طهر من الطعام والشراب :
١٨٢-٢ و ١٧٩
إباحة ما عملت فيه الزكاة : ٢ - ١٧٩
حكم ميتة ، ليس له نفس سائلة : ٢ -
١٨٧
ما سد الرق من محرم : ٢ - ١٨٣
مبتدأة : المبتدأة في الحيض هي غير
المعتادة أو الحامل : ١ - ٢٠٩
متجالة : هي المرأة غير غشبية الفتنة :
٥٣٨-١
متعة : نكاح المتعة : انظر متعة .
متعة : هي ما يعطيه الزوج لمن طلقها
زيادة على الصداق لجبر خاطرها :
٦١٦-٢
من ليس لها متعة : ٢ - ٦١٧
مصلحة : هي الجرح الذي خاص
في الجلد بتعدد : ٤ - ٣٥٠
مفتنجنس : انظر : طهارة نجاسة
مثلي : روية بعضه في البيع : ٣ - ٤٠
و ٤١
اعتبار الماثلة في المكيل والموزن :
٨٥-٣

مدة : مدة الرد للعيب : ٣-١٩٢

مدة الشفعة : ٣-٦٤٣

مدة الحياة المأكسة والمسقطلة : ٤-٣٢٤

مدة الوقف (توقيته) : ٤-٩٨ و ١٠٦

مدة اجارة الرقيق والدور والأرض :

٤-٢٩ و ٣٦ و ٦٠ و ٦٦

تعيين المدة في الإجارة والجمالة : إجارة .

وجمالة

مدة طلب الدليل والبلغ : ٤-٣١٢

ملبى : الملبى هو من تجرد من أصل

أو معهود بالكلام : ٤-٢٠٨

انظر : تنازع دعوى . وما يناسبه

ملبى عليه : الملبى عليه هو من

ترجح قوله بمعهود أو أصل : ٤-٢١١

الحكمة المختصة بالملبى عليه : ٤-٢٣٤

انظر : تنازع . دعوى . وما يناسبه

مدير : هو غير المختكر ، هو الذى

يبيع بالسعر الواقع كيف كان ويخلف

ما باعه بغيره : ١-٦٣٩

مدين : انظر دين

المدينة المنورة : فضلها على مكة :

٢-٢٦٥

صليها وشجرها : ٢-١١٢

عدم أخذ العشر من الجالين إليها :

٢-٣٢٠

مجمال : هو ما لا تنضح دلالة

مجنون : انظر : جنون

مجبوس : انظر : أهل اللمة .

مجهول : يبيع : ٣-٣٠ و ٩١

وانظر عقد .

محجور : انظر حجر

محل العقد : انظر : عقد

محمد صلى الله عليه وسلم : سنته :

انظر : رغبة . نوافل .

كرامة صوم مولده : ١-٦٩٣

حبه والتشفع به : انظر : تصوف

مخملر : الأفيون : ٢-١٨٣

الحشيش : ١-٤٧ و ٢-١٨٣

الدخان : ١-٤٦ و ٧٠٠

طهارة الجفاف منه : ١-٤٧

استعماله في الحراية : ٤-٤٩٢

انظر : مفسد

مداخلة (فصل) : هى دخول الشجر

والبناء في بيع الأرض ولو لم يذكر :

٣-٢٢٦

مدير : انظر تدبير

مد : هو كيل عدد على اليدين :

١-٦٠٨

- الأخذ بكيهلها ووزن مكة : ٦٠٨ - ١
- المذاهب : اختلاف الملعب في إمامة الصلاة : ٤٤٤ - ١
- التقاضى المقعد : ١٨٩ - ٤
- ملئى : نقضه للرضوء : ١٣٥ - ١
- مراجعة : هى بيع ما اشتراه بثمنه مع ربح معلوم : ٢١٥ - ٣
- التغريب والتدليس والغش والغلط فيها = ٢٢٠ - ٣
- مواضاة : هى أن يراضى كل واحد على أن يأخذ شيئاً مما هو مشترك : ٦٦٢ - ٣
- مراطة : هى بيع عين من ذهب أو فضة بثمنها : ٦٤ - ٣
- مرافعات : انظر : قضاء .
- مرافق عامة : الصرف عليها من بيت المال : انظر بيت المال وانظر : مصالح .
- مراكب الغزو : انظر سفينة .
- مرأة : انظر : امرأة
- مرجان : انظر : بحر
- مرض : الوضوء لما يخرج من غير
- المخرج الطبيعى : ١٣٨ - ١
- مسحه على الجبيرة : ٢٠٢ - ١
- تيمم المريض : ١٨٠ - ١
- صلاة المريض : ١ - ٤٨٩ و ٥٠٨ و ٥١٥
- إمامة المريض : ١ - ٤٣٦ و ٤٤٥
- عيادة المريض : ١ - ٥١٥ و ٧٦٣
- وطئه أمته : ٤٨٣ - ٢
- قتاله وأسره : ٢٧٥ - ٢
- فسخ إجارة المريض : ٤ - ٥١
- قضاء المريض وإفتائه : ٤ - ٢٠٥
- جناية المريض والجناية عليه : ٤ - ٣٤٥
- و ٣٨٤ = ٤٧١ و ٤٩٥
- وانظر : استحاضة . مرض . جدام . جراح . دم . صديد . وما يناسبه
- المريض مرض الموت : انظر : مريض
- موضع : إبطار المرضع : ١ - ٧٢٠ =
- إجارة المرضع : انظر : ظئر
- مريض : مرض الموت هو الذى ينشأ عنه الموت عادة : ٣ - ٣٩٩
- اعتبار المحبوس لقتل وقطع وحاضر صف
- القتال مريضاً : ٣ - ٤٠٠
- نكاح المريض : ٢ - ٣٧٣ و ٣٨٩ و ٤٢٦
- قسم المريض بين زوجاته : ٢ - ٥١٠
- صداق المريض : ٢ - ٤٥٢
- تدبير المريض وعقده ووقفه وهبته : ٤ -
- ١١٠ - ١٤٠ و ٥١٣ و ٥٣٤
- إقرار المريض : ٣ - ٥٢٧

المرتضى بغير مرض الموت : بمعناه العام : شروطها : ٣ - ٧١٣ و ٧١٧
انظر : مرض .
مزابنة : حلتها في كراء الأرض وما
تنبه : ٤ - ٢١

مزارعة : هي الشركة في الزرع :
٣ - ٤٩٢
فساد المزارعة : ٣ - ٤٩٨ و ٧١٦
مزايدة : بيع المزايدة : ٣ - ١٠٦
مزدلفة : القصر والجمع فيها :
١ - ٤٨٧ و ٢ - ٥٧
وانظر : حج

مسجد : تحيته : ١ - ٤٠٥
آدابه : ١ - ٤٢٣ و ٤٣١ - ٤٤٦ و -
ما تقام فيه الجمعة : انظر : جامع .
جمعة .
المصرف عليه من بيت المال : ٢ - ٢٩٥
زخرفته وزكاة حليته : ١ - ٦٢٣ و ٦٢
قراءة العلم فيه : ١ - ٤٢٣
ارتداد الخائف وإجازتها للمسجد : ١ -
٢١٥ و ٤ - ١٢٨
حلل الجنب فيه : ١ - ٢٧ =
الوقف عليه والإيصاء له ورفع النحرى
عنه : ٤ - ٩٨ و ١٠٢ و ١١٨
و ٢٤٨ و ٥٨١
نزع الملكية لتوصيته : ٤ - ١٢٨
علم جواز الحد فيه : ٤ - ٢٠١
السرقته منه : ٤ - ٤٧٩

مسابقة : ٢ - ٣٢٥
مسابقة : هي مباشرة المرأة للمرأة :
٤ - ٤٥٢
مساقاة (باب) : هي عقد القيام بمؤونة
شجر أو نبات يجره من غلته :
٣ - ٧١١

اجتماعها بنيرها : ٣ - ٥٣
لزوجها : ٣ - ٧١٣ و ٧٢٢
المسجد النبوي والحرام : نذر المني
إليهما : ٢ - ٢٦٤
بلقة السالك - رابع

- صلاة الجنائز في المسجد النبوي: ١- ٥٥٨ هبته لدى : ٤ - ١٤٠
مسح : المسح على الخف (فصل) : السفر به في أرض الحرب : انظر :
١ - ١٥٢ سقر .
المسح على الجبيرة والعمامة (فصل) : بيعه لغير المسلم : ٣ - ٢٠
١ - ٢٠٢ مصر : حكم أرضها : ٢ - ٢٩٤
مسكر : هو ما يغيب العقل دون مضاربة : انظر : قراض
الحواس مع نشوة وطرب : ١ - ٤٧ مضطر : انظر : ضرورة
انظر خمر . مفسد
مشاع : قسمته : ٣ - ٦٥٩ مطر : اعتباره علماً للجمعة والجماعة :
وانظر : قسمة مضاربة : انظر : قراض
رهن المشاع : ٣ - ٣٠٧ مطر : انظر : ديون . فلس
مسكين : هو من يكون أخرج من مطلق : انظر : ماء
الفقير : ١ - ٦٥٨ معادن : انظر : معدن
مستولية : انظر : تلف . جناية . ضمان . وما يتاسبه
مشقة : انظر : رخصة . ضرورة . معاطاة : جوازها في الخلع : ٢ - ٥٣١
غلر . وانظر : عقد (انقاده)
مصاغ : انظر : حل . معاهد : تحريم أذاه : ٤ - ٧٤٢
مصالح : الإلتفاق عليها من الزكاة معنوه : قتاله : ٢ - ٢٧٥
وبيت المال : ١ - ٦٦٣ شهادته : ٤ - ٢٣٩
إصلاح القناطر والندارس الموقوف عليها : وانظر : أهلية .
٤ - ١٢٤ معلى : زكاته : ١ - ٦٥٠
مصحف : إهاتته : انظر : ارتداد إقطاعه : ١ - ٦٥١
إبداع مقابل إقطاعه بيت المال : ٢ - ٢٩٤

بلجة البدن عند البيع : ٢ - ١٥٧
انظر : زكاة .

مفتى : انظر : فتوى

مفسد : هو ما يغيث العقل دين الحواس
دين نشوة أو طرب : ١ - ٤٧

مفقود (فصل) : أقسام المفقود :

٢ - ٦٩٣

عدة زوجته : ٢ - ٦٩٣

وقف ما له للحكم بموته : ٤ - ٧١٧

المفقود في دار الحرب : ٢ - ٦٩٨
انظر : أسير . غيبة

مقاصة (فصل) : هي مشاركة مدينين
بمآثلين ما عليهما كل له فيما عليه :

٣ - ٢٩٧

المقاصة في دين الثقة : ٢ - ٧٤٠

مكركف : هو فرس أبوه نبطي أو رديء
وأمه عربية

مقيير : هو إزاء مطلي بالقار : ٢ - ١٨٧

مكابرة : هو أخذ الشيء قهراً مدعيًا
أنه ملكه : ٤ - ٤٧٦

مكاييل : الصاع : أربعة أمداد

المد : ملء اليدين

الوسق : ستون صاعا .

الفرق : صاعان : ١ - ٦٠٨

تملك الدولة له : ١ - ٦٥٠

ما يوجد منه بأرض المصلح : ١ - ٦٥١

إجارة العمل فيه : ١ - ٦٥٢
وانظر : ذهب . فضة .

معاملات : انظر : بيع . عقود .
ملك . وكل عقد باسمه

معاليق : جمع معلوق (كمصفور)
وهو ما يعلق بجانب الرجل مما يحتاج
إليه المسافر : ٤ - ٤٠

معاهدات : انظر : أمان . ذمة
المعاهدات في الإسلام (تعليق) :

٢ - ٢٨٣

معاهد : انظر أمان : ذمة

معتادة الخيفض : هي غير المبتدأة
أو الحامل : ١ - ٢١٠ .

معصية : الإجارة عليها : انظر : إجارة
الوقف عليها : ٤ - ١١٦

معلم : انظر : تعليم . علم .

مغابن : هي منافع البدن التي تتجمع
فيها القلادة كمين الفخدين :

١ - ١١٠

مغفل : انظر : غفلة .

مغلصمة : هي ما انحازت الجوزة فيها

- مكس : استرداد ما أخذه المكاس
بالقضاء : ٢ - ٣٠٥
- مكة : فضل المدينة عليها : ٢ - ٢٦٥
- قبة أهلها : ١ - ٢٩٤
- مقات أهلها للحج : ٢ - ١٩
- أخذ نصف العشر من الجاليين لها : ٢ - ٣٢٠
- العمل بورزها : ١ - ٦٠٨
- ملابس : انظر لباس
- ملاعة : انظر لمان
- ملاسة : (نوع من بيوع الجاهلية لا خيار فيه إذا لمس المبيع) : ٣ - ٩٢
- ملاهي : تعريها : ٤ - ٧٤٣
- تعريم التلذذ بسماع صوت الأنثى والأمرد : ٤ - ٧٤٣
- آلات الهو : انظر : آلة .
- ملائكة : حبهيم للطيب : ١ - ٥٦٢
- سبهم : انظر : ارتداد . إكراه
- ملطاة : هي الجراح التي قرئت للعظم ولم تصل إليه : ٤ - ٣٥٠
- ملك وملكية : كسب الملكية بالاستيلاء على المباح : ١ - ٦٥٤ =
- كسب ملكية ما يليقه البحر : انظر بحر.
- كسب الملكية بالإحياء والإقطاع : انظر : إحياء . إقطاع .
- كسب ملكية المعدن : انظر معدن .
- تملك الغنائم والقيء : انظر غنائم .
- كسب ملكية القطة والكتر والركاز انظر ما يناسبه .
- كسب الملكية بالحيازة ووضع اليد : انظر : حيازة .
- إثبات الملك والشهادة فيه : ٤ - ٣٠٧
- الملك المشترك لأهل البلد والحريم : ٤ - ٨٨ =
- أنواع الاختصاص بالأرض : ٤ - ٩٣
- التصرف في ملك الغير : ٤ - ٣٢٣
- قد ملك الحيوان البرى بالإحرام : ٢ - ٩١
- نزع الملكية : ٣ - ٢٠ و ٤ - ١٢٨
- أمر تملك اللات في الوقف : ٤ - ١٣٢
- كراهية تملك المتصلق : ٤ - ١٥٤
- مماطلة : انظر : ديون . فلس .
- مناسخة : هي أن يموت الإنسان ولم تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارث أو أكثر : ٤ - ٧٠٣
- منابلة : (من بيوع الجاهلية) : ٣ - ٩٢
- منازل : هي التي يتزل بها في سير المسافر وقدر الإقامة : ٤ - ٤٠
- مناجزة : أنواع العقود التي تطلب فيها المناجزة : ٢ - ٢١٣

الحجب وأحكامه (فصل): ٤ - ٦٤٩ =
 حساب الفرائض (فصول): ٤ - ٦٥٥ =
 المناسخة (فصل): ٤ - ٧٠٣ =
 إقرار أحد الورثة (فصل): ٤ - ٧٠٧ =
 صلح بعض الورثة : ٣ - ٤١٥
 إجازة للوارث للوصية : ٤ - ٥٨٣ و ٥٩٥
 حلول الدين بالموت : ٣ - ٣٥٣
 وقف الشركة إذا جهل تأخر الموت :
 ٤ - ٧١٥
 انتقال الخيار للوارث أو الملائن : ٣ - ١٤٥
 زكاة الوارث : ١ - ٦٠٦ و ٦١٦
 ميراث المرتد : ٤ - ٤٣٧ و ٤٣٩
 ميراث المفقود : ٢ - ٦٩٩
 ميراث المستأمن : ٢ - ٢٩٠
 الوصية لوارث : ٤ - ٥٨٦
 الوقف على وارث في مرض الموت
 ٤ - ١١٠
 انتقال القصاص بالإرث وسقوطه : ٤ -
 ٣٦٧ و ٣٦٢
 توقيع ورثة المذنب الحد : ٤ - ٤٦٧
 الشهادة في الموارث : ٤ - ٢٧٢
 موانع الإرث (فصل): ٤ - ٧١٢ =
 مواضعة : استبراء الإمام بالمواضعة :
 ٢ - ٧٠١
 شرط التقديمية فيها : ٢ - ٧١١
 موت : انظر : تركة . جنائز
 مفقود . موارث . ميت .
 موضعة : هي للموضعة التي توضع

منفعة : الصلح على المنفعة : ٣ - ١٠٧
 انظر : إجازة . عارية
 منقولة : هي جرح في الرأس أو الوجه
 ينقل بها فراش العظم للنساء : ٤ - ٣٥٢
 منكوات : انظر : بدع . عادات .
 منى : نجاسته : ١ - ٥٤
 خروجه بغير لثة : ١ - ١٣٥ و ١٦١
 مهاياة : انظر قسمة
 مهر المثل : هو ما يرغب به مثل
 الزوج في الزوجة باعتبار دينها ومالها
 وجمالها وحسبها وبلغها : ٢ - ٤٥٢
 مهر : انظر : نكاح .
 موات : انظر إحياء .
 موارث (باب. الفرائض) :
 الحقوق المتعلقة بالتركة وما يبدأ منها ٣ -
 ٥٦٢ و ٧٠٩ و ٤ - ٥٥٠ و ٥٩٩
 ٦١٦ و
 الوارثون من الرجال والوارثات من النساء :
 ٤ - ٦١٩ =
 إنداع التركة التي لا وارث لها بيت المال :
 ٢ - ٢٩٤
 الجحد مع الإخوة (فصل): ٤ - ٦٣٤ =
 الأصول السبعة لمساقل الفرائض (فصل):
 ٤ - ٦٤١

- عظم الرأس : ٤ - ٣٤٩ وانظر محمد (صلى الله عليه وسلم)
- مولودة : انظر : وقد
- مولد النبي : كراهية صومه : ١ - ٦٩٣
- ميت : غسله وتجهيزه ودفنه : انظر : جناز .
- التصلق عليه : ١ - ٥٨٠
- تجهيزه من بيت المال : ١ - ٥٥٢
- التياحة عليه : ١ - ٥٧٩
- الإجارة على حمل الميت ودفنه : ٤ - ١٠ =
- الزنا بالميت : ٤ - ٤٤٨
- أثر الموت في إجارة الوقف : ٤ - ٥٥
- ميتة : ميتة ما ليس له نفس ساللة : ٢ - ١٨٧
- الإكراه على أكل الميتة : ٢ - ٥٥٠
- إباحة أكلها للمضطر : ٢ - ١٨٤
- ميتة الجن : ١ - ٤٩
- ميد : هي الدوحة : ١ - ٤٨٨
- ميل : هي ثلث القرمخ ، أو جزء من اثني عشر جزءاً من البريد أو ٣٥٠٠ أو ٢٠٠٠ ذراع : ١ - ٤٧٤
- (ن)
- نبيذ : ٢ - ١٨٥
- نبي : الحلف به : ٢ - ٢٠٣
- سبه : ٤ - ٤٣٠
- وانظر : ارتداد . إكراه
- نجاسة : هي صفة حكمية يمتنع بها ما استبيح بالطهارة من الخبث : ١ - ٢٤
- علامة زوال النجاسة : انظر : طهارة الأعيان النجسة (فصل) : ١ - ٤٣ - ٤٩ =
- الانتفاع بالمتنجس : ١ - ٥٨
- الإجارة على طرح النجاسة : ٤ - ٢٨
- نجش : هو أن يزيل الثمن ليغير : ٣ - ١٠٦
- نحاس : علم الزكاة فيه : ١ - ٦٢٢
- نحر : هو طعن الحيوان بلبته
- نحلب : الآداب المطلوبة ندباً : انظر : آداب
- نقرة : هي قطعة من الذهب أو الفضة الخالصة التي لا تحتاج لتخليص : ١ - ٦٥٣
- نلر (باب) : هو التزام مسلم مكلف قرية ولو بالتعليق : ٢ - ٢٤٩
- سقوط النلر بالردة : ٤ - ٤٤١
- النلر المطلق : ٢ - ٢٥١
- الفرق بين النلر واليمين : ٢ - ٢٥٠
- النلر المبهم : ٢ - ٢١٠
- النلر المنديب والمكروه والحرم : ٢ - ٢٥١
- سقوط النلر المعجوز عنه : ٢ - ٢٥٥
- النلر غير الملزوم والمكروه : ٢ - ٢٦٢
- النلر للبدع : ٢ - ٢٦٣

- النذر للأولياء : ٢٦٣ - ٢
نذر المشي للكعبة ونحوه : ٢ - ٢٥٥
و ٢٦٤
نذر الجهاد : ٢ - ٢٧٤
نزع الملكية : انظر : ملك
نساء : انظر : امرأة
نسب : الإقرار بالولد : انظر : استلحاق .
احتبار الكفاءة في النسب : انظر : كفاءة .
الشهادة في النسب : ٤ - ٢٦٧ و ٢٧٢
التمجيز في دعوى النسب : ٤ - ٢١٧
علم التحكيم في النسب : ٤ - ١٩٩
العلم في النسب : انظر : قذف
نسيان : السهو في الصلاة : ١ - ٣٧٦ =
وانظر : سجود السهو
إتمام النامي للوضوء : ١ - ١١٢
النسيان في الصوم : ١ - ٦٨٧
النسيان في الزكاة : ٢ - ١٧١
شهادة الناسي : ٤ - ٢٤٥
رفع عن أمي النسيان . ١ - ٧٠٨
نشوز : نفقة الناشز وتأديبها : ٢ - ٥١١
نظافة : إزالة الوسخ وتنف الأبط :
١ - ٥٠٤
إزالة النجاسة : انظر : نجاسة
وانظر : عادات . غسل
نعم : هي الأتعام من ليل وبقر
وظم : ١ - ٥٨٨
نفاس : ما هي خرج من الدم للولادة
معها أو بعدها : ١ - ٢١٦
ما يقام من وليمة بمناسبة النفاس (الحرس) :
٢ - ٢٩٩
وانظر : جنين . ولد
نفس : الخوف من تلفها : ١ - ٤٦٥
انظر : تلف
عصمتها : انظر إسلام . جناية . ذمي .
كافر وما يناسبه
نفس سائلة : ميتة ما ليس له نفس
سائلة : ١ - ٤٤ و ٤٩ = و ٢ - ١٨٧
نفقة : النفقة في العدة : ٢ - ٦٨٦
وجوب النفقة على الغير (باب) : ٢ - ٧٢٩ =
ما تشمله النفقة : ٢ - ٧٣١
علم المقاصة في النفقة : ٢ - ٧٤٠
ضمان النفقة : ٢ - ٧٣٨
سقوط النفقة : ٢ - ٧٤٠
النفقة على الغائب : ٢ - ٧٤٧
عجز الزوج عن النفقة : ٢ - ٧٤٥
نفقة المرتدة : ٢ - ٦٩١
نفقة المزن بها : ٢ - ٦٨٦
نفقة الحمل : ٢ - ٧٤٣
نفقة الكافر : ٢ - ٧٥٠ =
نفقة الأبوين والقرابة : ٢ - ٧٥٠ و
٤ - ١٥٥
نفقة الملك : ٢ - ٧٤٩

١٥٧ - ٤ و

القسم والسفرين الزوجات: ٢ - ٥٠٥ =

النكاح الفاسد : ٢ - ٣٨٤

ما يفسخ منه قبل النكاح : ٢ - ٣٨٤ =

ما يفسخ منه أبداً : ٢ - ٣٨٦

إجارة الزوجة نفسها : انظر : ظر

علم ولاية الزوج في القصاص : ٤ - ٣٥٨

الحجر على الزوجة وأهليتها : ٣ - ٤٠٢

و ٤ - ١٤٠

ما تمنع عنه الزوجة ١ - ٧٢٣ و ٧٣٩

تأديب الزوجة : ٢ - ٥٠٤

جهاز الزوجة : ٢ - ٤٩٦ و ٧٣٥

خدمة الزوجة في منزلها : ٢ - ٧٣٤

تفصيل الزوجة لزوجها : ١ - ٥٤٤

نكاح المريض : ٢ - ٣٧٣ و ٤٢٦

نكاح الصغير والصغيرة : ٢ - ٣٥٧ و ٦٧٤

نكاح المجنون . ٢ - ٤٦٩

نكاح السفه : ٢ - ٧٥٩ و ٣٩٤ و ٤٩٤

و ٤٦٣

نكاح الخنثى : ٢ - ٣٧٣

نكاح المكره : ٢ - ٥٤٤ و ٥٤٨

نكاح المأسورين : ٢ - ٣٠٦

نكاح الكناية : ٢ - ٤٢٠ و ٣٠٦ و ٣٧٤

السرقه بين الزوجين : ٤ - ٤٨١

انظر : إيلاء . خلع . صداق . طلاق .

ظهار . كفار

نكاح غير المسلمين : ٢ - ٤٢٢

و ٣٧٤

إسلام الزوجة : ٢ - ٣٠٦

فققة الحاضنة : ٢ - ٧٦٤

أثر النفقة في الزكاة : ١ - ٦٥٨

نقد : فساد المعاملة لا لشرائط النقد :

٨١ - ١

وانظر حرم . دينار . ذهب . زكاة .

فضة

تقير : هو ما تقر من الأواني من

جلوع النخيل ونحوه : ٢ - ١٧٨

نقيصة : انظر : خيار

نقبة : هي طعام يقام لمناسبة القدوم

من السفر : ٢ - ٤٩٩

نكاح (باب) : هو عقد لحل تمتع

بأنثى غير محرم وغير مجوسية ولا أمة

كناية بصيغة لقادر محتاج أو راج

نسلا : ٢ - ٣٣٢

أركانها وشروطه : ٢ - ٣٣٤ =

الشروط المناقضة لمقصوده : ٢ - ٣٨٥

الكفاءة في النكاح : ٢ - ٣٣٩

من يحرم نكاحه : ٢ - ٤٠٢ = و ٤ - ٤٥١

التحريم بالزنا : ٢ - ٤٠٥ و ٣٤٧ و ٣٤٩

الصداق (المهر) : ٢ - ٤٤٩ =

خيار أحد الزوجين (فصل) : ٢ - ٤٦٧ =

إثبات النكاح : ٤ - ٢١٩

الشهادة في النكاح : ٤ - ٢٦٧ و ٢١٩ =

و ٢٨٢ -

التنازع بين الزوجين : ٢ - ٤٨٨ =

نقل الأشخاص من الباطن: ٤ - ٣٣ =
 شرط علف الدابة : ٤ - ٥٥
 الإجارة على الاستغناء : ٤ - ٢٥
 النقل البحري : انظر : سفينة .

نميمة : أثرها في الاحتكاف : ١ - ٧٢٦
 وانظر : تصوف .

نوافل (فصل) : هي لغة الزيادة مطلقاً ،
 واصطلاحاً ما فعله النبي صلى الله
 عليه وسلم ولم يداوم عليه : ٢ - ٢٩٦
 النوافل المؤكدة : ١ - ٤٠٢
 النوافل المطلوبة : ١ - ٤٠١
 النوافل المنتوبة والرفائب : ١ - ٤٠٥
 أوقات التحريم والكراهية : ١ - ٢٤١ =
 النوافل لمن عليه فوائت : ١ - ٣٦٧
 نوني : انظر : بحار . سفينة .

نوم : قفصه للضوء : ١ - ١٤٢

نيابة : ما تقبل فيه النيابة في العبادات :
 ٢ - ١٥

النيابة في الحج والمناسك : ٢ - ١٤ و ٦٣
 و ١٢٠

النيابة في ذبيح الأضحية : ٢ - ١٤٥
 وانظر : وكالة

نية : عزوب النية ورفضها : ١ - ١١٢
 و ١١٦ و ٧٠٨

النية في التيمم : ١ - ١٩٣

نكاح التحكيم : هو عقد صرف فيه
 الصداق لحكم أحد : ٢ - ٤٤٩

نكاح التفويض : هو عقد بلا ذكر
 مهر ولا إسقاطه ولا حرفه لحكم أحد :
 ٢ - ٤٤٩

نكاح الحريين : ٢ - ٣٠٦

نكاح الدرهمين : هو إذا قل الصداق
 الشرعي وامتنع الزوج عن إتمامه :
 ٢ - ٣٩٠

نكاح الرقيق : ٢ - ٣٦٢ و ٤١٤ =
 و ٣٧٤

نكاح السر : هو أمر الشهود حين
 العقد بكثانه : ٢ - ٣٨٢

نكاح الشغار : ٢ - ٤٤٦

نكاح المتعة : هو نكاح لأجل :
 ٢ - ٣٨٧

نقل :

تعيين الدابة والحمل والمنقول والبلد :
 ٤ - ٣٦ = و ٦٥ و ٥٧

حمل الشيء بنصفه : ٤ - ٢٢

ما يعمل فيه بالعرف : ٤ - ٣٩ =

الضمان في النقل : ٤ - ٤٢ و ٦٥

فسخ إجارة النقل : ٤ - ٥٠ = و ٦٥ =

- النية في الوضوء : ١ - ١١٤
 النية في الصلاة : ١ - ٣٠٣
 النية في صلاة الجماعة والجمعة والخوف : ٤ - ١٣٩
 = ٤٤٩ - ١
 النية في جمع الصلاة وقصرها : ١ -
 ٤٨٥ و ٤٥٠
 النية في جمع العشاين : ١ - ٤٥٠
 النية في الإمامة : ١ - ٤٤٩ =
 النية في الصوم : ١ - ٦٩٥
 النية في الحج : ٢ - ٢٥
 النية في الزكاة : ١ - ٦٦٦
 النية في الذكاة : ٢ - ١٧٠
 النية في الصيد : ٢ - ١٦٣
 النية في الطلاق والرجعة : ٢ - ٥٧٠
 و ٦٠٦
 النية في القطة : ٤ - ١٧٣
 النية في اليمين : ٢ - ٢٢١ و ٢٠٧
 النية في العتق : ٢ - ٢٢٤
- هبة : هي تملك من له التبرع ذاتاً
 تُنقل شرعاً لأهل بصيغة أو ما يملك
 على التملك : ٤ - ١٣٩
 أركانها : ٤ - ١٤١
 ما تبطل به : ٤ - ١٤٣
 قبض الهبة وحوزها : ٤ - ١٤٤
 احتصار الهبة : ٤ - ١٥١
 الهبة بشرط : ٤ - ١٥٦
 علم اشتراط القبض فيها : ٣ - ٢٩٥
 هبة الزوجة صداقها : ٢ - ٤٦١
 الهبة للخطيبة
 أثر الهبة في الزكاة : ١ - ٦٠٠
 هبة المقلس : ٣ - ٣٤٧
 هبة الحرى : ٢ - ٣٠٤
 الهبة للقاضى ونحوه : ٣ - ٢٩٣
- هجين : هو فرس أبوه عربى وأمه نبطية
 أوردية ، وعكسه المقترف : ٢ - ٣٠٠

هلايا : انظر هبة . عادات .

(ه)

- هادى : هو ماء يخرج من فرج المرأة
 عند ولادتها : ١ - ١٣٥
- هاشمى : تقديمه في الصلاة : ١ - ٤٥٦
 الاتفاق عليه من بيت المال وعدم
 استحقاقهم الزكاة : ١ - ٦٥٩
 و ٦٦٣ و ٦٧٨
 جواز اطعامه من كفارة اليمين : ٢ - ٢١١
 لا يكون الهاشمى ابن سبيل : ٢ - ٦٦٢
- هدنى : هو ما وجب لمتع أو لقران
 أو ترك واجب في الحج أو العمرة أو
 ما وجب لجماع أو نحوه : ٢ - ١١٩
 هزل : ثلاث جمل من هزل : ٢ - ٣٥٠
 الهزل في الرجعة : ٢ - ٦٠٦
 الهزل في الطلاق : ٢ - ٥٤٤
 وانظر عقد (منيعته) . نية .
- هلال : رؤيته : ١ - ٦٨٢ =

- لا يثبت بالتنجيم : ٦٨٥ - ١
من لا يمكنه رؤيته في السجن ونحوه :
٦٨٦ - ١
- هلاك : انظر : تلف . جائحة . ضيان .
عقد .
هواء : يمه : ٣٠ - ٣
- (و) .
واجب : انظر : وجوب
وارث : انظر : موارث
- والدين : البريما : ٧٣٩ - ٤
تأديهما الولد : ٥٠٤ - ٤
ارتداد الأم الحامل : ٤٣٧ - ٤
استئناهما في الجهاد : ٢٧٤ - ٢
حياتهما المكسية : ٣٢١ - ٤
اعتصارهما للهبة : انظر : اعتصار
التفقة عليهما : انظر : تفقة
التفقة على الأم الكافرة : انظر : تفقة
علم التفرقة بين أمودارها بالبيع : ١٠٠ - ٣
شهادتهما : انظر شهادة
- كلام الأم في زواج ابنتها : ٤٠١ - ٢
الحناية عليهما : ٣٧٣ - ٤
جناية الأب على مال أوقيق ابنه : ٤٠١ - ٢
و ٤٧٥
أمر الوالد ابنه بجنابة : ٣٤٥ - ٤
وانظر : جد . ولد
- ور : صلاة الوتر : ٤١١ - ١
- والتقي : اندماج الحق فيها
انظر : كتابة
ضيان إتلافها : ١٦٩ - ٢
- وجوب : وجوب ما أدى إليه الواجب :
١١٦ - ٣
- الواجب والفرض في الحج : ٢٨ - ٢
شرط الوجوب : انظر : شرط
- وحل : جمع الصلاة بسببه : ٤٩٠ - ١
- وديعة : هي مال موكل على حفظه
يضمن بتفريط رشيد : ٥٤٩ - ٣
ضمانها والتفريط في الوديعة : ٥٥٠ - ٣
الانحجار بالوديعة : ٥٥٥ - ٣
إقراض الوديعة : ٥٥٤ - ٣
أثر الوديعة في الهبة : ١٤٥ - ٤
أخذ الوديعة في التركة : ٥٦٢ - ٣
زكاة العين المودعة : ٦٢٢ - ١
التنازع في الوديعة : ٥٦٣ - ٣ و ٥٦٧
- وصق : هو ستون صاعاً . انظر : صاع .
مكايل
- ورد : انظر : أوراد
- وصي : تعيين الوصي بوصية : ٦٠٢ - ٤
وانظر : حجر
- وصية : هي عقد يوجب حقاً في ثلث
مال عاقده يلزم بموته أو نيابة عنه
بعده : ٥٧٩ - ٤

- أركانها : ٥٨٠ - ٤
الموصى : ٥٨٠ - ٤
إحصاء الأم على أولادها : ٦٠٤ - ٤
الموصى له : ٥٨١ - ٤
التعميم في الموصى لهم : ٥٩١ - ٤
صبيحة الوصية : ٥٨٤ - ٤
كتابتها والإشهاد عليها : ٦٠١ و ٥٨٨ - ٤
قبولها : ٥٨٣ - ٤
بطلان الوصية بالردة : ٤ - ٤٤١ و ٥٨٤
الوصية على معصية : ٥٨٥ - ٤
الوصية لوارث وغيره : ٥٨٦ - ٤
إجازة الورثة : ٤٩٥ - ٤
بطلان الوصية بالعتق والإيلاء : ٥٨٧ - ٤
بطلانها بزوال اسم الموصى به وتخلّف شرطه : ٥٨٧ - ٤
حدوث ابن أو زوج بعدها : ٥٩١ - ٤
تعيين الموصى بوصية : ٦٠٤ - ٤ =
وانظر : صغير .
الوصية على الصغير : ٣ - ٢٨٧
الوصية والزكاة : ١ - ٦٠٥ = و ٦١٧
و ٦٢٤
وانظر : تدبير
وضع اليد : استحقاق الغلة لذى الشبهة :
٢ - ٦١٨
وانظر : استحقاق . حيازة . غصب . ملك .
وضوء : فرائضه : ١ - ٥٦٠
شروط صحته وجوبه : ١ - ١٣١
ستته وفصائله : ١ - ١١٧ =
مندوباته : ١ - ١٢١
مكروهاته : ١ - ١٢٦ =
فوائضه (فصل) : ١ - ١٣٥
الوصوء من الثلث : ١ - ١٤٩
ما يمنعه الحلف : ١ - ١٤٢
وضعية : البيع على الوضعية : ٣ - ٢٢٠
وطء : تنقض الوضوء بالمس . ١ -
١٤١
الوضوء بعد الوطء : ٦ - ٧٥
أثره في المهر : انظر . نكاح . مهر .
وطء جوارى السبي : انظر : غنيمة
ما يجب الفصل منه أو مقلّماته :
١ - ١٦٣
الامتناع عنه في الصوم : ١ - ٦٩٨
الوطء في الدبر : انظر . دبر
إطاقته : ٢ - ٧٠٣
الزنى : ٢ - ٤٢٠
الجماع آداب : ٢ - ٣٤١
الدفاع عن الوطء : ٢ - ٥٩٢
وانظر : إيلاء . فرج (حيوه) . زنا .
ظهار . كفارة . نكاح .
وقت اختياري وضروري : الوقت
الضروري هو الذى لا يجوز تأخير
الصلاة إليه لغير أرباب الضرورات ،
وهو عقب الوقت المختار : ١ - ٢٣٠
وقد : انظر : موقظه

- وقف : هو ما بين نصاب القريصتين
من الأتعام : ٥٩٩ - ١
لا يكون الوقف في العين والحرف :
٦٢٠ - ١
- وقف : هو جعل متعة مملوك ولو بأجرة
أو طاعة مستحق ، بصيغة ، مدة
ما يراه المحبس : ٩٧ - ٤
أركان الوقف : ٩٩ - ٤
مبطلات الوقف : ١٠٧ - ٤
أثر الردة في الوقف : ٤٤٢ - ٤
الوقف على الوارث ومن سيولد : ١١٠ - ٤
و ١٠٢
- الوقف على المعصية : ١١٦ - ٤
الوقف على اللهي : ١٠٣ - ٤
الشروط الجائزة فيه : ١١٩ - ٤
ما تتناوله ألقاف الوقف : ١٢٨ - ٤
انقطاع المحبس عليه : ١٢١ - ٤
تملك العين والملة والإجارة في الوقف :
١٣٢ - ٤
- بيع ما لا ينتفع به من الوقف : ١٢٥ - ٤
إجارة المناظر للوقف : ١٣٣ - ٤
وقف العين للسلف : ٦٥٠ - ١
الشفعة للوقف : ٦٣٢ - ٣
- وقف القبر : ٥٧٧ - ١
وقف الأرض المقترحة : ٢٩٢ - ٢
وكاء : هو الحيط الذي تربط به اللقطة
وغيرها : ١٦٦ - ٤
- وكالة : هي نيابة في حق مالى غير
مشروطه بموت الوكيل ولا عن إمارة :
٥٠١ - ٣
الفرق بينها وبين النيابة والأمر : ٥٠٤ - ٣
أركانها : ٥٠١ - ٣
ما تنقذ : به ٥٠٢ - ٣
- الوكالة من الباطن : ٥١٣ - ٣
تعدد الوكلاء : ٥٢٠ - ٣
الوكالة بأجر : ٥٢٣ - ٣
ما تجوز فيه الوكالة : ٥٠٢ - ٣
ما يجوز للوكيل وما يجب عليه : ٥٠٦ - ٣
و ٥١٢
- ضمان الوكيل : ٥١٨ - ٣
التنازع فيها : ٥١٩ - ٣ و ٥٢١
الوكالة في الزواج : ٣٧٢ - ٢ و ٣٧٦
وكالة الصبي : ١٨ - ٣
الوكالة في الخلع : ٥٢٩ - ٢
وكالة الكافر عن المسلم : ٥١٠ - ٣
- ولادة : طلب الولد من الأمة
للملوكة : انظر : استيلاء
ما يقام بمناسبة الولادة من طعام (الحقيقة) :
٤٩٩ - ٢
ما يقام بمناسبة الختان (إعلان) : ٤٩٩ - ٢
أجرة القابلة : انظر : طب
- ولاء : الولة هو لحمة كلحمة النسب :
٥٧١ - ٤
الولاء لمن أعتق : ٥٧٢ - ٤
سريان الولاء للولد : ٥٧٣ - ٤
الميراث بالولاء : ٥٧٥ - ٤

- تورث الولاة : ٤ - ٧١٤
التنازع في الولاة : ٤ - ٥٧٧
- ولايم : هي - مطلقة - طعام العرس
ولا تقع على غيرها إلا بقيد : ٢ - ٤٩٩
وليمة الختان : الأعلان : ٢ - ٤٩٩
وليمة حفظ القرآن : الخلافة : ٢ - ٤٩٩
وليمة النفاس : خرس : ٢ - ٤٩٩
وليمة المولود : حقيقة : ٢ - ٤٩٩
وليمة الإتناس : للأدبة : ٢ - ٤٩٩
وليمة التقدم من السفر : تقيعه : ٢ - ٤٩٩
وليمة البناء : وكيرة : ٢ - ٤٩٩
إجابة الصائم لنقل الدعوة للوليمة : ٢ - ٥٠٠
ما يقع بالولايم من المنكرات : ٢ - ٥٠١
إجابتها لا تسقط الجمعة : ٢ - ٥١٥
- ولاية : الأولياء الصالحون : انظر :
تصوف -
ترتيب أولياء النكاح : ٢ - ٣٥٩ و ٣٦١
الولي الحخير وغير الحخير : ٢ - ٣٥٩
عضل الولي : ٢ - ٣٧٥
الولاية مع اختلاف الدين : ٢ - ٣٧١
ما يقيمه من دعوى : ٤ - ٢٠٣ و ٢٩٨
ولي الدم : ٤ - ٣٣٦ و ٣٥٨
- ولد : الإقرار به : انظر استلحاق
ولد الحر في إذا أسلم : ٢ - ٣٠٧
ولد الأسيرة : ٢ - ٣٠٧
ولد الرقيقة : ٢ - ٤٨٠
شهادة الولد : ٤ - ٢١٩
- احتصار الهبة منه : انظر : إحتصار
الوقف عليه : ٤ - ١٠٢ و ١٢٩
نفي الولد : انظر : لعان
ما يقام للوليد سبوعه (الحقيقة) : ٢ - ٤٩٩
إرضاع الولد : انظر : ظئر . نفقة .
وليمة : انظر : ولايم
- (ي)
يقيم : إقامته من بيت المال : ٢ - ٢٩٥
يمين (باب) : يمين التعليق : هو تعليق
مسلم ومكلف قرية أو حل عصمة
ولو حكماً على حصول أمر أو نفيه
ولو معصية ، قصد الامتناع عنه
أو الحث عليه أو تحقيقه : ٢ - ١٩٠
يمين البر
يمين الخنث : هي قسم على أمر إثباتاً
أو نفيًا بقصد الامتناع عن شيء أو
الحث عليه أو تحقيق وقوعه أو علمه
بذكر اسم الله تعالى أو صفته :
٢ - ١٩٦
اليمين الغموس : هي أن يحلف بالله
على شيء شك منه على المحلوف أو مع
ظن فيه وأولى إن تعمد الكلب : ٢ - ٢٠٤
يمين اللغو : أن يحلف ما يعتقد فظهر
خلافه : ٢ - ٢٠٥
الفرق بين اليمين والنذر : ٢ - ٢٤٩
النية في اليمين : ٢ - ٢٢١ و ٢٢٤ و ٢٠٧
الإكراه على اليمين : ٢ - ٥٤٨

اليمين المتعلقة بالله :	٢ - ٢٠٤	التوثيق بالحلف :	٢ - ٢٠٧ و ٢٤٢
اليمين غير المتعلقة :	٢ - ٢٠٤	تقلب اليمين :	٣١٣-٤
ما يخص اليمين :	٢ - ٢٢١	تحليف الشهود :	٤ - ٤٧ و ٢٥٧
الأخذ بالعرف في اليمين:	٢ - ٢١٧	وانظر: شهادة	
كفارة اليمين :	٢ - ٢١١	سقوط اليمين بالردة :	٤ - ٤٤١
الحلف بنبي :	٢ - ٢٠٣	وانظر : دعوى . قسامة	
الحلف بالسلطان :	٢ - ٢٠٣		
الحلف بالطلاق: ٢ - ٥٨٦ و ١ - ٧٠٢		يهود : انظر : أهل الكتاب	
٤ - ٢٤٧			
الحلف بالأصنام :	٢ - ٢٠٣	يوم : يوم الشك : هو صبيحة الثلاثين	
الدعوى التي يجب فيها اليمين : ٤ - ٢١٨		من شعبان إذا لم ير هلالا : ١ - ٦٨٦	
اليمين في تحقيق الخط : ٤ - ٢٥٨		صوم الأيام البيض : ١ - ٦٩٢	
		• • •	

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

والحمد لله خالق السموات والأرض ،

أنتم وآتم ، وفعل ونسب ، وهو الحميد الودود ؛

رقم الإيداع	١٩٨٦ / ٤٥٢٣
الترقيم الدولي	٩٧٧-٠٢-١٧٣١-X
ISBN	
١ / ٨٥ / ٢٣٣	

طبع وطابع دار المعارف (ج.٢٠٠٠ع.)

